

مَجْمُوعَةُ الْفَتَاوَى

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا

عَامِرُ الْجَزَارِ أَنْوَرُ الْبَزَّازِ

المجلد السابع والثلاثون

الفهارس العامة



مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِي الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي

جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الاولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الطبعة الثانية : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

الطبعة الثالثة : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

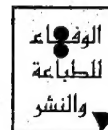
دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج. م. ع - المنصورة

الإدارة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص. ب ٢٣٠

ت / ٢٢٥٦٢٣٠ فاكس ٢٢٦٠٩٧٤ / ٥٠ / ١٧٠٥٦٥٨ / ١٠

E-MAIL: darelwafa@HOTMAIL.COM

WWW.EL-WAFAA.COM



الفهرس العام

لـ «مقدمة فى أصول التفسير

وعلوم القرآن»

إحياء الرسول أنواع

* منه نزول الملك على الرسول، تارة يكون في الباطن بصوت مثل صلصلة الجرس، ومنه ما يكون متمثلاً بصورة رجل يكلمه ٢١٤، ج ١٢.

أسماء القرآن

* القرآن في الأصل مصدر قرأ قرآنا، ويسمى المقروء نفسه قرآنا ٨ ج ١٣.

المراد بالقرآن نفس الكلام لا يراد به التكلم بالكلام الذي هو مسمى المصدر ٢٤، ٢٥ ج ١٧.

* من أسماء القرآن: الفرقان، الهدى، الشفاء، الكتاب ١١ - ١٣، ١٥١، ١٧٩، ج ١٣، ٧ ج ١٤.

* من أوصاف القرآن: يقص وينطق ويحكم ويفتى ويشر ويهدي ٧ ج ١٤.

* كل اسم من أسماء القرآن يدل على صفة له، وكل وصف يدل على معنى ٩، ١٧٨، ١٧٩، ج ١٣.

* سمي فرقانا؛ لأن الله فرق به بين الخالق والمخلوق، وبين أهل الحق وأهل الباطل، وبين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة ٨ - ٣٧ ج ١٣.

* عظمة القرآن وإعجازه ١٨، ١٩ ج ١٣.

جمع علم المائة كتاب المنزلة في أربعة، وجمع علم الأربعة في القرآن. المائة ١٠، ١١ ج ٤، ١١٧ ج ١٦.

* في القرآن تفصيل كل شيء ٧١، ٧٢ ج ٤.

* إحياء الله ثلاث درجات ٢٥، ٧٣، ٧٩، ١٢٣ ج ٢، ٢٤٢-٢٤٤ ج ٤.

* الوحي: هو الإعلام السريع الخفى، منه ما يكون في نفس الإنسان يقظة أو مناما من غير أن يسمع صوت ملك، هذا يشترك فيه الأنبياء وغيرهم، وهو أحد أقسام التكليم. هذه الدرجة هي التي أدركتها عقول الإلهيين من فلاسفة الإسلام ومن تكلم في التصوف على طريقتهم ٢١٣ ج ١٢.

* الفرق بين الإلهام المحمود وبين الوسوسة المذمومة، الوحي بإرسال الرسول كما أرسل الملائكة للأنبياء وهو غير الأول. من غلط هنا، التكليم من وراء حجاب وهو مختص ببعض الرسل، غلظت الكلاية ٢٨٨ ج ١٧.

* بين الوحي والتكليم في كتاب الله - عموم وخصوص ٧٣، ٧٩، ١٦٢، ٢١٥، ٢١٧ ج ١٢.

* ما يروى الرسول عن ربه من كلامه قاله راويا حاكيا عنه ٩٩ ج ١٢.

* السنة تنزل عليه بالوحي، كما ينزل القرآن لكن لا تتلى كما يتلى ١٩٤، ١٩٥ ج ١٣، ٩٢ ج ١٦.

* «ألا وإنني أوتيت الكتاب ومثله معه» «ألا وإنه مثل القرآن أو أكثر» ٣٣، ٣٤ ج ٧.

* من قال: إنه ألقى إلى جبريل المعاني، فقلوه يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهاما، الإلهام يكون لأحاد المؤمنين ٧٨ ج ١٢.

* كلام الله بعضه أفضل من بعض ٩ - ٢٩، ٤٣ - ٤٥ ج ١٧.

* القرآن معجزة فى نفسه لا يقدر الخلاق أن يأتوا بمثله، ما احتوى عليه القرآن من العلوم، ونسبة علم العلماء والناس إليه. السبب فى أن هذه الأمة لم تحتج إلى كتاب غيره ولا رسول آخر ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦، ٢٨، ٢٩ ج ١٧.

* ما ذكره من أن السورة القصيرة لا إعجاز فيها مما ينارعه فيه أكثر العلماء، بل ونارعه الأصحاب فى الآية والآيتين ٢٦١، ٢٦٢، ج ٢٠، ٢٧، ٢٨ ج ٣٣.

* الذين يتكلمون فى علم البيان وإعجاز القرآن يتكلمون فى مثل أنواع الأمثال اللغوية فى القرآن فقط ٤٢ ج ١٤.

* من أسباب إعجاز القرآن أنه لا ترادف فى ألفاظه وحروفه. مما ظن أنه مترادف وليس كذلك ١٨٢، ١٨٤ ج ١٣.

* فى القرآن من الألفاظ والمعانى خصائص عظيمة ٦٨ ج ٤.

* مما اختص به القرآن أنه ليس فيه تكرار للفظ بعينه عقب الأول ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* وأنه لا يخالف بين الألفاظ إلا لاختلاف المعانى ٣٠٤ ج ١٦.

* ولا يعطف لمجرد تغاير اللفظ ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

المغايرة على مراتب ١١٠، ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ٣٩٤ ج ٧، ٨٠ ج ١٦.

من فوائد ١٠٤ ج ٢٠.

* الأشفاق التى فى القرآن فى المدح أو الذم ٦١ ج ١٤.

* ولا يذكر لفظا رائدا إلا لمعنى رائد، وإن كان فى ضمن ذلك التوكيد ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* ليس فى القرآن من حروف المعجم بالنسبة إلى

أوائل السور وغيرها إلا نصفها، وهو أشرف أجناس الحروف، والنصف الآخر لا يوجد إلا فى ضمن الأسماء والأفعال أو حروف المعانى ٢٤٠، ٢٤١ ج ١٢.

* وقوة اللفظ لقوة المعنى والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الفتح ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* المحجوبون عن فهم القرآن أكثر الناس: إما بالسوسة فى خروج حروفه، ومراعاة النغم وتحسين الصوت، أو صرف الذهن إلى حكاية أقوال الناس ونتائج أفكارهم، أو تأويل القرآن على قول من قلد دينه أو مذهبه، وكذلك من ظنه غير كاف فى التوحيد والصفات ٣٦ ج ١٦.

* المعتصمون بالقرآن - علما وحالا - خاصة الأمة. المنحرفون عنه أربع طوائف الأولى: قوم تركوا العلم منه والنظر فيه... إلى كلام الصابئة أو اليهود أو ما تولد من ذلك أو جانس له، الثانية: أقاموا حروفه وتلوه من غير فقه فيه، ولا معرفة للمقالات التى توافقه أو تخالفه ووجه بيانه لمسائلها ودلائلها، الثالثة: تركوا استماع القلوب له والنفع به وتحرك القلب عن محركاته... إلى سماع شعر أو ملاحى، الرابعة: قوم يصوتون به ويسمعون قراءته من غير تحرك عنه ولا وجد فيه ولا ذوق لمعانيه ١٧٩، ١٨٠ ج ١٣، ١٩٢، ١٩٣ ج ١٧.

* وقوع العداوة بين هذه الطوائف ٢٠٣ ج ١٣.

* موضوع أصول التفسير، والدافع للمؤلف إلى كتابة مقدمة فيه ١٧٦، ١٧٧ ج ١٣.

* الأصول، والأصل لغة ٨٥، ٨٦ ج ١٣.

* التفسير والترجمة ثلاث طبقات: الأولى: ترجمة اللفظ بلفظ مرادف، الثانية: ترجمة المعنى وبيانه بأن... الثالثة: بيان صحة ذلك

الصفات والقدر وغيرها - وأثبت طوائف ١٥٤
ج ١٣.

* فالذين نفوا العلم بالتأويل أخطؤوا فى معنى
التأويل الذى نفاه الله، وفى ظنهم أنه هو
المصطلح عليه عند المتأخرين، وتناقضوا
وأصابوا ٣٤، ٣٥ ج ٥، ٢٠١ -
٢٠٤ ج ١٣، ٢٢٢، ٢٢٣ ج ١٧.

* والذين ادعوا التأويل أخطؤوا فى زعمهم أن
العلماء يعلمون التأويل الذى نفاه الله، وفى
دعواهم أن التأويل هو تأويلهم - الذى هو
تحريف الكلم عن مواضعه - وصاروا مراتب:
قرامطة، باطنية، صابئة فلاسفة، جهمية
ومعتزلة، ووافقهم بعض الأشعرية فى...
وأصابوا فى ٢٥ ج ٥، ٢٠١ - ٢٠٣ ج ١٣.

* ابن الجوزى جعل التأويل رواية عن أحمد
واعتمدها فى تفسيره والمتواتر عنه يناقضها
١٣٩، ٢٣٨ ج ٥.

* والغزالي زعم أن أحمد يقول به ١٩٦ - ١٩٨
ج ١٧.

* التأويل فى لغة السلف له معنيان: الأول:
تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره
أو خالفه. فالتأويل والتفسير عند هؤلاء
متقاربا أو مترادفا، الثانى: فى لغة السلف -
وهو الثالث: من مسمى التأويل - هو نفس
المراد بالكلام: فإن كان طلبا فتأويله نفس
الفعل المطلوب، وإن كان خبرا فتأويله نفس
الشيء المخبر به، وهذا الثالث هو لغة
القرآن... إلخ ١٩٨، ١٩٩ ج ١، ٢٠ - ٢٥ ج
٥، ٥٤، ١٦٦، ١٦٧ ج ١٣.

* قول ابن عباس يجمع المعنيين ٢١٦ ج ١٧.

* دفع التعاويض بين الوقف على «إلا الله»
والوقف على «فى العلم» ٢٠١ ج ١٣،

بذكر الدليل والقياس. تسمية ابن عباس
ترجمان القرآن ٧١، ٧٢ ج ٤، ٤١ ج ٦،
٤٤ ج ١٤.

* ترجمة القرآن بغير العربية لا تجوز عند عامة
أهل العلم؛ لأن لفظه مقصود. القول المروى
عن أبى حنيفة قيل: إنه رجع عنه ٣٢٣،
٣٢٤ ج ٦، ٢٧٠، ٢٧١ ج ٢١.

* الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه تبليغه
إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة فيترجم لهم
(معناه) بحسب الإمكان. أكثر المسلمين بل
المتنسبين إلى العلم منهم لا يقومون بترجمة
القرآن وتفسيره وبيان معناه ٧١، ٧٢ ج ٤.

* لو قدر أنا ترجمنا القرآن ترجمة جائزة لم يقل
إنها قرآن ٣٢٤ ج ٦.

* الألفاظ التى يترجم بها القرآن - من الألفاظ
الفارسية والتركية وغيرها - بين معانيها نوع
فرق ٤٠، ٤١ ج ٦.

التأويل يراد به ثلاثة معان

* اشتقاقه ١٦٠ - ١٦٢ ج ١٧.

* متقدمو المفسرين لا يفرقون بين لفظ التفسير
والتأويل بخلاف متأخريهم ١٩٨، ١٩٩ ج ١٧.

* لفظ «التأويل» فيه اشتراك بين ما عناه الله فى
القرآن، وبين ما يطلقه طوائف من السلف،
وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين ٢٠ - ٢٥
ج ٥، ١٤٨ - ١٥٢، ١٥٥ ج ١٣.

* التأويل فى عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة
والمحدثنة والمتصوفة ونحوهم: صرف اللفظ
عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح
لدليل يقترن به، نفاه طوائف - فى مسائل

المحكم والمتشابه

* الإحكام يكون فى التنزيل فيقابلة ما يليقه الشيطان، وفى إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ، وفى التأويل والمعنى: فى مقابلة الآيات المتشابهات التى تحتل معنيين ٣٩، ٤٠ ج ٣، ١٤٦ - ١٥٢ ج ١٣.

* ووصف القرآن كله بأنه محكم، ووصف بعضه بأنه محكم وبعضه متشابه، ووصف كله بأنه متشابه، معنى ذلك. للمتشابه معنى ثالث وهو التشابه الإضافى ٣٩-٤١ ج ٣، ٧٨، ٧٩ ج ١٣، ١٦٩، ١٧٠ ج ١٧.

* الاشتباه يقع على من لم يرسخ فى علم الدلائل ١٦٩، ١٧٠ ج ١٦.

* الأقوال فى المتشابه عشرة كلها تدل على أنه يعرف معناه ٢٢٥ - ٢٣٠ ج ١٧.

* أقوال أهل اللغة فى المتشابه وتناقضها ٢٢١، ١٢٢ ج ١٧.

لاميجاز

* أنكر طائفة أن يكون فى اللغة مجاز لا فى القرآن ولا فى غيره ٥١، ٥٢ ج ١٧.

* ما فى إطلاق المجاز من المفاصد العقلية واللغوية والشرعية ٢٤٧ - ٢٤٩ ج ٢٠.

* تقسيم الكلام إلى حقيقة، ومجاز موجود فى كتب المعتزلة ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢٠.

* حدث هذا الاصطلاح بعد القرون الثلاثة، من منع هذا التقسيم من العلماء الأكابر وأصحاب الأئمة ٥٩، ٦٠ ج ٧.

* قولهم بالمجاز فى كلام العرب دون القرآن ٢٦١

* تناقض ابن عقيل حيث رد على من يقول بنفى المجاز فى القرآن هنا، ونصر القول بنفى المجاز فى اللغة ٢٦٦ - ٢٦٨ ج ٢٠.

* غلط من قال: إن النزاع لفظى بين من أثبت المجاز وبين من نفاه، وسلم أن فى اللغة لفظا مستعمل فى غير ما وضع له بقرينة ٦١، ٦٢ ج ٧.

* مما ادعى فيه المجاز فى القرآن لفظ: «الذوق» و«الجوع» و«الخوف» و«المكر» و«الكيد» و«السخرية» ٢٥٢ - ٢٦٥ ج ٢٠.

* و«وأسأل القرية» ٧٥ - ٧٧ ج ٧.

* ما يراد بلفظ «الظاهر» عند من منع من أجزاء القرآن على ظاهره من المتأخرين ١٦، ١٧ ج ٦، ٢٠٤ ج ١٣.

أمثال القرآن

* يراد بالمثل النظير الذى يقاس عليه ويعتبر به ويراد به مجموع القياس ١١، ١٢ ج ١٣، ٢٩ ج ١٦.

* فائدة ضرب المثل: الاعتبار والقياس ٣٧ - ٤٠ ج ١٤، ٤٩، ٥٠ ج ٢٠.

* مدار ضرب المثل ٨٢، ٨٣ ج ١٠.

* ضرب المثل فى المعانى نوعان: الأمثال المعينة التى يقاس فيها الفرع بأصل موجود أو مقدر، وهى فى القرآن بضع وأربعون مثلا ٣٧، ٣٨ ج ١٤.

* وبعض المواضع يذكر الأصل المعتبر به من غير تصريح بذكر الفرع ٣٨ ج ١٤.

* الأمثال الكلية، وإن استشكل تسميتها أمثالا وقياسا - تارة تكون صفات وتارة أقيسة ٣٩

ج ١٤، ٢٩ ج ١٦.

* ما لا بد أن يشتمل عليه المثل ٣٩، ٤٠ ج ١٤.
جملة ما يضرب من الأمثال ستة عشر
إيضاحها ٣٩-٤١ ج ١٤.

* غالب الأمثال المضروبة والأقيسة إنما يكون
الخفى فيها إحدى القضيتين، وتحذف القضية
الجلية، وكذلك ذكر النتيجة المقصودة بعد
المقدمتين، مثال ٤٠، ٤١ ج ١٤.

* مدار ضرب المثل ونصب القياس على العموم
والخصوص والسلب والإيجاب ٤١، ٤٢ ج ١٤.

* صيغة الاستفهام تدخل فى القياس المضروب،
أكثر استفهامات القرآن أو كثير منها إنما هو
استفهام إنكار معناه: الذم والنهى إن كان
إنكارا شرعيا، أو النفى والسلب إن كان إنكار
وجود ووقوع، أمثلة ٤١، ٤٢ ج ١٤.

* لا ينفى باستفهام الإنكار إلا ما ظهر بيانه أو
ادعى ظهور بيانه ٤٢، ٤٣ ج ١٤.

* الأمثال المضروبة فى القرآن منها ما يصرح فيه
بتسميته مثلا، ومنها ما لا يسمى بذلك،
الآيات فى ذلك ٤٢ - ٤٤ ج ١٤.

* الذى جاء به القرآن هو ضرب الأمثال من جهة
صحة المعنى ودلالته على الحكم ٤١، ٤٢
ج ١٤.

* قد يعبر فى اللغة بضرب المثل أو بالمثل
المضروب عن نوع من الألفاظ، فيستفاد منه
التعبير كما يستفاد من اللغة لكن لا يستفاد
منه الدليل على الحكم كأمثال القرآن، وهو أن
يكون الرجل قد قال كلمة منظومة أو مثورة
لسبب اقتضاه فشاعت فى الاستعمال حتى
صار يعبر بها عن كل ما أشبه ذلك الأول،
وإن كان اللفظ فى الأصل غير موضوع لها،

أمثله ٤١، ٤٢ ج ١٤.

* تطلب هذا فى القرآن من جنس تطلب الألفاظ
العرفية، وليس المراد بـ ﴿ولقد ضربنا للناس
فى هذا القرآن من كل مثل﴾ ٤٢ ج ١٤.

* هذه الأمثال اللغوية أنواع موجود فى القرآن
منها أجناسها، وهى معلنة ببلاغة لفظه ونظمه
وبراعة بيانه اللفظى ٤٢ ج ١٤.

* الذين يتكلمون فى علم البيان وإعجاز القرآن
يتكلمون فى مثل هذا، متى تصير الكلمة مثلا
٤٢، ٤٣ ج ١٤.

* من أمثال القرآن لتقرير الربوبية والوحدانية فى
الإلهية والمعاد، والنبوة ﴿إن الذين
تدعون...﴾، ﴿ضرب لنا مثلا...﴾، ﴿وما
كان هذا القرآن أن يفترى...﴾ ١١، ١٣،
١٤ ج ١٣.

* القرآن يبين الحق والصدق بالأدلة العقلية
البرهانية أيضا، ليس بيانه بمجرد الخبر، وهو
مشمتمل من الأدلة والبراهين على أحسنها
وأتمها بأحسن بيان ١٠ - ٢١ ج ٢، ٢٤٨
ج ١٤.

* فى القرآن الحق والقياس البين الذى يبين بطلان
ما جاؤوا به من القياس ٧١، ٧٢ ج ١٤.

* من حاجة من يدعى موافقة الشريعة للفلسفة
فى لفظ العقول والنفوس ٧٢، ٧٣ ج ١٤.

* القصص ١٤، ٢١، ٢٢ ج ١٧.

* القصص أمثال وهى أصول قياس واعتبار، ولا
يمكن تعديد ما يعتبر بها؛ لأن كل إنسان له
فى حالة منها نصيب ٣٨، ٣٩ ج ١٤.

* ما فى القرآن من القصص أحسن من غيره ١٩
ج ١٧.

* لفظ القصص يتناول ما قصه الأنبياء من آيات

الله وأخبار الأمم السالفة ٢٧ ج ١٧ .

* ليس فى قصص القرآن تكرار . يبين فى كل موضع نوعا من الاعتبار والاستدلال غير النوع الآخر ٢٩٦ ، ٢٩٧ ج ١٦ ، ٩١ ، ٩٢ ج ١٩ .

* أعظم قصص الأنبياء قصة موسى وفرعون . الحكمة فى تشيئها ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ ج ١٧ .

* قصة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى أعظم من قصة يوسف ٨٠ ج ١٥ ، ١٥ - ٢١ ج ١٧ .

* من فوائد قصص الأنبياء وغيرهم ١٠٣ ، ١٠٤ ج ١٥ .

* قصة ذى القرنين أحسن قصص الملوك ، وقصة أهل الكهف أحسن قصص أولياء الله فى تلك الفترة ١٦ ج ١٧ .

أقسام القرآن

* يقسم تعالى بنفسه تارة وبفلس المخلوقات - فاعلة أو غير فاعلة - تارة ، يقسم بالمخلوق ويفعله أو به دون فعله أو بفعله دونه ١٣٦ ، ١٣٧ ج ١٦ .

* إقسامه ببعض المخلوقات المشهودة دليل على أنها من أعظم آياته الدالة على قدرته وحكمته ووحدانيته ١٦٧ ، ١٦٨ ج ١٣ .

* القسم إما على جملة خبرية - وهو الغالب - أو على جملة طلبية ١٦٨ ج ١٣ .

* قد يراد بالقسم تحقيق المقسم عليه - إذا كان مما يحسن فيه ذلك - وقد يراد به محض القسم ١٦٨ ج ١٣ .

* الأمور المشهودة كالشمس والقمر ... يقسم بها لا عليها ١٦٨ ج ١٣ .

* قد يذكر جواب القسم - وهو الغالب - وقد

يحذف ١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٣ .

* إذا اجتمع شرط وقسم ٢٨٥ ج ١٦ .

* الحكمة فى ذكر المقسم عليه بـ ﴿والصافات﴾ و﴿الذاريات﴾ و﴿المرسلات﴾ دون و﴿النارعات﴾ ١٧٠ ، ١٧١ ج ١٣ .

* من صنف فى المقدم والمؤخر فى القرآن ٨٩ ج ٣١ .

استمداد علم التفسير

* تعلم معانى القرآن هو المقصود الأول بتعلم حروفه ، وهو الذى يزيد الإيمان ٢١٧ ج ١٣ ، ٤٦ ، ٦٥ ج ١٥ .

* مكث الصحابة الزمن الطويل على تعلم الآيات والسور لأجل الفهم يدل عليه ستة أوجه ٧٢ ، ١٠١ ، ١٠٢ ج ٥ .

* النبى بين لأصحابه معانى القرآن كما بين لهم ألفاظه ، والصحابة بينوا ذلك للتابعين وقد يتكلمون فى بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال ... إلخ ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ج ١٣ .

* ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة كمجاهد ١٧٧ ج ١٣ .

* من اعتمد على تفسير مجاهد من الأئمة ١٧٧ ج ١٣ .

* أحسن طرق التفسير : الأولى : أن تفسر القرآن بالقرآن فما أجمل فى مكان فسر فى موضع آخر ، وما اختصر فى مكان بسط فى موضع آخر ١٩٤ ، ١٩٥ ج ١٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ١٦ .

* من تفسره بالقرآن ٢٥٧ - ٢٦٠ ج ١٥ .

* الثانية : إن أعيانك ذلك فبالسنة فإنها شارحة

للقرآن وموضحة له ١٩ ج ١٣، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ١٧.

* ومن تفسيره بالسنة ٢٥٧، ٢٥٨ ج ١٥.

* الثالثة: إذا لم نجد فيه رجوعاً إلى أقوال الصحابة لا سيما كبارهم ١٨، ١٩٤، ١٩٥ ج ١٣.

* إذا لم نجد في ذلك فقد رجع كثير من الأئمة إلى أقوال التابعين وتابعيهم ومن بعدهم ١٩٧، ١٩٨ ج ١٣.

* إذا أجمع التابعون فهو حجة، وإذا اختلفوا فلا يكون قولهم حجة على بعضهم ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو لغة السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة في ذلك ١٨٥، ١٩٨، ١٩٩ ج ١٣، ٥٥ ج ١٥.

* من الرجوع إلى لغة القرآن «السراح» و «الفراق» «عاملة» «ويتلوه» ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٥، ١٣٠ ج ١٦.

* الرجوع إلى لغة العرب في اللفظ الذي لم يوجد له نظير في القرآن «ولات حين مناص» «ويكان» «وأبأ» «دهاقاً» ٥٥ ج ١٥.

* الصواب ذكر أقوال السلف، وإن كان فيها ضعف فالحجة تبين ضعفه ولا يعدل عنها لموافقتها لقول طائفة من المبتدعة ٣٣ ج ١٤.

* معرفة أقوال السلف وإجماعهم ونزاعهم أنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في التفسير وغيره، عمدة أكثر المتأخرين، عجزهم عن معرفة الإجماع والخلاف في كثير من الأصول الكبار، السبب ١٦ - ١٨ ج ١٣.

* من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين أنهم لا يقبلون من أحد أن يعارض القرآن

برأيه ولا ذوقه ولا معقولة ولا قياسه ولا وجهه، بخلاف من بعدهم ١٨ - ٣٧ ج ١٣.

* الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتماد وهي ثلاثة أقسام ٢٣٨ ج ١، ٦٧، ٦٨ ج ٤، ٥٧ ج ١٢، ٧، ٨ ج ١٩.

* الأول: ما علمنا صحته مما بأيدينا، الثاني: ما علمنا كذبه، الثالث: ما هو مسكوت عنه ١٨٥، ١٩٦ ج ١٣.

* وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني أو دنيوي، وقد يختلفون في ذلك ويأتي عن المفسرين خلاف بسببه نقل الخلاف عنهم في ذلك جازئ، حكم ما نقل في ذلك عن الصحابة، وما نقل عن بعض التابعين ١٨٥، ١٩٧، ١٩٨ ج ١٣.

* من ينقل الأحاديث الإسرائيلية ونحوها: وهب وكعب ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق وغيرهم، مما روى عن كعب ٥٧ ج ١٢، ١٨٥ ج ١٣، ٨٨، ٨٩ ج ١٥.

* السدى الكبير ينقل - أحياناً - عن ابن مسعود، وابن عباس ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب، عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين... فكان يحدث منهما بما فهمه من «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج» ١٩٦ ج ١٣.

* النهي عن اتباع ما سوى القرآن. إحراق عمر لكتب الروم وضربه لمن نسخ كتاب دانيال، محو ابن مسعود للكتب التي أتى بها ٢٦ ج ٢٧.

* التفسير بمجرد الرأي حرام ١٩٨ - ٢٠١ ج ١٣.

* «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، «... فإن أصاب فقد أخطأ» ١٩٨،

١٩٩ ج ١٣.

* كل ما أمر الله به فإنما يأمر فيه بالعلم، على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجح من غيره
٦٣ - ٦٧ ج ١٣.

* أصحاب رسول الله وغيرهم من أهل العلم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم ١٩٩، ٢٠٠ ج ١٣.

* ليس الظن بمجاهد وقتادة وغيرهما من السلف أنهم فسروا القرآن بغير علم أو من قبل أنفسهم، وإن روى عنهم ذلك ١٩٩، ٢٠٢ ج ١٣.

* قول ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه ١٠٢ ج ١٣.

التنازع في التفسير

* الاختلاف الواقع بين المفسرين وغيرهم على وجهين: أحدهما: خلاف تضاد وتناقض، ثانيهما: ما ليس كذلك، وهو إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى أو في كل منهما أو في مجموعهما فإن كان... إلخ ٣٧ ج ٦، ٢٠٥ ج ١٣.

* الخلاف بين السلف في التفسير قليل وغالبه يرجع إلى اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد ٣٧ ج ٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥ ج ١٣.

* اختلاف التنوع صنفان: الأول: أن يذكر كل واحد منهم بعض أسماء المفسر أو بعض صفاته، الثاني: أن يذكر بعض أنواعه على سبيل التمثيل - لا على سبيل الحصر - ولا ينافي ذلك بقية الصفات للمسمى، ولا دخول بقية الأنواع فيه. من أمثلة الأول تفسيرهم لـ «الصراط المستقيم» و ٢٣٤، ٢٣٥

ج ٦، ٧، ٨، ١٧٨، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٠٦ ج ١٣.

* ومن أمثلة الثاني: «ثم أورثنا الكتاب» الآية، ويدخل في هذا كثيرا قول بعض السلف: هذه الآية نزلت في كذا - إذا كانت نزلت مرتين ٢٣٤، ٢٣٥ ج ٦، ١٨٠ - ١٨٢، ٢٠٦ ج ١٣، ٩١، ٩٢ ج ١٦، ٧٧ ج ١٩.

* ومن التنازع ما يكون اللفظ فيه محتملا لأمرين: إما لكونه مشتركا في اللفظ - «قسورة»، «عسعس» - أو لكونه متواطئا في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشئيين - «ثم دنى فتدلى»، «والفجر». وليال عشر. والشفع والوتر، مثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف - عند من جوز أن يراد باللفظ المشترك معنييه فأكثر، وإذا لم يكن مخصص للمتواطئ - فيكون من الصنف الثاني ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣، ٧٧، ٧٨ ج ١٩.

* الألفاظ المشتركة والمتواطئة تشبه «النظائر» و«الوجوه» وإن كان بينهما فرق ٢٢٧، ٢٢٨ ج ١٧.

* ومن الأقوال الموجودة عنهم - ويجعلها بعض الناس اختلافا - أن يعبروا عن المعاني بالألفاظ متقاربة - لا مترادفة - «تمور» «أوحينا» «قضيئا» «لا ريب» ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣.

* أكثر آيات القرآن دالة على معنيين فصاعدا - وليس من استعمال اللفظ المشترك في معنييه أو استعمال اللفظ في حقيقته المتضمنة للأمرين - «ادعوا ربكم» «للدلوك» «غسق» ١٠، ١١، ج ١٥.

* «وضحاها»، «أحسن القصص» ١٣٦، ١٣٧ ج ١٦، ١٤، ١٥، ج ١٧.

* الترادف فى ألفاظ القرآن نادر أو معدوم أمثلة .
غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض
فقال: ﴿إلى نعالجه﴾ أى مع... إلخ ١٨٠ -
١٨٤، ٢١١، ٢١٢ ج ١٣.

أسباب النزول وفوائد معرفتها

* قول الحسن: ما أنزل الله من آية إلا وهو يجب
أن يعلم فىم نزلت وماذا عنى بها ٧٩ ج ١٣ .
* معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ١٨١،
١٨٢ ج ١٣.

* قولهم: نزلت فى كذا يراد به تارة أنه سبب
النزول، ويراد به تارة أنه داخل فى الآية وإن
لم يكن هو السبب ١٨١، ١٨٢ ج ١٣ .

* وإذا ذكر أحدهم لها سببا نزلت لأجله وذكر
الآخر سببا، فقد يكون جميعه حقا بأن تكون
نزلت عقب تلك الأسباب أو نزلت مرتين
١٨٢ ج ١٣، ٣٠١ ج ١٦، ١٠٦، ١٠٧ ج ١٧ .

* إذا قال الصحابى: نزلت فى كذا فهل يجرى
مجرى المسند. وإذا ذكر سببا نزلت عقبه فهو
مسند ١٨٢ ج ١٣ .

* الأصول الكلية التى يشترك فيها الأنبياء تذكر
فى السور المكية: مثل الأنعام والأعراف وذوات
﴿الر﴾ و ﴿طسم﴾ و ﴿حم﴾ وأكثر المفصل
ونحو ذلك والمدنيات تتضمن خطاب من يقر
بأصل الرسالة كأهل الكتاب والمؤمنين بكتب
الله ورسله ٩٣، ٩٤ ج ١٥، ٧٢ ج ١٧ .

* وجاء الخطاب بـ ﴿يا أيها الناس﴾ فى السور
المكية، و بـ ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ و ﴿يا أيها
الناس﴾ ... فى المدنية، توجيه قول ابن

عباس ٩٣، ٩٤ ج ١٥، ١٠١، ١٠٢،
ج ١٦.

* قصر عمومات الكتاب والسنة على أسباب
نزولها باطل. عامة آيات القرآن نزلت
بأسباب اقتضت ذلك. غاية ما يقال: إنها
تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه
١٨١، ١٨٢ ج ١٣، ٢١١، ٢١٢ ج ١٥،
٩١، ٩٢ ج ١٦، ٧٢ ج ١٧، ٤٧ ج ١٩ .

* الخطاب الذى مخرجه فى اللغة خاص ثلاثة
أقسام ٥١، ٥٢، ٥٨، ٢٥٩ ج ١٥ .

* الأصل إنما خوطب به الرسول سار فى الأمة
إلا بمخصص ٥١، ٥٢، ٢٥٨، ٢٥٩ ج ١٥ .

* من المطلق والمقيد ٨١ ج ١٦ .

* لفظ النسخ مجمل. السلف كانوا يسمون كل
رفع نسخا سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة
ظاهرة ١٤٥، ١٤٦ ج ١٣، ٦٤ ج ١٤ .

* علم الناسخ والمنسوخ مأخوذ عن الصحابة
والتابعين ١١٠ ج ١٧ .

* الحكمة فى النسخ ومن أنكره ٦٩، ٧٠ ج ٤ .

* لا ينسخ إلى غير بدل ١٠٣ ج ١٧ .

* ما يدخل فى المنسوخ عند السلف ١٠٣ -
١١٠ ج ١٧ .

* لا ينسخ القرآن إلا قرآن، عمدة من جوز نسخه
بغير قرآن ١٠٨ - ١١٠ ج ١٧، ١٩ ج ١٣ .

* الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية
الموارث ٢٥٧ ج ١٥، ١١٠ ج ١٧ .

* اختلاف التضاد - إذا وجد بين السلف - قد
يكون لخصاء الدليل والذهول عنه، وقد يكون
لعدم سماعه، وقد يكون للغلط فى فهم النص
وقد يكون لاعتقاد معارض راجح ١٨٤، ١٨٥
ج ١٣ .

* خطأ بعض السلف فى بعض الأمور الخفية بعد الاجتهاد ٣٧، ٣٨ ج ١٣.

* الاختلاف فى كثير من التفسير فى باب المسائل العلمية لا العملية ٣٧ - ٣٩ ج ٦.

* غالب ما يضطر إليه عموم الناس متواتر عند العامة أو الخاصة لا اختلاف فيه، اختلاف الصحابة فى الجد والأخوة ونحو ذلك لا يوجب شكاً فى جمهور مسائل الفرائض ١٨٤ ج ١٣، ١٤٧، ١٤٨ ج ١٩.

* ويمكن معرفة الصحيح من المنقول فيه والضعيف ٢١٣ - ٢١٦ ج ٣، ٣٣، ج ١٤.

مستند الاختلاف فى التفسير

النقل والاستدلال

طريق العلم بصحة النقل

* الأول: النقول - لا سيما المكذوبة - لا يعتمد عليها، وكذلك النظريات الفاسدة والعقليات الجاهلية الباطلة لا يحتاج بها ٦٣ ج ١٢.

* المنقولات التى يحتاج إليها فى الدين قد نصب الله الأدلة على بيان الصحيح والضعيف منها ١٨٤ - ١٩٠ ج ١٣.

* خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول - تصديقا له أو عملا به - يوجب العلم ١٨٨، ١٨٩ ج ١٣.

* الاعتبار فى الإجماع على تصديق الخبر: بإجماع أهل العلم بالحديث، الإجماع على تصديق الخبر موجب للقطع به ١٨٨، ١٨٩ ج ١٣.

* الأغلب فى التفسير المراسيل، المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً،

وإن لم يكن أحدهما كافياً لإرساله أو ضعف ناقلاً ١٨٦ - ١٨٩ ج ١٣.

* من يذكر المراسيل: عروة بن الزبير، الشعبي، الزهرى، موسى بن عقبة، ابن إسحاق، من بعدهم: كيحيى بن سعيد، الوليد بن مسلم، الواقدي ١٨٥، ١٨٦ ج ١٣.

* من الموضوعات فى التفسير: ما روى فى فضائل سور القرآن سورة سورة، وتصدق على بخاتمته فى الصلاة، «ولكل قوم هاد» و «وتعيها أذن واعية» أنه على... إلخ ١٩٠ ج ١٣.

* الثانى: أكثر ما وقع فيه الخطأ من جهتين - حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان - الأولى: قوم اعتقدوا بدعا باطلة ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها ١٩٠ - ١٩٢، ١٩٤، ج ١٣، ٥٨، ٥٩، ج ١٥.

* فتارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به ٢٣ ج ٢، ١٩١، ١٩٢ ج ١٣.

* ممن أخطأ فى الدليل والمدلول فرق الخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة ١٩١، ١٩٢ ج ١٣. من تفسيرات الرافضة ١٩٢ ج ١٣.

* جوز بعضهم أن تتأول الآية بخلاف تأويل السلف ٣٩ ج ١٥.

* وقالوا: إذا اختلف الناس فى تأويل آية على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ٥٩، ٥٨ ج ١٥.

* الجهمية والرافضة فتحوا للباطنية والصوفية وملاحدة الفلاسفة باب التحريف ٥٥١، ٥٥٢ ج ٥، ١٩٢ ج ١٣.

* الثانية: من فسر القرآن بمعان صحيحة لكى لا

يدل عليها القرآن وهم كثير من جهال الوعاظ والصوفية والفقهاء وغيرهم - وهى إشاراتهم ٢٣ ج ٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦ ج ٣، ٣٢٧، ٣٢٨ ج ٥.

ومن ذلك ٥١ ج ١٤.

* «إشاراتهم» من باب الاعتبار وإلحاق ما ليس بمنصوص بالمنصوص، فإن كانت من جنس القياس الصحيح فهى مقبولة - «لا يسه إلا المطهرون» - وإن كانت كالقياس الضعيف فلها حكمه. وإن كانت تحريفا كانت من جنس كلام القرامطة والباطنية والجهمية ٢٣، ٢٢٧ ج ٢، ٣٢٧، ٣٢٨ ج ٥، ٢٢٦، ٢٢٧ ج ٧، ٢٢، ٢٣، ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣.

* القرامطة ومن وافقهم يدعون أن للقرآن والإسلام باطنا يخالف الظاهر المعلوم، من تفسير باطنية الصوفية وباطنية الفلاسفة وأهل الوحدة المخالفين للمسلمين فى أصول دينهم ٣٢٦، ٣٢٧ ج ٥، ١٢٦ - ١٣٠ ج ١٣.

* الطرق التى يعلم بها بطلان هذه التفاسير وما شاكلها ١٣٠، ١٩٣، ١٩٤ ج ١٣.

* لما طال الزمن خفى على كثير من الناس ما كان ظاهرا، ودق ما كان جليا للسلف فكثرت فيهم مخالفة الكتاب والسنة ٣٨ ج ١٣.

* الأحسن فى حكاية الخلاف ... إلخ ١٩٧، ١٩٨ ج ١٣.

* يستفاد من أقوال المختلفين؛ بيان فساد قول الطائفة الأخرى ١٦٩، ١٧٠ ج ١٢.

أصح التفاسير

* التفاسير التى يذكر فيها كلام السلف - ويندر أن يوجد فيها الغلط فى الجهتين - مثل تفسير

عبد الرزاق ووكيع وعبد بن حميد ودحيم، ومثل تفسير الإمام أحمد وإسحاق وبقي بن مخلد وابن المنذر وسفيان وسنيد وابن أبى حاتم الأشج وابن ماجة وابن مردويه وابن جرير ٢٣٤ ج ٦، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٨ ج ١٣.

وهو أصح التفاسير التى بأيدي الناس وأعظمها قدرا ٢١٦، ٢١٧ ج ٦، ٢٠٨، ٢٠٩ ج ١٣.

* هؤلاء أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة عن النبى وآثار الصحابة والتابعين كما هم أعلم الناس بحديث النبى وآثار الصحابة والتابعين فى الأصول والفروع وغير ذلك من العلوم ٢٣٤ ج ٦.

* وتفسير الزمخشري والقرطبي والبغوى ٢٠٨، ١٣ ج ١٣.

أسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة البغوى، لكنه مختصر من تفسير الثعلبى وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التى فيه ١٩٠ ج ١٣.

* البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جلية وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها ١٩٠، ٢٠٨، ٢٠٩ ج ١٣.

* المعتزلة صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم: مثل تفسير ابن كيسان، والجبايى والهمدانى والرمانى والزمخشري ١٩١، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٠٩ ج ١٣.

الطريق إلى معرفة بطلان تفاسيرهم ٢٠٩ ج ١٣.

* تفسير القرطبي خير من تفسير الزمخشري، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدع وإن كان كل من هذه الكتب لا بد

أن يشتمل على ما ينقد ٢٠٩، ج ١٣.

* وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلا وبحثا وأبعدا عن البدع وإن اشتمل على بعضها لكنه يذكر ما يزعم أنه قول المحققين وإنما يعنى بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بمثل ما قررت به المعتزلة أصولها ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٩، ج ١٣.

* «حقائق التفسير» يتضمن: نقولا ضعيفة، ونقولا صحيحة لكن الناقل أخطأ فيما قال، ونقولا صحيحة عن قائل مصيب ١٣٠، ج ١٣.

* «جواهر القرآن ودرره» للغزالي، نقد المؤلف لكثير من تأصيله وتفصيله. والاعتذار عنه ٦٥-٧٠ ج ١٧.

* وثم تفاسير أخرى كثيرة جدا كتفسير ابن الجوزي والماوردي ١٩٣، ١٩٤ ج ١٣.

* هذه الكتب التي يسميها كثير من الناس «كتب التفسير» فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف مكدوبة عليهم، وقول على الله ورسوله بالرأى المجرد، بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٦.

* في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيء، كثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره ١٨٥ ج ١، ٢١٠ ج ١٣.

* من المتهمين في الرواية في التفسير: مقاتل بن بكير، الكلبي ٢٠٨ ج ١٣.

أعلم الناس بالتفسير

* من كبار مفسري القرآن من الصحابة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، ما أعطيه هذين الرجلين من الفهم التام في تفسير كتاب الله ١٩٤ - ١٩٦ ج ١٣.

ابن عباس فسر القرآن كله، قول ابن مسعود عن نفسه ٢١٧ ج ١٧.

* غالب ما يرويه السدي الكبير عن هذين، لكنه... إلخ ١٤٢، ١٤٣ ج ١٣.

* أعلم الناس بالتفسير أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح وعكرمة، وغيرهم من أصحاب ابن عباس كطاووس وأبي الشعثاء وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم. وعلماء المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه وعبد الله بن وهب وأصبح التفسير ١٨٦، ١٩٧، ١٩٨، ج ١٣، ٤٣، ٤٤، ١١٦ ج ١٥.

* الحسن البصري، مسروق، ابن المسيب أبو العالية، الربيع بن أنس، قتادة، الضحاك ١٩٨، ١٩٧ ج ١٣.

* الثعلبي فيه خير ودين وهو حاطب ليل ١٩٠ ج ١٣.

* الواحدى تلميذه، وهو أخبر منه بالعربية ٢٠٨، ٢٠٩ ج ١٣.

جمع القرآن

* معارضة جبريل النبي بالقرآن ٢١٣ ج ١٣.

* جمع القرآن كله على عهد النبي، جمعه ٢١٥، ٢١٦ ج ١٣.

* العرضة الأخيرة هي قراءة زيد وغيره ٢١٣ ج ١٣.

* أبو بكر وعمر أمرا بكتابتها في صحف ٢١٣ ج ١٣، ١٤٧ ج ١٥.

* ثم أمر عثمان بنسخ الصحف في المصاحف

وإحراق ما سواها: بسبب اختلافهم فى القراءة، المصحف التى نسخت منها المصاحف كانت عند حفصة ١٤٦-١٤٨ ج١٥، ٢١٣، ٢١٤ ج١٣.

* زيد الذى نسخ المصحف فى عهد أبى بكر هو الذى نسخه منها فى المصاحف هو ورهط من قریش ١٤٦-١٤٨ ج١٥.

* لم يختلفوا إلا فى لفظ «التابوه» و«التابوت» فكتبوه بلغة قریش ١٤٧ ج١٥.

* خطأ من يقول فى بعض الكلمات: هذا غلط من الكاتب وأن عثمان أو غيره أقرهم عليه ١٤٧ - ١٤٩ ج١٥.

* من نقل عن مالك تكفير من كتب مصحفا يخالف المصحف العثمانى فى الرسم أو اللفظ فهو كاذب ٢٢٨ ج١٣.

* اتباع رسم المصحف العثمانى بحيث يكتبه بالكوفى لا يجب، وكذلك فيما كتب بالواو والألف، لكن متابعة خطهم أحسن ٢٢٨ ج١٣.

* ترتيب السور كان مفوضا إلى اجتهادهم، ترتيب آيات السور منصوص ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٢ ج١٣.

النقط والشكل

* الصحابة كتبوا المصاحف بغير شكل ولا نقط؛ لأنهم لا يلحنون ٥٨٦ ج١٢، ١٣٨، ١٤٠ ج٣.

* وإن كتبت بنقط وشكل أو بدونهما جاز ٥٩، ٣١٦ ج١٢.

* لما حدث اللحن فى زمن التابعين صار بعضهم يشكل المصاحف وينقطها بالحمرة ٥٨، ٥٩،

٣١٦ ج١٢.

* ثم مدوا النقطه وصاروا يعملون الشدة ب «شد» والمدة ب «مد» ثم خففوا ذلك وجعلوا علامة الهمزة تشبه العين ٥٩ ج١٢.

* سبب أمر الصحابة والعلماء بألا يكتب مع القرآن أسماء السور ولا التخميس ولا التعشير ولا آمين ولا غير ذلك ٥٨، ٥٩ ج١٣.

* أئمة القراء لم يكونوا يكبرون لا فى أوائل السور ولا فى أواخرها، إذا قرأ بغير حرف ابن كثير فتركه هو المسنون ٢٢٦، ٢٢٧ ج١٣، ٧٤ ج١٧.

* من جعل تارك التكبير مبتدعا أو عاصيا فحكمه ٢٢٧ ج١٣.

* الأحرف السبعة لا تتضمن تناقضا فى المعانى ٢١١، ٢١٦ ج١٣.

* القرآن الذى بين لوحى المصحف متواتر ٣٠٥ ج١٢.

* الاعتبار فى نقله على حفظ القلوب ٢١٥، ٢١٦ ج١٣.

* «أنزل القرآن على سبعة أحرف...» ٢١١ ج١٣.

* الأحرف السبعة التى ذكر النبى ليست هى قراءة القراء السبعة ٢١١ ج١٣.

* مصحف عثمان - بما فيه من القراءات السبعة وغمام العشرة وغير ذلك - هو أحد الحروف السبعة على الصحيح، وهو متضمن للعرضة الأخيرة ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧ ج١٣.

* الجواب عن القول الآخر المبني على أنه لا يجوز على الأمة إهمال نقل شيء من الأحرف

السبعة، وأنه لا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعضها ٢١٣، ٢١٤ ج١٣.

* ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة لا يجب القطع بأنه ليس منها ٢١٤، ٢١٥ ج١٣.

* من قال : إن ابن مسعود يجوز القراءة بالمعنى فقد كذب ٢١٤ ج١٣.

القراءات وجمعها

* القراءة سنة متبعة وليس لأحد أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥ - ٢١٨ ج١٣.

* أول من جمع قراءات السبعة ابن مجاهد ليكون موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن ٣٦٩ ج١٢، ٢١١ ج١٣.

* القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة وليست هي مجموع حرف واحد منها ٢١٥، ٢١٦ ج١٣.

* من أعلام السبعة، ثبوت قراءاتهم ومنها ٣٠٥ ج١٢، ٢١٦ ج١٣.

* بعض أئمة القراء رأى أن يجعل بدل حمزة يعقوب ٢١١ ج١٣.

* القراءات المشهورة لا تتضمن تناقض المعنى وهي ثلاثة أقسام: ما اختلف لفظه واتفق معناه، ما اختلف لفظه واتفق معناه من وجه دون وجه، ما اتحد لفظه ومعناه، وإنما تنوع صفة النطق به أمثلتها ٢١١، ٢١٢ ج١٣، ١٤٥ ج١٥، ٢٠٦، ٢٠٧ ج١٧.

* سبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف تجويز الشارع ٢١٦، ٢١٧ ج١٣.

* وهو من أسباب ترك المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة ٢١٥ - ٢١٧ ج١٣.

* تجويز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف ٣٠٥، ٣٠٦ ج١٢، ٢١٧ ج١٣، ٣١٩، ٣٢٠ ج٢٢.

* مأخذ من جوز القراءة بما خرج عن المصحف العثماني أنه من الحروف السبعة، ومن لم يجوز ذلك له ثلاثة مأخذ. مأخذ ثالث. ٥٦٩، ٥٧٠، ١٢، ٢١٢ - ٢١٥، ٢٢٨ ج١٣.

* العارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف إلا قراءة واحدة ٢١٨ ج١٣.

* الجمع بين القراءات في الصلاة والتلاوة بدعة ٢١٨ ج١٣، ١٣٣ ج٢٤.

* جمعها لأجل الدرس والحفظ من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة. أما الصحابة ٢١٨ ج١٣، ١٣٣ ج٢٤.

* إذا قدر من يلحن على تصحيح لحنه فعل، وإن عجز فلا بأس بذلك ٢٢٨ ج١٣، ٢٠٣، ٢٠٤ ج٢٢.

تحزيب القرآن

* فضل تلاوة القرآن. هي أفضل من الذكر ٢٨٧ ج١٧، ١٢٩ - ١٣١ ج٢٤.

* التحزيب المستحب ما بين أسبوع إلى شهر ٢١٩ - ٢٢١ ج١٣.

* الجمع بين «من قرأ القرآن في أقل من ثلاث لم يفقه» وبين حديث ابن عمرو: ٢٢ ج١٣.

* التحزيب المستحب تحزيب الصحابة بالسور التامة وجعلوه سبعة أحزاب وهو أحسن لوجه ٢٢٠ - ٢٢٥ ج١٣.

* إذا كان يقرؤه فى شهر كان تحزيه بالسور كما
يلى ٢٢٤، ٢٢٥ ج١٣ .

* تحزئة القرآن بالحروف كان فى زمن الحجاج
ومن العراق انتشر ٢٢١ ج١٣ .

* تفريق القرآن لأجل تلقين الصبيان أو تنكيسه
٢٢١ ج١٣ .

* من قرأ القرآن مخافة النسيان أو رجاء الثواب
أثيب ٢٢٩ ج١٣ .

* نسيان القرآن من الذنوب، كراهة النبى أن
يضيف الإنسان نسيانه إلى نفسه ٢٢٩ ج١٣ ،
١٠٣، ١٠٤ ج١٧ .

الفهرس العام

لـ «تفسیر القرآن العظیم»

* «العالمين» جميع أصناف الخلق ٢٢٤، ٢٢٥ ج٤، ١٣، ١٤ ج١٧.

* «الرحمن الرحيم» ١٥٥ - ١٦١ ج٦، ١٧١ ج١٧.

* «مالك يوم الدين» ١٥٧-١٦١ ج٦.

* «إياك نعبد وإياك نستعين» جمع هذه الآية لأسرار القرآن وعلم الكتب المنزلة ٧٠ ج١، ١٥٨ ج١١، ١١-١٣ ج١٤، ٣٩ ج١٦. معناها ٦٩، ٧٠ ج١.

* سر تقديم «إياك نعبد» ١٤، ١٥ ج١٤.

* عطف الاستعانة ١٠٤، ١٠٥ ج١٠.

* لا بد في العبادة من أصلين ٨٣، ٨٤ ج٣.

* أقسام الناس في العبادة والاستعانة ٣٠، ٣١ ج١، ٣٧٧ ج١٠، ١٢-١٤، ٢٦ ج١٤.

* هذا المستعين إما أن يسأل ما هو مأمور به أو منهي عنه أو مباح له، وإجابة الدعاء على حسب صحة الاعتقاد وكمال الطاعة وقد تكون منفعة أو مضرة ٢٤ - ٢٦ ج١٤.

* «اهدنا الصراط المستقيم» فسر الصراط بالقرآن وبالإسلام وبطريق العبودية، وكلها حق وهو موصوف بهذا وبغيره ١٦٨ - ١٧١ ج٣، ١٧٩، ١٨٠ ج١٣، ٢٨ ج١٤.

* الهدى... يتناول التعريف بما جاء به الرسول مفصلاً، وبما يدخل في أوامره الكليات وإلهام العمل بعلمه ١٠٧ ج٧، ٦٧ ج١٠، ٢٧، ٢٨ ج١٤.

* المراد سؤال الهدى الخاص التام الذى يحصل معه الاهتداء، لا الهدى العام المطلق ٩٥، ٩٦ ج١٦.

* غلط من قال: المؤمن قد هدى فأى فائدة فى

* الأمر بالاستعاذة عند القراءة، ليست بقرآن ٢٠٦، ٢٠٧ ج٢٢.

* ما يضمن قبل البسملة ١٣٥، ١٣٦ ج١٠.

* البسملة آية من القرآن، وليست من السورة - لا الفاتحة ولا غيرها - وهى تبع لما بعدها ٢٢٦، ٢٢٧ ج١٣، ٢٠٦ - ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٣ - ٢٥٩، ٣٠٧، ج٢٢.

* التسمية عند أول كل سورة أفضل كالتسمية عند رفع طعام ووضع طعام ٢٢٦، ٢٢٧ ج١٣، ٢٠٧، ٢٠٨ ج٢٢.

(١) سورة الفاتحة

* عدد آياتها ٢٠٧ ج٢٢.

* نزلت بمكة ١٠٦، ١٠٧ ج١٧.

* فضلها، الأحاديث فيها، هى السبع المثاني، وأما القرآن ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩ ج٦، ٩، ١٠، ١٨٦ ج١٤، ٨، ٩، ١٢ - ١٤، ٧٣-٧٥ ج١٧.

* «الحمد لله رب العالمين» الألف واللام فى الحمد ٦٩، ٧٠ ج١.

* معنى الحمد ١٥٩ ج٦، ٢٢٥، ٢٢٦ ج٨.

* الحمد نوعان، حمد الله لنفسه ٥٢ ج٦.

* الحمد يكون على المحاسن والإحسان ويكون بالقلب واللسان ٥٢، ١٥٥-١٦٢ ج٦، ٢٢٥، ٢٢٦ ج٨، ٤٧-٥٤ ج١١.

* البدء بهذين الاسمين، ومعناهما، اسم الله أحق بالعبادة واسم الرب أحق بالاستعانة والمسألة، أحد الاسمين يدخل فى الآخر إذا أفرد، وإذا قرن بالاسمين الرحمن، علم النفوس بحاجتها إلى الرب قبل علمهم بحاجتهم إلى الإله ٢١، ٢٢، ٥٨ ج١، ١٣-١٥، ٢٢، ٢٤ ج١٤.

طلب الهداية؟ أو أن المعنى ثبتنا، أو ردنا هدى
٦٦ - ٦٨ ج ١٠، ٢٦ - ٢٨، ١٨١، ١٨٢
ج ١٤.

* الحاجة إلى الهدى أعظم من الحاجة إلى النصر
والرزق ٢٦ - ٢٨ ج ١٤.

* أعظم الدعاء وأنفعه وأحكمه دعاء الفاتحة
١٣٢-١٣٠، ١٩٢ ج ٨، ٢٨، ١٨٢ ج ١٤،
٧٤، ٧٥ ج ١٧.

* «صراط الذين أنعمت عليهم» المنعم عليهم
الإنعام المطلق التام ١٢٨ ج ٣، ١٠٢، ١٠٣
ج ١١.

أنعم على المؤمنين بالإعانة والهداية ٢٥، ٢٦
ج ١٤.

المسلمون وسط في أنبياء الله ورسله وعباده
الصالحين، وفي الشرائع وفي صفات الله وفي
التحليل والتحرير ٢٣٠-٢٣٢ ج ٣.

* «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» «اليهود
مغضوب عليهم والنصارى ضالون» ٥٠، ٥١
ج ١، ٨٥، ٨٦ ج ٣، ٥٦ ج ١٣، ١٠٣،
١٠٤ ج ١٩.

* كل من اليهود والنصارى خرج عن الإسلام
وغلب عليه أحد ضديه... اليهود شر من
النصارى في... والنصارى شر من اليهود
في... إلخ ٣٧٩-٣٨٣ ج ٧.

* ما عوقبت به كل من الأمتين ٣٨٢ ج ٧.
* النصارى عندهم عبادة وزهد وأخلاق بلا معرفة
واليهود بالعكس ٥٦ ج ١٣.

* نذم النصارى على... ونذم اليهود على...
١٠٣، ١٠٤ ج ١٩.

* حذف الفاعل في الآية ٥٤، ٥٥ ج ١٧.

* لفظ «الضلال» إذا أطلق تناول من ضل عن

الهدى عمداً أو جهلاً ولزم أن يكون معذباً
١٠٧ ج ٧.

* قد يقرن الضلال بالغضب وبالغنى ١٠٧، ١٠٨
ج ٧.

* الأمر بهذا الدعاء يبين أنه يخاف على العبد أن
يتنحرف إلى هذين الطريقين ٥٠، ٥١ ج ١،
١٨٢، ١٨٣ ج ١٤.

* ما وقع فيه منحرفة أهل العلم، وما وقع فيه
منحرفة العباد ٥٠ - ٥٢ ج ١، ٨٥، ٨٦
ج ٣.

(٢) سورة البقرة

* مدنية، قيل: إنها أول آية نزلت بها ١٢٧، ١٢٨
ج ٧، ١٠٧، ١٠٨ ج ١٧.

* فضلها ٢٣٨ ج ٥، ٧٩ ج ١٤.

* تناسب آياتها وارتباط بعضها ببعض، وما
اشتملت عليه من تقرير أصول الدين وشرائع
الإسلام ٢٩-٣٣، ٧٩ ج ١٤.

* «الم» لم يعدها آية إلا الكوفيون، الحروف
المقطعة في أوائل السور قد تكلم في معناها
أكثر الناس فليست من المتشابهة عنده،
والاستدلال بها على مدة بقاء هذه الأمة خطأ
١٤٧، ١٤٨ ج ١٣، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٢٧
ج ١٧.

* «ذلك الكتاب» ٩ ج ٢، ١٨٤ ج ١٣، ٢٩ ج ١٤.

* «لاريب فيه» ١٨٣، ١٨٤ ج ١٣.

* «هدى للمتقين» ٩، ١٠ ج ٢، ١٠٧ ج ٧،
١٢، ١٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٣٢٣ ج ١٦.

* التقوى إذا أفرد دخل فيه فعل كل مأمور به وترك
كل محظور ١٠٥، ١٠٦ ج ٧.

* ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ يدخل فيه الإيمان بالله وليس بغائب، الغيب والغائب من الأمور الإضافية ٤١، ٥٧ جـ ١١، ١٢٤، ١٢٥ جـ ١٣، ٣٥، ٣٦ جـ ١٤.

* ﴿ويقيمون الصلاة﴾ الصلاة بالمعنى العام والمعنى الخاص ٢٣٠ - ٢٣٥ جـ ٥، ١٢٦، ١٢٧ جـ ١٤.

* ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ يدخل فيها نفقة العلم ٣٠، ٣١ جـ ٤، ١٢٥ جـ ١٤.

* ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ يعلمون ما فيه ويعملون به ١٠٧ جـ ٧، ٨، ٩ جـ ١٢.

* ﴿وأولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون﴾ ٤١، ٤٢ جـ ١٥.

* الصحيح أن هذه الجمل صفة لموصوف واحد ٧٤ جـ ٢، ١٢٨ جـ ٧، ١١٨ جـ ١٦، ١٤٨، ١٤٩ جـ ٢٧.

* افتتحها بأربع آيات فى صفة المؤمنين وآيتين فى صفة الكافرين وبضع عشرة آية فى صفة المنافقين ١٢٧، ١٢٨، ٢٨٥-٢٩١ جـ ٧، ١٤، ١٥ جـ ١٤، ١٤٨ جـ ٢٧.

* ﴿إن الذين كفروا سواء...﴾ الآيتين قيل: خاصة بمن يموت كافرا وقيل: ما دام كافرا، وهو الصحيح ٢٨٥، ٢٨٦ جـ ٧، ٣٢٠، ٣٢٧ جـ ١٦.

* ﴿ومن الناس...﴾ عائد على المنافقين وهو مطلق ٥٧، ٢٨٦ جـ ٧.

* ﴿وبالיום الآخر﴾ ٢٢، ٢٣ جـ ٥.

* ذكر المنافقين فى غير موضع وبين أصنافهم، المنافقون مسلمون فى الظاهر ٢٨٦-٢-٩٠ جـ ٧.

* الزنديق فى عرف بعض الفقهاء هو المنافق وفى اصطلاح كثير من المتكلمين هو الجاحد المعطل ١٧١، ١٧٢ جـ ٧.

* لم يكن فى المهاجرين منافق، النفاق كان فى قبائل الأنصار بعد الهجرة ١٢٨ جـ ٧.

* المظهرون للإسلام فيهم مؤمن ومنافق، والمنافقون كثيرون فى كل زمان ومكان، قد يكون فى الإنسان شعبة من نفاق وكفر وإن كان معه إيمان ٦٥-٦٧ جـ ١٠.

* ﴿فى قلوبهم مرض﴾ ٥٨، ٥٩، ٦٦، ٦٧ جـ ١٠.

* ﴿يكذبون﴾ قراءتان ومعناها صحيح ١١٦، ١١٧ جـ ٧.

* ﴿لا تفسدوا فى الأرض﴾ الآيتين الفساد فيها ٥٧-٥٩ جـ ٧، ٩٤، ٩٥ جـ ١٨، ١٥٧ جـ ٢٩.

* ﴿الله يستهزئ بهم﴾ ٢٥٥، ٢٥٦ جـ ٢٠.

* ﴿مثلهم...﴾ الآيتين. ضرب لهم مثلين الأول بالنار، هذا المثل لمن آمن ثم كفر ١٧٨، ٢٧٢، ٢٨٥ جـ ٧، ٦٤، ٦٥ جـ ١٠، ٣٨ جـ ١٤، ٥٣ جـ ١٩.

* غلط من قال: المراد بالنور ما حصل فى الدنيا من حقن دمائهم ١٧٣، ١٧٤ جـ ٧.

* الثانى: بالماء، هذا لمن لم يزالوا منافقين، أو... ١٧٤، ١٧٥ جـ ٧، ٦٤، ٦٥ جـ ١٠.

* المثل فى الأصل، فائدة ضربه الأمثلة المعينة فى القرآن بضع وأربعون ٥٢، ٥٣ جـ ١٠، ٣٧-٤٥ جـ ١٤، ٤٩، ٥٠ جـ ٢٠.

* ﴿إن الله على كل شىء قدير﴾ ما يتناوله اسم «شىء»، قدرة الرب وشمولها لأفعال العباد وغيرها والقدرة على الأعيان المفعولة ٧-٢٠،

عذابه، عاقبة التقوى السلامة والكرامة. ٧٥ -
٧٧ ج ٢٠.

* لم عظمت التقوى فى الشرع والطبع ٢٥٣،
٢٥٤ ج ١٥.

* «أعدت للكافرين» الكفر المبين للإسلام لا
يدخل صاحبه الجنة، الكفر بعضه أكبر من
بعض ٩، ١٠ ج ٢، ٤١٣ ج ٧، ٤٥، ٤٦،
٢٥٢ ج ٢٠.

* «أن لهم جنات» ٩، ١٠ ج ٢.

* «تجرى من تحتها الأنهار» النهر يراد به الحال
ويراد به المحل فلا مجاز ٢٥٢ ج ٢٠.

* «كلما رزقوا...» الأكل والشرب، النكاح فى
الجنة ثابت وبتلذذ. أنكره اليهود والنصارى
وملاحدة الفلاسفة الباطنية. التلذذ عندهم فيها
ب... إلخ ١٩٢ ج ٤، ٢٣، ٢٤، ٢٠٩
ج ٥، ٢٠٤ ج ١٣.

* «وأتوا به متشابهًا» يشبه ما فى الدنيا وليس
مثله. هذا قول ٢٠٩ ج ٥، ١٤٩ ج ١٣.

* «يضل به كثيرا...» ٤٩، ٥٠ ج ٨.

* «إلا الفاسقين» صاروا فاسقين بعد ضلالهم هل
يدخل الخوارج فى الآية ١٠٤ ج ١٦.

* «وكنتم أمواتا...» ثم يميئتم ١٦٩، ١٧٠
ج ٤.

* «خلق لكم...» اللام هنا، هل خلق
المخلوقات لبنى آدم؟ أم له فيها حكم أخرى
٢٨٦ ج ٨، ٥٧، ٥٨ ج ١٧، ٣٠٥ ج ٢١.

* «ثم استوى إلى السماء» خطأ من فسر به عمد
إلى خلقها ٢٤١، ٢٤٥، ٣١٠ - ٣١١ ج ٥،
٢٢٢ ج ١٦، ١٤٧ ج ١٧، ١٢٣ ج ١٨.

* «فسواهن سبع سموات» ٨٤، ٨٥ ج ١٦.

* بعد أن صنف الخلق قرر أصول الدين: فقرر
التوحيد بـ «يا أيها الناس...» ثم النبوة بـ
«وإن كنتم...» ثم المعاد بذكر النار والجنة
خطأ المتكلم - فى ظنه أن طريقته توافق طريقة
القرآن - من وجوه ١٠ - ١٥ ج ٢، ١٤٩،
١٥٠ ج ٢٧.

* «يا أيها الناس اعبدوا ربكم...» الآيات
الخطاب بيا أيها الناس ١٠١، ١٠٢ ج ١٦.

تعريف العبادة لغة وشرعا، بعض أنواعها،
العبادة هى الغاية المحبوبة ٩١ - ١٤٠ ج ١٠.

* وصفه الملائكة والأنبياء وصفوه الخلق بها ٩١ -
٩٤ ج ١٠.

كمال المخلوق بتحقيقها ١٠٥، ١٠٦، ١١٦
ج ١٠.

* انقسام العبودية إلى عامة وخاصة وكذلك العبد
٩٤ - ٩٦ ج ١٠.

* لا تسقط العبادة عن العبد لا بشهود القدر ولا
غير ذلك ٩٨ - ١٠٤ ج ١٠.

* عباده هم الذين ينجون من السيئات ١٠٧
ج ١٠.

العبادة لها أصلان ١٠٣، ١٠٤ ج ١٠.

* كل من استكبر عن عبادة الله فلا بد أن يعبد
غيره ١١٧ - ١٢٠ ج ١٠.

* العبادة وما يناسبها لا تكون إلا لله وحده ٩٣،
٩٤ ج ١٠.

* «فلا تجعلوا لله أندادا» «فأتوا بسورة من مثله»
١٠٨ ج ١٠، ٣٠، ٣١ ج ١٤.

* «فاتقوا النار» التقوى: إما تقوى الله أو تقوى

* ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ حقيقة الملك وطبيعته ٢١٦-٢١٩ ج ٤ .

* هم أحياء عقلاء... ليسوا تسعة ولا عشرة هل هم أجسام متحيزون ١٢٩ - ١٣٣ ، ١٨٦ - ١٨٨ ج ١٧ .

* من جهالات الفلاسفة قولهم: إنها القوى الصالحة في النفس ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ٩ .

* ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ﴾ بعد الملائكة ﴿خَلِيفَةً﴾ الخليفة، يعم آدم وبنوه ٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٤ .

قدر خروجه من الجنة قبل أن يأمره بدخولها ٢٩٠ ، ٢٩١ ج ٨ ، ٢٧ - ٣٠ ج ٣٥ .

* ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ ٦٣ ، ٦٤ ج ١٧ .

* ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ﴾ ميز كل مسمى باسم يدل على ما يفصله من الجنس المشترك ٣٣ ، ٣٤ ج ٩ .

* تعليم الله لآدم بالخطاب لا يوجب بقاء تلك الأسماء في ذريته، هل اللغات توقيفية؟ والمراد بالتوقيف ٢٣٨-٢٤١ ، ٢٤٣ - ٢٤٦ ج ١٢ .

* ﴿فَسَجَدُوا﴾ ملائكة السماء وملائكة الأرض، لم يقل ملائكة الأرض إلا الملاحدة المتفلسفة، معنى سجودها عندهم ٢١٢-٢٢٤ ج ٤ .

* هذا السجود كان لآدم بأمر الله، غلط من قال: إن السجود لله وآدم قبله لهم ٢٥٩-٢٢٢ ج ٤ .

* ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ من الملائكة باعتبار صورته وليس منهم باعتبار أصله وماله ٢١٢ ، ٢١٣ ج ٤ .

* ﴿وَقُلْنَا﴾ القول عند الكلاية ٥٠ ، ٥١ ج ١٧ .

* ﴿الْجَنَّةُ﴾ جنة الخلد ٣٥ ، ٣٦ ج ١٢ .

غلط من قال : إنها جنة في الأرض

٢١٣ ، ٢١٤ ج ٤ .

* ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ قول بعضهم: إنه أمر بالأكل باطنا وأنه شهد الأمر الكوني باطل، لوم موسى لآدم وظهور حجة آدم ١٩٤ - ٢٠٠ ج ٢ .

* ﴿اهْبُطُوا﴾ إن قيل: هو قد تاب فلم أهبط؟ ١٩٣ ، ١٩٤ ج ٨ .

* ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ كلمات فتاب عليه ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ١٤ ، ١٣٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ١٧ .

* ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِنْهُ هُدًى فَمَنْ...﴾ يقتضى إيجاب اتباع هداه المنزل وعذاب من أعرض عنه، حاجة بنى آدم إلى شرع يكمل فطرهم ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٦ ج ١٧ ، ٤٣ ج ١٩ ، ٦٠-٦٢ ج ٢٠ .

* ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ في الباطن، وإن خافوا قبل دخول الجنة ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ في القبر ولا في عرصات القيامة ١٦٥ ج ٧ .

* ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا...﴾ نهى عنهما جميعا وهما متلازمان ١٠٥ ، ١٠٦ ج ١٩ .

* ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ العقل في الكتاب والسنة ١٤٦ ، ١٤٧ ج ٩ .

* ﴿بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ ذكر في أكثر من تسعين موضعا وقرنه بالصلاة، وأناط الإمامة في الدين بالصبر واليقين ٢٦-٢٨ ج ١٠ .

يحصل بهما للقلب من الفرح والسرور وقرة العين ما يغنيه عن اللذات المكروهة، ومن الخشية والتعظيم ما ينهيه عنها ١٠٦ ج ٢٠ .

* ﴿الْخَاشِعِينَ﴾ الخشوع يتضمن السكينة والتواضع، وجوب الخشوع في الصلاة وغيرها ٣٢٣-٣٢٨ ج ٢٢ .

* ﴿ملاقوا ربهم﴾ فسره طائفة من السلف بما يتضمن المعاناة بعد المسير، وقالوا: لقاء الله يتضمن رؤيته ٢٧٧-٢٨٠ ج ٦.

* ويلقاه الكفار مرة ثم يحتجب عنهم، ويلقاه المنافقون مرتين ٢٨٠-٢٨٢ ج ٦.

* لقاء الله على نوعين: لقاء محبوب، ولقاء مكروه ٢٨٩ ج ٦.

* من أنكر لقاء الله وتأوله بأن المراد لقاء الجزاء، رده من وجوه ٢٨٢-٢٨٦ ج ٦.

* ﴿فاقتلوا أنفسكم﴾ ليقتل بعضهم بعضا ٢٥٦ ج ٤.

* ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ الآية سبب نزولها. وصف فيها أهل السعادة من الأولين والآخرين وهم من تمسك بدين حق قبل النسخ والتبديل والمؤمنين بعد مبعث محمد، ولا يعارضها ﴿ومن يتبع غير الإسلام...﴾ ٢٧٨ ج ٢، ١٠، ١١، ٢٥١، ٢٥٢ ج ١٢، ٤٥، ٤٦ ج ١٤، ٣٧، ٣٨ ج ٢٠.

* ﴿واليوم الآخر﴾ ١٢٧، ١٢٨ ج ١٣.

* ﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾ أمروا ببقرة مطلقة... ولكن شددوا فشد الله عليهم. ذمهم عن السؤال عن «ماهيته» ٧١ ج ٧، ١٢٧، ١٢٨ ج ١٣.

البقرة عند باطنية الصوفية ١٢٧، ١٢٨ ج ١٣.

* ﴿ثم قست قلوبكم﴾ القسوة، معنى قسوتها ٢٤، ٢٣ ج ٧.

* ﴿أفتطمعون... يكسبون﴾ ذم الأصناف الثلاثة: الذين يحرفون معناه ويكذبون، والذين لا يعلمونه إلا تلاوة، والذين يفترون كتباً

يقولون هي من عند الله، هذه الأصناف الثلاثة تستوعب أهل الضلال والبدع من هذه الأمة أيضاً، ومن يكتنم النصوص التي يحتج بها منازعه أو... ٤٦، ٤٧ ج ٤، ١٢٠، ١٢١ ج ١٦، ٢٣٨، ٢٣٩ ج ١٧.

* تمدح الأمة باعتبار وتذم باعتبار «إنا أمة أمية...» ٢٣٤ ج ١٧.

* ﴿سيئة وأحاطت به خطيئته﴾ ٣٣-٣٥ ج ١٤.

* ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب... لو كانوا يعلمون﴾ ١٠٣ ج ١٩، ٦١، ٦٢ ج ٢٠، ١٠٤، ١٠٥ ج ٣٥.

* ﴿استكبرتم﴾ ما عوقبوا به ٣٧٩، ٣٨٠ ج ٧.

* ﴿غلف﴾ ٢١ ج ٧، ١١، ١٢ ج ١٦.

* ﴿يستفتحون على الذين كفروا﴾ ومن نزلت فيه من اليهود ٢٠٨-٢١٣ ج ١.

* ﴿فباؤوا بغضب على غضب﴾ ثم ذكر أنهم أعرضوا عن كتاب الله مطلقاً واتبعوا السحر فقال: ٦٢ ج ٢٠.

* ﴿واتبعوا...﴾ الآيات وأن من اعتاض بذلك فلا نصيب له ١٠٤، ١٠٥ ج ٣٥.

* ﴿إلا بإذن الله﴾ الكوني لا الشرعي ١٤٨ ج ١١، ٢١٣، ٢١٤ ج ١٤.

* قول الضحاك: إن جهنم طبقات: العليا لعصاة الموحدين، والتي تليها للنصارى والتي تليها لليهود ١٠٣، ١٠٤ ج ١٩.

* ﴿جبريل﴾ عند المتفلسفة ٧٨، ٧٩ ج ٤.

* ﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾ ما مؤكدة وهو منصوب بـ... ٥١، ٥٢ ج ٢٣.

* ﴿عذاب مهين﴾ إنما جاء في حق الكفار ١٥٧،

١٥٨ ج١٥ .

﴿ما ننسخ من آية أو ننسها﴾ تفسير السلف
للآية، القراءتان فيها ومعناها ٤٧ ج ١٤ ،
١٠٢-١٠٦ ج ١٧ .

﴿نأت بخير منها أو مثلها﴾ ٩ ، ٢٦ ، ٣٠ -
٣٣ ، ٤١ - ٩٦ ، ١٠٤ - ١١٠ ج ١٧ .

﴿ما يدخل في المنسوخ والمنسأ عند السلف ١٠٣ ،
١٠٤ ج ١٧ .

﴿ود كثير ... فاعفوا واصفحوا﴾ احتمال النبي
وعفوه عمن يؤذيه . للأمر والناهي أن يدفع عن
نفسه ما يضره .. ﴿حتى ..﴾ غاية للعفو
والصفح ٩٧-١٠١ ج ١٥ .

﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان ... وهو
محسن﴾ ، الإسلام يجمع معنيين ، ويستعمل
متعدياً مقروئاً بالإحسان ، إسلام الوجه يتضمن
توجه باطنه وظاهره . رد هذا الزعم
٤٣-٤٣٤ ج ٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ج ١٢ ، ٥١
ج ١٥ ، ٩٨ - ١٠٠ ج ٢٨ .

﴿مساجد الله﴾ لم يقل : مشاهد ٢٥٧-٢٧٠
ج ١٧ .

﴿ولكل وجهة ... فثم وجه الله﴾ قبله الله
ووجهه الله هذا قول جمهور السلف . ليست
هذه من آيات الصفات ومن عددها منها فقد
غلط . وجاء إثبات الوجه في مواضع ٢٥٨ -
٢٦٢ ج ٢ ، ١٤ ج ٦ ، ١٩٣ .

﴿وقالوا اتخذ الله ولداً ...﴾ نفى الولادة عن
الله بأى وجه ١٢٧ - ١٦٣ ج ١٧ .

﴿بديع السموات والأرض﴾ ٢٨٠ ، ٢٨١ ج ٢ .

﴿وإذا قضى أمراً﴾ انقسام القضاء إلى كونى
وإلى شرعى وكذلك الأمر ٨٦ ، ٨٧ ج ١١ .

﴿كن﴾ ١١٢ ، ١١٣ ج ٨ .

﴿تشابهت قلوبهم﴾ ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦
ج ١٤ .

﴿... ملتهم﴾ هل لكل طائفة ملة؟ ٥٩ ، ٦٠ ج
١٩ .

﴿يتلونه حق تلاوته أولئك﴾ الكتاب ، إذا أطلقت
التلاوة تناولت العمل به ، قد يقرب بالتلاوة
غيرها ١٠٧ ، ١٠٨ ج ٧ ، ٢٢٨ ج ١٥ ، ٢٠٩
ج ١٧ .

﴿ولا يقبل منها عدل﴾ ٧٨ ج ١٧ .

﴿جاعلك للناس إماماً﴾ ٢٥٩ ، ٢٦٠ ج ١٧ .

﴿مثابة للناس﴾ وتجه الملائكة والجن ٣٠ ، ٣١
ج ١٤ .

﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ ٢٠٤
ج ١٧ .

﴿بتعظيم البيت يمتاز أهل الإسلام عن سواهم ٢٩
ج ١٤ .

﴿طهرا بيتى للطائفين ... السجود﴾ الطواف لا
يشرع إلا به ، سر تقديم الطواف ثم العكوف
١٣٣ ، ١٣٤ ج ٢٦ .

بيت الله تخصص بالإضافة فلا مجاز ٢٦١
ج ٢ ، ٩٨ ج ٧ .

﴿وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم﴾ ...
دعى بالطيبات للمؤمنين ٣٣ ج ٧ .

﴿قال الله : ﴿ومن كفر﴾ ٣٣ ج ٧ .

﴿مناسكنا﴾ مشاعر الحج كلها ٢٦١ ج ١٧ .

﴿وابعث فيهم ... ويزكيهم﴾ منة الله بهذه
الأربع ، القرآن والسنة ٤٦-٥١ ج ١٩ .

﴿ومن يرغب ... لرب العالمين﴾ قولان فى
سفه من جهة المعنى والإعراب ٢٤٤ ، ٢٤٥
ج ١٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ج ١٦ .

* ﴿نَعْبُدُ إِلَهُكَ... إِلَهاً واحداً﴾ المعبود هو الإله، من عبد الإلهين لم يكن عابداً للإله وإله آبائه، لفظ الإله يراد به الإله المستحق للإلهية، ويراد به ما اتخذته الناس إلهاً وإن لم يكن إلهاً فى نفس الأمر ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦-٣٢٠ ج١٦.

* ﴿وما أنزل إلينا﴾ ١١٧، ١١٨ ج١١.

* ﴿قولوا﴾ أمر للمؤمنين ٣١٩، ٣٢٠ ج١٦.

* ﴿من كنتم شهادة عنده من الله﴾ هو العلم ١١٠، ١١٢ ج١٤.

* ﴿السفهاء من الناس﴾ اليهود ﴿يهدى من يشاء إلى﴾ ٦٩، ٧٠ ج٤.

* ﴿وما جعلنا القبله... إلا على الذين هدى الله﴾ تحويلها من أسباب نفاق المنافقين. هذا هو العلم الذى يتعلق بالمعلوم بعد وجوده، وهو العلم الذى يترتب عليه المدح أو العقاب، والأول هو العلم بأنه سيكون. هذا المتجدد فيه قولان للنظار ١٨١، ١٨٢ ج٧، ٢٩٢، ٢٩٣ ج٨.

* ﴿وما أنت بتابع قبلتهم﴾ يتضمن نفى الفعل بغضاً فيه وكرهه له ٣٠٦ ج١٦.

* ﴿شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ ١٢٧-١٣٢ ج٢٢.

* ﴿وإن فريقاً منهم ليكنتمون الحق وهم يعلمون﴾ ١١٠، ١١١ ج١٤.

* ﴿فلا تكونن من الممترين﴾ يدخل فيها الرسول أيضاً ١٨٨ ج١٦.

* ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾ وقد يكونون هم ابتدعوها كما ابتدعت النصرى وجهة المشرق ١٢٧ ج٢٢.

* ﴿كما أرسلنا فيكم رسولا منكم﴾ ١٤٤ ج١٦.

* ﴿واشكروا لى﴾ الشكر يكون على إحسان المشكور. على الشاكر، ولا يكون إلا على الإنعام، ويكون بالاعتقاد والقول والعمل... بين الشكر والحمد عموم وخصوص ٧٩ - ٩٠ ج١١، ١١٤ ج١٦، ١٢٥، ١٢٦ ج٢٤.

* ﴿وبشر الصابرين﴾ المصائب مكفرة للذنوب، فضل الصبر عليها، رفع الدرجة بالرضا بها ١٩٥ - ١٩٧ ج٣٠.

* ﴿من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر﴾ ٣٠ ج١٤، ٢٥٩، ٢٦٠ ج١٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠ ج٢٦، ٢٩.

* ﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ الحكمة فى تخصيصهما بالطواف نفى الجناح لأجل الشبهة التى عرضت لهم ١٥، ١٦ ج٢٤.

* ﴿إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى﴾ ١١٠، ١١١ ج١٤.

* ﴿الليل والنهار﴾ إذا أطلقا ٢٨٠، ٢٨١ ج٥.

* ﴿واللهكم إله واحد﴾ وإن جعل معه المشركون آلهة بالافتراء والحب. لم يرد بـ «الواحد» و«الاحد» فى القرآن أنه الذى لا ينقسم: أى لا يتميز منه شئ عن شئ ولا تقوم به صفة ١٥٦ ج٢، ٧٢، ٣١٩ ج١٦.

* ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ منهم ١٨٧، ١٨٨ ج٧، ٢١٤، ٢١٥ ج٨، ٣٠، ٣١ ج١٤، ٣٣ ج١٥، ٨١، ٨٢ ج١٧.

* ﴿يا أيها الناس كلوا... حلالاً طيباً﴾ إذن لهم بشرطين فالكفار لم يحل لهم شيئاً ٤٥ ج٧، ١٤٢، ١٤٣ ج١٩.

* ﴿لا تتبعوا خطوات الشيطان﴾ الآيتين ٢٠١ - ٢٠٣ ج١٥.

* ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ الآية ١٤١ ج ١٩.

* ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلٍ...﴾ مثل كل كافر ما دام كافرا، شبههم بالغنم ٦٤، ٦٥ ج ١٠، ٣٢٢، ٣٢٣ ج ١٦.

* ﴿صَمَّ بَكَم عَمَىٰ قُلُوبُهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ خطأ من قال: لما لم ينتفعوا بالسمع، العقل ومن يسمى عاقلا ٢٠ - ٢٢ ج ٧.

* ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ الآيتين الخطاب بيا أيها الذين آمنوا، لم يشترط الحل هنا؛ لأنه إنما حرم ما ذكر فما سواه حلال لهم ٤٥، ٤٦ ج ٧، ١٠١، ١٠٢ ج ١٦، ١٤٢، ١٤٣ ج ١٩.

* ﴿وَإِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ...﴾ الآية. حكمة تحريم الخبائث من المطعومات ١٨١، ١٨٧ ج ٢٠.

* ﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ ٢٦٠ - ٢٦٢ ج ١٧، ١٨١، ١٨٧ ج ٢٠، ٦٦، ٦٧ ج ٢٥، ١٦١، ١٦٢ ج ٢٦.

* ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَإِنَّ عَلَيْهِ﴾ الباغى والعادى، الإثم، ما يدخل فى الآية، حكمة إباحتها للمضطر ١٨٦، ١٨٧ ج ٢٠.

* ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ...﴾ الاختلاف فيه نوعان: الأول ما يذم فيه المختلفين كلهم، الثانى: يمدح المؤمنين ويذم الكافرين ٢٨٢، ٢٨٣ ج ١٦.

* ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ...﴾ الآية. ولا مجاز فيها ٣١، ٣٢ ج ١٤، ٢٥٣ ج ٢٠، روى فى سبب نزولها: أن النبى سئل عن خصال الإيمان. فى المال حق سوى الزكاة. الإيمان أحد الأسماء التى تستحق بها الجنة. وجوب هذه الخصال ٧٤ - ٧٦ ج ٢٠.

* إذا أطلق لفظ البر تناول جميع ما أمر الله به وتناول مسماه مسمى التقوى والدين ١١٢ - ١١٥، ١٦٥ ج ٧.

* ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ الآيتين، سبب نزولها، القصاص فى الأصل، فى القصاص قولان: الأول أنه القود وهو أخذ الدية بدله فى العمد، الثانى: بين الطائفتين المقتلتين قتال عصبية وجاهلية، الأخير مدلول الآية، والأول يستفاد من دلالتها ٤٨-٥٥ ج ١٤، ١٩١ - ٢٠٩ ج ٢٨، ١٧، ١٧٥، ١٧٦ ج ٣٠.

* ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ ويقتل العبد بالحر والأنثى بالذكر. هل يقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى. ولو تفاضلت قيم العبيد ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥ ج ١٤.

* اعتبار المكافئة قول الأكثرين ٤٩، ٥٤ ج ١٤.

* ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ...﴾ بإحسان وتدل على أن الطوائف الممتعة تضمن كل منهما ما أتلفته على الأخرى من دم ومال بطريق الظلم. وما فضل لإحدى الطائفتين... بخلاف ما أتلفه الكفار للمسلمين، والمسلمون للكفار. هذا الضمان على مجموع الطائفة ويستوى فيه الردى والمباشر. القتال بتأويل لا ضمان فيه ٤٨-٥٠، ٥٢، ٥٤ ج ١٤، ١٧٥، ١٧٦ ج ٣٠.

* ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣ ج ١٤.

* ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ ٥٠، ٥١ ج ١٤، ٢٠٦، ٢٠٧ ج ٢٨.

* ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ والقصاص فى

الجراح وفي الأعراض ٥٠٠، ٥١ ج ١٤، ٦-٢-

٢١٠ ج ٢٨.

* ﴿جنفا أو إثما﴾ ٢٢٠، ٢٢١ ج ٢١،

٢٤٦ ج ٢٤.

* ﴿كتب عليكم الصيام﴾ الآية ١٨، ١٩، ١١٨،

١١٩، ١٨٤، ١٨٥ ج ١٦.

* ﴿أو على سفر﴾ مسمى السفر لغة وشرعا، لا

يحد بمسافة ولا زمان، التحديد بيوم أو يومين

أو ثلاثة ليس حداً شرعياً عاماً ١٣١-١٣٣

١٩ ج.

* ﴿وعلى الذين يطيقونه... خير لكم﴾ ١٣٨،

٣١ ج.

* ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ ١٣٩

١٧ ج، ٦٨، ٦٩ ج ٢٥.

* ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾

الإرادة هنا شرعية ٨١، ٨٤ ج ١١.

* اللام في ﴿ولتكمّلوا﴾ ١٩٩، ١٢٢ ج ٢٤.

* ﴿ولتكبّروا الله على ما هداكم﴾ يدخل في

التكبير صلاة العيد. وما اختصت به من

تكبير زائد. شرعية زيادة التكبير في خطبة

العيد. شرعية التكبير من حين إهلال العيد

إلى آخر العيد ١١٩، ١٢٠، ١٢٢ ج ٢٤.

* صفة التكبير في العيد ١٣١ - ١٣٤، ١٣٥

٢٤ ج.

* التكبير على الهداية أبلغ من التكبير على

النصر والرزق ١٢٥، ١٢٦ ج ٢٤.

* جمع في تكبير العيد بين التكبير والتهليل

وبين التكبير والتحميد ١٢٥، ١٣١، ١٣٢

ج ٢٤.

* سبب نزول ﴿وإذا سألك...﴾ ١٣، ١٤

ج ١٥.

* ﴿فإنى قريب﴾ قربه تعالى بنفسه من العبد في

حال الدعاء وهذا قرب عارض. قربه الذى هو

من لوازم ذاته - مثل العلم والقدرة - لم

ينكره إلا من أنكر علمه القديم أو قدرته على

الشيء قبل كونه. الخلاف في قربه بنفسه

قرباً لازماً عاماً ٣٠٥، ٣٠٧ ج ٥، ١١،

١٢، ١٥-١٧، ١٤٢ ج ٦.

* ﴿أجيب دعوة الداعى إذا دعان﴾ يتناول

نوعى الدعاء وهما متلازمان إجابة الدعاء

تكون عن صحة الاعتقاد وعن كمال الطاعة.

العبادة والطاعة هي مصلحة العبد التي

فيها سعادته ونجاته ٢٤، ٢٥ ج ١٤، ١٠

ج ١٥.

* ﴿تختانون أنفسكم﴾ غلط من قال: إن

الإنسان قد خان نفسه، النفس هي التي تختان

وتغلب الإنسان، وهي تحب الشهوة والمال

والرئاسة. المراد بالاختيان هنا ٢٤٣ - ٢٤٦

ج ١٤.

* ﴿فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم﴾

بيان مفطرات ١١٨، ١١٩ ج ٢٥.

* ﴿حتى يتبين لكم الخيط...﴾ الذى غلطوا

فى تفسيره لم يؤمروا بالقضاء ١٧٩، ١٨٠

ج ٣.

* ﴿ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد﴾

١٣٤، ١٣٧ ج ٢١.

* ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾ وهو أول الحرام ٦٧، ٦٨ ج ١٤ .

* ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج﴾ اعتبار التوقيت للسنين والحساب بالقمر لا بالشمس والحكمة في ذلك . معرفة الفصول الأربعة لا تقتفر إلى حساب ، اشتقاق الهلال . الطريق إلى معرفته هو الرؤية لا الحساب . ما علق بسمى الهلال من الأحكام ٣٩ ، ٤٠ ج ١٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ١٠٢ ، ١١٣ ج ٢٥ .

* ﴿ولكن البر من اتقى﴾ ٢٦٨ ج ٢٠ .

* ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين...﴾ أباح الله من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق ١٩٢-١٩٩ ج ٢٨ .

* أصل القتال المشروع هو الجهاد . مقصوده ١٩٢-١٩٧ ج ٢٨ .

* ﴿ولا تعتدوا إن الله...﴾ ٢٦٨ ج ١٤ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٩٨ - ٤٠٠ ج ١٠ .

* ﴿والفتنة أشد من القتل﴾ ١٩٦ ج ٢٨ .

* ﴿المسجد الحرام﴾ المسجد وما حوله من الحرم ١٣٣ ج ١٩ .

* ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون...﴾ ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ج ٢٨ .

* ﴿فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٨ .

* ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل...﴾ مراتب الجهاد: أمر بالكف ولم يؤذن له في قتل أحد ولا قتاله ، ثم أذن له في قتال من

قاتله ، ثم أوجب عليه القتال ، ثم أكد الإيجاب وعظم أمر الجهاد ، وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب ٢٨٣ ج ٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ج ٢٨ .

* أصناف من يقاتل ١٩٦ - ١٩٩ ج ٢٨ .

* لا يقتل من لم يكن من أهل القتال... إلا أن يقاتل بقوله أو فعله ١٩٥ ج ٢٨ .

* الدفاع ومتى يجب على الجميع ١٧٧ ، ١٩٧ ج ٢٨ .

* ﴿وأتموا الحج والعمرة﴾ لم يفرض الحج سنة ست ، العمرة ليست واجبة ٧ - ٩ ج ٢٦ ، ١٤٤ ج ٢٧ .

* احتجوا بها على وجوبها وآخرون على الإتمام ومن منع الفسخ ١٠٧ ، ١٠٨ ج ١٩ .

* ﴿فإن أحصرتم﴾ ٤٥ ج ١٤ .

* ﴿فقدية من صيام...﴾ ٥٢ - ٥٤ ج ١٦ .

* ﴿الحج أشهر معلومات﴾ لا مجاز . فيه ٢٥٣ - ٢٦٨ ج ٢٠ .

* ﴿فمن فرض فيهن الحج... ولا جدال في الحج﴾ ٣١ ، ٣٢ ج ١٤ ، ٥٩ - ٦١ ج ٢٦ .

* ﴿وتزودوا﴾ ١٠٤ ، ١٠٥ ج ١٨ .

* ﴿عرفات﴾ ٢٥٩ ، ٢٦٠ ج ١٧ .

* ﴿المشعر الحرام﴾ مزدلفة التي بين مأزمية عرفة ووادي محسر ٢٣٠ ج ١٧ .

* ﴿حسنة﴾ ٣٣ ج ١٤ .

* ﴿واذكروا الله﴾ مع رمى الجمرات ومع الصلوات ٣١ ، ٣٢ ج ١٤ .

* ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾ ٣٢ ج ٢٠ ، ١٩٦ - ١٩٩ ج ٢٨ .

* ﴿يسألونك عن الخمر والميسر...﴾ ٢٥٠ ج ١٤ ، ٢١٢ ج ٢٢ ، ١٤٤ - ١٥٠ ج ٣٢ .

التدريج في تحريمها ١١٢ ج ١٧ .

* ﴿وإن تخالطوهم فأخوانكم﴾ ١٨٥ ج ٣١ .

* ﴿ولا تنكحوا المشركات﴾ ، لا تدخل فيه الكتابيات لثلاثة أوجه . أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين ، وإن دخلوا فيهم فعند الأفراد ٤٠ ج ٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ١٤ .

* ﴿ويسألونك عن المحيض﴾ الآية فائدة ذكر المحيض مرة ثانية بلفظ الظاهر . الحيض ، ولا حد لأكثره ولا لأقله ٥٦ ، ٥٧ ج ١٤ ، ١٢٨ ، ١٣١ ج ١٩ .

* ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ إتيان النساء في أدبارهن من جنس اللواط ، حكمه ، وإذا لم ينزجر ، الغلط على ابن عمر ١٦٥ - ١٦٨ ج ٣٢ .

* ﴿واعلموا أنكم ملاقوه﴾ لقاء الله يتضمن رؤيته ، من أنكر لقاء الله أو تأوله ٢٦٤ - ٢٩٧ ج ٦ .

* ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم﴾ الآية ، اليمين في اللغو وفي الكتاب والسنة ولغة الصحابة وما تتناول ١٥٣ ج ١٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ١١٣ ج ٣٣ ، ١٩٣ ، ١٩٧ - ٢٠١ ج ٣٥ .

* ﴿بما كسبت قلوبكم﴾ ٢٦١ ، ٢٦٢ ج ١٥ ، ٧٢ ج ١٤ .

* ﴿في أيام معدودات﴾ أيام التشريق ، وقيل أيام الذبح ، وعلى الأول ٩ ، ١٦ ، ١٧ ج ٢٤ .

* ﴿فمن تعجل﴾ في الخروج من المكان ٣١ ، ٣٢ ج ١٤ .

* ﴿وهو ألد الخصام﴾ ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ١٤ .

* ﴿ليفسد فيها﴾ ٥٨ ج ٧ .

* ﴿لا يحب الفساد﴾ خطأ من زعم أن ذلك محمول على من لم يقع منهم ذلك ٥٨ ، ٥٩ ج ١٧ .

* ﴿ادخلوا في السلم كافة﴾ الخلاف فيمن نزلت ، وهل أريد بها شرائع الإسلام أو الطاعة ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٧ .

* ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾ ٨ - ١٠ ج ٦ ، ٢٢٢ - ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ١٦ .

* ﴿سل﴾ خطاب ١٨٨ ج ١٦ .

* ﴿فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين﴾ الآية الاختلاف في القرآن يراد به التضاد ، الاختلاف المذموم ، ما يدعو به من اشتبه عليه شيء ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ٢٢ ج ١٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ج ١٦ ، ٢٣٢ ج ١٧ .

* ﴿كتب عليكم القتال﴾ ٢٤ ج ١٧ .

* ﴿وهو كره لكم﴾ ٢٩٧ ج ١٦ .

* ﴿وعسى أن تكرهوا... وعسى...﴾ ٢٣ ، ١٧٤ ج ١٤ .

* ﴿عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ قدم الشهر مع أن السؤال عن القتال . الفائدة من إعادة ذكر القتال بلفظ الظاهر ٥٦ ، ٥٧ ج ١٤ .

* ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية، الإيلاء والمراد به هنا ٣٢ - ٣٤ جـ ٣٣.

* ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ يتناول كل مطلقة، ويدل على أن كل طلاق فهو رجعى، وأن ما كان بائناً فليس من الثلاث. فلا يكون الخلع من الثلاث الحكمة فى تطويلها ١٥٣ جـ ١٩، ٢١٠ - ٢١٢ جـ ٣٢.

* ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ هو الدم ويتناول الطهر ٢٦٠ جـ ٢٠.

* ﴿وَبِعُولَتَيْنِ أُخِرَ بَرْدَهُنَ فِي ذَلِكَ﴾ ١١ جـ ٣٣.

* ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ الفدية ليست بطلاق ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٦ جـ ٣٢.

مرة بعد مرة، لو قال : أنت طالق اثنتين أو ثلاثاً ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ٤٨ جـ ٣٣.

* ﴿فَإِمْسَاكِ... أَوْ تَسْرِيحِ...﴾ ١٤، ١٥ جـ ٣٣.

* ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ١٤، ١٥ جـ ٣٣.

* ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ وهو آخر الحرام ٦٧، ٦٨ جـ ١٤.

* ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ الثالثة ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ...﴾ حكمة تحريم المرأة بعد الثلاث. تحريم جمع الثلاث والخلاف فى وقوعها، حديث ركاة فى الثلاث وكلام الأئمة حوله وإلزام عمر وغيره بالثلاث، وعذرهم وعذر من خالفهم، والتفريق فى الإلزام ١٨٣-١٨٥ جـ ٣٢، ١٠-٢٨، ٤٨-٥٨ جـ ٣٣.

* ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ الثانى ١٤، ١٥ جـ ٣٣.

* ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ...﴾ المطلوب بذكرها شكرها ١١٢ جـ ١٦.

* ﴿أَرْكَى لَكُمْ وَأَطَهَرَ﴾ ٢٢٣، ٢٢٤ جـ ١٥.

* ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ...﴾ الآية ١١٠ جـ ٣، ٣٠، ٤٠، ٥٠، ٦٨ جـ ٣٤.

* ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ﴾ الآيتين، التصريح والتعريض فى خطبة المعتدة والرجعية.

* ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٣٤ جـ ٢١.

* ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٣٤، ١٣٥ جـ ٢١، ١٠ جـ ٣٣.

* ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ عفو المرأة إسقاط نصف الصداق ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ هو ولى المرأة المستقل بالعقد بدون استئذنها ١٩٧، ١٩٨ جـ ٣٠، ٢١، ٢٢ جـ ٣٢.

* ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ٣٢١، ٣٢٢ جـ ٢٢، ٤٤ جـ ٢٣.

* ﴿وَلِلْمُطَلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ كل مطلقة لها متعة ٢١، ٢٢ جـ ٣٢.

* ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الآيات، عامة جهاد بنى إسرائيل لدفع عدوهم عن أرضهم لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ٧٢ جـ ٢٨.

* ﴿إِنَّ اللَّهَ مَبْتَلِكُمْ بِهِ...﴾ الحكمة فى هذا الابتلاء ٨٧، ٨٨ جـ ١٤.

* ﴿ذُنُوبِنَا﴾ إذا أطلق لفظ الذنوب دخل فيه ٩٩، ١٠٠ جـ ١٦.

* ﴿وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ جواز الملك فى شرع من قبلنا وهو جائز فى شريعتنا مع العجز عن

خلافة النبوة التي هي أكمل منه ٢٢ ج ٣٥.

* ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ ٦٣ ج ١١.

* ﴿منهم من كلم الله﴾ ٤٠ ج ١٧.

* ﴿ابن مريم﴾ الرد على طوائف النصارى في قولهم: إنه ابن الله، بطلان قولهم بالاتحاد والخلول، في نسبة عيسى إلى مريم في بعض الآيات فائدتان ٢٧٠، ٢٧١ ج ٢، ١٥٠ - ١٥٨ ج ١٧.

* ﴿روح القدس﴾ هو جبريل ١٥٧، ١٥٨ ج ١٧.

* ﴿ولكن اختلفوا﴾ ١٤ ج ١٣، ١٤٥ ج ١٦.

* ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا...﴾ وعدم مشيئته أرجح في الحكمة مع كونه قادرا عليه لو شاء ٢٥٣ ج ١٦.

* ﴿ما يريد﴾ الإرادة هنا خلقية قدرية ٣٧، ٣٨ ج ١٧.

* ﴿الله لا إله إلا هو الحى القيوم﴾ الآية، أفضل وأعظم آية: الاسم الأعظم ٢٣، ٢٤ ج ١، ١٥٨ ج ١١، ٣١، ٣٢، ٧٤، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣ ج ١٧، ١٢٨، ١٢٩ ج ٢٤.

* استلزام ﴿الحى﴾ جميع الصفات ٣١، ٣٢ ج ١٧، ١٧٦ ج ١٨.

* قرنهما بأحد أصول الدين الثلاثة ١٦، ٢١٠، ٢١١ ج ١٦.

* إن قيل: إذا كانت أعظم فلم تأخر نزولها ١٠٧، ١٠٩ ج ١٧.

* ﴿من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه﴾ ٢١٢ -

٢١٨، ٢٢٥، ٢٢٦ ج ١٤.

* ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه﴾ يضاف العلم تارة إلى العالم، وتارة إلى المعلوم، العلم جنس يحيطون منه بما شاء ولا يحيطون بسائره ٢١٧، ٢١٨ ج ١٤، ٦٠ ج ١٦.

* ﴿وسع كرسيه السموات والأرض﴾ العرش والكرسى موجودان، ليس كرسيه علمه ٢٩١، ٢٩٠ ج ٦.

* ﴿ولا يؤوده حفظهما﴾ ٢٩١ ج ٦.

* ﴿النفى فى الآية ٦٣، ٦٤، ٨٠، ٨١ ج ١٧.

* ﴿وهو العلى العظيم﴾ ٢٠٤، ٢٠٥ ج ١٦.

* ﴿الرشد﴾ ﴿الغى﴾ ٣٢١ ج ١٠.

* ﴿الله ولى الذين آمنوا...﴾ الآية ٩٠ - ١٧١ ج ١١، ٢٨٥، ٢٨٦ ج ١٧.

* ﴿ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم﴾ الآية ١٢٠ - ١٢٣ ج ١٦.

* ﴿كيف ننشزها﴾ ١٢٤ ج ١٤.

* ﴿رب أرنى كيف تحمى الموتى﴾ ١٢١ ج ١٦.

* ﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى﴾ الآية أبطل الله صدقة المنان وصدقة المرائى ٢٥١ - ٢٥٣ ج ٢، ١٩٠ ج ١١، ١٨٦، ١٨٧ ج ١٤.

* ﴿كأذى يتفق ماله رثاء الناس﴾ ٦٠ - ٦٣ ج ١٤.

* ﴿وتثبتنا من أنفسهم﴾ ١٨٧ ج ١٤.

* ﴿كمثل جنة بربوة﴾ ذكر هنا وفي النساء الأقسام الأربعة فى العطاء ٣٧، ٣٨ ج ١٤.

* ﴿أَيُّودَ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ ٣٨ جـ ١٤ .

* ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ ٢٨٢ جـ ١٧ .

* ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ يتناول اسم الربا ١٥٢ جـ ١٩٤ - ١٥٤ جـ ١٩ .

* ﴿كَالَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ يدل على وجود الجن ودخولهم في بدن المصروع ١٠ جـ ١٩٤ .

* ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ حكمة إحلال البيع وتحريم الربا، دخول ربا الفضل، من صور الربا ١٦-٢٠ جـ ٢٩، ١٤٧-١٤٩ جـ ٣٢٢ .

* ﴿يُمِخِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ الناس في المال ثلاثة أصناف، ما عوقب به المرابي ١٤٨ جـ ٣٢٢ .

* ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ نَارًا﴾ ٣٧، ٣٨ جـ ١٤ .

* ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ الآيتين، نزلت في أهل الطائف كانوا يتعاملون به بعد إسلامهم ٢٧٩ جـ ٢٨ .

* أمروا بترك ما بقى في الذمم ولم يؤمروا برد المقبوض بعد إسلامهم ٩ ، ١٠ جـ ٢٢ ، ٨٥-٨٧ جـ ٢٩ .

* الربا من الكبائر ١٦ جـ ٢٩ .

* ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ١٩٧، ١٩٨ جـ ٣٠ .

* ﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ ٩٨ ، ٩٩ جـ ١٧ .

* ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ قد يقارن التعليم التقوى ويلازمه ١٠٢، ١٠٣ جـ ١٨ .

* ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ هو الوفاء بموجب العقود في المعاملات من القبض والتسليم

٨٧ ، ٨٨ جـ ٢٠ .

* ﴿الْفُقَرَاءُ﴾ ٢٤ ، ٣٠ جـ ١١ .

* ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٧٩ جـ ١٤ .

* ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ الآيتين، ماذا قال الصحابة للرسول لما نزلت وما فعلوا؟ ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ٣٧٧ جـ ١١ ، ٦٣-٨٠ جـ ١٤ .

* ذهب كثير من السلف والخلف إلى أنها منسوخة بـ ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وذهب بعضهم إلى عدم النسخ، وفصل الخطاب، سبب نزولها ٦٣-٦٩ ، ٨٠ ، ٨١ جـ ١٤ .

* لا بد من المحاسبة على ما في النفوس، معناها، قد عفى الله للمؤمنين هذه الأمانة عما حدثت به أنفسهم ما لم تعمل أو تتكلم به ٦٦ ، ٧٣ جـ ١٤ .

* إن كان ما أخفاه العبد مثل الشك فيما جاء به الرسول أو بغضه عوقب عليه، وإن كان وسواسا والعبد يكرهه فلا ٦٧-٧١ جـ ١٤ .

* كل الذنوب لها عقوبات ، السر بالسر والعلانية بالعلانية ٦٩ ، ٧٠ جـ ١٤ .

* هل يؤاخذ بالهمة ٧٥، ٧٧، ٧٨ جـ ١٤ .

* ﴿فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ﴾ لا يقتضى أنه يفعل ذلك بلا حكمة ولا عدل ٦٤-٦٧ ، ٦٩-٧١ جـ ١٤ .

* ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٨٠ ، ٨١ جـ ١٤ .

* ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ الآية ٥٧ جـ ١١ ، ٨١-٨٣ جـ ١٤ .

* ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾ ﴿ما لا طاقة لنا به﴾ ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٨٣، ٨٤ ج١٤.

* ﴿ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ الآية ٨٤-١٠٠ ج١٤.

* الجواب الأول عن قول بعض الناس: إذا كان هذا الدعاء قد أوجب فطلب ما فيه من تحصيل الحاصل فيكون عبادة محضة ٨٦-٩١ ج١٤.

* إن قيل: لم يستجب هذا الدعاء لكل من دعى به مع قوله: «قد فعلت» ٩٠-٩٣ ج١٤.

* قد يترك كثير من الناس أمورا محللة، مع حاجته إليها لاعتقاده تحريمها أو لكونه أفتى بذلك ٩١-٩٤ ج١٤.

* قد تكون الذنوب سببا لحرم الرزق وتسليط الظلمة. وتقص العلم بالشريعة ٩٢-٩٦ ج١٤.

* لما كان الصحابة في عهد الرسول وخلافة أبي بكر ملتزمين لطاعة الله مطلقا استجيب لهم هذا الدعاء ٩٤، ٩٥ ج١٤.

* قد يكون النزاع في بعض الأحكام رحمة لبعض الناس ٩٥، ٩٦ ج١٤.

* إذا كان العبد مقيما على طاعة الله كان في نعيم الإيمان في جنة الدنيا ٩٥ - ١٠٠ ج١٤.

(٣) سورة آل عمران

* ﴿الحى القيوم﴾ ٢١٠ ج ١٦.

* ﴿نزل عليك الكتاب﴾ الآية ، الفرقان هو: القرآن، عطفه على الكتاب ٧-١٠، ٧٤، ٧٥ ج١٣.

* سبب نزول ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب﴾ الآية ١٤٧، ١٤٨ ج ١٣، ٢٠٤، ٢٠٥ ج١٧.

* الإحكام فى الأصل ٣٩، ٤٠ ج٣.

* الإحكام تارة يكون فى التنزيل، وتارة فى إبقاء التنزيل، وتارة فى التأويل والمعنى الأخير يقابله الآيات المتشابهات التى تحمل معنيين ١٤٦-١٥٢ ج١٣.

* ﴿متشابهات﴾ قولان الأول: أنها آيات بعينها تتشابه على كل إنسان الثانى: وهو الصحيح - إن التشابه أمر نسبي - وثم آيات لاتشابه فيها على أحد - وتلك إذا عرف معناها صارت غير متشابهة ٧٨-٨١ ج١٣.

* الأقوال فى المتشابه عشرة وكلها تدل على أنه يعرف معناه ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠ ج١٧.

* أقوال أهل اللغة فى المتشابه وتناقضها ٢٢١، ٢٢٢ ج١٧.

* ﴿فأما الذين فى قلوبهم... ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾ ١٤٩، ١٥٠ ج١٣، ١٠٤ ج١٦.

* ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ٣١٦، ٣١٧ ج ١٠، ٧٩، ١٥٠ ج١٣.

* الوقف على ﴿إلا الله﴾ دلت عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله وجمهور التابعين وجماهير الأمة ومرادهم بذلك التأويل الذى استأثر الله بعلمه ١٤٧ ج١٣.

* ومن وقف على ﴿فى العلم﴾ فمراده التفسير والمعنى ٣٦، ٣٧ ج ٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢ ج١٣.

* فلا تعارض بين الوقفين عند السلف ٣٦ - ٤٣ ج ٣، ٢٦٦، ٢٦٨ ج ٢٢٨، ٥ - ٢٣٥ ج ١٦ .

* التأويل فى اصطلاح أكثر المتأخرين، صار لفظ التأويل - بحسب الاصطلاحات يستعمل فى ثلاثة معان^(١) ٣٦ - ٣٩، ١٩٧، ٢٠٩ - ٢١١، ١٩٧ - ٢٣٩ ج ١٧ .

* سبب نزول: ﴿شهد الله﴾ الآية ١١٠، ١١١ ج ١٤ .

* تنوع عبارات السلف فى معنى ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ الشهادة تتضمن مرتبتين ١٠٠-١٠٤ ج ١٤ .

* شهادته تتضمن أن غيره ليس بإله فلا يعبد، وأنه وحده الإله الذى يستحق العبادة وتتضمن الأمر بعبادته ، ٢١٥ ، ٢١٦ ج ٢، ١٠٢-١٠٤ ج ١٤ .

* شهادة الرب وبيانه وإعلامه: تارة بقوله، وتارة بفعله ١٠٣، ١٠٤ ج ١٤ .

* ﴿فائما بالقسط﴾ فى القول والفعل ١٠٤ - ١٠٧ ج ١٤ .

* ﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ ١٠٧، ١٠٨ ج ١٤ .

* تضمنت الآية التوحيد والعدل والحكمة والقدرة ١٠٧-١١٠ ج ١٤ .

* شهادته تتضمن تعريفهم بأنه شهد ١١٠، ١١١ ج ١٤ .

* قد بين الله بآياته السمعية والخلقية: أنه قد شهد بذلك، وأن رسله صادقون، وهو صادق

(١) راجع البحث مستوفى ص ٩ ج ٣٧ .

١١١، ١١٢ ج ١٤ .

* ومن شهادته ما يجعله فى القلوب وما تنطق به الألسن «أنتم شهداء الله ...» ١١٧ ج ١٤ .

* ﴿وما اختلف ... بغيا بينهم﴾ ٢١٢، ٢١٣ ج ٣٥ .

* ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب﴾ لا يختص هذا اللفظ بمن كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل ٣٩، ٤٠ ج ٧ .

* ﴿تؤتى الملك من تشاء﴾ وقيل النبوة. من النبوة ما يكون ملكا ٢٢، ٢٣ ج ٣٥ .

* ﴿وتخرج الحى من الميت ...﴾ يخرج المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٧ .

* ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ ٤٩، ٥٠ ج ٥ .

* ﴿قل إن كنتم تحبون الله﴾ الآية. قد يكون الشخص عدوا لله ثم يكون وليا ٢٧٤، ٢٧٥ ج ٢، ٢١٥، ٢١٦ ج ٨، ٣٢٠، ٣٢١ ج ١٦ .

* ﴿إن الله اصطفى آدم... للعالمين﴾ يدخل فيهم الملائكة ٢٢٤، ٢٢٥ ج ٤ .

* ﴿إن الله يبشرك بيحيى﴾ قرأ بالفتح، معناها ٢٢ ج ١٨ .

* ﴿وسيدا﴾ ١٢٦، ١٢٧ ج ١٧ .

* ﴿أن الله يبشرك بكلمة منه﴾ ليس عيسى هو نفس الكلمة بل مخلوق بها ٢٦٧، ٢٦٨ ج ٢٠ .

❖ ﴿من أنصاري إلى الله﴾ ١٨٣، ١٨٤ ج ١٣.

❖ ﴿إني متوفيك ورافعك إلى﴾ عيسى حى،
الرفع لبدنه وروحه ١٩٧ ج ٤.

❖ ﴿إن مثل عيسى﴾ الرد على النصارى
١٥٣-١٥٨ ج ١٧، ٢٦٨ ج ٢٠.

❖ ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم...﴾ لأنهم
أفضل أهل بيته ٢٥٦ ج ٤.

❖ الخطاب مع النصارى فى مقامين: الأول:
تبديلهم لدين المسيح، الثانى: تكذيبهم لمحمد
١٠٣ ج ١٩.

❖ ﴿إن أولى الناس بإبراهيم﴾ من يدخل فيهم،
اليهود والنصارى لا يعبدون الله وليسوا على
ملته ٣١٤، ٣١٥ ج ١٦.

❖ ﴿لم تلبسون الحق بالباطل﴾ ذمهم على
الوصفين وهما متلازمان ١٠٥، ١٠٦
ج ١٩.

❖ ﴿يختص برحمته من يشاء﴾ ١٩٠ ج ١٤.

❖ ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار...﴾
٧٠، ٧١ ج ٤.

❖ ﴿يلى من أوفى بعهده...﴾ الوفاء بموجب
العقود فى المعاملات ونحوها ٨٧، ٨٨
ج ٢٠.

❖ ﴿إن الذين يشتركون...﴾ سبب نزولها ٨٧،
٨٨ ج ٢٠.

❖ ﴿ربانيين﴾ ٢٣٠ ج ١، ٢٨٧ ج ١٧.

❖ ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة...﴾ الرد
على أهل الخلول، حكم من اتخذهم ٢٤٦
ج ١٥.

❖ ﴿لما آتيتكم من كتاب﴾ أول الرسل يبشر
بآخرهم ويؤمن به وآخرهم... إلخ «لأن

بعث محمد وهو حى...» ٦٤، ٦٥ ج ٣،
٤٠٧ ج ١٠، ٨٨ ج ٢٠.

❖ ﴿وله أسلم من فى السموات والأرض طوعاً
وكرهاً﴾ بالخشوع والذل لا مجرد تصريف
الرب لهم ٣٦-٣٨ ج ١، ١١٩ ج ١٠، ٢٣،
٢٤ ج ١٤.

❖ ﴿ومن يبتغ غير الإسلام...﴾ الأنبياء قبل
محمد والحواريون على الإسلام ١٢٣، ١٢٤
ج ١١.

❖ ﴿إن الذين كفروا بعد إيمانهم﴾ ٢٠، ٢١
ج ١٦.

❖ ﴿لن تنالوا البر حتى...﴾ ٦٩، ٧٠ ج ٢٠،
١٣٨، ١٣٩ ج ٣١.

❖ ﴿كل الطعام﴾ من قبلنا كانوا إذا حرموا شيئاً
حرم عليهم ولم يكن لهم أن يكفروا ٨٦
ج ٣٣، ١٩٤ ج ٣٥.

❖ ﴿إن أول بيت...﴾ قدمه يقتضى زيادة فضله
٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٧.

❖ ﴿ومن دخله﴾ الحزم كله ﴿كان آمناً﴾ قدرًا
وشرعًا. من أصاب جرماً فلجأ إليه. أحل
للمرسل دم من كان مباحاً فى الحل. هل
يدخل فى ذلك أمنه عند الموت من عرض
الأديان؟ ١١٨ ج ١٤.

❖ غلط من ظن أن من دخل الحرم كان آمناً من
عذاب الآخرة، مع ترك الفرائض وارتكاب
المحارم ١٩٦ ج ١٨.

❖ ﴿ولله على الناس حج البيت...﴾ ومن كفر
لم يجب على من قبلنا وفى أول الإسلام.
وجب بهذه الآية سبب نزولها ٦٦ ج ٣،
٢٦٢ ج ١٧، ١٤٤ ج ٢٧.

❖ ﴿وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات

الله... ﴿٩، ١٠ جـ ٢﴾.

﴿اتقوا الله حق تقاته﴾ مراد من قال: نسختها
﴿ما استطعتم﴾ ٦٤ جـ ١٤، ٦٣، ٦٤
جـ ١٩.

﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ ٦٣ جـ ١٩.
﴿واعتصموا﴾ حجة الإجماع ٥١ جـ ١٩.

﴿يوم تبيض وجوه﴾ دخول الخوارج فيها
١٧٤، ١٧٥ جـ ٣، ٦٤ جـ ١٩.

﴿يأمرون بالمعروف وينهون﴾ فرض كفاية،
ليس من شرط ذلك أن يصل أمره إلى كل
مكلف في العالم ٧٣، ٧٤ جـ ٢٨.

﴿كنتم خير أمة... تأمرون...﴾ صلاح
المعاشر والمعاد في طاعة الله ولا يتم ذلك إلا
بالأمر والنهي. وبه صارت خير أمة ٣٢٨،
٣٢٩ جـ ٢٨.

﴿ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم﴾ ومن
نزلت فيه ١١٩، ١٢٠ جـ ١٩.

﴿ضربت عليهم الذلة﴾ لما كان أصل دينهم
الكبر، لم يكونوا بمجردهم ينتصرون على
العرب ولا غيرهم، متى ضربت؟ ٢١١،
٢١٢ جـ ١، ٣٨١ جـ ٧.

﴿كمثل ريح...﴾ ٩، ١٠ جـ ٢.

﴿لا تتخذوا بطانة من دونكم...﴾ من
أوصاف المنافقين ٢٨٦، ٢٨٧ جـ ٧.

﴿إن تمسكم حسنة تسؤهم وإن﴾ يراد بهما
النعم والمصائب ١٣٧، ١٣٨ جـ ١٤.

﴿بيدر﴾ البشر ويسمى به ما حولها ١٦٠،
١٦١ جـ ١٩.

﴿ثلاثة آلاف... بلى إن تصبروا...﴾ في
قصة أحد ٢٢، ٢٣ جـ ١١، ٢٥ جـ ١٥.

﴿ليس لك من الأمر شيء﴾ إبطال احتجاج
أهل الوحدة بهذه الآية ٢٦، ٢٧ جـ ٢.

﴿وسارعوا...﴾ ٢٠ جـ ١٧، ١٩٦، ١٩٧
جـ ٣٠.

﴿الفاحشة وظلم النفس، وصفهم بالكرم
والحلم والإنفاق وكظم الغيظ والعفو. لما
جاءت الشهوات المحرمة وصفهم بالتوبة منها،
وترك الإصرار عليها لا بترك ذلك بالكلية
٣٧٧، ٣٧٨ جـ ١١، ١٤٦، ٢٣٦، ٢٣٧ جـ
١٥، ٢٠، ٢١ جـ ١٧.

﴿هذا بيان للناس﴾ ١٢، ١٣ جـ ١٦.

﴿... وأنتم الأعلون﴾ العزة لمن أطاعه ٢٤٧
جـ ١٥.

﴿وليمحص...﴾ ٢٧٩ جـ ٧، ١٤٨، ١٤٩
جـ ١٤.

﴿وما محمد...﴾ نزلت يوم أحد ١٥٠،
١٥١ جـ ٨.

﴿وكأين من نبي...﴾ الآيتين. الربيون،
ضعف القول بأنهم العلماء هنا القراءتان في
الآية، وجه كل منهما والترجيح. القراءات في
الراء ﴿ما وهنوا﴾ ٤٦-٤٩، جـ ١، ٢٢٣-
٢٢٥ جـ ٥، ٣٧٨، ٣٧٩ جـ ١١.

﴿أمنة نعاساً﴾ يوم أحد ١٣٥ جـ ٢.

﴿إن الذين تولوا منكم﴾ بذنوبهم ٢١٩، ٢٢٠
جـ ٣٥.

﴿فيما رحمة﴾ موقع ﴿ما﴾ ٢٩٦، ٢٩٧
جـ ١٦.

﴿فإذا عزم﴾ معنى قراءة الضم ١٧٦ جـ ١٦.

﴿قل هو من عند أنفسكم﴾ ٣١٧، ٣١٨ جـ ٧.

﴿وليعلم الذين نافقوا﴾ ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧،

٢٨٦ ج ٧.

* أحدث نفاقاً ومن لم ينافق قبل، ومن نافق ثم جدد نفاقاً ثانياً. ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، ٢٨٦ ج ٧.

* هم للكفر يومئذ ١٧٧ ج ٧.

* بل أحياء عند ربهم يرزقون ١٣٥ - ١٣٧ ج ٤.

* يخوف أوليائه الآية يخوفكم بأوليائه. قول بعض الناس وأخاف من لا يخافك ٤٥ - ٤٧ ج ١، ١١٩ - ١٢١ ج ١٤، ٢٤٧ ج ٢٨.

* بقران تأكله النار ما كانوا يصنعون بغنائهم ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٧.

* فقد كذب رسل من قبلك جاؤوا بالبينات ١١١، ١١٢ ج ١٤.

* وإن تصبروا وتتقوا... ٩٧، ٩٨ ج ١٥.

* وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله الآية. ومن نزلت فيه، ولا يدخل فيها ابن سلام وأمثاله ١١٧ - ١٢١ ج ١٩.

* إن في خلق السموات والأرض كان النبي يجمع بين الذكر والنظر والتفكير إذا قام من الليل... ١٩٩، ٢٠٠ ج ١٥، ١٣١، ١٣٢ ج ١٦.

(٤) سورة النساء

* يا أيها الناس اتقوا ربكم الأسباب التي بين الله وبين عباده، وبين العباد: الخلقية والكسبية، الشرعية والشرطية ١١ - ١٤ ج ٣٢. القراءتان في «والأرحام» ومعناها، ليس إقسامًا بها ٢٣٤، ٢٣٥ ج ١.

* «وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى» ٣٣، ٣٤ ج ٣٢.

* «فأنكحوا ما طاب لكم» «ما» في اللغة ١٣٦، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٢٨ ج ٥٠، ٢١٩.

* «ذلك أدنى أن لا تعولوا» لا تجوروا في القسم، غلط من قال: لا تكثر عيالكم ٤٩، ٥٠ ج ٣٢.

* «إن الذين يأكلون أموال اليتامى...» ١٨، ١٩ ج ١٦.

* «يوصيكم الله في أولادكم» ما تستحقه البنت مع أخيها، وإذا كانت منفردة أو مع أختها أو أخواتها ٢٠١ - ٢٠٣ ج ٣١.

* «ولكل واحد منهما السدس...» وورثه أبواه فلأمه... ١٩٨، ١٩٩ ج ٣١.

* «وإن كان رجل يورث كلالة» ١٩٥، ١٩٩ ج ٣١.

* «لكل واحد منهما السدس...» وورثه أبواه فلأمه الثلث ١٩٨، ١٩٩ ج ٣١.

* «كان عليهما حكيمًا» ونحوها لم يوقت كونه، ويمتنع أن يحدث له غيره صفة، أو يتوقف شيء من لوازمه على غيره ١٣١، ١٣٢ ج ١٨.

* «ومن يعص الله ورسوله» فيمن جحد الفرائض واستخف بها ولم يقل: إن العذاب أعدله ٢١٣ ج ١٥.

* «فأعرضوا عنهما» ١٥٦، ١٧٦ - ١٧٨ ج ١٥.

* «إنما التوبة على الله...» لا توبة لمن مات كافراً، أبوى الرسول، بطلان قول من زعم أنهما أحيا له في حجة الوداع وأبو طالب. كل من عصى الله فهو جاهل ١٩٩ - ٢٠١ ج ٤، ١١٣، ١١٤ ج ١٤، ٢١، ١٠٦ ج ١٦.

* «ولا تنكحوا...» والعقد والوطء منفردين

﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ متى نزلت وما يدخل فيها ٢٥٠-٢٥٢ ج ١٠ .
 عباداته وتصرفاته ٦١-٦٥ ج ٣٣ .
 ﴿ الغائط ﴾ ليس لفظاً مستعملاً في غير معناه ٢٥٣، ٢٥٥ ج ٢٠ .
 ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ ما يتناول اسمه ١٢٧ ، ١٢٨ ، ج ١٩ ، ١٧ ج ٢١ .
 ﴿ ويقولون سمعنا وعصينا ﴾ ١١ ، ١٢ ج ١٦ .
 ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ﴾ وليست في التائب ١٠٩-١١٣ ج ١ ، ٢١٧ ج ٢ ، ١٠٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ج ١١ ، ١٥ ، ١٧ ج ١٦ .
 ﴿ ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم بل الله يزكى من يشاء ﴾ ٦١ ، ٦٢ ج ١٠ ، ٢٢٧ ج ١٥ .
 ﴿ يؤمنون بالحب والطاغوت ﴾ ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٥ ج ١٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ .
 ﴿ وآتيناهم ملكاً عظيماً ﴾ ٢٢ ج ٣٥ .
 ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ سبب نزولها ، ومن نزلت فيه ، أداء الأمانة نوعان : الأول : في الولايات . الثاني : في الأموال ، ما يشترط في الولاية . تفصيل كل ١٣٧-١٦٤ ج ٢٨ .
 ﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ ١٦٥-٢١٩ ج ٢٨ .
 ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر ﴾ من نزلت فيه ، أولو الأمر صنفان ١٥٨ ج ٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ١٠ ، ٢٢٩ ، ٣٠٠ ج ١١ ، ٩١ ج ١٨ ، ٩٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢٨ .
 ﴿ فردوه إلى الله والرسول ﴾ ٣٨ ج ١٩ ، ٢٧٠

١٧٨ ، ١٧٩ ج ١٥ ، ٥٠ ج ٢١ .
 ﴿ إنه كان فاحشة ﴾ ما تتناوله ٢٢٢ ، ٢٢٣ ج ١٥ .
 ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ﴾ ما يتناوله التحريم والبنات من الزنا ٨٦-٨٩ ج ٣٢ .
 ﴿ وحلائل أبنائكم... ﴾ ٨٧ ج ٣٢ .
 ﴿ غفوراً رحيماً ﴾ ١٢٢ ج ٦ .
 ﴿ محصنات غير مسافحات ولا متخذات... ﴾ ودخول الأمر في ذلك ٢٩٧ ج ١١ ، ٨٠ ، ٨١ ج ٣٢ .
 ﴿ ويريد الذين يتبعون الشهوات... ضعيفاً ﴾ عن ترك الشهوات ، وشهوة النساء والمردان مما يدخل في الآية ، ما يصنع من ابتلى بالعشق ، سبب تحرك النفوس للشهوات المحرمة ٣٢٢ ج ١٠ ، ١٢١-١٢٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ١٤ ، ٢٣٣ ج ١٥ .
 ﴿ قول بعض الناس : آدمي جبار ضعيف ﴾ ١٢٩-١٣١ ج ١٤ .
 ﴿ ... عن تراض منكم ﴾ ما لم يتضمن ما حرم الله ٨٤ ، ٨٥ ج ٢٩ .
 ﴿ فالصالحات قانتات ﴾ وجوب طاعة الزوج كل طاعة للأبوين انتقلت إليه ﴿ نشوزهن ﴾ ١١٤ ج ١٤ ، ١٦٢ - ١٦٥ ج ٣٢ .
 ﴿ وإن خفتن شقاق بينهما ﴾ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ج ٣٥ .
 ﴿ إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً ﴾ جمع بين الخيلاء والفخر وبين البخل . علامات ذلك في الشخص ، « الكبر بظر الحق وغمط الناس » يعم البخل بكل ما ينفع في الدين والدنيا ١٢٥-١٣١ ج ١٤ .
 ﴿ والذين ينفقون أموالهم ﴾ ٦٠-٦٢ ج ١٤ .

ج ٢٠، ٧-٩ ج ٣٥.

* «ألم تر إلى الذين يزعمون». أنواع من ضلال من يحاكم إلى غير الشرع من مقالات الصابئة والفلاسفة أو غيرهم أو إلى سياسة بعض الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام من ملوك الترك وغيرهم. مصائبهم ١٩٧، ١٩٨ ج ٣، ١٨٣، ١٨٤ ج ١٢، ١١٣ ج ٢٨.

الطاغوت ١١٤ ج ٢٨.

* «ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم» قد يتأولها بعض المشركين بأن طلب الاستغفار منه بعد موته كطلبه في حياته ١١٩، ١٢٠ ج ١.

* «إلا ليطاع بإذن الله» ١٤٨ ج ١١.

* «فلا وربك لا يؤمنون» وجوب، ووعيد ٢٨، ٢٩ ج ٧، ١٤١ ج ١٩.

* «لكن خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً» والحسنة الثانية: قد تكون من ثواب الأولى وكذلك السيئة ٣٣، ٣٤ ج ٢، ١٤٠ ج ١٤.

إذا صح الدين أوجب خرق العادة عند الحاجة ٣٣١ ج ١١.

* «ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم» الجهاد، والهجرة ٢٣٣، ٢٣٤ ج ١٥.

* «من النبيين...» لفظ الصالح والشهيد والصديق يذكر مفرداً ٤١، ٤٠ ج ٧، ١٢٤ ج ١١.

* «وإن تصبهم حسنة... سيئة» الحسنات والسيئات في كتاب الله تجمع النعم والمصائب والمأمور به والمنهى عنه، المراد بها هنا ٩٩- ١٠١، ١٤٥، ١٤٦ ج ٨، ١٣٦- ١٤٠ ج ١٤، ٣٨ ج ١٦.

* «ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك» ذكرت في سياق الأمر

بالجهاد وذم الناكثين عنه ١٣٥- ١٤٠ ج ١٤.

* «وليس للقدرية النافية، ولا للمجبرة أن يحتجوا بها ٩٩ - ١٠١ ج ٨، ١٤٣، ١٤٤ ج ١٤.

* «إن قال نفاة القدر: ونحن نقول المشيئة ملازمة للأمر... إلخ ١٥٠، ١٥١ ج ١٤.

* «ظن طائفة أن في الآية تكراراً أو تناقضاً. معناها ١٤٥- ١٥٠ ج ١٤.

* «فإن قيل: إذا كانت الطاعات والمعاصي والنعم والمصائب مقدرة فلم فرق بينها؟ ١٥٠، ١٥١ ج ١٤.

* «هل الخطاب للرسول أو لكل واحد من الأمة ١٥٧، ١٥٨ ج ١٤.

* «الحسنة تضاف إلى الله من كل وجه، والسيئة تضاف إليه خلقاً ١٥٨، ١٥٩ ج ١٤.

* «السيئات منشؤها الجهل والظلم ١٦٤- ١٦٩ ج ١٤.

* «الفروق التي يتبين بها كون الحسنة من الله والسيئة من النفس ١٢٤- ١٤٣ ج ٨، ١٥٠- ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٨٧، ١٩١، ١٩٣ ج ١٤.

* «ما في قوله: «فمن نفسك» من الفوائد ١٥١- ١٥٤، ١٨١ - ١٨٧ ج ١٤.

* «إذا علم أن ما أصابه من حسنة فمن الله أوجب عليه شكر الله ١٥١، ١٥٤، ٢٠٦- ٢١١ ج ١٤.

* «من ظن أن «فمن نفسك» استفهام ٢٣٣- ٢٣٦ ج ١٤.

* «لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» ١٤ ج ١٣.

* «من يشفع» ٣٤٤، ٣٤٥ ج ٧، ١٩٨، ١٩٩ ج ١٥، ١١٦ ج ٢٨.

* ﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾ ١١٣-١١٥ جـ ١٤.
 * ﴿إلا خطأ﴾ ١٦، ١٧ جـ ٢٠.
 * ﴿إلا أن يصدقوا﴾ ١٩٧، ١٩٨ جـ ٣٠.
 * ﴿عدواً لكم وهو مؤمن﴾ ١١٨، ١١٩ جـ ١٩.
 * ﴿فتحرير رقبة﴾ ليس من المجاز ٢٥٦ جـ ٢٠.
 * ﴿غير أولى الضرر﴾ الآيتين. وهم نوعان ٤٠٩ جـ ١٠، ٧٥-٧٨ جـ ١٤.
 * ﴿إن الذين تفاهم الملائكة﴾ ١١٨، ١٢٠، ١٢١ جـ ١٩.
 * ﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾ الآية ٣١٧ جـ ٢٢، ١٥، ١٦، ٦١ جـ ٢٤.
 * ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة﴾ ٩، ١٠ جـ ٤، ٣١٧ - ٣١٩ جـ ٢٢.
 * ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق﴾ ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٣.
 * ﴿ولا تكن للخائنين خصيماً﴾ ١٠٨ جـ ١٥.
 * ﴿ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ ٢٤٢-٢٤٩ جـ ١٤.
 * ومتى يمنع الجدل مطلقاً أو يستحب أو يجب ٦٠ جـ ٢٦.
 * ﴿ومن يشاقق الرسول﴾ الآية، وحجية الإجماع ١٠٤-١٠٦ جـ ١٩.
 * ﴿إن يدعون من دونه إلا إنائاً﴾ ١٩١، ١٩٢ جـ ٢٧.
 * ﴿ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب﴾، سبب نزولها ١٤، ١٧، ٢٣٦ - ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧ جـ ١٦.
 * ﴿ومن أحسن ديناً... وهو محسن﴾ ٢٣٦-٢٤٢ جـ ١٤.
 * ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ ٣٢٢ جـ ١٠.
 * ﴿يستفتونك... وما يتلى عليكم...﴾ ٣٢-٣٤ جـ ٣٢.
 * ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾ ١٦٩، ١٧٠ جـ ٣٢.
 * ﴿... أن تعدلوا بين النساء﴾ في الحب والجماع. العدل في النفقة والكسوة ١٦٩ جـ ٣٢.
 * ﴿قوامين بالقسط﴾ ١٣٣ جـ ٢٨.
 * ﴿ومن يكفر بالله وملائكته...﴾ الكفر بواحد يستلزم ١٠٥، ١٠٦ جـ ١٩.
 * ﴿إن الذين آمنوا ثم﴾ ٢٠، ٢١ جـ ١٦.
 * ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب﴾ الآية. ما يدخل في ذلك ١١٦، ١١٧ جـ ٣٠، ١٥٩ جـ ٣٢.
 * ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾ ٧٠، ٧١ جـ ١٤.
 * ﴿في الدرك الأسفل...﴾ ٨٢ - ٨٥ جـ ١١، ١٦٤، ١٦٥ جـ ١٦.
 * ﴿إن الذين يكفرون بالله ورسوله﴾ الآية ٦٥، ٦٦ جـ ٣، ١٠ - ١٢ جـ ١٢، ١٠١، ١٠٢ جـ ١٩.
 * ﴿وإن الذين اختلفوا فيه﴾ ١٠٧، ١٠٨ جـ ١٣.
 * ﴿إلا اتباع الظن﴾ العمل بالظن وتنوع طرق الناس فيه ١١٠-١٢٠ جـ ١٣.
 * ﴿وما قتلوه...﴾ عيسى حى، الرفع لبدنه وروحه. الشيطان هو الذى جاء إلى النصارى ١٩٨، ١٩٩ جـ ٩٤، ١٠٤، ١٠٥ جـ ١٣.
 * ﴿فبظلم...﴾ بقاء التحريم بعد مبعث محمد

* ﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾ ١١٣-١١٥ جـ ١٤.
 * ﴿إلا خطأ﴾ ١٦، ١٧ جـ ٢٠.
 * ﴿إلا أن يصدقوا﴾ ١٩٧، ١٩٨ جـ ٣٠.
 * ﴿عدواً لكم وهو مؤمن﴾ ١١٨، ١١٩ جـ ١٩.
 * ﴿فتحرير رقبة﴾ ليس من المجاز ٢٥٦ جـ ٢٠.
 * ﴿غير أولى الضرر﴾ الآيتين. وهم نوعان ٤٠٩ جـ ١٠، ٧٥-٧٨ جـ ١٤.
 * ﴿إن الذين تفاهم الملائكة﴾ ١١٨، ١٢٠، ١٢١ جـ ١٩.
 * ﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾ الآية ٣١٧ جـ ٢٢، ١٥، ١٦، ٦١ جـ ٢٤.
 * ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة﴾ ٩، ١٠ جـ ٤، ٣١٧ - ٣١٩ جـ ٢٢.
 * ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق﴾ ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٣.
 * ﴿ولا تكن للخائنين خصيماً﴾ ١٠٨ جـ ١٥.
 * ﴿ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم﴾ ٢٤٢-٢٤٩ جـ ١٤.
 * ومتى يمنع الجدل مطلقاً أو يستحب أو يجب ٦٠ جـ ٢٦.
 * ﴿ومن يشاقق الرسول﴾ الآية، وحجية الإجماع ١٠٤-١٠٦ جـ ١٩.
 * ﴿إن يدعون من دونه إلا إنائاً﴾ ١٩١، ١٩٢ جـ ٢٧.
 * ﴿ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب﴾، سبب نزولها ١٤، ١٧، ٢٣٦ - ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧ جـ ١٦.
 * ﴿ومن أحسن ديناً... وهو محسن﴾ ٢٣٦-٢٤٢ جـ ١٤.

٩٩، ١٠٠ ج ١٧، ١٤٣، ١٤٤ ج ١٩.

* «وأخذهم الربا... وأكلهم...» ما يدخل فيما يؤكل بالباطل ١٥، ١٦ ج ٢٩.

* «لكن الراسخون» العطف ٨٠ ج ١٦.

* «إنا أوحينا إليك...» ٢٥، ٢٦ ج ١٢، ١٨٣، ١٨٤ ج ١٣.

* «ثلاثا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل» وإبطال من أقام الحجة عليهم قبل الرسل، اللام هنا ٨، ٩، ج ٢، ٥٨ ج ١٧، ٣٨، ٣٩ ج ١٩.

* «لكن الله يشهد...» الآية ١١٥-١١٧ ج ١٤، ٢٥٦-٢٥٨ ج ١٦.

* «لن يستنكف المسيح» ٢٧١ ج ٢.

* «...برهان من ربكم» البرهان والنور حيث وردا ٥٠، ٥١ ج ١٥.

* «فلها نصف ما ترك وهو...» ١٩٩، ٢٠٠ ج ٣١.

* «وإن كانوا إخوة رجالاً...» ١٩٤ ج ٢١.

(٥) سورة المائدة

* أجمع سورة لفروع الشرائع، تناسب آياتها ٢٤٩-٢٥١ ج ١٤.

* «بالعقود» ٢٤٩ ج ١٤.

* «أحلّت لكم بهيمة الأنعام» ٨٤، ٨٥ ج ٢٠.

* «إن الله يخكم ما يريد» ١٣٤ ج ٦.

* «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا» ٢٦٨ ج ١٤، ٦٤، ٦٥ ج ١٦.

* «على البر والتقوى» ما يراد بهما إذا أطلقا أو قيداً ١٠٦ ج ٧.

* «الإثم والعدوان» الفرق بينهما ٦٤ ج ٢٤.

* «حرمت عليكم الميتة» التحريم الشرعى ١٤٩، ١٥٠ ج ١١.

* «إلا ما ذكيت» ما يذكى منها ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٥.

* «وما ذبح على النصب» ٢٦٠، ٢٦٦ ج ١٧.

* «اليوم أكملت...» معنى إكماله، متى نزلت ٨٤، ٨٥ ج ٢٠.

* «أحل لكم الطيبات» الطيب والخبث وصف قائم بالأعيان ٩٩-١٠١ ج ١٧.

* «واذكروا اسم الله...» ١٢٥، ١٢٦ ج ٣٥، ١٤٥، ١٤٦ ج ٣٥.

* «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم» خطاب للمؤمنين، ما حرم على أهل الكتاب، ما يدخل في طعامهم الذى أحل لنا ١٤٣، ١٤٤ ج ١٩، ١٢٣، ١٢٥ ج ٣٥.

لا يختص هذا بمن كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل ٥٥ ج ٧.

* «والمحصنات من المؤمنات» ٧٨ ج ٣٢.

* «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب» ٥٨ ج ١٤، ١٣٥ - ١٣٧ ج ٣٢.

* «محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان» ٧٨-٨١ ج ٣٢.

* «ومن يكفر بالإيمان» بالإقرار ٢٣٢ ج ٢.

* «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا» عام إما لفظاً ومعنى أو معنى ٢١٠-٢١٤، ٢١٩ ج ٢١.

* «وامسحوا برؤوسكم» ٢٥٨ ج ٢٠.

* «وأرجلكم إلى الكعبين» ٢٥٩ ج ٢٠، ٢٠٠، ٢٠١ ج ٢١.

* «وإن كنتم جنباً فاطهروا» ٢٢١، ٢٢٥ ج ٢١.

* «وإن كنتم مرضى أو على سفر...» هل

﴿أو﴾ بمعنى الواو؟ ٢١٧ - ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ج ٢١ .

﴿أو جاء أحد منكم من الغائط﴾ ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٢١ .

﴿أو لامستم النساء﴾ ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٢١ .

﴿فلم تجدوا ماء﴾ ١٧ ، ١٨ ، ٢٢٦ ج ٢١ .

﴿فتيمموا صعيداً طيباً﴾ ١٩٩ ، ٢٠٠ ج ٢١ .

﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ج ٢١ .

﴿ليطهركم﴾ ٢٠١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٢١ .

﴿ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل﴾ الآيتين الميثاق الذي أخذ عليهم ، عقوبتهم على النقص ٦٢ ، ٦٣ ج ٢٠٣ ، ٢٠٤ ج ٢٨ .

﴿فنسوا حظاً﴾ الآية ٦٢ ، ٦٣ ج ٢٠٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٣ .

﴿نحن أبناء الله وأحببناه﴾ ١٤٩ ج ١٧ .

﴿اذكروا نعمة الله عليكم﴾ الآية . سبب نزولها ؛ واثقهم النبي عليه ليلة العقبة ٣٥٢ ، ٣٥٣ ج ٢٨ .

﴿ادخلوا الأرض المقدسة﴾ عموم الأمر بالمعروف والجهاد من خصائص هذه الأمة ، ﴿وابتغوا إليه الوسيلة﴾ ٧٢ ج ٢٨ .

﴿فتقبل من أحدهما ولم﴾ ١٣٨ ، ١٣٩ ج ٣١ .

﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ المراد المتقى في ذلك العمل ، الرد على الخوارج والمعتزلة ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٧ .

﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله﴾ نفى المحارب . سبب نزولها ، وما تناول لا يعفى عن هذا النوع ليس فيها تخيير ١٨٢

ج ١٥ .

﴿إلا الذين تابوا من...﴾ ١٦٧ ج ٢٨ .

﴿سماعون للكذب سماعون لقوم﴾ لام التعدية ٢٥١ ، ٢٥٢ ج ١٠٩ - ١١٢ ج ٢٨ .

﴿سماعون للكذب أكالون للسحت﴾ ٢٥١ ، ٢٥٢ ج ١٤ ، ٧٤ ج ٢٥٢ .

﴿فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾ ٢٥١ ، ٢٥٢ ج ١٤ .

﴿وإن حكمت...﴾ ١٩٠ ، ١٩١ ج ٣٠ .

﴿يحكم بها النبيون﴾ ٦٢ ، ٦٣ ج ١٩ .

﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله﴾ إذا كان مستحلاً أو غير مستحل ١٦٧ ج ٣ ، ١٦٠ ، ١٦١ ج ٧ .

﴿وكتبتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ الآية . تساوى دمائهم ، الجواب عن الاحتجاج بها على أن المسلم يقتل بالذمي ٥٣ - ٥٥ ج ١٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ج ٢٨ ، ٥٤ ، ٥٥ ج ٣٥٧ .

﴿فمن تصدق به﴾ ١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٠ .

﴿وليحكم أهل الإنجيل﴾ نسخ الإنجيل ، وهل بقى منها شيء صحيح ، إذا كان فى كتبهم أنه صلب... إلخ ٥٧ - ٥٩ ج ١٣ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ١٩ .

﴿فاحكم بينهم بما أنزل الله﴾ ٦٢ ، ٦٣ ج ١٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ج ٣٠ .

﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾ ١٢٠ ، ١٢١ ج ١٤ .

﴿ومهيمننا عليه﴾ ٢٧ - ٢٩ ج ١٧ .

﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾ ٢٧٨ ج ٢ ، ٧٠ ج ١١ ، ٦٢ ، ٦٣ ج ١٩ .

﴿لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء﴾ الآية وسبب نزولها ١٧ ، ١٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ج ٧ .

في البدع، والترفع، يوقع في الفجور. من
ضل في التحريم والتحليل ٢٤٩، ٢٥٠،
٢٥٣-٢٦٧ ج ١٤، ٨٣، ٨٤ ج ٢٢،
١٤٦-١٤٨ ج ٢٥.

* «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم» لفظ
اليمين في كتاب الله ١٣٦ ج ١٤.

الآيمان التي يحلف بها المسلمون أقسام ١٤١
ج ١٤.

صيفها ١٤٢ ج ١٤.

صيغة التعليق ١٤٣، ١٤٤ ج ١٤.

المخرج من تحريم الحلال إذا عقد عليه يمينًا
٢٥٠ ج ١٤، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥ ج ٣٥.

* إذا نفى المؤاخذة عن اليمين بالله فغيرها أولى
١٦١، ١٦٢ ج ١٥.

* «ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الآيمان» ١٥٢
ج ٣٥.

* «فكفارته» الآية. الترتيب فيها ٥٢-٥٤
ج ١٦، ١٦٢، ١٦٣ ج ٣٥.

تفصيل الكفارة، ومقدار ما يطعم ٢٠٥-٢٠٧
ج ٣٥.

* «ذلك كفارة...» كل أيمان المسلمين فيها
كفارة ١٥٣، ١٥٤ ج ١٩.

* «إنما الخمر والميسر» الآية. التدريج في
تحريمها ٢٥٠ ج ١٤.

ما يتناول اسم الخمر، الميسر، علة التحريم
فيهما، وما معناه: الشطرنج، النرد،
الجوز، الكعب، البيض ٢٥٠ ج ١٤، ١٢٧،
١٥١ - ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦ ج ١٩، ١٣٦ -
١٥٤ ج ٣٢.

* «إنما يريد الشيطان أن يوقع... ويصدكم»

* «من یرتد منكم عن دينه» الآية. عام لكل
من بلغه القرآن ٣٥٩ ج ١٠، ١٦٩ - ١٧١
ج ١٨، ١٩٤ ج ٢٨.

* «ومن يتول الله ورسوله...» ٢٧٨ ج ٢٠.

* «قل هل أنبئكم...» وعبد الطاغوت
معطوف على «من» ١١٣ ج ٢٨.

* «عن قولهم الإثم وأكلهم السحت» ٢٥١،
٢٥٢ ج ١٤.

* «بل يدها مبسوطتان» ١٥ ج ٣، ٢٢٠ -
٢٢٤ ج ٦.

* «ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل» ٥٩
ج ١٣.

* «كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفاها الله» ٢٥٦ -
٢٥٧ ج ٢٠.

* «لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح»
١٥٦ - ١٥٨ ج ١٧.

* «لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة»
٢٦٨، ٢٦٩ ج ٢، ٤٠٦، ٤٠٧ ج ٧،
١٥٢ ج ١٧.

* «ما المسيح ابن مريم إلا رسول...» وأمه
صديقة ٢٦٨، ٢٦٩ ج ٢، ١٩٩، ٢٠٠
ج ١١، ١٥٠، ١٥١ ج ١٨.

* «قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرًا وضلوا...»
إنما أتى هؤلاء من ٦٢، ٦٣ ج ٢٠.

* «لتجدن أشد الناس عداوة...» للرهبة وعدم
الكبر بعكس اليهود ١٧ ج ٧، ١٠٤ ج ١٩.

* «وإذا سمعوا» المسلمون منهم ٣٨٠، ٣٨١
ج ٧.

* «لا تحزموا طيات...» ولا تعتدوا سبب
نزولها وما تتناول الإسراف في العبادة يوقع

الآية أكثر الذين أضعوا الصلاة شربة الخمر
٢٥٤، ٢٥٥ جـ ١٤.

علتان لتحريمهما، وكذلك أنواع الميسر ٢٢٣،
٢٢٤ جـ ١٠٧، ٢٠١، ٢٧، ٢٨ جـ ٩.

﴿ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾
٨٥ جـ ٢٠.

بخلاف غيرهم خطأ من زعم أنها إنما تحرم
على العامة، الشبهة عرضت لبعض الأولين
٢٢١، ٢٢٢ جـ ١١.

﴿بالغ الكعبة﴾ ١٣٣ جـ ١٩.

﴿أو كفارة طعام مساكين﴾ ٥٢ جـ ١٦.

﴿أو عدل ذلك صياماً﴾ ٧٨، ١١٦ جـ ١٧.

﴿الكعبة﴾ فضلها ١٧٦، ١٧٧ جـ ٧.

﴿اعلموا أن الله شديد العقاب﴾ الخير في
أسماء الله والشر في الأفعال ٢٥٣ جـ ١٥.

﴿لا تسألوا﴾ قد يكون النزاع في الأحكام
رحمة إذا لم يفض إلى خفاء الحكم، أو
لبعض الناس ٩٥ جـ ١٤.

﴿ما جعل الله من بحيرة﴾ الفرق بين الجعل
الكوني والشرعي ١٤٩، ١٥٠ جـ ١١.

﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾ الآية.

لا يقتضى ترك الأمر والنهي، متى يسقط
باليد واللسان، ما فى الآية من الفوائد للأمر
الناهى. من وقع فى البغى أو التقصير
٢٩٦-٢٩٧ جـ ٤، ٢٠١، ٢٠٢ جـ ١٧، ٧٤
جـ ٢٨.

﴿أو آخران من غيركم﴾ شهادة أهل الذمة
على بعضهم، وعلى المسلمين فى السفر ١٧٥،
١٧٦ جـ ١٥.

﴿فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً﴾

﴿إنما﴾ أعم من أن يكون فى الشهادة أو
الأمانة، سبب نزولها ٢٧٠-٢٧٢ جـ ١٤.

﴿إذا كان التهم فاجراً فللمدعى ألا يرضى
بيمينه ٢٧١ جـ ١٤.

﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين﴾ ٢٨٧ جـ ١٧.

﴿تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك﴾
نفسه ذاته ١٥٦، ١٥٧، ١٦١ جـ ٩، ١١٥،
١١٦ جـ ١٤.

(٦) سورة الأنعام

﴿فضلها ١٠٦ جـ ١٧.

﴿وجعل الظلمات والنور﴾ ٥٧ جـ ١٦.

﴿يربهم يعدلون﴾ هذا هو الظلم العظيم ٧٨
جـ ١٧، ٤٩ جـ ٢٠.

﴿ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده﴾ الأول:
عمره، الثانى: القيامة. الأول تعرفه الملائكة
٢٧٣ جـ ١٤.

﴿وهو الله فى السموات وفى الأرض﴾ معناها
والوقف فيها ٢٤٤-٢٤٦ جـ ٢.

﴿وهو يطعم ولا يطعم﴾ ١٣٣ جـ ١٧.

﴿أهلكناهم﴾ ٢٧٥ جـ ١٠.

﴿قل أى شىء أكبر شهادة﴾ الآية ١١٤،
١١٥ جـ ١٤.

﴿لأنذرکم به ومن بلغ﴾ الإنذار، عموم
نذارته، ١١٤ جـ ١٤، ٩٢ جـ ١٦.

﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ ٢٤٦، ٢٤٧ جـ ١٤.

﴿ومنهم من يستمع إليك﴾ ١٠٧، ١٠٨
جـ ١٦.

﴿ولقد أرسلنا إلى أمم...﴾ ٢٠٧، ٢٠٨
جـ ١٤.

* ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ ما حدث لأصحاب الرسول لما نزلت. من له الأمن التام والاهتداء التام ٥٥ - ٥٧ ج٧.

* ﴿نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ بالعلم بالحجة هنا، وبالعلم بالسياسة في قصة يوسف. ما أصيب به من قصر في أحدهما ٢٧٦ ج١٤.

* ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ﴾ في المواضع الثلاثة، سبب نزولها، طريقة القرآن في المجادلة ٨٧-٨٩ ج١٣، ١٢٤، ١٢٥ ج١٧، ٩٠، ٩١ ج١٩.

* ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ حذف الخبر ٣١٦ ج١.

* ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ ١٠٠، ١٠١ ج١٩.

* ﴿وَمَن أَظْلَمُ مَن افترى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ الآية. ما يدخل في الأقسام الثلاثة ٥٥ ج٤، ١٧ - ١٩ ج١٢، ٩١ ج١٥.

* ﴿فَالِقَ الْهَبِ وَالنَّوَى﴾ ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ﴾ ٢٧٣-٢٧٥ ج١٧.

* ﴿وُخْرِقُوا لَهُ...﴾ والأقوال فيه ٩٥، ٩٦ ج١٧.

* ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخُلِقَ...﴾ ١٥٠، ١٥١، ١٥٤ ج١٤، ١٣٣، ١٣٤ ج١٧.

* ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ لا ينفي الرؤية، عظمة الباري، صغر العرش في عظمته ٥٩-٦١، ٢٤٣، ٢٤٤ ج١٦، ٦٤ ج١٧.

* ﴿زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ ١٦٦ ج١٤.

* ﴿وَمَا يَشْعُرْكَمُ أَنهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآيتين، دفع استشكال قراءة الفتح ١٩٠، ١٩١ ج١٤.

* ﴿إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٣٢٢ - ٣٢٤ ج١٦.

* ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ قد يكون إهلاكهم مصلحة ٢٢، ٢٣ ج٨، ٢٦٣ ج١٤.

* ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابَ اللَّهِ﴾ الآيتين. ذم الله بها جزين ٢٠٧، ٢٠٨ ج١٤.

* ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ...﴾ ١٧١-١٧٥ ج١١.

* ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَ...﴾ ٢٧٦، ٢٧٥ ج١٦.

* ﴿كُتِبَ رَبِّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ ما تستلزم هذه الكتابة، والمراد بها ٢٨٥ ج١٦، ٨٦-٨٨ ج١٨.

* ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمُ سَوءٌ﴾ الآية. إعادة ﴿أَن﴾ أكد جملتين هنا ١٦٣، ١٦٤ ج١٥.

* ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾ ١٥٩ ج٤.

* ﴿قُلْ مَن يَنْجِيكُمْ﴾ ٢٠٦، ٢٠٧ ج١٤.

* ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ ١٧٠، ١٧١ ج١٧.

* ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ ٢٠٠، ٢٠١ ج١٧.

* ﴿... فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾ الإعراض هنا ١١٨-١٢٠، ١٦٨، ١٦٩ ج٢٨.

* ﴿وَأَمَّا يَنْشِئُكَ الشَّيْطَانُ﴾ ٢٨٢، ٢٨٣ ج١٧.

* ﴿أَن تَسْبُلَ﴾ ٦٢، ٦٣ ج١٠، ١٨٤ ج١٣.

* ﴿فَلَمَّا أَفْلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ دعوى أهل الكلام: أن طريقتهم طريقة إبراهيم، معنى الآية. لم يرد بـ ﴿هَذَا رَبِّي﴾ العالمين ١٥٠-١٥٣، ١٧١، ١٧٢ ج٦.

* ﴿إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِي﴾ ٢٦٠، ٢٦١ ج٢، ١٢٢ ج١٦، ١٠٥، ١٠٦ ج٢٨.

* ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُ﴾ الإشراف فيها وأنواعه في فرق الأمة. الشرك سبب الخوف ٧٥-٧٧ ج١، ٢٤ ج٣٨.

* ﴿يُوحَىٰ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ ٢٧٧، ٢٧٨ جـ ١٧.

* ﴿زُخْرِفِ الْقَوْلَ غُرُورًا﴾ شأن كل كلام وعمل يخالفه، من يضغى إليه، مخالفة الرسل، وترك الإيمان بالآخرة متلازمان ٣٥ جـ ١٨.

* ﴿الْكِتَابَ مَفْصَلًا﴾ القرآن، من فرق بين كلام الله وكتاب الله ٧١، ٧٢ جـ ١٢، ٢١٩ جـ ١٦.

* ﴿مَنْزِلٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ لفظ الإنزال حيث ورد أنواع^(١) ١٢٨ جـ ١٥.

* ﴿وَمَتَّ كَلِمَةَ رَبِّكَ... لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ من الوعد والوعيد، الجمع بين نصوصهما كنصوص الأمر والنهي ٢٧٨، ٢٧٩ جـ ١٤، ١٤٥ جـ ١٦.

* ﴿وَإِنْ تَطَعْ أَكْثَرَ مِنْ فِى الْأَرْضِ﴾ أهل المعاصى أكثر أهل العالم السبب. الشبهات المذمومة والشهوات، والدعوة إليها بعكس طريقة الرسل ١٩٦، ١٩٧ جـ ١٥.

* ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ...﴾ واتباع الهوى والظن أكبر الضلال ٢٤٩ جـ ١٢، ٣١٦ - ٣٢٠ جـ ١٦.

* ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ الأصل فى الأطعمة التسمية ٢٦٠، ٢٦١ جـ ١٧، ٣٣ جـ ٢١، ١٤٥، ١٤٦ جـ ٣٥.

* ﴿إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ٩، ٥٩ جـ ٢٨.

* ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ﴾ ٧، ٨، ٤٣، ٤٤ جـ ١٣.

* ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا﴾ الآية ٣٧ - ٣٩

(١) وانظر : القرآن كلام الله جـ ٣٦.

جـ ١٧، ٩ جـ ١٩.

* ﴿فَمَنْ يَرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ...﴾ الإرادة هنا ٢٦ جـ ١١.

عقوبة ١٨٩ جـ ١٤.

* ﴿اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ الأقوال فى الآية، أنواع استمتاعهم ٤٥-٥١ جـ ١٣.

* ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رِسَالٌ﴾ الآية، فيهم نذر لا رسل، الجن مأمورون بالأصول والفروع بحسبهم النزاع فى دخول مؤمنهم الجنة ١٤٢ - ١٤٥ جـ ٤، ١١٤ جـ ١٦، ٢٧٨، ٢٧٩ جـ ١٧.

* ﴿عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ ٤١، ٤٢ جـ ١٥.

* ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفِهِمْ﴾ ١٩١، ١٩٢ جـ ٦.

* ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ﴾ الآيات. ذمهم على عبادات وإباحات وتحريمات باطلة ٣٩، ١٩٦ جـ ٢٠.

* ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِىَ إِلَيَّ﴾ الآية، عدم التحريم ليس بتحليل بل عفوًا، وتحريم الرسول رافع له وليس نسخًا، الفرس الضب ٣٦، ٣٨ جـ ٢١.

* ﴿أَوْ دُمًا مَسْفُوحًا﴾ حكمة تحريمه، غير المسفوح ١٠٠، ١٠١ جـ ١٧، ١٧ جـ ١٩.

* ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ...﴾ هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ٢٧٦ جـ ٢، ٦٣، ٦٤، ١١٦ جـ ١٣، ١٥٣، ١٥٤ جـ ١٤، ١٤٥ جـ ١٦.

* ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ ١١٤، ١١٥ جـ ٤.

* ﴿مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾ ما حرم فى الآية مطلقًا وما قيد تحريمه ٢٦٥، ٢٦٦ جـ ١٤.

أعظم القسط ٦٢، ٦٣ جـ ١٠.

* ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ١٥.

* ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٦٤ ج ١٦.

* ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ الآيات ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ ٣١٥ ج ٣.

* ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ ١٣٧، ١٣٨ ج ١٤.

(٧) سورة الأعراف

* ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* ﴿وَكُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ المراد السكان ٢٤، ٢٥ ج ١٧.

* ﴿وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ ٣٥ ج ١٤.

* ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ دلالتها على الصفات الاختيارية^(١) ١٣٤ ج ٦.

* ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ إبطال هذا القياس ٧، ٨ ج ١٥.

* ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ احتج بالقدر ١٥٣، ١٥٤ ج ١٤.

* ﴿فَوَسَّوَسَ لَهُمَا...﴾ وكانا يعرفانه ١٦٥، ١٦٦ ج ١٤، ٢٢٧، ٢٢٨ ج ١٧.

* ﴿أَلَمْ أَنهَكُمَا عَن تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ الآيات. حكمة ابتلاء الأنبياء بالذنوب ٥٣ ج ٢٠.

* ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ الآية. اعتراف آدم، أنواع الظلم ٣٧٧، ٣٧٨ ج ١١، ١٥٣، ١٥٤ ج ٢٩.

* ﴿وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ ٨٥ ج ١٧.

* ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُّوَارِي سُوءَ اتِّكُم وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى﴾ والقراءتان ومعناها ١٣٧ - ١٣٩ ج ١٢٥، ١٢٥ ج ١٥.

* ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ...﴾ ليس عامًا ٨ ج ١٥.

(١) وانظر : توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* ﴿الشَّيَاطِينُ﴾ مردة الجن والإنس، جميع الجن ولد إبليس ٨ ج ١٥.

* ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ الآيات. المراد بها، النظر إلى الأمر ٢٩٦ ج ١١، ٢٤٠ ج ١٥.

* ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ وفي الأفعال السيئة من الصفات ما يمنع أمر الشرع بها ٩، ٢٤٠ ج ١٥.

* ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ...﴾ إقامة الوجه ٢٦١، ٢٦٢ ج ٢، ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٨.

لم يقل مشهد ٢٦٤، ٢٦٥ ج ١٤.

جمعت أنواع الواجبات ٢٦٨، ٢٦٩ ج ١٧، ٩٢، ٩٣ ج ١٨.

* ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ الآية. ذنوب المشركين نوعان ٦٧ ج ١.

أنواع المحرمات ٢٦١ ج ١٤.

في جميع الشرائع ٩٢ ج ١٨.

الفواحش، النظر إلى العورات داخل فيها ٢٢٢، ٢٢٣ ج ١٥.

* ﴿فَاتَّهَمَ عَذَابًا ضَعِيفًا مِنَ النَّارِ﴾ قال لكل ضعف ٤٠٦، ٤٠٧ ج ١٠.

* ﴿الأعراف﴾ أصحاب الأعراف ١٠٦ ج ١٦.

* ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ التأويل في لغة القرآن ١٩٧، ١٩٨ ج ١٧.

* ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ من بخار الماء الذي كان حينئذ موجودًا، الأيام مقدرة بحركة أخرى ٣٣٥، ٣٣٦ ج ٥، ١٣١ ج ١٧.

كيفية السماء والأرض ٣٥٠ ج ٦.

لم يقل: وما بينهما وهو مراد ٢٣٠، ٢٣١

ج ١٤.

إبطال قول الفلاسفة بأنه لم يحدثها ١٦١،
١٦٢ ج ١٧^(١).

﴿ثم استوى على العرش﴾ ١٦٣ - ١٦٦ ج
٣، ٢٧ - ٣٨، ٤١، ٤٢، ٥٦، ٥٧، ٦٣ -
ج ٦٥.

﴿الإجماع على الاستواء ٢٠٢ ج ١٧.

الاستواء في اللغة ٢٠٢، ٢٠٣ ج ١٧.

نفى التكيف عنه ١٤٤ - ١٤٩ ج ٥.

إبطال تأويله^(٢) ٢٢٢ - ٢٢٨ ج ١٦.

﴿العرش﴾ موجود ٣٥٠ ج ٦.

عظمته له قوائم ٣٢٨، ٣٢٩ ج ٦.

سقف المخلوقات مطلقاً ٣٣٩ ج ٦.

كالقبة ٣٥٢ ج ٦.

﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إلا
له الخلق والأمر﴾ منافعهما الظاهرة ١٣٩
ج ١١، ١٠٢، ١٠٣ ج ٣٥.

﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾ الآيتين. آداب
نوعى الدعاء ١٠ ج ١٥.

كل موضع ذكر فيه دعاء المشركين لأوثانهم
فالمراد به دعاء العبادة المتضمن دعاء المسألة،
وهو في دعاء العبادة أظهر لوجوده ١١، ١٢
ج ١٥.

في إخفاء الدعاء عشر فوائد ١٠ - ٢٠ ج
١٥.

﴿إنه لا يجب المعتدين﴾ ١٧٥، ١٧٦ ج ١١،
١٦، ١٧ ج ١٥.

(١) انظر : توحيد الربوبية ج ٣٦.

(٢) انظر : توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾ ١٧، ١٨ ج ١٥.

﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ ١٨، ١٩
ج ١٥.

﴿يرسل الرياح﴾ إرسال كوني ٢٠٢، ٢٠٣
ج ١٥.

﴿ما لكم من إله غيره﴾ ٣١٧ ج ١٦.

﴿ما نزل الله بها من سلطان﴾ أكثر ما يراد به
في القرآن، لا يقوم الدين إلا بالسلطانين ١٠
ج ١٣، ١٤٧، ١٤٨ ج ١٦، ٦٩ ج ١٩.

﴿فاذكروا آلاء الله﴾ ٧٣، ٧٤ ج ١.

﴿أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها﴾ الآيات من
أنواع ذمهم، وطريقة أهل الفجور إذا كان
بينهم من يأمرهم وينهاهم، الأحكام التي
عوقبوا بها ١٩٥، ١٩٦ ج ١٥، ٩٢ ج ١٦.

﴿لنخرجنك يا شعيب﴾ الآيات. الضمير يعود
عليه وعلى قومه، لا نقص على النبي إذا كان
على مثل دين قومه قبل الرسالة، إذا توفر فيه
الصدق والأمانة، تبغيض الأوثان لنبينا لا
يجب أن يكون لكل نبي ١٢ - ١٥ ج ١٥.

﴿ثم بعثنا من بعدهم موسى﴾ قصة موسى هي
أعظم قصص الأنبياء، الحكمة في تشيئها ٨٩
ج ١٣، ٦٩، ٧٠ ج ١٧.

﴿فإذا جاءتهم الحسنة﴾ الآية ١١٩ ج ١٨.

﴿إلا إنما طائرهم عند الله﴾ الأعمال وجزاؤها
١٤٧ ج ١٤.

﴿... التي باركنا فيها﴾ في آيات، مناقب
الشام وأهله، نهى المؤلف لجنود المسلمين عن
الفرار إلى مصر... إلخ ١٦٦ - ١٦٩
ج ٢٢.

﴿اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة﴾ ١٨٢، ١٨٣
ج ١٤.

* ليس له من الأسماء إلا الأحسن، أو يقال:
لا يدعى إلا بالحسنى- وإن سمى بما يجوز-
أو يقال: يجوز في الدعاء والخبر؟(١)
٧٧-٧٩، ١٦٠، ١٦١ ج ٩.

* «أشركون ما لا يخلق شيئاً» الآيات ١٢٣،
١٢٤ ج ١٦.

* «ألهم أرجل يمشون بها» هل ذكر ذلك ليبين
أن العابد أكمل من المعبود؟ أو ليبين أن
المعبود يجب أن يكون موصوف بنقيض هذه
الصفات؟ ١٣٨، ١٣٩ ج ٥، ١٢٣، ١٢٤ ج ١٦.

* «خذ العفو» الآية، وجماع الأخلاق الكريمة
٥٠ ج ١٦، ١٩٩ ج ٣٠.

* «إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من
الشیطان» الآية. والفرق بين الطيف والران
١٩٨ ج ١٦.

* «وإخوانهم يمدونهم في الغي...» ٣٢ ج ٧،
١٩٨ ج ١٦.

* «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» في
القراءة في الصلاة، تناول ذلك للفاتحة إذا
سمع قراءة الإمام ١٥٤-١٨٨ ج ٢٣.

* «وإذكر ربك في نفسك...» ودون الجهر
بالغدو والأصاال» باللسان مع القلب هو
الكمال ٦٨، ٦٩ ج ٦، ١٦-١٨ ج ١٥.

(٨) سورة الأنفال

* «قل الأنفال لله والرسول» ١٦٤ ج ١٠.

* «وأصلحوا ذات بينكم» ٩٠-٩١ ج ١٧.

* «إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت
قلوبهم...» الوجل يتضمن ١٩-٢١ ج ٧.

* إثبات الإيمان لهؤلاء ونفيه عن غيرهم لانتفاء

(١) انظر : توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* «وخر موسى صعقاً» ٣٩، ١٣٠، ١٣١
ج ١٠، ٩-١١ ج ١١، ٢٤، ٢٥ ج ١٦.

* «وبكلامى» ٤٠ ج ١٧.

* «بأحسنها» ٧ ج ١٦، ١١ ج ١٧.

* «سأصرف عن آياتى» ٣٨٠ ج ٧، ١٦٧،
١٦٨ ج ٩.

* «عجلاً جسداً له خوار...» الجسد في
القرآن، سبب ضلالهم في العجل، النقص
الذى فيه ١٣٥، ١٣٦ ج ٥، ١٢٣ ج ١٦.

* «للدن هم لربهم يرهبون» ٣٨٠، ٣٨١
ج ٧.

* «إن هى إلا فتنك» ١١٦، ١١٧ ج ٧.

* «يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر» ما
يراد بهما عند الإطلاق والتقييد، والاقتران
والتجريد، المعروف فى نفسه معروف وكذلك
المنكر، لا مجرد الأمر به ١١٧ ج ٤، ١٠٤
ج ٧، ٩٩ ج ١٧.

* «ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث»
الطيب والخبث وصف قائم بالأعيان، التحليل
والتحريم لا يتعلق باستطابة العرب، حرم ما
كان ضاراً فى الدين، المحرم نوعان: الأول:
لعينه، والثانى: لكسبه، ليس كل ما حرم
أكله حرمت ملاسته، تفصيل ما حرم من
الأطعمة والأشربة ٩٩-١٠٢ ج ١٧، ١٧
ج ١٩، ١٨٣-١٨٧ ج ٢٠، ٣٠٧، ٣٠٨
ج ٢١.

* «لم تعظون... أنحيناً» ٢٠٧ ج ١٧.

* «إنا لا نضيع أجر المصلحين» ٥٦، ٥٧ ج ١٤.

* «فانسلخ منها... كمثل الكلب» ٣٨٠ ج ٧،
١٧٥، ١٧٦ ج ١١، ١٦١ ج ٣٢.

* «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها» هل يقال:

﴿واعلموا أنما غنمتم﴾ الآية ٣٠٧ ، ٣٠٨ ج ٢٨ .

﴿يوم الفرقان﴾ ٩ ، ١٠ ج ١٣ .

﴿وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم﴾ الآية ٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ١٩ .

﴿إذ يريكهم الله في منامك﴾ ١٩٩ ، ٢٠٠ ج ١٥ .

﴿والذين في قلوبهم مرض﴾ ٢٤٦ ج ٢٨ .

﴿ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة﴾ الآية هذا التغيير نوعان ٦٧ - ٦٩ ج ١٤ .

﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ والرمى بالقوس الفارسية وعتاد الكفار يدخل في الآية ٣٤ ج ١٩ .

﴿وآلف بين قلوبهم﴾ ٥١ ج ١٩ .

﴿حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ ٢٠٦ ، ٢١٤ ج ١ .

﴿والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا معكم﴾ إلى يوم القيامة ١١٢ ، ١١٣ ج ١٦ ، ١٦٠ ج ١٨ .

(٩) سورة براءة

﴿أسماءها: الفاضحة، البحوث، المبعثرة، المفشقة﴾ ٢٤٠ ، ٢٤١ ج ٢٨ .

﴿متى نزلت. وصفت المنافقين بالجن والبخل والشح﴾ ٢٤٢ ج ٢٨ .

﴿يوم الحج الأكبر﴾ ١٥٤ ج ٢٤ .

﴿فإذا تسليخ الأشهر الحرم﴾ الآية ١٧٦ ، ١٧٧ ج ١٥ ، ١٩٢ ج ١٧ .

﴿حتى يسمع كلام الله﴾ والجمع بينها وبين

بعض الواجبات فيه^(١) ١٥٠ ، ١٥١ ج ١٨ .

﴿أولئك هم المؤمنون حقا﴾ إن قيل لم يذكر إلا أشياء؟ ١٦ - ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ج ٧ .

﴿يألف من الملائكة﴾ وروى أنها باقية في الأمة ٢٥ ج ١٥ .

﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم﴾ ٢٦ ج ١٥ .

﴿وما رميت... ولكن الله رمى﴾ ولم يرد أن فعل العبد هو فعل الله ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ٢ .

﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم﴾ الآية ١٥٢ - ١٥٤ ج ١ ، ١٠ ، ١١ ج ١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ج ١٧ .

﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ والقراءتان فيها واتفاق معناهما ٩٤ ، ٩٥ ج ١٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ج ١٧ .

﴿يجعل لكم فرقا﴾ ١٨١ ، ١٨٢ ج ١١ ، ٩ ، ١٠ ج ١٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ج ١٦ .

﴿لا تخونوا الله والرسول﴾ ٣٠ ، ٣١ ج ١٤ .

﴿وإذ يكره الذين كفروا﴾ الآية ٢٨ ج ١٩ .

﴿... ويمكر الله﴾ ٢٥٥ ، ٢٥٦ ج ٢٠ .

﴿وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾ الاستغفار الدافع للعذاب، والعذاب المدفوع به ٢٧ - ٣١ ج ١٥ .

﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية﴾ ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ج ١١ .

﴿إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ ٥٥ ج ٢ ، ٣٨٢ ج ١١ ، ١٦ - ١٨ ج ١٦ .

﴿ويكون الدين كله لله﴾ ١٤٧ ، ١٤٨ ج ٥ .

(١) انظر : الإيمان ج ٣٦ .

* ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله... حتى يعطوا الجزية...﴾ ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٦٠، ٣٦١ ج ٢٨.

* الحكمة فى إيقائهم بها ١٢٦، ١٢٧ ج ٤. وتؤخذ من مشركى العرب، مشركوا العرب أسلموا ١٤-١٦ ج ١٩.

* ﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله﴾ ٣٢ ج ١٥. ﴿وقالت النصارى المسيح ابن الله﴾ جنس اليهود ١٥٠-١٥٨، ١٦٣ ج ١٧. بطلان هذا القول ١٥٨، ١٦٣ ج ١٧.

* قول الفلاسفة بتولد العقول عن الله أبطل من قول أهل الكتاب، وقول أهل الوحدة أشد ٢٦٧-٢٧٢ ج ٢.

* ﴿يضاهئون قول الذين كفروا من قبل﴾ ٢٦٥، ٢٦٦ ج ٢.

* ﴿ليظهره على الدين كله﴾ ١١٥ ج ١٤. ﴿إن كثيراً من الأحزاب﴾ الآية ٢٥، ٣٧، ٣٨ ج ١٨٢ ١٦، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٦٠ ج ٢٨.

* ﴿ولا ينفقونها فى سبيل الله﴾ ٢٤٢ ج ٢٨. ﴿إن عدة الشهور﴾ الآية. الشهور هلالية، وهى أكمل... بعض أهل الكتاب أبدلوها. ٧٧ - ٨٠ ج ٢٥.

* ﴿وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة﴾ ١٦٩ ج ٧.

* ﴿إنما النسء﴾ الآية، يتضمن إبدال وقت الحج ١٢٨ ج ٣١.

* ﴿ما لكم إذا قيل لكم انفروا﴾ الآية ١٧١ ج ١٨.

* ﴿إنه لقول رسول﴾^(١) ١٧١، ١٧٢، ٢٥٨ - ٢٩٦ ج ١٢.

* ﴿أئمة الكفر﴾ عند الرافضة ١٢٧ ج ١٣. ﴿ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله﴾ الآية ٢٦٧، ٢٦٨ ج ١٧.

* ﴿إنما يعمر مساجد الله﴾ الآية. عمارتها بالعبادة، قد بينها البر والفاجر، بعكس عمار المشاهد وحجاج القبور. ذم أهل المشاهد، كذب كثير منها^(٢) ٢٦٨، ٢٧٠ ج ١٧، ١٣٩، ١٤٠ ج ٢٦، ١٣٩، ١٤٠ ج ٢٧.

* ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام...﴾ سبب نزولها، الطواف بالبيت وعمارته بالعبادة أفضل من الخروج للعمرة، الرباط فى سبيل الله أفضل من المجاورة، فضل الجهاد ١٣٩ - ١٥٣ ج ٢٦، ١٠، ١١، ١٩٣، ١٩٤ ج ٢٨.

* ﴿لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء...﴾ إيمان الولد بإيمان والده ٣١ ج ١٥.

* ﴿قل إن كان آباؤكم﴾ الآية. تأكيد الجهاد وتعظيم أمره، وذم التاركين له، ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب ١١٤ ج ١٠، ١٩٨، ١٩٩ ج ١٥، ١٩٣ - ١٩٥ ج ٢٨.

* ﴿سكيتته﴾ الآية. ومسلمة الفتح دخلوا فيها ٢٤٩ ج ١٢.

* ﴿إنما المشركون نجس﴾ لا تزول إلا بالتوبة، ولا تفسد الماء ٢٢٤ ج ١٥، ٤٠ ج ٢١.

* ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام﴾ ١٢٧ ج ٢٢.

(١) انظر : توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

(٢) انظر : توحيد الألوهية ج ٣٦.

﴿قل أبالله وآياته ورسوله...﴾ والاستهزاء بالرسول وحده كفر، وكذلك الآيات، الاستهزاء بهذه الأمور متلازم. الذين اتخذوا القبور أوثاناً، يستهزؤون بالتوحيد وبالدعاة ٣٣، ٣٤ ج ١٥.

﴿قد كفرتم بعد إيمانكم﴾ غلط من قال: إنهم كفروا بلسانهم مع كفرهم أولاً بقلوبهم ١٧٢، ١٧٣ ج ٧.

﴿وكفروا بعد إسلامهم﴾ غير الذين كفروا بعد إيمانهم ١٧٢-١٧٤ ج ٧.

﴿فلما آتاهم من فضله بخلوا به﴾ ٣٥٣، ٣٥٤ ج ٢٨.

﴿الذين يلمزون﴾ ٢٨١ ج ١٦.

﴿سخر الله منهم﴾ ادعى فيه المجاز وليس كذلك ٧٤، ٧٥ ج ٧.

﴿ولا تصل على أحد منهم﴾ ١٢٣، ١٢٤ ج ١.

﴿إذا نصحو الله ورسوله﴾ ٤١، ٤٢ ج ١٦.

﴿إنهم رجس﴾ ٢٢٣، ٢٢٤ ج ١٥.

﴿الأعراب أشد كفراً...﴾ ٢٢٧ ج ١٥.

﴿والذين اتبعوهم بإحسان﴾ دخل فيها مسلمة الفتح ٢٨٠، ٢٨١ ج ٤.

﴿سنعذبهم مرتين﴾ ١٣٦ ج ٤.

﴿وتركيهم بها﴾ ٢٢٥، ٢٢٦ ج ١٥.

﴿ألم يعلموا...﴾ ٢٣٥، ٢٣٦ ج ١٥.

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم...﴾ ٢٩٢ ج ٨، ١٨١ ج ١٦.

﴿لمسجد أسس على التقوى﴾ مسجد

﴿لا تحزن إن الله معنا﴾ المعية هنا ١٣، ١٤ ج ١٠، ١٣٨، ١٣٩ ج ١١، ٣٩، ٤٠ ج ٣٥.

﴿وكلمة الله هي العليا﴾ ١٤٧ ج ٥.

﴿يبيغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم﴾ ٢٥١ ج ١٤، ٧٤ ج ٢٥، ١١٠، ١١١ ج ٢٨.

﴿وممنهم من يقول ائذن لي﴾ الآية ١٩٩، ٢٠٠ ج ١٥، ٩٤-٩٦ ج ٢٨.

﴿... إلا إحدى الحسينين﴾ الآية ١٩٤، ١٩٥ ج ٢٨، ٧٥ ج ٣٤.

﴿ولا تعجبك أموالهم﴾ ١٩٩ ج ١٥.

﴿لو يجدون ملجأ﴾ الآية ٢٣٩، ٢٤١ ج ٢٨.

﴿من يلمزك﴾ ٢٨٧، ٢٨٨ ج ١٦.

﴿وقالوا حسبنا الله﴾ ذكرت في جلب المنفعة وفي دفع المضرة ٢٤-٢٦ ج ١٠.

﴿إنما الصدقات للفقراء﴾ الآية ١٠٧، ١٠٨ ج ٧، ١٥٣، ١٥٤ ج ٢٨.

لا تدل على استيفائهم، يجب التحري بحسب الإمكان ٤٦ - ٤٨ ج ٢٥، ٥٥، ٥٦ ج ٣٣، ٣٠٧ ج ٣٥.

ما ذكرت فيه اللام فهو للتمليك بخلاف حرف الظرف. إعطاء المؤلف من أصل الغنيمة. ترك عمر إعطاءهم ٢٦٥-٢٦٧ ج ١٧.

﴿فإن له نار جهنم﴾ أعادها لما طال ١٦٣ ج ١٥.

(١٠) سورة يونس

﴿جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب﴾ متعلق بـ ﴿وقدره﴾ لا بـ ﴿جعل﴾ انقسمت عادة الأمم في شهرهم وستهم إلى أربعة أقسام. ما جاءت به الشريعة أكمل الأمور وأحسنها وأسهلها وأبعدها عن الاضطراب ٣٩، ٤٠. جـ ١٥، ٧٦ - ٨٢ جـ ٢٥.

﴿الشرائع قبلنا علقت الأحكام بالأهلة فبدل من اتباعهم ٧٧ جـ ٢٥.

﴿وإن جعل﴾ لتعلموا﴿ متعلقاً بـ ﴿جعل﴾: فالיום والأسبوع بسير الشمس، والشهر والسنة بسير القمر ٨٠ جـ ٢٥.

﴿عدد أيام السنة القمرية، والسنة الشمسية ٧٨ جـ ٢٥.

﴿الطريق إلى معرفة الهلال ٨٦ جـ ١٥.

﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله...﴾ ٢٢، ٢٣ جـ ٨.

﴿وإذا مس الإنسان الضر دعانا﴾ ليست خاصة بالكفار ٦٥، ٦٦ جـ ١٠.

﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم﴾ ٢١٠، ٢١١ جـ ١٤.

﴿وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلقوا﴾ بتركهم شريعة الأنبياء وقعوا في الشرك ٦١ جـ ٢٠.

﴿إنما مثل الحياة الدنيا﴾ ٩٣ جـ ١٦.

﴿أتأها أمرنا﴾ ١٤٨ جـ ١١.

﴿وزيادة﴾ النظر إلى وجه الله (١) ٢٦١، ٢٦٢ جـ ٦.

المدينة أولى بهذا الوصف، ومسجد قباء سبب نزولها، لم يستحب السلف قصد شيء من المساجد والمزارات التي بالمدينة وما حولها ٢٥١-٢٥٣، ٢٧٤ جـ ١٧، ٢١٥، ٢١٦ جـ ٢٧.

﴿إلا أن تقطع قلوبهم﴾ ١٦٢ جـ ١٧.

﴿إن الله اشترى من المؤمنين﴾ الآية ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٢٨.

﴿السائحون﴾ ٣٦٢ جـ ١٠.

﴿... أن يستغفروا للمشركين﴾ الآيتين ١٠٩، ١١٠ جـ ١.

﴿وما كان استغفار إبراهيم﴾ الآية ١١٠، ١١١ جـ ١.

﴿إن إبراهيم لأواه حليم﴾ ١١٠، ١١١ جـ ١، ٣٣٣ جـ ٤.

﴿لقد تاب الله على النبي...﴾ عصمة الأنبياء من الإقرار على الذنوب، توبتهم ترفع درجاتهم، وتعظم حسناتهم، أخبر الله عن جميع الأنبياء بالتوبة والاستغفار، محمد أفضل التائبين.. وتوبته أكمل ١٤١ جـ ١١، ٣٥-٣٩ جـ ١٥.

﴿ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ﴾ الآية. يعطى المرید إرادة جازمة إذا فعل ما يقدر عليه ما يعطاه العامل، ويعطى الداعي إلى الهدى والضلالة ٤٠٤-٤١١ جـ ١٠.

﴿فلولا نفر من كل فرقة﴾ ١٨٨ جـ ١٦.

﴿وأما الذين في قلوبهم مرض﴾ الآية ١٩٥، ١٩٦ جـ ١٥.

﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ ١١٢-١١٤ جـ ١٦.

* ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ ٣٤، ١٠٦، ١٠٧ ج ١٤

* ﴿وَأَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ أَم مِّنْ﴾ ٥١ ج ٦

* ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ ١٨٤، ١٩٧، ٢٠٠ ج ١٧

* ﴿... فَقُلْ لِي عَمَلٌ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ الآية ومن تتناول ٣٠٠، ٣٠١ ج ١٦

* ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ ٣٦، ٣٥ ج ١٦

* ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ الآيتين، من يدخل فيهم، القرب التي تنال بها الولاية ٢٥٥، ٢٥٦ ج ٣، ٣٧، ٣٨، ٥٣-٥٦، ١٥١-١٥٦ ج ١١

* ﴿لَهُمُ الْبَشَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فسرهما النبي بنوعين ١٠، ١١ ج ١، ١١٧ ج ١٤

* ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ الآية، وما استفهامية ٤٠ ج ١٥

* ﴿... لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ١٧٤، ١٧٥ ج ١٤

* ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾ بعد العلم أنهم لن يؤمنوا، وكذلك دعاء نوح ٢٠١، ٢٠٢ ج ٨

* ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾ الآيتين. دلالتهما على كفر فرعون وعذابه ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢، ١٠٩، ١١٠ ج ١٨

* ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ ١٥٨ ج ١٤، ٢٨١، ٢٨٣ ج ١٦

* ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ﴾ الآية. خطاب له ويتناول غيره بطريق الأولى. لم يشك ولم يسأل ١٢٦، ١٢٧ ج ٤، ١٥٨ ج ١٤، ٢٨١-٢٨٣ ج ١٦

* ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

١٨٧، ١٨٨ ج ١٦

* ﴿انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٢٣، ٢٤ ج ١٥، ٣٧، ٣٨ ج ٢٣

* ﴿وَمَا تَغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٣٢١ - ٣٢٧ ج ١٦

* ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ ٢٤٢ - ٢٤٧ ج ١

(١١) سورة هود

* ﴿أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَلْتَ﴾ ٧٠ ج ٥، ٧٨، ٧٩ ج ١٣

* ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ ٦٣، ٦٤ ج ١٥

* ﴿إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ ذكر في هذه السورة الحق والباطل، وما بينهما من التباين والاختلاف مرة بعد مرة ترغيباً وترهيباً ٦٣، ٦٤ ج ١٥

* ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ الاستغفار سبب للرزق والنعمة ٢٣٣ ج ١٥، ٣٨ ج ١٦

* ﴿... وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ...﴾ «كان الله ولم يكن شيء قبله...» مقصود الحديث ١٢١ - ١٣٧ ج ١٨

* زيادة بعض الناس: «وهو الآن على ما عليه كان» ١٢٦، ١٢٧ ج ١٨

* ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ ٣٧ ج ١٤

* ﴿وَلَوْ أَنَّ أَدْنَا الْإِنْسَانَ مِّنْ رَّحْمَةٍ﴾ الآيات ١٧٤، ١٧٥ ج ٤، ٦٣ ج ١٥، ٤٦ ج ١٦

* ﴿... فَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ﴾ ذكر براهين التوحيد والنبوة قبل ذكر الفرق بين أهل الحق وأهل الباطل ١١٦، ١١٧ ج ١٤، ٦٤، ٦٥ ج ١٥

* ﴿أنزله بعلمه﴾ ٢٥٦-٢٥٩ ج ١٦ .

* ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها﴾ الآية ٤١٦، ٤١٧ ج ١٠، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٦٥ ج ١٥ .

* ﴿أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه﴾ البينة، والشاهد، يتلوه، ومن يدخل في ذلك ٤٢ - ٧١ ج ٥، ٣٩ - ٤٢ ج ١٣ .

* ما يقال فيه ﴿من ربك﴾ و﴿من الله﴾ على نوعين ٥٨، ٥٩ ج ١٥ .

* ﴿ومن قبله كتاب موسى إماما ورحمة أولئك يؤمنون به﴾ ٤٢، ٤٣، ٤٧ - ٤٩، ٥١ - ٥٣، ٥٥، ٥٦ ج ١٥ .

* ﴿ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده﴾ ٤٨ - ٥٠ ج ١٥ .

* ﴿ما كانوا يستطيعون السمع﴾ الاستطاعة شرعا^(١) ٦٥ ج ١٤، ١٩٩ ج ١٥ .

* ثم ذكر قصص الأنبياء وحال من اتبعهم ومن كذبهم ٦٣ ج ١٥ .

* ﴿ولا أقول لكم عندى خزائن الله﴾ من جدل القرآن ٤٣، ٤٤ ج ١٤ .

* ﴿ويا سماء أقلعى﴾ ٢٥٦ ج ٢٠ .

* ﴿يا نوح﴾ ٥١، ٥٠ ج ١٧ .

* ﴿إن أنتم إلا مفترون﴾ ٣١٧ ج ١٦، ٢٤ ج ٢٠ .

* ﴿لا أسألكم عليه أجرا﴾ ١٨١، ١٨٢ ج ١٦ .

* ﴿وعصوا رسله﴾ إذا أطلق لفظ المعصية ٥٩ ج ٧٠ .

* ﴿فبشرناها بإسحاق﴾ ليس هو الذبيح ٢٠٤ - ٢٠٦ ج ٤ .

* ﴿واتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد﴾

(١) وانظر: القدر ج ٣٦ .

الآيات . دلالة القرآن على عذابه وكفره، كيف

دخلت الشبهة على هؤلاء ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢ .

* ﴿منها قائم وحصيد﴾ ٩٣ ج ١٦ .

* ﴿وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم﴾ ٩٨ ج ١٧ .

* ذكر حال السعداء والذين شقوا ٦٣ ج ١٥ .

* ﴿إن فى ذلك لآية لمن خاف...﴾ ٦٣ ج ١٥ .

* ﴿ما دامت السموات والأرض﴾ والجمع بينها وبين ﴿يوم نظوى السماء﴾ ٦٦ ج ١٥ .

* ﴿فاستقم كما أمرت... ولا تطغوا﴾ ٦٤ ج ٢٠ .

* ﴿وأقم الصلاة طرفى النهار...﴾ وما فى الحسنات من جلب المصلحة والمنفعة وما تضمنه من دفع المضرة ١٠٦، ١٠٧ ج ٢٠، ١٢٣ ج ٢٤ .

* ﴿ولو شاء ربك... ولذلك خلقهم﴾ لبيان العاقبة ١٤٤، ١٤٥ ج ٤ .

(١٢) سورة يوسف

* سبب نزولها ٢٥، ٢٦ ج ١٧ .

* ﴿نحن﴾ ١٦١، ١٦٢ ج ١٢ .

* ﴿نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك﴾ قولان، وهما متلازمان، لم سميت أحسن القصص، ليس المراد قصة يوسف وحدها، أعظم قصص الأنبياء قصة موسى، القرآن أحسن القصص مطلقا ٧٥ - ٧٧ ج ١٠، ١٦١، ١٦٢ ج ١٢، ١٤ - ٢٩ ج ١٧ .

* ﴿أحب إلى أبينا منا﴾ حسد أخوة يوسف وظلمهم وظلم امرأة العزيز وصبره ٧٥، ٧٦ ج ١٠ .

* ﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾ عمدة المرجحة فى أن الإيمان

حصل لأصحاب النبي من الأذى، ما جرى لنوح وموسى أعظم مما حصل ليوسف ٧٥-٧٧ ج ١٠، ٨٠، ٨١ ج ١٥.

* ﴿والا تصرف عنى كيدهن﴾ ٧١ ج ١٥.

* ﴿ليسجننه حتى حين﴾ لبثه فى السجن كرامة له ٦٩ ج ١٥.

* ﴿إنى أرانى أعصر خمرا﴾ الآيتين ١٩٧، ١٩٨ ج ١٧.

* ﴿واتبع ملة آبائى﴾ ٣١٢، ٣١٣ ج ١٦.

* ﴿أرباب متفرقون خير﴾ ٣٨٣ ج ٧.

* ﴿أنا راودته عن نفسه﴾ ٧٥ ج ١٠، ٨٣، ٨٥، ٨٦ ج ١٥.

* ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء﴾ ١١٥، ١١٦ ج ٦، ١٠ ج ١٣.

* ﴿ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب﴾ ليس من قوله ٨٢ - ٨٤ ج ١٥.

* ﴿وما أبرئ نفسى﴾ الآية لم يقله يوسف، يوسف ترك الفاحشة مع توفر الدواعى وقوتها، ونفسه من أذكى الأنفس ٨٢ - ٨٤، ٨٧، ٨٨ ج ١٥.

* نفس يوسف مرحومة ٥٦، ٥٧ ج ٥.

إن قيل: فقد اعترفت بأنه ذنب وأن الله قد يغفر ٨٦، ٨٧ ج ١٥.

* ﴿اجعلنى على خزائن الأرض﴾ ليس من سؤال الإمامة ٦٨، ٦٩ ج ١٥.

فعل الممكن من العدل ٣٤ ج ٢٠.

* ﴿نكتل﴾ تصريفها ٦٣ ج ١٢.

* ﴿فلما استياسوا منه﴾ ١٠٤، ١٠٥ ج ١٥.

* ﴿إنكم لسارقون﴾ قصد يوسف وقصد المؤذن ٢٤٩، ٢٥٠ ج ١٦.

هو التصديق، الجواب ١٨٢ - ١٨٧ ج ٧.

* ﴿وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه﴾ الآيات. من الناس والنساء من يحب سماع هذه السورة لما فيها من ذكر العشق ولا يختارون أن يسمعوها ما فى سورة النور ١٩٥-١٩٧ ج ١٥.

* ﴿إنه ربى أحسن مثواى﴾ أخلاق يوسف، المراد سيده ٦٧، ٧٠، ٧٧، ٨٣، ٨٤ ج ١٥.

* ﴿ولقد همت به وهم بها...﴾ الآيات، الفرق بين هم امرأة العزيز وهم يوسف، يوسف لم يفعل ذنبا بل هم هما تركه لله، ترك الفاحشة واجب ولو رضى الزوج والناس. ديانة سيدها ٣٤٣، ٣٤٤ ج ٦، ٤١٣-٤١٥ ج ١٠، ٧٠ - ٧٧، ٨٢، ٨٣ ج ١٥.

الحكاية المذكورة عن مسلم بن يسار ٨٥-٨٨ ج ١٥.

* ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ ٦٧ ج ١٥.

﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء﴾ الآيات، لم يذكر الله عن نبي ذنبا إلا مقرونا بتوبة، لم يذكر عن يوسف أنه فعل ما يتوب منه، ما نقل أنه وقع منه بعض مقدماتها عن بعض أهل الكتاب، حكم ما يرى عنهم ٦٨، ٦٩، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٢٤٤ ج ١٥، ٢٠، ٢١ ج ١٧.

* ﴿إنك كنت من الخاطئين﴾ ١٥، ١٦ ج ٢٠.

* ﴿ما هذا بشرا﴾ عملت «ما» ١٤٩ ج ١٨.

* ﴿ولقد راودته عن نفسه فاستعصم﴾ ٢١ ج ١٧.

* فى قوله: ﴿رب السجن أحب إلى﴾ عبرتان ٧٥، ٧٦ ج ١٠، ١٧، ١٨، ٧٧ - ٧٩ ج ١٥، ٢١ ج ١٧.

* اختيار النبي له ولأهله الاحتباس فى شعب بنى هاشم بضع سنين، الكذب عليه أعظم، وما

يؤخذ السارق عبداً في شرعه ٧٠، ٧١ ج ١٦.

* ﴿كذلك كدنا﴾ ادعى فيه المجاز ٧٤، ٧٥ ج ٧.

* ﴿نرفع درجات من نشاء﴾ بالعلم ٢٧٦ ج ١٤.

* ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾ ١٥٥ ج ١٤.

* ﴿واسأل القرية﴾ ٧٥ - ٧٧ ج ٧، ٢٤، ٢٥ ج ١٧، ٢٥١، ٢٥٢ ج ٢٠.

* ﴿ولا تياسوا من روح الله﴾ ١٠٥ ج ١٥.

* ﴿وإن كنا لخاطئين﴾ ١٥، ١٦ ج ٢٠.

* ﴿القديم﴾ في لغة القرآن ١٧٦ ج ١.

* ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ ٢٠٢، ٢٠٣ ج ١٧.

* ﴿وخرأوله سجدا﴾ ٢٢٠، ٢٢١ ج ٤.

* ﴿يا أبت هذا تأويل رؤياي﴾ ٢٠٠ ج ١٧.

* ﴿قد آتيتني من الملك﴾ ٢٢ ج ٣٥.

* ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله﴾ الدعوة إلى الله وما تتضمن ٩٢-٩٦ ج ١٥.

* أمر بالدعوة إلى الله في بعض الآيات وفي بعضها إلى سبيله ٩٤-٩٧ ج ١٥.

* ﴿أنا ومن اتبعني﴾ وصف الأمة بالقيام بالدعوة، الدعوة إلى الله فرض كفاية، التنوع في الوجوب والوقوع، يجب على المعين من ذلك ما يقدر عليه، الدعوة أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ٩٦ - ٩٧ ج ١٥.

* شروط القائم بها، احتمال الدعاة، لهم الدفع عن أنفسهم ٩٧ - ١٠١ ج ١٥.

* ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾ الآية. الاستيأس ليس هو الإيأس، لم يذكر ما استيأس منه الرسل، القراءتان فيها ٧٢-١١٣ ج ١٥.

* ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ الظن والشك في الكتاب والسنة خلاف ما في اصطلاح طائفة

من أهل الكلام ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢ ج ١٥.

* ﴿لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب﴾ لفظ العبرة في القرآن، لتأسى بهم، من عمل مثل عملهم جوزى مثل جزائهم ١٤، ١٥ ج ١٣، ٣٨، ٣٩، ١٨٢، ١٨٣ ج ١٤، ١٠٣، ١٠٥ ج ١٥.

(١٣) سورة الرعد

* ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ الحصر في مثل هذه الآية وتفسير الرافضة لها ١٥٠ ج ١٨، ٩٥، ٩٦ ج ١٨.

* ﴿الكبير المتعال﴾ ٦٩، ٧٠ ج ١٦.

* ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه﴾ المصنوع لا يكون مخلوقاً والمخلوق لا يكون مصنوعاً. الكيمياء ٢٠٣-٢١٣ ج ١٩.

* ﴿أنزل من السماء ماء﴾ الآيات. ضرب للمؤمنين مثلين: الأول: مائي، والثاني: ناري ٣٠ ج ٤، ٢٨٥، ٢٨٦ ج ٧، ٦٤، ٤٢٨، ٤٢٩ ج ١٠، ٥٢، ٥٣ ج ١٩.

* ﴿الذين يوفون بعهد الله﴾ الآية، وجوب الوفاء بالعهود إذا لم تكن محرمة، وكذلك الشروط والمواثيق والعقود، الأصل فيها ٧٥-٨٣ ج ٢٩.

* ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت... قل سموهم...﴾ أسماؤها الحق تبتل إلهيتها ١١٥، ١١٦ ج ٦، ١١٣ ج ١٥.

* ﴿يمحو الله ما يشاء...﴾ المحو والإثبات في صحف الملائكة، وفي اللوح المحفوظ قولان، علم الله لا محو فيه ولا إثبات ٢٧٣-٢٧٥ ج ١٤.

﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ ليس عليا، حكمة الأمر بسؤال أهل الكتاب عن أشياء ٤٢، ٤٣ ج ١٥، ٩، ١٠ ج ١٩.

(١٤) سورة إبراهيم

﴿لتخرج الناس من الظلمات إلى النور﴾ ٢٨٥، ٢٨٦ ج ١٧.

﴿أفنى الله شك فاطر﴾ (١) ٣٩، ١٤ ج ٢، ١٩٤، ١٩٥ ج ١٦.

﴿وقال الشيطان لما قضى الأمر...﴾ ١٥ ج ١٧.

﴿مثلا كلمة طيبة...﴾ ٧٤ ج ٤، ٨٦، ٨٧ ج ١٣، ١٩٧، ٣١٧، ٣١٨ ج ١٦.

﴿ومثل كلمة خبيثة...﴾ ٥٣، ٥٤ ج ٣، ٤٧ ج ٤، ١٩٧، ٣١٧، ٣١٨ ج ١٦.

﴿يثبت الله الذين آمنوا...﴾ ٧٤ ج ٤، ١١٨ ج ١٤.

﴿وأحلوا قومهم دار البوار﴾ ٣٢٤ ج ١٦.

﴿وسخر لكم﴾ أنكر الجهمية الحكمة في الخلق والأمر ٥٨ ج ١٧.

﴿إنهن أضللن﴾ ١٤٤ ج ١٥.

﴿رب إني أسكنت من ذرتي﴾ ٢٦٠ ج ١٧.

﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾ ١٥٢ - ١٥٤ ج ١، ١٢ ج ١٥.

﴿لتزول﴾ قراءتان ٢٠٦، ٢٠٧ ج ١٧.

﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض...﴾ لا ينفى بقاءها ٦٦ ج ١٥.

(١٥) سورة الحجر

﴿مكية ١٠٥ ج ١٧.

(١) وانظر: توحيد الربوبية ج ٣٦.

﴿وإنا له لحافظون﴾ ٢٤١ ج ٢٧.

﴿من روحى﴾ إضافة الروح ٨٥، ٨٦ ج ١٧.

﴿بما أغويتني﴾ الآيات، مضاهاته للربوبية ١٤١ - ١٤٣ ج ١٦.

﴿أذهب فمن تبعك منهم...﴾ الآيات، ما يمنع من تسلط الشيطان ١٨٧، ١٨٨ ج ١٤.

﴿هذا صراط مستقيم﴾ الأقوال في الآية، وصواب قول السلف ١١٥-١٢٤ ج ١٥، ١٢٨، ١٢٩ ج ١٧.

﴿إلا من اتبعك من الغاوين﴾ ٢٤٤، ٢٤٥ ج ١٥.

﴿وما هم بمخرجين﴾ ٢١٣، ٢١٤ ج ١٥.

﴿لفى سكرتهم يعمهون﴾ التعلق بالصور يوجب فساد العقل ٢٤٦، ٢٤٧ ج ١٥.

﴿إن في ذلك لآية للمؤمنين﴾ الآيتين ١٨٢ ج ١١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٤٧ ج ١٥، ٦٧ ج ١٧.

﴿وما بينهما﴾ ٢٣٠، ٢٣١ ج ١٤.

﴿بالحق... الصبح الجميل﴾ ٣٧٤ ج ١٠، ٥٦ ج ١٧.

﴿إن ربك هو الخلاق﴾ ٥٦ ج ١٧.

﴿ولقد آتيناك سبعا من المثاني﴾ ٢٢٦، ٢٢٧ ج ١٤، ٢٨٧-٢٨٩ ج ١٦، ١٠، ١٣ ج ١٧.

﴿ولا تمدن عينيك إلى... ولا تحزن عليهم﴾ ٢٦٨ ج ١٤.

﴿واخفض جناحك للمؤمنين﴾ ٢٥٢، ٢٥٣ ج ٢٠.

﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ ٤٧، ٤٨ ج ١٧.

﴿وكن من الساجدين﴾ ٥٢ - ٥٤ ج ٢٣.

* ﴿واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾ معنى الآية
والرد على من تأولها بالمعرفة أو الحال ٤٣ ،
٤٤ ج ٤ : ١٠٠ ، ١٠١ ج ١٠ ، ١٣٠ ،
٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ١١ .

(١٦) سورة النحل

* «سورة النعم» ذكر في أولها أصول النعم، وذكر
في أثنائها تمام النعم ١٢٦ ج ١٥ ، ٩٧ ، ٩٨
ج ١٦ .

* ﴿سبحانه وتعالى﴾ ٧٦ ، ٧٥ ج ١٦ .

* ﴿ينزل الملائكة بالروح من أمره﴾ ١٣٣ ، ١٣٤
ج ١٢ .

* ﴿لكم فيها دفء ومنافع﴾ ٩٧ ، ٩٨ ج ١٦ ،
٩٤ ، ٩٥ ج ٢٢ .

* ﴿وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر﴾ الأقوال
فيها ورجاحة قول السلف على أقوال المتأخرين
وأهل اللغة ١١٥ - ١٢٤ ج ١٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩
ج ١٧ .

* ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾ ٤٩ ج ٦ .

* ﴿ومن أوزار الذين يضلونهم﴾ ٤٠٦ ، ٤٠٧
ج ١٠ .

* ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا﴾ دين
الأنبياء واحد ٢٧٨ ج ٢ .

* ﴿إن تحرص على هداهم﴾ ٣٢٥ ، ٣٢٦
ج ١٦ .

* ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا﴾
الآيتين ١٩٥ - ٢٠٢ ج ٨ .

* ﴿إلا رجالا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر﴾
٩ ، ١٠ ج ١٩ .

* ﴿وما بكم من نعمة فمن الله... تجارون﴾
الآيتين ٢٠٦ - ٢٠٨ ج ١٤ .

* ﴿... ويجعلون لله ما يكرهون...﴾ ٢٦٦ ،
٢٦٧ ج ٢ ، ٥٠ ، ٥١ ج ٦ .

* ﴿وله المثل الأعلى﴾ وقياس الأولى ٢٣٢ ،
٢٣٣ ج ٢ ، ٢٣ ج ٣ ، ١٣٣ ج ١٢ .

* ﴿من بين فرث ودم...﴾ يشبه خروج النى من
مخرج البول ٣٤٠ ، ٣٤١ ج ٢١ .

* ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾ ٢٨٧ - ٢٩٠ ج ١٧ .

* ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا﴾ الآيتين ضربهما
لنفسه المقدسة ولما يعبد من دونه ٤٩ ، ٥٠
ج ٦ ، ٧١ ، ٧٢ ج ١٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧
ج ١٤ .

* ﴿والله جعل لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم
من جلود الأنعام بيوتا﴾ الآيات ١٣٧ -
١٣٩ ج ١٢ ، ١٢٥ - ١٢٧ ج ١٥ .

* ﴿وجعل لكم سراويل تقيكم الحر﴾ ١٢٥ - ١٢٧
ج ١٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ج ١٦ .

* ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾ ٦١ - ٦٣
ج ١٠ ، ١٤٨ ج ١١ .

* ﴿ولكم عذاب عظيم﴾ جاء وعيدا للمؤمنين ٢١٣
ج ١٥ .

* ﴿ومن يعمل... فلنجينه حياة طيبة﴾ ٩ ، ١٠
ج ٢ .

* ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾ ١٧٨ ، ١٧٩ ج ٧ .

* ﴿إنما سلطانه على الذين يتولونه...﴾ ٩٨ -
١٠٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ج ٤ .

* ﴿... قل نزله روح القدس من ربك﴾ الآيتين .
لفظ الإنزال في القرآن. الرد على طوائف
سماع جبريل له من الله لا ينافي إنزاله في ليلة
القدر وكتابته في اللوح المحفوظ ٦٧ ، ٦٨
ج ١٢ ، ١٢٨ - ١٣١ ج ١٥ .

(١٧) سورة الإسراء

- ﴿الذى أسرى بعبد﴾ تفسير الإسراء والمعراج
الذى ألفه الرازى، من وضع حديث المعراج،
الرازى فسرهُ بتفسير الصابئة المنجمين ٤١، ٤٢
ج ٤.
- ﴿الذى باركنا حوله﴾ أرض الشام ٢٦٦-٢٦٩
ج ٢٧.
- ﴿وقضينا...﴾ ١٨٣ ج ١٣.
- ﴿لتفسدن فى الأرض﴾ ما فى نفوس بنى آدم من
طلب العلو والفساد ١٨٣-١٨٥ ج ١٤.
- ﴿بعثنا عليكم﴾ الفرق بين البعث الكونى
والشرعى ١٤٩ ج ١١.
- ﴿إن أحستتم أحستتم لأنفسكم﴾ ١٩٦، ١٩٧ ج
٣٠.
- ﴿ويدع الإنسان بالشر...﴾ قد تكون إجابة
الدعاء مضرة ٢٤، ٢٥ ج ١٤.
- ﴿وجعلنا الليل والنهار آيتين﴾^(١) ٢٧٤ ج ١٧.
- ﴿... ألزمناه طائره فى عنقه﴾ ١٤٧ ج ١٤.
- ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ أصل
الإيمان، الإيمان بالرسول ١٠٥ ج ١١.
- إذا خفى على أناس بعض ما بعثت به الرسل:
إما عادلون وإما ظالمون ١٧١، ١٧٢ ج ١٧.
- وإن كان لا يعذب قبل بلوغ الرسالة فلا يثاب
على الشرك ولا يكون مجتهدا ٢١، ٢٢ ج ٢٠.
- ﴿من كان يريد العاجلة... ومن أراد الآخرة﴾
ترتيب الثواب والعقاب على الإرادة ٩ ج ٢،
٤١٦، ٤١٧ ج ١٠.
- ﴿كلا نمد هؤلاء وهؤلاء... أكبر درجات
وأكثر تفضيلا﴾ ١٠٦، ١٠٧ ج ١١.

(١) وانظر ص ٦٠.

- ﴿ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر﴾ الآية.
والرد على الكلاية، ولا يضاف إلى المبلغ^(١)
١٢٣، ١٢٤، ٢٦١ ج ٢.
- ﴿... إلا من أكره وقلبه مطمئن﴾ ١٣٩، ١٤٠
ج ٧، ٢٠ ج ١٦.
- ﴿ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم
جاهدوا وصبروا...﴾ ١٧٧ ج ١٠، ١٦٠،
١٦١ ج ١٨.
- ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾ مما ادعى فيه
المجاز لفظ الذوق واللباس ٧٣ - ٧٥ ج ٧،
٢٣، ٢٤ ج ١٠، ٢٥٧ ج ٢٠.
- ﴿إن إبراهيم كان أمة﴾ ١٨٥ ج ١٤.
- ﴿فأنتا لله﴾ ١٤٧، ١٤٨ ج ٥.
- ﴿حنيفا﴾ ٢٠١، ٢٠٢ ج ١٧.
- ﴿إنما جعل السبت﴾ ٩٩ ج ١٩.
- ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتى هى أحسن﴾ من يدعى بالحكمة
ومن يحتاج إلى الموعظة الحسنة ١٤٢ ج ١٥.
- هذه الطرق الثلاثة هى النافعة فى العلم
والعمل، وتشبه ما يذكره أهل المنطق من
البرهان، والخطابة والجدل وتلك أكمل الوجوه
٣١-٣٦ ج ٢، ٤٢-٤٣ ج ١٩.
- متى يحرم الجدل مطلقا؟ ٦٠ ج ٢٦.
- ﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾
الآيتين، ومتى نزلت ١٧٤ ج ٢٨، ١٩٥، ١٩٦
ج ٣٠.
- ﴿ولا تحزن عليهم﴾ ٢٦٨ ج ١٤.
- ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾
١٢٦ ج ١٤.

(١) وانظر: توحيد الأسماء والصفات، والقرآن كلام الله
ج ٣٦.

* ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾ ١٤٨، ١٤٩ ج ١١، ١٠٢، ١٠٣ ج ١٤.

* ﴿واخفض لهما جناح الذل﴾ ٢٥٢، ٢٥٣ ج ٢٠.

* ﴿إنه كان خطأ﴾ يستعمل فى العمد وغير العمد ١٦، ١٥ ج ٢٠.

* ﴿إنه كان فاحشة﴾ علة النهى ١٠١، ١٠٥ ج ١٧.

* ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ ١٣٩، ١٤٠ ج ٤، ٦٤ ج ١٦.

* ﴿قل لو كان معه آلهة﴾ الآية ٧٧، ٧٨، ٣١٧ ج ٣١٨ ج ١٦.

* ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا﴾ ٨١ ج ٨٢ ج ١٧.

* ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ ولها تسبيح آخر ٢١٨ ج ١٢.

* ﴿وإذا قرأت القرآن﴾ الآيتين ٢٥١، ٢٥٢ ج ١٣.

* ﴿وقالوا أنذا كنا عظاما ورفاتا﴾ الآيات ١٣٩، ١٤٠ ج ١٧.

* ﴿قل ادعوا الذين رعيتهم من دونه﴾ الآيتين ٨٤، ٨٥ ج ٥، ١٧١، ١٩١، ١٩٢ ج ١٠، ٢٨٧، ٢٨٨ ج ١١، ٢٢٩ ج ١٤.

* ﴿والشجرة الملعونة﴾ عند الباطنية ١٢٧ ج ١٣.

* ﴿واستفزز من استطعت منهم بصوتك﴾ ٣٤٩ ج ٣٥٠ ج ١١.

* ﴿إن عبادى ليس لك عليهم سلطان﴾ ١٨٧ ج ١٨٨ ج ١٤.

* ﴿ليفتنوك﴾ ١٣ ج ١٣.

* ﴿ولولا أن ثبتناك﴾ ٢٨٥ ج ١٧.

* ﴿وإن كادوا ليستفزونك﴾ سنة من قد أرسلنا

... ولا تجد لستنا تحويلا﴾ ١٤، ١٦ ج ١٣.

* ﴿... لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر﴾ ١٠ ج ١٥، ٢٤٥ ج ٢١، ١٨، ١٨٠ ج ٢٤.

* ﴿نافلة لك﴾ ما يراد بلفظ النافلة ٢١، ج ٢٣.

* ﴿مقاما محمودا﴾ ١٦٩ ج ٤.

* ﴿سلطانا نصيرا﴾ ١٧٨ ج ١١، ١٠ ج ١٣.

* ﴿ولا يزيد الظالمين إلا خسارا﴾ ١٢، ١٨٩، ١٩٠ ج ١٦.

* ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ الآية، هل هو ملك؟ أو روح آدمى؟ أو تعمهما؟ هذه الروح مخلوقة، الخلاف فى ماهية روح آدمى ٢٣ - ٢٥ ج ٣، ١٣٧-١٤٠ ج ٤.

* ﴿ولقد صرفنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل﴾ الأقيسة العقلية التى اشتمل عليها القرآن هى الغاية ٣٤-٣٩ ج ٢.

* ﴿ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم﴾ من جنس العمل ١٠٠، ١٠١ ج ١٨.

* ﴿... قادر على أن يخلق مثلهم﴾ ١٨٦ ج ١٨٧ ج ٣.

* ﴿يخرون للأذقان سجدا﴾، ﴿ويخرون للأذقان يبيكون﴾ تمام الخرور، تناوله لسجود الصلاة، خرور البكاء قد يكون معه سجوده ٨٦، ٨٧، ٩٤، ٩٥ ج ٢٣.

* ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾ الآية، سبب النزول دعاء المسألة ١٢ ج ١٥.

دعاء الاسم هو دعاء المسمى ١٨٦ ج ١٦.

* ﴿ولا تمجر بصلاتك ولا تخافت بها﴾ وسبب نزولها ٢٣ ج ١٥، ٩٩ ج ١٦.

* ﴿وقل الحمد لله﴾ ولم يكن له ولى من الذل

وكبره ﴿... والجمع بين التوحيد والتكبير
٣٠٥ ج ٨، ١٢٥، ١٢٦ ج ٢٤.

(١٨) سورة الكهف

﴿لينذر بأسا﴾ ١١٩ ج ١٤.
﴿هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة﴾ الآية
٣١٦، ٣١٧ ج ١٦.
﴿سيقولون ثلاثة﴾ الآية، نقل الخلاف عن بنى
إسرائيل فى ذلك جائز، الدليل على صحة
القول الثالث، لا طائل تحت الاطلاع على
عددهم. أحسن ما يكون فى حكاية الخلاف^(١)
١٩٧، ١٩٨ ج ١٣.

﴿ولبثوا فى كهفهم﴾ الآية، قيل: ثلاثمائة
شمسية وتسع بحسب القمرية ٨٢ ج ٦٥.
﴿قصة أهل الكهف أحسن قصص أولياء الله فى
تلك الفترة ١٦ ج ١٧.
﴿لا مبدل لكلماته﴾ ٢٧٨ ج ١٤.
﴿واصبر نفسك﴾ ١٢٤، ١٢٥ ج ١٧.
﴿مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون
وجهه﴾ ٣٢٢ ج ١٠، ٣٥، ٣٦ ج ١١.
﴿ولا تعد عينك... تريد زينة الحياة الدنيا﴾
١٩٩ ج ١٥.

﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه... واتبع هواه﴾
١٣٢، ١٦٥، ١٦٦ ج ١٤.
﴿وفجرنا خلالهما نهرا﴾ ٢٤، ٢٥ ج ١٧.
﴿... ما شاء الله لا قوة إلا بالله﴾ «كثر من
كنوز الجنة» يؤمر بها من يخاف العين على
شئ ١٧٧ ج ١٣.
﴿واضرب لهم مثل الحياة الدنيا﴾ ٩٣ ج ١٦.

(١) انظر ص ١٢.

﴿وكان الإنسان أكثر شئ جدلا﴾ ذم من عارض
الأمر بالقدر ١٣٣ ج ١٥.

﴿وما أنسانيه إلا الشيطان﴾ ٢٨٢، ٢٨٣ ج ١٧.
﴿قصصا﴾ ٢٢ ج ١٧.
﴿من لنا علما﴾ «العلم اللدنى» وأسباب
حصوله ١٣١، ١٣٢ ج ١٣.
﴿ولا أعصى لك أمرا﴾ يتناول النهى ١٠٢ ج ٧.
﴿ذلك تأويل ما لم تسطع﴾ ١٩٨، ١٩٩ ج ١٧.
﴿آتونى أفرغ عليه قطرا﴾ ١٠٤، ١٠٥ ج ١٤.
﴿فما استطاعوا أن يظهره﴾ ١٢٤ ج ٦.
﴿وما استطاعوا له نقبا﴾ ١٢ ج ٨.

﴿السد وراء الصين، أرسطو ليس وزيرا لذي
القرنين ١٨١، ١٨٢ ج ١٧.
﴿قصة ذى القرنين أحسن قصص الملوك ١٦
ج ١٧.
﴿قل لو كان البحر مدادا﴾ تعدد كلمات الله، لا
نهاية لها^(١) ٣٥ ج ١٧.
﴿فمن كان يرجو لقاء ربه﴾ ٢٩٣-٣٠٢ ج ٦.
﴿فليعمل عملا صالحا﴾ ١٤١ ج ١٨.
﴿ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾ ١٤٨-١٥٠ ج
١٨.

(١٩) سورة مريم

﴿سورة المواهب﴾ «سورة عباده ورسله»
ما تضمنته ٢١-٢٣ ج ١٥.
﴿نداء خفيا﴾ فوائد إخفاء الدعاء ١٢،
١٣، ١٣٥ ج ١٥.
﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ الناصب ٣١٣، ٣١٤
ج ١٦.

(١) انظر القرآن كلام الله حقيقة ج ٣٦.

لا استعارة هنا ٢٥٢، ٢٥٣ ج ٢٠.

* ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ ١٢ ج ١٥.

* ﴿وَقَدْ خَلَقْتَنِي سَمِيًّا خَالِقًا وَكَرِيمًا؛ لِأَجْلِ مَا قَامَ بِهِ مِنَ الصَّفَتَيْنِ^(١) ١٦٢ - ١٦٤ ج ٦.

* ﴿يُحْيِي﴾ لم يخطئ ولم يهمل بخطيئة ٢٣٥ ج ١٥.

* ﴿رَوْحَنَا﴾ إضافة تشريف لا إضافة صفة ١٣٥ ج ١٥، ٨٥، ٨٦ ج ١٧.

نفخ في جيب درعها فوصلت إلى فرجها، فعيسى خلق من أصلين، ليس هذا هو النفخ الذى يكون بعد أربعة أشهر ١٤٥-١٤٨ ج ١٧.

* ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ٣٤٧، ٣٤٨ ج ١١.

* ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ رد على الغلاة والجفاة ١٣٥ ج ١٥.

* ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ فيه قراءتان ٢٥٨، ٢٦١ ج ٢.

* ﴿وَإِذْكَرَ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ تذكر قصص الأنبياء ١١٤ ج ١٦.

ما دعى إليه وما نهى عنه ١٣٥، ١٣٦ ج ١٥.

* ﴿لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ ٥١ ج ٦، ١٢١، ١٢٢ ج ١٦.

* ﴿الطُّورُ﴾ عند المتفلسفة ١٠٦ ج ٦.

* ﴿وَمَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ ١٣٥، ١٣٦ ج ١٥.

* ﴿إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ ١٦٤ ج ١١.

* ﴿... أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ ١٣٥، ١٣٦ ج ١٥، ١٣، ١٨، ٣٤٥ ج ٢٢، ١٣٧ ج ٣٢.

* ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ ٣٢٢ ج ١٠، ٣٦، ٣٧، ١٨ ج ٢٢.

(١) وانظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* ﴿غِيَا﴾ المفرطون فى عبادة الله، إضاعتها ٣٢٢ ج ١٠.

* ﴿بَكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ ٢٩٩ ج ٢.

* ﴿... أَثَذَا مَا مَاتَ لَسُوفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ ١٣٥، ١٣٦ ج ١٥، ١٥٥ ج ١٦.

* ﴿إِلَّا وَارِدَهَا﴾ المرور على الصراط ١٧٢ ج ٤.

* ﴿هَمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرَعِيًّا﴾ ٢٣٢، ج ١٥.

* ﴿أُطْلِعَ الْغَيْبَ أُمَ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ الإخبار عن المستقبل بطريقتين ١٣٦ ج ١٦.

* ﴿عَبْدًا﴾ لفظ العبد فى القرآن ٣٥-٣٨ ج ١.

* ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ ١٣٦ ج ١٥.

* ﴿وَتَنْذِرُ بِهِ قَوْمًا لَدَا﴾ ٩٥، ٩٦ ج ١٦.

(٢٠) سورة طه

* ما تضمنته هذه السورة «سورة كتبه» ١٣٩ ج ١٥.

* ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ٩٨ - ١٠٧ ج ٣٣.

* ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ عند المتفلسفة والباطنية ١٠٦ ج ٦، ١٢٧، ١٢٨ ج ١٣.

* ﴿إِنِّى أَنَا اللَّهُ﴾ الآية، الرد على من زعم أن القرآن مخلوق ٤٩ ج ١٧.

* ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ حجة على الطائفين ٢٤ ج ٢٠.

* ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ طلب وجود أحد الأمرين، حصول أحدهما طريق إلى حصول المقصود، صلاح بنى آدم الإيمان والعمل الصالح لا يخرجهم عن ذلك إلا شيثان ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٤٠-١٤٤ ج ١٦.

* ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ عن الطاعة ١٤٢ ج ٧.

* ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ القراءات فى الآية، أصح القراءات فيها قراءة نافع، (بالألف) لفظاً ومعنى، رفع الإشكال عنها من جهة العربية، امتناع قياس الأسماء المبهمة على غيرها ١٤٥، ١٥٥ ج ١٥.

* دفع الاعتراض عما تقدم بـ ﴿الَّذِينَ أَصْلَانَا﴾، ﴿ابْنَتِي هَاتِينِ﴾ فى غير الرفع ١٥١ - ١٥٣ ج ١٥.

* ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾ ١٤٩ ج ١٨.

* ﴿لَنْ نُوْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْنَاتِ وَالَّذِى فَطَرْنَا﴾ ٩٠، ٩١ ج ١٩.

* ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ يعم الشافع والمشفوع له ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦ ج ١٤.

* ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ الضمير يعود إلى ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ...﴾ والإحاطة بالخالق أولى ٦٠ ج ١٦.

* ﴿لِلْحَىِّ الْقَيُّومِ﴾ ٢١١، ٢١٤ ج ١٦.

* ﴿...﴾ فلا يخاف ظلماً ولا هضماً ٩٨ ج ١٧، ٨٢، ٨٣ ج ١٨.

* ﴿زِدْنِي عِلْمًا﴾ وذم الخيرة ٣٨٤ ج ١١.

* ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ...﴾ البلاء العظيم من الشيطان لا من مجرد النفس ١٦٥، ١٦٦ ج ١٤.

* ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ الغلط فى العصمة وتحريف الآيات ٥٥، ٥٦ ج ١٠.

* حكم من قال: ما عصى ١٦٢ ج ٨.

* ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنكُمْ مِّنْهُ هُدًى﴾ الآيات ٤٣ ج ١٩، ٦١، ٦٢ ج ٢٠.

* ﴿ذَكَرَى﴾ ١٩٥، ١٩٦ ج ٣، ٩٨، ٩٩ ج ١١،

١٧٨، ١٧٩ ج ١٣.

* ﴿أَتَتَكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتُهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ ١٩٨، ١٩٩ ج ١٦.

* ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ ٣٢٦ ج ١٦.

* ﴿وَلَا تَمْدَنُّ عَيْنُكَ إِلَىٰ مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ الآية تتناول النظر إلى الأموال واللباس والصور وغير ذلك، الذى لا ينظر الله إليه. النظر إلى الأزهار ٢٣١-٢٣٤، ٢٤٢ ج ١٥، ٧٧-٨٠ ج ٢٢.

* ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ المتقى بمنزلة من أكل الطعام النافع ٧٦-٧٨ ج ٢٠.

(٢١) سورة الأنبياء

* «سورة الذكر» ما فيها من الآيات فى الذكر، الأنبياء الذين نزل عليهم الذكر ١٥٥ ج ١٥.

* ﴿مَا يَأْتِيَهُمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ لا يقتضى خلقه، الكرامية لا تسميه محدثاً، الرد عليهم، التفصيل ٢٧٩، ٢٨٠ ج ١٢، ٢١٦-٢١٨ ج ١٦.

* ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ ١٤٠ ج ٥.

* ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ من جهة الإلهية ٢٣ ج ١.

* ومن جهة الربوبية ٨٩-١١٠ ج ١٠.

* حذف ذكر النتيجة هنا ٤٠، ٤١ ج ١٤.

* ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الوصف فى القرآن مستعمل فى الكذب ١٩١، ١٩٢ ج ٦.

* ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ ودلائلها على فساد مذهب... ١٢٠، ١٢١ ج ١٣.

* ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا... إِلَّا أَنَا فَاْعَبِدُونِ﴾ ٦١، ٦٢ ج ٢٠.

* ﴿سبحانه﴾ زعموا أنه ليس تنزيها عن اتخاذ
 الولد بناء ٢٤٥ ج ٥ .
 * ﴿لا يسبقونه بالقول﴾ ٣٥-٣٧ ج ١٣ .
 * ﴿... كل في فلك يسبحون﴾ الأفلاك مستديرة
 ٩٥ ، ٩٦ ج ٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ج ٦ .
 حركة الشمس والقمر والليل والنهار بحركة
 الفلك، ولا يمنع أن يكون تابعا لحركته،
 الأفلاك هي السموات ٣٥٥ ، ٣٥٦ ج ٦ .
 غاية ما عند المتفلسفة وأتباعهم ٣٣٣ ، ٣٣٤
 ج ٦ .
 * ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد﴾ تدل على
 موت الخضر وإلياس ٢٠٧ ج ٤ .
 * ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ خلقه لحكمة
 ورحمة، وإن كان فيه شر إضافي ١٧٩ ج ١٤ .
 * ﴿قل من يكلوكم بالليل والنهار من الرحمن﴾
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ٢٧ ، ١١٨ ج ٣٥ .
 * ﴿ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان﴾ ٩ ج ١٣ .
 * ﴿ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون﴾ وتأولها
 على في أهل الشطرنج ١٥٠ ، ١٥١ ج ٣٢ .
 * ﴿ونحنياه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها
 للعالمين﴾ ٢٦٦-٢٦٩ ج ٢٧ .
 * ﴿ونصرناه﴾ التضمين ١٨٣ ، ١٨٤ ج ١٣ ، ٧٣ ،
 ٧٤ ج ٢١ .
 * ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث﴾
 الآيتين، هذه الحكومة تتضمن مسألتين، أثنى
 عليهما ولم يعب الآخر ١٦٨ ، ١٦٩ ، ٣٠٦ ،
 ٣٠٧ ج ٢ ، ١٧٩ ج ٣٠ .
 * ﴿إذ ذهب مغاضبا﴾ ١٩٦ ج ٨ .
 * قول النبي: «دعوة أخى ذى النون ﴿لا إله إلا
 أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾» الدعوة

تتضمن نوعى الدعاء ١٤٠ - ١٤٣ ج ١٠ .
 * ﴿لا إله إلا أنت﴾ معنى الإله وما تتضمنه
 الإلهية ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ج ١٠ .
 * ﴿لا إله إلا أنت﴾ يتضمن التصديق لله قولا
 وعملا ١٥٠ ، ١٦٣ ج ١٠ .
 قد يستحضر فى ذلك أحد النوعين دون الآخر
 ١٦٣ ، ١٦٤ ج ١٠ .
 ناسب ذى النون أن يبدأ بالثناء، الثناء يكون
 باسم الله ١٦٦-١٦٩ ج ١٠ .
 * ﴿سبحانك﴾ يتضمن ١٤٦-١٤٩ ج ١٠ .
 * ﴿إني كنت من الظالمين﴾ اعتراف بالذنب
 ويتضمن طلب المغفرة، الطالب تارة يسأل
 بصيغة الطلب وتارة بصيغة الخبر ١٤٤ -
 ١٤٦ ، ١٥٠ ج ١٠ .
 * لماذا ناسبه صيغة الوصف والخبر ١٤٥ ، ١٤٦
 ج ١٠ .
 * الأنبياء معصومون عن الإقرار على الذنوب
 مطلقا، الذنوب لا تنافى الكمال إلا مع البقاء
 عليها وعدم التوبة ١٦٩ - ١٧٥ ج ١٠ ، ٢٠٨
 ج ١٤ .
 ابتلاؤه كان بعد نبوته، كفارة لتأخير التوبة
 زما قليلا ١٨٠ ج ١٠ .
 * «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن
 متى» ١٥٠ ج ١٠ .
 * قرن التهليل بالتكبير والتسبيح بالتحميد وتضمن
 أحدهما الآخر ١٤٨-١٥٠ ج ١٠ .
 * ﴿لا إله إلا أنت سبحانك﴾ يتضمن معنى
 الكلمات الأربع ١٥٠ ج ١٠ .
 * سبب كونها موجبة لكشف الكرب وأثر
 الإخلاص فى قولها ١٥٠ ، ١٥١ ج ١٠ .

* الاعتراف بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمنا للتوبة أوجب المغفرة ١٨٤-١٩٢ ج ١٠ .

* ﴿ففنخنا فيها من روحنا﴾ ١٤٥ ج ١٧ .

* ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة﴾ ١٨٤ - ١٨٦ ج ١٤ .

* ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنی﴾ وعلامة سبقها ١٦٠ ج ٨ .

* ﴿يوم نظوى السماء﴾ لا يوجب عدمها وفسادها ٦٦ ج ١٥ .

* ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده﴾ ١٣٩-١٤٤ ج ١٧ .

* ﴿أن الأرض يرثها عبادى الصالحون﴾ أرض الجنة ٦٦ ج ١٥ .

* ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ ١٥٣ ، ١٥٤ ج ١٧ ، ٥٦ ج ١٩ .

(٢٢) سورة الحج

* سورة الملة «الإبراهيمية» ١٥٨ ج ١٥ .

* فيها مكى ومدنى، وتضمنت منازل المسير إلى الله، وذكر القلوب الأربعة ١٥٧، ١٥٨ ج ١٥ .

* ﴿ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم﴾ العلم ٢٦ ج ٢٨ .

المتكلمون والمتعبدون المجادلون بغير علم والعابدون بغير علم، الجدال بالعلم جائز^(١) ١٥٨ ج ١٥ .

* ﴿فإننا خلقناكم من تراب﴾ لإمكان النشأة الثانية، خلق آدم منه ١٥٤ ج ١٦ .

* ﴿... بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾ من

(١) وانظر آية (٧) من الأنبياء .

عطف العام على الخاص أو الانتقال من الأدنى ١٥٨ ج ١٥ ، ٢٦ ج ٢٨ .

* ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ مفردات الآية ٨٤ ، ٨٥ ج ١٢ ، ١٤٦ ج ١٤ ، ٤٢ ج ١٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ٢٨ .

* ﴿يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه﴾ ﴿يدعو لمن ضره أكبر من نفعه﴾ نفى التناقض بينهما وبيان وجهه، نفى الضر والنفع العام لا يجب أن يخص هذا بمن عبده وهذا بمن لم يعبده ١٥٩-١٦٢ ج ١٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ج ٢٨ .

* ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ بنوا آدم منحصرون فى الملل الست ١٦٣ ، ١٦٤ ج ١٤ ، ١٥٨ ج ١٥ .

* ﴿يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض﴾ لها قول زائد ١٠١ ، ١٠٢ ج ٣٥ .

* ﴿هذان خصمان﴾ لا تختص بعلى ٢٥٦ ج ٤ .

* ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ منى وغيرها من المشاعر، من سبق إلى مكان فهو أحق به ما لم ينتقل عنه، وكذلك مكة، وهو أحق بمسكنه بمكة ما دام محتاجا إليه، يجوز بيع رباعها ولا تجوز إيجارها ٢٦٣ ، ٢٦٥ ج ١٧ .

* ﴿ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام﴾ الأقوال فيها ١٢٣-١٢٥ ج ٢٤ .

* ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور﴾ الطهارة من هذا الرجس ١٦٦ - ١٦٨ ج ١٥ .

قرن الشرك بالكذب ٤٩ ، ٥٠ ج ٢٧ .

الزور، وما يتناول ١٠٠ ، ١٠١ ج ١٤ .

* ﴿ومن يعظم شعائر الله﴾ ١٣٨ ، ١٣٩ ج ٣١ .

من تقوى القلوب تقواها، عبادة القلوب هي
الأصل ٢٦١، ٢٦٣ ج ١٧.

* «ولكن يناله التقوى منكم» ٢٦١ ج ١٧.

* «أذن للذين يقاتلون» متى حصل الإذن ١٩٢،
١٩٣ ج ٢٨.

* «لهدمت صوامع» ٢٥٣، ٢٥٤ ج ٢٠.

* «نهى خاوية على عروشها» المراد السكان في
المكان ١٩، ٢٠ ج ١٧.

* «فتكون لهم قلوب يعقلون بها» ١٠٨ ج ١٦.

* «من رسول ولا نبي» تعريف الرسول والنبي ٨
ج ١٨.

* «قراءة (ولا محدث) يجوز أن يقر المحدث على
بعض الخطأ بخلاف الرسول والنبي ٣٧، ٣٨
ج ٢.

* «إلا إذا تمنى» «التمنى» التلاوة والقرآن على
المشهور ١٧٠ - ١٧٣ ج ١٠، ١١٠، ١١١
ج ١٥.

* «ألقى الشيطان في أميته...» للناس فيها
قولان: الأول: أنه في سمع المستمعين،
الثاني: أنه في نفس التلاوة، ترجيحه ١٧٠ -
١٧٣ ج ١٠، ١١٠، ١١١ ج ١٥.

* «وألقى الشيطان» تلك الغرائق العلى...» ١٦١
ج ٢١.

* «فينسخ الله ما يلقى الشيطان» النسخ عند
السلف إما من الأنفس أو من الأسماع أو من
اللسان، لم يرد نسخ ما أنزله ١٥٨ ج ١٧.

* «للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم
فتخبث له قلوبهم» القلوب ثلاثة أقسام، العلم
يدل على الإيمان، ليس أن أهل العلم ارتفعوا

عن درجته ١٤٥ ج ١٣.

* «سبب نزولها ١٦١ ج ٢١.

* «... وأن ما يدعون من دونه هو الباطل» يراد
بالباطل المعلوم ويراد به ما لا ينفع ٣٠٧،
٣٠٨ ج ٥، ١٠٣، ١٠٤ ج ١٤.

* «ضرب مثل... وإن يسلبهم الذباب» حكمة
ضرب الله المثل بالذباب ١١، ١٣، ٨٤
ج ١٣.

* «... ما قدروا الله حق قدره» سبب نزولها ٨٧
ج ٨٩ - ١٣.

* «اركعوا واسجدوا» الآيتين ١٥٧ ج ١٥.

* «حق جهاده» مراد من قال: نسخت ب... ما
استطعتم ٦٤ ج ١٤.

(٢٣) سورة المؤمنون

* «سبب نزول» «قد أفلح المؤمنون» الآيات،
وجوب الخشوع، والخشوع يتضمن معنيين ٢١
ج ٢٣ - ٢٢٤ - ٣٣٤ ج ٢٢.

* «والذين هم لفروجهم حافظون» ٢٢٢، ٢٢٣
ج ٥، ١٣٧ ج ١٩.

* «والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون» الأصل
في العهود الحظر والفساد إلا ما أباحه الشرع
٧٧ - ٨٠ ج ٢٩.

* «على صلواتهم يحافظون» مواقيتها
٣٣٤ ج ٢٢.

* «وجوب هذه الخصال ٣٢٤ ج ٢٢، ٧٧، ٧٨
ج ٢٩.

* «العطف في هذه الآيات، وما يقتضى ٨٠
ج ١٦.

(٢٤) سورة النور

* سبب نزول أولها ١٨٨، ١٨٩ ج ١٥، ٧٥، ٧٦ ج ٣٢.

* ما تضمنته إجمالاً ١٦١، ١٦٥ ج ١٥.

* «وفرضناها» بتقدير الحدود والعقوبات والشهادات ١٦٥، ١٦٦ ج ١٥.

* «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» بشهادته على نفسه أو شهادة المؤمنين ١٦٥ - ١٧٣ ج ١٥.

* «ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله» الشيطان يأمر بالرأفة في العقوبات عموماً وفي أمر الفواحش خصوصاً. قد يدخل كثير من الناس بسببها في الديانة، والقيادة ١٦٨ - ١٧٣ ج ١٥.

* ليس من مصلحة المريض أن يعطى ما يشتهي إذا كان يضره، محبة الفواحش مرض في القلب، العقوبات الشرعية أدوية نافعة ١٦٩ - ١٧٢ ج ١٥.

* اتفاق أهل الأرض على استقباح الفواحش حتى القروء والطير ٨٦، ٨٧ ج ١٥.

* ينبغي شتتان الفاسقين على ما يتمتعون به من أنواع الزنا المذكورة في حديث «العينان...» ودواعي الفاحشة، إذا أصر على النظر أو المباشرة صار كبيرة. قد ينتهي النظر بالشخص إلى الشرك ١٦٩، ١٧٠ ج ١٥.

* «وليشهد عذابهما طائفة...» الحكمة في الأمر بعقوبته علانية ١٦٧، ١٦٨ ج ١٥.

* ليس للمعلن بالبدع والفجور غيبة، هجره الفجور ١٦٨، ١٧٠ ج ١٥.

* «الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا

* «ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين» الآيات ذكر خلق الإنسان مفصلاً ١٥٤، ١٦٣ ج ١٦، ١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

* «ثم إنكم بعد ذلك لميتون. ثم... تبعثون» وفائدة دخول اللام في «لميتون» دون «تبعثون» ١٦٣ ج ١٦.

* «وأنزّلنا من السماء ماء» السماء ٢٤٨ ج ١٢.

* «أنكم مخرجون» إعادة «أن» في هذه الآية ونحوها ١٦٣ - ١٦٥ ج ١٥.

* «عما قليل» ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* «كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً» الطيب، من أكلها ولم يعمل، لم تحل له ٣١ - ٣٧ ج ٧، ٨٤ ج ٢٢.

* «أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبين» حكمة إمدادهم دون المؤمنين أحياناً ٢٤١، ٢٤٢ ج ١١.

* «والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجة» ٢٧٩، ٣٠٥ ج ٧.

* «مستكبرين به» ادعى مشركو العرب أنهم أهل الله لسكنائهم مكة ٩٣، ٩٤ ج ١١.

* «أفلم يدبروا القول»^(١) ٧ ج ١٦.

* «ولقد أخذناهم بالعذاب فما» ذم هذا الحزب ٢٠٧، ٢٠٨ ج ١٤.

* «سبحان الله... فتعالى عما يشركون» قرن تعاليه عن ذلك بالتسبيح^(٢) ٧٥، ٧٦ ج ١٦.

* «قال رب ارجعون» رجوع النفس إلى البدن ١٦٦ ج ٢.

* «أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً» ١٧٢ - ١٧٤ ج ١٦.

(١، ٢) وانظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

ينكحها إلا زان أو مشرك ﴿ الآيات عقوبة لهما ١٨٤، ١٨٥ ج ١٥، ٧١، ٧٥ - ٧٨، ٩٢، ٩٣ ج ٣٢.

﴿ جعل المرأة زانية إذا تزوجت زانيا، وكذلك الرجل ١٨٤-١٨٦ ج ١٥.

﴿ الزاني ليس بمؤمن الإيمان المطلق ١٨٦ ج ١٥. اعتبار الكفاءة في الدين ١٨٨ ج ١٥.

﴿ عمومها يتناول المخنث واللوطنى ١٨٨، ١٩٣ ج ١٥.

﴿ إذا تاب جاز نكاحه، وكذلك المرأة ١٨٦ ج ١٥، ١٧١، ٧٢ ج ٣٢.

﴿ خطأ من ظن أن للآية تأويلا أو نسخا ٧٣-٧٥، ٩٢، ٩٣ ج ٣٢.

﴿ امتحان الزانية، وإذا أراد المؤمن أن يصاحب أحدا وقد ذكر عنه الفجور أو التوبة منه ١٩٢، ١٩١ ج ١٥.

﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ﴿ الآيات، كما عظم الفاحشة عظم ذكرها بالباطل، رتب على هذا القذف ثلاثة أشياء ١٩٢-١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٤ ج ١٥.

﴿ القذف بغيره فيه الاجتهاد ٢٠٤ ج ١٥، ٢١١ ج ٢٨.

﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴿ الآيتين، نزلت في أهل الإفك، قبول شهادتهم بعد التوبة، مأخذ من ردها ٢٠٥-٢٠٧ ج ١٥، ٩١، ٩٢ ج ٣١.

﴿ هل شهادة أهل الفسوق ترد الحد عن القاذف وإن لم توجب حد الزنا على المذدوف؟ إذا كان المذدوف مشهورا بها لم يحد، ولم يحد قاذفه، لو اعترف المذدوف مرة أو مرتين أو ثلاثا

٢٠٤، ٢٠٥ ج ١٥.

﴿ العدالة المشروطة في هؤلاء الشهداء، التفريق بين من قذف امرأة مسلمة وبين من قذف أزواج الرسول ٢٠٧، ٢٠٨ ج ١٥.

﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴿ شهادته تدرأ الحد عنه ولا توجه على المرأة ١٩٢-٢٠٤، ٢٠٩ ج ١٥.

﴿ هل يحد من قذف أمة أو ذمية ولها زوج أو سيد؟ ٢٠٩ ج ١٥.

﴿ إن الذين جاءوا بالإفك ﴿ الآيات قصة الإفك، ما فيها من الخير للمقذوف والإثم للقاذف، وما يجب على المؤمنين إذا سمعوا ذلك ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٠٦ ج ١٥، ٧٦، ٧٧ ج ٣٢.

﴿ والذي تولى كبره منهم ﴿ ٢١٠، ٢١١ ج ٢٥. ﴿ لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء ﴿ ١٩٢، ٢٠٤ ج ٢٠٨ ج ١٥.

﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته ﴿ الآية ٢١٠، ٢١١، ٢١٣ ج ١٥.

﴿ إذ تلقونه بالسلككم ﴿ ١٩٣ ج ١٥.

﴿ لولا إذ سمعتموه ﴿ الآية ١٩٣ ج ١٥، ٧٦ ج ٣٢.

﴿ إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا ﴿ الآية، الغزل المرغب فيها، التشبه بمن يفعلها، ما في القرآن من ذم الفاحشة وعلاقتها وأهلها، من الناس من لا يجب سماع سورة النور ١٩٤-١٩٦ ج ١٥.

﴿ ولا تتبعوا خطوات الشيطان ﴿ الآية ٢٠١-٢٠٣ ج ١٥.

﴿ ولا يأتل أولوا الفضل ﴿ الآية ٢٠٣ ج ١٥.

﴿إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات﴾
 الآية، نزلت فى قذف عائشة، أمهات المؤمنين
 كعائشة. هل لمن قذف أزواجه توبة؟ الفرق بين
 قذفهن وقذف غيرهن من المسلمات، من قذف
 المؤمنات أو المؤمنين - للصد عن الإيمان - كفر
 كقذف أزواج النبی ٢٠٩ - ٢١٥ ج ١٥ .

﴿الخبثات للخبثين﴾ الآية، فى نساء الأنبياء
 كافرة لابغى، الغيرة على الزنا مما يحبها الله،
 مقارنة الفجار إنما يفعلها المؤمن فى موضعين
 ١٨٨ - ١٩٢ ج ١٥، ٩٢ - ٩٤ ج ٣٢ .

﴿ويعلمون أن الله هو الحق المبين﴾ ٣٠٨ ج ٥ .

﴿لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم﴾ الآية، الاستئذان
 على نوعين، الغض عن بيوت الناس، ما
 لصاحب البيت من معاقبة المطلع، لا يدافع
 كما يدافع الصائل ٢١٥، ٢١٦ ج ١٥ .

﴿قل للمؤمنين يغضوا﴾ ٢١٥، ٢١٦، ٢٤٠،
 ٢٤١ ج ١٥ .

﴿من أبصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ ٢١٧
 ج ١٥ .

﴿ذلك أزكى لهم﴾ غض البصر نوعان: الأول:
 عن العورة، الثانى: عن محل الشهوة وإن لم
 يكن من العورات ٦٧، ٦٨ ج ١٢، ٢١٧،
 ٢٢٠ - ٢٣١ ج ١٥ .

﴿غض الرجال أبصارهم عن عورات الرجال،
 والنساء عن عورات النساء، إبداء فعل النكاح
 باللفظ الصريح من الفحش ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣
 ج ١٥، ٧٠ ج ٢٢ .

﴿لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى
 عورة المرأة﴾ ٧٠ ج ٢٢ .

﴿العورة ٧١، ٧٢ ج ٢٢ .

تعليل النهى ٧٣ ج ٢٢ .

﴿يجوز كشفها بقدر الحاجة ٢٤١ ج ١٥ .

﴿نهى أن يفضى الرجل إلى الرجل، والمرأة إلى
 المرأة فى ثوب واحد، نهى عن اللمس لعورة
 النظر ٧٠ ج ٢٢ .

﴿النظر إلى وجه الأجنبية بشهوة الوطء أو التلذذ
 بالنظر حرام ولو من غير شهوة، نظر الفجأة
 ٢٤٠ - ٢٤٤ ج ١٥ .

سبب نزاع الفقهاء فى النظر إليها: ٦٨، ٦٩
 ج ٢٢ .

﴿النظر إليها للحاجة الراجعة مع عدم الشهوة
 كنظر الحاطب ٢٤٣ ج ١٥ .

﴿من قال: لا أنظر إلى الأمرد ونحوه بشهوة مع
 تكراره فهو كاذب ٢٤٣ ج ١٥ .

﴿الأمرد المليح بمنزلة الأجنبية فى كثير من الأمور
 ٢٩٥، ٢٩٦ ج ١١، ١٥٥ ج ٣٢ .

﴿النظر إلى المردان ثلاثة أقسام: الأول: ما تقترن
 به الشهوة. الثانى: ما يجزم أنه لا شهوة معه.
 الثالث: لغير شهوة ولكن مع خوف ثورتها
 ٢٤٢، ٢٤٣ ج ١٥ .

تحذير السلف من صحبة المردان^(١) وما فى ذلك
 من الأحاديث ٢١٧ - ٢٢٠ ج ١٥ .

﴿التلذذ بمس الأمرد - كمصافحته وتقبيله حرام
 ٢٣٩، ٢٤٠ ج ١٥، ١٥٥ - ١٥٦ ج ٣٢ .

﴿لا يمكن الأمرد الحسن من الخروج فى الأمكنة
 والأزقة التى يخاف فيها الفتنة بهم إلا بقدر
 الحاجة، ولا من الجلوس فى الحمام بين
 الأجانب، ولا من رقصه بين الرجال ٢٤٣
 ج ١٥ .

﴿النظر إلى المنافقين، النظر إلى الأزهار والأشجار
 والخيل والبهائم ٢٤٢ ج ١٥ .

(١) وانظر: السلوك ج ٣٦ .

* «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن» ٢١٦ ج ١٥.

* لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الأجانب من الرجال بشهوة ولا بغير شهوة عند كثير ٢٣٠ ج ١٥.

* يحرم التلذذ بمس الأجنبية وذوات المحارم ٢٣٩، ٢٤٠ ج ١٥.

* الخلوة بالأجنبية حرام ٢٤٣ ج ١٥.

* «ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها» ستر النساء عن الرجال، في الزينة الظاهرة قولان للسلف: الأول: الثياب الظاهرة، هذا قول ابن مسعود ومن وافقه. الثاني: في الوجه واليدين والقدمين: مثل الكحل والخاتم. الجمع بين القولين: أن ابن عباس ذكر آخر الأمرين، أدلة هذا القول وترجيحه، ليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر ٢١٦، ٢١٧ ج ١٥، ٦٨ ج ٧١.

* وأمروا بإرخاء الثوب إذا خرجوا من البيوت؛ لئلا تبدو سوقهن، العفو عن نجاسته إذا أسبل ٧٣، ٧٤ ج ٢٢.

* «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» تغطية العنق، ما فيه من القلادة وغيره من الباطن لا من الظاهر ٢١٦، ٢١٧ ج ١٥، ٦٩ ج ٢٢.

* للمرأة كشف رأسها في بيتها وعند زوجها وذوي محارمها ٧٠ ج ٢٢.

* الحجاب مختص بالحرائر دون الإماء، لكن يستثنى من ذلك من تحصل الشهوة والفتنة بترك احتجابه وإبداء زينته ٢١٦ - ٢١٨، ٢٤٣ ج ١٥.

* «ولا يبدن زينتهن - الباطنة - إلا لبعولتهن... أو نساكنهن» للزوج خاصة ليست لغيره، إذا

خيفت الفتنة من ذى الرحم أو من المرأة على المرأة وجب الاحتجاب، ليس للذميات أن يطلعن على الزينة الباطنة ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩ - ٢٢١، ٢٤٢، ٢٤٣ ج ١٥، ٦٩ ج ٢٢.

* «أو ما ملكت أيماهن» هل المراد الإمام أو الإمام الكتابيات أو المملوك الرجل؟ عيها ينظر إليها للحاجة ولا يخلو ولا يسافر بها ٦٩ ج ٢٢.

* «غير أولى الإربة من الرجال» ٢١٧ ج ١٥.

* «ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن» الخفية ٢١٦، ٢١٧ ج ١٥.

* فوائد غرض البصر وحفظ الفرج، وعكس ذلك. بعض المتفلسفة يأمر بعشق الصور لظنه منفعة ذلك للعاشق أو المعشوق ٣٩٢ - ٤٠٢، ٤١٩ - ٤٢٧ ج ٥.

* «وتوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون» في الأمر بالتوبة هنا فوائد، غلط من يئس أهل الفواحش من رحمة الله، الأمم قبلنا يحتاجون مع التوبة ٢٣٥ - ٢٣٨ ج ١٥.

* «ولا تكرهوا فتياكم على البغاء» على كسب المال به، إذا استكره عبده على التلوط به أو استكره أمة الغير على الفاحشة ١٠٠، ١٠١، ٣١٩، ٣٢٠ ج ١٠.

* «ومثلا من الذين خلوا من قبلكم» ١١، ١٢ ج ١٣.

* «الله نور السموات والأرض» ما يراد بالنور، النص أخبر أن الله نور، وسمى الله نور السموات والأرض، وأنه يحتجب بالنور، لا يجوز أن يكون النور المضاف إليه إضافة. خلق واصطفاء، جميع ما ذكره المعترض من الأقوال يرجع إلى معنيين من معاني كونه نور السموات والأرض، وليس فيها دلالة على أنه

الرجل، كما لا يحل للرجل أن ينظر إلى عورة الصبي والمملوك وغيرهما ٢١٥، ٢١٦ ج ١٥.

(٢٥) سورة الفرقان

- * ﴿الفرقان﴾^(١) ٧-١١ ج ١٣.
- * ﴿وخلق كل شيء﴾ ١٥٤، ١٥٥ ج ١٤.
- * ﴿الذى يعلم السر﴾ الآية ١١٦، ١١٧ ج ١٤.
- * ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل﴾ ٩، ١٠ ج ٢٢، ٢١، ٢٢ ج ٢٠.
- * : ﴿ولا يأتونك بمثل﴾ عقلى لباطلهم، وكذلك المتفلسفة ﴿إلا جثناك بالحق وأحسن تفسيرا﴾ ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١١٧ - ١٤٠ ج ٤، ٨١ ج ١٢، ٤٤ ج ١٤.
- * ﴿كيف مد الظل﴾ الآية ١٢١ ج ٢٣.
- * ﴿وجاهدكم به﴾ ٢٨٦ ج ١٠.
- * ﴿لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا﴾ ١١٠ - ١١٢ ج ١٦.
- * ﴿يمشون على الأرض هونا﴾ ٣٣٠ ج ٢٢.
- * ﴿والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون﴾ أكبر الكبائر، ترتبها الشرعى فى الآية والحديث، وجه ترتبها عقليا: أن قوى الإنسان ثلاث: عقلية، وغضبية، وشهوية، الكفر اعتداء وفساد فى القوة العقلية، والقتل فى القوة الغضبية، والزنا فى القوة الشهوية ومن وجه آخر، وثالث ١٤٠ ج ١١، ٢٤٩-٢٥١ ج ١٥.
- * انقسام الأمم - العرب، الروم، فارس - باعتبار القوى الثلاث، وأى هذه الأمم أفضل؟ ٧٧، (١) وانظر ص ٧ ج ٣٧.

فى نفسه ليس بنور، بطلان تأويله، من نفى كونه نورا ٢٢٥ - ٢٣٩ ج ٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٤، ٢٥٥ ج ٢٠.

- * ﴿مثل نوره...﴾ - ضرب مثل إيمان المؤمنين - نور الإيمان فى قلب المؤمن ١٣٢ ج ٢، ٢٣٦، ٢٣٧ ج ٦، ٦٣، ٦٤ ج ١٠، ٤٣، ٤٤ ج ١٤، ١٦٥، ١٦٦ ج ١٥، ٢٣٧، ٢٣٨ ج ٢٠.
- * ﴿نور على نور﴾ نور الإيمان مع نور القرآن، قول بعض السلف هو ٢٦٩-٢٧٢ ج ١٠، ٣٤، ٣٥ ج ١٣، ١٤٧، ١٤٨ ج ١٩، ٢٨، ٣٠ ج ٢٠.
- * ﴿فى بيوت أذن الله أن ترفع﴾ ٢٣٧، ٢٣٨ ج ٢٠.
- * ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة...﴾ ﴿أو كظلمات﴾ ضرب للكفار مثلين: الأول: مثل الكفر الذى يحسب صاحبه أنه على حق. الثانى: لا يعتقد صاحبه شيئا ٢٥١ ج ٢، ٤٨، ٤٩ ج ٤، ١٧٥، ١٧٦ ج ٧، ١٦٥، ١٦٦ ج ١٥.
- * ﴿ألم تر أن الله يزعج سبحابا﴾ الآية ٢٩٧، ٢٩٨ ج ٢.
- * ﴿وإن تطيعوه تهتدوا﴾ ١٤١ ج ١٤.
- * ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم﴾ خطاب لمن بلغه القرآن من المؤمنين ١٦٩-١٧١ ج ١٨.
- * ﴿والقواعد من النساء﴾ ٢١٧ ج ١٥.
- * ﴿إنما المؤمنون﴾ الآية ١٦ ج ٧.
- * ﴿يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم﴾ النوع الثانى من نوعى الاستئذان، ليس للمملوك المميز والمميز من الصبيان أن ينظر إلى عورة

٧٨ ج ١٥.

* وباعتبار هذه القوى كانت الفضائل ثلاثاً ٢٥١ ج ١٥.

* وباعتبار القوى الثلاث كانت الأمم الثلاث: المسلمون واليهود والنصارى ٢٥١-٢٥٤ ج ١٥.

* سبب ميل بعض الصوفية إلى العيسوية المشروعة أو المنحرفة، وميل بعض الفقهاء إلى الموسوية المشروعة أو المنحرفة ٢٥٢ ج ١٥.

* «والذين لا يشهدون الزور» ١٠٠، ١٠١ ج ١٤.

أعياد اليهود والنصارى ١٧٤، ١٧٥ ج ٢٥.

* «لم يخرؤا عليها ضمناً وعمياناً» ٩٩ ج ١٥، ٨٩، ٩٠ ج ٢٣.

* «واجعلنا للمتقين إماماً» ١٧٥ ج ١٤.

* «لولا دعاؤكم» إياه ٨٥ ج ١٠، ١١ ج ١٥.

(٢٦) سورة الشعراء

* افتتح كلا من آل «طس» بقصة موسى و... احتوت «الشعراء» على سبع قصص، أعظمها ١٨ ج ١٢.

* «من الرحمن محدث»^(١) ٩٦، ٩٧ ج ١٦.

* «من كل زوج كريم» ١٧١، ١٧٢ ج ١٦.

* «القوم الظالمين» الأفعال قبيحة مذمومة قبل مجيء الرسل، لكن لا يستحقون العذاب إلا ٢٤ ج ٢٠.

* «وما رب العالمين» ليس سؤالاً عن ماهيته،

جواب موسى المقنع ١٨٣-١٨٥ ج ١٤،

١٩٢-١٩٤، ٣٢٨ ج ١٦.

(١) وانظر ص ٧١، ٧٢ ج ٣٧.

* «... إن رسولكم... لمجنون»، ظهور حجة موسى ١٩٢، ١٩٣ ج ١٦.

* «... لئن اتخذت إلهاً غيري» أعظم السيئات جحود الخالق والشرك به، وطلب النفس أن يكون شريكاً ونداً له أو أن تكون إلهاً من دونه، وكلاهما وقع منه، ووقع من إبليس الثاني، وفي نفوس سائر الإنس والجن شعبة من هذا وهذا ١٨٣-١٨٦ ج ١٤.

* «أضرب... فانفلق» ٢٥٣ ج ٢٠.

* «تعبد أصناماً» الآيات، ناظرهم بعبادة من لا يوصف بصفات الكمال ١٢١-١٢٣ ج ١٦.

الفرق بين «فإنهم عدو لى إلا رب العالمين» وبين «لا أعبد ما تعبدون» ٣٢٨-٣٣٠ ج ١٦.

يدل على أنهم يعبدون الله، سبب المرض ٩٩ ج ١٤.

* «بقلب سليم» ١٩٦ ج ١٠.

* «إذ نسويكم برب العالمين» ٥٢ ج ٧.

* «فما لنا من شافعين» ٢١٥، ١١٦، ٢٢٥، ٢٢٦ ج ١٤.

* «كذبت قوم نوح المرسلين» لم يؤمنوا بأصل الرسالة ١٨٠، ١٨١ ج ١٢.

* «وإنه لتنزيل رب العالمين. نزل به الروح الأمين» ذكر الفرق بين القرآن وبين من تنزل عليهم الشياطين من الكهان والمتنبئين ونحوهم وبين الشعراء وبين ما يجتمع فيه شياطين الإنس والجن ٣٦، ٣٧، ٨٨ ج ٢، ١٣-١٥ ج ١٢.

* «بلسان عربى مبين» ٢٦١ ج ٢٠.

* «وإنه لفى زبر الأولين» ذكره ١٢٩، ١٣٠ ج ١٢.

* «وما تنزلت به الشياطين» فوق الفرق بين ٥٥ ج ١٦.

* ﴿... إني برىء مما تعملون﴾ وإن تابوا منها
٣٠٠ ج ١٦ .

* ﴿هل أنبئكم على من تنزل الشياطين . تنزل
على كل أفك أثيم . يلقون السمع وأكثرهم
كاذبون . والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ الآيات
﴿أفك﴾ ﴿أثيم﴾ ١٦٣ ج ١١ .

* ﴿يلقون السمع...﴾ نفى الشعر والسفسطة
لأنهما ضلال وغواية ، قد يقترن أحدهما
بالأخر في ٣١ - ٣٣ ، ٣٦ - ٣٩ ج ٢ ،
١٥١ ، ١٥٢ ج ١٤ ، ٥٣ ، ٩٢ ج ٢٨ .

* الشعر ، خاصته ، الغى ، سبب اعتياض
منحرفة المتصوفة بسماع القصائد والأشعار عن
سماع القرآن والذكر ٣٢ ، ٣٣ ج ٢ .

* الكاهن يستمد من الشياطين ويكذب ٣٧ ج ٢ .

* لا تنزل الشياطين على كل الشعراء ، الشعر تارة
يكون من الشيطان ، وتارة من النفس ، ويكون
من روح القدس إذا كان حقا ٣٧ ج ٢ .

* عامة الأشعار من الأغراض الأربعة : التشبيب ،
والحماسة والهجاء ، والمراثي ، والمدائح ،
الممدوح منها ٩٢ - ٩٤ ج ٢٨ .

* ما يلتقى فيه الشاعر بالكاهن وما يفترقان فيه
٣٧ - ٣٩ ج ٢ .

* ومعنى الكهانة والشعر موجود فى طوائف
٣٨ ، ٣٩ ج ٢ .

(٢٧) سورة النمل

* افتتحها بقصة موسى ١٣ ، ١٤ ج ١٢ .

* ﴿أن بورك من فى النار ومن حولها﴾ تفاسير
السلف للآية ٢٧٤ - ٢٧٧ ج ٥ ، ٣٥٠ ج ٦ .

* ﴿وجحدوا بها واستيقنتها﴾ المعرفة مع الجحود

سبب للعذاب ٩٤ ج ١٠ .

* ﴿وورث سليمان داود﴾ مع ثبات العلم الأول
١١٤ ج ١٨ .

* ﴿منطق الطير﴾ ٢٨١ ج ١٧ .

* ﴿ولها عرش عظيم﴾ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ج ١٧ .

* ﴿اطيرنا بك وبمن معك﴾ ١٤٥ ، ١٤٦ ج
١٤ .

* ﴿إنهم أناس يتطهرون﴾ ٢٢٣ - ٢٢٥ ج ١٥ .

* ﴿إله مع الله﴾ استفهام إنكار ، غلط بعض
المفسرين هنا ٥٣ ، ٥٤ ج ٧ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ١١ .

* ﴿قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب
إلا الله﴾ . التعبير بمن ، السماء ، الغيب هنا ،
ليس استثناء منقطعا ٧٠ ، ٧١ ج ١٦ .

* ﴿أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما﴾ ٢١٧ ،
٢١٨ ج ١٧ .

* ﴿إلا من شاء الله﴾ يتناول ١٥٩ ، ١٦٠ ج ٤ .

* ﴿صنع الله الذى أتقن كل شىء﴾ ١٨ ج
١٤ .

* ﴿من جاء بالحسنة... ومن جاء بالسيئة﴾
القولان فى الآية وتوجيه الأول ٢٥٥ ج ١٥ .

(٢٨) سورة القصص

* افتتحها بذكر فرعون وعلوه ، ثم ذكر فى آخرها
عاقبته ١٣ ، ١٤ ج ١٢ ، ٨٠ ج ٢٠ .

* ﴿إن فرعون علا فى الأرض...﴾ ٢١٧ - ٢١٩ ج
٢٨ .

* ﴿ليكون لهم﴾ لام العاقبة ٥٨ ج ١٧ .

* ﴿هذا من عمل الشيطان﴾ ٢٨٣ ج ١٧ .

* ﴿رب إني ظلمت نفسى﴾ لأنه لم يؤمر بهذه
الجناية ١٥٤ ج ٢٩ .

* ﴿يا أبت﴾ ليس شعيب ٢٣٤ ، ٢٣٥ ج ٢٠ .

* ﴿ابتنى هاتين﴾ لم يقل: «هاتان»، الفرق بينه وبين (إن هذان) ١٥١-١٥٣ جـ ١٥.

* ﴿فلما أتاهما نودى﴾ ١٣٤، ١٣٥ جـ (١) ٦.

* ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ ٥٥ جـ ٢، ٦٣ جـ ٧، ١٨٣-١٨٥ جـ ١٤.

* ﴿فذاذك برهانان...﴾ إلى ﴿...من المبحوحين﴾ دلالة القرآن على كفره (٢) ١٧١-١٧٥ جـ ٢.

* ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى الناز﴾ جعل كوني ١٤٩، ١٥٠ جـ ١١.

* ﴿سحران تظاهرا﴾ قراءة ساحران ٣١، ٣٢ جـ ١٦.

* ﴿فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدي منهما﴾ الآية ١٠٠، ١٠١ جـ ١٩.

* ﴿بطرت معيشتها﴾ ٢٣٤ جـ ١٤، ٣١٣، ٣١٤ جـ ١٦.

* ﴿ويوم يناديهم﴾ ١٣٤، ١٣٥ جـ ٦.

* ﴿وقيل ادعوا شركاءكم فدعوهم﴾ ١٢، ١٣ جـ ١٥.

* ﴿له الحمد في الأولى والآخرة﴾ ٢٢، ٢٣ جـ ٨، ١٧٦، ١٧٧ جـ ١٤.

* ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً﴾ كحال فرعون وقارون، الناس أربعة أقسام هنا ٨٠ جـ ٢٠، ٢١٧-٢١٩ جـ ٢٨.

* تفسير السلف: أن كل شيء هالك إلا ما أريد به وجهه وفيه المعنى الآخر، وروى عن بعض السلف ما يعم وجاء ذكر الوجه في صفات

الله في مواضع ٢٣-٢٦، ٢٥٨-٢٦٢ جـ ٢.

(٢٩) سورة العنكبوت

* ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمناً﴾، ﴿من كان يرجو لقاء الله﴾ (١) ١١٦-١١٨ جـ ٧، ٢٧٧ جـ ١٦.

* ﴿ووصينا الإنسان بوالديه... وإن جاهدك لشرك بى... فلا تطعهما﴾ «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، لا يبلغ من حق أحد بمعصية الله، جزاؤه على الطاعة والمعصية لا يقدر أحد على مثله ١٩١، ١٩٢ جـ ١٤.

* ﴿إنما تعبدون من دون الله آوثاناً وتخلقون﴾ إنكاف ٣١٦، ٣١٧ جـ ١٦.

* ﴿... مودة بينكم في الحياة الدنيا ثم...﴾ ٧٦ جـ ١٥.

* ﴿لقوم يعقلون﴾ (٢) ١٥٢، ١٥٣ جـ ٩.

* ﴿كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً﴾ لم يستعمل هذا اللفظ في اللغة إلا مقروناً بما يبين المضاف إليه ٢٣٥-٢٣٧ جـ ٢٠.

* ﴿وتلك الأمثال﴾ ٢٣١ جـ ١٧.

* ﴿أتل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة﴾ ١٠٨ جـ ٧.

* ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر﴾ الصلاة تتضمن شيئين: نهياً عن الذنوب، تضمنها ذكر الله - وهو أكبر الأمرين ١٣، ١١٢، ٤٢١ جـ ١٠.

الأول: دفع المفسدة والثاني: جلب المصلحة. من المصلحة.. ومن المفسدة ١٠٦، ١٠٧ جـ ١٠.

(١) انظر ص ٢٩، ٣٠ جـ ٣٧.

(٢) انظر المطلق جـ ٣٦.

(١) انظر: توحيد الأسماء والصفات جـ ٣٦.

(٢) وانظر: توحيد الربوبية جـ ٣٦.

جـ ٢٠. الكتاب من الكفار بالربوبية والنبوات ١٢٦،
١٢٧ جـ ١٦.

* مشابهتم ليست محذورة إلا فيما خالف دين
الإسلام، قول النفاة: أهل الإثبات مشابهون
لليهود أو النصارى ٢٦ جـ ١٦.

* ﴿وعد الله لا يخلف الله وعده﴾ إخلاف الوعيد،
الجمع بين نصوصهما ٢٧٨، ٢٧٩ جـ ١٤.

* ﴿كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض
وعمروها﴾ ٣٧ جـ ١٨.

* ﴿وهو أهون عليه﴾^(١) ١٨٤ جـ ٤، ١٥٥
جـ ١٦.

* ﴿وله المثل الأعلى﴾ وهو أن الرب أولى
بالكمال من المخلوق ٢٣٢-٢٣٤، ٢٤٤،
٢٤٥ جـ ٢، ١٣٨، ١٣٩ جـ ١١، ٢٠٣،
٢٠٤ جـ ١٦.

كما فسر به أيضا ٢٩٧-٢٩٩ جـ ٤.
* ﴿ضرب لكم مثلا من أنفسكم﴾ الآية يبين أنه
أحق بالكمال من كل أحد^(٢) ١١٧، ١١٨
جـ ١، ٤٩، ٥٠ جـ ٦، ٢٠٤ جـ ١٦.

* ﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله... ولا
تكونوا من المشركين﴾^(٣) «كل مولود يولد
على الفطرة...» الفطرة تستلزم، الإقرار
حاصل وإنما يحتاج إلى إخلاصه ودفع الشرك
عنه ١٦٨-١٧٠ جـ ١٤، ٢٥٣، ٢٥٤ جـ
١٥، ١٩٦-١٩٩ جـ ١٦.

* ﴿أم أنزلنا عليهم سلطانا﴾ كتابا ١٠ جـ ١٣،
٢٣٣ جـ ٢٠.

* ﴿وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله

جـ ٢٠. غلط من قال ﴿أكبر﴾ من الصلاة ١٠٦،
١٠٧ جـ ٢٠، ١٤٥، ١٤٦ جـ ٣٢.

معنى قول بعض الصحابة: من لم تنهه عن
الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا
٣٠، ٣١ جـ ٧.

* ﴿المنكر﴾، ﴿الفحشاء﴾ وإذا قرن أحدهما
بالآخر ٢٠٨ جـ ١٥.

من الفحشاء والمنكر استماع مزامير الشيطان
٩، ٢٠٩، ٢٤٠، ٢٤١ جـ ١٥.

* ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا﴾ الآية،
من تمام إعجاز ما جاء به ومن تمام بيانه أن
تعليمه أعظم من كل تعليم ١٥٦، ١٥٧
جـ ١٦.

* ﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا
العلم﴾ ما اجتمع فيه من الآيات في صدورهم
الأمران وفيها ما يوجب السعادة ١١٢، ١١٣
جـ ١٤.

* ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى
عليهم﴾ حكمة النهي عن اتباع ما سواه، وأمر
عمر بإحراق كتب الروم، وضربه من استنسخ
كتاب دانيال «لو كان موسى حيا...» ٢٦،
٢٧ جـ ١٧.

* ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ في
العلم والنور، من فضائل الجهاد، قد تكون
الحسنة الثانية من ثواب الأولى ١٣٩-١٤١
جـ ١٤، ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ١٥، ٢٤٣ جـ ٢٨.

(٣٠) سورة الروم

* ﴿... ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ مشابهة أهل
الكتابين خير من مشابهة من ليس من أهل

(١) انظر ص ٤٧.

(٢) وانظر تفصيل هذه الجملة ص ٧١ - ١٤٠ جـ ٦.

(٣) وانظر ص ٢٢.

لمبلسين ﴿ ليس من التكرار، خطأ الزمخشري، المعنى والإعراب ١٦٣-١٦٥ ج ١٥ .

﴿ إنك لا تسمع الموتى ﴾ السماع المعتاد الذى ينتفع صاحبه ٢٩٧، ٢٩٩ ج ٤ .

﴿ ثم جعل من بعد قوة ضعفا ﴾ الهرم، عقل الشيخ إذا ضعف بدنه ١٦٤، ١٦٥ ج ١٦ .

﴿ ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل ﴾ بين من الأدلة العقلية؛ ما لا يقدر أحد منهم قدره ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته ^(١) ١٨٤، ١٨٥ ج ٣ .

(٣١) سورة لقمان

﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾ ^(٢) ٤١، ٤٢ ج ١٥ .

﴿ ومن الناس من يشتري لهو الحديث ﴾ القولان فى الآية، كل ما رغب النفوس فى معصية الله ونهى عن طاعته فهو معصية، كراهة العلماء للغزل المرغب فيها ١٩٤-١٩٦ ج ١٥، ٣٣٠ ج ٢٢ .

﴿ واقصدا فى مشيك ﴾ الأمر بالسكينة والقصود فى المشى مطلقا ٢٢٣ ج ١٥، ٣٣٠ ج ٢٢ .

﴿ واغضض من صوتك ﴾ وقد يؤمر برفع الصوت فى مواضع ٢٢٣ ج ١٥ .

﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض... ﴾ فائدة هذا الاستفهام ^(٣) ٣٢٨ ج ١٦ .

﴿ ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام ﴾ ٥٠ ج ١٧ .

(١) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦ .

(٢) وانظر سورة [٢] آية [٥] .

(٣) وانظر: توحيد الربوبية ج ٣٦ .

(٣٢) سورة السجدة

﴿ ما لكم من دونه من ولى ولا شفيع ﴾ ما تضمنته، حكمة الأمر بقراءتها فى فجر الجمعة ١١١، ١١٢ ج ٢٤ .

﴿ الذى أحسن كل شئ خلقه ﴾ ٨ ج ١٤ ^(١) .

﴿ قل يتوفاكم ملك الموت الذى وكل بكم ﴾ الروح جسم باعتبار ١٦٥، ١٦٦ ج ٤ .

﴿ ... لآتيناً كل نفس هداها ولكن حق القول منى ﴾ ٣٢٥، ٣٢٦ ج ١٦ .

﴿ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون ﴾ تناوله لسجود الصلاة وسجود التلاوة، الخروء عن قيام أو قعود ٨٥-٩١ ج ٢٣ .

يستفاد منها ١٠٣، ١٠٤ ج ٧، ٣٢١، ٣٢٢ ج ٢٢ .

﴿ تتجافى جنوبهم ﴾ فضل قيام الليل ٥٢ ج ٢٣ .

﴿ ... منتقمون ﴾ ليس من أسماء الله ٥٥ ج ١٧ .

﴿ ... لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ ٢٤٣ ج ٢٨ .

(٣٣) سورة الأحزاب

﴿ أنزلت فى غزوة الأحزاب، ما تضمنته إجمالا، نصرؤا بغير قتال ١٣٨ ج ٢٨ .

﴿ افتتاح السورة بثمانى آيات ٢٤٢، ٢٤٤ ج ٢٨ .

﴿ ولا تطع الكافرين والمنافقين ﴾ والرسول مخاطب بهذا بتقدير أن يكون مطيعا ١٨٨

(١) انظر: توحيد الألوهية ج ٣٦ .

جـ ١٦ ، ٢٤٢ جـ ٢٨ .

النهى عن قبول قول من يأمر بالخلق الناقص
أبلغ فى الزجر من النهى عن التخلق به ٤٦
جـ ١٦ .

✽ معنى «المنافق» و «النفاق» وانقسام الناس بعد
البعثة والهجرة ٢٣٨ - ٢٤٢ جـ ٢٨ .

✽ «واتبع ما يوحى إليك .. وتوكل على الله»
٢٤٢ جـ ٢٨ .

✽ «ادعوهم لآبائهم .. وليس عليكم جناح فيما
اخطأتم به » يستفاد من الآية ٢٦١ ، ٢٦٢
جـ ١٥ ، ٨٩ ، ٩٠ جـ ٢٩ .

✽ «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم» ٢٥٧
جـ ١٥ .

✽ «وأزواجه أمهاتهم» ٢٦٠ ، ٢٦١ جـ ١٥ .

✽ «وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض» قيدت
آية الأنفال ، ما يدخل فى الآيتين ٢٥٧ ،
٢٥٨ جـ ١٥ .

✽ «إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا» الوصية
٢٥٧ ، ٢٥٨ جـ ١٥ .

✽ «وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ..» التفضيل
بالتقدم أو التأخر بالزمان باطل ١٨٥ - ٢٠٤
جـ ١١ .

✽ «يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذ
جاءتكم جنود» مختصر قصة الأحزاب، عدد
أعداء المسلمين فيها، المكان الذى فيه الرسول
والمسلمون، الخندق، وصف حال العدو، دام
الحصار ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ جـ ٢٨ .

✽ «فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها ..»
٢٤٤ ، ٢٤٥ جـ ٢٨ .

✽ «إذ جاءوكم من فوقكم» الآية ٢٤٤ ، ٢٤٥
جـ ٢٨ .

✽ «هنالك ابتلى المؤمنون ..» ٢٤٦ جـ ٢٨ .

✽ «إذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض ما
وعدنا الله ورسوله إلا غورا» ٢٤٦ - ٢٤٨
جـ ٢٨ .

✽ «.. يا أهل يثرب لا مقام لكم ..»
والقراءتان فيها ٢٤٧ ، ٢٤٨ جـ ٢٨ .

✽ «ويستأذن فريق منهم النبى» الآية ٢٤٨ ،
٢٤٩ جـ ٢٨ .

✽ «ولو دخلت عليهم من أقطارها ..» ٢٤٨ ،
٢٤٩ جـ ٢٨ .

✽ «ولقد كانوا عاهدوا الله ..» ٢٤٩ جـ ٢٨ .

✽ «قل لن ينفعكم الفرار ..» ٢٤٩ ، ٢٥٠
جـ ٢٨ .

✽ «وإذا لا تمتنعوا إلا ..» ٢٥٠ جـ ٢٨ .

✽ «قل من ذا الذى يعصمكم ..» ٢٥٠ جـ
٢٨ .

✽ «قد يعلم الله المعوقين ..» ٢٥٠ ، ٢٥١ جـ
٢٨ .

✽ «ولا يأتون البأس إلا قليلا. أشحة
عليكم ..» ٢٥٠ ، ٢٥١ جـ ٢٨ .

✽ «فلإذا ذهب الخوف رأيتهم ..» ٢٥٠ ،
٢٥١ جـ ٢٨ .

✽ «فلإذا ذهب الخوف سلقوكم ..» هذا السلق
يكون بوجه ٢٥٠ - ٢٥٢ جـ ٢٨ .

✽ «يحسبون الأحزاب لم يذهبوا ..» ٢٣٦ ،
٢٥٢ جـ ٢٨ .

✽ «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة
حسنة ..» ١٩٨ ، ٢٢٤ جـ ٢٨ .

✽ «ولما رأى المؤمنون الأحزاب ..» ٢٥٢ ،
٢٥٣ جـ ٢٨ .

* ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه...﴾ ٢٥٢، ٢٥٣ ج ٢٨.

* ﴿ليجزى الله الصادقين بصدقهم﴾، «الآن نغزوهم ولا يغزونا» ٢٥٣، ٢٥٤ ج ٢٨.

* ﴿ورد الله الذين كفروا بغيظهم﴾ ٢٥٤، ٢٥٥ ج ٢٨.

* ﴿وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب...﴾ ٢٥٥ ج ٢٨.

* ﴿... إن كنتن تردن الحياة الدنيا﴾ ٤١٧ ج ١٠.
﴿أمتعن وأسرحكن﴾ لا يستدل به على أن التسريح هو التطليق ٢٦١، ٢٦٢ ج ١٥.

* ﴿يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة﴾ صاحب الشرف يكون ذمه على تخلفه عن الواجب أعظم ٣٣١ ج ١٦.

* ﴿فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض﴾ مرض الشهوة، صحيح القلب إذا تعرضت له المرأة^(١) ٦٠ ج ١٠، ٢٤٦، ٢٤٧ ج ٢٨.

* ﴿إنما يريد الله ليذهب...﴾ الإرادة هنا، قوله عن أهل الكساء: «هؤلاء أهل بيتي» مع تناول القرآن لنسائه^(٢) ١٤٨ ج ١١، ٢٧٤ ج ١٧، ٥٤، ٥٥ ج ٣١.

* ﴿الكتاب والحكمة﴾ والاقوال فيها ٩٥، ٩٦ ج ١٩.

* ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ العطف فى مثل هذه الآيات ونتيجته ٨٠، ٨١ ج ١٦.

* ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ ٢٢٢، ٢٢٣ ج ١٥.

* ﴿وأنعمت عليه﴾ سبب الولاء، تحریم الانتقال

(١) انظر: السلوك ج ٣٦.

(٢) وانظر: مجمل المتقاد السلف ج ٣٦.

عن المنعم بالإعتاق ٩٠ ج ٢٩.

* ﴿وتخفى فى نفسك ما الله مبديه﴾ ٩٥، ٩٦ ج ٣٢.

* ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكى لا﴾ ما أبيض له كان مباحا لأمتة إلا بتخصيص، أفعاله ٢٥٧ - ٢٦٠ ج ١٥.

* ﴿يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم﴾ ٢٨٥ - ٢٨٧ ج ١٧.

* ﴿وداعيا إلى الله بإذنه﴾ ٩٤ ج ١٥.

* ﴿ولا تطع الكافرين والمنافقين﴾ وإن لم يفعله ١٨٨ ج ١٦.

* ﴿إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها﴾ ٢١١، ٢١٠ ج ٣٢.

* ﴿فتمتعوهن﴾ ٢١ - ٢٣ ج ٣٢.

* ﴿وسرحوهن﴾ من قال: إن السراح صريح فى الطلاق ٢٦٠ - ٢٦٢ ج ١٥.

* ﴿إنا أحللنا لك أزواجك...﴾ ٤٥ - ٤٧ ج ٣٢، ٢٨، ٢٩ ج ٣٤.

* ﴿... إن وهبت نفسها للنبي...﴾ ٢٥٨، ٢٥٩ ج ١٥.

* ﴿... بيوت النبي﴾ الفارق بينها وبين بيتي ٢٣٦، ٢٣٧ ج ٢٠.

* ﴿وإذا سألتموهن متاعا فسألوهن من وراء حجاب﴾ آية الحجاب عند المخاطبة فى المساكن ﴿ذلكم أظهر لقلوبكم وقلوبهن...﴾ ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٥.

* ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ صلاة الله، الرسول أحق الناس بكمال هذه الصلاة

٢٨٥، ٢٨٦ ج ١٧.

﴿قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن﴾ الآية، «الجلابيب» و«النقاب» يدل على ستر وجوههن وأيديهن وأقدامهن وإظهار العيون لرؤية الطريق ٢١٦، ٢١٧ ج ١٥، ٦٨-٧٤ ج ٢٢.

﴿الجلابيب في الأودية عند البروز من المساكن، الحجاب مختص بالحرائر ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٥.﴾
﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض﴾ الآية ١٤، ١٥ ج ١٣، ٢٣٥ ج ٢٨.
﴿معاونين أينما ثقفوا أخذوا...﴾ وحكم من كابر امرأة على نفسها، وإذا طاوعت ١٥، ١٦ ج ١٣.

﴿سنة الله... ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ السنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل في الثاني مثل ما فعل بنظيره في الأول ١٤-١٧ ج ١٣، ٢٣٥ ج ٢٨.

﴿فأصلونا السيلا. ربنا آتهم ضعفين﴾ ٤٠٥-٤٠٧ ج ١٠.

﴿ظلوما جهولا﴾ فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهواه من الشر فيحتاج ١٤٢ ج ١١، ٢٧ ج ١٤.

لا يفعل السيئات إلا جاهل بها أو محتاج إليها متلذذ بها وهو الظالم ٤٦، ٤٧ ج ١٦.

﴿أنعم الله على بني آدم بأمرين: الفطرة والهداية العامة﴾^(١) ١٢٦-١٢٨ ج ٢.

(٣٤) سورة سبأ

﴿لا يعزب عنه مثقال ذرة﴾ ٦٥، ٦٦ ج ١٦.
﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من

(١) انظر: القدر ج ٣٦.

ربك هو الحق﴾ ١١٢، ١١٣ ج ١٤.

﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم من السماء والأرض﴾ ١٩٩، ٢٠٠ ج ١٥.

﴿وقدر في السرد﴾، ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾^(١) ٨٤ ج ١٦.

﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة﴾ ٢٢ ج ١٥.

﴿إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور﴾ ١١٥ ج ١٦.

﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دونه﴾ الآيتين، نفى بذلك وجوه الشرك، قطع تعلق القلوب بالمخلوقات ٨٨، ٢٠٦-٢٠٨ ج ١، ٢٨٦-٢٨٨ ج ١١، ٢١١-٢٣٠ ج ١٤، ٤٢ ج ٢٧.

﴿حتى إذا فرع عن قلوبهم﴾ يعود إلى المذكورين ٢١٦، ٢١٧ ج ١٤.

﴿ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة... بل كانوا يعبدون الجن﴾ الملائكة لا تعينهم على الشرك، بخلاف الشياطين ١١٨-١٢٣ ج ١.

تسميتهم جناً، هل يشمل الملائكة ٢٧٧، ٢٧٨ ج ١٧.

﴿وإن امتديت فيما يوحي إلى ربي﴾ ٧، ٨ ج ٢.

(٣٥) سورة فاطر

﴿أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً﴾ ١٦٥، ١٦٦ ج ١٤.

﴿كذلك النشور﴾ ١٤٠، ١٤١ ج ١٧.

﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب﴾ الآية، التعبير والتقصير يراد به

(١) انظر: السلوك ج ٣٦.

(٣٦) سورة يس

- * ﴿لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم فهم غافلون﴾
الإنذار، عام وخاص ٣٢٥، ٣٢٦ ج ١٦ .
- * ﴿لقد حق القول على أكثرهم﴾ فخص ٣٢٥ ،
٣٢٦ ج ١٦ .
- * ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ هو أصل الإنذار، ما داموا كذلك
٣٢٤ - ٣٢٧ ج ١٦ .
- * ﴿إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب﴾ الإنذار التام .. الاتباع والخشية بعد
الإنذار ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ٣٢٤ ج ١٦ .
- * ﴿وكل شيء أحصيناه فى إمام مبين﴾ تفسير
الباطنية ١٢٧ ج ١٣ .
- * ﴿إنا تطيرنا بكم...﴾، ﴿قالوا طائركم معكم﴾
﴿والقمر قدرناه منازل... القديم﴾^(١) ١٤٥ -
١٤٧ ج ١٤ .
- * ﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا
الليل سابق النهار﴾ ٣٥٨، ٣٥٩ ج ٦ .
- * ﴿... وكل فى فلك يسبحون﴾ الأفلاك
مستديرة الشكل بالكتاب والسنة وإجماع علماء
الأمّة. الأرض كروية الشكل ثابتة فى وسط
السماء، المخالف فى ذلك، المتوقف، من لم
يستفد ذلك إلا من جهة لا يثق بها ١٠٥ -
١٠٨ ج ٢٥ .
- * ﴿ألم أعهد إليكم يا بنى آدم ألا تعبدوا
الشيطان﴾ وإن كان يظن أنه يعبد الملائكة...
ولهذا تتمثل لهم ١٠٤، ١٠٥ ج ١٣ ،
١٦٢، ١٦٣ ج ١٤ .
- عبادة الله لا تكون إلا بما شرع ٣٠٦ ج ١٦ .

(١) انظر ص ٦٠ ج ٢٧ .

شيئان، يكتب للعبد أجل فى صحف الملائكة
فإذا وصل رحمه... علم الله ١٦٥ - ١٦٧
ج ١٤ .

* ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ وذلك لا
يكون إلا مع فعل الواجبات، العلماء ثلاثة
١٨، ١٩، ٧، ١٠٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٦٨
ج ١٤ .

يدل على أن من يخشى الله فهو عالم ولا
يدل على أن كل عالم يخشاه ٣٣٠ ج ٧ .

النفس لها هوى قاهر لا يصرفه مجرد الظن
١٠٧، ١٠٨ ج ٦ .

* هذه الأمّة ثلاثة أصناف، المذكورة فى حديث
جبريل ٢٩٨، ٢٩٩ ج ٧ .

ليس ذلك مختصا بحفاظ القرآن ١٠٣ -
١٠٥ ج ١١ .

تفسير الثلاثة، قسمان من أولياء الله، الثالث
معه من ولاية الله بحسبه ٧، ٨ ج ١٠ .

عبارات السلف فى تفسيرها من باب
التمثيل ١٨٠، ١٨١ ج ١٣ .

وإن كان العلم الأول ثابتا ١١٤ ج ١٨ .

* ﴿جنات عدن يدخلونها﴾ مما احتج به أهل
السنة على أنه لا يخلد فى النار أحد من أهل
التوحيد ١٠٤، ١٠٥ ج ١١ .

* ﴿أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر
وجاءكم النذير﴾ ١١١، ١١٢ ج ١٦ .

* ﴿أرونى ماذا خلقوا من الأرض أم﴾ ٢٣٢،
٢٣٣ ج ٢٠ .

* ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾
بقدرته، وما جعل فيها من القوى والطبائع
فهو كائن بمشيئته وقدرته ٣٢٦ ج ٦ .

(٣٧) سورة الصافات

* ﴿والصافات﴾ لم يقسم على وجودها^(١) ١٧٠

ج ١٣.

* ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون... فاهدوهم﴾ الظلم المطلق، تناولت الكفار ويدخل فيها الزناة وأهل الخمر، أشباههم، ليس المراد زوجاتهم، تأثر كل من الزوجين بالآخر «المرء على دين خليله...» ٤٤-٤٨، ٥٠ ج ٧، ١٩٠، ١٩١ ج ١٥.

* ﴿ما لكم لا تناصرون﴾ ٤٨ ج ٧.

* ﴿إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون﴾ وتتناول ٤٨، ٤٩ ج ٧.

* ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ ليست مصدرية خالق كل صانع وصنعتة، خلق الأشياء بأسباب ٤٩، ٥٠ ج ٨.

* ﴿فبشرناه بغلام حليم﴾ الآيات. الخلاف في «الذبيح» يجب القطع بأنه إسماعيل لوجوه، تحريف أهل الكتاب ٢٠٤-٢٠٦ ج ٤.

رؤيا الأنبياء وحى ٢٨٩ ج ١٧.

الحكمة فى هذا الابتلاء ١١٢، ١١٣ ج ١٧.

جعل للبيت الذى بناه خصائص لا توجد لغيره، وجعل ما جعله من أفعالهم قدوة للناس ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٧.

جعل منى منسكاً، قرنا الكباش كانا فى الكعبة عام الفتح ٢٠٥، ٢٠٦ ج ٤، ٢٩٧ ج ١٦.

* ﴿وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ تخصيصه بالعلم، البشارة كانت معجزة ٢٠٤-٢٠٦ ج ٤.

* ﴿وإنكم لتمررون عليهم مصبحين. وبالليل﴾

(١) انظر: مجمل اعتقاد السلف «وصف الملائكة» ج ٣٦.

* ﴿اليوم نختم على أفواههم﴾ ١٤٣، ١٤٤ ج ١٧.

* ﴿وما علمناه الشعر... إلا ذكر وقرآن مبين﴾ ٣٢ ج ٢.

* ﴿لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين﴾ ٣٢٣ ج ١٦.

* ﴿مما عملت أيدينا﴾ الفرق بينها وبين ﴿لما خلقت بيدي﴾ ٣١، ٣٢ ج ٣، ٢٢٢-٢٢٤ ج ٦.

* ﴿وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم. قل يحييها الذى أنشأها أول مرة...﴾ ومذهب أهل الكلام فى الإعادة وما أورد عليهم ١٢، ١٣ ج ١٣، ١٣٤-١٥٤ ج ١٧.

* ﴿الذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون﴾ الطريق إلى استخراج النار منه، تلك الأجزاء التى خرجت من الشجر جعلها الله نارا من غير أن يكون فيه نار ١٣٤-١٤٠ ج ١٧.

* ﴿أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ إعادتهم، النشأة الثانية ليست كالأولى من كل وجه. ١٤٠-١٤٥ ج ١٧.

* ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ الفرق بين خطاب التكوين وخطاب التكليف، وهل الأول خطاب حقيقى أم عبارة عن الاقتدار وسرعة التكوين بالقدرة، هل المعدوم شىء؟ ١١١-١١٣ ج ٨.

نوع الإرادة قديم ١٧٥ ج ١٦.

إذا وجد التكوين وجد المكون عقبه لا معه ولا مترأخيا عنه ٢١٥، ٢١٦ ج ١٦.

١٢٩، ١٣٠ ج ٤:

* ﴿فالتقمه الحوت وهو مليم﴾ الآيات^(١)
ج ١٧٥ ج ١٠.

* ﴿فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون...﴾ إلا
عباد الله المخلصين ﴿نفى ما كان يقوله العرب
من أن الملائكة بنات الله وما نقل عنهم أنه
صاهر الجن...﴾ بامتناع ١٤٤-١٥١ ج ١٦.

* ﴿وإنا لنحن الصافون. وإنا...﴾ ٨٩ ج ٢٣.
* ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون﴾ يتضمن
تنزيهه وتعظيمه ٥ ج ٨٢، ٨١، ٣ ج ١٧.

(٣٨) سورة ص

* ﴿... إلى نعاجه...﴾ فيه التضمين، غلط من
قال: «مع» ١٨٣، ١٨٤ ج ١٣، ٧٣، ٧٤
ج ٢١.

* ﴿... وخر راکعاً...﴾ وهو أول السجود
٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨ ج ٢٣.

* ﴿فغفرنا له ذلك﴾ من القسم الممدوح الذي
يدعونه ويتوبون إليه ٢٠٨، ٢٠٩ ج ١٤.
خطأ ما يذكر في الإسرائيليات أن الله قال
لداود: «أما الذنب فقد غفرناه، وأما الود فلا
يعود» ١٧٧-١٧٩ ج ١٠.

* ﴿... ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل
الله﴾ قول القائل: كل يعمل في دينه ما
يشتهي ١٤٥، ١٤٦ ج ٧٦، ٧٨ ج ٢٨.

* ﴿وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث﴾ لم
يكن في شرعه كفارة ٨٦، ٨٧ ج ٣٣.

* ﴿والشياطين كل بناء وغواص﴾ استخدام
الإنس للجن أنواع، ما أوتي نبينا أعظم مما
أوتي سليمان ٤٩ - ٥١ ج ١٣.

(١) انظر ص ٧١ ج ٣٧.

* ﴿... أولى الأيدى والأبصار﴾ ٩٢، ٩٣
ج ١٩.

* ﴿إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار﴾ تذكر ما
وعدوا به ١١٤ ج ١٦.

* ﴿... أستكبرت﴾ عن الطاعة والعبادة ١٤، ١٥
ج ٢.

* ﴿... فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾ هو
وجنوده يشتهون الشر ويتلذذون به ويطلبونه،
وإن كان موجباً لعذابهم وعذاب من يغوونه
٢١ ج ١٩، ١٨٣، ١٨٤ ج ١٤.

* ﴿إلا عبادك منهم المخلصين﴾ ٣٥٥، ٣٥٦
ج ١٠. ﴿لأملأن جهنم منك ومن تبعك
منهم أجمعين﴾ ١٤، ١٥ ج ٢ مع اعترافه
بوجود الرب ﴿والحق أقول﴾ ٢٥٤ ج ٢.

(٣٩) سورة الزمر

* تضمنت مدح القرآن واستماعه ٧ ج ١٦.
* ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم﴾
النزول في كتاب الله ثلاثة أنواع: مقيد بأنه
منه هذا لم يرد إلا في القرآن مما يشبه نزول
القرآن، إعراب الآية ٢٤٦-٢٥٠ ج ١٢.

* من الأخطاء في تفسير النزول ٢٤٦، ٢٤٧
ج ١٢.

غلط قطرب ٢٥٣-٢٥٥ ج ١٢.

* ليس في القرآن لفظ النزول إلا وفيه معنى
النزول المعروف ٢٤٧-٢٥٧ ج ١٢.

* ﴿... يكور الليل على النهار﴾ ١٠٥، ١٠٦
ج ٢٥.

* ﴿... وأنزل لكم من الأنعام﴾ على بابه، لم
يستعمل لفظ النزول فيما خلق من السفليات
٢٥٤-٢٥٦ ج ١٢.

﴿...﴾ ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا
يرضه لكم﴾ من حملها على من لم يقع منهم
ذلك وأنه لا يحب ولا يرضى ما أمر به إلا
إذا وقع فقد غلط، ومن قال: إن حبه وبغضه
يتعلق بالموافاة ٣١٩، ٣٢٠ جـ ١٦، ٥٨، ٥٩
جـ ١٧.

﴿نسى ما كان يدعو إليه من قبل وجعل﴾
بمعنى الذى، ذم هذا الحزب ٢٠٧، ٢٠٨ جـ
١٤، ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٢٢.

﴿أمن هو قانت..﴾ القنوت، طول السجود
أولى بهذا الوصف، تقليل الصلاة مع كثرة
الركوع والسجود وتخفيف القيام أفضل من
تطويل القيام وحده مع تخفيف الركوع
والسجود ٤٣-٥٠ جـ ٢٣.

﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا
يعلمون﴾ ١٦٧ جـ ١٤.

﴿الذين يستمعون القول﴾ أمر بسماع ما جاء
به الرسول سماع فقه وقبول، الناس فيه أربعة
أقسام، غلط من عممها فى كل قول: من
الغناء وغيره ٧، ٩-١٣ جـ ١٦.

﴿فيتبعون أحسنه﴾ جواب من قال: قسمه إلى
حسن وأحسن وكله متبع ٧، ٨ جـ ١٦.

﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه
ينابيع فى الأرض﴾ إذا كثر ماء السماء كثرت،
لا يجزم بأن جميع المياه منه ١٤ جـ ١٦.

﴿الله نزل أحسن الحديث﴾ القرآن أحسن من
سائر الأحاديث المنزلة وغير المنزلة ١٠، ١١،
١٤، ٢٥، ٢٦ جـ ١٧.

﴿...﴾ متشابهاً مثانى﴾ نعت القرآن ٢٦
جـ ١٧.

الإخبار عن الحقائق بما هى عليه بحيث يحكم

على الشيء بحكم نظيره متشابه، ذكر الأقسام
المختلفة - ﴿ومن كل شىء خلقنا زوجين﴾ -
مثانى، يراد بالثنائية جنس التعديد، وتكون
الثنائية فى المتشابه أيضاً ٣١٣-٣١٥ جـ ٦،
٢٢٦، ٢٢٧ جـ ١٤، ٩١ جـ ١٩.

﴿ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل
مثل﴾ الفائدة من ضربه، ضرب الأمثال فى
المعانى نوعان^(١) ٣٧-٤٦ جـ ١٤.

﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت
فى منامها﴾ الآية توفى الأنفس على نوعين:
حين الموت، وبالنوم، ثم إذا ناموا فمن مات
فى منامه أمسك ومن لم يمت أرسل نفسه
٢٦٨ جـ ٤، ٤٥٢-٤٥٤ جـ ٥، ١٥٤،
١٥٥ جـ ٩، ٢٢٥ جـ ٤.

المقبوض هو الروح التى تفارقه بالموت هى
الروح المنفوخة فيه ١٥٤، ١٥٥ جـ ٩.

﴿...﴾ لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر
الذنوب جميعاً﴾ عامة للتائبين، الجمع بينهما
وبين آية النساء، النهى عن القنوط وإن
عظمت، وتقنيط الناس، القنوط، وأسبابه فى
الناس ٢٣٧ جـ ١٥، ١١٠ جـ ١٨.

﴿لا يصير العبد فى حال تمتنع منه التوبة إذا
أرادها، أمثلة فقهية، ولم يذكر أنه يغفر لكل
مذنب ١٦، ١٧ جـ ١٦.

﴿هذه الآية رد على طوائف: من لا يرى للمبتدع
ولا للداعى إلى البدعة والكفر توبة، وكذلك
القاتل، ومن ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه،
نزاع الفقهاء فى قبول توبة الزنديق ومن
تكررت رده: فى الحكم الظاهر ١٧-٢٢ جـ
١٦، ١٠٠، ١١١ جـ ١٨.

(١) انظر ص ١٠، ١١ جـ ٣٧.

* «واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم» فى القرآن
الحسن والأحسن، كلام الله بعضه أفضل من
بعض ٧ ج ١٦، ١٠-١٢، ١٤، ١٥ ج ١٧.
* «... أن تقول نفس» الآيات ١٩، ٢٠ ج ١٦.
* «أفغير الله تأمرونى أعبد» ٣٠٠ ج ١٦.
«لئن اشركت...» من طلب من النبى ذلك
١٥٧، ١٥٨ ج ١٤.

* «وما قدروا الله حق قدره» الآية، مقصودها فى
المواضع الثلاثة، دلت على أن له قدرًا عظيمًا،
سبب نزولها ٨٧-٨٩ ج ١٣، ٣٢٠، ٣٢١
ج ١٦.
* «ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات
ومن فى الأرض إلا من شاء الله» أخير
بثلاث نفخات، من يتناوله الاستثناء، قدرة
الله على إمامتهم ثم إحيائهم، من أنكر موت
الملائكة وصعقهم، «وأشرقت الأرض بنور
ربها» (١) ٢٦٠، ٢٦١ ج ٤، ٢٣-٢٧
ج ١٦.

* «ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين»
مختص بهم ٣٢٦ ج ١٦، ٢٧ ج ١٧.
* «حافين من حول العرش» ٣٢٨، ٣٢٩ ج ٦.
* «... وقيل الحمد لله» اختتام الأمور به
كافتتاحها ٢٢، ٢٣ ج ٢٨.

(٤٠) سورة غافر

* ذكر فيها من حال مخالفى الرسل من الملوك
والعلماء ومجادلتهم ما فيه عبرة ٣٦، ٣٧
ج ١٨.

* «تنزيل الكتاب من الله» «تنزيل» إعراب
الآية، قيد النزول بأنه منه ٢٤٦، ٢٥٠

(١) انظر ص ٣٠٩ الله نور السموات.

ج ١٢.

* «غافر الذنب وقابل التوب» ٢٢١، ٢٢٢
ج ١١.

* «ما يجادل فى آيات الله إلا الذين كفروا»
اشترك أصناف الكفار فى الاعتراض على
آيات الله وعلى الكتاب الذى أنزله وعلى
الشرعة التى بعث بها وعلى سيرته ١٦، ١٧
ج ١٢.

* «جماع شبههم: أنهم قاسوا الرسول على من
فرق الله بينه وبينه، وكفروا بفضل الله الذى
اختص به رسله ١٧-١٩ ج ١٢.

* «الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون...» ٥٠، ٥١ ج ٣، ٣٢٨، ٣٢٩
ج ٦، ٢٤٤ ج ١٦، ١٧ ج ٢٤.

* «أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين» (١) قبل هذه
الحياة (٢) بعدها ٢٧٤، ٢٧٥ ج ٤.

* «وما يتذكر إلا من ينيب» ١٠٥، ١٠٩ ج ١٦.

* «كانوا هم أشد منهم قوة وآثارًا فى الأرض»
٣٧ ج ١٨.

* «ذرونى أقتل موسى...» جازاه الله بجنس
عمله وأظهر كذبه وافتراءه ٩٢، ٩٣ ج ١٣.

* «ولقد جاءكم يوسف» الذين كانوا فى زمنه
مقرون بالصانع ٦٣، ٦٣١ ج ٧.

* «الذين يجادلون فى آيات الله بغير سلطان
أتاهم» لا يعارض كتاب الله بغير كتاب الله
٤٤ ج ١٩، ٣٦، ٣٧ ج ١٨.

* «يا هامان ابن لى صرحًا» فرعون جاحد
للرب وعلوه، والجهمية وافقوه ٩٤ ج ١٣.

* «تدعوننى لأكفر بالله وأشرك به» فرعون وقومه
مع استكبارهم وجحودهم مشركين إن قيل:
كيف كان قومه مشركين وقد أخبر عنه أنه

يجحد الخالق ٦٢٩-٦٣٣ ج ٧.

﴿... النار يعرضون عليها﴾ الآية، عذاب
فرعون وقومه، عذاب البرزخ ١٧١-١٧٤
ج ٢.

﴿وقال ربكم ادعوني استجب لكم﴾ ١١ ج
١٥.

﴿داخرين﴾ يتضمن نوعى الدعاء، وفى دعاء
العبادة أظهر، جزاء استكبارهم ٦٢٨ ج ٧.

﴿فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا﴾
فكيف بعد الموت، دخول أبوى الرسول وأبى
طالب فى ذلك ٣٢٤-٣٢٧ ج ٤.

(٤١) سورة فصلت

﴿تنزيل من الرحمن الرحيم﴾^(١) ٢٤٦، ٢٤٧
ج ١٢.

﴿وقالوا قلوبنا فى أكنة مما تدعونا إليه وفى
أذننا وقر ومن﴾ الآية، الموانع الثلاثة، طائفة
تقول: هذه فى الكفار، فيظن أنه ليس لمن
يظهر الإسلام نصيب فى هذا الذم والوعيد فلا
ينتفع ٦٥-٦٨ ج ١٠.

﴿الذين لا يؤتون الزكاة﴾ التوحيد والأعمال
الصالحة ٦١، ٦٢، ٣٥٥-٣٥٧ ج ١٠.

أول التزكى التزكى من الشرك، ومن الكبائر
من تمام التقوى. وهو أعم من الانفاق ٨٢،
٨٣ ج ١٧.

﴿بإلذى خلق الأرض فى يومين﴾ ابتداء خلق
السموات والأرض وما بينهما فى يوم الأحد،
آخر المخلوقات آدم يوم الجمعة «خلق الله التربة
يوم السبت...» معلول، سبع أرضين
بعضهن فوق بعض ٣٥٦، ٣٥٧ ج ٦،

(١) انظر سورة (١) آية (٢) وص ٨٢.

١٣١، ١٣٢ ج ١٧.

﴿وجعل فيها رواسى من فوقها﴾ كما ترسى
السفينة بالأجسام الثقيلة إذا كثرت أمواج البحر
٣٥٦، ٣٥٧ ج ٦.

﴿ثم استوى إلى السماء﴾ ارتفع، بطلان
تفسيره بـ «عمد» ٥١٨-٥٢٣ ج ٥.

﴿... وهى دخان﴾ الدخان ١٤٧ ج ١٧.

خلقها من بخار الماء الذى تحت العرش،
ذلك الماء كان غامراً لتربة الأرض وكانت
الريح تهب عليه ٣٥٩ ج ٦.

ليست السموات متصلة بالأرض لا على جبل
(ق) ولا غيره ١٢٣، ١٢٨ ج ١٨، ٣٥٦،
٣٥٧ ج ٦.

﴿وأوحى فى كل سماء أمرها﴾ ٢٨٧، ٢٨٨
ج ١٧.

﴿وزينا السماء الدنيا بمصابيح﴾ ٣٥٦ ج ٦.

﴿فأما عاد فاستكبروا﴾ الآية، كان فيهم مع
الشرك التجبر... وكان عذابهم بحسب
ذنوبهم، كل ما فى المخلوقات من قوة وشدة
تدل على أن الله أقوى وأشد، وما فيها ١٤٧،
١٤٨، ٢٠٣، ٢٠٤ ج ١٦.

﴿وأما ثمود فهديناهم...﴾ الآية الهدى هنا
٩٦، ٩٥ ج ١٦.

لم يكن فى الأمم المكذبة أخف ذنباً وعذاباً
منهم ١٤٧ ج ١٦.

﴿شهد عليهم سمعهم وأبصارهم﴾ البدن هو
الأول مع وجود الاستحالة ٢٤٧ ج ١٤،
١٤٣، ١٤٤ ج ١٧.

﴿وما كنتم تستترون﴾ الاعتذار عن النفس
بالباطل والجدال عنها لا يجوز، بل ٢٤٦-
٢٤٨ ج ١٤.

﴿وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن﴾

الآية، انقسام الناس فى سماع القرآن ٩
ج ١٦.

﴿أرنا للذين أضلنا﴾ التفريق بين اسم
الإشارة والموصول ١٥١-١٥٣ ج ١٥.

﴿تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا﴾
٢٦٨ ج ٤، ٢٦١ ج ٧.

﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله﴾ الآية، إن
قيل: من أين أنه ليس مثله؟ ٢٣٨ ج ١٤.

﴿... إلا الذين صبروا﴾ الصبر ضابط
الأخلاق المأمور بها ٤٦، ٤٧ ج ١٦.

﴿... لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا

لله الذى خلقهن﴾ الشمس أعظم ما يرى فى
عالم الشهادة وأعمه نفعاً وتأثيراً، النهى عن
السجود لها. نهى عما دونها ٨٤، ٨٥، ٨٨،
٨٩ ج ٢٣.

الكسوف مظنة حدوث عذاب، القمر له تأثير
فى الأرض لا سيما خسوفه ٢٩٠ ج ١٧.

﴿فإن استكبروا فالذين عند ربك﴾ قد علم أن
فى بنى آدم من يستكبر وهؤلاء أعظم منهم
٨٨ ج ٢٣.

﴿إن الذين يلحدون فى آياتنا لا يخفون علينا﴾
من إلحادهم ٣، ٤ ج ٣، ٧٠، ٧١ ج ٦.

﴿قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء﴾ متى يكون
هدى وشفاء؟ ١٢، ١٠٣ ج ١٦.

﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ ٩٨ ج ١٧، ٨٣
ج ١٨.

﴿سنريهم آياتنا فى الآفاق﴾ المشهودة لبيان
صدق الآيات المسموعة: منها عقوبات مكذبي
الرسول ونصر الرسل وأتباعهم على الوجه
الذى وقع ٣٣١-٣٣٤ ج ٣، ٤٧ ج ١٥.

﴿وفى أنفسهم﴾ ١٥٤ ج ١٦.

﴿أنه الحق﴾ القرآن، غلط من قال: إنه عائد

على الله، وأن المراد ذكر طريق من عرفه
بالاستدلال، بالعلم، شهادته بالآيات
المسموعة كافية، ليست بمجرد الخبر ٣٣١ ج ٣.

﴿أولم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد﴾
شهادته قد علمت بالآيات التى دل بها على
صدق الرسل، العارف بهذه الطريق لا يحتاج
إلى النظر فى الآيات المشاهدة ١١٢، ١١٣
ج ١٤، ٤٧، ٤٨ ج ١٥.

﴿محيط﴾ لا يقتضى أن يكون خلقهم فى نفسه
٣١٣ ج ٥.

معنى «لو أدلى أحدكم بحبل لهبط على الله»
٣٤١-٣٤٣ ج ٦.

(٤٢) سورة الشورى

﴿وهو العلى﴾ يجمع معانى العلو ٧٠ ج ١٦،
٧٥-٧٨ ج ١٦.

﴿ليس كمثله شىء﴾ فما يوصف به من صفات
الكمال ٦٥ ج ١٦.

بطلان احتجاجهم بها على نفى الصفات ٦٦،
٦٧ ج ٦.

مما فسر به المثل الأعلى الآية رد على الطائفتين
وحجة لأهل السنة ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢، ٤ ج ٣.

﴿شرع لكم من الدين﴾ إلى «أقيموا الدين»
سر مجيء الأمر فى حق محمد باسم «الذى»
وبلفظ «الإيحاء» وفى سائر الرسل بلفظ
«الوصية» وما يتضمن ذلك ١٤، ١٥ ج ١.

دينهم واحد وإن تنوعت شرائعهم ١٢٣، ١٢٤
ج ١١.

هؤلاء أولو العزم، أفضلهم بعد محمد
إبراهيم، موسى أفضل أنبياء بنى إسرائيل
٢٧٨ ج ٢٠٢، ٢٠٣ ج ١١.

﴿وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً﴾

﴿لما أتى بالدابة فوضع رجله...﴾ سر الجمع بينهما ١٣١، ١٣٢ ج ٢٤.

﴿وجعلوا له من عباده جزءاً﴾ القولان ١٥٠ ج ١٧.

﴿أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبني﴾ نظير هذا في العرب في النصارى: يجعلون لله ولداً وينزعون أكابر دينهم عنه وعن الصاحبة ٢٦٦، ٢٦٧ ج ٢.

﴿وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلاً﴾ جعلهم الملائكة بناته والولد يشبه أباه، المثل وضربه ٢٩، ٣٠ ج ١٦، ١٩٣، ١٩٤ ج ٢٧.

﴿أشهدوا خلقهم﴾ ١٠٠، ١٠١ ج ١٤.

﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة﴾ ملة ١٨٥ ج ١٤.

﴿... إلا الذى فطرني﴾ إن قيل: المشركون يعبدون الله وغيره، الاستثناء هنا ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٢٩ ج ١٦.

﴿ومن يعيش عن ذكر الرحمن﴾ الشيطان يخيل للإنسان الأمور بخلاف ما هي عليه ١٣٢ ج ١١، ١٦٣ ج ١٤.

﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا﴾ لم يشرع الشرك قط، وأمر بالتوحيد كل رسول، علة الشرك ترك اتباع الأنبياء ٩٤ ج ٢٠.

﴿فاستخف قومه﴾ ٦٣١ ج ٧.

﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ إهلاكهم شر بالنسبة إليهم، لكن ١٥٩ ج ١٤، ١٠٢، ١٠٨ ج ١٦.

﴿ولما ضرب ابن مريم مثلاً﴾ ١١، ١٢ ج ١٣، ٤٤ ج ١٤، ٢٩-٣١ ج ١٦.

﴿الآخلاء...﴾ ٧٦، ٧٧ ج ١٥.

﴿وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله﴾

بينهم﴾ تفرق أهل الكتاب كان بعد مجيء الرسل وكان كبيراً وحسداً، وكذلك هو فى هذه الأمة ١٥-١٧ ج ١.

﴿والميزان﴾ لا منافاة بين القولين ٢٤٩ ج ١٢.

﴿من كان يريد حرث الدنيا﴾ الآية ١٤٤ ج ١٨.

﴿وهو على جمعهم إذا يشاء قدير﴾ ﴿إذا﴾ لما يكون لا محالة، حشر البهائم ٢٤٨ ج ٤.

﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾ ٨٢ ج ١٤.

﴿وما عند الله خير وأبقى﴾، ﴿ولمن صبر وغفر أن ذلك لمن عزم الأمور﴾ مدحهم عليها يدل على ذم ضدها، ذم العجز عن الأمر والجزع على القدر ٢٧، ٢٨ ج ١٦.

﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ الآيتين، سيئة حقيقة ٢٥٥ ج ٢٠.

من أمثلة السيئة هنا، العفو عن الظالم لا يسقط أجر المظلوم ١٩٦ ج ٣٠.

ذكر الأصناف الثلاثة، الناس أربعة أقسام فى الانتصار ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحى بإذنه ما يشاء﴾ ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩ ج ٣٠.

﴿... روحاً من أمرنا...﴾ جعلناه نوراً ذكر هنا أصليين، الرسالة روح العالم ونوره وبها حياته ٢٨٧، ٢٨٨ ج ١٧، ٥٢ ج ١٩.

(٤٣) سورة الزخرف

﴿إنا جعلناه قرآناً﴾ تكلمنا به، الجعل قد يكون خلقاً وقد يكون فعلاً ٢١٧-٢٢٠ ج ١٦.

﴿... أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم﴾ ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١٦.

﴿سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين﴾

١١٥، ١١٦ ج ١١.

﴿ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ الاستثناء فيها يعم الطائفتين، وهو منقطع، لا يشفعون لمن قال: «لا إله إلا الله تقليداً» سبب نزولها ٢١٧-٢٣٠ ج ١٤، ٧٧ ج ٣١، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٧.

﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾ مقصود الاستفهام ٣٢٨ ج ١٦.

(٤٤) سورة الدخان

﴿... على العالمين﴾ ٣٦٧ ج ٤.

﴿ما خلقناهما إلا بالحق﴾ فى سائر الآيات يتضمن حكمته ٥٥، ٥٦-٥٨، ٩٩ ج ١٧.

﴿إلا الموتة الأولى﴾ منقطع ٢٣٧، ٢٣٨ ج ١٧.

(٤٥) سورة الجاثية

﴿وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه﴾ خلق المخلوقات لبنى آدم، وله فيها حكم أخرى ٥٧، ٥٨ ج ١١، ٣٠٥، ٣٠٦ ج ٢١.

﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن لا يسوى بين مختلفين، ولا يخصص إلا الحكمة﴾ ٧٢، ٧٣ ج ١٧.

﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه﴾ ويوالى من وافقه على هواه ويعادى من يخالفه ١٨٣-١٨٥ ج ١٤.

﴿وما يهلكنا إلا الدهر﴾ وما يماثلها من آيات، الدهر، سب الدهر سب لله ليس الدهر من أسمائه ٢٩٧-٢٩٩ ج ٢.

﴿إن نظن إلا ظناً وما﴾ ١٠٨، ١٠٩ ج ١٦، ٣٥، ٣٦ ج ٢٠.

(٤٦) سورة الأحقاف

﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم﴾ ٢٤٦، ٢٤٧ ج ١٢.

﴿إلا بالحق﴾ ٥٥-٥٨ ج ١٧.

﴿قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أرونى ماذا خلقوا من الأرض... ائتوني بكتاب... أو أثارة﴾ طالبهم بحجة عقلية عيانية وبحجة سمعية شرعية ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٠، ٣١٦، ٣١٧ ج ٣.

﴿وشهد شاهد من بنى إسرائيل على مثله﴾ ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨ ج ١٥، ١٢٦ ج ١٦.

﴿ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة﴾ سر اقتران التوراة بالقرآن أو التوراة والإنجيل به: أن القرآن أصل من كل وجه، والتوراة أصل للإنجيل، لم تؤمر بحفظهما ٣١، ٣٢ ج ١٦.

﴿ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه﴾ من سائر الإدراكات والحركات، قول بعض المشايخ: ابن سينا ٣٦، ٣٧ ج ١٨، ١١٩ ج ٥.

﴿وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن﴾ وجودهم، استمعوا لقراءته و﴿ولوا إلى قومهم...﴾، جاؤوا بعد إلى الرسول، وقرأ عليهم القرآن وبايعوه وسألوه الزاد، ما خفى على ابن عباس فى ذلك ٢١-٢٣ ج ١٩، ١٦٧ ج ١١.

﴿... على أن يحيى الموتى﴾ إعادتهم ١٣٩، ١٤٠ ج ١٧.

﴿كما صبر أولوا العزم﴾ صبرهم ٢١، ٢٢ ج ١٧.

(٤٧) سورة محمد

﴿أمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله﴾ ٤١-٤٣ ج ١٥.

* ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ١٧ ج ١٦ .

(٤٨) سورة الفتح

* ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾
بطلان شبهة من يقول: لا يبعث إلا من كان معصوماً أو مؤمناً قبل نبوته، منشأ غلطهم،
بطلان القول بأن ﴿ما تقدم﴾ ذنب آدم ﴿وما تأخر﴾ ذنب أمته من وجوه^(١) ١٨٠-١٨٥ ج ١٠ .

* ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً﴾ الفرق بين الإرسالين ١٤٩ ج ١١ .

* ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ لأنه مبلغ الرد على من يقول: إنك أنت الله أو أن فعلك فعله، أو أنه حال فيك ٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٤ ج ٢ .

* ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلْفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ ٢٥٠ ج ٧ .

* ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٥٩، ٤٦٠ ج ٤ .

* ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾ ٢٥٠ ج ٧ .

* ﴿حُمِيَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ ٥٣٩، ٥٤٠ ج ٧ .

* ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ ليس شكاً من الله ولا من رسوله والمؤمنين ، من قال: إن الشك في ﴿آمين﴾ فقد حرف ، أو جميعهم أو بعضهم، إن قيل: لم لم يعلق غير هذا من مواعيد القرآن؟ ٤٥٤-٤٦٠ ج ٧ .
* ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ...﴾ ٢٨٣، ٤٦٣ ج ٤ .

(٤٩) سورة الحجرات

* تنهى عن المعاصي والذنوب التي فيها تعد على الرسول وعلى المؤمنين ١٥٨ ج ٧ .

* ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ في شيء من الدين، لم يكن أحد من السلف يعارض النصوص بمعقوله ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه ٣٦، ٣٧ ج ١٣ .

* ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغْضَوْنَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ ويؤمر برفع الصوت في مواضع ٢٢٣ ج ١٥ .

* ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ﴾ ١٥٦، ١٥٧ ج ٧ .

* ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية ، فيمن نزلت؟ يدل على قبول شهادة العدل الواحد في جنس العقوبات، إذا اقترن بخبر الفاسق ما يدل على صدقه، خبر الواحد العدل مع دلالات أخرى يعتبر لوثاً، خطأ بعض القضاة والمتفقهة في زعمهم أنه لا يعاقب أحد إلا بشهود عاينوا أو إقرار مسموع ١٥٦، ١٥٧ ج ٧، ١٠٨، ١٧٩-١٨١، ٢٠٤، ٢٠٥ ج ١٥٦ ج ٧ .

* ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ...﴾ ١٥٧ ج ٧ .

* ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبُ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانِ... وَكَرِهَ﴾ تكريهه جميع المعاصي يستلزم ٣٢، ٥١ ج ٧، ٢٣٣، ٢٣٤ ج ١٥ .

* ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ الآيتين، ترك القتال كان أفضل من فعله، ليس فيها الأمر بالقتال ابتداء مع إحدى الطائفتين، ولا أمر لإحدى الطائفتين بمقاتلة الأخرى، تنازع اجتهد السلف والخلف هنا ٤٤٠-٤٥٠ ج ٤ ،

(١) وانظر: مجمل اعتقاد ج ٣٦ «عصمة الأنبياء».

* ﴿لا يسخر قوم من قوم﴾ الآية ١٥٧ ج ٧.

* ﴿ولا يغتب بعضكم بعضا﴾ الآية، وكل من كان أعظم إيمانا كانت غيبته أشد «ذكر الناس بما يكرهون» على نوعين: أحدهما: ذكر النوع، ثانيهما: الشخص المعين، يذكر ما فيه من الشر في مواضع: ذكر حال من يغلط في الحديث والرواية والرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة طرق الناس في الغيبة. ١٢٥-١٢٩ ج ٢٨.

* ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ النهي عن التفاخر بالأحساب، الخصوص يوجب قيام الحجة، من دخل الجنة فهو كريم ومن... ١١٣، ١١٥، ١١٦ ج ١٦.

* ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ الآية لم يقل السلف: لم يبق معهم من الإيمان شيء، يدخلون في اسم الإيمان المقيد، يدخل في الخطاب بالإيمان ثلاثة طوائف، إسلامهم يثابون عليه وليسوا مثل المنافقين، الجمع بين تفاسير السلف، الرد على الخوارج والمعتزلة^(١) ١١٥، ١٥٢ - ١٦٠، ١٧٨، ١٩٢، ١٩٣، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٩٢ ج ٧.

* ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا﴾ الآية ٢٧، ٢٨ ج ٢٨.

كل منهما واجب ٧، ١٩٨ ج ١٥، ١٤، ١٥ ج ١٦.

* ﴿قل أتعلمون الله بدينكم﴾ ومن نزلت فيه الآيات ٢٤٥ - ٢٤٧، ٢٥٠ ج ٧.

* ﴿يؤمنون عليك أن أسلموا﴾ الآية ١٥٦، ١٥٧،

(١) انظر: الإيمان ج ٢٦.

(٥٠) سورة ق

* فيها ذكر وعيد القيامة ١٦٢، ١٦٣ ج ٤.

* ﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم﴾ السماء مشاهدة، والمشاهد هو الفلك ٣٥٦، ٣٥٥ ج ٦.
سواها كما سوى الشمس والقمر ٨٤، ٨٥ ج ١٦.

* ﴿... ونعلم ما توسوس به نفسه﴾ الوسوسة نوعان ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢ ج ١٧.

* ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد. إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾ قرب ذوات الملائكة وقرب علم الله منه ١٤٤ - ١٤٦، ١٤٩، ١٨٠ - ٣٠٣ ج ٥.

هذا تفسير المتقدمين من السلف ١٠٤، ١٠٥ ج ١٤.

ضعف قول من قال بالعلم والقدرة والرؤية، غلط من ظن أنه يوسف بالقرب من كل شيء فتأول ذلك بأنه... ليس لفظ القرب مثل لفظ المعية على جهة العموم، ولا لفظ القرب في اللغة أو القرآن كلفظ المعية، العامل في ﴿قعيد﴾ ٢٧٦ ج ١٤.

* ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾ يكتبان كل شيء ٢٣٦ ج ٣٥، ٣٧ - ٤٨، ٥١ ج ٧.

* ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾ بما بعد الموت ١٦٢، ١٦٣ ج ٤.

* ﴿ونفخ في الصور ذلك يوم الوعيد﴾ ذكر القيامتين ١٦٢ ج ٤.

* ﴿أَلْقَا فِي جَهَنَّمَ﴾ دفع الاعتراض بأن أهل اللغة أوقعوا الاثنين موقع الواحد ٢٢٠، ٢٢١ ج٦.

* ﴿...﴾ وتقول هل من مزيد ﴿على سبيل الطلب ٣٣ ج١٦.

* ﴿...﴾ من خشى الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب ﴿قرن الإنابة بالخشية، الخشية لا تكون مع القنوط، لا يحصل الرجاء إلا مع تمام الخشية، أصحاب الأعراف ليسوا ممن أزلت لهم ١٠٥، ١٠٦ ج١٦.

* ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أشد﴾ ٧٠، ٧١ ج٤.

* ﴿...﴾ وما مسنا من لغوب ﴿كل ما نفى عن نفسه يتضمن مدحا ٦٣، ٦٤ ج١٧، ١٦، ٦٥، ٦٦، ١٦٢ ج١٦.

* ﴿تذكر بالقرآن من يخاف وعيد﴾ أحقيتهم بالتخصيص ١٠١، ١٠٢، ١٠٤ ج١٦.

(٥١) سورة الذاريات

* ما اشتملت عليه إجمالاً، تناسبها ٢٧، ٢٨ ج٨.

* ﴿والذاريات ...﴾ ﴿فالحاملات...﴾ ﴿فالجاريات...﴾ ﴿فالمقسمات...﴾ ١٧١ ج١٣.

* ﴿إنما توعدون لصادق. وإن الدين لواقع﴾ ١٧١، ١٧٠ ج١٣.

* ﴿والسما ذات الحيك﴾ ٨٤ ج١٦.

* ﴿فى غمرة ساهون﴾ من حب الدنيا ومتاعها عن أمر الآخر ٣٣٥-٣٣٩ ج١٠.

* ﴿إن المتقين فى جنات وعيون﴾ ٧٤، ٧٥ ج٢٠.

* ﴿...﴾ قليلاً من الليل ما يهجعون ﴿٥١، ٥٢ ج٢٣.

* ﴿وفى الأرض آيات للموقنين﴾ ٢٧ ج١٨.

* ﴿وفى أنفسكم﴾ ١٥٤، ١٥٥ ج١٦، ٧-٩ ج٢.

* ﴿فورب السماء والأرض إنه لحق﴾ ١٦٧، ١٦٨ ج١٣.

* ﴿فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين. فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين﴾ ظن طائفة أن مسمى الإسلام والإيمان واحد، وعارضوا بين الآيتين، امرأة لوط لم تكن مؤمنة، فلم تدخل فى الأولى ودخلت فى الثانية فى الظاهر ٢٩٠، ٢٨٢، ٤٧٣، ٤٧٤ ج٧.

* ﴿وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم﴾ ما من أحد يتلى بجنس عملهم إلا ناله شيء منه حتى تعمد النظر، إذا قوى حتى صار غراماً وعشقا زاد، هذا النوع أضر من عشق البغايا، إن حصل فى الحلال كان أخف وكان بسبب ذنوب أخرى ٩٣، ٩٤ ج١٤، ٦٨، ٦٩ ج١٧.

* ﴿وفى موسى إذا أرسلناه إلى فرعون﴾ آية أخرى ٢٧، ٢٨ ج٨.

* ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾ صنفين ونوعين مختلفين : السماء والأرض ، والشمس والقمر... إلخ ﴿لعلكم تذكرون﴾، فتعلمون أن خالق الأزواج واحد، الزوج يراد به النظير المماثل وال ضد المخالف، ما من مخلوق إلا له شريك وند، بخلاف الرب، ليس فى المخلوقات شيء واحد يصدر عنه شيء^(١) ٤٥ ج٧، ١٠٠، ١٠١ ج٢٠، ٢٨٨ ج١٦.

(١) انظر : توحيد الربوبية ج٣٦.

* ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا﴾ ٢٧، ٢٨ ج ٨.

* ﴿قَتُولِي عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ﴾ يعرض عن تذكير من أخبر الله أنه لا يؤمن، ومن لم يصغ إليه ولم يسمع لقوله، وكذلك من أظهر أن الحجة قامت عليه وأنه لا يهتدى فلا يكرر التبليغ عليه ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠ ج ١٦.

* ﴿وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ المتفاعلين به غير التذكير العام الذي تقوم به الحجة ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠ ج ١٦.

* ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ هذه اللام المعرفة -وهي لام كي- ليست لام العاقبة ١٤٣، ١٤٤ ج ٤، ١١٢-١١٤ ج ٨.

معنى الآية إذا... سبعة أقوال في ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ترجيح السادس منها، من أراد معنى صحيحها لم يرد بالآية أو مخالفا للآية وتفسير السلف، أصل غلط طائفتى القدريّة ١١٥، ١١٦، ٢٥-٣٧ ج ٨.

* ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ ٢٧ ج ٨، ١٣٣ ج ١٧.

* ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ ٢٧ ج ٨.

(٥٢) سورة الطور

* ﴿وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾. ﴿فِي رَقٍّ مَنشُورٍ﴾ ٢٠٦، ٢٠٧ ج ١٢.

* ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ ٢٤٧، ٢٤٨ ج ١٠، ١٧٠، ١٧١ ج ١٣.

* ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣.

* ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ وتفاضلهم بتفاضل آبائهم وأعمالهم إذا...

الخ ١٧١، ١٧٢ ج ٤.

* ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ نخلص له العبادة ١٢ ج ١٥.

* ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ ١١٦، ١١٧ ج ١٤.

* ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ لما سمعها جبير، استفهام إنكار. أقوال: الأول: من غير خالق، الثاني: من غير مادة، الثالث: من غير عاقبة وجزاء، ترجيح الأول وتضعيف الثاني، لا يقول: حدثت من غير صانع إلا من حصل له فساد في عقله، لا يعرف عن أمة من الأمم القول لذلك ١٣، ١٤ ج ٢، ٨٢ ج ١٣، ١٣٤ ج ١٨.

* ﴿فَذَكَرْ﴾ إلى ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ قولان، حكم الله نوعان، لم تنسخ بآية السيف، ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ١٩٤-١٩٨ ج ٨.

(٥٣) سورة النجم

* ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ ٢٣٨ ج ٣.

* ﴿شَدِيدِ الْقُوَى﴾ إلى ﴿الْكَبَرَى﴾ وصف جبريل، من أعظم مخلوقات الله الأحياء العقلاء... رآه الرسول في صورته مرتين ١٣٠، ١٣١ ج ١١، ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣.

* ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ الآيات، أماكن هذه الأوثان، ومن كان يحجها من العرب، إساف ونائلة على الصفا والمروة، الأصنام حول الكعبة هبل في جوفها ١٩٠-١٩٣ ج ٢٧.

* ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أُتُمٌ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ سموها «آلهة» فأثبتوا لها استحقاق العبادة... من سلطان... ١٠٥، ١٠٦ ج ١٤، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٠.

* ﴿...﴾ إن يتبعون إلا الظن وما تهوى
الأنفس...﴾ الظن فى الكتاب والسنة ١٠٢
ج ١٥ .

أصل الضلال اتباعهما ١٥١ ، ١٥٢ ج ٣ .

هذه عمدة من يخالف السنة من المتأخرين
أيضا ١٨٥ ، ١٨٦ ج ١١ ، ٣٨ ، ٣٩ ج ١٣ .

* ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون
الملائكة﴾ ٣٩ ج ١٣ .

* ﴿وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن﴾
الآية ٣٩ ج ١٣ .

* ﴿فأعرض عمن تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا
الحياة الدنيا . ذلك مبلغهم ...﴾ ٩٤ ، ٩٥
ج ١٨ .

* ﴿ليجزى الذين أساءوا بما عملوا﴾ التعليل فى
الخلق والأمر ٥٧ ، ٥٨ ج ١٧ .

* ﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش﴾ حد
الكبائر والصغائر ، أكبرها ، قد يقترن بالذنوب
ما يخففها أو يغلظها ٣٢٨-٣٥٧ ج ١١ .

* ﴿ألا تزرؤازرة وزر أخرى﴾ تعذيب الميت ببكاء
أهله لا ينافى الآية ١٢٦ ج ٨ ، ٨٣ ج ١٨ .

* ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ انتفاع الميت
بالعبادات البدنية من الحى لا ينافى الآية ،
كالمالية ، أجوبة الناس عن الآية «إذا مات ابن
آدم ...» ١٢٦ ج ٨ ، ٨٣ ج ١٨ ،
١٧-١٧٤ ج ٢٤ .

* ﴿فبأى آلاء ربك تتمارى﴾ الأقوال والجمع بينها
١٢٥-١٢٧ ج ٨ ، ١٧٢-١٨١ ج ١٤ .

* ﴿هذا نذير من النذر الأولى﴾ ١٢٧ ج ٨ .

* ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾ ٨٥ ، ٩٤ ، ١٣١ ،
ج ٢٣ .

(٥٤) سورة القمر

* ﴿...﴾ وانشق القمر﴾ من معجزاته ، كرامات
أولياء الله تدخل فى معجزاته ١٥٢ ج ١١ .

* ﴿ولقد تركناها آية فهل من مدكر﴾ ما يستفاد
من الآيات ٦٨ ، ٦٩ ج ١٧ .

* ﴿كذبت عاد﴾ جزاؤهم كان بحسب جرائمهم
وذنوبهم ١٤٧ ، ١٤٨ ج ١٦ .

* ﴿كذبت ثمود بالنذر﴾ ذنوبهم وعقابهم ١٤٧ ،
١٤٨ ج ١٦ .

يسخرون من الأنبياء وأتباعهم ويصفونهم
بالعظائم التى هم أولى بها منهم ٥١ ج
١٦ .

* ﴿كذبت قوم لوط بالنذر﴾ جزاؤهم كان بحسب
ذنوبهم ١٤٧ ، ١٤٨ ج ١٦ .

* ﴿ولقد جاء آل فرعون النذر﴾ ذنوبهم ، عذابهم
بحسبها ١٤٧ ، ١٤٨ ج ١٦ .

* ﴿...﴾ ذوقوا مس سقر . إنا كل شئ خلقناه
بقدر﴾ إثبات القدر والرد على القدرية ٨٥-
٨٧ ج ١٦ .

* ﴿وكل شئ فعلوه فى الزبر﴾ الفرق بينه وبين
﴿فى كتاب مسطور﴾ ما يستفاد من الآية
١٧٠ ج ١٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ١٢ .

* ﴿إن المتقين فى جنات ونهر﴾ ٧٤-٧٧ ج ٢٠ .

(٥٥) سورة الرحمن

* ﴿الرحمن . علم القرآن﴾ تفضل الله على بنى
آدم بأمرين ١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٤ .

* ﴿الشمس والقمر بحسبان﴾ ١٠٦ ج ٢٥ .

* ﴿والنجم والشجر يسجدان﴾ ١٠١ ، ١٠٢
ج ٣٥ .

* ﴿...﴾ ووضع الميزان﴾ القولان ٢٤٩ ج ١٢ .

* ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ليس مع ما بعده من التكرار، رد الجن، حكمة تعداد هذه النعم ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦ ج ١٤، ١٠٢، ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ الأقوال الثلاثة أقربها، خطأ من جعل أحدهما للسلب والآخر للإثبات^(١) ٢٦٢ ج ٢، ١١٤، ١١٥ ج ٦، ١٠٢، ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ ١٧ ج ٧.

* ﴿هَلْ جِزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ ١٩ ج ١٥.

* ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ والأقوال الثلاثة، أقربها، القراءتان ١١٤، ١١٦ ج ٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٣-١٨٦ ج ١٦.

(٥٦) سورة الواقعة

* ذكر فيها القيامتين الكبرى بـ ﴿إِذَا وَقَعَتْ﴾ إلى ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾. وأن الناس يكونون ثلاثة أصناف ٢٦٣ ج ٤، ١٠٠، ١٠١ ج ١١.

* أعمال المقربين، وأصحاب اليمين، وما أعد لهم ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٦، ١٠١ - ١٠٣، ١٠٥ ج ١١.

* ﴿أَفَرَأَيْتُمَا مَتَمَنُونَ﴾ إنزال المنى بـ... نزاع الناس فيما يخلقه الله من الحيوان والنبات والمعدن والمطر والنار، هل تحدث أعيان هذه الأجسام فيقلب هذا الجنس إلى جنس آخر؟ أو لا يحدث إلا أعراض؟ خطأ الأشعرى، أصل هؤلاء في ابتداء الخلق هو القول بإثبات الجوهر الفرد ٢٦٠ ج ١٦، ١٣٤، ١٣٦ ج ١٧.

(١) وانظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* ﴿عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ على إعادتهم ١٣٩ - ١٤٥ ج ١٧.

* ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ﴾ ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤ ج ١٧.

* ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ كيف تتولد النار منهما ١٣٤، ١٣٥ ج ١٧.

* ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ بالكلام التام المفيد ١٣٥ - ١٣٨ ج ١٠.

* ﴿فَلَا أَسْأَلُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ ١٦٦، ١٦٧ ج ٣٥.

* ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ ١٣٠ ج ١٣.

* استدلال الصوفية بأن معانيه لا يدوقها إلا قلب طاهر - اعتبار صحيح ٣٢٧، ٣٢٨ ج ٥، ١٣٠ ج ١٣، ١٦٤، ١٦٥ ج ٢١.

* ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ ٢١، ٢٢، ٥٢، ٥٣، ٩٢، ٩٣ ج ١٦.

* ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ إلى ﴿الْعَظِيمِ﴾ ذكر القيامة الصغرى، وأن الناس بعد الموت ثلاثة أصناف ١٦١، ١٦٢ ج ٤، ١٠٠، ١٠١ ج ١١.

* ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ ٢٩٣ - ٣٠٢ ج ٥.

* ﴿إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ الْيَقِينِ﴾ ٣٦٣ - ٣٦٧ ج ١٠.

* ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ ١٣٥ ج ١٠.

(٥٧) سورة الحديد

* ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ تفسير النبي لها، ليس معنى الباطن القريب، الظهور ملازم للعلو، عجز المخلوق عن أن يكون... هذا الاسم والصفة ليس هو ذاك. ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٤٤، ٣٤٥ ج ٥، ١٦٤.

ج ٦، ٦٦، ٦٧، ٨٠، ٢٣٦، ٢٣٧ ج ١٦.
 ﴿...﴾ ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها... ﴿...﴾ مع كمال علوه^(١)... وهو معكم أين ما كنتم ﴿...﴾ المعية العامة^(٢) ٢٩٧، ٢٩٨ ج ٥.

﴿...﴾ واللّه بما تعملون بصير ﴿...﴾ ذكر العلم والرؤية للتخويف ٣١٦، ٣١٧ ج ٥.

﴿...﴾ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴿...﴾ السابقون الأولون أفضل من سائر الصحابة، أفضل السابقين ٢٥٠ ج ٣، ١١٤-١٢٥ ج ١١، ٣٨-٤٠ ج ٣٥.

﴿...﴾ وكلا وعد الله ﴿...﴾ ١٥٧-١٦٣ ج ٤.
 ﴿...﴾ يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ﴿...﴾ إلى ﴿...﴾ ما واكم النار ﴿...﴾ ظهور نور المؤمنين في الآخرة وفقد المنافقين للنور ١٦٧، ١٦٨ ج ١٥.

﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم﴾ ٢٣ ج ٧.

﴿اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو﴾ ٩٣ ج ١٦.

﴿...﴾ واللّه لا يحب كل مختال فخور ﴿...﴾ تعم البخل كل ما ينفع في الدين والدنيا، الاختيال والفخر والبخل بالعلم ١٢٥ ج ١٤.

مشابهة الهمزة للهمزة للمختال الفخور ٢٨٧، ٢٨٨ ج ١٦.

﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد...﴾ بنو آدم في كثير من

(١) انظر توحيد الأسماء والصفات «الاستواء» ج ٣٦.

(٢) انظر معنى المعية وانقسامها ومقتضى كل قسم، تفسير السلف لها ببعض مقتضاها.

المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرون على فعله، قوام الناس بأهل الكتاب والحديد، خلفاؤه كانوا جامعين بين الصنفين بخلاف... أماكن استخراج الحديد ٣٤ ج ٤، ٢٥٧ ج ١٢، ١١٢ ج ١٤، ٩١، ٩٢ ج ١٨، ٢١٤ ج ٣٥.

﴿ويجعل لكم نورا تمشون به﴾ ١٢٢ ج ١١.

(٥٨) سورة المجادلة

﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ ٧-٩ ج ٣٤.

﴿...﴾ ما يكون من نجوى ثلاثة... إلا هو معهم... المعية العامة، ليس معناها الاختلاط^(١) ١٣٨، ١٣٩ ج ١١.

﴿...﴾ وإذا قيل انشروا فانشروا ﴿...﴾ ١٢٤ ج ١٤.

﴿...﴾ والذين أوتوا العلم درجات ﴿...﴾ ٣٥-٣٧ ج ١٦.

﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله﴾ الآية، يستفاد منها ١٤٧، ١٤٨ ج ٧، ٤٢١ ج ١٠، ١٩٨ ج ١٥.

(٥٩) سورة الحشر

﴿أنزلت في غزوة بنى النضير ١٥٣، ١٥٤، ٣٠٨ ج ٢٨.

﴿هو السذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب... لأول الحشر﴾ الآية في محاصرته لبنى النضير، كانوا يسكنون، تنبيه على الحشر الثانى «إيلياء» معاد فى الخلق ٢٦٧ ج ٢٧، ٢٣٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٨ ج ٢٨.

(١) انظر : توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* ﴿نَسُوا اللَّهَ أَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [١٩] ما تستحقه الآية من التفسير، الذائر لربه لا يحصل له هذا النسيان لنفسه ١٩٨-٢٠١ ج ١٦ .

* ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ ٧١ ج ١٦ .

* ﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾ ٨٠ ، ٨١ ج ١٦ .

* ﴿الْمُؤْمِنِ﴾ ١١٢ ج ١٤ .

* ﴿الْمُهِمِّنِ﴾ ٢٧ ، ٢٨ ج ١٧ .

* ﴿الْجَبَّارِ﴾ ، ﴿الْخَالِقِ﴾^(١) ، ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢) ١٣٣-٢٣٥ ج ٨ .

(٦٠) سورة الممتحنة

* ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ﴾ إلى ﴿وَحْدَهُ﴾ ٢١٦ ج ٨ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩ ج ١٦ .

* ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مُودَةً﴾ فيمن نزلت؟ أيهم كان أعظم مودة؟ ١٧٨ ، ١٧٩ ج ١٠ .

* ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْبَقَرَةَ﴾ لمن في عصمته كافرة، آية البقرة بعد آية الممتحنة، وآية المائدة بعد آية البقرة ٨٤ ، ٨٥ ج ١٣ ، ٥٨ ، ٥٩ ج ١٤٤ ، ١٤٥ ج ٣٢ .

* ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ﴾ الآية ، ٥٣ ج ١٤ .

* ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَافَرِ﴾ يستباح منهم في دار الكفر ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٣٢ .

* ﴿وَأَتَوْهُمْ مَا أَفْضَقُوا﴾ رد مهور النساء المهاجرات من أهل الهدنة، وثمن المهاجر من رقيق المعاهدين . إذا كانوا أهل حرب لم ١١١-١١٣ ج ٣٢ .

(١) انظر: توحيد الربوبية ج ٣٦ .

(٢) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦ .

* ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ﴾ الفء لم سمي فيثا؟ ما يدخل في الفء، لا خمس في الفء، لم يكن هذا الفء ملكا للنبي في حياته، مصرفه بعد موته ١٥٣-١٥٥ ، ٣٠٧-٣٢٠ ج ٢٨ .

* ذكر مصارف الفء بـ ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ إلى ﴿رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ١٥٤ ، ٣٠٨ ج ٢٨ .

الفقير الشرعى وهل هو أشد حاجة من المسكين ٣١١ ، ٣١٢ ج ٢٨ .

ومن كان مشغولا بالعلم والدين... قد منعه من الكسب، والقضاة والعلماء، بنو هاشم ٣١١ ج ٢٨ .

هل يجب أن تكون عناية الإمام بأهل الحاجات فوق عنايته بأهل المصالح العامة ٣١٤-٣٢٠ ج ٢٨ .

* نزاع العلماء في الأرض إذا فتحت عنوة هل يجب قسمها كخير أو تصير فيثا كما دلت عليه سورة الحشر أو يخير الإمام؟ ٢٦٤-٢٦٧ ج ١٧ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ج ٢٨ .

* ﴿الْمُهَاجِرِينَ... وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ﴾ ١١١-١١٣ ج ١ .

* ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ﴾ إلى ﴿الْمَفْلُحُونَ﴾ في وصف الأنصار، الأقوال ٧٤ ، ٣٣٢ ج ١٠ ، ١٨٨-١٩٠ ج ١٨ ، ٨٣ ج ٢٨ .

* ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ ليس للرافضة حق في الفء ٢٢٣ ج ٢٨ .

* ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(١) ١١٥ ج ١٤ .

* ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ﴾ ٢٧٧ ، ٢٧٨ ج ١٧ .

(١) انظر ص ٤٢ ، ٤٣ ج ٣٧ .

﴿ولا يعصينك في معروف﴾ الأقوال، لا مفهوم له ٤٢، ٤٣ ج ٧.

(٦١) سورة الصف

﴿سبب نزولها ٣٦، ٣٧ ج ١٧.

﴿إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا﴾
تفاضل محبة الله للخلق ٣٦، ٣٧ ج ١٧

﴿فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم﴾ ٩، ١٠ ج ١٠.

﴿هو الذى أرسل رسوله بالهدى﴾ كمال العلم
﴿دين الحق﴾ كمال العمل، الأول: صلاح
القوة النظرية العلمية، الثانى: صلاح القوة
الإرادية العملية ٤١، ٤٢ ج ٢.

﴿هل أدلكم على تجارة﴾ إلى آخر السورة
فضائل الجهاد والمرابطة فيه، وظيفة العاجز
عنه ١٠٧ ج ٢٠، ٢٢٩-٢٣٣ ج ٢٨.

﴿من أنصارى إلى الله﴾ ١٨٣، ١٨٤ ج ١٣.

(٦٢) سورة الجمعة

﴿هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم﴾ لفظ
البعث ٢٦٩ ج ١١

الأميون يتناول العرب دون أهل
الكتاب ١١٢-١١٤ ج ١٦.

﴿وآخرين منهم لما يلحقوا بهم﴾ من دخل فى
الإسلام بعد دخول العرب فيه إلى يوم القيامة
١١٢، ١١٣ ج ١٦.

﴿من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا
البيع﴾ المضى إليها، ليس العدو ١٥٧،
١٥٨ ج ٢٢.

الخطبة والصلاة ١٢٢ ج ٢٤.

ما كان ملهيا وشاغلا عما أمر الله به من ذكره
والصلاة له فهو منهى عنه وإن لم يكن جنسه

محرمًا، والمغالبات ... وإن لم يكن فيها
أكل مال بالباطل ١٤٦، ١٤٧ ج ٣٢.

﴿فإذا قضيت الصلاة﴾ ومعناه : قائم فى
جميع الصلوات ٣٧١، ٣٧٢ ج ١٠.

(٦٣) سورة المنافقون

﴿وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم﴾ النظر إلى
المنافقين ولو لغير شهوة ٢٤٢ ج ١٥.

لفظ «الجسم» فى اللغة، وفى اصطلاح أهل
الكلام، وهل هو؟ ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨
ج ١٧.

﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾ لمن أطاعه
والذلة لمن عصاه ٢٣٣، ٢٤٧ ج ١٥.

﴿لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله﴾
ما كان شاغلا عما أمر الله به من ذكره
والصلاة له فهو منهى عنه، دخول المغالبات
فى هذا ١٤٦، ١٤٧ ج ٣٢.

(٦٤) سورة التغابن

﴿قل بلى وربى لتبعثن﴾ أمر أن يقسم على
أمر ١٠٩ ج ١٦.

﴿ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله﴾ المصائب
كفارات، وإذا صبر عليها أثيب على الصبر،
المصائب من فعل الله وهى من جزاء الله
للعبد على ذنبه ١٩٥-١٩٧ ج ٣٠.

﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ لا يناقض ﴿حق
تقاته﴾ ﴿حق جهاده﴾ ٢٢٣ ج ١٤.

(٦٥) سورة الطلاق

﴿إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ يتناول
كل مطلقة، وأن كل طلاق فهو رجعى...
وأن ما كان بائنا فليس من الثلاث ١٥٣

ج ١٩، ٤٧-٤٩ ج ٣٣.

* ﴿وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ ٢٢، ٢٣ ج ٣٣.

* ﴿لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ ٢٣٠، ٢٣١ ج ٢٩.

* الاصل فى الطلاق الخطر، طلاق البدعة إذا أوقعه الإنسان هل يقع؟ ٤٨-٥٠ ج ٣٣.

* ﴿إذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف﴾ إذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يكن ممثلاً ١٦١، ١٦٢ ج ١٥، ٢٣، ٤٨ ج ٣٣.

* ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً للتقوى، المخرج، للتقوى فائدتان، الرزق، إذا لم يحصل ذلك دل على أن فى التقوى خللاً ٣٠٩، ٣١٠ ج ٨، ٣٣١ ج ١١، ٣٧-٤١ ج ١٦، ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٢.

تقوى الله فى الطلاق مرادة هنا ، جمع الثلاث ٢٣، ٢٤، ٤٩، ٥٠ ج ٣٣.

مسألة الإلزام بها والتفصيل فيه ٢٣٠، ٢٣٢ ج ٢٩.

* ﴿واللائى يثنى من المحيض﴾ الآية منه، ليس محدوداً بسن معين، عدتها ١٢٩ ج ١٩، ١٥، ١٦ ج ٢٤.

* ﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن﴾ لمن النفقة ويم تقدر؟ ٤٨، ٤٩ ج ٦٨، ٣٤.

* ﴿فإن أرضعن لكم﴾ ١٨٨، ١٨٩ ج ٣٠.

* ﴿فآتوهن أجورهن﴾ لم تشترط عقد استئجار ولا أذن الأب لها ٢٨٩، ٢٩٠ ج ٢٠،

١٠٩، ١١٠ ج ٣٠.

قولهم: إنها على خلاف القياس، بم تقدّر ٤٧، ٤٨ ج ٣٤.

* ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ ٣٥٦، ٣٥٧ ج ٦.

(٦٦) سورة التحريم

* ﴿يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك﴾ سبب نزول الآية ١٦٢، ١٦٤ ج ٣٥.

استفهام إنكار ١٦١، ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٥.

يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى ١٥٧، ١٥٨ ج ١٤.

* ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ فى سورة المائدة تتناول كل يمين من أيمان المسلمين^(١) ١٦٢، ١٦٤، ١٩٠ ج ٣٥، ١٥٨ ج ١٤، ١٥٣، ١٥٤ ج ١٩، ٨٦ ج ٣٣.

* ﴿لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون﴾ ١١٢، ١١٣، ١٧٤ ج ٧.

ظن بعضهم أن هذا تأكيد، وقال بعضهم... فى الماضى و... المستقبل، وأحسن منه ٣٩، ٤٠ ج ١٣.

* ﴿... توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾ التوبة النصوح ، غلط من قال: هو اسم شخص ٤١، ٤٢ ج ١٦.

* ﴿نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم﴾ ٢٧٥ ج ٧، ١٦٧، ١٦٨ ج ١٥.

* ﴿يقولون ربنا أقم لنا نورنا﴾ ١٧٤-١٧٥ ج ٧.

* ﴿فخاتاهما﴾ فى الدين لا فى الفراش ٢٩٢ ج ٧.

(١) وانظر لفظ اليمين، وصيغها، وصيغة التعليق والكفارة ص ١٤٧ وما بعدها ج ٣٥.

(٦٧) سورة الملك

* فضلها ١٦٧ ج ٢٢ .

* ﴿لِيلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ١٠٠ ، ١٠١ ج ٢٨ .

* ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّجْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ لأنها جسم مستدير الشكل ٨٤ ج ١٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢٥ .

* ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ يراد به مطلق العدد ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ١٤ .

* ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ﴾ ٣٥٦ ج ٦ .

* ﴿وَجَعَلْنَاهَا رَجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾^(١) ١٦٧ ، ١٦٨ ج ١١ .

* ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ علمه بالأشياء من وجوه تضمنت البراهين المذكورة لأهل النظر ١٣٠ ج ٢ ، ٤٣ ، ١٣٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ١٦ .

* ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ في العلو، ما يراد بالعلو، ٥٣ ج ٣ ، ٤٨ ج ١٦ .

من توهم أن مقتضاها أن يكون داخل السموات فهو ضال ٤٩ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ج ١٦ .

* ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرِكُمْ... يَرْزُقْكُمْ﴾ يتضمن كل منهما ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٢ ج ١ .

* ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً﴾ الوعد ٢٩٨ ، ٢٩٩ ج ٦ .

(٦٨) سورة ن

* سورة الخلق ٤٥ ج ١٦ .

* ﴿وَالْقَلَمُ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ج ١٦ .

(١) وانظر : مجمل اعتقاد السلف ج ٣٦ .

* المقسم عليه ثلاث جمل ﴿مَا أَنْتَ﴾ ، ﴿وَإِنْ لَكَ﴾ ، ﴿وَإِنَّكَ﴾ نتيجة ذلك : تعظيم الحق الذي بعث به ، وأنه أفضل قسم السعداء ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ج ١٦ .

* ﴿لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ الخلق والدين والعادة ألفاظ متقاربة ٧٨ ج ١٠ ، ٤٥ ج ١٦ .

* ﴿بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ ومن قال : الباء زائدة فلم يفهم المعنى ٥١ ج ١٦ .

* ﴿فَلَا تَطْعَمُ الْمَكِذِبِينَ﴾ الآيات تتضمن أصليين ، وفيه فوائد ٤٦ ، ٤٧ ج ١٦ .

* ﴿وَدُّوا لَوْ تَدَهَنَ فَيَدَهَنُونَ﴾ ٤٧ ج ١٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ج ١٨ .

* ﴿وَلَا تَطْعَمُ كُلُّ حِلَافٍ مَهِينٍ﴾ ٤٧ ، ٤٨ ج ١٦ .

* ﴿هَمَّازٌ مَشَاءٌ بَنَمِيمٍ﴾ ٤٧ ، ٤٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ١٦ .

* ﴿مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مَعْتَدٌ أَثِيمٌ﴾ ٤٧ ، ٤٩ ، ٢٨٧ ج ١٦ .

* ﴿عَتَلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ ٤٧ ، ٤٨ ج ١٦ .

* ﴿سَنَسْمَعُهُ عَلَى الْخُرطومِ﴾ ٤٨ ، ٤٩ ج ١٦ .

* ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ الآيات بيان حال البخلاء ، وما يعاقبون به في الدنيا قبل الآخرة ٤٨ ، ٤٩ ج ١٦ .

* ﴿وَعَدُوا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ ١٠-١٢ ج ٨ ، ٧٦ ج ١٥ .

* ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ ٧٢ ، ٧٣ ج ١٧ .

* ﴿يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ وليست من آيات الصفات ٢٣٧ ، ٢٣٨ ج ٦ .

* ﴿... وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون﴾ ٤٩، ٥٠ ج ١٦.

* ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت﴾ ٤٩، ٥٠ ج ١٦.

* ﴿فاصبر لحكم ربك ولا تكن... الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم... ويقولون إنه لمجنون﴾ ٤٩، ٥٠ ج ١٦.

(٦٩) سورة الحاقة

* ﴿وتعينا أذن واعي﴾ ١٩٠ ج ١٣.

* ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ العامل فيه ١٠٤، ١٠٥ ج ١٢.

* ﴿ما أغنى عني مالي﴾ ١٦٩ ج ١٣.

* ﴿إنه لقول رسول﴾ الرسول هنا محمد ١٤٣، ١٤٤ ج ١٢.

لم يقل ملك ولا نبي: الرسول يستلزم مرسلًا ١٣٦، ١٣٥ ج ١٢.

بمنزلة: أنه لتبليغ وليس معناه أنه أنشأه^(١) ٨٦، ١٤٤، ٢٧٩ ج ١٢.

يتناول معانيه ولفظه ٨٦، ٨٧ ج ١٢.

* ﴿وما هو بقول شاعر... ولا بقول كاهن﴾ هذان النوعان هما اللذان يعارض بهما أهل الفجور والإفك ٨٨ ج ٢، ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* ﴿تنزيل من رب العالمين﴾^(٢) ٢٧٨، ٢٧٩ ج ١٢.

* ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل﴾ المتنبيون لا يطيل تمكنهم ١٥٥ ج ١٤.

* ﴿وانه لحق اليقين﴾ ٦٤٥-٦٤٨ ج ١٠.

(١، ٢) وانظر: القرآن كلام الله ج ٣٦.

* ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ «اجعلوها في ركوعكم» وجوب جنس التسييح ٧٢-٧٤ ج ١٦.

الأمر بتسييحه يقتضى ٧٩، ٨٠ ج ١٦.

(٧٠) سورة المعارج

* التناسب بينها وبين سورة القدر وسورة النبأ ٢٦٣ ج ١٦.

* ﴿فاصبر صبرا جميلا﴾ الشكوى إلى الله لا تنافيه ٣٧٤، ٣٧٥ ج ١٠.

* ﴿... هلوعا﴾ ١٢٩، ١٣٠ ج ١٧.

* ﴿إذا مسه الشر جزوعا. وإذا مسه الخير منوعا﴾ خلقت نفسه متحركة حركة لا بد فيها من الشر لحكمة ١٧٩ ج ١٤.

الناس في التقوى والصبر على أربعة أقسام ٣٧٧، ٣٧٩ ج ١٠.

* ﴿... الذين هم على صلاتهم دائمون﴾ الآيات. ذم الإنسان كله إلا من استثناه، يدل على وجوب جميع هذه الخصال، ضد ذلك صفة المنافق ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٣، ٣٣٤ ج ٢٢، ٧٧، ٧٨ ج ٢٩.

* العطف في هذه الآيات ٨٠ ج ١٦.

* ﴿خاشعة أبصارهم﴾ وحدها ٣٢٥، ٣٢٦ ج ٢٢.

(٧١) سورة نوح

* ﴿إنا أرسلنا نوحا﴾ أول رسول ٢٤ ج ١، ٢٤٥ ج ١٧.

* ﴿استغفروا ربكم... أنهارا﴾ الاستغفار سبب للرزق والنصر ٣٨ ج ١٦.

* ﴿سبع سموات طباقا﴾ ٣٣٠، ٣٣٤-٣٣٦ ج٦.

* ﴿وجعل القمر فيهن نورا﴾ القمر في السموات، السموات هي الأفلاك، حركتهما بحركة الفلك ٣٥٤-٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩ ج٦.

* ﴿نباتا﴾ اسم مصدر ﴿ثم يعيدكم فيها ويخرجكم﴾ إخبار بالقيامة ١٦٣ ج٤، ٢٢، ٢٣، ١٤٠، ١٤١ ج١٧.

* ﴿والله جعل لكم الأرض بساطا﴾ ٣٥٧ ج٦.

* ﴿لا تذر آلهم﴾ الآية. كانوا قوما صالحين... صارت هذه الآلهة إلى العرب، العكوف على القبور والتمسح بها وتقبيلها هو أصل الشرك^(١) ١٢٥، ١٢٦، ٢٢٤ ج١، ١٦١، ١٦٢ ج١١، ٢٤٤، ٢٤٥ ج١٧، ٤٨ ج٢٧.

* ﴿مما خطيئاتهم﴾ ٢٩٦، ٢٩٧ ج١٦.

* ﴿فأدخلوا ناراً﴾ عذاب القيامة والبرزخ ١٦٣، ١٦٤ ج٤.

* ﴿لا تذر على الأرض﴾ دعاؤه بعد العلم بأنهم لا يؤمنون، ومع ذلك... إلخ ٢٠٢ ج٨.

(٧٢) سورة الجن

* ﴿قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن﴾ الآيات، الحكمة في أمره بإخبار الإنس بأحوال الجن^(٢) ٢١، ٢٣ ج١٩.

* ﴿جد ربنا﴾ ٧٥، ٧٦ ج١٦.

* ﴿وأنه كان يقول سفيها﴾ ١٦٧، ١٦٨ ج١١.

* ﴿وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن﴾ تحريم الشرك بالجن وغيرهم كانوا

(١) وانظر: توحيد الألوهية ج٣٦.

(٢) وانظر: مجمل اعتقاد السلف ج٣٦.

يقولون إذا نزلوا، العزائم المكتوبة بأسمائهم، إعانتهم لمن يفعل ما يرضونه ٢٤٩، ٢٥٠ ج١، ١٦-٢٢ ج١٩.

بعض الناس يسميهم رجال الغيب - الأربعون الأبدال أو غيرهم - سموا ج١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨ ج١١، ٢٥٠، ٢٥١ ج١٧.

* ﴿وأنما لمنا السماء فوجدناها ملئت﴾ ١٦٧، ١٦٨ ج١١.

* ﴿وأنما كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾ ١٦٧، ١٦٨ ج١١.

* ﴿... أشر أريد بمن في الأرض﴾ حذف فاعله ٥٤، ٥٥ ج١٧.

* ﴿وأنما منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قديدا﴾ مذاهب شتى: مسلمين، يهود، نصارى، شيعة، سنة ١٤٤، ١٤٥ ج٤، ١٦٣ ج١١، ٤٩، ٥٠ ج١٣.

الشياطين منهم من يختار الكفر... إلخ ٢١ ج١٩.

* ﴿وأنما ظننا أن لن نعجز الله في الأرض ولن نعجزه هربا﴾ ١٦٨ ج١١.

* ﴿وأنما منا المسلمون ومنا القاسطون﴾ الآيتين ٤٩، ٥٠ ج١٣.

* ﴿ملتحدا﴾ ١٦٣ ج١١.

* ﴿فلا يظهر على غيبه أحدا﴾ ٦٥، ٦٦ ج٦.

(٧٣) سورة المزمل

* ﴿المزمل﴾ ومناسبتها لسورة المدثر ٢٦٣ ج١٦.

* ﴿قم الليل إلا قليلا﴾ الآيات، إذا نسخ الوجوب بقى الاستحباب، وهل يجب على أهل القرآن؟ ٥١-٥٣ ج٢٣، ١٢٢ ج٢٤.

- * «إن ناشئة الليل» ليست أول الليل ولا بين العشاءين ١٥٢ ج ١٧، ٥٢، ٥٣ ج ٢٣.
- * «واذكر اسم ربك» لا يقتضى ذكره مفردا ١٣٥ ج ١٠.
- * «.. هجرا جميلا» الهجر الشرعى نوعان، هذا أحدهما ٣٧٤ ج ١٠، ١٦٨ ج ١٥، ١١٥، ١١٦ ج ٢٨.
- * «فاقرؤوا ما تيسر منه» ٥٢، ٥٣ ج ٢٣.
- * «واستغفروا الله» (١) ٣٧٥، ٣٧٧ ج ١١.

(٧٤) سورة المدثر

- * أنزلت بعد «اقرأ» المناسبة بينهما، المتدثر ٢٦٣ ج ١٦.
- * «وثيابك فطهر» أهمية طهارة القلب ١٥، ١٦ ج ١، ١٨٩، ١٩٠ ج ٢١.
- * «والرجز فاهجر» ١١٥، ١١٦، ١٢٢ ج ٢٨.
- * «ولربك فاضرب» ٩٧-٩٩ ج ١٥.
- * «ذرني ومن خلقت وحيدا...» إلا قول البشر» الوحيد ١٥، ١٦ ج ١٧.
- كان من جنس فلاسفة الصابئة فى تفكيره المخالف للرسول، كافر بأصل الرسالة ١٨٥ ج ١٢، ٤٨، ٤٩ ج ١٧.
- * «ما سلككم فى سقر... حتى أتناا اليقين»، «فما تنفعهم شفاعة الشافعين» (٢) ٢٢٩، ٢٣٠ ج ١١.
- * «فما لهم عن التذكرة معرضين» لا يذكر هؤلاء- كما يذكر المؤمنين- إذا كانوا قد قامت عليهم الحجة و... إلخ ١٩٩ ج ١٥، ٩٩ ج ١٦.

(١) وانظر: الإيمان ج ٣٦.

(٢) وانظر: توحيد الألوهية ج ٣٦.

- * «فرت من قسورة» ١٩٧ ج ١٣.
- * «فمن شاء ذكره»، «وما يذكرون إلا أن يشاء الله» هنا أربع إزادات ٥٥ ج ١٦.
- * «هو أهل التقوى وأهل المغفرة» ١٨٣-١٨٥، ٣٧٦، ٣٧٧ ج ١٦.

(٧٥) سورة القيامة

- * ذكر القيامتين ١٦٢ ج ٤.
- * «ولا أقسم بالنفس اللوامة» الأنفس ثلاثة ٨٥ ج ٢٨.
- نفس كل إنسان لوامة ١٦٢ ج ٤.
- * «أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه...» فاقرة» معاد البدن ١٦٢ ج ٤.
- * «ولو ألقى معاذيره» ٢٤٦-٢٤٨ ج ١٤.
- * «إن علينا جمعه وقرآنه» ٢٩٩ ج ١٢.
- * «فإذا قرآنناه فاتبع قرآنه» ١٦١، ١٦٢ ج ١٢، ٢٤ ج ١٧.
- * «إلى ربها ناظرة . ووجوه» تقسيم لجنس الإنسان، وانقسام الوجوه إلى نوعين ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٦.
- * ذكر حال الموت ب «إذا بلغت التراقي» ١٦٢، ١٦٣ ج ٤.
- * وصف حال الكافر ب «فلا صدق ولا صلى . ولكن كذب وتولى» التصديق، التكذيب، التولى هنا يدل على وجوب الطاعة ١٦٣ ج ٤، ٤١، ٤٢، ٩٤ ج ٧.
- * «أيحسب الإنسان أن يترك سدى» استفهام إنكار على من جوز ذلك على الرب، الرد على المجبرة الجهمية ٢٧٢-٢٧٥ ج ١٦.
- * «الم يك نطفة... الموتى» دلالتها على الخالق،

وفى الحج ١٥٤-١٥٦ ج ١٦.

﴿سورة الدهر (٧٦)﴾

﴿هل أتى على الإنسان﴾ لم تنزل فى على
و... وبتقدير صحته ٢٥٦ ج ٤.

﴿قراءتها فى الجمعة مع ١١٢ ج ٢٤.

﴿الإنسان﴾ جميع الناس ولم يدخل فيها آدم
١٥٣ ج ١٦.

﴿إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا﴾
الهدى المشترك، من أدخل فى ذلك الهدى
الخاص ٦١ ج ١٥، ٨٨-٩٠ ج ١٦.

﴿يشرب بها﴾ تدل على الرى، من قال: زائدة
فلقصور علمه ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣، ٢٥٧،
٢٥٨ ج ٢٠، ٧٣، ٧٤ ج ٢١.

﴿يوفون بالنذر﴾ ٢٠١، ٢٠٢ ج ٣٥.

﴿مسكيننا وييتما وأسيرا﴾ عامة ٢٣٢ ج ١٤.

﴿إنما نطعمكم لوجه الله﴾ من طلب منهم
الدعاء أو الثناء خرج منها ٦٦، ٦٧ ج ١١.

﴿ولا تطع منهم أثما أو كفورا﴾ أقوال، الراجع
٢٢٠، ٢٢١ ج ٢١.

﴿واذكر اسم ربك﴾ ١٢٥، ١٢٦ ج ٦.

﴿ومن الليل فاسجد له وسبحه﴾ يتناول ٥٢،
٥٣ ج ٢٣.

﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾ رد على
الطائفتين ٢٨٧، ٢٨٨ ج ٨.

﴿سورة المرسلات (٧٧)﴾

﴿والمرسلات عرفا﴾ لم يقسم عليها ١٧٠،
١٧١ ج ١٣.

﴿إنما توعدون لواقع﴾ المقسم عليه، أو الرياح،
أو هما ١٧٠ ج ١٣.

﴿فإذا النجوم طمست. وإذا السماء فرجت.﴾
وإذا الجبال نسفت﴾ يحيل العالم من حال إلى
حال، ﴿ألم نخلقكم من ماء مهين. فجعلناه
فى قرار مكين. إلى قدر معلوم. فقدركم فنعم
القادر﴾ (١) ١٦٢ ج ١٦.

﴿... رواسى شامخات﴾ لثلا تميد ٣٥٧
ج ٦.

﴿هذا يوم لا ينطقون. ولا يؤذن لهم
فيعتذرون﴾ ٢٢٣، ٢٢٤ ج ١٦.

﴿وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون﴾ لا يكون
إلا مع سجود، هل فى شرعنا ركوع منفرد؟
٨٧، ٨٨، ١٠٠ ج ٢٣، ١٣٣، ١٣٤ ج ٢٦.

﴿فبأى حديث بعده يؤمنون﴾ (٢) ١١٣، ١١٤
ج ١٤.

﴿سورة النبأ (٧٨)﴾

﴿مناسبتها لسورة «المعارج» و «القدر» ٢٦٣،
٢٦٤ ج ١٦.

﴿النبأ العظيم﴾ ٢٦٣، ٢٦٤ ج ١٦.

﴿والجبال أوتادا وخلقناكم أزواجا﴾ (٣) ٣٥٧ ج ٦.

﴿وجعلنا الليل لباسا. وجعلنا النهار معاشا﴾
لم يخلقنا قبل هذه السموات والأرض ﴿وبيننا
فوقكم سعبا شدادا﴾ (٤)، ﴿يوم ينفخ فى
الصور﴾ (٥) ٣٥٧-٣٥٩ ج ٦.

﴿لابئين فيها أحقابا﴾ من المخلوقات التى لا
تفنى بالكلية: الجنة والنار... لم يقل بفناء

(١) انظر القيامة، الواقعة، القدر.

(٢) انظر: القرآن كلام الله ج ٣٦.

(٣) وانظر آية (٤٩) سورة الذاريات.

(٤) وانظر آية (٦) سورة ق.

(٥) وانظر آية (٦٨) سورة الزمر.

* جميع المخلوقات إلا ١٧٤ ج ١٨ .

* «أما أهل النار الذين هم أهلها ...» ١١٥ -
١١٧ ج ١٦ .

* «إن للمتقين مفازا» ٧٤ - ٧٧ ج ٢٠ .

* «واعتابا» أعم نفعاً من النخل «لا تسموا
العنب الكرم...» ١٧١، ١٧٢ ج ١٦ .

* «لا يملكون منه خطابا» عام ١١٥ - ١١٧
ج ١٤ .

* «يوم يقوم الروح والملائكة صفا» ١٣٧ ،
١٣٨ ج ٤ .

* «إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا» فهم
المنتفعون بالشفاعة: الشافع والمشفوع له
٢١٨ - ٢٢٥ ج ١٤ .

(٧٩) سورة النازعات

* «والنازعات غرقا» الملائكة، يتضمن ١٧١
ج ١٣ .

* «فالمدبرات أمرا» الملائكة ٣٣٤ ج ٦ ، ١٦٦ ،
١٦٧ ج ٣٥ .

* «إذا كنا عظاما» ١٤٠ ، ١٤٤ ج ١٧ .

* «أذهب إلى فرعون» القلب عند ١٢٧ ، ١٢٨
ج ١٣ .

* «فقل هل لك إلى أن تزكى» وأهديك إلى
ربك فتخشى» التزكى، جمع بينهما
لتلازمهما ١٠٧ ، ١٠٩ ج ١٦ .

* «أنا ربكم الأعلى»^(١) «فأخذه الله نكال
الآخرة والأولى»^(٢) ١٨٣ - ١٨٥ ج ١٤ .

* «إن في ذلك لعبرة لمن يخشى»^(٣) ١٥٩ ،
١٦٠ ج ١٤ ، ١٠٨ ج ١٦ .

(١) انظر: توحيد الربوبية ج ٣٦ .

(٢) انظر ص ١٠ ج ٣٧ .

* «وأخرج ضحاها والأرض بعد ذلك دحاهها»
١٣٥ ج ١٦ .

* «والجبال أرساها. متاعا لكم ولأنعامكم» وله
فيها حكم أخرى، «فأما من طغى. وأثر
الحياة الدنيا»^(١) ٣٥٧ ج ٦ .

* «وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن
الهوى»، «أيان مرساها»^(٢) ١٠٨ ، ١٠٩
ج ١٦ .

* «إنما أنت منذر من يخشاها» الإنذار الخاص
١٦ ج ٩٦ .

* الخشية تتناول، قد تحصل الخشية بالتذكر وقد
تحصل فتدعو إليه ١٠٢ - ١٠٤ ج ١٦ .

(٨٠) سورة عبس

* «عبس وتولى... تلهى» التذكير الخاص، غير
التبليغ العام ٩٩ ج ١٦ .

لا معارضة بينها وبين «لعله يتذكر أو
يخشى» ١٠٦ ج ١٦ .

التذكر العام يوجب الخشية ١٠٧ ج ١٦ .

النفع نوعان، ذكر التزكى مع التذكر وعطفه
عليه، فوائد التذكر وعمومه ١٠٩ - ١١٢ ،
١١٤ ج ١٦ .

* «وقال فى رزق الإنسان:» «فلينظر...»
ولأنعامكم» تقديم العنب على النخل ١٧١ ،
١٧٢ ج ١٦ .

* «يوم يفر المرء من أخيه. وأمه وأبيه.
وصاحبه وبنية» المناسبة هنا تقتضى البداءة
بالأدنى. ٣٣ - ٥٤ ج ١٦ .

* «وجوه يومئذ مسفرة... ووجوه...» وصف

(١) انظر: السلوك ج ٣٦ .

(٢) انظر: مجمل اعتقاد السلف ج ٣٦ .

لها في الآخرة ١٢٩، ١٣٠ ج ١٦.

حصر ٢٦٢ ج ٦.

(٨١) سورة التكويد

﴿إذا الشمس كورت﴾ التكويد «الشمس والقمر يكونان يوم القيامة...» ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٥.

﴿إحالة هذا العالم من حال إلى حال، فقر العالم إلى الله في الإيجاد والإعدام ١٦١، ١٦٢ ج ١٦.

﴿وإذا النفوس زوجت﴾ الأزواج في القرآن ٤٤، ٤٥ ج ٧.

﴿وإذا المؤودة سئلت. بأى ذنب قتلت﴾ لا تقتل النفس إلا بذنب منها نساء أهل الحرب وصبيانهم ٥٥ ج ١٦.

﴿فلا أقسم بالخنس. الجوار الكنس﴾ الكواكب ١٥١، ١٥٢ ج ١١.

الخنوس، والكنوس، الجوارى ٣٥٦ ج ٦، ١١٠ ج ٣٥.

﴿إذا عسعس﴾ أدبر وأقبل الصبح ١٥١ ج ١١، ١٨٢ ج ١٣.

﴿والصبح إذا تنفس﴾ ١٦٠، ١٦١ ج ١٦.

﴿إنه لقول رسول كريم﴾ جبريل، إضافته إلى هذا الرسول تارة وإلى هذا تارة يدل على أنه إضافة بلاغ لا إنشاء وإحداث ٣٦، ٣٧ ج ٢، ١٥٢ ج ١١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٨، ٢٩٩ ج ١٢.

﴿مطاع ثم أمين﴾ ١٥٢ ج ١١.

﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ التعبير بـ «صاحب»

نزه عن هذا وهذا ٣٥، ٣٦ ج ٢، ١٤٩ - ١٥٢ ج ١١.

﴿ولقد رآه بالأفق المبين﴾ رأى جبريل ٣٥، ٣٦ ج ٢، ١٣٠، ١٣١، ١٥٢ ج ١١.

﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ محمد، القراءتان، ومعناها ٣٥، ٣٦ ج ٢.

﴿وما هو بقول شيطان رجيم﴾ نزه جبريل كما نزه محمدا ٣٥-٣٧ ج ٢، ١٥٢ ج ١١.

﴿إن هو إلا ذكر للعالمين﴾ ٩٦ ج ١٦.

﴿لمن شاء منكم﴾ خاص، مشيئة الاستقامة واجبة ٩٦ ج ١٦، ٩٧، ٩٨ ج ٢٣.

﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين﴾ هنا أربع إرادات ٥٥ ج ١٦.

(٨٢) سورة الانفطار

﴿إذا السماء انفطرت﴾ إحالة العالم من حال إلى حال، حكم من أنكر انفطار السموات و... إلخ ١١٦، ١١٧ ج ٢، ١٦٢ ج ١٦.

﴿ما غرك بربك الكريم﴾ خطاب لكل واحد واحد ١٥٧، ١٥٨ ج ١٤.

﴿الذى خلقتك فسواك فعدلك﴾ الخلق والتسوية مقيدان بالإنسان هنا ٨١ ج ١٦.

﴿بل تكذبون بالدين. وإن عليكم لحافظين. كراما كاتبين﴾^(١) ﴿يعلمون ما تفعلون﴾^(٢) ١٦٥-١٦٩ ج ١٦.

﴿إن الأبرار لفي نعيم﴾ البر أحد الأسماء التى تستحق بها الجنة ٧٤-٧٧ ج ٢٠.

﴿يصلونها يوم الدين﴾ الصلى المطلق وهو

(١)، (٢) انظر: مجمل اعتقاد السلف ج ٣٦.

المكث فيها والخلود على وجه يصل إليهم
العذاب دائما ١١٥-١١٧ ج ١٦.

(٨٣) سورة المطففين

﴿... للمطففين﴾ والتطفيف في الصلاة ١٣٧،
١٣٨ ج ١٥.

﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ ٣٠٠ ج ٦.

﴿وما أدراك ما سجين﴾ هو أسفل سافلين،
وهو قعر الأرض ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٠٧ ج ٢٥.

﴿كلا بل إن على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾

﴿إن للعبد إذا أذنب...﴾ الفرق بين الرين

والغين ١٦٦ ج ١٥، ١٩٨ ج ١٦، ٢٨٤،
٢٨٥ ج ١٧.

﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ يروونه
مرة ٢٨٠، ٢٨١ ج ٦.

رؤيتهم ليست كرامة ولا نعيما، رؤية المؤمنين
ربهم^(١) ٢٩٩-٣٠٢ ج ٦.

﴿إن كتاب الأبرار لفي عليين...﴾ بها المقربون

يمزج لأصحاب اليمين مزجا ويشرب بها

المقربون صرفا، أصحاب اليمين، المقربون،

أعمال النوعين، فائدة الباء هنا ١٠١-١٠٣
ج ١١، ٢٥٧، ٢٥٨ ج ٢٠.

غلط من ظن أن تقريبهم هو مجرد النعيم

الذي فيه الأبرار ١١، ١٢ ج ٦.

﴿وإذا رأوهم قالوا إن هؤلاء لضالون﴾

سخرتهم بالمؤمنين ورميهم بالعظائم التي هم

أولى بها منهم ٥١ ج ١٦.

﴿فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون. على

الأرائك ينظرون﴾^(٢) ١١١، ١١٢ ج ٧.

(١، ٢) انظر توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

(٨٤) سورة الانشقاق

﴿إذا السماء انشقت...﴾ وإذا الأرض مدت

إحالة العالم من حال إلى حال، إنكار انقطاع

السموات وانشقاقها من القول بقدم العالم

١١٦، ١١٧ ج ٢، ١٦٢ ج ١٦.

﴿يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا

فملاقيه﴾ ويلقاه الكفار مرة ثم يحتجب عنهم،

من أنكر لقاء الله والكدح إليه والعرض عليه

والوقوف عليه، وتأول ما جاء في ذلك ٢٧٧-

٢٨٣ ج ٦.

﴿فأما من أوتى كتابه يمينه﴾ ٩٧ ج ٣.

﴿فسوف يحاسب حسابا يسيرا﴾ وهل يحاسب

الكفار؟ ٩٧ ج ٣.

﴿وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون﴾ قولان،

الراجع، ما يراد بلفظ السجود، الرب لا

يرضى من الناس بدون سجود الوجه، السجود

بها في الصلاة وخارجها ٩٠-٩٦ ج ٢٣.

سجود القرآن من شعائر الإسلام الظاهرة إذا

قرأ في الجامع ٩٦ ج ٢٣.

﴿لا يشرع فيه تحليل ولا تحريم﴾ ٩٨، ٩٩ ج ٢٣.

﴿سجود التلاوة قائما أفضل ١٠٣ ج ٢٣.

﴿فيشرهم﴾ ١٦، ١٦٩ ج ١٦.

﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ٩، ١٠

ج ٢.

(٨٥) سورة البروج

﴿ذات البروج﴾ حصول الشمس في برج بعد

برج لا يعرف إلا بحساب فيه كلفة ٧٨،

ج ٢٥.

جعل الشهور بعدد البروج ٧٨، ٧٩ ج ٢٥.

﴿شاهد﴾ ١١٤ ج ٤ .

﴿وهو الغفور الودود. ذو العرش المجيد. فعال لما يريد﴾ ٨٠، ٨١ ج ١٦ .

(٨٦) سورة الطارق

﴿إنه لقول فصل﴾ ٢٣٢، ٢٣٣ ج ١٧ .

﴿... وأكيد كيدا﴾ ٨٢، ٨٣ ج ٣، ١١١، ١١٢ ج ٧ .

(٨٧) سورة الأعلى

﴿تضمنت أصول الإيمان، إيضاح ذلك ٩٣ ج ١٦ .

﴿سبح اسم ربك﴾ الأمر بتسبيحه يقتضى تنزيهه عن كل عيب، وإثبات الكمال له ١١٨-١٢٠ ج ٦، ٧٩، ٨٠ ج ١٦ .

﴿أمر بتسبيح ربه ٧٤، ٧٥ ج ١٦ .

غلط من قال: ﴿اسم﴾ صلة ١١٨-١٢٧ ج ٦ .

﴿حكمة اختصاص التسبيح بحال السجود، وقوله لما نزلت: «اجعلوها فى سجودكم» ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦ ج ١٦ .

هل يجب هذا اللفظ أو جنس التسبيح؟ قد يقرن بالتسبيح التحميد والتهليل ٧٢-٧٦ ج ١٦ .

﴿كلام ابن فورك فى «العلو، والمباينة» وما تقوله المعتزلة والكرامية والأشاعرة من الحق والباطل فى مثل هذه المسائل ٦١-٦٥ ج ١٦ .

﴿الأعلى﴾ وصف نفسه بالعلو، وهو من صفات المدح له والتعظيم لا يوصف بضد العلو ٦٤-٧٢، ٧٨ ج ١٦ .

﴿«الأعلى» على وزن أفعل التفضيل ٧١، ٧٢ ج ١٦ .

﴿اسمه «الأعلى» يتضمن اتصافه بجميع صفات الكمال، وتنزيهه عما ينافيها من صفات النقص، وعن أن يكون له مثل، وأنه لا إله إلا هو، ولا رب سواه ٧٥-٧٧ ج ١٦ .

﴿المخالفون للكتاب والسنة والسلف لا يجعلونه متصفا بالعلو دون السفول، بل... إلخ ٦٦ - ٧٢ ج ١٦ .

﴿الذى خلق فسوى. والذى قدر فهدى. والذى أخرج المرعى﴾ العطف هنا يقتضى المغايرة فى الصفات، هذا الاسم ليس هو ذاك، وصف... إلخ ١١٥، ١١٦ ج ١٤، ٨٠، ٨١ ج ١٦ .

﴿الذى خلق فسوى﴾ الخلق ٤٣، ٢٠١، ٢٠٢ ج ١٦ .

أطلق الخلق هنا، التسوية ٨١-٨٥، ٩٤ ج ١٦ .

﴿والذى قدر فهدى﴾ ذكر التعليم والهداية بعد الخلق ليان الغاية ٨١-٨٧ ج ١٦ .

ضروب التقدير والهداية لأنواع المخلوقات ٨٧ ج ١٦ .

ذكر المفسرون أنواعا من تقديره وهدايته، وهل يدخل إلهام الشقاوة والسعادة فى ذلك؟ ٨٧-٩٣، ٨١-٨٧ ج ١٦ .

﴿إنكار القدرية للقدر السابق ٨٧ ج ١٦ .

﴿والذى أخرج المرعى. فجعله﴾ خص أقوات البهائم، ولأنه مثل الحياة الدنيا وعاقبة الكفار ومن اغتر بها ٩٢-٩٤ ج ١٦ .

﴿سنقرئك فلا تنسى. إلا ما شاء الله﴾ ٤٧

ج ١٤، ١٠٢-١٠٤ ج ١٧.

* ﴿فذكر إن نفعت الذكرى﴾ القرآن جاء بالعام والخاص، الأقوال في ﴿إن﴾ غلط الفراء هنا ٩٤-١٠١ ج ١٦.

* من فسرهُ بالتذكير العام فقد قصد معنى صحيحاً لكن لم يقله أحد من السلف - مدلول عليه بآيات أخر ٩٤، ٩٥ ج ١٦.

غلطهم في التمثيل بـ ﴿سرايل تقيكم الحر﴾ ٩٧، ٩٨ ج ١٦.

وقول بعضهم ﴿وان نفعت الذكرى﴾: اعتراض بين الكلامين ١٠٠، ١٠١ ج ١٦.

* معنى هذه الآية يشبه آيات أخر في التذكير والإنذار الخاص، وهو التام النافع الذي يسعد به المؤمنون، وحيث عمم فالجميع مشتركون في الإنذار الذي قامت به الحجة على الخلق ٩٥ - ٩٧ ج ١٦.

تفسير السلف لها ٩٨ ج ١٦.

* ﴿إن نفعت الذكرى﴾ لا يمنع كون الكافر يبلغ لوجوه ٩٨-١٠١ ج ١٦.

* والتذكير العام المطلق ينفع ٩٨-١٠٢ ج ١٦.

* إن قيل: فما فائدة التقييد إذن ٩٨، ٩٩ ج ١٦.

* ﴿سيذكر من يخشى﴾ ١١١، ١١٢ ج ١٦.

التذكر ١١١، ١١٢ ج ١٦.

التذكر سبب الخشية، فإن كان تاماً أوجبها، وكل منهما سبب للأخر ١٠٠ - ١٠٤، ١٠٦-١٠٨ ج ١٦.

* الخشية في القرآن تتناول ١٠٤ ج ١٦.

* الخشية تدعو إلى الرجاء والطمع في الرحمة ١٠٥ ج ١٦.

* لا بد لكل مؤمن من خشية وتذكر ١١٠ ج ١٦.

* ﴿ويتجنبها الأشقى﴾ إنما جنب الذكرى الخاصة ٩٦، ٩٧، ١٠٠ ج ١٦.

وشقى بتجنبها ١٠٢، ١٠٣ ج ١٦.

* ﴿الذي يصلى النار الكبرى﴾ الصلى وتفسير النبي له، من ليس من أهلها فإنها تصيبهم بذنوبهم ثم يموتون فيها ١١٥-١١٧ ج ١٦.

* ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ لما كان في الدنيا ليس بحى الحياة النافعة ١١٦، ١١٧ ج ١٤.

* ﴿قد أفلح من تزكى﴾ التزكى، وبم يحصل، هو أعم من الإنفاق، أول التزكى وقامه ١٠٩، ١١٠، ١١٧ ج ١٦.

* ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾ قد يعنى به الإيمان بالله، والصلاة: العمل. وقيل: فى أول الصلاة، استنبط بعضهم تقديم صدقة الفطر على الصلاة ١١٧-١١٩ ج ١٦.

* هذه الثلاث. قد يقال: تشبه الثلاث التى يجمع الله بينها فى مواضع، أو تشبه الثنتين ١١٧ - ١١٩ ج ١٦.

* ﴿بل تؤثرن الحياة الدنيا. والآخرة خير وأبقى﴾ هذه مع الآيتين هى الأصول المذكورة ١١٩ ج ١٦.

* ﴿إن هذا لفى الصحف الأولى. صحف إبراهيم وموسى﴾ ما فى صحف إبراهيم وموسى من هذه السورة ١١٩ ج ١٦.

* جمع الله بين إبراهيم وموسى فى أمور ١١٦ - ١٢٢ ج ١٦.

* إبراهيم ١١٩-١٢٣ ج ١٦.

* موسى ١٢٠-١٢٣ ج ١٦.

* الجهمية اتبعوا أعداءهما فأنكروا الخلة والتكليم، ووقعوا، وشابهوا، وغمزوا، وأهل السنة

اتبعوهما في الإثبات والتنزيه ١٢٣-١٢٧ ج ١٦.

(٨٨) سورة الغاشية

* ﴿وجوه يومئذ خاشعة. عاملة ناصبة. تصلى ناراً حامية. تسقى من عين آنية﴾ قولان: الأول: أنه في الدنيا. الثاني: أنه يوم القيامة، ترجيحه بوجوه سبعة وما يلزم على القول الأول ١٢٩-١٣١ ج ١٦، ١٥٥، ١٥٦ ج ٢٢.

* ﴿وجوه يومئذ ناعمة... عالية﴾ وجوه السعداء ١٢٩ ج ١٦، ٣٢٦ ج ٢٢.

* ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ على وجه التفكير والاعتبار ١٩٩، ٢٠٠ ج ١٥.

* ﴿وإلى السماء كيف رفعت﴾ مشاهدة ٣٥٥، ٣٥٦ ج ٦.

* ﴿فذكر إنما أنت مذكر. لست عليهم بمسيطر﴾ التذكير خاص ومشترك، المراد بالآية ٩٥ - ١٠٣ ج ١٦، ١٥٠ ج ١٨.

* ﴿إن إلينا إيابهم﴾ ٣٣٨، ٣٣٩ ج ٦، ١٢٢، ١٢٣ ج ١٥.

(٨٩) سورة الفجر

* ﴿والفجر. وليال عشر. والشفع والوتر﴾ ٨٠، ٨١ ج ٤، ١٨٢، ١٨٣ ج ١٣.

* ﴿إن ربك لبالمرصاد﴾ يتضمن اللقاء ٢٧٩، ٢٨٠ ج ٦.

* ﴿فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه﴾... ﴿كلا﴾ توسيع الرزق قد يكون مضرة على صاحبه وتقديره قد يكون رحمة، سبب تضيق الرزق، حكمة الابتلاء بهذا وهذا ١٦٦ ج ١١، ٣٧،

٣٨ ج ١٦.

* ﴿وجاء ربك والملك﴾ معنى إتيان الرب ومجيئه ونزوله عند النفاة ٦٩، ٧٠، ٢٧٧ ج ١٦.

الناس فيما ذكره الله من الاستواء والمجيء ونحو ذلك على ستة أقوال^(١) ٨، ٩ ج ٦، ٢٣٩، ٢٤٠ ج ١٦.

* ﴿فيومئذ لا يعذب عذابه أحد﴾ ١٩١، ١٩٢ ج ١٤.

* ﴿يا أيها النفس المطمئنة﴾ النفس هنا، الأنفس ثلاثة ١٣٦، ١٣٧ ج ٤، ٨٥ ج ٢٨.

(٩٠) سورة البلد

* ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾ ١٦٩ ج ١٣.

* ﴿لقد خلقنا الإنسان في كبد﴾ جواب القسم ١٦٩ ج ١٣.

* المكابدة تقتضى قوة صاحبها وكثرة تصرفه قال: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ الإخبار بالقدرة والعلم بالرؤية يتضمن التهديد بالجزاء ١٦٩، ١٧٠ ج ١٣.

* ﴿ألم نجعل له عينين. ولسانا وشفتين﴾ الحكمة في تخصيص هذه الأعضاء الثلاثة وتخصيص اللسان والشفتين دون الهواء والحلق، وسر توزيع الأحرف على مخارجها، وما اختص به كل حرف من حروف المعاني ١٣١-١٣٥، ١٩٤، ١٩٥ ج ١٦.

* ﴿وهديناه النجدين﴾ محل الهداية، وهدي البيان العام المشترك ١٦٩، ١٧٠ ج ١٤، ٩١ ج ١٥، ٧٧، ٨٨ - ٩٠ ج ١٦.

* ﴿وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة﴾ وهما الشجاعة والكرم ٨٨ ج ٢٨.

(١) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* أقسام الناس فى الصبر والرحمة ٣٨٠ ج ١٠.

(٩١) سورة الشمس

* ﴿والشمس وضحاها. والقمر إذا تلاها. والنهار إذا جلاها. والليل إذا يغشاها﴾ مفردات الآيات ومعناها، الضمير فى ﴿جلاها﴾ و ﴿يغشاها﴾ يعود، ظهور الشمس هو سبب النهار ١٣٥، ١٣٦ ج ١٦.

* ﴿والسما وما بناها... وما سواها﴾ موصولة، أقسم بصانع هذه المخلوقات وبأعيانها، وما فيها من الآثار والمنافع لبنى آدم، ختم القسم بالنفس، خلق أفعالها أدل على أنه خالق أفعال ما سواها، سر إقسامه بهذه الأشياء دون فعل النفس وغيرها ١٣٥-١٣٧ ج ١٦.

* ﴿ونفس وما سواها. فآلهمها فجورها وتقواها﴾ إثبات للقدر، ولفعل العبد، وللتفريق بين الحسن والقبيح، والأمر والنهي، تصديقها لما أخبر به النبى من القدر السابق، وهى فى خلق الأفعال وهو أبلغ لوجوه، وفى الآيتين الرد على طوائف القدرية ١٣٦، ١٤٧ ج ١٦.

إلهام الفجور هو وسواس الشيطان، والتقوى بواسطة ملك، ولا بد أن يقترن به خبر ٢٨٨، ٢٨٩ ج ١٧.

* ﴿قد أفلح من زكاها. وقد خاب من دساها﴾ الضمير يعود على ﴿من﴾، التزكية تجمع أمرين ﴿دساها﴾ ٣٥٢-٣٥٨ ج ١٠، ١١٧-١١٩ ج ١٦.

* ﴿كذبت ثمود بطغواها... ولا يخاف عقباها﴾ ذكره ثمود من التنبيه بالأدنى، إذا ذكرهم مع عاد أو مع الأمم المكذبة، مع شركهم عقروا الناقة، عذابهم، ما فى عقوبات الأمم من العبرة ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨ ج ١٦.

(٩٢) سورة الليل

* ﴿والليل إذا يغشى. والنهار إذا تجلّى﴾ ١٣٥ ج ١٦.

* ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ موصولة، معناها، القسم هنا بخالفها ١٣٦، ١٣٧، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٢٨ ج ١٦.

* ﴿فأما من أعطى واتقى﴾ التقوى والإحسان جماع الدين العام ١٢٦ ج ١٤.

ضد ذلك ٢٨٧، ٢٨٨ ج ١٦، ٨٩ ج ٢٨.

* ﴿وأما من بخل واستغنى﴾ محبة المال تحمل على البخل، مضرة هذا الصنف ٢٨٧، ٢٨٨ ج ١٦.

* ﴿إن علينا للهدى﴾ الأقوال فيها، المعنى المتفق عليه، مراده من الآيات الثلاث، نشأت الشبهة من حرف الاستعلاء ١٢٠-١٢٤ ج ١٥، ١٢٨ ج ١٧.

* ﴿وسيجنبها الأتقى... ولسوف يرضى﴾ نزلت فى الصديق، زيد وعلى وغيرهما كان له منة عليهم، من الجزاء طلب الدعاء، ما لا يطلب منه الجزاء مطلقاً ١٣١ - ١٣٧ ج ١.

(٩٣) سورة الضحى

* ﴿والضحى. والليل إذا سجى﴾ يعم النهار كله، ظهور الشمس سبب النهار ومغيبها سبب الليل ١٣٥، ١٣٦ ج ١٦.

* ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ ١٦٦ ج ١٦.

* ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ مما أعطاه فى الدنيا... وأعطاه فى الآخرة ٢٩٢ ج ١٦.

* ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾ أصل العلم الإلهى

عند الرسول هو وحى الله إليه يصطفى للرسالة من كان من خيار قومه فى النسب وإن كان على مثل دينهم، تبغض الأوثان لنبينا ٧، ٨ ج ٢، ٢١ ج ١٥.

﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ متناول لجميع الأمة ١٨٨ ج ١٦.

﴿وأما السائل فلا تنهر﴾ ١٣٧، ١٣٨ ج ١.

﴿التكبير فى سورة الضحى ليس من القرآن ولا واجباً، غاية من يقرأ بحرف ابن كثير أن يستحبه ٢٢٦ ج ١٣.

(٩٤) سورة الشرح

﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ ١٩٤، ١٩٥ ج ١٦.

﴿ورفعنا لك ذكرك﴾ «لا أذكر إلا ذكرت معى» ٥٧ ج ١٩.

نصيب أهل السنة من هذه الآية ٢٩٢ ج ١٦.

﴿فإذا فرغت فانصب. وإلى ربك فارغب﴾ أشهر القولين ٢٩٠-٢٩٣ ج ٢٢.

(٩٥) سورة التين

ما تضمنته إجمالاً ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠ ج ١٦.

﴿والتين... وهذا البلد الأمين﴾ أقسم بأماكن هؤلاء الرسل وإرسالهم ١٩٠، ١٩١ ج ١٣، ١٦٥ ج ١٦.

﴿لقد خلقنا الإنسان... ممنون﴾ الرد بالموت فى العذاب، لا بالهرم، الاستثناء متصل، من فسر الاستثناء بأنهم فى حال الكبر غير منقوصين إذا عجزوا عن الطاعات، أو أن ذلك مخصوص بقارئ القرآن، اكتفى هنا بذكر عدم عذابه وإن كان قد ضيع أموراً ٧، ٩، ١٠.

ج ٢، ١٦٣-١٦٦، ١٦٩، ١٧٠ ج ١٦.

﴿فما يكذبك بعد بالدين﴾ بالجزاء، وهو يتناول جزاءه على الأعمال فى الدنيا والبرزخ والآخرة. فى ﴿فما يكذبك﴾ قولان: الأول: إنه النبى وفى معنى ذلك قولان، ذكر نوعى التكذيب ١٦٥-١٧٠ ج ١٦.

﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾ من دلائل حكمته ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥ ج ١٦.

(٩٦) سورة العلق

تضمنت ذكر الوجود العينى والعلمى وأنه هو معطيها ١٠٠، ١٠١ ج ٢.

أول ما أنزل على الرسول، المدثر بعدها ١٥٠-١٥٣ ج ١٦.

المناسبة بينهما، افتتحت بالأمر بالقراءة وختمت بالأمر بالسجود، ووسطت بالصلاة ٢٦٣ ج ١٦.

أول ما أنزل على الرسول بيان أصول الدين، وهى الأدلة العقلية الدالة على إثبات الصانع وتوحيده وصدق رسله وعلى المعاد إمكاناً ووقوعاً ١٥٥، ١٥٦ ج ١٦.

﴿اقرأ﴾ خطاب للنبي أولاً، وهو خطاب لكل أحد ١٥٥، ١٥٦ ج ١٦.

﴿اقرأ باسم ربك﴾ هو قراءة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ فى أول السورة، مما يبين فساد قول من جعل الاسم هو المسمى ١٢٥ - ١٢٧ ج ٦.

﴿ربك﴾ وربك ويدل على أنه معروف بدون الاستدلال عليه بـ ﴿خلق﴾ ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩ ج ١٦.

إن قيل: إذا كانت معرفته والإقرار به ثابتاً فى

بالمشاهدة ولا بضرورة العقل، لوازم هذا المسلك وبطلانه ١٥٧-١٦٢ ج ١٦ .

* الرسول بين الأصول الموصلة إلى الحق أحسن بيان، وبين الآيات الدالة على الخالق وأسمائه ووحدانيته بخلاف أهل البدع ٢٤٤ - ٢٥٥ ج ١٦ .

* وما جاء به الرسول فهو من علم الله ٢٥٦ ج ١٦ .

* الخلق وغيره من الأفعال قسمان: الأول: متعدد، والثاني: لازم ٢١١-٢٤٤ ج ١٦ .

* «وربك الأكرم» وصف وسمى نفسه بالكرم، وبأنه الأكرم، السر، الكرم «لا تسموا العنب الكرم...» ١٧١، ١٧٢، ١٨٣ ج ١٦ .

* لم يقل: «أكرم» ولا «أكرم من كذا» ١٧٢ - ١٧٤ ج ١٦ .

* «الأكرم» يدل على أنه مستحق للحمد لمحاسبته وإحسانه ١٨٣-١٨٧ ج ١٦ .

* دلالة «خلق...» و «الأكرم» على إثبات صفات الكمال والمحامد له - من الحياة والقدرة والسمع والبصر - وأنه أحق بها بطرق. فساد الطرق التي يسلكها المتكلمون في الإثبات والتنزيه ٢٠٥-٢٠٧ ج ١٦ .

* «الأكرم» يثبت الرحمة ٢٤٨ ج ١٦ .

* «الذي علم بالقلم» - ذكر آخر المراتب - وهو الخط لاستلزامه تعليم اللفظ، وتعليم اللفظ مستلزم لتعليم العلم الذي في القلب. فالعلم ثلاث مراتب ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧ ج ٢، ٢٨ ج ٤، ١٥٨، ١٥٩ ج ٦، ١١١، ١١٢ ج ١٢، ١٥٥، ١٥٦ ج ١٦ .

* «علم بالقلم» يتناول تعليم الملائكة الكاتبين، ويدخل فيه تعليم كتب الكتب المنزلة ١٥٦،

كل فطرة، فكيف ينكر ذلك كثير من النظار ويدعون أنهم يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الإلهية! ١٩٤-٢٠٠ ج ١٦ .

* «اقرأ باسم ربك» دليل على أنه ليس أول واجب النظر، أو القصد إلى النظر بخلاف ما ذهب إليه كثير من أهل الكلام، كما جعل بعضهم ذلك نظراً مخصوصاً وادعى أن المعرفة موقوفة عليه ٣٨-٤٠ ج ٤، ١٨٩-١٩٥ ج ١٦ .

* «الذى خلق» الخلق أعظم الأفعال، ولا يقدر عليه إلا الله، وليس له نظير في قدر المخلوقات ٢٠١ ج ١٦ .

* لم يذكر نفى خالق آخر... بخلاف الإلهية ٢١١ ج ١٦ .

* «الذى خلق» كل ما يعلم حدوثه داخل فيه، إثبات الخالق ١١١، ١١٢ ج ١٢، ٨١، ١٥٥ ج ١٦ .

* «خلق الإنسان» خصه ١١١، ١١٢ ج ١٢، ٨١، ١٥٥ ج ١٦ .

أكرم الأعيان الموجودة عموماً وخصوصاً ٢٨ ج ٤ .

* «من علق» لم يذكر آدم هنا؛ لأن المقصود بيان الدليل على الخالق بمقدمات يعلمها جميع الناس وهو خلقه من علق، «العلق» لم يقل: من نطفة ١٥٣، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٨ ج ١٦ .

* طائفة من النظار - لم يمكن عندهم إلا طريقة المتكلمين في إثبات الصانع والنبوة - استدلوا بخلق الإنسان لكن لم يجعلوا خلقه دليلاً كما في الآية، بل جعلوه مستدلاً عليه فظنوا أنه يعرف حدوث أعراض النطفة لا جواهرها، وأنه لا يعلم حدوث شيء من الأعيان

١٥٧ ج ١٦ .

* إطلاق التعليم والمعلم يتناول تعليم الملائكة وغيرهم من الإنس والجن ١٥٥ ، ١٥٦ ج ١٦ .

* ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ خص هذا التعليم الذى يستدل به على إمكان النبوة ووقوعها، وهى نوع من التعليم ١١١ ، ١١٢ ج ١٢ ، ١٥٤ - ١٥٧ ج ١٦ .

ما أتى به محمد دليل على أن تعليمه أعظم من كل تعليم ١٥٦ ، ١٥٧ ج ١٦ .

* ﴿الذى خلق...﴾ ﴿علم...﴾ كما تدل على إثبات أفعال الله وأقواله وغير ذلك من صفات كماله، فتدل على أنه لم يزل متصفاً بها ٢٠٦-٢١١ ج ١٦ .

* لم يقل هنا: ﴿هدى﴾؛ لأن هذا التعليم الخالص يستلزم الهدى العام ولا ينعكس ١٦٩ ج ١٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ١٦ .

* ذكر الخلق والتعليم يتناول المراتب الأربع ٢٨٤ ج ٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ج ٦ .

* استلزام الخلق لـ «القدرة» وكذلك التعليم ٢٠١ ج ١٦ .

* والخلق يستلزم الإرادة، والإرادة تستلزم العلم ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ١٦ .

* والقدرة والعلم يستلزمان الحياة، وكذلك الإرادة ٢٠١ ، ٢٠٢ ج ١٦ .

* والحى إذا لم يكن سمياً بصيراً كان متصفاً بضد ذلك ٢٠٢ ج ١٦ .

* والإرادة تستلزم الحكمة، والإرادة أيضاً تستلزم الرحمة ٢٠٢ ج ١٦ .

* الجهمية قصروا فى إثبات أنه خالق، ولم يصفوه بالكرم ولا الرحمة ولا الحكمة ١٧٣ - ١٨١ ج ١٦ .

* ونبينا بعث بالعلم والكرم والحلم: يهدى... بلا عوض وكذلك نعت أمته ١٨١ - ١٨٣ ج ١٦ .

* ﴿إن إلى ربك الرجعى﴾ من نحو لقاء الله ٢٧٩ ، ٢٨٠ ج ٦ .

* ﴿... ألم يعلم بأن الله يرى﴾ ذكر رؤيته الأعمال وعلمه بها يتضمن الوعيد بالجزاء عليها^(١) ١٦٩ ، ١٧٠ ج ١٣ .

* ﴿واسجد واقترب﴾ تقرب العبد إلى الله بعلوم وأعمال يفعلها العبد، وفى ذلك حركة منه وانتقال من حال إلى حال، قرب الرب من عبده هل هو من لوازم هذا القرب أو قرب آخر يفعله الرب؟ ٧ - ٢٢ ج ٦ .

(٩٧) سورة القدر

* مناسبتها لسورة ﴿اقرأ﴾، ﴿إنا أنزلناه فى ليلة القدر﴾^(٢) ٢٦٣ ج ١٦ .

* ﴿الملائكة والروح﴾ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج ٤ .

(٩٨) سورة البينة

* ما تضمنته إجمالاً ٢٨٠ ج ١٦ .

* فضلها وجلالتها، أمر النبى بقراءتها على أبى قراءة تبليغ وإسماع وتلقين، لاختصاصه بعلم القرآن وفضيلته ٢٦٥ ، ٢٦٦ ج ١٦ .

* مناسبتها لسورة ﴿اقرأ﴾ والمدثر وانتظام هذه السور للقرآن ٢٦٣ ، ٢٦٤ ج ١٦ .

(١) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦ .

(٢) انظر: القرآن كلام الله حقيقة .

(١٠١) سورة القارعة

- * ﴿... كالفراش المبثوث. وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ تغيير هذا العالم ١٦٢ ج ١٦.
- * ﴿ثقلت موازينه﴾ وزن أعمال العباد^(١) ١٤٥ ج ٣.

(١٠٢) سورة التكاثر

- * ﴿ألهاكم التكاثر﴾ سبب ذلك الغفلة وعدم اليقين ٢٨٥ ج ١٦.
- * ﴿حتى زرتم المقابر﴾ تنبيه على البعث ٢٨٥ ج ٢٨٦.
- * ﴿كلا سوف تعلمون. ثم كلا سوف تعلمون﴾ في المستقبل، قيل: إنه في عذاب القبر ٢٨٥ ج ٢٨٦.
- * ﴿كلا لو تعلمون علم اليقين﴾ علم اليقين ٣٦٦-٣٦٣ ج ١٠.

- إشارة إلى علمهم في الحال، حكمة حذف جواب ﴿لو﴾ كثيراً في القرآن، بم تجاب ﴿لو﴾ ١٦٨ ج ١٣، ٢٨٥، ٢٨٦ ج ١٦.
- * ﴿لترون الجحيم. ثم لترونها عين اليقين﴾ حكمة هذا القسم، جواب القسم هنا، ما يقتضى سياق الكلام ١٦٨ ج ١٣.
- * ﴿ثم لتسألن يومئذ عن النعيم﴾ العطف ٢٨٥ ج ١٦.

- عن شكره، لا يعاقب على ما أباح ١٠٠، ١٠١ ج ١٧، ٨٥ ج ٢٢.

(١) انظر: مجمل اعتقاد السلف ج ٣٦.

- * ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين﴾ ثلاثة أقوال، ترجيح الثالث ٢٦٦-٢٨٠ ج ١٦.

- * ﴿حتى تأتيهم البينة﴾ ٢٧٨، ٢٨٠ ج ١٦.
- * ﴿رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة﴾ ٢٨٠ ج ١٦.

- * ﴿وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة﴾ هذا التفرق ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٠-٢٨٣ ج ١٦.

- * وتضمنت مدح الرب وذكر حكمته وعدله وحجته ٢٧٩ ج ١٦.

- * ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله... القيمة﴾ ٢٠٨ ج ١٦.

- * ﴿إن الذين كفروا... لمن خشى ربه﴾ ذكر عاقبة الذين كفروا، وعاقبة الذين آمنوا ٢٨٠ ج ١٦.

(٩٩) سورة الزلزلة

- * فضلها، الزلزلة والعاديات والقارعة والتكاثر متضمنة ٢٦٣، ٢٦٤ ج ١٦، ٨، ٩ ج ١٧.
- * ﴿فمن يعمل مثقال ذرة... ومن يعمل مثقال ذرة﴾ من هذه الأمة من عذب بذنوبه إما قدرًا، وإما شرعًا في الدنيا والآخرة ١٧ ج ١٦.
- * إذا علم الإنسان أن السيئة من نفسه لم يطمع في السعادة مع ما فيه من الشر ١٩٤، ١٩٥ ج ١٤.

(١٠٠) سورة العاديات

- * ﴿فالموريات قدحا... وإنه لحب الخير لشديد﴾ ٨٠، ٨١ ج ١٧.

(١٠٣) سورة العصر

﴿والعصر... وتواصوا بالصبر﴾ ٢٦٣، ٢٦٤ جـ ١٦.

﴿أخبر أن جميع الناس خاسرين إلا من كان في نفسه مؤمناً مصلحاً، ومع غيره موصياً بالحق موصياً بالصبر، إصلاح النفس بشيئين ٩، ١٠ جـ ٢، ٨٧ - ٩٠ جـ ٢٨.

﴿ذكر الخسر هنا بخلاف «التين» ١٧٠ جـ ١٦.

﴿ضد ذلك التكذيب والعمل الفاسد، كما أمرنا بقبول هذه الوصية فقد نهينا عن قبول ضدها، الصبر ضابط الأخلاق المأمور بها ٤٦، ٤٧ جـ ١٦.

﴿ما يدخل في الصبر ٨٧، ٨٨ جـ ٢٨.

﴿وإذا عظمت المحنة كان ذلك للمؤمن العالم سبباً لعلو درجته وعظيم أجره، فيحتاج حينئذ من الصبر ما لا يحتاج إليه غيره ٨٧، ٨٨ جـ ٢٨.

﴿لا يمكن العبد أن يصبر إذا لم يمكن له ما يطمئن إليه ينعم به وهو «اليقين» ٨٧، ٨٨ جـ ٢٨.

﴿ما يحتاج إليه من أمر غيره بشيء، أو أحب موافقته على ذلك ٨٧-٩٠ جـ ٢٨.

(١٠٤) سورة الهمزة

﴿ويل لكل همزة لمزة﴾ ما تضمنته الهمز، اللمز، الأول أشد، وهما من جنس الغيبة، ذم من يكثر ذلك. والهمزة: اللمزة الذي يفعل به ذلك ٢٦٣، ٢٦٤ جـ ١٦، ١٢٧، ١٢٨ جـ ٢٨.

(١٠٥) سورة الفيل

﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾ ﴿أبائيل﴾ ﴿بحجارة من سجيل﴾ ما تضمنته، استيلاء الحبشة على اليمن، وقهرهم العرب، أبرهة بنى كنيسة وأراد حج العرب إليها فدخلها رجل منهم، فسافر ليهدم الكعبة، آية الفيل أظهر الله بها حرمة الكعبة ٢٦٣، ٢٦٤ جـ ١٦، ١٨٩، ١٩٠ جـ ٢٧.

﴿السفر إلى مكان معظم من جنس الحج إليه، لكل أمة حج ١٨٨ - ١٩٢ جـ ٢٧.

(١٠٦) سورة قريش

﴿ما تضمنته ٢٦٣، ٢٦٤ جـ ١٦.

﴿أول ما خوطب بالقرآن قريش، ثم العرب، ثم سائر الأمم، مما يخص قريشاً هذه السورة ١١١، ١١٢ جـ ١٦.

﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم﴾ النصر والرزق اقترانهما في الكتاب والسنة وكلام الناس ٢٥١ جـ ١٥.

﴿الحاجة إلى العبادة والهداية أعظم منهما ٢٦-٢٨ جـ ١٤.

(١٠٧) سورة الماعون

﴿فويل للمصلين. الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ المذموم نوعان: الأول: أن يؤخرها عن وقتها، الثاني: ألا يكمل واجباتها من الطهارة والطمأنينة والخشوع، وتركها كفر، ١٣٧، ١٣٨ جـ ١٥، ١٧-١٩ جـ ٢٢، ١٣٦، ١٣٧ جـ ٣٢، ٦٧، ٦٨ جـ ٣٥.

﴿هل تلزم الإعادة من غلب عليه الوسواس في صلاته؟ حكمة الأمر بالسنن الرواتب ١٣٧،

١٣٨ ج ١٥ ، ١٣٧ ج ٣٢ .

* ﴿الذين هم يراؤون﴾ «أول من تسعر بهم النار...» ذم الرياء ، ١٤٥ ج ١٨ .

* ﴿ويعنعون الماعون﴾ وما يدخل فى ذلك من أنواع المنافع والانتفاع ٥٨ ج ٢٨ .

(١٠٨) سورة الكوثر

* ما تضمنته جلالة هذه السورة وغزارة فوائدها ، حقيقة معناها تعلم من آخرها ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٩١ ج ١٦ .

* ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ تدل على ٢٩٢ ج ١٦ .

* صدرها بـ ﴿إنا﴾ ، مجيء الفعل بلفظ الماضى ، حذف الموصوف وأتى بالصفة ، وأتى بلام التعريف ، ما نال أمته من ذلك فهو ببركة اتباعه ٢٨٩ ج ١٦ .

* ﴿الكوثر﴾ الخير الذى أعطيه فى الدنيا والآخرة ، الكوثر المعروف من ذلك ، وهو غير ما يعطيه الله من الأجر الذى هو مثل أجور أمته ، ما يجب على أمته حينئذ ٢٩١-٢٩٣ ج ١٦ .

* ﴿فصل لربك وانحر﴾ الصلاة والنحر أجل ما يتقرب به إلى الله ويدلان على . . ما يجتمع للعبد فيهما ، الجمع بينهما فى . . امتثال النبى لهذا الأمر ، عكس ذلك الكبر ، والبخل ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ١٦ ، ٢٦٠-٢٦٢ ج ١٧ .

* سر مجيء الفاء هنا ٢٩٤ ج ١٦ .

* وجوب الأضحية ، وهى النسك العام ، ترك الأضحية أعظم من ترك الحج فى بعض السنين ٩٨ ، ٩٧ ج ٢٣ .

* لما قدم ﴿فصل لربك﴾ كانت السنة تقديم الصلاة على النحر ١١٨ ، ١١٩ ج ١٦ .

* ﴿إنا أعطيناك الكوثر . فصل لربك وانحر﴾ وفيها إشارة ، وتعريض ، والتفات ٢٩٤ ج ١٦ .

* ﴿إن شانئك هو الأبتر﴾ «الشانئ» «الأبتر» أعظم من شأنه ، وما لاقوا من أنواع الانتار جزاء ، نصيب أهل البدع - منكرى الصفات وغيرهم - منها ، من أدلة شأنهم ٩٣ ج ١٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ١٦ .

* التحذير من كراهة ما جاء به الرسول ، أو رده تقليدًا أو اتباعًا للشهوات ٢٩١ ، ٢٩٢ ج ١٦ .

* ما فى الآية من أنواع التأكيد ٢٩٤ ج ١٦ .

(١٠٩) سورة الكافرون

* «المشقشة» الشرك والكفر أعظم أمراض القلوب «براءة من الشرك» : العملى والاعتقادى ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ج ١٦ .

* قراءة النبى بها مع «الإخلاص» ٣٥ ، ٣٦ ج ١٠ .

* تضمنت التوحيد العملى الإرادى ، ارتباط أحد نوعى التوحيد بالآخر ، وأثر ذلك فى المعطلة والمثلة ٣٥ ، ٣٦ ج ١٠ .

* ﴿قل﴾ خطاب للنبى أولاً ٣٠٨ ، ٣٠٩ ج ١٦ .

* ﴿يا أيها الكافرون﴾ خطاب لكل كافر ، سواء كان ممن يظهر الشرك ، أو فيه تعطيل واستكبار ، وليس لمعينين أو لمن علم أنه يموت على الشرك ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ - ٣١٢ ج ١٦ .

* النزاع فى هذه المسألة يتعلق بمسمى «الكافر» ومسمى «المنافق» ٣١٩-٣٢١ ج ١٦ .

* ونظير هذه الآية ٣١٩-٣٢١ ج ١٦ .

* ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ ﴿لا أعبد﴾ كلاهما

مضارع يتناول نفى عبادته لمعبودهم فى الزمان
الماضى والزمان المستقبل ﴿ما تعبدون﴾ يتناول
ما يعبدونه فى الماضى والمستقبل ٣٠٤، ٣٠٦،
٣٠٨، ٣٠٩ ج ١٦.

المعنى: أنا ممتنع من هذا تارك له، وإن كان
لفظها خبراً ففيه معنى الإنشاء ٣٠٨، ٣٠٩
ج ١٦.

﴿ما﴾ موصولة لما لا يعلم، ولصفات من يعلم
١٣٦ ج ١٦.

قول من قال: إنه قال: ﴿ما﴾، ولم يقل:
«من» ليقابل به ﴿ما تعبدتم﴾ الذى يراد به
الأصنام ضعيف جداً: يغير اللغة، ويخص
عموم القرآن، ويزيل المعنى الذى تعلقت به
البراءة، وإيضاح ذلك ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٧-
٣٣٠ ج ١٦.

﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ لا فى الحال ولا
فى المستقبل؛ لأنهم إذا عبدوا الله مشركين به
لم يكونوا عابدين لمعبوده على جهة
الاختصاص ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٨-٣٣٠
ج ١٦.

وكل من لم يؤمن بما وصف به الرسول ربه فلم
يعبد ما عبده الرسول من تلك الجهة ٣٣٠
ج ١٦.

وكل كافر بمحمد لا يعبد ما يعبد محمد؛
كاليهود، اليهود يعبدون الشيطان، خطأ من
قال: إنهم يعبدون الله ٣٠٦، ٣١٠-٣١٢
ج ١٦.

ولو عينوا الله بما ليس هو الله، وقصدوا عبادة
الله، لم يكونوا عابدين الله ٣٢٩، ٣٣٠
ج ١٦.

الجملة الإسمية تقتضى براءة ذواتهم من عبادة

الله ٣٠٦، ٣٠٧ ج ١٦.

﴿ما﴾ لم يحتج أن يقول فيهم: «ولا أنتم عابدون ما
عبدت» لوجهين، ولا «ما أنا عابد له» ٣٠٧
ج ١٦.

إن قيل: فالمشرك يعبد الله وغيره بدليل
﴿فأرأيتم ما كنتم تعبدون﴾ الآيات، ٣١٤-
٣٢٠، ٣٢٨، ٣٢٩ ج ١٦.

﴿ولا أنا عابد ما عبدتم﴾ يتناول ما عبده فى
الأزمنة الماضية، كما تبرأ أولاً مما عبده فى
الحال والاستقبال. وفى هذه الآية قوة البراءة
من هذا والتزعه عنه وتركية النفس منه... يدل
على كراهية ذلك وقبحه ٣٠٤-٣٠٩، ٣١٢،
٣١٣ ج ١٦.

﴿ولا أنا عابد ما عبدتم﴾ اسم فاعل قد عمل
عمل الفعل، فهو يتناول الحال والاستقبال
أيضاً، والنفى بـ ﴿ما﴾ بعد الفعل فيه زيادة
معنى. ولا يقال: الجملة الإسمية تقتضى
الثبوت ونفى ذلك لا يقتضى نفى العارض
٣٠٥، ٣٠٦ ج ١٦.

إذا عبده مخلصاً لم يكن عابداً لمعبودهم ٣٢٩،
٣٣٠ ج ١٦.

﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ فى الماضى. لو
اقتصر على تبرئهم من عبادة الله على الجملة
الأولى الخاصة لم يكن فيها تبرئة لهم فى هذه
الحال الثانية العامة القاطعة ٣٠٧-٣٠٩ ج ١٦.

لم يختلف حالهم فى الحالىين، فلم يكن فى
تغيير العبارة فائدة ٣٠٦-٣٠٨ ج ١٦.

لناس فى تكرير البراءة من الجانبين طرق:
أشهرها قولان: الأول: أنه للتوكيد ٢٩٥-٢٩٧
ج ١٦.

(١١٠) سورة النصر

* مضمونها، ومتى نزلت؟ ٢٥٤ ج ١١، ٢٦٣،
٢٦٤ ج ١٦.

* سأل عمر أصحابه عنها فذكروا ظاهر لفظها،
ابن عباس ذكر باطنها الموافق لظاهرها فوافقه
٢٣٣ ج ١٦.

* «فسبح بحمد ربك واستغفره» يقول في
ركوعه وسجوده ٧٢، ٧٣ ج ١٦، ١٩٩،
٢٠٠ ج ١٧.

* وأخير بتوبة خاتم الرسل، من استغفار الرسول
ودعائه، تأول المنازعين لهذه النصوص من
جنس تأويلات ١٨١ - ١٨٥ ج ١٠.

(١١١) سورة المسد

* نزلت فيه وفي امرأته، هو عم علي. وهي عمه
معاوية، اللذان تداولا الخلافة هذان البطنان بعد
١٢٧ ج ١٣، ٣٣١ ج ١٦.

* «تبت يدا أبي لهب» ٣٣١ ج ١٦.

* «وما كسب» ولده ٣٣١ ج ١٦.

* «حمالة الخطب. في جيدها جبل من مسد»
عمم القرآن الأقسام الأربعة في الأزواج، ما
في ذلك من العبرة ٣٣١ ج ١٦.

(١١٢) سورة الإخلاص

* صفة الرحمن ونسبه ٧٦، ٧٧، ١١٥، ١١٦
ج ١٧.

* مكة ١٠٦، ١٠٧ ج ١٧.

* فضلها على «سورة الكافرون» ٢٢٨، ٢٢٩،
ج ٢٢.

* الأحاديث في فضلها ومنها: «قل هو الله أحد

* جميع الأمم يؤكدون بتكرار الكلام، وكذلك
النبي، لكن ليس في القرآن تكرار لفظ بعينه
عقب الأول. «ولا أنتم عابدون ما أعبد» مع
الفصل بينهما بجملة ٢٩٥، ٢٩٧ - ٣٠١
ج ١٦.

* الثاني: أنه لنفى الحال والاستقبال. تجويد
المؤلف لهذا القول من جهة بيانهم لمعنى زائد
على التكرار، وفيه نقص من جهة جعلهم
الخطاب لمعنيين ٢٩٥، ٢٩٧ - ٣٠١ ج ١٦.

* الثالث: في معنى الثاني إلا أنه... ما فيه من
النقص لمعنى الآية ٣٠٢، ٣٠٣ ج ١٦.

* الرابع: قول من جعل «ما» مصدرية في
الجملة الثانية دون الأخرى تنظيره ٣٠٢ - ٣٠٤
ج ١٦.

* «لكم دينكم ولي دين» خطأ من قال: إنه
خطاب للمشركين والنصارى دون اليهود
٣١٠ - ٣١٢ ج ١٦.

* ليس فيها ما يقتضى أن يكون دين الكفار حقًا
ولا مريضًا، وإنما يدل على تبرئه من دينهم
٢٨٦، ٢٨٧ ج ٢٨.

* لو قدر أن في هذه السورة ما يقتضى أنهم-
اليهود والنصارى- لم يؤمروا بترك دينهم، فقد
علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه أمر
المشركين وأهل الكتاب بالإيمان به، وأنه
جاهدهم على ذلك، وأخبر أنهم كفرون
يخلدون في النار ٢٨٦، ٢٨٧ ج ٢٨.

* في السورة دعاء وبعث للكفار إلى طلب الحق
إذا نظروا في سبب هذه البراءة منهم لا سيما
في حق الرسول ٣٠٧ - ٣٠٩ ج ١٦.

تعدل ثلث القرآن» ٢٦٠، ٢٦١ ج ٢، ٧-٩، ١١٥، ١١٦ ج ١٧.

* كونها تعدل ثلثه قيل فيه وجوه: الأول: أحسنها - أن معانى القرآن ثلاثة أنواع: ثلث توحيد، وثلث قصص، وثلث أحكام، وهذه السورة فيها التوحيد ٦٠، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ١١٥، ١١٦ ج ١٧.

* من قال بأن كلام الله بعضه أفضل من بعض موافقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة والحجج العقلية، ومن حكاه. هذا هو القول الأول ٩ - ٤١، ١١٦ - ١١٨ ج ١٧.

* الذين أشكل عليهم هذا القول لهم مأخذان: الأول: منه تفاضل كلام الله ٧٧، ٧٨ ج ١٧.

* ولهم فيه مأخذان: الأول: أن كلام الله واحد بالعين فلا يتصور فيه تفاضل ولا تماثل ولا تعدد. الثانى: أن صفات الله لا يكون بعضها أفضل من بعض ٣٢، ٣٤، ٤٥، ٤٦، ٩١، ٩٤، ١١٦ ج ١٧.

* بيان ضعف القول بأنها لا تتفاضل ٥١-٥٥، ١١٧، ١١٨ ج ١٧.

* شبهة من منع تفاضلها من جنس شبهة من منع تعددها ٧٩-٨٤، ٨٨-٩٠، ١١٨ ج ١٧.

* ولهم فى تأويل النصوص قولان: الأول: أنه إنما يقع التفاضل فى متعلقه لكون الثواب عليه أكثر أو العمل به أخف مع التماثل فى الأجر: من قال بذلك. الثانى: أن المراد كونه فاضلاً فى نفسه لا أنه أفضل من غيره، ممن قاله. ومن حججهم والجواب عنها ٤١ - ٥٩، ٩٤ - ٩٦، ١٠٢ - ١١٠، ١١٧، ١١٨ ج ١٧.

* وإن قالوا: سلمنا أنه خص كلامه من الثواب والأحكام بما لم يشركه فيه غيره، لكن هذا

بعض المشيئة ٩٦ - ١٠٢، ١١٠ - ١١٤ ج ١٧.

* اعتقادهم أن الأجر يتبع كثرة الحروف، الجواب ٧٧، ٧٨ ج ١٧.

* الثانى: أنها اشتملت على معرفة ذاته دون أسمائه وصفاته. الثالث: من عمل بما تضمنته كان كمن قرأ ثلثه ولم يعمل بما تضمنته. ضعفهما بوجوه ٦٠-٦٥ ج ١٧.

* الرابع: وضعفه ٦٤، ٦٥ ج ١٧.

* الخامس: ذكره الغزالي ضعفه مع دخوله فى الثلاثة ٦٥-٧٠ ج ١٧.

* وذكر القاضى والمازرى أقوالاً صحت بعضها، وتضعيف بعض، وفساد بعض ٦٤ - ٧٤ ج ١٧.

* إذا قرأها حصل له ثواب بقدر ثواب ثلث القرآن؛ لكن لا يجب أن يكون من جنس الثواب الحاصل ببقية القرآن ٧٤-٨٠، ١١٦ ج ١٧.

* وإذا قيل: إن ثوابها يعدل ثواب ثلث القرآن فلا بد من اعتبار التماثل فى سائر الصفات من التدبر ٧٩، ٨٠ ج ١٧.

* وليس للشخص أن يكتفى بها عن سائر القرآن ١١٥، ١١٦ ج ١٧.

* ولا يكتفى بتلاوتها ثلاث مرات عن تلاوة القرآن. لا تقرأ إذا قرأت معه إلا مرة واحدة، وإن قرأت وحدها أو مع بعض القرآن جاز ٧٤، ١١٩ ج ١٧.

* لا يلزم من عدلها ثلثه أن تكون أفضل من الفاتحة ٧٤-٧٦ ج ١٧.

* «قل هو الله أحد» ينفى المماثلة والمشاركة فى

شئ من صفات الكمال ١٣٢، ١٣٣، ١٧٧،
١٧٨ ج ١٧.

* ليس له كفو يكون صاحبة ولا نظيراً ١٣٣،
١٣٤ ج ١٧.

* ليس في الموجودات ما يسمى أحداً في الإثبات
مفرداً غير مضاف إلا الله ١٣١-١٣٣ ج ١٧.

* ﴿الله الصمد﴾ أقوال السلف في الصمد كلها
صواب، المشهور منها قولان: الأول: أنه الذي
لا جوف له وهو قول أكثر السلف وطائفة من
أهل اللغة من أعيانهم ١٢٠ ج ١٧.

* الثاني: أنه السيد الذي يصمد إليه في الحوائج.
قول طائفة من السلف وأكثر الخلف وجمهور
اللغويين ١٢٠-١٢٢ ج ١٧.

* ألفاظ السلف بأسانيدھا في تفسير ﴿الصمد﴾
١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦ ج ١٧.

* والاشتقاق يشهد للقولين، وهو على الأول أدل
١٢٦-١٣٠ ج ١٧.

* مما يلتقى معه في الاشتقاق الأكبر ١٢٧-١٢٩
ج ١٧.

* وليست (الدال) منقلبة عن (تاء). ١٢٠-١٢٩
ج ١٧.

* كل أحرف ﴿الصمد﴾ لها مزية على ما يناسبها
من الحروف والمعاني ١٢٩، ١٣٠ ج ١٧.

* أدخلت «اللام» في ﴿الصمد﴾ - واستعمل
بدونها في حق المخلوقين - ليبين أنه المستحق
لأن يكون هو الصمد ١٣١-١٣٣ ج ١٧.

* تفسيرهما عند أهل الكلام، وما يعنون به ويأتى
١٦٣، ١٦٤، ٢٤١، ٢٤٢ ج ١٧.

* احتج بـ ﴿أحد﴾ ﴿الصمد﴾ - من أهل الكلام
المحدث - من يقول: إن الرب جسم ومن ينفى

التجسيم ١٦٣ ج ١٧.

* «الأولى» طريقة بعض الذين وافقوا هشام بن
الحكم ومحمد بن كرام وغيرهما ١٦٣ ج ١٧.

* توجيههم الدلالة من لفظ ﴿الصمد﴾ على
إثبات الجسم ١٦٣ ج ١٧.

* يثبتون الجسم ليتوصلوا به إلى إثبات ما نفاه الله
ورسوله عن نفسه من اتصافه بالنقائص ومماثلة
المخلوقات ١٦٤ - ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩ ج ١٧.

* «الثانية» طريقة من وافق جهما وأبا الهذيل
١٦٣، ١٦٤ ج ١٧.

* قالوا: (الأحد) الذي لا يقبل التجزى
والانقسام، وكل جسم في العالم يقبل ذلك
و﴿الصمد﴾ الذي لا يجوز عليه التفرق
والانقسام، وكل جسم في العالم يجوز عليه
ذلك ١٦٣، ٢٤١، ٢٤٢ ج ١٧.

* قالوا: وإذا قلت: هو جسم كان مركباً مؤلفاً
من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة،
والمركب لا يكون صمداً ١٦٣، ١٦٤ ج ١٧.

* الجسم في اللغة يراد به الجسد والبدن ١٧٢،
١٧٣، ١٨٦، ١٨٧ ج ١٧.

* الجسم في اصطلاح أهل الكلام كل ما يشار
إليه إشارة حسية - فهو أعم - اختلافهم مم
ركب: من الجواهر الفردة... أو من المادة
والصورة، أو لا من هذا ولا من هذا
١٧٣-١٧٥، ١٨٧ ج ١٧.

* بطلان القول بالجواهر الفرد، وكذلك الهيولى
والصورة، وتركيب الجسم منهما، وتماثل
الأجسام ١٧٣-١٧٥ ج ١٧.

* الألفاظ نوعان: الأول: يوجد في كلام الله

ورسوله. الثانى: لا يوجد - كلفظ الجسم والجوهر - فيعرف معنى الأول ويجعل هو الأصل، ويعرف ما يعنيه الناس بالثانى ويرد إلى الأول ١٦٤-١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٣٨، ٢٤٠ ج ١٧.

* فمّن أراد أن هذا يسمى جسمًا فى اللغة، أو فى اصطلاح السلف، أو أنه مركب من الأجزاء، أو أنه يماثل غيره من المخلوقات: فقد أبطل. وإن أراد أن هذا يقتضى أن يكون جسمًا والأجسام متماثلة، فأكثر العقلاء يخالفونه فى تماثل الأجسام المخلوقة وفى أنها مركبة. ومن قال: إنه جسم بمعنى أنه لا يرى فى الآخرة ولا يتكلم بالقرآن ولا يقوم به علم ولا قدرة. فقد أبطل ١٦٤، ١٦٦، ١٧٤ - ١٧٨ ج ١٧.

* وإن كان معتقده أن الأجسام متماثلة وأن الله ليس كمثل شىء فقد أصاب ١٧٥، ١٧٦ ج ١٧.

* ومن جعل الملائكة والأرواح... ليست أجسامًا بالمعنى اللغوى فقد أصاب ورب العالمين أولى ١٨٥-١٨٧ ج ١٧.

* وإن كان معتقده أن الأجسام غير متماثلة، وأن كل ما يرى ويقوم به الصفات فهو جسم فعليه أن يثبت ما أثبتته الله ورسوله من علمه وقدرته ١٧٦، ١٧٥ ج ١٧.

* ولو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة ولا مركبة من هذا ولا من هذا، أو تبين له أن الأجسام متماثلة وأن الجسم مركب فليس له أن يتتبع الإثبات ولا النفى بهذا الاسم وينظر على معناه الذى اعتقده بعقله، بل ١٧٤-١٧٨ ج ١٧.

* الذين جعلوا عمدتهم فى تنزيه الرب على مسمى الجسم لا يمكنهم أن ينزهوه عن شىء

من النقائص ١٧٧، ١٧٨ ج ١٧.

* التنزيه الواجب يجمعه نوعان: الأول: تنزيهه عن كل نقص وعيب. الثانى: عن أن يماثله شىء من المخلوقات فى شىء من صفات الكمال الثابتة له، هذه السورة دلت على النوعين ١٧٨ ج ١٧.

* من الفلاسفة من يثبت جواهر قائمة بأنفسها غير متحيزة وكليات مجردة. هذه مقدرة فى الأذهان، لا حقيقة لها فى الأعيان ١٧٩، ١٨٠ ج ١٧.

* المتحيز فى اصطلاح هؤلاء المتكلمين والمتفلسفة- هو الجسم ويدخل فيه الجوهر الفرد عند من أثبتته ١٧٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٨ ج ١٧.

* المتحيز فى اللغة يتضمن عدولاً من محل إلى محل. هو أخص من كونه يحوزه أمر موجود ١٨٧ ج ١٧.

* خلافهم فى المتحيز هل هو مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة... إلخ، أكثرهم يقولون: المتحيزات متماثلة فى الحد والحقيقة ١٨٨ ج ١٧.

* من كان المتحيز عنده هو هذا فعليه أن ينزه الله عن أن يكون متحيزاً بهذا الاعتبار، وكذلك الملائكة والروح، وإذا كان... ومن اعتقد ١٨٨ ج ١٧.

* نزاع المتكلمة المتفلسفة فى الملائكة والروح هل هى متحيزة أم لا، وسببه ١٨٠-١٨٥ ج ١٧.

* كل من أراد نفى شىء عما أثبتته الله لنفسه يسمى ذلك تركيباً وتأليفاً، ويجعل نفىه من تمام التوحيد، ومسمى (الأحد) و «الصمد» (الواحد) ١٩١، ٢٤١، ٢٤٢ ج ١٧.

* قول القائل: (الأحد) أو «الصمد» أو غير ذلك هو الذى لا ينقسم ولا يتفرق. أو ليس

* ما يقوله الفلاسفة القائلون بأن العالم قديم صدر عن علة موجبة بذاته، أفسد من قول مشركى العرب وأهل الكتاب عقلاً وشرعاً من وجوه، وكذلك قول من تفلسف من المنتسبين إلى الإسلام ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠ ج ٢، ١٦٣ ج ١٧.

* عقلاء هؤلاء - النصارى والصابئين ومشركى العرب - لم يريدوا ولادة حسنة، وإنما وصفوا الولادة العقلية الروحانية ٢٦٧ - ٢٦٩ ج ٢، ١٥١ ج ١٧.

* التوالد والتولد، لا يكون إلا من أصليين، وبانفصال جزء من الولد ١٣٣-١٤٩، ١٥٠، ١٥١ ج ١٥٤، ١٧.

* وآدم خلق من أصليين، والنبات ٩١ ج ١٧.

* والمسيح من أمه ومن نفخ جبريل ١٤٥-١٤٩ ج ١٧.

* وما كان من أصل واحد فلا تسمى تولداً كحواء، والأعراض لا بد لها من محل وأصليين ١٤٧، ١٤٨ ج ١٧.

* تنزيهه عن أن يخرج منه مادة غير الولد أولى، وإذا نزه نفسه عن أن يخرج منه مواد للمخلوقات فلأن ينزه عن أن يخرج منه فضلات لا تصلح أن تكون مادة بطريق الأولى ٢٤٤ ج ١٧.

* «ولم يولد» بأى نوع من أنواع التولد: من أحد من البشر وسائر ما تولد من غيره. رد على من قال: المسيح هو الله، والدجال الذى يقول: هو الله، وعلى من قال فى بشر: هو الله من غالية هذه الأمة، هؤلاء كلهم مولودون

* وإن كان (الأحد) عبارة عما يتميز شيء منه عن شيء ولا يشار إلى شيء منه دون شيء، فليس فى الموجودات ما هو أجد. فلا يكون قد نفى عن شيء من الموجودات أن يكون كفوا للرب ٢٤٤ ج ١٧.

* أهل الضلال والبدع جعلوا هذه الألفاظ - الجسم المتحيز... - هى الأصل المحكم الذى يجب اعتقاده والبناء عليه ثم صاروا فى الكتاب والسنة ثلاث طوائف: الأولى: أهل تحريف ١٦٨-١٧٠، ١٩٤، ١٩٦، ٢٣٩-٢٤٢ ج ١٧.

* الثانية: أهل تخييل ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧ ج ١٧.

* الثالثة: وأهل تجهيل، وغلطوا فى معنى التأويل^(١) ١٩٤-١٩٨، ٢١١-٢٣٩ ج ١٧.

* «لم يلد» لم يخرج منه مادة الولد ٢٧٣ ج ١٧.

الرد على من كفر من اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين ١٥٠، ٢٦٥، ٢٦٦ ج ١٧.

* رد على من يقول: إن له بنين وبنات من

(١) انظر: توحيد الأسماء ونصفاً ج ٣٦.

٢٧٦، ٢٧٧ ج ٢.

* إذا نفى عنه أن يكون مولودًا من مادة الوالد، فلأن ينفى عنه أن يكون من سائر المواد أولى ٢٤٣، ٢٤٤ ج ١٧.

* أهل الوحدة لا يقتصرون على أنه ولد شيئاً أو أنه بشر مولود ٢٧١، ٢٧٢ ج ٢.

* «ولم يكن له كفواً أحد» نفى للشركاء والأنداد. يدخل فيه ٢٧١ ج ٢، ٦٥، ٦٦ ج ١٦، ٢٤٢ ج ١٧.

* إذا نزه عن أن يكون أحد كفواً له، فلأن يكون أفضل منه أولى ٢٤٣، ٢٤٤ ج ١٧.

* ما وصف به نفسه من الصفات السلبية فلا بد أن يتضمن معنى ثبوتياً ٦٥، ٦٦ ج ١٦.

* نفى عن نفسه الأصول والفروع والنظراء، وهى جماع ما ينسب إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن والنبات ونحو ذلك ٢٦٥، ٢٦٦ ج ٢.

* مما يبين أن هذه السورة اشتملت على جميع أنواع التنزيه والتحميد: على النفى والإثبات ١٩١، ١٩٢ ج ١٧.

* سبب نزولها ذكر فيه سؤال المشركين بمكة وسؤال اليهود بالمدينة، وسؤال النصارى ١٦٠، ١٦١ ج ١٧.

* سألوا: هل هو من جنس من أجناس المخلوقات وهل هو من مادة؟ لأنهم قد اعتادوا آلهة يلدون ويولدون ويموتون ويورثون وعباد الأوثان تكون أصنامهم من ذهب وفضة وحديد ٢٤٣-٢٤٥، ٢٧٠، ٢٧١ ج ١٧.

* بيان أصل الشرك فى العالم: فى قوم نوح وإبراهيم وفى العرب، وسد النبى أبوابه بالمنع من وسائله وذرائعه: من تتبع آثار الأنبياء

والصالحين للتعبد فيها، والتمسح بها، والعكوف عليها، والنهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها، وشد الرحال إلى زيارة القبور، وتعظيم الرافضة للمشاهد وتعطيلهم للمساجد ٢٤٤-٢٧١ ج ١٧.

(١١٣) سورة الفلق

* مناسبة المعوذتين لسورة الإخلاص ٢٦٣، ٢٦٤ ج ١٦.

* سبب نزولها ٧٤، ٧٥ ج ١٠.

* «قل أعوذ برب الفلق» «الفلق» فيه أقوال ترجع إلى تعميم وتخصيص، أما تفسيره ب... ٢٣٣، ٢٧٣-٢٧٥ ج ١٧.

* رتب المستعاذ منه فى هذه السورة من الأعم الأعلى الأبعد إلى الأخص الأقرب الأسفل فجعله أربعة أقسام ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩١ ج ١٧.

* «من شر ما خلق» شر المخلوقات عموماً. القول بأنه إبليس وذريته، أو جنهم ذكر لنشر الذى هو لنا شر محض من الأرواح والأجسام ٢٩١، ٢٧٥ ج ١٧.

* «ومن شر غاسق إذا وقب» فسر بالقمر وبالليل، لا منافاة، أيهما أحق؟ ١٠، ١١ ج ١٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩١ ج ١٧.

تفسيره بالكسوف ضعيف يدخل فى ذلك ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩١ ج ١٧، ١٠، ١١ ج ١٥.

* «ومن شر النفاثات فى العقد» مادة السحر وكيفيته، حكمة تخصيصه بالنساء ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩١ ج ١٧.

* «ومن شر حاسد إذا حسد» الحسد، مادته: إما

بالعين، وإما بالظلم باليد واللسان، تخصيصه
بالرجال ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩١ ج ١٧.

* المناسبة في المستعاذ به والمستعاذ منه بالنسبة إلى
الأقوال في الفلق ٢٩٠ ج ١٧.

* في السورة الاستعازة من الشر الموجود ألا
يضر، ومن المفقود ألا يوجد ١٦٤ ج ١٨.

(١١٤) سورة الناس

* ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ ٢٧٩-٢٨١ ج ١٧.

* ﴿ملك الناس﴾ ٢٧٩-٢٨٢ ج ١٧.

* ﴿إله الناس﴾ ٢٧٩-٢٨٢ ج ١٧.

* جاءت هذه الصفات بلا عطف ٧٣ ج ١٧.

* خض الناس بالذكر ٢٨١، ٢٨٢ ج ١٧.

* ﴿من شر الوسواس الخناس. الذي يوسوس في

صدور الناس. من الجنة والناس﴾ القول الثالث

هو الصحيح: أنه شياطين الجن وشياطين

الإنس ونفسه ٢٧٤-٢٧٩ ج ١٧.

* الوسواس من جنس الحديث والكلام، وهو

نوعان: الفرق بين الوسواس المذموم

والإلهام المحمود ١٨١، ١٨٢، ٢٨٢ - ٢٨٩ ج
١٧.

* قول الفراء وضعفه ٢٧٨ ج ١٧.

* قول الزجاج وضعفه ٢٧٩، ٢٨٠ ج ١٧.

* الحكمة في الاستعازة من الوسواس - الذي

يصدر منهم والذي يرد عليهم - : أنه أصل كل

شر يضرهم، هو مبدأ للكفر والفسوق

والعصيان، من وقى شره وقى الشر كله في

الدور الثلاث ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩-٢٨٢

ج ١٧.

* العقوبات الشرعية فيها ضرر للظالمين من الإنس

لكنها بوحى من الله - وهى نعمة - أنبياء الله

وأولياؤه لم يدخلوا في المستعاذ من شرهم

٢٧٩، ٢٨٠ ج ١٧.

* ما ورد في فضل المعوذتين والاستعازة بهما ٩،

٢٨١، ٢٨٢ ج ١٧.

* سر ختم المصحف بالسور الثلاث - الإخلاص

والمعوذتين - كافتتاحه بأم القرآن ٢٦٣، ٢٦٤

ج ١٦.

الفهرس العام

لـ «مصطلح أهل الحديث»

* الحديث النبوى عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره، هم غلطوا فى ظنهم أنه نهاهم عن التلقيح ١١-٧ ج ١٨.

* وقد يدخل فيها بعض إخباره قبل النبوة وبعض سيرته، وينتفع بهذه كثيراً ٩، ١٠ ج ١٨.

* كتب الحديث بما كان بعد النبوة أخص ٩، ١٠ ج ١٨.

* ما كان خبراً وجب تصديقه، وإن كان تشريعاً ٨، ١٠، ١١ ج ١٨.

* حد الحديث الواحد ما رواه صاحب من الكلام المتصل بعضه ببعض ولو كان جملاً كثيرة، وما رواه أيضاً من جملة أو جملتين أو أكثر ١١-١٣ ج ١٨.

* إذا روى صاحب كلاماً فرغ منه، ثم روى كلاماً آخر وفصل بينهما أو طال الفصل بينهما فحديثان ١٢ ج ١٨.

* وقد يسمى الحديث واحداً وإن اشتمل على قصص متعددة إذا حدث به الصحابي متصلاً بعضه ببعض ١٢ ج ١٨.

* قد يكون الحديث طويلاً وفرقه بعض الرواة ١٣ ج ١٨.

* الحديث الواحد ليس كالجملة الواحدة ولا كالسورة الواحدة... يشبه الآية الواحدة أو الآيات المتصل بعضها ببعض ١٢ ج ١٨.

انقسام الحديث إلى متواتر وغير متواتر

* المتواتر ما يفيد العلم وليس له عدد محصور، قد يحصل العلم بكثرة المخبرين وقد يحصل بصفاتهم، وقد يحصل بقرائن وقد يحصل بمجموع ذلك ٣٠، ٣١، ٤٢ ج ١٨، ١٤٢،

١٤٣ ج ٢٠.

* هذا العلم يحصل فى القلب ضرورة كما يحصل الشيع ٣٠، ٣١ ج ٤، ٢٨، ٣١ ج ١٨، ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٠.

* من الناس من جعل له عدداً محصوراً ثم يفترق هؤلاء، فقيل: أكثر من أربعة، وقيل... إلخ ٣١ ج ١٨.

* من الناس من لا يسمى متواتراً إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم فى قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم فى كل قضية ٣٠-٣٢ ج ١٨.

* التواتر نوعان: الأول: عند العامة، الثانى: عند الخاصة ٣٠-٣٢، ٤٢ ج ١٨.

* مما تواتر عند العامة والخاصة ٩، ١٠ ج ١٩.

* مما تواتر عند الخاصة من الأحاديث ٤٢ ج ١٨.

* التواتر قسمان: الأول: لفظى، الثانى: معنوى ١٣، ٤٢ ج ١٨.

* كثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث ١٧٩، ١٨٠ ج ١، ١٣، ٢٦ ج ١٨.

* وتواترت هذه الكتب عن هؤلاء الأئمة ٢٤ ج ١٨.

* يبدع من نوع فيما تواترت به السنن ٢٦٠، ٢٦١ ج ٤.

* المشهور، والمستفيض عند بعض الناس، وتقسيمهم الخبر إلى متواتر، ومشهور، وخبر واحد ٢٨، ٣٠، ٣١ ج ١٨.

* شهرة الأحاديث عند العامة لا توجب حجيتها ٢٤٥، ٢٤٦ ج ٦.

* الغريب ما ينفرد به واحد، وقد يكون غريب

بأهل العلم بالحديث ١١، ١٢ ج ١،
١٨٩ ج ١٣، ٤، ١٦ ج ١٨، ١٤٢، ١٤٣
ج ٢٠.

انقسام الحديث فى اصطلاح

الترمذى ومن قبله

- * الحديث فى عرف أحمد ومن قبله ينقسم إلى:
(أ) صحيح (ب) ضعيف، كما يقسمون
الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف، الضعيف
عندهم نوعان: الأول: ضعيف لا يحتج به،
وهو الضعيف فى اصطلاح الترمذى. الثانى:
ضعيف يحتج به، وهو الحسن فى اصطلاح
الترمذى ١٨٠، ١٨١ ج ١، ١٨، ١٤١ ج ١٨.
- * من أمثلة الضعيف فى اصطلاح من قبل الترمذى
حديث عمرو بن شعيب، إبراهيم الهجرى
١١ ج ١٧، ١٤١ ج ١٨.
- * الترمذى أول من عرف أنه قسم الحديث إلى
ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف
١٨٠، ١٨١ ج ١٦، ١٧، ١٤٠ ج ١٨.
- * الصحيح الذى عرفت عدالة ناقله وضبطهم،
من تقبل روايته مطلقاً ١٦، ١٧، ٢٩ ج ١٨.
- * مثل شعبة ومالك والثورى ويحيى القطان وعبد
الرحمن بن مهدي فى غاية الإتقان والحفظ
بخلاف من دونهم ١٨، ١٩ ج ١٨.
- * الحسن فى اصطلاحه ما تعددت طرقه، ولم يكن
فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذاً، سبب
نزوله عن درجة الصحيح ١٨٠، ١٨١ ج ١،
١٦، ١٧، ٢٥، ١٤١ ج ١٨.
- * الضعيف فى اصطلاحه الذى عرف أنه متهم
بالكذب ردى الحفظ ١٦، ١٧، ٢٧ ج ١٨.

المتن، وقد يكون غريب الإسناد، وقد يكون غريباً
من وجه ١٧، ١٨، ٢٥، ١٤٠، ١٤١ ج ١٨.

* من أمثلة الغريب فى الصحيح: «إنما
الأعمال...»، «نهى عن بيع الولاء...»
١٣٩-١٤١ ج ١٨.

* من الغريب ما هو صحيح، وغالبها غير صحيح
٢٥، ٣٠، ٣١ ج ١٨.

ما يفيد العلم ويجزم بأنه صدق

- * إذا تواتر لفظه أو معناه أو تلقاه المسلمون بالقبول
فعملوا به، أو تلقاه بالقبول أهل العلم بالحديث
١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ٣٠، ٣١ ج ١٨.
- * أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث
علماً قطعياً، أن الرسول قاله تارة... إلخ
٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨ ج ١٣، ٢٦،
٣٠، ١١١ ج ١٨، ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٠.
- * خير الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند
جمهور العلماء ١١، ١٢ ج ١٨.
- * وإذا حفت به قرائن تفيد العلم، من أنكر إفادته
العلم ١٨٨، ١٨٩ ج ١٣، ١٩، ٢٦ ج ١٨،
١٤٢ ج ٢٠.
- * إذا صححه بعض علماء الحديث وخالفهم
آخرون فى تصحيحه فلا يجزم بصدقه إلا بدليل
١٣، ١٤ ج ١٨.
- * قطعى الدلالة يجب اعتقاد موجهه علماً وعملاً،
ويجب العمل بظنى الدلالة فى الأحكام
الشرعية، وكذلك الوعيد ١٤٢-١٤٩ ج ٢٠.
- * ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم
لأهل الإجماع ٣١، ٣٢ ج ١٨.
- * يعتبر فى الإجماع على صدق الحديث وصحته

* من أنكر على الترمذى قوله: حسن غريب، فلم يعرف مراده فى كثير مما قاله، قد يعنى أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن ١٦-١٨، ٢٥ ج ١٨.

* إذا قال: صحيح حسن غريب قد يكون؛ لأنه روى بإسناد صحيح غريب، ثم روى عن الراوى الأصلى بطريق صحيح وطريق آخر ٢٥، ٢٦ ج ١٨.

* قد ينازعه غيره فى بعض ما يصححه، كما ينازعونه فى بعض ما يضعفه أو يحسنه، مما وضعفه وصححه ١٧، ١٨، ٢٥ ج ١٨.

* الصحيح أنواع: الأول: ما تواتر لفظه. الثانى: ما تواتر معناه، الثالث: ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به. الرابع: ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث؛ كجمهور أحاديث البخارى ومسلم ٣٨٢ ج ١٠، ١٣، ١٤ ج ١٨.

* قد يسمى صحيحاً ما يصححه بعض علماء أهل الحديث وآخرون يخالفونهم فى تصحيحه ١٣-١٥ ج ١٨.

* ألفاظ رواها مسلم ونوزع فى صحتها ١٣-١٥ ج ١٨.

* والبخارى نوزع فى صحة ثلاثة أحاديث، والصواب معه ١٤، ١٥ ج ١٨.

تصحيح الأئمة

* تصحيح البخارى أبلغ من تصحيح مسلم، وتصحيح مسلم أبلغ من تصحيح أبى حاتم والترمذى والدارقطنى وابن خزيمة وابن منده وصاحب المختارة وأمثالهم، وهؤلاء أبلغ من تصحيح الحاكم، أهل العلم بالحديث لا

يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه صحيحاً، تحسین الترمذی أحياناً يكون مثل تصحيح الحاكم أو أرجح ١٥٠، ١٥١ ج ١٠، ٢٤٩ ج ٢٢.

* ينفرد مسلم بألفاظ يعرض عنها البخارى وقد يكون الصواب مع مسلم، وهذا يكون أكثر إذا نازعه غير البخارى كـ «إنما جعل الإمام ليؤتم به» ١٥، ١٦ ج ١٨.

* قد يكون التصحيح والترجيح من مسائل الاجتهاد ١٦، ١٧ ج ٢٠.

* شرط البخارى ومسلم لكل منهما رجال يختص بهم، وقد يشتركان فى رجال آخرين، الذين اتفقا عليهم، عليهم مدار الحديث المتفق عليه، قد يروى أحدهم عن رجل فى المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروى عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروى ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما يعلم أنه أخطأ فيه ٢٧ ج ١٨.

* شرط أحمد فى مسنده أجود من شرط أبى داود فى سننه ١٧٩، ١٨٠ ج ١.

* حديث أهل المدينة أصح الأحاديث، ثم أحاديث أهل البصرة، أحاديث أهل الشام دون ذلك ١٧٤، ١٧٥ ج ٢٠.

* شرط أبى حاتم ١٩٥ ج ٢٤.

* زيادة الثقة مقبولة مع تكافؤ المحدثين، وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيها أولونا وفيه نظر. إذا تعارضتا سقطت رواية الأقل بلا ريب، صفة زيادة الثقة ١٦، ١٧ ج ١٨، ٣٣٤، ٣٣٥ ج ٢١.

* المرسل، وهل يدخل فيه ما أرسله غير التابعى، وعلته، وهل يدخل فيه المنتقطع؟ وهل يسمى

كل مرسل منقطعاً ٢٥ ج ١٨ .

* حكم المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة، إيضاح ذلك بأمثلة ١٨٥-١٨٩ ج ١٣ .

* يقع التواطؤ على المقالات وجحد الضروريات بخلاف الاتفاق على الكذب من غير مواطأة ولا اتفاق ١٦٩ ج ٥ .

* إذا تعارض خبران؛ أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل ٦٤ ، ٦٥ ج ١٣ .

* الجمع بين حديث غسل المنى وحديث فركه ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢١ .

* اشترطت العدالة والحفظ واليقظ في الراوى لأنمن السهو والكذب ٢٨ ، ٢٩ ج ١٨ .

* قد يغلط الثقة الصدوق . وقد يصدق الكاذب ، بأى شىء يستدل عليه ١٨٩ ، ١٩٠ ج ١٣ .

* الضعيف الذى رواه من لم يعلم صدقه؛ إما لسوء حفظه أو لاتهامه ٣٨٢ ج ١٠ .

* يختلف قبول روايته باختلاف القرائن ٣٢ ج ١٨ .

* الغلط لا يسلم منه أكثر الناس ١٤٧ ج ١٠ .

* الزيادة والنقص كم من حديث صحيح الاتصال ثم يقع فى إسناده الزيادة والنقصان ٣٢ ج ١٨ .

* قول أحمد: لو تركنا الرواية عن القدريه لتركناها عن أكثر أهل البصرة ١١٨-١٢٠ ج ٢٨ .

* الرواية عن الشيعة لا يروى البخارى ومسلم أحاديث على إلا عن أهل بيته ٢١ ، ٢٢ ج ١٨ .

* أسباب السهو سبعة ٢٨ ج ١٨ .

* الأحاديث المنكرة كثيراً ما تروى فى الفضائل

والمناقب ١٧٩ ، ١٨٠ ج ١٠ .

* قد يكتب المحدث الحديث الضعيف للاعتبار والاستشهاد به ١٨٩ ج ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ج ١٨ .

* تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً ولو كان الرواة ٢٤٢ ج ٦ . ١٨ ، ١٩ ج ١٨ .

* من الضعفاء ١٨١ ج ١ ، ٣٨٢ ج ١٠ ، ١٨ ، ١٩ ج ١٨ .

رواية الأحاديث الضعيفة

* لا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة ١٧٩ ، ١٨٠ ج ١ .

* أحمد وغيره جوزوا أن يروى فى فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب ١٧٩ ، ١٨٠ ج ١ ، ١١١ ، ١١٢ ج ١٥ .

* قول أحمد: ضعيف الحديث خير من الراى ٣٣ ج ١٨ .

* من نقل عن أحمد أنه يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ١٧٩ ، ١٨٠ ج ١ .

* سبب تسهيلهم فى أحاديث الترغيب والترهيب دون أحاديث الأحكام، وقول أحمد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ج ١٨ ، ١٤٤-١٤٩ ج ٢٠ .

* قولهم: يعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به ١٧٩ ، ١٨٠ ج ١ ، ٤٠ ، ٤١ ج ١٨ .

* إذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً؛ مثل صلاة فى وقت معين بقراءة

معينة، أو على صفة معينة لم يجز ٤٠، ٤١ ج ١٨.

* مرادهم أن يكون العمل مما ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه بنص أو إجماع، فروى في تقدير الثواب والعقاب وأنواعه، اعتقاد موجب وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي ٢٣٣، ٢٣٤ ج ١٠، ٤٠، ٤١ ج ١٨.

* قد ينتقل أقوام إلى خير مما كانوا عليه بسماع الأحاديث الضعيفة ٥٤، ٥٥ ج ١٣.

* التهيب والترغيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء ووقائع العلماء ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرد إثبات حكم شرعي أو استجابة ولا غيره ١٨، ١٨٣-١٨٥ ج ١، ٤٠، ٤١ ج ١٨.

* الموضوع الذي قامت الأدلة على كذبه ٣٨٢ ج ١٠.

* تعدد الكذب له أسباب خمسة ٢٨، ٢٩ ج ١٨.

* من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروى عنه شيئاً، هذه طريقة أحمد وغيره... الكلبى ١٨، ١٩ ج ١٨.

* ومن العلماء من يسمع حديثه ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه ١٨، ١٩ ج ١٨.

* من علم أنه كذب موضوع لم يجز الالتفات إليه ٤٠ ج ١٨.

* من الموضوعات فى الصفات والتصوف وغيرهما ١٨٤ - ١٨٨ ج ١، ٨٨ ج ٤، ٣٨٠ - ٣٨٢ ج ١٠، ٢١٢ - ٢١٥ ج ٢٢.

* كثرة الكذب فى الرواية نشأت عن الكوفة فى زمن التابعين، ولم يكن فى أهل بلد أكثر منه

فيهم ٢٠٧، ٢٠٨ ج ١٠، ١٧٤ ج ٢٠.

* الرافضة كذبوا أحاديث كثيرة فراج كثير منها على أهل السنة، وروى خلق كثير منها أحاديث حتى عسر تمييز الصدق من الكذب على أكثر الناس ١٧٤، ١٧٥ ج ٦.

* يذكر مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق؛ لأنهم لم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب، فأما إذا علموا صدق الحديث فإنهم يحتجون به، كما روى مالك عن أيوب السخيتاني ١٦٩ ج ٢٠.

* علماء الحديث كشعبة ويحيى بن سعيد وأصحاب الصحيح والسنن كانوا يميزون بين الثقات الحفاظ وغيرهم من أهل الكوفة والبصرة، من ثقات أهل الكوفة ١٧٥ ج ٢٠.

* أهل الشام لم يكن فيهم كثير كاذب ولا أئمة كبار فى الحديث والقراءة ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

* الصحابة لم يعرف فيهم من تعدد الكذب على رسول الله، وكذلك التابعون من أهل مكة والمدينة والشام والبصرة مثل... وقد عرف الكذب بعد هؤلاء فى طوائف ١٧٨، ١٧٩ ج ١، ١٨٧، ١٨٨ ج ١٣، ١٧٩، ١٨٠ ج ٢٣.

* الموضوع فى اصطلاح ابن الجوزى وأبى العلاء الهمداني ١٧٨-١٨٠ ج ١.

* قد يروى أئمة فى الفقه والتصوف أو الحديث المكذوب تارة.. وتارة... روايتها مع بيان كذبها جائز «من حدث عنى حديثاً وهو يعلم أنه كذب...» ٢٣، ٣٨١، ٣٨٢ ج ١٠.

* من المؤلفات التى اشتملت على الصحيح والضعيف والموضوع كثيراً كتب الرقاق

والتصوف والتفسير والفضائل، ومنها...
ومن مصنفها ١٨٥-١٨٧ ج ١، ٣٨١، ٣٨٢
ج ١٠، ٣١٤، ٣١٥ ج ١١.

* الصحابي من رأى النبي مؤمناً به، الصحبة
جنس تحته أنواع ٢٨٤ ج ٤، ١٦٥ ج ٢٠.
* من أعلام الرواة من الصحابة والتابعين وطبقاتهم
١٨٧، ١٨٨ ج ١٣.

* أبو هريرة سبب كونه أحفظ الصحابة، فقهه،
قول عائشة وعمر فيه، لدغ الحية لمن طعن فيه
٥٩، ٦٠، ٣٢٥ - ٣٣٠ ج ٤، ١٣٦، ١٣٧
ج ١٣.

* أيما أكثر حديثاً هو أو عبد الله بن عمرو ٨، ٩
ج ١٨.

* ابن مسعود، وروايته ٣٢٣، ٣٢٤ ج ٤.

* مجاهد، ورواية ابن أبي نجيح عنه ٢٢٠، ٢٢١
ج ١٧.

* «العالي والنازل» ٢٤ ج ١٨.

صيغ الأداء

* متى يسوغ أن يقول: حدثنا، أو حدثني، أو
سمعت، أو حدث وأنا أسمع؟ وإذا سمعه
يتكلم بالحديث فهل يجوز أن يقول: حدثنا
إلخ؟ ٢٠ ج ١٨.

* لم يكن الصحابة يلتزمون لفظ الشهادة في
التحديث والإقرار ١٠٠، ١٠١ ج ١٤.

* العرض، وهل هو أرجح من السماع وهل يسوغ
فيه حدثنا وأخبرنا؟ ٢١ ج ١٨.

* «المناولة» و«المكاتبة» وأيهما أرجح ٢٣
ج ١٨.

* «الإجازة» ٢٣، ٢٤ ج ١٨.

أهل الحديث

* ما يعنى المؤلف بأهل الحديث إذا أطلق هذه
العبارة ٢١٦ ج ٣، ٦٠ ج ٤.

* امتداح أهل الحديث نقلته ونقاده، وقول الشافعي
فيهم، واستجابة دعاء النبي لهم ٩-١٣ ج ١،
٢١٢-٢١٦ ج ٢٢.

* لهم من تضعيف الأجر ما ليس لغيرهم ٨٦،
٨٧ ج ٤.

* أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به
من صفات الكمال ويمتازون عنهم ١١ ج ٤.
* أئمة أهل الحديث خرجوا من الأمصار الخمسة،
وأثبتهم أهل المدينة وأهل البصرة ٢٠٩، ٢١٠
ج ١٠.

* من أئمة الحديث الذين يحتجون به ويبنون
عليهم دينهم ١٥٣ ج ١٠.

* الفرق بين نقل أهل الحديث ونقل أهل الأخبار
وأهل الأهواء ٢٥٢ ج ٢٧.

* بعض المتأخرين من أهل الحديث قد يحتجون
بأحاديث موضوعة، ويذكرون من القرآن
والحديث ما لا يفهمون معناه لكنهم بالنسبة إلى
غيرهم فى ذلك كالمسلمين إلى بقية الملل
٣٣-٣٨ ج ١٨.

* قد يقرب من أهل الكلام وأهل التصوف بعض
أهل الحديث تارة بمعارضة السنن بالعقل وتارة
ب عزل العقل عن محل ولايته ٢١٠، ٢١١ ج ٣.

* سبب استجهال أهل الكلام ونحوهم لأهل
الحديث ٣٣ ج ١٨.

* من فضائل مالك، الحديث فى فضله

١٧٧-١٨٠ ج ٢٠.

* من فقهاء الحديث الشافعى وأحمد ١٢٥، ١٢٦ ج ٢٥.

* البخارى، الدارمى، أبو داود ١٨٣ ج ١، ٩ ج ٢، ١٧٦-١٧٨ ج ٢٠.

علل الحديث

* يكون الحديث إسناده فى الظاهر جيد ١٨٨، ١٨٩ ج ١٣، ١٤، ١٥، ٢٧، ٤٤ ج ١٨.

* الرجل قد يكون حافظاً لما يرويه عن شيخ غير حافظ لما يرويه عن آخر ١٩٤، ١٩٥ ج ١.

* أمثلة ما فيه علة فى البخارى ومسلم وبيان وجهها ١٨٩ ج ١٣، ٤٣ ج ١٨.

* «إنها ركس» ١٧، ١٨ ج ١٨.

* البخارى أعرف بالحديث وعلله، وأفقه فى معانيه من مسلم ١٣٢ ج ١٧، ١٥ ج ١٨.

* أعلم الناس بهذا الفن... وفيه مصنفات ١٨٦، ١٨٧ ج ١، ١٤، ١٥ ج ١٨.

* الكامل فى أسماء الرجال لابن مهدي لم يصنف فى فنه مثله ١٩٣ ج ١.

* يشترط فى المتكلم فى شخص حسن النية ١٣٣ ج ٢٨.

* إذا كان الجرح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسراً فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق ١٥٦ ج ٢٤.

كتب الحديث ومبدأ تصنيفها

* كان النبى قد نهاهم عن كتابة غير القرآن ثم

نسخ ذلك ١٧٧، ١٧٨ ج ٢٠، ١٨١ ج ٢١.

* أول من صنف ابن جريج شيئاً فى التفسير وشيئاً فى الأموات، ثم صنف ابن أبى عروبة وحماد بن سلمة ومعمّر وأمثالهم ما فى الباب عن النبى والصحابة والتابعين، ثم صنف بعد عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب ١٧٧، ١٧٨ ج ٢٠.

* الموطأ صنف على هذه الطريقة، وفضله الشافعى باعتبارها ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠، ٤٥ ج ١٨، ١٧٧، ١٧٨ ج ٢٠، ٤٨ ج ٣٠.

* ما اشتمل عليه، وما قصد بترتيبه وذكر الآثار وما أنكر عليه ١٧٩-١٨١، ٢٠٤ ج ٢٠.

* تفضيل صحيح البخارى ومسلم على الموطأ ١٧٦-١٧٨ ج ٢٠.

* ما فى البخارى متن يعرف أنه غلط على صاحب، لكن فى بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، وقد بين فى صحيحه ما يبين غلط ذلك الراوى، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلط ١٨٣ ج ١، ٣٧٣ ج ١٠، ٤٤ ج ١٨.

* من رجح صحيح مسلم فلاجل... ومن رعم إلخ ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٠.

* مسلم فيه ألفاظ عرف أنها غلط ٤٤ ج ١٨.

* جمهور ما أنكر على البخارى يكون قوله فيه راجحاً بخلاف مسلم ١٨٣، ١٨٤ ج ١.

* أصبح كتب الحديث البخارى، ثم مسلم، وما جمع بينهما كالحميدى والإشيلي، وبعد ذلك السنن سنن أبى داود، والنسائى، جامع الترمذى، المسانيد: مسند الشافعى، مسند أحمد ٤٥ ج ١٨.

* كتب أحمد الأحاديث والآثار الماثورة عن الصحابة والتابعين وعلى ذلك يعتمد ٢١٠ ج ١٠.

* مؤلفات أحمد لا يذكر فيها ما هو معروف بالوضع بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة، كما ليس ذلك في مسنده، لكن فيه ما يعرف أنه غلط فيه رواه ١٧٨ ج ١، ٤٧ ج ١٨.

* نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروى عنهم أهل السنن، شرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سنته ١٧٨-١٨٠ ج ١.

* كتاب الدارقطني قصد فيه غرائب السنن يروى فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره ٩٤، ٩٥ ج ٢٧.

* اعتماد أحمد والثوري والشافعي على رواية مجاهد، قول من قال: لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد ٢٢٠ ج ١٧.

* كتاب الحلية لأبي نعيم من أجود الكتب المصنفة من أخبار الزهاد والمنقول فيه أصح من المنقول في... وكتاب أحمد في الزهد وابن المبارك أصح نقلاً من الحلية، هذه الكتب ونحوها لا بد فيها من أحاديث ضعيفة بل باطلة ٤٣، ٤٤ ج ١٨.

* مؤلفات اشتملت على أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة بل باطلة وهي دون كتاب الحلية: مصنفات أبي عبد الرحمن السلمى، رسالة القشيري، مناقب الأبرار ٣٨١، ٣٨٢

ج ١٠، ٤٣ ج ١٨.

* وكتب أخرى اشتملت على الصحيح والضعيف والموضوع ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦ ج ١.

* وكتب لا تروى بالإسناد وهي دون تلك الطبقات ١٨٦، ١٨٧ ج ١.

* صفوة الصفوة مثل كتاب الحلية والغالب عليها الصحة ٤٣ ج ١٨.

* أبو الفرج صنف كتاباً في امتحان السنن من البدعي وزاد فيه بعض غلاة المثبتة أشياء ٨٨، ٨٩ ج ٤.

* البيهقي والطحاوي وطريقتهما في التصنيف ٨٥، ٨٦ ج ٢٤.

* ومن الذين خلطوا التصوف بالحديث والكلام كتب الحارث المحاسبى وأبى الحسن بن سالم وأبى سعيد الأعرابى وأبى طالب المكي ٢٠٩ ج ١.

* لا يمكن لواحد من الأمة الإحاطة بحديث الرسول حتى الخلفاء، أمثلة ١٣٠-١٣٣ ج ٢٠.

* الذين سبقوا تدوين هذه السنن كانوا أعلم بها ممن بعدهم ١٣٢، ١٣٣ ج ٢٠.

* دواوين الإسلام التي يعتمد عليها ١٧٨ ج ١، ٢٣٤، ٢٣٥ ج ٣.

* أئمة المصنفين في العلم يتدثون بأصل العلم والإيمان: بصفة نزول الوحي، ثم الإقرار بما جاء به، ثم بمعرفة ما جاء به ٩ ج ٢.

* الألفاظ الغريبة في الحديث إذا عرف تفسيرها

فضل كتابة الحديث

- * كتابة القرآن والأحاديث الثابتة من أعظم القرب، وكذلك إذا كتبها لبيعها « إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة... » ٢٠٨ ج ١٣، ٤٥ ج ١٨.

- من جهة النبي ﷺ لم يحتج إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ٧٥، ٧٦ ج ٥، ٢٨٦ - ٢٨٩ ج ٧، ١٨ ج ١٣.
- * حكم تفريق الحديث الواحد ١٤ ج ١٨.
- * وفاة الأئمة الأربعة ١٧٦ ج ٢٠.

الفهرس العام

لـ «أصول الفقه»

حده

* الأصول فى اللغة ٨٥، ٨٦ جـ ١٣ .

* حد الفقه، والخلاف المشهور فيه، والصواب فى ذلك، وقولهم: هو من باب الظنون ٦٢-٧٠ جـ ١٣ .

* المراد بالشرع، والعلم الشرعى، والشرعية، أو علم الفروع أو فروع الدين. غلط فى الشريعة صنفان ٧٧ جـ ٣، ٥٥، ٥٦، ٧٤، ١٦٥ - ١٦٨ جـ ١٩ .

* صار لمسمى الشرع ثلاثة أقسام: منزل، مؤول، مبدل ١٦٨ جـ ٣، ٢٦٢ - ٢٦٥ جـ ١١، ١٦٦ جـ ١٩، ٢٣١، ٢٣٢ جـ ٣٥ .

* العلم يراد به نوعان: العلم بالله، والعلم بشرعه، العلماء ثلاثة ٢٠٧، ٢٠٨ جـ ٣ .

* قول بعض الناس: العلوم الشرعية والعلوم العقلية ١٢٣ - ١٢٦ جـ ١٩ .

* العلوم والأقوال عقلية وملية وشرعية ٣٧، ٣٨ جـ ٢٠ .

* كل من الدين الجامع من الواجبات وسائر العبادات ومن التحريمات ينقسم إلى: عقلى وملى وشرعى ٣٩-٤٣ جـ ٢٠ .

* غالب الفقهاء إنما يتكلمون فى الطاعات الشرعية مع العقلية، وغالب الصوفية... وغالب المتفلسفة ٤٢، ٧٣ جـ ٢٠ .

* الصدق أساس الحسنات، الحسنات كلها عدل والسيئات كلها ظلم، العدل القولى والصدق ٤٤ - ٥١ جـ ٢٠ .

* أهل الكلام يقسمون العلوم إلى: ضرورى وكسبى، معنى كل من القسمين ٥٢، ٥٣

جـ ٢، ٣١، ٣٢ جـ ٤ .

* العلوم التى تحصل بالأسباب الاضطرابية أثبتت عما ينتجه النظر، قد يحصل العلم الضرورى بدون النظر ١١٨، ١١٩ جـ ٨ .

* تنازع الناس فى حصول العلم فى القلب عقب النظر هل هو على سبيل التولد؟ ٣٠ - ٣٤، ٤١ - ٤٣ جـ ١٧ .

* متى يتضمن النظر فى أدلة العلم والهدى ٢٧- ٢٩ جـ ٤ .

* الدليل والضابط فيه ٨٥، ٨٦ جـ ٩ .

* الدليل الهادى على الإطلاق ٤١، ٤٢ جـ ٢، ٢٤ - ٢٧ جـ ٤ .

* أصول الفقه هى أدلة الأحكام الشرعية على طريق الإجمال، بحيث يميز بين الدليل الشرعى وبين غيره، ويعرف مراتب الأدلة فيقدم الراجح منها- معرفة الدليل الشرعى ومرتبته ٩١ جـ ١٩، ٢٢٠ جـ ٢٠ .

واضعه

* الكلام فى أصول الفقه وتقسيمها إلى الكتاب والسنة والإجماع واجتهاد الرأى، والكلام فى وجه دلالة الأدلة الشرعية- على الأحكام أمر معروف من زمن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن بعدهم من أئمة المسلمين، وهم كانوا أقعد بهذا الفن وغيره من فنون العلم الدينية من بعدهم ٢٢٠ جـ ٢٠ .

* أول من جرد الكلام فى أصول الفقه من الأئمة الشافعى ٩٧ جـ ١٩، ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٢٠ .

* من له مادة فلسفية من متكلمة المسلمين - كآبى الخطيب وغيره - يبنى كلامه فى أصول الفقه على تلك الأصول الفلسفية ٥٦، ٥٧ جـ ٢ .

* أول من خلط منطقهم بأصول المسلمين وتكلم في الحدود على طريقتهم الغزالي^(١) ١٢٤، ١٢٥ ج ٩.

* الأصوليون: وأحق الناس بهذا الاسم ٢٢٠ - ٢٢٢ ج ٢٠.

الأحكام الخمسة

* الأحكام الخمسة: الإيجاب، والاستحباب، والتحليل، والكراهية، والتحريم لا تؤخذ إلا عن الرسول ﷺ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٧٧، ٢٨٨ ج ١٠، ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٢.

* المراد بالأحكام الشرعية، والحكم الشرعى ١٦٨ ج ١٩.

* ما شرعه الرسول ﷺ شرعاً لازماً فلا يمكن تغييره وما شرع لسبب كان مشروعاً عند وجود السبب ٥٦، ٥٥ ج ٣٣.

* سر تقسيمهم الفعل المطلق إلى واجب ومستحب ومكروه ومحرم ومباح، الفعل المعين الذى يقال هو مباح إما بأن تكون مصلحته راجحة، وإما أن يكون مفوتاً لما هو أفضل منه ٢٩٩ ج ١٠.

* هل يتحقق الوجوب والتحريم بدون عقاب على الترك؟ ٣٧٤، ٣٧٥ ج ١١.

* هل يعاقب على مجرد عدم الأمور؟ ٢٥١ ج ١٤.

* التحريم والإيجاب قد يكون نعمة، وقد يكون عقوبة، وقد يكون محنة ١١٠ - ١١٢ ج ٢٠.

* غلط من الأصوليين من أنكر تفاضل أنواع الإيجاب والتحريم ٣١٤، ٣١٥ ج ٧، ٣٦ ج ١٧.

* الواجب على التخيير، والواجب المطلق، والواجب المعين، والفرق بينهما ١٦٢، ١٦٣ ج ١٩.

* إذا وصف الواجب بصفات متلازمة فكل صفة يجب اتباعها ٢٩ ج ٧.

* غلط الناس في «مسألة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب». أمثلة ٩٦ ج ٧، ٣٠٠، ٣٠١ ج ١٠، ٨٩، ٩٠ ج ٢٠.

* إذا اشتبهت الميتة بالمذكى ٣٠١ ج ١٠.

* يجوز ترك المستحب، ولا يجوز اعتقاد ترك استحبابه، معرفة استحبابه فرض كفاية ٢٦٧ ج ٤.

* يستحب ترك هذه المستحبات لتأليف القلوب ٢٣٨، ٢٣٩ ج ٢٢.

* المباح ٦٧، ٦٨ ج ١٤.

* الجائز ١٥٧، ١٥٨ ج ٢٢.

* فعل الرسول ﷺ يدل على الإباحة لأتمته إذا لم يقتصر به قول ٢٥٧ - ٢٦٠ ج ١٥، ٩، ١٠ ج ١٨.

* ليس كل مركب ولباس وطعام لم يكن موجوداً فى عهده ﷺ لا يحل ١٧٩ - ١٨١ ج ٢١.

* هل هناك من الأفعال ما هو مباح مستوى الطرفين؟ ٢٦٣ - ٢٦٤ ج ١٠.

* أنكر الكعبى المباح فى الشريعة وعلل ذلك، أشكل جوابه على كثير من النظار وألزموه، التحقيق فى ذلك ٢٩٩، ٣٠٩ ج ١٠.

* الكعبى ١٦٠ ج ١٣.

* الأصل فى الأفعال العادية والأعيان عدم التحريم ٣٠٦ - ٣٠٨ ج ٢١، ١٢، ١٣، ٨٢، ٨٣، ٨٧ ج ٢٩.

(١) انظر: المنطق ج ٣٦.

التحسين والتقبيح

* هل يكون الفعل قبيحاً - كالشرك والظلم والكذب والفواحش - قبل النهى عنه؟ وهل يعاقب من لم تقم عليه الحجة؟ ٣٢٨ - ٣٤٢ ج ١١، ٩ ج ١٥، ١١٥، ١١٦ ج ١٩.

* مسألة التحسين والتقبيح العقلى والصحيح فيها ٥٦ - ٥٨ ج ٨، ٦٣، ٦٤ ج ١٣.

* الناس فى مسألة التحسين والتقبيح طرفان ووسط، يعلم حسن الأشياء وقبحها بثلاثة أمور ٥٦ - ٥٨ ج ٨.

الكراهة

* إذا ضعفت عما هو أصلح منها أو أوقعته فى مكروهات كرهت ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٥.

* كل ما يكره استعماله يجب استعماله مع الحاجة وتزول الكراهة ١٧٨ ج ٢١.

* الكراهة فى لسان السلف ١٥١، ١٥٢ ج ٣٢.

* الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته قاعدة عظيمة وتماها بالجواب عما يعارضها ١١٨ - ١٢٠ ج ٤، ٢١٤، ٢١٥ ج ١٠.

* تحريم الشيء مطلقاً يقتضى تحريم كل جزء منه ٤٩ ج ٢١.

* الفرق بين ما يجوز للحاجة، وما يجوز للضرورة ١٤١، ١٤٢ ج ٣١.

* ما نهى عنه سداً للذريعة يباح للمصلحة الراجحة ١١٠، ١١١ ج ٢٣.

* إذا أوجبت العبادة ضرراً يمنع فعل واجب أنفع منها حرمت ١٤٦ ج ٢٥.

* إذا كانت توقعه فى محرم لاتقاوم مفسدته مصلحتها حرمت ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٥.

* إذا كان لايتأتى فعل الحسنة الراجحة إلا بسيئة دونها فى العقاب، أو لايتأتى له ترك سيئة إلا بسيئة دونها ١٩، ٢٠، ج ٣٥.

* إذا كانت نفس الأمير لا تطيعه إلى القيام بمصالح الإمامة إلا بنوع من الاستئثار، والعالم لا تطيعه نفسه إلا بنوع من المنهى عنه من رأى والكلام، والعابد لا تطيعه نفسه إلا بنوع من الرهبانية فهل يكون ذلك إثماً؟ ٢٠، ٢١ ج ٣٥.

* إذا اشبه الواجب أو المستحب بالمحذور ١٧٧، ١٧٨ ج ٢١.

* لاينبغى أن ينظر إلى غلط المفسدة المقتضية للحظر إلا وينظر مع ذلك إلى الحاجة الموجبة للإذن بل الموجبة للاستحباب أو الإيجاب ٩٨، ٩٩ ج ٢٦.

* يشرع الاحتياط ما لم تتبين السنة ٣٣ ج ٢٦.

* الاحتياط ليس بواجب ولا محرم ٦٠ ج ٢٥.

* كل ما أمكن وجوبه فى الشريعة يشرع الاحتياط فى أدائه ٦٥ ج ٢٥.

* الخلاف الذى يورث شبهة وينبغى التنزه عنه وما ليس كذلك ٣٦ - ٣٨ ج ٢١.

* ما يريد أن يحتاط فيه مما اختلف فيه العلماء نوعان ١٩٩ ج ٢٢.

* الفعل الواحد، والفاعل الواحد، والعين الواحدة يجتمع فيه أن يكون مأموراً به من وجه منها عنه من وجه كالصلاة فى الدار المغصوبة ١٦٠ - ١٦٤ ج ١٩.

* الأمر بالشيء نهى عن ضده بطريق اللزوم، وقد يقصده الأمر وقد لايقصده، والمطلوب بالنهى قيل نفس عدم المنهى عنه، وقيل ليس كذلك، التحقيق ٣٠١، ٣٠٢ ج ١٠، ٣٦٧، ٣٦٨

ج ١١، ٢٧ ج ١٦، ٦٧، ٨٩ ج ٢٠.

* لفظ الأمر إذا أطلق تناول النهى ١١١ - ١١٤ ج ٧.

التكليف وشروطه

* الفرق بين خطاب التكوين وخطاب التكليف ١١١، ١١٢ ج ٨.

* التكليف الشرعى قد يكون بإنزال خطاب، وقد يكون بإظهار الخطاب لمن لم يسمعه، وقد يكون باعتقاد نزول الخطاب أو معناه ١١٠، ١١١ ج ٢٠.

* الفقهاء المثبتون للأسباب والحكم قسموا خطاب الشرع وأحكامه إلى قسمين: خطاب تكليف، وخطاب وضع وإخبار؛ كجعل الشيء سبباً وشرطاً ومانعاً، فاعترض عليهم نفاة ذلك، جوابهم ٢٨٥ - ٢٨٧ ج ٨.

* التكليف مشروط بالممكن من العلم والقدرة... قد يسقط التكليف أيضاً عمن لم تكمل فيه أداة العلم والقدرة تخفيفاً كما... إلخ ١٨٠ ج ٣، ٢٠٠ - ٢٠٢ ج ١٠، ٢٨، ٢٩، ٦٢ - ٦٤ ج ٢٢.

* كون الشخص مريداً لما أمر به أو كارهاً له لا تلتفت إليه الشرائع ١٠١، ١٠٢ ج ١٠.

* العقل المشروط فى التكليف لابد أن يكون علوماً يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره، فالمجنون ١٥٣ ج ٩.

* الناس متباينون فى عقلهم للأشياء ١٦٤ - ١٦٦ ج ٩.

* القلم مرفوع عن الأطفال والمجانين ٢٤٧، ٢٤٨ ج ١٠.

* هل يعفى عمن ترك الواجب، أو فعل المحرم

جهلاً؟ أو إعراضاً عن طلب العلم الواجب عليه، أو علم ولم يلتزمه ١٣ - ١٧ ج ٢٢.

* تصرفات السكران ومن زال عقله بالبنج... ٦١، ٦٥ ج ٣٣.

* كفر الكافر لم يسقط عنه ما تركه من الواجبات وما فعل من المحرمات ٩ - ١٧ ج ٢٢.

* ما تركه المرتد من الواجبات ١٠، ١١ ج ٢٢.

* إذا ارتد عن الإسلام هل يجازى بأعماله الصالحة قبل الردة؟ ١٥٩ ج ٤.

* هل تغفر ذنوب الكافر التى فعلها فى حال كفره إذا تاب من الكفر؟ ١٨٨، ١٨٩ ج ١٠.

* ما فعله المشركون من خير أثبوا عليه فى الدنيا، وإن أسلموا أثبوا على ذلك ١٦١، ١٦٢ ج ٢١.

* الجواب عن قول القائل: هل ذلك من تكليف ما لا يطاق، الخلاف المحقق فى هذه العبارة نوعان^(١) ١٩٨ - ٢٠٣ ج ٣.

* ليس فى السلف من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق، المقتصدون من هؤلاء يفصلون فى ذلك فيقولون: تكليف ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز وأما ما يقال: إنه لا يطاق للاشتغال بهذه فيجوز تكليفه ٢٦٦، ٢٦٧ ج ٨.

* تنازع الناس فى ترك المأمور وترك المحذور، هل هو أمر وجودى أو عدمى؟ ١٦١ - ١٦٣ ج ١٤.

* لفظ العلة قد يراد به العلة التامة - وهو مجموع ما يستلزم الحكم - فيدخل فى لفظ العلة على هذا الاصطلاح: جبر العلة، وشروطها، وعدم المانع... وقد يراد بلفظ العلة ما يقتضى الحكم وإن توقف على ثبوت

(١) وانظر: القدر «تكليف ما لا يطاق» ج ٣٦.

الأصل الأول

كتاب الله وهو كلامه^(١) القرآن

* وجوب اتباعه، وما دل عليه من اتباع السنة والجماعة وإن لم نجد ما فى الكتاب منصوصاً بعينه عن الرسول غير الكتاب ٤٣- ٥١ ج ١٩، ٢٧٠، ٢٧١ ج ٢٠.

* لم يختلف أحد من أئمة المسلمين فى أنه طريق، لم يخالف فى الاستدلال به إلا بعض أهل الضلال فى بعض المسائل الاعتقادية ١٨٤، ١٨٥، ٢١٨ ج ١١.

* الاحتجاج بالقراءات الخارجة عن مصحف عثمان على العمل دون التلاوة^(٢) ١٤٣، ١٤٤ ج ٢٠.

* القرآن مستقل بنفسه، اشتمل على ما فى الكتب من المحاسن وعلى زيادات لاتوجد فيها ١٠٠ ج ١٩.

لا مجاز فى القرآن^(٣)

المحكم والمتشابه فى القرآن^(٤)

* النسخ فى اصطلاح أكثر السلف^(٥) ١٩، ٢٠ ج ١٣.

* لانسخ فى الإخبار عن صفات الله ولا... ٤٤، ٤٥ ج ٥.

* الحكمة فى النسخ ومن أنكره ٦٩، ٧٠ ج ١٣.

(١) انظر: القرآن كلام الله فى «إبطال تفريق الكلاية بين كتاب الله وكلام الله» ج ٣٦.

(٢) انظر: ص ٢٠ ج ٣٧.

(٣) انظر: ص ١٠ ج ٣٧.

(٤) انظر: ص ١٠ ج ٣٧.

(٥) انظر: ص ١٥ ج ٣٧.

شروط وانتفاء موانع، وقد يعبر عن ذلك بالسبب ٩٢ ج ٩، ٩٣ ج ٢٠، ٢٠٣- ٢٠٨ ج ٢١.

* معنى الباطل والصحيح من العبادات والاعتقادات والمقالات ١٩٠، ١٩١ ج ١١.

القضاء والإعادة والأداء

* إذا استيقظ آخر الوقت أو فى أوله، وهل تسمى صلاته قضاء أو أداء؟ ٢٥- ٤٩ ج ٢٢.

* كل من فعل عبادة كما أمر بحسب وسعه فلا إعادة عليه ٣٥٧، ٣٥٩ ج ٢١.

* كل من ترك واجباً لم يعلم وجوبه، أو فعل محظوراً لم يعلم أنه محظور لم تلزمه الإعادة إذا علم ٢٤، ٢٥ ج ٢٣.

* ما تركه المسلم من الواجبات أو فعله من العقود والقبوض قبل بلوغ الحجة أو مع التأويل ١٠ - ١٤ ج ٢٢.

* من ارتد ثم عاد إلى الإسلام فى حياة الرسول ﷺ وبعده ٣١ ج ٢٢.

أدلة الأحكام

* طرق الأحكام الشرعية التى تتكلم عليها فى أصول الفقه هى: الكتاب، السنة، الإجماع، القياس على النص والإجماع^(١)، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وبعض يقرب إليها الاستحسان، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم. المصالح المرسلة تشبه من بعض الوجوه التحسين العقلى والرأى ونحو ذلك ٢٥٦ - ٢٦٠ ج ١١، ٩ ج ٢٠.

(١) وانظر: القياس ص ١٦٣ ج ٣٧.

الأصل الثاني

السنة

* سنة النبي ﷺ قوله وفعله وإقراره، لم ينههم عن تلقيح النخل ٧ - ١١ ج ١٨، ٩٥، ٩٦ ج ١٩.

* السنة ما قام الدليل الشرعى عليه بأنه طاعة لله ورسوله ﷺ سواء فعله أو فعل على زمانه أو لم يفعله ولم يفعل فى زمانه لعدم المقتضى حينئذ لفعله أو وجود المانع ١٨٠، ١٨١ ج ٢١.

* الأمر باتباع الكتاب والقرآن يوجب الأمر باتباع الحكمة التى بعث بها باتباعه وطاعته مطلقا وإن لم نجد ما قاله منصوباً بعينه فى الكتاب ٤١ - ٥١ ج ٩.

* الأحاديث فى وجوب اتباع سنته ١٠١، ١٠٢ ج ١٠.

* قد يفعل النبي ﷺ شيئاً لسبب فيجعله بعض الناس سنة راتبه ٦٧، ٦٨ ج ٢٣.

* التفريق بين ما يقصد به العبادة وما يقصد به العادة ومذهب الصحابة فى ذلك ١٩٨ ج ١، ٢٣٤، ٢٣٥ ج ١٠، ٣٤٣ ج ١١.

* وجوب طاعة الرسول ﷺ والإقرار بما جاء به جملة وتفصيلاً ١٢، ٩١، ٩٢ ج ٣، ٥٧، ٥٨ ج ١٩.

* حكم فعل الرسول ﷺ إذا خرج امتثالاً لأمر أو تفسيراً لمجمل ٣٣١ ج ٢٢.

* (أ) السنة المتواترة التى لاتخالف ظاهر القرآن بل تفسره. أما السنة المتواترة التى لاتفسر ظاهر القرآن أو يقال تخالف ظاهره فمذهب جميع

ج ٤.

* نسخ التلاوة دون الحكم، والحكم دون التلاوة ٨٤ - ١٠٥ ج ١٧.

* المعتزلة لا تجوز النسخ قبل التمكن ٨٨، ٨٩ ج ١٤.

* الزيادة على النص ليست نسخاً على الصحيح ٢٤٤ - ٢٤٦ ج ٦.

* هل ينسخ إلى غير بدل؟ ١٠٣ - ١٠٧ ج ١٧.

* الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم، ولا يقضى ما لم يعلم وجوبه ١٢١، ١٢٢، ١٥٥، ١١٦ ج ١٩.

* لا ينسخ القرآن بسنة بلا قرآن ٢١٨، ٢١٩ ج ٢٠.

* عمدة من جوز نسخه بغير قرآن ٢٩، ٣٥، ١٠٨، ١١٠، ١٤٠ - ١٤٢ ج ١٧.

* لا تنسخ النصوص بإجماع، ترك عمر إعطاء المؤلف؛ لأنه استغنى فى زمانه عن إعطائهم ١٣٩، ١٤٤، ١٩٤ ج ١٩، ٢٢، ٥٥ ج ٣٣.

* دعوى نسخ التعزير بالعقوبات المالية والجواب عنه، كثير ممن يخالف النصوص لا يحتج إلا بدعوى نسخ ٦٥، ٦٦ ج ٢٨.

* لا يعرف إجماع على ترك نص إلا وقد عرف النص الناسخ له ٦٦، ٢٨، ٧٤، ٧٥ ج ٣٢.

* التحريم المبتدأ لا يكون نسخاً لاستصحاب حكم الفعل ١٣٢، ١٣٣ ج ٣٥.

شمول نصوصهما

* الكتاب والسنة وافيان بجميع أمور الدين يجب أن تعرض أقوال الناس عليهما ٢٣٨، ٢٣٩ ج ١٧، ٩٥، ٩٦، ١٢٨، ٢٢٤ ج ١٩.

* القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد وقضايا كلية تتناول كل ما يدخل فيها، وكل ما دخل فيها فهو مذكور باسمه العام، ويسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم، «أوتيت جوامع الكلم» ٦٦، ٦٧ ج ٤، ١٣١، ١٣٢ ج ٣٤.

* من أمثلة هذه القاعدة اسم الناس والعالمين والخمر والميسر والإيمان والماء والمشركون وأهل الكتاب ١٣١، ١٣٢ ج ٣٤.

* ومسائل الفرائض التي هي أشكال الأشياء وأدقها ١٩٤-٢٠٦ ج ٣١.

* الرد على من يقول ليس في الحشيشة آية ولا حديث ١٣١، ١٣٢ ج ٣٤.

* الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ وتتناقلها الأمة ١٢٧ ج ٢٥.

* النصوص وافية بجمهور أفعال العباد، ومنهم من يقول: إنها وافية بجميع ذلك، من أنكر ذلك فلم يفهم معاني النصوص العامة وشمولها لأحكام أفعال العباد ١٥١-١٥٣ ج ١٩، ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٢.

* لا يوجد مسألة اتفق السلف على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي ١٠٨ ج ١٩.

* قد يخفى فهم الصحابة للقرآن والسنة على أكثر المتأخرين، سبب ذلك ١٠٩ ج ١٩.

* من قال: إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن نقص علمه بهما، ما من مسألة إلا

السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج، قد ينكر هؤلاء كثيراً من السنن طعناً في النقل لا رداً للمنقول، كما ينكر كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم.

(ب) السنن المتواترة إما متلقاة بالقبول بين أهل العلم بها أو برواية الثقات لها، أنكرها بعض أهل الكلام، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها، وكثير من أهل الرأي قد ينكر كثيراً منها بشروط اشترطها ومعارضات دفعها بها ١٨٥، ١٨٦، ١٨٤ ج ١١، ١٩ ج ١٣، ٤٨-٥١ ج ١٩، ٨، ٩ ج ٢٥.

* انقسام الأحاديث إلى قطعي الدلالة وغير قطعيها، يجب اعتقاد موجب القسم الأول علماً وعملاً ١٤٢ ج ٢٠.

* يجب العمل بالقسم الثاني في الأحكام الشرعية، واختلف فيه إذا تضمن وعيداً ١٤٣-١٤٥ ج ٢٠.

انقسام الخبر إلى متواتر وغير متواتر^(١)
وصيغ الأداء^(٢)

ما يفيد العلم ويجب تصديقه^(٣)

* متى يكون المرسل حجة؟ ١١٩، ١٢٠ ج ٣٢.

* حكم المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطنة ١٨٥، ١٨٩ ج ١٣.

(١) انظر: ص ١٣٥ ج ٣٧.

(٢) انظر: ص ١٤٠ ج ٣٧.

(٣) انظر: ص ١٣٦ ج ٣٧.

* وقد تكلم الصحابة فيها أو فى نظيرها بالكتاب والسنة، إنما تكلم بعضهم بالرأى فى مسائل قليلة ١٠٨، ١٠٩ ج ١٩.

* معنى الإجماع، إذا ثبت إجماع الأمة على حكم لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ١٠ ج ٢٠.

* الإجماع متفق عليه بين عامة المسلمين، أنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة، ما اختلف فيه من الإجماعات ١٨٦، ١٨٧ ج ١١.

* الإجماع حق، أدلة حجته ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٣، ٢٨، ٢٩ ج ٧، ٥١ - ٥٤، ٩٦ - ٩٨، ١٤٤، ١٤٥ ج ١٩، ١٩٨ ج ٢٧، ٧٣ ج ٢٨.

* من يحتاج إلى الاستدلال بالإجماع، لا يوجد مسألة مجمعة عليها إلا وفيها نص الرسول كالمسائل الآتية: المضاربة، والحامل المتوفى عنها، والمفوضة، والحرام، والمبتوتة ١٠٦ - ١٠٩ ج ٢٩.

* الإجماع مع النص دليلان كالكتاب والسنة ١٠٦، ١٤٦ ج ١٩.

* من يعتبر فى الإجماع على صحة حكم من الأحكام ١٧، ١٨٩ ج ١٣.

* المعلوم من الإجماع ما كان عليه الصحابة، وبعد ذلك يتعذر العلم غالباً ١٥٧ ج ٣، ١٨٦، ١٨٧ ج ١١، ١٧ ج ١٣، ١٤٤، ١٤٥ ج ١٩.

* قول أحمد وغيره: من ادعى الإجماع فقد كذب ١٤٦، ١٤٧ ج ١٩.

* كثير من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعاً ولا يكون الأمر كذلك ١٠ ج ٢٠.

* لم يدع أحد أن إجماع أهل المدينة غير مدينة الرسول حجة يجب اتباعها ١٦٥، ١٦٦ ج ٢٠.

* التحقيق فى مسألة الاحتجاج بإجماع أهل المدينة أنه أربع مراتب:

(أ) ما يجرى مجرى النقل عن النبى فهو حجة بالإجماع كمقدار المد والصاع.

(ب) العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان.

(ج) إذا تعارض فى المسألة دليلان وأحدهما يعمل به أهل المدينة.

(د) والعمل المتأخر بالمدينة ١٦٦-١٧١ ج ٢٠.

* أقوال بعض الأئمة كالاربعة وغيرهم ليس حجة لازمة ولا إجماعاً، الأكابر من أتباعهم لا يزالون إذا ظهر لهم دلالة الكتاب والسنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك ١٠ - ١٢ ج ٢٠.

* ما سنه الخلفاء الراشدون فهو سنة ١٨٢ ج ٢١، ١٤٢ ج ٢٢.

* أفعال الخلفاء الراشدين طاعة وعبادة، وطريقة الملوك العادلين طاعة أو عفو، وطريقة الملوك الظالمين... إلخ ٣٠٨، ٣٠٩ ج ١٠.

* من المسائل ما لا يمكن العمل فيها بقول مجمع عليه ١٥٣ ج ٢٣.

* إذا اختلف الصحابة أو غيرهم فى مسألة، ثم أجمع من بعدهم على أحد القولين ١٧، ١٨ ج ١٣، ٢٢٥، ٣١٨ ج ٢٣.

* إذا اختلف الصحابة والتابعون على قولين لم يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٦ ج ١٣.

* أقوال الصحابة إذا انتشرت ولم تنكر فى زمانهم فهى حجة، وإن تنازعوا رد إلى الله والرسول

ولم يكن قول بعضهم حجة، إذا قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر ١٠٨، ١٠٩ ج ١٩.

* قول أبي بكر وعمر حجة في أحد قولى العلماء بخلاف عثمان وعلى ١٩٤ ج ٤.

* إذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع، إذا تظاهر على نقل النزاع اثنان ١٤٦، ١٤٧ ج ١٩.

* النزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً كخلاف الخوارج ١٧، ١٨ ج ١٣.

* الإجماع قطعيه قطعى وظنيه ظنى ١٤٤، ١٤٥ ج ١٩.

* الإجماع الذى يكفر مخالفه والذى لا يكفر ٣٩ ج ٧، ١٤٦ ج ١٩.

* معرفة أقوال السلف وأعمالهم وإجماعهم أنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم، عمدة أكثر المتأخرين وعجزهم عن معرفة الإجماع والخلاف فى كثير من الأصول الكبار ١٦-١٨ ج ١٣.

وجوب اتباع الكتاب

والسنة والإجماع

* الكتاب والسنة والإجماع هى أصول العلم والدين، وهى واجبة الاتباع لأنها حق لا باطل فيه. وهى مبنية على أصليين - بخلاف الإسرائيليات والعقليات والقياسات والإلهامات ففيها الحق والباطل ٢٧٠-٢٧٣ ج ٢٠.

* عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلاً ثلاثة أمور: إما احتجاج بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب شيطاني ٢٩ ج ١٣.

* من نصب القياس أو العقل أو الذوق مطلقاً أو قدمه بين يدى الرسول ﷺ فهو ضال أيضاً ٤٠-٤٣ ج ١٩.

* القياس والرأى والذوق هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من المتفقهة ٤٢، ٤٣ ج ١٩.

* وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة والمحدثه والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة ٤٢، ٤٣ ج ١٩.

* الرسول ﷺ بين أصول الدين وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، خطأ من انتقص الرسول ﷺ فى عمله أو بيانه ٨٥-٩٥ ج ١٩.

* الاكتفاء بالرسالة والاستغناء بالنبي ﷺ عن اتباع ما سواه اتباعاً عاماً ٩، ٣٨-٤٣ ج ١٩.

* بيان أن السعادة والهدى فى متابعة الرسول ﷺ، وأن الضلالة والشقاء فى مخالفته، وأن كل خير فى الوجود فمنشؤه من جهة الرسول ﷺ، وأن كل شر فى العالم فسيبه مخالفة الرسول ﷺ أو الجهل بما جاء به ٤٣-٤٦، ٥٢-٥٨ ج ١٩.

* الاستصحاب، وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع، حجة على عدم الاعتقاد، وهل هو حجة فى اعتقاد العدم؟ ١٨٧ ج ١١، ٩٠ ج ٢٩.

* متى يجوز العمل بالاستصحاب ٩٧ ج ١٣، ١٢، ١٣ ج ٢٣، ٩٠، ٩١ ج ٢٩.

* الاستصحاب أضعف الأدلة فى كثير من المواضع ٦٢ ج ١٣.

* استصحاب حال العدم أضعف الأدلة مطلقاً، يرجح عليه استصحاب براءة الذمة ١٢، ١٣ ج ٢٣.

* شرع من قبلنا ٥٣، ٥٤ ج ١٤ .

* إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم دون ما رويوه لنا، هذا يغلط فيه كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير وبعض أهل الكلام ٨ ج ١٩ .

* إن قيل: في كتب الأنجيل التي عندهم أن المسيح صلب، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال: أنا المسيح... إلخ. فأين الإنجيل الذي قال الله فيه: ﴿ وليحكم أهل الإنجيل ﴾؟ ٥٧-٥٩ ج ١٣ .

* الاحتجاج بالأحاديث الإسرائيلية ٤٠، ٤١ ج ١٨ .

* ما ينقل عن الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو التحريمات إذا لم يوافق غيرهم من الصحابة لم يكن فعله سنة ١٩٧، ٢٠٠ ج ٢٠١ ج ١ .

* إذا تنازع المسلمون في مسألة وجب اتباع ما دل عليه الكتاب ١١ ج ٢٠ .

* الاستحسان يقربه بعضهم من المصالح المرسلات ١٨٧، ١٨٨ ج ١١ .

* القائلون بالاستحسان الذين تركوا القياس لنص خير ممن طرد القياس وترك النص ٣٣ ج ٤ .

* قول العنبري: القياس ما قال على، والاستحسان ما قال زيد ١٩٥-١٩٧ ج ٣١ .

* الإلهام بما فسر به الاستحسان، من طعن فيه ٢٧٢، ٤٢٨ ج ١٠ .

* الشارع بين الأمور الكلية، والمعينات تعلم غالباً بأدلة خاصة كالإلهام، هل الإلهام طريق شرعى مطلقاً أو ليس بشرعى مطلقاً؟ ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١٠، ٣٩، ٤٠ ج ١١، ٣٩، ٤٠ ج ١٣ .

* يأمر عبد القادر وأمثاله بالترجيح بالإلهام والذوق أو بالقضاء والقدر إذا لم يتبين الحكم الشرعى ٢٦٨-٢٧٠ ج ١٠ .

* على المحدث والملمهم والمكاشف والمخاطب أن يعتبر ذلك بالكتاب والسنة ١٣٩-١٤١ ج ٢، ٤٢-٤٤ ج ١٣ .

* القلب المعمور بالتقوى إذا رجع بمجرد رأيه ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣ ج ١٠، ١٣١، ١٣٢ ج ١٣، ٢٧-٣٠ ج ٢٠ .

* الاعتماد في مسائل العلم والدين على النصوص والإجماع ويستشهد بالكشوفات والمنامات ٢١٠، ٢١١ ج ٢٤ .

* الرؤيا المحضة لا يثبت بها شيء ٢٥١، ٢٥٢ ج ٢٧ .

* المصالح المرسلات وهي أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة وليس في الشرع ما ينفيه فيه خلاف مشهور ١٨٧، ١٨٨ ج ١١ .

* بعض الناس يخص المصالح المرسلات بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان، وهي في جلب المنافع أيضاً ١٨٧، ١٨٨ ج ١١ .

* كثير من الأمراء والعلماء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل ولم تكن كذلك، لم تهمل الشريعة مصلحة قط ١٨٧-١٩٠ ج ١١ .

* الرسل بعثت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها ٥٤، ٥٥ ج ١٣ .

* القول بالمصالح المرسلات يشرع من الدين ما لم يأذن به الله، وهي تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلي والرأى ونحو ذلك ١٨٨-١٩٠ ج ١١ .

* لا يجوز لأكابر العلماء والعباد أن يأمرؤا بما شاؤوا وينهؤا عما شاؤوا كما فعلت النصارى ١٩٤، ١٩٥ ج ٣.

تقاسيم الكلام والأسماء

* النزاع فى مبدأ اللغات هل هو توقيفى، أو اصطلاحى، أو بعضها توقيفى وبعضها اصطلاحى، أو التوقف. لم يقل إنها كلها اصطلاحية إلا طوائف من المعتزلة ومن اتبعهم، التحقيق فى ذلك، الذين قالوا: إنها توقيفية تنازعوا هل التوقيف بالخطاب أو بتعريف ضرورى أو كليهما، ينبى على ذلك ٦١ - ٦٥ ج ٧، ٢٧٤ - ٢٨٠ ج ١٢.

* هل علم الله آدم ومن حمل فى السفينة جميع اللغات التى يتكلم بها الناس إلى يوم القيامة ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾؟ ٦٢ - ٦٥ ج ٧.

* اللغات لا يختلف معناها عند الكلاية والأشعرية ٤٤ - ٤٦ ج ٧.

* الخمر فى النصوص والنقول الصحيحة اسم لكل مسكر لم يسم النبيذ خمرأ بالقياس^(١) ٧٧، ٧٨ ج ٧.

الحقيقة والمجاز

* أول من جرد الكلام فى أصول الفقه لم يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز من أئمة الدين وسلف المسلمين ولا من أئمة النحو واللغة ٥٩، ٦٠ ج ٧، ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢٠.

* من منع هذا التقسيم من العلماء الأكابر وأصحاب الأئمة ٦٠ ج ٧.

* هذا التقسيم موجود فى كتب المعتزلة ومن أخذ

(١) وانظر: شمول النصوص ص ١٥٣ ج ٣٧.

عنهم وشابهم، لكن ليس فيهم إمام فى فن من فنون الإسلام ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢٠.

* أول من عرف عنه التكلم بلفظ المجاز لم يعن به ما هو قسيم الحقيقة ٦٠ ج ٧، ١٤٩، ١٥٠ ج ١٢.

* قول أحمد: هذا من مجاز اللغة لا يعنى به أنه استعمل فى غير ما وضع له ٤٦، ٤٧ ج ٧.

* أنكر طائفة أن يكون فى اللغة مجاز لا فى القرآن ولا فى غيره، منهم، ٥٢، ٥٣ ج ٧.

* هؤلاء يقسمون الحقيقة إلى ثلاث: لغوية، عرفية، شرعية ٥٥، ٥٦ ج ٧.

* الحقيقة العرفية عندهم هى ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة، وذلك المعنى تارة أعم من اللغوى وتارة أخص، وتارة مابيناً له، لكن بينهما علاقة استعمل لأجلها ٦٥، ٦٦ ج ٧، ٧٨ - ٨٠ ج ٢١.

* الأسماء التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب والسنة منها ما يعرف بالشرع، ومنها ما يعرف باللغة، ومنها ما يعرف بعرف الناس وعاداتهم. فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله ﷺ، وما كان من الثانى والثالث فالصحابة والتابعون المخاطبون بهما قد عرفوا المراد به؛ لمعرفتهم بمسماه المحدود فى اللغة أو المطلق فى عرف الناس وعاداتهم من غير حد شرعى ولا لغوى، ما بين النبى ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، أمثلة هذا الفصل ١٢٧ - ١٤٠ ج ١٩، ٢٧، ٢٨ ج ٢٤.

* التحقيق أن الصلاة والزكاة والصيام والحج والإيمان لم ينقلها الشارع ولم يغيرها، لكن استعملها مقيدة ٧١، ٧٨، ١٨٧، ١٨٩ ج ٧، ٢٥٥ ج ١٢.

* بطلان تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز، والاعتراض على حد كل منهما ٦٠ ج ٧.

* قال الآمدى: اختلف الأصوليون فى اشتمال اللغة على الأسماء المجازية، ففاه الإسفرائينى ومن وافقه وأثبته الباقون وهو الحق. الكلام مع الآمدى فى شيئين: أحدهما: تحرير النقل ٢٢٠، ٢٢١ ج ٢٠.

* الثانى: حجة المثبتين التى ذكر الآمدى والجواب عنها من وجوه ٢٢٢، ٢٢٣ ج ٢٠.

* الأول: قوله: إن هذه الأسماء إما أن تكون حقيقة أو مجازاً: إنما يصح إذا ثبت التقسيم ٢٢٣ ج ٢٠.

* الثانى: بعض القائلين بالحقيقة والمجاز، وصف اللفظ الواحد بأنه حقيقة ومجاز ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٢٠.

* الثالث: إن هذه الألفاظ إن لم يثبتوا أنها وضعت لمعنى ثم استعملت فى غيره لم يثبت أنها مجاز ٢٢٣-٢٢٥ ج ٢٠.

* الرابع: إن هذا اللفظ المضاف لم يوضع ولم يستعمل إلا فى هذا المعنى، ولا يفهم منه غيره، ولا يحتمل سواه، ولا يحتاج فى فهم المراد به إلى قرينة معنوية غير الإضافة ٢٢٤-٢٣٨ ج ٢٠.

* الخامس قوله: هذه الألفاظ إن كانت حقيقة لزم أن تكون مشتركة. ما تعنى بالمشترك؟ ٢٢٧ ج ٢٠.

* الاشتراك، كل لفظ أطلق على معنيين فى اللغة فلا بد من قدر مشترك بينهما ٢٢٧-٢٢٩ ج ٢٠.

* استعمال اللفظ الواحد فى معنيين مختلفين ٩٦، ٩٧ ج ٣١.

* يتفق اللفظان فى الدلالة على معنى ويمتاز أحدهما بزيادة ٢٣١-٢٣٣ ج ٢٠.

* لفظ الظهر والمتن والساق والكبد والسيف لا يجوز أن تستعمل فى اللغة إلا مقرونة بما يبين المضاف إليه ٢٣٥-٢٣٧ ج ٢٠.

* إن قيل: التشابه بين معنى الرسول والرسول أتم من التشابه بين معنى الكبد والكبد والسيف والسيف ٢٣٦-٢٣٨ ج ٢٠.

* قوله: وأما إن كان الاسم واحداً والمسمى مختلفاً فلما أن يكون موضوعاً على الكل حقيقة بالوضع الأول أو هو مستعار فى بعضها... إلخ ٢٣٨ ج ٢٠.

* إن قال: لفظ الظهر والمتن والجناح يوجد له معنى غير هذا ٢٣٨، ٢٣٩ ج ٢٠.

* إن قيل: فهذا يوجب أن يكون فى اللغة لفظ مشترك اشتراكاً لفظياً ٢٣٩، ٢٤٠ ج ٢٠.

* إن قيل: كيف تمنعون الاشتراك وقد قام الدليل على وجوده؟! ٢٣٩-٢٤١ ج ٢٠.

* نزاع الناس فيما تسمى به الخالق هل يكون مجازاً فى حق المخلوق؟ ٢٤١-٢٤٤ ج ٢٠.

* السادس: منع المقدمة الثانية، وهى قوله: لو كان مشتركاً لما سبق إلى الفهم... إلخ ٢٤٤، ٢٤٥ ج ٢٠.

* السابع: أن يقال: أنت جعلت دليل الحقيقة أن يسبق إلى الفهم... إلخ ٢٤٤، ٢٤٥ ج ٢٠.

* الثامن: قولك: من إطلاق جميع اللفظ كلام مجمل ٢٤٥ ج ٢٠.

* التاسع: أن يقال له: اذكر أى قيد شئت وافرّق بين مقيد ومقيد ٢٤٥ ج ٢٠.

* وأما حجته الثانية فقوله: كيف وأن أهل الأمصار

لم تزل تتناقل تسمية هذا حقيقة وهذا مجازاً
٢٤٥-٢٤٧ ج ٢٠.

* تسليمه أن النزاع لفظي، التكلم بالألفاظ التي
تكلم بها العرب... أولى من التكلم
باصطلاح حادث ٢٤٧، ٢٤٨ ج ٢٠.

* ما في إطلاق المجاز من المفاصد العقلية واللغوية
والشرعية ٢٤٧-٢٤٩ ج ٢٠.

* دعواهم أن «لا إله إلا الله» مجاز ٢٤٧-٢٤٩
ج ٢٠.

* قول القائل: لا نسلم تغيير الدلالة بل غايته
صرف اللفظ عما اقتضاه من جهة إطلاقه إلى
غيره بالقرينة ٢٤٨ ج ٢٠.

* قوله: والمجاز والحقيقة من صفات الألفاظ دون
القرائن المعنوية ١٢٥ ج ٥، ٢٤٩-٢٥١
ج ٢٠.

* قوله: وقد ذكر نفاة المجاز حجة ضعيفة وهي
قولهم: ما من صورة من الصور إلا ويمكن أن
يعبر عنها باللفظ الحقيقي... إلخ ٢٥١،
٢٥٢ ج ٢٠.

* دعواهم المجاز في قوله: «واسأل القرية» ٧٥،
٧٦ ج ٧، ٢٥١، ٢٥٢ ج ٢٠.

* تمام هذا بالكلام على ما ذكره من المجاز في
القرآن وهو ٢٦٤ ج ٢٠.

* «تجرى من تحتها الأنهار» واشتعل الرأس
شيباً ٢٥٢ ج ٢٠.

* «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» ٢٥٢،
٢٥٣ ج ٢٠.

* «الحج أشهر معلومات» ٢٥٣ ج ٢٠.

* «لهدمت صوامع» «أو جاء أحد منكم من
الغائط» «زوجي عظيم الرماد» ٢٥٣، ٢٥٤
ج ٢٠.

* «الله نور السموات والأرض» ٢٥٤، ٢٥٥
ج ٢٠.

* «فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» ٢٥٥،
ج ٢٠.

* «وجزاء سيئة سيئة مثلها» «الله يستهزئ بهم»
«ويمكرون ويمكر الله» «كلما أوقدوا ناراً
للحرب أطفاها الله» ٧٣ - ٧٥ ج ٧،
٢٥٥، ٢٥٦ ج ٢٠.

* «فتحرير رقبة» ٢٥٦ ج ٢٠.

* «ويا سماء أفعلى» ٢٥٦ ج ٢٠.

* «فأذاقها الله لباس الجوع والخوف» «عينا
يشرب بها عباد الله» «فامسحوا بوجوهكم»
«وأرجلكم» ٧٣ ج ٧، ٢٥٧ ج ٢٠.

* قال ابن عقيل: فصل في أسئلتهم، فمن ذلك
قوله: إن (القرية) مجتمع الناس «ذلك عيسى
ابن مريم» «وأشربوا في قلوبهم العجل»
«ثلاثة قروء»... إلخ، جوابه ٢٥٧-٢٦١
ج ٢٠.

* قول ابن عقيل: ومن أدلتنا على المجاز «بلسان
عربي» ١٦١ ج ٢٠.

* قوله: إن القرآن نزل بلغة العرب، قولهم بالمجاز
في كلام العرب دون القرآن ٢٦١-٢٦٥
ج ٢٠.

* عجزهم عن التفريق بين الحقيقة والمجاز عندهم
٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢٠.

* قول ابن جني: خرج زيد مجاز. ورده
٢٦٣-٢٦٥ ج ٢٠.

* إبطال قول من يجعل التخصيص المتصل مجازاً
أيضاً ٢٦٤-٢٦٦ ج ٢٠.

* تناقض ابن عقيل حيث رد على من يقول بنفي

المجاز فى القرآن هنا ونصّر القول بنفى المجاز
فى اللغة ٢٦٦-٢٦٨ ج ٢٠.

* قوله: إن «كلمة الله» المراد بها عيسى نفسه
«الحج أشهر معلومات» «ولكن البر من
اتقى» ٢٦٧، ٢٦٨ ج ٢٠.

* لام التعريف واسم الإشارة لأبد معها من قرينة
تبين المراد، ولا يقال: إنها مجاز ٢٦٨، ٢٦٩
ج ٢٠.

الكلام

* الكلام فى الكتاب والسنة وكلام العرب هو المفيد
الذى تسميه النحاة جملة تامة، مجرد الاسم
أو الفعل أو الحرف الذى جاء لمعنى لا يسمى
فى لغة العرب كلمة وإنما هو اصطلاح نحوى
٦٨، ٦٩ ج ٧، ١٣٧، ١٣٨ ج ١٠، ٢٤٧
ج ١٢.

* الخائضون فى أصول الفقه وإن قالوا إن الكلام ما
تألف من حرفين فصاعداً أو ما انتظم من
الحروف وهى الأصوات المقطعة المتواضع
عليها، وتنازعوا فى الحرف الواحد المؤلف مع
غيره هل يسمى كلاماً: فهو اصطلاح خاص
لهم ٢٤٧ ج ١٢.

* لفظ النص يراد به تارة ألفاظ الكتاب والسنة
سواء كان اللفظ دلالة قطعية أو ظاهرة، وهذا
هو مراد من قال: النصوص تتناول أحكام
المكلفين. ويراد بالنص ما دلالة قطعية لا تحتل
التقيض «تلك عشرة كاملة» لا يوجد نص
يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول
صريح يخالف المنقول الصحيح ١٥٥ ج ١٩.

* من يمكنه أن يستدل على غالب الأحكام
بالنصوص وبالأقيسة ١٥٥، ١٥٦ ج ١٩.

* أمثلة ما تناوله النص ١٥١، ١٥٦ ج ١٩.

* الظاهر ٢٩٤-٢٩٨ ج ٦، ٩٢ ج ٢٠.

* الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن بيان النبى
ﷺ طريق أهل البدع ٢٤٤، ٢٤٥ ج ٧.

* الظاهرية عمدتهم، كثير مما يحتجون به لا يكون
ظاهر اللفظ بل الظاهر خلافه ٦١، ٦٢
ج ١٣.

* الصرف عن الظاهر لأبد فيه من أربعة أشياء
٢١٦-٢٢٢ ج ٦.

* المجمل والمطلق والعام فى اصطلاح الأئمة...
لا يريدون بالمجمل ما لا يفهم منه بل ما لا
يكفى وحده فى العمل به وإن كان ظاهره حقاً
مثال، تحذير أحمد من المجمل والقياس ٢٤٤،
٢٤٥ ج ٧.

* العطف وما يقتضى ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩
ج ٧.

* خلاف الفقهاء فى صرف النفى الداخلى على
المسميات الشرعية «لا قراءة إلا بأمر الكتاب» «لا
صيام لمن لم يبيت...» هل هو لنفى الفعل
أو لنفى الكمال ٣١١، ٣١٢ ج ٢٢.

* العبادات الكاملة والناقصة فى لفظ الشارع وفى
اصطلاح الفقهاء كالطهارة والصلاة والغسل
والتسيحات، النقص: عن الواجب نوعان،
يغلب التعبير فى كلام الشارع عن الكامل بالتام
١٥٧-١٦٠ ج ١٩.

* الشخص الواحد أو العمل الواحد قد يكون
مأموراً به من جهة منهياً عنه من جهة ١٦٠-
١٦٥ ج ١٩.

* بم يحصل البيان؟ ٧٠، ٧١ ج ٧.

* إن قيل: أنا أجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب

إلى وقت الحاجة ٢٢٢، ٢٢٣ ج ٤، ٧٠،
٧١ ج ٧.

الأمر

* الإنشاء أعم من الطلب، وقد يقال: الإذن يتضمن معنى الطلب كالالتزام، الأمر يستلزم الإرادة الشرعية^(١) ١٨٧ ج ٣٥.

* أمر الله ورسوله ﷺ المطلق مقتضاه الوجوب ٣١٠، ٣١١ ج ٢٢.

* هل يقتضى الأمر المطلق التكرار على ثلاثة أقوال ٢١٦، ٢١٧ ج ٢١.

* فعل المأمور يوجب البراءة لكن إذا قارنه معصية بقدره تخل بالمقصود قابل الثواب، وإن نقص المأمور به أثيب ولم تحصل البراءة التامة: فإما أن يعاد وإما أن يجبر وإما أن يائمه ١٦٣-١٦٥ ج ١٩.

* ما يجب على كل أحد، ما يجب على أعيان الناس يتنوع بتنوع قدرهم والحاجة ١٩٤ - ١٩٦ ج ٣.

* لا يجب على كل مسلم أن يعرف كل خبر وكل أمر فى الكتاب والسنة ومعناه والعمل به ٢٥٣، ٢٥٤ ج ٧، ٢٢٧، ٢٢٨ ج ١٥.

* حفظ الكتاب والسنن فرض كفاية ٩٦، ٩٧، ج ٢٥.

* الخطاب نوعان: أحدهما: يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى، الثانى: قد يكون خطاباً خطاباً به بجميع الناس والمراد غيره وهو المقدم ١٥٨، ١٥٩ ج ١٤.

* إذا أمر الرسول ﷺ بأمر أو نهى عن شيء كانت أمته أسوة له فى ذلك ما لم يقيم دليل على

(١) انظر: القدر ج ٣٦.

اختصاصه بذلك ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٢.

* من خصائص الرسول ﷺ، الرسول ﷺ هو إمام الأمة فى كل شيء ١٩٣ ج ٢٢.

* ما تنازع فيه العلماء من خصائصه ﷺ ١٩٣ - ١٩٥ ج ٢٢.

* قد يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه ولا يكون المراد فعل المأمور به، ما لم تفهمه المعتزلة والأشاعرة هنا ٢٥٨، ٢٥٩ ج ٨، ٨٧-٨٩ ج ١٤.

* الناس فى مقام حكمة الأمر والنهى وحسن المأمور به وقبح المنهى عنه على ثلاثة أصناف ١١٠-١١٤ ج ١٧.

* إذا أمر الشرع بأمر جديد فإنما أمر به لما فيه من المنفعة لا لمجرد تعذيب النفس ١٥١، ١٥٢ ج ٢٥.

* النهى يدل على أن فساد المنهى عنه راجع على صلاحه، معنى قولهم: النهى يقتضى الفساد، الأصل الذى عليه السلف والفقهاء أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن صحيحة لازمة، حجة من قال: النهى لا يقتضى الفساد، الرسول ﷺ لم يقل هذا صحيح وهذا فاسد، استدلال الصحابة على الفساد، بالنهى ١٥١، ١٥٢ ج ٢٥، ١٥٦، ١٦١ ج ٢٩، ٥٩، ٦٠ ج ٣٢.

* الخلاف فى العقود والشروط هل الأصل فيها الجواز والصحة أم الحظر والفساد؟ ٦٩-٩٨ ج ٢٩.

* الفرق بين ما كان جنسه محرماً فى نفسه وما كان جنسه مشروعاً فى البطلان وعدمه ٥٣، ٥٤ ج ٣٣.

* إذا نهى عن شيء كان نهياً عن بعضه وإذا أمر

بشيء كان أمراً بجميعة وقت الإباحة ٤٩، ٥٠ ج ٢١.

* جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهى عنه، وجنس ترك المأمور أعظم من جنس فعل المنهى عنه، ومثوبة بنى آدم على فعل الواجبات أعظم من مثوبتهم على ترك المحرمات، وعقوبتهم على ترك الواجبات أعظم من عقوبتهم على فعل المحرمات، بيان ذلك من وجوه ٥١-٨٩ ج ١١.

العموم

* المتكلم باللفظ العام لابد أن يقوم بقلبه معنى عام ٩٨-١٠٥ ج ٢٠، ٣١٢، ٣١٣ ج ٢١.

* مراد من قال: العموم من عوارض الألفاظ ومرجوحية قوله ١٠٤ ج ٢٠.

* غلط من قال: دلالة العموم ضعيفة، فقد قيل: أكثر العمومات مخصوصة، وقيل: ما ثم لفظ عام إلا كلمة أو كلمات، وما قد يقصد من قال ذلك ٢٦٣-٢٦٧ ج ٦.

* العموم المعنوى العقلى والعموم اللفظى، المعنوى أقوى. ٢٦٣ ج ٦.

* عموم الكتاب والسنة يتناولان عموم الخلق بالعموم اللفظى والمعنوى، أو بالعموم المعنوى ٢٣٤-٢٨.

* من صيغ العموم ٢٢٢ ج ٤، ٢٦٤-٢٦٧ ج ٦. * اختلاف الناس فى صيغ المذكر مظهرة ومضمرة «فزوروها» ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٦، ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٤.

* الأسماء المضمرة إضمار غيبة فى الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من غير أن يكون لها

فى نفسها دلالة على جنس أو قدر ٨٠، ٨١ ج ٣١.

* سبب جحد المرجئة لألفاظ العموم فى اللغة والشرع ٢٦٤، ٢٦٥ ج ٦، ٣٣٩ ج ١٢.

* من شبهات منكرى العموم ٦٢ ج ٣١.

* العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها ١٩، ٢٠ ج ٣١.

* خص الرسول ﷺ بأشياء بالذكر لوقوعها فى زمنه ١٦١، ج ٢٨.

* لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق وأخذ الجزية وتحريم ما استخبوه... ١٣-١٩ ج ١٩.

* هل يجوز استعمال العموم الذى لم يعلم تخصيصه أو علم تخصيص صورة منه فى ماعدا ذلك قبل البحث عن المخصص المعارض له؟ ٩٠، ٩١ ج ٢٩.

* الخطاب الذى مخرجه فى اللغة خاص ثلاثة أقسام: إما أن يدل على العموم كما فى العام عرفاً مثل خطاب الرسول ﷺ والواحد من الأمة، ومثل تنبيه الخطاب. وإما أن يدل على اختصاص المذكور بالحكم ونفيه عما سواه كما فى مفهوم المخالفة إذا كان... وإما أن لا يدل على واحد منهما لفظاً ثم يوجد العموم من جهة المعنى... ٢٥٩، ٢٦٠ ج ١٥.

* شرع الله ورسوله ﷺ للعمل بوصف العموم لا يقتضى أن يكون مشروفاً بوصف الخصوص كالذكر والدعاء إلا بدليل ١٠٨ ج ٢٠.

* شبهة من يجعل التخصيص المتصل مجازاً ٦٤، ٦٥ ج ١٣، ٢٦٤-٢٦٦ ج ٢٠.

* التخصيص بالذكر - بعد قيام المقضى للعموم - يفيد الاختصاص بالحكم ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٦.

- * من فوائد عطف الخاص على العام ١٠٤، ١٠٥ ج ٢٠.
- * متى اتصل بالكلام صفة أو شرط أو غير ذلك من الألفاظ عمل بها ٥٨، ٥٩ ج ٣١.
- * من المطلق والمقيد ٢٥٧، ٢٥٨ ج ١٥.

الفحوى والإشارة

- * تنبيه الخطاب وفحواه وقياس الأولى وتركها من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم إليها أحد من السلف، أمثلة النوعين ١١٨-١٢٠ ج ٢١، ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٧.
- * الفرق بين تنبيه الخطاب وقياس الأولى ٢٥٩، ٢٦٠ ج ١٥.
- * دلالة المفهوم من جنس دلالة العموم والإطلاق والتقييد، ظن بعض الناس أنها حجة في كلام الشارع دون كلام الناس بمنزلة القياس غلط ٧٦، ٧٧ ج ٣١.

القياس

- * القياس في اللغة ٤٩ ج ٩.
- * القياس في لغة السلف واصطلاح المنطقيين واصطلاح الفقهاء ١٨٨، ١٨٩ ج ١٢، ٣٠، ٣١ ج ١٤.
- * الناس في مسمى القياس على ثلاثة أقوال: الأول: إنه حقيقة في التمثيل مجاز في الشمول، وهو قول الغزالي وأبي محمد، الثاني: العكس، وهو قول ابن حزم، الثالث: إنه حقيقة فيهما، وهو الأصح الذي عليه الجمهور، القياس عند أصحابنا وغيرهم ينقسم إلى عقلي، وهو ما يكتفى فيه بالعقل، وإلى شرعي وهو ما لا بد فيه من أمر معلوم بالشرع ٣٧، ٣٨ ج ٤، ١٣٩ ج ٩، ١٨٦ ج ١٢،

* التخصيص بالذكر قد يكون للحاجة إلى معرفته، وقد يكون المسكوت عنه أولى بالحكم، وقد... إلخ ٢٧٤ ج ١٧، ١٢٠ ج ٢١.

* التخصيص بالذكر لا يوجب الفضل ١١٣ ج ١٦.

* الخاص المتأخر يقضى على العام المتقدم، وهل ذلك تفسير له أو نسخ؟ ١٣٢، ١٣٣ ج ٣٥.

* اللفظ العام إذا أريد به الخاص فلا بد من دليل على التخصيص ١٥٠ ج ٢٠.

* التخصيص بمفهوم الصفة إذا وردت بعد الاسم العام أو قبله ٧٦، ٧٧ ج ٣١.

* دلالة المفهوم هل هي حجة يخص بها العموم، والفرق بين الكلام المتصل والمنفصل؟ ٦٠-٦٣ ج ٣١.

* إذا عارض العام المخصوص عمومات محفوظة أقوى منه قدمت عليه ١٢٣، ١٢٤ ج ٢٣.

* إذا قوبل عموم بعموم آخر، فقد يقابل كل فرد بكل فرد، وقد يقابل المجموع بالمجموع ٧٢ ج ٣١.

* الاستثناء عند الأصوليين ٦٦ ج ٣١.

* هل يعود الاستثناء المتعقب جملاً إلى جميعها، أو إلى أقربها، أو إلى متأخر لفظاً متقدماً رتبة؟ ٨١-٨٣، ٨٥-٩٨ ج ٣١.

* إذا تعقب الشرط جملاً عاد إلى جميعها ٨٢ ج ٣١.

* الفرق بين الواو وثم في العطف بهما ٨٣-٩٥ ج ٣١.

* الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ٨٩ ج ٣١.

* قياس الشمول يمكن جعله قياس تمثيل وبالعكس

١٣٨ ، ١٣٩ ج ٩ .

* القياس الصحيح نوعان: أحدهما: أن يعلم أنه

لا فارق مؤثر بين الأصل والفرع، ثانيهما: أن

ينص على حكم لمعنى ويكون ذلك المعنى

موجوداً في غيره، أمثلة ١٥٣ - ١٥٦ ج ١٩ ،

٢٧٤ ، ٢٧٥ ج ٢٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ج ٢١ ،

١٣٣ ، ١٣٤ ج ٣٤ .

* تخريج المناط - القياس - وهو أن ينص على

حكم في أمور قد يظن أنه يختص الحكم بها

فيستدل على أن غيرها مثلها؛ إما لانتفاء

الفارق، أو للاشتراك في الوصف الذي قام

الدليل على أن الشارع علق الحكم به في

الأصل، يقر به جماهير العلماء وينكره نفاة

القياس، إنما يكثر الغلط فيه لعدم العلم بالجامع

المشترك الذي علق الشارع الحكم به ١٣

ج ١٩ ، ٢٠٠ ج ٢٢ .

* تنقيح المناط وهو أن يكون الرسول ﷺ حكم في

معين وقد علمنا أن الحكم لا يختص به فيريد

أن ينقح مناط الحكم ليعلم النوع الذي حكم

فيه، الصواب أن هذا ليس من باب القياس

٢٧٢ ، ٢٧٣ ج ١٠ ، ٩ - ١١ ج ١٩ ،

١٣٢ ، ١٨٥ - ١٨٧ ، ٣١١ ج ٢١ ، ١٩٦ ،

١٩٧ ج ٢٢ ، ٧٨ ج ٣٤ .

* تحقيق المناط - مما اتفق عليه المسلمون - وهو

يكون الشارع قد علق الحكم بوصف فنعلم

ثبوته في حق المعين؛ كأمره باستشهاد ذوى

عدل منا ولم يذكر فلاناً وفلاناً ٦١ ، ٦٢ ،

١٣٦ ، ١٣٧ ج ١٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٢٢ ،

٨٣ ، ٨٤ ج ٢٩ .

* هذه الأنواع الثلاثة هي جماع الاجتهاد ١٩٦ ،

أدلة إثبات القياس

* القياس من العدل الذي هو (الميزان) ٩٦ ج ١٩ ،

١٥ ، ١٦ ج ٢٠ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ج ٣٤ .

* القياس تقر به جماهير العلماء ١٠ ، ١١ ج ٩ .

* من ادعى إجماع السلف على ترك العمل بالرأى

والقياس مطلقاً أو من المسائل ما لم يتكلم فيها

أحد منهم إلا بالرأى والقياس فقد أخطأ

١٠٨ ، ١٠٩ ج ١٩ .

* القياس الصحيح يطابق النص، من أمثلة ما قبل

إنه خلاف القياس مع ثبوته بالنص أو أقوال

الصحابة وبيان غلطهم ٩٦ ج ١٩ .

* (أ) المضاربة والمزراعة والمساقاة ٢٧٤ - ٢٧٨

ج ٢٠ .

* (ب) الحوالة ٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ٢٠ .

* (ج) القرض ٢٧٩ ج ٢٠ .

* (د) إزالة النجاسة والنكاح ٢٧٩ - ٢٨٣ ج ٢٠ .

* (هـ) تطهير النجاسة ٢٨٣ ، ٢٨٤ ج ٢٠ .

* (و) الوضوء من لحوم الإبل ٢٨٤ - ٢٨٦ ج ٢٠ .

* (ز) الفطر بالحجامة والفصد ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢٠ .

* (ز) السلم ٢٨٨ ج ٢٠ .

* (ح) الكتابة ٢٨٨ ، ٢٨٩ ج ٢٠ .

* (ط) الإجارة ٢٨٩ ، ٢٩٠ ج ٢٠ .

* (ي) حمل العاقلة ٣٠٠ ، ٣٠٢ ج ٢٠ .

* (ك) المصرة ٣٠٢ - ٣٠٤ ج ٢٠ .

* (ل) الرهن ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٢٠ .

* (م) حديث الذى وقع على جارية امرأته ٣٠٥ -

٣٠٨ ج ٢٠ .

- * هل يجب طرد العلة وعكسها؟ وهل يعلل بعض الأحكام بعلتين فأكثر؟ ١٥٤، ١١٥ ج ١٨.
- * النزاع فى تعليل الحكم بعلتين لا يرجع إلى نزاع تناقض ٩٣-٩٧ ج ٢٠.
- * الحكم الثابت حين اجتماعهما قد يكون مختلفاً، وقد تكون الأحكام متماثلة ٩٥ ج ٢٠.
- * قد تجتمع الأدلة على المدلول الواحد. ٩٧ ج ٢٠.
- * لا يكون فى المخلوق علة ذات وصف واحد ١٠٠، ١٠١ ج ٢٠.
- * الحسنات والسيئات كل منهما يعلل بعلتين ١٠٦-١٠٨ ج ٢٠.
- * فساد العلة بعدم التأثير ٩٣ ج ٢٠.
- * هل يجوز تعليل الحكم الوجودى بالوصف العدمى فى العلة الشرعية مع قولهم: العدمى يعلل بالعدمى؟ ٢٠، ٢١ ج ١٤.
- * الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها ٢٧٣ ج ٢٠.

الاجتهاد

- * معنى الاجتهاد ٦٧، ٦٨ ج ٤.
- * القدرة على الاجتهاد لا تكون إلا بحصول علوم تفيد معرفة المطلوب ٩٣، ٩٤ ج ٤، ١١٢، ١١٣ ج ٢٠.
- * قول بعضهم: إن تعلم المنطق من شروط الاجتهاد ١٠٤، ١١٤ ج ٩.
- * غاية ما يعلمه المجتهد من الأحاديث ١٣٣ ج ٢٠.
- * هل يكفى المجتهد ما يصل إليه من غلبة الظن؟ ١٩٤، ١٩٥ ج ٣، ١٦٥ - ١٧٥ ج ١٣.
- * كثير من المتكلمة والفقهاء يوجب النظر

- * (ن) المضى فى الحج الفاسد ٣٠٨، ٣٠٩ ج ٢٠.
- * (س) الأكل ناسياً ٣٠٩، ٣١٠ ج ٢٠.
- * (ع) امرأة المفقود ٣١٣ ج ٢٠.
- * القياس الفاسد ١٥٤، ١٥٥، ١٩ ج ٢٩٤، ٢٩٥ ج ٢٠.
- * تحذير أبى حنيفة من قياسات زفر الفاسدة، ومنها... ٣٣، ٣٤ ج ٤، ٧٩، ٨٠ ج ٣٤.
- * قد يطرد بعض الفقهاء قياساً لم تثبت صحته ٣٣، ٣٤ ج ٤.
- * تعقيب الحكم للوصف أو الوصف للحكم بحرف الفاء يدل على أن الوصف علة للحكم ٢٥٢-٢٥٨، ٣٤٩ ج ٦.
- * إذا تعارض حستان لا يمكن الجمع بينهما فتقدم أحسنهما بتفويت المرجوح. أو سيئتان لا يمكن الخلو منهما فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، أو حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع سيئة وترك السيئة مستلزم لترك حسنة، فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة، أمثلة ٣٠-٣٦ ج ٢٠.
- * كل ما لم يشرعه الله فضره أكبر من نفعه أو لا نفع فيه ٣٣٨، ٣٣٩ ج ١١.
- * قياس العلة ١٤ ج ٩.
- * قياس الشبه ١٩١، ١٩٢ ج ١٩.
- * الخلاف فى قياس الغائب على الشاهد ٣-٣٧ ج ٤.
- * قياس الدلالة ١٤ ج ٩.
- * يجوز القياس على ما ثبت على خلاف القياس ٣٠٢ ج ٢٠.
- * المطالبة ٩٤ ج ٩، ٢٤٣ ج ١٢.

لفظ الخطأ يستعمل فى العمد وغير العمد
١٢٠، ١٢١ ج ١٣، ١١٠، ١١١، ١١٦،
١١٧ ج ١٩، ١٥-٢٠ ج ٢٠، ٢٧، ٢٨
ج ٣٣.

* من آيات ما بعث به الرسول ﷺ أنه إذا ذكر مع
غيره على الوجه المبين ظهر النور والهدى على
ما بعث به، وعلم أن القول الآخر دونه ٢٧،
٢٨ ج ٣٣.

* نزاع الناس فى المجتهد هل عليه اتباع الحكم
الباطن؟... إلخ، أو لم يؤمر قط بالحكم
الباطن؟... إلخ، أو كان حكم الله فى حقه
هو الأمر الباطن؟... إلخ ١٨-٢١،
٨٠-٨٣ ج ٢٠.

* تناقض من زعم أنه ليس فى الباطن حكم
مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه ويقولون: ما
ثم إلا الظن الذى فى نفس المجتهد،
والآمارات لا ضابط لها وليس بعضها أقوى من
بعض ٦٨، ٦٩ ج ١٣.

* لابد فى كل حادثة من دليل شرعى يصيبه
المستدل تارة ويخطئه أخرى، لا تتكافأ الأدلة
فى نفس الأمر ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١٠.

* الاعتقادات قد تؤثر فى الأحكام الشرعية،
والناس فيها طرفان ووسط ٨١-٨٣ ج ١٩.

* ما لا تؤثر فيه الاعتقادات وليس كل مجتهد
فيه مصيباً بمعنى أن قوله مطابق للمعتقد، من
حكى عن العنبرى: أن كل مجتهد فى الأصول
مصيب؛ بمعنى أن القولين المتناقضين صادقان
فقد حكى عنه الباطل ٧٦ ج ١٩.

* تأثير الاعتقادات فى رفع العذاب ٧٨، ٧٩
ج ١٩.

والاستدلال فى المسائل الأصولية على كل
واحد، وبعض المحدثه والفقهاء والعامة قد
يحرمون النظر فى دقيق العلم ويوجبون
التقليد، وكذلك اختلف فى وجوب النظر
والتقليد فى المسائل الفروعية ١١٢-١١٤ ج ٢٠.
* الاجتهاد يقبل التجزؤ والانقسام ١١٧، ١١٨
ج ٢٠.

نصويب المجتهدين

وتخطئهم وتأثمهم

* النزاع إما أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى
أو فى كل منهما أو فى مجموعهما، فإن كان
فى المعنى مع اللفظ أو بدونه فلا يخلو: إما أن
يتناقض المعنيان، أو يمكن الجمع بينهما، فإن
كان النزاع فى المعنيين المتناقضين فأحد القولين
صواب والآخر خطأ، وأما بقية الأقسام
فيمكن... إلخ ٧٦، ٧٨ ج ١٩.

* اختلف الناس: هل يمكن كل أحد أن يعرف
باجتهاده الحق فى كل مسألة فيها نزاع؟
وإذا لم يمكنه فاجتهد فلم يصل إلى الحق
فى نفس الأمر هل يستحق أن يعاقب؟
١١٠-١١٨، ١٢٠-١٢٢ ج ١٩، ١٨ ج ٢٠.

* المسائل العلمية فى ذلك كالعملية سواء كان
دليها قطعياً أو ظنياً ٣٦-٣٩ ج ٦، ١١٠ -
١١٤ ج ١٩.

* عمدة من فرق بين المجتهد فى الأصول والمجتهد
فى الفروع ٧٢ ج ٢٠.

* إذا فسر الخطأ بالإثم فليس المجتهد بمخطئ لا
فى الأصول ولا فى الفروع، وإن أريد به عدم
العلم بالحق فى نفس الأمر فالمصيب واحد،

* «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»، المخطئ في الاجتهاد أو في العمل الذي يشرع جنسه ٢٦٥، ٢٦٦ ج ١٢، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢١ ج ٢٠.

* متى يسمى المخطئ كاذباً، والفتى والمصلى بغير اجتهاد والمفسر للقرآن برأيه آثماً وإن أصاب ٦٦، ٦٧ ج ٢.

* الخطأ المغفور في الاجتهاد يعم المسائل العلمية والعملية ٢٦٢ - ٢٦٦ ج ١٢، ٢٢ - ٢٤، ٣٩ ج ٢٠.

* ليس لأحد أن يذم أو يعيب المجتهد إذا أخطأ أهل البدع يجعلون الخطأ والإثم متلازمين ٤٤، ٤٥، ٢١٥ ج ٣٥.

* الصحابة مع سعة علمهم إذا تكلموا باجتهادهم ينزهون الشرع عن خطئهم ٢٧، ٢٨ ج ٣٣.

* خطأ بعض السلف في الأمور الخفية بخلاف من بعدهم ٣٨ ج ١٣.

رفع الملام عن الأئمة الأعلام

* يجب على المسلمين موالاة علماء المسلمين ١٢٩ ج ٢٠.

* ألا يتعمد أحد من الأئمة مخالفة الرسول ﷺ ١٢٩ ج ٢٠.

* إذا وجد لواحد منهم قول خالف حديثاً صحيحاً فلا بد له من عذر ١٤، ١٥ ج ٤، ١٢٩ ج ٢٠.

* جميع الأعذار ثلاثة أصناف وتفرع عن أسباب: الأول: ألا يكون الحديث بلغه، لا يمكن لواحد من الأئمة الإحاطة بحديث الرسول ﷺ حتى الخلفاء وأكابر الصحابة، مما خفى على بعضهم ١٠٧، ١٠٨ ج ١٩، ١٢٩ - ١٣٣ ج ٢٠، ٢٠، ٥٣ ج ٣٣.

* الثاني: أن يكون بلغه لكن لم يثبت عنده ١٣٣، ١٣٤ ج ٢٠.

* الثالث: اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره ١٣٣، ١٣٥ ج ٢٠.

* الرابع: أن يكون قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه ١٣٥ ج ٢٠.

* الخامس: عدم معرفته بدلالة الحديث ١٠٧، ١٠٨ ج ١٩، ١٣٥، ١٣٦ ج ٢٠.

* السادس: اعتقاده أن له دلالة في الحديث ١٣٦ ج ٢٠.

* السابع: اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة ١٠٩ ج ١٩، ١٣٦، ١٣٧ ج ٢٠.

* الثامن: اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله ١٣٧ ج ٢٠.

* التاسع: معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما لا يعتقده غيره أو جنس معارض ولا يكون معارضاً راجحاً ١٣٧-١٣٩ ج ٢٠.

* قد يعذر ولا يعاقب العالم في تركه العمل بحديث أو آية، ونعذر نحن في تركنا لقوله ١٣٨ - ١٤٢ ج ٢٠، ٣٨ ج ٢١.

* لحق الوعيد المتوقف على شروط وله موانع، ذكر أشخاص وأنواع لم يلحقهم الوعيد المذكور في الأحاديث ١٤٥ - ١٤٩ ج ٢٠.

* إن قيل: هلا قلتم إن أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وإنما تتناول محل الوفاق، فالجواب من وجوه ١٤٩ - ١٦٠ ج ٢٠.

* إن قيل: فمن المعاقب إذا كان فاعل الحرام مجتهداً أو مقلداً، فالجواب من وجوه ١٥٤، ١٥٥ ج ٢٠.

هل الخلاف رحمة؟

* قول بعض العلماء: إجماعهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ٤٨ ج ٣٠.

* قد يكون النزاع في بعض الأحكام رحمة لبعض الناس، ٩٥، ٩٦، ١١٥ ج ١٤.

* الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع للأمة بمنزلة الدين المشترك، وما تفرعوا فيه مما يجب أو يستحب لبعضهم دون بعض فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الشرائع ٦٥ - ٦٧ ج ١٩.

* ويشبه ذلك من وجه دون وجه، ما تنازع فيه العلماء والأمراء وساغ لهم الاجتهاد فيه مما يأتى ٦٨ - ٧٠ ج ١٩.

* قطع اللينة وتركها، ومسألة الحمارية، وسماع الميت صوت الحى ٩١، ٩٢ ج ١٩.

* وتعذيب الميت ببيكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه ٩٢ ج ١٩.

* هل أحد هذين القولين خطأ؟ ٦٨ ج ١٩.

* إذا قصد العلماء والمشايخ والأمراء سياساتهم ومذاهبهم وطرائقهم وجه الله أنبيوا على ذلك ٧٠ ج ١٩.

* هل يقال مع ذلك: إن الله أمر كلاً من المتنازعين أن يتمسك باطناً وظاهراً بما هو عليه كما أمرت بذلك الأنبياء؟ ٧٠ ج ١٩.

* إذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد لم يكن لأحد أن ينكر على الإمام ولا على نائبه ما فعله ٢٢١ ج ٣٠.

* بأى شيء يرجع المجتهد إذا تكافأت عنده الأدلة؟ ٢٦٩، ٢٧٠ ج ١٠.

* قد يكون للعالم في المسألة أو في النوع الواحد من المسائل قولان في وقتين ٢٤، ٢٥ ج ٢٩.

* كثيراً ما يحكى عن أحمد روايتان ويكون منصوصه التفريق بين حال وحال ٨٣، ٨٤ ج ٢١.

* الكتب التى يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح كالكافى والمحزر والمقنع والرعاية والهداية، الكتب التى يتمكن بها من معرفة الصحيح منها اختلاف الأصحاب فيما يصححونه، الخبير بأصول أحمد ونصوصه يعرف الراجح فى مذهبه ١٢٧ - ١٢٩ ج ٢٠.

* لا يوجد له قول ضعيف إلا وفى مذهبه قول يوافق الأقوى غالباً ١٢٨ ج ٢٠.

* أكثر مفردات أحمد التى لم يختلف فيها مذهبه يكون الراجح فيها قوله، بخلاف ما سعى مفردة ١٢٨ ج ٢٠.

* المسائل التى يقف فيها أحمد يخرجها أصحابه على وجهين ٢٢ ج ٢٣.

* مذاهب الأئمة تؤخذ من أقوالهم، والخلاف فى أفعالهم ٨٣، ٨٤ ج ١٩.

* قد يقول بعض المصنفين: مذهب الشافعى أو غيره كذا ويكون منصوص بخلاف عذرهم ٨٠، ٨١ ج ١١.

* الناس فى نقل مذاهب الأئمة قد يذكرون عنهم ما بلغهم وفهموه ١١٠ ج ٤.

* لازم المذهب ليس مذهباً للإنسان إذا لم يلتزمه، لو قيل: لازم المذهب مذهب لكفر كل من قال: إن الصفات مجاز ٢٣٩ ج ٥، ١٢١، ١٢٢ ج ٢٠، ٢٥، ٢٦ ج ٢٩.

* طريقة الفقهاء فى تخريج اللوازم على قول إمام وقياسه، وما يسمى مذهباً له وما لا يسمى ١٧٢، ١٧٣ ج ٣٥.

* الأقوال الضعيفة لا تحكى عن الأئمة لا على وجه القدر ولا على وجه المتابعة ٨٧، ٨٨ جـ ٣٢.

* المنحرفون عن اتباع الأئمة فى الأصول والفروع أنواع: الأول: قول لم يقله الإمام ولا أحد من المعروفين بالعلم من أصحابه، الثانى: قول قاله بعض أصحابه وغلط فيه... الثالث: قول قاله الإمام فزيد عليه قدرًا أو نوعًا... الرابع: أن يفهم من كلامه ما لم يردده... الخامس: أن يجعل كلامه عامًا أو مطلقًا وليس كذلك... السادس: أن يكون عنه فى المسألة اختلاف فيتمسكون بالقول المرجوح... السابع: ألا يكون قد قال أو نقل عنه ما يزيل شبهتهم مع كون لفظه محتملاً لها، الثامن: أن يكون قوله مشتملاً على خطأ، فالوجوه الستة تبين من مذهبه نفسه أنهم خالفوه، و(٧)... و(٨)... ١٠٢، ١٠٣ جـ ٢٠.

نشأة المذاهب

* علم النبوة من الإيمان والقرآن وما يتبع ذلك من الفقه والحديث وأعمال القلوب إنما خرجت من الأمصار التى يسكنها أصحاب رسول الله ﷺ وهى: الحرمان، والعراقان، والشام، وبقية الأمصار تبع ٢٠٩، ٢١٠ جـ ١٠، ٢١٠ جـ ١٣.

* مذهب الثورى، والأوزاعى، وحمام بن أبى سليمان، وداود بن على، وإسحاق ١٠٦، ١٠٧ جـ ١٤، ٢٢٥ جـ ٢٣.

* وابن عيينة، والليث بن سعد ١٠٦، ١٠٧ جـ ٤.

* حجة من منع تقليد هؤلاء، وابن المبارك ٢٢٤، ٢٢٥ جـ ٢٣.

* مذهب أهل المدينة فى زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصبح مذاهب أهل المدائن الإسلامية فى الأصول والفروع ٢٠٨، ٢٠٩ جـ ١٠، ١٦٣-١٧٦ جـ ٢٠.

* هذه الأعصار الثلاثة هى أعصار القرون الفضلة ١٦٣ - ١٦٦ جـ ٢٠.

* مالك أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيًا، الحديث فى فضل مالك ١٧٦ - ١٧٩ جـ ٢٠.

* تعظيم الناس لمالك ١٧٩ - ١٨٠ جـ ٢٠.

* أكثر أقوال مالك توافق الحديث فى إحدى الروايتين وإنما تركها بعض أصحابه ١٨٠ جـ ٢٠.

* سبب انتشار رواية ابن القاسم ١٨٠ جـ ٢٠.

* أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد ١٨٠ جـ ٢٠.

* تفضيل أحمد لمذهب مالك على مذهب سفيان ١٨١ جـ ٢٠.

* مذاهب أهل المدينة راجحة على مذاهب أهل المغرب والمشرق فى الجملة، يوضح ذلك قواعد: منها قاعدة الحلال والحرام المتعلقة بالنجاسات والأشربة، والأطعمة... إلخ ١٨٣-٢١٨ جـ ٢٠.

* عمدة أحمد فى أصوله- العلمية والعملية- وفى الزهد والرقائق والأحوال على المأثور عن النبى والصحابة والتابعين، وكتب كتب المأثور عن النبى ﷺ والصحابة والتابعين ٢١٠، ٢١١ جـ ١٠.

* مؤلفات الخلال التى جمعها من نصوص أحمد فى مسائل الفقه وأصول الدين وما فاتته ٧٢ جـ ٣٤.

يخلطون ذلك بأصول من الكتاب والسنة والآثار؛ إذ العهد قريب... ٢١٢ ج ١٠.

* فاما المتأخرون فكثير ممن صنف في رأى جرد ما وضعه المتقدمون، ولم يذكر إلا رأى متبوعه، وأعرض عن الكتاب والسنة، ووزن ما جاء به الكتاب والسنة على رأى متبوعه، ككثير من أتباع أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم ٢١٢ ج ١٠.

أئمة الفقهاء المجتهدون

* مالك عالم أهل المدينة، والثورى وأبو حنيفة وغيرهم من أهل الكوفة، وابن جريج وغيره من أهل مكة، وحمام بن سلمة وحمام بن زيد من أهل البصرة، والأوزاعى وطبقته بالشام ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

* الشافعى وإن كان أصله مكياً فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث غير متقيد بمصره ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

* مناقب الشافعى واجتهاده ومؤلفاته ١٨١ - ١٨٣ ج ٢٠.

* الإمام أحمد وإن كان أجداده بصريين فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث غير متقيد بالبصريين، ولا غيرهم ٢٨٦ ج ١٠، ٢٩، ٢٥ ج ٢٠.

* ترجيح بعض الأئمة - كأحمد - أو المشايخ على بعض، كثيراً ما يدخله الظن والهوى... ٦١، ٦٢ ج ٢٠.

* ابن المبارك وإسحاق بن إبراهيم والبخارى من الخراسانيين ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

* أبو داود ٢٥ ج ٢٠.

* هل مسلم والترمذى وابن ماجه والطيالسى والدارمى والبزار والدارقطنى والبيهقى وابن

* موافقة أحمد للشافعى وإسحاق ومثابته أصوله لأصولهما وثناؤه عليهما ٧٣ ج ٣٤.

* اصول فقهاء الحديث أصبح من أصول غيرهم ٧٣ ج ٣٤.

* أهل الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ويفرغون عليه، لا ينازعون فى الأصل المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه ١٤٧ ج ٣٠.

* مناظرة الشافعى وإسحاق ٧٣ ج ٣٤.

* حنبل وأبو الفرج كانا يسألانه عن مسائل أهل المدينة ٧٣ ج ٣٤.

* إسحاق بن منصور كان يسأله عن مسائل الأوزاعى وأصحابه ٧٣ ج ٣٤.

* الشالنجى كان يسأله عن مسائل أبى حنيفة وأصحابه ٧٣ ج ٣٤.

* لعلم أحمد وأتباعه من الكمال والتمام ما يعرفه أهل العلم بذلك ١٠٢، ١٠٣ ج ٤.

* الحنابلة أقل الطوائف نزاعاً واختلافاً ١٣٢، ٨١، ٨٢ ج ٤.

* الظاهرية، ومذهبهم ٦١، ٦٢ ج ١٣.

* الإمامية عمدتهم على ما نقل عن الاثنى عشر ٦١ ج ١٣.

طريقة المتقدمين والمتأخرين

فى التأليف فى رأى

* الكلام فى رأى فى أوائل الدولة العباسية، وفرع لهم ربيعة بن هرمز فروعا، كما فرع عثمان البستى وأمثاله بالبصرة وأبو حنيفة وأمثاله بالكوفة، من رد ذلك ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٨٤ ج ١٠، ١٧٥ ج ٢٠.

* المتقدمون الذين وضعوا طرق الرأى كانوا

خزيمة وأبو يعلى مجتهدون أو فيهم من انتسب
إلى أبي حنيفة... ٢٥، ٢٧ جـ ٢٠.

التقليد والتمذهب

* لا يجوز للعالم أن يقلد غيره إذا كان... إلخ
١٤١ جـ ١٩.

* إذا أمكن الاجتهاد فى معرفة المشكلات وإلا جاز
التقليد ٢١٤، ٢١٥ جـ ٢٨.

* الأقوال التى قالها العلماء باجتهادهم يسوغ
القول بها، وإذا عرف الحق بخلافه لم يجز
تركه ٢١٤، ٢١٥ جـ ٣٥.

* إنما تجب طاعة العلماء تبعاً لطاعة الله ١١٦
جـ ٢٠.

* القادر على الاجتهاد يجوز له التقليد عند الحاجة
١٢، ١٧، ١٤٢ جـ ١٩.

* قول جمهور الأمة: إن الاجتهاد جائز فى
الجملة، والتقليد جائز فى الجملة ١١٢، ١١٣
جـ ٢٠.

* تقليد العاجز عن الاستدلال للعالم يجوز عند
الجمهور، وهو بمنزلة... الفرق بين اتباع
الراوى والرأى ١٤٢ جـ ١٩، ١٤ جـ ٢٠.

* التقليد والاتباع الذى حرمه الله ورسوله ﷺ هو
اتباع غير الرسول ﷺ فيما خالف فيه الرسول
ﷺ: إما للعادة وإما للرئاسة... ١٢٠-١٢٢
جـ ٤، ١٤١-١٥١ جـ ١٩، ١٣، ١٥
جـ ٢٠.

* التقليد المذكور لا يفيد علماً ١٣، ١٤ جـ ٢٠.
* إذا قال المقلد: قد يكون للقول الآخر حجة
راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها ١١٨،
١١٩ جـ ٢٠.

* إذا قال: أنت أعلم أم الإمام الفلانى ١١٩،

١٢٠ جـ ٢٠.

* إذا كان فى المسألة روايتان أو وجهان فهل يباح
للإنسان أن يقلد أحدهما؟ ٤٣ جـ ١٨.

* بعض هؤلاء حدد التقليد بعد عصر أبى حنيفة
ومالك مطلقاً ١١٢ جـ ٢٠.

* وهل يجب عندهم اتباع واحد من الأئمة يقلده
فى رخصه وعزائمه؟ ١١٢ جـ ٢٠.

* من يقلد بعض العلماء فى مسائل الاجتهاد
أو يعمل بأحد القولين هل ينكر عليه ويهجر؟
١١٥ جـ ٢٠.

* متى يسوغ اتباع شخص معين؟ ١١٦ جـ ٢٠.

* نصوص الأئمة الأربعة فى النهى عن تقليدهم
١١٧، ١١٨ جـ ٢٠.

* نهى أحمد عن التقليد وأصحابه لا يقبلون قوله
إلا بحجة ١٢٩، ١٣٠ جـ ٦.

* منع مالك أن يحمل الناس على الموطأ ٤٨
جـ ٣.

* هل يسوغ تقليد حماد بن سلمة وابن المبارك
والأوزاعى وقد قال رجل: لا يلتفت إلى
هؤلاء؟ ٣١٧ جـ ٢٠.

* من ترجع عنده تقليد الشافعى لم ينكر على من
ترجع عنده تقليد مالك وأحمد ١٦١ جـ ٢٠.

* وظيفة المقلد ١٣٧ جـ ٣٥.

* ليس لشخص أن يوالى ويدعو إلى مقالة
أو يعتقدها لكونها قول أصحابه ٨، ٩ جـ ٢٠.

* ليس للمتسبين إلى شيخ من الشيوخ أو إمام من
الأئمة أن يكفروا من عداهم ٢١٧، ٢١٨
جـ ٣، ٥٦٨ جـ ٧.

* من أوجب طاعة إمام أو شيخ أو عالم مطلقاً
فهو ضال كالرافضة ٣٩ - ٤١ جـ ١٩.

* ضلال من أمر بطاعة الملوك والأمراء والقضاة
مطلقًا فكذلك ٤٠ - ٤٣ ج ١٩ .

* الانتساب إلى الفقه ٢١٣ ج ٣ .

* قد يسوغ انتساب الناس إلى إمام كالحنفى
والمالكي والشافعى والحنبلين ... لكن لا يجوز
أن يمتحن الناس بها ولا يوالى بهذه الأسماء
ولا يعادى بها ٢٥٥-٢٥٨ ج ٣ ، ٢٧٨ ،
٢٧٩ ج ١١ .

* لا يجب على أحد تقليد شخص بعينه ولا التزام
مذهب شخص معين غير الرسول ﷺ ، اتباع
شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة
الشرع مما يسوغ ١١٦ ج ٢٠ .

* قول ابن حمدان من التزم مذهبًا أنكر عليه
مخالفته بغير دليل ولا تقليد أو عذر آخر يراد
به شيان ١٢٣ ج ٢٠ .

* هل للعامى أن يلتزم مذهبًا معينًا يأخذ برخصه
وعزائمه؟ ١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢٠ .

* هل يحمد أو يذم التزام المذاهب أو الخروج
عنها؟ ١٢٤ - ١٢٦ ج ٢٠ .

* الواقع فى التزام المذاهب ١٢٤ ، ١٢٥ ج ٢٠ .
* ما ينبغى لمن كان متبعًا لمذهب إمام إذا رأى أن
غيره من المذاهب أقوى فى بعض المسائل
١١٧ - ٢٢٠ ج ٢٠ ١٥٠ - ١٥١ ج ٢٢ .

* قول بعضهم: من ترك مذهبه فى بعض المسائل
فهو مذنب ١٥٠ - ١٥٣ ج ٢٢ .

* ليس لأحد أن يلزم الناس بمذهبه ١٦٢ ج ٢٧ .

* الصحابة مع اشتراكهم فى العلم ومشاورة
بعضهم لم يلزم واحد منهم الآخر بقوله ٢٢٤ ،
٢٢٥ ج ٣٥ .

* هل يحث من حلف أن أفضل المذاهب مذهب
فلان؟ ١١٤ ج ٢٠ .

* كثيرًا ما يدخل الظن والهوى فى باب التفضيل،
وقد يفضى إلى القتال والتفرق ١٦١ - ١٦٣
ج ٢٠ .

* قد يكون الشيء محبوبًا من وجه مسخوطًا من
وجه فيخفى أحد وجهيه على بعض الناس
ويكون سببًا للفرقة ٨٠ ج ٢٢ .

* سبب تسلط الأعداء على بلاد المسلمين، التفرق
فى المذاهب وغيرها والفتن ١٥٣ ، ١٥٤
ج ٢٢ .

* الصحابة كانوا مؤتلفين وإن تنازعوا فى بعض
الفروع ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ج ٣ .

* طريقتهم فى البحث والمناظرة ١٠٧ ، ١٠٨
ج ٢٢ .

* سبب نزاعهم فى بعض مسائل الأحكام والعقائد
والتعب ١٤٧ ، ١٤٨ ج ١٩ .

* من يجب أن يستفتى من نزلت به نازلة ١١٦
ج ٢٠ .

* هل على المقلد أن يقلد الأعمى؟ ٩٧ ، ٩٨
ج ٣٣ .

* تموز الفتيا بالقول السائغ وإن خرج عن قول
الأئمة الأربعة إذا لم يخالف كتابًا ولا سنة ولا
ما فى معناهما ٧٨ ، ٧٩ ج ٣٣ .

* إذا أفتى العالم الكثير الفتاوى فى عدة مسائل
بخلاف السنة لم يمنع من الفتيا مطلقًا ١٦٧
ج ٢٧ .

* إذا كان المستفتى والحاكم من المنافقين والكفار
ويقصد بذلك موافقته على هواه لم يجب
الحكم والإفتاء ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ .

* ليس للحاكم ولا للمفتى أن يلزم الناس باتباعه
فى مسائل الاجتهاد، ولا ينكرها المحتسب باليد
٤٨ ، ٤٩ ج ٣٠ .

* حكم الحاكم ليس شرعاً لازماً لجميع الخلق بل لهم استفتاء غيره ٢١٨، ٢١٩ ج ٣٥.

* إذا شرط على الحاكم أو شرط الحاكم على خليفته ألا يحكم إلا بمذهب معين ٤٤، ٤٥ ج ٣١.

ترتيب الأدلة

* ما ينبغي للداعى أن يقدم من الأدلة سواء كان مجتهداً أو مقلداً ٩ ج ٢٠.

* قول بعض المتأخرين: على المجتهد أن ينظر أولاً فى الإجماع ١٠٩، ١١٣، ١١٤ - ١٤٦ ج ١٩، ٢١٦ ج ٢٢.

* كثير من أتباع الأئمة يقولون فى كل حديث يخالف مذهبهم: هذا منسوخ ١٠٩ ج ١٩، ٨٨، ٨٩ ج ٢١.

* الخاص والعام إذا تعارضا ٣١٤ ج ٢١.

* إذا تعارض الأصل والظاهر ١٨٥ ج ٢١.

* ترجيح الحاضر على المبيح ١٤٤، ١٤٥ ج ٢٠.

* القياس الجلى يقدم على المفهوم ٧٨، ٧٩ ج ٣١.

* إذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل ٦٤، ٦٥ ج ١٣.

الفهرس العام

لـ «الفقه»

✽ حد الفقه والخلاف المشهور فيه والصواب في ذلك ٦٢ - ٦٦ ج ١٣.

✽ وأما العمليات وما يسميه ناس الفروع والشرع والفقه فقد بينه الرسول ﷺ أحسن بيان، أدلة ذلك ٩٤ - ١٤٩ ج ١٩.

✽ الأصل في العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله ﷺ وإلا دخلنا في: «أم لهم شركاء» ١٣ ج ٢٩.

✽ سبب كثرة البدع في باب الإرادة والعبادة دون أبواب العقائد حتى فيما قبلنا ١٤٦، ١٤٨ ج ٩.

✽ أعظمها الصلاة، الناس إما أن يبدووا مسائلها بالظهور أو بالمواقيت ٧ ج ٢١.

كتاب الطهارة

✽ يراد بالطهارة ثلاثة أنواع: من الكفر والحدث والخبث ٣٦، ٤٠ ج ٢١.

✽ الطهارة والنجاسة نوعان تابعان للحلال والحرام في الأطعمة والأشربة ١٥ - ١٧ ج ١، ٧، ٣٦، ٤٠ ج ٢١.

باب المياه

✽ الماء مطلق في الكتاب والسنة لم يقسم إلى طهور وغير طهور، كل ما وقع عليه اسم الماء فهو طاهر طهور ١٠٣، ١٠٤ ج ٢، ١٢٧ ج ١٩.

✽ إذا تغير الماء اليسير أو الكثير بالطهارات - كالأشنان والصابون والسدر والعجين - فهو طهور ما دام يسمى ماء ولم يغلب عليه أجزاء غيره، لا فرق بين التغير الأصلي والطارئ وما يشق الاحتراز منه وما لا يشق ١٧ - ٢٠، ١٨٨ ج ٢١.

✽ الماء المسخن بالنجاسة طاهر، هل يكره، مأخذ الكراهة ٤١، ٤٢، ١٧٧، ٣٤٦ ج ٢١.

✽ إذا تغير بمكثه فهو باق على طهوريته ٢٣ ج ٢١.

✽ جواز استعمال الماء البائت في البرك ولو لم تكن فائضة ٣٠، ٣١ ج ٢١.

✽ إذا وقعت الطاسة على أرض الحمام والماء المستعمل جار عليها ثم اغترف بها من الماء الناقص ٢٩، ٣٠، ٣٣ - ٣٥ ج ٢١.

✽ الماء الجارى على أرض الحمام من المغتسلين طاهر إلا... ٣٥، ٣٦، ٤٢، ١٨٢ - ١٩٠ ج ٢١.

✽ كل ما كره استعماله مع الجواز فإنه بالحاجة إليه لطهارة واجبة أو شرب واجب لا يبقى مكروهاً، وهل يبقى مكروهاً عند الحاجة إلى استعماله في طهارة مستحبة؟ ٣٣، ٣٤، ١٨٩، ١٩٠ ج ٢١.

✽ إذا خالطته نجاسة فلم تغيره فهو طاهر لا فرق بين قليله وكثيره وبول آدمي وغيره، الأقوال هنا ٢٠٧ ج ٢٠، ٢٠ - ٢٧، ٣٦، ٢٨٢ - ٢٨٤ ج ٢١.

✽ حكم البئر إذا بيل فيها، حديث القلتين ٢٥، ٢٦، ٣٣ ج ٢١.

✽ الرطل العراقى والمصرى والدمشقى ٣٤، ٢١ ج ٢١.

✽ الأجوبة عن «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه» ٢١، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٨، ١٩٢، ١٩٣، ٢٦١، ٢٩٤ ج ٢١.

✽ حيض الحمام طاهرة ما لم تعلم نجاستها سواء كانت... تعليل من لا يرى الطهارة منها كونه صار مستعملاً أو وقعت فيه نجاسة أو انغمس

فيه جنب أو غمس يده فيه... والجواب عنه
٣٣ - ٤١، ١٩٠، ١٩١ ج٢١.

* استعمال ماء زمزم ونحوه للوضوء دون الغسل
وإزالة النجاسة، وصبه في التراب ونحوه من
الطاهرات ٤٢٣، ٤٢٤ ج١٢.

* بئر بضاعة ٢١ - ٢٤، ٣٦، ٣٧ ج٢١.

* الماء الجاري إذا خالطته نجاسة لا ينجس إلا
بالتغير بها ٤٢، ٤٣، ١٨٥، ١٨٦ ج٢١.

* النزاع فيما إذا انفردت المرأة بالاغتسال أو خلت
به ٣٢ ج٢١.

* تجاوز اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد،
واغتسال الرجال جميعاً وكذلك النساء ٢٩،
٣٢، ١٩٠ ج٢١.

* الماء المستعمل في طهارة الحدث باق على
طهوريته ١٨٥، ٢٨٢ ج٢٠.

* مقدار الماء الذي يصير مستعملاً إذا اغتسل فيه
الجنب ٢٩ ج٢١.

* لا يصير الماء مستعملاً ولا نجساً إذا غمس النائم
يده فيه أو الجنب ٢٦، ٢٩، ٣٨ - ٤٠
ج٢١.

* إذا تغير بالنجاسة فهو نجس ٢٠، ٢٢ ج٢١.

* لنجاسة الماء سببان: أحدهما: متفق عليه وهو
التغير بالنجاسة، الثاني: القلة ٢٨٥ ج٢١.

* لا ينجس الماء بالملاقاة... إذا زال التغير زالت
النجاسة ٢٧٩ - ٢٨٤ ج٢٠.

* تطهير الماء المتنجس ٢٣، ٢٤، ٤٣ ج٢١.

* إذا كان الماء مزيلًا بزيل نجس ٢٤، ٢٥ ج٢١.

* لا يستحب الاحتياط بمجرد الشك في المياه ٣٤
ج٢١.

* إذا شك في نجاسة الماء فلا يستحب البحث عنها

كماء الميزاب ٣٤، ٣٥، ٨٥ ج٢١.

* لا تقبل الشهادة بطهارة الماء ونجاسته ١٤٢،
١٤٣ ج٣١.

* إذا اشتبه طهور بنجس حرم استعمالهما، لا
يشترط أن يعدم الطهور ٤٤، ٤٥ ج٢١.

* إذا أصابه شيء من الطهور المشتبه بنجس
أو أصابا ثوبين أو بدنين ٤٤، ٤٥ ج٢١.

* إذا أصابه شيء من طين الشوارع، وإذا علم أن
بعض طين الشوارع نجس ٤٥، ٤٦ ج٢١.

* وإذا شك في النجاسة هل أصابت الثوب
أو البدن ٤٥، ٤٦ ج٢١.

* يجوز للمضطرب شرب الماء النجس دون الرضوء
٤٦ ج٢١.

باب الآنية

* يحرم اتخاذ آنية الذهب والفضة ولو من غير
استعمال ٥٠ ج٢١، ٣٩، ٤٠ ج٢٥.

* أواني الذهب والفضة محرمة على الصنفين ٤٨،
٤٩ ج٢١.

* يصح التوضؤ والاغتسال منهما ٥١ - ٥٣
ج٢١.

* من لم يجد للشرب إلا آنية الذهب أو الفضة
جاز الشرب فيهما ٤٧، ٤٨ ج٢١.

* المضرب بفضة أو ما يجرى مجرى المضرب
كالمباخر... إذا كانت الضبة يسيرة لحاجة مما
لا يباشر بالاستعمال فلا بأس، مراد الفقهاء
بالحاجة هنا ٤٧ - ٥٢ ج٢١.

* الضرورة تبيح الذهب والفضة مفردًا وتبعًا ٤٧،
٤٨ ج٢١.

* حلقة الذهب في الإناء، يسير الذهب في الآنية
٤٩ ج٢١.

* الذى يشرب فى آنية الذهب والفضة إنما يجرجر فى بطنه نار جهنم ١٦٤ ج ١٤ .

* حكم استعمال آنية الكفار كالمجوس وغيرهم وثيابهم وسلاحهم ٩٠، ٩١ ج ٤، ٩٤ ج ٣٥ .

* قولان للعلماء فى طهارة جلود الميتة بالدباغ ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٣٤٤، ٣٤٥ ج ١٨ .

* الأحاديث المروية فى ذلك، والكلام على أسانيدها، ووجه الرخصة المتقدمة، يقوم الدباغ مقام الذكاة ٥٣ - ٥٧ ج ٢١ .

* لا يطهر الدباغ إلا ما يطهر بالذكاة، لا يطهر جلود السباع والكلاب والحمير ٥٥ - ٥٧ ج ٢١ .

* حكم أجزاء الميتة التى لا رطوبة فيها كالشعر والعظام والقرن ونحوه ١٥، ٥٦ - ٥٩ ج ٢١ .

* العلة فى نجاسة الميتة ٥٨، ٥٩ ج ٢١ .

* لبن الميتة وأنفحتها طاهر، وكذلك جبن المجوس ٧٩، ٨٠ ج ٢١، ٩٣، ٩٤ ج ٣٥ .

* «ما أبين من الميتة وهى حية فهو ميت» ٥٧ ج ٢١ .

باب الاستنجاء

* تقديم اليسرى عند دخول الخلاء ... ٦٥ ج ٢١ .

* «... شرقوا أو غربوا» خطاب لأهل المدينة ونحوهم ٦٣ ج ٢١ .

* التنحج بعد البول والمشي وسلت الذكر ونثره وتفتيشه بدعة ٦٤ ج ٢١ .

* لا يجب على المتخلى غسل فرجه بالماء، يجزئه الاستجمار ٦٤، ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢١ .

* الاقتصاد على الماء أفضل وإن كان فيه مباشرة

النجاسة ٣٤٤، ٣٤٥ ج ٢١ .

* الأمر بالأحجار لأنها الموجودة غالباً ١١٤، ١١٥ ج ٢١ .

* إذا استجمر بأقل من ثلاثة أحجار فعليه تكميل المأمور به ١٢١، ١٢٢ ج ٢١ .

* النهى عن الاستجمار بالروث والعظم، تعليل ذلك، طعام الآدميين أولى بالنهى وطعام دوابهم ٢٢، ٢٣ ج ١٩، ١١٧، ٣٢٦ - ٣٢٨ ج ٢١ .

* إذا استجمر بمنهى عنه - كالعظم والروث واليمين - أجزاء وإن كان عاصياً. هل عليه تنظيف العظم؟ ١٢١، ١٢٢ ج ٢١ .

* «إنها ركس» ٣٢٧ ج ٢١ .

باب السواك وسنن الوضوء

* الحكمة فى السواك تنظيف الفم، يشرع عند الصلاة ولو تحقق نظافته ٦٥ - ٦٧ ج ٢١ .

* لم يقم على كراهته بعد الزوال للصائم دليل شرعى يصلح لتخصيص العمومات ... ١٤٢ ج ٢٥ .

* قاعدة فيما تشترك فيه اليمنى واليسرى من الأفعال وما تختص به إحداهما ٦٥ ج ٢١ .

* الأفضل التسوك باليد اليسرى، رد القول بأن ذلك عبادة مقصودة فيكون باليمين ٦٥ - ٦٨ ج ٢١ .

* الخلاف فى وجوب التسمية فى الوضوء ٢٦ ج ٧ .

* وقت الختان وحكمه، وإذا خاف على نفسه ضرر الختان ٦٨ ج ٢١ .

* ختان المرأة وكيفيته، والحكمة فيه ٦٨ ج ٢١ .

- * لا يخن أحد بعد الموت ٦٨، ٦٩ جـ ٢١ .
- * يجوز للجنب قص شاربه وأظافره ومشط رأسه ٧٢، ٧٣ جـ ٢١ .
- * معنى «عشر من الفطرة...» ١٧٥، ١٧٦ جـ ٢١ .
- * التوقيت لحلق العانة ونشف الإبط ٦٨، ٦٩ جـ ٢١ .
- * حلق الرأس على أربعة أنواع: الأول: فى حج أو عمره، الثانى: للحاجة، الثالث: على وجه التعبد والزهد، الرابع: لغير حاجة ولا على وجه التقرب ٧٠ - ٧٢ جـ ٢١ .
- * نهى عن القزع ٧١، ٧٢ جـ ٢١ .
- * يكره نشف الشيب ٧٢ جـ ٢١ .
- * «لعن المشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال» ١٦٢ جـ ٣٢ .
- * غسل اليد قبل الوضوء ولو تحقق نظافتها ٦٦ جـ ٢١ .
- * غسل اليد قبل غمسها فى الإناء والحكمة فيه ١٠، ١١، ٢٧، ٢٨ جـ ٢١ .
- * ليس فى وضوء النبى ﷺ أخذ ماء جديد للأذنين، ولا غسل ما زاد على الكعنين والمرفقين، ولا مسح العنق، غسل العضو أكثر من ثلاث بدعة ٢٧٧ جـ ١، ٩٧ جـ ٢١ .
- باب فروض الوضوء وصفته**
- * فضل الوضوء: «إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين...» ١٠٠ جـ ٢١، ٦٨ جـ ٣٥ .
- * الأمام قبلنا يصلون بلا وضوء، لكنهم يغتسلون من الجنابة ١٠٢، ١٠٣ جـ ٢٣ .
- * كل قائم إلى الصلاة فهو مأمور بالوضوء، فإن كان قد توضأ قبل فقد أحسن ٢١٠ - ٢١٦ .

- جـ ٢١ .
- * «إذا قام أحدكم من النوم فليستشق...» ١٠، ٢٧، ٢٨ جـ ٢١ .
- * غسل الكفين بنية الاغتراف يجرى عن تكرار غسلهما ٢٣٩ جـ ٢١ .
- * يجب استيعاب الرأس بالمسح، حجة ذلك، من رأى إجزاء البعض وحجته ٧٣ - ٧٦ جـ ٢١ .
- * القدر المجزئ مسحه عند من جوز مسح البعض ٧٤ جـ ٢١ .
- * لا يستحب مسح الرأس ثلاثاً ٧٤ - ٧٦، جـ ٢١ .
- * لم يصح خبر مرفوع أو موقوف فى مسح العنق ٧٥، ٧٦ جـ ٢١ .
- * غسل القدمين متواتر عن النبى ﷺ، المسح على ظهورهما مذهب المبتدعة وهو مخالف للكتاب والسنة، الجواب عن... ٧٦ - ٨١ جـ ٢١ .
- * دلالة قراءة «وأرجلكم» بالخفض على وجوب غسل القدمين أيضاً، المسح جنس تحته نوعان ٧٤ - ٧٩ جـ ٢١ .
- * الترتيب والموالة فى الوضوء، سقوطهما بالنسيان والجهل وغير ذلك من الأعذار، يعيد المنسى فقط، إذا وجد المتوضئ بعض ما يكفيه ٨١ - ٩٦، ٢٣١ - ٢٤١ جـ ٢١ .
- * لو غسل الصحيح ثم برا الألم قبل نشاف الصحيح ٨٢، ٨٣ جـ ٢١ .
- * لا يجب إزالة ما على الأعضاء من القيح الذى يتضرر بإزالته وإن ستر محل الفرض ١٥٢ جـ ٢١ .
- * لفظ النية فى كلام العرب ١٤١، ١٤٢، ١٤٤ جـ ١٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٣ جـ ٢٢ .

* محل النية القلب دون اللسان في جميع العبادات
٢٥، ٢٦، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٨ ج١٨.

* لو تكلم بلسانه بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى في قلبه، لو تكلم بلسانه ولم تحصل النية في قلبه ١٣٣، ١٣٤ ج٢٢، ٢٦، ٢٧ ج١٨.

* النية المعهودة في العبادات تشتمل على قصد العبادة وقصد المعبود، الأقسام ثلاثة ١٤٤ ج١٨، ١٧-٢١ ج٢٦.

* هل تجب نية إضافة العبادة إلى الله ٢٢ ج٢٦.

* يجب إخلاصها لله ١٤٦، ١٤٧ ج١٨.

* هل تشترط النية في الطهارة بالماء أو التيمم ١٤٤ - ١٤٧ ج١٨.

* التلطف بها سرًا لا يجب ولا يستحب، الجهر بها مكروه منهى عنه ١٤٨، ١٤٩ ج١٨، ١٩٦، ١٩٧ ج ٢٠ ١٣٣-١٣٥، ١٣٩-١٤٢، ١٤٧-١٤٩ ج٢٢.

* الاعتراف باليمين ٦٧ ج٢١.

* البياض الذي بين العذار والأذن، التزعتان من الرأس، التحذيف من الوجه ٢٣١، ٢٣٢ ج٢١.

* الذكر بعد الوضوء ٢٣٢، ٢٣٣ ج١٤.

باب المسح على الخفين

* المسح على الخفين متواتر عن النبي ﷺ ٧٦، ٧٧ ج٢١.

* خفي على كثير من السلف والخلف ١٠٧، ١٠٨ ج٢١.

* أدلة جواز المسح على الخفين ١٣٠، ١٣١

ج١٩، ١٠١، ١٠٢ ج٢١.

* المسح من الرخص، والله يجب أن تؤتى رخصه ٣٣ ج٧، ١٠٢، ١٠٣، ٢٠٦ ج٢١.

* الأفضل للابس الخف أن يمسخ، ولا يشرع أن يلبس ليمسخ ٧٦، ٧٧ ج٣٤.

* توقيت المسح على الخفين بيوم وليلة وثلاثة أيام ولياليهن، إذا كان في خلعه بعد مضي الوقت ضرر مسح عليهما للضرورة، وهو أولى من التيمم، وكذا إذا كان معه ما يكفيه لطهارة المسح ١٠٣، ١٠٤، ١٢٣ - ١٢٥، ٢٠٦ ج٢١.

* اشترط طائفة من الفقهاء: أولاً: أن يكون ساتراً للمفروض، ثانياً: ثبت بنفسه ضعفهما، كل ما يلبسه الناس ويمشون فيه فلهم أن يمسخوا عليه وإن كان مفتوحاً أو مخروفاً من غير تحديد، ما يتناوله لفظ الخف ٣٦ ج١٩، ١٠١ - ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ٢٢١، ٢٢٢ ج٢١، ١٩٦ ج٢٤.

* المسح على الجوربين وحدهما ومع التعلين، الزربول وما يلبس على الرجل من فرو وقطن وغيرهما ١٣٠، ١٣١ ج١٩، ٧٦، ٧٧، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٤ ج٢١.

* المسح على الجرموقين ١٥، ١٠٨ ج٢١.

* المسح على العمامة، أقوال العلماء فيه، عمائم السلف ١٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩ ج٢١.

* المسح على خمر النساء ١٥، ١٠٨، ١٢٥ ج٢١.

* المسح على الجبيرة يفارق المسح على الخف من خمسة أوجه، لا يشترط في المسح عليها أن يكون لبسها على طهارة، إذا سقطت بعد البرء

أو قبله فهل تجب إعادة غسل الجنابة أو الوضوء
١٠٣ - ١٠٦، ١٦٣، ٢٦٤ ج ٢١.

* إذا كان جريحاً وأمكنه مسح جراحه بالماء دون
الغسل، أو كان معصوباً أو عليه جبيرة مسح
ولم يحتاج إلى تيمم ١٠٤، ١٠٥، ١٢٤،
٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٣ ج ٢١.

* يمسح من غسل إحدى رجله ثم أدخلها الخف
ثم فعل بالآخرى مثلها: «إني أدخلتهما
طاهرتين» ١٢٠ - ١٢١ ج ٢١.

* المسح على القلائس الدنيات ١٥، ١٠٨ ج ٢١.

* المسح على اللفائف ١٠٧ ج ٢١.

* تستوعب الجبيرة بالمسح بخلاف الخف ١٠٤،
١٠٦، ٢٢٢ ج ٢١.

* إذا خلع الخفين ١٥٩ - ١٦١ ج ٢١.

* إذا قلع الجبيرة بعد الوضوء لم ينتقض ١٢٥
ج ٢١.

باب نواقض الوضوء

* هل تنقض الريح لكونها تصحب جزءاً من
الغائط...؟ ٢٢٢ ج ٢١.

* لا ينقض الخارج النادر من السبيلين ٢٠١
ج ٢٠.

* متى يتوضأ وكيف يصلى من به سلس البول أو
الريح أو الاستحاضة ونحو ذلك؟ وهل ذلك
ناقض ١٢٧ - ١٣٠ ج ٢١.

* خروج النجاسات من غير السبيلين لا ينقض
كالجرح والقيء والنفاس والحجامة والرعاف والقيء إذا
كثر، الوضوء من ذلك مستحب ١٢٧، ١٢٨،
ج ٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٩

ج ٢١، ١٢٧، ١٢٨ ج ٢٥، ١١٠، ١١١
ج ٣٥.

* النعاس اليسير لا ينقض الوضوء ٢٥١ ج ١٠.
* النوم الناقض، اليسير من المتمكن لا ينقض،
النوم مظنة الحدث: «العين وكاء السه...»،
«ولكن من غائط وبول ونوم» ١٣١، ١٣٢،
٢٢٢ - ٢٢٤ ج ٢١.

* نوم القائم والقاعد والراكع والساجد إذا كان
يسيرا لم ينقض بخلاف المضطجع ١٣٢،
٢٢٤، ٣٣٣ ج ٢١.

* مس الذكر لا ينقض، يستحب الوضوء منه،
مس فرج الحيوان، باطن الكف ٢٨٥، ٢٨٦
ج ٢٠، ١٢٨، ١٣٣ ج ٢١، ٢١٠، ٢١١
ج ٣٥.

* الأقوال في مس النساء، الصحيح منها أحد
قولين: إما عدم النقض مطلقاً، أو النقض إذا
كان بشهوة، الملامسة في القرآن ٢٨٦ ج ٢٠،
١٣٣ - ١٣٩ ج ٢١، ١٢٧، ١٢٨ ج ٢٥،
٢٢١ ج ٣٥.

* إذا قبل زوجته فأمذى ١٣٣، ١٣٤ ج ٢١.

* مس الأمرد بشهوة كمس النساء ١٤٠ - ١٤٢
ج ٢١، ١٥٥ ج ٣٢.

* لا يجب الوضوء من غسل الميت، الاستحباب
متوجه ٢٨٦، ٢٨٧ ج ٢٠.

* الأمر بالوضوء من لحوم الإبل مطبوخة ونيئة،
صحة الأحاديث فيه، هل هو ناقض؟ الحكمة
فيه، ضعف القول بأن المراد بالوضوء غسل اليد
والفم، لم ينسخ بترك الوضوء مما مست النار
٢٨٤، ٢٨٥ ج ٢٠، ٩ - ١٣، ١٤٩، ١٥١

ج ٢١، ١٢٩ ج ٢٥ .

* إذا صلى غير عالم بوجوب الوضوء من لحوم الإبل أو في مباركتها لم يعد ٩٥ ج ٢١ .

* الوضوء من اللحوم الحبيثة ٢٨٤، ٢٨٥ ج ٢٠، ١٠، ١١ ج ٢١ .

* الوضوء من لحوم الغنم ٢٨٤، ٢٨٥ ج ٢٠ .

* الوضوء مما مسته النار ٢٨٤، ٢٨٥ ج ٢٠، ١٠، ١١، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٨، ١٣٩ ج ٢١، ١٢٨، ١٢٩ ج ٢٥، ٢٢١ ج ٣٥ .

* الوضوء من الغضب ٢٨٤، ٢٨٥ ج ٢٠، ٩، ١٠ ج ٢١ .

* الوضوء من القهقهة في الصلاة ٢٠١، ٢٨٧ ج ٢٠، ١٣٩ ج ٢١ .

* يستحب الوضوء لمن أذنب ذنبًا ١٣٩ ج ٢١ .

* «من بركة الطعام الوضوء قبله»، «المضمضة من اللبن والغمر» ١٥١ ج ٢١ .

* إذا تيقن الطهارة، لا يجوز الخروج من الصلاة الواجبة لمجرد الشك ١٢٧، ١٢٨، ٢٢٤ ج ٢١ .

* إذا تيقن الرجلان أن أحدهما أحدث ٤٥ ج ٢١ .

* لا يجوز مس المصحف بغير وضوء، كيف يحمله، إذا قرأ في المصحف أو اللوح ولم يمسّه جاز، يجوز له أن يكتب في اللوح وهو على غير وضوء ١٣٠ ج ١٣، ١١ ج ١٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٠ ج ٢١ .

* يجوز مس الماء الذي محى به المكتوب من القرآن ٤٢٣ ج ١٢ .

* تحب الطهارة للصلاة فرضها ونفلها ١٥٤ ج ٢١ .

* وسجدتي السهو ١٥٤، ١٦٦، ١٦٧ ج ٢١ .

* لا يجوز للمحدث صلاة جنازة ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩ ج ٢١، ١٠٦ ج ٢٦ .

* يجوز له سجود التلاوة والشكر، وهل يكره مع القدرة على الطهارة، سجود سحرة فرعون والمشركين في النجم على غير وضوء ١٥٤-١٥٦، ١٥٨-١٦٢ ج ٢١، ١٠٥ ج ٢٦ .

* لا تشترط طهارة الحدث في الطواف ولا تحب فيه، تستحب فيه الطهارة الصغرى، الفرق بينه وبين صلاة الجنازة ١٥٤ - ١٦٠ ج ٢١، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ٢٥٦، ٢٥٧ ج ٢٦ .

* يستحب للمعتكف طهارة الحدث، وكذلك للذكر والدعاء، في القراءة خلاف شاذ ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢١ .

* استحباب تجديد الوضوء ١٥٥ - ١٥٨ ج ٢١ .

* لا يجب الوضوء على من لم يرد الصلاة ١٥٦، ١٥٧ ج ٢١ .

* استحباب الوضوء عند كل حدث ١٩٠ ج ٢٢، ١٠٤ ج ٢٦ .

* وعند النوم لكل أحد ١٥٤، ١٥٥ ج ٢١ .

* حكم من صلى محدثًا مستحلًا لذلك أو غير مستحل ١٦٩ ج ٢١ .

باب الغسل

* الطهارة من الجنابة فرض، ليس لأحد أن يصلي جنبًا ولا محدثًا حتى يتوضأ ١٦٩ ج ٢١ .

* المنى الذي يوجب الغسل والذي لا يوجب، الخارج عقب البول بالم أو بدونه لا غسل فيه ١٦٩، ١٧٠ ج ٢١ .

* إذا وضعت الدواء وقت المجامعة لمنع المنى من

النفوذ إلى مجارى الحبل لم يبطل صلاتها
وصومها ولو كان فى جوفها، الأحوط أن لا
يفعل ١٧٠ جـ ٢١.

* الوطء فى الدبر يوجب الغسل ١٤٠، ١٤١
جـ ٢١.

* الغسل للدخول فى الإسلام، النزاع فى وجوبه
ووجوب السدر فيه ١٧٦ جـ ٢١.

* غسل الحائض ١٧٦ جـ ٢١.

* يمنع الجنب من قراءة القرآن، ويكره له: الأذان،
والخطبة، والنوم بلا وضوء، وفعل المناسك بلا
طهارة مع قدرته عليها، الفرق بين الجنب
والحائض ١٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠ جـ ٢١، ١٠٣
جـ ٢٦.

* الخلاف فى طواف الجنب إذا اضطرب ٩٩، ١٠٠
جـ ٢٦.

* ليس للجنب أن يلبث فى المسجد، إذا توضأ
جاز ١٩٦، ١٩٧ جـ ٢١، ٩٧، ٩٨، ١٠٩
جـ ٢٦.

* الخلاف فى منع الكافر من دخول المسجد ١٩٧
جـ ٢١.

* مقدار ماء الغسل والوضوء بالرطل الدمشقى، إذا
احتاج إلى الزيادة أحياناً لحاجة فلا بأس، النهى
عن الإسراف فى صب الماء ٣٣، ٣٤، ٥٧،
١٧٠، ١٧١، ١٩٠، ١٩١ جـ ٢١.

* الغسل كل أسبوع لمن لا جمعة عليه ١٧٥،
١٧٦ جـ ٢١.

* لا يجب على الجنب، والحائض الاغتسال دون
الوضوء، وهل عليه المضمضة والاستنشاق،
الأفضل للجنب أن يتوضأ ثم يغتسل ولا يعيد

الوضوء ١٢٠ جـ ٢٠، ١٧١، ٢٥٥ جـ ٢١.

* لا تثليث فى الغسل، ولا يقصد غسل مواضع
الوضوء مرتين ١٢٠ جـ ٢٠، ٢٥٥ جـ ٢١.

* لا يجب فى الغسل ترتيب ولا موالاة، تعتمد
تفريق الغسل كتعتمد تفريق غسل العضو
الواحد، وبينهما فرق، إذا وجد الجنب بعض
ما يكفيه استعمله ٩٦، ٩٧، ٢٣٦ جـ ٢١.

* ليس عليه نية رفع الحدث الأصغر ١٧١، ٢٢٥
جـ ٢١.

* لا يجب غسل داخل الفرج من جنابة أو حيض
١٧٠، جـ ٢١.

* يستحب للجنب الوضوء إذا أراد أن يأكل
أو يشرب أو ينام أو يعاود الوطء، يكره له
النوم إذا لم يتوضأ ١٩٦ - ١٩٧ جـ ٢١،
٩٧، ٩٨ جـ ٢٦.

* لا يلزم المتطهر كشف عورته لا فى الخلوة ولا
فى غيرها إذا طهر جميع بدنه ١٨٩، ١٩٠
جـ ٢١.

* كراهة أحمد لبناء الحمام وشرائه وكرائه، وسر
ذلك، محامل كلامه ثلاثة أبعدا... التفصيل
فى حكم بنائها وبيعها وإجارتها ينحصر فى
أربعة أقسام ١٧٢، ١٨٢ جـ ٢١.

* الأول: أن يحتاج إليها ولا محذور فتجوز، ما
يدخل فى اسم الحمام ١٧٣ - ١٧٧ جـ ٢١.

* الثانى: إذا خلت عن محذور فى البلاد الحارة
أو الباردة فلا يحرم بناؤها ١٧٧ جـ ٢١.

* الثالث: إذا اشتملت على الحاجة والمحذور
غالباً فلا تطلق كراهة بنائها وبيعها ١٧٧، ١٧٨
جـ ٢١.

* الرابع: أن تشتمل على المحظور مع إمكان الاستغناء عنها، هذا محل نص أحمد وتجنب ابن عمر ١٧٨ ج ٢١.

* انقسام الناس بالنسبة إلى دخول الحمام إلى أربعة أقسام: الأول: مع عدم الحاجة، الثاني: مع المحظور، الثالث: للتنعم، الرابع: تركها مع الحاجة لطهارة واجبة أو مستحبة، أو نظافة البدن من الأوساخ التي لا تمكن إلا فيها، أو كان يوجب له من الراحة ما يستعين به على الأمور... ١٧٣ - ١٧٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥ ج ٢١.

* إذا كان به مرض ينفعه فيه الحمام ١٧٦، ١٧٧ ج ٢١.

* ليس لأحد أن يحتج على كراهة دخولها أو عدم استحبابه بكون النبي ﷺ لم يدخلها ولا أبو بكر وعمر ١٧٤، ١٧٨ - ١٨٢، ١٩٤، ١٩٥ ج ٢١.

* المرأة تدخلها للضرورة مستورة العورة، هل تدخلها إذا تعودتها وشق عليها ترك العادة؟ ١٩٢، ١٩٥ ج ٢١.

* يحرم دخول الحمام بلا مئزر، على داخل الحمام أن يستر عورته من الحمامي وغيره، ولا يمكنه من لمسها، ولا ينظر إلى عورته أحد ولا يلمسها، وعليه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بحسب الإمكان ١٩٠ - ١٩٣، ١٩٤ ج ٢١.

* على ولاية الأمر النهى عن كشف العورات، وإلزام الناس بأن لا يدخل أحد الحمام مع الناس إلا مستور العورة، وإلزام أهل الحمام بذلك، إظهار العورة فاحشة يجب العقوبة عليه

١٩٢ - ١٩٤ ج ٢١.

* إذا اغتسل في مكان خال بجنب حائط أو شجرة أو نحو ذلك في بيته أو حمام... جاز له كشفها ١٩٣ ج ٢١.

* النزول في الماء بلا مئزر ١٩٣، ١٩٤ ج ٢١.

* فتح الحمام وقت الجمعة حرام، يلزم الولاية منع الناس وعقوبتهم عن القعود فيها وفي البساتين والأسواق والدور وغيرها وقت الجمعة ١٩٣، ١٩٤ ج ٢١.

باب التيمم

* التيمم لغة وشرعاً ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢١.

* التيمم من خصائص هذه الأمة ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢١.

* يتيمم من عليه حدث أصغر، وكذا الجنب... ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٨ ج ٢١.

* التيمم بدل عن الماء ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٤١ ج ٢١.

* لكل ما يفعل بطهارة الماء من صلاة وطواف... إلخ ٢٠٧، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٩ ج ٢١.

* فيكون طهوراً قبل الوقت وفي الوقت وبعد الوقت إلى وجود الماء، إن قيل: الوضوء يرفع الحدث والتيمم لا يرفعه، أو قيل: هو مبيح لا رافع للحدث، أو أنه طهارة ضرورية، أو قيل: هذا ينتقض بطهارة الماسح على الخفين، وطهارة المستحاضة وذوى الأحداث الدائمة ٢٠٣ - ٢٠٨، ٢٢٨ - ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٦ ج ٢١.

* التيمم لكل صلاة ١١٣ - ١١٥، ٢١٠ ج ٢١.

* إذا كان في حضر وليس عنده إلا ما يكفيه لشربه، أو مسافراً ليس عنده إلا ما يكفيه لشربه وشرب دوابه ٢٢٦، ٢٤٧ - ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥ ج ٢١.

* إذا بعد الماء صلى بالتيمم في الوقت الخاص ١٢٩ ج ٢١.

* إذا كانت قيمة الماء في الحمام أو الطهارة تحجف بماله أو تنقص نفقه عياله أو قضاء دينه تيمم، إذا أمكنه أن يرهن شيئاً عند الحمامي ويوفيه في أثناء النهار فعل، هل عليه أن يدخل بالأجرة المؤجلة؟ إنما يجب عليه أجرة الدخول إذا كان الماء يبذل بثمن المثل أو بزيادة لا يتغابن الناس بمثلها ٢٤٩ - ٢٥٢ ج ٢١.

* أو خاف الضرر باستعماله، أو زيادة مرضه، أو تأخير برئه، أو خشية برد ونحوه تيمم، لا يشترط خوف الهلاك ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ٢٢٦ - ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢ ج ٢١.

* لا يكره للمسافر أن يجامع أهله وإن كان عادماً للماء ٢٢٨، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦ ج ٢١.

* الحراث إذا خاف إن طلب الماء يسرق ماله أو يتعطل عمله الذي يحتاج إليه صلى بالتيمم ٢٥٧، ٢٥٨ ج ٢١.

* إذا وجد مضطراً إلى الشرب وهو محتاج إلى ما معه من الوضوء ٤٦ ج ٢١.

* إذا حصل ماءً لبعض أعضائه دون بعض فهل يستعمل ما قدر عليه ويَتيمم؟ ٨٢، ٨٣ ج ٢١.

* إذا أمكن الرجل والمرأة يتوضأ ثم يتيمما فعلا، ولو اقتصر على التيمم أجزا ٢٥٥، ٢٥٦،

٢٥٩ ج ٢١.

* إذا كان به رمد غسل ما استطاع من بدنه، وما يضره الماء كالعين وما يقاربها فيه قولان: يتيمم له، وليس عليه تيمم ٢٦٠، ٢٦١ ج ٢١.

* إذا كان بها مرض في عينها وثقل في جسمها فهل عليها غسل ما أمكنها والتيمم للباقي سواء كان هو الأكثر أو الأقل أو التيمم؟ ٢٦١، ٢٦٢ ج ٢١.

* إذا كان عليه جراحة وتوضأ فله أن يؤخر التيمم حتى يفرغ من وضوئه، إذا قيل إنه يجمع بين الوضوء والتيمم ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٣ ج ٢١.

* يتيمم لكل ما يخاف فوته كالجنازة وصلاة العيد والجمعة والجماعة الواجبة ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٦ ج ٢١.

* إذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بعيد منه يخاف إن طلبه أن تفوته الصلاة، أو كان الوقت بارداً يخاف إن سخنه أو ذهب إلى الحمام فاتت الصلاة صلى بالتيمم، وإن استيقظ آخر الوقت وخاف إن تطهر طلعت الشمس صلى بالوضوء بعد طلوعها، وكذلك الجنب ٢٦٤ - ٢٦٦ ج ٢١، ٢٥، ٢٦ ج ٢٢.

* إذا وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت صلى بالتيمم، وكذا... ٢٦٦ ج ٢١.

* صلاته بالتيمم بلا احتقان أفضل من صلاته بالوضوء ٢٦٧ ج ٢١.

* لو عجز المحدث عن الماء والتراب صلى ولا إعادة عليه ٢٤٤ ج ٣، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩ ج ٢١، ١٢٧ ج ٢٦.

* يؤم التيمم المتوضئ ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢١.

* التراب الذي ينبعث مراد من النص بالإجماع وفيما سواه نزاع ٢٠٠ ج ٢١.

- * التيمم بالرمل والسيخة، بخلاف الأشجار والأحجار والزرنيخ والنورة ٢٠٨، ٢٠٩ ج٢١.
- * يجوز التيمم بالحصى الذى تحت بيته، وإذا كان هناك غبار لاصق ببعض الأشياء ٢٥٩ ج٢١.
- * تعميم الوجه واليدين بالمسح، لابد من إصاقي الصعيد بالوجه واليد ٧٣، ٧٤ ج٢١.
- * لا يشرع فى التيمم التكرار، ولا يلزم فيه الترتيب ٢٣٨، ١٦ - ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٨ ج٢١.
- * كل من جاز له الصلاة بالتيمم جاز له: قراءة القرآن، ومس المصحف، ويصلى بالتيمم الفريضة والنافلة وغير ذلك ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٧ ج٢١.
- * إذا تيمم للنافلة صلى به الفريضة وغيرها ٢١٤، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٤٦ ج٢١.
- * لا يبطل التيمم إلا ما يبطل الوضوء ما لم يقدر على استعمال الماء ٢٠٣ - ٢٠٨ ج٢١.
- * صفة التيمم ٢٠٣، ٢٣٨ - ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٨ ج٢١.
- باب إزالة النجاسة**
- * مذهب أهل الحديث وسط بين مذهب العراقيين والحجازيين فى نوع النجاسة وفى قدرها ١٢، ١٣، ١٥ ج٢١.
- * لا تشترط النية فى إزالة النجاسة ٣٦، ١٤٥، ١٤٦، ٢٧٠، ٢٧١ ج٢١.
- * إذا صب الماء على الأرض حتى زالت عين النجاسة وكذلك السطح إذا أصابه ماء المطر، فالماء والأرض طاهران ٢٤٠ ج٢٠، ١٨٦، ١٨٧ ج٢١.
- * الأقوال فى الكلب، أرجحها أن ريقه نجس
- وشعره طاهر، إذا أصاب الثوب أو البدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك، لعابه إذا أصاب الصيد، بوله أعظم من ريقه ٣٠١، ٣٤٩ - ٣٥١ ج٢١.
- * إذا طلع الكلب من ماء فانتفض فهل يجب تسبيحه ٣٥١ ج٢١.
- * إذا كان ولوغه فى إناء يسير ٢٨٣ ج٢٠.
- * إذا ولغ فى طعام ٣٠١، ٣٠٢ ج٢١.
- * إذا ولغ الكلب فى اللبن، ومخض اللبن وظهر فيه زبدة، فهل يحل تطهير الزبدة؟ ١٤٩، ٣٠١، ٣٠٢ ج٢١.
- * إزالة النجاسة بغير الماء فيها ثلاثة أقوال: المنع، والجواز، والجواز للحاجة، الراجح ٨٣، ٢٦٩ - ٢٧٣، ٢٨٨، ٢٨٩ ج٢١.
- * أذن فى إزالتها بغير الماء فى مواضع: الاستجمار، وفى النملين، وفى الذيل، وريق الهرة، والخمر المقلقة، والاستحالة ٢٦٩ - ٢٧١ ج٢١.
- * لا تحتاج سكين القصاب ولا السيوف إلى غسل ٢٩٦ - ٢٩٨ ج٢١.
- * استحالة النجاسة، كرماد السرجين النجس والزبل، النجس يستحيل تراباً ٢٨٤ ج٢٠، ٢٧١ ج٢١.
- * الفخار الذى يشوى بالنجاسة طاهر وإن قيل: إنه قد خالطه دخانها ٣٤٤ - ٣٤٧ ج٢١.
- * هل تطهر النار ما لصق من الخنزير المشوى فيه؟ ٣٤٥ ج٢١.
- * فران يحمى الزبل النجس أو الطاهر ٣٤٧، ٣٤٨ ج٢١.
- * الأرض إذا أصابها نجاسة ثم ذهبت بالريح أو الشمس ونحو ذلك طهرت وجازت الصلاة

* الجبن الأفرنجى الذى كرهوه ذكروا له سببين
٣٠٢ - ٣٠٤ ج٢١.

* الجوخ الأفرنجى وهل هو نجس؟ ٣٠٣،
٣٠٤ ج٢١.

* بول الصبى الذى لم يطعم ١٨٥ ج٢٠.

* العفو عن يسير الدم وغيره الذى يشق الاحتراز
عنه ١٢ - ١٥ ج٢١.

* من وقع على ثيابه ماء طاعة لا يدرى ما هو لا
يجب غسله، ولا يستحب السؤال عنه
٣٤٣ ج٢١.

* غسل لحم الذبيحة بدعة ٢٩٥ - ٢٩٨ ج٢١.

* ثوب القصاب ويدنه ومكانه فى المسجد محكوم
بطهارته وإن كان عليه دسم، مماسه، غسل
اليدين من مصافحته بدعة ٢٩٥، ٢٩٦ ج٢١.

* طهارة ما يصنعه الحجام بيده إذا لم يكن فيها
نجاسة ١٠٥ ج٣٠.

* الاستجمار بالأحجار مطهر أو مخفف ٣٤٢،
٣٤٣ ج٢١.

* بول ما يؤكل لحمه وروثه من الدواب والطيور
طاهر، القول بنجاسته قول محدث، غاية ما
اعتمدوا عليه والجواب عنه، بضعة عشر دليلاً
شرعياً على عدم تنجيسه ١٨٦ ج٢٠، ٢٤،
٢٥، ٤٣، ٣٠٤ - ٣٣١، ٣٤٦ - ٣٤٨ ج٢١،
١٢٨، ١٢٩ ج٢٥.

* إذا شك فى الروثة هل هى من روث ما يؤكل
لحمه ففيها قولان ٤٣، ٤٤ ج٢١.

* طهارة منى الآدمى، والأقوال فيه، ما استدل به
على نجاسته والجواب عنه ١٣٧، ١٣٨،
٣٣٢ - ٣٣٥، ٣٣٩ - ٣٤٣ ج٢١.

* فرك يابسه وغسل رطبه أو إماتته ١٢٠
ج٢٠، ٣٣٣، ٣٣٤ ج٢١.

عليها والتميم بها، طين الشوارع الذى لم
يظهر به أثر النجاسة مع تيقن النجاسة فيه
٢٧١ - ٢٧٣، ٢٨٨ ج٢١.

* إذا صارت النجاسة ملحاً فى الملاحاة أو رماداً،
أو صارت الميتة والدم والصدديد تراباً كتراب
المقبرة فهو طاهر ٢٨٢ ج٢٠، ٤١، ٤٢،
٧٢، ٧٣، ٣٤٥ ج٢١.

* إذا انقلبت الخمرة خلأً طهرت ٢٨٤ ج٢٠،
٤٢، ٢٧٢ - ٢٧٥ ج٢١.

* تخليلها لا يجوز، الأمر بإراقتها والنهى عن
تخليها غير منسوخ، عمل الخل ٢٦٩،
٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٣ ج٢١.

* وخمرة الخلال تجب إراقتها ٢٧٥، ٢٧٦ ج٢١.
* الحشيشة نجسة ١٨٧، ١٨٨ ج٢٨، ١٢٠ -
١٢٤ ج٣٤.

* ما يغيب العقل ولاسكر، أو يسكر بعد
استحالة كالبنج ليس نجساً ١٨٧، ١٨٨
ج٢٨، ١٢٥، ١٢٦ ج٣٤.

* ليس كل ما حرم الله جرمت ملاسته كالسموم
٢٩١ ج٢٠.

* المائعات كالزيت والسمن والخل واللبن... إذا
وقعت فيها نجاسة مثل الفأرة الميتة فللعلماء
ثلاثة أقوال: أنها كالماء، أنها أولى بعدم
التنجيس وهو الأظهر، أن الماء أولى بعدم
التنجيس ٢٧٧ - ٢٩١، ٢٩٧ - ٣٠٣ ج٢١.

* عملة من ينجسها ٢٨١، ٢٩٨ ج٢١.

* «إن كان مائعاً فلا تقربوه» ٢٧٨ - ٢٨١،
٢٩١، ٢٩٢ ج٢١.

* «ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم» ٢٣٥،
٢٣٦، ٢٩١، ٢٩٢ ج٢١.

* ليس الدم قبل بروهه نجساً ٣٣٨، ٣٣٩ ج٢١.

* كل ما بدأ الله بتحويله من جنس إلى جنس زال عنه حكم التنجيس ٣٣٩، ٣٤٠ ج٢١.

* من قال: إن منى المستجمر نجس فقله ضعيف ٣٤٢ ج٢١.

* لبن الآدميين طاهر ٤١ ج٣٤.

* بدن الجنب طاهر، وعرقه، وثوبه الذى يكون فيه عرقه، وكذلك الحائض وثوبها الذى يكون فيه عرقها ٣٥، ٣٦ ج٢١.

* سؤر الهرة، إذا أكلت فأرة ونحوها وولغت فى ماء قليل ٢٦، ٢٧، ٣٥١ ج٢١.

* الخلاف فى الحمير هل هى طاهرة أو نجسة أو مشكوك فيها، شعرها طاهر ٢٩٤، ٢٩٥ ج٢١.

* بول البغل والحمار وهل يعفى عن يسيره ٢٩٤، ٢٩٥ ج٢١.

* إذا جبل الطين بزبل حمار وطين به سطح فوقع عليه مطر وكان يسيراً عفى عنه ٣٥١، ٣٥٢ ج٢١.

* إذا فرش فى الخانات ونحوها على روث الحمير ونحوها فهل يعفى عن يسير ذلك ٢٩٥ ج٢١.

* سؤر البغل والحمار هل يجوز التوضؤ به؟ ٣٥١ ج٢١.

* وهل يلحق بريق الكلب أو بريق الخيل؟ ٢٩٤، ٢٩٥ ج٢١.

* مقاود الخيل ورباطها طاهر، الخلاف فى مقاود الحمير ٢٩٤، ٢٩٥ ج٢١.

* كل حيوان قيل بنجاسته فالكلام فى شعره وريشه كالكلام فى شعر الكلب ٣٥٠، ٣٥١ ج٢١.

* فى الشعور النابتة على محل نجس ثلاث روايات، الراجح طهارة الشعور كلها ٣٤٩، ٣٥٠ ج٢١.

* إذا بال الفأر فى الفراش فغسله أحوط ويعفى عن يسيره ٣٠٤، ٣٠٥ ج٢١.

* يعفى عن يسير بعره ٣٥٢ ج٢١.

* ريش القنفذ طاهر وإن وجد بعد موته ٣٥٢ ج٢١.

باب الحيض

* الأصل فى كل ما يخرج من الرحم أنه حيض حتى يقوم دليل على أنه استحاضة، الدم الخارج إما أن ترخيه الرحم أو ... أو ... ٢٥، ١٢٨، ١٢٩ ج١٩.

* لا حد لسن تحيض فيه المرأة، لو قدر أنها بعد ستين أو سبعين رأت الدم المعروف من الرحم كان حيضاً ١٢٩ ج١٩.

* الحامل إذا رأت الدم على الوجه المعروف لها فهو حيض ١٢٩ ج١٩.

* لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ١٢٨، ١٢٩ ج١٩، ٣٥٣ ج٢١.

* ما رأتها المرأة عادة مستمرة فهو حيض وإن قدر أنه أقل من يوم أو أكثر من سبعة عشر، إن استمر دائماً فليس بحيض ١٢٨ ج١٩.

* العادة الغالبة أنها تحيض ربع الزمان ستة أو سبعة ١٢٨ ج١٩.

* النهى عن الصوم أيام الحيض والصلاة بلا طهارة وحكمتها ٩٦، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٧، ١٥٠، ١٥١ ج٢٦.

* منع الحائض من الطواف، وعلة النهى، وإذا اضطرت إلى طواف الزيارة وهى حائض

* أجزأها، وهل عليها مع ذلك دم؟ ٥٤، ١٦٠، ٢٥٨ ج ٢١، ١٣١، ١٣٢ ج ٢٦.

* التفريق بين الحائض والجنب في سقوط الصلاة ١٢٦، ١٢٧ ج ٢٦.

* لا تمنع من قراءة القرآن إذا احتاجت إليه ١٥٤، ٣٦٠ ج ٢١، ٩٦، ٩٨، ١٠٤ ج ٢٦.

* مسحها المصحف للحاجة ١٠٠، ١٠٨ ج ٢٦.

* قراءتها القرآن وقراءة النفساء قبل الغسل ٩٦ ج ٢٦.

* منع الحائض من الاعتكاف، إذا حاضت وهي معتكفة لم يبطل وتقيم في رحبة المسجد، وإن اضطرت إلى الإقامة بالمسجد أقامت به ١٦٠ ج ٢١، ١١٢، ١١٣ ج ٢٦.

* وطء الحائض لا يجوز، الخلاف في الكفارة وفي غسلها من الجنابة دون الحيضة، وطء النفساء كوطء الحائض ٣٥٣، ٣٥٤ ج ٢١.

* الاستمتاع من الحائض... والنفساء بما دون الإزار، الاستمتاع بفخذها فيه نزاع ٣٥٣، ٣٥٤ ج ٢١.

* إذا انقطع دم الحائض فلا يطؤها زوجها حتى تغتسل إذا كانت قادرة على الاغتسال وإلا تيممت، قول أبي حنيفة ٣٥٣ - ٣٥٥ ج ٢١.

* كل امرأة تكون في أول أمرها مبتدأة، لم يأمر النبي ﷺ واحدة منهن بالاغتسال عقب يوم وليلة، ذلك حيض ما لم يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم ١٢٨، ١٢٩ ج ١٩.

* المستحاضة المعتادة تجلس عاداتها، وتقدم العادة على التمييز ٣٥٥ - ٣٥٧ ج ٢١، ١٢٩ ج ١٩.

* المستحاضة الميزة تعمل بالتمييز ١٢٩ ج ١٩، ٣٥٥ - ٣٥٧ ج ٢١.

* المستحاضة المتحيرة تجلس غالب الحيض ستاً أو سبعا ٣٥٥ - ٣٥٧ ج ٢١، ١٢٩ ج ١٩.

* المتثقلة إذا تغيرت عاداتها بزيادة أو نقص أو انتقال فذلك حيض حتى يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم ١٢٩ ج ١٩.

* الدماء خمسة أقسام ٣٥٧ - ٣٥٩ ج ٢١.

* بطلان قولهم بأن صاحبة هذا الدم تصوم وتغتسل وتصلّي وتقضى الصوم من وجوه ٣٥٧ - ٣٥٩ ج ٢١.

* الصفرة والكدرة إن كانت في العادة مع الدم الأسود والأحمر فهي حيض وإلا فلا ١١٨ ج ٢٦.

* من به سلس البول يتخذ حفاظاً يمنعه، إن كان البول ينقطع مقدار ما يتطهر ويصلّي وإلا صلى ولو جرى البول كالمستحاضة ٢٨٧ ج ٢٠، ٦٤ ج ٢١.

* إذا لم تصل المستحاضة جهلاً لم تعد ٢٤٢، ٢٤٣ ج ٢١، ٦٣، ٦٤ ج ٢٢.

* وطء المستحاضة لا يجوز إلا لضرورة ١٠٩، ١١٠ ج ٣٢.

* الواجب عليها أن تتوضأ عند كل صلاة، أمرها النبي ﷺ بالغسل مطلقاً، هي كانت تغتسل لكل صلاة، الغسل لكل صلاة مستحب ٣٥٦ ج ٢١.

* النفاس لا حد لأقله، ولا لأكثره، لو قدر أن المرأة رأت الدم أكثر من أربعين أو ستين أو سبعين وانقطع فهو نفاس، وإن اتصل فهو دم فساد ١٢٩ ج ١٩.

* إذا انقطع قبل الأربعين فعليها أن تغتسل وتصلّي، ينبغي لزوجها أن لا يقربها إلى تمام الأربعين ٣٦٠ ج ٢١.

* إذا لم يكن للنفس قدر فسواء ولدت المرأة
توأمين أو أكثر مازالت ترى الدم فهي نفساء،
وما تراه من حين تشرع في الطلق فهو نفاس،
حكم النفاس حكم دم الحيض ١٢٩ ج ١٩ .

كتاب الصلاة

* أصول العبادات: الصلاة والصيام والقراءة
٢٢٥ ج ١٠ .

* أهم أمر الدين الصلاة، الصلاة عماد الدين،
وجوب الاعتناء بها ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٨ -
٣٦١ ج ٣، ٢٩٤ ج ١٦، ٤٣، ٤٤، ٤٦،
٤٧ ج ٢٨ .

* إذا أتى بها كما أمره الله نهته عن الفحشاء
والمنكر، الذي يصلى وإن كان فاسقاً خير
وأقرب إلى الله ممن لا يصلى ١٥١، ٢٤٨،
٢٥٢ ج ١٠، ٥، ٦ ج ٢٢، ٦٨ ج ٣٥ .

* من قبلنا لهم صلاة ليست ماثلة لصلاتنا في
الأوقات والهيئات ٧ ج ٢٢ .

* متى فرضت، عددها وعدد ركعاتها في أول
الأمر ٥٠٢، ٥٠٣ ج ٧ .

* وجوبها على كل عاقل بالغ غير حائض
ونفساء ٢٤٩ ج ١٠ .

* رفع القلم عن الأطفال والمجانين ٢٤٧ ج ١٠ .

* يحرم أن يتقرب من زال عقله بفرض أو نفل
٢٩٩، ٣٠٠ ج ١٠ .

* صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز،
ولا يجوز أن يمكن من دخول المسجد ٨، ٧،
ج ٢٢ .

* من زال عقله بسبب محرم استحق العقوبة، هل
هو مكلف في حال زوال عقله؟ ٢٥٣، ج ٩،
١٠، ١١ ج ١١ .

* من آمن ثم كفر ثم جن فحكمه حكم الكافر
٢٥٠ ج ١٠ .

* ما تركه الكافر الأصلي - الذمي أو الحربى -
من واجب كالصلاة فلا يجب عليه قضاؤه بعد
الإسلام ٩ ج ٢٢ .

* المرتد لا يجب عليه قضاء ما تركه في حال
الردة من صلاة وزكاة وصيام في المشهور،
ولزمه ما تركه قبل الردة ١٠، ١١، ٣١،
٦٣، ٦٤ ج ٢٢ .

* إذا ترك المسلم الصلاة أو غيرها من الواجبات
جهلاً بوجوبها عليه بعد الإسلام لم يجب
عليه قضاؤه ٢٤٢، ٢٤٣ ج ٢١، ٢٧ -
٣٢، ٦٢ - ٦٤ ج ٢٢ .

* حكم من ترك الواجب أو فعل المحرم لا
باعتقاد ولا جهل يعذر فيه ولكن جهلاً
وإعراضاً عن طلب العلم الواجب عليه مع
تمكنه منه، أو أنه سمع إيجاب هذا وتحريم
هذا ولم يلتزمه إعراضاً لا كفر بالرسالة ثم
تاب هل يجب عليه القضاء؟ ١٦ - ٢٢ ج ٢٢ .

* من ترك الصلاة أو الصوم عمداً بلا تأويل هل
يقضيه؟ ١٤، ١٥، ٢٧، ٢٨، ٦٣، ٦٤ ج ٢٢ .

* من أقام الصلاة وآتى الزكاة نفاقاً ورياءً أجزاءه
في الظاهر ولم يقبل منه في الباطن، لكن إذا
تاب لم يجب القضاء عليه ١٥ ج ٢٢ .

* يجب على أهل القدرة وكل مطاع من المسلمين
أن يأمروا بالصلاة كل أحد من الرجال
والنساء حتى الصبيان، حكم من لم يأمرهم
٣٦٠، ٣٤، ٣٥ ج ٢٢ .

* «مرو أبناءكم بالصلاة لسبع...» أمر للرجال
أن يأمروهم، مستحبة للصبيان، لم يتم فهمهم

٢٠٠ ج ١٠ ، ١٩ - ٢١ ج ٢٢ .

* يجب أمر الزوجة بالصلاة وهجرها على تركها
١٧٤ ج ٣٢ .

* يجب على الإمام أمر الناس بالصلاة وعقوبة
من تركها كسائر الواجبات ١٧٠ ، ١٩٨ ،
١٩٩ ج ٢٨ .

* على المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس
فى مواقبتها ويعاقب من لم يصل بالحبس
والضرب ، والقتل إلى غيره ٤٣ ج ٢٨ .

* فعل الصلاة فى وقتها فرض ، وهو أوكد
فرائضها ٢٢ ج ٢٢ .

* تأخيرها عن وقتها من السهو عنها ومن
إضاعته ١٧ - ٢٠ ج ٢٢ .

* من فوتها عمداً فقد أتى كبيرة من أعظم الكبائر
ولو واحدة ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ - ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
٢٢ ج ٢٢ .

* لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل ، ولا
تأخير صلاة الليل إلى النهار لا لمسافر ولا
لمريض ولا غيرهما ٢٤١ - ٢٤٥ ج ٢١ .

* ولا لشغل من الأشغال : لا لحصد ولا لحرق
ولا لصناعة ولا لجناية ولا نجاسة ولا صيد
ولا لهو ولا لعب . . . من أخرها لذلك حتى
غربت الشمس وجبت عقوبته ، إن تاب وإلا
قتل ٢٠ - ٢٨ ج ٢٢ .

* مؤخرها عن وقتها فاسق ، الأئمة لا يقاتلون
بمجرد الفسق ، الجمع يجوز عند الحاجة فى
وقت إحدهما ٣٩ ، ٤٠ ج ٢٢ .

* ويعذر بالتأخير النائم والناسى ٢١ ، ٢٢ ،
٢٥ - ٢٧ ج ٢٢ .

* يصلى العريان ومن عليه نجاسة فى بدنه أو
ثوبه ونحو ذلك فى الوقت على حسب حالهم

٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٢١ ، ٢٢ - ٢٦ ج ٢٢ .

* قول بعض الأصحاب : لا يجوز تأخيرها عن
وقتها إلا لناو الجمع أو لمشتغل بشرطها لم
يقله قبله أحد من الأصحاب ، وليس على
عمومه وإطلاقه ، وإنما فيه صور معروفة . . .
الاشتغال بالشرط لا يبيح تأخيرها عن وقتها
المحدود شرعاً ٢٥١ ، ٢٥٢ ج ٢١ ، ٣٧ -
٤٠ ج ٢٢ .

* النزاع المعروف بين الأئمة فى مثل ما إذا
استيقظ النائم فى آخر الوقت ولم يمكنه أن
يصلى قبل الطلوع بوضوء هل يصلى بالتيمم
بخلاف المتنبه آخر الوقت ٣٨ ، ٣٩ ج ٢٢ .

* تارك الصلاة إن لم يكن مقراً بجوبها كافر
بالنص والإجماع ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ ج ٢٢ .

* من اعتقد عدم وجوبها فهو كافر ولو صلى
٣٤٢ ، ٣٤٣ ج ١٠ ، ١٧١ ج ٢٨ .

* إذا امتنع البالغ من صلاة واحدة من الصلوات
الخمس أو ترك بعض فرائضها المتفق عليها
استتيب ، فإن تاب وإلا قتل ، وهل يكون
مرتداً كافراً؟ أو يكون كقاطع الطريق وقاتل
النفس ٣٦٠ ، ٣٦١ ج ٣ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،
ج ٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ج ٢ ، ٣٢ ، ٣٤ - ٣٦ ج ٢٢ ،
١٩٨ ١٩٩ ج ٢٨ ، ١٧٩ ج ٤ ، ٦٨ ج ٣٥ .

* إذا جاء وقت الصلاة ولم يصل فإنه يقتل ولو
قال : أصليها قضاء ٣٩ ج ٢٢ .

* هل يقتل بضيق الأولى - وهو الصحيح -
أو الثالثة مبنى على أنه هل يقتل بترك الصلاة
أو بثلاث؟ إذا قيل بترك صلاة فهل يشترط
وقت التى بعدها ، أو يكفى ضيق وقتها ، أو
يفرق بين صلاتى الجمع وغيرهما؟ ٣٩ ، ٤٠ ،
ج ٢٢ .

* من كان ترأكاً للصلوات ويصلى الجمعة
استوجب العقوبة، يستتاب فإن تاب وإلا
قتل، لعنه ٤٠ ج ٢٢.

* من يصلى تارة ويترك تارة فهو تحت الوعيد
وليس كالتارك، قد يكون لهذا نوافل تكمل
بها فرائضه ٣٣ ج ٢٢.

* فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها
وهى: رجل مقر بوجوب الصلاة وهدد بالقتل
فلم يصل هل يموت كافراً؟ ١١٩، ١٢٠،
٣١٣، ٣١٤ ج ٧، ٣١، ٣٢ ج ٢٢.

* كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع
الإسلام الظاهرة أو الباطنة المعلومة يجب
قتالها؛ كمن قال: أنشهد ولا أصلى.
أو قالوا: نصلى ولا نركى ٣٤ - ٣٦ ج
٢٢، ١٧١، ١٩٨ ج ٢٨.

* من صلى بلا طهارة أو إلى غير القبلة عمداً،
أو ترك الركوع والسجود... فقد فعل كبيرة،
إذا استحل ذلك كفر بلاريب ٣٧، ٣٩ ج ٢٢.

* الصلاة لا تدخلها النيابة ولا تسقط بحال ١٩٦
ج ١٠.

* النزاع فى ترك الزكاة والصوم والحج، وجحد
تحريم شئ من المحرمات الظاهرة المتواتر
تحريمها ١٤١، ١٦٨، ١٦٩، ٣٠٩ ج ٣١١،
٣١٤ ج ٧.

باب الأذان

* للأذان فرض كفاية، من قال: إنه سنة، وأنه
لو اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا فالنزع معه
لفظى ٤١ ج ٢٢.

* يؤذن للمجموعتين جمع تأخير فى وقت الثانية

٤٥، ٤٦ ج ٢٢.

* ويؤذن للفاتنة ٤٥ ج ٢٢.

* الترجيع فى الأذان وتركه وتثنية التكبير
وتربيعة وتثنية الإقامة وإفرادها كل ذلك سنة،
وترجيح أحدهما من مسائل الاجتهاد، من تمام
السنة فى مثل هذا أن يفعل هذا تارة وهذا تارة
وهذا من مكان وهذا من مكان. من قال: إن
الترجيح واجب أو مكروه، ومن قال: إفراد
الإقامة مكروه أو تثنيها فقد أخطأ، رجح
أحمد أذان بلال واستحسن أذان أبى محذورة
٤١ - ٤٤، ١٧٢، ١٧٣ ج ٢٢.

* الحكمة فى اختيار «الله أكبر» شعاراً للصلاة
والأذان والأعياد والأماكن العالية، المواضع
التي يشرع فيها التكبير ٧٢، ٧٣ ج ١٦،
١٢٤، ١٢٩ ج ٢٤.

* الجمع بين التهليل والتكبير فى كلمات الأذان
٢٢٧ ج ٢٤.

* «حى على خير العمل» فعله بعض الصحابة
لعارض ٦٢، ٦٣ ج ٢٣.

* السنة أن يقول: «الصلاة خير من النوم»
مستقبل القبلة ٤٤، ٤٥ ج ٢٢.

* لا يلتفت يميناً ولا شمالاً إلا فى الحيلة، ولا
يختص المشرق ولا المغرب بهاتين الكلمتين
٤٥ ج ٢٢.

* هل يدور فى المنارة؟ ٤٥ ج ٢٢.

* إذا سمع المؤذن وهو فى الصلاة أتمها ولم يقل
مثل ما يقول، إذا كان فى ذكر أو قراءة أو
دعاء قطع ذلك وقال مثل ما يقول، إذا قطع
الموالة لسبب شرعى ٤٥، ٤٦ ج ٢٢.

* الحكمة فى أمر المستمع يقول: «لا حول ولا
قوة إلا بالله» ١٧٢ ج ١٣.

* سؤال الوسيلة للرسول ﷺ بعد الأذان ٢٠٣ ج١.

* لا يرفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ ٢٧٣، ٢٧٤ ج٢٢.

باب شروط الصلاة

* من نسي الطهارة وصلى بلا وضوء فعليه أن يعيد ٢٤، ٢٥ ج٢٢.

(١) الوقت

* الوقت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ نوعان: وقت اختيار ورفاهية، ووقت حاجة وضرورة: الأول خمسة، والثاني ثلاثة ٤٧، ٤٨، ٥٢-٥٦ ج٢٢، ٢٤٤، ٢٤٥ ج٢١.

* فقهاء الحديث استعملوا في هذا الباب جميع النصوص في أوقات الجواز وأوقات الاختيار ٤٧، ٤٨ ج٢٢.

* وقت الظهر، وقت العصر، وقت المغرب، وقت العشاء ٤٧، ٤٨ ج٢٢.

* العصر تصلى من حين يصير ظل كل شيء مثله إلى اصفرار الشمس ١٦١، ١٦٢ ج٢٣.

* الصلاة الوسطى صلاة العصر ٦٤ ج٢٣.

* وقت العشاء مغيب الشفق الأحمر، في البناء يحتاط حتى يغيب الأبيض، الشفق عند أبي حنيفة، وقتها عند أهل الحساب، وقتها في الطول والقصر يتبع النهار، من زعم أن حصة العشاء بقدر حصة الفجر في الشتاء وفي الصيف فقد غلط ٥٨، ٥٩ ج٢٢، ٣٣، ٣٤ ج٢٤، ١١٣ ج٢٥.

* استحب بعض السلف تأخير المغرب في الغيم، وتعجيل العشاء، وتأخير الظهر، وتقديم العصر لمصلحتين ١٢٣، ١٢٤ ج٢٥.

* وقت الفجر، وقت الفجر يتبع الليل فيكون في الشتاء أطول ٤٧، ٤٨ ج٢٢.

* التغليس بالفجر أفضل إذا لم يكن ثم سبب يقتضى التأخير ٥٩، ٦٠ ج٢٢.

* «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» فسر بوجهين ٦٠ - ٦٢ ج٢٢.

* «ما رأيت رسول الله ﷺ يصلى الصلاة لغير وقتها إلا الفجر بمزدلفة» ٦٠ ج٢٢، ١٧ ج٢٤.

* لا يعلم طلوع الفجر بالحساب ١٣١ ج٢٢.

* حصة الفجر في زمان الشتاء أطول منها في زمان الصيف، الآخذ بمجرد القياس الحسابي يشكل عليه ذلك ١١٣ ج٢٥.

* أهل الحديث يستحبون الصلاة في أول الوقت في الجملة، إلا حيث يكون في التأخير مصلحة راجحة، تأخير الظهر في الحر مطلقاً، تأخير العشاء ما لم يشق ١٩٧ ج٢٠، ٤٨، ٥٣، ٥٤ ج٢٢، ٧٦، ٧٧ ج٣٤.

* أبو حنيفة يستحب التأخير إلا في المغرب، الشافعي يستحب التقديم مطلقاً إلا في العشاء ٤٨ ج٢٢، ١٥٣ ج٢٣.

* «أفضل الأعمال الصلاة في وقتها» ٥٧، ٥٨ ج٢٢.

* ما يدرك به الوقت ١٩٩ ج٢٠، ١٤٦ - ١٤٨، ١٨٩، ١٩٠ ج٢٣.

* إذا دخل عليها الوقت وهي طاهرة، ثم حاضت لم يجب عليها القضاء إلا إذا مضى عليها زمن تتمكن فيه من الطهارة وفعل الصلاة، لا يلزمها فعل الثانية من المجموعتين مع الأولى، تدرك الصلاة الأولى من المجموعتين بالزمن الذي يتسع لفعلها ١٧٩، ١٩٠ ج٢٣.

* إذا طهرت الحائض في آخر النهار فوقت الظهر
باق فتصليه مع العصر، وإذا طهرت في آخر
الليل فوقت المغرب باق ٢٤٤، ٢٤٥ جـ ٢١،
٤٧، ٤٨ جـ ٢٢، ١٧٩ جـ ٢٣.

* تجب المبادرة إلى قضاء الفائتة، إذا فاتت عمداً كان
قضاؤها واجباً على الفور ١٤٨، ١٤٩ جـ ٢٣.

* الناسى للصلاة عليه أن يصلّيها إذا ذكرها ٦١،
٦٢ جـ ٢٢.

* الفوائت المفروضة تقضى في جميع الأوقات
٦٥-٦٧ جـ ٢٢.

* المسارعة إلى قضاء الفوائت الكثيرة أولى من
الاشتغال عنها بالنوافل، ومع قلتها قضاؤها
معها حسن ٦٥ جـ ٢٢.

* إذا ذكر الفائتة في أثناء الصلاة، أو بعد فراغ
الحاضرة ٦٥، ٦٦ جـ ٢٢.

* من فاتته العصر فوجد المغرب قد أقيمت صلى
المغرب مع الإمام ثم العصر ولا يعيد المغرب
٦٥ ٦٧ جـ ٢٢.

* إذا ذكر أن عليه فائتة وهو يسمع الخطيب أو لا
يسمعه قضاها إذا أمكنه إدراك الجمعة ٦٦، ٦٧
جـ ٢٢.

* الترتيب في قضاء الفوائت واجب في الصلوات
القليلة عند الجمهور ٦٦، ٦٧ جـ ٢٢.

* هل يسقط بنسيانه وبضيق الوقت؟ ٦٧ جـ ٢٢.

* إذا كانت المنسية هي الأولى من صلاتي الجمع
أعادها وحدها ٢٣٤ جـ ٢١.

(٢) ستر العورة

* اللباس في الصلاة وغيرها ٦٨ جـ ٢٢.

* اللباس له منفعتان: الزينة بستر العورة في

الصلاة والطواف ١٢٥ جـ ١٥.

* طائفة من الفقهاء ظنوا أن الذي يستر في
الصلاة هو الذي يستر عن أعين الناظرين وهو
العورة... ٦٨ جـ ٢٢.

* ليست العورة في الصلاة مرتبطة بعورة النظر لا
طرداً ولا عكساً ٧٠، ٧١ جـ ٢٢.

* ستر الرجال عن الرجال، والنساء عن النساء في
العورة الخاصة ٧٠، ٧٣ جـ ٢٢.

* يحرم كشف العورة في الحمام وغيره، ما يجب
على ولاية الأمور هنا، وعلى داخل الحمام إذا
رأى مكشوف العورة ١٩٢، ١٩٣ جـ ٢١.

* المواضع التي يجوز كشفها فيها للحاجة ١٩٣،
١٩٤ جـ ٢١.

* هل يكره نظر كل من الزوجين إلى عورة
الآخر؟ ١٩٤ جـ ٢١.

* ينهى أن يمس عورة غيره ١٩٣ جـ ٢١.

* إذا قلنا على إحدى الروايتين: إن العورة هي
السوءتان، وأن الفخذ ليس بعورة، فهذا في
جواز نظر الرجل إليها ٧١، ٧٢ جـ ٢٢.

* يستر في الصلاة أبلغ مما يستر الرجل عن
الرجل والمرأة عن المرأة، قول ابن عمر لنافع لما
رآه حاسراً ٧٢ جـ ٢٢.

* ليس لأحد أن يصلّي، أو يطوف عرياناً ولو
كان وحده بالليل، ولا يطوف عرياناً ولو كان
وحده ٧٠ جـ ٢٢.

* لا يجوز للرجل أن يصلّي بادي الفخذين مع
القدرة على الإزار سواء قيل: هما عورة
أو ليسا بعورة ٧١، ٧٢ جـ ٢٢.

* نهى الرجل أن يصلّي في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء لحق الصلاة، ويجوز له
كشف منكبيه للرجال خارج الصلاة ٧٠، ٧٤

* أو صلت المرأة وحدها كانت مأمورة بالاختمار، وفي غير الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها عند زوجها وذوى محارمها ٧٠، ٧٢، ٩٣، ٩٤ جـ ٢٢.

* الوجه واليدان والقدمان لا يجب عليها سترها في الصلاة، إنما أمرن بالاختمار مع القميص، ولم تؤمر بسراويل ولا بما يغطي رجليها... ولا بما يغطي يديها ٧٠-٧٣، ٧٦ جـ ٢٢.

* الفتق اليسير في الثوب ١٠٢ جـ ٢١.

* إذا انكشف شيء يسير من شعرها وبدنها لم يكن عليها الإعادة، وإن كان كثيراً أعادت في الوقت ٥١-٧٦ جـ ٢٢.

* إذا صلى في ثوب محرم عليه ٥١-٥٣ جـ ٢١.

* يصلى من عليه نجاسة في بدنه أو ثوبه أو حبس في محل نجس ونحو ذلك على حسب حاله في الوقت ولا يعيد ٢٤٤ جـ ٢٠، ٢٤٢، ٢٥٢ جـ ٢١، ٢٤، ٢٥ جـ ٢٢.

* العاجز عن الطهارة أو الستارة أو استقبال القبلة ونحو ذلك يفعل ما يقدر عليه ولا إعادة عليه ٢٥٣، ٢٥٤ جـ ٢١.

* يكون إمام العراة وسطهم لأجل الصلاة لا لأجل النظر ٧٢ جـ ٢٢.

* الصلاة في النعل ونحوه مثل الجمجم والمداس والزربول وغير ذلك لا يكره بل مستحب إذا علمت طهارتها، إذا علمت نجاستها لم يصل فيها حتى تطهر، ذلك النعل بالأرض يطهرها، إذا شك في نجاسة النعل والخف لم تكره الصلاة فيه، إذا تيقن بعد الصلاة أنه نجس فلا إعادة عليه، إذا صلى حافياً فأين يضعهما ٧٤، ٧٥، ١٨٣، ١٨٤ جـ ٢١، ١٠٣-١٠٦،

* من يخلع نعليه في الصلاة المكتوبة أو صلاة الجنائز خوفاً من أن يكون فيها نجاسة فهو مخطئ، كما يجوز أن يصلى في نعليه فيجوز أن يطوف فيهما ٦٩ جـ ٢٦.

* من طاف في جورب ونحوه لثلاً يطاق نجاسة من ذرق الحمام فقد خالف السنة ٦٩، ٧ جـ ٢٦.

* لبس القباء في الصلاة لا يكره إذا أدخل يديه في أكمامه ٧٥ جـ ٢٢.

* تجوز الصلاة في جلد الأرنب بلا ريب، الثعلب فيه نزاع وجلد الضبع وكل جلد غير جلود السباع التي نهى عن لبسها ٧٥ جـ ٢٢.

* ليس كل لباس لم يكن على عهد النبي ﷺ لا يحل إلا... ١٧٩ جـ ٢١.

* «... إن الله جميل يحب الجمال» يدخل فيه حسن الثياب المسؤول عنها، ويدخل في عموميه بطريق الفحوى الجميل من كل شيء. ضل في هذا الحديث فريقان: أحدهما: يرى أنه يجب كل ما خلق، والآخر: يقول لا يجب شيئاً من جمال الدنيا. ما يصفه النبي ﷺ من محبته للأجناس المحبوبة وما يبغضه من ذلك هو مثل ما يأمر به من الأفعال وينهى عنه من ذلك ٧٧-٨٢ جـ ٢٢.

* حرم علينا اللباس الذي فيه الفخر والخيلاء كإطالة الثياب، من ترك جميل الثياب بخلأً بالمال لم يكن له أجر، ومن تركه متعبداً بتحريم المباحات كان آثماً، ومن لبس جميل الثياب إظهاراً لنعمة الله واستعانة على طاعة الله كان مأجوراً، ومن لبسه فخراً وخيلاء كان آثماً، حرم إطالة الثوب بهذه النية ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٦ جـ ٢٢.

- * القميص والسراويل وسائر اللباس ليس له أن يجعله أسفل من الكعبين ٨٠، ٨١ ج٢٢.
- * الاختيال والخيلاء... وعلامات ذلك فى الشخص ١٢٩، ١٣٠ ج١٤.
- * الخيلاء التى يحبها الله ١٩، ٢٠ ج٢٨.
- * تحريم تصوير الحيوان، الصورة هى الرأس، الفرق بين تصوير الحيوان وغيره ٢٠٤ ج٢٩.
- * تحريم لبس الحلق والدمالج والسلاسل والأغلال، والتختم بالحديد والنحاس بدعة وشهرة ١٤، ١٥ ج٤.
- * إذا خاط للنصارى سير حرير فيه صليب أثم، صانع الصليب ملعون، ما يصنع بالعوض المقبوض على عين محرمة أو نفع استوفاه ٨٨ ج٢٢.
- * إذا اضطر إلى حرير منسوج بذهب أو فضة جاز له لبسه ٤٧، ٥٠ ج٢١.
- * إباحة لبس الحرير للنساء والحكمة فيه ٤٧، ٤٨ ج٢١.
- * الحرير حرام على الرجال إلا فى مواضع مستثناة، ترك الحرير يثاب عليه ٧٨، ٧٩، ٨٣ ج٢٢.
- * المقدار المرخص فيه للرجال ٦٧ ج١٣، ٤٧، ٤٨، ٥٠ ج٢١، ١٩، ٢٠ ج٢٨.
- * لبس الرجل الحرير فى حال الحرب: للضرورة أو لإرهاب العدو، وللتداوى ٨٧ ج٢٢، ١٩، ٢٠ ج٢٨.
- * يجوز استعمال خيوط الحرير فى لباس الرجال، وبياح العلم والسجاف ونحو ذلك وهو ما كان موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة ٤٩، ٥١، ٦٨ ج٢١، ٨٧ ج٢٢.
- * مس الرجل له عند الحاجة لا يحرم ٨٧

- ج٢٢.
- * يحرم لبس أقباع الحرير على الرجال، وعلى النساء؛ لأنها من لباس الرجال ٨٨، ٨٩ ج٢٢.
- * لا يجوز إلباس الحرير الصبيان ٨٩ ج٢٢، ١٦٤، ١٦٥ ج٢٩.
- * إلباس الدابة الثوب النجس لا يحرم لا الحرير والمحلّى ٤٨، ٤٩ ج٢١.
- * افتراش الحرير حرام على الرجال والنساء ٤٨ - ٥١ ج٢١.
- * لا يجوز خياطة الحرير لمن يلبس لباساً محرماً، خياطته لمن يلبسه لباساً جائزاً كخياطته للنساء ٨٧، ٨٩ ج٢٢.
- * لبس النساء الكوفية من التشبه بالمردان ٩١ ج٢٢.
- * التشبه بالمردان فى العمامة والعذار والشعر قد يقصده بعض البغايا ٩١، ٩٢ ج٢٢.
- * الضابط فى النهى عن تشبه النساء بالرجال وعكسه ليس راجعاً إلى مجرد ما يختاره الرجال والنساء ويشتهونه ويعتادونه، الفارق يعود إلى ما يصلح للرجال وما يصلح للنساء من اللباس وغيره، ما يكسب الرجل من تشبهه بالنساء وما تكتسبه المرأة من تشبهها بالرجال ٩١-٩٧ ج٢٢.
- * كسوة المرأة ما يسترها فلا يبدى جسمها ولا حجم أعضائها «كاسيات عاريات» ٩١، ٩٢، ٩٣ ج٢٢.
- * ما يباح للمرأة من الإسبال ٩٢، ٩٣ ج٢٢.
- * هذه العمامة التى تلبسها النساء حرام، العمامة والعصائب الكبار والخف والقباء لا تلبسه المرأة ٩٦، ٩٧ ج٢٢.

- * المرأة المشبهة بالرجل تحبس ١٨٣، ١٨٤ جـ ١٥.
- * كره العلماء الأحمر المشيع حمرة ٧٩، ٨٠ جـ ٢٢.
- * ثوب الشهرة المترفع والمنخفض عن العادة ٨٥، ٨٦ جـ ٢٢.
- (٣) اجتناب النجاسة**
- * أمر الله بطهارة القلب وطهارة البدن، كثير من المتفقهة يهتم بطهارة البدن دون طهارة القلب، والمتصوفة بالعكس ١٥-١٧ جـ ١.
- * النصارى يأمرون بطهارة الباطن للصلاة دون الظاهر واليهود بالعكس، والمؤمنون... ٨٨-١٩٠، ٢٥٨ جـ ٢١.
- * من باشر النجاسة ناسياً فلا إعادة عليه ٣١٠ جـ ٢٠.
- * إذا صلى وبعض بدنه فى موضع نجس لعذر صحت ٩٧، ٩٨ جـ ٢٢.
- * من صلى وعليه نجاسة ناسياً أو جاهلاً لم يعد بخلاف طهارة الحدث ١٤٥، ١٤٦ جـ ١٨، ٧٣، ٢٧٠، ٢٧١ جـ ٢١، ٦٢، ١١٣، ١١٤ جـ ٢٢.
- * من كان فى بدنه نجاسة لا يمكنه إزالتها صلى ولا إعادة عليه ٢٤٢ جـ ٢١.
- * إذا شك فى النجاسة: هل أصابت الثوب أو البدن فنضح المشكوك فيه كان حسناً ٤٥ جـ ٢١.
- * لو يقن أن فى المسجد أو غيره بقعة نجسة ولم يعلم عينها صلى فى مكان فيه ولم يعلم أنه نجس أو أصابه من طين الشوارع لم يحكم بنجاسته ٤٥ جـ ٢١.
- * لا يستحب البحث عما لم يظهر من النجاسة ولا الاحتراز عما ليس عليه دليل ظاهر منها ١١٣-١١٥ جـ ٢٢.
- * المقبرة لا تصح الصلاة فيها على الصحيح ١٧٤ جـ ٢١.
- * تعليل النهى عن الصلاة فى المقبرة؛ لما فيه من مظنة الشرك ومشابهة المشركين ومأوى الشياطين، التعليل بمظنة النجاسة فيه نظر «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام». ٣١٦-٣١٩ جـ ٤، ١٦٠، ١٦١ جـ ١١، ٢٧٠، ١٧ جـ ٢٥، ١٩ جـ ١٨٢-١٨٤ جـ ٢١، ٩٩ جـ ٢٢.
- * الصلاة فى المساجد التى بنيت على القبور حرام ٨٠، ٨١ جـ ٢٧.
- * لا يبنى مسجد على قبر ولا يجوز الدفن فيه، إن كان المسجد قبل الدفن غير القبر... وإن كان المسجد بنى على قبر فإما أن يزال المسجد أو تزال صورة القبر ١١٩ جـ ٢٢.
- * المسجد الذى على القبر لا يصلى فيه فرض ولا نفل ١١٩ جـ ٢٢.
- * الصلاة خلف قبر النبى ﷺ لا تجوز ٢٠٦ جـ ١٠.
- * ليس من متابعة النبى ﷺ الصلاة فى الموضع الذى صلى فيه اتفاقاً كغار حراء... ٢٣٤، ٢٣٥ جـ ١٠، ٢٥١، ٢٥٥-٢٥٧، ٢٦٧-٢٨٨ جـ ١٧.
- * الحشوش محتضرة فهى أولى بالنهى من أعطان الإبل ٢٨٥، ٢٨٦ جـ ٢٠.
- * النهى عن الصلاة فى الحمام وعلته؛ أنه مأوى الشياطين ٢٥ جـ ١٩، ١٨٢، ١٨٣ جـ ٢١.
- * هل يعيد المصلى فيه، وهل النهى نهى

* البيع والكنائس إن كان فيها صور لم يصل فيها
٩٩-١٠١ جـ ٢٢.

* الصلاة في أفنية الدور ٢٣٢ جـ ٣٠.

(٤) استقبال القبلة

* الكعبة قبله إبراهيم وغيره من الأنبياء، المقدس
كان قبله ثم نسخ ١٠، ١١ جـ ٢٧.

* من شاهد الكعبة فإنه يصلى إليها ١٢٧، ١٢٨
جـ ٢٢.

* يجب على المصلى استقبال القبلة في الجملة
١٢٦ جـ ٢٢.

* جواز التطوع على الراحلة في السفر...
بخلاف الفرض، من لم يمكنه النزول لقتال أو
مرض أو وحل صلى عليها ١٦٣ جـ ٢١، ٢٤،
١٠٥ جـ ٢٤.

* ليس من شرطه أن يكون وسط وجهه مستقبلاً
لها ١٢٦ جـ ٢٢.

* من توهم أن الفرض أن يقصد المصلى الصلاة
في مكان لو سار على خط مستقيم وصل إلى
عين الكعبة فقد أخطأ ١٢٨ جـ ٢٢.

* من قال: يجتهد أن يصلى إلى عين القبلة
أو فرضه استقبال الكعبة بحسب اجتهاده فقد
أصاب أو... ١٢٧، ١٢٨ جـ ٢٢.

* النزاع بين القائلين بالجهة والعين لا حقيقة له
١٢٦-١٣٢ جـ ٢٢.

* «لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا
أو غربوا» ١٢٧ جـ ٢٢.

* «ما بين المشرق والمغرب قبله» ١٢٧ جـ ٢٢.

* «الكعبة قبله المسجد والمسجد قبله مكة ومكة
قبله الحرم والحرم قبله الأرض» ١٢٧ جـ ٢٢.

تحريم... ١٧٣ ٩٠، ٩٩، ٢١٠، ١٤٤،
١١٥، ١٥٧ جـ ٢٢.

* ما يتناوله اسم الحمام ١٧٣، ١٧٤، ٢٣٦
جـ ٢١.

* إذا لم يمكنه أن يغتسل ويخرج ويصلى حتى
يخرج الوقت فإنه يغتسل ويصلى في الحمام
٩٩، ١٠٠ جـ ٢٢.

* ينبغي لمن أصابته جنابة إن احتاج إلى الحمام أن
يغتسل في أول الوقت ٩٩، ١٠٠ جـ ٢٢.

* الصلاة بالتيمم خير من الصلاة في الأماكن التي
نهى عنها ١٠٠ جـ ٢٢.

* وكذا الجمع بين الصلاتين ٢٥٥ جـ ٢١.

* لا تصح الصلاة في أعطان الإبل ١٧٤ جـ ٢١.

* النهى عن الصلاة في أعطان الإبل؛ لأنها مأوى
الشياطين «إنها جن...» «إن على ذروة كل
بعر...» ٢١، ٢٥ جـ ١٩، ٩-١١، ١٨٣،
١٨٤ جـ ٢١.

* الصلاة في مباركها في السفر جائز ٢٨٥، ٢٨٦
جـ ٢٠.

* النهى عن الصلاة في المواطن السبعة ٩٨، ٩٩
جـ ٢٢.

* الصلاة في المكان المغتصب ١٦٣ جـ ١٩،
٥١-٥٣ جـ ٢١، ١١٦، ١١٧ جـ ٢٢، ١٤٢
جـ ٢٣.

* الصلاة في المقاصير التي يمنع من الصلاة فيها
عموم الناس ١١٦، ١١٧ جـ ٢٢.

* النهى عن الصلاة في المكان الذي نام عن
الصلاة فيه؛ لأنه عرض فيه الشيطان ١١
جـ ٢١، ١٠٦، ١٠٧ جـ ٢٣.

* كراهة الصلاة في مواطن العذاب ٢٧ جـ ٢٧

* لم يؤمر أحد بمراعاة القطب ولا الجدى ولا بنات نعش، أنكر أحمد أن تعتبر القبلة بالجدى ١٥٦ ج ٩، ١٢٩-١٣١ ج ٢٢.

* قبلة حران والشام والعراق، ومصر ٦٣ ج ٢١، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٧٢ ج ٢٢.

* من اشتبهت عليه القبلة وصلى ثم تبين له فيما بعد لم يعد وإن أخطأ مع اجتهاده ١٢٩، ١٣٠ ج ٢١.

(٥) النية

* لفظ النية في كلام العرب ١٤١، ١٤٢، ١٤٤ ج ١٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٣ ج ٢٢.

* النية المعهودة في العبادات تشتمل على قصد العبادة وقصد المعبود، الأقسام ثلاثة ١٤٤ ج ١٨، ١٧-٢١ ج ٢٦.

* هل يجب نية إضافة العبادة إلى الله؟ ٢٠-٢٢، ٢٦ ج ٢٦.

* العبادة المقصودة لنفسها كالصلاة... لا تصح إلا بنية ١٤٤، ١٤٥ ج ٢٦.

* لا بد من النية في القلب بلا نزاع ١٤٤، ١٤٥ ج ١٨، ١٤٤-١٧٧ ج ٢٢.

* محل النية القلب دون اللسان في جميع العبادات... ١٤٧، ١٤٨ ج ١٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧ ج ٢٢.

* لو تكلم بلسانه بخلاف ما نوى في قلبه كان الاعتبار بما نوى في قلبه، لو تكلم بلسانه ولم تحصل النية في قلبه ١٤٨ ج ١٨، ١٣٣، ١٣٤ ج ٢٢.

* التلطف بها سرّاً لا يجب ولا يستحب، الجهر بها مكروه منهى عنه وتكريرها أشد وأشد سواء في ذلك الإمام والمأموم والمفرد، التلطف بها

نقص في العقل والدين، بعض أتباع الأئمة زعم أن التلطف بها سرّاً واجب، خطؤه ١٤٨، ١٤٩ ج ١٨، ١٩٦، ١٩٧ ج ٢٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩-١٤١، ١٤٢-١٤٧ ج ٢٢.

* بعض أصحاب الشافعي خرج وجهاً في مذهبه بوجوب التلطف وهو غلط، منشؤه، مراد الشافعي ١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٤٨ ج ١٨.

* لم يقل أحد: إن صلاة الجاهر بها أفضل من صلاة الخافت ١٣٤ ج ٢٢.

* حكم من جهر بها معتقداً أنها من الشرع، وإذا أصر على ذلك، وإذا أذى من إلى جانبه برفع صوته، أو كرر ذلك ١٣٣، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٥٥ ج ٢٢.

* إذا كان إماماً ونهى عن ذلك فلم ينته كان لعزله وجه ١٥٥ ج ٢٢.

* جميع ما أحدثه الناس من التلطف بالنية قبل التكبير بدعة وضلالة من وجهين، لا حجة بجمع التراويح و«نعمت البدعة هذه» ما أنكر الناس من البدع السيئة المشابهة ١٣٦-١٣٨، ١٤١، ١٤٢ ج ٢٢.

* لا يجب على المصلي أن يقول بلسانه: أصلى الصبح... ولا إماماً، ولا مأموماً.. فرضاً أو نفلاً ١٣٤، ١٣٩ ج ٢٢.

* أصلى نصيب الليل لم يتقل عن السلف. أصلى لله صلاة الليل أو أصلى قيام الليل جاز ولم يستحب ١٥٥ ج ٢٢.

* «نية المؤمن أبلغ من عمله» وبيانه من وجوه ١٤٧-١٤٩ ج ٢٢، ١٣٦، ١٣٧ ج ٢٣.

* من يخرج من بيته نائلاً الصلاة لا يحتاج إلى تجديد نية إذا كان مستحضراً للنية إلى حين

الصلاة ١٦٧ جـ ٢٢.

- * قول الشافعي: لا تصح الصلاة إلا بمقارنتها التكبير. المقارنة قد تفسر بوقوع التكبير عقب النية، وقد... وقد... ١٣٩، ١٤٠ جـ ٢٢.
- * إذا أدرك مع الإمام ركعة ثم قام ليتم صلاته فجاء آخر فصلى معه، إذا نوى المنفرد الائتمام ولم ينو الإمام الإمامة، وهل الفرض في ذلك كالنفل ١٥٥، ١٥٦ جـ ٢٢، ١٤٢ جـ ٢٣.
- * لا يضر المؤتم الجهل بعين الإمام إذا كان مقصوده أن يصلى خلف الإمام الذي يصلى بتلك الجماعة، الإمام لا يضره الجهل بعين المأمومين، وإن كان مقصوده ألا يصلى إلا خلفه بطلت ١٢٠، ١٢١ جـ ٢٣.
- * تجوز مفارقة المأموم إمامه للحاجة ١٤٢، ١٤٣ جـ ٢٣.

باب صفة الصلاة

- * الأمر بالسكينة في المشي إليها «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وائتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة...» المراد بالسعى في كتاب الله، سبب الغلط في فهم السعى هذا الباب ١٥٧، ١٥٨، ٣٢٩، ٣٣٠ جـ ٢٢.
- * ينبغي للمصلين أن يتموا الصف الأول ثم الثاني، وأن يقوموا الصفوف ويقاربوها، من جاء أول الناس وصف في غير الصف الأول، وإذا ضم إلى ذلك إساءة الصلاة أو فضول الكلام «سوا صفوكم...» «ألا تصفون كما تصف الملائكة...» ١١٦، ١١٧، ١٥٨، ١٥٩، ٣١٩، ٣٢٠ جـ ٢٢، ١٤١ جـ ٢٣.
- * على الناس أن يصلوا مصطفين وليس لأحد أن يصلى منفرداً خلف الصف ١٥٩ جـ ٢٢.

- * الحكمة في اختيار التكبير شعاراً للصلاة ٧٢، ٧٣ جـ ١٦.
- * معنى التكبير ١١٨ جـ ٥.
- * لا تنعقد الصلاة بغير لفظ «الله أكبر» الحكمة في اختصاص التكبير بحال الارتفاع والتسييح بحال الانخفاض ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦ جـ ١٦، ١٩٧ جـ ٢٠.
- * لم يكن التبليغ والتكبير ورفع الصوت بالتحميد والتسليم على عهد الرسول ﷺ ولا على عهد خلفائه ولا بعد ذلك بزمان طويل إلا مرتين ٢٢٦-٢٢٨ جـ ٢٣.
- * حيث جاز ولم يطل فيشترط ألا يخل بشيء من واجبات الصلاة، إن كان لا يطمئن أو يسبق الإمام بطلت ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٢٣.
- * لا يجوز التبليغ عن الإمام إلا لحاجة، مثال الحاجة ٣٤٠ - ٣٤٣ جـ ٢٢، ٢٢٦ جـ ٢٣.
- * رفع الأيدي عند استفتاح الصلاة ٣٢٨، ٣٢٩ جـ ٢٢.
- * الاستفتاح عقب التكبير مسنون ٢٣٦ جـ ٢٢.
- * الاستفتاحات الثابتة عن النبي ﷺ كلها جائزة، النزاع في الأفضل، ما أمر به من ذلك أفضل لنا مما فعله ولم يأمر به ١٦٠، ١٦١، ١٩٩ جـ ٢٢.
- * من ألفاظ الاستفتاحات ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧-١٥٠، ١٦٥، ١٦٦، ٢٣٦ جـ ٢٢.
- * أنواع الاستفتاحات ثلاثة؛ وهي أنواع الأذكار مطلقاً أعلاها ما كان ثناءً على الله، ويليها ما كان خبراً من العبد عن عبادة الله، والثالث ما كان دعاء للعبد: «سبحانك اللهم وبحمدك...»، «الله أكبر كبيراً...»، «وجهت وجهي للذي فطر السموات

١٦٦، ١٦٧، ٢٠١، ٢٠٦-٢٠٩، ٢٥٣، ٢٥٦ ج-٢٢.

* الأقوال فى قراءتها فى صلاته ثلاثة: أنها واجبة وجوب الفاتحة، ومكروهة سرًا وجهراً، وجائزة بل مستحبة. اتفاقهم على أن من جهر بها أو خافت صحت صلاته ١٦١، ١٦٥-١٦٨، ٢٠٦-٢٠٩، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٧-٢٥٩ ج-٢٢.

* مع قراءتها هل يسن الجهر بها أو لا يسن على ثلاثة أقوال: يسن، ولا يسن، والتخير. الصواب: أن ما لا يجهر به قد يجهر به لمصلحة راجحة... ويسوغ للإنسان أن يترك الأفضل لتأليف القلوب. نص أحمد على أن من صلى بالمدينة يجهر بها، مقصوده ١٠٩ ج-٢٠، ١٦٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨ ج-٢٢، ١٠٦ ج-٢٤.

* كون النبي ﷺ يجهر دائماً ممنوع ٢٣٩ ج-٢٢.

* «صليت خلف النبي ﷺ وأبى بكر وعمر...» صريح فى نفى الجهر لا يحتمل التأويل بأنه لم يسمع مع إمكان الجهر بلا سماع لوجوه ١٦٧، ١٦٨، ٢٤١-٢٤٣، ٢٤٩-٢٥١ ج-٢٢.

* ليس فى الجهر بها حديث صريح، إنما يوجد الجهر بها فى أحاديث موضوعة أو فى كتب... الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٣-٢٤٥، ٢٥٧، ٢٥٨ ج-٢٢.

* حديث معاوية الذى فيه أن أهل المدينة أنكروا عليه ترك قراءة البسمة فصار يقرؤها ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥١-٢٥٣ ج-٢٢.

* حديث نعيم المجرم «كنت وراء أبى هريرة فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم قرأ بأم الكتاب...» ليس صريحاً فى الجهر بها، وقد عارضه حديثه الآخر «قسمت الصلاة...» ١٢٨، ١٣٥-١٣٧ ج-٢٢.

* حديث المعتمر «أنه كان يجهر بيسم الله الرحمن

والأرض...»، «لك سجدة...» إن استفتح بهذا بعد ذلك فقد جمع بين الأنواع الثلاثة، «اللهم باعد بينى...» إن قيل: هذا الترتيب خلاف الأسانيد ٢٢١-٢٣٢، ٢٣٦، ٢٧٨-٢٨٠ ج-٢٢.

* ما فعله النبي ﷺ من أنواع متنوعة وإن قيل إن بعض تلك الأنواع أفضل فالإقتداء بالنبي ﷺ بأن يفعل هذا تارة وهذا تارة أفضل ١٤٨-١٥٠، ١٩٩ ج-٢٢.

* جمع الألفاظ فى الاستفتاحات التى كان النبي ﷺ يقولها بألفاظ متنوعة محدث ٢٦٧ ج-٢٢.

* الجهر بالاستفتاح ليس سنة راتبه ١٤٨، ١٤٩، ١٦٥، ١٦٦، ٢١٧ ج-٢٢.

* يستعبد قبل القراءة، حكمة الأمر بها ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٦ ج-٢٢.

* الجهر بالاستعاذة أحياناً للتعليم ونحوه جائز، المداومة عليه بدعة ١٦٥، ١٦٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٧ ج-٢٢.

* مسألة البسمة من شعائر صفة الصلاة: هل هى آية من القرآن؟ وفى قراءتها، التعصب لهذه المسائل من شعار الفرق ٢٣٧، ٢٣٨ ج-٢٢.

* عمدة من صنف فى وجوب قراءتها وفى الجهر بها هو كتابتها فى المصحف، الذين نازعوهم دفعوا هذه الحجة بلا حق... ٢٥٢، ٢٥٣ ج-٢٢.

* الأقوال فى كونها من القرآن ثلاثة: الأول: أنها ليست من القرآن إلا فى سورة النمل، الثانى: أنها من كل سورة آية أو بعض آية، الثالث - وهو الوسط - أنها من القرآن حيث كتبت وليست من السور. وهؤلاء لهم فى الفاتحة قولان: الأول: أنها من الفاتحة دون غيرها تجب قراءتها حيث تجب، الثانى - وهو الأصح - لا فرق بين الفاتحة وغيرها ٢٢٦ ج-١٣،

- الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها ويقول...»،
توثيق الحاكم لهذا الحديث لا يعارض ما ثبت
فى الصحيح خلافة ١٢٨ ، ٢٤٩-٢٥٠ ج٢٢.
- * أكثر من نقل عنه الجهر بها من الصحابة روى
عنه المخافتة، جهرهم عارض ٢٣٩،
٢٤٩-٢٤٦ ج٢٢.
- * احتجاج بعضهم على الجهر بأن أهل مكة من
أصحاب ابن جريج يجهرون ٢٥٠، ٢٥١
ج٢٢.
- * شرعية البسمة فى افتتاح الأعمال كلها ٢٢٩،
٢٣٠ ج٢٢.
- * إن قيل: ترك الجهر بها مما تتوفر الهمم
والدواعى على نقله ولم ينقل ٢٤٤، ٢٤٥
ج٢٢.
- * موالة الفاتحة واجبة، إذا كان السكوت نسياناً
أو نوباً أو لانتقاله إلى غيرها غلطاً، إذا أخل
بترتيبها ٢٣٧، ٢٣٨ ج٢١.
- * قراءة الفاتحة، غيرها لا يقوم مقامها ٢٣٣-٢٣٥
ج٢٢.
- * إذا احتاج إلى المصحف رجع إليه فيما يشكل
عليه ٢٦٠ ج٢٢.
- * عادة النبى ﷺ وأصحابه الغالبة أن يقرأ بسورة
فى الصلاة ٢٢٢ ج١٣.
- * ما كان يقرأ به النبى ﷺ فى الفجر، والظهر،
والعصر، والمغرب، والعشاء غالباً،
وأحياناً... ١٨٨-١٩٠، ٢٥٩، ٢٦٠ ج٢٢.
- * تنكيس السور ١٦٥ ج١٣.
- * ترتيب الآيات منصوص ١١٣، ١١٤ ج١٣.
- * من ثبت عنده قراءة العشرة أو الإحدى عشرة
فله أن يقرأ بها فى الصلاة وخارجها
- ٢١١-٢١٣ ج١٣.
- * يجوز أن يقرأ بعض القرآن بحرف أبى عمرو
وبعضه بحرف نافع خارج الصلاة وفيها ٢٥٩،
٢٦٠ ج٢٢.
- * القراءة الشاذة الخارجة عن المصحف العثماني هل
يجوز أن يقرأ بها فى الصلاة ١٤٦ - ١٤٩
ج١٣.
- * جمع القراءات السبع فى الصلاة أو فى التلاوة
بدعة ١٥١ ج١٣، ٢٦٧، ٢٦٨ ج٢٢.
- * القراءة بغير العربية ١٤١ ج٢٠.
- * الركوع فى لغة العرب ٢٣٢، ٢٣٣، ٤٤٦
ج٢٢.
- * وجوب تكبير الانتقال ٢٢٣، ٢٢٤ ج٢٢.
- * لما كان الأمراء يصلون بالناس إلى أثناء دولة بنى
العباس خفى بعض السنن كالجهر بالتكبير فى
انتقالات الركوع وغيره، سبب ذلك ٣٣٩-
٣٤٦ ج٢٢.
- * غلط ابن عبد البر فى فهم كلام أحمد فى
التكبير ٣٤٣، ٣٤٤ ج٢٢.
- * شرعية رفع الأيدي عند الركوع وعند الرفع منه
٣٢٨، ٣٢٩ ج٢٢.
- * الذكر فى الصلاة أفضل من الدعاء «أما الركوع
فعظموا فيه الرب» ٢٢٢، ٢٢٣ ج٢٢.
- * وجوب تسبيح الركوع والسجود، لا يتعين لفظ
سبحان ربى العظيم والأعلى، هل تكره
المداومة عليه، لا يجمع بين صفتى تسبيح
٧٣-٧٥ ج١٦، ٢٢٣، ٢٢٤ ج٢٢.
- * مستند من رأى أن أدنى الكمال فى التسبيح
ثلاث ٢٢٦، ٢٢٧ ج١٤، ٣٤٦ ج٢٢.
- * رفع الأيدي بعد الركوع مستحب، ولم يقل

* أبو حنيفة: إنها تبطل ٢٦٠ ج ٢٢.

* ما كان يدعو به النبي ﷺ بعد الركوع، ومعناه ١٧٧، ٢١٠، ٢١١ ج ١٤.

* التأخر حين السجود ليس سنة، إذا كان المكان ضيقاً فتأخر ٢٦١ ج ٢٢.

* الأفضل للمصلى أن يضع ركبتيه قبل يديه ٢٦٢ ج ٢٢.

* السجود في لغة العرب^(١) ٣٣٢ ج ٢٢.

* الدعاء في السجود أفضل من غيره ٤٦-٤٩ ج ٢٣.

* الحكمة في قول: سبحان ربي الأعلى في السجود ١١٦-١١٨ ج ٥.

* «... ولا أكف شعراً ولا ثوباً» «ولا أكف...» «مثل الذي يصلى وهو معقوص...» الضفر مع إرساله ليس من الكفت ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢٢.

* قول: «رب اغفر لي» يكرر أكثر من مرتين ٢٢٦ ج ١٤.

* الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلى ذلك لم تكن سنة السلف ١٠١، ١٠٢ ج ٢٢.

* مسجد النبي ﷺ كان من جنس الأرض ١٠٢-١٠٤ ج ٢٢.

* في حال الاختيار كانوا يباشرون الأرض بالجباه وعند الحاجة -كالحر ونحوه- يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب أو عمامة أو قلنسوة ١٠٣-١٠٨ ج ٢٢.

* لا نزاع في جواز الصلاة والسجود على المفارش إذا كانت من جنس الأرض كالخمر والحصير ١٠٧-١٠٩ ج ٢٢.

* إن قيل: حديث الخمرة حجة لمن يتخذ السجادة فالجواب من وجوه، مراتب الناس هنا أربع ١٠٩-١١١، ١١٧، ١١٨ ج ٢٢.

* من اتخذ الخمرة ليفرشها على حصر المسجد لم يكن له في حديث يميمونة وعائشة حجة بل كانت بدعة منكرة من وجوه ١١١-١١٦، ١١٨ ج ٢٢.

* تقديم المفارش إلى المسجد يوم الجمعة أو غيرها محرم، هل تصح صلاته عليها حينئذ ١١٦-١١٩ ج ٢٢.

* لمن سبق إلى المسجد أن يرفع ذلك ويصلى، ويراعى في ذلك أن لا يؤول إلى منكر أعظم ١١٦-١١٩ ج ٢٢.

* جلسة الاستراحة ثبتت في الصحيح، هل فعل ذلك للحاجة؟ أو لأنه من سنة الصلاة؟ من فعل ذلك لم ينكر عليه وإن كان مأموماً، إذا كان التخلف بمقدار لا يعد من التخلف المنهى عنه، متابعة الإمام أولى من تخلف المأموم لفعل مستحب ٢٦٣، ٢٦٤ ج ٢٢.

* أنواع الشهادات: تشهد ابن مسعود، تشهد أبي موسى، تشهد ابن عمر وعائشة وجابر، تشهد بكل منها جائز لا كراهة فيه، من قال: إن الإتيان بالفاظ تشهد ابن مسعود واجب فقد أخطأ، أحبها إلى أحمد ٤٣، ٤٤، ١٧١، ١٧٢ ج ٢٢.

* معنى السلام ٣١٤ ج ١٠.

* تشهد في الصلاة لابد فيه من الشهادة: له في الأول والآخر، الصلاة عليه شرعت مع الدعاء، أظهر الأقوال: إنها واجبة مع الدعاء ١٧٥، ١٧٦ ج ٢٢، ٢١٦ ج ٢٧.

* لفظ حديث كعب في الصلاة على النبي ﷺ،

(١) انظر: تسيح الركوع والسجود ج ٣٧.

المشهور فى أكثر الأحاديث والطرق لفظ «آل إبراهيم» وفى «بعضها» «إبراهيم» وقد يجىء فى أحد الموضعين «آل إبراهيم» وفى الآخر «إبراهيم»، روى لفظ «إبراهيم وآل إبراهيم» فى حديث رواه البيهقى وهو ... ٢٦٥ - ٢٦٧ جـ ٢٢.

* ما روى ابن ماجه عن ابن مسعود ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٥٥ جـ ٢٢.

* بعض المتأخرين يستحب جمع الألفاظ المتنوعة فى الصلاة على النبى ﷺ، وهو خطأ ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩ جـ ٢٢.

* فى تفسير «آل» قولان: أحدهما: أنهم أهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة، دخول أزواجه فى أهل بيته، موالين لا يدخلون فى موالى آله ٢٦٨ - ٢٧٠، ٣٥٨ - ٣٦٠ جـ ٢٢.

* آل المطلب هل هم من آله ومن أهل بيته الذين تحرم عليهم الصدقة؟ ٢٦٩ جـ ٢٢.

* الثانى: أمته أو الاتقياء من أمته ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٩ جـ ٢٢.

* الحكمة فى ذكر «آل إبراهيم» فى أكثر الألفاظ، وذكر إبراهيم، وذكرهما ٢٦٩ - ٢٧١ جـ ٢٢.

* إن قيل: لم قيل «صل على محمد وعلى آل محمد» وذكر هناك «صليت على آل إبراهيم» أو «إبراهيم» ٢٧٠، ٢٧١ جـ ٢٢.

* أجوبة الناس عن السؤال المشهور وهو أن «كما صليت...» يشعر بفضيلة إبراهيم؛ لأن المشبه دون المشبه به ٢٧١ - ٢٧٢ جـ ٢٢.

* الأفضل فى الصلاة على النبى ﷺ السر فى الصلاة وخارجها؛ لأنها دعاء ٢٧٣، ٢٧٤ جـ ٢٢.

* «أزعجوا أعضاءكم بالصلاة على» «أمر بالجهر

ليسمع من لم يسمع» كل حديث يروى فى رفع الصوت بالصلاة عليه موضوع، كما يرويه الباعة، والسؤال ٢٧٣ جـ ٢٢.

* «اللهم صل على محمد... حتى لا يبقى من صلاتك شيء...» ليس مأثورًا ٢٧٤ جـ ٢٢.

* «ما اجتمع قوم فى مجلس فلم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على إلا كان عليهم ترة يوم القيامة» ٢٧٥ جـ ٢٢.

* الصلاة والسلام على غيره منفردًا أو تبعًا ٢١٦ - ٢١٨ جـ ٢٧.

* إظهار الصلاة على دون غيره مكروه، إذا لم يكن على وجه الغلو وجعل ذلك شعارًا لغير الرسول ﷺ فلا مانع ٢٧٥ - ٢٧٧، ٣٦٩ جـ ٢٢.

* شرعية الأدعية بعد التشهد ومناسبتها، الأحاديث تدل على أنه يدعو دبر صلاته قبل الانصراف «اللهم إنى أعوذ بك من عذاب جهنم...»، «اللهم اغفر لى ما قدمت...» ٣٩٩ جـ ١٠، ٢٢١ - ٢٢٣، ٢٧٩ - ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠ - ٣٠٢، ٣٠٤ جـ ٢٢.

* قول أحمد: لا يدعو فى الصلاة إلا بالأدعية المشروعة الماثورة، المشروع يكون بلفظ النص وبمعناه: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء» ٢٧٦ - ٢٧٩ جـ ٢٢.

* قول المجد: إلا بما ورد فى الأخبار وبما يرجع إلى أمر دينه. فيه نظر ٢٧٨ جـ ٢٢.

* كره أحمد الدعاء بغير العربية، الخلاف فى بطلان الصلاة به، أهل رأى توسعوا فى إبدال القرآن بالعجمية وفى إبدال الذكر بغيره ٢٧٨ - ٢٧٩، ٢٨٧ جـ ٢٢.

* إذا دعا بدعاء لم يعلم أنه مستحب أو علم أنه

ليس لهذه الأحاديث ما يصلح أن يكون معارضاً ٢٦٣، ٢٦٤ جـ ٢٢.

* عدم رفعهما لا يقدح في الصلاة ولا يبطلها، وسواء رفع الإمام أو المأموم ٢٦٤ جـ ٢٢.

* المصافحة بعد الصلاة بدعة ١٩٢ جـ ٢٢.

الذكر بعد الصلاة

* الذى نقل عن النبى ﷺ بعد الصلاة المكتوبة إنما هو الذكر المعروف: الاستغفار ثلاثاً، وقول «اللهم أنت السلام...» «لا إله إلا الله...» «لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» «سبحان الله والحمد لله والله أكبر» ثلاثاً وثلاثين. المأثور فيه ستة أنواع ٢٨١، ٢٨٩ - ٢٩١، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١ - ٣٠٣ - ٣٠٥ جـ ٢٢.

* التسييح والتكبير عقب الصلاة مستحب، من أراد أن يقوم قبل ذلك فلا بأس ٢٩٦ جـ ٢٢.

* الاستغفار، الحكمة في شرعيته ٧٦-٧٨ جـ ١٠، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨، ٢٩٩ جـ ٢٢.

* عد التسييح بالأصابع سنة، وبالنوى والحصى حسن، التسييح بما يجعل في نظام من الخرز ونحوه... اتخاذ من غير حاجة أو إظهاره للناس مثل تعليقه في العنق أو جعله كالسوار في اليد ونحو ذلك ٢٩٧، ٢٩٨ جـ ٢٢.

* إذا قرأ الإمام آية الكرسي في نفسه أو قرأها أحد المأمومين فلا بأس، جهر الإمام والمأموم بقراءة آية الكرسي أو غيرها من القرآن بدعة ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣ جـ ٢٢.

* ليس لأحد أن يسن للناس نوعاً من الأذكار والأدعية غير المسنون ويجعلها عبادة راتبة يواظب الناس عليها، ما يدعو به المرء أحياناً

جائز غير مستحب لم تبطل صلاته، المكروه يكره فيها والمحرم يبطلها ٢٧٧، ٢٧٨ جـ ٢٢.

* هذه كلمات مشروعة في دبر الصلوات المكتوبات أيضاً ٢٨٠، ٢٨١ جـ ٢٢.

* الجمهور على جواز الدعاء بغير التسعة والتسعين، وأن يقول: يا منان ويا دليل الحائرين ٢٨١ - ٢٨٥ جـ ٢٢.

* ويقول: يا الله يا رحمن، من أنكر أن يقول ذلك استتيب ٢٨٦ جـ ٢٢.

* ينبغي لها أن تقول: إني أمتك بنت عبدك، وإن كان عبدك بن عبدك له مخرج في العربية ٢٨٦ جـ ٢٢.

* جمع الألفاظ في الأدعية التي كان النبى ﷺ يقولها بالألفاظ متنوعة محدث ٢٦٧ جـ ٢٢.

* من دعا الله مخلصاً بدعاء جائز سمع دعاءه، وإن كان ملحوناً، ينبغي لمن لم تكن عادته الإعراب ألا يتكلفه، تكلف السجع في الدعاء ٢٨٦، ٢٨٧ جـ ٢٢.

* السجع في الدعاء والتشويق والتشديد منهى عنه ٣٩٩، ٤٠٠ جـ ١٠.

* الدعاء المكروه مثل الدعاء بغير أو قطيعة رحم، أو دعاء الأعرابي... ٣١٤، ٣٩٩ جـ ١٠.

* المشهور عن أحمد أن الصلاة الكاملة المشتملة على قيام وركوع وسجود يسلم منها تسليمتان ٢٨٧ جـ ٢٢.

* زيادة: «أسألك الفوز بالجنة... أسألك النجاة من النار» في السلام بدعة ٢٨٧، ٢٨٨ جـ ٢٢.

* رفع اليدين بعد القيام من الركعتين مندوب...

من غير أن يجعله للناس سنة إذا لم يعلم أنه يتضمن معنى محرماً لم يجزم بتحريمه ٢٩٩، ٣٠٠ جـ ٢٢.

* لم يكن النبي ﷺ يدعو هو والمأموم عقب الصلوات الخمس، من نقل عن الشافعي أنه استحج ذلك فقد غلط عليه، طائفة من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما استحجوا الدعاء بعد الفجر والعصر، واستحج طائفة أخرى من أصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقب الصلوات الخمس، كلهم متفقون على أن من تركه لم ينكر عليه «دبر الصلاة...» ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٣ - ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٥ جـ ٢٢.

* لو دعا الإمام والمأموم أحياناً عقب الصلاة لأمر عارض لم يعد بدعة ٣٠٠، ٣٠١ جـ ٢٢.

* كما أن من العلماء من استحج عقب الصلاة من الدعاء ما لم ترد به السنة فمنهم طائفة تقابل هذه لا يستحبون القعود المشروع بعد الصلاة ولا يستعملون الذكر المأثور... ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٤ جـ ٢٢.

* الاجتماع على القراءة والذكر والدعاء حسن مستحب إذا لم يتخذ عادة راتبة ولا اقترن به بدعة منكرة، كشف الرؤوس مع ذلك مكروه... ١٠٨ جـ ٢٠، ٣٠٥ - ٣٠٧ جـ ٢٢.

* محافظة الإنسان على أوراد له من الصلاة أو القراءة أو الذكر أو الدعاء طرفى النهار وزلفاً من الليل وغير ذلك سنة ٣٠٦، ٣٠٧ جـ ٢٢.

* (باسم الله) بابنا (تبارك) حيطاننا (يس) سقنا: هذا الدعاء يقصد به التحصن لكنه غير مأثور، الأدعية والأذكار الشرعية غاية المطالب الصحيحة ونهاية المقاصد العلية، دون أحزاب

المشايع ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٤١٠ - ٤١١ جـ ٢٢.

* السنة فى الدعاء كله والذكر المخافة إلا لسبب... ٢٧٣، ٢٧٤ جـ ٢٢.

* لا يرفع بصره حال الدعاء والسؤال ٣٤٥ جـ ٦.

ما يكره فيها

* الالتفات فى الصلاة ينقص الخشوع ولا ينافيه، لا بأس به للحاجة ٣٢٧، ٣٢٨ جـ ٢٢.

* نهى المصلى عن رفع بصره إلى السماء فى الصلاة وتعليل ذلك ٣٤٥ - ٣٤٧ جـ ٦.

* «ما بال أحدكم يومئ بيديه كأنها أذنان خيل شمس...» ٣٢٧ - ٣٢٩ جـ ٢٢.

* التأثؤب الذى لا يمكن دفعه ٣٦٠ جـ ٢٢.

* كره مسح الجبهة عن التراب فى الصلاة، الخلاف فى مسحه بعدها ١٠٧ جـ ٢٢.

* مرور الرجل ينقص ثواب الصلاة دون لبثه فى القبلة إذا استدبره المصلى... ١١، ١٢ جـ ٢١.

* المنهى عنه المرور بين يدى الإمام والمنفرد ٣٦٢ جـ ٢٢.

* عد الآيات أو تكرار السورة الواحدة بالسبحة لا يبطل ٣٦٢ جـ ٢٢.

* العمل الكثير يبطل الصلاة، ويعفى... ٨٥، ٨٦ جـ ٢١.

* يكره اعتياد قراءة أواخر السور وأوساطها، دون فعل ذلك أحياناً ٢٢٣ جـ ١٣.

* لا تبطل بالتنبية بالقرآن والتسبيح ٢٠٠، ٢٠١، ٢٥٩ جـ ٢٠.

* «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق بين

يديه...» ٣٤٤، ٣٤٥ ج ٦، ١١٤، ١١٥،
١٥٣ ج ٢١.

* يقطع الصلاة الكلب الأسود والحمار والمرأة
١١-١٣ ج ٢١.

* مرور الشيطان الجنى يقطعها إذا علم بمروره ٣٠
ج ١٩، ١٢ ج ٢١.

* سبب كثرة تصور الجن بصورة الكلب والقط
الأسود ٣٠ ج ١٩.

أركانها

* وجوب القيام وتكبيرة الإحرام، والقراءة
والركوع، والسجود في الصلاة ١٠، ١١٠
ج ١٧، ٨٦ ج ٢١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٩،
٢٦١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣١ ج ٢٢.

* «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» ١٥١ - ١٥٣
ج ١٨.

* جنس السجود أفضل من جنس القيام من وجوه
٤٤ - ٥٠ ج ٢٣.

* وجوب الرفع من الركوع والسجود ٣٢٠، ٣٢١
ج ٢٢.

* وجوب الاعتدال، إتمام الركوع والسجود ٣١٣-
٣١٧، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١ ج ٢٢.

* سبب عدم إتمام الاعتدالين أن بعض الأمراء كان
لا يتمهما ٣٣٩، ٣٤٠ ج ٢٢.

* وجوب قعدة الفصل ٨٥، ٨٦ ج ٢٣.

* الطمأنينة واجبة ٣٠٩ - ٣٣٤، ٤١٢ - ٤٤٨
ج ٢٢.

* أدلة القرآن والسنة على وجوبها «... فإنك لم
تصل» يدل على انتفاء الواجب فيها لا
المستحب ٣١٧-٣٢١، ٣٢٦، ٣٣٠ ج ٢٢.

* إجماع الصحابة على وجوبها ٣٣٢ ج ٢٢.

* الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا
سكن حين انحناؤه وحين وضع وجهه على
الأرض ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢٢.

* تارك الطمأنينة مسيء لرسول الله ﷺ، وجوب
الإعادة ٣٤٩ - ٣٥١ ج ٢٢.

* هل يجبر التطوع ترك الطمأنينة؟ ٣١٢، ٣١٣
ج ٢٢.

* وجوب التشهد الأخير ٣٤٣ ج ٢٢، ٢١٦،
٢١٧ ج ٢٧.

* الخلاف في وجوب الصلاة والسلام عليه في
المكتوبة، أظهر الأقوال وجوب الصلاة عليه مع
الدعاء ٢٧٤، ٣٦٦ ج ٢٢، ٢١٦-٢١٨ ج
٢٧.

* الترتيب في الصلاة والموالاة وهل يسقطان
بالنسيان؟ ٨٤، ٨٦ ج ٢١.

* هل يخرج من الصلاة بكل ما ينافيها كما يخرج
بالسلام ٨٦ ج ٢١.

* إذا أحدث المصلي قبل السلام بطلت ٣٥٦
ج ٢٢.

واجباتها

* وجوب تكبيرات الانتقال ٢٢٣ - ٢٢٤ ج ٢٢.
* وجوب جنس التسبيح في الصلاة ٢٢٣، ٢٩٤،
٣٢٢، ٣٣٣ ج ٢٢، ٩٠، ٩١ ج ٢٣.

* وجوب التشهد الأول مع الذكر ٢٢٣ ج ٢٢،
٢١٦، ٢١٧ ج ٢٧.

* من ترك واجباً وهو يقدر عليه أعاد كتارك
الطمأنينة وصاحب اللعة بخلاف تركه جهلاً
٤٢، ٩٤، ٢٤٣ ج ٢١، ٢٤، ٢٥ ج ٢٢.

٢٤، ٢٥ جـ ٢٥.

* هل يجب فى الصلاة ما لا تبطل بتركه مطلقاً، أم لا تبطل بتركه نسياناً كقراءة الفاتحة؟ ١٢٠ جـ ٢٦.

* من ترك واجباً عمداً كالشهاد الأول بطلت ٩٤ جـ ٢١.

* وجوب الخشوع فى الصلاة ٣٢٣-٣٣٠ جـ ٢٢.

سجود السهو

* وجوب سجدة السهو، لم يوجبهما الشافعى؟ ١٧ - ١٩ جـ ٢٣.

* أسباب وجوبه: إما الزيادة أو النقص أو الشك ٢١، ٢٢ جـ ٢٣.

* إذا قام إلى خامسة وسبحوا به ولم يلتفت لقولهم وظن أنه لم يسه فالأولى أن ينتظروه حتى يسلم بهم ٣٣ جـ ٢٣.

* الوسواس نوعان: أحدهما: لا يمنع ما يؤمر به من تدبر الكلم الطيب والعمل الصالح بمنزلة الخواطر. هذا لا يبطل الصلاة، ينقص الأجر، من سلمت منه صلاته فهو أفضل، الثانى: يمنع الفهم وشهود القلب بحيث يصير الرجل غافلاً، يمنع الثواب، إذا كانت الغفلة فى الصلاة أقل من الحضور لم تجب الإعادة وإن غلبت على الحضور ففيها قولان، الصحيح ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦ جـ ٢٢، ١٢٦، ١٢٧ جـ ٣٢.

* الذى يعين على دفع الوسواس شيثان، الوسواس ١٥٣، ١٥٤ جـ ٧، ٣٥٢ - ٣٥٤ جـ ٢٢.

* قول عمر: إني لأجهز جيشي وأنا فى الصلاة ٣٥٤، ٣٥٥ جـ ٢٢.

* العمل الكثير يبطل الصلاة ٨٥، ٨٦ جـ ٢١.

* التسبيح لا يبطل الصلاة ٣٥٦، ٣٥٧ جـ ٢٢.

* السكوت عن خطاب الآدميين واجب فى جميع الصلاة ٢٠٥ جـ ٢٢.

* الكلام فى الصلاة عمداً لغير مصلحتها يبطلها، العامد ٣٥٧ جـ ٢٢.

* كلام الناسى والمخطئ لا يبطل الصلاة، إذا تكلم عامداً أو ساهياً لمصلحتها، حديث ذى اليمين غير منسوخ، حديث زيد بن أرقم ٨٩، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٣ جـ ٢٠، ٣٢١ جـ ٢٢، ٩١، ٩٣-٩٨ جـ ٢٣.

* إن كان المصلى يحسن الرد بالإشارة فلا بأس بالسلام عليه... ٣٦٢ جـ ٢٢.

* القهقهة وتعليل الإبطال بها ٣٥٦ - ٣٥٨، ٣٦١ جـ ٢٢.

* ما يدل على المعنى طبعاً لا وضعاً كالنفخ، فيه روايتان ٣٥٨ - ٣٦٠ جـ ٢٢.

* السعال والعطاس والتثاؤب والبكاء الذى لا يمكن دفعه والأئين كالنفخ ٣٦٠ جـ ٢٢.

* لا تبطل بالحنحة ونحو ذلك مما لا يدل على معنى لا بالطبع ولا بالوضع، الأقوال فيها ٣٥٧، ٣٥٨ جـ ٢٢.

* الأمور المنهى عنها فى الصلاة وغيرها يعفى فيها عن الناسى والمخطئ ونحوهما ١١٤، ١١٥ جـ ٢٢.

* لو نسى الركوع حتى تشهد وسلم فهل يستأنف؟ ٢٣٤ - ٢٣٦ جـ ٢١.

* إذا سها الإمام عن التشهد الأول حتى قام فسبح به فلم يرجع وسجد للسهو فقد أحسن، لو رجع قبل القراءة فهل تبطل صلاته؟ ٣٢، ٣٣ جـ ٢٣.

* «الشك» قيل: كل من لم يقطع فهو شك، وقيل: إن كان إماماً فهو التساوى، وقيل: ما استوى فيه الطرفان أو تقارباً ٨ - ١٣ جـ ٢٣.

* أحاديث الشك الصحيحة كلها متفقة، يؤمر الشاك بالتحري إذا أمكنه وإلا بنى على اليقين ٧ - ١٣ جـ ٢٣.

* إذا ترك سجود السهو -الذي قبل السلام أو بعده- عمداً أو سهواً فلا بد منه أو من إعادة الصلاة ١٩، ٢٢ - ٢٤، ٢٨، ٢٩ جـ ٢٣.

* الأقوال في محل السجود هل هو قبل السلام أو بعده؟ وحجج أصحابها، أظهرها أنه إذا كان لنقص كان قبل السلام، أو لزيادة فبعد السلام، إذا شك وتحرى فيكون بعد السلام، إذا سلم وقد بقى عليه بعض صلاته ثم أكملها كان بعد السلام، إذا شك ولم يتبين له الراجح كان قبل السلام ١٤ - ٢٠ جـ ٢٣.

* ما شرع قبل السلام يجب فعله قبله، وما شرع بعده لا يفعل إلا بعده ٢٣ - ٢٥ جـ ٢٣.

* من سجد قبل السلام مطلقاً أو بعد السلام مطلقاً متأولاً فلا شيء عليه، وإذا تبين فيما بعد السنة استأنف العمل فيما تبين له ولا إعادة عليه ٢٥، ٢٦ جـ ٢٣.

* إذا نسى السجود حتى فعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره سجدتهما متى ذكرهما، وإن تركهما عمداً فهل يسجدتهما مع إثمه بالتأخير ٢٦ - ٢٩ جـ ٢٣.

* إلى متى يسجد، هل يفعل بعد طول الفصل ولو منفرداً ٢٢ - ٢٤ جـ ٢٣.

* التكبير في سجود السهو قول عامة أهل العلم ٢٩ جـ ٢٣.

* التسليم فيه ثابت في الأحاديث الصحيحة ٢٩،

٣٠ جـ ٢٣.

* لا تشهد فيهما، عمدة من أثبته حديث عمران وهو ضعيف إسناداً وقياساً ٣٠ - ٣٢ جـ ٢٣.

صلاة التطوع

* فضل التطوع والحكمة فيه ٣٠٣ جـ ٢٢.

* لا تكون النوافل قرينة إلا بعد التقرب بالفرائض ٧٥، ٧٦ جـ ١٧.

* الجهاد أفضل ما تطوع به وهو أفضل من الحج والعمرة ومن صلاة التطوع وصوم التطوع ٣٧، ٣٨ جـ ١٠، ١٩٤، ١٩٥ جـ ٢٨.

* الحج أفضل للنساء من الجهاد ٢٤٥ جـ ١٠.

* أفضل العلوم ٣٠٦ جـ ٩.

* فضل تعليم العلم الشرعي ٢٧، ٢٨ جـ ٤.

* العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول ﷺ، وقد يكون علم من غير الرسول ﷺ لكن في أمور دنيوية ٣٧٢، ٣٧٣ جـ ١٠.

* قول يحيى بن عمار العلوم خمسة: فعمل هو حياة الدنيا -وهو علم التوحيد، وعلم هو غذاء الدين- وهو علم التذكر بمعاني القرآن والحديث، وعلم هو دواء الدين - وهو علم الفتوى- وعلم هو داء الدين - وهو الكلام المحدث، وعلم هو هلاك الدين - وهو الهوى ٨٨، ٨٩ جـ ١٠.

* وجوب حفظ العلم على أهله الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه ١٠٥، ١٠٦ جـ ٢٨.

* كذب العلماء في العلم وإظهارهم للمعاصي والبعد من أعظم الظلم ٦٩ جـ ٢٨.

* العلم الذي يجب على الإنسان عيناً مقدماً على حفظ ما لا يوجب من القرآن، وطلب حفظ القرآن مقدم على كثير مما يسميه الناس علماً،

وهو مقدم فى التعليم فى حق من يريد أن يتعلم علم الدين من الأصول والفروع ٣٤، ٣٥ جـ ٢٣.

* إن كان يحفظ القرآن أو يحفظ ما يكفيه منه وهو محتاج إلى تعليم غيره فهو أفضل من تكرار التلاوة ٣٥ جـ ٢٣.

* إن كان قد حفظ القرآن أو بعضه وهو لا يفهم معانيه فتعلمه لما يفهمه من معانيه أفضل من تلاوة ما لا يفهم معانيه ٣٥ جـ ٢٣.

* من تعبد بتلاوة الفقه فتعبد به بتلاوة القرآن أفضل، وتدبره لمعانى القرآن أفضل من تدبره لكلام لا يحتاج إلى تدبره ٣٥ جـ ٢٣.

* الإفراط فى تجويد القرآن ٣٥، ٣٦ جـ ١٦.

* يجب أن يعلم أولاد المسلمين ما أمر الله بتعليمهم إياه وتربيتهم على طاعة الله ورسوله ﷺ ٢٧٥ جـ ١١.

* أصول العبادات الدينية: الصلاة والصيام والقراءة ٢٢٥ جـ ١٠.

* الكسوف والاستسقاء والتراويح سنة راتبة ينبغى المحافظة عليها والمداومة ٨١، ٨٢ جـ ٢٣.

* أفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع لله وأنفع للعبد، وقد يكون ذلك أيسر العاملين وقد يكون أشدهما ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨ جـ ٢٢.

* جنس التلاوة أفضل من جنس الأذكار، وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء ٢٤٥ جـ ١٠، ٦٦، ٦٧ جـ ١٩، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ١٨٤، ١٨٥ جـ ٢٢.

* العمل المفضول قد يقتزن به ما يصيره أفضل من

ذلك، وهو نوعان: أحدهما: ما هو مشروع لجميع الناس مثل أن يقتزن بزمان أو مكان أو عمل يكون أفضل مثل ما بعد الفجر أو العصر...، الثانى: أن يكون العبد عاجزاً عن العمل الأفضل: إما عن أصله أو عن فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضول على وجه الكمال ٦٦، ٦٧ جـ ١٩، ٢٤٥، ٢٤٦ جـ ١٠، ٦٦، ٦٧ جـ ١٩، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٥ جـ ٢٢، ٣٧، ٣٨ جـ ٢٣.

* الصلاة أفضل من القراءة فى غير الصلاة، من حصل له نشاط وتدبر وفهم للقراءة دون الصلاة فهو أفضل له، قد تكون القراءة وسماعها أفضل لبعض الناس ٧٩، ٨٠ جـ ١٧، ٣٨ - ٤٠ جـ ٢٣.

* قراءة القرآن كل واحد على حدته أفضل من قراءة مجتمعين بصوت واحد، إذا كان هذا يتم ما قرأه هذا لم حصل لواحد جميع القرآن ٣١ جـ ٣١.

* ليس فى القراءة بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على القراءة فى جوف الليل أو بعد الفجر ونحو ذلك ٣١ جـ ٣١.

* ليس لأحد أن يجهر بالقراءة لا فى الصلاة ولا فى غيرها إذا كان غيره يصلى فى المسجد وهو يؤذيهما ٣٨ - ٤٠ جـ ٢٣.

* أيما أفضل قارئ القرآن الذى لا يعمل به أو العابد؟ ٣٨، ٣٩ جـ ٢٣.

* القيام للمصحف وتقبيله لا نعلم فيه شيئاً مأثوراً عن السلف ٤٠، ٤١ جـ ٢٣.

* فتح القفال فيه لم ينقل عن السلف، وليس من القفال الذى يحبه الرسول ٤٣ جـ ٣.

* الوتر سنة مؤكدة، من أصر على تركه ردت شهادته ٥٣، ٥٤ ج ٢٣.

* الخلاف في وجوبه، أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل وأؤكد ذلك الوتر، الوتر أؤكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء، وأفضل من جميع تطوعات النهار ٥١ - ٥٤ ج ٢٣.

* من كانت عادته قيام الليل وهو يستيقظ غالباً فالوتر آخر الليل أفضل ١٧١، ١٧٢ ج ٢٢.

* الوتر ركعة وهو صلاة، احتجاج ابن حزم على أن ما دون ركعتين ليس بصلاة ١٦٥، ١٦٦ ج ٢١.

* ثبت أنه كان يوتر من الليل بإحدى عشر... ثم صار يصلى تسعاً، ثم صار يوتر بسبع وبخمس... ثم يصلى ركعتين بعد الوتر وهو جالس، ولم يكن يداوم عليهما، الحكمة فيهما ٨٧ ج ٢١، ٥٥ - ٦٠ ج ٢٣.

* هاتان الركعتان ليستا ركعتي الفجر ٥٨ ج ٢٣.

* صلاة ركعتين بعد الوتر جالساً لا يلزم الناس بها ولا ينكر بها على من فعلها ولا تسمى «زحافة» ٥٦ - ٦٠ ج ٢٣.

* ينكر ما يفعله طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر، مستندهم ٥٦، ٥٧ ج ٢٣، ٢٧٤، ٢٧٥ ج ١١.

* وأنكر من ذلك أن يسجد بعد السلام سجدة مفردة ٢٧٤، ٢٧٥ ج ١١، ٥٧ ج ٢٣.

* أقوال العلماء في صفات الوتر: أنه بثلاث متصلة كالمغرب، وألا يكون إلا ركعة مفصلة عما قبلها، وجواز الأمرين والفصل أفضل ١٩٧ ج ٢٠، ٨٦، ٨٧ ج ٢١، ١٦٢ ج ٢٢، ٥٥، ٥٦، ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٣.

* إذا فعل الإمام شيئاً مما جاءت به السنة وأوتر

على وجه من الوجوه المذكورة يتبعه المأموم في ذلك ٥٥، ٥٦ ج ٢٣.

* استحَب الأئمة أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف المأمومين: مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل وهو يؤم من لا يرى إلا الوصل ١٠٦ ج ٢٤.

* من نام عن صلاة الوتر صلاة ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح، يقضى شفعة معه، وإذا فاتته قيامه من الليل ٢٥٥ ج ١٧، ٥٤ - ٥٦، ١١٩، ١٢٠ ج ٢٣.

* قنوت الوتر للعلماء فيه ثلاثة أقوال، قنوت الوتر من جنس الدعاء السائغ في الصلاة من شاء فعله ومن شاء تركه، إذا صلى بهم في قيام رمضان فإن شاء قنت في جميع الشهر أو في النصف الأخير وإن شاء تركه ١٦٢ - ١٦٤ ج ٢٢، ٦٠ ج ٢٣.

* يشرع أن يقنت عند النوازل يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار ١٦٣ ج ٢٢.

* قنت في المغرب والعشاء والظهر والعصر وأكثره في الفجر ١٦٢ ج ٢٢، ٦٣، ٦٤ ج ٢٣.

* لم يداوم على القنوت في شيء من الصلوات «اللهم اهدنا»... علمه الحسن في قنوت الوتر ٨٩ - ٩١ ج ٢١.

* المداومة على القنوت في الصلوات الخمس بدعة ٣٠٨ ج ٢٠.

* «ما زال يقنت حتى فارق الدنيا» ١٦٣ ج ٢٢، ٦١، ٦٢ ج ٢٣.

* للعلماء في القنوت أقوال: إن المداومة عليه سنة، وأنه منسوخ وأنه كله بدعة، وأنه يسن عند الحاجة إليه، من قال: إنه من أبعاض الصلاة التي تجبر بسجود السهو بنى ذلك على

أنه سنة راتبة ٥٩ - ٧٠ ج ٢٣ .

* من العلماء من لا يرى القنوت إلا قبل الركوع ومنهم من لا يراه إلا بعده، فقهاء الحديث يجوزون الأمرين وإن اختاروا القنوت بعده ٦١ - ٦٤ ج ٢٣ .

* إذا اقتدى المأموم بمن يقنت في الفجر أو الوتر قنت معه سواء قنت قبل الركوع أو بعده، وإن كان لا يقنت لم يقنت معه ١٦١ - ١٦٤ ج ٢٢، ٦٩، ٧٠ ج ٢٣ .

* ينبغي لكل قانت أن يدعو بالدعاء المناسب لتلك النازلة ١٣٠، ١٣١ ج ٢٢، ٦٦ - ٦٩ ج ٢٣ .

* رفع اليدين في الدعاء ٣٠٤، ٣٠٥، ج ٢٢ .

* مسح وجهه بهما ليس فيه إلا حديث أو حديثان لا تقوم بهما حجة ٣٠٤، ٣٠٥ ج ٢٢ .

* المداومة على قيام رمضان جماعة سنة، لم يداوم عليه خشية أن يفرض عليهم، قول عمر: «نعمت البدعة» ١٨٠ - ١٨٢ ج ٢١، ١٣٦، ١٣٧ ج ٢٢ .

* لم يوقت النبي ﷺ فيه عددًا معينًا، قيامه في رمضان هو وتره - إحدى عشرة ركعة - لما جمعهم عمر على أبي كان يصلي بهم عشرين ويوتر بثلاث، طائفة من السلف يقومون بأربعين... وآخرون بست وثلاثين ١٦٤، ١٦٥ ج ٢٢، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٤ ج ٢٣ .

* الأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها هو الأفضل، وإن كانوا لا يحتملونه فالقيام بعشرين هو الأفضل ١٦٤، ١٦٥ ج ٢٢ .

* السنة في التراويح أن تفعل بعد العشاء الآخرة،

الرافضة تكره التراويح، إذا صلوا قبل العشاء لم يكن تراويح، من صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيلهم ٧٣، ٧٤ ج ٢٣ .

* صلاة ركعتين في جماعة بعد التراويح ثم في آخر الليل يصلى تمام مائة ركعة بدعة ٧٤ ج ٢٣ .

* قراءة سورة الأنعام في رمضان في ركعة ليلة الجمعة بدعة ٧٤ ج ٢٣ .

* قراءة القرآن في التراويح مستحب ٧٤، ٧٥ ج ٢٣ .

* إذا نسي بعض آيات السورة قرأها المأموم، إذا كانت ليلة الختمة أعاده ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣ ج ٢١ .

* إذا دعا الرجل عقيب الختم لنفسه ولوالديه ولمشايعه وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات كان من الجنس المشروع^(١) ١٧٩ ج ٢٤ .

* السنن الرواتب: ركعتان أو أربعًا قبل الظهر، وركعتان بعد المغرب... إلخ. الأحاديث فيها ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٢، ٧٤ - ٧٧ ج ٢٣ .

* قراءة النبي ﷺ بسورتي الإخلاص وآيتي البقرة وآل عمران في ركعتي الفجر... ٦٢ ج ١٧ .

* كان يضطجع أحيانًا ليسترخ إما بعد الوتر وإما بعد ركعتي الفجر ١١٨، ١١٩ ج ٢٣ .

* إذا فاتت السنة الراتبة قضيت... ١٣١، ١٣٢ ج ٢٣ .

* من أصر على ترك السنن الرواتب... ردت شهادته ١٣١، ١٣٢، ١٤٥ ج ٢٣ .

* يجوز فعل الرواتب في السفر ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٢ .

(١) للمؤلف رسالة في دعاء ختم القرآن مطبوعة .

* «اجعلوا من صلاتكم فى بيوتكم»، «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً» ٨٠ ج ٢٣.

* التطوع نوغان: أحدهما: ما تسن له الجماعة الراتبية: كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل فى جماعة دائماً، والثانى: ما لا تسن له الجماعة الراتبية كقيام الليل والسنن الرواتب وصلاة الضحى وتحية المسجد ٦٧، ١٠٨ ج ٢٠، ٦٨، ٦٩ ج ٢٣.

* إذا صلى ليلة النصف من شعبان وحده أو فى جماعة خاصة فقد أحسن، الاجتماع فى المساجد على صلاة مقدرة كالا اجتماع على مائة ركعة بقراءة ألف «قل هو الله أحد» دائماً بدعة ٨٠، ٨١، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٣.

* «صلاة الرغائب محدثة» لا تستحب جماعة ولا فرادى، الحديث المروى فيها كذب ٨١، ٨٢، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٣.

* ما ابتدع من الصلوات الأسبوعية والحولية... كأول جمعة من رجب وليلة المعراج والصلاة يوم الأحد والإثنين وغير هذا من أيام الأسبوع لم يستحبها أحد من الأئمة وأحاديثها موضوعة ٨٢، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٣، ١٠٩، ١١١ ج ٢٤.

* تقليل الصلاة مع كثرة الركوع والسجود وتخفيف القيام أفضل من تطويل القيام وحده مع تخفيف الركوع والسجود ١٠، ١١ ج ١٤، ١٦٤، ١٦٥ ج ٢٢، ٤٣-٤٩ ج ٢٣.

* وتطويل الصلاة قياماً وركوعاً وسجوداً أفضل من تكثير ذلك مع تخفيفه فى الوقت الواحد ١٠، ١١ ج ١٤، ١٦٤، ١٦٥ ج ٢٢، ٤٣، ٥٠ ج ٢٣.

* بعض السلف يرى أن التطويل بالليل أفضل وأن تكثير الركوع والسجود بالنهار أفضل ١٢٢

* الذى ثبت أن النبى ﷺ كان يصليه فى السفر من التطوع: ركعتا الفجر وكذلك قيام الليل والوتر ١٦٨ ج ٢٢، ٥٤، ٧٨ ج ٢٣.

* الصلاة مع المكتوبة ثلاث درجات: (أ) سنة الفجر والوتر... وكان يصليها فى الحضر والسفر، (ب) ما كان يصليه مع المكتوبة فى الحضر هو عشر ركعات وثلاث عشرة ركعة، (ج) التطوع جائز فى هذا الوقت من غير أن يجعل سنة ٧٦، ٧٧ ج ٢٣.

* مجموع ما كان يصليه النبى ﷺ فى اليوم واللييلة نحو أربعين ركعة فرضاً ونفلًا ١٦٩ ج ٢٢.

* الصلاة قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء حسنة وليست سنة راتبة «بين كل أذانين صلاة...»، إذا كان وقت المغرب لا يتسع إلا لإجابة المؤذن فلاشتغال بها أولى ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٢، ٧٤ - ٧٩ ج ٢٣.

* لا يجوز وصل النافلة بالفريضة، الحكمة فى ذلك ١١٠، ١١١ ج ٢٤.

* فضل قيام الليل واستجابته ٥١ - ٥٤ ج ٢٣.

* استحباب الأئمة أن يكون للرجل عدد من الركعات يقوم بها فى الليل لا يتركها فإن نشط أطالها، وإن كسل خففها، وإن نام عنها صلى بدلها من النهار ٤٩، ٥٠ ج ٢٣.

* الأفضل فى قيام الليل ١٧٩، ١٨٠ ج ٢٢.

* «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» ضعيف ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢١.

* لو ترك الرجل قيام الليل لم يكن مبتدعاً ولا مستحقاً للذم والعقاب ٥٨ ج ٢٣.

* لفظ الليل والنهار إذا أطلق فى لفظ الشارع «صلاة الليل مثنى مثنى» ٢١٦، ٢١٧ ج ٥.

جـ ٢٤ .

* إذا كانت عادته أنه يصلى قائما وإنما قعد لعجزه أعطى أجر القائم، لو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يعطيه أجرها كله ٧٩ جـ ٢٣ .

* التطوع مضطجعا بدعة ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ جـ ٢٣ .

* صلاة الضحى حسنة محبوبة، من كان مداوماً على قيام الليل أغناه عن المداومة عليها، لم يكن النبي ﷺ يقصد صلاة الضحى إلا بسبب ٢٥٥ جـ ١٧ ، ٧٠ - ٧٢ جـ ٢٢ .

* لم يصل النبي ﷺ ثمان الركعات بمكة لأجل الفتحة ٢٥٥ جـ ١٧ .

* نزاع الناس فى وجوب سجود التلاوة، الذى تبين لى أنه واجب، أدلته ٩٤ - ٩٩ جـ ٢٣ .

* احتجاج من لم يوجهه بأن النبي ﷺ لم يسجد لما قرأ عليه زيد (النجم)، وقول عمر: إنما نمر بالسجدة ولم تكتب علينا ٩٤-٩٦ جـ ٢٣ .

* سجود التلاوة والشكر والآيات ليس صلاة ولا يشرع فيه تحريم ولا تحليل لكنها بشروط الصلاة أفضل، لا تشترط لها الطهارة ٩٨ - ١٠٥ ، ١٦٥ جـ ٢١ ، ١٠٥ جـ ٢٦ .

* إذا قرأ بالسجدة لم يسجد بها دون الإمام ٩٦ جـ ٢٣ .

* إذا لم يسجد القارئ لم يسجد المستمع، ولا يسجد السامع ٩٤ - ٩٦ جـ ٢٣ .

* لم يشرع لها الاصطفاف وتقدم الإمام ١٠٢ جـ ٢٣ .

* سجود القرآن نوعان: أحدهما: خبر عن أهل السجود ومدح لهم وهو فى الستة الأول إلى الأولى من الحج، والثانى: أمر به وذم على تركه وهو فى التسع البواقي إلا فى (ص) فهو

خبر ٨٣ - ٨٥ جـ ٢٣ .

* ليس لها تكبير افتتاح وإنما روى أنه كبر فيها تكبيرة واحدة: إما للرفع وإما للخفض ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ جـ ٢٣ .

* لا تسليم فى سجود التلاوة والشكر ١٥٩ جـ ٢١ ، ٨٩ جـ ٢٣ ، ١٠٦ جـ ٢٦ .

* لا تكون سجود التلاوة إلا عن قيام أو قعود، وعن قيام أفضل، لا يترك ذلك خوفاً من أن يقال: هو وراء ٨٥ - ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٠٥ جـ ٢٣ .

* السجود عند الآيات، وهل يشرع السجود منفرداً لغير سبب؟ ٢١٨ جـ ٢١ .

* يجوز الدعاء فى صلاة الاستخارة قبل السلام وبعده وقبله أفضل ١٢٥ ، ١٥٨ جـ ٢٣ .

* صلاة التوبة ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٦٩ جـ ٢٣ .

* الصلاة عقب الوضوء ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٨ جـ ٢٣ .

* أوقات النهى ١٢٠ - ١٢٣ ، ١٢٧ جـ ٢٣ .

* لا ينهى عن الصلاة وقت الزوال فى الشتاء ولا يوم الجمعة، تعليل المنع منها فى شدة الحر ١١٩ - ١٢٣ جـ ٢٣ .

* الحكمة فى النهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ١٦١ ، ١٦٢ جـ ١١ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ جـ ١٧ .

* النهى عن العصر معلق بفعلها وفى الفجر كذلك ١١٧ - ١٢٠ جـ ٢٣ .

* قضاء ركعتي الظهر بعد العصر ١١٥ ، ١١٦ جـ ٢٣ .

* الجمهور على أن الفوائت تقضى فى أوقات النهى، فرق أبو حنيفة بين الفجر والعصر،

أو يفوت فضل تقديمه بخلاف التطوع المطلق فإنه يفضى إلى المفسدة وليس بالناس حاجة إليه فيها ١١٠، ١١١، ١٢٤ - ١٢٦ ج ٢٣.

* الصلاة وقت الخطبة ١١٣، ١١٤ ج ٢٣.

باب صلاة الجماعة

* إقامة الصلوات الخمس في المساجد من أعظم العبادات وأجل القربات، من فضل تركها إشاراً للخلو والانفراد على الصلوات الخمس والجماعات أو جعل الدعاء والصلاة في المشاهد أفضل فقد انخلع من ربة الدين ١٠ ج ١٨، ١٢٩ - ١٣١، ١٤٣ - ١٤٥ ج ٢٣.

* الجماعة واجبة على الأعيان عند أكثر السلف... من قال: إنها فرض كفاية أو سنة مؤكدة ٣٣٣، ٣٣٤ ج ١١، ١٣٠، ١٣١، ١٣٨ ج ٢٣.

* من قال: إنها سنة مؤكدة فإنه يذم من داوم على تركها ١٤٥ ج ٢٣.

* هل هي شرط في صحة الصلاة عند من أوجبها على الأعيان؟ من صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته ٣٢، ٣٣ ج ٧، ٣٣٣، ٣٣٤ ج ١١، ٣١١، ٣١٢ ج ٢٢، ١٣٦، ١٣٩ ج ٢٣، ٥٨، ٥٩ ج ٢٤.

* حجج الموجبين للجماعة من الكتاب والسنة والآثار ٩١ - ٩٨، ١٣١ - ١٣٨ ج ٢٣.

* «لقد هممت أن آمر بالصلاة... إلخ» قول ابن مسعود: وما يتخلف عنها إلا منافق... إلخ ١٣٢ - ١٣٤ ج ٢٣.

* إن قيل: أنتم اليوم تحكمون بنفاق من يتخلف عنها وتجوزون تحريق البيوت عليه إذا لم يكن

واحتجوا بصلاته يوم نام هو وأصحابه، جواب الجمهور ١٠٦ - ١٠٩، ١٢٤، ١٢٥ ج ٢٣.

* جواز الطواف وركعتيه بعد الفجر والعصر، عن أحمد في الأوقات الثلاثة روايتان، مالك وأبو حنيفة لا يرون ركعتي الطواف في وقت النهي، الحجة مع الجمهور لوجوه ١٠٨ - ١١١ ج ٢٣.

* إعادة الصلاة في وقت النهي في المسجد ١١١، ١١٢ ج ٢٣.

* الصلاة على الجنائز بعد الفجر وبعد العصر ١١٢، ١١٣ ج ٢٣.

* التطوع الذي لا سبب له منهي عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب، من صلى فيهما عزز ١٢٦، ١٢٧ ج ٢٣.

* أما سائر ذوات الأسباب مثل تحية المسجد وسجود التلاوة وصلاة الكسوف وركعتي الطواف والصلاة على الجنائز في الأوقات الثلاثة فالرواية الثانية عنه الجواز، والأظهر جواز ذلك واستحبابه لوجوه ٢٧٠، ٢٧١ ج ١٧، ١٧٨ - ١٨٠ ج ٢٢، ١١٢ - ١١٧، ١٢٣ - ١٢٨ ج ٢٣.

* قضاء السنن الفوائت في أوقات النهي ١١٥ - ١١٧ ج ٢٣.

* أحاديث النهي عن الصلوات في هذه الأوقات عموم مخصوص وأحاديث ذوات الأسباب عامة لم يخص منها صورة، العام المحفوظ لا يجوز تخصيصه بعام مخصوص ١٧٨ - ١٨٠ ج ٢٢، ١٠٣ - ١٠٩، ١١٤، ١١٥ ج ٢٣.

* ما له سبب يفوت وتبطل المصلحة الحاصلة به

فيها ذرية؟ ١٣٣، ١٣٤ جـ ٢٣.

✽ الجمع بين الأحاديث في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع وعشرين وخمس وعشرين ١٢٩، ١٣٠ جـ ٢٣.

✽ ليست صلاة المنفرد لعذر في نفسها مثل صلاة الرجل في جماعة ١٣٦، ١٣٧ جـ ٢٣.

✽ الذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده وحملوا ما جاء من همه بالتحريق على ترك الجمعة أو على المنافقين الذين... و«إذا مرض العبد كتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»، الجواب عنها ١٣١-١٣٩ جـ ٢٣.

✽ المصرُّ على ترك الجماعة رجل سوء ينكر عليه ويزجر، بل يعاقب وترد شهادته ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٣.

✽ جار المسجد الذي لا يحضر مع الجماعة ويحتج بدكانه يؤمر بها مع المسلمين، وإذا ظهر منه الإهمال ألزم... والجماعة أفضل من صلاة الفذ ولو كانت في غير المسجد ١٤٥، ١٤٦ جـ ٢٣.

✽ من اعتقد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في المساجد فهو ضال مبتدع ١٤٥ جـ ٢٣.

✽ من صلى جماعة في بيته هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد ١٤٥، ١٤٦ جـ ٢٣.

✽ صلاته مع الإمام الراتب في المسجد جماعة ولو ركعة خير من صلاته في بيته ولو جماعة ١٤٨ جـ ٢٣.

✽ الجمع لتحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد ٢٥٥، ٢٥٦ جـ ٢١.

✽ إذا كفى المسجد أهل البقعة وكانوا قرييين منه لم

يشرع تفريقهم ١٤١، ١٤٢ جـ ٣١.

✽ من كان إماماً راتباً في المسجد فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به أفضل ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٣.

✽ الحكمة في فضيلة الصلاة في المسجد العتيق ٢٥٢، ٢٥٣ جـ ١٧.

✽ إذا صلى الفريضة ثم أتى مسجداً تقام فيه تلك الصلاة فليصلها معهم -سواء كان عليه فائنة أو لم يكن- وتكون نفلاً ١٤٨ جـ ٢٣.

✽ الجمع بين حديث يزيد بن الأسود وحديث ابن عمر في إعادة الصلاة، خلاف العلماء في الإعادة: «ألا رجل يتصدق على هذا يصلى معه» ١٤٨ - ١٥٠ جـ ٢٣.

✽ المغرب هل تعاد على صفتها؟ ١٤٩، ١٥٠ جـ ٢٣.

✽ لم يكن في عهد السلف يصلى بالمسجد الواحد إمامان راتبان، وكانت الجماعة تتوفر مع الإمام الراتب ١٤٨ جـ ٢٣.

✽ إذا أقيمت الصلاة فلا يشتغل بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ولا يصلى سنة الفجر لا في بيته ولا في غير بيته، يصليها إن شاء بعد الفرض ١٥١ جـ ٢٣.

✽ خلاف العلماء فيما تدرك به الجمعة والجماعة على أقوال: أحدها: أنهما لا يدركان إلا بركة، الثاني: بتكبير، الثالث: إن الجمعة لا تدرك إلا بركة والجماعة بتكبير، الصحيح الأول لوجوه ستة، «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»، «من أدرك سجدة...» ٩٩ جـ ٢٠، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٨٧، ١٨٩ جـ ٢٣.

✽ إذا كان المدرك أقل من ركعة وكان بعدها جماعة أخرى فصلى معهم فهو أفضل ١٤٧ جـ ٢٣.

* إذا كانت الجماعتان سواء فالثانية أفضل، وإن تميزت الأولى بكمال الفضيلة أو... أو... فهي من هذه الجهة أفضل، قد يرجح هذا تارة وهذا تارة ١٤٨ ج ٢٣.

* إن أدرك أقل من ركعة فله بنيته أجر الجماعة ويكون كمن صلى منفرداً ١٣٩، ١٤٠ ج ٢٣.

* الأقوال في القراءة خلف الإمام طرفان ووسط: لا يقرأ خلف الإمام بحال، يقرأ خلف الإمام بكل حال، قول الجمهور والسلف والخلف - وهو أعدل الأقوال -: أنها تستحب في صلاة السر وفي سكتات الإمام بالفاتحة وغيرها، ويكره بالجهر بها ولا تبطل بذلك ١٤٧، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٢ ج ٢٢، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٦ ج ٢٣.

* إن كان لا يسمع لبعده أو لصممه أو يسمع مهمة الإمام ولا يفقه ما يقول قرأ في أصح القولين ١٥٣ ج ٢٣.

* الدليل على أنه في حال الجهر يستمع: الكتاب، والسنة، والاعتبار ١٥٣-١٦١ ج ٢٣.

* «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» من أجاب بأنها مخصوصة بغير حال قراءة الإمام فجوابه من وجوه ١٧٧، ١٧٨ ج ٢٢، ١٥٣-١٥٥ ج ٢٣.

* «من كان له إمام فقراءته له قراءة» ١٥٤، ١٥٥ ج ٢٣.

* «وإذا قرأ فأَنْصتوا» ١٥٥، ١٥٦ ج ٢٣.

* «... مالى أنازع القرآن» فأنتهى الناس من كلام الزهرى، وهو دليل على أنهم تركوا القراءة معه حال الجهر ١٤٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٩-١٨٢ ج ٢٣.

* آثار عن الصحابة في ذلك ١٥٧، ١٥٨ ج ٢٣.

* الأدلة على أنه في حال المخافة والسكوت يقرأ بالفاتحة وما راد وأن ذلك ليس بواجب، إن الأمر بالقراءة والترغيب فيها يتناول المصلى أعظم مما يتناول غيره «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» ١٦١ - ١٦٥، ١٨٢، ١٨٣ ج ٢٣.

* «مالى أنازع القرآن» «خلطتم على القرآن» «قسمت الصلاة...» «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» ١٦١، ١٦٢، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩ ج ٢٣.

* «فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأم القرآن» ١٨٢، ١٨٣ ج ٢٣.

* آثار عن الصحابة تبين الصواب ١٨٣ - ١٨٥ ج ٢٣.

* هل قراءته بالفاتحة أفضل أو يقرأ بغيرها؟ ٢٠١ ج ٢٢.

* النبي ﷺ كان له سكتتان: سكتة في أول القراءة، وسكتة بعد الفراغ من السورة الثانية، لم يكن له ثلاث سكتات ولا أربع، سكوته بعد الفراغ من الفاتحة من جنس السكتات عند رؤوس الآي وذلك لا يتسع لقراءتها ٢٠٠، ٢٠١ ج ٢٢، ١٥٨، ١٥٩ ج ٢٣.

* بعض أصحابنا يقرأ عقب السكوت عند رؤوس الآي فإذا قال: «الحمد لله رب العالمين»... هذا لم يقله أحد من العلماء ١٥٨، ١٥٩ ج ٢٣.

* خلاف العلماء في سكوت الإمام: قيل: لا سكوت في الصلاة بحال، وقيل: سكتة واحدة للاستفتاح، وقيل سكتتان، الخلاف في تعيين الثانية ٢٠٠ ج ٢٢، ١٥٨، ١٥٩ ج ٢٣.

* يستفتح في حال المخافتة، وهو أفضل من القراءة إذا ضاق عنهما ٢٠١ ج ٢٢، ١٦٠ ج ٢٣.

* إذا اتسع الزمان للقراءة استعاذ وقرأ وإلا أنصت ١٦١ ج ٢٣.

* إذا قام من التشهد الأول قبل أن يكمله المأموم أو سلم وقد بقى عليه شيء من الدعاء فهل يكمله ٢٦٣، ٢٦٤ ج ٢٢.

* مسابقة الإمام حرام ١٩٠ - ١٩٢ ج ٢٣.

* إذا سبق الإمام عمداً فهل تبطل صلاته، على هذا أن يتوب، إذا لم يتب وجب تعزيره ١٩٢ ج ٢٣.

* إذا سبق الإمام سهواً لم تبطل صلاته لكن يتخلف عنه بقدر ما سبق به الإمام، ما يفعله قبل الإمام لا يعتد به ١٩١، ١٩٢ ج ٢٣.

* على كل إمام أن يصلي بالناس صلاة النبي ﷺ صلاة كاملة ولا يقتصر على ما يجوز للمنفرد الاقتصار عليه من قدر الإجزاء إلا لعذر ١٩٨، ١٩٩ ج ٢٨.

* التخفيف الذي أمر به النبي ﷺ ليس معناه الاقتصار على ثلاث تسيحات... الأحاديث الثابتة تبين أنه يسبح في أغلب صلاته أكثر من ذلك ٣٤٦، ٣٤٧ ج ٢٢.

* التخفيف أمر نسبي لا يرجع فيه إلى غير السنة «إذا أم أحدكم الناس فليخفف...» ٣٣٦، ٣٤٧، ٣٤٨ ج ٢٢.

* أمره بالتخفيف لا ينافي أمره بالتطويل «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته...» التخفيف هناك بالنسبة إلى ما فعله بعض الأئمة في زمانه من قراءة سورة البقرة... والإطالة هنا بالنسبة

* الذين قالوا: يقرأ حال الجهر هل قراءته واجبة أم مستحبة؟ وإنما قالوا ذلك في الفاتحة ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٣.

* الذين أوجبوا القراءة في حال الجهر احتجوا بـ «إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وهو معلل ١٦٣، ١٦٤ ج ٢٣.

* القراءة مع جهر الإمام منكر مخالف للكتاب والسنة وما كان عليه عامة الصحابة ١٩٤ ج ٢٣.

* مما اعتمد عليه من يرى وجوب القراءة خلف الإمام حتى في حال الجهر - كالبخاري - والجواب عنه (أ) «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً» «وما زاد» ١٦٥ - ١٦٧ ج ٢٣.

* (ب) عموم «لا صلاة إلا بأمر القرآن» مخصوص وعموم الأمر بالإنصات محفوظ ١٦٥ - ١٦٧ ج ٢٣.

* (ج) «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج...» اقرأ بها في نفسك» ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢ ج ٢٣.

* (د) «إذا كنتم ورائي فلا تقرأوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» الجواب عنه، وقالوا خروجاً من الخلاف في وجوبها ١٧٦، ١٧٧ - ١٨٠، ١٦٠ ج ٢٣.

* أحاديث أخر، والجواب عنها ١٥٩، ١٦٨ ج ٢٣.

* لا يستفتح ولا يتعوذ في حال جهر الإمام، الأقوال والروايات في هذه المسألة ٢٠١، ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٦٨ ج ٢٢، ١٦٠ ج ٢٣.

إلى الخطبة ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩ ج٢٢.

* تخفيفها عن الإطالة إذا عرض للمأمومين أو بعضهم عارض... أو كان في سفر «إني لأدخل الصلاة وأنا أريد أن أطيلها فأسمع...» ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٤٨ ج٢٢.

* مقدار القيام في كل من الصلوات الخمس والقراءة فيها ٣٣٥ - ٣٣٧، ٣٤٨ ج٢٢.

* مقدار بقية الأركان مع القيام ٣٣٦ - ٣٤٠ ج٢٢.

* تعاهد أئمة المساجد ١٩٨، ١٩٩ ج٢٨.

* ما كان يشهد الجمعة والجماعة من النساء إلا أقلهن «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» قول عائشة: لو رأى ما صنع النساء بعده لمتعن المسجد ٢٧٤ - ٢٧٦ ج٦، ١٦٣ ج٢٩.

الإمامة

* فضل الإمامة ١٩٣ ج٢٣.

* كان الإمام العام هو الذي يتولى إمامة الصلاة والجهاد من عهد الرسول ﷺ وخلفائه ومن سلك سبيلهم في الدولتين ١٤٦ ج٢٨، ٣٥ ج٣٥.

* التقديم في الإمامة بالفضيلة العلمية ثم بالفضيلة العملية، يقدم العالم بالقرآن على العالم بالسنة ثم الأسبق إلى الدين باختياره ثم الأسبق إلى الدين بسنه، لا يقدم في الإمامة بالنسب ١٧، ١٨ ج١٩.

* «يوم القوم أفروهم...» ٢٠٧ ج٢٣.

* إذا تكافأ رجلان وخفى أصلهما أقرع بينهما^(١) ١٤٨ ج٢٨.

(١) وينظر من يستحق الولاية في كتاب الجهاد... ٣٧.

* إذا كان أحدهما فاجراً والآخر مؤمناً فالثاني أولى إذا كان من أهل الإمامة، وإن كان الأول أقرأ وأعلم ١٩٣ ج٢٣.

* الواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلى معهم الجمعة والجماعة ٢٤٣ ج٣.

* يجوز أن يصلى الصلوات الخمس والجمعة، وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقاً ١٩٨، ١٩٩ ج٢٣.

* ليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه ولا أن يتحنه، يصلى خلف مستور الحال ١٥١ ج٣، ١٩٨ - ٢٠٠ ج٢٣.

* الصلاة خلف الفاسق منهي عنها نهى تحريم أو تنزيه ١٩٣ ج٢٣.

* من أظهر بدعة أو فجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، مع القدرة على غيره، ما يجب نحو هؤلاء، الفرق بين الداعية وغيره في الإنكار عليه ١٥٤ ج٣، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١ ج٢٣.

* إذا ولاه غيره ولم يمكن صرفه عن الإمامة أو كان لا يتمكن من صرفه إلا بشر أعظم ضرراً من ضرر ما أظهره من المنكر لم يجز ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٨ ج٢٣.

* والصلاة خلف الأعمى بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ أفضل ١٥٤ ج٣.

* يصلى خلفه ما لا يمكنه فعلها إلا خلفه كالجمع والأعياد والجماعة ولا بعيد، من امتنع من الصلاة خلفه حينئذ فهو من أهل البدع ١٥، ١٥٦ ج٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨ ج٢٣.

* من عرف عنه التظاهر بترك الواجبات أو فعل المحرمات فإنه يستحق أن يهجر... حتى يتوب ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢٣.

* مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس كمسائل الحرف والصوت ونحوهما قد يكون كل من المتنازعين مبتدعاً وكلاهما جاهل متأول فليس أحدهما أولى من الآخر، إذا ظهرت السنة وعلمت فخالفها واحد ففيه نزاع ٢٠١، ٢٢٢ ج ٢٣.

* تجوز صلاة المذاهب الأربعة بعضهم خلف بعض، هذه المسائل لها صورتان: الأولى: ألا يعرف المأموم أن إمامه فعل ما يبطل الصلاة، الثانية: أن يتيقن أن الإمام فعل ما يسوغ عنده: مثل ترك قراءة البسمة سرّاً وجهرّاً والمأموم يعتقد وجوبها، أو ترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الإبل أو القهقهة أو خروج النجاسات أو النجاسة النادرة والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك، قول القائل: إن المأموم يعتقد بطلان صلاة إمامه خطأ ٢٠٠، ٢٠١ ج ٢٠، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢٨٩ ج ٢٣.

* أما إذا أتى الإمام بالواجبات كما يعتقد المأموم لكن لا يعتقد وجوبها، ففيه خلاف شاذ ١٩٢ ج ٢٣.

* يجوز للحنفى وغيره أن يقلد من يجوز الجمع للمطر ١٦٠، ١٦١ ج ٢٣.

* استحباب الأئمة أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف المأمومين، إذا فعل خلاف الأفضل لبيان السنة ١٠٦، ١٠٧ ج ٢٤.

* الناس فى انعقاد صلاة المأموم بصلاة الإمام على ثلاثة أقوال: أحدها: لا ارتباط بينهما، الثانى: إنها منعقدة بصلاة الإمام وفرع عليها مطلقاً،

* وإن كان فى هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره ١٥٤ ج ٣.

* وإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر لم يعد، سر الكراهة ٢٣٧ ج ٣، ١٩٨ - ٢٠١، ١٩٥، ٢٠٤ ج ٢٣.

* والنافلة تصلى خلف الفساق ٥٠ ج ٢٢.

* صلاة الجمعة خلف من يكفر ببدعته من أهل الأهواء، مذاهب الأئمة مبنية على الفرق بين النوع والحين، التفريق بين مسائل الأصول ومسائل الفروع فى التكفير خطأ ١٩٥ - ١٩٨ ج ٢٣.

* لا يجوز أن يولى فى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل من المنكرات المحرمة مع إمكان تولية من هو خير منه ٢٠١ - ٢٠٤ ج ٢٣.

* احتجاج المعارض بأن الصلاة تجوز خلف كل بر وفاجر غلط من وجوه ٢٠٣ ج ٢٣.

* إذا كان الإمام قد قتل مسلماً متعمداً بغير حق فينبغى عزله عن الإمامة، لا يصلى خلفه إلا لضرورة، إذا تاب جاز أن يقر على إمامته ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٣.

* إذا كان من الخطباء من يدخل فى مثل هذه الدماء فإنه من أهل البغى والعدوان الذين ينبغى عزلهم ٢٠٥ ج ٢٣.

* لا ينبغى أن يولى فى الإمامة من يخيب ٢٠٥، ٢٠٦ ج ٢٣.

* الصلاة خلف من يقرأ على الجنائز مكروهة لوجهين ٢٠٦ ج ٢٣.

* الإمام الذى ييصق فى المحراب ينهى عن ذلك، إذا عزل عن الإمامة أو انتهى الجماعة عن الصلاة خلفه ساغ ٢٠٦ ج ٢٣.

الثالث: إنها منعقدة بصلاة الإمام ولكن إنما يسرى النقص على صلاة المأموم مع عدم العذر منهما، يبنى على هذا ٢٠٩، ٢١٠ ج ٢٣.

* المنع من إمامة المرأة للرجل، يجوز للمرأة أن تؤم الرجل للحاجة فتصلى بهم التراويح، موقفها حينئذ ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٣.

* إذا كانت يدا الأقطع يصلان إلى الأرض في السجود جازت الصلاة خلفه، النزاع فيما إذا كان أقطع اليدين والرجلين، إذا أمكنه السجود على الأعضاء السبعة فالسجود تام وصلاة من خلفه تامة ١٥٢ ج ٢٣.

* تصح الصلاة خلف الخصي، هو أحق بالإمامة ممن هو دونه في العلم والدين ٢٠٧ ج ٢٣.

* الاستئجار على الإمامة يجوز مع الحاجة ٢٠٧ ج ٢٣.

* إن كان المعرف على المراكب يعطى الإمام من أجره مراكبه جاز، وإن كان يعطيه مما يأخذه من الناس بغير حق لم يجز ٢٠٧ ج ٢٣.

* إذا مرض الإمام مرضاً مزمناً تعين انصرافه عن الإمامة ١٤٣ ج ٢٣.

* إذا صلى الإمام قاعداً صلوا خلفه قعوداً، إن ابتدأ بهم قائماً ثم اعتل جاز الأمران، كره لغير الإمام الراتب ١٤٣، ٢٢٩ ج ٢٣.

* إذا صلى الإمام ناسياً حدثه أو جنابته ثم علم أعاد ولم يعد المأمومون، إذا صلى بلا وضوء عامداً ١٩٩، ٣١١ ج ٢٠، ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢٣.

* من لا يقيم قراءة الفاتحة فلا يصلى خلفه إلا من هو مثله كالأئمة ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٣.

* اللحن الذى لا يحيل المعنى فى الفاتحة لا يبطلها، الذى يحيل المعنى إن كان عالماً به بطلت وإن

لم يعلم ففيه نزاع ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٥٨، ٢٥٩ ج ٢٢.

* إذا نصب المخفوض فى صلاته عالماً بطلت ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٢٢.

* تصح الصلاة خلف من يبدل الضاد بالطاء، بخلاف الحرفين المختلفين صوتاً ومخرجاً وسمعا كالراء بالعين ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٣.

* إن كانوا يكرهون هذا الإمام لأمر فى دينه ويحبون الآخر لأنه أصلح فى دينه منه فإنه يجب أن يولى عليهم هذا الإمام الذى يحبونه، وليس لذلك الإمام الذى يكرهونه أن يؤمهم ٢١٠، ٢١١ ج ٢٣.

* إذا أدرك مع الإمام بعضاً وقام يأتى بما فاتهُ فائتم به آخرون جاز ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٣.

* يصح أن يأتى المفترض بمن يؤدى ما شك فى وجوبه، إذا اعتقد الوجوب ثم تبين له عدمه؟ ٢٢٠ ج ٢٣.

* ليس للإمام الراتب أن يعتاد أن يصلى بالناس الفريضة مرتين ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٣.

* اقتداء المفترض بالمتنفل يجوز للحاجة، مثال الحاجة، الأقوال فى المسألة وحججه ١٤٢، ١٤٣، ١٥٠، ٢١٦ - ٢١٩ ج ٢٣.

* إذا أمكن أن يرتب فى كل مسجد إمام راتب، فلا يصلح أن يرتب إمام فى مسجدين ١٦٥، ١٦٦ ج ٢٣.

* من وجد جماعة يصلون الظهر فأراد أن يقضى معهم الصبح فلما قام للركعة الثانية فارقه بالسلام هل تصح؟ ٢٢٠ ج ٢٣.

* صلاة العشاء الآخرة خلف من يصلى قيام رمضان تجوز ٢١٨ ج ٢٣.

* إذا ظن أن إمامه زيد فتبين أنه عمرو

موقف الإمام والمؤمنين

* لا يتقدم المأموم على الإمام ولا يتخلفون عنه
تخلفاً كثيراً ٢٢٢ ج ٢٣.

* موقف المرأة مع النساء، ومع الرجال وإذا أمت
النساء ٣٤٨ ج ٢٠، ١٤١، ٢٢٣ ج ٢٣.

* تقدم المؤتم على الإمام عند الحاجة يجوز
٣٠٤ ج ٢٠، ١٤١، ٢٢٨، ٢٣٠ ج ٢٣.

* من صلى منفرداً خلف الصف لغير عذر لم
تصح صلاته، إسناد الحديثين في بطلان صلاة
الفذ، ليس فيهما ما يخالف الأصول، الذين
عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة
وبحديث أبي بكره الجواب عنهما، التفريق بين
العالم والجاهل لا يسوغ ١٤١، ٢٢٢ - ٢٢٤
ج ٢٣.

* أبو بكره أدرك من الاصطفاف المأمور به ما
يكون به مدركاً للركعة، لو دخل في الصف
بعد اعتدال الإمام ٢٢٤ ج ٢٣.

الاقتداء

* صلاة المأموم خلف الإمام خارج المسجد أو في
المسجد بينهما حائل إن اتصلت الصفوف جاز،
وإن كان بينهم وبين الصفوف حائط بحيث
لا يرون الصفوف ولكن يسمعون التكبير من
غير حاجة لم تصح، وإن كان بينهم طريق
أو نهر لم تصح ٢٢٩ - ٢٣١ ج ٢٣.

* لا يصف في الطرقات والحواليت والأسطحة مع
خلو المسجد، من فعل ذلك استحق التأديب،
ولمن جاء بعده تخطيه، من صلى في حانوته
والطريق خال لم تصح صلاته، ليس له أن
يقعد في الحانوت ينتظر اتصال الصفوف به،

وكذلك الجمعة ١٥٩ ج ٢٢، ٢٣١ - ٢٣٣
ج ٢٣.

* لا ينبغي للإمام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة
إلا مقدار ما يستغفر ثلاثاً ويقول... لا ينبغي
للمأموم أن يقوم حتى ينصرف الإمام عن القبلة
٢٩٥، ٢٩٦ ج ٢٢.

* الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة
١٢ ج ٢٤.

باب صلاة أهل الأعذار

المريض

* تجب الصلاة وسائر شروطها بحسب القدرة
٢١٤، ٢١٥ ج ٢٨.

* لا يصح الفرض قاعداً مع القدرة على القيام ٧
ج ٢٤.

* يصلى المريض على حسب حاله، إذا شق عليه
القيام صلى قاعداً، فإن لم يستطع صلى على
جنبه، إذا لم يمكنه النزول إلى الأرض صلى
على الراحلة ٢٤١، ٢٤٢ ج ٢١، ٧، ٨
ج ٢٤.

* الشيخ الكبير إذا انحلت أعضاؤه يفعل ما يقدر
عليه ويصلى قاعداً إذا لم يستطع القيام،
ويومئ برأسه، إن سجد على فخذه جاز،
يمسح بخرقه إذا تخطى ويوضؤه غيره إن أمكن
٧ ج ٢٤.

* إذا صلى على جنبه جعل وجهه إلى القبلة، إن
لم يجد من ييممه صلى على حسب حاله ٧
ج ٢٤.

* إذا عجز عن الإيماء برأسه لم يومئ بطرفه ٤٤،
٤٥ ج ٢٣.

قصر المسافر الصلاة

* السفر في الكتاب والسنة مطلق على جنس السفر وقدره ١٣١ ج ١٩، ٦٠ - ٧٤ ج ٢٤.

* نزاع الناس في جنس السفر الذي يقصر فيه ويفطر: منهم من قال: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزوة، ومنهم من قال: لا يقصر إلا في سفر يكون طاعة فلا يقصر في مباح، ومنهم من قال: لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرم ويقصر في المباح، حجج هذه الأقوال والجواب عنها، الصحيح أن القصر والفطر مشروعان في جنس السفر ١٤٢، ١٤٣ ج ١٨، ٦٠ - ٦٦ ج ٢٤.

* تقصر الصلاة في السفر إلى زيارة المسجد النبوي، هل يقصر من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين، مأخذ من استثنى قبر النبي ﷺ (١) ١٨٧، ١٨٨ ج ٢٧.

قدره

* لم يحدد النبي ﷺ مسافة القصر بحد زماني ولا مكاني ١١ - ١٤ ج ٢٤.

* فيرجع فيه إلى العرف، فما كان سفرًا في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم، أدلة ذلك ١٣١ ج ١٩، ٢٧ - ٣٣ ج ٢٤.

* مما يعد سفرًا في العرف أن يتزود له ويبرز في الصحراء، إن كان ينتقل بين قراها الشجرية كما ينتقل من الصالحية إلى دمشق فليس بمسافر ١٢، ١٣ ج ٢٤.

* النبي ﷺ كان يذهب إلى قباء وللصلاة على الشهداء ولم يكن مسافرًا، وكذلك من يأتي من العوالي والعقيق ١٢٠ ج ١٩، ٦٧ - ٦٩ ج ٢٤.

(١) وانظر: شد الرحال إلى زيارة القبور ج ٣٧.

* الخروج من المساكن إلى البساتين التي حول المدينة لا يسمى سفرًا، ولو أقام أحدهم طرفي النهار أو بات في بستانه وأقام فيه أيامًا ولو كان البستان أبعد من بريد ١٣١ - ١٣٣ ج ١٩.

* البلد الكبير الذي يكون أكثر من بريد متى سار من أحد طرفيه إلى الآخر لم يكن مسافرًا ١٣٢ ج ١٩.

* لو كانت المسافة محدودة لكان حذ أقلاها بالبريد أجود مثل سفر أهل مكة إلى عرفة ٦٨ ج ٢٤، ١٣٣ ج ١٩.

* سفر يوم من رمضان يجوز فيه القصر والفطر ١٣ ج ٢٤.

* فتاوى الصحابة كانت بحسب حال السائل فمن رآه مسافرًا أثبتوا له حكم السفر ومن لا فلا ١٣١ ج ١٩، ٧٠ - ٧٤ ج ٢٤.

* نزاع الناس في حد السفر الذي علق به الشارع القصر والفطر: قيل: ثلاثة أيام، وقيل: يومين، وقيل أقل من ذلك، وقيل: ميل، وقيل: ستة وأربعون ميلًا، وقيل خمسة: وأربعون، وقيل: أربعون حجج هذه الأقوال والجواب عنها ٢٦ - ٣٣، ١٢٣ - ١٢٩ ج ٢٤، ١١٤، ١١٥ ج ٢٥.

* من رأى أن أعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة احتج عليه بقصر أهل مكة مع النبي ﷺ ٦٥، ٦٦ ج ٢٤.

* تحديد مسافة القصر بثلاثة أيام أو ستة عشر فرسخًا لما كان قولاً ضعيفاً كان طائفة من العلماء ترى القصر فيما دون ذلك ١٥، ١٦ ج ٢٠.

* إذا قطع المسافة الطويلة في مدة قصيرة لم يكن مسافرًا، لو قطع بريداً في ثلاثة أيام كان

مسافراً ولو قطعه في نصف يوم لم يكن مسافراً ١٣١، ١٣٢ ج ١٩، ٢٨ - ٣١، ٦٨ - ٧٠، ٧٥، ٧٦ ج ٢٤.

* القصر سنة راتبة وسببه السفر خاصة ١٧٤ - ١٧٦ ج ٢٢.

* أقوال الناس في التربع في السفر، أعدلها أنه مكروه وأن القصر هو السنة وهو أفضل ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ١٩٧ ج ٢٠، ٩ - ١٢، ١٦، ١٧، ٢٢، ٥٦ - ٥٩ ج ٢٤، ١١٤ ج ٢٥.

* مأخذ من لم يكره للمسافر أن يصلي أربعاً أنهم ظنوا أن النبي ﷺ فعل ذلك أو فعله بعض الصحابة فأقرهم عليه وظنوا أن صلاة المسافر ركعتين أو أربعاً بمنزلة الفطر والصوم في رمضان ٧٩ - ٨٩ ج ٢٤.

* «كان يقصر في السفر، ويتم ويفطر ويصوم» سننه ٨٠ - ٨٧ ج ٢٤.

* «قصر وأتم» خطأ ٨ - ١٠، ١٥ ج ٢٤.

* «كان يقصر في السفر وتتم، ويفطر وتصوم» «اعتمرت مع رسول الله ﷺ... قصرت وأتممت وأفطرت وصمت فقال: أحسنت...» خطأ من وجوه ١١٦، ١١٧ ج ٢٢، ٦٩، ٨١ - ٨٦ ج ٢٤.

* سنة المسافر القصر بعرفة ومزدلفة حتى أهل مكة^(١) ١٠ - ١٣، ١٨ ج ٢٤.

* لا يؤخر القصر إلا أن يقطع مسافة طويلة ٧٥ ج ٢٤.

* إذا أتم بمقيم صلى خلفه أربعاً ٥٤، ٥٨، ٥٩ ج ٢٤.

* إذا أدرك المسافر مع المقيم ركعة أتم وإن أدرك

(١) وانظر: المناسك ج ٣٧.

أقل فعلى قولين ١٤٠، ١٨٩ ج ٢٣.

* لا تجب نية القصر ولا تشتط وهو قول الجمهور، من عمل بأحد القولين لم ينكر عليه ١٣، ١٦، ٢٠، ٣٢، ٣٣، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٦٠، ٦١، ١٧٥ ج ٢٢.

* الإقامة خلاف السفر ٧٦، ٧٧ ج ٢٤.

* من جعل للمقام حداً من الأيام: إما ثلاثة وإما أربعة وإما عشرة... فقد قال قولاً لا دليل عليه، حجج هؤلاء والجواب عنها ١٤، ٢٥، ٢٦، ٨٠ - ٨٦ ج ٢٤.

* إذا نوى أن يقيم بالبلد أربعة أيام فما دونها قصر، وإن كان أكثر فالأحوط الإتمام ١٣، ١٤ ج ٢٤.

* إذا جرد إلى الخبرة لأجل الحمى وهو يعلم أنه يقيم شهرين جاز القصر والإتمام، ومن عنده شك في جواز القصر فالإتمام أفضل له ١٤ ج ٢٤.

* لا يقصر ولا يفطر الملاح الذي معه أهله وجميع مصالحه ١١٦ ج ٢٥.

* إذا قال: غداً أسافر أو بعد غد ولم ينو المقام قصر أبداً ١٣، ١٤ ج ٢٤.

* أهل البادية كأعراب العرب والأكراد والترك وغيرهم الذين يشتون في مكان ويصيفون في مكان يقصرون في حال ظعنهم، وإذا نزلوا لم يقصروا وإن كانوا يتتبعون المرعى ١١٦ ج ٢٥.

* الفرق بين السفر الطويل والقصير لا أصل في الكتاب والسنة، من جعلهما من الفقهاء نوعين وفرق بين أحكامهما فأباح في الطويل القصر والفطر دون القصير ١١ - ١٣، ١٨، ١٩، ٢٤ - ٢٧ ج ٢٤.

الجمع بين الصلاتين

* فعل كل صلاة في وقتها أفضل.. إذا لم يكن به حاجة إلى الجمع ٥٣ جـ ٢٢، ١٥ - ١٧، ٢٠، ٢٢ جـ ٢٤.

* إنما كان يجمع في بعض الأوقات إذا جد به السير وكان له عذر شرعى ٢٠ جـ ٢٤.

* لم ينقل أنه جمع وهو نازل إلا مرة ٣٩، ٤٠ جـ ٢٤، ٩٢، ٩٣ جـ ٢٦.

* الجمع رخصة عارضة ١٩٧ جـ ٢٠، ١٧٥، ١٧٦ جـ ٢٢، ٢٠ جـ ٢٣.

* الأقوال في الجمع ثلاثة، سبب النزاع ١٦ - ١٩ جـ ٢٤.

* الجمع سببه الحاجة والعذر فإذا احتاج جمع في السفر القصير والطويل وكذلك الجمع للمطر ونحوه وللمرض ونحوه ولغير ذلك من الأسباب ٢٤٤ جـ ٢١، ١٧٥، ١٧٦ جـ ٢٢، ١٢ جـ ٢٤.

* من الأعذار المبيحة للجمع، وأوسع المذاهب فيه ٢٥٧، ٢٥٨ جـ ٢١، ١٩، ٢٠ جـ ٢٦.

* الجمع للوحل الشديد والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك، وإن لم يكن المطر نازلاً أولاً من أن يصلوا في بيوتهم، ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة ٢٠، ٢١ جـ ٢٤.

* جمع بالمدينة للمطر وهو نفسه لم يكن يتضرر به، تحصيل الجماعة خير من التفريق والانفراد ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٤.

* أدلة جواز الجمع للمطر والسفر والمرض ونحوهما ٤٤، ٤٥ جـ ٢٤.

* حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح «صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً

والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر» «ولا مطر» جمع النبي ﷺ وجمع ابن عباس بها كان حاجة عرضت ٤١، ٤٣ - ٤٨ جـ ٢٦.

* الأفضل أن يجمع بحسب الحاجة والمصلحة في أول الوقت أو آخره أو وسطه، الأحاديث الواردة في ذلك ٣٥ - ٤٤ جـ ٢٤.

* الجمع على ثلاث درجات إن كان سائراً في وقت الأولى، وإنما ينزل في وقت الثانية جمع في وقت الثانية، وإن كان في وقت الثانية سائراً أو ركباً جمع في وقت الأولى، وإن كان نازلاً في وقتها جميعاً نزولاً مستمراً لم يجمع، وإن كان مع نزوله يحتاج إلى النوم والاستراحة أو الأكل وقت الظهر أو وقت العشاء فيؤخر الظهر إلى وقت العصر أو يقدم العشاء ٢٠، ٣٩، ٤٠ جـ ٢٤.

* في عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة ٣٥ جـ ٢٤.

* الجمع بمزدلفة المشروع فيه التأخير، الخلاف في المغرب هل يصلها في طريقه؟ لا يسوغ له أن يصل العشاء في طريقه ٣٥، ٣٦ جـ ٢٤.

* السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب ٣٥، ٣٦، ٤٩، ٥٠ جـ ٢٤، ١٢٤ جـ ٢٥.

* الجمهور لا يشترطون للجمع نية، وهو أظهر، من عمل بأحد القولين لم ينكر عليه ٢٥٧، ٢٥٨ جـ ٢١، ٣٢، ٣٣، ٦٠، ٦١ جـ ٢٤.

* لا تشترط الموالاة ولا الاقتران، الأقوال في الاقتران ١٢-٣٥ جـ ٢٤، ١٢٤ جـ ٢٥.

* غلط من حمل الجمع على الجمع بالفعل ٣٤، ٣٥ جـ ٢٤.

* الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر

٢٣، ٣٥، ٣٦ ج ٢٢، ٥٠ ج ٢٤.

صلاة الخوف

* السفر يقتضى قصر العدد والخوف يقتضى قصر الأركان ٥١، ٥٢ ج ٢٢.

* فقهاء الحديث يجوزون فى صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبى ﷺ، أصل أحمد فى هذا ونحوه ٤٣، ٤٤، ١٧٣ ج ٢٢، ٢١، ٢٢ ج ٢٤.

* إحدى صفات صلاة الخوف ٨٥ ج ٢١.

* إذا صلى مرة على وجه ومرة على وجه كان أتبع من حفظ وجه وترك وجه، وقد يكون على وجه أفضل فى وقت لمناسبة حاله حال ذلك الوقت ٢٠٥ ج ٢٢.

* لا يجوز تأخير الصلاة حال القتال، تأخير صلاة العصر إلى ما بعد الغروب حال القتال منسوخ ٢١، ٢٢ ج ٢٢.

* إذا قاتل قتالاً محرماً فهل يصلى صلاة خائف ويعيد ٦٥، ٦٦ ج ٢٤.

باب صلاة الجمعة

* يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ١٥٤، ١٥٥ ج ٢٥.

* من الحكم فى الاجتماع لصلاة الجمعة التذكير بالأسبوع الأول ١٣١ ج ١٨.

* الجمعة فريضة باتفاق الأئمة ٤١٥، ٤٥٢ ج ١١.

* تحب الجمعة على كل قوم مستوطنين بيناء متقارب إذا كان مبنياً بما جرت به عادتهم من مدر وخشب أو قصب أو جريد كأهل القرى؛ بخلاف أهل الخيام الذين يتتبعون فى الغالب مواقع القطر وينقلون بيوتهم معهم ٩٢ - ٩٤

ج ٢٤.

* تحب على من حول المصر وهو يقدر بسماع النداء وبفرسخ ٦٧، ٦٨ ج ٢٤.

* لا تصلى الجمعة فى مساجد القبائل ٢٥٨، ٢٥٩ ج ١٧.

* تقام الجمعة فى القرى، دليل ذلك ١١٣ ج ٢٤.
* قول على: لا جمعة ولا تشريق إلا فى مصر جامع ١١٣، ١١٤ ج ٢٤.

* تجوز إقامة الجمعة فى جامع القلعة ١١٣ ج ٢٤.
* لا تشرع الجمعة للمسافر، لم ينقل عن النبى ﷺ أنه صلى فى أسفاره جمعة ولا عيداً ٢٥٨، ٢٥٩ ج ١٧، ٩٧، ٩٨ ج ٢٤.

* وجوبها على العبد قوى: إما مطلقاً وإما إذا أذن له سيده ١٠١ ج ٢٤.

* صلاة النساء فى بيوتهن الجمعة والجماعة أفضل إلا العيد ٢٢٨، ٢٢٩ ج ٦.

* تحب على من فى المصر من المسافرين وإن لم يجب عليهم الإتمام ١٠١ ج ٢٤.

* للمسافرين أن يصلوا يوم الجمعة جماعة أربعاً ٥٩ ج ٢٤.

* تقسيم الناس إلى مسافر، ومقيم، مستوطن، ومقيم غير مستوطن أو جبا عليه إتمام الصلاة والصيام وأوجبوا عليه الجمعة وقالوا: «لا تنعقد به» لا دليل عليه ٧٤ - ٧٧ ج ٢٤.

* إذا خشى فوت الجمعة فإنه يسرع حتى يدرك منها ركعة فأكثر، وأما إن كان يدركها مع المشى وعليه السكينة فهو أفضل ١١١ ج ٢٤.
* إذا كانت الجمعة تفوته بالسفر فهل يكره ٢١ ج ٢٨.

* مما يشترط للجمعة ١٠٣، ١٠٤ ج ٢٤.

* وقت صلاة الجمعة ١٢١ ج ٢٣.

* الوجوب ١٠٥، ١٠٦، ١١١ ج ٢٤.

* إقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في موضعين للحاجة جائز ١١٣ ج ٢٤.

* إذا اعتقد جمعتان في موضع لاتصح فيه جمعتان صحت الأولى دون الثانية، إذا كانتا بإذن الإمام، فإن أشكل عين السابقة بطلتا جميعاً وصلوا ظهراً ١١٦ ج ٢٤.

* إذا وافق العيد الجمعة فمن شهد العيد سقطت عنه الجمعة، على الإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها ومن لمن يشهد العيد، أقوال العلماء في المسألة ١١٤، ١١٥ ج ٢٤.

* كان النبي ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً» ١٠٩ - ١١١ ج ٢٤.

* السنة أن يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة وغيرها، كثير من أهل البدع كالرافضة لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر ويظهرون أنهم سلموا ١١٠، ١١١ ج ٢٤.

* ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة بعدد ولو كان الأذانان على عهده، ألفاظه فيها الترغيب في الصلاة يوم الجمعة من غير توقيت، من الصحابة من يصلي عشراً ١٠٣ - ١٠٥ ج ٢٤.

* عمدة من قال: إن لها سنة ركعتين أو أربعاً والجواب عنه ١٠٣ - ١٠٥ ج ٢٤.

* هذا الأذان لما سنه عثمان واتفق المسلمون عليه صار أذاناً شريعياً ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٤.

* من صلى بعد الأذان الأول لم ينكر عليه ومن ترك ذلك لم ينكر عليه ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٤.

* قد يكون تركها أفضل إذا كان الجهال يظنون أنها سنة راتبة أو واجبة ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٤.

* الجمعة تدرك بإدراك ركعة وما دونها لا يعتد به وإنما يفعلها متابعة للإمام «من أدرك سجدة» ١٩٩ ج ٢٠، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٨٧ - ١٩٠ ج ٢٣.

* إذا أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليقضى ما عليه لم يجهر بالقراءة ١١٢ ج ٢٤.

* خطبة الجمعة فرض، لغز هنا ١١٦، ١١٧ ج ٢٤.

* مما لا بد منه في الخطب الحمد والتشهد، الشهادة ركن. في خطب الصلاة وفي الخطب خارج الصلاة ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢٢، ١٢٨، ١٢٩ ج ٢٤.

* تقديم الحمد في الخطب على التشهد، تستفتح بكلمة «الحمد» عند جمهور المسلمين ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢٢.

* ذكره بالتشهد هو الواجب، الصلاة عليه دعاء، أظهر الأقوال أن الصلاة عليه واجبة مع الدعاء، يكون مقدماً على الدعاء للغير ٢٢٩ ج ٢٢، ٢١٦ ج ٢٧.

* ثم يخاطب الناس بـ «أما بعد» ٢٣٣ ج ٢٢.

* لو خطب محدث وتوضأ وصلى الجمعة جاز ١١٥ ج ٢٦.

* استحباب قراءة «الجمعة» و«المنافين» في الجمعة ١١١ ج ٢٤.

* استحباب قراءة «الم. تنزيل» و«هل أتى» بكاملهما في فجر الجمعة، الحكمة في ذلك، لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى ١١١ ج ٢٤.

* ليست قراءة «الم. تنزيل» ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة، ينبغي تركها أحياناً لئلا يعتقد الوجوب، حكم من اعتقد

باب صلاة العيدين

- * إن كان الرجل مع قوم يصلونها وكان مطاعاً إذا تركها وبين لهم السنة فتركها حسن، وإن لم يكن مطاعاً ورأى أن في صلاتها تأليفاً لقلوبهم إلى ما هو أنفع أو دفعاً للخصام والشر فهذا أيضاً حسن ١٠٥ - ١٠٨ ج ٢٤.
- * الحكمة في الأمر بالاغتسال يوم الجمعة، النزاع في الوجوب ١٧٥، ١٧٦ ج ٢١.
- * قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار، هي مطلقة يوم الجمعة ١١٦ ج ٢٤.
- * ساعة الإجابة من حين يصعد الإمام على المنبر إلى أن تنتقض الصلاة، من كانت عادته الجمعة ثم مرض أو سافر... وكان دعاؤه كدعاء من شهدها ١٢٢، ١٢٣ ج ٥.
- * السنة أن يتقدم الرجل بنفسه، من قدم سجادة فهو ظالم، يجب رفع تلك السجاجة، لو عوقب أصحابها بالصدقة بها لكان سائغاً ١١٧ ج ٢٤.
- * أصل الفرش بدعة لاسيما في مسجد النبي ﷺ ١١٧ ج ٢٤.
- * أمر الداخل بتحية المسجد عند الخطبة ١١٩، ١٢٠ ج ٢٣.
- * أقوال الناس في التنفل نصف النهار يوم الجمعة وغيرها ١١٩ - ١٢٣ ج ٢٣.
- * لا يرفع صوته بالصلاة على النبي ﷺ في الصلاة وخارجها ٢٧٣، ٢٧٤ ج ٢٢.
- * جهر المؤذن بالصلاة والترضى عند رقى الخطيب المنبر أو جهره بالدعاء للخطيب والإمام ونحو ذلك مكروه وأشد منه الجهر بنحو ذلك في الخطبة ٢٧٤ ج ٢٢، ١١٧، ١١٨ ج ٢٤.
- * وجوب صلاة العيد على الأعيان، قول من قال: فرض كفاية لا ينضبط ٩٦، ٩٧ ج ٢٣.
- * أمر النساء بالخروج للعيدين - بخلاف الجمعة والجماعة - لأسباب ٢٢٨، ٣٠ ج ٦.
- * تعدد العيد عند الحاجة ١١٢، ١١٣ ج ٢٤.
- * إذا استخلف من يصلي بالناس العيد صلى بهم أربعاً ٥٩، ١١٣ ج ٢٤.
- * يشترط للعيدين الإقامة ٩٧ ج ٢٤.
- * لم يصل في أسفاره جمعة ولا عيداً ٢٥٨، ٢٥٩ ج ١٧.
- * لم يصل بمنى هو ولا أحد من أصحابه ٩٨ ج ٢٤، ٩٣ ج ٢٦.
- * لا يصلى العيد في مساجد القبائل والبيوت ٢٥٨ ج ١٧.
- * السنة أن يخالف الطريق في الأعياد ٧٤ ج ٢٦.
- * ليس له أن يجعل للعيدين وغيرهما أذاناً كالخمس، المداومة على ذلك بدعة ١٠٩ ج ٢٠، ٦٧، ٦٨ ج ٢٣.
- * صلاة العيد داخلية في التكبير فاختصت بتكبير زائد ١٢٢ ج ٢٤.
- * تكبيرات العيد الزوائد سبع في الأولى بتكبير الإحرام، وفي الثانية خمس ١٩٨، ١٩٩ ج ٢٠، ١١٩، ١٢٠ ج ٢٤.
- * يكبر المأموم تبعاً للإمام ١١٩، ١٢٠ ج ٢٤.
- * يحمد الله ويثنى عليه ويصلى على النبي ﷺ ويدعو بما شاء بين التكبيرات، إن قال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله... أو قال: الله

أكبر كبيراً ١١٩، ١٢٠ ج ٢٤.

* مهما قرأ به الإنسان جاز، استحباب قراءة (الذاريات) و (اقتربت) أو نحو ذلك مما جاء به الاثر كـ ﴿ق﴾ ١١١، ١١٩ ج ٢٤.

* لم ينقل عن النبي ﷺ أنه افتتح خطبته بغير الحمد لا العيد ولا غيرها ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣ ج ٢٢.

* التكبير مشروع في خطبة العيد زيادة على الخطب الجمعية ١٢٣ ج ٢٤.

* خطبة العيد ليست فرضاً ١١٦ ج ٢٤.

* شرعية تكبير العيد ١٢٢، ١٢٣ ج ٢٤.

* يشرب لكل أحد أن يجهر بالتكبير عند الخروج إلى العيد ١١٩، ١٢٠ ج ٢٤.

* التكبير مشروع أيضاً في عيد الفطر، التكبير فيه أؤكد من جهة أن الله أمر به، أوله من رؤية الهلال، وآخره انقضاء العيد وهو فراغ الإمام من الخطبة، حكمة الأمر به ١٢٣، ١٤٤، ٣٢٥ ج ٢٤.

* التكبير مشروع في عيد الأضحى، التكبير في النحر أؤكد من جهة أنه يشرب أدبار الصلوات، أهل الأمصار يكبرون من فجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ١١٩-١٢١، ١٢٣-١٢٥ ج ٢٤.

* الحكمة في تخصيص التكبير بعد الصلوات في عيد الأضحى وأيام التشريق دون الفطر ١٢٤، ١٢٥ ج ٢٤.

* قد يحتج بها من يرى ذكر الله عند رؤية الهدى ١٢٤ ج ٢٤.

* المواضع التي يشرب فيها التكبير والحكمة فيه، وحكمة الجهر به ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩ ج ٢٤.

* صفة التكبير المنقول عن أكثر الصحابة: الله أكبر، الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد، إن قال: الله أكبر ثلاثاً جاز، من الفقهاء من يكبر ثلاثاً فقط، ومنهم من يكبر ثلاثاً ويقول ١١٩، ١٢٠، ١٣١ ج ٢٤.

* القاعدة في هذا الباب أن جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال إذا كانت مأثورة أثراً يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك، بل يشرب كله ولا يجمع بين ذلك ١٣٢-١٣٥ ج ٢٤.

* التنوع في ذلك أفضل من المداومة على نوع معين ٤٣، ٤٤ ج ٢٢، ١٣٤-١٣٧ ج ٢٤.

* الجمع بين ما تقدم في فضل التكبير والتهليل وبين «أفضل الكلام ما اصطفى الله لملائكته سبحانه الله وبحمده» ١٢٩-١٣١ ج ٢٤.

* جمع في تكبير الأعياد بين التكبير والتهليل وبين التكبير والتحميد ١٣١ ج ٢٤.

* إذا ذكر الله وصلى على النبي ﷺ بين تكبيرات العيد لم يجهر بالصلاة على النبي ﷺ وإن جهر بالتكبير ٢٧٤، ٢٩٢، ٢٩٣ ج ٢٢.

* عيد النحر أفضل من عيد الفطر؛ ولذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة... ١٢٠، ٢١١ ج ٢٤، ١٥٤، ١٥٥ ج ٢٥.

* التهئة في العيد رويت عن طائفة من الصحابة ورخص فيه الأئمة، أحمد لا يتبدأ أحداً وإن ابتداء أحد أجابه، التعليل ١٣٨ ج ٢٤.

* جمع الناس للطعام في العيدين وأيام التشريق سنة ١٦٠ ج ٢٥.

* اتخاذ مواسم غير شرعية كبعض ليالي رجب أو ثامن ذي الحجة أو ثامن شوال أو بعض ليالي ربيع الأول - من البدع ١٦٠ ج ٢٥.

باب صلاة الكسوف

* ليس للموت والحياة أثر فى الكسوف ١٠٣،
١٠٦ جـ ٣٥.

* «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا
ينكسفان لموت أحد ولا لحياته...» ١٤١،
١٤٢ جـ ٢٤، ١٠٤-١٠٦ جـ ٢٥.

* طعن أبى حامد ونحوه فى حديث: «...ولكن
الله إذا تجلى لشئ خشع له» والرد عليهم مع
توضيح معنى الحديث ١٠٧، ١٠٨ جـ ٣٥.

* تخويف الله عباده بالكسوف؛ لأنه قد يكون
سبباً لعذاب ينزل ١٠٣، ١٠٧ جـ ٣٥.

* لولا إمكان حصول الضرر بالناس عند الخسوف
ما كان تخويفاً ١٤١، ١٤٢ جـ ٢٤.

* إذا كان للكسوف أجل مسمى لم يناف ذلك أن
يكون عند أجله يجعله الله سبباً لما يقتضيه من
عذاب وغيره لمن يعذبه الله به فى ذلك الوقت
أو بغيره مما ينزل الله به ذلك ١٠٧، ١٠٨
جـ ٣٥.

* لا ينكر أن يكون شئ من حركات الكواكب
وغيرها سبباً لبعض الحوادث، موت بعض
الناس قد يقتضى حدوث أمر فى السماء
كاهتزاز العرش لموت سعد ١٠٤-١٠٦
جـ ٢٥، ١٠٦ جـ ٣٥.

* أمر بالعبادات التى تدفع العذاب من
الصلاة... ١٤١، ١٤٢ جـ ٢٤، ١٠٤،
١٠٥ جـ ٢٥.

* صلاة الكسوف متفق عليها بين المسلمين
وتواترت بها السنن، صلاها يوم موت
إبراهيم، صلاة طويلة ١٤١، ١٤٢ جـ ٢٤.

* قد روى فى صفة صلاة الكسوف أنواع، الذى

* ما يفعله كثير ممن يدعى الإسلام فى أيام عيد
النصارى - كيوم الخميس الحقيق أو السبت -
من خروج النساء وتبخير القبور ووضع الثياب
على السطح وكتابة الورق والصاقها بالبيوت
واتخاذها موسماً لبيع الخمر وطبخ
الأطعمة... كله من المنكرات ١٧٠ - ١٧٥
جـ ٢٥.

* القمار بالبض وبيعه لمن يقامر به أو شراؤه من
المقامرين ١٧٠، ١٧١ جـ ٢٥.

* ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون
أو الاغتسال بمائه يشبه ماء المعمودية ١٧٠،
١٧١ جـ ٢٥.

* ترك الوظائف الراتبية من الصنائع والتجارات أو
حلق العلم واتخاذ يوم راحة وفرحة منهى عنه
١٧٠، ١٧١ جـ ٢٥.

* من صنع دعوة مخالفة للعادة فى أيام أعيادهم
لم تحب، وكذلك الهدية ١٧٠، ١٧١ جـ ٢٥.

* لا يحل للمسلمين أن يتشبهوا بهم فى شئ مما
يختص بأعيادهم لا من طعام ولا لباس ولا
اغتسال ولا إيقاد نيران ولا تبطيل عادة من
معيشة أو عبادة أو غير ذلك... ولا تمكين
الصبيان ونحوهم من اللعب الذى فى الأعياد
ولا إظهار الزينة ١٧٣-١٧٧ جـ ٢٥.

* إذا أصابه المسلمون قصداً فقد كرهه ١٧٦
جـ ٢٥.

* حكم ما ذبحوه لأعيادهم ١٧٧ جـ ٢٥.

* التعريف المداوم عليه بدعة، فعله أحياناً لعارض
١٤٢-١٤٥ جـ ١، ١٠٨ جـ ٢٠.

استفاض عند أهل العلم بسنة الرسول ﷺ ورواه البخارى ومسلم وهو الذى استحبه أكثر أهل العلم أنه يصلى بهم ركعتين فى كل ركعة ركوعان، يقرأ... ١٩٨، ١٩٩ جـ ٢٠، ١٤١-١٤٣ جـ ٢٤.

* ما روى مسلم أن النبى ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركوعات أو أربع ركوعات ضعفه حذاق أهل العلم، كان أحمد يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث ١٣، ١٤ جـ ١٨.

* إطالة السجود ١٤٢-١٤٤ جـ ٢٤.

* الجهر أصح ١٤٢، ١٤٣ جـ ٢٤.

* تكون الصلاة وقت الكسوف إلى أن يتجلى طول الكسوف وقصره بحسب ما ينكشف منها، إذا عظم الكسوف طول الصلاة حتى يقرأ بالبقرة ونحوها فى أول ركعة ١٤٢ جـ ٢٤.

* مذهب أحمد فى ذوات الأسباب كصلاة الكسوف فعلها فى وقت النهى ورجحانه بوجوه ١١٢-١١٧ جـ ٢٣.

* إذا تواطأ خبر أهل الحساب على ذلك فلا يكادون يخطئون، لا يترتب على خبرهم علم شرعى، لا يصلى إلا إذا شاهدنا ذلك ١٤١ جـ ٢٤، ١٠٩، ١١٠ جـ ٢٥، ١٠٧ جـ ٣٥.

* الكسوف والخسوف لهما أوقات مقدرة، يعرفهما من يعرف جريانهما، ليس خبر الحاسب بذلك من علم الغيب ١٣٩-١٤١ جـ ٢٤، ١٠٢ جـ ٢٥، ١٠٧ جـ ٣٥.

* من قال من الفقهاء: إن الشمس تكسف فى غير وقت الاستسار فقد غلط ١٤٠، ١٤١ جـ ٢٤، ١٠٧ جـ ٣٥.

* ما ذكره بعض الفقهاء من اجتماع صلاة العيد وصلاة الكسوف لم يستحضروا فيه هل يمكن

ذلك فى العادة أو لا ١٤٠، ١٤١ جـ ٢٤.

* الزلزال من الآيات التى يخوف الله بها عباده، أسبابه، قول بعض الناس إن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض جهل ١٤٥ جـ ٢٤.

* التخويف بالرياح الشديدة والزلازل والجدب والأمطار المتواترة التى قد تكون عذاباً ١٠٣، ١٠٤ جـ ٣٥.

* تعذيب الله لقوم عاد بالريح كانت فى الوقت المناسب وهو آخر الشتاء، وكذلك الأوقات التى ينزل الله فيها الرحمة ١٠٧، ١٠٨ جـ ٣٥.

* ما كان يخشاه الرسول ﷺ من هبوب الرياح وما كان يفعل ١٠٧، ١٠٩ جـ ٣٥.

* الأقوال فى الرعد والبرق ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٤.

* المطر يخلقه الله فى السحاب، المادة التى يخلق منها ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٤.

* هل كل ما فى الأرض من ماء السماء؟ ١٤ جـ ٦.

باب صلاة الاستسقاء

* ثبت أنه صلى صلاة الاستسقاء، من أنكر صلاة الاستسقاء ١٩٨، ١٩٩ جـ ٢٠.

* صفات الاستسقاء ١٧٣ جـ ٢٢.

* التوسل فى الاستسقاء بدعاء أهل الخير والصالح، وإن كانوا من أقارب النبى ﷺ فهو أفضل، لم يقل أحد من أهل العلم: إنه يسأل الله فى ذلك لا نبى ولا غير نبى ١٦٨-١٧٠ جـ ١.

* كان يستفتح خطبه بالحمد حتى الاستسقاء ويقدمه على التشهد ٢٢٩، ٢٣٠ جـ ٢٢.

كتاب الجنائز

- * الأئنين والبكاء من خشية الله والتضرع والشكاية إلى الله حسن ولا ينافى الصبر، بخلاف الشكوى إلى المخلوق ١٥٨ ج ٢٤.
- * كره طاووس أنين المريض وقال: إنه شكوى قرأ على أحمد فما أن حتى مات ٣٧٤ ج ١٠، ١٥٨ ج ٢٤.
- * ما روى عن السرى السقطى أنه جعل «آه» من ذكر الله ١٥٨ ج ٢٤.
- * تنازع العلماء أيما أفضل التداوى أو الصبر، ليس بواجب عند جمهورهم ٣١٩، ٣٢٠ ج ٢١، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٤.
- * التحقيق أن منه ما هو محرم، ومنه ما هو مكروه، ومنه ما هو مباح، ومنه ما هو مستحب، ومنه ما هو واجب وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره ١١ ج ١٨.
- * ليس التداوى بضرورة لوجوه، بخلاف أكل الميتة للمضطر ٣١٩-٣٢٢ ج ٢١.
- * التداوى بالخمر حرام، ليس مثل أكل الميتة، الفرق من وجوه، الذين جوزوا التداوى بالمحرم قاسوا ذلك على إباحة المحرمات للمضطر، هذا ضعيف لوجوه ١٤٧-١٥٣ ج ٢٤.
- * التداوى بالمحرمات النجسة محرم ويدل عليه وجوه ٣١٩، ٣٢٢-٣٢٥ ج ٢١.
- * التداوى بأكل شحم الخنزير لا يجوز، التداوى بالتلطخ به ثم يغسله مبنى على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة ١٥٠ ج ٢٤.
- * إذا قال له الأطباء: مالك دواء غير لحم الكلب والخنزير لم يحل له ذلك ١٥١-١٥٤ ج ٢٤.
- * قول الأطباء: إنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا

الدواء جهل ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٤.

- * من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلاً على مرض فى قلبه ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٤.
- * «إن الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها» ١٤٧-١٥٣ ج ٢٤.
- * احتجام النبى ﷺ وأمره بالحجامة فى البلاد الحارة ٢٦١، ٢٦٢ ج ١٧.
- * ما أبيح للحاجة جاز التداوى به كلبس الحرير ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٤.
- * التداوى بأبوال الإبل وألبانها، وليس من الخبائث ٤٧-٤٩ ج ٢١.
- * إن كان المذبوح مما يباح أكله جاز التداوى بمراته ١٤٧، ١٤٨ ج ٢٤.
- * ما يجوز من الرقى، حكمة النهى عما لا يعلم أنه شرك من الطلاس ونحوها ١٠، ١١ ج ١٩.
- * كل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقى به فضلاً عن أن يدعو به ١٥٧ ج ٢٤.
- * عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التى لا تفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن ٣٥ ج ١٩.
- * يجوز أن يكتب للمصاب وغيره من المرضى شئ من كتب الله وذكره بالمداد المباح ويغسل ويسقى، ما يكتب للمرأة عند تعسر الولادة ٤٢٣ ج ١٢، ٣٦، ٣٧ ج ١٩.
- * وجود الجن ودخولهم فى بدن الإنسان ثابت بأدلة. . ليس فى أئمة المسلمين من ينكر دخول الجن فى بدن المصروع وغيره ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨ ج ٢٤.
- * من كذب بما هو موجود من الجن والشياطين والسحر وما يأتون به على اختلاف أنواعه. .

فقد كذب بما لم يحط به علماً ١٥٦ جـ ٢٤ .

* أقسام الناس بالنسبة إلى التصديق بالصرع ورقبته ٣٥ جـ ١٩ .

* صرع الجن عن عشق، وقد يكون عن بغض ومجازاة وهو الأكثر، وقد يكون عن عبث وشر، علاج هذه الأنواع ٢٤-٢٦ جـ ١٩ .

* معالجة المصروع بالرقى والتعوذات على وجهين: إن كانت مما يحبه الله فلا بأس به، وإن كانت مما نهى عنه لم يفعله، أمثلة النوعين ١٥٤-١٥٧ جـ ٢٤ .

* تستحب وقد تجب رقية المصروع بالأدعية والأذكار وأمر الجن وتهيئه وقد يجوز زجره ولعنه وضربه وخنقه إذا لم يندفع إلا بذلك ٢٨، ٣٦ جـ ١٩ .

* الضرب إنما يقع على الجن ٣٤ جـ ١٩ .

* أعظم ما يدفع به الشيطان عن المصروع وغيره آية الكرسي ٣٠-٣٣ جـ ١٩ .

* قد تقتل الجن أو تؤذى من يعتدى عليها من المؤمنين، ما ينبغي أن يتحصن به المعزم ويجتنبه ٣٠ جـ ١٩ .

* الذين يعالجون المصروع بالأحوال الشيطانية هم شر الخلق عند الناس ٣٣١ جـ ١١ .

* قد يعجز الجن عن قتل الجنى الصارع للإنسان فيخلوا للمعزم أنهم قتلوه أو حبسوه ٢٧ جـ ١٩ .

* ما حرمه الله ورسوله ﷺ فضرره أكثر من نفعه كالكيما ونحوها من أنواع السحر ١٥٥، ١٥٦ جـ ٢٤ .

* إذا سكن المبتلى بين أصحاب فلهم أن يمنعوه ٢١٨، ٢٤ جـ ٢٤ .

* الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا

مثل مسائل الطب والحساب المحض، السكن في ديارهم ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكتب من أخذ عنهم ٩١ جـ ٤ .

* إذا مرض النصراني جاز للمسلم أن يعود، قد يكون في ذلك تأليفاً له إلى الإسلام ١٤٧ جـ ٢٤ .

* تلقين المحتضر سنة ١٦٥ جـ ٢٤ .

غسل الميت وتكفينه

* يغسل ويكفن المحرم والشهيد إذا مات ١١٥، ١١٦ جـ ٢١ .

الصلاة على الميت

* أحمد يجوز على المشهور التربع والتخميس والتسبيع في التكبير على الجنازة وإن اختار التربع، بخلاف بعض الفقهاء ١٥٩ جـ ٢٢ .

* الصواب أن قراءة الفاتحة فيها سنة وإن لم يقرأ بل إذا دعا جاز، نزاع العلماء في ذلك ١٦٣، ١٦٤ جـ ٢١، ١٦٥ جـ ٢٢ .

* لا يتعين في صلاة الجنازة دعاء بعينه ١٦٣، ١٦٤ جـ ٢١ .

* التسليم فيها واحدة ١٦٣، ١٦٤ جـ ٢١ .

* إذا صلى على جنازة يظنها رجلاً وكانت امرأة أو يظنه فلائاً فتبين أنه غيره صحت، بخلاف من كان مقصوده ألا يصلى إلا على من يعتقده فلائاً ١٣٤ جـ ٢٢ .

* يشترط لصلاة الجنازة الطهارة واستقبال القبلة والاصطفاف كما في الصلاة ٣٠ جـ ٢٣، ١٠٥ جـ ٢٦ .

* إذا صلى إماماً في جنازة ثم جاء آخرون فله أن يؤمهم، وله أن يعيدها مع غيره تبعاً ٢٠٥،

* من فاتته الصلاة على الجنائز فله أن يصلى على القبر ٢١٣، ٢١٤ جـ ٢٣.

* من كان مظهرًا للإسلام أو شك في حاله جرت عليه أحكام الإسلام الظاهرة وشرعت الصلاة عليه والاستغفار له وإن كانت له بدع أو ذنوب ١٨٨، ١١٩ جـ ٧، ١٥٩، ١٦٠ جـ ٢٤.

* من علم منه النفاق والزندقة لم يجز لمن علم ذلك الصلاة عليه وإن كان مظهرًا للإسلام ١١٨، ١١٩ جـ ٧، ١٥٩، ١٦٠ جـ ٢٤.

* من كان مظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبائر فلا بد أن يصلى عليهم بعض المسلمين، من امتنع من الصلاة عليه زجرًا لأمثاله كان حسنًا، ومن صلى على أحدهم يرجو رحمة الله ولم يكن في امتناعه مصلحة راجحة كان حسنًا، ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن جمع بين المصلحتين ١٥٥ جـ ٢٤.

* من كان يصلى وقتًا ويترك الصلاة كثيرًا أو لا يصلى يصلى عليه ١٥٥ جـ ٢٤.

* تارك الصلاة أحيانًا إن كان في هجره وترك الصلاة عليه ما يبعث على المحافظة على الصلاة ١٦٠-١٦٣، ٢٢٦ جـ ٢٤.

* إذا كان النبي ﷺ قد ترك الصلاة على من عليه دين وهو دون الكبائر فعلى فاعل الكبائر كقاتل نفسه والغال أولى «الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين» ١٦٠، ١٦١ جـ ٢٤.

* يجوز لأهل الفضل ترك الصلاة على ذوى الكبائر الظاهرة والدعاة إلى البدع ١٦١-١٦٣ جـ ٢٤.

* إذا ترك الإمام أو أهل العلم والدين... ١١٩

* رجل يدعى المشيخة رأى ثعبانًا فأمسكه على معنى الكرامة فلدغه فمات ينبغى لأهل العلم والدين أن يتركوا الصلاة على هذا ونحوه، وإن كان يصلى عليه عموم الناس ١٦٢، ١٦٣ جـ ٢٤.

* من ركب البحر للتجارة ففرق مات شهيدًا إن لم يكن عاصيًا بركوبه، إذا لم يغلب على ظنه السلامة فقد أعان على قتل نفسه ١٦٣ جـ ٢٤.

* لا يصلى على النصراني ١٤٧ جـ ٢٤.

* لا يصلى على من مات من القرامطة الباطنية ٩٤، ١٢٧ جـ ٣٥.

حمل الميت ودفنه

* لا يتبع جنازة النصراني ١٤٧ جـ ٢٤.

* النزاع في تشييع النساء الجنائز ١٩٢ جـ ٢٤.

* «ارجعن مأزورات...» ١٩٨ جـ ٢٤.

* «أما إنك لو بلغت معهم الكدى...» ٢٠١، ٢٠٢ جـ ٢٤.

* مفسدة اتباعهن ١٩٣ جـ ٢٤.

* «نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا» ١٥٤ جـ ٢٤.

* لا يستحب رفع الصوت مع الجنائز لا بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك ١٦٣، ١٦٤ جـ ٢٤.

* القراءة على الجنائز مكروهة وأخذ الأجر عليها أعظم كراهة ٢٠٦ جـ ٢٣.

* الأقوال في تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه ثلاثة: أعدلها الإباحة، وليس بسنة راتبة ١٦٦-١٦٧ جـ ٢٤.

* المستحب الذى أمر به النبى ﷺ وحض عليه

- * الدعاء للميت ١٦٥، ١٦٦، ١٨٥ ج ٢٤.
- * القيام على قبره ١٢٣، ١٢٤ ج ١، ٦٩، ٧٠ ج ٢٧.
- * الاختلاف إلى القبر بعد الدفن ليس بمستحب ١٨٥ ج ٢٤.
- * القراءة عند الدفن مأثورة في الجملة عن بعض الصحابة ١٦٦ ج ٢٤.
- * اتفق الأئمة على أنه لا يبنى مسجد على قبر ولا يجوز دفن ميت في مسجد، إن كان المسجد بنى قبل الدفن غير إما بتسوية القبر وإما بنشئه، وإن كان بنى بعد القبر فيما أن يزال المسجد أو تزال صورة القبر ٢٤٨ ج ١٧، ١١٩ ج ٢٢.
- * تحريم بناء المساجد على القبور «المشاهد» ٢٥٤ - ٢٥٦ ج ٤، ١٧٧ ج ٢٤.
- * لا يشرع أن ينذر للمشاهد التي على القبور لا زيت ولا شمع ولا دراهم ولا غير ذلك وللمجاورين عندها وخدام القبور، وهل في ذلك كفارة، إن تصدق بالنذر في المشاهد على من يستحق ذلك من فقراء المسلمين فحسن ١٧٧ ج ٢٤.
- * إيقاد السرج على القبور - من قنديل وغيره - منهي عنه مطلقاً وهو أحد الفعلين اللذين لعن الرسول ﷺ من فعلهما ١٦٧ ج ٢٤.
- * النهي عن اتخاذ القبور مساجد^(١) ١٢٤، ١٢٥، ١٧٨ ج ١، ١٤٧، ١٤٨ ج ٣.
- * الصلاة فيها ليس مأموراً بها لا أمر إيجاب ولا استحباب ولا في الصلاة في المشاهد التي على القبور ونحوها فضيلة على سائر البقاع فضلاً عن المساجد ١٧٧ ج ٢٤.
- (١) انظر: توحيد الألوهية ج ٣٦.
- * لا يجوز لأحد أن ينقل صلاة المسلمين وخطبهم من مسجد يجتمعون فيه إلى مشهد ١٧٨ ج ٢٤.
- * الحكمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد وبناء المساجد عليها ١٦٠ - ١٦٢ ج ١١.
- * جعل المصحف عند القبر بحيث لا يقرأ فيه مكروه منهي عنه ١٦٧، ١٦٨ ج ٢٤.
- * جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن وتلاوته بدعة منكرة هو في معنى اتخاذ القبور مساجد ١٦٧، ١٦٨ ج ٢٤.
- * إذا كان في بطن الذمية جنين لمسلم دفنت منفردة وجعل ظهرها إلى القبلة ١٦٤، ١٦٥ ج ٢٤.
- * لا يجوز دفن القرامطة الباطنية في مقابر المسلمين ٩٤ ج ٣٥.
- * لا ينبش الميت من قبره إلا لحاجة مثل أن يكون في الأول ما يؤذيه ١٦٣ ج ٢٤.
- * إذا كان لهم تربة وهى في مكان منقطع وقد قتل فيها قتيل وقد بنوا لهم تربة أخرى لم يجز نبشهم ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٤.
- * الأجساد لا تنقل من القبور... «إن لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر المشركين، وينقلون...» ١٦٩، ٢٠٦ ج ٢٤.
- * «كل مولود يذر عليه من تراب حفرة» لا يثبت، البدن لا ينقل إلى موضع الولادة ٢٣٨، ١٤٠ ج ٢٧.
- * القراءة الراتبة بعد الدفن على القبر بدعة، من قال إن الميت ينتفع بسماع القرآن ويؤجر على ذلك فقد غلط ١٦٧، ١٧٦ ج ٢٤.
- * الصدقة على الميت ينتفع بها، وكذلك الحج والأضحية والدعاء والاستغفار ١٧٥ ج ٢٤.

* إذا أهدى ميت ثواب صيام أو صلاة أو قراءة جاز ١٧٨ ، ١٧٩ ج ٢٤ .

* إذا هلك الإنسان وأهدى ذلك للميت نفعه «من هلك سبعين ألف مرة وأهداه للميت يكون براءة له من النار» ليس حديثاً ١٧٩ ، ١٨٠ ج ٢٤ .

* يصل إلى الميت قراءة أهله وتسبيحهم وتكبيرهم وسائر ذكرهم إذا أهدوه له ١٨٠ ج ٢٤ .

* الأئمة اتفقوا على أن العبادات المالية تصل الميت، خلافهم في العبادات البدنية كالصلاة والصيام والقراءة ١٧١-١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ج ٢٤ ، ٢٦ ج ٣١ .

* الصواب أنه يصل ٢٠٥ ج ٢٤ .

* لا معارضة بين النصوص الدالة على انتفاع الميت بما يعمل له وبين: «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» و«إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث...» أحاديث في انتفاع الميت بذلك ٢٥٧ ، ٢٥٨ ج ٧ ، ١٧٠ - ١٧٤ ، ٢٠٥ ج ٢٤ .

* الاستتجار لنفس القراءة والإهداء لا يصح، فيه قول بجواز أخذ الأجرة عليها للفقير الذي فعلها لله ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٤ .

* إذا قصد بذلك من يستعين على قراءة القرآن وتعليمه كان أفضل ١٦٧ ، ١٧٦ ج ٢٤ .

* ليس من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً أو صاموا أو حجوا أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين ولا لخصوصهم، كانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات ١٧٨-١٨٠ ج ٢٤ .

* لم يكن السلف يهدون ثواب أعمالهم للنبي ﷺ، ولم يكن يحتاج أن يهدى إليه، له مثل أجور ما يعملونه ٢٢٧ ، ٢٢٨ ج ١ ، ٨٦

ج ٢٦ .

* نهى عن الاستغفار للمشركين والدعاء لهم ٩٩ ج ١ .

* من كان من أمة أصلها كفار لم يجز أن يستغفر لأبويه إلا أن يكونا قد أسلما ١٨١ ج ٢٤ .

* المستحب أن يصنع لأهل الميت طعام، إنما يطيب إذا كان بطيب نفس المهدى وكان على سبيل المعاوضة، إذا علم أنه ليس بمباح... وإذا اشتبه أمره ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢١٣ ج ٢٤ .

* صنعة أهل الميت طعاماً يدعون الناس إليه غير مشروع، بل بدعة ١٧٥ ، ١٧٦ ج ٢٤ .

* لا يجوز أن تذبح الأضاحي ولا غيرها عند القبور ولا يشرع عندها شيء من العبادات ٢٦٠ ج ٢٧ .

* يكره الأكل مما ذبح عندها ١٦١ ، ١٦٢ ج ٢٦ .

* الصدقة ووضع الطعام عند القبر منكر... ١٦١ ، ١٦٢ ج ٢٦ .

زيارة القبور

* أرواح الأحياء إذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى ويسأل الموتى القادم عن أحوال الأحياء، الأعلى ينزل إلى الأدنى، الروح تشرف على القبر وتعاد إلى اللحد أحياناً، استقرارهم بحسب منازلهم ١٦٨ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ج ٢٤ .

* والذي عليه الجمهور أن الزيارة الشرعية مستحبة ١٨٧ ج ٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٩ - ٢٠٤ ج ٢٧ .

* لمن كان قريباً ومن اجتاز بها ٨٣ ، ٨٤ ج ٢٦ .

* زيارة القبور على وجهين: شرعية وبدعية ١٨٣

ج ٢٤، ٨٢ ج ٢٦.

* الزيارة الشرعية هي السلام على الميت والدعاء له، هذه الزيارة هي التي كان النبي ﷺ يفعلها إذا خرج لزيارة قبور البقيع ١٨٣-١٨٧، ١٩٢ ج ٢٤، ٤٣، ٤٤ ج ٢٧.

* لا تشرع إلا في حق المؤمنين، الغرض منها ١٢٣، ١٢٤، ١٧٠، ١٧١ ج ١.

* عمدة الأئمة في السلام على النبي ﷺ (١) ١٩٩ ج ٢٤.

* ليس في زيارة قبر النبي ﷺ حديث حسن ولا صحيح، عامة ما يروى في ذلك موضوع، منها ١٩٨ - ٢٠١ ج ٢٤.

* الزيارة البدعية هي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الخواص أو يطلب منه الدعاء والشفاعة أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب... الزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة وهي من جنس الشرك وأسبابه ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٧٨، ١٤٥، ١٤٦ ج ١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧ - ١٩٢ ج ٢٤، ٨٢، ٨٣ ج ٢٦، ١٧٧ ج ٢٧.

* سر كراهة مالك لأن يقال: زرت قبر النبي ﷺ ٨٣ ج ٢٦، ٢١، ٨٢، ١٧٧ ج ٢٧.

* الصحيح أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه ١٩٢-١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢ ج ٢٤.

* «لعن الله زوارات القبور» أو «زائرات القبور» والجواب عن الطعن فيه بوجوه ١٨٧، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١-٢٠٣ ج ٢٤.

* من اعتقد أن النساء مأذون لهن في الزيارة

(١) انظر: توحيد الربوبية: صفة السلام عليه ج ٣٦.

اعتقد عموم «زوزوها» ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٤.

* إن قيل: فهب أنه صحيح لكنه منسوخ بـ«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» و«بأن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها: يا أم المؤمنين، أليس كان نهى رسول الله ﷺ عن زيارة القبور؟ قالت: نعم... ثم أمر بزيارتها» والجواب من وجوه، العلة في الإذن للرجال ومنع النساء ١٩٦-١٩٨، ٢٠١-٢٠٣ ج ٢٤.

* ومما اعتمدوا عليه في الزيارة: أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن وقالت: لو شهدتك ما زرتك ١٩٣ ج ٢٤.

* مصلحة الاتباع أعظم من مصلحة الزيارة وقد منع منه، ليست مفسدة التشيع أعظم ١٩٤ ج ٢٤.

* ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا... ١٨٣، ١٨٧ ج ٢٤.

* الميت يسمع في الجملة كلام الحي، سمع إدراك، لا يجب أن يكون دائماً ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٢٤.

* علم الميت بالحي إذا زاره وسلم عليه ١٨٥ ج ٢٤.

* الحياة والروح ودخول الأرواح الجنة ليس مختصاً بالشهداء ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٤.

* الزيارة المشتركة تجوز في قبور الكفار، الغرض منها ٢٤، ٢٥ ج ١، ١٨٣ ج ٢٧.

* التعزية مستحبة، مثل أن يقول... قول القائل: ما نقص من عمره زاد في عمرك ٢١٢ ج ٢٤.

* البكاء على الميت رحمة له حسن لا ينافي الرضا، بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه

* دمع العين وحزن القلب لا إثم عليه ٢١٢ جـ ٢٤.

* الميت يتأذى بالبكاء عليه، الخلاف فى ذلك،

وطرق الناس فى حديث «الميت يعذب ببكاء

أهله عليه»، وليس فيه أن النائحة لا تعذب

بالنياحة، تألمهم بما يعمل عند قبورهم من

المعاصى، قد يكون للميت من قوة الكرامة ما

يدفع عنه من العذاب. الرضا بالمصائب التى

ليست ذنباً لا يجب ٢٠٦-٢١١ جـ ٢٤.

* النياحة محرمة على الرجال والنساء، حكم من

فعل ذلك، إذا كان النوح عند القبور للنساء

فهو أشد، كشف النساء وجوههن بحيث يراهن

الأجانب لا يجوز ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤ جـ ٢٤،

١٥٧ جـ ٣٢.

كتاب الزكاة

* الزكاة فى اللغة ٨، ٩ جـ ٢٥.

* الحكمة فى فرض الزكاة الإحسان إلى الخلق،

شرعت للمواساة ٧-٩ جـ ٢٥.

* متى فرضت ٣٠٩ جـ ٧.

* أكد أركان الإسلام بعد الصلاة، قرن الزكاة مع

الصلاة فى القرآن ٧، ٨ جـ ٢٥.

* الواجبات فى المال بلا عوض أربعة أقسام:

(١) الزكاة، وجوبها راتب ١٠٢ جـ ٢٩.

* ذكرت الزكاة فى القرآن مجملاً فبينه الرسول

ﷺ، وحد له أنصبة ٨، ٩ جـ ٢٥.

* ووضعها فى الأموال النامية بنفسها أو بتغير عينها

وجعل المال المأخوذ على حساب التعب ٨، ٩

جـ ٢٥.

* سر ترتيب مالك ومسلم أحاديث الزكاة ٩، ١٠

* الأموال المجمع على زكوتها ٩، ١٠ جـ ٢٥.

* لا بد فى الزكاة من الملك ٣٠ جـ ٢٥.

* وجوبها فى مال اليتامى ١٤ جـ ٢٥.

* وجوبها فى مال المكلف وغير المكلف ٢٩

جـ ٢٥.

* الحول شرط فى وجوب الزكاة فى العين

والماشية، ربح المال مضموم إلى أصله، يزكى

الربح حول الأصل إذا كان الأصل نصاباً وإن

كان معه عرض تجارة ثم ملك ما يكمل

النصاب ١٢ جـ ٢٥.

* إذا ملك الماشية فتوالدت وكانت الأمهات نصاباً

أو دون النصاب فحال عليها الحول وهى

أربعون فالأحوط الزكاة ٢٥، ٣٢ جـ ٢٥.

* صغار كل جنس من جميع الماشية تبع يعد مع

الكبار، لا يؤخذ إلا من الوسط ٢٥ جـ ٢٥.

* ما وقف على جهة عامة فلا زكاة فيه بخلاف

الموقوف على معين، إن جعل فى الكراع

والسلاح ١٢٩، ١٣٠ جـ ٣١.

* متى يزكى الدين، والمغصوب والضائع ونحو

ذلك؟ ١٤، ١٥، ٣٠، ٣٣ جـ ٢٥.

* الدين يسقط زكاة العين، قول مالك: إن كان له

عروض توفى الدين ترك العين وجعلها فى

مقابلة الدين، وإن كان له دين على ملئ ثقة

جعله فى مقابلة دينه وزكى العين فإن لم يكن

إلا بيده سقطت ١٥، ١٦ جـ ٢٥.

* الأقوال فى صداق المرأة على زوجها إذا مرت

عليه سنون، أقربها ٣١، ٣٢ جـ ٢٥.

* الأموال التى بأيدي الأعراب المتناهين تخرج

زكاتها إذا لم يعرف لها مالك معين ١٧٥

جـ ٣٠.

زكاة البقر

- * صدقة البقر، الجمهور على أنه ليس فيما دون الثلاثين شئ، اشترط السوم ٢٤، ٢٥ جـ ٢٥.
- * يخرج في الثلاثين الذكر وفي الأربعين الأنثى، إذا أخرج الذكر يجزيه، إذا كانت كلها ذكوراً، إذا بلغت مائة وعشرين خير ٢٥ جـ ٢٥.
- * الجواميس بمنزلة البقر ٢٥ جـ ٢٥.
- * ويجمعان في الزكاة ٢٤ جـ ٢٥.
- * بقر الوحش لا زكاة فيها، إذا تولد من الوحش والأهلي ٢٥ جـ ٢٥.

زكاة الغنم

- * حديث أبي بكر في صدقة الغنم، الضأن والمعز سواء، يجمعان في الزكاة ٢١-٢٤ جـ ٢٥.
- * «في سائمة الغنم» السوم شرط في الزكاة ٢٢-٢٤ جـ ٢٥.
- * صغار كل جنس تبع يعد مع الكبار ولكن لا يؤخذ إلا من الوسط ٢٥ جـ ٢٥.
- * إذا كان الجميع صغاراً فهل يزكى منها أو يشتري كباراً؟ ٢٥ جـ ٢٥.
- * إذا كان الجنس بعضه أرفع من بعض فهل يأخذ الوسط أو أيها شاء؟ ٢٤، ٢٥ جـ ٢٥.
- * «ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس» ٢٣ جـ ٢٥.
- * الخلطاء في الماشية، إذا كان لكل منهما أربعون، شروط الخلطة، هل من شرطها أن يكون لكل منهما نصيباً ٢٠٣، ٢٠٤ جـ ٢٥، ٢٥ جـ ٢٥.
- * «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية» ٢٣، ٢٤ جـ ٢٥.
- * «ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع»

* إذا كان على مالك الزرع والثمار دين فهل يسقط الزكاة ٢٠ جـ ٢٥.

* إن كان الجميع صغاراً وكانت أربعين وجبت فيها الزكاة، وإن كانت أقل من أربعين فالأحوط أدواؤها ٢٥، ٣٢ جـ ٢٥.

* إذا باع النصاب بجنسه، إن اشترى بنصاب من العين نصيباً من الماشية وكان الأول لم يتم حوله ٢٥ جـ ٢٥.

* مالك وأحمد حرما الاحتياط لإسقاطها وأوجبها مع الحيلة، كره الشافعي الحيلة، أبو حنيفة وأصحابه ٢٩، ٣٠ جـ ٢٥.

باب زكاة بهيمة الأنعام

- * السوم شرط في زكاة الإبل، العوامل ليس فيها صدقة ٢٢-٢٤ جـ ٢٥.
- * الإبل على اختلاف أصنافها تجمع في الزكاة ٢٣، ٢٤ جـ ٢٥.
- * حديث أبي بكر في زكاة الإبل، «ومن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده...» ٢٠-٢٣ جـ ٢٥.
- * إجزاء سن أعلى من الواجب ١٣٦-١٣٨ جـ ٣١.
- * فقهاء الحديث وأهل المدينة أخذوا في أوقاص الإبل بكتاب الصديق بخلاف الكتاب الذي فيه استئشاف الفريضة بعد مائة وعشرين ٢٠٣، ٢٠٤ جـ ٢٥، ٢١، ٢٢، ٢٨ جـ ٢٥.
- * لما كان المقصود الدر والنسل صار الواجب الإناث ٤٦، ٤٧ جـ ٢٥.
- * «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» ٩، ١٠ جـ ٢٥.

باب زكاة الحبوب والثمار

* الخلاف فيما يجب فيه العشر أو نصفه ١٦، ١٧ جـ ٢٥.

* فقهاء الحديث توسطوا في المعشرات بين أهل الحجاز وأهل العراق بأنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا يوجبون الزكاة في الخضروات، أحمد يوجبها في الحبوب التي تدخر وإن لم تكن تمرّاً أو زبيباً، وقد يلحق بالموسق الموزونات كالقطن ١٦٨، ٢٠٣، ٢٠٤ جـ ٢٨، ٢٠ جـ ٢٥.

* النصاب خمسة أوسق، الوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، مقدار صاع النبي ﷺ بالأمداد، مقدار المد بالأرطال، مقدار الرطل بالدرهم، مقدار الدرهم بالثاقيل، لو قيل: إن الصاع والمد يرجع فيه إلى عادات الناس؟ ١٣٦ جـ ١٩، ١٧، ١٨، ٢٩، ٣٣ جـ ٢٥.

* الجمهور على أن الصاع والمد في الطعام والماء واحد وهو أظهر ٣٣ جـ ٢١.

* «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» «من تمر ولا حب» ٩، ١٠ جـ ٢٥.

* ما زاد على خمسة أوسق فيه الزكاة عند الجميع ١٠ جـ ٢٥.

* الرطب الذي لا يتم ونحوه إذا بلغ خمسة أوسق ولم يبلغ ثمنه مائتي درهم ٢٠ جـ ٢٥.

* ويضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض ولو كان بعضه صيفياً وبعضه شتوياً ولو كانت في بلدان شتى، أما الشركاء فلا بد أن يكون في حصة كل واحد منهم نصاب ١٧، ١٨ جـ ٢٥.

* ما يعتبر صنفاً واحداً ١٧-١٩ جـ ٢٥.

* من باع ثمرة أو وهبها أو مات عنها بعد بدو صلاحها فالزكاة عليه، وإن كان قبل بدو صلاحها فعلى المشتري والموهوب له والوارث إن كان في حصة كل واحد منهم نصاب ١٨ جـ ٢٥.

* ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس وهو فيما سقته السماء، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس وهو ما سقى بالنضح ٩، ٨ جـ ٢٥.

* «فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرين وما سقى بالنضح نصف العشر» ٩، ١٠، ١٦، ١٧ جـ ٢٥.

* العنب الذي لا يصير زبيباً إذا أخرج عنه زبيباً بقدر عشره لو كان يصير زبيباً جاز وهو أفضل، إذا أخرج العشر عنباً أجزاءً، لا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال ٣٥، ٣٦ جـ ٢٥.

* العنب الذي يصير زبيباً لكنه قطفه قبل أن يصير زبيباً يخرج زبيباً بلا ريب ٣٥، ٣٦ جـ ٢٥.

* من يبيع عنه ورطبه قبل اليبس يجزئه إخراج عشر الثمن، إذا بلغ خمسة أوسق ١٧، ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٥ جـ ٢٥.

* إخراج القيمة في الزكاة والكفارات ونحو ذلك الأظهر المنع إلا الحاجة أو مصلحة أو العدل، أمثلة «أنتوني بخميص أو لباس...» خلاف أصحاب أحمد وسببه، والأقوال في المسألة ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٥٠، ٥١ جـ ٢٥.

* يخرص النخل والكرم على أربابه ويخلى بينهم وبينه فإن شأؤوا أكلوا وإن شأؤوا باعوا ويخفف عنهم ١٨ جـ ٢٥.

* ما أكل من الزرع والقطافى وهو أخضر صغير

باب زكاة التقدين

* نصاب الذهب عشرون ديناراً ، ما دون العشرين إذا لم تكن قيمته مائتي درهم فلا زكاة فيه ، الخلاف فيما إذا كان أقل من عشرين وقيمه مائتا درهم ١٠ ، ١١ جـ ٢٥ .

* نصاب الورق مائتا درهم ١١ جـ ٢٥ .

* إذا زاد على الخمس «ولا فيما دون خمس أواق صدقة» ٩-١١ ، ٢١ جـ ٢٥ .

* مذهب أهل المدينة أن لا وقص إلا في الماشية بخلاف التقدين ٢٠٣ ، ٢٠٤ جـ ٢٠ .

* الأوقية في لغة الرسول ﷺ أربعون درهماً ١٣٣ جـ ١٩ .

* الدرهم والدينار لا يعرف لهما حد شرعى ولا طبعى ، مرجعه إلى العادة والاصطلاح ، الدراهم التى ضربها عبد الملك ، تحبب فى المشوشة ١٣٣-١٣٦ جـ ١٩ .

* هل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بهما النصاب؟ ١١ ، ١٢ جـ ٢٥ .

* باب اللباس أوسع من باب الآنية ٣٩ ، ٤٠ جـ ٢٥ .

* خاتم الفضة يباح ٣٩ جـ ٢٥ .

* السيف يباح تحليته بيسير الفضة ٥١ جـ ٢١ ، ٣٩ جـ ٢٥ .

* الكلايب التى تمسك بها العمامة وتحتاج إليها إذا كانت بزنة الخواتم كالثقال ونحوه فهى أولى بالإباحة ٣٩ ، ٤٠ جـ ٢٥ .

* حياصة الفضة فيها النزاع ، إن كان فيها فضة يسيرة أبيحت على أصح القولين ٣٩-٤١ جـ ٢٥ .

* جواز تحلية لباس الخيل بالفضة ١٣١ جـ ٣١ .

فلا زكاة فيه «خففوا على الناس فإن فى المال...» ١٨ جـ ٢٥ .

* جواز العدول إلى الخرص للحاجة «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع» ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ جـ ٤ ، ٣٥ ، ٣٦ جـ ٢٥ ، ١٤٨ جـ ٣٢ .

* إذا كان له ثمر وحنطة جيدة لم يخرج عنها ما هو دونها ٥١ جـ ٢٥ .

* العشر على من نبت الزرع على ملكه ، إذا استأجر أرضاً فالعشر على المستأجر وإن زارع أرضاً فعلى كل منهما عشر ما أخرجه الله له ، وإن أعير أرضاً أو أقطعها أو كانت موقوفة على عينه ، فإن زرع فيها فعليه العشر وإن آجزها فالعشر على المستأجر وإن زارعها فالعشر بينهما ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦-٣٩ جـ ٢٥ ، ٨٣ ، ٨٤ جـ ٣٠ .

* الزكاة فى المساقاة والمزارعة مبنية على أصل وهو أنها هل هى جائزة أم لا؟ ٣٧-٣٩ جـ ٢٥ .

* اجتماع العشر والخراج «لا يجتمع عشر وخراج» كذب ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٥ جـ ٢٥ .

* أحمد يوجبها فى العسل لما فيه من الآثار التى جمعها هو وإن كان غيره لم تبلغه إلا من طريق ضعيفة ١٤ ، ١٥ ، ٢٨ جـ ٢٥ ، ١٢٢ جـ ٢٩ .

* المعادن إذا أخرج منها نصاباً من الذهب والفضة ففيه الزكاة عند أخذه ، والياقوت والزبرجد... عند أحمد ، ما يخرج من البحر لا زكاة فيه ٢٠٣ ، ٢٠٤ جـ ٢٠ ، ١٤-١٦ ، ٢٩ جـ ٢٥ ، ٢٠٧ جـ ٢٩ .

* الركاز ، أبو حنيفة يجعل الركاز المعدن وغيره ٢٠٧ جـ ٢٩ .

* إن كان يسير الفضة للزينة أبيح منه ما لا يباشر بالاستعمال ٣٨، ٤٠ ج ٢١، ٣٩، ٤٠ ج ٢٥.

* كتابة القرآن عليها مكروه، وكذلك على الدرهم والدينار ٤٠، ٤١ ج ٢٥.

* خاتم الذهب حرام ٥٠، ٥١ ج ٢١، ٣٩ ج ٢٥.

* يباح تحلية السيف بيسير الذهب على الصحيح ٥١، ٥٢ ج ٢١، ٣٩ ج ٢٥.

* حياسة الذهب محرمة ٤٠، ٤١ ج ٢٥.

* المضرب بالذهب داخل في النهى ٥١، ٥٢ ج ٢١.

* أنف الذهب ورباط الأسنان به يباح للضرورة ٤٧ ج ٢١.

* الذهب والفضة يباحان للضرورة مفردين وتبعاً ٤٧ ج ٢١.

* «نهى عن الذهب إلا مقطوعاً» «لا يباح من الذهب إلا خريصة» ٥٠، ٥١ ج ٢١.

* عن أحمد في يسير الذهب ثلاثة أقوال، من لبسه من الصحابة لم يبلغه النهى ٥٠، ٥١ ج ٢١.

* يباح يسير الذهب التابع لغيره كالطراز ونحوه ٣٩، ٤٠ ج ٢٥.

* لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق ٣٩، ٤٠ ج ٢٥.

* الحلى إن كان للنساء فلا زكاة فيه عند... وقيل: فيه الزكاة وهو مروى عن ١٣، ١٤ ج ٢٥.

* حلية الرجال ما أبيح منه فلا زكاة فيه، وما يحرم اتخاذه ففيه الزكاة، وما اختلف فيه ففيه

الخلاف ١٤ ج ٢٥.

* حلية الفرس فيه الزكاة ١٤ ج ٢٥.

* الدواة والمكحلة ونحو ذلك فيه الزكاة سواء كان ذهباً أو فضة ١٤ ج ٢٥.

* اختلاف قول أحمد في الحلى المباح، المنصور عند أصحابه أنه لا يجب، أبو حنيفة يوجبها في الذهب والفضة من الحلى المباح وغيره ٣٩ ج ٢٥.

باب زكاة العروض

* العروض للتجارة فيها الزكاة، إذا حال عليها الحول ١٢-١٤ ج ٢٥.

* الأئمة الأربعة وسائر الأمة إلا من شذ متفقون على وجوبها في عروض التجارة سواء كان التاجر مسافراً أم مقيماً أم متربصاً أم مديراً، وسواء كانت التجارة... ١٢، ١٣، ٤٣ ج ٢٥.

* مذهب مالك أن التجار على قسمين: متربص ومدير... المتربص عنده لا زكاة عليه إلى أن يبيع السلعة فيزكيها لعام واحد ١٣، ١٤ ج ٢٥.

* الأصناف التى يتجر فيها يجوز أن يخرج عنها جميعاً دراهم بالقيمة، إن لم يكن عنده دراهم فأعطى ثمنها بالقيمة جاز ٤٩ ج ٢٥.

باب صدقة الفطر

* الصحيح أن صدقة الفطر تجب على الزوج والوالد تحملاً، فلو أخرجتها الزوجة جاز ٢١٣ ج ٢٠، ١٧٦ ج ٢٣.

* لو أخرجها الذى يخرج عنه بدون إذن المخاطب بها ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢٠.

باب إخراج الزكاة

* مسألة تكفير من ترك الزكاة أو غيرها من الأركان جحداً أو كسلاً وبخلاً ٥٠٥-٥١٢ جـ٧.

* هل يكفر بترك الزكاة، أو إذا قاتل الإمام عليها؟ وهل يقتل إذا قال: أنا أوديتها ولا أدفعها إلى الإمام؟ ١٤١، ١٦٢ جـ٧.

* اتفاق الصحابة ومن بعدهم على قتال مانعي الزكاة ٢٨٣ جـ ٢٨.

* غلط بعض الفقهاء في التسوية بين قتال البغاة وقتال الخوارج ومانعي الزكاة ٣٦١-٣٦٣ جـ٤.

* إذا أخذ الإمام الزكاة قهراً لم تجزه في الباطن ١٦ جـ ٢٢.

* تضعيف عمر الزكاة على بنى تغلب ١١٤، ١١٥ جـ ٣٥.

* من زكى رياء قبلت منه ظاهراً لا باطناً ولم تجب عليه الإعادة إذا تاب ١٥، ١٦ جـ ٢٢.

* ما يأخذه ولاية المسلمين من العشر وزكاة الماشية والتجارة وغير ذلك يسقط ذلك عن صاحبه إذا صرف في مصارفه الشرعية، إن كان لا يصرفها في مصارفها الشرعية، فينبغي له ألا يدفعها إليه إلا أن يكره فتجزئه ٥٠ جـ ٢٥.

* جيران المال أحق بصدقته فإن استغنوا عنها أعطى البعيد، وإن أعطاهم الفقراء في غير البلد جاز ٥٣ جـ ٢٥.

* من كان له أقارب مستحقين للصدقة ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة غيره أعطاهم من الزكاة ولو كانوا في بلد بعيد ٥١، ٥٢ جـ ٢٥.

* يجوز تعجيل الزكاة قبل وجوبها بعد سبب

* إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف الخمسة جاز إخراجها بلا ريب ٤٣ جـ ٢٥.

* الخلاف فيما إذا كانوا يقتاتون غيرها هل يجب عليهم أن يخرجوا منها أم يجزئهم الأرز والدخن والذرة، أصبح الأقوال الأخير ١٩٤، ١٩٥، ٢٣٤، ٢٣٥ جـ ٢٢، ٤٣ جـ ٢٥.

* أمره بصدقة الفطر من تمر أو شعير؛ لأنه كان قوت أهل المدينة ٢٠٥ جـ ٢١، ٤٣ جـ ٢٥.

* يجوز إخراج الدقيق وزناً ٤٣ جـ ٢٥.

* إن زاد على الصاع في زكاة الفطر ونواه نافلة جاز بلا كراهية ٤٤ جـ ٢٥.

* هل الواجب صاع أو نصف صاع أو أكثر؟ ٤٤ جـ ٢٥.

* من أوجب استيعاب الأصناف الثمانية في صدقة الأموال أوجب الاستيعاب في صدقة الفطر ٤٥، ٤٦ جـ ٢٥.

* من كان من مذهبه عدم وجوب الاستيعاب جوز دفع صدقة الفطر إلى واحد ٤٥ جـ ٢٥.

* من قال: إن صدقة الفطر تجرى مجرى صدقة الأبدان لم يجز إعطاءها إلا لمن يستحق الكفارة وهم الآخذون لحاجتهم، هذا القول أقوى... ٤٥-٤٧ جـ ٢٥.

* أضعف الأقوال في عدد الأشخاص الذين تدفع إليهم صدقة الفطر ٤٥، ٤٦ جـ ٢٥.

* لو فرض عدد مضطرون وإن قسم بينهم الصاع عاشوا وإن خص به بعضهم مات الباقيون فينبغي تفريقه بين جماعة ٤٦، ٤٧ جـ ٢٥.

* إن قيل: ﴿إنما الصدقات...﴾ نص فيه استيعاب الصدقة؟ قيل: هذا خطأ لوجه ٤٧، ٤٨ جـ ٢٥.

الوجوب ٥١، ٥٢ جـ ٢٥.

* إذا ظن أنه قد حال الحول أو في نفسه إذا كان قد حال الحول فهي زكاة وإلا تكون سلفاً على ما يجب بعد أجزأت ٥٢ جـ ٢٥.

* ما أخذه السلطان من الزكاة بغير أمر أصحابه احتسب به ٥٣ جـ ٢٥.

* ما يأخذه ولاية الأمور بغير اسم الزكاة لا يعتد به من الزكاة ٥٥ جـ ٢٥.

* إذا أخذ العامل في الزكاة من أحد الشريكين أكثر من الواجب بتأويل أو بغير تأويل فللمأخوذ منه أن يرجع على الآخر بقسطه ١٨٤، ١٨٥ جـ ٣٠.

* إذا كان أحد فلاحي النصف له غنم تحب فيها الزكاة والنصف الآخر ليس لفلاحيه غنماً فالزم الإمام أهل القرية بزكاة الغنم على الفلاحين اشترك فيه الجميع بحسب أموالهم ٣٢، ٣٣ جـ ٢٥.

باب أهل الزكاة

* الصدقات لمن سمى الله في كتابه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ...﴾ ١٥٣ جـ ٢٨.

* الفقراء والمساكين ١٥٣، ١٥٤ جـ ٢٨.

* الفقير في الشرع ليس الفقير اصطلاحاً، هل الفقير أشد حاجة أم المسكين؟ ٣١١، ٣١٢ جـ ٢٨.

* العاملين عليها ١٥٣ جـ ٢٨.

* المؤلفات قلوبهم، الحكمة في إعطائهم، هم نوعان: كافر ومسلم ١٥٣-١٦٤ جـ ٢٨.

* طعن الخوارج على النبي ﷺ في إعطائه المؤلفات والجواب عنه ٣١٥-٣١٧ جـ ٢٨.

* إنى لأعطي رجلاً وأدع من هو أحب إلى

منهم... ١٤٠ جـ ٢٩.

* ترك عمر إعطاء المؤلف؛ لأنه استغنى في زمانه عن إعطائهم، لا لنسخه ٥٥، ٥٦ جـ ٣٣.

* في الرقاب ١٥٣ جـ ٢٨.

* افتكاك الأسرى ١٠٠، ١٠١ جـ ٢٩.

* الغارمين، في سبيل الله، ابن السبيل ١٥٣ جـ ٢٨.

* من كان من ذوى الحاجات كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل وجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة ومن الفى مما فضل عن المصالح العامة التى لا بد منها ٣١١ جـ ٢٨.

* ينبغي للإنسان أن يتحرى بالزكاة المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين غيرهم من أهل الدين ٥٢، ٥٣ جـ ٢٥.

* من أظهر بدعة أو فجوراً استحق العقوبة بالهجر وغيره ٥٢، ٥٣ جـ ٢٥.

* إذا طلبها من لا يعلم حاجته لها وهو يعلم حاجة آخر فأعطاء من يعلم حاجته أولى ٥٣ جـ ٢٥.

* إذا ادعى الفقر من لم يعرف بالغننى وطلب الأخذ من الزكاة جاز أن يعطيه بلا بينة بعد أن يعلم أن لاحظ فيها لغنى ولا... وإن ذكر له عيلاً فهل يفتقر إلى بينة، لا يجب أن تكون البينة من الشهود المعدلين، بل ٣١٣ جـ ٢٨، ٢٣ جـ ٣٠.

* هل يجب على كل مذك زكاة المال أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها وأن يعطى من كل صنف ثلاثة، أو الواجب ألا يخرج بها عن الأصناف الثمانية وأن يتحرى العدل، وإذا دفع - عند هؤلاء - زكاته لواحد من صنف...؟

٤٥، ٤٨ جـ ٢٥.

* لا يجب ولا يستحب أن يسوى بين أصناف أهل الزكاة، بل العطاء بحسب الحاجة والمنفعة ١٣٩، ١٤٠ جـ ١٩.

* إذا فرض له القاضى شيئاً من الصدقات له وللواردين عليه، فهل لأحد أن يزاحمه عليه؟ ١١٣، ١١٤ جـ ٣١.

* الدين الذى على الميت يجوز أن يوفى من الزكاة وأن يملك لوارثه وغيره الذى عليه الدين لا يعطى ليستوفى دينه ٤٩ جـ ٢٥.

* إسقاط الدين عن المعسر لا يجزئ عن زكاة العين ٥١ جـ ٢٥.

* إذا كان له دين على من يستحق الزكاة جاز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين ويكون زكاة ذلك الدين ٢٥ جـ ٢٥.

* إن كان له دين على حى أو ميت لم يحتسب به من الزكاة ٥٣ جـ ٢٥.

* القريب الذى يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبى فهو أحق بها منه وإن كان فى بلد بعيد وإن كان البعيد أحق لم يحاب بها القريب ٤٣، ٥١-٥٣ جـ ٢٥.

* يجوز أن يصرف الزكاة إلى من يستحقها وإن كانوا من أقاربه الذين ليسوا فى عياله ٥٣ جـ ٢٥.

* الذى لا ينفق عليه ٥٥ جـ ٢٥.

* يجوز دفعها لمن يأخذ لحاجة المسلمين وإن كانوا من أقاربه ٥٤ جـ ٢٥.

* الأظهر جواز دفعها إلى الوالدين إذا كانوا غارمين أو مكاتبين ٥٤ جـ ٢٥.

* إن كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم فالأقوى دفعها إليهم فى هذه الحال ٥٤، ٥٥ جـ ٢٥.

* دفع زكاتهم إلى جدتهم لقضاء دينها جائز، وكذلك إلى الأقارب لأجل الدين ٥٤ جـ ٢٥.
* إن كان على الولد دين ولا وفاء له جاز أن يأخذ من زكاة أبيه ٥٥ جـ ٢٥.

* تحريم الصدقة على النبى ﷺ وأهل بيته تكميلاً لتطهيرهم ودفعاً للهمة عنه، ليس له ولن يمونه من مال الله إلا نفقتهم ٢٠، ٢٩ جـ ١٩.

* ذوو قرباه يعطون بمعروف من مال الخمس والفقير... أحمد جعل خمس الزكاة شيئاً... ٢٠ جـ ١٩.

* أهل بيت النبى ﷺ كالعلويين والفاطميين الذين يدخل فيهم بنو جعفر وبنو عقيل، العباسيين، فى تحريم الصدقة على أزواجه روايتان وهم من أهل بيته، مواليهن لا يدخلون من موالى آله ٢٦٨-٢٧٠ جـ ٢٢، ٥٤، ٥ جـ ٣١.

* إن كانت جدتهم مستغنية بنفقتهم أو نفقة غيرهم لم تدفع إليها الزكاة ٥٤ جـ ٢٥.

* من كان مستغنياً بنفقة أبيه فلا حاجة به إلى زكاته ٥٥ جـ ٢٥.

* تعريف كل من الصدقة والهبة وأيهما أفضل ١٥١ جـ ٣١.

* إخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل، مجرد حب المال وجمعه لا يوجب عقاباً إذا قام بالواجب فيه ٦٣، ٦٤ جـ ١١.

* جماع الواجبات المالية بلا عوض أربعة أقسام، البخيل من ترك واحدة من هذه الأربع «أربع من فعلهن فقد برأ من البخل: من أتى الزكاة، وقرى الضيف، ووصل الرحم، وأعطى فى النائبة» ٢٩، ٦٣، ٦٤، ١٠٢-١٠٤ جـ ٢٩.

* صلة ذى الرحم المحتاج أفضل من العتق ٩٦ جـ ٢٩.

* يستحب لمن وثق بإيمانه من فعل المستحبات ما لا يستحب لغيره كالصدق بجمع المال ٦٢-٦٤ جـ ٢٩.

* إذا أخرج الصدقة من ماله فلم يجد السائل تصدق بها على آخر ٧ جـ ٣١.

* ذم المسألة، متى تجوز؟ جواز أخذ المال من غير سؤال، حال الصحابة في ذلك ٢٩، ٢٨ جـ ١١.

* إذا أعطاه أخ له شيئاً من الدنيا فإن كان سائلاً بلسانه أو مشرفاً إلى ذلك فلا ينبغي أن يقبله إلا حيث تباح له المسألة والاستشراف، إذا أتاه من غير مسألة ولا إشراف وكان الذي أعطاه حقه ٥٥، ٥٦ جـ ٢٥.

* الغنى ينبغي له أن يكافأ بالمال من أسداه إليه ٥٦ جـ ٢٥.

* «ما أتاك من هذا المال وأنت غير مشرف...» ٥٥، ٥٦ جـ ٢٥.

* «إن هذا المال حلوة خضرة...» جواز الرد وإن كان من غير مسألة ولا إشراف ٥٥-٥٧ جـ ٢٥.

* تعليم الأولاد الشحاذة ومنعهم من الكسب يستحق صاحبه العقوبة البليغة ٢٧٤، ٢٧٥ جـ ١١.

كتاب الصيام

* اشتقاق الصوم ١٢٧ جـ ١٧.

* فرض في السنة الثانية ٣٠٩ جـ ٧.

* في رجب أو غيره ١٥٩ جـ ٢٥.

* مسألة تكفير من ترك الصيام جحداً أو تكاسلاً ٣١٠-٣١٥ جـ ٧.

* هل يقضيه من تركه متعمداً؟ ١٧٤، ١٧٥

جـ ٢٢.

* الأدلة من القرآن والسنة على وجوب الصوم برؤية هلاله ٧٦-١٠١ جـ ٢٥.

* إذا أفطر في رمضان مستحلاً لذلك وهو عالم بتحريمه وجب قتله، إن كان فاسقاً عوقب على فطره بما يراه الإمام ١٤١، ١٤٢ جـ ٢٥.

* إذا كانت السماء مصحبة ولم يحصل أحد على الرؤية فليس يشك عند الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ٦٦، ٦٧ جـ ٢٥.

* لم يستحب الصوم في الصحور بل نهى عنه ٧١، ٧٢ جـ ٢٥.

* هل يسمى يوم الغيم يوم شك؟ ٦٠-٦٢، ٧١ جـ ٢٥.

* الخلاف في صوم يوم الغيم- وهو ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان- هل يجب أو لا يجوز أو يجوز ولا يجب؟ الثابت عن أحمد أنه يستحب ولا يوجب ١٧٤ جـ ٢٢، ٥٨ - ٦٠، ٦٦-٧٢، ٩٨ جـ ٢٥.

* «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له» «فأكملوا العدة ثلاثين» «فعدوا ثلاثين» ٨٣-٩٢ جـ ٢٥.

* ثم إن صامه بنية مطلقة أو نية معلقة أو قصد صوم ذلك تطوعاً أجراً ١٧٤، ١٧٥ جـ ٢٢، ٦٠، ٦١، ٩٨ جـ ٢٥.

* اختلف هؤلاء هل يجوز أو يكره أو يحرم أو يستحب أن يصام بغير نية رمضان إذا لم يوافق عادة ٩٨ جـ ٢٥.

* هل رؤية بعض البلاد رؤية لجمعها؟ فيه اضطراب، عمدة أحمد ٦١ - ٦٧ جـ ٢٥.

* الذين قالوا: لا تكون رؤية لجمعها منهم من

* سبب تقديمها إصغاء بعض الناس إلى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب من أن الهلال يرى أولاً يرى ويبنى على ذلك إما فى باطنه، وإما فى باطنه وظاهره أو يكون فى قلبه حسيكة من ذلك وشبهة قوية ٧٥ جـ ٢٥.

* نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل فى رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإيلاء أو غير ذلك من الأحكام بقول الحساب إنه يرى أو لا يرى لا يجوز ٧٥ جـ ٢٥.

* الأدلة القرآنية على أن المعتبر فى الصيام وغيره الأهلة لا الحساب ٧٦-٨١ جـ ٢٥.

* الأدلة من السنة على أن معرفة طلوع الهلال هو الرؤية لا الحساب، وجه الدلالة منها «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا وعقد الإبهام فى الثالثة، والشهر هكذا وهكذا وهكذا» الآية المذكورة هنا صفة مدح وكمال من وجوه. «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» وجه الدلالة منه ٨٢-١٠١ جـ ٢٥.

* بطلان القول بأن المراد بـ«فاقدروا له» تقدير حساب ١٠٠ جـ ٢٥.

* الشرائع قبلنا إنما علقت الأحكام بالأهلة وإنما بدل من بدل من اتباعهم ٧٧-٩٩ جـ ٢٥.

* وأجمع المسلمون عليه، ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً ولا خلاف حديث ٧٥ جـ ٢٥.

* بعض المتأخرين من المتفقهة الحادئين بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل فى حق نفسه بالحساب، هذا القول مع شذوذه مسبوق بالإجماع على خلافه، اتباع ذلك فى الصحو أو تعليق عموم الحكم به لم يقله مسلم، والمحفوظ عن الشافعى كقول

حدد ذلك بمسافة قصر أو إقليم، مخالفة هذا التحديد للعقل والشرع ٦٢، ٦٣ جـ ٢٥.

* الصواب أن من بلغته رؤية الهلال فى الوقت الذى يؤدى بتلك الرؤية الصوم أو الفطر أو النسك وجب اعتبار ذلك بلا شك، سواء روى بمكان قريب أو بعيد ٦٢-٦٧ جـ ٢٥.

* إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب فعليهم إمساك ما بقى سواء كان من إقليم أو إقليمين، ولا قضاء عليهم ٦٢-٦٥ جـ ٢٥.

* إذا بلغتهم الرؤية بعد غروب الشمس فالمستقبل يجب صومه، والماضى إن روى بمكان قريب - وهو ما يمكن أن يبلغهم خبره فى اليوم الأول - فهو كما لو روى ببلدهم ولم يبلغهم، وإن روى بمكان لا يمكن وصول خبره إليهم إلا بعد مضى اليوم الأول فلا قضاء عليهم ٦١-٦٣ جـ ٢٥.

* هؤلاء الذين بلغهم الخبر فى أثناء الشهر لا يبنون الفطر إلا على رؤيتهم، إلا إذا بلغهم فى اليوم الأول ٦٣، ٦٤ جـ ٢٥.

* وإذا كانت الرؤية قليلة ٦٤، ٦٥ جـ ٢٥.

* هلال الفطر إذا ثبت رؤيته فى اليوم عملوا بذلك وإن كان بعد ذلك لم يكن فيه فائدة، ولكن نقل التاريخ ٦٣-٦٦ جـ ٢٥.

* «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون». ٦٢-٦٥، ٦٧، ٦٨ جـ ٢٥.

* إذا صام برؤية مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم أو تأخرت ٦٣، ٦٤ جـ ٢٥.

* مقدمة فى بيان كمال الدين ووجوب الاعتصام به، والنهى عن التفرق ٧٢-٧٥ جـ ٢٥.

الجماعة ٧٥، ٧٦، ١٠٠ جـ ٢٥.

❖ وابتدع قوم من المنتسبة إلى الشيعة من الإسماعيلية ونحوهم القول بالعدد دون الرؤية ومنهم من يروى عن جعفر الصادق جدولاً يعمل به، افتراه عليه عبد الله بن معاوية، ومنهم من يعتمد على أن رابع رجب أول رمضان، أو على أن خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر، ومنهم من يعتمد على رؤيته بالمشرق الاستسار، بطلان هذه البدعة ٧٦، ٩٩-١٠١ جـ ٢٥.

❖ الدليل العقلى على أن الطريق إلى معرفة الهلال هو الرؤية أن المحققين من أهل الحساب كلهم على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة أو لا يرى البتة على وجه مطرد وإنما قد يتفق ذلك ٣٥٢-٣٥٤ جـ ٦، ١٠٠-١١٠ جـ ٢٥.

❖ بيان امتناع ضبط ذلك بالحساب ١١٦، ١١٧ جـ ٩، ١٦٦، ١٠١، ١٠٢، ١١٢، ١١٣ جـ ٢٥.

❖ غاية ما يمكن الحاسب إذا صح حسابه أن يعرف- مثلاً- أن القرصين اجتماعاً في الساعة الفلانية، وأنه عند غروب الشمس يكون قد فارقتها القمر إما بعشر درجات مثلاً أو أقل أو أكثر، إذا كان بعده- مثلاً- عشرين درجة فهذا يرى ما لم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فلا يرى، ما حول عشر درجات يختلف باختلاف أسباب الرؤية من وجوه ٢٩٢، ٢٩٣ جـ ٦، ١١٧ جـ ٩، ١٠٢-١٠٤، ١١٢، ١١٣ جـ ٢٥.

❖ نزاعهم في قوس الرؤية، كم ارتفاعه؟ ٢٩٢، ٤٨٧ جـ ٦، ١٠٣، ١٠٤، ١١٢، ١١٣ جـ ٢٥.

❖ أول من تكلم فيه بعض متأخريهم مثل كوشيار الديلمى وأمثاله، سبب ذلك ١٠٠، ١٠١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧ جـ ٩.

❖ الذى جاءت به الشريعة هو أكمل الأمور وأصحها وأبينها وأحسنها وأبعدها عن الاضطراب من اجتماع القرصين، أو محاذاة برج كذا، أو لإحدى نقطتى الرأس أو الذنب ٣٩، ٤٠ جـ ١٥، ٧٧-٧٩ جـ ٢٥.

❖ قد يسبب العمل بالحساب فى الصيام وغيره من الأحكام تغيير الدين ٧٩، ٨٠ جـ ٢٥.

❖ الشهر مأخوذ من الشهرة فإذا لم يشتهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل ١١٠، ١١١ جـ ٢٥.

❖ ما حد من الشهر والعام ينقسم فى اصطلاح الأمم إلى عددى وطبيعى، الشهر الهلالى طبيعى وسنته عددية، والشهر الشمسى عددى وسنته طبيعية ٣٩، ٤٠ جـ ١٥، ١٢٩ جـ ٢٢، ٧٨-٨٠ جـ ٢٥.

❖ الهلال مأخوذ من الظهور ورفع الصوت، إذا استهلّه الواحد أو الاثنان فلم يخبرا به لم يكن هلالاً ٣٥٢ - ٣٥٥ جـ ٦، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩ جـ ٢٥.

❖ إذا كان مبدأ الحكم فى أول الشهر أو فى أثنائه حسبت جميع الشهور بالأهلة وإن كان بعضها أو جميعها ناقصاً، إذا وقع مبتدأ الحكم فى أثناء الشهر فإن كان الشهر الأول كاملاً كمل ثلاثين وإن كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين ٨٠-٨٤ جـ ٢٥.

❖ إذا رأى هلال الصوم وحده أو هلال الفطر وحده فهل عليه أن يصوم برؤية نفسه أو يفطر برؤية نفسه أو لا يفطر ولا يصوم إلا مع الناس؟ الأظهر الأخير ٦١-٦٤، ٦٧، ٦٩ جـ ٢٥.

- * المنفرد برؤية هلال شوال لا يفطر علانية ولا سرًا ١١١، ١١٢ ج ٢٥.
- * من كان في مكان ليس فيه غيره إذا رآه صامه وإذا رأى في مكان آخر أو ثبت نصف النهار لم يجب عليه القضاء ٦٨، ٦٩ ج ٢٥.
- * إذا رأى بمكان لا يمكن وصول خبره إليهم إلا بعد انقضاء النسك فلا تأثير له فيه ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٨٦ ج ٢٥.
- * إذا رأى هلال ذي الحجة أو أخبره ثقتان أنهما رأياه ولم يثبت عند حاكم فلهن أن يصوموه وإن كان في نفس الأمر يكون عاشرًا ١١٠-١١٢ ج ٢٥.
- * إن قيل: قد يكون الإمام الذي فوض إليه إثبات الهلال مقصرًا لردّه شهادة العدول: إما لتقصيره في البحث عن عدالتهم، وإما ردّ شهادتهم لعداوة بينه وبينهم، وغير ذلك من الأسباب أو لاعتماده على قول المنجم ١١٢، ١١٣ ج ٢٥.
- * إذا بلغ صبي أو أفاق معجون في أثناء اليوم قبل الأكل أو بعده أمسكوا ولا قضاء عليهم ٦٤، ٦٥ ج ٢٥.
- * إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب فعليهم إمساك ما بقى سواء كان من إقليم أو إقليمين، ولا قضاء عليهم ٦٢، ٦٥ ج ٢٥.
- * يجوز الفطر للمسافر باتفاق الأمة، سواء كان قادرًا على الصيام أو عاجزًا وسواء شق عليه الصوم أو لم يشق ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٢، ١١٤، ١٥ ج ٢٥.
- * إنما تنازعت الأمة في جواز الصيام للمسافر ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٢، ١١٤، ١١٥ ج ٢٥.
- * «ليس من البر الصيام في السفر»، «كنا نسافر مع النبي ﷺ فمننا الصائم ومننا المفطر...»
- ١١٤ ج ٢٥.
- * والفطر له أفضل ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٢، ١١٦ ج ٢٥.
- * مقدار السفر الذي يفطر فيه (١) ١١٤، ١١٥ ج ٢٥.
- * إذا سافر في أثناء يوم جاز له الفطر ١١٥ ج ٢٥.
- * اليوم الثاني يفطر فيه بلا ريب وإن كان مقدار سفره يومين ١١٥ ج ٢٥.
- * إذا قدم المسافر في أثناء اليوم فهل عليه الإمساك؟ عليه القضاء أمسك أو لا ١١٥ ج ٢٥.
- * يفطر من عادته السفر إذا كان له بلد يأوى إليه ١١٦ ج ٢٥.
- * من كان معه في السفينة امرأته وجميع مصالحه ولا يزال مسافرًا لا يفطر ١١٦ ج ٢٥.
- * أهل البادية الذين يشتون في مكان ويصيفون في مكان إذا كانوا في حال ظعنهم من المصيف إلى المشتى وبالعكس أفطروا ١١٦ ج ٢٥.
- * إذا كانت الحامل تخاف على جنينها أفطرت وقضت وتطعم عن كل يوم مسكينًا رطلًا من خبز بأدمه ١١٨ ج ٢٥.
- * إذا كان كلما أراد يصوم غمى عليه... أفطر وقضى فإن كان يصيبه في أى وقت صام كان عاجزًا عن الصيام فيطعم عن كل يوم مسكينًا ١١٨ ج ٢٥.
- * المسلم الذي يعلم أن غدًا من رمضان وهو يريد صوم رمضان لا بد أن ينويه ضرورة، ولا يحتاج أن يتكلم به، أكثر ما يقع عدم التبييت والتعيين في رمضان عند الاشتباه ١٤٨ ج ١٨، (١) وانظر: تحديد السفر ص ٢٢٤، ٢٢٥ ج ٣٧...

- ❖ «من ذرعه قىء وهو صائم فليس عليه قضاء وإن استقاء فليقض» ١١٩-١٢١ جـ ٢٥.
- ❖ «قاء فأفطر» ١٢٠ جـ ٢٥.
- ❖ «من استمنى فأنزل أفطر» ١٢١ جـ ٢٥.
- ❖ إذا قبل زوجته أو ضمها فأمذى فسد صومه عند أكثر العلماء ١٤١، ١٤٢ جـ ٢٥.
- ❖ التفطير بالحجامة والفصاد ونحوهما، نزاع العلماء فى المسألة ٢٨٧ جـ ٢٠، ١٢١، ١٣٥-١٣٨، ١٤٢ جـ ٢٥.
- ❖ إذا افتصد بسبب وجع فى رأسه فالأحوط القضاء، إن أمكنه تأخير الفصاد أخره ١٤٣ جـ ٢٥.
- ❖ «أفطر الحاجم والمحجوم» ١٣٦-١٣٨ جـ ٢٥.
- ❖ «احتجم وهو محرم صائم» ١٣٥ - ١٣٧ جـ ٢٥.
- ❖ «ثلاث لا تفطر: القيء، والحجامة، والاحتلام» ١٢٠، ١٢١ جـ ٢٥.
- ❖ دم الحيض ينافى الصيام ١١٨، ١١٩، ١٣١ جـ ٢٥.
- ❖ علة التفطير بالجماع والحيض والاستقاء والحجامة والفصاد، الفرق بينها وبين خروج الأخبثين والاحتلام والاستحاضة وخروج الدم بالجرح والدامل، والاستحاضة والرعاف ٢٨٧، ٢٨٨ جـ ٢٠، ١٣٣-١٣٥، ١٤٢ جـ ٢٥.
- ❖ نزاع العلماء فى التفطير بالكحل والحقنة وما يقطر فى الإحليل ومداواة الجائفة والمأمومة، الأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك ٢٨٧، ٢٨٨ جـ ٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٨ جـ ٢٥.
- ❖ «ليتن الصائم الإثم»، «أكتحل وأنا صائم قال:
- ٣١٠، ٣١١ جـ ٢٠، ١١٦ جـ ٢٥.
- ❖ «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» ٣٢ جـ ٧.
- ❖ تبيت نية الصوم على ثلاثة أقوال، أوسطها أن الغرض لا يجزئ إلا بتبيت نية، وأما النفل فيجزئ بنية من النهار ٦٩، ٧٠ جـ ٢٥.
- ❖ يجزئ التطوع بنية بعد الزوال، الثواب من حين نواه ٧٠ جـ ٢٥.
- ❖ اختلفوا فى نية التعيين على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه لا بد من نية رمضان، فلا يجزئ نية مطلقة ولا معينة لغير رمضان ٧٠ جـ ٢٥.
- ❖ من علم أن غداً من رمضان فلا بد من التعيين فى هذه الصورة، فإن نوى نفلاً أو صوماً مطلقاً لم يجزه، وإن كان لا يعلم أن غداً من رمضان فهنا لا يجب عليه التعيين ٦٠، ٦١ جـ ٢٥.
- باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة**
- ❖ الأكل والشرب والجماع تفطر بالإجماع ١١٨، ١١٩، ١٣١-١٣٣ جـ ٢٥.
- ❖ الوطء فى الدبر يفسد العبادات التى تفسد بالوطء فى القبل كالصيام ١٤٠، ١٤١ جـ ٢١.
- ❖ إنزال الماء من الأنف يفطر ١١٨، ١١٩ جـ ٢٥.
- ❖ يفطر بالسعوط ١٤٢، ١٤٣ جـ ٢٠.
- ❖ الممنوع منه هو ما يصل إلى المعدة فيستحيل دماً ويتوزع على البدن ١٣١-١٣٣ جـ ٢٥.
- ❖ «إذا دخل رمضان... وصفت الشياطين» ١٣٢، ١٣٣ جـ ٢٥.
- ❖ القيء يفطر، وهل على من استقاء مع القضاء كفارة؟ ١١٩-١٢١، ١٤٢ جـ ٢٥.

نعم» ١٢٦، ١٢٧ جـ ٢٥.

* احتج من قال بالتفطير بها بأقيسة، الجواب عنها
١٢٦-١٣٣ جـ ٢٥.

* الادهان لا يفطر بلا ريب ١٤٢ جـ ٢٥.

* إذا ابتلع ما لا يغذى كالحصاة لم يفطر ١٤٢،
١٤٣ جـ ٢٠.

* إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيًا أو مخطئًا فلا
قضاء عليه ٣٠٩-٣١٢ جـ ٢٠، ١٢٣ جـ ٢٥.

* الاحتلام لا يمكن الاحتراز منه ٢٨٧، ٢٨٨
جـ ٢٠.

* من أكل يظن بقاء الليل لم يفطر ٣١١، ٣١٢
جـ ٢٠، ٢٠ جـ ٢١.

* الشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب
والجماع ولا قضاء عليه ١٣٩ جـ ٢٥.

* إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر فلا بأس
بالأكل والشرب بعد ذلك بزمان يسير، لو علم
بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر فالأظهر لا
قضاء ١١٧ جـ ٢٥.

* إذا باشر زوجته وهو يسمع المتسحر يتكلم فلا
يدري أهو يتسحر أو يتكلم ثم غلب على ظنه
أنه يتسحر فوطئها وبعد يسير أضاء الصبح لا
قضاء عليه ولا كفارة ١٣٩ جـ ٢٥.

* إذا وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقدًا بقاء
الليل ثم تبين أن الفجر قد طلع فلا قضاء عليه
ولا كفارة ١٤٠، ١٤١ جـ ٢٥.

* إذا طلع عليه الفجر وهو مولج فهل نزعه جماع
١٧ جـ ١٦.

* من أكل يظن الغروب لم يفطر ٣١١، ٣١٢
جـ ٢٠.

* «أفطرنا يوم غيم» ثم طلعت الشمس ولم يذكر

قضاء» ١٢٤-١٢٦، ١٦٩-١٧٠ جـ ٢٥.

* هل يقضى المجمع المتعمد في نهار رمضان
وتلزمه كفارة؟ ١٢١، ١٢٢، ١٤٠، ١٤١
جـ ٢٥.

* المجمع ناسيًا ليس عليه كفارة ١٢٢، ١٢٣
جـ ٢٥.

* هل يشترط في وجوب الكفارة أن يكون الواطئ
قد أفسد صومًا صحيحًا؟ من لم ينو الصوم ثم
جامع، ومن جامع ثم كفر ثم جامع ١١، ١٢
جـ ١٩.

* إذا أراد أن يواقع زوجته في أثناء النهار فأفطر
بالأكل قبل أن يجامع ثم جامع ١٣٩-١٤١
جـ ٢٥.

* كفارة الجماع في رمضان على الترتيب، وقد
يلزم بما هو أصعب عليه ٧٦، ٧٧ جـ ٣٤.

* الموالاة في صوم الشهرين واجبة، إذا قطعه
لعذر لا يمكن الاحتراز منه لم يقطع التتابع ٨٣
جـ ٢١.

* لفظ الإطعام لم يقدره الشارع ﴿من
أوسط...﴾ ١٣٦، ١٣٧ جـ ١٩.

* لا تدفع الكفارة إلا لمن يأخذ لحاجة نفسه ٤٦
جـ ٢٥.

باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

* ذوق الطعام يكره لغير حاجة ولا يفطر ١٤٢
جـ ٢٥.

* تكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق ١٤٢
جـ ٢٥.

* إذا غاب القرص أفطر الصائم ولا عبرة بالحرمة
الشديدة الباقية في الأفق ١١٧ جـ ٢٥.

* هل يؤخر مع الغيم؟ ١٢٤ جـ ٢٥.

* إذا اتصل به المرض ولم يمكنه القضاء فليس على الورثة إلا الإطعام عنه إذا صام عنه تطوعاً وأهداه نفعه ذلك ١٤٣ جـ ٢٥.

باب صوم التطوع

* أصول العبادات: الصلاة والصيام والقراءة ٢٢٥ جـ ١٠.

* أمره النبي ﷺ أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ١٤٧ جـ ٢٥.

* إذا نذر صوم الإثنين والخميس فانتقل إلى صوم يوم وفطر يوم فقد انتقل إلى ما هو أفضل ١٥٥، ١٥٦ جـ ٢٥.

* إنما شرع في يوم عاشوراء الصيام، قد كان واجباً ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان يستحب لمن صامه أن يصوم معه التاسع ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧ جـ ٢٥.

* بعض المتسنة يفعل في يوم عاشوراء ما ظنه مستحباً من الكحل والاعتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب وإظهار السرور وغير ذلك، لم يرد فيه حديث عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا استحبه أحد من أئمة المسلمين ٢٥٠، ٢٥١ جـ ٤، ١٦٠، ١٦١ جـ ٢٥.

* ما روى في ذلك وفي الصلاة يوم عاشوراء وفي التوسيع على الأهل فيه ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨ جـ ٢٥.

* الروافض تتخذ ذلك اليوم مأتماً عارضهم من النواصب أو من الجهال يتخذون يوم عاشوراء موسماً كمواسم الأعياد والأفراح ١٦٤-١٦٨ جـ ٢٥.

* «من اغتسل يوم عاشوراء...» ٢٥٠، ٢٥١ جـ ٤.

* أفضل الصيام صيام يوم وفطر يوم ١٧٩، ١٨٠ جـ ٢٢، ١٤٧، ١٤٨ جـ ٢٥.

* النهى عن صيام الدهر ١٤٧، ١٤٨ جـ ٢٥.

* أمره لعبد الله بن عمرو بالاقتصاد في الصيام والصلاة والقراءة صوم عبد الله بن عمرو ١٤٧، ١٤٨ جـ ٢٥.

* متى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنعه من فعل واجب أنفع له منها حرمت ١٤٦-١٤٨، ١٤٩ جـ ٢٥.

* إن كانت توقعه في محرم لا يقاوم مفسدة مصلحتها حرمت ١٤٦، ١٤٧ جـ ٢٥.

* إن أضعفته عما هو أصلح منها أو أوقعته في مكروهات كرهت ١٤٨، ١٤٩ جـ ٢٥.

* من نذر صوم نصف الدهر فأضر ذلك بعقله وبدنه فعليه أن يفطر ويكفر كفارة يمين، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه ١٤٨، ١٤٩ جـ ٢٥.

* قوله: أريد أن أقتل نفسي في الله ١٤٩، ١٥٠ جـ ٢٥.

* الأجر على قدر منفعة العمل وطاعة الله لا على قدر مشقته ١٥١-١٥٣ جـ ٢٥.

* جاءت الشريعة في الصيام والأكل والنكاح بما يصلح به دين الإنسان وبدنه ١٨٠ جـ ٢٢.

* صوم رجب بخصوصه كل أحاديثه ضعيفة بل موضوعة، متى أفطر بعضاً لم يكره صوم البعض ١٥٦، ١٥٧ جـ ٢٥.

* تخصيص رجب وشعبان جميعاً بالصوم والاعتكاف لم يرد فيه شيء ١٥٦ جـ ٢٥.

* صوم الأربعة الأشهر الحرم جميعاً ١٥٦، ١٥٧ جـ ٢٥.

* ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان، وتكون في الوتر منها، الوتر يكون باعتبار الماضي... ويكون باعتبار ما بقى «لتاسعة تبقى، لخامسة تبقى، لثالثة تبقى» ١٥٢، ١٥٤ جـ ٢٥.

* ينبغي أن يتحررها المؤمن في العشر الأواخر جميعها، وتكون في السبع الأواخر أكثر، أكثر ما تكون ليلة سبع وعشرين، ما روى في علاماتها، قد تكشف لبعض الناس أو يفتح على قلبه من المشاهدة ما يتبين به الأمر ١٥٣ جـ ٢٥.

* ليلة الإسراء أفضل في حق النبي ﷺ، وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة ١٥٤ جـ ٢٥.

* أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة وأفضل أيام العام يوم النحر وهو أفضل من يوم عرفة ١٥٤-١٥٦ جـ ٢٥.

* أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام العشر من رمضان، وليالي العشر الأواخر أفضل من لياليها ١٥٤ جـ ٢٥.

باب الاعتكاف وأحكام المساجد

* الجمع بين قول عائشة: «ما زال يعتكف حتى فارق الدنيا» وبين ما علم من تركه الاعتكاف ثلاثة أعوام، وهل يقضى الاعتكاف ١٥٨-١٦٠ جـ ٢٥.

* كل من صام صوماً مشروعاً وأراد أن يعتكف من صيامه كان جائزاً، إن اعتكف بدون صيام ففيه قولان ١٥٦، ١٥٧ جـ ٢٥.

* الاعتكاف في الجوامع، لا يكون الاعتكاف لا بخلوة ولا بغير خلوة لا في غار ولا عند قبر ولا غير ذلك ١٣٧، ١٣٨ جـ ٢٧.

* الاعتكاف يشترط له المسجد ولا تشترط له الطهارة ٦٨، ٦٩ جـ ٢٦.

* إذا حاضت المعتكفة خرجت من المسجد ونصب لها قبة بفنائها ١١٥، ١٢٠ جـ ٢٦.

* إذا نذر اعتكافاً في مكان ليس فيه مزية شرعية غير المساجد الثلاثة لم يتعين، وله أن يفعل ذلك في غيره، وهل تجب الكفارة؟ ٢٦، ٣١ جـ ٣١.

* لو نذر أن يصلى أو يعتكف في بقعة من المسجد لم تتعين ١٢٢ جـ ٢٢.

* المسجد الحرام أفضل المساجد ويليهِ مسجد النبي ﷺ ويليهِ المسجد الأقصى، الصلاة في المسجد الحرام أفضل منها في مسجد النبي ﷺ ٨، ٩، ١٧٤ جـ ٢٧.

* إذا نذر الصلاة في بيت المقدس أجزأ عنه الصلاة في أحد الحرمين ولو نذر الصلاة في مسجد النبي ﷺ أجزأه في المسجد الحرام، إذا نذر الصلاة في المسجد الحرام لم يجزئه في غيره ١٣٥، ١٣٦ جـ ٣١.

* إذا نذر إتيان المسجد الحرام لحج أو عمرة وجب عليه الوفاء ٧، ٩ جـ ٢٧.

* إذا نذر المشى إلى المسجد الحرام لزمه، ولو نذر أن يذهب إلى مسجد المدينة أو بيت المقدس ففيه قولان ٧، ٨، ٢٢، ١٧٨ جـ ٢٧.

* تشريع زيارة بيت المقدس إلا في الأوقات التي تقصدها الضلال ١٣ جـ ٢٧.

* حكمة شرعية السفر إلى المساجد الثلاثة ١٨٧ جـ ٢٧.

* متى بنيت هذه المساجد ومن بناها وصلى فيها؟ ١٤٠، ١٤١، ١٤٣ جـ ٢٧.

* «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...»

١٦، ٣٥-١٣٧ ج ٢٧.

* أفضل الأوطان في حق كل إنسان ١٦٠، ١٦١ ج ١٨.

* المسجد الحرام يعبر به عن المسجد وما حوله من الحرم ١٣٣ ج ١٩.

* المسجد الأقصى اسم للمسجد الذي بناه سليمان، صار بعض الناس يسمي الأقصى الذي بناه عمر، الصلاة في هذا المصلى الذي بناه عمر أفضل من الصلاة في سائر المسجد ١٠، ١١ ج ٢٧.

* هل ينبغي للمعتكف أن يأكل في المسجد أو في بيته ١٨٨ ج ٢٧.

* لا تحرم مباشرة المحرم والمعتكف بدون شهوة ١٨٨ ج ٢٧.

* أفضل الأذكار، ما لا يشرع منها ٣١٣ ج ١٠.

* الصمت عن الكلام مطلقاً في الصوم أو الاعتكاف أو غيرهما بدعة مكروهة، وهل ذلك محرم، وإذا فعله على وجه التدين^(١) ١٥٧، ١٥٨ ج ٢٥.

أحكام المساجد

* تعاهد مساجد المسلمين ج ٢٨.

* يسان المسجد عما يؤذيه ويؤذى المصلين فيه، رفع الصبيان أصواتهم فيه وتوسيعهم لحصره لا سيما في وقت الصلاة منكر ١٢٥ ج ٢٢.

* يجوز أن يبصق في ثيابه في المسجد ويمتخط في ثيابه ١٢٣ ج ٢٢.

* لا يجوز الذبح في المسجد لا ضحايا ولا غيرها

(١) وتقدم في العيدين ما يتعلق بأعياد النصراري وحكم ما يعمل به المسلم في أعيادهم من طبخ الأظعمة... أو التشبه بهم في أعيادهم ج ٣٧.

١٢٤، ١٢٥ ج ٢٢.

* لا يجوز أن يدفن في المسجد ميت لا صغير ولا كبير ولا جنين ولا غيره ١٢٤، ١٢٥ ج ٢٢.

* من كره بناء المساجد بالحجارة والقصة والساج من الصحابة والتابعين، هؤلاء لما فعله الوليد أكره ٢٢١ ج ٢٧.

* ليس للمسلم أن يتخذ المسجد طريقاً ١١٨، ١١٩ ج ٢٢.

* إذا اتخذ المسجد بمنزلة البيوت في أكله وشربه ونومه وسائر أحواله منع، الرخصة في بعض ذلك في الشيء اليسير ولذوى الحاجات العارضة... ١٢٠-١٢٣، ١٢٥ ج ٢٢.

* يمنع الكافر أن يتخذ المسجد طريقاً بلا ريب ١١٨، ١١٩ ج ٢٢.

* إذا دخله ذمى لمصلحة، وهل يشترط إذن المسلم ١١٩ ج ٢٢.

* ليس لأحد أن يفعل في المسجد ولا على بابه أو قريباً منه ما يشوش على أهل القراءة والصلاة والذكر والدعاء فيه ويمنع ١٢٥ ج ٢٢.

* السؤال في المسجد وخارج المسجد محرم إلا لضرورة ١٢٦ ج ٢٢.

* إذا كان به ضرورة وسأل في المسجد ولم يؤذ أحداً بتخطيه ولا غيره ولم يكذب فيما يرويه ولم يجهر جهراً يضر الناس... جاز ١٢٦ ج ٢٢.

* الكلام الذي يحبه الله ورسوله ﷺ في المسجد حسن، المحرم في المسجد أشد تحريماً، وكذلك المكروه، ويكره فيه فضول المباح ١٢٢، ١٢٣ ج ٢٢.

* ليس لأحد أن يختص بشيء من المسجد بحيث يمنع منه غيره دائماً «النهى عن إيطان كإيطان البعير» ١١٩، ١٢٠ ج ٢٢، ٢٦ ج ٣١.

* إذا منع من يقرؤون القرآن فى تلك البقعة وقال: هذا موضعنا فهو ظالم من وجوه ١٢١ ج ٢٢.

* وإذا احتج بأن أولئك يقرؤون لأجل الوقف وهذا ليس من أهل الوقف ١١٦، ١١٧ ج ٢٢.

* المشى بالنعال فى المسجد جائز، ينبغى لمن أتى المسجد أن ينظر فيهما ١٢٢، ١٢٣ ج ٢٢.

* لا تغسل الموتى فى المسجد، إذا أحدث فى المسجد ما يضر بالمصلين أزيل وعمل بما يصلحهم ١٢٥ ج ٢٢.

* السواك فى المسجد لا يكره ١٢٣ ج ٢٢.

* إن سرح شعره وجمع الشعر فلم يترك فى المسجد فلا بأس ١٢٣، ١٢٤ ج ٢٢.

* لا يجوز الاستنجاء فى المساجد، ولا يكره الوضوء فيها إذا لم يحصل معه امتخاط أو بصاق ١٠٩-١١١ ج ٢٥، ١١٤، ١١٥ ج ٣١.

كتاب المناسك

* النسك فى اللغة ٢٦٠ ج ١٧.

* منسك المؤلف الأول، والثانى ٥٦ ج ٢٦.

* وكان لإبراهيم وآل إبراهيم من محبة الله وعبادته والإيمان به وطاعته ما لم يكن لغيرهم فخصهم الله بأن جعل لبيته الذى بنوه خصائص لا توجد لغيره، وجعل ما جعله من أفعالهم قدوة للمسلمين وعبادة يتبعونها فيها، ولا ريب أن الله شرع لإبراهيم السعى ورمى الجمار

والوقوف بعرفات بعد ما كان من أمر هاجر وإسماعيل وقصة الذبيح وغير ذلك ما كان ٢٥٩-٢٦١ ج ١٧.

* لم يوجب الخليل الحج، ولم يكن الحج واجباً فى أول الإسلام ١٤٣، ١٤٤ ج ٢٧.

* نزاع الناس متى فرض، فرض سنة تسع أو عشر، آية الإيجاب ﴿والله على الناس حج البيت...﴾ ٣٠٩، ٣١٠ ج ٧، ٢٦٢ ج ١٧، ١٤٤ ج ٢٧.

* من قال: إنه فرض سنة ست احتج بآية الإتمام، لزومهما بالشروع ٨، ٩ ج ٢٦.

* سبب تأخير النبى ﷺ للحج أن العرب قد غيرته عن ميقاته ٧٩، ٨٠ ج ٢٥.

* الحج من سبيل الله ٣١، ٣٢ ج ٤.

* الحج أفضل للنساء من الجهاد بخلاف الرجال ٢٤٥ ج ١٠.

* الإكثار من الحج أفضل من التصديق بتفците على الفقراء ١٠، ١١ ج ٢٦.

* الحج عن الوالدين من برهما، الأم أسبق فى البر إلا إذا لم يحج الوالد الفرض ١٠، ١١ ج ٢٦.

* هل يكون مسلماً من ترك الحج أو غيره من الأركان؟ ١٢٢، ١٢٣ ج ٤.

* مسألة تكفير من ترك الحج أو غيره من الأركان جحداً أو كسلاً أو بخلاً ٣١٠-٣١٥ ج ٧.

* من لم يحج خيف عليه الموت على غير الإسلام ١١٨ ج ١٤.

* الأظهر فى الدليل عدم وجوب العمرة، تعليل عدم الوجوب ٧، ٩، ١٠٧، ١٣٦ ج ٢٦.

* العمرة واجبة فى أشهر الروايتين عن أحمد،

ومن أصحابه من جعلها ثلاث روايات...

٢٨، ٢٩ ج ٢٦.

* لا تحب العمرة على أهل مكة ولا تستحب لهم

١٢٦-١٣٨ ج ٢٦.

* «العمرة هي الحج الأصغر» لا يدل على الوجوب

٩ ج ٢٦.

* إذا اعتمرت عن نفسها غير العمرة عن بنتها جاز

١٠ ج ٢٦.

* شرط التكليف، ومتى يسقط تخفيفاً ١٦٠،

١٦١ ج ١٠.

* ليس كل مركب لم يكن موجوداً على عهد

النبي ﷺ لا يحل ١٧٩-١٨١ ج ٢١.

* إذا كانت تملك أكثر من ألف درهم... وجب

عليها الحج وتزوج بنتها بالباقي إن شاءت ١١

ج ٢٦.

* إذا بذلت الاستطاعة لمن يريد الحج فهل يجب

عليه وإذا بذلها ولده؟ ٨٩ ج ٢٠.

* يجوز أن يحج المدين المعسر إذا حججه غيره ولم

يكن في ذلك إضاعة لحق المدين ١٥، ٢٠

ج ٢٦.

* متى حج به أبوه من ماله جاز، وهل يجب عليه

الحج إذا بذل أبوه المال؟ ٢٠ ج ٣٠.

* إذا حج بالمال الحرام ٥١، ٥٢ ج ٢١.

* أو على بعير محرم ١٥٩ ج ٢٦.

* الشيخ الكبير إذا لم يستطع الركوب على الدابة

استتاب من يحج عنه ١١ ج ٢٦.

* الحج عن المعصوب أو الميت بمال يأخذه لينفق

في الحج ويرد الفضل مستحب إذا كان مقصوده

أحد شيئين: الإحسان إلى المحجوج عنه،

أو نفس الحج والشوق إلى المشاعر ١٢-١٥

ج ٢٦.

* إن كان قصده الاكتساب بذلك وهو أن يستفضل

مالاً فهذا صورة الإجازة والجعالة- لا يستحب

وإن قيل بجوازه، وكذلك المال المأخوذ ١٣ ج

٢٦.

* إن كان محتاجاً إلى النفقة في الحج وقضاء الدين

الواجب عليه أو النفقة بعد رجوعه ١٤، ١٥

ج ٢٦.

* العبد ليس محرماً لمولاته في السفر ٦٩ ج ٢٢.

* إذا كانت من القواعد وقد يثبت من النكاح

جاز- في أحد القولين- أن تحج مع من تأمنه

١٢ ج ٢٦.

* يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى سواء كانت

بنتها أو غير بنتها، ويجوز أن تحج المرأة عن

الرجل ١٢ ج ٢٦.

* إذا خرج حاجاً من حين وجب عليه الحج فمات

في الطريق لم يمت عاصياً وله أجر نيته، وإن

فرط ومات قبل أدائه مات عاصياً وله أجر ما

فعله ولم يسقط عنه الفرض ويحج عنه من

حيث بلغ ١٦ ج ٢٦.

باب المواقيت

* لما فرض الحج وقت ثلاث مواقيت... ولما فتح

اليمن وقت يلملم، ثم وقت ذات عرق لأهل

العراق ٢٦٢ ج ١٧، ١١١، ١١٢ ج ٢١.

* ما بين هذه المواقيت وبين مكة، أهل المغرب

يحرمون من رابع وهو قبل الجحفة، إذا اجتازوا

بالمدينة أحرموا من ميقاتها، إن أخرجوا الإحرام

إلى الجحفة ففيه نزاع ٥٦ ج ٢٦.

* المنشئ للحج والعمرة من مكان دون الميقات

يحرّم منه ١٥٥، ١٥٦ ج ٢٦.

* ليس لأحد أن يجاور الميقات إذا أراد الحج أو العمرة إلا بإحرام إذا قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغي له أن يحرم، وفي الوجوب نزاع ٧، ٥٧ ج ٢٦.

* لا يستحب الإحرام قبل الميقات ٢٠٥ ج ٢٠، ١٣٦ ج ٢٢.

* الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه، وإذا فعله يصير محرماً بعمرة أو حج ٥٧ ج ٢٦.

باب الإحرام

* أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيهما أن يحرم بذلك، قبل ذلك هو قاصد الحج والعمرة ولم يدخل فيهما ٥٦ ج ٢٦.

* فرق بين النية المشتركة للحج والنية التي ينعقد بها الإحرام ١٧-٢٢ ج ٢٦.

* يستحب أن يغتسل للإحرام ولو كانت نفساء أو حائضاً ٦١، ٧٣، ٧٤ ج ٢٦.

* هل يتيمم لمثل هذه الأغسال؟ ١٩٠ ج ٢٦.

* وإن احتاج التنظيف كتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة ونحو ذلك فعل وليس من خصائص الإحرام ٦١ ج ٢٦.

* التجرد من اللباس واجب في الإحرام وليس شرطاً ٦١ ج ٢٦.

* المخيط ٦٢ ج ٢٦.

* يستحب أن يحرم في ثوبين نظيفين، إن كانا أبيضين فهو أفضل ٦١ ج ٢٦.

* السنة أن يحرم في إزار ورداء سواء كانا مخيطين أو غير مخيطين ولو أحرم في غيرهما جاز ٦١ ج ٢٦.

* يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الإزار

والرداء ٦٢ ج ٢٦.

* الأفضل أن يحرم في نعلين إن تيسر، إن لم يجدها لبس خفين، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبين ولا فدية عليه ٦٧، ٦٨ ج ١٣، ١١١، ١١٣ ج ٢١، ٦١ ج ٢٦.

* يجوز أن يلبس ما دون الكعبين، سواء كان واجداً للنعلين أو فاقداً لهما كالمداس والجمعجم ١١١، ١١٣ ج ٢١، ٦٢ ج ٢٦.

* لا يلبس ما كان في معنى الخف كالموق والجرموق ونحو ذلك ١١٧، ١١٨ ج ٢١، ٦٢ ج ٢٦.

* «ما يلبس المحرم قال: لا يلبس القميص ولا العمام ولا سراويلات ولا الخفاف إلا لمن لم يجد نعلين فلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين» ١١٠-١١٩ ج ٢١.

* «السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفاف لمن لم يجد النعلين» ١١٠-١١٥ ج ٢١.

* إن قيل: فينبغي أن يرخص في لبس القميص والجبّة ونحوها لمن لم يجد الرداء ١١٦، ١١٧ ج ٢١.

* «من لم يجد نعلين فلبس خفين ومن لم يجد إزاراً فلبس سراويل» ١١٢، ١١٣ ج ٢١.

* إن كان يصلى فرضاً أحرم عقبه، ليس للإحرام صلاة تخصه وهو أرجح القولين ٦١ ج ٢٦.

* لا يصير محرماً بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ونيته بل لابد من قول أو عمل: تلبية أو تقليد هدى، الخلاف في ذلك ١٧، ٦١ ج ٢٦.

* الرسول ﷺ كان يستفتح الإحرام بالتلبية ويشرع للمسلمين أن يلبوا في الحج، لم يشرع أن يقول قبل التلبية شيئاً، لا يقول: اللهم إني أريد الحج والعمرة، ولا الحج والعمرة، ولا

يقول: فيسره لى وتقبله منى، ولا يقول: نويتها جميعاً، ولا يقول أحرمتم لله ولا غير ذلك، التلبية فى الحج كالتكبير فى الصلاة، جميع ما أحدثه الناس من التلفظ بالنية قبل التلبية من البدع ١٣٥، ١٣٦ ج ٢٢، ٥٩، ٦٠ ج ٢٦.

* وإن اشترط على ربه خوفاً من العارض فقال... كان حسناً ولم يكن بأمر بذلك كل من حج ٥٩، ٦٠ ج ٢٦.

* من وافى الميقات فى أشهر الحج فهو مخير بين ثلاثة أنواع: التمتع، والإفراد، والقران، وهو مذهب الأئمة الأربعة وجمهور الأمة، التمتع، القران، الإفراد ١٩٥، ١٩٦ ج ٢٢، ٢٣، ٥٦، ٨٨، ١٤٤ ج ٢٦.

* وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا التمتع وهو قول... وكان طائفة من بنى أمية ينهون عن المتعة ١٩٥، ١٩٦ ج ٢٢.

* فقهاء الحديث - كأحمد وغيره - استحبوا المتعة لمن جمع بين النسكين فى سفرة واحدة وأحرم فى أشهر الحج ٣٧، ٣٨، ٩٠، ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٦.

* وعلموا أن من أفرد الحج واعتمر عقبه من الحل - وإن قالوا: إنه جائز - فلم يفعله أحد على عهد الرسول ﷺ إلا عائشة على قول ٩٠ ج ٢٦.

* وكذلك علموا أن من لم يسق الهدى وقرن بين النسكين لا يفعله وإن قال أكثرهم إنه جائز فإنه لم يفعله أحد على عهد الرسول ﷺ إلا عائشة على قول ٩٠ ج ٢٦.

* أبو حنيفة يرى القران أفضل، ومالك يرى الإفراد أفضل، لكن قد قيل يستحب مع ذلك تأخير العمرة إلى المحرم، الشافعى اختار التمتع تارة والإفراد تارة، وفى الآخر يختار الإحرام

مطلقاً ٢٠٤ ج ٢٠، ٢٦، ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٦.

* التحقيق أنه إذا أفرد الحج بسفرة والعمرة بسفرة فهو أفضل من القران والتمتع الخاص بسفرة واحدة، وهو مذهب أحمد، هذا الأفراد الذى اختاره أبو بكر وعمر وعلى: إذا رجع إلى ديرة أهله فأنشأ منها العمرة، أو اعتمر فى أشهر الحج وأقام حتى يحج، أو اعتمر فى أشهره ورجع إلى أهله ثم حج ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٠، ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٤٩، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ١٤٢-١٤٧، ١٥٢ ج ٢٦.

* وجه إلزام عمر بالاعتمار فى غير أشهر الحج ونهى عثمان عن المتعة ومخالفة بعض الصحابة لهما ٤٠، ٤١، ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٦.

* وأما إذا أفرد الحج واعتمر بعد ذلك من الحل - كما يفعله كثير من الناس اليوم - فهذا الأفراد لم يفعله الرسول ﷺ ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه ولا غيرهم إلا عائشة تطييباً لحاظرها لما حاضت فلم يكن لها الطواف ٢٦-٢٨، ٣٠، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٧، ٥٨، ٨٠، ٩٠، ١٤٤ ج ٢٦.

* للفقهاء فى عمرتها التى فعلتها أقوال: أحدها: أنها صارت قارنة وهو قول جمهور الفقهاء من أهل الحديث والحجاز... الثانى: قول أبى حنيفة: إنها صارت مفردة الحج، وعمرتها التى فعلتها واجبة، الثالث: وهو رواية عن أحمد: أنها كانت قارنة وعمرة القارن لا تجزئ عن عمرة الإسلام، فأمرها النبى ﷺ بعمرة الإسلام، الرابع: أنها امتنعت من طواف القدوم لأجل الحيض وأن هذه العمرة عمرة

المتعة وكان بعض أئمة الدولة يضرب عليها فعلماء أصحاب هذا القول لم يكونوا يحرمون المتعة ٥٤ ج ٢٦.

* من سافر بسفرة واحدة واعتمر فيها ثم أراد أن يسافر أخرى للحج فتمتعته أيضاً أفضل له من الحج ٥٠، ٥١، ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٦.

* وكذلك لو تمتع ثم سافر من ديرة أهله للمتعة فهذا أفضل من سفرة بعمره وسفرة بحجة مفردة ٥٠ ج ٢٦.

* إذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز، وإذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز من جوزه، تعليل ذلك ٥٠ ج ٢٦.

* ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد، عليه وعلى المتمتع هدى بدنة أو بقرة أو شاة أو شرك في دم، من لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر وسبعة إذا رجع، وله أن يصوم الثلاثة من حين أحرم بالعمرة، وقيل يصومها بعد التحلل من العمرة ١٤٣ ج ٢٦.

* حكمة شرعية الهدى للتمتع، هدى التمتع نسك لا جبران ٣٥-٣٧، ٥٠، ٥٢، ٥٣ ج ٢٦، ١٩٠، ١٩١ ج ٣٥.

* وأما إن أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة ويسوق الهدى فالقران أفضل له، الجواب عن «لو استقبلت من أمرى...» وتعليقات ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٠، ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٢، ٣٢، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١ ج ٢٦، ٥٢، ٥٣ ج ٣٣.

* ونقله المروزي عن أحمد ٤٣-٤٥ ج ٢٦. الهدى الذي يسوقه من الحل أفضل مما يشتره من الحرم، في أحد القولين لا يكون هدياً إلا ما أهدى من الحل ٥١، ٥٢ ج ٢٦.

الإسلام، أضعف الأقوال ٢٧، ٢٨، ٤٩، ١٠٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣ ج ٢٦.

* مساجد عائشة بالتنعيم، لم تكن على عهد النبي ﷺ، ليس دخولها ولا الصلاة فيها لمن اجتاز بها محرماً لا فرضاً ولا سنة، قصد ذلك واعتقاد أنه يستحب بدعة، من خرج من مكة ليعتمر إذا دخل واحداً منها وصلى فيه لأجل الإحرام فلا بأس ٥٧، ٥٨ ج ٢٦.

* عمر النبي ﷺ ليس شيء منها من مكة ولا في رمضان؛ أحرم بها عام الحديبية... ثم أحرم في العام القابل من ذى الحليفة، ثم عمرة الجعرانة، ثم عمرته مع حجته ٨٢-٨٥ ج ٢٤، ٢٨، ٤٩، ٥٧-٥٩ ج ٢٦.

* لم يكن على عهد النبي ﷺ وخلفائه أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لعذر لا في رمضان ولا في غيره ٨٢-٨٤ ج ٢٤، ٢٨، ٤٩، ٥٨، ٥٩ ج ٢٦.

* قول بعض الفقهاء: الأفراد أن يحج ويعتمر بعد ذلك من مكة غلط ٣٠، ٣١، ٥٨ ج ٢٦.

* وأما إن أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة وقدم في أشهر الحج ولم يسق الهدى فالتمتع أفضل له من أن يحج ويعتمر بعد ذلك من الحل، وهو مذهب أحمد ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٠، ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٢، ٥٢، ٥٣ ج ٣٣.

* سبب اختيار أحمد التمتع ٢١-٢٣، ٣٧، ٣٨ ج ٢٦.

* الذي يخرج متمتعاً فعل ما شرع باتفاق العلماء المعروفين، غير المتمتع في حجه نزاع ٥٣، ٥٤ ج ٢٦.

* لا يعارض هذا بأن بعض المتقدمين كان ينهى عن

نسك النبي ﷺ والغلط فيه

* المنصوص عن أحمد وأئمة الحديث... أنه حج قارناً بين الحج والعمرة وساق الهدى ولم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً قبل التعريف وهو الصواب، أدلة ذلك ٢٠٤ جـ ٢٠، ٣٧، ٣٨، ٤٦-٤٩، ٥٧، ٩٠، ٩١ جـ ٢٦.

* الشافعي اختلف كلامه في حج النبي ﷺ فقال تارة: إنه أفرد، وقال تارة: إنه تمتع، وقال تارة: إنه أحرم مطلقاً ٣٨-٤٠ جـ ٢٦.

* الصواب أن الأحاديث متفقة ليست مختلفة إلا اختلافاً يسيراً، اتفقت على أنه كان قارناً وإن عبر عنه بعض الرواة بالتمتع أو الإفراد، الأحاديث وتوجيهها ٢٦-٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ١٤٤ جـ ٢٦.

* الفرق بين القارن والمتمتع يظهر من وجهين ٣٨، ١٤٩، ١٥٠ جـ ٢٦.

* من قال: إنه أحرم إحراماً مطلقاً واحتج بحديث مرسل فقد غلط، ومن قال: إنه تمتع-بمعنى أنه لم يحرم بالحج حتى طاف وسعى- فقله غلط، ومن قال: إنه تمتع بمعنى أنه أحل من إحرامه فهو أيضاً مخطئ، ومن قال: إنه قرن بمعنى أنه طاف طوافين وسعى سعيين فقد غلط، من قال ذلك، الغلط في هذا الباب وقع ممن دون الصحابة ١٧٥، ١٧٦ جـ ٢٢، ٣٥، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٩٠، ٩١، ١٤٩ جـ ٢٦.

* من ظن من أصحاب مالك والشافعي أنه أفرد

الحج واعتمر بعد ذلك فهذا القول خطأ ٤٨، ١٧٦ جـ ٢٢، ٥٨، ٩١، ١٥٢ جـ ٢٦.

* من قال من أصحاب مالك والشافعي: إنه أفرد الحج ولم يعتمر مع حجته فقد خالف الأحاديث ٤٩، ٩١ جـ ٢٦.

* سبب غلطهم ألفاظ مشتركة سمعوها في ألفاظ الصحابة الناقلين لحج النبي ﷺ، مراد من قال: تمتع بالعمرة إلى الحج، الجمع بين ما ورد فيه ١٧٦، ١٧٧ جـ ٢٢، ٤٩-٩٢ جـ ٢٦.

* فسخ المفرد والقارن وانتقالهما إلى التمتع جائز مستحب، وقيل: هو واجب، وقيل: محرم، من قال بكل قول ٣٣، ٥٣، ٥٤، ١٤٨-١٥٠ جـ ٢٦، ٥٦ جـ ٣٣.

* الذين منعوا الفسخ أو المتعة مطلقاً قالوا: إن ذلك خاص بالصحابة وإن الجاهلية كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج فأمر بذلك لبيّن الجواز، هذا القول خطأ لوجه ٣٣، ٣٥، ٥٣-٥٥ جـ ٢٦، ١٣، ١٤ جـ ٣٣.

* من ساق الهدى فلا يفسخ بلا نزاع ١٤٨ جـ ٢٦.

* الفسخ جائز ما لم يقف بعرفة، وسواء كان قد نوى عند طواف القدوم أو غير ذلك، وسواء كان قد نوى عند الإحرام القران أو الإفراد أو أحرم مطلقاً ١٤٨ جـ ٢٦.

* الفسخ بعمرة مجردة لا يجوزه أحد من العلماء ولا للذي يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة ١٤٨ جـ ٢٦.

* إذا ضاق الوقت على المتمتع فهل يدخل الحج

باب محظورات الإحرام

- * مما ينهى عنه المحرم قطع شعره، له أن يحك بدنه إذا حكه ويحتجم فى رأسه وغير رأسه، وإن احتاج أن يحلق شعراً لذلك جاز ٦٥ ج ٢٦.
- * إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وإن يقن أنه انقطع بالغسل، ويقتصد إن احتاج إلى ذلك، وله أن يغتسل من الجنابة، وكذلك لغير الجنابة ٦٥ ج ٢٦.
- * ولا يقلم أظفاره ٦٥ ج ٢٦.
- * الرأس لا يغطيه بمخيط ولا غيره كالعمامة والقلنسوة إلا لحاجة ١١٨ ج ٢١، ٦١، ٦٢ ج ٢٦.
- * له أن يستظل تحت السقف والشجر ويستظل فى الخيمة ٦٢ ج ٢٦.
- * الاستئصال بالمحمل فيه نزاع ١١٨، ١١٩ ج ٢١، ٦٣ ج ٢٦.
- * المخيط، لا يلبس ما كان فى معنى السراويل ٦٢ ج ٢٦.
- * له أن يعقد ما يحتاج إلى عقده، إن احتاج إلى عقد الرداء جاز ١١٦ ج ٢١، ٦٢، ١٥ ج ٢٦.
- * إذا لم يجد إزاراً فإنه يلبس السراويل ولا يفتقه، له أن يلتحف بالقباء والجبة والقميص ويتغطى به، ويلبسه مقلوباً، ويتغطى باللحاف وغيره ٦٢ ج ٢٦.
- * لا يلبس القميص لا بكم ولا بغير كم، وسواء أدخل فيه يديه أو لم يدخلهما، وسواء كان سليماً أو مخرقاً، ولا يلبس الجبة ولا القباء، وكذلك الدرع ٦٢ ج ٢٦.

على العمرة ويصير قارئاً، وكذلك الحائض، وهل تجزئها عن عمرة الإسلام؟ ٢٧، ٢٨ ج ٢٦.

- * لو أحرم مطلقاً جاز ٥٩، ١٥٩ ج ٢٦.
- * لو أهل ولبى كما يفعل الناس قاصداً النسك ولم يسم شيئاً بلفظه ولا قصد بقلبه لا تمتعاً ولا قرائاً ولا إفراداً صح وفعل واحداً من الثلاثة ٥٩، ٦٠ ج ٢٦.
- * إذا أراد الإحرام فإن كان قارئاً قال: لبيك عمرة وحجاً، وإن كان متمتعاً قال: لبيك عمرة متمتعاً بها إلى الحج. وإن كان مفرداً قال: لبيك حجة ١٢٤ ج ٢٢، ٥٨، ٥٩ ج ٢٦.
- * متى لبي قاصداً للإحرام انعقد، ولا يجب أن يتكلم قبل التلبية بشيء ٥٩ ج ٢٦.
- * إذا أحرم لبي بتلبية النبي ﷺ «لبيك اللهم...» وإن زاد على ذلك... جاز، يلبى من حين يحرم سواء ركب دابة أو لم يركبها وإن أحرم بعد ذلك جاز، معنى التلبية ٦٤، ٦٥ ج ٢٦.
- * يستحب الإكثار منها عند اختلاف الأحوال مثل أدبار الصلوات وإذا علا نشراً أو هبط وادياً أو سمع ملياً... أو فعل ما نهى عنه ١١٦ ج ٢٦.
- * يستحب رفع الصوت بها للرجل والمرأة بحيث تسمع رفيقتها ٦٤، ٦٥ ج ٢٦.
- * إن دعا بعد التلبية وصلى على النبي ﷺ وسأل الله رضوانه الجنة واستعاذ برحمته وسخطه من النار فحسن ٦٤، ٦٥ ج ٢٦.
- * لا يرفع صوته بالصلاة على النبي ﷺ بعد التلبية ٢٧٣، ٢٧٤ ج ٢٢.

* إذا طرح القباء على كتفيه من غير إدخال يديه
٦٢ جـ ٢٦.

* ليس للمحرم أن يلبس شيئاً مما نهى عنه إلا
لحاجة ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٤ جـ ٢٦.

* يجوز أن يخرج الفدية إذا احتاج إلى فعل
المحظور قبله أو بعده ٦٤ جـ ٢٦.

* مما ينهى عنه المحرم أن يتطيب بعد الإحرام فى
بدنه أو ثيابه أو يتعمد لشم الطيب، الدهن فى
رأسه أو بدنه بالزيت والسمن ونحوه إذا لم
يكن فيه طيب فيه نزاع وتركه أولى ٦٥
جـ ٢٦.

* ولا يصطاد صيداً برياً ولا يملكه بشراء ولا
اتهاب ولا غير ذلك، ولا يعين على صيد،
ولا يذبح صيداً، صيد البحر كالسمك له أن
يصطاده ويأكله وله أن يقطع الشجر ٧٤
جـ ٢٦.

* اختلف الناس فى أكل المحرم لحم الصيد الذى
صاده الحلال وذكاه «صيد المحرم حلال ما لم
تصيده أو يصد لكم» ٩٥، ٩٦ جـ ٢٦.

* ما يتعرض له من الدواب ينهى عن قتله وإن كان
فى نفسه محرماً كالأسد والفهد، إذا قتله فلا
جزاء عليه فى أظهر القولين ٦٦، ٦٧ جـ ٢٦.

* للمحرم أن يقتل ما يؤذيه بعادته كالحية والعقرب
والفأرة... وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين
والبهائم، لو صال عليه أحد ولم يندفع إلا
بالتال قاتله ٦٦، ٦٧ جـ ٢٦.

* إذا قرصته البراغيث والقمل فله إلقاؤها عنه وله
قتلها، وإلقاؤها أهون ٦٦، ٦٧ جـ ٢٦.

* التفلى من دون التأذى من الترفه، لو فعله فلا

شئ عليه ٦٦، ٦٧ جـ ٢٦.

* إذا احتاج إلى اللباس لبرد يمرضه، أو نزل به
مرض، إذا استغنى عنه نزعه وعليه أن يفدى
٦٣، ٦٤ جـ ٢٦.

* «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» ٦٥
جـ ٢٦.

* يحرم على المحرم الوطء ومقدماته، لا يطأ شيئاً
سواء كان امرأة أو غيرها، ولا يتمتع بقبلة ولا
مس ييده ولا ينظر بشهوة، إن جامع فسد حجه،
فى الإنزال بغير الجماع نزاع ٦٦، ٦٧ جـ ٢٦.

* لا يفسد الحج بشئ من المحظورات إلا بهذا
الجنس ٦١، ٦٧ جـ ٢٦.

* الوطء فى الدبر يفسد العبادات ١٤٠، ١٤١
جـ ٢١.

* المضى فى الحج الفاسد ٣٠٨، ٣٠٩ جـ ٢٠.

* يفسد حج من وطئ بعد التعريف قبل التحلل،
وبعد التحلل الأول عليه عمرة ٢٠٦، ٢٠٧
جـ ٢٠.

* لا يبطل الحج بشئ من المحظورات لا ناسياً ولا
مخطئاً لا الجماع ولا غيره ١٢٢ جـ ٢٥.

* إن قبل بشهوة وأمدى فعليه دم ٦٧ جـ ٢٦.

* لا تحرم مباشرة المحرم بدون شهوة ١٣٤، ١٣٧
جـ ٢١.

* المرأة عورة فجاز لها أن تلبس الثياب التى تسترها
وتستظل بالمحمل ٦٣ جـ ٢٦.

* للمرأة أن تغطى وجهها ويديها لكن بغير اللباس
المصنوع على قدر العضو ٧٤ جـ ٢٢.

* وجه المرأة كيدى الرجل على الصحيح ٩٣، ٩٤
جـ ٢٢.

* نهيت عن النقاب والقفازين، فى معنى النقاب البرقع وما صنع لستر الوجه ٩٣، ٩٤ جـ ٢٢، ٦٣ جـ ٢٦.

* لو غطت وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق وإن كان يمسه فالصحيح الجواز ٦٣ جـ ٢٦.

* لا تكلف المرأة أن تحافى سترتها عن الوجه لا يعود ولا بيد ولا غير ذلك ٦٣ جـ ٢٦.

* البرقع أقوى من النقاب ٦٣، ٦٤ جـ ٢٦.

* «إحرام المرأة فى وجهها» لم يقله النبى ﷺ ٦٣ جـ ٢٦.

* وعلى المحرم اجتناب الرفث والفسوق والجدال، الجدال فى الحج والمراد به ٦١ جـ ٢٦.

* ينبغى للمحرم ألا يتكلم إلا فيما يعنيه ٦١ جـ ٢٦.

باب الفدية

* إذا لبس شيئاً مما نهى عنه لحاجة فعليه أن يفتدى إما بصيام ثلاثة أيام وإما بنسك شاة وإما بإطعام ستة مساكين، نوع الإطعام، وهل يتقدر ٦٣، ٦٤، ١٦٠ جـ ٢٦.

* يجوز أن يذبح النسك قبل أن يصل إلى مكة ويصوم ثلاثة الأيام متتابعة ومتفرقة، إن كان له عذر آخر فعلها ٦٤ جـ ٢٦.

* حكمة شرعية الهدى للمتمتع ٥٢، ٥٣ جـ ٢٦.

* إذا لبس مراراً ولم يكن أدى الفدية أجزأته فدية واحدة ٦٤ جـ ٢٦.

* الطيب واللباس من باب الترفه، وكذلك الخلق والتقليم ٣١٠ جـ ٢٠.

* يجب جزاء الصيد حتى على الناسى والمخطئ، بخلاف غيره من المحظورات، أقوال الناس، وتعليل ذلك ٣١٠ جـ ٢٠، ١٢٣ جـ ٢٥.

* وجوب تفرقة الهدى فى الحرم دون النسك ١٩٠ جـ ٣٥.

باب جزاء الصيد

* الصيد يضمن بمثله فى الصورة ١٩٣ جـ ٢٠.

* فى الضبع كيش، وفى النعامة بدنة، وفى الظبى شاة ١٩٤ جـ ٢٠.

* ومن خالفهم من أهل الكوفة إنما يوجب القيمة ١٩٤ جـ ٢٠.

باب صيد الحرم

* الحرم ما حرم الله صيده ونباته ١٢ جـ ٢٧.

* ولا يصاد به صيداً وإن كان من الماء كالسمك على الصحيح ولا ينفر صيده ٦٥، ٦٦ جـ ٢٦.

* نفس الحرم لا يقطع شيئاً من شجره وإن كان غير محرم ولا من نباته المباح إلا الإذخر ٦٥ جـ ٢٦.

* ما غرس الناس وزرعوه فهو لهم، ما ييس من النبات يجوز أخذه ٦٥، ٦٦ جـ ٢٦.

* وكذلك حرم المدينة وهو ما بين عير إلى ثور لا يصاد صيده، إذا دخل عليه صيد لم يكن عليه إرساله، عير، وثور ٦٥، ٦٦ جـ ٢٦.

* ولا يقطع شجره إلا لحاجة كآلة الركوب والحراث ٦٥، ٦٦ جـ ٢٦.

* جزاء من قطع منه شجراً ٢٠٦، ٢٠٧ جـ ٢٠.

* ليس في الدنيا حرم ثالث لا بيت المقدس ولا غيره، لا يسمى غيرهما حرماً كما يسمى الجهال فيقول: حرم المقدس، حرم إبراهيم ٦٥، ٦٦ ج ٢٦، ١٢ ج ٢٧.

* لم يتنازع الناس في حرم ثالث إلا في «وج» عند الجمهور ليس بحرماً ٦٦، ٦٧ ج ٢٦.

باب دخول مكة

* كان يغتسل لدخول مكة، كما يبيت بذي طوى عند الآبار التي يقال لها: آبار الزاهر ويدخلها نهاراً، من تيسر له المبيت بها والاعتسال والدخول نهاراً وإلا فلا شيء عليه ٦٧، ٧٤ ج ٢٦.

* الغسل للطواف لا أصل له ٧٣، ٧٤ ج ٢٦.

* إذا أتى مكة جاز أن يدخلها والمسجد من جميع الجوانب، الأفضل أن يأتي من وجه الكعبة ٩٧ ج ٢٦.

* دخلها النبي ﷺ من الثنية العليا ثنية كداء المشرفة على المقبرة، ودخل المسجد من باب بني شيبه، ثم ذهب إلى الحجر الأسود ٩٧ ج ٢٦.

* إذا رأى البيت قبل دخول المسجد قال: «اللهم زد هذا البيت...» وقد استحب من استحبه ولو كان بعد دخول المسجد ٦٧ ج ٢٦.

* يستحب أن يضطبع في هذا الطواف، الاضطباع ٦٨ ج ٢٦.

* يليب بالعمرة إلى أن يستلم الحجر ٩٤، ٩٥ ج ٢٦.

* النبي ﷺ بعد أن دخل المسجد ابتداءً بالطواف لم يصل قبل ذلك تحية المسجد ولا غير ذلك،

قول ابن عقيل وغيره... ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٢، ٢٧، ٩٤ ج ٢٦.

* بخلاف المقيم الذي يريد الصلاة فيه دون الطواف ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٢.

* إذا دخل المسجد بدأ بالطواف فيبدأ من الحجر الأسود يستقبله استقبالاً ويستلمه ويقبله إن أمكن ولا يؤذى أحداً بالمزاحمة عليه، فإن لم يمكنه استلمه وقبل يده، وإلا أشار إليه، ثم ينتقل للطواف، ويجعل البيت عن يساره ويطوف سبعاً وليس عليه أن يذهب إلى ما بين الركنين ولا يمشي عرضاً ثم ينتقل للطواف بل ولا يستحب ذلك ٦٧ ج ٢٦، ٤٨ ج ٢٧.

* ويقول إذا استلمه: «بسم الله والله أكبر» وإن شاء قال: «اللهم إيماناً بك...» ٦٧، ٦٨ ج ٢٦.

* يستحب له في هذا الطواف أن يذكر الله ويدعو بما يشاء، إن قرأ القرآن سرّاً فلا بأس ليس فيه ذكر محدود عن النبي ﷺ... ٦٨، ٦٩ ج ٢٦.

* ما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له ٦٨ ج ٢٦.

* كان النبي ﷺ يختم طوافه بين الركنين بقوله: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة...» ٦٨ ج ٢٦.

* ولا يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين ٦٧، ٦٨ ج ٢٦، ٤٨ ج ٢٧.

* الركن اليماني لا يقبل ولا تقبل اليد ٦٧، ٦٨ ج ٢٦، ٦٣، ٦٤ ج ٢٧.

* جوانب البيت ومقام إبراهيم وسائر ما في الأرض من المساجد وحيطانها ومقابر الأنبياء والصالحين كحجرة نبينا ﷺ ومغارة إبراهيم

ومقام نبينا ﷺ الذي كان يصلى فيه وصخرة بيت المقدس فلا تستلم ولا تقبل، والطواف بذلك من أعظم البدع المحرمة ٦٧، ٦٨ ج ٢٦، ٤٨ ج ٢٧.

* يستحب له فى الطواف أن يرمل من الحجر إلى الحجر فى الأطوفة الثلاثة، الرمل، إن لم يمكن الرمل للزحمة فخرج إلى حاشية المطاف والرمل أفضل من قربه إلى البيت بدون الرمل ٦٧، ٦٨ ج ٢٦.

* الرمل فى الطواف أمر به أولاً لمقصود الجهاد ثم شرع نسكاً ٢٥٩ ج ١٧.

* إن ترك الرمل والاضطباع فلا شئ عليه ٦٨ ج ٢٦.

* يجوز أن يطوف من وراء قبة زمزم وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد ٦٨ ج ٢٦.

* ولا يخرق الحجر فى طوافه ٦٧ ج ٢٦.

* لو وضع يده على الشاذروان لم يضره ذلك وليس من البيت ٦٧، ٦٨ ج ٢٦.

* لا تشترط للطواف شروط الصلاة ٦٢، ٦٣ ج ٢٦.

* وجوب الستارة فى الطواف ١٢٥ ج ٢٦.

* يؤمر الطائف أن يكون مجتنب النجاسة متطهراً الطهارة الصغرى والكبرى ٦٨، ٦٩، ٩٩ ج ١٠٠ ج ٢٦.

* فى وجوب الطهارة فى الطواف نزاع ٦٨، ٦٩، ٩٩، ١٠٠، ١١٩ ج ٢٦.

* العلماء لهم فى الطهارة هل هى شرط فى الطواف قولان: أحدهما: إنها شرط وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين، الثانى: ليست شرطاً وهو مذهب

أبى حنيفة وأحمد فى الرواية الأخرى ١١٤-١١٦ ج ٢٦.

* فعند هؤلاء لو طاف جنباً أو محدثاً أو حاملاً للنجاسة أجزأه الطواف وعليه دم، اختلف أصحاب أحمد هل هذا مطلق فى حق المعذور، أبو حنيفة يجعل الدم بدنة إذا كانت حائضاً أو جنباً ٦٩، ١١١، ١١٣، ١٣٠ ج ٢٦.

* للسلف فى الطهارة قولان: أحدهما: إنها واجبة، الثانى: إنها سنة، وهما قولان فى مذهب أحمد وغيره وفى مذهب أبى حنيفة ١١٥ ج ٢٦.

* طهارة الحدث لا تشترط فى الطواف ولا تجب فيه بلا ريب، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى ١٠٦، ١٠٨ ج ٢٦.

* ليس للحائض أن تطوف مع الحيض إذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر، النزاع فى إجزائه ١١١، ١١٢، ١٢١ ج ٢٦.

* «الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت» «إنها قد أفاضت قال: فلا إذا» ٧٠، ٩٦، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١١٨ ج ٢٦.

* المرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر سقط عنها طواف القدوم وطافت طواف الإفاضة يوم النحر أو بعده وهى طاهر ١٢٠ ج ٢٦.

* وإذا طافت قبل طواف الإفاضة فعليها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف إذا أمكن ذلك، وعلى من معها أن يحتبس لأجلها إذا أمكنه ١١٥، ١١٧، ١١٨ ج ٢٦.

* إذا لم يمكنها طواف الفرض إلا حائضاً فتطوف ويجزئها على الصحيح من قولى العلماء - وينبغى أن تغتسل وتستنفر - لوجوه، منها: أن

هذه لا يمكنها إلا أحد أمور خمسة، الأقوال
فى المسألة، وبم علل منعها من الطواف ٦٨،
٧٠، ٩٦، ٩٨، ١٠٣، ١١١، ١١٦ ج ٢٦.

* هذه العاجزة عن الطواف إن أخرجت دماً فهو
أحوط، وإن طافت حائضاً مع التعمد توجه
الوجوب ١١٥، ١٣٠ ج ٢٦.

* من قال: إن عليها دماً أو ترجع محرمة ونحو
ذلك من الأئمة كلام مطلق يتناول من يمكنها
أن تحتبس حتى تطهر ١١٧، ١١٨ ج ٢٦.

* « الطواف بالبيت صلاة » لم يثبت عن النبى
ﷺ ٦٨، ٧٠، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨ ج ٢٦.

* « وطهر بيتي للطائفين... » ٦٩، ٧٠، ١٠٩،
١٥٤ ج ٢٦.

* إذا رجعت الحائض إلى بلدها ولم تطف تحللت
التحلل الأول وجاز لها الطيب وتغطية الوجه
وغير ذلك، ولا يطؤها زوجها، إن لم يمكنها
العود فغاية ما يقال إنها تكون كالمحصرة تتحلل
من إحرامها بهدى، الأحوط أن تبعث به إلى
مكة، إذا ذبح هناك حلت هنا وجاز لزوجها
وطؤها، إذا أمكنها بعد ذلك أن تذهب إلى
مكة أهلت بعمرة، وتطوف هذا الطواف الباقي
عليها، وإن أمكن أن يبعث عنها بعد موتها من
يفعل ذلك فعل ١٣١، ١٣٢ ج ٢٦.

* وإن كان وطنها قبل الطواف لم يفسد الحج لكن
يفسد ما بقى وعليها طواف الإفاضة، وهل
تحرم بعمرة أو يجزئها بلا إحرام جديد إذا
كانت فى مكة؟ ١٣١، ١٣٢ ج ٢٦.

* ما يعجز عنه من واجبات الطواف مثل من كان
به نجاسة لا يمكنه إزالتها كالمستحاضة ومن به
سلس البول يطوف بعد التعريف ولا شىء
عليه ٦٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧ ج ٢٦.

* يكره فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها
١٠٣ ج ٢٦.

* الموالاة فى الطواف والسعى أوكد من الوضوء،
تفريق الطواف لمكتوبة أو جنازة تحضر ثم يبنى
على ذلك ٨٣، ٨٤ ج ٢١.

* يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للعذر، وبدون
ذلك فيه نزاع ١٠٢ ج ٢٦.

* من طاف فى جورب ونحوه لثلاً يثلاً نجاسة من
ذرق الحمام أو غطى يديه لثلاً يمس امرأة ونحو
ذلك خالف السنة ٦٩ ج ٢٦.

* كما يجوز أن يصلى فى نعليه يجوز أن يطوف
فيهما ٦٩، ٧٠ ج ٢٦.

* إذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف، إن
صلاهما عند مقام إبراهيم فهو أحسن،
ويستحب أن يقرأ فيهما بسورتى
الإخلاص... ٧٠، ٧١ ج ٢٦.

* النزاع فى وجوبهما، إذا قدر الوجوب لم تجب
الموالاة ١١٥ ج ٢٦.

* فعلهما فى وقت النهى ١١٢ - ١١٧ ج ٢٣.

* لو صلى المصلى فى المسجد والناس يطوفون
أمامه لم يكره سواء مر أمامه رجل أو امرأة
٦٨ ج ٢٦.

* الحكمة فى تخصيص مقام إبراهيم بالصلاة دون
سائر المقامات ٢٥٩، ٢٦٠ ج ١٧.

* استلام مقام إبراهيم وتقبيله ليس سنة ٢٦١،
٢٦٢ ج ١٧.

* ثم إذا صلاهما استحب له أن يستلم الحجر ثم
يخرج إلى الطواف بين الصفا والمروة، يخرج
من باب الصفا ٧٠، ٧١ ج ٢٦.

فصل

يحلان إلا يوم النحر ١٢٨ ج ٢٦.

* إذا قصد المتمتع بتحليله التحلل المطلق فليس له ذلك ٢٢، ٢٣ ج ٢٣.

* ويستحب له أن يقصر من شعره ليدع الحلاق للحج ٧٢ ج ٢٦.

باب صفة الحج والعمرة

* إذا كان يوم التروية أحرم وأهل بالحج، يفعل كما يفعل عند الميقات، إن شاء أحرم من مكة أو خارجها، السنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه، المكي يحرم من دويرة أهله ٧١، ٧٢، ٨٩ ج ٢٦.

* منى وغيرها من المشاعر من سبق إلى مكان فهو أحق به حتى ينتقل عنه، وكذلك مكة ٢٦٣، ٢٦٤ ج ١٧، ١١٦، ١١٧ ج ٢٩.

* السنة أن يبيت الحاج بمنى فيصلون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس ٧٢ ج ٢٦.

* أهل مكة وغيرهم يقصرون معه إذا قصر وهو الصواب الذي مضت به سنة الرسول ﷺ ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٠، ١٢، ١٣ ج ٢٤، ٧٢، ٧٣ ج ٢٦.

* قصر الخلفاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان في أول خلافته ٨، ٩ ج ٢٤.

* أهل مكة لما خرجوا إلى منى وعرفات كانوا مسافرين يتزودون لذلك ويبيتون خارج البلد ويتأهبون أهبة السفر ١٣١، ١٣٢ ج ١٩.

* ولما رجعوا إلى منى كانوا في الرجوع من السفر ٣٠، ٣١، ٢٤ ج ٩٢، ٩٣ ج ٢٦.

* لم يكن في منى أحد ساكن في زمنه ٧٣ ج ٢٦.

* لفظ السعى يخص بالهرولة بين الميادين، وقد يجعل لفظ السعى عاماً بجميع الطواف بين الصفا والمروة... ١٥٨ ج ٢٢.

* السعى فعل أولاً لمقصود ثم شرع نسكاً ٢٥٩ ج ١٧.

* في الحج من الأفعال ما لا يقصد فيه إلا مجرد الذل لله والعبادة كالسعى ورمى الجمار ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٧.

* في الحج ثلاثة أطوفة، إذا سعى عقب واحد منها جاز ٧٠، ١٣٩ ج ٢٦.

* كان النبي ﷺ يرقى على الصفا والمروة وهما... فيكبر ويهلل ويدعو الله ٧٠، ٧١ ج ٢٦.

* قد بنى على الصفا والمروة دكتان فمن وصل إلى أسفل البناء أجزأه السعى وإن لم يصعد فوق البناء ١٢٧ ج ٢٤، ٧٠، ٧١ ج ٢٦.

* لا يشرع للمرأة صعود الصفا والمروة ٩٣ ج ٢٢.

* يطوف بين الصفا والمروة سبعاً، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة، ويستحب أن يسعى في بطن الوادي من العلم إلى العلم وإن مشى أجزأه ولا شيء عليه ٧١ ج ٢٦.

* المواولة في السعى ٨٣، ٨٤ ج ٢١.

* السعى لا يتكرر فعله لا في حج ولا عمرة ١٣٩ ج ٢٦.

* ولا صلاة عقب السعى ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٢، ٧١، ٩٣، ٩٤ ج ٢٦.

* إذا سعى حل من إحرامه، المفرد والقارن لا

* قصر أهل مكة بعرفة وغيرها من أجل السفر لا النسك، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة وكانوا محرمين ١٢، ٣٠، ٣١ ج ٢٤، ٩٢، ٩٣ ج ٢٦.

* «يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر» قاله بمكة في غزوة الفتح ١٩٨ ج ٢٠، ٢٩، ٣٠، ٨٧، ٨٨ ج ٢٤، ٧٢ ج ٢٦.

* أئمة الصحابة كانوا لا يختارون الإتمام بمنى منهم... حجته ٥٣، ٥٦، ٥٧ ج ٢٤.

* أقوال الناس في الاعتذار عن عثمان في الإتمام بمنى وكذلك من وافقه، الذي ينبغي أن يحمل عليه تربيعه أن القصر عنده للمسافر الذي يحمل الزاد والمزاد والخائف، ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد لم يقصر بها لنفسه ولا لمن معه من الحاج، وإن كان تأهل بمكة فقد تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد ١٧٥ ج ٢٢، ٨١ - ٨٥، ٨٨، ٨٩ ج ٢٤، ٧٣ ج ٢٦.

* وعائشة أخبرت أنها تتم؛ لأن القصر لأجل المشقة ٥٦، ٥٧، ٨٩ ج ٢٤.

* قول عثمان وعائشة أحد أقوال العلماء في جنس السفر وقدره ٥٧، ٥٨، ٦٦، ٧٢ ج ٢٤.

* مع إنكار الصحابة عليه التربع كانوا يصلون خلفه ٥٨ ج ٢٤.

* إذا فعل الإمام شيئاً متأولاً اتبع عليه ٥٥ ج ٢٤.

* الإيقاد بمنى أو عرفه بدعة، عرفة ٧٢، ٧٣ ج ٢٦.

* ويسرون منها إلى غمرة على طريق ضب من يمين الطريق فيقيمون بها إلى الزوال، ثم يسرون منها إلى بطن الوادي وهو في حدود عرفة ببطن عرنة، وهناك مسجد يقال له مسجد إبراهيم وإنما بنى في دولة بنى العباس ٧٢،

٨٨، ٨٩، ٩٢ ج ٢٦.

* في هذه الأوقات لا يكاد يذهب أحد إلى غمرة ولا إلى مصلى النبي ﷺ بل يدخلون عرفات بطريق المازمين، ويدخلونها قبل الزوال، يجزئ معه الحج لكن فيه نقص عن السنة ٧٣ ج ٢٦.

* يخطب بهم كما خطب النبي ﷺ ٧٢، ٨٨، ٨٩ ج ٢٦.

* لم تكن تلك الخطبة للجمعة وإنما لأجل النسك ٩٨ ج ٢٤، ٧٧ ج ٢٦.

* إذا قضى الخطبة أذن أذاناً واحداً وأقام لكل صلاة ولا يبهر بالقراءة ٧٢، ٧٣، ٧٧ ج ٢٦.

* فيصلى هناك الظهر والعصر قصراً وجمعاً، ويصلى خلفه جميع الحاج: أهل مكة وغيرهم الأقوال في أهل مكة ٢٥٧ ج ١٧، ٢٤٣ ج ٢١، ٥٣ ج ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠ ج ٢٤، ١٢، ١٣، ٢٠، ٩٩، ١٠٧، ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٦.

* الصحيح أنه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر - كما قصر السفر - بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ١٨، ١٩، ٣٠، ٣١ ج ٢٤، ١٤٣ ج ٢٦.

* الاغتسال لعرفة قد روى عن النبي ﷺ وروى عن ابن عمر وغيره ٧٤ ج ٢٦.

* ثم بعد ذلك يذهب إلى عرفات ٧٣ ج ٢٦.

* وعرفة كلها موقف، ولا يقف ببطن عرنة ٧٤ ج ٢٦.

* ثم سار والمسلمون معه إلى الموقف بعرفة عند الجبل... ٨٨، ٨٩ ج ٢٦.

* وأما صعود الجبل الذي هناك فليس من السنة، والقبة التي فوقه لا يستحب دخولها ولا الصلاة فيها، والطواف بها من الكبائر ٧٤ ج ٢٦.

* فإذا وصل إلى مزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال إن أمكن، ثم إذا بركوها صلوا العشاء، وإن أضر العشاء لم يضر ذلك ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٨٩ ج ٢٦.

* جمع هو وخلفاؤه الراشدون بمزدلفة، يجمع الناس بمزدلفة المكي وغير المكي، من كان أهله على مسافة قصر ومن لم يكن أهله كذلك الأقوال في أهل مكة ٢٥٧، ٢٥٨ ج ١٧، ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٢١، ١٢، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٨، ٣٠ ج ٢٤، ٩٢، ٩٣ ج ٢٦.

* الصحيح أنه لم يجمع بمزدلفة لمجرد السفر - كما قصر السفر - جمع لأجل السير الذي جد فيه إلى مزدلفة ١٨، ١٩، ٣٠، ٣١ ج ٢٤، ٩٢، ٩٣ ج ٢٦.

* الجمع بمزدلفة المشروع فيه تأخير المغرب إلى وقت العشاء، الخلاف في المغرب هل يصلها في طريقه ٣٥، ٣٦ ج ٢٤.

* ويبيت بمزدلفة، مزدلفة ٧٤ ج ٢٦.

* الغسل للمبيت بها لا أصل له ٧٤ ج ٢٦.

* السنة أن يبيت بها إلى أن يطلع الفجر فيصلى بها الفجر في أول الوقت ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يسفر جداً قبل طلوع الشمس ٧٤، ٧٩ ج ٢٦.

* ومزدلفة كلها موقف، الوقوف عند قرح أفضل ٧٥ ج ٢٦.

* من كان من الضعفة كالنساء والصبيان ونحوهم فإنه يتعجل من مزدلفة إلى منى إذا غاب القمر فرموا بليل ٧٥، ٨٩ ج ٢٦.

* لا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر ٧٥ ج ٢٦.

* إذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة إلى

* يجوز الوقوف ماشياً وراكباً، الأفضل يختلف باختلاف الناس، فإن كان ممن إذا ركب رآه الناس لحاجتهم إليه، أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكباً، وهكذا الحج ٧٣، ٧٤ ج ٢٦.

* ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية ٧٣، ٧٤ ج ٢٦.

* لم يعين النبي ﷺ لعرفة دعاءً ولا ذكراً، يدعو بما شاء من الأدعية الشرعية، ويكبر ويهمل ويذكر الله حتى تغرب ٧٤ ج ٢٦.

* يليى حال سيره لأحوال الوقوف بعرفة ومزدلفة وحال المبيت بها، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ٧٥، ٧٦ ج ٢٦.

* لا يسقط عن الواقف بعرفة الصلاة ولا الزكاة... ١٩٥ ج ١٨.

* ويقفون إلى غروب الشمس ٧٣ ج ٢٦.

* هل يجب على من انصرف من عرفة قبل الإمام دم؟ ٢٣٧ ج ٢١.

* الحج يدرك بإدراك التعريف ويفوت بفوات وقته بطلوع فجر يوم النحر بعد يوم التعريف ١٣٨ ج ٢٦.

* إذا غربت خرجوا إن شاؤوا بين الميلىن، وإن شاؤوا من جانبها ٧٣ ج ٢٦.

* الميلىن الأولان حد عرفة، والميلىن بعد ذلك حد مزدلفة، وما بينهما بطن عرنة ٧٣ ج ٢٦.

* إذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق المأزمين، وهو طريق الناس اليوم ٧٤ ج ٢٦.

* فيؤخر المغرب إلى أن يصلها مع العشاء بمزدلفة ولا يزاحم الناس، إن وجد خلوة أسرع ٧٤ ج ٢٦.

منى ٧٥ ج ٢٦ .

* إذا أتى محسراً أسرع قدر رمية بحجر ٧٥ ج ٢٦ .

* له أن يأخذ الحصى من حيث شاء، لا يرمى بحصى قد رمى به، يستحب أن يكون فوق الحمص ودون البندق، التقاطه أفضل، إن كسره جاز ٧٦ ج ٢٦ .

* إذا أتى منى استفتحها برمي جمرة العقبة بسبع حصيات، يرفع يده في الرمي، يرميها مستقبلاً لها يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، يستحب أن يكبر مع كل حصاة، وإن شاء قال مع ذلك: «اللهم اجعله حجاً مبروراً...» رمى جمرة العقبة تحية منى ٧٥، ٨٩، ٩٣، ٩٤ ج ٢٦ .

* رمى الجمار فعل أولاً لمقصود ثم شرع نسكاً ٢٥٩ ج ١٧ .

* أتى جمرة العقبة يوم العيد من الطريق الوسطى ثم يعطف على يساره إلى الجمرة، لما رجع إلى موضعه بمنى رجع من الطريق المتقدمة التي يسير منها جمهور الناس ٧٤ ج ٢٦ .

* ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر إلى مشعر حتى يرمى جمرة العقبة، إذا شرع في الرمي قطع التلبية ٧٥، ٧٦، ٩٤، ٩٥ ج ٢٦ .

* ليس بمنى صلاة عيد، رمى جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار ٧٧، ٩٣ ج ٢٦ .

* خطب النبي ﷺ يوم النحر بعد الجمرة ٩٣، ٩٤ ج ٢٦ .

* ثم نحر هديه إن كان معه هدى ٧٥، ٧٦، ٨٩، ٩١، ٩٢ ج ٢٦ .

* كل ما ذبح بمنى وقد سبق من الحل إلى الحرام فهو هدى: من الإبل أو البقر أو الغنم ٧٦

ج ٢٦ .

* إذا اشتراه من عرفات وساقه إلى منى فهو هدى، وكذلك إذا اشتراه من الحرم فذهب به إلى التنعيم، اختلف في تسمية ما اشتراه من منى وذبحه فيها هدياً ٧٦ ج ٢٦ .

* ذبح الكبش فعل أولاً لمقصود ثم شرع نسكاً ٢٥٩ ج ١٧ .

* وجعل منى منسكاً ٢٦٧ ج ٤ .

* ثم يحلق رأسه أو يقصره، الحلق أفضل، إذا قصره جمع الشعر وقص منه قدر الأثمة أو أقل أو أكثر، المرأة لا تقصر أكثر من ذلك ٧٠ ج ٢١، ٧٦، ٨٩ ج ٢٦ .

* إذا أخل بالترتيب بين الذبح والحلق جاهلاً أو عامداً ٢٣٢ ج ٢١ .

* إذا فعل ذلك فقد تحلل التحلل الأول فيلبس الثياب ويقلم أظفاره، وله على الصحيح أن يتطيب ويتزوج ويصطاد ولا يبقى محظوراً عليه إلا النساء ١١٥ ج ٢١، ٧٦ ج ٢٦ .

فصل

* وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الإفاضة إن أمكنه ذلك يوم النحر وإلا فعله بعد ذلك (١) ينبغي أن يكون في أيام التشريق، تأخيره عنها فيه نزاع ٧٦، ٧٧، ٨٩ ج ٢٦ .

* طواف الإفاضة إنما يجوز ويجب بعد التحلل الأول ١١٥ - ١١٧ ج ٢٦ .

* من طاف وسعى قبل التعريف ناسياً أو جاهلاً ثم رجع إلى بلده هل يجزيه؟ ١٢٤ ج ٢٦ .

* لا يستحب للمتمتع ولا لغيره أن يطوف للقدم بعد التعريف، هذا الطواف هو السنة في حقه

(١) انظر: طواف الحائض ص ٢٦٦ ج ٣٧ .

٢٠٤ ج ٢٠، ٧٧، ١٤٤ ج ٢٦.

* إذا طاف طواف الإفاضة فقد حل له كل شيء حتى النساء ٧٧ ج ٢٦.

* ثم يسعى بعد ذلك سعى الحج ٧٦، ٧٧ ج ٢٦.

* ليس على المفرد إلا سعى واحد، وكذلك القارن عند الجمهور، وكذلك المتمتع في أصح أقوالهم، وهو أصح الروايتين عن أحمد، إذا اكتفى المتمتع بالسعى الأول أجزاء ٢٠٤ ج ٢٠، ٧٦، ٧٧ ج ٢٦.

* السعى عن أحمد في أنص الروايتين عنه لا يجب إلا مرة قبل التعريف وإما بعده بعد الطواف ١٠٧ ج ٢٦.

* الذين تمتعوا مع النبي ﷺ لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التعريف «لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول» ٧٦، ٧٧ ج ٢٦.

* ما في حديث عائشة أنهم طافوا مرتين من قول الزهري ٧٧ ج ٢٦.

* يستحب أن يشرب من ماء زمزم ويتضلع منه ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية الشرعية، ولا يستحب الاغتسال منها ٨٠ ج ٢٦.

* وقد أقام ﷺ بمنى أيام التشريق يقصر ولم يجمع فيها، لم ينقل أنه جمع في السفر وهو نازل إلا مرة^(١) ٧٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣ ج ٢٦.

* ثم يرجع إلى منى فبيت بها ويرمي الجمرات الثلاث كل يوم بعد الزوال يتبدأ بالجمرة الأولى... ويستحب أن يمشی إليها فيرميها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، وإن شاء قال: اللهم اجعله حجاً مبروراً... ويتقدم قليلاً إلى موضع لا يصيبه الحصى فيدعو

(١) انظر: الجمع ص ٢٢٦ ج ٣٧.

مستقبل القبلة رافعاً يديه بقدر سورة البقرة، المواضع الثلاثة: عرفة، مزدلفة، منى ٧٨، ٨٩ ج ٢٦.

* ثم الثانية كذلك ويتقدم عن يساره يدعو ٧٨ ج ٢٦.

* ثم الثالثة ولا يقف عندها ٧٨ ج ٢٦.

* ثم يرمى في اليوم الثاني مثل ما يرمى في الأول، ثم إن شاء رمى في اليوم الثالث وهو الأفضل وإن شاء تعجل قبل غروب الشمس ٧٨ ج ٢٦.

* من عجز عن الرمي بنفسه لمرض ونحوه استتاب ولا شيء عليه ٨٠، ٨١ ج ٢٦.

* أسقط عن أهل السقاية والرعاية المبيت بمنى لأجل الحاجة ولم يوجب عليهم دماً ٨٠، ٨١ ج ٢٦.

* إذا غربت الشمس وهو بمنى أقام حتى يرمى مع الناس في اليوم الثالث ٧٨ ج ٢٦.

* يجب على أمير الحاج أن يأتي بكمال الحج حتى تأخير نفر، والسنة للإمام أن يصلي بالناس بمنى ويصلي خلفه أهل الموسم ٧٨، ٩٥ ج ٢٩.

* يستحب ألا يدع الصلاة في مسجد منى - وهو مسجد الخيف - مع الإمام، بنى بعد النبي ﷺ ٧٨ ج ٢٦.

* إذا نفر من منى فإن بات بالمحصب ثم نفر بعد ذلك فحسن، الخلاف في التحصيب هل هو سنة؟ ٢٥٩ ج ١٧، ٧٨، ٩٠ ج ٢٦.

* من خرج من مكة وجب عليه أن يودع بخلاف المقيم ٧، ٧٨، ٩٠، ١٠١، ١١١ ج ٢٦.

* لا يشتغل بعده بتجارة ونحوها، إن قضى حاجته

كتاب الزيارة وشد الرحال إليها

الصلاة في مسجد النبي ﷺ

- * إذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده فإنه يأتي مسجد النبي ﷺ ويصلى فيه ٨٠، ٨١ ج٢٦.
- * «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» ١٩ ج٢٧.
- * كان السلف يفعلون في مسجده ما هو المشروع في سائر المساجد من الصلاة والذكر والدعاء والاعتكاف وتعليم القرآن والعلم وتعلمه ونحو ذلك ٨٦ ج٢٦.
- * مسجد زيد فيه، الزيادة لها حكم المزيّد ٨١ ج٢٦.
- * فضل لكونه بيت الله، بناء أفضل الأنبياء ومعه المهاجرون والأنصار ١٤٠، ١٤١، ١٥٩، ١٧٤، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٢، ٢٢٤ ج٢٧.
- * مسجد النبي ﷺ لم يبن على حجّته ٨٠، ٨١ ج٢٧.
- * لما مات دفن في حجرة عائشة لثلا يصلى أحد عند قبره ويتخذ مسجداً فيتخذ قبره وثناً، وكانت هي وحجر نسائه في شرقي المسجد وقبله، ولم يكن شيء من ذلك داخلياً في المسجد ٨١، ٨٢ ج٢٦، ١٠٦، ١٧٣، ٢١٣، ٢١٤ ج٢٧.
- * أدخلت في المسجد في خلافة الوليد بعد موت الصحابة ٨٠، ٢١، ٢٢ ج٢٧.
- * لم يقصدوا دخول الحجرة فيه، إنما قصدوا توسيعه فدخلت ضرورة مع كراهة من كره ذلك من السلف ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤ ج٢٧.

أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع أو دخل إلى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع على دابته ونحو ذلك فلا إعادة، إن أقام بعد الوداع أعاده ٧٩ ج٢٦.

- * سقوطه عن الحائض ٨، ٩، ٧٩، ٨٠، ١٢٣ ج٢٦.
- * إن أحب أن يأتي الملتزم فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ويدعو ويسأل الله حاجته فعل، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ٧٩، ٨٠ ج٢٦.
- * إن شاء قال في دعائه: «اللهم إني عبدك...» ٧٩ ج٢٦.
- * لو وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسناً ٧٩ ج٢٦.
- * دخول الكعبة ليس بفرض ولا سنة مؤكدة، بل حسن، إنما دخلها النبي ﷺ عام الفتح ٨٠، ٨١ ج٢٦.
- * من دخلها استحب أن يصلى فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره، إذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع، لا يدخلها إلا حافياً، الحجر أكثره من البيت... فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة، ليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج بل يجوز له من المشي حافياً وغير ذلك ما يجوز لغيره ٨٠، ٨١ ج٢٦.
- * إذا ولى لا يقف ولا يلتفت ولا يمشي القهقري ٧٩ ج٢٦.
- * خرج بعد الوداع من باب الخزوة، وخرج من الثانية الوسطى ٧٤ ج٢٦.
- * من حمل شيئاً من ماء زمزم جاز ٨٥ ج٢٦.

* لما أدخلت في المسجد بنوا عليها حائطاً وسنموه وحرفوه لثلاثي يصلي أحد إلى قبره المكرم ٨٢ج٢٦، ١٧٥ج٢٧.

* كانت حرمة مسجده في حياته وحياته خلفائه قبل دخول الحجرة فيه، والعبادة فيه إذ ذاك أفضل لفضل الزمان والرجال ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٧ج٢٧.

* من اعتقد أن فضيلة مسجده لم تحصل إلا بعد إدخال الحجرة فهو جاهل أو كافر ٢١٢، ٢١٣ج٢٧.

* «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» رياض العلم والإيمان «قبري» ليس في الصحيح ٨٨ج٢٦، ١٧٤ج٢٧.

* لما لم يدفن عثمان مع النبي ﷺ لم يدفن معه الحسن وعائشة ٢٢١، ٢٢٢ج٢٧.

* بدن النبي ﷺ أفضل من الكعبة بخلاف نفس التراب ٢٥، ٢٦ج٢٧.

* ليست قبور الأنبياء والصالحين أفضل من بيوتهم ولا بيوتهم أفضل من المساجد وليست أبدانهم بعد الموت أفضل منها في الحياة ١٤١، ١٤٣، ١٤٤ج٢٧.

* «كل مولود يدر عليه من تراب حفرة» ضعيف ومعناه باطل ١٤٢، ١٤٣ج٢٧.

شد الرحل إلى مسجد الرسول ﷺ

* شد الرحل إلى مسجد الرسول مشروع باتفاق المسلمين ١٩ج٢٧.

* شرع في حياة النبي ﷺ ١٤١ج٢٧.

* «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد...» تحريم السفر إلى غير الثلاثة لا نفى للفضيلة والاستحباب ٦٢ ج ٢٦، ١٩، ١٢٤، ١٢٥،

١٣٥، ١٤٠، ١٧٩ج٢٧.

* لما كانت الأنبياء تقصد الصلاة في هذه الثلاثة شرع السفر إليها للصلاة والعبادة اقتداء بهم ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤ج٢٧.

* «لاتعمل المطى إلا إلى ثلاثة مساجد...» ١٧٧، ١٧٨ج٢٧.

* ما سواها من المساجد إذا أتاها الإنسان وصلى فيها من غير سفر كان من أفضل الأعمال ١٧٧ج٢٧.

* من سافر إلى مسجد الرسول ﷺ فصلى فيه وصلى في مسجد قباء وزار القبور كما مضت به السنة فهذا هو الذي عمل العمل الصالح، ومن أنكر هذا فهو كافر يستتاب ١٨٢ - ١٨٥ج٢٧.

* لم يبين أحد من الأنبياء مسجداً ودعا الناس للسفر إليه للعبادة إلا هذه الثلاثة ولا دعا نبى إلى السفر إلى قبره ولا بيته ولا مقامه ولا غير ذلك من آثاره ٢٤، ١٤٣، ١٨٨ ج٢٧.

السلام على الرسول ﷺ وعلى صاحبيه

* زيارة قبر النبي ﷺ ليست واجبة باتفاق المسلمين ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة، المأمور به هو الصلاة والتسليم عليه ١٨، ١٩ج٢٧.

* كان العمل الشائع في الصحابة - الخلفاء الراشدين والسابقين الأولين - أنهم يدخلون مسجده ويصلون عليه في الصلاة ويسلمون عليه ولم يكونوا يذهبون إلى القبر المكرم لا من داخل الحجرة، ولا من خارجها لا لسلام ولا صلاة، ولا دعاء ولا غير ذلك من حقوقه المأمور بها في كل مكان ١٠٧، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٨، ٢١٩ج٢٧.

* وكان الصحابة يقدمون من الأسفار للاجتماع بالخلفاء الراشدين وغير ذلك فيصلون في مسجده ويسلمون عليه في الصلاة عند دخول المسجد والخروج منه ولا يأتون القبر؛ إذ كان هذا عندهم مما لم يأمرهم به ولا سنة لهم ٢١٢، ٢١٣ ج ٢٧.

* وقد علموا أنه نهاهم أن يتخذوا القبور مساجد، وأن يتخذوا قبره عيداً أو وثناً وقال: «صلوا على حيثما كنتم» ١٦٦، ٢٠٥، ٢٢١ ج ٢٧.

* النبي ﷺ له خاصة لا يماثله فيها أحد من الخلق وهو أن المقصود عند قبره من الدعاء له مأمور في حق الرسول ﷺ في الصلوات وعند دخول المساجد والخروج منها وعند الأذان وعند كل دعاء ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٨٣ ج ٢٧.

* لم يكن أحد منهم يدخل الحجرة إلا لأجل عائشة لما كانت مقيمة فيها، وحيثئذ فمن كان يدخل إليها يسلم على النبي ﷺ كما كانوا يسلمون عليه إذا حضروا عنده، هذا السلام المشروع لمن كان يدخل الحجرة، وهو الذي يرد النبي ﷺ على صاحبه ٢١٥، ٢٢٠ ج ٢٧.

* السلام المطلق الذي لا يسمعه - كالسلام عليه في الصلاة ... هو الذي يسلم الله على صاحبه عشرًا ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢١ ج ٢٧.

* عمدة الأئمة في زيارة قبره والسلام على أحاديث السلام والصلاة عليه: «ما من أحد يسلم على إلا رد الله على رُوحى حتى أَرَدَ عليه السلام» «إن الله وكل بقبرى...»، «أكثرُوا على من الصلاة يوم الجمعة...» ١٣، ١٩، ٦٨، ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٧.

* ويبقى الكلام هل هو السلام عليه عند القبر كما كان من دخل على عائشة يسلم عليه أو يتناول

هذا والسلام عليه من خارج الحجرة؟ ٢٠٤، ٣٨٣ ج ٢٧.

* اعتمد مالك على ما روى عن ابن عمر فيما يفعل عند الحجرة ١٧٩، ٢٠٤، ٢٤٥ ج ٢٧.

* فعل ابن عمر إذا لم يفعل مثله سائر الصحابة إنما يصلح للتسوية، القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح لا يثبت إلا بدليل شرعى ٢١٠ ج ٢٧.

* الرسول ﷺ دفن في حجرته ومنع الناس من الدخول إلى هناك والوصول إلى قبره فلا يقدر أحد أن يزور قبره كما يزور قبر غيره لا زيارة شرعية ولا بدعية، إنما يصل جميع الخلق إلى مسجده وفيه يفعلون ما يشرع لهم أو يكره لهم ١٣٤، ١٣٥، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦ ج ٢٧.

* زيارة القبور على وجهين شرعية وبدعية، «الشرعية» المقصود بها السلام على الميت والدعاء له، و«الزيارة البدعية» أن يكون مقصود الزائر أن يطلب حوائجه من ذلك الميت أو يقصد الدعاء عند قبره أو يقصد الدعاء به^(١) ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٩٩، ٢٠٤ ج ٢٧.

* السلام عليه نوعان: أحدهما: في كل صلاة، الثانى: عند دخول المسجد والخروج منه، يتأكد الأخير عند دخول مسجد النبي ﷺ، هذان النوعان أفضل وأدوم من السلام عليه عند قبره ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦ ج ٢٧.

* ابن عمر كان يأتيه فيسلم عليه وعلى صاحبه عند قدومه من السفر ١٩، ٢١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٦٠ ج ٢٧.

(١) وتقدمت في الجناز ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩ ج ٣٧.

* كره مالك وغيره من العلماء أن يفعل أهل المدينة كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه ١٧٢، ١٧٣، ٢٣٩ ج ١، ٦٨، ٦٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٦ ج ٢٧.

* لم يكن ابن عمر ولا غيره إذا كانوا مقيمين بالمدينة يأتون قبر النبي ﷺ لا في الأسبوع ولا في غير الأسبوع ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٧.

* تخصيص الحجرة بالصلاة والسلام جعل لها عيداً، وقصد نية الصلاة والسلام والدعاء هو اتخاذ له عيداً ٢٠٥، ٢١٩ ج ٢٧.

* كان ابن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت، ثم ينصرف ٨١ ج ٢٦، ١٩، ٢١، ٢٠٤ ج ٢٧.

* وإذا قال في سلامه: السلام عليك يا نبي الله، يا خيرة الله من خلقه، يا أكرم الخلق على ربه، يا إمام المتقين، فكلها من صفاته، وكذلك إذا صلى عليه مع السلام عليه ٨١ ج ٢٦.

* يسلم عليه مستقبل الحجرة مستدير الكعبة عند أكثر العلماء ١٦٦، ٨١ ج ٢٦، ٢٢، ٦٨، ١٢٦، ٢٢١ ج ٢٧.

* إذا سلم على النبي ﷺ لا يلتفت ولا يمشى القهقري إذا ولى ٧٩ ج ٢٦.

* ما زاد على ذلك مثل الوقوف للدعاء للنبي ﷺ مع كثرة الصلاة والسلام عليه كرهه مالك وقال: هو بدعة، فكيف بمن لا يقصد لا السلام عليه ولا الدعاء له وإنما يقصد دعاءه، وطلب حوائجه منه ويرفع صوته عنده فيؤدى الرسول، ويشرك بالله ويظلم نفسه ١٨١، ٨٢ ج ٢٦، ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٧.

* ما يفعله بعض العامة من رفع الصوت عقب

الصلاة من قولهم: السلام عليك يا رسول الله. بأصوات عالية من أفبح المنكرات ٨٥، ٨٦، ١٧٧ ج ٢٧.

* الصحابة إذا أراد أحدهم أن يدعو لنفسه استقبل القبلة - لا القبر - ودعا في مسجده، لا يقصدون الدعاء عند الحجرة، ولا يدخل أحدهم إلى القبر ٢٠، ٢١، ٦٧-٧١، ٩٢، ٩٣، ١٠٦، ١٤٢، ٢١٥ ج ١٧، ١٩٩ ج ٢٤، ٨١، ٨٢ ج ٢٦.

* الحكاية المروية عن مالك أنه أمر المنصور أن يستقبل الحجرة وقت الدعاء كذب ٨٢، ٨٦ ج ٢٦.

* لم يقل أحد من العلماء: إن الدعاء مستجاب عند قبره. ولا أنه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجهاً إلى قبره ٦٨ ج ٢٧.

* لو كان للأعمال الصالحة فضيلة عند القبر لفتح للمسلمين باب الحجرة ١٢٩، ١٣٠ ج ٢٧.

* استجابة دعائه ألا يجعل قبره وثناً فلم يمكن أحد أن يدخل إلى قبره فيصلى عنده أو يدعو أو يشرك به ١٢٥، ١٢٦ ج ٢٧.

* ولم يكن السلف يجتمعون عند قبره لا بقرأة ختمه ولا بإيقاد شمع ولا إطعام ولا إسقاء ولا إنشاد قصائد ونحو ذلك ٨٦ ج ٢٦.

* اتفق العلماء على أن من زار قبر النبي أو غيره من الأنبياء والصالحين أنه لا يتمسح به ولا يقبله، لا يجوز أن يستلم الحجرة ولا يقبلها ولا يطوف بها ولا يصلى إليها ٢٢٤ ج ١، ٣١٧ ج ٤، ١٠، ٤٨، ٦٣ ج ٢٧.

* التمسح بالقبر - أى قبر كان - وتقبيله وتمرغ الخد عليه من أنواع الشرك ٥٤، ٥٥ ج ٢٧.

* الانحناء بالظهر لغير الله والركوع ٥٥ ج ٢٧.

* تنازع الفقهاء فى وضع اليد على منبر النبى ﷺ لما كان موجوداً ٤٨، ٤٩، ٢٢٠ ج ٢٧.

* نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله وسؤال لمن مات من الأنبياء والصالحين مثل من يكتب رقعة ويلقها على قبر نبى أو صالح أو يسجد لقبر أو يدعوه أو يرغب إليه ٨٥ ج ٢٦.

* من أمر الناس بشئ من ذلك - الاستلام والتقبيل - أو رغبتهم فيه أو أعانهم عليه من القوام أو غير القوام وجب نهيه ومنعه، من لم ينته عن ذلك عزز، أقل ذلك أن يعزل عن القيامة ٦٤، ٦٥ ج ٢٧.

* الكسب بمثل ذلك خبيث من جنس كسب سدنة الأصنام ٦٤، ٦٥ ج ٢٧.

لفظ زيارة قبر النبى ﷺ

* أبو داود ترجم على حديث «ما أحد يسلم على...» (باب زيارة القبر) مع أن دلالة الحديث على المقصود فيها نزاع وتفصيل، وهو لا يدل على كل ما يسميه الناس زيارة ٢٠٣، ٣٠٤ ج ٢٧.

* كره مالك أن يقال: زرت قبر النبى ﷺ، يدل على أنه لم تكن تعرف عندهم ألفاظ زيارة قبر النبى ﷺ، وذكروا فى أسباب كراهته أن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية، ورخص غيره فى هذا اللفظ للأحاديث العامة فى زيارة القبور ٢٥٤ ج ٤، ١٩٩ ج ٢٤، ٢١، ٢٣، ٦٩، ٧٢، ٢٠٥ ج ٢٧.

السفر إلى مسجده وزيارة قبره

* السفر إلى مسجده وزيارة قبره عمل صالح، تقصر الصلاة فيه ١٣٢، ١٨٠، ١٨٣ ج ٢٧.

* من استحب السفر إلى زيارة قبر نبينا ﷺ فمراده السفر إلى مسجده ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩ ج ٢٧.

شد الرحال لمجرد زيارة قبر النبى ﷺ

أو غيره من قبور الأنبياء والصالحين

* إذا كانوا بعد السفر إلى مسجده يفعلون ما سنه لهم فى الصلاة والسلام عليه ولا يذهبون إلى قبره فكيف يقصدون أن يسافروا إليه، أو يقصدوا السفر إليه دون الصلاة فى المسجد ١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٧.

* السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين لم يكن موجوداً فى الإسلام فى زمن مالك، وإنما حدث بعد القرون الثلاثة ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٧.

* أما إذا كان مقصوده بالسفر زيارة قبر النبى ﷺ دون الصلاة فى مسجده فهذه المسألة فيها خلاف، الذى عليه الأئمة وأكثر العلماء أن هذا غير مشروع ولا مأمور به ولم يذكروا أن هذا السفر إذا نذره يجب الوفاء به ١٩، ٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥ ج ٢٧، ٧٤ ج ٣٣.

* قد يحتج من لا يعرف الأحاديث بالأحاديث المروية فى زيارة قبر النبى ﷺ مثل: «من حج ولم يزرني فقد جفاني»، «من زارني فى مماتى فكأنما زارني فى حياتى»، «من زارني وزار أبى إبراهيم فى عام واحد ضمنت له على الله الجنة»، «من زارني وجبت له شفاعتى» كذب ١٩٨، ١٩٩ ج ٢٤، ١٣٢، ١٣٣ ج ٢٦، ١٨، ٢١، ٢٤، ٩٤، ٩٥ ج ٢٧.

* «من جاءنى زائراً لاتنزعهُ إلا زيارتى كان حقاً على أن أكون له شافعاً يوم القيامة» ضعيف ٢٠، ٢٧ ج ٢٧.

* أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة

١٣، ٢١، ٦٩ جـ ٢٧.

* السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين كقبر نبينا وغيره بدعة ٨٥ جـ ٢٦، ١٠٤ جـ ٢٧.

* خلاف العلماء فى جواز قصر الصلاة فى هذا السفر ١٩، ٢٠، ١٠٤ جـ ٢٧.

* ورخص بعض المتأخرين فى السفر إلى زيارة القبور واحتجوا بـ «من جاءنى زائراً...» وهو ضعيف ١٩، ٢٠ جـ ٢٧.

* واحتجوا لجواز السفر لزيارة القبور بأنه كان يزور قباء، وأجابوا عن «لا تشد الرحال...» بأن ذلك مجعول على نفى الاستحباب، الجواب ١٠٤ - ١٠٦ جـ ٢٧.

* واحتج الأولون بـ «لا تشد الرحال...» وبأن ذلك بدعة لم يفعلها، الصحابة ولا التابعون ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين ١٠٥ جـ ٢٧.

* أول من وضع الأحاديث فى السفر لزيارة المشاهد أهل البدع من الرافضة ونحوهم ١٠٧ جـ ٢٧.

* تحامل قضاة مصر على الشيخ بسبب هذه الفتوى^(١)، وانتصار علماء بغداد والشام له، وكتبهم إلى الخليفة بالامر بحجسه، نصوص كتبهم ١٠٧، ١١٨ جـ ٢٧.

* إبطال المؤلف لفتاوى قضاة مصر بحجسه وعقوبته، باثنين وأربعين وجهاً ١٥٦، ١٦٨ جـ ٢٧.

* رد ما اعترض به الأختانى على الشيخ فى شد الرحال إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين كقبر نبينا وغيره^(٢)، ومن ذلك قول المؤلف فى

(١) وهى أن السفر لمجرد زيارة القبور كقبر نبينا وغيره بدعة جـ ٣٧.

(٢) وتقدم بعض ما انقطع منه فى أول الزيارة جـ ٣٧.

الرد عليه ١١٩، ١٥٦ جـ ٢٧.

* تحريم السفر إلى غير المساجد الثلاثة وإن كان قبر نبينا عليه السلام هو قول مالك وجمهور أصحابه، وكذلك أكثر أصحاب أحمد، الحديث عندهم معناه تحريم السفر إلى غير الثلاثة ١١٩ جـ ٢٧.

* لكن منهم من يقول: قبر نبينا عليه السلام لم يدخل فى العموم، لهذا القول مأخذان: الأول: أن السفر إليه سفر إلى مسجده، الثانى: أن نبينا عليه السلام لا يشبه بغيره من المؤمنين ١١٩، ١٢٥ جـ ٢٧.

* وآخرون من أصحاب الشافعى ومالك قالوا: المراد نفى الفضيلة والاستحباب ونفى الوجوب بالندر، وهذا قول أبى حامد ١٢٤، ١٢٥ جـ ٢٧.

* لم أعرف أحداً من العلماء المسمين فى الكتب قال: إنه يستحب السفر إليها ١٢٤، ١٢٥ جـ ٢٧.

* أطلق كثير منهم القول باستحباب زيارة قبر النبى عليه السلام وحكى بعضهم الإجماع على ذلك لكون مسجد النبى عليه السلام يستحب السفر إليه ١٢٤، ١٢٥ جـ ٢٧.

* أهل الجهل والضلال يجعلون السفر إلى زيارته كما هو المعتاد لهم من السفر إلى قبر من يعظمونه يسافرون إليه ليدعوه ويدعوا عنده ويدخلون إلى قبره ويقعدون عنده... وهذا مما لعن النبى عليه السلام أهل الكتاب على فعله ١٢٥ جـ ٢٧.

* ليس فى الجواب تحريم زيارة القبور إذا لم يكن يسفر ولا فيه الإجماع على تحريم السفر ١٢٥، ١٢٦ جـ ٢٧.

* حكم من اعتقد أن ذلك قرية وطاعة ١٢٦ - ١٢٨ جـ ٢٧.

* جعله من حرم السفر لزيارة قبره وسائر القبور مجاهراً بالعداوة للأنبياء ١٢٨-١٣٢ ج٢٧.

* ظنه أن كل ما كان قربة جاز التوسل إليه بكل وسيلة ١٣١، ١٣٢ ج٢٧.

* ظنه أن القول بتحريم السفر لم يقل به أحد من أهل العلم ١٣٢ ج٢٧.

* ظنه أن السفر إلى زيارة قبر نبينا ﷺ كالسفر إلى غيره من الأنبياء والصالحين وهو غلط من وجوه ١٣٣ - ١٤٠ ج٢٧.

* «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...» ١٣٥ - ١٣٧ ج٢٧.

* هذا المعترض وأمثاله جعلوا السفر إلى زيارة قبور الأنبياء نوعاً، ثم لما رأوا ما ذكره العلماء من استحباب زيارة قبر نبينا ﷺ ظنوا أن سائر القبور يسافر إليها كما يسافر إليه فضلوا من وجوه ١٤٤ - ١٤٦ ج٢٧.

* كان السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين ممتنعاً في عهد الصحابة والتابعين وإنما حدث بعدهم ١٤٧ ج٢٧.

* لم تدع الصحابة قبراً ظاهراً يفتتن به الناس ولا يسافرون إليه ولا يدعونه ويتخذونه مسجداً ١٤٥ - ١٤٧ ج٢٧.

* وكما أخفى الله بهم الشرك فقد أظهر بمحمد ﷺ وأمه من الإيمان بالأنبياء وتعظيمهم وتعظيم ما جاؤوا به وإعلان ذكرهم بأحسن الوجوه بخلاف غيرهم ١٤٧ - ١٥٦ ج٢٧.

* الجواب الباهر لمن سأل من أولياء الأمور عما أفتى به في زيارة المقابر^(١) ٢١٩، ٢٣٥ ج٢٧.

* سبب كتابة هذا الجواب ١٦٩ ج٢٧.

* مراجع المؤلف في فتواه، مخالفوه لا يعرفون

(١) وتقدم في أول الزيارة مقتطفات ج٣٧.

كيف كان الصحابة والتابعون يفعلون في زيارة قبره المكرم ١٦٩ ج٢٧.

* تحديه لخصومه وبيان عجزهم ١٦٩، ١٧٠ ج٢٧.

* طلبه من السلطان النظر في فتواه وإنصافه ١٦٩، ١٧٠ ج٢٧.

* مقصوده بما كتب في الزيارة طاعة الله ورسوله ﷺ وألا يعبد إلا الله وحده ولا تكون العبادة إلا بشريعة رسوله ﷺ ١٧٠، ١٧١ ج٢٧.

* ما لا يحبه الله ورسوله ﷺ ولا هو مستحب فليس من العبادات والطاعات ١٧١، ١٧٢ ج٢٧.

* يجب علينا أن نحب الرسول ﷺ حتى يكون أحب إلينا من أنفسنا وأبنائنا ونعظمه ونوقره ونطيعه ونوالى من يواليه ونعاضد من يعاضده... من فضائله وحقوقه، والفرق بين حقه وحق الله ١٧١ - ١٧٣، ٢٢٤ - ٢٢٩ ج٢٧.

* لو نذر السفر إلى غير المساجد الثلاثة أو السفر إلى مجرد قبر نبي أو صالح لم يلزمه الوفاء بنذره ١٨٣، ١٨٤ ج٢٧.

* ذكر أصحاب الشافعي وأحمد في السفر لزيارة القبور قولين: الأول: التحريم، الثاني: الإباحة، قداموهم وأئمتهم قالوا: إنه محرم، وكذلك أصحاب مالك وغيرهم ١٧٩، ١٨٠ ج٢٧.

* إذا ثبت أن السفر إلى القبور ليس بواجب ولا مستحب كان من فعله على وجه التعبد مبتدعاً... ١٧٩ ج٢٧.

* من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ولم يقصد الصلاة في مسجده وسافر إلى المدينة فلم يصل

فى مسجده ولا سلم عليه فى الصلاة ثم رجع
فهذا مبتدع... وهذا هو الذى ذكر فيه القولان
١٨٢، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٥ جـ ٢٧.

* وتنازعوا حيثئذ فيمن سافر لمجرد زيارة قبور
الأنبياء والصالحين هل يقصر؟ على قولين
١٨٤ - ١٨٦ جـ ٢٧.

* ذكر أصحاب أحمد فى السفر إلى زيارة قبورهم
أربعة أقوال ١٨٤، ١٨٥ جـ ٢٧.

* الذين استثنوا قبر نبينا ﷺ لقولهم وجهان:
الأول - وهو الصحيح - : أن السفر المشروع
إليه هو السفر إلى مسجده، الثانى: أن
الاستثناء لكونه نبينا ﷺ، ثم عدوا ذلك إلى
سائر قبور الأنبياء ١٨٥، ١٨٦ جـ ٢٧.

* النهى عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة محافظة
على توحيد الله ١٨٦، ١٨٧ جـ ٢٧.

* السفر إلى البقاع المعظمة من جنس الحج عند
أهل الشرك ١٨٨، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦ جـ ٢٧.

* مشركو العرب يحجون اللات والعزى ومناة
وغيرها ١٨٨، ١٩٠ - ١٩٦ جـ ٢٧.

* الأوثان التى يحجها مشركو الهند التى يحجها
النصارى ١٨٩، ١٩٠ جـ ٢٧.

* السفر إلى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروع
فكيف بالسفر إلى بيوت المخلوقين الذين تتخذ
قبورهم مساجد وأوثاناً وأعياداً ويشرك بها
١٩١، ١٩٢ جـ ٢٧.

* لا يجوز أن تقصد القبور للصلاة الشرعية ولا أن
تعبد كما تعبد الأوثان ولا أن تتخذ عيداً
يجتمع إليها فى وقت معين كما يجتمع
المسلمون فى عرفة ومنى ٢٠٢، ٢٠٣ جـ ٢٧.

* قد يسمى المشركون زيارة المشاهد «الحج الأكبر»

١٨٠ جـ ٢٧.

* كثير منهم إذا سافر لم يكن همه الحج ولا
الصلاة فى مسجد النبى ﷺ بل زيارة قبره
أو قبر غيره ٢٥٣، ٢٥٤ جـ ٤.

* ذكر بعض المتأخرين أنه لا بأس بالسفر إلى
المشاهد واحتجوا بأنه كان يأتى قباء ولا حجة
فيه ١٦ جـ ٢٧.

* سبب ترك الصحابة البدع المتعلقة بالقبور نهى
النبى ﷺ لهم عن ذلك ولئلا يتشبهوا بأهل
الكتاب الذين اتخذوا القبور أوثاناً، كما دلهم
على أفضل العبادات وأفضل البقاع ٢٠٩،
٢١٠، ٢١٣ - ٢١٥ جـ ٢٧.

* الصحابة أفضل الخلق، ما ظهر بعدهم مما يظن
أنه فضيلة فهو من الشيطان ونقيصه، لم يطمع
الشيطان أن يضلهم كما أضل غيرهم من أهل
البدع والشرك ٢٠٦ - ٢١٠ جـ ٢٧.

* المخالف لما أفتى به المؤلف فى الزيارة مخالف
لدين المسلمين وشرعهم وسنة نبيهم وسنة
خلفائه الراشدين... ١٩٦ - ١٩٨ جـ ٢٧.

* ولاية الأمور أحق بنصر دين الله وإنكار ما
خالفه ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ٢٧.

* يستحب لمن كان بالمدينة أن يأتى مسجد قباء
ويصلى فيه ٨٣ جـ ٨، ٩، ١٠، ٢٤٧،
٢٤٨ جـ ٢٧.

* مسجد قباء يزار من المدينة وليس لأحد أن يسافر
إليه ٢٥٣ جـ ١٧، ٨، ٩، ٨٣، ٧٤ جـ ٢٦.

* لم يستحب علماء السلف قصد شيء من
المساجد والمزارات التى بالمدينة وما حولها بعد
مسجد النبى ﷺ إلا مسجد قباء ٢٤٧ جـ ٢٧.

* ليس من متابعة النبى ﷺ الصلاة فى الموضع

الذى صلى فيه اتفاقاً^(١) ٢٥١ - ٢٥٣ ، ٢٥٥ - ٢٦٣ ج١٧ .

* التمر الصيحاني لا فضيلة فيه، غيره من البرنى والعجوة خير منه، قول بعضهم: إنه صاح بالنبي ﷺ جهل ٢٦ ج٨٥ .

* قول بعض الجهال: إن عين الزرقاء جاءت معه من مكة، لم يكن بالمدينة على عهده عين جارية لا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرها ٢٦ ج٨٥ .

السفر إلى المسجد الأقصى

* «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ...» ٧ ، ٨ ، ١٠ ج٢٧ .

* اتفق علماء المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه كالصلاة والدعاء والذكر وقراءة القرآن والاعتكاف ٨٣ ج٢٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٦ ج٢٧ .

* سأل سليمان ربه ثلاثاً «...» وألا يؤم أحد هذا البيت لا يريد إلا الصلاة فيه إلا غفر له» ٧ ، ١٤١ ج٢٧ .

* النبي ﷺ صلى في بيت المقدس ليلة المعراج ركعتين ولم يصل في غيره ولا في مسجد الخليل ولا عند قبره ٩ ، ٩١ ، ٩٢ ج٢٧ .

* المستحب أن يصلى في قبلى المسجد الذى بناه عمر ٨٣ ج٢٦ .

* الصلاة فيه أفضل من الصلاة فى سائر المسجد، روى أن عمر صلى فى محراب داود ١١ ج٢٧ .

* سبب بناء عمر مصلى المسلمين فى مقدمه ١٠ ، ١١ ج٢٧ .

(١) وانظر: توحيد الألوهية ج٣٦ .

* المسجد الأقصى وسائر المساجد ليس فيها ما يطاف به ولا فيها ما يتمسح به ولا فيها ما يقبل ١٠ ج٢٧ .

* لا تستحب زيارة الصخرة ٨٣ ج٢٦ .

* لا يجوز أن يطاف بالصخرة ولا بالقبة التى فوق جبل عرفات وأمثالها، من اتخذها مكاناً يطاف بها كما يطاف بالكعبة فهو مرتد ٢٥٩ ج١٧ ، ١٠ ، ١١ ج٢٧ .

* من قصد أن يسوق إليها غنماً أو بقرأً ليذبحها هناك ويعتقد أن الأضحية فيها أفضل وأن يحلق فيها شعره فى العيد أو أن يعرف بها عشية عرفة من البدع والضلالات ١٠ ، ١١ ج٢٧ .

* لم يصل عمر ولا الصحابة عند الصخرة ولا كان عليها قبة على عهد الخلفاء الراشدين، عبد الملك بنى القبة على الصخرة وكساها، سبب ذلك ١١ ج٢٧ .

* إنما يعظم الصخرة اليهود وبعض النصارى ١٢ ، ١١ ج٢٧ .

* ما يذكره بعض الجهال من أن هناك أثر قدم النبى ﷺ وأثر عمامته وغير ذلك كذب ١١ ، ١٢ ج٢٧ .

* أكذب منه من يظن أنه موضع قدم الرب ١١ ، ١٢ ج٢٧ .

* المكان الذى يذكر أنه مهد عيسى كذب، موضع المعمودية ١١ ، ١٢ ج٢٧ .

* من زعم أن هناك الصراط والميزان أو أن السور الذى يضرب بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المبنى شرقى المسجد ١١ ، ١٢ ج٢٧ .

* تعظيم السلسلة أو موضعها ليس مشروعاً ١١ ، ١٢ ج٢٧ .

* زيارة معابد الكفار مثل «القمامة» و«بيت لحم» أو

«صهيون» أو كنائس النصارى منهي عنها

١٢جـ٢٧.

* ليس في بيت المقدس مكان يسمى حرماً

١٢جـ٢٧.

* زيارة بيت المقدس مشروعة في جميع الأوقات،

لا ينبغي أن يؤتى في الأوقات التي تقصدها

الضلال، كثير منهم يسافر ليقف هناك

١٣جـ٢٧.

* لا يسافر أحد للوقوف بالمسجد الأقصى ولا

للووقوف عند قبر أحد ٨٦جـ٢٧.

* ليس السفر إليه مع الحج قربة، قول بعض الناس

قدس الله حجتك باطل ١٣، ١٤جـ٢٧.

* نقل عن مالك كراهة المجيء إلى بيت المقدس لما

جعل لهذا وقت معين كوقت الحج الذي يذهب

إليه جماعة ٢٢٠، ٢٢١جـ٢٧.

* وإذا زار القبور التي في بيت المقدس بدون شد

رحل فحسن ١١، ١٢جـ٢٧.

* لم يكن أحد من الصحابة يسافر إلى زيارة «قبر

الخليل» بل كانوا يأتون إلى بيت المقدس فقط

٢٣، ٣٢، ٦٠، ١٧٩، ١٨٠جـ٢٧.

* السفر إلى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من

مقابر الأنبياء والصالحين ومشاهدتهم وآثارهم لم

يستحبه أحد من أئمة المسلمين ١٦، ١٧جـ٢٧.

* لو نذر السفر إلى زيارة قبر الخليل أو الطور

أو جبل حراء أو جبل يثرب أو غير ذلك من

المقابر والمقامات والمشاهد أو إلى بعض المغارات

أو الجبال لم يجب عليه الوفاء، وليس بمشروع

٨، ٩، ٢٢، ٢٣، ٢٦٢جـ٢٧.

* قبر الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه

السور السليمانى ولا يدخل إليه أحد ولا يصلى

إليه ولا عنده أحد ٨١، ١٤٧جـ٢٧.

* لما استولى النصارى على الشام نقبوا البناء الذي

كان على الخليل واتخذوا المكان كنيسة، فلما

أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك اتخذ ذلك من

اتخذته مسجداً وذلك بدعة منهي عنها ٢٤٩،

٢٥٠جـ١٧، ١٧، ٦٥، ١٤٧، ١٧٩، ١٨٠جـ٢٧.

* ثم وقف بعض الناس وقفاً للعدس والخبز، وليس

هذا وقفاً من الخليل ولا من بنى إسرائيل ولا

من خلفائه ١٧جـ٢٧.

* من اعتقد أن الأكل من هذا الخبز والعدس

مستحب فهو مبتدع، ومن اعتقد أن في العدس

مطلقاً فضيلة فهو جاهل ١٧جـ٢٧.

* «كلوا العدس فإنه يرق القلب وقد قدس فيه

سبعون نبياً» كذب ١٧جـ٢٧.

* من الناس من يتقرب إلى الجن بالعدس ١٧جـ٢٧.

* السماع الذي يسمونه «نوبة الخليل» بدعة، لا

يجوز أن يقام هناك رقص ولا شجادة ولا ما

يشبه ذلك ٦٥جـ٢٧.

* لم يكن قبر يوسف الصديق يعرف، الخلاف فيه

١٧٩، ١٨٠جـ٢٧.

* لو سافر إلى دمشق من أجل مسجدها من بلد

بعيد لم يكن مشروعاً ١٧٨جـ٢٧.

* لم يرد في جامع دمشق حديث بتضعيف الصلاة

فيه، لكنه من أكثر المساجد ذكراً لله، ولم

يثبت أن فيه ثلاثمائة نبى مدفونين ٣١جـ٢٧.

* تحرى الصلاة والدعاء من قبلى شرقى جامع

دمشق عند الموضع الذى يقال: إنه قبر هود،

أو عند مثال الخشب الذى يقال: تحته رأس

يحيى بن زكريا، ونحو ذلك خطأ وبدعة ٧٤،

٧٥ جـ ٢٧.

* لا يجوز تعظيم مكان روى فيه النبي ﷺ أو أثر قدمه ٧٧، ٧٨ جـ ٢٧.

* والغار الذى بجبل قاسيون الذى يقال له: «مغارة الدم» والمقامان اللذان بجانبه الشرقى والغربى... وما أشبه هذه البقاع لا يشرع السفر لزيارتها ولو نذر له لم يجب ٧٩، ٨٠ جـ ٢٧.

* ليس لأحد أن يتخذ مقام موسى وعيسى مصلى قياساً على مقام إبراهيم ٢٥٩ جـ ١٧، ١٤، ٧٨ جـ ٢٧.

* جبل لبنان وأمثاله من الجبال لا يستحب السفر إليه، ولكن فيه كثير من الجن يتصورون بصورة الخضر ١٤، ١٥ جـ ٢٧.

* ليس فى فضل جبل لبنان وأمثاله نص ٣٢، ٨١ جـ ٢٧.

* جبل لبنان كان ثغراً من جملة الثغور التى يرباط عليها المسلمون للجهاد كعسقلان والإسكندرية وعكة وقروين وعبادان وغير ذلك ٣٢ - ٣٥ جـ ٢٧.

* طوائف ممن يؤثر التخلّى عن الناس بحسب أن فضل هذا الجبل ونحوه لما فيه من الخلوة عن الناس وأكل المباحات من الثمار التى فيه ٣٤، ٣٥ جـ ٢٧.

* سكنى الجبال والبادى والغيران ليس مشروعاً للمسلم إلا عند الفتنة فى الأمصار ٣٤، ٣٥ جـ ٢٧.

* اعتقاد بعض الجهال أن به الأربعين الأبدال جهل وضلال ٣٦، ٢٦١ جـ ٢٧.

* وقول كثير من الجهال: إن به أو بغيره رجال الغيب ٣٦، ٢٦١، ٢٦٢ جـ ٢٧.

* الخبر الذى فيه «أن رجلاً نبت الشعر على جميع بدنه كالماز» باطل ٣٦ جـ ٢٧.

* الانحناء للجبل المذكور ونحوه أو لمن فيه أو زيارته بلا قصد للجهاد أو لأمر مشروع أو التبرك بشماره من البدع ٣٧، ٣٨ جـ ٢٧.

* السفر إلى عسقلان فى هذه الأوقات ليس مشروعاً ١٤ جـ ٢٧.

المجاورة فى المساجد الثلاثة

والإقامة بالشام

* المراقبة فى الثغور أفضل من المجاورة فى المساجد الثلاثة، اختلف فى المجاورة فكرها أبو حنيفة واستحبها مالك وأحمد وغيرهما ١٨، ٢٦، ٢٧، ٨١، ٨٢ جـ ٢٧.

* الفضيلة الدائمة فى كل وقت ومكان فى الإيمان والعمل الصالح ٢٩، ٣٠ جـ ٢٧.

* الإقامة فى كل موضع تكون الأسباب فيه أطوع لله وأفضل للحسنات بحيث يكون أعلم بذلك وأقدر عليه وأنشط له أفضل من الإقامة فى موضع يكون حاله فيه دون ذلك ٢٦، ٣١ جـ ٢٧.

* هذا يتنوع بتنوع حال الإنسان، قد يكون مقام الإنسان فى أرض الكفر والفسوق أفضل إذا كان مجاهداً فى سبيل الله بيده ولسانه آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر بحيث لو انتقل إلى أرض الإيمان والطاعة لقلت حسناته ٢٦ - ٣٠ جـ ٢٧.

* لو كان عاجزاً عن الهجرة والانتقال إلى المكان الأفضل التى لو انتقل إليها لكانت الطاعة عليه أهون وطاعة الله ورسوله ﷺ فى الموضعين واحدة فأشبههما أفضلهما ٢٦، ٢٧ جـ ٢٧.

* إذا كان دينه هناك أنقص فالانتقال أفضل له وهذا

حال غالب الخلق ٢٧ جـ ٢٧.

* قد يكون بعض البقاع أعون على بعض الأعمال كإعانة مكة على الطواف والصلاة المضعفة ونحو ذلك ٣٠ جـ ٢٧.

* وقد يحصل في الأفضل معارض راجح مثل من يجاور بمكة مع السؤال والاستشراق والبطالة أو يطلب الإقامة بالشام لحفظ ماله سكنى المدينة أفضل لمن تتكرر طاعة الله ورسوله ﷺ فيها أكثر، ولما فتحت مكة قال: «لا هجرة بعد الفتح...» ٣٠، ١٧٨ جـ ٢٧.

* دين الإسلام وشرائعه في هذه الأوقات أظهر بالشام منها بغيره، ولا يلزم ذلك في كل وقت ٢٧ - ٣٠، ٨٢، ٨٣ جـ ٢٧.

* «الصائم المتطوع بالعراق كالمفطر بالشام» ٣١ جـ ٢٧.

* «إن الله خلق البركة إحدى وسبعين جزءاً، منها جزء واحد بالعراق وسبعون بالشام» ٣١ جـ ٢٧.

* ثبت للشام وأهله مناقب بالكتاب والسنة وآثار العلماء، هذه المناقب أمور: منها: البركة فيه، وفيها الطور والمسجد الأقصى، ومبعث أنبياء بنى إسرائيل، وإليها هجرة إبراهيم، ومصرى نبينا ﷺ، ومنها معراج، وبها ملكه، وعمود دينه وكتابه، وطائفة منصور من أمته، وإليها يحشر الناس، وهى خيرة الله من الأرض، الأمر بلزومها، أحاديث، ومنافقوها لا يغلبوا مؤمنيا ٢٨، ٢٦٦ - ٢٦٩ جـ ٢٧.

* لا يدفع البلاء عن أهل بلد إلا بطاعة الله لا يدفع بالقبور ولا بالبقاع ١٧٩، ١٨٠ جـ ٢٧.

القبور والمشاهد المكذوبة

* ليس في معرفة قبور الأنبياء بأعيانها فائدة شرعية

٢٣٥، ٢٣٦ جـ ٢٧.

* وليس حفظ ذلك من الدين ١٤٧ جـ ٢٧.

* لم تدع الصحابة قبراً ظاهراً من قبور الأنبياء يفتتن به الناس ولا يسافرون إليه، بل عموه بحسب الإمكان ١٤٦، ١٤٧ جـ ٢٧.

* إن كان الناس لا يفتتنون به فلا يضر معرفة قبره ١٤٦، ١٤٧ جـ ٢٧.

* من كان قصده الصلاة والسلام على الأنبياء والإيمان بهم وإحياء ذكركم فذاك ممكن له وإن لم يعرف قبورهم ٢٣٥ جـ ٢٧.

* عامة من يسأل عن ذلك إنما قصده الصلاة عندها والدعاء بها ونحو ذلك من البدع ٢٣٥ جـ ٢٧.

* غالب ما يستند إليه المشاهدة في تعيين القبور الرؤيا المحضة أو شم رائحة طيبة أو توهم خرق عادة، أكثر المنامات كذب، وبتقدير صدقها قد يكون أخبره بذلك شيطان، الرائحة الطيبة لاتدل على تعيينه، وقد يكون مما صنعه بعض السوقة ٢٤١، ٢٤٢ جـ ٢٧.

* الذى اتفق عليه العلماء من القبور قبر نبينا ﷺ وقبر صاحبيه ٦٨، ٢٣٥، ٢٣٦ جـ ٢٧.

* جمهور الناس على أن هذا قبر الخليل ٢٣٥، ٢٣٦ جـ ٢٧.

* أما قبر يوسف وإلياس وشعيب وزكريا فلا تعرف ٢٣٥ جـ ١٧.

* عامة القبور التى بنيت عليها المساجد إما مشكوك فيها أو متيقن كذبها ٩٦، ٩٧ جـ ٢٧.

* مشهد «على» عامة العلماء على أنه ليس قبره، قيل: إنه قبر المغيرة بن شعبه، أظهر في دولة بنى بويه، عمدتهم حكاية عن الرشيد، قبر على بقصر الإمارة الذى بالكوفة أو قريب منه ٩٥ - ٩٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٩ جـ ٢٧.

الصلاة عندها منهي عنه، ليست هذه المسألة
مسألة الصلاة في المقبرة العامة ٢٥٦، ٢٥٧
ج٢٧.

✽ قبر «علي بن الحسين» الذي بمصر كذب، توفي
بالمدينة ودفن بالبقيع ٢٥٨، ٢٥٩ ج٢٧.

✽ من قال: «إن ميتاً من الموتى «نفيسة» أو غيرها
تجير الخائف وتخلص المحبوس وهي باب
الحوائج فهو ضال مشرك ٢٥٧، ٢٥٨ ج٢٧.

✽ القبر المضاف إلى هود بجامع دمشق كذب
٢٥٨ ج٢٧.

✽ من المشاهد المشهورة المكذوبة قطعا قبر «أبي بن
كعب» قبر نصراني ٩٦، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣،
٢٥٥ ج٢٧.

✽ الذي خارج باب الصغير قبر معاوية بن يزيد بن
معاوية ٢٥٨ ج٢٧.

✽ معاوية دفن بقصر الإمارة من الشام ٢٥٩ ج٢٧.
✽ والمشهد المضاف إلى «أويس القرنى» بظاهرها
٩٦، ٢٣٦، ٢٥٤، ٢٥٨ ج٢٧.

✽ بنت يزيد بن السكن توفيت بالشام فقبرها
محتمل ٢٥٨ ج٢٧.

✽ قبر «بلال» ممكن، القطع بتعيين قبره فيه نظر
٩٦ ج٢٧.

✽ قبر نسب إلى «رقية وأم كلثوم» بالشام، ماتا
بالمدينة تحت عثمان ٢٥٩، ٢٦٠ ج٢٧.

✽ قبر «عائشة وأم سلمة أو أم حبيبة» لم تدخل
عائشة دمشق ولا غيرها من أزواج النبي ﷺ
٣١ ج٢٧.

✽ الذي يقال: إنه قبر «خالد» بحمص مشكوك
فيه، يقال إنه خالد بن يزيد بن معاوية ٩٦،
٢٦٠ ج٢٧.

✽ مشهد «الحسين» من المشاهد المكذوبة ٢٣٦،
٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٥٩ ج٢٧.

✽ عمدة الرافضة في مقالاتهم ومنقولاتهم وفي
تعيين هذا المشهد ٢٣٨، ٢٤٠ ج٢٧.

✽ هذا المشهد بنى بعد مقتله بنحو خمسمائة سنة،
نقل من مشهد بعسقلان، مشهد عسقلان بعد
مقتله بأكثر من ثلاثين وأربعمائة ٢٤٠،
٢٤١ ج٢٧.

✽ هذا المشهد العسقلاني قد ذكر أنه قبر بعض
الحواريين أو غيرهم من أتباع عيسى، وقيل:
قبر نصراني ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٥ ج٢٧.

✽ النصارى كثيراً ما يعظمون آثار القديسين منهم،
لا يستبعد أنهم ألقوا إلى بعض جهال المسلمين
أن هذا قبر من يعظمه المسلمون ليوافقوهم على
تعظيمه ٢٤٢، ٢٤٣ ج٢٧.

✽ فرح النصارى بما يفعله المسلمون من مشابهتهم
في البدع والشرك ٢٤٣ - ٢٤٥ ج٢٧.

✽ ليس رأسه في القاهرة ولا مشهد عسقلان مشهداً
له من ثمانية وجوه ٢٤٥ - ٢٥٨ ج٢٧.

✽ القبة التي على العباس بالبقيع يقال: إن فيها مع
العباس الحسن وعلى بن الحسين وأبوجعفر
محمد بن على، وجعفر بن محمد، ويقال:
إن فاطمة تحت الحائط قريباً من ذلك وإن رأس
الحسين هناك ٩٦، ٩٧، ٢٥٤ ج٢٧.

✽ وكذلك لم يحمل إلى الشام ٢٥٧، ٢٥٨
ج٢٧.

✽ المشهد الذي بحلب كذب ٩٦ ج٢٧.

✽ يدن الحسين بمكان مصرعه بكريلاء ٢٥٣ -
٢٥٥ ج٢٧.

✽ سواء كان هذا المشهد صحيحاً أو كذباً فبناء
المساجد على القبور واتخاذها مساجد بقصد

* قبر «جابر» بظاهر حران توفي بالمدينة ٢٥٩، ٢٦٠ جـ ٢٧.

* قبر «أبي مسلم الخولاني» الذي بداريا اختلف فيه ٩٦، ٢٥٨، ٢٥٩ جـ ٢٧.

* قبر «عبد الله بن عمر» بالجزيرة، الناس متفقون على أنه مات بمكة ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠ جـ ٢٧.

* والقبر المنسوب بالجزيرة إلى «عبد الرحمن بن عوف» كذب، سبب إحدائه ٢٤٢، ٢٥٤ جـ ٢٧.

* سبب إحداهن قبر نوح بالبقيع ٣٨، ٢٤٢ جـ ٢٧.

* قبر «نوح» بالكرك متيقن كذبه متى بنى؟ ٣٨، ٩٦ جـ ٢٧.

متى حدثت المشاهد ومن يعظمها؟

* الإسلام جاء بتعظيم المساجد لا المشاهد ٩٥، ٩٦، ٢٣٧ جـ ٢٧.

* اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد على القبور ولا يشرع اتخاذها مساجد ولا تشرع الصلاة عندها ولا... ٢٣٧ جـ ٢٧.

* بناء المساجد على القبور التي تسمى المشاهد وتعظيمها من دين المشركين ٩٦ جـ ٢٧.

* لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء ببلاد الإسلام ٢٤٥، ٢٤٦ جـ ٢٧.

* خلافة بنى العباس فى أوائلها وفى حال استقامتها لم يكونوا يعظمون المشاهد ٢٤٥ - ٢٤٧ جـ ٢٧.

* كان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بنى العباس وتفرقت الأمة وظهر فيهم الزنادقة الملبسون، وذلك من دولة المقتدر لما ظهر

القرامطة العبيدية القداجية ٢٤٥، ٢٤٦ جـ ٢٧.

* ظهر ذلك وكثر فى دولة بنى بويه كما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب وكان بها زنادقة كفار ٩٥ جـ ٢٧.

* ظهر فى أثناء خلافة بنى العباس من المشاهد بالعراق وغير العراق ما كان كثير منه كذب، وكانوا عند مقتل الحسين بكربلاء قد بنوا هناك مشهداً وكان يتباه أمراء عظماء حتى أنكر ذلك عليهم الأئمة وبالغ المتوكل فى إنكار ذلك ٢٤٥، ٢٤٦ جـ ٢٧.

* السفر إلى المشاهد التى على القبور لزيارتها لا يشرع ولا يجب الوفاء به ٧٩، ٨٠ جـ ٢٧.

* الروافض رويوا فى إنارتها وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب أزيد من أكاذيب أهل الكتاب وصنفوا «مناسك حج المشاهد» ٩٢-٩٤ جـ ٢٧.

* مع ما فى هذه المشاهد من الشرك فإنه يقترب الكذب بها من وجوه ٩٧ - ١٠٠ جـ ٢٧.

لا يشرع شيء من العبادات عند القبور

* قول القائل: الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين لا أصل له فى الكتاب والسنة ولا عن السلف والأئمة، بل النصوص تدل على نقيض ذلك، لو كان أفضل أو أحب إلى الله أو أجوب لكان السلف أعلم بذلك وأسبق إليه ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٧، ٩٥، ١٠٢ جـ ٢٧.

* قصد الصلاة والدعاء عندما يقال إنه قبر نبي أو أثر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الأبراج أو الغيران من البدع المحدثه ٨٥ جـ ٢٦، ٧٧، ٧٨، ٨٣ جـ ٢٧.

* ليست الصلاة عند قبورهم مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك، بل الصلاة في المساجد التي على القبور إما محرمة وإما مكروهة ٨٢ ج٢٦.

* ليس لأحد أن يصلي في المساجد التي على القبور ولو لم يقصد الصلاة عندها، ليست هذه المسألة عندهم مسألة الصلاة في المقبرة العامة ٢٥٦، ٢٥٧ ج٢٧.

* قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة، بل روى أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعله ٢٦٤، ٢٦٥ ج٢٧.

* الفعل الذي لم يشعه لنا، ولا أمرنا به ولا فعله فعلاً سن لنا أن نتأسى به فيه ليس من العبادات والقرب، ما فعله من المباحات على غير وجه التعبد يجوز لنا أن نفعله مباحاً كما فعله مباحاً ٢٦٥ ج٢٧.

* ما كان من تحننه بغار حراء قبل البعثة وأمثال ذلك ليس سنة للأمة ٢٦٢، ٢٦٣ ج٢٧.

* لا يشرع شيء من العبادات الأصلية كالصلاة والصيام والصدقة عند القبور ولا تذبح الأضحية ولا غيرها عند القبور، من ظن أن التضحية عند القبور مستحبة فهو جاهل ضال مخالف لإجماع المسلمين ٢٦٠ ج٢٧.

* إن قصد الذهاب إلى قبر التكروري للصلاة عنده والدعاء والتمسح بالقبور وتقيله ونحو ذلك أو أن يعمل شيئاً نهى الله عنه من الفواحش والخرم والزمر والتفرج على هؤلاء ورؤية أهل المعاصي من غير إنكار عليهم فهم عصاة في هذا السفر ويرجى لهم بالغرق رحمة الله

٢٦٠ ج٢٧.

* قول القائل: من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر ويسلم عليه وخطا سبع خطوات يخطو مع كل تسليمة خطوة إلى قبره قضيت حاجته - شرك ٧٢ - ٧٤ ج٢٧.

* من يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق هي منسوبة إليه كالقبر والمقام أو لأجل الاستعاذة به ونحو ذلك، فهو شرك وبدعة ٨٥ ج٢٦.

* من يأتي قبر نبي أو صالح أو من يعتقد فيه أنه قبر نبي أو صالح - وليس كذلك - ويسأله ويستنجد به فهذا على ثلاث درجات: الأولى: أن يسأله حاجته ويطلب منه الفعل، هذا شرك صريح ٤٤ - ٤٦، ٤٩، ٥٠ ج٢٧.

* الثانية: أن يطلب منه أن يدعو الله له، هذا شرك أيضاً ٤٤ - ٤٧ ج٢٧.

* الثالثة: أن يقول: اللهم بجاه فلان عندك أو ببركة فلان أو حرمة فلان عندك افعل بى كذا، هذا من البدع^(١) ٥٠ - ٥٣، ٧٦ - ٧٨ ج٢٧.

زيارة المساجد والآثار التي بمكة

* لم يصل النبي ﷺ بمسجد بمكة غير المسجد الحرام ولم يقصد بقعة للعبادة إلا المشاعر، ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه إلى المكان الذي يابعه فيه الأنصار ٢٥٧ ج١٧.

* أما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح أبي قبيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي ﷺ وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد شيء من ذلك من السنة ولا

(١) انظر: توحيد الألوهية ج٣٦.

* استحب أحد من الأئمة، وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر مثل جبل حراء والجبل الذي عند منى الذي يقال فيه قبة الفداء ونحو ذلك، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاع التي يقال إنها من الآثار لم يشرع النبي ﷺ زيارة شيء من ذلك ٨٠ جـ ٢٦، ٧٠ جـ ٢٧.

* غار حراء لم يزره بعد المبعث ولا أحد من أصحابه وكذلك غار ثور ٢٣ جـ ٢٧.

* المساجد التي عند الجمرات لا يستحب دخول شيء منها ولا الصلاة فيها ٧٤ جـ ٢٦.

* بيعة العقبة بالوادي الذي وراء جمرة العقبة لم يقصده لفضيلة فيه، وقد أحدث هناك مسجد ٢٥٧ جـ ١٧.

الإكثار من العمرة والموالة بينها

* تكره العمرة في ذي الحجة عند طائفة من أهل العلم ٤٩ جـ ٢٦.

* عائشة كانت إذا حجت صبرت إلى أن يدخل المحرم ثم تحرم من الجحفة ٤٩، ٥٢ جـ ٢٦.

* من كان بمكة من مستوطن ومجاور وقادم وغيرهم فإن طوافه بالبيت أفضل له من العمرة وسواء خرج إلى أدنى الحل أو أقصى الحل ٢٨، ٢٩، ٨٠، ١٣٢، ١٣٩ جـ ٢٦.

* كثرة الطواف للقادمين أفضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام مع فضيلة الصلاة فيه ١٠٦، ١٥٣ جـ ٢٦.

* الاعتمار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب بل بدعة مكروهة، نهى السلف عن ذلك، من أجازها منهم لم يفعلها ١٢١-١٣٢، ١٣٤، ١٤٠ جـ ٢٦.

* العمرة من الميقات بأن يذهب إلى الميقات فيحرم منه أو يرجع إلى بلده ثم ينشئ السفر منه للعمرة ليست عمرة مكية، وفيها نزاع: هل المقام بمكة أفضل منها؟ ١٣٢، ١٤٠ جـ ٢٦.

* لا يستحب الإكثار من العمرة لا من مكة ولا من غيرها، يجعل بين العمرتين مدة ولو أنه مقدار ما ينبت فيه شعره ويمكنه الخلاق لمن يخرج لميقات بلده ويعتمر ٢٨، ١٤٢، ١٥٢ جـ ٢٦.

* الإكثار من الاعتمار والموالة بينها مثل أن يعتمر من منزله قريب من الحرم كل يوم أو كل يومين أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان في الشهر خمس عمر أو ست ونحو ذلك، أو يعتمر من العمرة من مكة كل يوم عمرة أو عمرتين مكروه باتفاق السلف، وإن استحب طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ١٤٣، ١٥٣ جـ ٢٦.

* الموالة بين العمرة من مكة في شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة، يتفق في ذلك محدوران ١٥٣ جـ ٢٦.

* فضل الاعتمار في رمضان ١٥٤ جـ ٢٦.

* «عمرة في رمضان تعدل حجة» «معى» أراد العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها وهي قدوم الرجل إلى مكة معتمراً، لم يرد العمرة من الميقات أو من أدنى الحل ١٥٤، ١٥٩ جـ ٢٦.

* «تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب...» المراد بها عمرة القادم، لا من مكة ١٥٥ - ١٥٩ جـ ٢٦.

* عمر الرسول ﷺ كلها وهو داخل إلى مكة ١٣٤، ١٣٦ جـ ٢٦.

* يستحب الطواف في أثناء المقام بمنى وفي جميع

الحول ١٩٤ ج ٢٦.

* الطواف بالبيت لم يزل مشروعاً من زمن إبراهيم
وقبله ١٣٦ ج ٢٦.

* شرع منفرداً وشرع فى الحج وشرع فى العمرة
١٠٦ ج ٢٦.

* النظر إلى البيت عبادة ١١٥ ج ٢٦.

باب الفوات والإحصار

* إذا أخطأ الناس كلهم يوم عرفة أجزأهم اعتباراً
بالبلوغ ٦٣، ٦٤ ج ٢٥.

* الصواب أن ذلك يوم عرفة باطنياً وظاهراً
١٢٩ ج ٢٢.

* إن أخطأ طائفة منهم لم يجزهم لإمكان البلوغ
٦٣ ج ٢٥.

* لو انفرد برؤية ذى الحجة لم يكن له أن يقف
قبل الناس فى اليوم الذى هو فى الظاهر الثامن
٦٨، ١١١، ١١٢ ج ٢٥.

* لا بد بعد الوقوف من طواف الإفاضة وإن لم
يظف بالبيت لم يتم حجه ١٥٩ ج ٢٦.

* المحصر بعدو له أن يتحلل باتفاق العلماء
١٢٢ ج ٢٦.

* لكن لا يسقط عنه الفرض ١٢١ ج ٢٦.

* إذا أحصره عدو عن البيت وخاف فلم يمكنه
الطواف ذبح هدياً وتحلل وعليه الطواف بعد
ذلك إن كانت حجة الإسلام، يدخل بعمرة
يعتمرها عوضاً عن تلك ١٥٩ ج ٢٦.

* لو كان قد أحرم بتطوع من حج أو عمرة فأحصر
فالأظهر لا قضاء عليه ٢٠٥ ج ٢٠، ١٤١
ج ٢٦.

* المحصر بمرض أو فقر فيه نزاع، الصحيح ١٢٢
ج ٢٦.

باب الهدى والأضحية

* كل ما ذبح بمنى وقد سبق من الحل إلى الحرم
فهو هدى، ويسمى أضحية، بخلاف ما يذبح
يوم النحر بالحل ٧٦ ج ٢٦.

* ما كان أحب إلى المرء إذا تقرب به إلى الله كان
أفضل له من غيره وإن استويا فى القيمة، قصة
النجبية ١٣٨، ١٣٩ ج ٣١.

* الذكر فى الهدايا والضحايا أفضل ٤٦، ٤٧
ج ٢٥.

* جواز الأضحية بالشاة عن أهل البيت - صاحب
المنزل ونسائه وأولاده ومن معهم ٩٨ ج ٢٣.

* ويستحب أن تنحر الإبل مستقبلة القبلة معقولة
اليد اليسرى، والبقر والغنم يضجعها على
شقها الأيسر مستقبلاً بها القبلة، ويقول:
«باسم الله والله أكبر اللهم منك ولك، اللهم
تقبل منى كما تقبلت من إبراهيم خليلك» ٧٥،
٧٦ ج ٢٦.

* إذا ذبح الأضحية قبل الصلاة جاهلاً أو ناسياً،
إذا ذبح الهدى قبل الرمي جهلاً أجزأه، الفرق
٢٣٦، ٢٣٧ ج ٢١.

* فى الأضحية يشترط فى أحد القولين أن يذبح
بعد الإمام ٢٣٧ ج ٢١.

* إذا قال: هذا هدى أو أضحية هل يخرج عن
ملكه؟ ١٣٢ - ١٣٤ ج ٣١، ١٧٩ - ١٨١
ج ٣٥.

* إذا عطب الهدى دون محله وجب نحره ٩١،
٩٢ ج ٢٦.

* من قبلنا لا يأكلون من القربان ٢٦٠، ٢٦١
ج ١٧.

* تستحب الصدقة بأكثر من الثلث إذا قدر كثرة

* وصف الأمة بما وصف به نبيها ﷺ ٧١-٧٣ ج ٢٨.

* سائر الأمم لم يأمرُوا كل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر ولا جاهدوا على ذلك ٧٢ ج ٢٨.

* الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وقد يكون فرض عين على القادر، القدرة، ذوو السلطان أقدر من غيرهم، وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم ٤٠، ٤١، ٤٩، ٥٠، ٧٣، ٧٤ ج ٢٨.

* ليس من شرط ذلك أن يصل أمر الأمر ونهي الناهي منها إلى كل مكلف في العالم، الشرط أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم ٧٣، ٧٤ ج ٢٨.

* كل بشر على وجه الأرض لابد له من أمر ونهي ولا بد أن يأمر وينهى حتى لو كان وحده ٩٦ ج ٢٨.

* ومن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله ﷺ وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله ﷺ وإلا فلا بد أن يؤمر وينهى إما بما يضاد ذلك أو بما يشبه فيه الحق والباطل ٩٦ ج ٢٨.

ولاية الحسبة واختصاصهم

* مصالح بني آدم لا تتم إلا بالاجتماع والتعاون ٣٩-٤١ ج ٢٨.

* لابد لجميع بني آدم من طاعة أمر ونهيه، الدخول في طاعة الله ورسوله ﷺ خير له، وذلك واجب ٣٩-٤١ ج ٢٨.

* أمر النبي ﷺ أمته بتولية ولاية أمور عليهم حتى في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات تنبيهاً

الفقراء أو كثرة من يهدى إليه على الفقراء، وكذلك الأكل ١٣٩ ج ١٩.

* النهي عن ادخار لحوم الأضاحي كان لأجل الدافة ٦٣، ٦٤ ج ٢٩.

* تحريم تعبيد الأولاد لغير الله، تسمية النصراني عبد المسيح، و غلام الشيخ يونس أو للشيخ يونس أو غلام ابن الرفاعي أو الحريري أو نحو ذلك، تعليل ذلك ٢٦٠، ٢٦١ ج ١.

* كان الهروي قد سمى أهل بلدة بعامة أسماء الله الحسنى، وكذلك أهل بيتنا ٢٦٠ ج ١.

* من شعار الصحابة في الحروب: يابني عبد الرحمن، يابني عبد الله، يابني عبيد الله، ٢٦٠ ج ١.

* تسمية السيد زياً كان جائزاً ٧٠، ٧١ ج ١٥.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

«الحسبة»

فضله ووجوبه

* صلاح المعاش والمعاد في طاعة الله ورسوله ﷺ ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت هذه الأمة خير أمة ١٦٩، ١٧٠ ج ٢٨.

* الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أفضل الأعمال ٩٧ ج ٣٥.

* المقصود بالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد في المعاش والمعاد بحسب الإمكان ٣٨، ٣٩ ج ٢٨، ٩٧ ج ٣٥.

* الرسول ﷺ أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر بخلاف من قبله من الرسل ٧١، ٧٢ ج ٢٨.

على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك ٤٠،
٤١ جـ ٢٨.

* المتولون منهم من يكون بمنزلة الشاهد المؤمن
والمطلوب منه الصدق، ومنهم من يكون بمنزلة
الأمين المطاع والمطلوب منه العدل ٤١ جـ ٢٨.

* يجب على كل ولى أمر أن يستعين بأهل الصدق
والعدل وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل
وإن كان فيه كذب وظلم ٤١-٤٣ جـ ٢٨.

* عموم الولايات وخصوصها وما يستفيدة المتولى
بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف
وليس لذلك حد فى الشرع ٤٢، ٤٣ جـ ٢٨.

* جميع الولايات هى فى الأصل ولاية شرعية
ومناصب دينية فأى من عدل فيها فساسها بعلم
وعدل وأطاع الله ورسوله ﷺ بحسب الإمكان
فهو من الأبرار الصالحين، وأى من ظلم وعمل
فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين ٤٠-٤٣
جـ ٢٨.

* قد يجب على شخص تولى الولاية إذا كان
قادراً على تخفيف الظلم دون غيره ١٩٢،
١٩٣ جـ ٣٠.

* ولاية الحسبة وغيرها من الولايات إنما مقصودها
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٤١ جـ ٢٨.

* المعاصى سبب المصائب والعقاب ٧٩-٨٢
جـ ٢٨.

* المحتسب له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما
ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل
الديوان ونحوهم ٤٣ جـ ٢٨.

آداب المحتسب

* يجب على الأمر والنهى العلم والرفق والصبر

والإخلاص، العلم بالمعروف والمنكر والتمييز
بينهما، ولابد من العلم بحال المأمور
والمنهى، وأن يأتى بالأمر والنهى بأقرب الطرق
إلى حصول المقصود ٢٦٨، ٢٦٩ جـ ١٤،
١٩٦-١٩٨ جـ ١٥، ٧٧-٧٩، ٩٧-١٠٣ جـ ٢٨.

* وقد يحتاج المنكر إلى الحجج المبينة لذلك وإلى
الجواب عما يعارض به أصحابها من الحجج
وإلى دفع أهوائهم وإرادتهم ١٣٩ جـ ١٥.

* مما يدخل فى الأمر بالصبر الصبر على الأذى
وعلى ما يقال ٨٧-٩٤ جـ ٢٨.

* لا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن
به ويتنعم به ويقتدى به وهو اليقين ٨٧، ٨٨
جـ ٢٨.

* إذا أمر غيره بحسن أو أحب موافقته على ذلك
أو نهى غيره عن شيء فيحتاج أن يحسن إلى
ذلك الغير إحساناً يحصل به مقصوده من
حصول المحبوب واندفاع المكروه ٨٧، ٨٨
جـ ٢٨.

* الأمر الناهى إذا أودى وكان أذاه تعدياً لحدود
الله وفيه حق لله يجب على كل أحد النهى
عنه وصاحبه مستحق للعقوبة ٩٨ جـ ١٥.

* للأمر الناهى أن يدفع عن نفسه ما يضره كما
يدفع الصائل، وإذا تاب من أذاه فهل له أن
يقتص منه؟ ٩٧-١٠١ جـ ١٥.

* إذا فعلوا معه ما يكره أعرض عنهم ويأمرهم
بالمعروف ٢١٥، ٢١٦ جـ ٣٠.

* يستعمل مع الجن ما يستعمل مع الإنس من
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى
الله وأن يدفع صائلهم بما يدفع به صائل الإنس
٢٤ جـ ١٩.

مراتب إنكار المنكر

ولا يفعل أيضاً للرئاسة عليهم وعلى العامة
٢٧٩ ج ١٠ ، ٢٠ ، ٢١ ج ٣٥ .

* رسالة إلى السلطان يأمره بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأمره الرعية بذلك ١٣٥ - ١٣٧ ج ٢٨ .

* ويجب إظهار النهي: إما لبيان التحريم واعتقاده والخوف من فعله، أو لرجاء الترك، أو لإقامة الحجة بحسب الأحوال ٢١ ج ٣٥ .

* ما للعالم والداعي إلى الله من الاجتهاد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو السكوت إلى أجل ٣٥ ، ٣٦ ج ٢٠ .

* فرق بين ترك نهى بعض الناس عن الشيء إذا كان فيه مفسدة راجحة وبين إذنه في فعله ٢٠ ، ٢١ ج ٣٥ .

* ثم يكون باليد ١٩٧ ، ١٩٨ ج ١٥ .

الغلط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

* يغلط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريقان: فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلاً للآية، وطلباً للسلامة من الفتنة وهم قد وقعوا فيها ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ج ٢٨ .

* «عليكم أنفسكم» لا يقتضى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: لا نهياً ولا إذناً ٢٩٢ ، ٢٩٣ ج ٤ .

* يسقط تغيير المنكر باللسان إذا قوى أهل الفجور حتى لا يبقى لهم إصغاء إلى البر، بل يؤذون الناهي ٢٦٧ ج ١٤ .

* والفريق الثانى: من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقاً من غير فقه وحلم

* مراتب التغيير: تارة تكون بالقلب، وتارة باللسان، وتارة باليد ١٦٩ ج ١٨ ، ٧٤ ج ٢٨ .

* تغيير القلب يكون بالبغض لذلك وكراهته ١٩٨ ج ١٥ .

* بغض القلب وحبه وإرادته وكراهته ينبغى أن تكون كاملة جازمة، وأما فعل اليد فهو بحسب قدرته، متى كانت إرادة القلب وكراهته تامة وفعل العبد معها بحسب قدرته فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل ٧٦ ج ٢٨ .

* القلب يجب بكل حال ٧٤ ج ٢٨ .

* قد يوجد من يبغض الكفر والفجور وأهلهم لكن يبغض نهيهم وجهادهم كما يحب المعروف وأهله ولا يجب أن يأمر به ولا يجاهد عليه بالنفس والمال، وكثير من الناس كراحتهم للجهاد على المنكرات ، لا سيما إذا كثرت وقويت فيها الشبهات والشهوات ١٩٨ ، ١٩٩ ج ١٥ .

* ينهى عن الجزع والكلال والنياحة عند رؤية المنكر وتغيير الأحوال ويؤمر بالصبر والتوكل والثبات على الإسلام و... ١٦٧ - ١٦٩ ج ١٨ .

* ثم بعد ذلك يكون الإنكار باللسان ١٩٧ ، ١٩٨ ج ١٥ .

* فأول ذلك أن تذكر الأقوال والأفعال المكروهة على وجه الذم لها والنهي عنها وبيان ما فيها من الفساد ١٩٧ ج ١٥ .

* لا يترك ذلك جبناً ولا بخلاً وخشية للأمرء ولغيرهم ولا اشتراءاً للثمن القليل بآيات الله

بما يعطونه ولا يغضبون إلا لما يحرمونه، وقوم يقومون ديانة صحيحة... وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا ٨٤-٨٦، ٩٥-٩٧ ج ٢٨.

دواعي فعل المنكر ودواعي

فعل المعروف

* المعاصي وإن كانت مستقبحة في الفعل والدين فهي مشتهاة أيضاً للنفوس والشياطين ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦ ج ٢٨.

* ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها بها، بل تحب الاشتراك والتساوى أو الاستئثار والعلو ٨٢-٨٤ ج ٢٨.

* كثير من أهل المنكر يحبون من يوافقهم على ما هم عليه ويبغضون من لا يوافقهم، وقد يأمررون الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر فإن شاركهم وإلا آذوه على وجه قد ينتهي إلى حد الإكراه ٨٥ - ٨٧ ج ٢٨.

* دواعي فعل المعروف أبلغ من دواعي المنكر وهي (أ) داع الإيمان، (ب) من يعمل مثل ذلك، (ج) من يحب موافقته على ذلك، (د) أمرهم إياه بذلك ومعاداتهم إياه على ذلك ٨٦، ٨٧ ج ٢٨.

من المعروف

* فعلى المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها، ويتعهد الأئمة والمؤذنين... ويستعين فيما يعجز عنه بوالى الحرب والحكم وكل مطاع يعين على ذلك ٤٣، ٤٤ ج ٢٨.

* ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات وبصدق الحديث وأداء الأمانات ٢٥٨ - ٢٦١ ج ٣، ١٨٧ ج ٢٨، ٤٤ ج ٢٨.

وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه ٧٤، ٧٥، ٨٢ ج ٢٨.

* الأمر والنهي وإن كان مضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له، فإن كان الذى يفوت من المصالح أو يحصل من المفسد أكثر لم يكن مأموراً به بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر، فإذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما، بل إما أن يفعلوهما جميعاً أو يتركوهما جميعاً لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر، بل ينظر فإن كان المعروف أكثر أمر به وإن استلزم ما دونه من المنكر، ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه، وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، هذا فى الأمور المعينة، اعتبار مقادير المصالح والمفاسد بميزان الشريعة ٧٣، ٧٥-٧٨، ٩٤-٩٦ ج ٢٨.

* وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقاً وينهى عن المنكر مطلقاً ٧٦ ج ٢٨.

* لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه مثل الخروج على ولاة الأمر بالسيف ٣٥٠ ج ١٤.

* المقصر فى الأمر والنهي قد يكون أعظم ذنباً من المتعدى فى الأمر والنهي ٧٩، ٨٠ ج ٢٨.

* قد يذنب الرجل أو الطائفة ويسكت آخرون عن الأمر والنهي فيكون ذلك من ذنوبهم، وينكر عليه آخرون إنكاراً منهياً عنه فيكون ذلك من ذنوبهم فيحصل التفرق والاختلاف ٨٢، ٨٤ ج ٢٨.

* الناس فى الأمر والنهي ثلاثة أقسام: قوم لا يقومون إلا فى أهواء نفوسهم فلا يرضون إلا

من المنكرات

* أعظم المنكرات الشرك بالله، كما حرم الله قتل النفس بغير حق وأكل أموال اليتامى بالباطل، وكذلك قطيعة الرحم وعقوق الوالدين ٢٦٠، ٢٦١ ج٣.

* وينهى عن المنكرات: من الكذب والخيانة وما يدخل فى ذلك من تطفيف المكيال والميزان والغش فى الصناعات والبياعات والديانات ٤٤ ج٢٨.

* الغش يدخل فى البيوع بكتمان العيوب وتدليس السلع ٤٤، ٤٥ ج٢٨.

* ويدخل فى الصناعات: مثل الذين يصنعون المطعومات من الخبز والطبخ والعدس والشواء وغير ذلك، أو يصنعون الملبوسات أو يصنعون غير ذلك من الصناعات الكيماوية ٤٤، ٤٥ ج٢٨.

* من هؤلاء الذين يغشون النقود والجواهر والعطر وغير ذلك (١) ٤٤، ٤٥ ج٢٨.

* ويدخل فى المنكرات: عقود الربا والميسر، ومثل بيع الغرر، وحبل الحبلية، والملامسة، والمنابذة، وربا النسيئة، وربا الفضل، وكذلك النجش، وتصرية الدابة اللبون، وسائر أنواع التدليس ٤٥ ج٢٨.

* وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية، إذا كان المقصود بها أخذ دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل، أمثلة ٤٥ ج٢٨.

* ومن المنكرات: تلقى السلع قبل أن تحيى إلى السوق، وبيع المسترسل بأكثر ٤٦، ٤٧ ج٢٨.

* ومن ذلك: الاحتكار لما يحتاج الناس إليه، المحتكر ٤٦، ٤٧ ج٢٨.

* لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه ٤٦، ٤٧ ج٢٨.

* التسعير منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز (١) ٤٧-٤٩، ٥٢-٦٢ ج٢٨.

* أبلغ من هذا أن يكون الناس قد ألزموا ألا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس مخصوصون لا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم... فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل ٤٧-٤٩ ج٢٨.

* لو امتنع صاحب الخان والقيسارية والحمام مع حاجة الناس إليها إلا بما شاؤوا ألزم ببذل ذلك بأجرة المثل ٦١، ٦٢ ج٢٨.

* الغش والتدليس فى الديانات مثل البدع المخالفة للكتاب والسنة إجماع سلف الأمة من الأقوال والأفعال: مثل إظهار المكاء والتصديعة فى مساجد المسلمين، ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين أو سب أئمة المسلمين ومشايخهم وولاة أمورهم المشهورين عند عموم الأمة بالخير، ومثل التكذيب بأحاديث النبى ﷺ التى تلقاها أهل العلم بالقبول، ومثل رواية الأحاديث الموضوعة، ومثل الغلو فى الدين بأن ينزل النبى ﷺ منزلة الإله، ومثل تجويز الخروج عن شريعة النبى ﷺ، ومثل الإلحاد فى أسماء الله وآياته وتحريف الكلم عن مواضعه، والتكذيب بقدر الله، ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره، ومثل إظهار الخزعبلات

(١) انظر: الغش والتسعير والاحتكار فى البيع ج٣٧.

(١) انظر: الغش والتسعير والاحتكار فى البيع ج٣٧.

السحرية والشعبية الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها ما للأنبياء والأولياء من المعجزات والكرامات، وكذلك العبادات المبتدعة، من ظهر منه شيء من هذه المنكرات وجب منعه من ذلك وعقوبته من قتل أو جلد أو غير ذلك إذا لم يتب حتى قدر عليه، وعلى المحتسب أن يمنع من الاجتماع في مظان التهم ٢٦٠، ٢٦١ ج ٣، ٦٢، ٦٣ ج ٢٨.

❖ إذا قدر أن الداعي لا يستحق العقوبة أو لا تمكن عقوبته بينت بدعته وحذر منها ٢٤٢ ج ٣٥.

❖ يجب على ولي الأمر وكل قادر منع المنجمين من هذه الصناعة ومن الجلوس في الطرقات ١١٨ ج ٣٥.

العقوبات الشرعية ومقاديرها

❖ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية ٦٣ ج ٢٨.

❖ الذنوب التي فيها ظلم الغير والإضرار به في الدين والدنيا أعظم عقوبة في الدنيا مما لم يتضمن ضرر الغير وإن كان عقوبته في الآخرة أعظم، أمثلة ٨٣، ٨٤، ١٠٣-١٠٥ ج ٢٨.

❖ من فعل شيئاً من المنكرات كالفواحش والخمر والظلم وجب الإنكار عليه وتعزيره بحسب القدرة ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣ ج ٢٨.

❖ التعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات وفعل المحرمات كتارك الصلاة والزكاة والتظاهر بالمظالم والفواحش والداعي إلى البدع ١١٦ ج ٢٨.

❖ إذا ظهر الذنب ولم ينكر كان ضرره عاماً فكيف إذا كان في ظهوره تحريك غيره إليه ١٢١، ١٢٢ ج ٢٨.

❖ إذا أظهر الرجل المنكرات وجب الإنكار عليه علانية، ولم يبق له غيبة، ووجب أن يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر أو غيره ١١٦، ١٢٢-١٢٨ ج ٢٨.

❖ ذكر الناس بما يكرهون على وجهين: أحدهما: ذكر النوع: فكل صنف ذمه الله ورسوله ﷺ يجب ذمه وليس من الغيبة ١٢٣-١٢٥، ١٢٧-١٣٠ ج ٢٨.

❖ الثاني: ذكر الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع: (أ) المظلوم له أن يذكر ظالمه بما فيه: إما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه، أو يذكر ظالمه على وجه القصاص، وترك ذلك أفضل، (ب) أن يكون على وجه النصح للمسلمين في دينهم ودنياهم وفي معنى هذا نصح الرجل فيمن يعامله أو يعاشره ومن يوكله ويوصى إليه ومن يستشده ومن يتحاكم إليه... (ج) النصح فيما يتعلق به حقوق عموم المسلمين من الأمراء والحكام والشهود والعمال، ومثل أئمة البدع... ومن يظهر الفجور مثل الظلم والفواحش، وبيان حال من يغلط في الحديث والرواية ومن يغلط في الرأي والفتيا ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠-١٣٣ ج ٢٨.

❖ القاتل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية... وسلوك أسير الطرق التي تمكنه ١٢٤، ١٢٥، ١٣٣ ج ٢٨.

❖ من الناس من يغتاب موافقة جلسائه وأصحابه وعشائره مع علمه أن المغتاب برئ مما يقولون أو فيه بعض ما يقولون، ومنهم من يخرج الغيبة في قالب ديانة وصلاح، ومنهم من يرفع غيره رياء فيرفع نفسه، ومنهم من يحمله الحسد على الغيبة، ومنهم من يخرج الغيبة في قالب

* أكثر التعزير فيه ثلاثة أقوال : الأول : أنه عشر جلدات، الثاني: دون أقل الحدود، الثالث: لا يتقدر، لكن إن كان ما فيه مقدر لم يبلغ به المقدر ٦٣، ٦٤ جـ ٢٨.

* من لم يندفع فساد في الأرض إلا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المسلمين والداعي إلى البدع في الدين ٦٣، ٦٤ جـ ٢٨.

* المحتسب ليس له القتل والقطع ٦٤ جـ ٢٨.

* ومن أنواع التعزير : النفس والتغريب ٦٤ جـ ٢٨.

* والتعزير بالعقوبات المالية مشروع في مواضع: مثل كسر دنان الخمر وشق ظروفها، أوعية الخمر يجوز إتلافها ويجوز تطهيرها، إذا أظهر المنكر حتى أنكر عليه استحق العقوبة بإتلاف، أمره عبد الله بن عمر بحرق الثوبين المعصفرين ٦٤-٦٨ جـ ٢٨، ١٦٢-١٦٤ جـ ٢٩.

* دعوى نسخها والجواب عنه ٦٥-٦٩ جـ ٢٨.

* المنكرات من الأعيان والصفات يجوز إتلاف محلها تبعاً لها كالأصنام، آلات الملاهي يجوز إتلافها، الحانوت والدار والقرية التي يباع فيها الخمر يجوز تحريقها ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٣٦٣ جـ ٢٨.

* إذا شاب اللبن بالماء جاز إراقة عليه ٦٧ جـ ٢٨.

* إتلاف المغشوشات في الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجاً رديئاً يجوز تمزيقها وتحريقها ٦٧، ٦٨ جـ ٢٨.

* ليس إتلاف ذلك واجباً على الإطلاق، بل إذا لم يكن في المحل مفسدة جاز إبقاؤه كالطعام

تسخّر ولعب، أو تعجب، أو اغتنام، أو غضب وإنكار منكر ١٣٣، ١٣٤ جـ ٢٨.

* تباح المعاريض عند الحاجة الشرعية وقد تسمى كذباً باعتبار الأفهام وإن لم تكن كذباً باعتبار الغاية السائغة ١٢٦، ١٢٧، ٣٥٣، ٣٥٤ جـ ٢٨.

* كفارة الغيبة ٣٣٠، ٣٣١ جـ ٤.

* « الغيبة ذكرك أخاك بما يكره... » ١٢٥-١٣٣ جـ ٢٨.

* الفرق بين الغيبة والبهتان ١٢٥-١٢٨ جـ ٢٨.

* « لا غيبة لفاسق » ١٢٣، ١٢٤، ١٧٢ جـ ٢٨.

* العقوبات الشرعية تنقسم إلى مقدرة وغير مقدرة، المقدرة مثل جلد المفتري وقطع السارق ٦٣ جـ ٢٨.

* وغير المقدرة قد تسمى « التعزير » وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها، وبحسب حال المذنب وقلة الذنب وكثرته ٦٣ جـ ٢٨.

* التعزير أجناس: منه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب ٦٣ جـ ٢٨.

* إذا كان لترك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة ضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجب، ويفرق الضرب عليه يوماً بعد يوم ٦٣ جـ ٢٨.

* وإن كان الضرب على ذنب ماض... فعل منه بقدر الحاجة فقط وليس لأقله حد ٦٣ جـ ٢٨.

المستتر بالمعصية

* من أظهر لنا خيراً قبلنا علانيته ووكّلنا سريره إلى الله ٦٨ جـ ٢٤.

* ما دام الذنب مستوراً فمعصيته على صاحبه ١١٦، ١٢١، ١٢٢ جـ ٢٨.

* من كان مستتراً بمعصية أو مسراً لبدعة غير مكفرة لم يهجر ٩٦، ٩٧ جـ ٢٤.

* وأنكر عليه سراً وستر عليه، وإذا نهاه المرء سراً ولم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره إذا كان أنفع ١٢٢-١٢٤ جـ ٢٨.

التولى والهجر

* قد أوجب الله موالاة المؤمنين بعضهم لبعض وأوجب عليهم معاداة الكافرين ٢٥٥، ٢٥٦ جـ ٣، ١٠٨ جـ ٢٨.

* المؤمن عليه أن يوالى فى الله ويعادى فى الله وإن اعتدى عليه وظلم، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك ١١٧، ١١٨ جـ ٢٨.

* إذا اجتمع فى الشخص خير وشر وفجور وطاعة وسنة وبدعة استحق الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر ١١٨، ١١٩ جـ ٢٨.

* النهى عن موالاة الكفار وبيان أن ذلك منتف فى حق المؤمنين، حال المنافقين فى موالاة الكافرين ١٠٨-١١١ جـ ٢٨.

* ومن تولى أمواتهم أو أحياءهم بالمحبة والتعظيم والموافقة فهو منهم ١١٣، ١١٤ جـ ٢٨.

* من كان من هذه الأمة موالياً للكفار من المشركين وأهل الكتاب ببعض أنواع الموالاة ونحوها مثل إتيانه أهل الباطل واتباعهم فى شيء من مقالهم

الذى لم ينضج والطعام المغشوش ويتصدق به أو يبقى لله، وهل ذلك فى القليل والكثير والمسك والزعفران؟ ٦٧-٦٩ جـ ٢٨.

* من وجد عنده شيء مغشوش لم يغشه هو وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا يتصدق بشيء من ذلك ٦٨ جـ ٢٨.

* إذا لم ير ولى الأمر عقوبة الغاش بالصدقة أو الإلتاف فلا بد أن يمنع وصول الضرر إلى الناس بذلك الغش: إما بإزالة الغش أو بيع المغشوش ممن يعلم أنه مغشوش ولا يغشه على غيره ٦٨ جـ ٢٨.

* أما التغيير: فمثل كسر الدراهم والدنانير التى فيها بأس ومثل تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة ٦٨، ٦٩ جـ ٢٨.

* ما كان من العين أو التأليف المحرم فإنزله وتغييره متفق عليها، إنما النزاع فى إلتاف محلها تبعاً للحال والصواب جوازه ٦٩ جـ ٢٨.

* وأما التغيريم: فمثل من سرق من الثمر المعلق قبل أن يؤويه الجرين، وفيمن سرق من الماشية قبل أن تؤوى إلى المراح، والضالة المكتومة: يضعف غرمها ٦٩ جـ ٢٨.

* إذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الإمكان مثل أمر عمر بإركاب شاهد الزور دابة مقلوباً وسود وجهه ٦٩، ٧٠ جـ ٢٨.

* ولى الأمر إذا ترك إنكار المنكرات وإقامة الحدود لمال يأخذه كان بمنزلة مقدم الحرامية و... ١٦٩، ١٧٠ جـ ٢٨.

الباطل كنحو أقوال الصابئة وأفعالهم المخالفة للكتاب والسنة... كان له من الذم والعقاب والنفاق بحسب ذلك ١١٢-١١٤ ج ٢٨.

* الهجر الشرعى نوعان: أحدهما: بمعنى ترك المنكرات ١١٥، ١١٦، ١٢٢ ج ٢٨.

* يحرم حضور مجالس المنكر باختياره من غير ضرورة إذا لم ينكره، حضوره لمجرد الفرجة وإحضار امرأته تشاهد ذلك مما يقدح فى عدالته ومروءته ١٢٤-١٢٦ ج ٢٨.

* ليس للإنسان أن يحضر الأماكن التى يشهد فيها المنكرات ولا يمكنه الإنكار إلا لموجب شرعى ١٣٥ ج ٢٨.

* الثانى: بمعنى التأديب عليها ١١٥، ١١٦، ١٢٢ ج ٢٨.

* هجر من أظهر المنكرات حتى يتوب منها بمنزلة التعزير ١١٥، ١١٦، ١١٨-١٢٠ ج ٢٨.

* يهجر المسلم إذا ظهرت منه علامات الزيف من المظهرين للبدع والمظهرين للكبائر ٩٦، ٩٧ ج ٢٤.

* وينبغى لأهل الخير والدين أن يهجره ميتاً فيتركوا تشييع جنازته إذا كان فى ذلك كف لأمثاله ١٢٣ ج ٢٨.

* عقوبة الظالم وهجره مشروط بالقدرة ١١٩، ١٢٠ ج ٢٨.

* الهجر يختلف باختلاف المهاجرين فى قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم، المقصود بالهجر ١١٦، ١١٧ ج ٢٨.

* إذا كانت المصلحة فى ذلك راجحة بحيث يقضى هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعاً، وإن لم يكن فى هجرانه انزجار أحد ولا انتهاء أحد بل بطلان كثير من

الحسنات المأمور بها والهاجر ضعيف لم تكن هجرة مأموراً بها ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣ ج ٢٨.

* إذا كان يحصل بها من الفساد ما يزيد على فساد الذنب فليست مشروعة ١٢٢، ١٢٣ ج ٢٨.

* هجرة تارك الصلاة ونحوه من المظهرين لبدعة أو فجور تتنوع، ليس للقادر على تعزيرهم بالهجرة حكم العاجز، ولا هجرة من يحتاج إلى مجالستهم كهجرة المحتاج ١٢٢ ج ٢٨.

* الهجرة لهوى النفس ليس طاعة لله ١١٧ ج ٢٨.

* من تاب توبة نصوحاً تاب الله عليه، إذا تاب الرجل وعمل عملاً صالحاً سنة من الزمن ولم ينقض التوبة فإن الله يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم ١٢١ ج ٢٨.

* إذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان، وهما من مسائل الاجتهاد ١٢١، ١٢٢ ج ٢٨.

* الهجر لأجل حظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاث ١١٧ ج ٢٨.

* ومن فروض الكفايات: أصول الصناعات عند الحاجة إليها ١٠٦، ١٠٧ ج ٢٩.

* إذا احتاج الناس إلى صناعة ناس مثل الفلاحة والنساجة والبناية والخياطة أجبر أصحابها ولهم أجره المثل ٤٨-٥٤ ج ٢٨، ١٠٧ ج ٢٩.

* إذا احتاج الناس إلى الطحانيين والخبازين أو صانعتهم أو إلى الصنعة والبيع ألزموا وسعر عليهم الدقيق والحنطة ٥٣، ٥٤ ج ٢٨، ١٠٧ ج ٢٩.

* إذا اضطر قوم إلى ما عند شخص من بيت أو

ثياب أو آلات ٥٨، ٥٩ ج ٢٨.

* بذل منافع البدن يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم وإفتاء الناس وأداء الشهادة والحكم بينهم وغير ذلك ١٠٤-١٠٦ ج ٢٨.

* حفظ الكتاب والسنة صورة ومعنى واجب على الكفاية، ومنه ما يجب على أعيانهم، وجوب ذلك عينًا وكفاية على أهل العلم الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه أعظم من وجوبه على غيرهم ١٠٤-١٠٦ ج ٢٨.

* إذا لم يبلغوا علم الدين أو ضيعوا حفظه كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين ١٠٦، ١٠٧ ج ٢٨.

* كذبهم في العلم من أعظم الظلم وكذلك إظهارهم للبدع والمعاصي التي تمنع الثقة بأقوالهم وتصرف القلوب عن اتباعهم ويستحقون من الذم والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أظهر الكذب والمعاصي والبدع من غيرهم ١٠٦، ١٠٧ ج ٢٨.

كتاب الجهاد

* أصل القتال المشروع هو الجهاد ١٥٩ ج ٢٨.

* أباح الله من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق ٧٨، ٧٩ ج ٢٨.

تعلم الرمي والفروسية وصناعة القتال

* يجب الاستعداد للجهاد في وقت سقوطه للعجز ١٠٠، ١٠١ ج ١٥٥، ١٤٥، ١٤٦ ج ٢٨.

* كان للنبي ﷺ السيف والقوس والرمح ٩، ١٠ ج ٢٨.

* الرمي والطعن والضرب لكل منهما محل

يليق به... إلخ ٨-١١ ج ٢٨.

* تعلم هذه الصناعات من الأعمال الصالحة، على المتعلم أن يحسن نيته في ذلك ويقصد وجه الله ١١، ١٢ ج ٢٨.

* وعلى المعلم أن ينصح للمتعلم ويجتهد في تعليمه، وعلى المتعلم أن يعرف حرمة أستاذه ١١، ١٢ ج ٢٨.

* ليس لأحد من المعلمين أن يعتدى على الآخر ولا يؤذيه بقول أو فعل بغير حق، وليس لأحد أن يعاقب أحدًا على غير ظلم ولا تعدى حد ولا تضییع حق ١١، ١٢ ج ٢٨.

* إذا جنى شخص فلا يجوز أن يعاقب بغير العقوبة الشرعية، وليس لأحد من المعلمين أن يعاقبه بما شاء ولا يعاون ويوافق على ذلك ١٢، ١٣ ج ٢٨.

* وليس للمعلمين أن يحاربوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء ١٢ - ١٤ ج ٢٨.

* وليس لأحد منهم أن يأخذ على أحد عهدًا بموافقته على كل ما يريده. وموالة من يواليه ومعاداة من يعاديه ١٣-١٨ ج ٢٨.

* وإذا وقع بين معلم ومعلم وتلميذ وتلميذ خصومة ومشاجرة لم يجز لأحد أن يعين أحدهما حتى يعلم الحق ١٣، ١٤ ج ٢٨.

* ويجب رد ذلك إلى الله ورسوله ﷺ ١٧، ١٨ ج ٢٨.

* من مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه فقد حكم بحكم الجاهلية ١٣ - ١٥ ج ٢٨.

ولا يشد وسطه لمعلمه ولا لغيره، إذا كان المقصود بهذا الشد التعاون على البر والتقوى

فقد أمر الله به بدونه ١٣-١٥ ج ٢٨ .

* ليس لغير المعلم أن يأخذ أحدًا من تلامذته لينسبوا إليه على الوجه البدعى، وليس له أن يجحد حق الأول عليه، وليس للأول أن يمنع من إفادة التعلم من غيره، وليس للثاني أن يقول: شد لى وانتسب لى دون معلمك الأول ١٤، ١٥ ج ٢٨ .

* إذا كان من علمه أستاذ كان مخالفًا له كان المنتقل عن الأول إلى الثانى ظالمًا ١٤، ١٥ ج ٢٨ .

* عليهم أن يأتمروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر ولا يدعوا بينهم من يظهر ظلمًا أو فاحشة ولا يدعوا صبيًا أمرد يتبرج أو يظهر ما يفتن به الناس، ولا أن يعاشر من يتهم بعشرته، ولا يكرم لغرض فاسد ١٥ ج ٢٨ .

* وللمعلمين أن يطلبوا جعلًا ممن يعلمونه هذه الصناعة ١٦ ج ٢٨ .

* لو أهدى المتعلم لأستاذه كان جائزًا ١٦ ج ٢٨ .

* إذا أخرج ولى الأمر مالا من بيت المال للمتسابقين بالنشاب والخيول والإبل جاز، أو تبرع بذلك مسلم، وإن أخرجوا جميعًا العوض وكان معهما آخر محللاً يكافئهما جاز، وإن لم يكن بينهما محلل وبذل أحدهما شيئًا طابت به نفسه من غير إلزام له أطعم به الجماعة أو أعطاه للمعلم أو رفيقه جاز ١٦ ج ٢٨ .

* ما علم من الجهاد كالرمية ليس له إضاعته ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٨ .

* نشيد الحرب المرخص فيه لم يكن بآلات ٩٢، ٩٣ ج ٢٨ .

* تأثير الشعر فى تحريك النفوس للحرب

والسلم ٣٥٣-٣٥٥ ج ٢٨ .

أنواع السلاح

* يقاتل بما ينكأ العدو كالقوس الفارسية ونحوها مما يحتاج إليه فى قتالهم ٢٦٢، ٢٦٣ ج ١٧، ٣٤ ج ١٩ .

* لبس سلاح الكفار والمنافقين ٥٧، ٥٨ ج ٤ .

* لباس الحرير عند القتال يجوز للضرورة، والأظهر جوازه لإرهاب العدو ١٩ - ٢١ ج ٢٨ .

* الجهاد فرض كفاية ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٧٣، ٧٤، ١٠٤، ١٠٥ ج ٢٨ .

* النساء جهادهن الحج ٢٤٥ ج ١٠ .

* إن كان السفر يضر بعيال لم يسافر، وسواء تضرروا بقلّة النفقة أو لضعفهم، وإن كانوا لا يتضررون بل يتألمون وتنقص أحوالهم فإن لم يكن فى السفر فائدة جسيمة تربوا على مقامه عندهم فمقامه عندهم أفضل ١٩-٢١ ج ٢٨ .

* العاجز عن الجهاد بنفسه عليه الجهاد بماله ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٨، ١٠٧ ج ٢٩ .

مراتب الجهاد

* لما بعث نبيه وأمره بدعوة الخلق إلى دينه لم يأذن له فى قتل أحد على ذلك ولا قتاله حتى هاجر إلى المدينة فأذن له وللمسلمين ٢٨٦ ج ١٠، ١٠٠، ١٠١ ج ١٥٢، ١٩٢، ١٩٣، ٢٣٦ ج ٢٨ .

* ثم بعد ذلك أوجب عليهم القتال ٢٨٦ ج ١٠، ١٣٥، ١٣٦ ج ١٤، ١٩٣ ج ٢٨ .

* وأكد الإيجاب وعظم أمر الجهاد فى عامة السور

* المدنية وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب ١٣٥، ١٣٦ جـ ١٤.

* غزى بنفسه مدة مقامه بدار الهجرة بضعا وعشرين غزوة، أولها بدر وآخرها تبوك وكان القتال منها فى تسع ٢٣٦ جـ ٢٨.

* غزوة بدر ٢٣٧، ٢٣٨ جـ ٢٨.

* غزوة أحد ٢٣٧، ٢٣٨ جـ ٢٨.

* غزوة الأحزاب ٢٣٨-٢٥٦ جـ ٢٨.

* سائر الأمم منهم من لم يجاهد، ومن جاهد منهم كان لدفع عدوهم لا لدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، بخلاف هذه الأمة ٧٢، ٣٣٧، ٣٣٨ جـ ٢٨.

* النصر مقرون باتباع الرسول ﷺ، والهزيمة بسبب الذنوب ٢٩٩، ٣٠٠ جـ ١١، ٦٩ جـ ١٩، ٢٤، ٢٥ جـ ٢٥، ٢١٩، ٢٢٠ جـ ٣٥.

* سبب تسليط الأعداء على بلاد الشرق كثرة التفرق بينهم والفتن بينهم فى المذاهب وغيرها ١٥٣، ١٥٤ جـ ٢٢.

* قيام الدين بالكتاب والحديد ٢٩٩ جـ ١١، ٦٩ جـ ١٩، ٢٤، ٢٥ جـ ٣٥.

* من عدل عن الكتاب قوم بالحديد ١٤٨ جـ ٢٨، ٢١٤ جـ ٣٥.

* يقوم الإسلام إذا كان السيف تابعا للكتاب، إذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير وكان السيف تارة يوافق الكتاب وتارة يخالفه كان دين من هو كذلك بحسب ذلك ١٧٨ جـ ٢٠.

الإسلام دين ودولة

* الشرع واف بسياسة العالم وبمصالح الأمة ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ٣٥.

* كان الرسول ﷺ وخلفاؤه يسوسون الناس فى دينهم وديناهم، ثم بعد ذلك تفرقت الأمور فصار أمراء الحرب يسوسون الناس فى أمر الدنيا والدين الظاهر، وشيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع إليهم فيه من العلم والدين ٢٢٩، ٣٠٠ جـ ١١.

* إذا انفرد السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس ٢١٨، ٢١٩ جـ ٢٨.

* لما غلب على كثير من ولاية الأمور إرادة المال والشرف رأى كثير من الناس أن الإمارة تنافى الإيمان وكمال الدين، ثم منهم من غلب الدين وأعرض عما لا يتم الدين إلا به، ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك فأخذه معرضا عن الدين. من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين هما سبيل المغضوب عليهم والضالين، الصراط المستقيم ٢١٨، ٢١٩ جـ ٢٨.

* الملوك والعلماء قد يعارضون الرسل وقد يتابعونهم، عاقبة الجميع، أسعد الخلق وأعظمهم نعيما وأعلامهم درجة، أعظمهم اتباعا له وموافقة له علما وعملا ٣٦-٣٨ جـ ١٨.

* المقصود بالجهاد ألا يعبد إلا الله فلا يدعو غيره ولا يصلى لغيره ولا يسجد لغيره ولا يصوم لغيره ولا يعتزم ولا يحج إلا إلى بيته ولا تذبح القرابين إلا له ولا ينذر إلا له ولا يتوكل إلا عليه ولا يحلف إلا به ولا يخاف إلا إياه ٩٨، ٩٩ جـ ١٥، ١٣٣ جـ ٢٨، ٢١٥-٢١٨ جـ ٣٥.

* لم توجب الشريعة قتل المقدور عليه من الكفار ١٩٦ ج ٢٨.

* المرتد يقتل لكفره بعد إيمانه وإن لم يكن محارباً ولا من أهل القتال ٥٧-٦٠ ج ٢٠.

* المبيح لقتل الكافر الأصلي عند أحمد هو وجود الضرر منه أو عدم النفع فيه، والكتابي وما أشبهه قد وجد إحدى غايتي القتال في حقه، والوثنى إن أخذت منه الجزية فهو كذلك، متى جاز استرقاقه كان كأخذ الجزية منه ٥٩ ج ٢٠.

* مذهب الثلاثة في ذلك ٥٧-٧٣ ج ٢٠.

* الجهاد أفضل ما تطوع به الإنسان، أفضل من الحج والعمرة ومن صلاة التطوع والصوم التطوع وهو ظاهر عند الاعتبار ١٠، ١١، ١٨، ١٩٤، ١٩٥، ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢٨، ٩٧ ج ٣٥.

* الجهاد سنام العمل وانتظم جميع الأحوال الشريفة ففيه سنام المحبة، وسنام التوكل، وسنام الصبر، وكان موجباً للهداية، وفيه حقيقة الزهد، وحقيقة الإخلاص ١٧١، ١٧٢، ٢٤٢-٢٤٤ ج ٢٨.

* الجهاد فيه خير الدنيا والآخرة وفي تركه خسارة الدنيا والآخرة ٢٢٩-٢٣٣ ج ٢٨.

* إذا اشتغل المسلمون بالجهاد جمع الله قلوبهم وألف بينهم، وإذا تركوه فقد تقع بينهم الفتنة ٢٩، ٢٨ ج ١٥.

* أيما أعظم: النصر أو الرزق ٢٥٢، ٢٥٣ ج ١٥.

* أفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع لله

* مقصوده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا ١٩٥ ج ٢٨.

* الجهاد من تمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٧٣، ٧٤ ج ٢٨.

* العقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات هو مقصود الجهاد ١٧١ ج ٢٨.

* الجهاد يتضمن كمال محبة ما أمر الله به وكمال بغض ما نهى الله عنه ١١٤، ١١٥، ١٢٤، ١٢٦ ج ١٠.

* قول القائل: «كل يعمل في دينه ما يشتهي» كلمة عظيمة يجب أن... ١٤٥، ١٤٦ ج ٢٢.

* يرى بعض منحرفة الزهاد أن الجهاد نقص لما فيه من قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال، ومنهم من يحرم ذبح الحيوان ٢٨٩-٢٩١ ج ١٠.

* من خلق الرسول ﷺ انتقامه لربه وعدم انتصاره لنفسه، أقسام الناس في الانتصار للنفس أو للرب ١٩٨، ١٩٩ ج ٣٠.

* وانقسم الناس في الغضب إلى ثلاثة أقسام: قسم يغضبون لنفوسهم ولربهم، وقسم بالعكس، وقسم يغضب لربه لا لنفسه ١٦٤ ج ٢٨.

* المبيح للقتل: الكفر أو المحاربة أو هما ٥٧-٦٠ ج ٢٠.

* القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله ١٩٥ ج ٢٨.

* الكفر مع المحاربة موجودان في كل كافر ٢١٩ ج ٣١.

وأنفع للعبد ١٨٠، ١٨٧ ج ٢٢.

* من كان سفره قلقاً وترجية للوقت فمقامه يعبد الله فى بيته خير له ١٩-٢١ ج ٢٨.

يجب عيناً

* الجهاد يلزم بالشروع فيه: فإذا صاف المسلمون عدواً أو حاصروا حصناً فليس لهم الانصراف عنه حتى يفتحوه «لا ينبغي لنبى...» ١٠٦ ج ٢٨.

* يكون فرضاً على الأعيان مثل أن يقصد العدو بلدًا أو يستنفر الإمام أحدًا من أهل صناعة القتال ٨، ٩، ٥٢، ٥٣، ١٠٤، ١٠٥ ج ٢٨، ١٠٦-١٠٨ ج ٢٩.

* إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين وجب الدفاع على المقصودين كلهم وعلى غير المقصودين لإعتاقهم ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٨.

* وجوبه عيناً على المرتزقة الذين يعطون مال الفىء لأجل الجهاد ١٠٤، ١٠٥ ج ٢٨.

* عقوبتهم على ترك الجهاد وذمهم على ذلك أعظم بكثير من ذمهم وعقوبتهم على شرب الخمر ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٨.

* وإذا احتاج العسكر إلى خروج قوم تجار فيه لبيع ما لا يمكن العسكر حمله من طعام ولباس وسلاح ونحوه وجب عليهم ١٠٧، ١٠٨ ج ٢٩.

* الرباط فى الثغور أفضل من المجاورة بالمساجد الثلاثة، والعمل بالقوس والرمح فى الثغور أفضل من صلاة التطوع، وفى الأمصار البعيدة عن العدو نظير صلاة التطوع ١٦، ١٧ ج ٢٧، ٨، ١١، ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢٨.

* من أسباب إقامة النبى ﷺ بالمدينة دون مكة أنهم كانوا مرابطين بها ٣٢٩، ٢٣٠ ج ٢٨.

* المقيم ببلد ماردين إن كان عاجزاً عن إقامة دينه وجبت عليه الهجرة، وإلا استجبت ولم تجب، وليست دار سلم ولا دار حرب، يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه ١٣٥، ١٣٦ ج ٢٨.

* متى تسمى الأرض دار كفر أو دار إيمان أو دار فسوق «لا هجرة بعد الفتح...» ١٥٩-١٦١ ج ١٨.

* عذر النجاشى ومؤمن آل فرعون ويوسف وامرأة فرعون ونحوهم ممن لم يهاجر ولم يلتزم جميع الشرائع ١١٦-١١٨ ج ١٩.

من يستحق الولايات: إمارة الحرب

وغيرها ومن يقدم فيها

* جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل أداء الأمانات نوعان: أحدهما: فى الولايات ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٨.

* يجب على ولى الأمر أن يولى على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل ٤١-٤٣، ١٣٨-١٤٠ ج ٢٨.

* يجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار: من الأمراء والقضاة ومن أمراء الأجناد ومقدمى العساكر وولاة الأموال ١٣٨، ١٣٩ ج ٢٨.

* وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أفضل من يجده ١٣٨، ١٣٩ ج ٢٨.

* امتحان الولاية ١٩٢، ١٩٣ ج ١٥.

* لا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب ١٣٨، ١٣٩ ج ٢٨.

* التقديم بالقرابة والصداقة والمرافقة والرشوة والعدول عن الأصلح لضغن أو عداوة خيانة ١٣٩، ١٤٠ ج ٢٨.

* إذا قدم المتولى الأحق بالولاية حفظ في أهله وماله والعكس بالعكس ١٣٩، ١٤٠ ج ٢٨.

* إذا لم يجد الأصلح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه ٤١-٤٣، ١٤١، ١٤٢ ج ٢٨.

* الولاية لها ركنان: (أ) القوة (ب) الأمانة ١٤٢ ج ٢٨.

* القوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة، وإلى القدرة على أنواع القتال، مدار القتال على قوة البدن وصنعه للقتال وعلى قوة القلب وخبرته به، المحمود منهما ما كان يعلم دون التهور ٩٠، ١٤٢ ج ٢٨.

* مدح الشجاعة وذم الجبن ٨٨-٩٠، ٩٣، ٩٤ ج ٢٨.

* الرمي والطعن والضرب كل منها له محل يليق به هو أفضل فيه من غيره فالسيف عند مواصلة العدو، والطعن عند مقاربتة، والرمي عند بعده أو عند الحائل، كل ما كان أنكى في العدو وأنفع للمسلمين فهو أفضل، هذا يختلف باختلاف حال العدو وحال المجاهد ٨-١١ ج ٢٨.

* الأمانة ترجع إلى خشية الله وألا يشتري بآيات الله ثمناً قليلاً وترك خشية الناس ١٤٢ ج ٢٨.

* اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ١٤٣ ج ٢٨.

* إذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة، قدم أنفعهما لتلك الولاية وأقلهما ضرراً فيها، فيقدم في إمارة الحرب الرجل القوي الشجاع وإن كان فيه فجور على الرجل الضعيف وإن كان أميناً ١٤٣ ج ٢٨.

* إذا لم يكن فاجراً كان أولى بإمارة الحرب ممن هو أصلح منه في الدين إذا لم يسد مسده ١٤٣، ١٤٤ ج ٢٨.

* المتولى الكبير إذا كان خلقه يميل إلى اللين فينبغي أن يكون خلق نائبه يميل إلى الشدة والعكس بالعكس، استعمال أبي بكر خالد واستعمال عمر لأبي عبيدة ١٤٤ ج ٢٨.

* إذا كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد قدم الأمين كحفظ الأموال ١٤٤، ١٤٥ ج ٢٨.

* استخراج الأموال وحفظها لا بد فيه من الأمانة والقوة ١٤٥ ج ٢٨.

* المتولون منهم من يكون بمنزلة الشاهد المؤمن والمطلوب منه الصدق ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل ٤١ ج ٢٨.

* إذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد ١٤٥ ج ٢٨.

* مع أنه يجوز تولية غير أهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود فيجب مع ذلك السعى

إلى صلاح الأحوال حتى يكمل فى الناس ما لايد لهم منه من أمور الولايات والإمارات ونحوها ١٤٥، ١٤٦ جـ ٢٨.

* وإذا غلب على أكثر الملوك والرؤساء قصد الدنيا أو الرئاسة ولوا من يعينهم على ذلك ١٤٦ جـ ٢٨.

* دخول النصارى فى جهاز الدولة هو سبب الفتن بين المسلمين وتفرقهم على ملوكهم ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١ جـ ٢٨.

* نهى عمر لخالد عن اتخاذ كاتب نصرانى، وضرب عمر لأبى موسى ٣٤٩، ٣٥٠ جـ ٢٨.

* تعليل منعهم أن يكونوا على ولاية المسلمين أو على مصلحة من يقويهم أو يفضل عليهم فى الخبرة والأمانة من المسلمين ٣٥١ جـ ٢٨.

* استعمال من هو دونهم فى الكفاءة أنفع للمسلمين فى دينهم ودنياهم ٣٥١ جـ ٢٨.

* هذه الأعمال التى هى فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الإنسان صارت فرض عين عليه، لا سيما إن كان غيره عاجزاً عنها ٥٠ جـ ٢٨.

* من ابتلى بها أعين عليها ومن تعرض لها خيف عليه ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١٠.

* إذا ولى على الكلف السلطانية واجتهد فى العدل فالأفضل بقاءه فى الإقطاع ولا إثم عليه ١٩٢ جـ ٣٠.

* جميع الولايات هى فى الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية فمن ساسها بعلم وعدل وأطاع الله ورسوله ﷺ بحسب الإمكان فهو من

الأبرار الصالحين، ومن ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين ٤٢، ٤٣ جـ ٢٨.

* إذا استقام ولاية الأمور استقام عامة الناس ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٦ جـ ١٠.

* أولى الأمر كالسوق ما نفق فيه جلب إليه ١٥٠، ١٥١ جـ ٢٨.

* سبب جرأة الولاة على مخالفة الشرع وخروج الناس إلى أنواع من البدع السياسية ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ٣٥.

المقصود بالولايات إصلاح دين

الخلق وإصلاح ما لا يقوم الدين

إلا به الطريق إلى ذلك

* المقصود بالولايات: إصلاح دين الخلق الذى متى فاتهم خسروا خسراناً ميبئاً ولم ينفعهم ما نعموا به فى الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم؛ وهو قسم المال بين مستحقيه، وعقوبة المعتدين ٣٨، ٣٩، ٤١، ١٤٧، ١٤٩ جـ ٢٨.

* لما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه تناقضت الأمور، إذا اجتهد الراعى فى إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان كان من أفضل أهل زمانه وكان من أفضل المجاهدين فى سبيل الله ١٤٧ جـ ٢٨.

* متى اهتمت الولاة بإصلاح دين الناس صلح للطائفتين دينهم ودنياهم وإلا اضطربت الأمور عليهم ١٩٩ جـ ٢٨.

* أعظم عون لولى الأمر خاصة ولغيره عامة ثلاثة أمور: الأول: الإخلاص والتوكل على

اللّه بالدعاء وغيره، الثاني: الإحسان إلى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة، الثالث: الصبر على أذى الخلق وغيره من النوايب ١٩٩-٢٠١ ج ٢٨.

* ليس حسن النية بالرعية والإحسان إليهم أن يفعل ما يهونه ويترك ما يكرهونه ٢٠١ ج ٢٨.

* إذا سألوا ولي الأمر ما لا يصلح من الولايات والأموال والأجور والشفاعة في الحدود وغير ذلك عوضهم من جهة أخرى إن أمكن أو ردهم بميسور من القول ما لم يحتج إلى الإغلاظ ٢٠١، ٢٠٢ ج ٢٨.

* النفوس لا تقبل الحق إلا بما تستعين به من حظوظها التي هي محتاجة إليها، وتلك الحظوظ عبادة وطاعة مع النية الصالحة ١٨٥-٢٠٤ ج ٢٨.

* العقوبات شرعت داعية إلى فعل الواجبات وترك المحرمات ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٢٨.

* ينبغي تيسير طريق الخير والطاعة والإعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن، أمثلة ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٢٨.

* الشر والمعصية ينبغي حسم مادته وسد ذريعتيه ودفع ما يفضي إليه إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة، أمثلة ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٢٨.

* لا غنى لولي الأمر عن المشاورة، مشاورة النبي ﷺ أصحابه والحكمة فيها ٢١٣، ٢١٤ ج ٢٨.

* إذا استشارهم فإن بين له بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ أو إجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك ولا طاعة لأحد في خلاف ذلك ٢١٣، ٢١٤ ج ٢٨.

* وإن كان أمراً قد تنازع فيه المسلمون فينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه ووجه رأيه فأى الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٨.

* إذا أمكن في الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب، وإن لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله أن يقلد من يرتضى علمه ودينه ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٨.

* عموم الولايات وخصوصها يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولاية الحرب ما يدخل في ولاية القضاء في بعض الأمكنة والأزمنة ٤٢، ٤٣ ج ٢٨.

* ولاية الحرب في هذا الزمان في هذه البلاد تختص بإقامة الحدود التي فيها إتلاف مثل قطع السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك، ويدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه إتلاف كجلد السارق، ويدخل فيها الحكم في المخاصمات والمضاربات ودواعي التهم التي ليس فيها كتاب ولا شهود، وكما يختص بإثبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى، وفي بلاد أخرى - كالمغرب - ليس لوالى الحرب حكم في شيء وإنما هو منفذ لما يأمر به متولى القضاء ٤٣ ج ٢٨، ٢٣٣-٢٣٥ ج ٣٥.

* الامتحان بالضرب ونحوه هل يشرع للقاضي والوالى، أو للوالى دون القاضي، أو... ١٥٠، ١٥١، ١٥٣ ج ٢٣٣، ٢٣٥ ج ٣٥.

* كان الرسول ﷺ في مدينته يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور ويولى في الأماكن البعيدة

التفصيل

* يجوز للإمام أن ينفل من ظهرت منه زيادة نكاه... ١٥٢ جـ ٢٨.

* كان النبي ﷺ وخلفاؤه ينفلون في البداية الربع بعد الخمس وفي الرجعة الثلث بعده بشرط وغير شرط، وينفل الزيادة على ذلك بالشرط ٢٧٥، ٢٧٦ جـ ٢٠، ١٥٢ جـ ٢٨.

* هذا النفل يجوز أن يكون من الأربعة الأخماس ١٥٢ جـ ٢٨، ١٧٤، ١٧٥ جـ ٢٩.

طاعته ومناصحته والصبر معه

* وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور ومناصحتهم ٩٧، ١٣٧، ١٣٨، ٣٥٢ جـ ٢٨، ٧-١٤ جـ ٣٥.

* أولو الأمر هم العلماء والأمراء ١٥٧ جـ ١٠، ٢٩٩، ٣٠٠ جـ ١١، ٩٧ جـ ٢٨.

* وهم خلفاء الرسول ﷺ في أمته ٦٤، ٦٥ جـ ١٩.

* الإمام العدل تجب طاعته فيما لم يعلم أنه معصية، وغير العدل تجب طاعته فيما علم أنه طاعة كالجهاد. ٢٩٩، ٣٠٠ جـ ١١، ٩٧ جـ ٢٨، ١٠٧، ١٠٨ جـ ٢٩.

* إبلاغ ذي السلطان حاجات الرعية وتعريفه بأمورهم ودلالته على مصالحهم وصرفه عن مفاسدهم ١٥٨ جـ ٢٨.

* الأمر بالجماعة والنهي عن الفرقة ٩٤، ٩٥ جـ ٢٤.

* التحزب، والمؤاخاة وعقد الأخوة ٥٤-٥٦، ٥٨، ٥٩ جـ ١١، ٥٨-٦١ جـ ٣٥.

* لا بد لكل من يريد عبادة الله أو الجهاد في

عنه، وكان يستوفى الحساب على العمال ٤٩، ٥٠ جـ ٢٨.

* لما كان أهم أمر الدين الصلاة والجهاد كانت السنة أن الذي يصلى بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم هم أمراء الحرب، وهي سنة الرسول ﷺ وخلفائه ومن سلك سيبلهم في الدولتين ١٤٦، ١٤٧ جـ ٢٨، ٢٥، ٢٦ جـ ٣٥.

منع المخذل

* إذا كان للمسلمين بالجندي منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له أن يترك ذلك لغير مصلحة راجحة ١٨ جـ ٢٨.

* من شرط الجندي أن يكون ديناً شجاعاً، الناس أربعة أقسام ١٨ جـ ٢٨.

* لا يستخدم في ثغور المسلمين إلا المأمونين على دين الإسلام وعلى المسلمين وإمامهم ٩٤، ٩٥ جـ ٣٥.

* استخدام النصيرية في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم كاستخدام الذئاب لرعى الغنم ٩٤، ٩٥ جـ ٣٥.

* إذا استخدموا وعملوا المشروط عليهم فلهم قيمة عملهم ٩٤، ٩٥ جـ ٣٥.

* «ارجع فلن أستعين بمشرك» ٣٤٩، ٣٥٠ جـ ٢٨.

* لا يكره السفر في يوم من الأيام وكذلك الجماع والصناعات ١٩-٢١ جـ ٢٨.

* قول المنجم لعل: لا تسافر والقمر في العقرب، المنجمون يختارون الطالع لما يفعلونه كالسفر ١٠٨، ١٠٩ جـ ٣٥.

سبيله من الإيذاء ٢٧، ٢٨ ج ٢٨.

* لما كان الجهاد فى سبيل الله من الابتلاء والمحن ما يعرض به المرء نفسه للفتنة صار فى الناس من يتعلل لترك ما وجب عليه من ذلك بأنه يطلب السلامة من الفتنة وهو ساقط فيها، الناس هنا ثلاثة أقسام ٩٤-١٠١ ج ٢٨.

* الصبر على ظلم الولاة وجورهم ١٠٢، ١٠٣ ج ٢٨.

* وعلى ولاة الأمور من الصبر والحلم ما ليس على غيرهم ، الإمساك عن ظلمهم والعدل عليهم وجوبه أظهر من هذا ١٠٢، ١٠٣ ج ٢٨.

* رسالة من الشيخ إلى أصحابه وهو فى سجن الإسكندرية ٢١-٣٠ ج ٢٨.

* سروره وما فتح عليه من العلم ٢١، ٢٢ ج ٢٨.

* اللذة والسرور والخير كله فى معرفة الله وطاعته ٢١-٢٣ ج ٢٨.

* وكتب وهو فى السجن يشكر الله على إخراج خصومه كتبه التى هى حجة عليهم ٣١، ٣٦، ٣٧ ج ٢٨.

* كتابه إلى والدته يعتذر عن تأخره ٣١، ٣٢ ج ٢٨.

* وكتب ينهاهم عن تأنيب أصحابه ٣٢، ٣٣، ٣٥ ج ٢٨.

* التورية فى أمر الحرب ١٢٦، ١٢٧، ٣٥٣، ٣٥٤ ج ٢٨.

أصناف من يقاتل

* إنما خلق الله الخلق لعبادته؛ فالكافرون به أباح أنفسهم التى لم يعبدوه بها ١٥٩ ج ٢٨.

* كل من بلغته دعوة الرسول ﷺ إلى دين الله فلم يستجب له فإنه يجب قتاله ٢٥-٢٧، ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٨.

* كانت سنة النبى ﷺ جهاد من يليه من الكفار من المشركين وأهل الكتاب ١٨٠، ١٨١ ج ٢١.

* أعداء الله نوعان: الكفار والمنافقون، أمر الله نبيه بجهاد الطائفتين والغلبة عليهم ٢٤٠، ٢٤١ ج ٨، ١٧٣ ج ١٥.

* أبلغ الجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع، يجب ابتداءً ودفاعاً، إن كان ابتداءً فهو فرض كفاية ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٨.

* أهل الكتاب والمجوس يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ١٤، ١٥، ٣٤ ج ١٩، ١٩٦ ج ٢٨.

* أهل الكتاب ١٣٣، ١٣٤ ج ٣٤.

* قتال النبى ﷺ لأهل الكتاب ٢١٩ ج ٣١.

* كل من اليهود والنصارى خرج عن الإسلام، اليهود يغلب عليهم الكبر ويقل فيهم الشرك والنصارى بالعكس ٣٧٩ - ٣٨٣ ج ٧.

* كفر الرهبان، غلظ كفرهم ٢٤٩، ٢٥٠ ج ١٠، ٣٦٠ ج ٢٨.

* رسالة المؤلف إلى ملك النصارى بقبرص ٣٢٧-٣٤١ ج ٢٨.

* بنو إسرائيل أمة قاسية عاصية تارة يعبدون الأصنام، وتارة يعبدون الله، وتارة يقتلون الأنبياء بغير حق، وتارة يستحلون محارم الله بأدنى الحيل ٣٣٠ ج ٢٨.

* بعث عيسى، خلقه من أنثى بلا ذكر، معجزاته، انقسام الناس فى المسيح ومن اتبعه من الحواريين إلى ثلاثة أقسام: قوم كذبوه وكفروا

به وزعموا أنه ابن بغى ورموا أمه بالفرية وزعموا أن شريعة التوراة لم ينسخ منها شيء، وقوم غلوا فيه، وزعموا أنه الله أو ابن الله، وأن اللاهوت تدرج بالناسوت، وأن رب العالمين نزل وأنزل ابنه ليصلب ويقتل فداء لخطيئة آدم، وقالوا بأن الإله الأحد... قد ولد واتخذ ولداً ٣٣٠ ج ٢٨.

* تفرقهم في التثليث والاتحاد ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣ ج ٢٨.

* عامة رؤسائهم - من كبار البابوات والمطارنة والأساقفة - منحلون عن دينهم، منافقون لأهل دينهم وعامتهم، يعترف كثير منهم بأنهم ليسوا على عقيدة النصارى وإنما بقاؤهم على دينهم لأجل العادة والرياسة ٣٣١، ٣٣٢ ج ٢٨.

* مكر الرهبان بالعامية، النار التي كانوا يصنعونها ويدعون أنها نزلت من السماء ٣٣١، ٣٣٢ ج ٢٨.

* المناقضة بين النصارى واليهود في التشريع والرسول ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢٨.

* ابتداعهم الصلاة إلى المشرق ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢٨.

* ابتداعهم الصليب ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢٨.

* إدخالهم الأخان في الصلوات ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢٨.

* عامة أنواع العبادات والأعياد التي هم عليها لم ينزل بها كتاب ولا بعث بها رسول ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢٨.

* إيمان جماعة من علماء أهل الكتاب قديماً وحديثاً وهجرتهم وتصنيفهم في دلالات نبوة محمد ﷺ ٣٣ ج ٢٨.

* بعث النبي محمد ﷺ داعياً إلى ملة إبراهيم،

وما أمر به ٣٣٣ ج ٢٨.

* أمته وسط في الدين وشرائعه والأخلاق ٣٣٣، ٣٣٥ ج ٢٨.

* وفد نجران على الرسول ﷺ ومناظرتهم ٣٣٦، ٣٣٧ ج ٢٨.

* بعث النبي ﷺ الكتب إلى ملوك النصارى ومعرفتهم بأنه النبي الذي بشر به المسيح وإيمانهم به ٣٣٦، ٣٣٧ ج ٢٨.

* سيرة النبي ﷺ مع من آمن ومن لم يؤمن منهم، عقائد النصارى في القيامة ونعيم الجنة ٣٣٧، ٣٣٨ ج ٢٨.

* المسيح لم يؤمر بجهاد لا سيما جهاد الأمة الخنيفية ولا الحواريون بعده ٣٣٧، ٣٣٨ ج ٢٨.

* تخويفه الملك والنصارى من المسلمين ٣٣٨، ٣٣٩ ج ٢٨.

* متى أخذت قبرص من المسلمين ٣٣٨ ج ٢٨.

* طلبه من ملك النصارى فك أسرى المسلمين والإحسان إليهم ٣٣٩-٣٤٢ ج ٢٨.

* الملك وكل عاقل يعلم أن أكثر النصارى خارجون عن وصايا المسيح والحواريين ورسائل بولص وغيره، وإن أكثر ما معهم من النصرانية شرب الخمر وأكل الخنزير وتعظيم الصليب ونواميس مبتدعة، وبعضهم يستحل ما حرّمته الشريعة النصرانية، وكل مخالفون لما يقرون به ٣٤١ ج ٢٨.

* نزول عيسى وانتقامه من اليهود ٣٤١ ج ٢٨.

* المرتدون يجب قتلهم حتى يرجعوا إلى ما خرجوا منه، ويقتل من قاتل منهم ومن لم يقاتل كالشيخ الهرم والأعمى والزمن وكذلك نساؤهم ٢٢٧، ٢٢٨ ج ٢٨.

* النصيرية مرتدون تقتل مقاتلتهم وتقسم أموالهم، جهاد هؤلاء قبل جهاد أهل الكتاب، سبى الذرية واسترقاق المرتدين فيه نزاع، مذهب النصيرية، قتل الواحد منهم ٢٦٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٤٥ - ٣٤٧ ج ٢٨، ٨٩ - ٩٧ ج ٣٥.

* الإسماعيلية والقرامطة الباطنة والدروز خارجون عن شريعة الإسلام، مذهبهم، جواز قتالهم، عداوتهم للمسلمين، استنفاذ القاهرة من أيديهم، قتل الواحد منهم ١٦٠، ٢٦٠، ٣٤٦ ج ٢٨، ٩٨، ٩٩ ج ٣٥.

* بنو عبيد القداح من القرامطة الباطنية، مذهبهم ٧٥ - ٨٨ ج ٣٥.

* هؤلاء الذين يرون مذهب النصيرية الذين أجمعوا على رجل واختلفت أقوالهم فيه هل هو إله أو نبي أو... يجب قتالهم ما داموا متمنعين حتى يلتزموا شرائع الإسلام، تقتل مقاتلتهم وتغنم أموالهم، سبى الذرية فيه نزاع، وإذا لم يظهروا الرفض وأن هذا الكذاب هو المهدي وامتنعوا قوتلوا أيضاً كما يقاتل الخوارج ولا تسبى ذرايرهم ولا تغنم أموالهم التي لم يستعينوا بها على القتال ٣٠١-٣٠٣ ج ٢٨.

* إن قدر عليهم وجب أن يفرق شملهم وتحسم مادة شرهم ٣٠٣ ج ٢٨.

* الخلاف في قتل من أظهر الإسلام وأبطن الكفر، من كان منهم داعياً إلى الضلال لا ينكف شره إلا بقتله قتل وإن أظهر التوبة وإن لم يحكم بكفره ٣٠٣ ج ٢٨.

* كل طائفة متمنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعهم وإن كانوا ناطقين بالشهادتين وملتزمين بعض شرائعهم، أمثلة ترك بعض الشرائع ١٩٦،

١٩٧، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٧، ٢٩٨ ج ٢٨.

* هؤلاء القوم الذين لهم شوكة ولا يصلون الصلوات المكتوبات ولا يؤدون الزكاة ولا يتحاكمون إلى الشرع... يجب قتالهم ٣٠٤، ٣٠٥ ج ٢٨.

* اختلف الفقهاء في الطائفة المتمنعة التي تركت السنة الراتبية هل يجوز قتالها ١٩٧، ٢٧٥ ج ٢٨.

* هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرة بعد مرة وتكلموا بالشهادتين واننسبوا إلى الإسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر يجب قتالهم بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين ٢٠٣، ٢٧٨، ٣٣٦ ج ٢٨.

* قتالهم واجب مع كل أمير وطائفة أقرب إلى الإسلام منهم ٢٧٦، ٢٧٧ ج ٢٨.

* تحريض المؤلف لأهل الشام على قتال التتار ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٢٨.

* يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم حتى يكون الدين لله ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢٨.

* قتالهم مبنى على أصليين: الأول: معرفة حكم الله في مثلهم من كل طائفة متمنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة ٢٧٨، ٢٨٠ ج ٢٨.

* الثاني: المعرفة بحالهم وعقائدهم وضررهم على الإسلام والمسلمين، إيضاح ذلك ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٧ ج ٢٨.

* التتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الإسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا ٢٩٨ ج ٢٨.

* قتال أهل الجمل وصفين ٢٧٤-٢٨٣،
٢٩٩، ٣٠٠ ج ٢٨.

* من سلك الطريقة الأولى قد يتوهم أن قتال
هؤلاء التتار من قتال أهل البغى المتأولين
ويحكم فيهم بمثل هذه الأحكام، خطؤه
وضلاله ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٢٨.

* هؤلاء التتار إذا كان لهم طائفة ممتنعة جاز قتل
أسيرهم واتباع مدبرهم والإجهاز على
جريحهم ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢٨.

* أعداء الله صنفان: الأول: التتار ونحوهم...
الثاني: أهل البدع المارقون مثل أهل الجبل
والجرذ والكسروان ٢٢٠، ٢٢١ ج ٢٨.

* اعتقاد هؤلاء في الصحابة، منتظرهم، عقيدتهم
في الصفات والقدر، فرحهم بمجيء التتار،
شيوخهم ٢٢١-٢٢٥ ج ٢٨.

* ما يعمل مع هؤلاء بعد النصر عليهم، مسك
رؤوسهم، إقامة شرائع الإسلام والجمعة
والجماعة في قراهم، إقراؤهم القرآن، ويكون
لهم خطباء ومؤذنون، وتقرأ فيهم الأحاديث
النبوية وتنتشر فيهم المعالم الإسلامية ويعاقب
من عرف منهم بالبدعة والنفاق ٢٢٤ ج ٢٨.

* لم يتنازع الفقهاء في وجوب قتال الخوارج
والرافضة ونحوهم إذا كانوا ممتنعين، القتال
أوسع من القتل ٢٥٩-٢٦١، ٢٨٩ ج ٢٨.

* الخوارج يقاتلون ابتداء ٣٧ ج ٣٥.

* نصوص الأمر بقتالهم والحث عليه ٣٥، ٣٦
ج ٣٥.

* كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام
الظاهرة المتواترة يجب قتالها حتى يكون الدين
كله لله ٢٥٧-٢٥٩ ج ٢٨.

* الذي يستحل دماء المسلمين وأموالهم ويستحل

* قتالهم على ملك جنكزخان واعتقادهم فيه،
جنكزخان، ونسبه ٢٨٣-٢٨٥ ج ٢٨.

* تقسيمهم الناس إلى أربعة أقسام ٢٨٦ ج ٢٨.

* زعم وزيرهم أن الرسول ﷺ يرضى بكل
الأديان ٢٨٣، ٢٨٧ ج ٢٨.

* فخرهم بقرابة جنكزخان. ٢٩٥، ٢٩٦ ج ٢٨.

* عسكر التتار مشتمل على أربع طوائف:
الأولى: طائفة كافرة باقية على كفرها،
الثانية: مسلمة فارتدت عن الإسلام، الثالثة:
من كان كافراً فانتسب إلى الإسلام ولم يلتزم
شرائعه، الرابعة: قوم ارتدوا عن شرائع
الإسلام وبقوا متمسكين بالانتساب إليه
٢٢٧-٢٢٩، ٢٧٥، ٢٧٦ ج ٢٨.

* قصة النصر على التتار قازان وجنوده
٢٣٤-٢٥٦، ٣٣٥-٣٣٦ ج ٢٨.

* مقارنة المؤلف بين هزيمة المسلمين في العام
الماضي بهزيمة أحد ٢٣٧، ٢٣٨ ج ٢٨.

* مقارنة المؤلف بين ما ابتلى به المسلمون في هذا
العام بما ابتلى به المسلمون عام الخندق،
وانقسام المسلمين فيها كانقسامهم عام الخندق
٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٨-٢٥٦ ج ٢٨.

* حكم من قفز من عسكر المسلمين إلى التتار أو
أكرهوه على القتال ٢٨٨-٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٨
ج ٢٨.

* لا يقاتل معهم غير مكره إلا فاسق أو مبتدع
أو زنديق ٢٠١ ج ٢٨.

* للعلماء في قتال من يستحق القتال من أهل
القبيلة طريقتان: الأولى: من يرى أن قتال يوم
حروراء ويوم الجمل وصفين وقاتل مانعي
الزكاة ونحوهم كله من «باب قتال أهل البغى»،
الثاني: أن قتال مانعي الزكاة ونحوهم ليس

قتالهم أولى أن يكون محارباً لله ورسوله ﷺ
٢٥٨ ج ٢٨.

* المبتدع الذى خرج عن بعض شريعة الرسول ﷺ وستته واستحل دماء المسلمين وأموالهم أولى بالمحاربة من الفاسق وإن اتخذ ذلك ديناً
٢٥٨ ج ٢٨.

* عقوبة على لأصناف الرافضة ٢٦٠ ج ٢٨.

* الغالية الذين يدعون الإلهية والنبوة فى على يقتلون باتفاق المسلمين، قتل الواحد المقدور عليه منهم ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٨ ج ٢٨.

* هؤلاء الرافضة إن لم يكونوا شراً من الخوارج المنصوصين فليسوا دونهم، مذهب الخوارج.
٢٦١، ٢٦٢ ج ٢٨.

* مذهب الرافضة: تكفيرهم أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان جماهير الأمة من المتقدمين والمتأخرين ٢٦١ ج ٢٨.

* معاونتهم الكفار - التتار والنصارى - على المسلمين وسبب ذلك، وهم من أعظم الأسباب فى دخول التتار قبل إسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام، ومن أعظم الناس معاونه لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٨٧ - ٢٨٩، ٣٤٥ - ٣٤٧ ج ٢٨.

* هم أشد ضرراً على الإسلام وأهله وأبعد عن شرائع الإسلام من الخوارج الحزورية ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢٨.

* ما فيهم من الكذب والنفاق ٢٦٢، ٣٦٣ ج ٢٨.

* ما أشبهوا فيه اليهود والنصارى ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢٨.

* موالاتهم لليهود والنصارى والمشركين على

المسلمين ٢٦٣ ج ٢٨.

* ولا يصلون جمعة ولا جماعة ولا يرون جهاد الكفار مع أئمة المسلمين ولا الصلاة خلفهم ولا طاعتهم فى طاعة الله ولا تنفيذ شىء من أحكامهم ٢٦٣ ج ٢٨.

* ويكفرون كل من آمن بأسماء الله وصفاته وكل من آمن بقدر الله وقضائه ٢٦٣ ج ٢٨.

* وأكثر محققهم يرون أن أبا بكر وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار وأزواج النبى ﷺ... وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما آمنوا بالله طرفة عين ٢٦٣ ج ٢٨.

* ويردون أحاديث الرسول ﷺ الثابتة المتواترة عند أهل العلم ١٦٣ ج ٢٨.

* ويعطلون المساجد وينون على القبور المكذوبة وغير المكذوبة مساجد يتخذونها مشاهد، ويرون الحج إليها من أعظم العبادات، ومن مشايخهم من يفضلها على حج البيت ٢٦٤ ج ٢٨.

* الرافضة شر من عامة أهل الأهواء وأحق بالقتال من الخوارج ٢٦٤ ج ٢٨.

* الخوارج يتبعون القرآن بمقتضى فهمهم، وهؤلاء إنما يتبعون الإمام المعصوم عندهم الذى لا وجود له ٢٦٤ ج ٢٨.

* الخوارج ليس فيهم زنديق ولا غال، غالب أئمة الروافض زنادقة، يظهرون الرفض لأنه طريق إلى هدم الإسلام ٢٦٤ ج ٢٨.

* الخوارج من أصدق الناس وأوفاهم بالعهد بعكس هؤلاء ٢٦٥ ج ٢٨.

* قول المستفتى: إن الروافض يؤمنون بكل ما جاء

شروط التكفير وانتفاء موانعه ٢٧٣، ٢٧٤ ج ٢٨.

* قتال مانعي الزكاة، يبدؤون بالقتال ٢٥٨، ٢٥٩ ج ٢٨، ٣٦، ٣٧ ج ٣٥.

* ويدعون قبل القتال إلى التزام شرائع الإسلام إن لم تكن الدعوة قد بلغتهم... كما أن الكافر الأصلي يدعى أولاً إلى الإسلام. ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٦، ٣٠٤ ج ٢٨، ٣٦، ٣٧ ج ٣٥.

* غير الممتنعين من أهل ديار الإسلام يجب إلزامهم بالواجبات التي هي مباني الإسلام الخمس وغيرها ١٧١، ١٩٨ ج ٢٨.

* لم ينصب المسلمون المنجنيق على عهد النبي ﷺ إلا على الطائف ٢٠٥ ج ١٨.

* من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم فلا يقتل إلا أن يقاتل بقوله أو فعله ٥٥ ج ١٦، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠ ج ٢٨.

* جيش الكفار إذا ترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين من الضرر إذا لم يقاتلوا قوتلوا، وإن لم يخف الضرر ففي جواز القتال المفضى إلى قتلهم قولان ١٩١، ١٩٢ ج ٢٨.

* إذا أسر الرجل منهم في القتال مثل أن تلقيه السفينة إلينا أو يضل الطريق أو يؤخذ بحيلة يفعل الإمام فيه الأصلاح من قتله أو استعباده أو المن عليه أو مفادته بمال أو نفس ٢٦٨ ج ١٠، ٢٦٤ - ٢٦٧ ج ١٧، ١٩٦ ج ٢٨، ٧٤، ٧٥ ج ٣٤.

به محمد ﷺ كذب، كفروا مما جاء به مما لا يحصيه إلا الله، فتارة ٦٥، ٢٦٦ ج ٢٨.

* من اعتقد من المنتسبين إلى العلم أو غيره أن قتال هؤلاء بمنزلة قتال البغاة الخارجين على الإمام بتأويل سائغ فهو غلط ٢٦٦ ج ٢٨.

* دخولهم في أحاديث: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة...»، «من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهم جميع فاضربوه بالسيف»، «من أتاكم وأمركم على رجل واحد» ٢٦٦، ٢٦٧ ج ٢٨.

* إنما كانوا شراً من الخوارج الحزبية وغيرهم من أهل الأهواء لاشتغال مذاهبهم على شر مما اشتملت عليه مذاهب الخوارج ٢٦٧ ج ٢٨.

* سبب كون بدعة الخوارج أخف من بدعة الروافض ٢٦٧، ٢٦٨ ج ٢٨.

* من العلماء من يرى أن لفظ الخوارج شمل الجميع ومنهم من يرى أنهم دخلوا فيه من باب التنبيه والفحوى أو من باب كونهم في معانهم ألفاظ حديث الخوارج ٢٧٠ - ٢٧٣ ج ٢٨.

* قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج كالحرورية والروافض ونحوهم فيه قولان، الصحيح أنه يجوز قتل الداعية إلى مذهبه ونحو ذلك مما فيه فساد، ولا يجب قتل كل واحد منهم إذا لم يظهر هذا القول أو كان في قتله مفسدة راجحة ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٣ ج ٢٨.

* الصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين، تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت

- * لو حكم سعد فى بنى قريظة بغير ذلك نفذ حكمه، لو نزل أهل حصن على حكم حاكم فحكم بالمن فأباه الإمام ٧٤، ٧٥ ج ٣٤.
- * معاملة المسلمين للأسرى من أهل الذمة والمسيبين من النصارى ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢٨.
- * التمثيل فى القتل لا يجوز إلا على وجه القصاص، والترك أفضل ١٧٤، ١٧٥ ج ٢٨.
- * هل يقتل المسلم المتجسس للعدو على المسلمين؟ ١٩٠ ج ٢٨.

الاسترقاق

- * أصل ابتداء الرق من السبى ٦٠ ج ٣٢.
- * سبب الاسترقاق هو الكفر مع المحاربة، الكفر والمحاربة موجودان فى كل كافر، كل ما أباح المقاتلة أباح السبى ٢١٩ ج ٣١.
- * إذا دخل المسلم إلى دار الحرب بغير أمان فاشترى منهم أولادهم وخرج بهم إلى دار الإسلام كانوا ملكًا له، وكذلك إذا باع الحربى نفسه للمسلم وخرج، أو أعطوه أولادهم وخرج بهم ملكهم، وكذلك لو سرق أنفسهم أو أولادهم أو قهرهم بوجه من الوجوه، تنازع العلماء فيما إذا كان مستأنفًا فهل له أن يشتري منهم أولادهم ١٢٣، ١٢٤ ج ٢٩.
- * إذا هادن المسلمون أهل بلد وسباهم من باعهم للمسلمين ١٢٤ ج ٢٩.
- * جواز استرقاق العرب والعجم، هل يسترق الوثنى، الجواب عن: «ليس على عربى رق» ٢١٧-٢٢١ ج ٣١.
- * لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق، رأى عمر أن يعتقوا العرب لما كثر السبى من العجم من باب المشورة

١٣-١٦ ج ١٩.

- * الأرقاء الذين يشترون من أموال بيت المال إذا تصرف فيهم الملك الثانى بعثق أو إعطاء نفذ كالأول ٣٢٧ ج ٢٨.
- * إذا كان السابى للطفل مسلمًا حكم بإسلامه وإن كان كافرًا أو لم تقم حجة بأحدهما لم يحكم بإسلامه وأولاده تبع له ٣٢٧، ٣٢٨ ج ٢٨.
- * إذا مات أحد أبوى الطفل الكافرين حكم بإسلامه ١٥٠، ١٥١ ج ٤.

قسمة الغنيمة

- * القسم الثانى من الأمانات: الأموال ٣٦١، ٣٦٢ ج ٢٨.
- * على كل من الولاة والرعية أن يؤدى إلى الآخر ما يجب أداؤه إليه ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦ ج ٢٨.
- * وليس للرعية أن يطلبوا من ولاة الأمور مالا يستحقونه ١٤٩، ١٥٠ ج ٢٩.
- * ما أضيف إلى الله ورسوله من الأموال كان المرجع فى قسمته إلى أمر النبى ﷺ بخلاف ما سمي مستحقه كالموارث ١٦٥، ١٦٦ ج ١٠.
- * الإضافة فيه لا تقتضى الملك والاستحقاق ١٦٦-١٦٣ ج ١٠.
- * وليس لولاة الأمور أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه ١٦٣-١٦٦ ج ١٠.
- * الناس فى المباحات من الملك والمال وغير ذلك على ثلاثة أقسام: الأول: يتصرفون فيها إلا بحكم الأمر الشرعى، الثانى: من يتصرف فيها بحكم إرادته والشهوة التى ليست بمحرمة، الثالث: لا بهذا ولا بهذا ١٥٨، ١٥٩ ج ١٠.

* الأموال السلطانية التي لها أصل في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف: أولها: الغنيمة، وهي... ١٥١ - ١٥٣، ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢٨.

* إذا كان المغنوم مالا قد كان للمسلمين قبل وعرف صاحبه رد إليه ٢٠٥، ٢٠٦ ج ٢٨.

* ما أخذ من التتار يخمس ويباح الانتفاع به وإن نهبوا أموال النصارى والمسلمين ٢١٥ ج ٢٨.

* إذا قال الإمام: من أخذ شيئاً فهو له. ولم تقسم الغنائم فإن قيل بجواز ذلك فمن أخذ شيئاً ملكه وعليه تخميسه ٢٠٥ ج ٢٨، ١٧٥، ١٧٦ ج ٢٩.

* من أخذ منها مقدار حقه جاز له ذلك، وإذا شك في ذلك فإما أن يأخذ بالوزع المستحب أو يبنى على غالب ظنه ١٧٥، ١٧٦ ج ٢٩.

* وإذا لم يأذن أو أذن إذناً غير جائز ٢٠٥ ج ٢٨.

* ليس لقاتل أن يقول: آخذه بمجرد الاستيلاء ٧٧، ٧٨ ج ٣٠.

* من كان قد نفع المجاهدين بنفع استعانوا به على تمام جهادهم جعل منهم وإن لم يحضر ٢٦٧، ٢٦٦ ج ١٧.

* سلب القاتل هل هو مستحق بالشرع أو بالشرط؟ ٢٧٥، ٢٧٦ ج ٢٠.

الخمس ومصرفه

* يجب في المغنم تخميسه وصرف الخمس إلى من ذكره الله ١٠٣ ج ١١، ٢٠٤ ج ٢٨.

* والخمس يرجع إلى اجتهاد النبي ﷺ ونظره ويرجع إلى الخلفاء الراشدين المهديين الذين

خلفوا الرسول ﷺ في أمته فيقسمونه باجتهادهم ١٦٦ ج ١٠، ١٠٣ ج ١١، ٢٠ ج ١٩.

* لا يكون للنبي ﷺ ولمن يوفيه من مال الله إلا نفقتهم ٢٠ ج ١٩.

* ذوو قرباه يعطون بمعروف من مال الخمس والفقير الذي يعطى منه في سائر المصالح ٢٠ ج ١٩.

* ما جعل لذى القربى قيل: إنه سقط بموته، وقيل: هو لقربى من يلى الأمر بعده، وقيل: لذوى قربى الرسول ﷺ دائماً ٢٠ ج ١٩.

* من هؤلاء من يقول: هو مقدر بالشرع وهو خمس الخمس ٢٠ ج ١٩.

* المولفة قلوبهم يعطون أيضاً من مال المغانم والفقير ٩٩، ١٠١ ج ٢٩.

* الذين أعطاهم النبي ﷺ من غنائم خيبر من أصل الغنيمة، من قال: إن العطاء من خمس الخمس لم يدر كيف وقع الأمر ٢٦٦، ٢٦٧ ج ١٧.

* لا يجب ولا يستحب أن يسوى بين أصناف أهل الخمس ٢٠، ١٣٩، ١٤٠ ج ١٩.

* الغنائم يقسمها الأمراء بين الغانمين ١٦٦ ج ١٠.

* للإمام أن يقسم الغنيمة باجتهاده ١٦٦ ج ١٠، ٢٦٦، ٢٦٧ ج ١٧.

* إذا قسم بين المقاتلة وجب أن تقسم بالعدل ٢٠٤ ج ٢٨، ٧٦، ٧٧ ج ٣٠.

* العدل في القسمة يقسم للراجل سهم وللفراس ذى الفرس العربى ثلاثة أسهم، هل يسوى بين العربى والهجين؟ ما يعده السلف للقتال وللإغارة والبيات والسير من أنواع الخيل

٢٠٥، ٢٠٦ ج ٢٨.

* يجوز للإمام أن يفضل بعض الغائبين لزيادة منفعة ٢٢٦، ٢٦٧ ج ١٧، ٧٥، ٧٦ ج ٣٠.

* للإمام أن يخص كل طائفة بصنف ٧٥، ٧٦ ج ٣٠.

* إذا كان في القسم ظلم... فهو الاستثارة، المعطى إن أعطى قدر حقه أو دون حقه كان له ذلك ٧٦، ٧٧ ج ٣٠.

* إذا قدر أن القاسم أو الحاكم ليس عدلاً لم تبطل جميع أحكامه وقسمه ٧٦، ٧٧ ج ٣٠.

* إذا كان الإمام يجمع الغنائم ويقسمها لم يحل لأحد أن يفعل شيئاً، ولا تجوز النهبة ٢٠٥ ج ٢٨.

* لا يجب في الأرض المغنومة عنوة. قسمها كخيبر ولا وقفها - كأرض السواد وغيره - يخير الإمام بينهما تخير مصلحة ٣٠، ٣١، ٢٦٤، ٢٦٥ ج ١٧، ٣١٧-٣١٩، ٣٢٢ ج ٢٨، ١٢٦، ١٢٧ ج ٣٠، ٧٥-٧٧ ج ٣٤.

* لو فتح الإمام بلدًا وغلب على ظنه أن أهلها يسلمون ويجاهدون جاز أن يمن عليهم بأنفسهم وأموالهم وأولادهم كما فعل بأهل مكة، السبب الموجب لإبقائها بيد أربابها من غير خراج مع أنها فتحت عنوة ٢٦٥ ج ١٧، ١١٥-١١٨ ج ٢٩.

* فساد قول من قال: إن الخراج يضرب على مزارعها ١١٥-١١٨ ج ٢٩.

* مصرفع عنها الخراج وصارت الرقبة للمسلمين، والعراق نقله خلفاء بني العباس إلى المقاسمة بعد المخارجة، هذه الأرض لا

يجوز أن تجعل حبسًا على هؤلاء الرهبان يستغلونها بغير عوض ٣٦٠، ٣٦١ ج ٢٨.

* ليس لشخص أن ينتزع أملاك الناس من أيديهم إذا اشترى ما يخص السلطان من الثلث ٣٢١، ٣٢٢ ج ٢٨.

* لا يكره للمسلم أخذ الأرض الخراجية من الذمي أو غيره بالخراج ١١٤ ج ٢٩.

* إذا كثر المسلمون كان استيلاؤهم عليها بالخراج أنفع لهم ١١٥ ج ٢٩.

* إذا أسلم الذمي الذي هو مستول عليها بقيت بيده مؤديًا لخراجها ١١٤، ١١٥ ج ٢٩.

* الأرض إذا كانت للمسلمين واستولى عليها الكفار ثم استنقذوها وعرف صاحبها قبل القسمة أعيدت إليه ١١٦، ١١٧ ج ٢٩.

* ما استولى عليه أهل الحرب من أموال المسلمين ثم أسلموا فهو لهم ١٠ ج ٢٢.

* لا كلام لولي بيت المال في مال من أسلم بعد رده ولو كان الكفر سببًا ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٥.

* ليس الخراج مقدراً بالشرع ١٣٦، ١٣٧ ج ١٩، ٢٠٥ ج ٣٥.

* المساكن لا خراج عليها ١١٠ ج ٢٩.

* ولاية الخراج كان مبدؤها في خلافة عمر ٥٠، ٥١ ج ٣١، ٢٥، ٢٦ ج ٣٥.

* ثانيها: الصدقات، مصرفها^(١) ١٥٣، ١٥٥، ٣١٠ ج ٢٨.

الفى وأموال بيت المال جبايتها

* ثالثها: الفى: ما أخذ من الكفار بغير قتال ٢٦٠، ٢٦١، ٣٠٧-٣١١ ج ٢٨.

* يدخل في الفى جزية الرؤوس التي على اليهود

(١) وتقدم في الزكاة ص ٢٤٥، ٢٤٦ ج ٣٧.

والنصارى، وما يؤخذ من تجار أهل الحرب ومن تجار أهل الذمة إذا اتجروا فى غير بلادهم، وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم، وما يصلح عليه الكفار من المال، وما جلوا عنه وتركوه خوفاً من المسلمين، وما ضرب على الأرض المفتوحة عنوة ولم تقسم، وما يهدونه إلى سلطان المسلمين، والأموال التى ليس لها مالك معين، والأموال التى تعذر ردها إلى أصحابها، والأموال التى يجعل مستحقها، ... يجتمع من الفئ جميع الأموال السلطانية التى لبيت المال ١٥٣-١٥٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٣، ٣٢٧ جـ ٢٨، ١٧٧ جـ ٢٩، ١٧٦ جـ ٣٠.

* أحمد جعل خمس الزكاة فيئاً وعليه يدل ... ٢٠ جـ ١٩.

* الأموال فى هذا الزمان وقبله ثلاثة أصناف: (أ) يستحق الإمام قبضه بالإجماع، (ب) يحرم أخذه بالإجماع كالجبايات التى تؤخذ من أهل القرية لبيت المال لأجل قتل بينهم وكالمكوس، (جـ) فيه اجتهاد وتنازع، ما يؤخذ من المكوس بعضه أخف من بعض ٨٢ جـ ٢٤، ١٥٥، ٣٢٢ جـ ٢٨.

* ليست الذية لبيت المال ٩٢، ٩٤ جـ ٣٤.

* وليس لولى الأمر أن يأخذ من القاتل مالا لنفسه ٩٢ جـ ٣٤.

* ما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فلولى الأمر استخراجه منهم كالهديا التى يأخذونها بسبب العمل ١٥٦-١٥٨ جـ ٢٨.

* محاباة الولاة فى المعاملة ... من نوع الهدية ١٥٧ جـ ٢٨.

* قد يتلى الناس من الولاة بمن يمتنع من الهدية ونحوها ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم

منهم وترك قضاء حوائجهم ١٥٧ جـ ٢٨.

* إذا كان ولى الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه فلا ينبغى إعانة واحد منهما ١٥٨ جـ ٢٨.

مصرف الفئ وأموال بيت المال ومن يقدم فيها، ومتى يجوز الأخذ منها؟

* مصارف الفئ فى الآية ٣١٢، ٣١٣ جـ ٨، ٢٨ جـ ١١، ٣٠٨-٣١٠ جـ ٢٨.

* الفئ لم يكن ملكاً للنبي فى حياته وليس فيه خمس، يصرف منه بعد موته ١٥٩، ٣٠٩ جـ ٢٨.

* الواجب أن يبدأ بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة، المقاتلة أحق الناس بالفئ ولا يختص بهم ١٥٩، ١٦٠، ٣٠٩ جـ ٢٨، ٧٦، ٧٧ جـ ٣٠.

* وكذلك ذريتهم لا سيما من بنى هاشم الطالبين والعباسيين وغيرهم ٣١١ جـ ٢٨.

* إذا مات المقاتل أو قتل أعطيت امرأته وأولاده الصغار حتى ... ٣١٩، ٣٢٠ جـ ٢٨.

* ولولاة أمور المسلمين من ولاة الحرب وولاة الديوان وولاة الحكم ومن يقرئهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤمهم ويؤذن لهم ١٥٩، ١٦٠، ٣١٠ جـ ٢٨.

* ويصرف منه فى سداد ثغورهم وعمارة طرقاتهم وحصونهم، وكذلك صرفه فى الأثمان والأجور لما يعم نفعه ١٥٩، ٣١٠ جـ ٢٨.

* ويصرف منه إلى ذوى الحاجات أيضاً ١٥٩، ١٦٠، ٣١٠ جـ ٢٨.

* يقدم ذوو المنافع الذين يحتاج المسلمون إليهم على ذوى الحاجات الذين لا منفعة فيهم ٣١٠ جـ ٢٨.

* من يأخذ بمصلحة عامة - كالحاكم - يأخذ مع حاجته، وهل له أن يأخذ مع الغنى ٣١٤، ٣١٥ ج ٢٨، ٧٨، ٧٩ ج ٣٠.

* إذا حصل من هؤلاء متبرع وإلا أعطى ما يكفيه أو قدر عمله ١٦٠ ج ٢٨.

* يقدمون في غير الصدقات من الفئ أو نحوه على غيرهم ١٥٩، ١٦٠ ج ٢٨.

* من كان من ذوى الحاجات كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل يجب أن يعطوا من الزكوات ومن الأموال المجهولة وكذلك يعطوا من الفئ مما فضل عن المصالح العامة التى لا بد منها سواء كانوا مشغولين بالعلم الواجب على الكفاية أو لا، وسواء كانوا فى ربط أو لا، من كان مميزاً يعلم أو دين كان مقدماً على غيره ٣١١، ٣١٤، ٣١٥ ج ٢٨.

* قول القائل: إن عناية الإمام بأهل الحاجات يجب أن تكون فوق عنايته بأهل المصالح العامة. ليس بمستقيم لوجوه ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧ ج ٢٨.

* لو قدر أنه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم وأموال بيت المال مستغرقة بالمصالح العامة فإعطاء العاجز منهم عن الكسب فرض كفاية ٣١٤، ٣١٥ ج ٢٨.

* إطلاق القول بأن جميع أهل الزوايا والربط مستحقون باطل كإطلاق القول بأن كل من فيهم مستحق لما يأخذه ٣١٤، ٣١٥ ج ٢٨.

* قول بعضهم: إنه لا يستحق من هؤلاء إلا الزمن والمكسح والأعمى خطأ ٣١٤ ج ٢٨.

* كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفى عياله فهو من الفقراء أو المساكين كالصانع الذى لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذى لا تقوم تجارته

بكفايته ٣١١، ٣١٢ ج ٢٨.

* يجب الإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف قلبه وإن كان لا يحل له أخذ ذلك من الصدقات ومن الفئ ونحوه، المؤلفه نوعان: كافر ومسلم، هذا الإعطاء وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء وترك الضعفاء فالأعمال بالنيات، ينكره ذوو الدين الفاسد كالخوارج ١٦٠، ١٦٤ ج ٢٨.

* إذا احتاج ولى الأمر إلى إعطاء ظالم أو كافر لدفع شرهم واستسلف من الناس أموالاً رجعوا بها على بيت المال ١٨٧ ج ٣٠.

* العطاء يكون بحسب منفعة الرجل وبحسب حاجته فى مال المصالح وفى الصدقات ١٦٠ ج ٢٨.

* مذهب عمر وأبى بكر ومالك فى قسمة الفئ ٣١٧-٣١٩ ج ٢٨.

* ما فضل عن مصالح المسلمين قسم بينهم ٣١٠، ٣٢١ ج ٢٨.

* ويجب تقديم الفقراء على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غنى شيئاً حتى يفضل عن الفقراء ٣١٨، ٣١٩ ج ٢٨.

* إعطاء النبى ﷺ الأهل قسمن والعزب قسماً ٣١٨، ٣١٩ ج ٢٨.

* للإمام أن يخص كل طائفة بصنف من أموال الفئ ٧٥، ٧٦ ج ٣٠.

* لا يجب أن يسوى بين أصناف أهل الفئ ولا يستحب ١٣٩، ١٤٠ ج ١٩.

* لا يجوز للإمام أن يعطى أحداً ما لا يستحقه لهوى نفسه من قرابة أو مودة فضلاً عن منفعة محرمة منه ١٦٠ ج ٢٨.

* لا يعطى المتدعة ولا الزنادقة من بيت المال
٣١٢ ج ٢٨.

* لا يعطى الفقير القادر على الكسب ولا من يصنع بها دعوة للفقراء ولا يقيم بها سماًطاً
٣١٢ ج ٢٨.

* فقدت العدالة فى توزيع الأموال السلطانية فأقوام كثيرون من ذوى الحاجات والدين والعلم لا يعطى أحدهم كفايته . . وأقوام يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، وقوم لهم رواتب أضعاف حاجتهم، وقوم لهم رواتب مع غناهم وعدم حاجتهم، وقوم ينالون جهات كمساجد وغيرها . . . وأقوام فى الربط والزوايا يأخذون ما لا يستحقون ويمنعون من هو أحق منهم ٣١٣ ج ٢٨.

* السعى فى تمييز المستحق من غيره وإعطاء الولايات والأرزاق من هو أحق بها والعدل بين الناس فى ذلك بحسب الإمكان من أفضل أعمال ولاة الأمور بل ٣١٣ ج ٢٨.

* افترق الناس فى العطاء والأخذ ثلاث فرق: الأولى: رأوا أن السلطان لا يقوم إلا بعطاء وقد لا يأتى العطاء إلا باستخراج الأموال من غير حلها، الثانية: من لا يأخذ لنفسه ولا يعطى غيره ولا يتألف الناس، الثالثة: إنفاق المال والمنافع للناس بحسب الحاجة إلى إصلاح الأحوال وإقامة الدين والدنيا ١٦٣، ١٦٤ ج ٢٨.

* إذا كان بيت المال مستقيماً فمن صرف بعض أعيانه أو منافعه فى جهة من الجهات التى هى مصارف بيت المال بغير إذن الإمام فقد تعدى، وللإمام فعل الأصلح من النقض والإقرار ٣٢١ ج ٢٨.

* وإن كان مضطرباً فلا ينبغى نقض التصرف

ولا تضمين المتصرف ٣٢١ ج ٢٨.

* مال الديوان الإسلامى ليس كله ولا أكثره حراماً، وفيه ما هو شبهة، إذا علم أن الذى أعطاه من الحرام لم يكن له أخذه وإن جهل الحال لم يحرم عليه ٣٢٢، ٣٢٣ ج ٢٨.

* ينبغى لمن فى عطائه شبهة جعل الحلال لأكله ثم الذى يليه للناس ثم الذى يليه لعلف دوابه الجمال ثم ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧ ج ٢٨.

* إذا كان له حق فى بيت المال فأحيل ببعض حقه على بعض المظالم ٣٢٦، ٣٢٧ ج ٢٨.

* نقض قول أبى المعالى إذا طبق الحرام الأرض ولم يبق سبيل إلى الحلال فإنه يباح قدر الحاجة من المطاعم والملابس والمساكن، صورة ذلك ٣٢٣-٣٢٥ ج ٢٨.

وضع الدواوين

* لم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد الرسول ﷺ وأبى بكر، كانت تقسم الأموال شيئاً فشيئاً ١٥٥ ج ٢٨.

* وكان النبی ﷺ يحاسب عماله المتفرقين، محاسبته لابن اللتبية ١٨٩، ١٩٠ ج ٣٠، ٢٠، ٢١ ج ٣١.

* ولما كثر المال واتسعت البلاد وكثر الناس فى زمان عمر جعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم، وكان للأمصار دواوين: الخراج، والفاء، وما يقبض من الأموال ١٥٥، ١٥٦ ج ٢٨، ٥٠، ٥١ ج ٣١.

باب الأمان والهدنة

* يجوز قبل الاستيلاء أن يؤمن من ترك القتال فى أرض العنة على نفسه وماله ١١٧، ١١٨ ج ٢٩.

* وقد تكون المصلحة الشرعية المهادنة ١٠٠،
١٠١ ج ١٥.

* الكافر الأصلي يجوز أن يعقد له أمان وهدنة
ويجوز المن عليه والمفاداة به إذا كان أسيراً
٢٢٧، ٢٢٨ ج ٢٨.

* المرتدون لا يجوز أن يعقد لهم أمان ولا هدنة
٢٢٧، ٢٢٨ ج ٢٨.

* غلط من قال: لا تصح الهدنة إلا موقته
٧٦-٧٨ ج ٢٩.

* ما أقت من العهود لم ينح نقضه ٧٧
ج ٢٩.

* إذا احتاج ولي الأمر إلى إعطاء الكفار لدفع
شرهم واستسلف أموالاً رجعوا بها ١٨٧
ج ٣٠.

* العبد إذا هرب من أرض الحرب فهو حر
٢٢١، ٢٢٢ ج ٣١.

* المهاجر من عبيد أهل الذمة يكون حراً ١١٣
ج ٣٢.

باب عقد الذمة

* الأمر بالوفاء بالعهود والمواثيق والنهي عن
نقضها ٧٧-٨٠ ج ٢٩.

* يجوز إذا كان كتابياً أن يعقد له ذمة ٢٢٧،
٢٢٨ ج ٢٨.

* المرتدون لا يجوز أن يعقد لهم ذمة ٢٢٧،
٢٢٨ ج ٢٨.

* المشركون لا يقرون بالجزية وإن أقرت
المجوس ٦٢، ٦٣ ج ٨، ١٣-١٩ ج ١٩،
١٩٦ ج ٢٨، ١٠٥ ج ٢٩.

* الصابئون والمشركون كالبراهمة ونحوهم من

منكرى النبوات مشركين بالله في إقرارهم
وعبادتهم وفاسدى الاعتقاد في رسله ٣٣١
ج ٢٨.

* أهل الكتاب والمجوس يقاتلون حتى يسلموا
أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ١٩٦
ج ٢٨، ١٢٠، ١٢١ ج ٢٩.

* المجوس ليسوا من أهل الكتاب وليس لهم
كتاب، تعليل أخذ الجزية منهم ١١٨-١٢٠
ج ٣٢.

* الصابئون ليس لهم كتاب إلا أن يدخلوا في
دين أحد من أهل الكتابين ١١٩، ١٢٠
ج ٣٢.

* كل من تدين بدين أهل الكتاب فحكمه
حكمهم في أخذ الجزية... سواء دخل في
دينهم قبل النسخ والتبديل أو بعده، وسواء
كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل
لوجوه، الخلاف في نصارى بنى تغلب ٣٦،
٣٧، ٤٠ ج ٧، ١٧، ١٨ ج ١٩، ٢١٩،
٢٢٠ ج ٣١، ١٢٥، ١٣٧-١٤٢ ج ٣٥.

* عمر جعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم
١٤١، ١٤٢ ج ٣٥.

* لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام
كعدم أخذ الجزية، السبب في أن النبي ﷺ
لم يأخذها منهم أنهم أسلموا ١٣-١٩ ج
١٩، ١٩٦، ١٩٧ ج ٢٨.

* الرهبان الذين تنازع العلماء في أخذ الجزية
منهم ٣٥٩، ٣٦١ ج ٢٨.

* لو صالح الإمام قومًا من المشركين بلا جزية
ولا خراج لم يجز إلا للحاجة ١١٥ ج ٢٩.

* الجزية ليست مقدرة بالشرع، المرجع فيها إلى ما

يراه ولى الأمر مصلحة وما يرضاه المعاهدون، وكذلك الضيافة المشروطة عليهم ١٣٦، ١٣٧ ج ١٩، ٢٠٥ ج ٣٥.

* تصح الجزية مطلقة غير موصوفة، ما صالح عليه النبي ﷺ أهل خيبر وأهل نجران ٣٢، ٣٣ ج ٢٩.

* كل كتاب تدعيه اليهود بإسقاط الجزية كذب ٣٦١ ج ٢٨.

* إقراره يهود خيبر بالجزية لأنهم كانوا مهادين، وأمر بإخراجهم قيل: لما استغنى عنهم وقيل: إنه مخصوص بجزيرة العرب ١٦ ج ١٩.

* أخرجهم عمر من المدينة وخيبر وبنيع واليامة ومخاليف هذه البلاد، أقر اليهود والنصارى بالأردن وفلسطين وغيرهما، المدينة من الحجاز لا من الشام، الفاصل بين الشام وجزيرة العرب ٣٤٢، ٣٤٣ ج ٢٨.

* لا يسقط ما على الذمى من الحقوق التى أوجبتها الذمة كقضاء الدين ورد الأمانات والغصب إذا أسلم ٩ ج ٢٢.

* أهل الذمة يذلون ولا يظلمون «من آذى ذمياً فقد آذانى» كذب ٣٥٦ ج ٢٨.

أحكام أهل الذمة

* إذا أظهر الذمى شرب الخمر هل يحد؟ ٣٦١، ٣٦٢ ج ٢٨.

* شروط عمر التى اشترطها على أهل الذمة ٣٥٤-٣٥٦ ج ٢٨.

* هذه الشروط ما زال يجدها عليهم من وفقه الله من ولاة الأمور... ٣٥٦ ج ٢٨.

* قول المؤلف: قد اشترطنا عليهم من الشروط ما فيه عز الإسلام والسنة ولم نثق لهم بقول حتى

يصير المشروط معمولاً ٣٥٧، ٣٥٨ ج ٢٨.
* يجب إبقاؤهم على الزى الذى يتميزون به عن المسلمين ٣٥٨ ج ٢٨.

* علة النهى عن التشبه بالأعراب والأعاجم وأهل الكتاب ونحو ذلك فيما هو من خصائصهم ١٦٠-١٦٢ ج ٣٢.

* هدم كنائس العنوة جائز إذا لم يكن فيه ضرر على المسلمين، النزاع فى وجوبه، إعراض من أعرض عن هدمها لقلّة المسلمين ونحو ذلك ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٧ ج ٢٨، ١٤٢، ١٤٣ ج ٣١.

* إذا كان لهم كنيسة بأرض العنوة فبنى المسلمون مدينة عليها كان لهم أخذ تلك الكنيسة ٣٤٥، ٣٤٦ ج ٢٨.

* قولهم: إن هذه الكنائس التى بالقاهرة قائمة من عهد عمر بن الخطاب وأن الخلفاء أقروهم عليها كذب ٣٤٥ ج ٢٨.

* بنيت الكنائس بالقاهرة فى دولة الرافضة المنافقين ٣٤٦، ٣٤٧ ج ٢٨.

* سبب إحداث هذه الكنائس شيثان ٣٥٧ ج ٢٨.

* كان فى بر مصر كنائس قديمة أقرهم المسلمون عليها لأن... إلخ ٣٤٧ ج ٢٨.

* ما بناه المسلمون من المداين لم يكن لأهل الذمة أن يحدثوا فيها كنيسة ٣٤٥، ٣٤٦ ج ٢٨.

* ما فتحه المسلمون صلحاً يجوز إبقاء كنائسهم القديمة، ولا يجوز أن يحدثوا كنيسة فى أرض الصلح ٣٤٥، ٣٤٦ ج ٢٨.

* ليس لأحد أن يحدث كنيسة ببر الشام وإن كان هناك آثار كنيسة قديمة ٣٤٦، ٣٤٧ ج ٢٨.

* القرية التي يسكنها المسلمون وفيها مساجد المسلمين لا يجوز أن يظهروا فيها شيئاً من شعائر الكفر لا كنائس ولا غيرها ٣٤٥-٣٤٧ ج ٢٨.

* لو أقرت بأيديهم لكونهم أهل الوطن ثم ظهرت شعائر المسلمين فيما بعد بتلك البقاع بحيث بنيت فيها المساجد فلا يجتمع شعائر الكفر مع شعائر الإسلام «لا تصلح قبلتان بأرض»، «لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب» ٣٥٧ ج ٢٨.

* لا يجوز أن تحبس أرض المسلمين على الديارات والصوامع ولا يصح الوقف عليها، سبب إحداث هذه الاحباس عليها ٣٥٧ ج ٢٨.

* كان ولاية الأمور الذين يهدمون كنائسهم ويقيمون أمر الله فيهم مؤيدين منصورين ٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٢٨.

* النصراني محتاجون إلى المسلمين ولا عكس ٣٤٨-٣٥٠ ج ٢٨.

* الإشارة على ولاية الأمور بإظهار شعائرهم وتقويتهم حرام، لا يشير بذلك إلا منافق أو له غرض فاسد أو جاهل ٣٤٩ ، ٣٥٠ ج ٢٨.

* النهي عن موالاتهم ومباظمتهم والحكمة في ذلك ٣٥٠ ، ٣٥١ ج ٢٨.

* هل يعلى على الجار المسلم جدار الملك المشترك بين مسلم وذمى؟ لا يجوز لمسلم أن يجعل جدار المسلم ذريعة لرفع كافر على مسلم، من شارك الكافر أو استخدمه وأزاد بجاه الإسلام أن يرفعوا على المسلمين فقد بخس الإسلام ١٠ ج ١١.

* ليس لأهل الذمة أن يبيعوا خمرًا لمسلم ولا يهدوها إليه ولا يعاونوه عليها بوجه من

الوجوه، عقوبتهم على ذلك ، هل ينتقض عهدهم بذلك؟ ٣٦١ ، ٣٦٣ ج ٢٨.

* ليس لهم أن يستعينوا بجاه أحد ممن يخدمونه أو من أظهر الإسلام منهم على إظهار شيء من المنكرات ٣٦١ ، ٣٦٢ ج ٢٨.

* لو باع ذمى لذمى خمرًا سرًا لم يمنع، إذا تقابض جاز أن يعامله المسلم بذلك الثمن ٣٦٣ ج ٢٨.

* هل يجوز دخول الذمى المسجد لمصلحة؟ وهل يشترط إذن المسلم ١١٩ ج ٢٢.

* الخلاف في الحكم بين المعاهدين من أهل الحرب كالمستأمن والمهادن والذمى ١١١ ، ١١٢ ج ٢٨.

* يؤخذ من تجار أهل الحرب العشر، وتجار أهل الذمة نصف العشر إذا تجروا في غير بلادهم ١٥٤ ، ١٥٥ ج ٢٨.

* المحارب ١٧٥ ج ٢٨.

* إذا تجسس أحد من أهل الذمة على المسلمين وجبت عقوبته وهل ينتقض عهده؟ ٣٤٨ ، ٣٤٩ ج ٢٨.

* إذا آوى صاحب ذمة أهل الحرب أو عاونهم على المسلمين انتقض عهده، لا يترك مثل هؤلاء في موضع يخاف ضررهم على المسلمين أو ينقل إليهم أولاد المسلمين ٢١٥ ج ٣٠.

كتاب البيع

* المعاوضات من ضرورة الدنيا والدين ١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٩.

* أصول مالك في البيوع أجود من أصول غيره، سبب ذلك، أحمد موافق له في الأغلب ١٧-٢٤ ج ٢٩.

* الأصل فى العادات الإباحة ١٢-١٤ ج ٢٩ .

* «أنتم أعلم بأمور دنياكم» ١٠٧-١٠٩ ج ١٥ ،
١٠ ، ١١ ج ١٨ .

* لا يحرم من المعاملات التى يحتاج إليها إلا ما
دل الشرع على تحريمه ٢١٣ ، ٣١٤ ج ٢٨ .

* البيع والهبة والإجارة وغيرها هى من العادات
التى يحتاج الناس إليها فى معاملاتهم ١٣ ،
١٤ ج ٢٩ .

* الشريعة جاءت فى هذه العادات بالآداب الحسنة
فحرمت منها ما فيه فساد، وأوجبت ما لابد
منه، وكرهت ما لا ينبغى، واستحبت ما فيه
مصلحة راجحة: فى أنواع هذه العادات
ومقاديرها وصفاتها ١٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ج ٢٩ .

* عامة ما نهى عنه من المعاملات يعود إلى تحقيق
العدل والنهى عن الظلم دقه وجله، أمثلة
٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢٨ .

* العقود التى فيها نوع معاوضة إما أن تكون مباحة
من الجهتين كالبيع والإجارة . . . وإما أن تكون
حراماً من الجهتين كبيع الخمر بالخنزير
٩٩-١٠١ ، ١٠٤ ج ٢٩ .

* تصح العقود بكل ما دل على مقصودها من قول
أو فعل، أقوال الفقهاء فى المسألة ثلاثة، أدلة
القول الأول ٧-١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ج ١٩ ،
١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢٠ ، ١٥٦ ج ٣١ .

* إذا اختلف اصطلاح الناس فى الألفاظ والأفعال
انعقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم
من الصيغ والأفعال ٨ ج ٢٩ .

* إذا قيل بكرة العقود بغير لفظ العربية لغير
حاجة كان متوجهاً ١٠ ج ٢ .

* لو تأخر القبول عن الإيجاب حتى خرجا عن
ذلك الكلام إلى غيره أو تفرقا بأبدانهما فلا بد
من إيجاب ثان إن كانا حاضرين، إذا كانا
غائبين أو أحدهما غائباً ٨٣ ج ٢١ ، ٢٢٢
ج ١٣ .

شروطه

(١) التراضى

* الأصل فى العقود هو التراضى ٧ ، ١١ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ج ٢٩ .

* بذل المال بطريق التعويض ينقسم إلى واجب
ومستحب كالمبايعة والمؤاجرة والمشاركات ١٠١-
١٠٨ ج ٢٩ .

* أقوال المكره بغير حق لغو عندنا، إذا أكره على
العقد فهو باطل، وإذا أكره على التقاض فعلى
كل منهما أن يرد ما قبضه، وإن تلف المال
المقبوض تحت يد القابض بفعله أو تفريطه أو
عدوانه ضمن . . . إلخ ٢٩٦ ، ٢٩٧ ج ٨ ،
٧٣ ج ١٤ ، ١٠٧ - ١١٠ ج ٢٩ .

* إذا أكرهوا على بيع أعيان ليست لهم ثم اشتروها
صورة فطولبوا بالثمن فليس للمشتري المطالبة
بزيادة على الثمن ولا مطالبة بزد الأعيان
١٠٨ ، ١٠٩ ج ٢٩ .

* إذا أكره على بيع دار ولده لم يصح البيع وترد
إلى مالكةا ١٠٩ ج ٢٩ .

* إذا أكره السلطان أو اللصوص أو غيرهم رجلاً
على أداء مال بغير حق وأكره رجلاً آخر على
إقراضه أو الابتاع منه وأداء الثمن عنه أو إليه
فهو يذهب على مالكة وليس على الآخر
شئ؟ . . . ٢٠٩ ، ١١٠ ج ٢٩ .

(٢) أن يكون العاقد جائز التصرف

(٣) أن تكون العين مباحة النفع

* الخلاف في بيع لبن الأدميات ٤١، ٤٢ جـ ٣٤.

* بيع المصحف يكره عند أحمد كراهة تحرير أو تنزيه، ويجوز إبداله في إحدى الروايتين من غير كراهة، إذا بيع واشترى بشمنه فهو من جنس الإبدال في ظاهر مذهبه ١١٧، ١١٨ جـ ٣١.

* العقود التي فيها نوع معاوضة قد تكون حراماً من الجهتين وقد تكون حراماً من إحداها ٩٩ جـ ٢٩.

* لفظ البيع مع الإطلاق لا يتناول بيع الخمر ونحوه ١٨٣ جـ ٢٢.

* الخلاف في جواز بيع الدهن المتنجس من مسلم أو كافر إذا أعلم بنجاسته ٢٨٩، ٢٩٠ جـ ٢١.

* يباح الاستصباح بالدهن المتنجس ٤٨، ٤٩، ٢٨٨-٢٩٠ جـ ٢١.

* بيع الحرير للكافر والنساء يجوز ٨٩، ٩٠ جـ ٢٢.

* الحر المسلم لا يمكن بيعه، إذا انضم إلى بعض الملوك أو الأمراء متسمى باسم مملوكه ليعطيه حقه من بيت المال ١٢٣ جـ ٢٩.

* إذا ثبت أنه حر وجب تغريمه للذي باعه، وللمشتري أن يطلب بالثمن من الذي قبضه منه، وله أن يطلبه من الآخذ الذي غره ١٢٤، ١٢٥ جـ ٢٩.

* كل موضع لا تصير فيه الأمة أم ولد لا يجوز بيعه ١٥٧ جـ ٣١.

* «بيع الأمانة» صورته: أن يعطيه المال ويستغل المقار غن منفعة المال ما دام المال في ذمة الآخذ وإذا رد عليه المال أخذ العقار، لا يجوز، الواجب في مثل هذا أن يرد العقار إلى ربه والمال إلى ربه ويعزرا إذا كانا عالمين بالتحريم ١٨٣-١٨٥، ٢١٧-٢١٩، ٢٩١ جـ ٢٩، ٢٤، ٢٥ جـ ٣٠.

* إذا باع زوجته داراً بيع أمانة فما حصل لها من الأجرة بعد أن علمت التحريم تحسبه من رأس المال وما قبضته قبل ذلك فهو على الخلاف، وإن اصطالحا على ذلك فهو أحسن، وما قبضته بعقد مختلف فيه تعتقد صحته لم يجب عليها رده ٢١٧ جـ ٢٩.

* إذا طلب منه أن يقرضه دراهم فامتنع إلا أن يبيعه الكرم وإذا جاءه بالدراهم أعاد عليه الكرم لم يكن بيعاً لازماً ٢١٧ جـ ٢٩.

* إذا بذل ما يحتاج إليه بلا إكراه لم يشرع الإكراه، وإذا لم يبذل فقد يوجب المعاوضة تارة، وقد يوجب عوضاً مقدراً تارة، وقد يوجبهما معاً، وقد يوجب التعويض لمعين أخرى ١٠٣-١٠٨، ٢٤٠، ٢٤١ جـ ٢٩.

* المعاوضة إذا احتاج المسلمون إليها بلا ضرر يزيد على حاجة المسلمين وجبت، وعند عدم الحاجة ومع حاجة رب المال المكافية فرب المال أولى ١٠٤-١٠٦ جـ ٢٩.

* مواضع يجوز فيها الإكراه على البيع ٤٧، ٤٨ جـ ٢٨.

* يغلط هنا فريقان: قوم يجعلون الإكراه على بعضها إكراهاً بحق وهو إكراه بباطل، وقوم يجعلونه إكراهاً بباطل وهو إكراه بحق، وفيها ما يكون إكراهاً بتأويل حق ١٠٣، ١٠٤ جـ ٢٩.

(٤) أن يكون من مالك

* الملك فى الشرع أنواع، الفرق بين الملك التام والناقص ٩٦-٩٨ ج ٢٩.

* إذا اشترى من التتر فعليه أن يعطى الثمن لمن باعه وإن كان تترياً ١٢٦، ١٢٧ ج ٢٩.

* إذا رسم للتاجر بالألا يؤخذ منه شىء على تجارته فباع المرسوم على تاجر آخر فلم يسافر لم يستحق على المشتري شيئاً وكذلك ما يطلق من بيت المال لمن وفد على السلطان أو خرج لبريد... ١٢٧ ج ٢٩.

* بيع الملك بغير إذن مالكة ولا ولاية عليه باطل، الواجب... ١١١، ١١٢ ج ٢٩.

* إذا سير على يد رجل قماشاً ليسلمه إلى ولده فلم يسلمه وباعه كان ظالماً، وإن فات فعليه قيمته، وإن باعه ببيعاً خارجاً عن العرف فهو ضامن لما يتلف من الثمن، وإن باعه بدون قيمة المثل وسلم المبيع فهو ضامن للنقص ١١١، ١١٢ ج ٢٩.

* إذا ملكت لولدها ملكاً وباعه ثم ملكته الثانى لم يصح تملكها الثانى ١١١، ١١٢ ج ٢٩.

* إذا تصرف فى حق غيره بغير إذنه هل يقع تصرفه مردوداً أو موقوفاً على إجازته؟ القول بوقف العقود مطلقاً هو الأظهر فى الحجة وليس فى ذلك ضرر... هل يكون ضامناً لعهدته المبيع إذا لم يسم موكله؟ ٣١٣، ٣١٦ ج ٢٠، ١٠٤ ج ٣٢، ١٥، ١٣٥-١٣٨، ٢٠٢ ج ٢٩.

* الأرض الخراجية يجوز بيعها فى أصح قولى العلماء، حكمها بيد المشتري كحكمها بيد

البائع، ينبغى أن يباع ما لبى المال من هذه الأرضين وما لبى المال من المقاسمة التى هى بمنزلة الخراج... ٣٢١، ٣٢٢ ج ٢٨، ١١٢-١١٤ ج ٢٩، ١٢٦، ١٢٧ ج ٣١.

* سر كراهة بعض السلف لبيع الأرض الخراجية ٢٦٢، ٢٦٣ ج ١٧.

* الأرض المفتوحة عنوة توهب وتورث ويوصى بها. ٣٢١ ج ٢٨، ١٢٦، ١٢٧ ج ٣١.

* وارثها أحق بها بالخراج ١١٢، ١١٣ ج ٢٩.

* إذا أخذه ذمى من الذمى الأول بالخراج وعاضه على ذلك لم يمنع ١١٣، ١١٤ ج ٢٩.

* لا يكره للمسلم أخذ الأرض الخراجية من الذمى أو غيره بالخراج ١١٤، ١١٥ ج ٢٩.

* لو أسلم الذمى الذى هو مستول عليها بقيت بيده مؤدياً لخراجها ١١٤، ١١٥ ج ٢٩.

* الخراج إنما يثبت برضا المخارج واختياره ١١٤، ١١٥ ج ٢٩.

* إذا فتحت الأرض فتح صلح وأهلها مشركون من غير أهل الجزية لم يجز إقرارهم بغير جزية ١١٥ ج ٢٩.

* مكة فتحت عنوة ١١٥-١١٨ ج ٢٩.

* يجوز بيع بيوت مكة - التأليف أو التأليف والأنقاض - ويكون المشتري قد استفاد بذلك أنه أحق بالعرضة من غيره ما دام محتاجاً... وإذا باعها الإنسان قطع اختصاصه بها وتوريثه إياها... ولا تجوز إجارتها على الصحيح، المانع من إجارتها كونها أرض المشاعر ٢٦٣،

٢٦٤ ج ١٧، ١١٦ - ١١٨ ج ٢٩، ٧٣ ج ٣٤.

* فساد قول من يقول: إن الخراج يضرب على مزارعها ١١٦ ج ٢٩.

* سبب إبقائها بيد أهلها بدون خراج ١١٥، ١١٧ ج ٢٩.

* إذا كان الماء محبوساً عليه في الإقطاع وهو يريد تعطيل ما يستحقه من الزرع وبيعه لغيره جاز، بخلاف الماء الذي يجري في ملكه بلا عوض كالعين الجارية في أرض أحيائها فعليه بذل فضله لمن يحتاج إليه للشرب للآدميين والدواب بلا عوض ١١٧-١٢١ ج ٢٩.

* الماء الذي يكون بالأرض المباحة والكلأ الذي يكون بها لا يجوز بيعه ١١٩، ١٢٢ ج ٢٩.

* إذا كان يملك ماء نابعاً كثيراً محفورة في ملكه أو يملك عين ماء في أرض مملوكة جاز أن يبيعهما، ويجوز أن يبيع بعضها مشاعاً على أصبع وأصبعين، وإذا باع الماء بدون القرار وإذا باع الأرض ولم يذكر الماء هل يدخل ١١٩، ١٢٠ ج ٢٩.

* كما يباع مع البستان والدار ما له من الماء كأصبع من قناة كذا... ١١٩، ١٢٠ ج ٢٩.

* الكلأ النابت في الأرض المباحة بغير فعل آدمي مشترك بين الناس فمن سبق إليه فهو أحق به، النابت في أرض مملوكة أو مستأجرة... إن كان صاحبه محتاجاً إليه فهو أحق به، وإن كان مستغنياً عنه فالأكثر يجوزون أخذه ورعيه بغير عوض ١٢٠، ١٢١ ج ٢٩.

* «الناس شركاء في ثلاث» ١٢٠ - ١٢٢ ج ٢٩.

* لا حق على أهل النحل لأهل الأرض التي يجنى منها، الطلول أحق بالبذل من الكلأ، إن كان جنى تلك النحل تضر به فله المنع من ذلك، إذا كان لصاحب الطلول نحل فهو أحق به ١٢٢ ج ٢٩.

* الناس يشتركون في كل ما ينبت في الأرض المباحة: من المعادن الجارية كالقير والنفط، والجمادة كالذهب والفضة والملح وغير ذلك ١٢٠، ١٢١ ج ٢٩.

(٥) أن يكون مقدوراً على تسليمه

* ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز بيعه سواء كان موجوداً أو معدوماً، أمثلة ١٢٥، ٢٩٦ ج ٢٠، ٢١٣ ج ٢٨، ١٢٦ ج ٢٩، ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٠.

* «لا تبع ما ليس عندك» يراد به ما لا يقدر على تسليمه وإن كان في الذمة ٢٨٨ ج ٢٠.

(٦) أن يكون المبيع معلوماً

* لا يشترط أن يرى جميع المبيع، بل ما جرت العادة برؤيته ١١٩، ١٢٠ ج ٢٩.

* ما يحصل الحرج برؤية جميعه يكتفى برؤية ما يمكن منه ٢٦٨، ٢٧١ ج ٢٩.

* جواز بيع الأعيان الغائبة بالصفة ١٨٩ ج ٢٠.

* بيع الحصاة ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٢٩.

* يصح اشتراء الضمير، لا بد أن يوصف له، وإن وجده بخلاف الصفة فله الفسخ ١١٠، ١١١ ج ٣٠.

(٧) أن يكون الثمن معلوماً

* إذا ابتاع طعاماً بما ينقطع به السعر أو بما يبيع به الناس أو بما اشتراه من بلده أو برقمه جاز في أحد القولين، بيع المساومة ٢٣، ٢٧، ١٢٨، ١٨٩، ١٩٠ جـ ٢٩، ٨٠، ٨١ جـ ٣٤.

* إذا باع سلعة مثل ما يبيع الناس فتلفت الثلثة فله قيمة المثل وقت القبض ١٢٧، ١٢٨ جـ ٢٩.

* إذا أخذ سنة الغلاء غلة وقال: قاطعني فيها قال: حتى يستقر السعر وصبراً شهراً ثم أخذ حظه بمائة وخمسين أردباً فليس غيرها ١٢٨، ١٢٩ جـ ٢٩.

* بيع (جفان) الزيت جائز وإن لم يعلم مقدار زيتة كحب القطن والزيتون ونحوهما من المنعصرت والمبيعات مجازفة ١٣٠ جـ ٢٩.

* العوض عما ليس بمال كالصداق والكتابة والفدية في الخلع والصلح عن القصاص والجزية والصلح مع أهل الحرب؛ ليس بواجب أن يعلم الثمن والأجرة ٣٢، ٣٣ جـ ٢٩.

* يجوز بيع المشاع وحق الشريك باق في النصف الآخر، وللمشتركين أن يتهايتا فيه بالمكان أو بالزمان ١٢٨ - ١٣٠ جـ ٢٩.

* بيع نصيب الغير لا يصح إلا بولاية أو وكالة إذا لم يجزه المستحق بطل، وللمشتري الخيار في فسخ البيع أو إجازته ١٢٩، ١٣٠ جـ ٢٩.

* إذا باعه خلاً وخمراً - وقيل: يصح في الحلال بقسطه - فلمن تفرقت عليه الفسخ ١٨٧ جـ ٢٩.

* إذا علمت الملك بالصفة ثم باعته صح، وكذا إذا رآه وكيلها في البيع ١٢٢ جـ ٢٩.

* إذا لم ير المبيع بوصف فالبيع باطل وعليه رده بمثله أو قيمته ١٢٣ جـ ٢٩.

* الحكمة في النهي عن بيع المعدمات كحبل الحبلية والثمر قبل بدو صلاحه والمضامين والملاقيح ٢٩٢ جـ ٢٠، ٢٢٩ جـ ٣٠.

* إذا عقد على لبن الماشية بعوض فتارة يشتري لبنها وعلفها وخدمتها على المالك، وتارة على المشتري ٢٩٩، ٣٠٠ جـ ٢٠، ٤١ جـ ٢٩، ١٠٨، ١١١ جـ ٣٠.

* بيع المغيب في الأرض كالجزر واللفت والقلقاس والفجل والثوم والبصل جائز على الصحيح ١٨٩، ١٩٠ جـ ٢٠، ٢١ - ٢٣، ١٢٥ - ١٢٧، ٢٦٨ - ٢٧٢ جـ ٢٩.

* الحكمة في النهي عن بيع الملامسة والمنابذة ٢١٣ جـ ٢٨.

* ما رخص فيه من بيع الغرر ١٨٧ جـ ٢٠.

* بيع ما يكون قشره صوناً له كقصب السكر والعنب والرمان والموز والجوز واللوز في قشره الواحد والبقلاء في قشريه جائز عند جماهير علماء المسلمين ١٥، ١٦، ٢٠، ١٢٦، ٢٦٧ - ٢٧٢ جـ ٢٩.

* يصح بيع البندق والفسق والفول والحمص ذوات القشور على الصحيح ١٢٤ - ١٢٩ جـ ٢٩، ١٨٩، ١٩٠ جـ ٢٠.

* كون المبيع معلوماً أو غير معلوم لا يؤخذ عن الفقهاء وحدهم بل... إلخ ٢٧١، ٢٧٢ جـ ٢٩.

* إذا باع نصيبه وسلم الجميع للمشتري وتعذر على الشريك الانتفاع بنصيبه كان ضامناً لنصيب الشريك بقيمته ١٢٩ ، ١٣٠ ج ٢٩ .

* إذا كان في تفريق الصفقة ضرر جاز الجمع بينهما في المعاوضة وإن لم يجز لأفراد كل منهما... إلخ ٤١ ، ٤٢ ج ٢٩ .

فصل

* النهى عن البيع بعد النداء الثانى، إذا كان غيره يشغل عن الجمعة كان أولى بالنهى، إذا حصل البيع فى هذا الوقت وتعذر الرد... إلخ ١٦٠ ، ١٦١ ج ٢٩ .

* لا يجوز بيع العنب ممن يعصره خمراً، إذا لم يمكن بيعه رطباً ولا تربيه اتخذ خلاً أو دبساً ١٢٨ - ١٣٠ ج ٢٩ .

* إن كان قد اشترط أن تكون الجفنة لرب المعصر بحيث قد واطأ العاصر على أن يبقى فيها زيتاً كان غشاً وحرم شراؤه للزيت ١٣٠ ج ٢٩ .

* بيع السلاح لمن يقاتل به قتالاً محرماً لا يجوز ٨٨ ج ٢٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٨٣ ج ٢٩ .

* ما حرم لبسه لم تحل صناعته ولا يبيعه لمن يلبسه من أهل التحريم كالحرير للرجل ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٢٩ .

* إذا كان مالكة المسلم فى بلاد التتر فهرب منه وكان فى رجوعه إلى بلادهم ضرر عليه فى دينه أو دنياه بيع فى بلاد الشام بدون إذن مالكة ١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢٩ .

* إذا أسلم رقيق الكافر الذمى لم يزل ملكه عنه لكن يؤمر بإزالته... إلخ ٢٠٩ ، ٢١٠ ج ٣٢ .

* إذا جمع بين بيع وإجارة معاً جاز فى أظهر قولى

العلماء ١٣٠ ج ٢٩ .

* إذا جمع إلى القرض بيعاً أو إجارة، أو مساقاة أو مزارعة فهى من المعاملات الربوية « لا يحل سلف وبيع » ٤٥ ، ٤٦ ج ٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ج ٢٩ .

* إذا باع القلقاس فقلع المشتري منه ثم جاء آخر فزاد عليه فقبل الزيادة وطرد المشتري الأول لم يحل قبولها وكان للأول ١٢٦ ، ١٢٧ ج ٢٩ .

* من البيوع ما نهى عنه لما فيه من ظلم أحدهما للآخر كالبيع على بيع أخيه والنجش وتلقى السلع والمعيب والمصرأة، النهى يدل على أن العقد موقوف على الإجازة ١٥٦ - ١٥٨ ج ٢٩ .

* «نهى أن يبيع حاضر لباد» وعن «تلقى الجلب» ٦٠ ، ٦١ ج ٢٨ .

* النزاع فيما إذا باع ربوياً كالحنطة والشعير إلى أجل هل يجوز أن يعتاض عن ثمنه بحنطة أو شعير... إذا كان البائع قد أخذ الحنطة أو الشعير بدون قيمته فذاك أخف ٢٤٦ ، ٢٤٧ ج ٢٩ .

* وإن باع ما عند المشتري من حنطة أو شعير واستوفى حقه من الثمن جاز ٢٤٦ ج ٢٩ .

* وإذا باع قمحاً أو غلة بثمان مؤجل ثم حل الأجل ولم يكن عند المدين إلا قمحاً أو غلة جاز أن يأخذ منه غلة أو قمحاً وهو أفضل للغريم إذا كان أرفق بالمدين ١٦٥ ، ١٦٦ ج ٢٨ .

* إذا باعه السلعة إلى أجل واشتراها من المشتري بأقل من ذلك حالاً لم يجز إذا كان مقصودهما دراهم بدراهم إلى أجل «من باع بيعتين فى بيعة فله أوكسهما أو الربا»، «إذا تبايعتم

بالعينة...» ٤٥، ٤٦ ج ٢٨، ٢٣٥ -
٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦ ج ٢٩.

* إذا أذخلا بينهما محللاً للربا مثل أن يشتري السلعة منه أكل الربا ثم يبيعها معطى الربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستفيدا المحلل ٤٥، ٤٦ ج ٢٨.

* إذا كان قصد المشتري الدراهم وغرضه أن يشتري السلعة إلى أجل ليبيعها ويأخذ ثمنها فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال، أقواها أنه منهى عنه وأنها أصل الربا «التورق» ١٦٥ - ١٦٧، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٥ ج ٢٩.

* المباحات التي يشترك فيها المسلمون في الأصل إذا حجرها السلطان وأمر ألا يأخذها إلا نوابه وأن تباع للناس؛ لم يحرم شراؤها ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٩.

* إذا استخرج نواب السلطان بغير حق من يستخرج تلك المباحات فهذا فيه شبهة، طريق التخلص منها ١٤٣، ١٤٤ ج ٢٩.

* إذا كان الإنسان يبيع سلعة وعليها وظيفة تؤخذ من البائع أو المشتري فلا يحرم السلعة ولا الشراء ولا شبهة في ذلك، وكذلك إذا كان المأخوذ بعض السلعة ١٣٩ ج ٢٩.

* تجوز رشوة العامل لدفع الظلم، لا لمنع الحق ١٤٢، ١٤٣ ج ٢٩.

* المدينة التي لا يذبح فيها شاة إلا ويأخذ المكاس سقطها وكوارعها ثم يبيع ذلك يجوز الشراء منه والتورع عنه أولى ١٤٦ - ١٥١ ج ٢٩.

* من عامل معاملة يعتقد جوازها في مذهبه وقبض المال لم يحرم عليه... إلخ ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٩.

* إذا اشترى شيئاً فظهر أنه مغصوب ولم يعرف

مالكه باعه وأخذ ثمنه وتصدق بالربح ١٤٩ ج ٢٩.

* حكم معاملة من غالب أموالهم حرام كالمكاسين وأكلة الربا وأشباههم وأصحاب الحرف المحرمة ١٥١ ج ٢٩.

* ما يأخذه رؤساء القرى ظلماً من أناس فهو حرام وما كان ملكاً له أو مكتسباً بطريق شرعى فهو مباح ١٥١ ج ٢٩.

* شيخ الحارة إذا أخذ أجرته على الحراسة بالمعروف ولم يتعد فهي حلال ١٥١ ج ٢٩.

* إذا أخذ رؤساء القرى من القامى ما يضيفون به المنقطعين بغير اختياره وجبوا له من المساكين والأرامل هل يحل له؟ ١٥٢ ج ٢٩.

* معاملة التار يجوز فيها ما يجوز في أمثالهم ويحرم فيها ما يحرم من معاملة أمثالهم ١٥٢ - ١٥٤ ج ٢٩.

* إذا كان معهم أو مع غيرهم أموال يعرف أنهم غصبوها من معصوم لم يجز شراؤها ١٥٣ ج ٢٩.

* وإن علم أن في أموالهم شيئاً محرماً لا تعلم عينه لم تحرم معاملتهم ١٥٣ ج ٢٩.

* الحرام إذا اختلط بالحلل نوعان، إذا اشتبه واختلط بغيره لم يحرم الجميع، بل ١٥٣ ج ٢٩.

* إذا علم أن في البلد شيئاً من هذا النوع لا يعلم عينه لم يحرم على الناس الشراء من ذلك البلد ١٥٣، ١٥٤ ج ٢٩.

* المحرمات في الشريعة ترجع إلى الظلم، الظلم نوعان ١٥٤، ١٥٧ ج ٢٩.

* كثير من الناس ينظرون ما في الفعل أو المال من

كراهة توجب تركه ولا ينظرون ما فيه من جهة
أمر يوجب فعله، أمثلة ١٥٤، ١٥٥ جـ ٢٩.

* إذا اشترى سلعة وكانت حراماً فى الباطن لم
يكن عليه إثم ١٦٢ جـ ٢٩.

* إذا خلف المرابى مالاً وولداً وعلم الولد قدر الربا
رده إلى أصحابه أو تصدق به، ولا يحرم
الباقى، القدر المشتبه يستحب له تركه، وإن
كان الأب قبضه بالمعاملات الربوية التى يرخص
فيها بعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع، وإن
اختلط الحلال بالحرام وجهل قدر كل منهما
جعل ذلك نصفين ١٦٩ جـ ٢٩.

* إذا اختلط ماله الحرام بالحلال أخرج قدر الحرام
بالميزان وقدر الحلال له، وإذا لم يعرفه
وتعذرت معرفته تصدق به عنه ١٦٩، ١٧٠
جـ ٢٩.

* إذا كان الرجل محتاجاً والجهة فيها حلال وحرام
أو فيها شبهة فينبغى لصاحبها أن يصرفها فى
الأمور البرانية، وإذا تصدق بها على الفقراء،
أو نوى الصدقة بها عمن يستحقها كان حسناً
١٧٠ جـ ٢٩.

* المال المكسوب إن كان عيئاً أو منفعة مباحة فى
نفسها وإنما حرمت بالقصد فهذا يفعل بالعرض
لكن لا يطيب له أكله كمن يبيع عبداً لمن يتخذه
خمرًا ١٦٩ جـ ٢٩.

* وإن كانت العين أو المنفعة محرمة كمهر البغى
وثن الخمر فلا يقضى له به قبل القبض، ولو
أعطاه إياه لم يحكم برده، ولا يحل للبغى
والخمر ونحوهما، بل يصرف فى مصالح
المسلمين ١٧٠ جـ ٢٩.

* إذا تابت هذه البغى وهذا الخمر وكانوا فقراء
جاز أن يصرف إليهم من هذا المال مقدار
حاجتهم، إذا تصدق به لاعتقاده أنه يحل

أثيب، وإن تصدق به كما يتصدق المالك بملكه
لم يقبل ١٧٠ جـ ٢٩.

* قول القائل: أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده
فى هذا الزمان خطأ، كأن يقول: بعض أهل
البدع وبعض أهل الفقه الفاسد والنسك
الفاسد ١٧٢ - ١٨٢ جـ ٢٩.

* طائفة لما رأيت مثل هذا الحرج سدت باب الورع
فصاروا نوعين: المباحية ١٧٢، ١٧٣ جـ ٢٩.

* ومن الناس من آل بهم الإفراط فى الورع إلى أن
امتنع من أكل ما فى الأسواق ولم يأكل إلا ما
ينبت فى البرارى... ١٧٣ جـ ٢٩.

* ويتبين بذكره أصول: الأول: أنه ليس كل ما
اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراماً ١٧٤ -
١٧٦ جـ ٢٩.

* الثانى: أن المسلم إذا عامل معاملة يعتقد جوازها
وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله
فى مثل ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك
المعاملة. الثالث: أن الحرام نوعان: (أ) لوصفه
كالمتة، (ب) لكسبه كالمأخوذ غضباً أو بعقد
فاسد ١٤٦ - ١٤٨، ١٧٥ - ١٧٧ جـ ٢٩.

* الرابع: أن المال إذا تعذر معرفة مالكة صرف فى
مصالح المسلمين ١٧٧ جـ ٢٩.

* الخامس: أن المجهول فى الشريعة كالمعلوم
والمعجوز عنه ١٨٣ جـ ٢٩.

* ما ذكر أن وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها الغنائم
واختلطت فيها المغانم دخلت الشبهة ١٨١
جـ ٢٩.

* قول القائل: الدرهم كيف قبل التغير وصار
حراماً بالسبب الممنوع ولم يقبل التغير فيصير
حلالاً بالسبب المشروع ١٨٢ جـ ٢٩.

❖ التفسير في الأموال إذا كان الناس محتاجين إلى سلاح للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بعبوس المثل ولا يمتنعون من أن يحبسوا السلاح حتى يتسلط العدو أو يذل لهم من الأموال ما يختارون ٥٢، ٥٣ ج ٢٨.

❖ السعر منه ما هو ظلم لا يجوز، ومنه ما هو عدل جائز، إذا كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلّة الشيء وإما لكثرة الخلق فالزامهم أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق، إذا امتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة وجب عليهم بيعها بقيمة المثل ٤٧ - ٤٩، ٥٢ - ٦٢ ج ٢٨.

❖ إذا كان لا يبيع الطعام ونحوه إلا أناس مخصوصون لا تباع تلك السلع إلا لهم فهنا يجب التفسير عليهم فلا يبيعون إلا بقيمة المثل ولا يشترون إلا بقيمة المثل ٤٧ - ٤٩ ج ٢٨، ١٤٠ ج ٢٩.

❖ تنازع العلماء في التفسير في مسألتين: الأولى: إذا كان للناس سعر غال فأراد بعضهم أن يبيع بأغلى من ذلك فإنه يمنع منه في السوق في مذهب مالك، وهل يمنع النقصان على قولين ٥٤ - ٥٦ ج ٢٨.

❖ الثانية: هل يحد لأهل السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب؟ حجة من منع ذلك أو جوزه، طريقة التحديد عند من جوزه ٥٦، ٥٧ ج ٢٨.

❖ حجة من منع التفسير مطلقاً والجواب عنها ٥٧ - ٦٠ ج ٢٨.

❖ التفسير في الأعمال إذا كان الناس محتاجين إلى صناعة قوم كالفلاحة والحياكة والبناية أجبر

أصحابها وأعطوا أجره المثل، لا يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم ٤٨ - ٥٤ ج ٢٨، ١٠٥ ج ٢٩.

❖ إذا احتاج الناس إلى الطحانين والخبازين إلى صناعتهم أو إلى الصنعة والبيع فدخلوا في ذلك طوعاً أو ألزموا ويسعر عليهم الدقيق والخنطة ويعطوا أجره المثل ٥٤ ج ٢٨.

❖ المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند هذا الشخص يربح عليه مثلما يربح على غيره ١٦٥ ج ٢٩.

❖ لو اضطر ناس إلى سكنى فى بيت إنسان أو مكان يأوون إليه فعليه أن يسكنهم، وكذلك لو احتاجوا أن يعيرهم ثياباً يستدفئون بها أو آلات يطبخون بها أو يبنون أو يسقون ٥٨ ج ٢٨، ١٦٥ ج ٢٩.

❖ «إن الله هو المسعر...» ٥٧، ٥٨ ج ٢٨.

❖ الغلاء والرخص من جملة الحوادث التي يخلقها الله، قد يكون ارتفاعها بسبب ظلم بعض العباد وانحطاطها بسبب إحسانهم ٣٠٥ - ٣٠٧ ج ٨، ٢٨٨ - ٢٩٠ ج ٢٩.

❖ رغبة الناس هى المؤثرة فى ارتفاع الأسعار وانخفاضها وكذلك العرض والقدرة ٢٨٨ - ٢٩٠ ج ٢٩.

❖ ومن المنكرات الاحتكار لما يحتاج الناس إليه، المحتكر ٤٦، ٤٧ ج ٢٨.

❖ لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه ٤٦، ٤٧، ٦٠، ٦١ ج ٢٨.

❖ لو امتنع صاحب الخان والقيسارية والحمام مع حاجة الناس إليها إلا بما شاؤوا وألزم ببذل

ذلك بأجرة المثل ٦١، ٦٢ ج ٢٨.

* إذا ترك أحدهما مزايده صاحبه لأجل مشاركة لم يحرم إذا كان في السوق من يزايدهما، بخلاف ما إذا اتفق أهل السوق على ألا يزايدوا في سلع هم محتاجون إليها ليبيعه صاحبها بدون قيمتها ويتقاسموها، ٤٨، ٤٩ ج ٢٨، ١٦٧ ج ٢٩.

* لا يجوز للدلال إذا كان وكيل البائع في المنادات أن يكون شريكاً لمن يزيد بغير علم البائع، وإذا تواطأ جماعة على ذلك عزروا ١٦٨ ج ٢٩.

* إذا ضمن من ولاة الأمور ألا يباع صنف من الأصناف إلا من عنده أو قال: أعمل كذا وكذا على أن غيرى لا يعمل مثله فلا يحل له من وجهين: الأول: أنه يمنع غيره من البيع الحلال، الثاني: أنه يضطر الناس إلى الشراء منه بما يريد ٤٧ - ٤٩ ج ٢٨، ١٣٠، ١٤١، ١٧٠ ج ٢٩.

* هؤلاء نوعان: الأول: من يستأجر حانوتاً بأكثر من قيمتها أو يجعل عليه مال يلا استئجار، الثاني: ألا يكون عليهم ضمان لكي يلزمون بالبيع للناس ويمنعون من سواهم من البيع ١٤٠ ج ٢٩.

* لا يحكم بتحريم الشراء منه مع الحاجة، من غلب على ماله الحلال جازت معاملته وإن غلب الحرام فهل معاملته محرمة أو مكروهة، ومجانبته مع الغنى عن الشراء منه أولى، حكم ما يؤخذ منه تبرعاً ١٣٠ - ١٣٨، ١٤١ - ١٤٤، ١٥٣ ج ٢٩.

* إذا اختاروا أن يقوموا بما يحتاج الناس إليه من تلك المبيعات وألا يبيعوها إلا بقيمة المثل على ألا يمنع غيرهم من البيع ومن دخل معهم في ذلك مكن فلا يتبين تحريره، إذا كان أمر الناس

صالحاً بدون هذا لم يجز احتمال هذا الفساد بدون مصلحة راجحة، وإن كان بدون هذا لا يحصل للناس ما يكفيهم من الطعام ونحوه أو لا يلقون ذلك إلا بأثمان مرتفعة وبذلك يحصل ما يكفيهم بثمن المثل اغتفر في جانبها ما ذكر من المنع ١٤٠، ١٤١ ج ٢٩.

* الإشهاد على البيع ٨٢ ج ٣٢.

باب الشروط في البيع

* لا يلزم العبد شيء إلا بالتزامه أو إلزام الشارع له ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠١ ج ٢٩.

* العقد الصحيح يوجب على كل من المتعاقدين ما اقتضاه العقد كالتقايض ٢٢٣ ج ٢٩.

* الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له على الصحيح ١٩٤ ج ٢٩.

* «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً...» ٥٣، ٥٤ ج ١١.

* الأصل في الشروط الصحة وال لزوم إلا ما دل الدليل على خلافه ١٩٠، ١٩١، ١٩٣ ج ٢٩، ١٨، ١٩ ج ٣١.

* إذا كان نفس الشرط والمشروط لم ينص الله على حله بل سكت عنه فليس مناقضاً لكتاب الله وشرطه ١٩٠ ج ٢٩، ١٩، ٢٠ ج ٣١.

* الشرط المخالف لكتاب الله لا يلزم ولو رضيا به ١٩١ ج ٢٩.

* «ابتاعها واشترطى لهم الولاء...»، «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل...» ١٨٥ - ١٩٥ ج ٢٩، ١٩، ٢٠ ج ٣١.

* قول بعض أتباع الأئمة: إن الشروط التي من مقتضى العقد لا يصح اشتراطها أو قد تفسده من كلام فاسد ٨٦، ٨٧ ج ٢٠، ٢٠٢،

٢٠٣ ج ٣٥.

* إذا اشترى السلعة إلى أجل فإن كان مقصوده الانتفاع بها والاتجار فيها فهو جائز ٢٧٤، ٢٧٥ ج ٢٩.

* جواز استثناء منفعة في المبيع ١٨٧، ١٨٨، ٢٩٧ ج ٢٠.

* الجمع بين البيع والشركة أو البيع والقرض أو الإجارة والمساقة أو المشاركة والقرض أو بيعه على أن يتناع منه... لا يجوز «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع...»، «نهى عن بيعتين في بيعة» ٤٩ - ٥١ ج ٣، ١٨، ٣٦، ٣٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢٤٢، ٢٩١، ٢٩٣ ج ٢٩.

* الشرط الفاسد لا يفسد العقد ولا يلزم الوفاء به، وله فسخ العقد، وهل له أرش فواته؟ ١٨٦ ج ٢٩، ٤٩-٥١ ج ٣٠.

* من الشروط الفاسدة ١٨٨ ج ٢٩.

* اشتراط أن تكون الجارية تصنع الخمر شرط باطل والعقد مع ذلك فاسد ١٨٣ ج ٢٩.

* إذا كان المشترط للشرط الباطل جاهلاً بالتحريم ظاناً أنه شرط لازم لم يكن البيع في حقه لازماً ولا باطلاً وله الفسخ إذا لم يعلم أن هذا الشرط يجب الوفاء به ١٨٦ - ١٩٣ ج ٢٩.

* إذا ابتاع عبداً بشرط البراءة من سائر العيوب خلاف الإباق فهرب ١٩٥ ج ٢٩.

باب الخيار

* إذا أسقط أحدهما حقه من الخيار سقط ولم يسقط خيار الآخر ١٩٧ ج ٢٩.

* شرط الخيار في البيع هل الأصل صحته، أو بطلانه لكن جوزنا ثلاثاً على خلاف الأصل

١٩٢ ج ٢٩.

* إذا تبايعا عيناً وشرط لكل منهما فسخ البيع أو إمضاؤه في مدة معتبرة شرعاً فاختار أحدهما فسخه فله ذلك بدون رضا الآخر ولو سبق الآخر بالإمضاء ١٩٧ ج ٢٩.

* من المنكرات: تلقى السلع قبل أن تجمىء إلى السوق، ثبوت الخيار له إذا غبن وهبط السوق ٤٥ - ٤٧، ٦٠، ٦١ ج ٢٨، ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٩.

* «نهى أن يبيع حاضر لباد» ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٩.

* إذا زاد البائع في سلعته كان ناجشاً، وإذا وطأ من يناجش هل يبطل البيع، إذا نجش أجنبي لم يبطل ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٩.

* إذا كان المشتري مسترسلاً لم يجز للبائع أن يغبنه غبناً يخرج عن العادة، إذا غبنه فاحشاً فله الخيار، الغبن الفاحش، المسترسل ٧٥، ٧٦ ج ١٥، ٤٦، ٤٧، ٦١ ج ٢٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٩٨، ١٩٩ ج ٢٩.

* كل من كان جاهلاً بالقيمة لا يجوز تغريبه مثل أن يساوم سوماً كثيراً خارجاً عن العادة ليبدل له ما يقارب ذلك ١٩٨ ج ٢٩.

* المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند هذا الشخص ينبغي أن يبيع عليه مثل ما يبيع على غير المضطر ١٩٩ ج ٢٩.

* من علم أنه يغبنهم استحق العقوبة والمنع من البيع، إذا تاب هذا الغابن ولم يمكنه أن يرد إلى المظلومين حقوقهم ١٩٨-٢١٩ ج ٢٩.

* من المنكرات الغش بتدليس السلع... إلخ ٤٤، ٤٥ ج ٢٨.

* كل ما كان مغشوشاً ينهى عن بيعه وعن عمله لمن

بيعه ٢٠٠ ج ٢٩ .

* بيع المغشوش الذى يعلم قدر غشه إذا عرف المشتري بذلك ولم يدلّسه على غيره جاز، إذا كان قدر الغش مجهولاً... لم يجز ولو علم المشتري أنه مغشوش ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢٩ .

* عقوبة من صنع مثل هذا بتمزيق الثوب والتصدق بالطعام وكذلك ماء الورد ٢٠٠ - ٢٠٢ ج ٢٩ .

* تنقيع حرقان الورد والينوفر وخلطه بماء الورد وماء الينوفر لا يجوز لمن يريد بيعه ولو علم بذلك المشترون ٢٠٢ ج ٢٩ .

* «الكيمياء» محرمة شرعاً باطلة طبعاً، هى من الغش، لا يجوز عملها ولا بيعها بحال: مثل ما صنع من اللؤلؤ والياقوت والمسك والعنبر وماء الورد وغير ذلك، ليس هذا مثل ما يخلقه الله بل مشابه له من بعض الوجوه ٢٠٣ - ٢١٤ ج ٢٩ .

* لم يخلق الله شيئاً يقدر العباد أن يصنعوا مثله، وما يصنعونه فلم يخلق لهم مثله ٢٠٣ - ٢٠٥، ٢١٣، ٢١٤ ج ٢٩ .

* الكيمياء على مراتب منها ما يستحيل بعد بضع سنين، ومنها ما يستحيل بعد ذلك ٢٠٥ ج ٢٩ .

* لم يكن فى أهل الكيمياء أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين ومشايخ المسلمين ولا من الصحابة والتابعين ٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٢٩ .

* من قال: إن الكيمياء والسيماية من علوم الأنبياء والأولياء فهو كاذب ٢١٣، ٢١٤ ج ٢٩ .

* أقدم من يحكى عنه شيء من الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية ٢٠٦ ج ٢٩ .

* جابر بن حيان ٢٠٦ ج ٢٩ .

* ولم يكن قارون يعمل الكيمياء ٢٠٧ ج ٢٩ .

* الكيمياء أشدّ تحريماً من الربا ١٨٤ ج ٢٩ .

* أمر المؤلف بإتلاف كتب الكيمياء ٢٠٨ ج ٢٩ .

* لم يعمل الكيمياء إلا ضال مبطل مثل ابن سبعين أو بنى عبيد... إلخ ٢٠٨، ٢٠٩ ج ٢٩ .

* لا يغتر بما ذكره صاحب كتاب السعادة وجواهر القرآن وأمثالهما ٢٠٨، ٢٠٩ ج ٢٩ .

* زعم الكيماوية أن الفضة ذهب لم يستكمل نضجه - كذب ٢١٠، ٢١١ ج ٢٩ .

* فضلاء الكيماوية يضمون إليها «السيماية» وهو من السحر ٢١١ ج ٢٩ .

* من طلب المال بالكيمياء أفلس ٢١٢ ج ٢٩ .

* استدلال الكيماوية بالزجاج وفساد حجتهم ٢١٢، ٢١٣ ج ٢٩ .

* من باع مغشوشاً لم يحرم عليه من الثمن إلا مقدار ثمن الغش، عليه أن يعطيه لصاحبه أو يتصدق به إن تعذر رده ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢٩ .

* النهى عن بيع المصرة والمحفلة، جعل الخيار له ثلاثاً إذا حلبها ٢٣٣ ج ٢٩ .

* رد المصرة وصاعاً من تمر قيل: إنه خلاف الأصول أو قياس الأصول وهو خطأ ٢٩٢، ٢٩٣ ج ٤، ٣٠٢، ٣٠٤ ج ٢٠ .

* هل الضمان بالتمر لمن يقتات التمر؟ ١٩٦، ١٩٧ ج ٢٠ .

* لمن لم يعلم بالتدليس الخيار ٦١، ٦٢ ج ١٥ .

* لمن لم يعلم بالعيب الخيار بين الأرض وبين رد المبيع، الفرق بين العيوب فى البيع والعيوب فى النكاح ٦١، ٦٢، ٧٥، ٧٦ ج ١٥، ٢٨،

* إن كان الثمن لم يقبضه البائع سقط منه قدر الأرض وإن كان قد أقبضه للبائع أو وكيله فله أن يطالب البائع بالأرض، الوكيل إن ضمن عهدة المبيع أو لم يسم موكله فى العقد فهو ضامن للأرض ٢٠٠، ٢٠١ جـ ٢٩.

* الطريق إلى معرفة مقدار الأرض ٢١٤، ٢١٥ جـ ٢٩، ١٦٢ جـ ٣٠.

* إذا باعه وسلم إليه المبيع وتلف بعد ذلك أو بذره فتلف فلا ضمان إلا أن يكون به عيب أو تدليس ونحو ذلك ٢١٦ جـ ٢٩.

* تعيب المبيع عند المشتري يمنع الرد بالعيب ويوجب الأرض فى إحدى الروايتين، إذا بنى فى العقار قبل علمه بالعيب ثم علم بالعيب... إلخ ١٨٣، ٢٠٢ جـ ٢٩، ٢١٧ جـ ٣٠.

* إذا اشترت خرقة تخطيها ووجدتها خامية وفيها فزور فلها أن تطالبه بأرض العيب القديم، وإن نقص بما أحدثته من العيب الحادث كان لها الرد مع أرض العيب الحادث ٢١٨ جـ ٢٩.

* إن كان البائع قد كتم العيب حتى أبق عند المشتري طالبه بجميع الثمن، وإن أبقت بسبب ما فعل بها المشتري فلا شيء له ١٩٥، ٢١٦ جـ ٢٩.

* خيار الرد بالعيب على التراخي ٢٠٢ جـ ٢٩.

* إذا ظهر منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل سقط خياره كبنائه بعد علمه بالعيب ٢٠٢ جـ ٢٩.

* إذا ادعى المشتري أن تلفه بسبب عيب كان فيه وكان قد اشترى منه غيره وشهدوا أنه سليم لم يقبل قول المشتري، وإن لم يكن للبائع بينة

١٨٧، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٦١ جـ ٢٩، ١٦١ جـ ٣٠.

* العيب الحادث فى السلعة قبل التمكن من القبض يوجب الفسخ ولا يبطل العقد ١٩٢، ١٩٣ جـ ٢٩.

* إذا اشترى جارية فبانت عاشقة لسيدها وباعها الثانى لثالث فهو عيب إذا لم يعلم به المشتري فله ردها على المشتري الثانى، وإذا كان لم يعلم بالعيب فله ردها على الأول ٢١٥ جـ ٢٩.

* إذا اشترى عبدًا سليمًا من العيب ثم سرق وأبقى فللمشتري أن يطالب بالأرض ٢١٤، ٢١٥ جـ ٢٩.

* إذا حدث به عيب إباق أو غيره بعد القبض فلا رد له عند... إلخ ٢١٦ جـ ٢٩.

* إذا اشترى دارًا وفيها قناة محدثة فأزيلت وهو يظنها من حقوقه كان عيبًا ٢٠١، ٢٠٢ جـ ٢٩.

* إذا باع ملكًا وخرج مستحقًا فإذا كان عالمًا بالغصب فهو ضامن للمنفعة انتفع أو لم ينتفع وإن لم يعلم فقرار الضمان على البائع، وإن انتزع المبيع من يد المشتري فله أن يطالب بالثمن الذى قبضه وإن أخذ منه الثمن وهو مغرور رجع به على البائع الغار ٢١٣، ٢١٤ جـ ٢٩.

* إذا ظهر بالدابة عيب قديم قبل البيع ولم يكن يعلم به فله ردها ما لم يظهر دليل الرضا ٢١٦ جـ ٢٩.

* وإذا لزم بهدم شيء فهدمه فله: أن يطالب البائع الغار بأرض ما لزمه بغيره ٢٠٢ جـ ٢٩.

* إذا أشهد بطلب الأرض استحقيقه ولا يسقط الأرض بتصرفه ٢٠٢ جـ ٢٩.

فالقول قوله مع يمينه، إذا قال أهل الخبرة: قد نبت النبات المعتاد كان حجة للبائع ٢١٧ ج ٢٩.

* البيع بتخبير الثمن سواء كان مرابحة أو مواضعة أو تولية أو شركة لا بد أن يستوى علم المشتري والبائع ٥٧ ج ٣، ٢٥٥ ج ٢٩.

* من اشترى سلعة على وجه الإكراه بين الحال عند تخبيره بالثمن، وإذا أعادها على المشتري بنصف الربح ٥٨، ٥٩ ج ٣٠.

* إذا باعها بربح ثم وجدها تباع فاشترها: هل له أن يسقط الأول من الثمن الثاني أو يخبر بالحال أو ليس عليه ذلك ٥٨، ٥٩ ج ٣٠.

* إذا اشترى عشرة أزواج متاع جملة واحدة أخبر أنه اشترها مع غيرها وأنه قسط الثمن على الجميع فجاء قسط هذا كذا وهذا كذا ٥٩ ج ٣٠.

* الرد باختلاف الصفة ٢٩٥ ج ٢٩.

* إذا كان المشتري قد فسخ البيع لفوات الصفة ولم يمكنه رد المبيع إلى البائع بعينه ولا حفظه بعينه عند أحد فباعه وحفظ ثمنه لم يجب عليه غير ذلك الثمن إذا باعه بثمن مثله ١٦٩ ج ٢٩.

فصل

التصرف فى المبيع قبل القبض

وما يحصل به القبض

* ليس القبض من تمام العقد، أثر القبض: إما فى الضمان أو جواز التصرف، تعليق الضمان بالتمكن من القبض أحسن من تعليقه بالقبض ١٨٧ - ١٨٩ ج ٢٠، ٢٧٩ ج ٢٩، ١٥٢ ج ٣١.

* نزاع العلماء فى جواز بيع المبيع قبل قبضه وبعد

التمكن من قبضه وتعليل ذلك ٢٧٩ - ٢٨١، ٢٨٣ ج ٢٩.

* «مضت السنة أن ما أدركته الصفة...» ٢٢٢ ج ٢٩.

* «إنما نبيع الإبل بالبيع...» ٢٨٦ ج ٢٩.

* ليس من شرط القبض أن يكون عقب العقد، بل يجب وقوعه حسب ما اقتضاه العقد لفظاً وعرفاً ١٥٠، ١٥١ ج ٣٠.

* الضمان والتصرف لا يتلازمان ٢١٨ - ٢٢٢ ج ٢٩، ١٥٠، ١٥١ ج ٣٠.

* من جعل التصرف تابعاً للضمان فقد غلط، أمثلة ١٨٨، ١٨٩ ج ٢٠.

* حل التصرف وحرمة له أسباب «لا تبع ما ليس عندك» ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢٩.

* إذا تلف المبيع وقت العقد فالبيع باطل سواء باعه بالصفة أو بغير الصفة أو برؤية سابقة على العقد، ولو تلف بعد العقد وقبل وجودها على الصفة أو الرؤية الأولى لا يفسخ البيع ٢٢٢ ج ٢٩.

* إذا تلف المبيع قبل التمكن من قبضه مثل من يشتري قفيزاً من صبرة كان من ضمان البائع بلا نزاع ٢٢٧ ج ٢٩، ١٣٠ - ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦ ج ٣٠.

* إذا اشترى صبرة مجازفة ثم تلفت فهى من ضمان المشتري فى ظاهر مذهب أحمد ٢٢٢، ٢٢٣ ج ٢٩.

* إذا مكن البائع المشتري من القبض لم يكن عليه ضمان ٢٢٠، ٢٢١ ج ٢٩.

* النزاع فيما إذا تلف بعد التمكن من القبض وقبل القبض كمن اشترى معيماً ومكن من قبضه، الراجع ٧٨، ٧٩ ج ٣٠.

وجوب التقابض والتصرف وحل التصرف والانتفاع ونحو ذلك، إذا اتصل فيه القبض فهو قبض مأذون فيه ليس مثل قبض الغاصب، الفرق ٢٢٣، ٢٢٤ جـ ٢٩.

❖ إذا كان المقبوض به موجوداً وأراد الرد رده، وإن كان فائتاً رد مثله إن أمكن فإن تعذر فلا بد من رد عوض إن كان المبيع من ذوات القيم، أمثلة ٥١، ٥٢ جـ ٢٨، ٢٢٤-٢٢٦ جـ ٢٩.

❖ المثل من فاسد فاسد مثله، فليس المؤجل مثل الحال ولا أحد النوعين مثل الآخر، أمثلة ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٢٩.

❖ العاقد عقدًا فاسدًا إما أن يكون يعتقد الفساد ويعلمه أو لا يعتقد الفساد، إذا قبض الأول شيئاً هل يملكه أو لا، أو يفرق بين أن يتصرف فيه أو لا يتصرف، وإن كان يعتقد صحة العقد فقبضه ملكه كأهل الذمة، إذا تحاكموا إلينا قبل القبض فسخ العقد ٢٢٣-٢٢٦ جـ ٢٩.

❖ كل عقد اعتقد المسلم صحته بتأويل من اجتهاد أو تقليد مثل المعاملات الربوية التي يبيحها مجوزو الحيل وبيع النبيذ المتنازع فيه عند من يعتقد صحته، ويبيع الغرر عند من يجوزها إذا حصل التقابض لم تنقض بعد ذلك لا بحكم ولا برجوع عن ذلك الاجتهاد ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٢٩.

❖ وإذا تحاكم المتعاقدان إلى من يعلم بطلانها قبل التقابض أو استفتياه إذا تبين لهما الخطأ فرجع عن الرأي الأول فما كان قبض بالاعتقاد الأول أمضى، وإن كان قد بقي في الذمة رأس مال وزيادة ربوية أسقطت الزيادة ٢٢٦ جـ ٢٩.

❖ الإقالة، وهل هي فسخ أو بيع؟ ٢٨٣ جـ ٢٩.

❖ إذا أقر المشتري بالقبض قبل التمكن منه لم يصح إقراره، وإذا قامت عليه بيته بالإقرار وكان الإقرار صحيحاً فله تحليف البائع أن ظاهر الإقرار كباطنه ٢٢٧، ٢٢٨ جـ ٢٩.

❖ إذا باع ثم جحد البيع وأشهد المشتري على نفسه بالفسخ لم يكن للبائع إلزام المشتري بالقبض ثانياً ٢٢٨ جـ ٢٩.

❖ إذا ظهر المبيع مستحقاً للمشتري أن يرجع بالثمن على من قبضه منه أو يبدله، وإن كان القابض منه غائباً حكم عليه إذا قامت الحجة وسلم للمحكوم حقه من ملك الغائب مع بقاءه على حجته ٢٢٨ جـ ٢٩.

❖ المرجع في القبض إلى عرف الناس وعاداتهم ١٤ جـ ٢٩.

❖ المشتري إنما عليه أن يقبضه على الوجه المعروف سواء كان مستعقباً للعقد أو مستأخراً وسواء كان جملة أو شيئاً فشيئاً ١٥٠، ١٥١ جـ ٣٠.

❖ عوض المثل كثير الدوران في كلام العلماء يحتاج إليه فيما يضمن بالإتلاف وفي المعاوضة للغير وفيما يجب شراؤه لله، ومداره على القياس والاعتبار للشيء بمثله ٢٨٧-٢٨٩ جـ ٢٩.

❖ عوض المثل هو مثل المسمى في العرف وهو السعر والعادة ٢٨٨ جـ ٢٩.

❖ يعتبر المسمى الشرعي ٢٢٨ جـ ٢٩.

❖ فعند كثرة الحاجة وقوتها ترتفع القيمة ما لا ترتفع عند قلتها وضعفها وبحسب المعارض والعوض ٢٨٩ جـ ٢٩.

المقبوض بعقد فاسد

❖ إذا كان العقد فاسدًا لم يثبت جميع مقتضاه من

باب الربا

- * لفظ الربا يتناول ربا الفضل، وربا النسيء، والقرض الذى يجر منفعة وغير ذلك ١٤٧، ١٤٨ ج ١٩.
- * المراهبة حرام بالكتاب والسنة والإجماع ٢٢٩-٢٥٠ ج ٢٩.
- * حرام لأنه متضمن للظلم، فإنه أخذ مال بلا مقابل ١٩١، ١٩٢ ج ٢٠، ٢١٩ ج ٢٩، ١٤٧-١٤٩ ج ٣٢.
- * تحريم الربا أشد من تحريم الميسر ١٨٧-١٩٠ ج ٢٠، ٢٠٨، ٢٠٩ ج ٣٢.
- * المحرمات نوعان: (أ) لحبسه، (ب) لكسبه كالربا ٣١، ٢٦٢ ج ١٤، ٢٠٥ ج ٢٠، ٣٤ ج ٢١.
- * الربا حرام ولو رضى به المرابى الرشيد، وله أن يطالبه بالزيادة ولا يعطيه إلا رأس ماله ٧٥، ٧٦ ج ١٥.

ربا الفضل

- * عذر من استجاز الدرهم بالدرهمين ظنهم أن الربا لا يحرم إلا فى النسيء ١٤٩ ج ٣٢.
- * لا يباع الذهب والفضة والخنطة والشعير والتمر والزبيب بجنسه إلا مثلاً بمثل ١٩٠، ١٩١ ج ٢٠، ٢٨، ٢٣٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٤ ج ٣٠، ٣٠٣ ج ٢٩.
- * «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل...» ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٨٤ ج ٢٩.
- * الخلاف فى جواز بيع الخنطة بالشعير متفاضلاً ٢٨٣، ٢٨٤ ج ٢٩.
- * اختلفوا فى علة الربا هل هو التماثل -وهو

الكيل والوزن- أو الطعم، أو مجموعهما، أو القوت وما يصلحه، أو النهى غير معلل، أو المالية؟ اتحاد الجنس شرط على كل قول من ربا الفضل ٢٥٧-٢٥٩، ٢٨٤ ج ٢٩، ٢٤٥ ج ٣٥.

* الأظهر أن علة تحريم الربا فى الدنانير والدرهم هى الثمنية لا الوزن، وكذلك الفلوس إذا كانت أثماناً، اشتراط الحلول والتقاضى فيها ٢٥٧-٢٥٩ ج ٢٩.

* ولا يحرم التفاضل فى سائر الموزونات كالرصاص والحديد والحريز والقطن والكتان، دليل ذلك، المعمول من ذلك كتياب القطن والكتان هل يحرم فيه الربا؟ على ثلاثة أقوال، أصحابها الفرق بين ما يقصد وزنه وبين ما لا يقصد وزنه ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧ ج ٢٩.

* «نهى عن بيع الصبرة من الطعام لا يعلم كيلها بالطعام المسمى» ١٩١، ١٩٢ ج ٢٠، ٢٣٤ ج ٢٩.

* يجوز شراء الفاكهة بالخنطة والشعير يدًا بيد، الخلاف فى النسيئة ٢٤٥ ج ٣٥.

* المحاكلة ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٢٩.

* العرايا استثنيت من المزابنة للمصلحة الراجحة، يلحق بها عند بعض العلماء ٤٦٢ ج ١٤، ٢٣٣ - ٢٣٥ ج ١٩، ١٨٧، ١٩١، ٢٩٣، ٢٩٤ ج ٢٠.

* العدول إلى الخرص للحاجة ٣٢٨، ٣٢٩ ج ٤، ١٤٨ ج ٣٢.

* «مسألة مد عجوة» أصل هذه المسألة أن يبيع مالاً ربوياً بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما، أقوال العلماء فى ذلك ثلاثة: أحدهما المنع مطلقاً، الثانى: الجواز مطلقاً،

الثالث: الفرق بين أن يكون المقصود بيع الربوى بجنسه متفاضلاً أو لا يكون، الصحيح جواز الأخير، أمثلة ١٩٠، ١٩١ جـ ٢٠، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢ جـ ٢٩.

* «لا تباع حتى تفصل» ١٩٠، ١٩١ جـ ٢٠، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢ جـ ٢٩.

* إذا كان المقصود الأكبر غير الجنس جاز كشاة ذات لبن أو صوف بصوف أو لبن ٣٣ جـ ٢٩.

* بيع الذهب المخيش إذا علم قدر ما فيه من الفضة أو الذهب بأحدهما إذا كان المنفرد أكثر من الذى معه غيره على ثلاثة أقوال: الأول: أن يكون المقصود بيع ذهب بذهب متفاضلاً ويضم إلى الأقص من غير جنسه حيلة، لا يجوز، الثانى: أن يكون المقصود بيع أحدهما وبيع عرض بأحدهما وفى العرض ما ليس مقصوداً، يجوز عند أكثر العلماء، الثالث: أن يكون كلا الأمرين مقصوداً، الأظهر جوازه ٢٥٣، ٢٥٤ جـ ٢٩.

* بيع الفضة المخيشة بذهب عند السبك بفضة مثله جائز ٢٥٣، ٢٥٤ جـ ٢٩.

* إذا بيعت الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لأجل الصناعة لم يجوز ٢٥٤ جـ ٢٩.

* إذا بيعت الفضة المصنوعة المخيشة بذهب أو بيعت بذهب مغشوش جاز ٢٥٤ جـ ٢٩.

* بيع الدراهم النقرة التى تكون فضتها نحو الثلثين بالدراهم السود التى تكون فضتها نحو الربع أو أقل أو أكثر تخرج على النزاع فى «مسألة مد عجوة» ٢٥٤ جـ ٢٩.

* بيع النقرة المغشوشة بالنقرة المغشوشة جائز ٢٥٥ جـ ٢٩.

* إذا كان الغش الذى فى الفضة لا يقصد بالفضة

جاز، وإن كانت الفضة أكثر من الفضة لم يجز، لا سيما إذا كانت الفضة التى فى المغشوش أكثر من الخالصة ٢٤٧ جـ ٢٩.

* إذا كانت الفضة الخالصة فى أحدهما بقدر الفضة الخالصة فى الأخرى وهى المقصودة والنحاس يذهب وقد علم قدر ذلك بالتحري والاجتهاد جاز فى أحد قولى العلماء ٢٤٧، ٢٤٨ جـ ٢٩.

* بيع الأكاديس الإفريقية بالدراهم الإسلامية يجوز مع التفاوت اليسير بينهما، للجواز ثلاثة مآخذ ٢٤٧-٢٥٠ جـ ٢٩.

* بخس المكيال والميزان من الأعمال التى أهلك الله بها قوم شعيب، الإصرار على ذلك من أعظم الكبائر، صاحبه مستوجب تغليظ العقوبة، ينبغى أن يؤخذ منه ما بخسه من أموال المسلمين على طول الزمان ويصرف فى مصالح المسلمين إذا لم يمكن إعادته إلى أصحابه ٢٥٩ جـ ٢٩.

* لا يحل أن يجعل بين الناس كيلاً أو وزناً يخصص أو يحابى، كما لا يحل أن يكون بينهم مقوم يحابى ٢٥٩ جـ ٢٩.

* تحريم ربا النسئة متفق عليه بين الأمة ٢٥٧ جـ ٢٩.

* ربا النسئة، ربا الجاهلية، المرابى مقصوده أن يأخذ دراهم بدراهم إلى أجل ويلزم الأخذ أكثر مما أخذ بلا فائدة حصلت له، أمثلة ٢٩١، ٢٩٢ جـ ٢٠، ١١٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٦، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠ جـ ٢٩.

* بيع الذهب بالفضة إلى أجل حرام وكذلك بيع الحنطة بالشعير إلى أجل ٢٨٤ جـ ٢٩.

* إذا باعت أسورة ذهب بذهب أو فضة إلى أجل

* إذا اشترى قمحاً بثمن إلى أجل ثم عوض البائع عن ذلك الثمن سلعة إلى أجل لم يجوز ٢٣٥ ج ٢٩.

إذا تاب المرابي

* المرابي لا يستحق في ذمم الناس إلا ما أعطاهم أو نظيره ٧٥، ٧٦ ج ١٥، ٢٣٩، ٢٤٠ ج ٢٩.

* الواجب على ولاية الأمور تعزيز المرابين ٢٢٩، ٢٣٩ ج ٢٩.

* إذا عامل معاملة ربوية يعتقد جوازها بتأويل من ربا أو ميسر ثم تبين له الحق وتاب أقر على ما قبضه بهذه العقود ١١، ١٢ ج ٢٢، ٢٢٦، ٢٢٩ ج ٢٣٠.

* وإذا تحاكم المتعاقدان إلى من يعلم بطلانها قبل التقابض أو استفتياه إذا تبين لهما الخطأ فرجع عن الرأي الأول فما كان قد قبض بالاعتقاد الأول أمضى، وإذا كان قد بقي في الذمة رأس وزيادة ربوية أسقطت ٢٢٦ ج ٢٩.

الصرف

* إذا اشترى فلوساً أربعة عشر قرطاساً بدرهم ويصرفها ثلاثة عشر بدرهم جاز إذا كان هو السعر العام ٢٥٠ ج ٢٩.

* الأظهر المنع من صرف الفلوس النافقة بالدرهم نساء ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٩ ج ٢٩.

* الفلوس هل يجرى فيها الربا إذا بيع بعضها ببعض؟ ٢٥٢ ج ٢٩.

* هل تتعين الدراهم في العقود والقبوض؟ ١٣٤، ١٣٥ ج ٢٩.

* صرف الفلوس بالدرهم المغشوشة جائز ٢٥١ ج ٢٩.

لم يجوز، يجب ردها إن كانت باقية أو بدلها إن كانت فائتة ٢٣٢ ج ٢٩.

* الحياصة التي فيها ذهب أو فضة لا تباع إلى أجل بذهب أو فضة بل بعرض ٢٣٢ ج ٢٩.

* بأي شيء توصلوا إليه حصل الفساد والظلم مثل أن يتواطأ أن يبيعه ثم يبتاعه^(١) ومثل أن يدخل بينهما محللاً يشتري السلعة منه أكل الربا ثم يبيعها لمعطى الربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بتقص دراهم يستفيد منها المحلل ١٩١ ج ٢٠، ٤٥، ٤٦ ج ٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٧٥ ج ٢٩.

* إذا كان يداين الناس كل مائة بمائة وأربعين ويجعل ذلك سلفاً على حرير ليوفيه إياه عن دينه فهو بمنزلة أن يبيعه إياه إلى أجل ليشتريه بأقل ٢٣٨، ٢٣٩ ج ٢٩.

* إذا قال: هذا يساوي الساعة كذا وأنا أبيعك كذا إلى أجل فهو ربا ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٩.

* قول القائل لغيره: أدینك كل مائة بكسب كذا وكذا حرام ٢٣٩، ٢٧٤-٢٧٦ ج ٢٩.

* إذا كان له مع رجل معاملة فتأخر له معه دراهم فطالبه وهو معسر فاشترى له وباعها له بزيادة مائة درهم حتى صبر عليه لم يجوز، الواجب ٢٤٠ ج ٢٩.

* يجوز بيع شاة بشاة إلى أجل ٢٧٣ ج ٢٩.

* «نهى عن بيع الكالئ بالكالئ» بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا إجماع وهو ينقسم إلى بيع واجب بواجب، وبيع ساقط بساقط، وساقط بواجب، ما يجوز من ذلك ٢٧٨ ج ٢٠، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٥٨، ٢٨٢، ٢٨٧ ج ٢٩، ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٠.

(١) «مسألة العينة» وتقدمت ص ٣٢٨ ج ٣٧.

* وكذلك إذا قال: أعطني بوزن هذه الدراهم الثقيلة أنصافاً أو دراهم خفافاً جاز سواء كانت مغشوشة أو خالصة ٢٥٣ جـ ٢٩.

* إذا قال: أعطني بهذه الدراهم أنصافاً - فالأكثر على جواز ذلك ٢٥٢، ٢٥٣ جـ ٢٩.

* من اشترى سلعة بدراهم فعلية أن يوفيهها دراهم وإن تراضيا على التعويض عن الثمن أو بعضه بفلوس بالسعر الواقع جاز ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦ جـ ٢٩.

* إذا دفع الدرهم فقال: أعطني بنصفه فضة وبنصفه فلوساً - جاز ٢٥٠ جـ ٢٩.

* «إنا نبيع بالذهب ونقتضى الورق...» ٢٥٥، ٢٥٦ جـ ٢٩.

ضرب الفلوس

* ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ٢٥٦ جـ ٢٩.

* «نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس» ٢٥٦ جـ ٢٩.

* ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس ١٦٣ جـ ٢٩.

* ولا يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها ٢٥٦ جـ ٢٩.

* يضرب ما يضرب بقيمته من غير ربح فيه للمصلحة العامة ويعطى أجرة الصانع من بيت المال ٢٥٦ جـ ٢٩.

باب بيع الأصول والثمار

* إذا أحدث في دار بروزاً وسلمماً وسقماً وخاف

من الدعوى عليه فباعها حيلة لم يسقط الدعوى ولا اليمين الواجب عليه، لصاحب الحق أن يدعى على كل من المشتري والبائع ٢٦١، ٢٦٢ جـ ٢٩.

* إذا بنى داراً عالية وسافلة وأجرى ماء العالية على السافلة ثم باعها في صفتين لاثنتين ولم يعلم المشتري أن على سطحه حقاً لغيره فله الفسخ أو الأرش ٢٦١، ٢٦٢ جـ ٢٩.

* «من ابتاع نخلاً مؤبرة فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع» ٤٧، ٤٨ جـ ٢٩.

* إذا اشترط المبتاع الثمر المؤبر جاز ٤٨٠ جـ ٢٩.

* إذا بيع الثمر قبل بدو صلاحه على أنه باق لم يجز ٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٢٠، ٢٦١ جـ ٢٩.

* «نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع الحب حتى يشتد» تعليل ذلك ٢٩٢ جـ ٢٠، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ١٤٣، ١٤٥ جـ ٣٠.

* إذا بدا صلاحه جاز أن يبيعه بشرط البقاء إلى كمال الصلاح ٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٢، ١٤٨ جـ ٣٠.

* وله أن يبيعه قبل الجذاذ ٢٨٠ جـ ٢٩، ١٤٢ جـ ١٠.

* لو اشتراه بشرط القطع جاز ٢٦١ جـ ٢٩، ٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٢٠، ١٥٠ جـ ٣٠.

* «نهى عن بيع العنب حتى يسود» ١٢٣، ١٢٤ جـ ٣٠.

* إن أطلقا فالعرف تأخيره إلى كمال الصلاح، الجمهور لا يجوزون بيعه مطلقاً ٢٦١ جـ ٢٩.

* يجوز بيع المقائي كالبطيخ والخيار والقثاء إذا بدا صلاح اللقطة الموجودة وإن كان من العلماء من

قال: لا يباع إلا لقطعة لقطعة، للقول الأول مأخذان: أحدهما: أن العروق كأصول الشجرة. . الثاني: وهو الصحيح أن هذه لم تدخل في النهى عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه، إذا تلفت بعد ذلك بجائحة فكتلف الثمار بالجائحة، بيع الرطبة ٢٩٨ ج ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٦٧، ٢٦٩ ج ٢٩، ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٠.

* جواز بيع القصب ونحوه سواء بيع على أن يقطع أو يقطع من مكان معروف وإن كان مغطى بورقه ٢٦٧ ج ٢٩.

إذا تلف القصب والقلقاس ونحو ذلك وهو تحت الأرض عند إدراكه فهو من ضمان البائع ٢٦٨، ٢٧٢ ج ٢٩.

* بيع الجزر واللفت والفجل والقلقاس ونحو ذلك فيه قولان ٢٦٨، ٢٧١ ج ٢٩.

* إذا اشترى ثمرًا قد بدا صلاحه فأصابته جائحة سماوية أتلفته قبل تمام صلاحه فهو من ضمان البائع، وإن أتلفه آدمى فللمشتري الفسخ وله الإمضاء ومطالبة المتلف ٢٩، ٣٠ ج ٢٩، ١٤٦-١٤٧ ج ٣٠.

* إن أتلفها من الآدميين من لا يمكن ضمانه كالجيوش التي تنهبها واللصوص الذين يخربونها ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٠.

* المتلف لا يطالب إلا بالبدل الواجب بالإتلاف، والمشتري لا يطالب إلا بالمسمى الواجب بالعقد ١٤٦ ج ٣٠.

* الأصل في أن تلف المبيع قبل التمكن من قبضه يفسخ به العقد من السنة ١٤٦، ١٤٧ ج ٣٠.

* وضع الجوائح ثابت بالنص وبالعمل القديم وبالقياس الجلى والقواعد المقررة ١٤٧، ١٤٨

ج ٣٠.

* الجواب عما احتجوا به من ظاهر الحديثين ١٤٨، ١٤٩ ج ٣٠.

* اعترض بعضهم على حديث الجوائح بأنه محمول على بيع الثمر قبل بدو صلاحه وهو باطل لعدة أوجه ١٤٩، ١٥٠ ج ٣٠.

* استدلالهم بأن القبض هو التخلية ١٥٠، ١٥١ ج ٣٠.

* استدلالهم بجواز التصرف فيه بالبيع ١٥٠، ١٥١ ج ٣٠.

* لا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها ١٤٨، ١٥٢ ج ٣٠.

* الجوائح موضوعة في جميع الشجر، وكذلك ما تكرر حملة كالقثاء والخيار ونحوهما من البقول ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٠.

* إن تركها إلى حين الجذاذ فتلفت ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٠.

* إذا تركها حتى تجاوز وقت نقلها وتكامل بلوغها ثم تلفت ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٠.

* إذا اشترى الأصل بعد ظهور الثمر أو قبل التأبير واشترط الثمر فلا جائحة ١٤٨، ١٤٩ ج ٣٠.

* بدو الصلاح في الثمار متنوع ٤٧، ٤٨ ج ٢٩.

* إذا بدا بعض ثمر الشجر جاز بيع جميعها اتفاقًا ٢٦٤ ج ٢٩.

* إذا بدا الصلاح في شجرة كان الصلاح لذلك النوع في تلك الحديقة عند الجماهير، وفي سائر البساتين نزع ٢٣، ٢٤، ٢٦٤ ج ٢٩.

* إذا اشترى مجرد الثمرة ومونة السقى على البائع فإن كان البستان مشتملاً على أنواع ففيها قولان: أحدهما: جواز بيع البستان إذا صلح

نوع منه، وهو أقوى ٤٥، ٤٦، ٢٦٥، ٢٦٦
جـ ٢٩، ١٢١ جـ ٣٠.

* إذا ضمن بستانًا يختلف بدو صلاحه وكان
الضامن هو الذى يزرع أرضه ويسقى شجره
فللعلماء فيها ثلاثة أقوال: (أ) إنها داخلة فى
النهى، (ب) التفريق بين أن تكون الأرض قليلة
أو كثيرة، (جـ) جواز ذلك مطلقًا وهو أصح
٢٩٩ جـ ٢٠، ٤٤، ٤٥، ٢٦٣، ٢٦٥
جـ ٢٩، ١٥٣، ١٥٤ جـ ٣٠.

* إذا حصلت جائحة فى هذا الضمان ١٥٥،
١٥٦ جـ ٣٠.
* إذا باع عبدًا له مال وكان مقصوده العبد جاز وإن
كان المال مجهولاً أو من جنس الثمن ٣٣
جـ ٢٩.

باب السلم

* إباحة السلم على وفق القياس، الجواب عن «لا
تبع ما ليس عندك» ٢٨٨، ٢٨٩ جـ ٢٠.
* إذا قوم سلعة بقيمة حالة وباعها الرجل بأكثر من
ذلك فهو منهى عنه ٢٧٣، ٢٧٤ جـ ٢٩
* إذا اشترى قمashaً بزائد الثلث إلى أجل جاز،
ينبغى إذا كان محتاجاً أن يربح عليه الربح
الذى جرت به العادة ٢٧٣، ٢٧٦ جـ ٢٩.
* إذا أراد أن يشتري سلعة من تاجر للانتفاع بها أو
الاتجار فقال لا أبيعها إلا بخمسين مؤجلة وقد
اشترها بثلاثين جاز، إن كان المشتري مضطراً
لم يجوز أن يباع إلا بقيمة المثل ٢٣٩، ٢٧٤،
٢٧٥ جـ ٢٩.
* إذا كان عنده فرس اشتراه بمائة وثمانين فطلبه
إنسان بثلاثمائة إلى أجل ليتنفع به أو يتجر فلا
بأس ٢٧٦، ٢٧٧ جـ ٢٩.

* إذا كان عنده صنف دفع له فيه رجل ألفين نقداً
ودفع له آخر ألفين وسبعمائة إلى أجل ليتنفع
بها أو يتجر فيها جاز جـ ٢٩.

* السلم فى الزيتون وأمثاله من المكيلات
والموزونات يجوز، النزاع فيما إذا أسلم فى غير
المكيل والموزون ٢٧٣ جـ ٢٩.

* يجوز بيع الشاة بالشاة إلى أجل ٢٧٣، ٢٧٤
جـ ٢٩.

* «استسلف من رجل بكرة...» ٣١ جـ ٢٩.

* إذا أسلف فى عش الحمامات فلا بد أن يسلف
فى قدر معلوم إلى أجل معلوم وأن يقبض
رأس المال فى المجلس... ٢٧٤، ٢٧٥
جـ ٢٩.

* تأجيل الديون إلى الحصاد والجذاذ جائز ٣١
جـ ٢٩.

* إذا حل دين السلم ولم يكن عنده وفاء فقال:
بعنيه بزيادة على الثمن الأول - لم يجوز لثلاثة
أوجه ٢٩٠ جـ ٢٩.

* إذا كان عنده لرجل مائة وثمانون مؤجلة فباعها
بأقل منها حالة فهو ربا، وإن كانت حالة فأخذ
البعض وأبرأه من البعض فأجره على الله ٢٩٠
جـ ٢٩.

* لا يجوز بيع دين السلم قبل قبضه لا من
المستسلف ولا من غيره، إذا وقع هذا العقد
فهو فاسد وعليه أن يرد هذا العوض إن كان
قبضه، لا يستحق هذا البائع إلا دين السلم
«نهى عن ربح ما لم يضمن» ٢٧٦، ٢٧٧،
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠ جـ ٢٩، ١٤٥ جـ ٣٠.

* إذا كان قد باعه وربح فيه فليتصدق بالربح ٢٧٦
جـ ٢٩.

* إيجاب المثل فى كل شىء بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة أقرب إلى العدل ممن أوجب القيمة من غير المثل^(١) ١٥٣ جـ ٢٠.

* إذا باعه أو أجره وحابه فى المبايعة والمؤاجرة لأجل قرضه فهو ربا، أمثلة ٢٩٤ جـ ٢٩.

* لا يجوز للأستاذ أن ينقص الصانع من أجره مثله لأجل ما له عنده من القرض ٢٩٣ جـ ٢٩.

* إذا أقرض لرجل ألف درهم فطالبه فقال: أنا اشتري منك صنفاً بزائد على أن تصبر ستة شهور استحقا التعزير، يجب رد السلعة والقرض إلى صاحبها، إن تعذر ذلك لم يكن له إلا قيمة المثل ٢٩١ جـ ٢٩.

* إذا أراد أن يعمر ملكه فباعه الملك بيع أمانة فهو ربا^(٢)، ليكرى الملك أو بعضه، إن كان عند المعطى سلعة يحتاج إليها الآخذ - كجراويل - جاز أن يشتريها إلى أجل ٢٩١ جـ ٢٩.

* إذا أقرض البذر لفلاخى إقطاعه وكان الكراء بقيمة المثل أو أكثر من قيمته ٢٩٣، ٢٩٤ جـ ٢٩.

* إذا أقرضه دراهم ليستوفيها منه فى بلد آخر جاز، كل منهما منتفع بهذا الاقتراض «السفتجة» ٢٧٩، ٢٨٠ جـ ٢٠، ٢٤٩، ٢٩٢، ٢٩٣ جـ ٢٩.

* يجوز أن يرد خيراً مما اقترض ٢٩٣ جـ ٢٩.
* إن كان له إقطاع وجاء عند فلاحه فاطعموه وأعطاهم عوض ما أكل فلا بأس ٢٩٣ جـ ٢٩.

(١) انظر: عوض المثل ص ٣٣٧ جـ ٣٧.

(٢) انظر: بيع الأمانة ص ٣٢٦ جـ ٣٧.

* الاعتياض عن دين السلم فيه زوايتان: الأولى: لا يجوز، الثانية يجوز، إذا أخذ عوضاً غير مكيل ولا موزون بقدر دين السلم حين الاعتياض أو أخذ من نوعه بقدره - جاز، وهو الصواب ٢٧٦-٢٨٧ جـ ٢٩.

* الجواب عن «من أسلف فى شىء فلا يصرفه إلى غيره» ٢٨٥، ٢٨٦ جـ ٢٩.

* إذا تداين ثم أعسر ومات استوفاه صاحبه «الشهيد» يغفر له كل شىء إلا الدين» ٢٩٠ جـ ٢٩.

* الإقالة فى السلم ٢٨٣ جـ ٢٩.

* إذا اعتاض عن ثمن المبيع والقرض فإنما يعتاض عنه بسعره ٢٨٦ جـ ٢٩.

باب القرض

* القرض ٢٥٨ جـ ٢٩.

* مأخذ من جعل القرض على خلاف القياس ٢٧٩، ٢٨٠ جـ ٢٠.

* يجوز قرض الخبز عدداً، وقرض الخمير وإن كان لا يجوز عدداً ٢٩٢ جـ ٢٩.

* يجوز قرض البيض وغيره من المعدودات ٢٩٣ جـ ٢٩.

* قرض الحيوان ٢٩٣ جـ ٢٩.

* يجوز قرض الدراهم المغشوشة إذا كانت متساوية الغش أو كان الغش متفاوتاً يسيراً، مثال ٢٩٢ جـ ٢٩.

* يجوز قرض الخنطة وغيرها من الخبواب وإن كانت مغشوشة بالتراب والشعير ٢٩٢ جـ ٢٩.

* يعيد المقرض نظير ما اقترض فى صفته ٢٥٨ جـ ٢٩.

* يجب على المقرض أن يوفى القرض فى البلد الذى اقترض فيه، ولا يكلفه السفر، إن قال: ما أوفيك إلا فى بلد آخر فعليه ضمان ما ينفقه بالمعروف ٢٩٢ جـ ٢٩.

باب الرهن

* إذا رهنوا ملكها على دراهم -لأجل فكاكها- فأنكرت الرهن فك الرهن ٢٩٧ جـ ٢٩.

* اشتراط القبض فى الرهن ٢٢١ جـ ٢٩، ١٥٢-١٥٥ جـ ٣١.

* صفة قبض المشاع إذا رهن أو تصدق به ١٥٢-١٥٥ جـ ٣١.

* جواز رهن الثمرة والزرع الأخضر ٢١٩ جـ ٢٩.

* العقود التى يشترط القبض فى لزومها واستقرارها ١٥٢-١٥٥ جـ ٣١.

* إذا قال المرتهن للراهن المعسر: بعنى الدار بشرط إن وفيتنى أخذتها بالثمن وإن سكتتها لم آخذ منك أجرة فليس بيعاً صحيحاً، وإذا عمر فوقها بناء حسبت له العمارة ٢٩٥ جـ ٢٩.

* بيع الرهن اللازم بدون إذن المرتهن لا يجوز، للمرتهن أن يطلب دينه من الراهن المدين إن كان قد حل، وله أن يطلب عود الرهن واستيفاء حقه منه، إن شاء طالب البائع له، وإن شاء طالب المشتري، إن كان المشتري مغروراً فقرار أجرة المبيع على البائع، وإن كان عالماً فعليه ضمان المنفعة ٢٩٨، ٢٩٩ جـ ٢٩.

* إذا قبضت الفرس من مالكةا بغير حق ورهنت فله ضمان ما نقصت، وإن كان المستولى عليها غاضباً فقرار الضمان عليه، وإن كان مغروراً ولم يتلف بسبب منه فقرار الضمان على الأول الذى غره وضمن له الدرك ٢٩٨ جـ ٢٩.

* إذا نقصت الحياصة باستعمال المرتهن فعليه ضمان ما نقص بالاستعمال ٢٩٩ جـ ٢٩.

* إذا أعاره نصف البستان ليرهنه لم يكن له الرجوع ٢٩٥ جـ ٢٩.

* إذا وفى الغريم بعض الدين وبقي بعضه فالرهن باق بما بقى من الحق، إذا فك المرتهن الرهن حصل الفكاك ٢٩٦ جـ ٢٩.

* إذا لم تكن الجارية مرهونة عند أهل الدين الثانى لم يكن لأهل هذا الدين اختصاص بها ٢٩٧، ٢٩٨ جـ ٢٩.

* إذا حل الدين وكان أذن له فى بيعه جاز وإلا باعه الحاكم ووفاه، إذا تعذر ذلك فهل يدفعه إلى ثقة يبيعه، إذا أمكن استيفاء الحق منه لم يجز حبس الغريم ٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٢٩.

* إذا حلف صاحب الرهن ليحضره معتقداً أن الرهن باق بعينه لم يعدم ثم تبين عدمه لم يحنث ٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٢٩.

* لا يقبل إقرار الراهن بما يطل الرهن، وللمقر له أن يطالبه بموجب إقراره ٢٩٦ جـ ٢٩.

فصل

* قول بعضهم: الرهن مركوب ومحلوب على خلاف القياس ٣٠٤، ٣٠٥ جـ ٢٠.

* إذا وطئ المرتهن الأمة المرهونة بإذن الراهن وظن أن ذلك جائز فولده حر، وهل عليه قيمة الولد والمهر؟ ١٥٦، ١٥٧ جـ ٣١.

* نفقة الحيوان واجبة على ربه، إذا أنفق المرتهن أو المستأجر عليه فله الرجوع، وكذلك المودع والشريك والوكيل ٣٠٤، ٣٠٥ جـ ٢٠.

* إذا ثبت أنه ضامن ببينة أو إقرار أو خطه لزمه ما ضمنه ٣٠٤ جـ ٢٩.

باب الضمان

* إن كان تحت حجر أبيه لم يصح ضمانه ٣٠٢ جـ ٢٩.

* إذا لم يكن ضامناً ولده ولا عنده له مال لم تجز مطالبة بما عليه ٣٠٤ جـ ٢٩.

* إذا ثبت أنه كان محجوراً عليه لم يصح ضمانه، إن قال: إن المضمون له يعلم أنني كنت محجوراً على فله تخليفه وكذا إذا ادعى الإكراه ٣٠٤ جـ ٢٩.

* إذا ضمن المستأجرين بما عليهم من الدين فلصاحب الحق أن يطالب الضامن بذلك الحق أو بما بقى منه وللضامن أن يطلب الغرماء إذا طلب ٣٠١، ٣٠٢ جـ ٢٩.

* للغريم أن يطلب من شاء منهما فإذا استوفى لم يكن له مطالبة. وله أن يطالبهما جميعاً ٣٠٣ جـ ٢٩.

* إذا خاف الغريم أن يغيب أو لا يقى بما عليه فله أن يحتاط عليه إما بملازمته وإما بعائن في وجهه، الترسيم عليه ملازمة ٣٠٢ جـ ٢٩.

* متى اعتقله الحاكم ثم بذل جميع ماله وسأل التمكين من ذلك مكن: إما أن يخرج مع ترسيم، وإما أن يوكل من يبيع الملك ويسلمه ٣٠٢ جـ ٢٩.

* إذا ضمن أملاً في ذمته وقد استحققت ولم يكن معه دراهم وله ملك يحرز القيمة وزيادة فبذل بيع ما له لم تجز عقوبته بحبس ولا غيره ٣٠٢ جـ ٢٩.

* إذا كان الضامن لم يعرف له مال قبل ذلك وادعى الإعسار فالقول قوله مع يمينه ولا يحتاج إلى إقامة بينة ٣٠١ جـ ٢٩.

* ظلم الضامن بمطالبته بما لا يجب عليه بالعقد الذي دخل فيه وإن كان محرمًا أبلغ من غناء الأجنبية للرجال ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥ جـ ٢٩.

* إذا ضمن رجلاً بإذنه فطلب منه فهرب حتى عجز عن إحضاره وغرم بسبب ذلك أموالاً فله الرجوع فيما أنفق بسبب ضمانه إذا كان ذلك بمعروف ٣٠٣ جـ ٢٩.

* ما ألزم الضامن بسبب عدوان المضمون عنه فله الرجوع بذلك ٣٠٥ جـ ٢٩.

* إذا استدان الصبي المميز وكفله أبوه وثلاثة آخرون بإذنه ثم غاب الأب فالأزم أحد الكفلاء بوزنه فله أن يرجع على من كفله ٣٠٦ جـ ٢٩.

* وإن كان في الباطن قد استدان لأبيه ولكن أبوه أمره بالاستدانة للأب، وإلا فله تخليف الأب أن الاستدانة لم تكن له ٣٠٦، ٣٠٧ جـ ٢٩.

* يصح ضمان ما في الذمة بغير إذن المضمون عنه ويطلب المستحق للضامن ٣٠١ جـ ٢٩.

* ضمان الأسواق - وهو ضمان ما يجب وضمان المجهول - وهو أن يضمن الضامن ما يجب على التاجر من الديون وما يقبضه من الأعيان ضمان صحيح، ويجوز للكاتب والشاهدة أن يكتبه وأن يشهد عليه ولو لم ير جوازه ٣٠٣ جـ ٢٩.

* الوكيل إن ضمن عهدة المبيع أو لم يسم موكله في العقد فهو ضامن للأرشي ٢٠٠، ٢٠١ جـ ٢٩.

* إذا قضا بغير إذن الغريم فهل له أن يرجع بذلك على المدين ٣٠٤، ٣٠٥ جـ ٢٠، ٣٠١ جـ ٢٩.

* من ادعى عن غيره حقًا واجبًا رجع به إن لم يكن متبرعًا، إذا افتك أسيرًا بغير إذنه رجع عليه بما افتكه به ١٨٧، ١٨٨ جـ ٣٠.

* إن كان يعامل الناس وقد اجتهد فى استعمال كاتب ثقة لم يكن فى ذمته شيء إذا ذهب شيء من حقوق الناس ٣٣ جـ ٣٠.

الكفالة

* إذا كان الضامن ضامنًا وجه المضمون فى حبس الشرع فسلمه إليه فهو برىء بذلك ولا يلزمه إحضاره له من الحبس، للمضمون له أن يطلب حقه منه ويستوفيه وإن كان فى الحبس، وللحاكم أن يخرج من الحبس حتى يحاكم ثم يعيده إليه ٣٠٥، ٣٠٦ جـ ٢٩.

* إن أمكن الوالد معاونة صاحب الحق على إحضار ولده بالتعريف بمكانه ونحوه لزمه ٣٠٤ جـ ٢٩.

* إذا كان الخفراء مستأجرين على حفظ الجمال فسرق منها شيء فعليهم الضمان بما تلف بتفريطهم ٣٠٦ جـ ٢٩.

* السجنان ونحوه ممن هو وكيل على الغريم بمنزلة الكفيل للوجه، عليه إحضار الخصم، فإن تعذر إحضاره ضمن ما عليه عند أحمد ومالك ٣٠٦، ٣٠٧ جـ ٢٩.

باب الحوالة

* غلط من قال: الحوالة تخالف القياس، وإنها بيع دين بدين ٢٧٨، ٢٧٩ جـ ٢٠.

* إذا أحال بدين على صداق حال ثم قبض المحيل الدين من المحال عليه صحت بعد الحوالة، ليس للمحيل قبض المحال به بعد الحوالة، ولا

تبرأ ذمة المحال عليه بالإقباض لها إلا أن يكون بأمر المحال، للمحتال أن يطلب كل واحد من المحال عليه ومن القابض دينه بغير إذنه، وللمحتال عليه أن يرجع على المحيل بما قبضه منه بغير حق، وللخصم تحليف المقر له أن باطن الإقرار كظاهره ٣٠٩ جـ ٢٩.

باب الصلح وأحكام الجوار

* الصلح عن القصاص والجزية والصلح مع أهل الحرب ليس بواجب أن يعلم الثمن والأجرة ٣٢، ٣٣ جـ ٢٩.

* «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا» ٩٤، ٩٥ جـ ٢٩.

* الغريم إذا جحد الحق حتى صولح كان الصلح فى حقه باطلاً ولم تبرأ ذمته، وإن كان المدعى إنما صالحه خوفًا من ذهاب جميع الحق فهو مكروه لا يصح صلحه، وله أن يطالبه بالحق بعد ذلك إذا أقر به أو قامت به بينة ٤٤ جـ ٣٠.

* إذا كانت يده على علو الحوانيت وصاحب السفلى لا يدعى أنه له فهو لصاحب اليد، وما أنشأه صاحب السفلى من العمارة الحديثة فليس له ذلك إلا أن يكون من حقوق ملكه ٩ جـ ٣٠.

* ما خرج عن حدود الوقف إلى طريق المسلمين وإلى الجيران أزيل، وإن خرج إلى ملك الغير ولم يأذن أزيل ١٤٥، ١٤٦ جـ ٣١.

* لا يجوز بيع شيء من طريق المسلمين النافذ، وليس لوكيل بيت المال بيع ذلك سواء كانت واسعة أو ضيقة ٧، ٨ جـ ٣٠.

* الشهادة بأنها لبيت المال بمجرد كونها طريقًا ٨ جـ ٣٠.

* إذا بنى فى ملكه بناء لم يتعد فيه على الجار لكن يخاف أن يسكن فى البناء الجديد أناس آخرون فينقص كراء الأول لم يكن له منه ١٢ جـ ٣٠.

* إذا كان الجدار مختصاً بأحدهما لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج إليه الجار ولا يضر بصاحب الجدار ١١، ١٢ جـ ٣٠.

* إذا كان لصاحب الجدار مصلحة فى وضع الجدوع عليه من غير ضرر الجدوع جاز ١٣ جـ ٣٠.

* إذا بناء أحدهما بماله لكن وضع بعض أساسه من هذا وبعضه من هذا لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج إليه ولا يضر بصاحب الجدار ١١، ١٢ جـ ٣٠.

* ليس لأحد أن يبنى على جدار الوقف ما يضر به وكذلك ما لا يضر به عند الجمهور ١٠٨، ١٠٩ جـ ٣١.

* إذا كان له ملك وهو واقع فأعلموه بوقوعه فأبى أن ينقضه ثم وقع على صغير وجب عليه الضمان ١٢ جـ ٣٠.

* إذا كان لرجل نهر يجرى فى أرض مباحة فأراد جار النهر أن يعرضه إلى أرض أو بعضه بلا ضرر جاز ذلك ولم يحل منه ١٣ جـ ٣٠.

* لو أراد أن يجرى فى أرضه من بقعة إلى بقعة ويخرجه إلى أرض مباحة أو إلى جار راض من غير أن يكون على رب الماء ضرر ١٣ جـ ٣٠.

* إذا قلنا بإجراء مائه فاحتاج أن يجرى ماؤه فى طريق مياه ثم يقاسمه جاز ١٣ جـ ٣٠.

* ولا يجوز لأحد أن يخرج فى طريق المسلمين شيئاً من أجزاء البناء حتى تخصيص الحائط من خارج إلا ٩، ١٠ جـ ٣٠.

* إذا اشترى داراً بحقوقها ولها بابان وأحدهما مسدود فله أن يفتحه كما كان أولاً إلا أن يكون مستثنى من البيع لفظاً أو عرفاً ٧ جـ ٣٠.

* ليس له أن يفتح باباً فى درب غير نافذ إلا بإذن أهله إلا أن يكون له فيه حق الاستطراق ٩، ١٠ جـ ٣٠.

* إذا كان الدخول إلى أحد البيتين من تحت ميزاب الآخر من قديم لم يمنع الميزاب ٨ جـ ٣٠.

* ليس للنجار أن يحدث فى الطريق المشترك الذى لا ينفذ شيئاً بغير إذن رفيقه وشركائه، إذا فعل ذلك فللشريك إزالته قبل البيع وبعده ٨، ٩ جـ ٣٠.

* ليس له أن يحدث فى الدرب الذى لا ينفذ روشناً ولو كان له باب إلى مدرسة، النزاع فى جواره فى الدرب النافذ إذا كان لا يضر بإذن الإمام ٩، ١٠، ٢١٧-٢١٩ جـ ٣٠.

* إذا ادعى أن له فيه حق روشن لم يقبل قوله إلا بحجة وله تحليل الجيران على نفى استحقاقه ٩ جـ ٣٠.

* السباط ونحوه إذا كان مضرراً ١٠ جـ ٣٠.

* هل له بناء دكة إذا كان يحاذى ما على يمينه وشماله ٢١٧، ٢١٨ جـ ٣٠.

* ليس له أن يفتح فى الدرب الذى لا ينفذ باباً يكون أقرب إلى الدرب من بابه الأصلية إلا بإذن المشاركين له فى الاستطراق ٩، ١٠ جـ ٣٠.

* لا يحدث فى ملكه ما يضر بجاره ٨، ٩ جـ ٣٠.

* إذا أراد أحد الشريكين في بستان أن يبنى بينه وبين شريكه جداراً وكانا محتاجين إلى السترة فمنعه من البناء أو امتنع من البناء معه أجبر، ويؤخذ الجدار من أرض كل منهما بقدر حصته ١٠، ١١ جـ ٣٠.

* إذا أراد أن يعمر غرفة فإن لم يكن فيه ضرر على الجار بأن يبنى ما يمنع الإشراف عليه أو لا يكون فيه إشراف عليه لم يمنع ٧، ٨ جـ ٣٠.

* إذا كان الملك مشتركاً بين مسلم وذمى فهدماه لم يجز تعليته على ملك جارهما المسلم، وإذا عليه وجب هدمه ١٠، ١١ جـ ٣٠.

باب الحجر

الحجر لحظ الغرماء

* إن كان معسراً وجب إنظاره ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠ جـ ٣٠، ١٢٨ جـ ٣٢.

* لا يحل لهم أن يطالبوه إذا علموا إعساره ولا يمنعه عن الحج ١٥، ١٦، ٢٠ جـ ٣٠، ١٢٨ جـ ٣٢.

* إذا ادعى الإعسار وعرف له مال لم تقبل دعوى الإعسار إلا ببينة ٢٣ جـ ٣٠.

* إذا كان الدين عن معارضة وكان له مال معروف فشهدوا بذهابه صار بمنزلة من لم يعرف له مال ٢٣٩ جـ ٣٥.

* إن شهدوا أنه معسر عما لزمه من الدين وعرفوا قدره صحت الشهادة، وتصح وإن لم يعرفوا قدره إذا شهدوا بأنه لا يقدر على وفاء شيء ٢٣٩ جـ ٣٥.

* لا تقبل دعوى إعساره بعد الاعتراف بالقدرة وبعد الحجر عليه إذا لم يبين السبب الذي أزال الملاء ١٦، ١٧ جـ ٣٠.

* إن قال: أبيعته إلى أجل وأحيل الغرماء فرضوا وأبوا أن يحتالوا ١٨ جـ ٣٠.

* إذا طلب الغرماء تعجيل بيع ما يمكن بيعه نقداً إذا بيع بثمن المثل ١٨ جـ ٣٠.

* للغريم أن يطلب كل وقت ما يقدر عليه وهو التقسيط ١٩ جـ ٣٠.

* إذا لم يكن له ما يوفى به إلا منافع الوقف عليه استوفى الدين من أجرة منافع الوقف بحسب الإمكان، فإن ظهر له مال سوى ذلك استوفى منه ما أمكن ٢٥ جـ ٣٠.

* إذا لم يكن له إلا عمل يده لم يحل اعتقاله ولا ضربه، يمكن من العمل حتى يوفى بنحسب الإمكان ٢٢، ٢٣ جـ ٣٠.

* إذا كان الدين حالاً وهو قادر على الوفاء أو مؤجلاً ومحله قبل قدوم المدين فلهم أن يمنعوه من السفر حتى يوثق برهن أو كفيل ١٦ جـ ٣٠.

* إن كان السفر مخوفاً كالجهاد فلهم منعه إذا تعين عليه ٢٠، ٢١ جـ ٣٠.

* إذا كان عليه دين فآذن له الغرماء فى السفر للحج جاز وإن منعه ليعمل ويوفيههم فلهم ذلك ٢٠ جـ ٣٠.

* لا يجوز له أن يجحد حقه ويحلف أنه لا شيء عليه إذا خاف من الاعتقال ٢٣، ٢٤ جـ ٣٠.

* إذا قال: متى بعث هذا المملوك فثمنه على حرام خوفاً من بعض الظلمة فإن قصد أن يوفى به الغرماء فلا شيء عليه، وإن قصد تحريم الثمن فقليل: عليه كفارة ٢٤ جـ ٣٠.

* إذا امتنع من وفاء الناس جميع حقوقهم وكان ماله ظاهراً وصبر على الحبس عوقب بالضرب والحبس مرة بعد أخرى حتى يؤديه ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٦ جـ ٣٠.

* إذا غيب ماله وأصر على الحبس ومن عنده أمانة أو وديعة أو غصب أو عارية أو مال للمسلمين أو عمل ولم يردّها إلى مستحقها وظهر كذبه يضرب حتى يحضر المال أو يعرف مكانه ولا يحلف ٢٥، ٢٦ جـ ٣٠، ١٥٣ جـ ٣٤.

* منهم من قدر الضرب كل مرة بتسعة وثلاثين سوطاً ١٧، ١٨ جـ ٣٠.

* ما بيد العبد لسيده يوفى منه دينه وإن كتم شيئاً منه عوقب حتى يظهره، ويباع أيضاً فى وفاء دينه ٢٤، ٢٥ جـ ٣٠.

* للحاكم أن يبيعه ويقيم من يوفى ويستوفى مع عقوبته على ترك الواجب ١٨ جـ ٣٠.

* ليس على الحاكم أن يتولى هو بيع ماله ووفاء دينه وإن جاز له ذلك ١٧، ١٨ جـ ٣٠.

* متى رأى أن يلزمه هو بالبيع والوفاء رجراً له ولأمثاله عن المثل أو لشغل الحاكم أو لمفسدة تخشى كانت عقوبته بالضرب حتى يتولى ذلك ١٨ جـ ٣٠.

* إن باع الورثة ووفوا من الثمن جاز، وإن سلموه للغرماء واستوفوا ديونهم جاز ولم يجب على الورثة أن يتولوا البيع، وإن طلبوا من الحاكم أن يقيم لهم أميناً يتولى ذلك جاز ١٥، ١٦ جـ ٣٠.

* يوفى الدين من المال ولو كان فيه شبهة ١٥٤، ١٥٥ جـ ٢٩.

* إذا أخذ الغريم رأس خيل قيمتها أكثر من باقى الدين كان ضامناً لما زاد على قدر حقه، وعليه أجرة ذلك، القول فى قيمتها قول الغاصب، إلا أن يعرف أن قيمتها أكثر، أو تقوم بينة بالقيمة ٢١ جـ ٣٠.

* للبائع أن يستوفى دينه مما لهم فى يده من المال ولا يحتاج إلى استئذان حاكم، المعلوم لصاحبه أن يستوفيه من مال من هو عليه، ولا يحتاج إلى إذن حاكم ١٣٥ جـ ٢٩.

* إذا كان الذى عليه الحق مطلقه حتى أحوجه إلى الشكاية فما غرمه بسبب ذلك على المماطل

على الوجه المعتاد ١٨ جـ ٣٠.

* إذا أبرأت زوجها وادعت الحجر فلما تزوجت
بآخر طالب الأول بالصداق لاتقبل دعوى
الحجر ٣٠ جـ ٣٠.

* إذا كان عليه حقوق شرعية فتبرع بملكه بحيث
لا يبقى لأهل الحقوق ما يستوفونه بهذا
التمليك فهو باطل، وإن كان الملك مستحقاً
لغيره أو فيه ما يستحقه غيره لم يصح تصرفه
فى حق الغير ٢٨، ٢٩ جـ ٣٠.

* إذا كان حين اعتقه عليه دين يحيط بماله ففى
صحة العتق نزاع ١٦، ١٧، ١٩ جـ ٣٠.

* هل ينفذ تبرع من عليه دين قبل الحجر عليه؟
١٣٤ جـ ٢٩.

* الأصل صحة التصرف وعدم الحجر حتى يثبت
أنه محجور عليه ٢٩، ٣٠ جـ ٣٠.

* ما كان فى حانوت المفلس من الأمانات فهى
لأصحابها، إذا كان قد أخذ للناس غزلاً ولم
يوجد عين الغزل لم يجز لصاحب الغزل أن
يأخذ مال غيره بدلاً من ماله ١٩ جـ ٣٠.

* من أقام بينة أن هذا عين ماله أخذه ١٩، ٢٠
جـ ٣٠.

* إذا أقام شاهداً وحلف مع شاهده حكم له ١٩،
٢٠ جـ ٣٠.

* إن وجدت علامات مميزة كاسم كل واحد على
متاعه عمل بذلك ١٩، ٢٠ جـ ٣٠.

* إذا تعذر ذلك كله أقرع بين المدعين ١٩،
٢٠ جـ ٣٠.

* لا يباع ماله إلا بضمن المثل المعتاد غالباً إلا أن
تكون العادة قد تغيرت تغيراً مستقراً ١٨،
١٩ جـ ٣٠.

* إذا كان له دين على جماعة فاتفقوا على إمهاله

على أن يعمل فى بقية ماله ويوفيههم وكان
لأحدهم دين حال فليس له أن يأخذه دونهم
٢١، ٢٢ جـ ٣٠.

* يجب أن يعدل بين الغرماء بعد الحجر، قبل
الحجر فيه نزاع ٢٩٧، ٢٩٨ جـ ٢٩، ١٩، ٢٠
جـ ٣٠.

* إذا تمكن الغرماء من استيفاء حقوقهم فعليهم
تخليته ٢٠، ٢١ جـ ٣٠.

المحجور عليه لحظه

* عمره سبع سنين أركبه رجل دابة فرمته وهربت
لايلزم والده شئ ٢٧، ٢٨ جـ ٣٠.

* إن باع قبل أن يرشد فبيعه باطل لاسيما إن كان
قد باع بالغبن الفاحش ٣٢، ٣٣ جـ ٣٠.

* إذا ادعى المشتري أنه كان رشيداً وقامت بينة
بسفاهه حكم ببطالان البيع ٣٣ جـ ٣٠.

* متى صارت رشيدة زال الحجر عنها سواء رشدها
أبوها أو الحاكم أو لا. وإن نوزعت فى الرشد
فشهد شاهدان به قبلت شهادتهما ولم يلتفت
إلى الأب ولا غيره، وإذا تصرفت مدة وشهد
الشاهد أنها كانت رشيدة فى مدة التصرف كان
صحيحاً وإن كان الأب يدعى أنها تحت الحجر
٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠ جـ ٣٠.

* لها على أبيها اليمين أنه لايعلم رشدها إذا طلبت
ذلك ولم يقم بينة ٢٩، ٣٠ جـ ٣٠.

* ولو لم يكن الشاهدان من أقارب، الرشد ونحوه
قد يعلم بالاستفاضة ٢٦، ٢٧ جـ ٣٠.

* للرشيدة ألا تصرف فى ماله إلا بإذن أبيها إن
لم يكن التصرف واجباً عليها ٢٧ جـ ٣٠.

* إذا آتس الوصى منهم الرشد دفع إليهم المال ولا
يحتاج إلى شهود وبغير إذن الحاكم، وله إثبات

ذلك عند الحاكم ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠ ج٣١.

* بذل المال لا يجوز إلا لمنفعة في الدين أو الدنيا ومن خرج عن ذلك كان سفيهاً وحجر عليه

٢١، ٢٢، ٢٥ ج٣١.

* ليس لأبيها الولاية عليها إلا بشرط دوام السفه ٢٩، ٣٠ ج٣.

* يتولى الكافر العدل في دينه مال ولده الكافر ١٧٦ ج١٥.

* إذا كان يتصرف في مال ابنته لنفسه كان قادحاً في أهليته ومنع من الولاية عليها كالحجر ٢٩، ٣٠ ج٣.

* إبراء المحجور عليها بإذن أبيها ٢١٩ ج٣٢.

* لوليها الحجر عليها إن كانت سفيهة وإلا فالحاكم، ولاخيها أن يرفع أمرها للحاكم ١٨٨، ١٨٩ ج٣١.

* لأخيها الولاية عليها من جهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٧، ٢٨ ج٣٠.

* المراد بالحاكم في عرف الفقهاء العادل القادر، إن كان مضيعاً لأموال اليتامى أو عاجزاً عنها لم يجب تسليمها إليه مع إمكان حفظها بدونه ١٠٢، ١٠٣ ج٣٣.

* لا يجوز أن يولى على مال اليتامى إلا من كان قوياً خبيراً بما ولى عليه أميناً، إذا لم يكن بهذه الصفة استبدل به من يصلح ٢٨، ٢٩ ج٣٠.

* إذا ثبت أنه حدث عليها سفه فالحجر عليها لولي الأمر لا لأبيها ٢٦، ٢٧ ج٣٠.

* إذا اشترى لليتيم بثلث المثل أو بزيادة للمصلحة جاز، وبزيادة لا يتغابن الناس بمثلها عليه ضمان الزيادة ٢٨ ج٣٠.

* ليس لولي اليتيم إلباسه الحرير وإسقاؤه الخمر، يكسوه من المباح ما يحصل به التجميل والزينة

في الأعياد وغيرها... إلخ ٣٢، ٣٣ ج٣٠.

* هل لوصى اليتيمة أن يبيع من أملاكها ما يجهزها به ١٨٦ ج٣١.

* يجوز بل ينبغي للوصى أن يتجر في مال اليتيم ولا يفتقر إلى إذن حاكم وإن كان غير وصى، وإن كان الناظر في أموال اليتامى الحاكم... يحفظه أو يأمر فيه بالمصلحة وجب استئذانه ٣١، ٣٢ ج٣٠.

* إذا قارض في مال اليتيم فالربح له ١٨٤، ١٨٥ ج٣١.

* إن كان الوصى فقيراً وقد عمل في المال فله أن يأخذ أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته ٢٨، ٢٩ ج٣٠، ١٨٤، ١٨٥ ج٣١.

* إذا كان لا يصلح لم يستحق الأجرة المساة بل أجره مثله ٢٩، ٣٠ ج٣٠.

* إذا دفع مال اليتيم إلى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر أمين عليه... إن كان الولي مفترطاً فيما فعله ضمن، وإن كان العامل خان أو فرط فعليه الضمان وعلى كل منهما اليمين في نفى التفريط والخيانة ٣٠، ٣١ ج٣٠.

* لو خان وصى اليتيم ثم تصرف مع ذلك صح تصرفه في حق المشتري وحق رب المال ١٣٧، ١٣٨ ج٢٩.

* إذا مات الوصى ولم يعرف أن مال اليتيم قد ذهب بغير تفريط فهو باق في تركة الميت ١٨٩ ج٣١.

* إن كان الوصى قد أقبضه لغيره، وذلك الغير أقبضه لليتيم إن أنكر اليتيم بعد إنباس الرشد وصوله إليه من جهة ذلك القابض أو أنكر إقباض الوصى أو وكيله لأحد ١٨٩، ١٩٠ ج٣١.

فسلم إليها كتابها - لم يملك الوكيل أن يطلق
ثلاثاً ٧١ جـ ٣٣.

❖ إذا وكل امرأته في بيع أو غيره ثم طلقها ثلاثاً لم
تبطل الوكالة ٧٠، ٧١ جـ ٣٣.

❖ إذا وكل غلامه في إيجار حانوت لشخص ثم إن
المستأجر أجره لشخص فليس للموكل ولا
للمستأجر الأول الزيادة في أجرة الحانوت،
وليس للموكل مطالبة المستأجر الثاني، وإذا
أخذت منه الأجرة غضباً فله استرجاع ذلك،
ولا يقبل قوله في إنكار الوكالة مع كونه
يتصرف له تصرف الوكلاء مع علمه بذلك
٤٢، ٤٣ جـ ٣٠.

❖ إذا وكل زوجته الثانية في طلاق الأولى ثم طلق
الثانية بطلت الوكالة ٧٠ جـ ٣٣.

❖ إذا مات موكله أو عزله ولم يعلم بذلك حتى
تصرف فهل ينزل قبل العلم؟ وإذا أقام بينة
ببطل آخر وحكم بها حاكم من غير دعوى على
المشتري ٣٨ - ٤٠ جـ ٣٠.

❖ ولو حكم ببطلان الوكالة لم يجب على الوكيل
ولا على المشتري ضمان ما استوفاه من المنفعة
٣٩ جـ ٣٠.

❖ لو وكل في بيع سلعة فباعها إلى أجل بأكثر
وتلف بعض الثمن؛ خير المالك بين مطالبة
البائع بقيمتها بنقد وبين أن يطالب بالثمن
المؤجل جميعه، تلف بعض الثمن على
الوكيل، إذا اصطلاحاً صح الصلح عن بدل
المتلف بأكثر من قيمته في ضمانه ٤٠، ٤١
جـ ٣٠.

❖ إذا أجر الوكيل بنصف أجرة المثل ضمن النقص،
وللمالك إبطال الإجارة ٣٥، ٣٦ جـ ٣٠.

❖ إن كان المستأجر لم يعلم بحال الوكيل فله أن

❖ إذا اعترف بمال لأيتام ثم طالبه أحدهم عند
الحاكم فأنكر ثم طلب منه في مرضه الإبراء لم
يصح الإبراء ٣٠، ٣١ جـ ٣٠.

❖ أيتام أسرهم التتار فخاف وراثتهم على أموالهم
فكتبوا محضراً على تقدير عدمهم وأنهم
وراثتهم هل يجوز ذلك؟ وهل لأحد أخذ هذا
الملك؟ ٣١ جـ ٣٠.

❖ توفي وهدم أكبر أولاده بعض الملك وأنشأه
ورزق فيه والورثة باطلون فلما طلبوا القسمة
قصد هدم البناء: إن كان بناه كله من ماله فله
أخذه وعليه ضمان البناء الأول وإن كان أعاده
بالبناء الأول فهو لهم ٣٢ جـ ٣٠.

❖ إن كان يعامل الناس وقد اجتهد في استعمال
كاتب ثقة ٣٣ جـ ٣٠.

❖ إذا جنى العبد تعلقت برقبتة ويخير سيده ١٩٠،
١٩١ جـ ٣٢.

باب الوكالة

❖ الإذن العرفي في التصرف بطريق الوكالة
كاللفظي، أمثلة ١٤، ١٥ جـ ٢٩.

❖ ما وجد بخط الأمير أو أخبر به كاتبه أو لفظ
وكيله في ذلك وجب العمل به ولا يحتاج
أصحاب الحقوق إلى بينة ٣٨، ٣٩ جـ ٣٠.

❖ الوكيل له أن يوكل غيره، النزاع في توكيله بلا
إذن الموكل ٥٣، ٥٤ جـ ٣٠.

❖ التوكل في اكتساب المباحات ٤٦ جـ ٣٠.

❖ إذا فسخ الوكيل المأذون له في فسخ النكاح بعد
تمكين الحاكم له من الفسخ صح ولم يحتاج إلى
حكم حاكم بصحة الفسخ ٣٦، ٣٧ جـ ٣٠.

❖ إذا كان الفاسخ هو الحاكم ٣٦، ٣٧ جـ ٣٠.

❖ إذا قال لوكيله: إن رضيت بهذه النفقة وإلا

يرجع على من غره بما لزمه، وزرعه محترم، ينزل بأجرة المثل، وإن كان عالماً فهو ضامن وزرعه زرع غضب، وهل للمالك قلعه مجاناً، وهل يملكه بنفقته، إبقاؤه بأجرة المثل، إذا ادعى على المستأجر أنه عالم بحال فانكر، فالقول قوله بيمينه ٤٢ جـ ٣٠.

* إذا أجر الوكيل إقطاعهم بدون أجرة المثل فلأرباب الأرض أن يضمّنوه تمام أجرة المثل، وإن كان المستأجرون علموا أنه ظالم وأنه حاباهم فلا أصحاب الأرض تضمينهم، وإن كانوا لم يعلموا فهل لأصحاب الأرض تضمينهم؟ وإذا ضمّنوهم فلهم الرجوع على هذا الغار؟ ٣٦، ٣٧ جـ ٣٠.

* إذا وكل رجلاً في عمارة إقطاعه فخذعه المزارعون فسجلوه بأقل من القيمة فله مطالبة الوكيل بما نقص سواء أطلق الوكالة أو قيدها بأسوة أمثاله ٣٧، ٣٨ جـ ٣٠.

* إن كان المسجل قال للوكيل: هذه الأجرة هي أسوة الناس ثم تبين كذبه طالبه الوكيل أو الموكل بتمام الأجرة إن كان قد زرع الأرض ٣٧، ٣٨ جـ ٣٠.

* إذا ضمن الوكيل عهدة المبيع أو لم يسم موكله في العقد ضمن الأرض ٢٠٠، ٢٠١ جـ ٢٩.

* الوكيل في الاستيفاء لا يصح إبراءه ولا مصالحته على بعض الحق ٣٥، ٤٤ جـ ٣٠.

* إذا وكله في شراء شيء أو استجاره ولم يوكله في الإقالة لم يكن وكيلاً فيها ٤٣، ٤٤ جـ ٣٠.

* إقرار الوكيل فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعروف مقبول ٢٠٣ جـ ٣١.

* إن أنكر الموكل قبض الثمن ولم يقم عليه بينة به فإن كان الوكيل بلا جعل قبل قوله على

الموكل، وإن كان يجعل فيه قولان، لا يقبل قول الوكيل على المشتري، إن كان البيع مفسوخاً فلهم أن يطالبوا الوكيل بالثمن، والوكيل يرجع على الموكل ٣٩ جـ ٣٠.

* إذا وكل فاشترى وأخذ من البائع جعلاً وأضافه إلى الثمن بغير علم موكله لم يجوز له وهبه البائع من غير مواطئة أو اتفاق ٣٥، ٣٦ جـ ٣٠.

* إن كان وكله بالعشر أو وكله توكيلاً مطلقاً على الوجه المعتاد الذي يقتضى في العرف أن له العشر فله ذلك ٤١، ٤٢ جـ ٣٠.

* إن كان قد عمل له على أن بعضه عوضاً ولم يبين له ذلك فله أجرة المثل، وله أن يستوفيه من تركته وبدون إذنه ٤١، ٤٢ جـ ٣٠.

* إذا أرسلوا قوماً وأعطوهم ما يتفقونه جاز وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم ٤٣ جـ ٣٠.

* إن كان يحفظ الزرع لصاحب الأرض والفلاح فله أجرته على الغلال، وإن كانت المؤنة التي يأخذها على الفلاح بقدر حقه عليه فلا بأس ٤٣، ٤٤ جـ ٣٠.

* إن كان الوكيل لا يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله والزيادة يأخذها المقطع؛ فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين ٣٣، ٣٤ جـ ٣٠.

باب الشركة

* الجمهور يقولون: الشركة نوعان: شركة أملاك، وشركة عقود ١٩٤ جـ ٢٠، ٤٥، ٥٨ جـ ٣٠.

* حكم معاملة من غالب أموالهم حرام، ومن غالب أموالهم حلال^(١) ١٣١ - ١٣٣، ١٥١ -

(١) انظر: ص ٣٢٢ جـ ٢٧.

* شركة الأملاك ١٩٤ جـ ٢٠.

* الشريكان فى فرس إذا لم يتفقا أن تكون عند أحدهما ولا عند ثالث يختاراه لها ولا طلب أحدهما مفاضلة الآخر فيها بيعت ويقسم ثمنها بينهما ٥٤ جـ ٣٠.

* إذا كان لشريكين فرس فأذن أحدهما للآخر فى سيره فأركب غيره فحصل بذلك مرض أو موت - ضمن الشريك النقص والتلف ٥٤ جـ ٣٠.

* إذا طلب الشريك فى بكرة أن يفاضله فيها لزمه، وإذا طلب بيعها بيعت عينهما واقتسما الثمن، وإذا كان الشريك يأخذ اللبن وكان بقدر العلف فلا شئ عليه، وإن كان انتفاعه بها أكثر من العلف أعطى شريكه نصيبه من الفضل ٥٥ جـ ٣٠.

* راع معه غنم خلطاً فاحتاجت إلى نفقة فباع بعضها وأنفقه على الباقي يقسمون الباقي على قدر رؤوس الأموال أو يغرم أرباب الباقي ما أنفق عنهم ٥٥ جـ ٣٠.

* إن كان أحد الشريكين قد سلم الفرس إلى الآخر فتلفت تحت يده من غير تفريط ولا عدوان فلا ضمان عليه، والقول قوله بيمينه فى نفى التفريط والعدوان ٥٥ جـ ٣٠.

* إذا قطع الشريك من أخشاب البستان شيئاً له ثمر يغل بغير إذن المالك... فعليه ضمانه، وللمالك أن يطالب بالضمان الذين تولوا قطع الخشب ٥٦ جـ ٣٠.

شركة العقود

* جواز شركة العنان حتى مع اختلاف جنس المالين

وعدم اختلاطهما ١٤٠، ١٤١ جـ ٢٠، ٤٥ - ٤٧ جـ ٣٠.

* إذا كان من أحدهما دابة ومن الآخر دراهم كانت هى والدراهم رأس المال وما ربحا فيبينهما، وإذا تقاسما بيعت الدابة واقتسما ثمنها مع جملة المال ٥٣، ٥٤ جـ ٣٠.

* إذا اشترك اثنان كان كل منهما يتصرف لنفسه بحكم المالك ولشريكه بحكم الوكالة، إذا علم الناس أنهم شركاء ويسلمون إليهم أموالهم جعلوا ذلك إذناً لأحدهم أن يأذن لشريكه ٥٨، ٥٧ جـ ٣٠.

* رجل عنده قماش فطلبه منه تاجر على أن يشتري النصف مشاعاً ويبقى النصف الآخر لصاحبه يشتركان فيه شركة عنان وزاد عليه من الجانبين زيادة اتفقا عليها وأن المال جميعه بيد المشتري: هذه المعاملة فاسدة من وجوه، والمال باق على ملك صاحبه، وإن كان قد عمل فيها المشتري الشريك فله ربح مثله وليس عليه الزيادة التى زيدت على ربح المثل ٤٩ - ٥١ جـ ٣٠.

* الشركة بالعروض من جنس شركة الأبدان، لو أبطلنا هذه الشركة فحكم الفاسد حكم الصحيح فى الضمان وعدمه وصحة التصرف وفساده ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤ جـ ٣٠.

* لا يجوز أن يشترط اختصاص أحدهما ببيع سلعة معينة ولا بمقدار من الربح ولا تخصيص أحدهما بالضمان ٣٨، ٣٩ جـ ٢٥، ٤٩ جـ ٣٠.

* إذا أخذ السلطان من أحد الشريكين الوظائف الظلمية على المال رجع على الآخر ١١٠، ١١١ جـ ٢٩.

* ما فسد من المشاركة وجب ربح المثل، لا أجرة

* إذا عمل المضارب ولم يربح لم يكن له شيء
ج ٢٧٦ ج ٢٠.

* لو خان الشريك ثم تصرف صح تصرفه في حق
المالك وفي حق المشتري. ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٩.

* ليس له أن يدفع المال إلى غيره إلا بإذن المالك أو
الشارع، ومتى فعل كان ضامناً ٥٢ ج ٣٠.

* لا يتفق المقارض على نفسه من مال المقارضة
حضرًا أو سفرًا ولو شرطها. وحيث كانت له
النفقة فباللمعروف ٥٣ ج ٣٠.

* إذا اشتركوا على أن بعضهم يعمل بيده
كالمضارب وبعضهم بماله أو بماله ويده وتلف
المال أو بعضه من غير عدوان ولا تفريط لم
يكن على العامل ضمان سواء كانت المضاربة
صحيحة أو فاسدة ٤٩ ج ٣٠.

* إذا تحاسب الشريكان - عنده - من غير إفراز
كان قسمة ١٩٤ ج ٢٩.

* إذا تعذرت القسمة وجب على الشريك البيع أو
الإجارة ٤١ ج ٢٩.

* لو خسر المال بعد ذلك لم تحجب الوضعية من
الربح ١٩٤ ج ٢٠.

* المشاركات بأصنافها لا توجب الوفاء مطلقًا ٢٧،
٢٨ ج ٢٩.

* إذا رافع المضارب إلى الحاكم وحكم عليه بدفع
جميع المال وطلب منه الإنظار... فسافر عن
البلدة مدة انفسخت الشركة بمطالبتة المذكورة،
ويضمن المال في ذمته بتأخير التسليم عن وقت
وجوبه مع الإمكان ٥٢، ٥٣ ج ٣٠.

* تنفسخ المضاربة بموت المالك، إذا علم العامل
بموته وتصرف بلا إذن المالك لفظًا أو عرفًا ولا
ولاية شرعية فهو غاصب، الربح الحاصل
بينهما ٥١، ٥٢ ج ٣٠.

المثل ٢٢٤، ٢٢٥ ج ٢٩، ٥١، ٥٣، ٥٤
ج ٣٠.

* يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في
الصحيح ٥١ ج ٢٨.

* المضاربة ثابتة بالسنة وعن الصحابة، غلط من
قال: إنها ثابتة بالإجماع بلا نص ١٠٦، ١٠٧
ج ١٩، ١٩٤ ج ٢٠، ٥٥، ٥٨ ج ٢٩، ٤٥
ج ٣٠.

* وهي أصل مستقل وقيست على المزارعة والمساواة
٥٥، ٥٨ ج ٢٩، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٩
ج ٣٠.

* مستند من قال: المضاربة على خلاف القياس
ظنهم أنها من جنس الإجارة غلطهم، هذه
العقود من جنس المشاركات ٢٧٥ -
٢٧٨ ج ٢٠.

* لا يجوز أن يشترط لأحدهما شيء مقدر من
النماء في المضاربة ٣٨، ٣٩ ج ٢٥،
١٢٤ ج ٣٠.

* لو أعطاه عرضاً فقال: بعه وضارب بثمانه ٦٣ -
٦٥ ج ٣٠.

* إذا دفع مال يتيم إلى عامل يشتري به ثمرة
مضاربة ومعه آخر أمين عليه وله النصف ولكل
منهما الربح وكان الشركة بعد تأبير الثمرة
فالأظهر صحة هذه الشركة ٣٠، ٣١ ج ٣٠.

* ما فسد من المشاركات والمضاربة والمساواة
والمزارعة إذا عمل فيها العامل استحق قسط
مثله من الربح لا أجره المثل ١١٦ ج ٢٠، ٥١،
٥٢ ج ٢٨، ٥١، ٥٣، ٥٤ ج ٣٠.

* يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في
الصحيح ٥١ ج ٢٨، ٥١ ج ٣٠.

* العقد الصحيح يوجب... إلخ ٢٢٣ ج ٢٩.

* إذا اتجر فى مال غيره بغير إذنه فالربح بينهما
جـ ٢٩.

* إذا جرى بين العامل والورثة ما يقتضى إبقاء عقد
المضاربة استحق المسمى له من الربح ٥١،
جـ ٥٢.

* إذا مات المضارب ولم يعين المضاربة قدم صاحب
المال بعين ماله على الغرماء ١٣٤، ١٣٥
جـ ٢٩.

* إذا ترك العامل أو المضارب العمل مع بقاء العقد
فهو مفطر ٢٢٣، ٢٢٤ جـ ٢٩.

* متى فرط العامل فى المال أو اعتدى فعليه ضمانه
وكذلك العامل الثانى إذا جحد الحق أو كثر
المال الواجب عليه أو طلب التزامهم إجارة لغير
مسوغ ٥٢، ٥٤ - ٥٧ جـ ٣٠.

* لا يجوز أن يوفى العامل دينه من مال القراض
إلا أن يختار رب المال ٥٢ جـ ٣٠.

* إذا ادعى العامل أنه لم يقبض من مال القراض
شيئاً أو عدمه أو وقع فيه تفريط بغير سبب
ظاهر لم يقبل مجرد قوله فيما خالف العادة
٥٢، ٥٣ جـ ٣٠.

* إذا دفعت إليه المال مضاربة وأعطاه شيئاً وقال:
هذا من الربح كان لها المطالبة برأس المال ولم
يقبل قوله إن هذه الزيادة من رأس المال ٨١،
جـ ٨٢.

* إذا أقر بالربح لزمه ما أقر به، فإن ادعى بعد
ذلك غلطاً لا يعذر فى مثله لم يقبل قوله، وإن
كان يعذر فى مثله ففى قبوله خلاف
جـ ٥٢.

* إذا دفع دابته أو سفينته إلى من يكتسب عليها
والربح بينهما، ومن يدفع ماشيته، أو نحله لمن
يقوم عليها والصوف والولد والعسل بينهما

٣٨، ٣٩ جـ ٢٥، ٤٣، ٦٩ جـ ٢٩، ٦٦، ٦٧
جـ ٣٠.

* جواز شركة الوجوه، وهى... إلخ ٤٥، ٤٨،
جـ ٤٩، ٣٠، ١٩٤ جـ ٢٠.

* ليس لولى الأمر المنع من هذه العقود ٥٧،
جـ ٥٨.

* شركة الأبدان نوعان ٤٥ - ٤٧، ٥٧، ٥٨
جـ ٣٠.

* الأول: أن يشتركا فيما يتقبلان من العمل فى
ذمتيهما، جوزه أكثر الفقهاء ٤٥ - ٤٧، ٥٧،
جـ ٥٨.

* كل منهما يتصرف لنفسه بحكم الملك ولشريكه
بحكم الوكالة ٥٧، ٥٨ جـ ٣٠.

* الشركة فى اكتساب المباحات ٤٥، ٤٦ جـ ٣٠.

* الثانى: أن يشتركا فيما يؤجران فيه أبدانها
ودابتيهما إجارة خاصة، جواز هذا النوع أصح
٤٥ - ٤٧ جـ ٣٠.

* إذا كان الحاكم لايجوز شركة الأبدان
والوجوه... فليس له منع الناس من مثل ذلك
ولا من نظائره فيما يسوغ فيه الاجتهاد ٤٨،
٤٩، ٥٧، ٥٨ جـ ٣٠.

* اشتراك الشهود إذا اشتركوا فيما يكتسبونه
بالشهادة قد يقال هو من شركة الأبدان، ما
يستحقه كل واحد من الجعل، وما يجب عليه
من العمل ٤٦، ٤٧، ٥٦، ٥٧ جـ ٣٠.

* وإذا عمل بعضهم أكثر من بعض ولم يكن
متبرعاً طالبهم بما زاد فى العمل أو زيادة فى
الأجرة بقدر عمله، وإن اتفقوا على أن
يشترطوا له زيادة جاز ٥٦، ٥٧ جـ ٣٠.

* إذا استعمل جماعة فى أن يشهدوا عليه ويكتبوا
خطوطهم بالشهادة ٤٧ جـ ٣٠.

* وإذا أكرههم القضاة على هذه الشركة، وما يجب على كل واحد منهم وما يجب له ٤٧جـ ٣٠.

* اشتراك الدالين فى بيع السلع، وإذا كان أحدهم سلم السلعة إلى غيره من الدالين بعلم المالك أو بالعرف جاز، النزاع فى جواز توكيله بلا إذن الموكل ٥٦ - ٥٨جـ ٣٠.

* شركة المفوضة ٢٠، ٢١جـ ٢٩.

باب المساقاة والمزارعة

* المساقاة والمزارعة هل هى جائزة؟ على قولين:
الاول: أنها لا تجوز، وهذا قول: أبى حنيفة... مالك والشافعى جوازا ما تدعو الحاجة إليه؛ فجوز مالك والشافعى فى القديم المساقاة مطلقاً فى الجديد قصر الجواز على النخل والعنب؛ وجوزا من المزارعة ما يدخل تبعاً إذا كان قدر الثلث فما دون - كقول مالك - أو كان قليلاً لا يمكن سقى الشجر إلا بسقيه كقول الشافعى، وإن كان كثيراً والنخل قليلاً ففيه لأصحابه وجهان، هذا إذا جمع بينهما فى عقد وسوى بينهما فى الجزء المشروط ٢٧٦، ٢٧٧جـ ٢٠، ٣٧، ٣٨جـ ٢٥، ٥١جـ ٢٨، ٤٩، ٥٠جـ ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٦٧، ٦٨جـ ٨٤، ٣٠.

* الثانى: جواز المساقاة على جميع الأشجار والمزارعة - الملك والإقطاع - سواء كانت الأرض بيضاء أو ذات شجر بجزء شائع، وهو قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب الليث... وفقهاء الحديث كأحمد و... وهو الصحيح ٣٧جـ ٢٥، ٥٠، ٥١جـ ٢٨، ٦١، ٦٨، ٦٩ - ٧١، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤جـ ٣٠.

* مستند من قال: المساقاة والمزارعة على خلاف القياس ظنهم أن هذه العقود من جنس الإجارة وهى لا تجوز بعوض مجهول، وهو قياس فاسد ١٩٥، ٢٧٥-٢٧٧جـ ٢٠، ٥١جـ ٢٨، ٤٥، ٤٦، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١جـ ٣٠.

* عذرهم مع هذا القياس ما بلغهم من النهى عن المخاربة وعن كراء الأرض ٣٨، ٣٩جـ ٢٥، ٥٠-٥٢جـ ٢٩، ٦٧، ٦٨جـ ٣٠.

* الأحاديث كحديث رافع وغيره جاءت مفسرة بأنها المزارعة التى يشترط فيها لرب الأرض زرع بقعة بعينها أو شئء مقدر من النماء، وهذا الشرط باطل بالنص وإجماع العلماء، علة المنع، لم يكن نهياً عما فعله هو وأصحابه فى عهده بعده ١٩٥، ١٩٦، ٢٧٦جـ ٢٠، ٤٨، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٤جـ ٢٩، ٦١، ٦٢، ٦٥-٧٠، ٧٥، ٧٩جـ ٣٠.

* من أدلة جواز المساقاة والمزارعة معاملة النبى ﷺ لأهل خيبر ومعاملة أصحابه المهاجرين والأنصار وأكابر الصحابة والتابعين ٥٢ - ٥٤جـ ٢٩، ٦٨، ٧٨جـ ٣٠.

* من أبطل المساقاة والمزارعة تأول ذلك بتأويلات مردودة كقولهم... ٥٣، ٥٤جـ ٢٩.

* والقياس الصحيح يقتضى جواز ذلك مع عمومات الكتاب والسنة المبيحة له أو النافية للحرج ومن الاستصحاب وذلك من وجوه:
الاول: أن هذه المعاملة مشاركة، الثانى: أنها من جنس المضاربة، الثالث: أن لفظ الإجارة فيه عموم وخصوص ١٨٣جـ ٢٠، ٥٤ - ٥٥جـ ٢٩، ٧١ - ٧٣جـ ٣٠.

* المساقاة والمزارعة أقرب إلى العدل وأحل من المؤاجرة بأجرة مسماة ١٦٥، ١٩٦، ٢٧٦جـ ٢٧٧جـ ٢٠، ٣٨جـ ٢٥، ٥١، ٥٢جـ ٢٨،

٥٠، ٥٥ ج ٢٩، ٧٨، ٧٩، ٨٠-٨٢ ج ٣٠.

❖ قول النبي ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه وإلا فليمسكها» أمر استحباب ٥١، ٦٢، ٦٤ ج ٢٩.

❖ الشهادة على المزارعة جائز ولو كان الشاهد ممن لا يجرها ٧٩، ٨٠ ج ٣٠.

❖ لو شرط لأحدهما ثمرة شجرة بعينها أو مقداراً محدوداً من الثمر لم يجز ٦١، ٦٢ ج ٣٠.

❖ لو اشترط أحدهما على الآخر أن يزرع له أرضاً أخرى أو يبضعه بضاعة يختص بربحها أو يسقى له شجرة أخرى أو استعارة دوابه لم يجز، وكذلك إذا تواطأ على ذلك قبل العقد ٦٢ - ٦٤ ج ٣٠.

❖ إذا تبرع أحدهما بهدية إلى الآخر مثل أن يهدي الفلاح غنماً أو دجاجاً أو غير ذلك خير المالك بين الرد، والقبول والمكافأة عليها بالمثل، أو يحسبها له من نصيبه من الربح إذا تقاسما ٦٢ - ٦٤ ج ٣٠.

❖ المناصب ١٤٦ ج ٣١.

❖ المشاركات بأصنافها لا توجب الوفاء مطلقاً ٢٧، ٢٨ ج ٣١.

❖ إذا زارعه حولاً بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم إذا كانت بلفظ الإجارة ٦٦، ٦٧ ج ٣٠.

❖ إذا كان له أرض فأعطاهما لشخص مغارسة...

فغرس بعضها وتعطل ما في الأرض من الغرس كان لرب الأرض الفسخ، وإذا فسخ العامل أو كانت فاسدة فلرب الأرض تملك نصيب الغارس بقيمته إذا لم يتفقا على قلعه ٧٢ ج ٣٠.

❖ إذا أعرض العامل عن المعقود عليه في المساقاة

قبل العمل لم يستحق شيئاً، وبعد وجود العمل على استحقاق نصيبه فيها وعليه تمام العمل ٨٣ ج ٣٠.

❖ إذا كان قد غرس بإذن المالك بإعارة أو إجارة وانقضت مدته أو كانت مطلقة فعلى صاحب الغراس أجرة المثل، وهي ٧٢ ج ٣٠.

فصل

❖ المزارعة بالثلث أو غيره من الأجزاء الشائعة سواء كانت الأرض بيضاء أو ذات شجر جائز في أصح قولي العلماء ٣٨، ٣٩ ج ٢٥، ٦٤، ٦٥ - ٦٩، ٧١، ٧٨، ٧٩ ج ٣٠.

❖ إذا زرع في أرض مشتركة بغير إذن الشركاء وكانت العادة جارية بأن يكون له نصيب معلوم ولرب الأرض نصيب معلوم جعل ما ازدرعه في مقدار أنصباء شركائه مقاسمة بينهم على الوجه المعتاد ٨٠، ٨١ ج ٣٠.

❖ إن كان المقطع الأول قد ازدرعه بعمله وبذره وبقره ثم أقطع للثاني كانت المنفعة الحادثة للمقطع الثاني فإن كان الإقطاع انتقل في نصف المدة كان للثاني نصف المنفعة وإن كان في ربعها الماضي كان له ربع المنفعة ٧٢-٧٥ ج ٣٠.

❖ إن كان قد نعى الحرام بفعله بأن نتج الإبل أو الغنم أو زرع الأرض قسم المال بين منفعة المال ومنفعة العامل ٧٨، ٧٩ ج ٣٠.

❖ ما يستحقه الجندي - كالثلث في المزارعة - ينتقل إلى ورثته سواء كان المشروط بمكتوب أو غير مكتوب، متى شهد شاهد عدل أو مزكى وحلف المدعى مع الشاهد حكم له بذلك ٨٠ ج ٣٠.

❖ سواء كان البذر من رب الأرض أو من العامل أو من ثالث ٥٠، ٥١ ج ٢٨، ٥٩، ٦٤، ٦٥،

٦٩، ٧٠، ٧٤ - ٨٠ ج ٣٠.

دليل ذلك النص والقياس ٦٦، ٦٧ ج ٢٩.

* بيان نص أحمد ٦٦، ٦٧ ج ٢٩.

* إذا كان البذر من العامل فهو أولى بالصحة مما

إذا كان من المالك ٢٧٧، ٢٧٨ ج ٢٠، ٣٨،

٣٩ ج ٢٥، ٦٤، ٦٥ ج ٣٠.

* من قال: إن المزارعة يشترط فيها أن يكون البذر

من المالك فليس معه حجة شرعية ولا أثر عن

الصحاب، قياسه على المضاربة قياس فاسد،

وليست مثل المؤاجرة ٢٧٧، ٢٧٨ ج ٢٠،

٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧١ ج ٣٠.

* من سمى المعاملة ببذر من المالك مزارعة ومن

العامل مخابرة - فهو قول لأدليل عليه ٦١،

٦٢ ج ٣٠.

* المخابرة التي نهى عنها هي التي يشترط فيها لرب

الأرض زرع بقعة بعينها ٦٩، ٧٢، ٧٣ ج ٣٠.

* اشتراط عود مثل البذر ٢٧٦ ج ٢٠، ٦٢ ج ٣٠.

* للسلطان أن يشترط على المقاطعة أن يتركوا في

الأرض قوة إذا كان الأول قد ترك فيها قوة

والثاني محتاجاً إليها ٧٥ ج ٣٠.

* إذا جرت العادة بأن من دخل على قوة خرج

على نظيرها ومن أعطى قوة من عنده استوفأها

مؤجلة كان إقطاع ولي الأمر لهذا الشرط وذلك

جائز ٧٥ ج ٣٠.

* إذا كانت حنطة بعض الفلاحين خيراً من حنطة

بعض فليس للمقطع أن يخلط ذلك ويفرقه

عليهم وقت البذر، وإن كانت الحنطة سواء وقد

احتاج إلى الخلط فلا بأس ٧٩، ٨٠ ج ٣٠.

* «الضمان والقبالة»^(١) وهي أن يضمن الأرض

(١) ويسمى - حيلة - مسافة وإجارة، وتقدم ص ٣٤٢،

٣٤٣ ج ٣٧.

والشجر جميعاً بعوض واحد لمن يقوم على

الشجر والأرض ويكون الثمر والزرع له: فيه

ثلاثة أقوال: الأول: أنه باطل، هذا القول

منصوص عن أحمد وهو قول أبي حنيفة

والشافعي بناء على أن ذلك بيع، الثاني يجوز

إذا كانت الأرض هي المقصودة والشجر تابع

لها، وهو قول مالك، الثالث: الجواز مطلقاً،

وهو قول طائفة من أصحابنا وغيرهم وهو

الصواب، مأخذ هذا القول، وأدلته، والفرق

بينه وبين ما نهى عنه من بيع الثمر قبل بدو

صلاحه من وجوه ٨٥، ٨٦، ٨٩، ١٨٩، ١٩٠

ج ٢٠، ٣٥ ج ٢٩، ١٢٠ - ١٣٣، ١٤١،

١٤٢، ١٥٣ - ١٥٥ ج ٣٠.

* ضمان الإقطاع صحيح، لم يفت أحد بتحريمه

إلا بعض أهل هذا الزمان لظنهم أنه بمنزلة

المستعير ١٢٢، ١٢٣ ج ٣٠.

* الضمانات شبيهة بالمؤاجرات ٨٥ ج ٣٠.

* إذا نقص الثمر عن الوجه المعتاد في البساتين

المضمنة فهو من باب تلف المنفعة المقصودة

بالعقد أو فواتها ١٢٨ - ١٣٢، ١٣٤ ج ٣٠.

* إذا حصلت جائحة في هذا الضمان - قبل ظهور

الثمرة وقبل بدو صلاحها أو بعدهما أو بينهما -

وجب وضعها على القول بصحة هذا العقد أو

فساده، من الآفات السماوية ١٣٣، ١٣٤،

١٣٩، ١٤٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤ ج ٣٠.

* إذا قال: أضمنه بكذا وإن أكله الجراد فهو عقد

فاسد، إذا كان العقد فاسداً كان الواجب رد

المقبوض به، وإن كان صحيحاً زيد على نصيب

الباقى من المسمى بقدر قيمته ...

١٤٠ ج ٣٠.

* إذا قلنا: لا يصح هذا العقد فقد قيل: يؤجر

الأرض ويساقى على الشجر بجزء حيلة، هذا

لا يجوز إن شرط أخذ العقدين في الآخر ٣٥،
٣٧ ج ٢٩، ٨٦، ٨٧، ١٢١ - ١٢٣، ١٥٤،
١٥٥ ج ٣٠، ٤٢ ج ٣١.

* وإن لم يشترط أحد العقدين في الآخر كان لرب
الأرض أن يلزمه بالأجرة عن الأرض بدون
المساقاة ١٣٠ - ١٣٢، ١٥٤، ١٥٥ ج ٣٠.

* إجارة المساكن تبعاً للأرض والشجر، وإجارة
الأرض والشجر تبعاً للمساكن ١٢٧ ج ٣٠.

* لا يجوز إكراء الشجر بحال ٤٢ ج ٣١.

* طائفة من أصحاب أحمد جوزوا هذا العقد - إذا
كان البذر من العامل - بلفظ الإجارة لا
المزارعة وطائفة بالعكس ٦٥ ج ٣٠.

* أصبح الأقوال جوازهما سواء كان بلفظ الإجارة
أو المزارعة ٣٨، ٣٩ ج ٢٥.

* وروى عن جماعة من السلف المنع من إيجارتها
بالأجرة المسماة وإن كانت دراهم أو دنائير
٥٠، ٥١ ج ٢٩.

* من يرخص في المزارعة دون المؤاجرة يقول ٥١،
٥٢، ٦٤ - ٦٦ ج ٢٩.

* ومن يجوز المؤاجرة دون المزارعة يستدل بـ «نهى
عن قفيز الطحان» ٥٢ ج ٢٩، ٦٥، ٦٦ ج ٣٠.

* التفريق بينهما بأن الإجارة عقد لازم بخلاف
المزارعة ممنوع ٦٦، ٦٧ ج ٣٠.

* عذرهم مع هذا القياس ما بلغهم من النهى عن
المخابرة، وعن كراء الأرض ٥٠ - ٥٢ ج
٢٩، ٦٧، ٦٨ ج ٣٠.

* وذهب جميع الفقهاء الجامعون لطرقه كلهم إلى
جواز المزارعة والمؤاجرة ونحو ذلك اتباعاً لسنة
الرسول ﷺ وسنة خلفائه وأصحابه وما عليه
السلف وعمل المسلمين وبينوا معنى الأحاديث

التي يظن اختلافها ٥٢ - ٥٤، ٦٦ ج ٢٩،
٥١، ٥٢ ج ٢٨.

* المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة، تعليل
ذلك ٦٦ ج ٣٠.

* وسواء كانت الأرض مقطعة أو غير مقطعة، من
قاس المقطعة على المستعارة فقد أخطأ من
وجهين ٥١، ٥٢ ج ٢٨.

* المربعة نوع من المزارعة ولا تخرج عنها إلا إذا
استكرى بإجارة مقدرة من يعمل له فيها ٥٢ ج
٢٨.

* إذا استأجره ليطحن له طبيخاً أو يخبز له رغيفاً
أو يخيظ له ثياباً أو يسقى له زرعاً أو يقطف له
ثمراً أو أعطاه ماءه ليسقى به قطنه أو زرعه
ويكون له ربه أو ثلثه جاز ٦٦ ج ٣٠.

* إذا استأجر الأرض بجزء من زرعها وصححناها
ولم تزرع نظر إلى معدل المغل فيجب القسط
المسمى فيه، وإذا جعلناها مزارعة وصححناها
فينبغي أن تضمن بمثل ذلك، وإذا أفسدناها
وسمينها إجارة فالواجب قسط المثل ٧١
ج ٣٠.

* إجارة الأرض بنجس الطعام الخارج منها جائز
في أظهر قولى العلماء ٤١، ٤٢، ٦٦، ٦٧،
٧٠ ج ٣٠.

* إذا استأجر من يشق الأرض ويبذر فيها ويسقيها
بطعام من عنده وقد استأجره على أن يبذر له
طعاماً ٦٥ ج ٣٠.

* إذا استأجر قوماً ليستخرجوا له معدن ذهب أو
فضة أو ركازاً من الأرض بدراهم أو دنائير ٦٥
ج ٣٠.

* إذا كان العامل قد فرط حتى مات بعض المقصود
فأخذ المالك مثل ذلك من أرض أخرى وجعل

ذلك له بحيث لا يكون فيه عدوان لم يحث
٦٧، ٦٨ جـ ٣٠.

* مؤنة الحصادين على من اشترطاه، وإن اشترطا
المؤنة عليهما فعليهما، وإن شرطاهما على
أحدهما فهي عليه، وفي الإطلاق نزاع، ولهما
اقتسام الحب والتين ٧٠ جـ ٣٠.

* يباح اللقاط إذا حصده المالك أو الغاصب
١٧١ جـ ٣٠.

* إذا امتنع بعض الشركاء عن الإنفاق الذى يحتاج
إليه الزرع جاز لبعضهم أن يزرع فى مقدار
نصيبه ويختص به ٨١ جـ ٣٠.

* إذا طلب أحد الشريكين من الآخر أن يزرع معه
أو يهايته وامتنع الآخر فلأول أن يزرع فى
مقدار حصته ولا أجره عليه للشريك ٨١،
٨٢ جـ ٣٠.

* إذا كان الوقف مشاعاً على جهتين فأعطى العامل
فلاحاً إحدى الجهتين بذراً فزرعوه ولم يعط
الجهة الأخرى فليس لهم مشاركة أرباب البذر
٨٢ جـ ٣٠.

* إذا لم يمكن الفلاحين البذر وحده لشيوع الأرض
وامتناع الشركاء من المقاسمة والمعاونة، فالزرع
كله لرب البذر إذا زرع فى قدر ملكه من أرباب
البذر بالمبذور من الأرض والعمل للعامل
ويقسم الزرع بينهم ٨٢ جـ ٣٠.

* «من زرع فى أرض قوم بغير إذنهم فليس له من
الزرع شئ وله نفقته» ٦٧، ٦٩ جـ ٢٩.

* إذا زارع حولاً بعينه فالمزارعة لازمة كما تلزم إذا
كانت بلفظ الإجارة ٦٦، ٦٧ جـ ٣٠.

* من له فى الأرض فلاحه لم ينتفع بها له قيمتها
بعد الفسخ ٨٣ جـ ٣٠.

* إذا فسدت هذه المشاركات وجب نصيب المثل لا

أجرة المثل ٣٧، ٣٨ جـ ٢٥، ٥١، ٥٢ جـ ٢٨.

* إن لم تنقص حصة الشركاء لا فى الأرض ولا
فى الزرع فعليهم إجابة طالب القسمة، وإن
أمكن انقسام عوض المقسوم من غير ضرر فعل
٧٨ جـ ٣٠.

* إذا بذره فى غير الوقت الذى يذر مثله أو فى
أرض ليست على الوصف الذى اتفقا عليه
فنقصت كان من ضمانه، أقل ما عليه مثل
رأس المال ٨٢، ٨٣ جـ ٣٠.

* إذا أخذ الفلاح شيئاً من غير استحقاق ظاهر كان
خيانة ٨٣، ٨٤ جـ ٣٠.

* لا يجوز أن يشترط على العامل شئ معين لا
دجاج ولا غيره ٧٩، ٨٠ جـ ٣٠.

* لو اشترط أحدهما على الآخر أن يزرع له بقعة
أخرى يختص بربحها لم يجز، إذا تبرع
أحدهما بهدية ٦٢ - ٦٤ جـ ٣٠.

* إذا عامله على أرض فيها حب من العام الماضى
صح واستحق العامل ما شرط له ٨٢،
٨٣ جـ ٣٠.

* إذا كانت الأرض لواحد ومن الآخر البقر والبذر
ومن المراجع العمل على أن لرب الأرض
النصف ولهذين النصف ٧١ جـ ٣٠.

* إذا حرت الفلاح أرضاً وزرعها غيره وكانت
مقاسمة لرب الأرض سهم وللنصف سهم قسم
نصيب الفلاح بين الحارث والزارع ٨٥ جـ ٣٠.

باب الإجارة

* الإجارة على ثلاث مراتب: الأولى الإجارة
الخاصة: أن يستأجر عيناً، أو يستأجره على
عمل فى الذمة بحيث تكون المنفعة معلومة
فيكون الأجر معلوماً والإجارة لازمة

٥٧جـ ٢٩، ٦١، ٦٢ جـ ٣٠.

* الخراج إجارة الأرض وإن لم تقدر مدة إيجارتها
١٢٧جـ ٣٠.

* من جعل الإجارة على خلاف القياس قال: إنها
بيع معدوم، وبيع المعدوم على خلاف القياس،
نقد ذلك ٢٨٩-٣٠١جـ ٢٠، ١٩٨جـ ٢٢.

* للفقهاء في الإجارة الشرعية قولان: أحدهما:
أنها تنعقد بما عده الناس إجارة، أمثلة، الآخر:
لا بد من الصيغة في ذلك ٩٢، ٩٣جـ ٣٠.

* المرجع في العقود الإجارة... إلى العرف ولا
يشترط لفظ معين، إذا عرف المتعاقدان المقصود
انعقدت بأى لفظ من الألفاظ ١٨٩، ١٩٠،
٢٩٠جـ ٢٠.

* إن كان الناظر ممن يعتقد صحة الإجارة بما جرت
به العادة جاز أن يسلمه بما هو إجارة في
العرف، وإن كان لا يرى صحة الإجارة إلا
باللفظ كان عليه ألا يسلمها إلا إذا أجرها كذلك
٩٧، ٩٨جـ ٣٠.

* ليس لناظر الوقف وولى اليتيم والوكيل أن
يؤجره إجارة غير شرعية ٩٧، ٩٨،
١٠٢جـ ٣٠.

* إذا قال الناظر للطالب: أكتب عليك إجارة
واسكن فقد أجره ٨٩، ٩٠، ١١٩جـ ٣٠.

* إذا قال: أجرنى المكان الفلانى بكذا، فأشهد
المستأجر على نفسه دون المؤجر وسلم إليه
المكان، وإذا أراد الساكن أن يخرج لم يمكنه
صاحب المكان فهى إجارة شرعية ٩٢،
٩٣جـ ٣٠.

* هل تنعقد الإجارة بلفظ البيع؟ التحقيق
٢٩٠جـ ٢٠.

* العقد لا يفتقر إلى إشهاد ١٠٢، ١٠٣ جـ ٣٠.

شروطها

(١) معرفة المنفعة

* يجوز إجارة منبت القصب ليزرع فيها المستأجر
قصباً، وكذلك إجارة المقصبة ليقوم عليها
المستأجر ويسقيها ٨٥، ٨٦ جـ ٣٠.

* إن استأجرها على أن يزرع فيها نوعاً من الحبوب
لم يكن له أن يزرع ما هو أشد ضرراً، ولو
زرع ما هو أشد ضرراً كان للمؤجر مطالبته
بالقيمة، وإن استأجرها على أن يزرع فيها ما
شاء فله ذلك ٨٦ جـ ٣٠.

* إجارة الأرض ليتنفع بذلك انتفاع مثله بمثلها
جائز ١٦٥جـ ٣٠.

* إن اشترط المستأجر أن ينتفع بجميع ما فى
الأرض حتى فى الكلاً المباح وأعقاب الزرع
وغير ذلك فهو شرط لازم وكذلك إذا كانت
العادة تتضمن ذلك ١٣٥، ١٣٦جـ ٣٠.

(٢) معرفة الأجرة

* الإجارة بأجرة مجهولة... من الميسر
٢٧٧جـ ٢٠.

* إذا اشترط على المستأجر عمارة موصوفة جاز
٢٩١جـ ٢٩.

* تصح إجارة الأجير بالطعام والكسوة... ويرجع
فى ذلك إلى العرف ١٠٥، ١٠٦جـ ٣٢،
٢٠٥جـ ٣٥.

* إجارة الظئر جائز بالكتاب والسنة والإجماع
١٣٣ جـ ٣٠.

* قول من قال: إجارة الظئر للرضاع على خلاف
القياس لأن الإجارة عقد على منافع وإجارة
الظئر عقد على اللبن، وقالوا: المقصود وضع

* وإن كان مبدأ الحكم فى أثناء الشهر فإن كان كاملاً كمل ثلاثين وإن كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين . ٨٠-٨٢ ج ٢٥ .

(٣) الإباحة فى العين

* الصليب لا يجوز عمله بأجرة ولا غير أجرة ٨٨ ج ٢٢ .

* يتصدق بذلك العوض ويتوب ٨٨ ج ٢٢ .

* إذا اكترى منفعة لفعل محرم كالغناء والزنا وشهادة الزور وقتل المعصوم والنوح كان حراماً، وكذلك إذا أكرأها لفعل ما وجب عليه، أمثلة ١١٤، ١١٥، ١١٨ ج ٣٠ .

* تحريم استئجار الشبابة، لا حجة فى حديث ابن عمر على إباحتها، آلات الملاهى لا يجوز الاستئجار عليها ١١٦-١١٩ ج ٣٠ .

* أخذ الأجرة والهبة والكرامة على النجامة حرام على الآخذ والدافع ١١٨ ج ٣٥ .

* يحرم إكرأ الحوانيت من المنجمين ، ويجب منعهم من الجلوس فى الدكاكين ١١٨-١٢٠ ج ٣٥ .

* ليس كل ما جاز فعله جاز إعطاء العوض عليه ١١٨ ج ٣٠ .

* إذا استوفى تلك المنفعة ومنع العامل أجرته كان غدرًا وظلمًا أيضاً ١١٤، ١١٥ ج ٣٠ .

* إذا استؤجر لحمل الخمر قضى له بالأجرة لكنها لا تطيب له : إما كراهة تنزيه أو تحريم فيما جنسه مباحاً كالحمل بخلاف الزنا ١١٤، ١١٥ ج ٣٠ .

* فلا يجوز الانتفاع به ولا رده على صاحبه ٨٨ ج ٢٢ .

* المقبوض على منفعة محرمة يتصدق به، ويتوب

الطفل فى حجرها... كلام فاسد ٤١، ٤٢ ج ٢٩، ١٠٨-١١١، ١٣٣ ج ٣٠ .

* الظئر تارة تستأجر بأجرة مقدرة، وتارة بطعامها وكسوتها، وتارة يكون طعامها وكسوتها من ملة الأجرة ٢٨٩-٣٠١ ج ٢٠ .

* إجارة الحيوان كالجواميس والغنم والطير والناقة لشرب لبنها أو نسلها: (أ) أن يكون المستأجر هو الذى يقوم على هذه الدواب، هذا إجارة، وأولى من إجارة الظئر، (ب) أن يكون صاحب الماشية هو الذى يقوم عليها وطالب اللبن لا يعرف إلا لبنها وقد استأجرها لترضع سخلاً فهو مثل إجارة الظئر، وهل يسمى بيعاً؟ (ج) أن يشتري اللبن مدة مقدراً معيناً من ذلك اللبن يأخذه أفساطاً من هذه الماشية، هذا جائز... وهل يسمى بيعاً؟ (د) ألا يكون مقدراً معيناً فهو النهى عنه بـ «لا يباع لبن فى ضرع» . ٣٠٠ ج ٢٠، ٤٣، ٤٤ ج ٢٩، ١٠٨-١١١، ١٢٥، ١٣٣ ج ٣٠ .

* كما تصح الإجارة على المنافع تصح على ما يتجدد ويحدث كمياء البئر وغير ذلك ١٠٩، ١١٠ ج ٣٠ .

* تجب أجرة المثل فيما جرت العادة فيه وإن لم يشترط ، أمثلة ٢٢٥ ج ٣٠، ٨٠، ٨١ ج ٣٥ .

* سر كراهة أحمد لبناء الحمام وشرائه وكرائه، محامل كلامه ثلاثة ١٧٢، ١٨٢ ج ٢١ .

* هل يكره كراء المصاغ بجنسه؟ كراؤه بغير جنسه وأكله جائز بلا كراهة إذا أكرى فى مباح ١٠٧، ١٠٨ ج ٣٠ .

* إذا كان مبدأ الحكم بالهلال حسب جميع الشهور بالأهلة وإن كان بعضها أو جميعها ناقصاً ٨٠-٨٢ ج ٢٥ .

إلى الله، صدقته بالعوض كفارة. ٨٨ج-٢٢.

* إذا وزن الوزن بالعدل وأخذ أجرته من عليه الوزن جاز إذا وزن بالآلات الصحيحة، وإن كانت الآلات فاسدة والوزن باخساً كان من الظالمين ١٠٤ج-٣٠.

* إذا أجره حنطة ليتفع بها ثم يرد إليه مثلها مع الأجرة لم يجز ١٨٤، ١٨٥ ج-٢٩.

* قول القاضى: لها أن تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أم مطلقة ٤٣، ٤٤ ج-٣٤.

* ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن الزوج ١٧١ج-٣٢.

* إذا استأجرها لإرضاع ولدها فهل له منع زوجها من وطئها خشية أن يقل لبنها بالحمل ١٧١ج-٣٢.

يشترط فى العين المؤجرة

(١) معرفتها

* إذا استأجر أرضاً لم يرها ولم توصف له لم تصح الإجارة عند الجمهور، من صححها أثبت له خيار الرؤية، إن وصفت بأنها تروى كل عام فلم ترو فله الفسخ ١٦٥ج-٣٠.

* إجارة الأرض المعينة جائزة وإن لم يعلم زرعاتها ١٦٦ ج-٣٠.

* يصح استئجار الأعمى عند الجمهور، لا بد أن يوصف له المستأجر، إن وجدته بخلاف الصفة فله الفسخ ١٦٢، ١٦٣ج-٣٠.

(٢) أن يعقد على نفعها دون أجزائها

* إذا أعطى الشمع لمن يوقده وقال: كلما نقص منه أوقية بكذا، جاز إذا أوقد فى أمر مباح

١٠٧، ١٠٨ ج-٣٠.

(٣) القدرة على التسليم

* إذا استأجر نصف بستان مشاع وامتنع صاحب النصف المشاع من العمارة والسقى معه أجبر على ذلك فى أصح قولى العلماء، وفى الثانى لا يجبر، لكن للآخر أن يعمر ويسقى ويمنع من لم يعمر ويسقى أن يتفع بما حصل من ماله ١٣٤، ١٣٥ج-٣٠.

(٤) اشتمال العين على المنفعة

* إجارة أرض تصلح للزراعة جائز سواء شملها الرى أو لم يشملها إذا كانت العادة أنه يشملها، وما تروى أحياناً ففيه نزاع ٩٦، ٩٧، ١٣٥، ١٦٤-١٦٦، ١٦٨ج-٣٠.

* إجارة العين بمنفعة ليست فيها إجارة باطلة. ١٦٤، ١٦٥ج-٣٠.

* إذا تنازعا فى إمكان الانتفاع رجع إلى غيرهما ١٦٥ج-٣٠.

(٥) أن تكون المنفعة للمؤجر

أو مأذوناً له فيها

* إن كان الثانى قد استأجر المكان من غير من له ولاية الإيجار مع بقاء إجارة صحيحة عليه فهى باطلة ٤٥، ٤٦ ج-٣١.

* إذا أكره المؤجر على الإجارة بغير حق أو أكره بغير حق على تنفيذها لم تصح ٩١، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢ ج-٣٠.

* إذا لم يسم موكله فى الإجارة كان ضامناً للأجرة، وإن سماه فهل يكون ضامناً ١١٥ج-٣٠.

* هل له أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها به؟ على أقوال: أولها - وهو الصحيح - الجوار ٢١٩ ج ٢٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٥١ ج ٣٠، ١٩٣ ج ٣٢.

* إذا أذن المعير في الإجارة جازت ١٣٤ ج ٣٠.

* إذا كان في استئجار جدار الوقف مصلحة للوقف جاز ٨٧، ٨٨ ج ٣٠، ١٠٩ ج ٣١.

* إيجار المقطع للأرض يصح ٥١، ٥٢ ج ٢٨، ٩٦ ج ٣٠.

* ليس للمقطع الثاني أن يطالب المقطع المنفصل بما بور الفلاح من الأرض، المقطع الثاني مخير بين مطالبة بالإجرة التي رضى بها الأول وبين أجرة المثل لما تسلمه من المنفعة ١٣٥ ج ٣٠.

* لو قدر أن الأرض آجره إياها إجارة فاسدة وسلم إليه الأرض قبل إقطاع الثاني كان على المستأجر ضمان الأرض كلها للمقطع الثاني ١٣٥ ج ١٣٦.

* إذا أجز الإقطاع ثم انتقل لغيره انفسخت الإجارة من حين انتقاله، إن شاء الثاني آجرها لذلك المستأجر وإن شاء لم يؤجره وكذلك المستأجر، إن كان فيها للمستأجر زرع أو قصب فليس له قلعة مجاناً، بل هو مخير أن يبقى زرعه وقصبه بأجرة مستأنفة لكن لا يلزمه بأكثر من أجرة المثل ٩٤-٩٦، ١٣٥ ج ٣٠.

* ولو استأجرها غيره جاز على الصحيح وقام غيره فيها مقام الأول، وإن شاء أن يبقى زرعه وقصبه بأجرة المثل وإن شاء أن يؤجره إياها برضاه ٩٦ ج ٣٠.

* إذا استأجر من ثلاثة نفر قطعة أرض وبثر ماء معين وزرعها إنشأاً ثم باع النصف لأحدهم فمن حين انتقلت إليه الأنشأ فلشركته مطالبته

بحقهم من الأجرة، وعلى المستأجر أن يدفع للمشتري حصته من الأجرة ١٣٧ ج ٣٠.

* إذا آجره مدة يعلم أنه يبلغ في أثنائها، فأكثر العلماء يجوزون لليتيم الفسخ ١٠٠ ج ٣٠.

* يجب على ناظر الوقف أن يفعل مصلحة الوقف في إجارة المكان مسانهة أو مشاهرة أو ميأومة ١٠٣ ج ٣٠.

* إذا كان الوقف على جهة عامة جازت إجارته بحسب المصلحة ولا يتوقت بعدد سنين عند أكثر العلماء ١٣٤، ١٣٥ ج ٣٠.

* إجارة الوقف أربعين سنة فيها خلاف ٩٩، ١٠٠ ج ٣٠.

* إذا كان العرف في الإجارة يقتضى سنة أو سنتين أو نحو ذلك فأجر الوكيل أرض الإقطاع مدة ثلاثين سنة لم تصح ٩٤ ج ٣٠.

* يجوز عقد الإجارة لمدة لا تلى العقد ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ١٥٠ ج ٣٠.

* إذا كانوا استأجروها مدة ثلاث سنين وكانت في إجارة الآخرين جازت ٨٨، ٨٩ ج ٣٠.

* صلاة الفرض لا يفعلها أحد عن أحد لا بأجرة ولا بغيرها، وكذلك النافلة في الحياة أو بعد الموت ١١١، ١١٢ ج ٣٠.

* إذا توفي وأوصى أن يصلى عنه بدراهم تصدق بها عنه ويخص بالصدقة أهل الصلاة ١١١، ١١٢ ج ٣٠.

* تعليم القرآن والعلم بلا أجرة أفضل الأعمال، الصحابة والتابعون وتابعو التابعين وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة كانوا يعلمون بغير أجرة، نزاع العلماء في جواز الاستئجار على تعليم القرآن والحديث والفقہ على ثلاثة أقوال: أقربها جوازه مع الحاجة، مأخذ العلماء

١٠٥-١٠٧، ١١١-١١٤ ج ٣٠.

* يجوز أن يعطى هؤلاء من مال المسلمين على التعليم كما يعطى الأئمة والمؤذنون والقضاة ١١٣ ج ٣٠.

* الاستئجار على الأذان والإمامة، أو هما ١١١ ج ٣٠.

* معرف على المراكب بنى مسجداً وجعل للإمام أجرة: إن كان يعطيها من أجرة المراكب التي له جاز أخذها، وإن كان يعطيها مما يأخذ من الناس بغير حق فلا ٩ ج ٣١.

* إذا كان يختم القماش وذكر أن له جهة أخرى حالاً يعطى الأجرة منها وغلب على الظن صدقه جاز أخذها ١٠٤، ١٠٥ ج ٣٠.

* إذا حجم الحاجم استحق أجرة حجمه، ليست حراماً، يكره للمحر أكلها تنزيهاً، حال المحتاج إليه ليس كحال المستغنى عنه، هي خير من مسألة الناس ١٠٥-١٠٧ ج ٣٠.

* أمر النبي ﷺ أن يطعمه الرقيق والناضح ٣٢٦، ٣٢٧ ج ٢٨.

* لو استأجر طبيباً لإجارة لازمة على الشفاء لم يجز بخلاف ما إذا جعل له جعلاً، قصة اللديغ ٢٧٥، ٢٧٦ ج ٢٠.

* على المؤجر عمارة ما يحتاج إليه المكان والذي هو من موجب العقد... إلخ ١١٠ ج ٣١.

* إذا أنفق الطبيب على المريض طالباً للعوض لفظاً أو عرفاً فله المطالبة به ١١٠، ١١١ ج ٣٠.

* إذا امتنع أحد الشريكين من المؤاجرة أجبر عليها، وهل يجبر على الهاياة؟ ١٢٨، ١٢٩ ج ٢٩.

* الإجارة الشرعية لازمة من الطرفين ٩٢، ٩٣ ج ٣٠.

* إذا أجر الأرض أو الرباع كالدور والخوانيت

والفنادق وغيرها كانت لازمة من الطرفين. ١٠٧، ١١٩، ١٢٠ ج ٣٠.

* لو استكراه كل يوم بدرهم ولم يوقت أجلاً فهي غير لازمة، وكلما دخل شهر فله فسخ الإجارة، وكذلك إذا كان أجر الشهر بكذا، أو كل سنة بكذا ولم يعين أجلاً ٦٦، ٦٧، ١١٩ ج ٣٠.

* إذا كانت لازمة لم يكن للمؤجر أن يخرجها قبل انقضاء المدة لأجل زيادة حصلت له في أثناء المدة ولا لغير زيادة سواء كانت العين وفقاً أو طلقاً وسواء كانت ليتيم أو غير يتيم ٨٩، ٩٠، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١١ ج ٣٠.

* ليس للناظر أن يجعل الإجارة لازمة من جهة المستأجر جائزة من جهة المؤجر ٩٦-٩٩ ج ٣٠.

* متى كان ناظر وقف أو مال يتيم فأسلمه إلى الساكن وأمره أن يكتب عليه إجارة وطالبه بمكتوب الإجارة والأجرة المسماة وقال: إنى لم أؤجره إجارة شرعية كان قادحاً في عدالته ٩٢، ٩٣، ١٠٢ ج ٣٠.

* وكان ظالماً في إقراره لهم مع إمكان إخراجهم ويكون ضامناً لما فوته على أهل الوقف ٩٢، ١٠٤ ج ٣٠.

* على الناظر ألا يؤجر حتى يغلب على ظنه أنه ليس هناك من يزيد عليه، وعليه أن يشهر المكان عند أهل الرغبات ٩٧، ٩٨ ج ٣٠.

* إن حابا بعض أصدقائه أو بعض من له عنده يد أو غيرهم فأجرهم بدون أجرة المثل كان ضامناً لما نقص ٩٧، ٩٨ ج ٣٠.

* متى أجر الوصى بدون قيمة المثل كان ضامناً ولم تكن إجارة لازمة لليتيم بعد رشده، إن كان

المستأجر عالماً كان ضامناً ١٠٠ جـ ٣٠ .

* لو تغيرت أسعار العقار بعد الإجارة لم يملك
الفسخ . ١٠٢ ، ١٠٣ جـ ٣٠ .

* ما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين
أن تكون الزيادة بقدر الثلث أو أقل فهو قول
مبتدع ١٠٣ جـ ٣٠ .

* إذا زاد على المستأجر بعد ركون المؤجر إلى
إجارته كان قد سام على سوم أخيه ٨٩-٩٢ ،
١٠٢ ، ١٠٣ جـ ٣٠ .

* ولو زاد عليه بعد العقد وإمكان الفسخ فهو مثل
الذى يبيع على بيع أخيه، فكيف إذا زاد عليه
مع وجود الإجارة الشرعية، عقوبته ١٠٢ ،
١٠٣ جـ ٣٠ .

* لا يجبر صاحب الدابة أن يكتري لها، ولو أكره
على ذلك لم يجز أن يؤخذ منه زيادة على ثمن
المثل ٣٠٢ ، ٣٠٣ جـ ٢٩ .

* لو اضطر ناس إلى السكنى فى بيت إنسان أو
مكان يأوون إليه فعليه أن يسكنهم مجاناً إذا
كان مستغنياً عن تلك المنفعة أو عوضها ٥٨
جـ ٢٨ ، ١٩٠ ، ٢٠ جـ ٢٩ .

* إذا كان ينقل الناس بلا أجره فترك الإجارة
للفقراء أفضل، وإن كانوا أغنياء وهناك محتاج
فأخذه لأجل المحتاج أفضل ١٠١ جـ ٣٠ .

تسعير أجره العمال^(١)

* إذا أجر ضيعة مدة ثم أجرها تلك المدة أو قبل
انقضائها لآخر كانت الثانية باطلة، وللمستأجر
الأول الخيار بين أن يفسخ الإجارة وتسقط عنه
الإجارة من حين الفسخ. ويطلب أهل المكان
هذا الثانى بأجرة المثل. وبين إمضاء الإجارة

(١) انظر: ص ٣٣١ جـ ٣٧ .

ويعطى أهل المكان أجرتهم ويطلب الغاصب
بأجرة المثل من حين استيلائه على ما استأجره
٩٩ ، ١٠٠ جـ ٣٠ ، ٤٥ ، ٤٦ جـ ٣١ .

* إذا ترك الأجير العمل لم يستحق الأجرة، وإن
عمل بعضه أعطى من الأجرة بقدره، وإن تلف
من المال شيء بسبب تفريطه ضمنه، التفريط
١٠١ جـ ٣٠ .

* إذا تلفت العين المؤجرة قبل قبضها بطلت
الإجارة، القبض ٨٧-٨٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
١٥٦ ، ١٥٧ جـ ٣٠ .

* إذا تلفت عقب قبضها وقبل التمكن من الانتفاع
بطلت أيضاً ٢١٩ جـ ٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
١٢٧-١٣٠ ، ١٥٦ ، ١٥٧ جـ ٣٠ .

* إذا استأجر أرضاً للزراعة فأصابها آفة فإن
كانت مانعة من الزرع فلا أجره عليه، وإن
منعته من تمام صلاحه بعد ما نبت فلا يظهر أنه
من ضمان المؤجر ١٣٠ جـ ٣٠ .

* وإن تعطل نفعها بعض المدة لزمه من الأجرة
بقدر ما انتفع به كما لو أصاب الأرض جراد أو
نار أو جائحة أثلفت بعض الزرع نقص من
القيمة بقدر ما نقص من الزرع ٨٦ ، ١٢٨ ،
١٤١ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦١ جـ ٣٠ .

* إن زال بعض نفعها المقصود وبقي بعضه فهذا
نوعان: أحدهما: حصول بعض المنفعة فى
نفس المكان الواحد والزمان الواحد: مثل أن
يمكنه زرع الأرض بغير ماء ويكون زرعاً ناقصاً
أو كان الماء ينحسر عن الأرض التى غرقت
على وجه يمنع بعض الزراعة أو نشوء
الزرع... فلاصحابنا وجهان: (أ) أنه لا
يملك إلا الفسخ، (ب) أنه يخير بين الفسخ وبين
الارش. لو قيل هنا: ليس له إلا المطالبة
بالأرش لكان أوجه وأقيس من قول من

الذمة فهي في ذمة المقترض ١٦٢، ١٦٣ جـ ٣٠.

* إذا استأجر ما تكون منفعة إجارة للناس كالحمام والفندق والقيصرية فنقصت المنفعة المعروفة حط عن المستأجر من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة ١٦٨ جـ ٣٠.

* إذا استأجر نصف بستان مشاع واتفق مع صاحب النصف الآخر على العمارة فعمر المستأجر نصيبه وامتنع الآخر حتى سرق أكثر الثمرة وامتنع أيضاً من السقى حتى تلف أكثر الثمرة فعليه ضمان من تلف من نصيب شريكه ١٣٤ جـ ٣٠.

* ما تلف من الزرع فهو من ضمان مالكة لا يضمه له رب الأرض ١١٣، ١١٤ جـ ٣٠.

* ما يتوهمه بعض الناس: أن جائحة الزرع في الأرض المستأجرة توضع من رب الأرض أو يوضع من رب الأرض بعض الزرع قياساً على جائحة المبيع في الثمر غلط ١٦٢، ١٦٣ جـ ٣٠.

* نظير الأرض المستأجرة للآزرع الأرض المستأجرة للغراس والبناء ١٦٢، ١٦٣ جـ ٣٠.

* إن أصابته الآفة بعد تمكن المستأجر من أخذ الزرع وجبت الأجرة على المستأجر ١٣٠ جـ ٣٠.

* لو فرط المستأجر في استيفاء المنافع حتى تلفت كانت من ضمانه، وإن تلفت بغير تفريط كانت من ضمان المؤجر ١٣٠، ١٤٢، ١٤٣ جـ ٣٠.

* إذا كانت الأرض مما يروى غالباً صحت إيجارتها قبل شمول الرى لها، وإذا طلب الزيادة فليس له إلا الأجرة المسماة ٩٦، ٩٧ جـ ٣٠.

* إن شملها الرى وأمكن الزرع المعتاد وجبت

يقول: ليس له إذا تعقب المنفعة إلا الرد دون المطالبة بالأرض ٨٦، ١١٤، ١٤٠، ١٤١، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢ جـ ٣٠.

* كيف يتقدر الأرض ١٤٠، ١٤١، ١٦٢ جـ ٣٠.

* الثانى: حصول المنفعة في بعض زمان الإجارة أو بعض أجزاء العين المستأجرة. فهذا تقسط فيه الأجرة على قدر ذلك، ويجب بقسط ما حصل من المنفعة، وتكون الأجرة مقسومة على قدر قيمة الأمكنة والأزمان لا بأجزاء الزمان، مثال ١٠٢، ١٠٣، ١٦١، ١٦٢ جـ ٣٠.

* وإن بقى من المنفعة ما ليس هو المقصود مثل أن يقطع الماء عن الأرض المستأجرة للزرع ويمكن الانتفاع بها بوضع حطب أو نصب خيمة في دار انهدمت وصيد السمك في الأرض التي غرقت فهل تبطل الإجارة؟ ١٥٧ جـ ٣٠.

* إذا تلف المال الذى استأجر الدابة لأجله فالأجرة عليه ١٤٢، ١٤٣ جـ ٣٠.

* ليس للمؤجر فسخ الإجارة بمجرد موت المستأجر، بل يوفونه كما يوفيه الميت، وهو أظهر القولين ٨٨ جـ ٣٠.

* وكذا إذا سرق ماله أو احترق من الدار أو سرق سارق زرعه ١٤٣، ١٤٤ جـ ٣٠.

* إذا استأجر أرضاً للزرع فانقطع الماء عنها بعد زرعها فإن حصل معه بعض المنفعة وجب من الأجرة بقدر ذلك، وإن تعطلت المنفعة كلها فلا أجرة ١٠٥ جـ ٣٠.

لا فرق بين انقطاع الماء وبين الغرق ونحوه، شبهة من فرق بينهما ١٠٥-١٦١ جـ ٣٠.

* إذا كانت التقاوى من الملاك بذراً في الأرض وجاء برد أهلكت الزرع بعد إقباله فلا ضمان على الفلاحين، وإن كانت قرصاً مطلقاً في

الأجرة، وإن لم يرو منها لم يجب عليه شيء، وإن روى بعضها وجب من الأجرة بقدره، وإن قال - من ظن أن الأرض لا تجوز إيجارها قبل ريبها - آجرتكها مقيلاً ومراحاً، أو أطلق ١٦٦-١٦٧، ١٦٠ ج ٣٠.

* إذا غصب الأرض المستأجرة وبنى فيها خير المستأجر بين أن تفسخ الإجارة بهذا السبب وتسقط عنه الأجرة وبين أن يمضى فى الإجارة ويطالب الغاصب بأجرة ما انتفع به من الأرض، ويخير بين أن يبقى بناءه وبين أن يزيله إن كان مما دخل فى عقد إيجارته ٩٣ ج ٣٠، ٤٥، ٤٦ ج ٣١.

* إذا استأجر داراً وبجواره رجل سوء لم يعلم به حال العقد فله الفسخ ولا أجرة عليه من حين الفسخ ٩٠ ج ٣٠.

* إذا كان المستأجر لم يعلم بأن هذا الحمام إذا أديرت يحصل من إدارتها الضرر الذى ينقص قيمة المنفعة فله الفسخ، والقول قوله فى عدم العلم مع يمينه ١٠٠، ١٠١ ج ٣٠.

* إذا كان المستأجر قد دلس على المؤجر وغره حتى استأجر بدون قيمة المثل... فله فسخ الإجارة، ويطالبه بأجرة المثل ٩٠، ٩٤، ٩٥ ج ٣٠.

* إذا تعذر استيفاء المستأجر الأجرة التى يستحقها فله فسخ الإجارة ٩٣، ٩٤ ج ٣٠.

* جواز بيع العين المؤجرة، وإذا كان فيها للبائع منفعة ١٨٧، ١٨٨، ٢٩٧ ج ٣٠.

* ما قطعه المستأجر من الأشجار فعليه ضمانه ١٣٤، ١٣٥ ج ٣٠.

* إذا أذنوا فى غسل المنديل المزركش فتعدت عليه أمة الصانع فى صقل الذهب ففرض ضمن ما

نقصت القيمة، وإن تراضوا بأن يأخذ الصانع المنديل ويعطيهم قيمته التى تساوى فى السوق قبل التقرض جاز ١٠٨ ج ٣٠.

* لا يلزم الراعى شيء إذا لم يكن منه تفريط ولا عدوان ١٣٨، ١٣٩ ج ٣٠.

* إذا أدركها الموت فينبغى للراعى أن يذكرها ولا ضمان عليه، وكذلك غيره ١٣٨، ١٣٩ ج ٣٠.

* إذا تسلم غنماً وسلمها لصبي عمره اثنتى عشرة سنة فذهب منها شيء ضمنه الراعى ١٣٩، ١٤٠ ج ٣٠.

* هل تملك الأجرة بالعقد؟ وملك المطالبة بها إذا سلم العين، لا يلزم تعجيل الأجرة، ولا تجب إلا باستيفاء المنفعة ٨٧ ج ٣٠.

* إذا كان المؤجر وفقاً ونحوه فليس للناظر تعجيل الأجرة كلها من غير حاجة إلى عمارة ونحوها، ولو شرط ذلك لم يجز ٨٧، ٨٨ ج ٣٠.

* إذا استأجر أرض بستان بأجرة مقسطة ثم توفى وطلب من أولاده تعجيل الأجرة بكما لها لم يجب عليهم، وإذا لم يثق أهل الأرض بذمتهم فلهم أن يطلبوهم بمن يضمن لهم الأجرة فى أقساطها ٨٦-٨٨ ج ٣٠.

* إذا كانت مؤجلة لم تطلب إلا عند محل الأجل ٨٧ ج ٣٠.

* إذا استأجر قطع أرض وقف وغرس فيها غراساً وأثمر وانقضت مدة الإيجار فأراد نظار الوقف قلع الغراس فليس لهم ذلك، لهم المطالبة بأجرة المثل، أو تملك الغراس

باب السبق

* جواز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك إذا كان بغير عوض ولم يكن فيه مضرة راجحة ١١٩ ج ٣٠، ٣١ ج ٣١، ١٤١-١٤٣، ١٥٦، ١٥٧ ج ٣٢.

* اللعب بالحمام منهي عنه ولو من غير قمار، من أشرف على الجيران... أو رماهم بالحجارة لأجل ذلك عزز ومنع ١٣٨، ١٥٣، ١٥٤ ج ٣٢.

* الترخيص للصغار في اللعب في الأعياد، لعب عائشة ٣٠٧، ٣٠٨ ج ١١، ٢١٩ ج ٣٠.

* وزمارة الراعي ١١٦-١١٩ ج ٣٠.

* ما ينبغي أن يلهو به المرء ويتحدث به ٧١، ٧٢ ج ٩.

* «كل شيء يلهو به ابن آدم فباطل إلا رمية بقوسه...» ١١٨، ١١٩ ج ٣٠، ١٤٠، ١٤١ ج ٣٢.

* إن اشتملت المسابقة والمناضلة على ترك واجب أو فعل محرم: مثل أن تتضمن تأخير الصلاة عن وقتها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها الظاهرة أو الباطنة، أو تشغل عن واجب في غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك، أو اشتملت على محرم أو استلزمت محرماً كالكذب واليمين الفاجرة والخيانة أو على الظلم والإعانة عليه حرمت... إلخ ١٣٦-١٣٨ ج ٣٢.

* اللعب بالشطرنج منه ما هو محرم بالإجماع وهو ما كان بعوض ١٥٢، ١٥٣ ج ١٩، ٧٧ ج ٢٠، ١٣٦-١٣٨، ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٢.

بقيته، أو ضمان نقصه إذا قلع ٨، ٩، ٤٦، ٥٢ ج ٣١.

* إذا استأجر الأرض وفيها زرع للغير أبقي بأجرة المثل ٨٩ ج ٣٠.

* إذا فسخ المستأجر الإجارة فإن كانا قد تقايلا أو فسخا بحق فعليه من الأجرة بقدر ما استولى على الأرض وله قيمة حرثه بالمعروف ٩٧ ج ٣٠.

* ما زرعه زائدا عما يستحقونه بالإجارة فزرعهم بأجرة المثل، وإن لم يستعملوه فهل لرب الأرض قلعه بما أنفقوه وإن اختار بقاءه والمطالبة بأجرة المثل؟ ١٠١ ج ٣٠.

* إذا سكنوا غصباً فللمالك أن يخرجهم ولا يطالبهم بالأجرة المسماة بل بأجرة المثل. ٩١، ٩٢، ١١٩ ج ٣٠.

* يجب في الإجارة الفاسدة أجرة المثل ٥١، ١١٩، ١٢٠، ٢٢١، ٢٢٢ ج ٣٠.

* يضمن في الفاسد نظير ما يضمن في الصحيح ٣١ ج ٣٠.

* إذا كان الذي ادعى عليه أن الأرض استؤجرت له قد استغل الأرض وجب عليه ضمان المنفعة، وإن لم يعترف أنه استوفاهما بطريق الإجارة ولا بإذن المالك فهو غاصب ١٣٦، ١٣٧ ج ٣٠.

* إذا ادعى الناظر أن الإجارة كانت فاسدة وادعى المستأجر أنها كانت صحيحة فالقول قول من يدعى الصحة ١٠٤ ج ٣٠.

* «أجرة المثل» إنما تقدر بالمسمى إذا كان هناك مسعى يرجعان إليه ٢٨٧-٢٩٠ ج ٢٩، ٤٤ ج ٢٤.

* وكذلك إذا اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم مثل أن يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها أو ترك ما يجب فيها من أعمالها باطناً أو ظاهراً ١٣٦-١٣٨ جـ ٣٢.

* وكذلك إذا شغل عن واجب في غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك ١٣٧، ١٣٨ جـ ٣٢.

* وكذلك إذا اشتملت على محرم أو استلزمت محرماً كالكذب واليمين الفاجرة والخيانة أو على الظلم والإعانة عليه، أو استلزمت فساداً غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات الفواحش أو التعاون على العدوان أو غير ذلك، ومثل أن يفضى اللعب بها إلى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه على ترك واجب أو فعل محرم، علنا التحريم ١٣٧، ١٣٨ جـ ٣٢.

* ومنه ما هو محرم عند الجمهور وهو ما إذا خلى عن ذلك كله ١٣٦ - ١٤١ جـ ٣٢.

* من أدلة تحريم الشطرنج ونحوه وإن لم يكن بعوض وجوه، علة التحريم، ما في ذلك من المفساد، ليس في ذلك مصلحة معتبرة أو مقامة، غايته أنه يلهي النفس ويريحها ١٤٠-١٥٢ جـ ٣٢.

* في المباحات ما ترتاح به النفوس ويغنى عن الألعاب المحرمة ١٤٤، ١٤٥ جـ ٣٢.

* تحريم اللعب بالنرد بعوض مجمع عليه ١٥٢، ١٥٣ جـ ١٩، ٢٧٧ جـ ٢٠، ١٣٧-١٤١، ١٥٢، ١٥٤ جـ ٣٢.

* إذا اشتمل النرد على ترك واجب... أو فعل محرم... أو استلزم محرماً... حرم بالإجماع ١٣٦-١٣٨ جـ ٣٢.

* «من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير. ودمه» «فليشقص الخنازير» «فقد عصي الله ورسوله» ١٣٩-١٤١، ١٥٣، ١٥٤ جـ ٣٢.

* إن خلا النرد عن العوض فهو محرم عند الجمهور ١٣٨-١٤١، ١٥٠-١٥٣ جـ ٣٢.

* من أدلة تحريم النرد وإن لم يكن بعوض وجوه، علة التحريم ١٤٠-١٥٢ جـ ٣٢.

* إذا اشتمل النرد والشطرنج على عوض أو خلوا عن عوض فالشطرنج شر من النرد، وإن اشتمل النرد على عوض فالنرد شر ١٣٩، ١٥٠-١٥٣ جـ ٣٢.

* النرد كان معروفاً عند العرب فلذلك جاء في الأحاديث، الشطرنج أصله من الهند، ثم انتقل إلى الفرس، لم يعرف عند العرب إلا بعد أن فتحت البلاد ١٥٢ جـ ٣٢.

* تنازع العلماء، هل يسلم على اللاعب بالشطرنج؟ ١٣٩، ١٥٣ جـ ٣٢.

* عذر من استجاز الشطرنج والنرد من السلف ١٤٩ جـ ٣٢.

* ما روى عن سعيد بن جبير من اللعب بها: لما طلبه الحجاج للقضاء ١٥٣ جـ ٣٢.

* المغالبات المشتملة على القمار من الميسر سواء كانت بالجور أو بالكعاب أو البيض ١٣٨ جـ ٣٢.

* النكار بين الديوك والنطاح بين الكباش ١٥٨، ١٥٩ جـ ٣٢.

* المغالبة على هذه الأزجال كوصف المردان وعشقهم ومقدمات الفجور بهم وكل ما فيه إعانة على الفاحشة والترغيب فيها حرام، والمراهنة في ذلك وغير المراهنة ظلم وعدوان،

* يجب المثل فى العارية بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة، وهو أعدل ممن أوجب القيمة من غير المثل ١٩٣ جـ ٢٠.

* إذا طلب منه دابة فلما وصل إلى الفندق ماتت ففيها قولان: أحدهما لا ضمان عليه إذا تلفت بلا تفريط ولا عدوان، الآخر: عليه الضمان ١٧٠ جـ ٣٠.

* إذا استعارت زوجتى حلق، وفرطت فى حفظها لزمها غرامتها، وإن لم تفرط ففيه نزاع ١٦٩، ١٧٠ جـ ٣٠.

* إذا قال الأمير لأحد رجلين عنده: اطلب سيف رفيقك على سبيل العارية، فأجاب وأخذه الأمير فعدم عنده، لم يكن على الرسول ضمان، الضمان على الأمير إن فرط أو تعدى، وإن لم يفرط ففي ضمانه نزاع ١٧٠ جـ ٣٠.

* إذا أعار نصيب الشريك بغير إذنه فمات الفرس، فله مطالبة المعير المتعدى بقيمة نصيبه، ومطالبة المستعير أيضاً ١٦٩، ١٧٠ جـ ٣٠.

* إذا أذن المستعير فى الإجارة جازت ٥١، ٥٢ جـ ٢٨.

* إذا ادعى المزدرع أنه زرعها بطريق العارية وقال المالك بطريق الإجارة فالقول قول رب الأرض، أو تنازعا فى دابة فقال: أعرتنى وقال المالك: بل أكريتك ١٣٦، ١٣٧ جـ ٣٠.

* هل يطالب بالأجرة التى ادعاهما أو بأجرة المثل أو بالأقل منهما؟ ١٣٧ جـ ٣٠.

باب الغصب

* الظلم الذى يتعين فيه الظالم أعظم من ظلم لا يتعين فيه، ظلم الفقير أعظم من ظلم الغنى ١٤٨ جـ ٣٢.

تحريم ذلك أعظم من تحريم النذب والنياحة ولو كان المال من أحدهما أو من غيرهما ١٥٦، ١٥٧ جـ ٣٢.

* التشبه بالبهائم فى أصواتها وأفعالها مذموم منهى عنه مثل أن ينبح نباح الكلاب أو ينهق نهيق الحمير ونحو ذلك ١٦٠-١٦٢ جـ ٣٢.

* ما كان معيناً على ما أمر الله به ورسوله ﷺ فى ﴿وأعدوا لهم...﴾ جاز بجعل وغير جعل ١٤٣، ١٤٢ جـ ٣٢.

* إذا أخرج ولى الأمر من بيت المال للمتسابقين بالشباب والخيول والإبل ونحو ذلك جاز، ولو تبرع مسلم بذلك كان مأجوراً؛ وإن أخرجاً جميعاً العوض وكان معهما آخر محللاً يكافيهما، أو لم يكن بينهم محلل فبذل أحدهما شيئاً طابت به نفسه أطعم به الجماعة أو أعطاه لمعلمه أو لرفيقه جاز ١٦ جـ ٢٨.

* «لا سبق إلا فى خوف أو حافر أو نصل» ١١٨، ١١٩ جـ ٣٠، ٣٦ جـ ٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٥٦، ١٥٧ جـ ٣٢.

* المغالبات ثلاثة أنواع: أحدها: ما كان معيناً على أمر الله به ورسوله ﷺ فى قوله: ﴿وأعدوا لهم...﴾ فيجوز بجعل وبغير جعل، الثانى: ما كان مفضياً إلى ما نهى الله عنه كالنرد والشطرنج فمنهى عنه بجعل وبغير جعل، الثالث: ما كان فيه منفعة بلا مضرة راجحة كالمسابقة... فيجوز بلا جعل ٣١ جـ ٣١، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٨، ١٥٩ جـ ٣٢.

باب العارية

* يجوز إعراء الشجر كما يجوز إفقار الظهر ١٢٥ جـ ٣٠.

- * ليس لأحد أن يستولى على أرضه بغير حق
١٧١، ١٧٢ ج ٣٠.
- * الحر المسلم قد يستولى عليه الكفار، وقد يستولى عليه الفجار باستعماله بغير اختياره ولا إذن الشارع كمن يجبر الصنّاع كالخياطين والفلاحين بغير حق، الاستيلاء على النفوس بغير حق
أسر ١٠١ ج ٣٠.
- * إذا غصب من يطبخ له أو ينسج له فينظر النفع الحاصل في تلك العين بعمل المظلوم فيعطى أجره، وإن تعذر معرفة ذلك تصدق به عنه
١٤٣، ١٤٤ ج ٢٩.
- * إذا اشترى بهيمة بثمن بعضه له وبعضه مغصوب فالنصف الآخر يدفع إلى صاحبه إن أمكن وإلا تصدق به
١٢٦ ج ٣٠، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠ ج ٣١.
- * نتاج الدابة للمالكها ولا يحل للغاصب ١٧٢،
١٧٣ ج ٣٠.
- * المال المغصوب إذا عمل فيه الغاصب حتى يحصل منه ثناء فيه أربعة أقوال: الأول: أنه للمالك وحده، الثاني: يتصدق به، الثالث: يكون للعامل أجره عمله إن كانت العادة جارية بمثل ذلك بينهما، الرابع: كما يكون بينهما إذا عمل بطريق المضاربة والمساواة والمزارعة، هذا
أعدل الأقوال ١٧١-١٧٤، ١٧٧، ٢٠٤ ج ٢٠٥.
- * إذا غرس نخلة في أرض الغير فالنخلة له وعليه أجره الأرض لأهلها إذا أبوها ١٧٢ ج ٣٠.
- * ليس لأحد أن يستولى على أرضه بغير حق، له أن يطالب من زرع في ملكه بأجرة المثل وله أن يأخذ الزرع إن كان قائماً ويعطيه نفقته ١٧١،

١٧٢ ج ٣٠.

- * إذا انتفع الورثة بالعين الموقوفة على وجوه البر أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجره المنفعة ٤٧،
٤٨ ج ٣١.
- * من غير مال غيره بحيث يفوت مقصوده عليه فله أن يضمه إياه ٣٠٥، ٣٠٦ ج ٢٠.
- * إذا تصرف في المغصوب بما أزال اسمه ففيه ثلاثة أقوال: الأول: أنه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء له في الزيادة، الثاني: يملكه الغاصب بذلك ويضمه لصاحبه، الثالث: يخير المالك بين أخذه وتضمين النقص وبين المطالبة بالبدل، وهو أعدل الأقوال ٣٠٥، ٣٠٦ ج ٢٠، ١٣٤ ج ٢٩.

- * إذا أنزى على بهائمته فحل غيره فالتناج له، إن كان ظالماً في الإنزاء بحيث يضر بالفحل فعليه ضمان نقصه ١٧٢، ١٧٣ ج ٣٠.
- * إذا سرق البذر وبذره ولم يعرف مالكة تصدق بمقدار البذر، والزيادة مزارعة... إلخ ١٧١،
١٧٢ ج ٣٠.

فصل

- * إذا أخذت لهم غنم أو غيرها من المال ثم ردت إليهم أو بعضها وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض فإن عرف قدر المال تحقيقاً قسم الموجود بينهم على قدره، وإن لم يعرف إلا عدده قسم على العدد إن لم يعرف الرجحان، وإن عرف وجهل قدره أثبت منه القدر المتيقن وأسقط الزائد المشكوك فيه ١٧٧، ١٧٨ ج ٣٠.
- * إذا خلط المغصوب بمثله على وجه لا يتميز فهل يكون كالإتلاف-فيبقى حق المظلوم في

الذمة-أو حقه باق فى العين-فله أن يأخذ من
غبن الخلطة بالقسمة، فيه وجهان ١٣٤، ١٣٥
جـ ٢٩.

* الأموال التى بأيدى هؤلاء الأعراب المتناهين:
إذا كان النهب بين طائفتين معروفتين نظر قدر
ما أخذته كل طائفة من الأخرى، إن كانا سواء
تقاضيا وأقر كل قوم على ما بأيديهم وإن لم
يعرف عين المنهوب منه ١٧٥، ١٧٦ جـ ٣٠.

* وإن كان قدر المنهوب مجهولاً حمل على
التساوى، ويقر كل واحد على ما فى يده إذا
تاب ١٧٦ جـ ٣٠.

* وإذا عرف أن فى ماله حلالاً مملوكاً وحراماً لا
يعرف مالكة وعرف قدره قسم المال على قدر
الحلال والحرام، ويتصدق بالحرام عن أصحابه
١٧٦ جـ ٣٠.

* وإن لم يعرف مقدار الحلال والحرام جعل
نصفين، وأوصل النصف الثانى إلى أصحابه إن
عرفهم وإلا تصدق به ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣٠.

* عمر شاطر عماله على الشام ومصر والعراق لما
رأى أنه اختلط بأموالهم شىء من أموال
المسلمين ولم يعرف لا أعيان المملوك ولا مقدار
ما أخذه هؤلاء من هؤلاء ١٧٦ جـ ٣٠.

* إذا كان جميع ما بيده أخذ من الناس بغير
حق... فهذه الأموال مستحقة لأصحابها،
يقتسمون ما وجدوه على قدر حقوقهم، فإذا
لم يعرف مقدار ما غصبه ولا أعيان الغرماء
كلهم فمن أخذ منهم من هذه الأموال قدر حقه
لم يحكم بأنه حرام، وإن ظهر فيما بعد غرماء
ولهم قسط من ماله كان لهم المطالبة بقدر
حقوقهم ١٧٦، ١٧٨ جـ ٣٠.

* اللص الذى يسرق أموالاً ويخلطها لا يحرمها

على أصحابها، يقتسمونها بينهم على قدر
حقوقهم، إن جهل مال الرجل لكونه باعه...
فعوضه يقوم مقامه ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠
جـ ٣٠.

* لو اختلطت دراهمه ودنانيره بما غصبه من
الدراهم والدنانير لم يوجب تحريم ماله عليه
الواجب أن يخرج من ذلك القدر المحرم، لو
أخرج مثله من غيره ففيه وجهان ١٤٣-١٤٥
جـ ٢٩، ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣٠.

* إذا أطعم المال لضيف لم يعلم بالغصب فلا إثم
ولا غرم عليه لصاحبه ١٧٩ جـ ٢٩.

* تبرأ ذمة كل غاصب إذا وصل المال إلى مستحقه
ولو كان بفعل غير الغاصب ولا تعد ١٨٩
جـ ٣١.

* إذا انتزع المبيع من يد المشتري فله أن يطالب
بالثمن الذى قبضه، وإن أخذت منه الأجرة
وهو مغرور رجع بها على البائع الغار ٢١٣،
٢١٤ جـ ٢٩.

* وللمشتري أن يرجع على الغاصب بالثمن الذى
قبضه منه سواء كان عالماً بالغصب أو لا ١٧٢
جـ ٣٠.

* إذا لم يعرف للمشتري بالغصب فليس عليه إلا
الثمن المسمى ٤٠، ٤١ جـ ٣٠.

* إذا عرف أن للأرض مالكاً معيناً وقد أخذت منه
بغير عوض فلا يعمل فيها بغير إذنه أو إذن
وليه أو وكيله ١٨٠، ١٨١ جـ ٣٠.

* إذا كان المشتري عالماً بالغصب فهو ظالم ضامن
للمنفعة ٢١٣، ٢١٤ جـ ٢٩.

* إذا غصب رجل جارية فاشتراها منه إنسان
واستولدها أو وهبه إياها فأولادها من المغرور
أحرار، هل للمالك تضمين هذا المغرور ثم

يرجع على الغار؟ ١٧٩ ج ٢٩.

* إذا علم فيما بعد أنه مسروق لم يستقر عليه ضمان ١٧٩ ج ٢٩.

* يجب العدل في «المظالم» التي تطلب من الشركاء: مثل المشتركين في قرية أو مدينة إذا طلب عليهم شيء يؤخذ من أموالهم أو رؤوسهم... أمثلة ١١٠، ١١١، ١٨٢-١٨٤، ٢١٢ ج ٣٠.

* ليس لبعض الشركاء أن يظلم بعضاً فيما يطلب منه بأن يحتال على ألا يؤخذ منه شيء ويقول إنني لم أظلم، لوجوه ١٨٣-١٨٥ ج ٣٠.

* إذا تغيب بعض الشركاء أو امتنع من الأداء فأخذت حصته من شريكه كان عليه أداؤها إلى من أدى عنه في أظهر قولى العلماء ١١١ ج ٢٩، ١٨٤ - ١٩١، ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٠.

* ويعاقب إن امتنع عن أدائه، ويطيّب لمن أدى عنه أن يأخذ نظير ذلك من ماله ١٨٨، ١٨٩ ج ٣٠.

* وله أن يدعى بما أداه عنه عند حكام العدل ١٨٩ ج ٣٠.

* إذا طلب من ناظر الوقف والوكيل والشريك ما ينوب المال من الكلف أدوا ذلك ورجعوا به، وكذلك إذا قدر أن المال غائب فاقترضوا عليه وأدوا عنه أو أدوا من مال لهم عن مال الموكل والمولى عليه ١١١ ج ٢٩، ١٨٤-١٨٩، ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٠.

* إذا قبض الغاصب من العين المشتركة نصيب أحد الشريكين كان من مال ذلك الشريك ١٨٦، ١٨٧ ج ٣٠.

* لو غلط الظالم مثل أن يقصد القطاع أخذ مال شخص فيأخذون غيره ظناً أنه الأول فهل

يضمن الأول ١٨٦، ١٨٧ ج ٣٠.

* إذا احتاج ولى بيت المال إلى إعطاء ظالم أو كفار لدفع شرهم ولم يكن في بيت المال شيء واستسلف من الناس أموالاً رجعوا بها على بيت المال ١٨٧، ١٨٨ ج ٣٠.

* كل من أدى عن غيره حقاً واجباً فله أن يرجع به عليه إذا لم يكن متبرعاً وإن أداه بغير إذنه ١٨٧-١٨٩ ج ٣٠.

* وكذلك من أفتك أسيراً من الأسر بغير إذنه أو أدى عن غيره نفقة واجبة عليه، وإذا كان له حق في بهائم الغير ١٨٨ ج ٣٠.

* وكذلك من خلص مال غيره من التلف بما أداه عنه يرجع به عليه... ولو لم يكن مؤثماً على ذلك المال ولا مكرهاً على الأداء ١٩٠ ج ٣٠.

* المظالم إذا وضعت على الزرع أخذت من رب الزرع وإذا وضعت على العقار أخذت من العقار إذا لم يشترط على المستأجر، وإن وضع مطلقاً رجع إلى العادة ٩٥، ٩٦ ج ٣٠.

* إذا كان الرجل قد ولى ولايات وعلى أخذ الكلف السلطانية عن الإقطاعات وقد اجتهد في العدل ودفع الظلم بحسب إمكانه، وولايته أصلح للمسلمين من غيره جاز له البقاء على الولاية والاقطاع ولا إثم عليه، بقاءه أفضل من تركه، وقد يكون ذلك واجباً عليه ١٩٢-١٩٤ ج ٣٠.

* من يطلب منه جمع كلف من أهل البلد بحق أو بغير حق إذا قام فيها بنية العدل... وتخفيف الظلم مهما أمكن وإعانة الضعيف لئلا يتكرر الظلم عليه بلانية إعانة الظالم كان كالمجاهد في سبيل الله ١٨٠، ١٨١ ج ٣٠.

* وإذا كان لرجل عند غيره حق من عين أو دين

فهل يأخذه أو نظيره بغير إذنه؟ هذا نوعان: أحدهما أن يكون سبب الاستحقاق ظاهراً لا يحتاج إلى إثبات. فله أن يأخذه ٢٠٠، ٢٠١ جـ ٣٠.

* الثاني: إذا لم يكن سبب الاستحقاق ظاهراً ففيه قولان: أحدهما: ليس له أن يأخذ، الثاني: له أن يأخذ، حجج المانعين «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» ٢٠١-٢٠٣ جـ ٣٠.

* رجل مديون وله عند صاحب الدين بضاعة وخاف إن أطلع عليها الورثة أن يأخذوها ولا يعطوه حقه، يبيعها ويستوفى من الثمن ما له في ذمة الميت وما بقى يوصله إلى مستحقى تركته، وإذا حلفوه... إلخ ٢٠٣ جـ ٣٠.

* إذا تلفت العين عند الغاصب إلى بدل كان للمالك الخيرة بين المطالبة وبين البدل المطلق-وهو المثل أو القيمة-وبين البدل المعين ٤٠، ٤١ جـ ٣٠.

* المتلفات تضمن بالجنس بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة، حكومة داود وسليمان من هذا الباب ١٦٩، ٣٠٦، ٣٠٨ جـ ٢٠، ١٧٨، ١٧٩ جـ ٣٠.

* القصاص في الإتلاف في الأموال مثل أن يخرق ثوبه فيخرق ثوبه المماثل له... فيه قولان: الأول: إن ذلك غير مشروع... الثاني: مشروع. إن قيل بالمنع من ذلك لغير حاجة فإذا أتلّف ذلك فهل يضمّنه بغير جنسه بالقيمة؟ أو بجنسه مع القيمة؟ الأخير أقرب إلى العدل ١٧٨، ١٧٩ جـ ٣٠.

* «عوض المثل» هو السعر والعادة، يعتبر بالمسمى الشرعي ٢٨٧-٢٩٠ جـ ٢٩.

* إذا طلبت الجارية لنفسها خاتماً على لسان سيدها ولم تكن أدنت لها كانت عاصية، إذا تلفت في يدها فضمّانه من قيمتها، وسيدته بالخيار... إلخ ١٧٣ جـ ٣٠.

* العين المقر بها إذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها فعليهم أجره المنفعة... إلخ ٤٧ جـ ٣١.

* وإن اتجر بالمغصوب فقيل: الربح للمالكه، وقيل له: إذا اشترى في ذمته، وقيل: يتصدق به، وقيل يقسم بينه وبين صاحب المال، وهو أعدل الأقوال ١٧٧ جـ ٣٠.

* إذا كان له على رجل دين لم يبق منه إلا مائة فأخذ رأسى خيل قيمتهما أكثر منها كان ضامناً لما زاد على قدر حقه، وعليه أجره ذلك، والقول في قيمتها قول الغاصب إلا أن يعلم أن قيمتها أكثر أو تقوم بينة بالقيمة ٢١ جـ ٣٠.

* الأراضى السلطانية والطواحين السلطانية التي يعلم أنها مغصوبة يجوز للإنسان أن يعمل فيها مزارعة بنصيب من الزرع، ويجوز أن يستأجرها، ويجوز أن يعمل فيها بأجرته سع الضمان ١٨٠ جـ ٣٠.

* إذا علم أنها مغصوبة ولم يعرف لها مالك معين فالأظهر جواز العمل فيها إذا كان العامل لا يأخذ إلا أجره عمله ١٨٠، ١٨١ جـ ٣٠.

* من بيده مال غصب أو ودیعة أو عارية أو رهون أو مال جهل مالكة وهو لا يعلم عين مالكة تصدق به عنه، أو صرف في مصالح المسلمين، أو سلم إلى قاسم عادل يصرفها في مصالح المسلمين الشرعية، ولصاحبه إذا ظهر ألا ينفذ ذلك، من المصالح الشرعية ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٧٧، ١٧٨ جـ ٢٩، ١٧١، ١٧٢،

٢٠٤، ٢٠٥، ١٨٠، ١٨١، ١٧٦، ١٧٧

جـ ٣٠.

* وكذلك يفعل من بيده مال حرام لا يعرف مالكة
١٧٦، ١٧٧ جـ ٣٠.

* إذا قدم للسلطان من الغصوب وأعطاه ما أعطاه
فليتصدق بقدر ذلك المغصوب عن صاحبه إن
لم يعرف، وكذلك ما أهداه للأمير وعوضه
عنه ١٨٠ جـ ٣٠.

* إذا اشترى شيئاً وظهر أنه مغصوب ولم يعرف
مالكه: له بيعه ويأخذ ثمنه ويتصدق بالربح
١٤٩ جـ ٢٩.

* وإذا صرفت على هذا الوجه جاز للفقير أخذها
١٤٤ جـ ٢٩.

وكذلك البغي والخمار ١٧٠ جـ ٢٩.

* إذا غصب شاة ثم تراضى هو وصاحبها جاز
أكلها ٢٠٤، ٢٠٥ جـ ٣٠.

* إذا توسط داراً مغصوبة فخروجه بنية تخلية
المكان وتسليمه إلى مستحقه ليس منهياً عنه ١٦
جـ ١٦.

* من غصب له مال أو مغل به فالمطالبة في الآخرة
للغاصب لا للورثة ١٨٠-١٨٢ جـ ٣٠.

* لا يكون العفو عن الظالم مسقطاً لأجر المظلوم
عند الله ولا منقصاً له، بالعفو يكون أجره
أعظم إذا لم يعف كان حقه على الظالم: فله
أن يقتص منه بقدر مظلمته ١٩٥-١٩٩
جـ ٣٠.

* من توهم أنه بالعفو يحصل له ذل ويحصل
للظالم عز واستطالة عليه فهو غالط ١٩٨،
١٩٩ جـ ٣٠.

* من خلق الرسول ﷺ عدم الانتقام لنفسه
وانتقامه لربه، أقسام الناس في الانتقام للنفس

أو للرب ١٩٨-٢٠٠ جـ ٣٠.

* إذا كان له ملك وهو واقع فأعلموه بوقوعه فأبى
أن ينقضه ثم وقع على صغير وجب عليه
الضمان، من يلزم الضمان، الواجب نصف
الدية أو الأرض فيما لا تقدير فيه، ويجب على
عائلة هؤلاء إن أمكن وإلا فعليهم ١٢ جـ ٣٠.

* إذا أخبره الساكن أو غيره بأن المسكن يخشى
سقوطه فرآه وقال: إن شئت فاسكن وإن شئت
فلا تسكن ثم سقط على زوجة الساكن وأولاده
فعليه الضمان ١٠٩، ١١٠ جـ ٣١.

* نفش الدواب في الحرت بالليل مضمون عند
الجمهور، ضمانه بالمثل إن أمكن، حكومة داود
وسليمان ٣٠٦، ٣٠٧ جـ ٢٠.

* على أهل الزرع حفظ زرعهم بالنهار وعلى أهل
المواشى حفظ مواشيهم بالليل ٢٠٤ جـ ٣٠.

* ليس لهم دفع البهائم الداخلة إلى زرعهم إلا
بالأسهل فالأسهل، إن أمكن إخراجها بدون
العرقبة فعرقبهما عزروا... وضمنوا للمالك
بدلها ٢٠٤ جـ ٣٠.

* إذا رفته الفرس برجلها فمات فلا ضمان على
الغلام المسك لها فرط أو لم يفرط ولا على
صاحب الفرس، إذا كان على الفرس راكب أو
قائد أو سائق فضرته برجلها أو بيدها عند
الشافعي أو بيدها عند أحمد ٢٠٥ جـ ٣٠.

* إذا انقلب الجمل الكبير على الصغير فقتله فلا
ضمان على صاحب الجمل الكبير إذا قيده القيد
الذي يمنعه ٢٠٥ جـ ٣٠.

* افتكاك المغصوبات والمستولى عليه من حر أو
زوجة عند ظالم ولو برشوة ٩٩، ١٠٠
جـ ٢٩.

* إذا كان ضرب السارق بالسيف حتى مات هو الطريق في استرجاع ما معه، لم يلزم الضارب شيء «من قتل دون ماله فهو شهيد» ١٨٩، ١٩٠ جـ ٣٠.

* إذا صال عليه القط فله دفعه ولو بالقتل، والنمل بغير التحريق ١٧٩، ١٨٠ جـ ٣٢.

* إذا قال: ألق متاعك في البحر وعلى ثمنه جاز ١٠٨ جـ ٣٠.

* من أتلف المعازف-وهي آلات اللهو كلها- فلا ضمان عليه إذا أزال التأليف المحرم، وإن أتلف المالية فقيه نزاع، وكذلك إذا أتلف دنان الخمر وشق ظروفه وأتلف الأصنام المتخذة من الذهب وأمثال ذلك^(١) ٢٩١، ٣١٣، ٣١٤ جـ ١١.

* حكم صناعة آلات الملاهي وأمكنة المعاصي والكفر ٨٨ جـ ٢٢.

باب الشفعة

* الحكمة في ثبوتها ٩٦، ٩٧ جـ ٢٩.

* إذا باعه بضمن معلوم كان على الشريك أداء ذلك الثمن، وإن كان البيع فاسداً وقد فات كان عليه قيمة مثله ٢٠٩ جـ ٣٠.

* يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضها عليه في الباطن إذا طلب الشريك ذلك، إن منعه ذلك قدح في دينه ٢١٠ جـ ٣٠.

* الاحتيايل على إسقاط الشفعة بعد وجوبها لا يجوز ٢٠٢، ٢١٠ جـ ٣٠.

* الخلاف في الاحتيايل عليها قبل وجوبها وبعد

(١) انظر: ص ٢٩٧ جـ ٣٧.

انعقاد السبب، الصواب أنه لا يجوز، ما وجد من التصرفات لأجل الاحتيايل المحرم فباطل، كما إذا أظهر صورة انفساخ البيع وعود الشقص إلى البائع ثم أظهر براءة البائع من قبض الثمن ووقفه على المشتري ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٣٠.

* اتفاق العلماء على ثبوت الشفعة في العقار الذي يقبل قسمة الإيجاب... تنازعوا فيما لا يقبلها على قولين: ثبوتها فيه، وهو الصواب، حجج القولين ٢٠٧، ٢٠٩ جـ ٣٠.

* نزاع العلماء في شفعة الجار على ثلاثة أقوال، أعدلها أنه إذا كان شريكاً في حقوق الملك ثبتت ٢٠٨ جـ ٣٠.

* إذا أخر الطلب بعد علمه حتى خرجت عن ملك المشتري بعوض أو غيره فلا شفعة، مثال ٢١٠ جـ ٣٠.

* وإن كان قد أخرجه من ملكه بالبيع قبل علمه بالبيع فله الشفعة ٢١٠ جـ ٣٠.

* وقف المشاع فيه شفعة ١٢٠ جـ ٢٩.

* لا يبطل الوقف بمجرد حكم الحاكم باستحقاق الشفعة، إن أخذ الشريك الشقص بالشفعة بطل التصرف الموجود قبل ذلك عند من يقول به ٢٠٩ جـ ٣٠.

باب الوديعة

* جواز الاقتراض من الوديعة بلا إذن المودع إذا علم أن صاحب المال راض، متى وقع شك في ذلك لم يجز ٢١٣، ٢١٤ جـ ٣٠.

* إذا أتلقت بغير تفريط منه ولا عدوان لم يلزمه ضمان، وإذا ذهب مع ماله كان أبلغ ٢١١،

٢١٥، ٢١٦ ج ٣٠.

* إذا أودع الظالم المال عند من لم يعلم أنه غاصب فتلفت الوديعة فليس للمالك أن يطالب المودع ١٧٦ ج ٢٩.

* إذا اشترى سلعة مودعة فأودعها المشتري عند المودع ثم باعها الآخر كان البيع الثاني باطلاً، وإذا سلمها المودع إلى المشتري الثاني كان للمالكها -وهو المشتري الأول- أن يطالب بها المودع الذي سلمها ويطلب بها المشتري الذي تسلمها ٢١٤ ج ٣٠.

* وإذا تلقت بتفريط صاحبها لم يضمن المودع مثال ٢١٥، ٢١٦ ج ٣٠.

* إذا كان عادتهم الإيداع عند هذا الأمين وأصحاب القماش يعلمون ذلك فلا ضمان على الدالين ٢١١ ج ٣٠.

* إذا مات وترك بنتين... وإحدى البنتين غائبة فعلى الناظر على التركة حفظ مال الغائبة، ولا يودعه إلا الحاجة ٢١١، ٢١٢ ج ٣٠.

* إن أودعه عند من يغلب على الظن حفظه -كالحاكم العادل إن وجد أو غيره- فلا ضمان عليه ٢١١-٢١٣ ج ٣٠.

* إذا أوصى أن يوصل المال لأولاده وجب أن يوصل إلى كل وارث حقه منه، ويحفظ المودع نصيب أولاد الأمة الصغار ٢١٢، ٢١٣ ج ٣٠.

* المودع إن لم يعلم أنه وديعة عنده فالأظهر عدم ضمانه ١٦٧ ج ٣٠.

* نفقة الحيوان واجبة على ربه، إذا أنفق المودع من مال نفسه واعتاض فمففعة المال كان مجسناً إذا لم ينفق عليه صاحبه ٣٠٥ ج ٢٠.

* إذا مات هذا المودع ولم يعلم حال الوديعة هل أخذت منه أو أخذها أو تلفت كانت ديناً على تركته ووجب وفاؤها من ماله، وإن لم يكن له مال غير الوقف الذي لم يخرج عن يده حتى مات بطل في أحد قولي العلماء، وإن كان قد صح ولزم وله مستحقون ولم يكن صاحب الدين ممن تناوله الوقف لم يوف من ذلك^(١) ١١٢ ج ٣٠.

فصل

* إذا ادعوا عدم قبض الوديعة وأنكر ذلك الدلال فالقول قوله مع يمينه ما لم تقم بينة ٢١١ ج ٣٠.

* إذا ادعى أن الوديعة ذهبت دون ماله كان ضامناً لها في أحد قولي العلماء، وإن ادعى أنه ذهب جميع المال ثم ظهر كذبه فوجب الضمان عليه وأوكد، فإذا ادعى صاحب الوديعة أنه طلب الوديعة منه فلم يسلمها إليه أو أنه خان في الوديعة ولم تلف كان قبول قوله مع يمينه أقوى وأوكد، ويستحق التعزير، وإذا شهد عليه من أهل دينه المقبولين عندهم قبلت شهادتهم ٢١٤، ٢١٥ ج ٣٠.

* إذا حلف المودع أنه ملكه لدفع الظلم وأراد ملك القبض والاستيلاء عليه لم يحنث ولم يأثم، وإن اعتقد أنه ملكه المعروف واعتقد جواز هذا لدفع الظلم فليستغفر ولا كفارة ٢١٣، ٢١٤ ج ٣٠.

* إذا غصب الوديعة غاصب فلناظر المودع أن يطالبه، وللمودع أيضاً أن يطالبه في غيبة المودع، وللمالك أن يطالب الغاصب، وله أن

(١) انظر: ص ٣٥١ ج ٣٧.

يطالب الناظر أو المودع إن حصل منه تفريط
١٨٤ جـ ٣٢.

باب إحياء الموات

* هل إحياء الموات جائز بدون إذن الإمام مطلقاً،
أو لابد من إذنه، وإن كان بعيداً من العمران؟
٣١٩، ٣٢٠ جـ ٢٨.

* إن كان الإحياء فى أرض الخراج فهل يملك
بالإحياء ولا خراج عليه ٣١٩، ٣٢٠ جـ ٢٨.

* الاقطاع نوعان: الأول: إقطاع تمليك كما يقطع
الموات لمن يحييه بتملكه، الثانى: استغلال
وهو: إقطاع منفعة الأرض لمن يستغلها بزرع أو
إيجار أو مزارعة ٧٢، ٧٣ جـ ٣٠.

* الناس يشتركون فى كل ما ينبت فى الأرض
المباحة من المعادن الجارية كالقير والنفط،
والجامدة كالذهب والفضة والملح ١٢٠، ١٢١
جـ ٢٩.

* حكم البناء فى طريق المسلمين الواسع والشوارع
والرحبات بين العمران، إذا كان البناء لا يضر
بالمارة فهذا نوعان: الأول: أن يبنى لنفسه، هذا
لا يجوز من المشهور من مذهب أحمد، ويأذن
الإمام فيه قولان ٢١٧-٢١٩ جـ ٣٠.

* إذا بنى فى أرض مشتركة المنفعة كالمشاعر
وجنابات الطرق... فهو أحق بها وليس له
المعاوضة على الأرض ١١٧، ١١٨ جـ ٢٩.

* الثانى: أن يبنى فى الطريق الواسع ما لا يضر
المارة لمصلحة المسلمين: كمسجد أو توسيعه أو
لمصلحته، جواز هذا النوع فى مذهب أحمد
وترجيحه، واشترط إذن الإمام فى رواية،
والمنع مطلقاً فى رواية ٢١٨-٢٢١ جـ ٣٠.

* وإن كان متصلاً بالطريق فكذلك ٢٢١ جـ ٣٠.
* إذا كان البناء فى فناء المسجد والدار فهو أحق
منه فى جادة الطريق ٢٢١ جـ ٣٠.

* إذا قدر رحبة خارجة عن العادة وهى تشبه
الطريق الذى لا ينفذ المتصل بالطريق النافذ فهو
أحق من غيره ٢٢٢ جـ ٣٠.

* إذا أقطع أحد أكثر مما يستحق فأمر السلطان أن
يؤخذ منه بعض الزيادة لم يكن ظملاً ٣٢٣
جـ ٢٨.

* حب الاختصاص بالمباح يسبب الظلم والبخل
والحسد ٨٢-٨٤ جـ ٢٨.

* الأمور المتعلقة بالإمام متعلقة بنوابه ٢٢١
جـ ٣٠.

* إذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد التى شاع
فيها النزاع لم يكن لأحد أن ينكر على الإمام
ولا على نائبه من حاكم وغيره ما فعله من
ذلك ٢٢١ جـ ٣٠.

* منافع الأسواق والمساجد والطرق التى يحتاج
إليها المسلمون من سبق إلى شئ منها فهو
أحق به، وما استغنى عنه أخذ بغير عوض،
وكذلك المباحات التى يشترك فيها الناس ٢٦٤
جـ ١٧.

* الارتفاق بالقعود فى الواسع للبيع والشراء على
وجه لا يضيق على أحد ولا يضر بالمارة ٢١٧،
٢١٨ جـ ٣٠.

* وله أن يظل على نفسه بما لا ضرر فيه من...
إلخ ٢١٧، ٢١٨ جـ ٣٠.

* هل له بناء دكة إذا كان يحاذى ما على يمينه
وشماله ولا يضر بالمارة أصلاً ٢١٧، ٢١٨

باب اللقطة

* إذا غرق المركب وفيه رمان ولم يعرف له صاحب كاللقطة، إن كانوا لا يرجون وجود صاحبه ففي تعريفه قولان، على القولين لهم أن يأكلوا الرمان أو يبيعه ويحفظوا ثمثه ثم يعرفوه بعد ذلك ٢٢٥، ٢٢٦ ج ٣٠.

* اللقطة إن رجي وجود صاحبها عرفت حولاً ٢٢٦، ٢٢٥ ج ٣٠.

* يعرفها تعريفاً ظاهراً على وجه مجمل بأن يقول ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٣٠.

* يُعرف اللقطة سنة قريباً من المكان الذي وجدها فيه، فإن لم يجد صاحبها بعد سنة فله أن يتصرف فيه، بشرط ضمانها ولو كان غنياً، وله أن يتصدق بها، وتصرف في مصالح المسلمين ١٤٤، ١٧٧ ج ٢٩، ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٣٠.

* الدراهم المشورة يعرفها حولاً فإن وجد صاحبها وإلا فله أن ينفقها وله أن يتصدق بها ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٣٠.

* لما جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دواباً وأثاثاً وضمه مسلم وطالت مدته ولم يظهر له صاحب: له أن يستعمل الدواب والمتاع، وله أن يتصدق به ٢٢٤، ٢٢٥ ج ٣٠.

* ما أخذ من الحرامية من أموال الناس وما هو منبذ من أموال الناس يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين ٢٢٤ ج ٣٠.

* لو كان المال حيواناً فخلصه من مهلكة ملكه ٢٢٦، ٢٢٥ ج ٣٠.

* سفينة غرقت وكان فيها جرار زيت فجمع أهل القرية الزيت على وجه الماء: الزيت

ج ٣٠.

* الانتفاع بأفنية الدور بدون إذن المالك، إذا حجر عليها صاحبها صارت ممنوعة ٢٢٢ ج ٣٠.

* فناء الدار والمسجد لا يختص بتاحية الباب ٢٢٢ ج ٣٠.

* الانتفاع بالصحراء المملوكة على وجه لا يضر بأصحابها كالصلاة والمقبل نزول المسافر فيها ٢٢٢ ج ٣٠.

باب الجعالة

* الجعالة في معنى الإجارة ٢٧٥ ج ٢٠، ٦٦، ٦٧ ج ٣٠.

* يجوز أن يكون الجعل جزءاً مشاعاً مجهولاً جهالة لا تمنع التسليم ٢٧٥، ٢٧٦ ج ٢٠.

* الجعالة يكون العمل فيها مقصوداً لكنه مجهول أو غرر ٢٧٥ ج ٢٠، ١٢٤ ج ٣٠.

* إن عمل هذا العمل استحق الجعل وإلا فلا ٢٧٦، ٢٧٥ ج ٢٠.

* تجوز الجعالة على الشفاء دون الإجارة ٢٧٥ ج ٢٠.

* الجعالة عقد جائز ٢٧٥ ج ٢٠، ٦٦، ٦٧ ج ٣٠.

* إذا أخذ المعلم الجعل على صناعة القتال جاز ١٦ ج ٢٨.

* إذا لم يقدر الجعل وقد علم أنهم يعملون بالجعل استحقوا جعل مثلهم ٤٦ ج ٣٠.

* وفي الجعالة الفاسدة جعل المثل ٥١ ج ٣٠.

* إذا وجد فرساً لرجل فأخذها منهم ثم مرض جاز له بيعه ويحفظ الثمن ٢٢٣ ج ٣٠.

لصاحبه ولهم أجره المثل ٢٢٤-٢٢٦ ج ٣٠.

باب اللقيط

* إذا كان الطفل مجهول النسب وادعت أنه ابنها قبل قولها، ويصرف من المال الذي معه في نفقته مدة وجوده عند الملتقط ٢٢٥، ٢٢٦ ج ٣٠.

* القافة هي الاستدلال بالشبه على النسب إذا تعذر الاستدلال بالقرائن ١٣٧ ج ٢٠.

* أسباب قوة الفراسة... إلخ ١٤٧ ج ٢١.

كتاب الوقف تعريفه

* وقف المدين الذي أحاط الدين بماله فيه نزاع ٢١٢ ج ٣٠.

* إذا لم يسبل للناس كما تسبل المساجد بحيث تصلى فيه الصلوات الخمس لم يصير مسجداً بمجرد الإذن في عمارة صورة مسجد وبناء المحراب فيه ٧، ٨ ج ٣١.

* مجرد تصوير المحراب لا يجعله مسجداً ٨ ج ٣١.

* ينبغي لمن أخرج ثمن هذه العمارة ألا يعود فيه ٧ ج ٣١.

شروطه

(١) المنفعة من معين مع بقاء عينه

* يجوز أن يقف البناء الذي بناه في الأرض المستأجرة مسجداً أو غير مسجد ٨، ٩ ج ٣١.

* وقف العلو لا يسقط حق ملاك السفلى ٨، ٩ ج ٣١.

* يجوز أن يقف الشجر ليتنفع أهل الوقف بثمرها كما يقف الأرض ليتنفعوا بمغلها ٨، ٩ ج ٣١.

ج ٣٠.

* وقف المصحف ١١٧ ج ٣١.

* وقف الماء والمشاع ١٢٠ ج ٢٩.

* وقف المنقول كالنور والسلاح وكتب العلم ١٤٩ ج ٣١.

* وقف الدراهم والدنانير للقرض أو التنمية والتصدق بالربح ١٢٩ ج ٣١.

* وقف الفرس والسرج واللجام المفضل ١٣٠-١٣٢ ج ٣١.

* وقف الحلوى على الإعارة واللبس ١٢٦-١٣٢ ج ٣١.

(٢) أن يكون على بر

* الوقوف التي توقف على الأعمال لا بد أن تكون قريبة: إما واجباً أو مستحباً: كالقرآن والحديث والفقه والصلاة والأذان والإمامة ونحو ذلك ١١، ٢٣، ٣٠ - ٣٢، ٣٦ ج ٣١.

* تنوير المسجد النبوي على المصلين وكذلك غيره من بيوت الله حسن، والزيادة التي لا فائدة فيها ليست مشروعة ولا مصروفة في تنويره ١١٣ ج ٣١.

* الوقف على معين جائز وإن كان كافراً ذمياً بخلاف الوقف على جهة معينة كالكفار ٢٠، ٢١، ٣٦، ٣٧ ج ٣١.

* الوقف على جهة مباحة - كالأغنياء - باطل على الصحيح، بخلاف ما لو أعطوا لأجل القرابة والجهد ٣٠، ٣١، ٣٧، ٣٨ ج ٣١.

* لا يوقف على ما ليس بطاعة، إن كانت منهياً عنها - نهى تحريم أو تنزيه - لم يجز الوقف عليها ولا اشتراطها في الوقف ١٨، ٢١، ٣٠ ج ٣١.

* من وقف على صلاة أو صيام أو قراءة أو جهاد غير شرعى... لم يصح وقفه، وكذلك سائر البدع ١٨، ٢٣، ٢٧، ٢٨ ج ٣١.

* إذا وقف على جماعة يقرؤون عند قبره بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر وفى ليلة كل جمعة لم يصح تعيين المكان ٦٧ ج ٢٤، ١٨، ٢٣، ٢٨ ج ٣١.

* إذا وقف رباطاً وجعل فيه جماعة وشرط عليهم أن يجتمعوا فى وقتين معينين من النهار يقرؤون مجتمعين يهدون ثواب التلاوة ومن لم يفعل لم يأخذ ما جعل له: لا يلزم بعض هذه الشروط ٢٩-٣٣ ج ٣١.

* قراءة كل واحد على حده أفضل من القراءة مجتمعين بصوت واحد، هذه تسمى قراءة «الإرادة»... ليس فى القراءة بعد المغرب فضيلة مستحبة يقدم بها على القراءة فى جوف الليل أو بعد الفجر، اشتراط إهداء ذلك ينبئ على إهداء ثواب العبادات البدنية، وما يقع مستحقاً بعقد إجارة أو جعالة لا يكون قرينة^(١) ٣١ ج ٣١.

* إذا وقف وقفاً على مدرسة بيت المقدس وشرط على أهلها الصلوات الخمس فيها فصلوا فى المسجد الأقصى استحقوا المرتب، بل هو أفضل ٣٢-٣٤ ج ٣١.

* إذا وقف رباطاً على صوفية فجاء ناظر فشرط عليهم أن يصلوا الصلوات الخمس فيه ويقرؤون بعد الصبح والعصر، وإذا غاب أحدهم كتب عليهم غياباً: ليس للناظر إحداث مثل هذه الشروط ويثاب من أبطلها ٣٢-٣٤ ج ٣١.

* إذا شرط على أهل الرباط أن يصلوا الصلوات الخمس هناك فى جماعة اعتبرت الجماعة ٣٨

(١) انظر: ٢٣٧ ج ٢٧.

* الوقف على المشاهد بدعة ٩، ١١، ١٢ ج ٣١.

* الوقف على زيت وشمع يوقد على قبر النبى أو غيره ليس برأى ١١٢، ١١٣ ج ٣١.

* أو يشترط الإيقاد على القبور وإيقاد شمع ودهن ونحو ذلك ٣٧، ٣٨ ج ٣١.

* إذا شرط عليهم أن يبيتوا كل ليلة بالتربة المذكورة فشرطه باطل ١٨، ٢٥، ٢٦ ج ٣١.

* مبيت الشخص فى مكان معين دائماً ليس قرينة ولا طاعة إلا فى الثغور والحرس وليالى منى... ٢٥، ٢٦ ج ٣١.

* لو عين الواقف بقعة من المسجد لقراءة أو تعليم لم تتعين ١٢١ ج ٢٢، ٣٨ ج ٣١.

* تعيين مكان معين للصلوات الخمس أو قراءة القرآن أو إهدائه غير ما عينه الشارع ليس مشروعاً ٢٦ ج ٣١.

* ومثل أن يشترط على أهل الرباط ملازمته أو يشترط على الفقهاء اعتقاد بعض البدع المخالفة للكتاب والسنة أو بعض الأقوال المحرمة أو يشترط على الإمام والمؤذن ترك بعض سنن الصلاة والأذان أو فعل بعض بدعهما أو أن يقيم صلاة العيد فى المدرسة والمسجد أو يصلوا وحداناً أو يشترط على أهل مدرسة أو رباط إلى جانب المسجد الأعظم أن يصلوا فيها فرضهم ٣٧، ٣٨ ج ٣١.

* إذا اشترط الواقف على الموقوف عليه التزام نوع من المطعم أو الملبس أو المسكن الذى لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الأعمال التى تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك فهو باطل ١١، ١٢ ج ٢١.

ج ٣١.

* الشارع أعلم من الواقفين بما يقرب إلى الله
فالواجب أن يعمل في شروطهم بما أحبه الله
ورضيه لهم ٥١ ، ٨٨ ج ٣١.

(٤) أن يقف ناجزاً

* إذا قال إذا مت فدارى وقف على المسجد الفلاني
فعوفى ثم حدث عليه ديون جاز أن يبيعها في
الدين الذي عليه ١١٢ ، ١١٣ ج ٣١.

* إذا أوصى بوقف أو عتق نفذ ١١٣ ، ١٣٠ ،
١٣١ ج ٣١.

* هل يفتقر الوقف على معين إلى قبوله بخلاف
الوقف على جهة عامة ١٩٠ ج ٣١.

* هل يبطل الوقف الذي لم يخرج عن يده حتى
مات؟ ١١٢ ، ١١٣ ج ٣٠ ، ٧ ، ٨ ، ١١٢ ،
١١٣ ج ٣١.

* الوقف على معين هل هو ملك له؟ ٩٦ ، ٩٧
ج ٢٩ ، ١٢٨ ج ٣١.

* الوقف على جهة عامة كالمساجد ملك لله، وقد
يقال هو لجماعة المسلمين ١٩١ ج ٣١.

فصل

شروط الواقف

* إذا وقف وقفاً ولم يثبت عند الحاكم وأمكن
ثبوته وجب ثبوته والعمل به وإن عمل بعده
محضر يخالفه وحكم بذلك حاكم ١٦ ، ١٧
ج ٣١.

* شروط الواقف تنقسم إلى صحيح وفاسد ٣٠ ،
٣١ ج ٣١.

* من قال من العلماء: إن نصوص الواقف
كنصوص الشارع فمراده في الدلالة على مراد

الواقف - من حيث إرادة العموم والخصوص
والإطلاق والتقييد والتشريك والترتيب - لا في
وجوب العمل بها ٣٠ ، ٣٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩
ج ٣١.

* مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والخالف والشافع
وكل عاقد يحمل على عادته ولغته سواء
وافقت العربية العرباء أو العربية المولدة أو
العربية الملوحة أو كانت غير عربية، وسواء
وافقت لغة الشارع أو لم توافقها ٣٠ ، ٨٠
ج ٣١.

* لو فسر الواقف لفظه بما يخالف ظاهره لم يقبل
٦٢ ، ٦٣ ج ٣١.

* إذا وقف على مدرسة وشرط على من كان له
بها وظيفة ألا يشتغل بوظيفة بغير مدرسته لم
يلزم هذا الشرط إذا ذهب بعض أصل الوقف
ونقص الربع عن كفايته^(١) ١١-١٣ ج ٣١.

* يرجع إلى لفظ الواقف في التقييد والإطلاق
٥٨ ، ٥٩ ج ٣١.

في التشريك

* إذا كان بيده مسجد فتعرض له ولد من كان بيده
المسجد أولاً، وطلب مشاركته أو عزله ولم
يكن له مستند شرعى لم يجز إلزام إمام المسجد
على المشاركة ولا التشريك بينهما ولا عزله
٥٥ ، ٥٦ ج ٣١.

* إذا فرض له شيء من الصدقات لأجله وأجل
الواردين عليه من الفقراء لم تحل مزاحمته في
ذلك ولا انتزاعه منه ١١٣ ، ١١٤ ج ٣١.

* لو قال: وقفت على ولدى وولد ولدى اقتضى
التشريك ١٥ ، ١٦ ج ٣١.

(١) وانظر: أمثلة من الشروط الفاسدة، وغير اللازمة
٣٨٣ ، ٣٨٤ ج ٣٧.

* الواو لا تقتضى الترتيب ٤٠، ٤١، ٨١، ٨٣، ٨٤ ج ٣١.

* إذا وقف على مسجد وعلى ذرية الواقف والفقراء كانوا هم والمسجد فى تناول الوقف لهم سواء ١٠، ١١ ج ٣١.

* إذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفقهة الفلانية برسم سكناهم واشتغالهم فيها لم تختص السكنى والارتزاق بشخص واحد، وتحوز السكنى من غير ارتزاق كما يجوز الارتزاق من غير سكنى، ولا يجوز قطع أحد الصنفين إلا بسبب شرعى سواء كان يحضر الدرس أو لا ٥٥، ٥٦ ج ٣١.

* إذا اشترط المحاضمة بين أرباب الوظائف والفقهاء فاختذ السلطنة أكثر الوقف وكان الذى يحصل لأرباب الوظائف - كالبواب والقيم والسواق ونحوهم - أجرة مثلهم لم يعطوا زيادة على ذلك، وإن كان يحصل دون أجرة المثل وأمكن من يعمل بذلك لم يحتج إلى الزيادة، وإن أمكن أن يجعل شخصاً واحداً قima وبواباً، أو قima ومؤذناً، أو يجمع له بين تلك الوظائف ويقوم بها فعل ٤٣ ج ٣١.

* يصرف من الوقف على الجوامع والمساجد إلى الأئمة والمؤذنين والقوام ما يستحقه أمثالهم، ويصرف فى فرش المساجد وتنويرها كفايتها بالمعروف، صرفها إلى القضاة ومنع مصالح المساجد لا يجوز ٤٢، ٤٣ ج ٣١.

* القائمون بالوظائف مما يحتاج إليه المسجد من تنظيف وحفظ وفرش وتنوير وفتح الأبواب وإغلاقها ونحو ذلك يستحقون من الوقف على مصلحة المسجد ١٠٨، ١٠٩ ج ٣١.

* إذا نقص الربيع عما شرطه الواقف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة أخرى، وجاز

للناظر أن يوصل إلى المرتزقة ما جعل لهم ١٢، ١١ ج ٣١.

* إذا غاب الفقيه المنزل فى المدرسة فى أشهر البطالة استحق ما يستحقه الشاهد من الجامكية ١١١ ج ٣١.

* الاستخلاف فى مثل هذه الأعمال المشروطة جائز، وإن شرط الواقف ألا يستنيبوا إذا كان النائب مثل مستنيبه، متى نقصوا من المشروط لهم كان لهم أن ينقصوا من المشروط عليهم بحسب ذلك ٢٦-٢٨ ج ٣١.

* النائب يستحق المشروط كله، لكن إذا عاد المستنيب فهو أحق بمكانه ١١٢ ج ٣١.

* وتقدير الاستحقاق ١٥، ١٦ ج ٣١.

* إذا وقف وأوصى للجيران ولم يعرف مقصوده، لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان له عرف فىسمى الجيران رجع فى ذلك إلى المسمى الشرعى ١٤ ج ٣١.

* الشهادة بالاستحقاق غير مقبولة، الشاهد يشهد بما يعلم من الشروط والحاكم يحكم فى الشرط بموجب اجتهاده ١٤١-١٤٣ ج ٣١.

وتقديم

* إذا وقف على مدرسة وشرط أن تلت ريعه يصرف على العمارة والثلثين للفقهاء وللمدرسة وأرباب الوظائف وأن حصر المدرسة وملء الصهريج من جامكية الفقهاء... وأن معلوم الإمام فى كل شهر عشرون درهماً وكذلك المؤذن فطلب الفقهاء من أرباب الوظائف أن يشاركوهم فيما يؤخذ منهم وشرط أن الناظر بالمصلحة فرأى تقديم أرباب الوظائف - كالإمام والمؤذن - فقد أصاب إذا كان ما يأخذونه لا يزيد على جعل

مثلهم ١٣، ١٥، ١٦ ج ٣١.

* إذا أمكن صرف ثمن الحصر وملء الصهريج من ثلث العمارة أو غيره ويصرف الثلثان على مستحقيه فعل ١٧ ج ٣٠.

* الإمامة والأذان شعائر لا يمكن إبطالها ولا تنقيصها بحال ١٥، ١٦ ج ٣١.

* المدرس والمفيد والفقهاء من جنس واحد^(١) ١٥، ١٦ ج ٣١.

* الوقف ليس كالجعالة ولا كالإجارة ١٢، ١٣ ج ٣١.

* ويجب أن يقدم الجابى والعامل والصانع والبناء ونحوهم من يأخذ على عمل يعمله فى تحصیل المال أو عمارة المكان بأخذ الأجرة ١٥، ١٦، ٤٣ ج ٣١.

* إذا شرط للناظر جناية وجامكية كما شرط للمفيد والفقهاء لم يقدم الناظر، الواو مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق، إن كان ثم دليل يقتضى الاختصاص والتقدم مثل أن يكون حائزاً أجرة عمله عمل بذلك، لا فرق بين الجناية والجامكية ٤٠، ٤١ ج ٣١.

* إذا وقف على عدد من النساء والأرامل والأيتام وله أقارب محتاجون قدموا على من يساويهم فى الحاجة من الأجانب، وإذا اتسع الوقف لسد حاجته سدت حاجته منه، ١٦، ٤٩، ٥٠ ج ٣١.

واعتبار وصف

* إذا قال: وقفت على أولادى الفقراء أو العدول أو الذكور اختص بهم، أو على أنهم يعطون إذا كانوا فقراء أو...، أو من أيما أعطيت

(١) انظر: ج ٣٧ ص ٨٨: العلماء ثلاثة.

٥٨-٦٠ ج ٣١.

* إذا وقف تربة وشرط المقرى عزباً فهو شرط باطل، المتأهل أحق إذا استويا فى الصفات ١٦، ١٥ ج ٣١.

* اشتراط التعزب والرهانية لا يصح: لا على أهل العلم، ولا أهل العبادة، أو الجهاد ٣٨، ٣٩ ج ٣١.

* إذا شرط ألا يسكنه إلا الرجال منعت المرأة، لا تمكن العزباء من السكن مع الفقراء فى الزاوية سواء كانوا عزباً أو متأهلين ٣٩ ج ٣١.

* الصوفى الذى يدخل فى الوقف على الصوفية ويكون مقصوداً بالرباط تعتبر له ثلاثة شروط: (أ) أن يكون عدلاً فى دينه (ب) أن يكون ملازماً لغالب الآداب الشرعية فى غالب الأوقات وإن لم تكن واجبة (ج) قناعته بالكفاف من الرزق، من كان جامعاً لفضول المال فقد يفسح لهم فى مجرد السكنى فى الربط ونحوها دون إجراء الأرزاق عليهم، ٣٤، ٣٥ ج ٣١.

* من كان من المذكورين المستحقين فيه قدر زائد مثل اجتهد فى نوافل العبادات أو سعى فى تصحيح أحوال القلب أو طلب شىء من علم الأعيان أو الكفاية فهو أولى من غيره ٣٥ ج ٣١.

* ما فوق هؤلاء من أرباب المقامات العلية والأحوال الزكية وذوى الحقائق الدينية والمنح الربانية يدخلون فى العموم ولا يختص الوقف بهم ٣٥ ج ٣١.

* ما دون هذه الصفات من المقتصرين على مجرد رسم فى لبسة أو مشية ونحو ذلك لا يستحقون الوقف ٣٥ ج ٣١.

* ومن لم يكن متأدياً بالأدب الشرعية لم يستحق شيئاً ٣٥ ج ٣١.

* من ليس فيه الأدب الشريعة ولا علم عنده لا يستحق ٣٥ ج ٣١.

* طالب العلم الذى ليس له تمام كفايته أولى ممن ليس فيه الأدب الشرعية ولا علم عنده ٣٥ ج ٣١.

وغير ذلك

* من طلب استتجاره وكان مصلحة للوقف جاز بل يجب ١٠٨، ١٠٩ ج ٣١.

* الجهات الدينية: مثل الخوانك والمدارس وغيرها لا يجوز أن ينزل فيها فاسق - بظلمه للخلق أو بتعديه حدود الله - وإذا شرط الواقف ذلك كان تأكيداً ١٤، ١٥ ج ٣١.

* من نزل من أهل الاستحقاق تنزيلاً شرعياً لم يجز صرفه ١٥ ج ٣١.

* ويرجع إلى لفظ الواقف فى الإطلاق ٥٨، ٥٩ ج ٣١.

* إذا قال: وقفت على أولادى كان عاماً للذكور والإناث والفقراء والأغنياء والعدول ٥٨، ٥٩ ج ٣١.

ونظر (١)

* ليس للحاكم أن يولى ولا يتصرف فى الوقف بدون أمر الناظر الشرعى الخاص، إلا أن يكون قد تعدى، للحاكم أن يعترض عليه إذا خرج عما يجب عليه ٤٠، ٤٤ ج ٣١.

(١) انظر: ص ٣٠٣-٣٠٥ ج ٣٧ من يستحق ولاية الوقف، ومن يقدم فيها وما يشترط فيه، وإذا لم يكف واحد لضعفه أو قلة أمانته.

* وإذا كان بين الناظر والحاكم منازعة حكم بينهما غيرهما ٤٠ ج ٣١.

* وإذا اعتدى أحدهما على الآخر عوقب بمثل ذلك إن أمكنت المماثلة، وإلا عوقب بحسب ما يمكن شرعاً ٤٠ ج ٣١.

* الناظران لا يتصرفان إلا جميعاً فى جميع المنظور، ولا يوزع المنظور بينهما ٤٠، ٤١ ج ٣١.

* ليس لناظر غير الناظر المتولى لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف منه بغير إذن ٥٢ ج ٣١.

* إذا شرط النظر للحاكم صح ٤٤ ج ٣١.

* إذا شرط الواقف النظر إلى حاكم المسلمين بدمشق لم يكن مختصاً بحاكم مذهب معين ٤٤، ٤٤ ج ٦٠ ج ٣١.

* على ولاية الأمر من الإمام والحاكم ونحوه إقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر، العامل فى عرف الشارع يدخل فيه الذى يسمى ناظراً ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه وصرفه إلى من هو له ٤٤، ٥١ ج ٣١.

* إذا ولى أحد الحاكمين شخصاً وولى الآخر شخصاً آخر فالواجب على ولاية الأمر تقديم أحقهما بالولاية ٤٤، ٤٥ ج ٣١.

* لا يجوز لنظار الوقف أن يصرفه فى غير مصارفه الشرعية، ولا يجوز لهم حرمان ورثة الواقف الداخلين فى شرطه ٩، ١٠، ٥٢، ١٤٦ ج ٣١.

* إذا وقف على جهة عامة أو خاصة لم يمكن بغيرها ٦٢، ٦٣ ج ٣١.

* إذا أوقف وقفاً على جماعة وجعل للناظر عزل

العامه، بخلاف الموقوف على معين ١١٨،
١٢٩، ١٣٠ ج ٣١.

* تعيين ناظر بعد آخر هل يعد عزلاً؟ يرجع فيه
إلى عرف مثل هذا الوقف، وكذلك إذا كان
فى عرفه ما يقتضى انفراد الثانى بالتصرف ٤٧
ج ٣١.

* إذا ولى على وقف ووجد الموقوف على غير سنن
مستقيم ويتعرض لها. مثل القاضى والخطيب
وإمام الجامع وهو عاجز عن صد التعرض لها.
فهل يحل له عزل نفسه عنها وعن القيام بما
يقدر عليه من مصالحها؟ ٥٣، ٥٤ ج ٣١.

* إذا فوض بعض الحكام أهلاً لم يجز لحاكم آخر
عزله بغير قاذح ٤٤، ٤٥ ج ٣١.

* إذا لم يقم الناظر بالواجب غيره من له ولاية
ذلك بمن يقوم بالواجب إذا لم يتب ١٤٣،
١٤٤ ج ٣١.

* لو خان الناظر ثم تصرف مع ذلك صح تصرفه
فى حق المشتري وحق رب المال ١٣٧، ١٣٩
ج ٢٩.

* المال الموقوف على فكاك الأسرى إذا استدين فى
ذمم الأسرى وهم لا يجدون وفاء أو استدانه
ولى فكاكهم بأمر ناظر الوقف أو غيره جاز
صرفه من الوقف ١١٠، ١١١ ج ٣١.

* لولى الأمر أن ينصب ديواناً مستوفياً لحساب
الأموال الموقوفة عند المصلحة ٤٩-٥١ ج ٣١.

* نصب المستوفى الجامع للعمال المتفرقين بحسب
الحاجة وقد يكون واجباً، المستوفى الجامع نائب
الإمام فى محاسبتهم ٥١ ج ٣١.

* وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من
كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء
الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من

من شاء وزيادة من شاء حسب المصلحة فليس
له أن يفعل شيئاً إلا بمقتضى المصلحة الشرعية،
وعليه أن يفعل الأصلح فالأصلح^(١) ٤١، ٤٢
ج ٣١، ٧٦، ٧٧ ج ٣٤.

* وليس له أن يفعل ما يهواه مطلقاً، ولو شرط
ذلك الواقف لم يكن شرطاً صحيحاً ٤١، ٤٢
ج ٣١، ٧٧ ج ٣٤.

* إذا فعل ذلك بمقتضى المصلحة الشرعية فليس
للمعزول ولا غيره تناول شئ من الوقف ٤٢
ج ٣١.

* إذا تنازعوا هل الذى فعله هو المأمور به أم لا رد
إلى الله ورسوله ٤٢ ج ٣١.

* على الناظر بيان المصلحة فإن ظهرت وجب
اتباعها وإن ظهر أنها فاسدة ردت، وإن اشتبه
الأمر وكان الناظر عالماً عادلاً سوغ له اجتهاده
٤٢ ج ٣١.

* من أصر على صرف مال الغير لغير مستحقه
ومنع المستحق قدح فى دينه وعدالته ٥٢
ج ٣١.

* الناظر يستحق معلومه إذا عمل ما عليه ٤٥
ج ٣١.

* الناظر عليه أن يعمل ما يقدر عليه من العمل
الواجب ويأخذ لذلك العمل ما يقابله، وله أن
يأخذ على فقره ما يأخذه الفقير على فقره،
وهل له أن يأخذ مع الغنى؟ ٥٤، ١٤٥
ج ٣١.

* ليس أجرة إثبات الوقف والسعى فى مصالحه من
تركة الميت ٤٧ ج ٣١.

* الكراخ والسلاح إن شرط الواقف نفقة وإلا كان
من بيت المال - كسائر ما يوقف للجهات

(١) انظر ص ٤٩٧ - ٥٠٠ ج ٣٩.

العمل الذى له أصل ٥٠، ٥١ ج ٣١.

* وإذا عمل هذا ولم يعط جعله فله أن يطلب على العمل الخاص ٥١ ج ٣١.

* إذا وقف على أولاده لم يدخل ولد البنات ٨٩ ج ٣٢.

* إذا قال : على أولادى ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم . ففيها قولان : أحدهما وهو الأقوى : أنه لترتيب الأفراد على الأفراد، مثال ٤٨، ٤٩، ٧٢، ٧٤ ج ٣١.

* وقف على ولديه عبد الله وعمر، ثم على أولادهما أبداً. فتوفى عبد الله وخلف أولاداً فرفع عمر ولد عبد الله إلى حاكم يرى ترتيب المجموع على المجموع فحكم به لعمر: فهل هذا الحكم لازم لجميع البطون؟ وإذا حكم حاكم باشتراك أولادهما فهل لحاكم ثالث أن ينقض حكم الثانى؟ ١٠١ - ١٠٣ ج ٣١.

* إذا قال : وقفت على زيد وعمرو وبكر ثم على المساكين لم ينتقل إلى المساكين إلا بعد موت الثلاثة، أو قال : على أولادى الثلاثة ثم على المساكين، أو قال : على هؤلاء ثم على المساكين، أو على هذين ثم على المساكين فهو من ترتيب الكل على الكل ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٢-٧٤ ج ٣١.

* الطبقات الباقية هل يشرك بينها عملاً بما تقتضيه الواو من مطلق التشريك أو يرتب بينها استدلالاً بالترتيب فيما ذكره فى الباقي - كما هو مفهوم عامة الناس (إذا وقف على أولاده ثم أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم)؟ ٨٠، ٨١ ج ٣١.

* إذا قال : على أولادى ثم على أولادهم على أنه من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده كان من ترتيب الأفراد على الأفراد بلا نزاع ٤٨

ج ٣١.

* وقف على أولاده فلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفى منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه إلى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه إليها ثم إلى أعمامها. فمات ابن الابن عن غير ولد وترك أخته من أبويه وأعمامه: ينتقل إلى أخته ١٠٦، ١٠٧ ج ٣١.

* إذا وقف على أولاده ثم على أولاد أولاده ما تناسلوا على أنه من توفى منهم عن غير ولد ولا ولد ولد... كان لذوى طبقته. فتوفى بعض هؤلاء الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد... كان لولده دون إخوته وبنى عمه لوجوه: الأول: أنه مقيد بالصفة. الثانى: أنه مقتضى للترتيب، الجواب عما اعترض به على ذلك ١٠٦، ١٠٧ ج ٣١.

* إذا قال : وقف على فلان ثم على أولاده على أنه من توفى منهم وترك ولداً كان نصيبه من الوقف إلى ولده وإن توفى ولم يكن له ولد ولا ولد ولد كان نصيبه مصروفاً إلى من هو فى درجته مضافاً إلى ما يستحقه من ريع الوقف. فتوفيت إحدى البنات ولم يكن لها ولد، ثم ماتت البنت الثانية ولها ابنتان، ثم ماتت الثالثة ولم يكن لها ولد، ثم ماتت الرابعة: لم يشارك أولاد هذه لأولاد هذه فى النصيب الأصيل الذى كان لأمها، وأما النصيب العائد فيشارك فيه أولاد هذه وأولاد هذه ٥٦، ٥٧ ج ٣١.

* إذا وقف على أربعة أنفس وقال : فمن توفى منهم عن ولد عاد ما كان جارياً عليه على ولده... ومن توفى منهم عن غير ولد عاد نصيبه وفقاً على إخوته ثم على أنسألهم. فتوفى عمر عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن

* إن قيل: قد قال به بعض الفقهاء من الحنفية والحنبلية في الطلاق فهؤلاء يقولون به هنا ٨٥، ٨٦ جـ ٣١.

* لا فرق بين العطف بالواو أو بالفاء أو بضم فيما إذا تعقب الشرط جملاً ٨٣-٨٦، ٩٣ جـ ٣١.

* الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشرط يفصله عن مشاركة الثاني، مثال ٩٤، ٩٥ جـ ٣١.

* تنتقل الحقوق المرتبة شرعاً أو شرطاً إلى الطبقة الثانية عند عدم الأولى أو عدم استحقاقها لا استحقاق الأولى لا، سر ذلك. ١٠٣-١٠٦ جـ ٣١.

* إذا قال: على أولادى ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم فمات أحد أولاده فى حياة أبيه ثم مات الأب عن ولد آخر وعن ولد الوالد. اشتركا ٤٨، ٤٩، ٥٧ جـ ٣١.

* وقف وقفاً على ابن ابنه فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فمن توفى منهم عن ولد أو ولد ولد عاد ما كان جازياً عليه على من معه فى درجته. فتوفى الأول عن أولاد توفى أحدهم فى حياته عن أولاد ثم مات الأول وخلف بنته وولدى ابنه: ينتقل إلى ولدى الابن ما كان يستحقه أبوهما لو كان حياً دون أخته ١٠٢، ١٠٣ جـ ٣١.

* إذا وقف إنسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية فمات واحد من أولاد زيد فى حياة زيد وترك ولداً ثم مات زيد. فينتقل إلى ولد ولد زيد ما كان يستحقه والده ١٠٤-١٠٧ جـ ٣١.

* إن وقف على بنى فلان أو أقارب فلان ولم يكن فى الوقف ما يقتضى أنه لأهل البيت النبوى لم يدخل بنو هاشم فى هذا الوقف ٥٥ جـ ٣١.

عيناشى ثم توفيت عيناشى عن غير نسل ولا عقب فينتقل نصيب عيناشى من أمها إلى ابنتى عمها ولا تختص به أختها لأبيها ٨٨، ٩٩ جـ ٣١.

* الضمير يجب عوده إلى جميع من تقدم ذكره، فإن تعذر عوده إلى الجميع أعيد إلى أقرب المذكورين أو إلى ما يدل دليل على تعيينه ٨١-٨٣، ٨٥ جـ ٣١.

* إذا تعقب الاستثناء «بإلا» جملاً معطوفة عاد إلى الجميع غالباً، وقيل: يعود إلى الأخيرة، وقيل: إن كان بين الجملتين تعلق عاد إلى جميعها وإن كانتا أجنبيتين عاد إلى الأخيرة ٨١-٨٣، ٨٥ - ٩٣ جـ ٣١.

* يجوز أن يعود إلى الأولى فقط إذا دل عليه دليل، مثال ٨٩، ٩٠ جـ ٣١.

* الصفات التابعة للاسم الموصوف وما أشبهها بمنزلة الاستثناء ٨٦ - ٨٩ جـ ٣١.

* الاستثناء بحروف الشرط عائد إلى الجميع ٨٦ جـ ٣١.

* الشروط المعنوية بحروف الجر أو بحروف العطف مثل الاستثناء بحروف الجزاء...، أمثلة ٥٨، ٨٦، ٨٧ جـ ٣١.

* وقد يأتى ما يقوى اختصاص الشرط بالجملة الأخيرة: وقفت على أولادى ثم على ولد فلان ثم على المساكين على ألا يعطى منهم إلا صاحب عيال ٨٧ جـ ٣١.

* قول من قال من الفقهاء: إن الاستثناء فى شرط الواقف إذا تعقب جملاً معطوفة عاد إلى الجملة الأخيرة. كلام باطل من وجوه ٧٨ - ٩٣ جـ ٣١.

* إذا كان الوقف على أهل بيت الرسول أو على بعض أهل البيت: كالعوليين والفاطميين أو الطالبين الذين يدخل فيهم بنو جعفر وبنو عقيل أو على العباسيين لم يستحق من ذلك إلا من كان نسبه صحيحاً ثابتاً، من ادعى أنه منهم ولم يثبت أنه منهم أو علم أنه ليس منهم لم يستحق من هذا الوقف كبنى عبيد ٥٤، ٥٥ ج ٣١.

* من وقف على الأشراف لم يدخل فيهم إلا من كان صحيح النسب من أهل بيت النبي ٥٥ ج ٣١.

* إذا وقف على فقراء المسلمين وجب على الناظر أن يقدم الأحق فالأحق، وإذا قدر أن المصلحة اقتضت صرفه إلى ثلاثة - مثل ألا يكفيهم أقل من ذلك - لم يدخل غيرهم من الفقراء، وإذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم ٥٣ ج ٣١.

* الأقارب الفقراء أولى من الفقراء الأجانب مع التساوى فى الحاجة، يجوز أن يصرف إلى الفقير القريب كفايته إذا لم يوجد من هو أحق منه، وإذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجباً، وإذا لم يندفع إلا بتنقيص كفاية أولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تعين ذلك ١٦، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ١٠٧ ج ٣١.

* وقف وقفاً على الفقهاء والمتفقهة هل تكون السكنى مختصة بالمرتزين؟ ٥٥، ٥٦ ج ٣١.

* اشتراط أن يكونوا من أهل بلد أو قبيلة من الأئمة والمؤذنين لا يصح ٣٩ ج ٣١.

* رجل بيده مسجد ثم إن ولد من بيده المسجد

أولاً تعرض له وطلب مشاركته فى الإمامة أو عزله ٥٥ ج ٣١.

فصل

* إذا حكم بصحة الوقف لم يجز تغييره ولا تبديل شروطه ١٤٤ ج ٣١.

* إذا قال: إذا مت فدارى وقف على المسجد الفلانى فعوفى ثم حدث عليه ديون جاز أن يبيعها فى الدين الذى عليه ١١٢، ١٣ ج ٣١.

إذا أمكن وفاء الدين من ريع الوقف لم يجز بيعه وإذا لم يمكن وفاء الدين إلا ببيع شئ من الوقف وهو فى مرض الموت بيع، وإن كان الوقف فى الصحة فمنعه قول قولى ١١٢ ج ٣١.

* إذا تعذر من ينفق على الموقوف على الجهات العامة بيع ٢٩، ١٣٠ ج ٣١.

* بيع الوقف الصحيح اللازم الذى يحصل به مقصود الواقف من الانتفاع لا يجوز، ولا يصح وقف المشتري له ١٢٤، ١٢٥ ج ٢٢، ١٤٦ ج ٣١.

* إبدال الوقف حتى المساجد بخير منها للحاجة أو المصلحة ١١٧-١٣٩، ١٦٥ ج ٣١.

* إبدال الموقوف والمنذور بخير منه نوعان: النوع الأول: الإبدال للحاجة مثل أن يتعطل فيباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه تارة، أو يعوض فيها بالبدل تارة ٥٤، ١١٧، ١٤٠، ١٦٠ ج ٣١.

* إذا خرب مال موقوف فتعطل نفعه بيع وصرف ثمنه فى نظيره أو نقلت إلى نظيره ٥٤ ج ٣١.

* إذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من مقصود

الواقف فيباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه
١٤٠ ج ٣١.

* أو يتلفه متلف فيؤخذ منه عوضه ويشتري به ما
يقوم مقامه، الوقف مضمون بالإتلاف
ومضمون باليد... إلخ ١٤٧، ١٤٨ ج ٣١.

* بيع الوقف من غير استبدال بما يقوم مقامه لا
يجوز ١٤١ ج ٣١.

* المصحف يجوز إبداله عنده في إحدى الروايتين،
ظاهر مذهبه أنه إذا بيع واشتري بثمنه فهو من
جنس الإبدال ١١٧، ١١٨ ج ٣١.

* مذهب أحمد في غير المسجد جواز بيعه
للحاجة، أمثلة ١١٧، ١١٨ ج ٣١.

* أحمد يجوز بيع المسجد أيضاً للحاجة في أشهر
الروايتين، ونص على إبدال العرصة بعرصة
أخرى ١١٧-١٢٠، ١٤٠، ١٤١ ج ٣١.

* إذا خرب وذهب أهله، أو كان ضيقاً لا يسع
أهله، أو لم يكن له جيران ولم يوجد من
يعمره، أو كان محله قذراً، بناء مسجد آخر إذا
كثر الناس وإن كان بقرب مسجد آخر
٢١٩-٢٢١ ج ٣٠، ١١٩-١٢١، ١٢٤،
١٢٥ ج ٣١.

* المسجد إذا خرب ولم تمكن عمارته فتباع العرصة
ويشتري بثمنها ما يقوم مقامها وتنقل آتته إلى
مكان آخر إذا خرب ما حوله ١٤٠ ج ٣١.

* المسجد إذا كان موقوفاً ببلدة أو محلة فتعذر
انتفاعهم به بنى به مسجد في موضع آخر أو
يعمر عمارة ينتفع بها في مسجد آخر ٧،
١١٧، ١١٨ ج ٣١.

* قرية بها عدة مساجد قد خرب بعضها ولها

وقف: تحب عمارة المسجد لإقامة الصلاة فيه،
وكذلك ترتيب إمام في مسجد آخر عند
الحاجة، ولا يحل إغلاق المساجد عما عمرت
له، وعند قلة أهل البقعة واكتفائهم بواحد لا
يجب تفريق شملهم ١٢٣، ١٢٤ ج ٣١.

* الفرس الحبيس للغزو إذا لم يمكن الانتفاع به
للفغو يباع ١٤٠ ج ٣١.

* الكراع والسلاح إذا تعذر من ينفق عليه بيع
١٢٩، ١٣٠ ج ٣١.

* قول القائل: لا يجوز النقل والإبدال إلا عند
تعذر الانتفاع، ممنوع، ولم يذكروا على ذلك
حجة شرعية ولا مذهبية ١٢١ ج ٣١.

* جواز بيع الوقف إذا خرب ليس مشروطاً بآلا
يوجهه مستأجر ١٢٣، ١٢٤ ج ٣١.

* لغالبية الناس طريقتان في الوقف إذا خرب
الأول: أن يؤجر- وهو الحكر. الثاني: أن
يستسلف ما يعمر به ويوفى من غلة الوقف،
ضعفهما ١٢٣، ١٢٤ ج ٣١.

* النوع الثاني: الإبدال لمصلحة راجحة: مثل
المسجد إذا بنى بدله مسجد آخر أصلح لأهل
البلد وبيع الأول. هذا ونحوه جائز عند أحمد
وغيره من العلماء، أدلة ذلك ١١٨-١٣١،
١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٦٥ ج ١.

* أدلة إبدال عرصة المسجد بعرصة أخرى إذا
اقتضت المصلحة ذلك، إبدال عمر ١٣٤،
١٣٥-١٣٩، ١٤٦ ج ٣١.

* منع الرسول إبدال النجبية التي أهداها عمر لا
يرد على جواز إبدال الوقف للمصلحة ١٣٨،
١٣٩ ج ٣١.

* إبدال المسجد بغيره للمصلحة مع إمكان
الانتفاع بالأول فيه قولان في مذهب أحمد

وغيره، الجواز أظهر في نصوصه، بسط ذلك، اختلاف أصحاب أحمد في ذلك، والجواب عما استدلوا به، النصوص والآثار والقياس تقتضي جواز الإبدال للمصلحة ١١٨-١٣١، ١٤٠، ١٤١ ج ٣١.

* قولهم : وإن لم تعطل منفعة الكلية لكن قلت أو كان غيره أنفع منه وأكثر رداً على أهل الوقف لم يجز بيعه ١٢٢-١٢٥ ج ٣١.

* المساجد الثلاثة لا يجوز إبدال عرصتها بغيرها وتحوز الزيادة فيها ١٢٨ ج ٣١.

* يجوز تغيير صورة الوقف إلى صورة أصلح منها، أبدل عمر وعثمان وغيرهما من خلفاء المسلمين مسجد النبي ببناء غير بنائه الأول، وكذلك المسجد الحرام «لولا أن قومك...» ١١٤، ١١٥، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦ ج ٣١.

* تبديل بناء الكعبة ببناء آخر جائز ١٣٤، ١٣٥ ج ٣١.

* تغيير صورة البناء من غير عدوان ينظر فيه إلى المصلحة: فإن كانت أصلح للوقف وأهله أقرت وإن كانت إعادتها إلى ما كانت عليه أصلح أعيدت، وإن كان بناء ذلك على صورة ثالثة أصلح بنيت ١٤٥، ١٤٨ ج ٣١.

* إذا كان نقض الطبقة التي فوق المسجد مصلحة للمسجد فتنقض وتصرف الأنقاض في المسجد ١٤٤ ج ٣١.

* إذا كان المسجد ليس بحصين نقضت منارته وحصن بها ١٢٠ ج ٣١.

* المسجد إذا أرادوا رفعه من الأرض وأن يجعل تحته سقاية وحوانيت وكان مصلحة للمسجد وأهله جار، إذا امتنع الجيران نظر إلى قول

أكثرهم ٢٢٠، ٢٢١ ج ٣٠، ١١٤، ١١٥، ١١٩-١٢٢، ١٤٠، ١٤١ ج ٣١.

* وقف الغلة إذا أبدل بخير منه كدار أو حانوت أو بستان أو قرية يكون مغلها قليلاً أجاز به أبو ثور وغيره من العلماء، وهو قياس قول أحمد في تبديل المسجد من عرصة إلى عرصة للمصلحة ١٢٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٤٨ ج ٣١.

* وقف على الفقراء فيه أشجار ثمرها قليل: يجوز قطعها ويشتري بثمرها ما يكون مغله أكثر، ولا يقسم الثمن بين الموجودين، ليس بمنزلة الزرع والشجر والمنافع التي يختص كل أهل طبقة بما يؤخذ في زمنها منها ١٤٥ ج ٣١.

* بيع الفضة من السرج واللحم وإبدالها بما هو أنفع ١٣٠-١٣٢ ج ٣١.

* إذا وقف ما هو مزين بنقوش ورخام وخشب وغير ذلك مما يكون ثمنه مرتفعاً لزيته بيع واشترى به ما هو أنفع لأهل الوقف ١٣١ ج ٣١.

* إذا كان قلع الأشجار مصلحة للأرض بحيث يزيد الانتفاع بها قلعت، ويصرف ثمنها فيما هو أصلح للوقف من عمارة الوقف أو مسجد ١١٤ ج ٣١.

* إذا وقف كرمًا على الفقراء وكان فيها ضرر على الجيران جاز أن يناقل عنه ما يقوم مقامه، ويكون الأول ملكًا والثاني طلقًا ١٤١ ج ٣١.

* إذا ناصب على أرض وقف على أن للوقف ثلثي الشجر لم يجز بيع ذلك إلا لحاجة تقتضي ذلك ١٤٦ ج ٣١.

* يشتري الوقف المجاور للمسجد ويعوض أهله ١٢١ ج ٣١.

* لا يجوز للموقوف عليه بيع الوقف ١٣٥، ١٣٦ ج ٣١.

١٤٥، ١٤٦ جـ ٣١.

* ليس له أن يبنى فى مقبرة المسلمين حائطاً، ولا أن يحتجز منها ما يختص به دون سائر المستحقين ١٤٦، ١٤٧ جـ ٣١.

* ليس لجار الحمام الموقوفة على الفقراء والمساكين والفقهاء أن يتصرف فيها بغير إذن الشركاء ولا بإذن الشارع ولا يستولى على شئ منها بغير إذن الشركاء، ولا يقسم بنفسه شيئاً ويأخذ نصيبه، ولا يغير بناء شئ منها، ولا يغير القدر ولا غيرها، وليس له أن يغلقها ١٤٦، ١٤٧ جـ ٣١.

* يكرى على جميع الشركاء إذا طلب بعضهم ذلك وتقسم بينهم الأجرة ١٤٧ جـ ٣١.

* لا تصح قسمة رقبة الموقوف على جهة واحدة، تصح قسمة المنافع - وهى المهايئة - وإذا كانت مطلقة لم تكن لازمة، لا سيما إذا تغير الموقوف فيجوز بغير المهايئة، لا فرق بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايئة بلا مناقلة ١٠٧، ١٠٨، ١٤٢، ١٤٣ جـ ٣١.

* إذا لم تمكن قسمة ثمرة الوقف قبل البيع بلا ضرر فعليه أن يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن ١٠٨ جـ ٣١.

* وإذا احتاجت الحمام إلى عمارة لا بد منها فعلى الشريك أن يعمر معهم ١٤٧ جـ ٣١.

* تنازع العلماء فى جواز صرف الفاضل ٨٩ جـ ٣١.

* ما فضل من الربيع عن المصارف المشروطة ومصارف المساجد يصرف فى جنس ذلك: مثل عمارة مسجد آخر ومصالحها وإلى جنس المصالح، لا يحبس أبداً لا سيما فى مساجد قد

* حيث جاز البدل فلا يشترط أن يكون الوقف فى الدرب أو البلد الذى فيه الوقف الأول إذا كان أصلح، أمثلة، العدول عن ذلك قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً ١٤٨، ١٤٩ جـ ٣١.

* الوقف على قوم بعينهم أحق بجواز نقله إلى مدينتهم من المسجد ١٤٩ جـ ٣١.

* إذا كان الوقف ببلدهم أصلح لهم كان اشتراء البدل ببلدهم هو الذى ينبغى فعله ١٤٩ جـ ٣١.

* الوقف المنقول كالنور والسلاح وكتب العلم على ذرية رجل بعينهم يجب أن يكون مقره حيث كانوا ١٤٩ جـ ٣١.

* إذا وقف على أهل بلد بعينه ١٤٩ جـ ٣١.

* إذا كان الفرس محبوساً على ناس ببعض الثغور ثم انتقلوا إلى ثغر آخر فشاء البدل فى الثغر الذى هو فيه مضمون أولى من شرائه بثغر آخر ١٤٩ جـ ٣١.

* بيعة بقرية بالشام ولها وقف إذا لم يبق من أهل الذمة - الذين استحقوا تلك - أحد جاز أن يتخذ مسجداً ١٤٢، ١٤٣ جـ ٣١.

* إبدال المستحق بنظيره إذا تعذر صرفه إلى المستحق ١١٧ جـ ٣١.

* إذا خيف تضرر المسجد وإيذاء المصلين فيه وجب إزالة ما يخاف من الضرر على المسجد وأهله، وإذا لم يزل إلا بالهدم هدمت الكنيسة الخراب... ١٤٣ جـ ٣١.

* ما خرج من ذلك عن حدود الوقف إلى طريق المسلمين وإلى حقوق الجيران فيجب إزالته، وإن خرج إلى الطريق النافذ فلا بد من إزالته، وما خرج إلى ملك الغير فإن أذن فيه وإلا أزيل

* قناة سبيل لها فائض ينزل على قناة الوسخ وقريب منها قناة طاهرة قليلة الماء: يجوز أن يساق ذلك الفائض إلى المطهرة بإذن ولي الأمر، ولا يجوز منع ذلك إذا لم يكن فيه مصلحة، ويثاب الساعي في ذلك ١٤٧ ج ٣١.

* إذا خرب بعض الأماكن الموقوف عليها -كالمساجد- على وجه يتعذر عمارته صرف ريع الوقف إلى غيره ٥٤، ١١٣ ج ٣١.

* وقف وقفًا على مسجد وأكفان الموتى وشرط للإمام والمؤذن والقيم ستة دراهم ودارين ثم زاد الريع جاز أن يعطى الإمام والمؤذن قدر رزق مثلهما وإن كان زائدًا عن الثلثين إذا كانا فقيرين وليس لما زاد مصرف معروف وقام بعض الريع بالأكفان، تقدير الواقف دراهم مقدرة قد يراد به النسبة إذا كان هناك قرينة ١٣، ١٤ ج ٣١.

* الوقف على أكفان الموتى إذا فاض عنها صرف في مصالح المسلمين، وإذا كان أقاربه محايوج فهم أحق من غيرهم ٩، ١٠، ٤٩، ٥٠، ١١١ ج ٣١.

* حاكم رتب له على فائض مسجد رزقه فيبقى سنين لا يتناول شيئًا لعدم الفائض ثم زاد الريع: إذا لم يكن له مصرف أصلاً واقتضى نظر الإمام أن يصرف إليه عوضًا عما فاته جاز ١١٥، ١١٦ ج ٣١.

* مساجد وجامع يحتاج إلى عمارة وعليها رواتب مقررة على الفائض والريع لا يقوم بذلك: إذا أمكن الجمع بين المصلحتين بأن يصرف ما لا بد من صرفه لضرورة أهله وقيام العمل الواجب بهم وأن يعمر بالباقي كان هذا هو المشروع وإن تأخر بعض العمارة قدرًا لا يضر تأخره، من لا

علم أن ريعها يفضل عن كفايتها دائمًا ١١٥ ج ٣١.

* إذا كان نقض الطبقة التي فوق المسجد مصلحة للمسجد فتنقض وتصرف في مصالحه، وإن أمكن أن يشتري بها ما يوقف عليه أو يصرف في عمارته أو عمارة وقفه فعل ١٤٤ ج ٣١.

* الفاضل عن مصلحة المسجد يجوز صرفه في المصالح التي هي نظير مصالحه وما يشبهها مثل عمارة مسجد آخر وفي المستحقين للصدقة من أقارب الواقف وجيران المسجد ونحو ذلك ٧، ١٤، ٥٤، ٥٥، ١١٣، ١١٤، ١٤٣، ١٤٤ ج ٣١.

* كسوة الكعبة تباع وتصرف في سبيل الخير، عمر يقسم كسوة الكعبة كل عام بين الحجيج ٥٤، ٥٥، ١١٧، ١١٨، ١٤٠، ١٤١ ج ٣١.

* وإذا فضلت فضلة عن قدر كتابته من المال المجموع ١١٧، ١١٨ ج ٣١.

* نظير كسوة الكعبة المسجد المستغنى عنه من الحصر ونحوها ٥٥ ج ٣١.

* إذا صرف إلى الأئمة والمؤذنين والقوام من الوقف على المساجد والجوامع ما يستحقه أمثالهم وصرف في فرش المساجد وتنويرها كفايتها وفضل صرف في مصالح مساجد آخر، ويصرف في المصالح كآرزاق القضاة في أحد قولى العلماء ٥٤، ٥٥، ٩٣، ٩٤ ج ٣١.

* إذا كان للمسجد النبوى أو غيره من المساجد ما يكفى لتنويرها صرفت الزيادة إلى غيره ١١٣ ج ٣١.

* زيت المسجد وحصره إذا استغنى عنها المسجد تصرف إلى مسجد آخر -عنده- ويجوز صرفها إلى فقراء الجيران ١١٧، ١١٨ ج ٣١.

تقوم العمارة إلا بهم فهم من العمارة ١١٥
جـ ٣١.

* يجوز أن يعمل فى مضيق المسجد مكان للوضوء
إذا كان فيه مصلحة للمسجد وأهله وليس فيه
محدور... ١١٤، ١١٥ جـ ٣١.

* مسجد ليس له وقف وبجواره ساحة يجوز أن
تعمل مسكنًا للإمام، الساحة ليست من المسجد
١٤٣ جـ ٣١.

* يجوز أن يبنى خارج المسجد من المساكن ما كان
مصلحة لأهل الاستحقاق لربع الوقف القائمين
بمصلحته ٨، ١٤٣، ١٤٤ جـ ٣١.

* لا يجوز لغير الناظر المتولى أن يستقل بصرف
الفاضل ٥٢ جـ ٣١.

* البناء على المسجد المعد للصلوات الخمس فيه
نزاع ٨ جـ ٣١.

* قرية وقفها صلاح الدين على شخص معين ثم
على أولاده من بعده والنصف والربع على
الفقراء فذثرت فعمرها بعض المشايخ بأمر
السلطان ثم توفى وله أولاد فقراء: إن لم
يكونوا داخلين فى شرط الواقف فينبغى أن
يصرف إليهم ما غرمه والدهم من مغل الوقف
١٠٧، ١٠٨ جـ ٣١.

* وإذا وكل على عمارة حمام موقوف تحته فعمر
عمارة زائدة عن العمارة المأذون فيها لم تجب
عليه ولا قيمتها، له أن يأخذها إذا لم يضر
أخذها بالوقف، وإذا كانت تزيد كراء الحمام
فاتفقوا على أن تبقى العمارة له ويكون ما
يحصل من زيادة الأجر بإزاء ذلك، وإذا أراد
أهل الوقف أن يقلعوا العمارة الزائدة فلهم
ذلك إذا لم تنقص المنفعة المستحقة بالعقد، وإن
اتفقوا على أن يعطوه بقية العمارة ويزيد هو فى

الأجرة بقدر ما زاد من المنفعة جاز ١١٠،
١١١ جـ ٣١.

* قوم وقف عليهم حصة من حوانيت وبعضها
وقف على جهة أخرى فتدعى الوقف فأجروه
فادعى بعض الشركاء اختصاصه بالبناء وادعى
المستأجر استحقاق البناء: هو لأهل العرصة
بحكم الاشتراك حتى يقيم أحدهم أو المستأجر
حجة بالاختصاص ٤٥، ٤٦ جـ ٣١.

* إذا انقضت مدة الإجارة وانهدم البناء زال حكم
الوقف ٨، ٩ جـ ٣١.

* إذا استأجر أرض وقف وغرس فيها غراسًا
ومضت مدة الإيجار فليس لأهل الأرض قلع
الغراس، بل لهم المطالبة بأجرة المثل، أو تملك
الغراس بقيمته أو ضمان نقصه إذا قلع ٨، ٩،
٤٧ جـ ٣١.

* ليس له أن يبنى على جدار الوقف ما يضر به،
وكذلك إذا لم يضر به ودعواه الاستئجار غير
مقبولة... إلخ ١٠٨، ١٠٩ جـ ٣١.

* إذا أجر الناظر الوقف لمن يضر بالوقف وهدم
حوضًا للسيل ومطهرة عزز المستأجر
وضمن... ٤٢ جـ ٣١.

* رجل ساكن وقف وله مباشر لعمارته فأخبره
الساكن أن المسكن يخشى سقوطه فرآه وقال:
إن شئت فاسكن وإن شئت فلا تسكن ثم سقط
على زوجة الساكن وأولاده: يضمن ما تلف
بسقوطة من مال الوقف للوقف والمنافع التى
استحقها المستأجر، وكذلك ما تلف من
النفوس والأموال التى للمستأجر، ويضمن ما
تلف للجيران، هل يشترط الإشهاد عليه؟ وإذا
شك فى سقوطه فما يصنع؟ ١٠٩، ١١٠
جـ ٣١.

باب الهبة والعطية

* إعطاء المال لأجل الدعاء أو الشئ مذموم ٥٠
ج ١١٣.

* من عقد عقدًا وعقله غائب لم يصح ١٦٩،
ج ١٧٠.

* إذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له أن يتبرع
بهبة لا محاباة. ولا إبراء من دين إلا بإجازة
الغرماء ١٦٤ ج ٣١.

* إذا وهبت لزوجه كتابها وكانت ممن يصح تبرعه
صحت هبتها رضى إختوها أو لا ١٥٢ ج ٣١.

* إذا أبرأته فى الصحة جاز. وثبت بشاهد ويمين
أو شهادة امرأتين ويمين ١٦٤، ١٦٥ ج ٣١.

* إذا وهبتها أختها لأجل منفعة تحصل لها منها فلم
تحصل فلها أن تفسخ الهبة، قيل: إن العوض
فى مثل هذه الهبة يكون بقدر قيمة ذلك ١٦٤،
ج ١٦٥.

* طلق زوجته وسألها الصلح فصالحها وكتب لها
دينارين، فقال لها هبى الدينار الواحد فوهبته
ثم طلقها فلها أن ترجع فيما وهبته ١٦٣
ج ٣١.

* إذا كان المقصود بالهبة المعاوضة مثل أن يعطى
رجلا عطية ليعاوضه عليها أو يقضى له حاجة فهذا
إذا لم يف بالشرط المعروف لفظًا أو عرفًا فله أن
يرجع فى هبته أو قدرها ١٥٩، ١٦٠ ج ٣١.

* إذا وهب الأمير أو بعض الأكابر بشرط الثواب
لفظًا أو عرفًا فله أن يرجع فى الموهوب ولو
بعد موت الأمير إذا لم يحصل له الثواب الذى
استحققه، وإن كان تالفًا فله قيمته، الثواب هنا
هو العوض المشروط على الموهوب ١٦٠،
١٦٣ ج ٣١.

* إذا وهب لبعض الأكابر غلامًا ولم يعط شيئًا
ولم يعتقه الموهوب له كان باقياً على ملك
الواهب، فإذا تزوج فأولاده تبع لأمهم ١٦٢،
ج ١٦٣.

* إذا وهب لإنسان فرسًا ثم بعد مدة طلب منه
أجرتها فأعاده عليه فليس له المطالبة بأجرتها
ولا مطالبة بالضمان ١٥٩، ١٦٠ ج ٣١.

* يجوز هبة المجهول والمعدوم، وإذا كان على وجه
الإبراء والصلح ١٥١، ١٥٢ ج ٣١.

* إذا وهب ربع مكان فتيين أنه أقل من ذلك لم
تبطل الهبة ١٥٤، ١٥٥ ج ٣١.

* الهبة والبيع والإجارة لا يشترط فيها لفظ معين،
المرجع فيها إلى العرف وثبت بالمعاوضة أيضا
٢٤٣ ج ٢٠، ١٥٥، ١٥٦ ج ٣١.

* له جارية فأذن لولده أن يستمتع بها ويطأها يكون
تمليكًا، وولده حر، وهى أم ولد له ١٥٥-
ج ١٥٧.

* إذا كان قد ملك أخته الربع تمليكًا مقبوضًا وملك
ابنته الثلاثة أرباع فملك الأخت ينتقل إلى
ورثتها ١٥٨ ج ٣١.

* ما جهز به ابنته على الوجه المعتاد فهو لها ينتقل
إلى ورثتها ١٥٨، ١٥٩ ج ٣١.

* ما ملكته البنت ملكًا تامًا مقبوضًا وماتت انتقل
إلى ورثتها ١٦٩ ج ٣١.

* إذا وهب لأولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم
يكن فيه ظلم لأحد كان هبة صحيحة ولم يكن
لأحد أن يتزعه منها، وإذا كان قد جعل
نصيب الأولاد إليها حيًا وميتًا وهى أهل لم
يكن لأحد أن يتزعه منها، وإذا حلفت تحلف
أن ما عندها للميت شئ ١٦٨ ج ٣١.

* مجرد التمليك بدون القبض الشرعى لا يلزم به

عقد الهبة، إذا كانت هبة تلجنة كانت باطلة
١٧٤ جـ ٣١.

* صفة قبض المشاع إذا وهب أو تصدق به أو
وقف وكيفية التصرف فيه ١٥٢ - ١٥٥ جـ ٣١.

* ما ذكره الفقهاء من أصحاب مالك من اشتراط
الخيار، وأن بقاءه فى يد الواهب بإكراء أو
استعارة أو غيرها يبطل الحياة، وإن حياة
المتهب له ثم عوده إلى الواهب فى الزمن
القريب يبطل الحياة... فى نفس الموهوب
المفرد والمشاع، أما النصف الباقي فهم متفقون
على أن بقاءه وتصرف المالك فيه لا يبطل ما
وقع من الهبة والحياة السابقة ١٥٣ جـ ٣١.

* إذا تساكنا فى الدار بعد إقباض النصيب المشاع
لم تنتقض الهبة ١٥٤ جـ ٣١.

* إذا لم تقبض الهبة حتى مات الواهب بطلت فى
المشهور من مذهب الأئمة الأربعة ١٥١-
١٥٣، ١٥٥ جـ ٣١.

* إذا تصدقت على ولدها فى حال صحتها ولم
تخرج الصدقة عن يدها حتى ماتت بطلت،
ولو حكم بصحتها حاكم ١٥٧، ١٥٨ جـ ٣١.

* هبة المشاع والمتنازع فيه ١٥٣ جـ ٣١.

* إذا أعطى الكلب المعلم ولم يكن من نيته أن
يأخذ عوضاً ولا قصد بالهبة الثواب ثم أعطاه
شيئاً فلا بأس ١٥٩ جـ ٣١.

فصل

* يجب على الرجل أن يسوى بين أولاده فى
العطية والحرمان، ولا يجوز أن يفضل بعضاً
على بعض، ولو فعل ذلك فى صحته لم يجز
فى أصح قولى العلماء، ولو حكم بذلك

حاكم، عليه أن يعدل بينهم ويرد الفضل،
ويرده المخصوص فى حياة الظالم الجائر وبعد
موته «واتقوا الله واعدلوا بين أولادكم» «أشهد
على هذا غيرى» «إنى لا أشهد على جور»
١٨٤ جـ ٣٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦،
١٦٥-١٦٧، ١٧٥، ١٧٦ جـ ٣١.

* إن خص أحدهما بسبب شرعى مثل أن يكون
محتاجاً مطيعاً لله والآخر عاص غنى... فقد
أحسن ١٨٤ جـ ٣٠، ١٦٥، ١٦٦، جـ ٣١.

* ولو كان الولد حال العطية حملاً ١٦٥، ١٦٦
جـ ٣١.

* إذا كان قد أعطاه للمرأة من صداقها فأعطته
لولدها لم يكن له أن يرجع فيه ١٦٨، ١٦٩
جـ ٣١.

* إذا كتب لابنته عطاء وفضل العزباء على
المتزوجة ثم توفيت المتزوجة ٢٥١، ٢٥٢
جـ ٣٥.

* إذا كان قد ملك أخته ربع الدار تملكاً مقبوضاً
وملك ابنته الثلاثة أرباع فملك الأخت ينتقل
إلى ورثتها وليس للمالك أن ينقله إلى ابنته
١٥٨ جـ ٣١.

* ليس للأب الرجوع بعد موتها فيما جهزها به
على الوجه المعتاد ١٥٨، ١٥٩ جـ ٣١.

* إذا كان قد أعطى ولده شيئاً عوضاً عما أخذه له
فليس له أن يرجع فى ذلك، وإن كان قد
تصدق بذلك ففى رجوعه قولان ١٦٩، ١٧٠
جـ ٣١.

* إذا وهب لأولادهم ممالك وكانوا محتاجين
إليهم فتركهم لأولاده أفضل من استرجاعهم
وعتقهم، وإن كان أولاده مستغنين عن بعضهم
فعتقهم حسن ١٦٧، ١٦٨ جـ ٣١.

* ليس للواهب أن يرجع فى هبته إلا الوالد ١٥٩ ،
١٦٠ جـ ٣١ .

* إذا وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى أنها
ملكه تضمن ذلك الرجوع ١٥٩ ، ١٦٠ جـ ٣١ .

* إذا اشترى عبداً ووهبه شيئاً ثم أترى ثم ظهر أن
العبد كان حراً فله أن يأخذ منه ما وهبه ١٦٣
جـ ٣١ .

* إذا أعطى أولاده الكبار شيئاً ثم أعطى لأولاده
الصغار نظيره ثم قال اشترؤا بالريع ملكاً أو
قفوه على الجميع لم يكن رجوعاً فى الهبة ،
ولو كان رجوعاً لم يكن له الرجوع فى هذه
الهبة ١٦٨ ، ١٦٩ جـ ٣١ .

* إذا وهب لابنته مصاعاً لم يتعلق به حق لأحد
وحلف بالطلاق أنه لا يأخذ منه شيئاً واحتاج
فله الرجوع ويحنث ، وإن كان قصده ألا يأخذ
شيئاً بغير طيب قلبها فطابت نفسها أو أذنت لم
يحنث ١٦٩ جـ ٣١ .

* إن كان قد وهب لولده شيئاً ولم يتعلق به حق
الغير فله الرجوع فى ذلك ١٦٩ ، ١٧٠
جـ ٣١ .

* للوالد أن يملك من مال أولاده ما لا يكون
مضراً بهم ، كاشتراء جارية يطؤها وتخدمهم ،
وله أن يستخدمه ما لم يضر به ١٦٨ جـ ٣١ ،
٣٠ ، ٣١ جـ ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ جـ ٣٤ .

* يؤجر الولد بدعاء والده عليه إن كان مظلوماً ،
كما يؤجر على صبره ، ويأثم من يدعو على
غيره عدواناً ١٧٠ ، ١٧١ جـ ٣١ .

* الفرق بين الهدية والصدقة ، الصدقة أفضل إلا
أن يكون فى الهدية معنى تكون به أفضل من
الصدقة ١٥١ جـ ٣١ .

* من أهدى هدية لولى أمر ليفعل معه ما لا يجوز
كان حراماً على المهدي والمهدي إليه «لعن الله
الراشى والمرتشى» ١٦٠-١٦٢ جـ ٣١ .

* إذا أهدى له هدية ليكف ظلمه عنه أو يعطيه
حقه الواجب كانت حراماً على الآخذ ، وجاز
للدافع أن يدفعها إليه «إنى لأعطى أحدهم
العطية فيخرج بها يتأبطها ناراً» ١٦٠-١٦٢
جـ ٣١ .

* الهدية فى الشفاعة مثل أن يشفع لرجل عند ولى
أمر؛ ليرفع عنه مظلمة ، أو يوصل إليه حقه ،
أو ليؤليه ولاية يستحقها ، أو يستخدمه فى
الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من
المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو غيرهم
وهو من أهل الاستحقاق فلا يجوز فيها قبول
الهدية ، ويجوز للمهدي أن يبذل من ذلك ما
يتوصل به إلى أخذ حقه أو دفع الظلم عنه ،
وليس من باب الجعالة ١٦٠-١٦٢ جـ ٣١ .

* إذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره أولى فليس
له أن يأخذ ولا يشفع ، وتركهما خيراً ، وإذا
أخذ وشفع لمن هو الأحق وترك من لا يستحق
فترك الشفاعة والأخذ أضر من الشفاعة لمن لا
يستحق ١٦٢ جـ ٣١ .

* ما يجب على مقبول الشفاعة من النصيحة ١٦٢
جـ ٣١ .

* الرجل المسموع الكلام إذا أكل قدرًا رائدًا على
الضيافة الشرعية فلا بد أن يكافئ المطعم بمثل
ذلك أو لا يأكل القدر الزائد ١٦٢ جـ ٣١ .

* مفسد أخذ الرشوة وقبول الشافع ونحوه الهدية
١٦١ ، ١٦٢ جـ ٣١ .

فصل

* نكاح المريض صحيح ، ترثه وليس لها إلا مهر

المثل ١٧، ١٨ جـ ٣٢.

* التبرع في مرض الموت كالوصية ١٦٤ جـ ٣١.

* ليس للمريض أن يخص الوارث بأكثر مما أعطاه الله، ولا يجوز لأحد أن يشهد على ذلك، إذا فعل ذلك فلباقى الورثة رده وأخذ حقوقهم ١٦٥، ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤ جـ ٣١.

* وينبغي للأولاد أن يقرؤا ما أعطاه لأهمهم، ولا يجبرون «لا وصية لوارث» ١٧١ جـ ٣١.

* إن أعطى كل إنسان شيئاً معيناً بقدر حقه أو بعض حقه ففيه قولان، وإذا قيل: إن له ذلك بحسب ميراث أحدهم فعطية المريض في مرض موته المخوف بمنزلة وصيته بعد موته ١٨٠، ١٨١ جـ ٣١.

* إذا أبرأت زوجها في مرض موتها من الصداق لم يصح إلا بإجازة باقى الورثة ١٦٤، ١٦٥ جـ ٣١.

* إذا أقرت في مرض موتها أنها أبرأته في الصحة لم يقبل هذا الإقرار ١٦٥ جـ ٣١.

* إذا أقرت في مرض الموت لبعض أولادها بشيء فهل يقبل هذا الإقرار؟ ٢٤٩-٢٥١ جـ ٣٥.

كتاب الوصايا

* لا تصح وصية الصغير المميز عند الجمهور ولا تدبره ٣٥ جـ ٣٢.

* تعتقد بكل لفظ يدل على ذلك ٣٠، ١٧٣، ١٧٤ جـ ٣١.

* متى اتصل بالكلام شرط أو صفة أو غير ذلك من الألفاظ التي تغير موجهه عن الإطلاق عمل بها^(١) ٥٨، ٥٩ جـ ٣١.

(١) انظر عود الاستثناء ونحوه إذا تعقب جملاً في الوقف ص ٣٩٠، ٣٩١ جـ ٣٧.

* إذا قال: يدفع هذا المال إلى يتامى فلان في مرض موته وكان هناك قرينة تبين أنه وصية أو إقرار عمل بها وإلا جعل وصية ١٧٣ جـ ٣١.

* كل ما وجد بخط الأمير أو أخبر به كاتبه أو لفظ وكيله في ذلك وجب العمل به لا سيما في المعاملات التي لم تجر العادة بالإشهاد فيها، وعلى صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفى البراءة ٤١ جـ ٣٠، ١٨٦، ١٨٧ جـ ٣١.

* إذا كان ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه وله كاتب يكتب بإذنه ما عليه ونحوه رجع في ذلك إلى الكتاب الذي بخط وكيله، إعطاء المدعى بمجرد قوله لا يجوز ١٨٧ جـ ٣١.

* للمريض أن يوصى بثلاث ماله لغير وارث ١٨٤ جـ ٣٠.

* يعطى الموصى له الثلث، ما زاد على الثلث فهو للوارث إن أجازاه وإلا بطل ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣١.

* لم يكن لها وارث سوى ابن أخت لأم وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث ١٧٧ جـ ٣١.

* على الوصى أن يخرج جميع الثلث ولا يدع للوارث منه شيئاً، وليس للورثة إبطالها إذا كانت تخرج من الثلث، إن أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين، وإن شهد لها شاهد عدل وحلفت مع شاهدها حكم لها، وإن خرج المال عن يد الوصى وشهد لها قبلت شهادته ١٧٨-١٨٠، ١٨٨، ١٨٩ جـ ٣١.

* إذا كانت كتبت أولاً ما عند الوصى لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذراً لها في الباطن وإن لم يقم لها بذلك بينة ١٩١ جـ ٣١.

* الوصية لولد الولد الذين لا يرثون، جائزة ١٧٥ جـ ٣١.

* إذا خلفت أباهما وعمها وجدتها ووصت فى مرض موتها لزوجها بالنصف ولعمها بالنصف الآخر صحت الوصية للعم دون الزوج ١٧٨، ١٧٩ جـ ٣١.

* إذا أشهد على أبيه أن عنده ثلاثمائة حجة عن فلانة فقال ورثتها: لا يخرج إلا بثلاثها لم يوجب أن يكون هذا المال تركه ١٧٤ جـ ٣١.

* لا يخص الوارث بزيادة على حقه من الثلث ١٨٤ جـ ٣٠.

* تحريم الجور فى الوصية، لا يجوز للذى فضل أن يأخذ الفضل، عليه أن يرده فى حياة الظالم وبعد موته ٧٥-٧٧ جـ ٣١، ٢٤١ جـ ٣٥.

* «من قطع ميراثاً قطع الله ميراثه من الجنة» إن الرجل يعمل ستين سنة بطاعة الله ثم يجور فى وصيته... ٢٤٨، ٢٤٩ جـ ٣٥.

* إثم الكاتب والشاهد والمشير فى وصية الجور ١٧٥ جـ ٣١، ٢٥٠، ٢٥١ جـ ٣٥.

* الوصية للوارث لا تلزم بدون إجازة الورثة، إقراره للوارث لا يجوز عند الجمهور لا سيما مع التهمة، إن كانت قد أبرأته من الصداق ثم أقر لها به لم يجز، ولو جعل ذلك تمليكاً لها ٢١٣ جـ ٣٠، ١٧٥-١٧٨ جـ ٣١، ٢٤٨-٢٥٣ جـ ٣٥.

* إذا ذكر فى وصيته أن فى ذمته لزوجته مائة درهم ولم تعلم أن لها فى ذمته شيئاً لم تحل لها، ولا تعطى شيئاً حتى تصدقه على الإقرار فى مرض الموت، وإذا صدقته فادعى الوصى أو بعض الورثة أن هذا الإقرار من غير استحقاق لم تعط شيئاً حتى تحلف ١٧٣، ١٧٤ جـ ٣١.

* إن وصى لكل وارث بمقدار إرثه ١٨٠، ١٨١

جـ ٣١.

* ينبغى للميت أن يوصى لقربائه الذين لا يرثونه ٢٠٩ جـ ٣١.

* الوصية لذى الرحم المحتاج أفضل من الوصية بالعق، الخلاف فى وجوب الوصية لهم، وإذا وصى لأجنبى دونهم فهل ترد على أقاربه أو يعطى ثلثها أو تنفذ؟ ٩٦ جـ ٢٩.

* وإن كان له أن يعطيه كله للأجنبى ١٨٤ جـ ٣٠.

* ينظر ما وصت به لأخيها والناس فإن وسعه الثلث وإلا قسم بينهم على قدر وصاياها ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣١.

* إذا وصت وصايا فى حال مرضها لزوجها وأخيها ثم وضعت ولداً ثم توفيت بطلت الوصية للزوج ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣١.

* قبول الموصى له لفظاً أو عرفاً ١٧٣، ١٧٤ جـ ٣١.

* لا يحلف الموصى له ولا وليه ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣١.

* الوصية بما يفعل بعد موته له أن يرجع فيها ويغيرها ولو كان قد أشهد بها وأثبتها سواء كانت وصية بوقف أو عتق أو غير ذلك، وفى الوقف المعلق بموته والعتق نزاعان ٦٢، ٦٣، ١١٣ جـ ٣١.

* تقديم الدين على الوصية ١٩٣ جـ ٣١.

* ما لا يخرج عن ثلثه لا يجب على الورثة إلا أن يكون واجباً عليه بحيث لا يحصل حجة الإسلام ١٧٨، ١٨٢ جـ ٣١.

* خلف أولاداً وأوصى لاخته كل يوم بدرهم فأعطيت حتى نفذ المال وبقي عقار مغله كل سنة ستمائة درهم لا تعطى إلا ما يبقى معه للورثة الثلاث إن لم يكن متسعاً لأن تعطى منه

كل يوم درهمًا، ولو لم تخلف إلا عقار
فتعطى من مغلّه أقلّ الأمرين ١٧٨ ج ٣١.

باب الموصى له

* الوصية لأم الولد صحيحة إذا كانت تخرج من
الثالث ١٢٧، ١٢٨ ج ٣١.

* إذا وصى لمعين إذا فعل فعلاً أو وصى لمطلق
موصوف جاز ١٨٣، ١٨٤ ج ٣١.

* إذا أمكن شراء الأرض التى عينها الموصى
اشتراها ووقفها، وإلا اشترى مكاناً آخر ووقف
على الجهة التى وصى بها ١٧٩، ١٨٠ ج ٣١.

* إذا قال: بيعوا غلامى من زيد وتصدقوا بثلثه
فامتنع فلان من شرائه بيع من غيره وتصدق
بثلثه ١٨٠ ج ٣١.

* لو أوصى أن يعتق عبده المعين أو نذر عتق عبد
معين فمات لم يقيم غيره مقامه ١٨٠ ج ٣١.

* إذا أوصى أن يباع شيء معين من ماله من عقار
أو منقول يضم إلى ثمنه شيء آخر قدره من
ماله ويصرف ذلك فى وقف شرعى جاز إذا
خرج من الثالث ١٨٠، ١٨٢ ج ٣١.

* إذا وصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف
فى قرية وجب تنفيذها ١٧٩ ج ٣١.

* إذا أوصى أن تنفق على خيل وقفها غيره جاز
١٢٩، ١٣٠ ج ٣١.

* إذا أوصى زوجته إن لم تنفذ ١٧٩، ١٨٠
ج ٣١.

* ما لا ينتفع به الموصى لا تصح الوصية به ٣١،
٣٧ ج ٣١.

* إذا أوصى زوجته ألا تعطى أجرة لمن يقرأ القرآن

ويهديه له نفذت وصيته^(١) ١٧٩، ١٨٠ ج ٣١.

* إذا أرادت نفع زوجها فلتصدق عنه بما تريد
الاستئجار به، أو تتصدق على قراءة القرآن
الفقراء ليستغنوا عن التأكل به ١٨٠ ج ٣١.

باب الموصى به

* جواز الوصية بالمجهول ١٨٤ ج ٣١.

* لو آتلف الموصى به متلف فبدله يقوم مقامه
١٨٠ ج ٣١.

باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

* خلف ستة أولاد ذكور وابن ابن وبنت ابن
ووصى لابن ابنه بمثل نصيب أولاده ولبنت ابنه
بثلث ما بقى من الثلث فكم نصيب كل واحد؟
٧٧ ج ٣١.

* حساب الجبر والمقابلة وإن كان صحيحاً فشرعية
الإسلام ليست موقوفة على شيء يتعلم من
غير المسلمين، أول من أدخله فى الوصايا
٢١٥، ٢١٦ ج ٩.

باب الموصى إليه^(٢)

* المال أمره للموصى لا لزوج الأم ١٨٨، ١٨٩
ج ٣١.

* قبول الوصية فى التصرف فيها موقوف على
قبول الموصى له لفظاً أو عرفاً وعلى إذن
(الموصى) فى التصرف فيها أو إذن الشارع،
يجوز صرف مال الأسير فى فكاهه بلا إذن
١٧٣، ١٧٤ ج ٣١.

(١) انظر: ١٨٠، ٢٣٧ ج ٣٧.

(٢) الدخول فى الولايات: متى يجب أو يجوز، وإذا كان
التولى عاجزاً أو فاسقاً ص ٣٠٣-٣٠٥ ج ٣٧.

* إذا نزل الوصى عن وصيته عند الحاكم لرفع الضرر عن نفسه وسلم المال إلى الحاكم وطلب منه أن يأذن له فى محضر ليسلمه فعليه إجابته ١٩١ جـ ٣١.

* إذا جحد الورثة الوصية للموصى له تخليفهم، متى شهد للموصى له شاهد بقول الوصى أو غيره فله أن يحلف مع شاهده ويأخذ حقه ١٨٨، ١٩١ جـ ٣١.

* القول قول المستودع الموصى إليه فى قدر المال مع يمينه، والقول قوله إذا دفع إلى المرأة ما دفع إذا صدقته على ذلك، والقول قول كل منهما مع يمينه أنه ليس عنده أكثر من ذلك ١٩١ جـ ٣١.

* إذا قال الموصى: من ادعى بعد موته على شيئاً فحلفه وأعطه بلا بينة وجب ذلك على الوصى، وسواء كان يخرج من الثلث أو لا ١٨٣ - ١٨٥ جـ ٣١.

* ليس للموصى أن يقضى ما يدعى من الدين إلا بمسند شرعى، إذا قضاه بمجرد الدعوى فهو ضامن، لا يجوز له التعويض إلا بقيمة المثل، ما عوضه بدون ذلك مما لا يتغابن به يضمن النقص أو يفسخ التعويض، المسند الشرعى مثل إقرار الميت أو إقرار من يقبل إقراره عليه... ومثل شاهد يحلف معه المدعى وخط الميت... إلخ ١٨٧ جـ ٣١.

* بيع العقار ليس للموصى أن يفعله إلا الحاجة أو مصلحة راجحة، إذا ذكر أنه باعه للاستخدام لم يكن له أن يشتريه لليتيم الآخر ١٩٠ جـ ٣١.

* للولى أن يبيع من عقار اليتيمة ما يجهزها به الجهاز المعروف والحلى المعروف ١٨٦ جـ ٣١.

* إذا باع وكيل الوصى الدار بثمن المثل وكان قد رآها صح وإلا ففيه نزاع، وإن باعها بدون ثمن

المثل فقد فرط، ويرجع عليه بما فرط فيه، أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل ١٨٣ جـ ٣١.

* أجره الوصى مدة ثلاثين سنة بغير قيمة المثل وتوفى ولم ترض بعد رشدها بإجارتها: لها أن تفسخ هذه الإجارة، وهل تقع باطلة من أصلها أو مضمونة على المؤجر؟ ١٧٤، ١٧٥ جـ ٣١.

* وصى يتيم يتجر له ولنفسه بماله فاشتري صنفًا ومات ولم يعين: هل هو لأحدهما أو لهما؟ إذا علم أنه لم يشتريه إلا بماله وحده أو بمال اليتيم وحده فهو لأحدهما، فإن أمكن علمه... عمل بذلك، وإن تعذر معرفة المستحق: فليل: يقسم بينهما، وقيل: يوقف الأمر حتى يصطلحا، وقيل: يقرع بينهما ويحلف من أصابته القرعة ١٨٧، ١٨٨ جـ ٣١.

* إذا عرف أن مال اليتامى كان مختلطًا بمال الوصى فينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرها، ويطلب الباقي وما أشبه ذلك ويرجع فيه إلى العرف المطرد ١٩١ جـ ٣١.

* إذا كان بعض مال الوصى مشتركًا بينه وبين وصى عليه وللموصى فيه نصيب وباع الشركاء أنصباؤهم أو أكرهه للوصى واحتاج الولي أن يبيع نصيب اليتيم جاز له الشراء ١٨٧ جـ ٣١.

* وصى تحت يده أيتام أطفال ووالدتهم حامل، فهل تعطى الزوجة قبل وضع الحمل؟ إن أخرت القسمة إلى حين الوضع فينطق على اليتامى بالمعروف ولا بأس أن يختلط ما لهم بمال الأم إذا كان مصلحة لليتامى ١٨٥ جـ ٣١.

* إذا اجتهد الوصى فى ثبوت الوصية ولم يكن متبرعًا فما أنفقه بالمعروف فهو من مال اليتيم ١٩١ جـ ٣١.

❖ إذا كان الوصى فقيراً وقد عمل فى المال فله أن يأخذ أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته ١٩٢ جـ ٣١.

❖ توفى صاحب له فى الجهاد فجمع تركته فى مدة ثلاث سنين بعد تعب: إن كان وصياً فله أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته، وإن كان مكرهاً فله أجره مثله، وإن عمل متبرعاً فلا شئ له، وإن عمل ما يجب غير متبرع فالأظهر الوجوب ١٩٢ جـ ٣١.

❖ إذا مات رجل فى موضع لا وصى له ولا وارث ولا حاكم فلرفقته الولاية على ماله فيحفظونه ويبيعون ما يرون بيعه مصلحة، ولهم أن يقبضوا ما باعوه ولا يقف على إجازة الورثة ١٣٦ جـ ٢٩.

كتاب الفرائض

❖ «علم الفرائض» نوعان: أحكام، وحساب، الأحكام أنواع: علمها على مذهب بعض الفقهاء، ويليها علم أقاويل الصحابة فيما اختلف فيه منها، ويليها علم أدلة ذلك من الكتاب والسنة ١١٥ جـ ٩.

❖ وحساب الفرائض: معرفة أصول المسائل وتصحيحها والمناسخات وقسمة التركات ١١٣، ١١٦ جـ ٩.

❖ حساب الجبر والمقابلة وإن كان صحيحاً فشرعية الإسلام ليست موقوفة على معرفة شئ يتعلم من غير المسلمين وإن كان طريقاً صحيحاً ١١٦، ١١٥ جـ ٩.

❖ «أفرضكم زيد» حديث ضعيف، لا أصل له، لم يكن زيد معروفاً بالفرائض على عهد النبى ١٩٧ جـ ٣١.

❖ اختلاف الصحابة فى الجد والأخوة وفى المشاركة ونحو ذلك لا يوجب ريباً فى جمهور مسائل الفرائض، أنزل فى الفرائض ثلاث آيات مفصلة... إلخ ١٨٤، ١٨٥ جـ ١٣، ١٣١، ٢٠٣، ٢٠٤ جـ ٣١.

❖ زوج وأبوان وأربعة أولاد ذكور وأنثى ١٩٣، ١٩٤ جـ ٣١.

❖ ما بقى بعد الدين والوصية النافذة للزوجة ثمنه مع الأولاد ١٩٣ جـ ٣١.

الجد والأخوة

❖ جمهور الصحابة على أن الجد كالأب يحجب الأخوة وهو الصواب، من قال بذلك منهم، ومن ورثهم معه ١٩٧، ١٩٨ جـ ٣١.

❖ حجج من رأى أن الجد أب فى الميراث، روى عن على وزيد أنهما احتجا بالقياس ١٠٨ جـ ١٩.

أحوال الأم

❖ الابن أقوى من الأب فلها معه السدس ١٩٢ جـ ٣١.

❖ لها السدس مع البنات والأخوات والأخوة الذكور ١٩٢ جـ ٣١.

❖ لها الثلث إذا ورثت المال هى والأب ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٩ جـ ٣١.

❖ لها الثلث مع الذكر من الأخوة، ومع الأنثى ومع العم وغيره بطريق الأولى ١٩٨ جـ ٣١.

❖ ليس فى السورة ما يدل على أن للأم الثلث مع الأب والزوج، من أعطاهم الثلث مطلقاً حتى مع الزوجة فقد خالف مفهوم القرآن ١٩٧ - ١٩٩ جـ ٣١.

* إذا خلفت زوجها وأبويها فله النصف ولأبيها الثلث والباقي للأم وهو السدس ١٩٣، ١٩٩ جـ ٣١.

* إذا ورثه الجد والعم والأخ فهي بالثلث أولى وهو الصواب ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٩ جـ ٣١.

ميراث الجدة فأكثر السدس

* ميراث الجدة فأكثر السدس ٢٠٢، ٢٠٣ جـ ٣١.

* قيل: لا يرث إلا اثنان، وقيل ثلاث، وقيل يرث جنس الجدات المدليات بوارث - وهو الراجح ٢٠٢-٢٠٤ جـ ٣١.

* من علت بالأمومة ورثت... لا فرق بين أم أبي الجد وبين أم الجد ٢٠٣، ٢٠٤ جـ ٣١.

* ولا تسقط الجدة بابنها، من أدلى بوارث سقط به باطل طرداً وعكساً، العلة أنه يرث ميراثه ٢٠٤ جـ ٣١.

ميراث البنات وبنات الابن والأخوات

* للبنات وحدها النصف، وكذلك الأخت وحدها، وللبنتين الثلثان، ومع أخيها الثلث ٢٠١-٢٠٣ جـ ٣١.

* بنت الابن - أو بنات الابن - مع البنت لهن السدس مع البنت ٢٠٠، ٢٠٤ جـ ٣١.

* وكذا الأخت من الأب مع أخت الأبوين ٢٠٤ جـ ٣١.

* ميراث الأخوات مع البنات وأنهن عصبه ١٩٩-٢٠٤ جـ ٣١.

* إذا استكمل البنات الثلثين لم يبق فرض، إن كان هناك عصبه من أولاد البنين فالمال له، وإن كانت معه أو فوقه عصبها ٢٠٤ جـ ٣١.

* النزاع في الأخت للأب مع أخيها إذا استكمل

البنات الثلثين ٢٠١، ٢٠٤ جـ ٣١.

* النص والقياس دلا على أن الثلث يختص به ولد الأم دون الأخوة لأبوين، من قال بذلك، وإن كان منفرداً أخذ السدس ١٩٤، ١٩٥ جـ ٣١.

باب الحجب

* زوج وجدة وابن وأخوة أشقاء: لا شيء للأخوة ١٩٤، ١٩٤ جـ ٣١.

* حجب الأخت والأخ بالابن ٢٠٠ جـ ٣١.

* بنتين وأخيه من أمه: لا يرث ٢٠٧ جـ ٣١.

* زوج وأم وابنتين وأختين أشقاء: لا شيء للأخوات مع البنات ١٩٤ جـ ٣١.

* زوج وبنت وأم وأخت لأم: لا شيء لها ١٩٤، ١٩٥ جـ ٣١.

* بنت وابن عم وأخ لأم لا شيء له، إذا حضر القسمة رضخ له ٢٠٥ جـ ٣١.

باب العصبية

* العصبية تارة يحوز المال كله، وتارة يحوز أكثره، وتارة لا يبقى له شيء ١٩٧ جـ ٣١.

* ترتيب العصبية ٤٩ جـ ٣١.

* ميراث الأب عصبية، ثم ابنه وإن سفل ١٠٤، ٢٩٩ جـ ٢٠٠ جـ ٣١.

* ميراث الأب عصبية، ثم أبوه وإن علا ١٠٤، ٢٠٠ جـ ٣١.

* ميراث الأخ العصب ١٩٩، ٢٠٠ جـ ٣١.

* أم، أخوة لأم، أخوة لأب ٢٠٥، ٢٠٦ جـ ٣١.

* أخت شقيقة وعم ٢٠٥، ٢٠٦ جـ ٣١.

* بنت وابنا أخ من الأب ٢٠٧ جـ ٣١.

- * زوج وأبوين وأربعة أولاد ذكور وأنثى فملك الزوج. نصيبه لساثر الورثة ١٩٣، ١٩٤ جـ ٣١.
- * زوج وبنت وأم وأخت لأم عند من يقول بالرد ومن لا يقول به ١٩٤، ١٩٥ جـ ٣١.
- * زوجة وأخت لأبوين وبنت أخ لأبيه ٢٠٦، ٢٠٧ جـ ٣١.

باب المناسخات

- * توفيت عن زوج، وأب، وأم، وولدين-أنثى وذكر-وبعد وفاتها توفى والدها وترك أباه وأخته وجده وجدته ٢٠٥، ٢٠٦ جـ ٣١.
- * خلف زوجته وثلاثة أولاد ذكور منها، ثم مات أحدهم وخلف أمه وأخويه، ثم مات الآخر وخلف أمه وأخاه، ثم مات الثالث وخلف أمه وابناً له ٢٠٨، ٢٠٩ جـ ٣١.

قسمة التركات بالقراريط

- * زوجة وبنتان وأخ وأختان شقيقتان وخلف موجوداً... إلخ ٢٠٨ جـ ٣١.
- * خلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٣١.

باب ميراث ذوى الأرحام

- * «ذوو الأرحام» يعم جميع الأقارب، لما ميز ذوو الفرض والعصبة صار في عرف الفقهاء ذوو الأرحام مختصاً بمن لا فرض له ولا تعصيب ١٥٧، ١٥٨ جـ ٢٢.
- * نزاع العلماء فى ميراثهم ٢٣ جـ ٣١.
- * ابن أخت هو الوارث، وفى أحد قولى العلماء بيت المال الشرعى ٢٠٨ جـ ٣١.

- * بنت وأخ لأم وابن عم ٢٠٥، ٢٠٦ جـ ٣١.
- * أبناء عم لأب وأخوة أبيه من الأم ٢٠٩ جـ ٣١.
- * «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر» ١٩٦، ١٩٧ جـ ٣١.
- * المعتقة هى التى ترثها ثم أقرب عصباتها من بعدها ٤١ جـ ٣٢.
- * «المرأة تحوز ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذى لا عنت عليه» ٢٠١ جـ ٣١.
- * الأقرب إذا عدم أو كان ممنوعاً لكفر أو رق انتقل الحق إلى من يليه ولا يشترط أن يكون الأول قد استحق ١٠٤ جـ ٣١.
- * أبناء عم أحدهما أخ لأم: للأخ لأم السدس ويشتركان فى الباقي ١٩٦، ١٩٧ جـ ٣١.

المشتركة، أو الحمارية

- * النص والقياس دلا على أن الثلث يختص به ولد الأم دون الأخوة من الأبوين، وقال بذلك... إلخ ٦٨ جـ ١٩، ١٩٤-١٩٧ جـ ٣١.
- * قول القائل: إن أباهم كان حماراً. فاسد حساً وشرعاً ١٩٦ جـ ٣١.
- * إذا قيل: فالأب إذا لم ينفعهم لم يضرهم ١٩٦، ١٩٧ جـ ٣١.
- * قول القائل: هو استحسان ١٩٥، ١٩٧ جـ ٣١.
- * لو كان فيهن أخوات من الأب لفرض لهن الثلثان وعالت، ولو كان معهن أخوهن سقطن ١٩٦، ١٩٧ جـ ٣١.
- * باب أصول المسائل والعول والرد
- * ذات الفروخ، قسمتها ١٩٤ جـ ٣١.

- * يرثون بالتزويل، لا يعتبر القرب من الوارث إذا اختلفت الجهة، بنت بنت عم لأب خلفت أولاد عم وأولاد ابن عم الأم ٢٠٨ ج ٣١.
- * زوج وابن أخت ٢٠٦ ج ٣١.
- * لغز ٢١٠، ٢١١ ج ٣١.
- جدتي أمه وأبي جده وأنا عمه له وهو خالي

باب ميراث الحمل

- * خلف ابنين وبنتين وزوجة وابن أخ، فتوفى الابنان وأخذت الزوجة ما خصها وتزوجت بأجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وحبلت الزوجة من الزوج الجديد فأراد بقية الورثة قسمة الموجود ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣١.
- * لغز.
- فى البطن منى جنين دام يشكركم فأخروا القسمة حتى تعرفوا الحمل
- فإن يكن ذكراً لم يعط خردلة وإن يكن غيره أنثى فقد فضلاً بالنصف
- ٢١١، ٢١٢ ج ٣١.

- * المدة التى تنظر فيها المفقود ٣٠، ٣١ ج ٣٠.
- * من عمى موتهم فالأشبه بأصول الشريعة أنه لا يرث بعضهم من بعض، يرث كل واحد ورثته الأحياء ٢٠٥ ج ٣١.

باب ميراث أهل الملل

- * الكافر لا يرث المسلم ولا المسلم الكافر، زوجته الذمية لا ترث منه شيئاً ٢٥١ ج ١٥، ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٨، ٢٧، ٣١ ج ٣٢.
- * الأولوية فى العصبة مشروطة بالإيمان ٢٥٧،

٢٥٨ ج ١٥.

- * إذا أسلم على موارث لم تقسم قسمت على حكم الإسلام ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣٢.
- * من لا يحافظ على الصلوات الخمس ولا يتركها جملة، والمتأول وغير المتأول من أهل البدع إذا قيل هو كافر يرثون ويورثون ٣٧٥ - ٣٧٨ ج ٧، ١٢٥ ج ٣٥.

باب ميراث المطلقة

- * ترث المطلقة بائناً بعد الدخول فى مرض الموت وترث بعد انقضاء عدتها، وترث قبل الدخول أيضاً، وهل يرثها؟ ٢١٢-٢١٥ ج ٣١.
- * المطلقة طلاقاً رجعيّاً فى مرض الموت ترثه بالإجماع ٢١٢، ٢١٣ ج ٣١.
- * نكاح المريض صحيح ترثه ولا تستحق إلا مهر المثل ١٧، ١٨ ج ٣٢.
- * إذا طلق إحدى زوجتيه المسلمة والكتابية-ومات قبل البيان أقرع بينهما، فإن خرجت على المسلمة لم ترث شيئاً، وإن خرجت على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجة كاملة ٢١٤، ٢١٥ ج ٣١.

باب الإقرار بمشارك فى الميراث

- * إذا أشهد على نفسه أن وارثى هذا لا يرثنى غيره ٢٤٠ ج ٣٥.
- * رجل له جارية وله ولد فزنى بالجارية وهى تزنى مع غيره فجاءت بولد فنسبته إلى ولده: إن كان الولد استلحقه فى حياته ولم يكن له أب يعرف غيره كان من أولاده، وكذلك إن علم أن الجارية كانت ملكاً للابن ١٥٤ ج ٣١.
- * له والدة ولها جارية فواقعها بغير إذن والدته

فولدت غلاماً وملكهما: لا يرث أحدهما الآخر ١٥٤، ١٥٥ ج ٣١.

* أعطى لزوجته من صداقها جارية فأعتقتها ثم وطئ الجارية فولدت ابناً؛ لا يرث أحدهما من الآخر ١٥٤، ١٥٥ ج ٣١.

باب ميراث القاتل والولاء

* القاتل لا يرث شيئاً ١٤٧، ١٤٨ ج ٣١.

* عن أحمد في قتل الموصى روايتان، ومنصوصه التفريق بين حال وحال: ٨٣، ٨٤ ج ٢١.

* أم الولد لا ترث من سيدها شيئاً، لكن إذا مات أحد بنيتها ٢١٣ ج ٣٠.

* الولاء هل يختص بالذكور أو مشترك بين البنين والبنات؟ ١٥٣، ١٥٤ ج ٣١.

* إذا كان ابن المعتق قد مات في حياة المعتق ورث الولاء ابن ابنه ٤٩ ج ٣١.

* كان النبي وخلفاؤه يتوسعون في دفع الميراث إلى من بينه وبينه نسب، دفعه لمن ليس له وارث إلى أكبر قبيلته-أقربهم نسباً إلى جدهم- ومات رجل ولم يخلف إلا عتيقاً فدفع ميراثه إليه ودفع ميراث رجل إلى رجل من أهل قرابته ١٥٥ ج ٢٨.

* كانوا يتوارثون بالمؤاخاة والحلف حتى نزلت: ﴿وأولو الأرحام...﴾ هل التوارث بذلك عند عدم القرابة والولاء محكم أو منسوخ؟ والذين عقدت أيمانكم... ﴿ ٥٨، ٥٩ ج ١١، ٥٨ ج ٣٥.

* الأقرب إذا عدم أو كان ممنوعاً لكفر أو رق انتقل الحق إلى من يليه ولا يشترط أن يكون الأول قد استحق ٤٩، ١٠٤ ج ٣١.

باب العتق

* فضله ٦٩ ج ٢٩.

* وجوب تكميل العتق، وإن كان موسراً ألزم بالعوض عند الجمهور، وإن كان معسراً فمتمهم من قال بالسعاية... «من أعتق شركاً له في عبد...» ٥٩، ٦٠ ج ٢٨، ٩٦، ٩٧ ج ٢٩، ١٢٧ ج ٣١.

* إذا أعتق عبده وكان موسراً فقد عتق، وإن كان محتاجاً وعليه ديون فهل يبيعه لوفاء دينه؟ ١٦، ١٧ ج ٣٠.

* ليس له أن يقتل نفسه وإن كان سيده ظلمه واعتدى عليه، عليه إذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه أن يصبر... إن كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك... فعليه من الوزر... إلخ ١٥٩، ١٦٠ ج ٣١.

* إذا كان الرجل يمنع ماله من فعل ما أمر الله به ويكرههم على فعل ما نهى الله عنه كان خروجهم من تحت يده جائزاً... ٢٢١، ٢٢٢ ج ٣١.

* إذا اشترى ممالك للرجل بإذنه فهم للرجل، وإذا أعتقهم بغير إذن المالك لم يصح عتقه، وإن اشتراهم بمال الرجل بغير إذنه فلصاحب المال أن يأخذهم، وله أن يغرم هذا الغاصب ماله، وإذا أعتقهم من المشتري فلصاحب المال أن يأخذهم ويكون العتق باطلاً ٢٢٢ ج ٣١.

* بيع المدبر في الدين ١١٢ ج ٣١.

* الكتابة ليست على خلاف القياس ٢٨٨، ٢٩٠ ج ٢٠، ١٥١ ج ٣٥.

أحكام أمهات الأولاد

* إذا ملك أمة حاملاً من غيره ووطئها حرم

استعباد الولد «كيف يستعبده وهو لا يحل له...» ٤٧ ج ٣٤.

* له والدته ولها جارية فواقعها بغير إذن والدته فحملت منه فولدت غلاماً وملكها ويريد أن يبيع ولده من الزنا: ينبغي له أن يعتقه، وهل يعتق عليه من غير إعتاق؟ ٢١٥، ٢١٦ ج ٣١.

* «قضى فى رجل وقع على جارية امرأته إن كان استكرهها فهى حرة وعليه لسيدتها مثلها وإن كانت طاوخته فهى له وعليه لسيدتها مثلها» لا فرق بين أمة امرأته وبين غيرها ٣٠٥-٣٠٩ ج ٢٠.

* وهل تصير أم ولد وولده حر؟^(١) ١٥٦، ١٥٧ ج ٣١.

* من مثل بعبده أو استكره عبده غيره على التلوط عتق عليه ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢٠.

* يجوز عتق ولد الزنا ويثاب معتقه، وهل يعتق عليه بالملك؟ ٢١٧ ج ٣١، ٨٧، ٨٨ ج ٣٢.

* أم الولد وأولادها منه أحرار ٢١٣ ج ٣٠.

قد يملك أم الولد ولا يملك بيعها ولا هبتها ولا تورث عنه عند الجمهور ويملك وطئها واستخدامها باتفاقهم ٩٦، ٩٧ ج ٢٩.

* من لم يجوز بيعها لم يجوز هبتها ولا أن تورث ٢٦٤ ج ١٧.

كتاب النكاح

* الأمر بالنكاح - الواجب والمستحب - أمر بالعقد والوطء جميعاً ٣٥٢ ج ٧، ٥٠ ج ٢١، ٥٧، ٦٧ ج ٣٢.

(١) تقدم ما يتعلق بالاسترقاق ص ٣١٤، ٣١٥ ج ٣٧.

* المقصود بالنكاح الوطء ١٩٤ ج ٢٩.

* القول بأن النكاح على خلاف القياس من أفسد الأقوال، شبهتهم ٢٧٩، ٢٨٠ ج ٢٠.

* جاءت الشريعة بما يصلح به دين الإنسان وبدنه، «وأزواج النساء» وفى بضح أحدكم صدقة» ٢٦٤، ٢٦٥ ج ١٠، ٢٥٤-٢٥٧ ج ١٤، ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٢٨.

* النصارى يحرمون النكاح على بعضهم، ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له الطلاق، واليهود... إلخ ٦٠، ٦١ ج ٣٢.

* «يا... من استطاع منكم الباءة...» القدرة على المؤنة ٤٧ ج ٣٢.

* من لا مال له هل يستحب أن يقترب ويتزوج؟ ٧، ٨ ج ٣٢.

* ميل النفس إلى النساء عام فى طبع جميع بنى آدم وقد يتلى كثير منهم بالليل إلى المردان، وإن لم يكن يفعل الفاحشة الكبيرة كان بما هو دون ذلك من المباشرة، وإن لم يكن كان بالنظر، من ابتلى ببعض ذلك فعليه أن يجاهد نفسه ١٢١، ١٢٣ ج ١٤.

* يعالج العشق المحرم بثلاثة أمور: الأول: التزوج أو التسرى، الثانى: المداومة على الصلوات الخمس... والدعاء فى وقت السحر... الثالث: أن يبتعد عن مسكن الشخص والاجتماع بمن يجتمع به ٧، ٨ ج ٣٢.

* «من عشق ففعل وكنتم ثم مات مات شهيداً» ٩٥-٩٦ ج ١٤.

* ابن سينا وأتباعه يأمرون بعشق الصور معللين... ما فى ذلك من المفساد^(١) ٨٥ ج ١٠، ١٤٤-١٤٨ ج ٢١.

(١) وانظر: السلوك «مرض العشق» ج ٣٦.

* يحرم التلذذ بمس ذوات محارمه والمرأة الأجنبية والأمرد ٢٣٩، ٢٤٠ ج ١٥، ١٤١ ج ٢١، ١٥٥، ١٥٦ ج ٣٢.

* لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجال الأجانب شهوة ولا بغير شهوة ٢٣٠، ٢٣١ ج ١٥.

* النهى عن الخلوة بالأجنبية وتعليل ذلك ٢٧٦، ٢٩٧ ج ١١، ٢٤٣ ج ١٥، ١٤٤ ج ٢١، ٢٠٤ ج ٢٨.

* يمنع سكنى المرأة مع الرجال والرجال مع النساء ٣٩ ج ٣١.

* الذى يتكلم شبه كلام النساء وهو «طنجير» يجب نفيه وإخراجه، لا يسكن بين الرجال ولا بين النساء «أخرجوهم من بيوتكم»^(١) ١١، ١٢ ج ٣٢.

* لا يجوز أن يخلو بامرأة أخيه وبنات عمه وبنات خاله، إن دخل مع غيره بلا خلوة ولا ريبة جاز ١٠ ج ٣٢.

* المطلقة ثلاثاً أجنبية من الرجل، ليس له أن يخلو بها ولا ينظر إليها ١١ ج ٣٢.

* الخلوة بالأمرد ومضاعفته حرام^(٢) ١٥٥، ١٥٦ ج ٣٢.

* يمكن تعليم المردان وتأديبهم بدون هذه المفاصد ١٥٦ ج ٣٢.

* لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة من غيره فى عدة طلاق أو وفاة، ولا ينفق عليها ليتزوجها، من فعل هذا استحق العقوبة فى الدنيا والآخرة، وزجر عن التزوج بها ٩، ١١، ١٢، ٦٣ ج ٣٢، ٢٢ ج ٣٤.

* إن كانت بائناً ففى جواز التعريض نزاع، فكيف إذا كان فى نكاح تحليل ٩، ٦٣، ٦٤ ج ٣٢.

(١) ويأتى فى العشرة ج ٣٧.

* «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء» فى الحب والجماع، العدل فى النفقة والكسوة ١٦٩ ج ٣٢.

* المصاحبة والمصاهرة والمؤاخاة لا تجوز إلا مع أهل طاعة الله «المراء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل» ١٩٦، ١٩٧ ج ١٥.

* إن كان النظر لمصلحة راجحة كنظر الخاطب والطبيب ونحوهما أبيح لكن مع عدم الشهوة ٢٤٣ ج ١٥، ١٤٤، ١٤٥ ج ٢١، ٦٨-٧٤ ج ٢٢.

* «إذا ألقى الله فى قلب أحدكم خطبة امرأة فلينظر إليها» ١٩٤، ١٩٥ ج ٢٩.

* «انظر إليها فإن فى عين الأنصار شيئاً» يستحب الرؤيا ولا تحب ويصح النكاح بدونها، ليس من عادة المسلمين أن يصفوا المرأة المنكوحة كما يصفون المبيع، الفرق بين اختلاف الصفات فى المبيع وفى النكاح ١٤٣ ج ٢١.

* لم تنه عن إبداء وجهها ويديها وقدميها للنساء ولا لذى المحارم ٧٣ ج ٢٢.

* للمرأة كشف رأسها فى بيتها وعند زوجها وذوى محارمها ٧٠ ج ٢٢.

* ينظر العبد إلى مولاته للحاجة ولا يخلو بها ٦٩ ج ٢٢.

* يستثنى من ذلك من تحصل الفتنة بترك احتجابه وإبداء زينته ١١٦، ١١٨، ٢٤٣ ج ١٥، ١٤٣، ١٤٤ ج ٢١.

* النظر إلى الأمرد ثلاثة أقسام^(١) ١٤١-١٤٣، ١٤٥ ج ٢١، ٢٠٤ ج ٢٨.

(١) انظر بحث النظر إلى الأجنبية والأمرد... وغض البصر عن ذلك ونظرة الفجأة: السلوك «لباس الحرق» ج ٣٦، وص ٧٦، ٧٧ ج ٣٧.

* لا يجوز له أن يواطئها على أن تتزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه ولا يجوز أن يعطيها ما تنفقه في ذلك ١١، ١٢ جـ ٣٢.

* إذا كان الطلاق رجعياً لم يجز التصريح ولا التعريض أيضاً، فكيف إذا كانت في عصمة زوجها ٩، ١١، ٦٣ جـ ٣٢.

* لا يجوز للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أجيب إلى النكاح وركنوا إليه، وتجب عقوبة من فعل ذلك وأعان عليه، وهل يكون نكاح الثاني صحيحاً أو فاسداً؟ ١١٤ جـ ٣١، ٨، ٩ جـ ٣٢.

* إذا خطب امرأة وركن إليه... وأشهدوا بالإملاك المتقدم على العقد وقبضوا منه الهدايا لم يحل لغيره أن يخطبها، والأشبه أن العقد الثاني باطل ١٠، ١١ جـ ٣٢.

* يستحب عقده في المساجد ١٦، ١٧ جـ ٣٢.

* خطبة الحاجة -خطبة ابن مسعود- شرحها ١٣١-١٣٣ جـ ١٤، ١٥٦-١٦٥ جـ ١٨.

* وتستحب هذه الخطبة في افتتاح مجالس التعليم والوعظ والمجادلة وليست خاصة بالنكاح ١٦٣، ١٦٢ جـ ١٨.

* الأسباب التي بين الله وعباده، وبين العباد: الخلقية والكسبية، الشرعية والشرطية «يا أيها الناس اتقوا ربكم... والأرحام» وجوب الوفاء بعقد النكاح ١٢، ١٣ جـ ٣٢.

فصل

أركانها

* تصح العقود بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ٢٩١، ٢٩٢ جـ ٢٠، ١٠، ١٥ جـ ٢٩.

* أصح قولى العلماء، أن النكاح يعقد بكل لفظ يدل عليه وهو مذهب جمهور العلماء وعليه تدل النصوص وهو أحد القولين فى مذهب أحمد ونصوصه لا تدل إلا عليه ٢٩٠، ٢٩١ جـ ٢٠، ٤٦، ٨٤ جـ ٣٢.

* عمدة من قال: لا يصح النكاح إلا بلفظ «الإنكاح» و «التزوج» -إلا فى لفظ اعتقتك وجعلت عتقك صداقك- أنهم قالوا ما سوى هذين كناية والكناية تفتقر إلى نية والشهادة على النية غير ممكنة وهو ضعيف لوجوه ٢٩٠، ٢٩١ جـ ٢٠، ٧-٩ جـ ٢٩، ٩، ١٥، ١٦ جـ ٣٢.

* ومنهم من يجعله تعبدًا، ضعفه أيضاً ١٦ جـ ٣٢.

* ثم ألفاظ هى حقائق عرفية أبلغ من لفظ «أنكحت»: «أملكيتها بما معك من القرآن» ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١ جـ ٢٩.

* ومنعوا عقده بغير العربية لمن يحسنها... بناء على ذلك ٩-١١ جـ ٢٩، ١٥، ١٦، ٨٤ جـ ٣٢.

* يعقد بالعربية كالأذكار المشروعة ١٦، ١٧ جـ ٣٢.

* لو قيل بكراهة العقود بغير العربية-كما يكره سائر أنواع الخطابات بغير العربية- لكان متوجهاً ١٠ جـ ٢٩.

* الموالاة بين الإيجاب والقبول واجبة، لو تأخر القبول عن الإيجاب حتى خرجا من ذلك الكلام إلى غيره أو تفرقاً بأبدانهما فلا بد من إيجاب ثان فى مجلس البلوغ صح العقد، غلط بعض أصحابه فى ذلك ٨٣، ٨٤ جـ ٢١.

فصل

شروطه

(١) رضاهما

* المرأة لا ينبغي لأحد أن يزوجه إلا بإذنها فإن كرهت لم تجبر على النكاح ٣٠-٣٨ ج ٣٢.

* إذا أكره على عقد النكاح أو غيره فهو باطل ٢٩٦، ٢٩٧ ج ٨.

* الصغيرة البكر . . يزوجه أبوها ولا إذن لها ٣٠ ج ٣٢.

* الصحيح أن مناط الإيجاب هو الصغر لا البكارة ١٩، ٢٠ ج ٣٢.

* إيجاب الأب-أو الأب والجد- لابنته البكر البالغ على النكاح فيه قولان: (أ) يجبرها، (ب) لا يجبرها، وهو الأظهر في الكتاب والسنة والاعتبار ١٩-٢٥، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٤٠ ج ٣٢.

* «لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر» ف قيل له: إن البكر تستحي فقال: «إذنها صماتها» ٢٠، ٢١-٢٣، ٣٠، ٣١ ج ٣٢.

* «البكر يستأذن أبوها» والصحيح أن استئذنها واجب ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٣٨ ج ٣٢.

* «إن أباهما زوجها وهي كارهة فرد نكاحه» ٣٠، ٣١ ج ٣٢.

* إن كانت البكرة زالت بوثة أو بأصبع أو نحو ذلك فكالبكر ٢٣، ٢٤ ج ٣٢.

* عمدة المجبرين: «الثيب أحق بنفسها من وليها»، «والبكر يستأذن أبوها» ٢٠، ٢١، ٣٠، ٣١ ج ٣٢.

* الذين قالوا بالإيجاب تنازعوا فيما إذا عينت كفؤاً

وعين الأب كفؤاً آخر ٢٠، ٢١ ج ٣٢.

* إن كانت ثيباً من زوج وهي بالغ فلا تنكح إلا بإذنها لا الأب ولا غيره بالإجماع ٢٣، ٢٤، ٣٠ ج ٣٢.

* إذا تزوجت بغير إذنها ثم أجازت العقد جاز ولا يحتاج إلى استئناف، لا سيما إذا كان الأب يعتقد أنها بكرأ وأنه لا يحتاج إلى استئذنها، وإلا فهو نكاح الفضولى . . إلخ ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٢ ج ٣٢.

* إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فهو موقوف على الإجازة ٤٠ ج ٣٢.

* الأمة والمملوك الصغير لسيدهما أن يزوجهما بغير إذنه، البالغ هل لسيده أن يزوجه بغير إذنه ويكرهه على ذلك ٣٨، ٣٩ ج ٣٢.

* إذا رضيت كفؤاً وجب على وليها كالأخ والعمة أن يزوجهما به ٣٧، ٣٨ ج ٣٢.

* البكر البالغ ليس لغير الأب والجد تزويجها بمن لا ترضاه ٣٠-٣٨ ج ٣٢.

* اليتيمة إذا بلغت تسع سنين زوجها الأولياء-من العصبات أو الحاكم ونائبه- بكفء لها وبمهر مثلها وهو أعدل الأقوال ٣٢-٣٧ ج ٣٢.

* الذين جوزوا نكاحها لهم قولان: أحدهما: أنها تزوج بإذنها ولها الخيار إذا بلغت. ثانيهما: لا تزوج إلا بإذنه ولا خيار لها إذا بلغت وهو الصحيح «تستأذن اليتيمة في نفسها فإن سكنت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها»، «لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن» اليتيمة ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨ ج ٣٢.

* لو زوجها حاكم يرى ذلك كان تزويجه حكماً لا يمكن نقضه، إن كان الحاكم شافعيّاً، فإن كان قد قلد من يصحح هذا النكاح وراعى سائر

شروطه وكان ممن له ذلك جاز، وإن كان قد أقدم على ما يعتقد تحريمه لم يجز فعله، وإن كان قد ظنها بالغاً فزوجها فكانت غير بالغ لم يصح النكاح ٣٦، ٣٧ ج ٣٢.

* وإن كانت ثيباً من زنا فكالثيب من النكاح، ينبغي استنطاقها بالأدب ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٢ ج ٣٢.

* ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد وإذا امتنع لم يكن عاقاً ٢٤ ج ٣٢.

* إذا كان سفيهاً محجوراً عليه لم يصح نكاحه بدون إذن أبيه ويفرق بينهما، وإذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه، وإن كان رشيداً صح نكاحه وإن لم يأذن له أبوه، وإذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو سفيه فالقول قول مدعى الصحة ٢٤، ٢٥ ج ٣٢.

* تزوجه في مرضه صحيح ولا تستحق إلا مهر المثل ١٧، ١٨ ج ٣٢.

(٢) الولي

* دلالة الكتاب والسنة وهدي الصحابة على تزويج الولي المرأة ٢٥ ج ٣٢.

* النكاح بغير ولي باطل، يعزز من فعل ذلك، طائفة يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره «لا نكاح إلا بولي» «أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها...» ١٨، ١٩، ٤١، ٤٢، ٦٧، ٦٨ ج ٣٢.

* تزويج الذمي ابنته من ذمي جائز ١٦، ١٧ ج ٣٢.

* لا يزوج المسلم الكافرة: بنته أو غيرها، المسلم إذا كان مالكاً للأمة زوجها بحكم الملك وكذلك إذا كان ولي أمر زوجها بحكم الولاية

٢٨ ج ٣٢.

* لا ينبغي أن يكون الكافر متولياً لنكاح مسلم، ولا يظهر بطلان العقد ١٦، ١٧، ٢٨ ج ٣٢.

* من لا ولي لها لا تزوج إلا بإذن السلطان وهو الحاكم ٢٨، ٢٩ ج ٣٢.

* المرأة لا تزوج نفسها ١٠، ١١ ج ٢٩، ٨٣ ج ٣٢.

* من كان لها ولي من النسب وهو العصمة أو الولاء مثل أبيها وجدها وأخيها وعمها وابن أخيها وابن عمها، وإن كانت معتقة فمعتقها: فهذه يزوجها الولي بإذنها، والابن ولي عند الجمهور ولا يفتقر إلى الحاكم ٢٦-٢٨ ج ٣٢.

* الذي يأذن له في النكاح مالك نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس ٤١ ج ٣٢.

* تزويج العتيقة بدون إذن معتقتها في صحته قولان ٤١، ٤٢ ج ٣٢.

* يزوج المعتقة من يزوج معتقتها بإذن العتيقة مثل أخ المعتق إن كان أهلاً وإلا زوجها الحاكم ٤١، ٤٢ ج ٣٢.

* الذي يزوج الأمة سيدها أو وكيله ٣٨، ٣٩ ج ٣٢.

* إذا خطبها من يصلح لها فعلى أولاد سيدها أن يزوجوها ٢٦، ٣٧-٤٠ ج ٣٢.

* من لا ولي لها إن كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها هو وأمير الأعراب ورئيس القرية، وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها أيضاً بإذنها ٣٩ ج ٣٢.

* إذا زوجها الحاكم بحكم أنه وليها ولم يكن لها ولي أولى منه صح وإن ظنها عتيقة وكانت

حرة الأصل، ومن يقول إن المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضى نائبه، فإذا زوج الحاكم بهذه النيابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الأصل ففيه نظر ٢٦، ٢٧ جـ ٣٢.

* إذا برطل ولى المرأة ليزوجه إياها فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه فهو آثم والنكاح صحيح ولا شيء على المرأة ٢٥ جـ ٣٢.

* يجب على الأولياء أن ينظروا فى مصلحة المرأة لا فى أهوائهم، إنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لغرض لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفواً لها ٣٧، ٣٨ جـ ٣٢.

* إذا حلف الولي الأقرب ألا يزوجها حنث إذا فعل المحلوف عليه أو وكيله، إذا كان الخاطب كفواً فللولي الأبعد أن يزوجها أو يزوجها الحاكم بإذنها ودون إذن المعتق ٢٨، ٢٩ جـ ٣٢.

* من العلماء من يقدم الحاكم إذا عضل الأقرب ومنهم من يقدم العصبية إذا لم يكن له عصبية زوج الحاكم بالاتفاق وكذا لو امتنع العصبية كلهم أو أذنوا للحاكم ٢٦ جـ ٣٢.

* النكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الأئمة ٦٦، ٦٧ جـ ٣٢.

* إن غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية إلى الأبعد أو الحاكم، ولو زوجها شافعى معتقداً أن الولد لا ولاية له فهو من مسائل الاجتهاد، إذا زوجها مالكي يعتقد أنه لا يزوجه إلا ولدها فلبس عليه وزوجه من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم زوجها بولايته ولا زوجت بولاية من

نسب أو ولاء فهو باطل ٢٤، ٢٥ جـ ٣٢.

* وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له فوجد لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لا يبطل النكاح ٣٧ جـ ٣٢.

* إذا زوجها خالها فنكاحها باطل وللأب أن يجده ١٧، ١٨ جـ ٣٢.

* من شهد أن خالها أخوها وأن أباه مات وجب تعزيره وتعزير الخال ١٧، ١٨ جـ ٣٢.

* لها أب وأخ ووكيل أبيها فى النكاح حاضر وجاءت بأجنبى ادعت أنه أخوها: يجب تعزيرها تعزيراً بليغاً، لو عزرها ولى الأمر مرات كان حسناً، ويعاقب الزوج أيضاً، والذى ادعى أنه أخوها والمعرفون، نوع عقوبة الشهود، يعزر هؤلاء الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاة الأمور ١٨-٢٠ جـ ٣٢.

* إذا لم يكن أخوها عاضلاً لها وكان أهلاً للولاية لم يصح نكاحها بدون إذنه ٢٤، ٢٥ جـ ٣٢.

* ليس للحاكم أن يمنع من يتوكل للولى ويعقد العقد على الوجه الشرعى ٢٨، ٢٩ جـ ٣٢.

* توكل الذمى فى قبول نكاح مسلمة فيه نزاع... إلخ ١٦، ١٧ جـ ٣٢.

* لو وكل امرأة أو مجنوناً أو صبيّاً غير مميز لم يجز، وإن كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح بإذن وليه فوكل فى ذلك ففيه قولان، وإن كان يصح منه قبول النكاح بلا إذن لكن فى الصورة المعينة لا يجوز للمانع فيه صحت الوكالة ١٦ جـ ٣٢.

* القرعة إذا خفى الأمر ١٤٨ جـ ٢٨.

* المملوك يقبل لنفسه إذا كان كبيراً ويقبل له وكيله، وإن كان صغيراً فسيده يقبل له، وإذا

كان المملوكان له قال بحضرة شاهدين: روجت
مملوكى فلاناً بأمتى فلانة ٣٨، ٣٩ ج ٣٢.

(٣) الشهادة

* اشتراط الإشهاد دون غيره ضعيف ٨١-٨٣
ج ٣٢.

* ليس فى اشتراطه حديث ثابت ٢٧، ٢٨، ٩٢
ج ٣٣.

* المشترطون للإشهاد مضطربون: منهم من يجوز
شهادة فاسقين، ومنهم من اشترط أن يكونا
مستورين، وشذ بعضهم فأوجب أن يكون
معلوما العدل، وقيل: إن عقده حاكم، ثم
المعروف العدل عند حاكم البلد، وإن اشترطوا
ما يكون مشهوراً بالخير ٢٩، ٨١-٨٣
ج ٣٢.

* الذى لا ريب فيه أن النكاح مع الإعلان يصح
وإن لم يشهد شاهدان، ومع الكتمان والإشهاد
فيه نظر، وإذا اجتمعا صح بلا نزاع، وإن خلا
عنهما فهو باطل عند العامة... ١١، ١٢،
٢٧، ٢٨، ٢٩، ٦٣، ٨١ ج ٩٢، ٣٢ ج ٣٣.

* وإن كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض
ولا يعرف من عنده هل هى امرأته أو خديته؟
فقد يقال يجب الإشهاد ٨٣ ج ٣٢.

* إن كان النكاح بحضرة شاهدين من المسلمين
صح وإن لم يكن هناك أحد من الأئمة ٢٧،
٢٨ ج ٣٢.

* بطلان نكاح السر عند عامة العلماء، لا سيما إذا
تزوجت بلا ولى ولا شهود وكتما ذلك ٦٣،
٦٧، ٨٠، ٨١ ج ٣٢، ٩٢ ج ٣٣.

* ويستحقان العقوبة، إن اعتقد أن هذا نكاح جائز

كان الوطء فيه وطء شبهة يلحق الولد فيه ٦٨
ج ٣٢.

* إذا زالت بكارتها بمكروه وعلم من يتزوجها
بذلك فشهد الشهود أنها ما زوجت كانوا
صادقين ٣١، ٣٢ ج ٣٢.

* الإشهاد على إذنهما ليس شرطاً فى صحة العقد
عند الجماهير، إذا قال الولى أذنت لى فى
العقد فعقد وشهد الشهود ثم صدقته كان
النكاح صحيحاً ظاهراً وباطناً، وإن أنكرت
فقولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ٣٠، ٣١،
٤٠ ج ٣٢.

* الذى ينبغى لشهود النكاح أن يشهدوا على إذن
الزوجة قبل العقد لوجوه ٣١، ٣٢ ج ٣٢.

* العاقد الذى هو نائب الحاكم إذا كان هو الزوج
لها بطريق الولاية عليها فلا يزوجه حتى يعلم
أنها قد أذنت بخلاف ما إذا كان شاهداً على
العقد ٣٢ ج ٣٢.

* يجب على ولى المرأة أن يتقى الله فيمن يزوجه
به، وينظر فى الزوج هل هو كفؤ أو غير
كفاء، وليس له أن يزوجه بزواج ناقص
لغرض له وقد خطبها من هو أصلح من ذلك
الزوج ٣٠، ٣١ ج ٣٢.

* نزاع العلماء فى الكفاءة: منهم من لا يراها إلا
فى الدين، ومنهم من يراها فى النسب أيضاً،
وهل هى حق لله أو للأدمى ١٨، ١٩ ج ١٩،
٤٠ ج ٣٢.

* لا يجوز لأحد أن يزوج موليته رافضياً ولا من
يترك الصلاة، ومتى روجوه على أنه سنى
فصلى الخمس ثم ظهر أنه رافضى لا يصلى أو
عاد إلى الرفض وترك الصلاة؛ فسخوا النكاح،
إن تزوج هو رافضية صح إن كان يرجو أن
تتوب، ترك نكاحها أفضل، الرافضة

المحضة^(١) ٤٢، ٤٣ ج ٣٢.

* ليس للعم ولا غيره من الأولياء أن يزوج موليته بغير كفاء إذا لم ترض بذلك، ويستحق العقوبة ٤٠، ٤١ ج ٣٢.

* الزانى الذى لم يتب لا يجوز أن يزوج عفيفة ٧٧، ٧٨، ٨٧، ٨٨ ج ٣٢.

* للولى أن يمنع موليته من يتناول من الجهات السلطانية التى يعقدها حراماً، لا سيما إن رزقها منه، إن كان يطعمها من غيره أو تأكل هى من غيره فله أن يزوجها إذا كان الزوج متأولاً فيما يأكله ٤١، ٤٢ ج ٣٢.

* هؤلاء لا يخصونها بالنسب بل يقولون: هى من الصفات التى تتفاضل فيها النفوس كالصناعة واليسار والحرية وغير ذلك، ليس عن النبى نص صحيح صريح فى هذه الأمور، لم يخص العرب دون غيرهم بأحكام شرعية ١٨، ١٩ ج ١٩.

* تزويج المماليك بالإماء جائز سواء كانوا لملك واحد أو مالكين مع بقائهم على الرق ٣٨، ٣٩ ج ٣٢.

* لو رضيت بغير الكفاء كان لولى آخر غير الزوج أن يفسخ النكاح ٥٥ ج ٣٤.

* تكره مناكحة الجن ٢٤ ج ١٩.

باب المحرمات فى النكاح

المحرمات على الأب

* نكاح المحارم باطل بالإجماع ١٤ ج ٣٣.

* الضابط فى المحرمات بالنسب: أن كل أقارب الرجل من النسب حرام عليه إلا أربعة أصناف

(١) انظر الرافضة: مجمل اعتقاد «أسباب المغفرة» ج ٣٦، وصر ٣١١، ٣١٢ ج ٣٧.

بنات أعمامه، وأخواله، وعماته، وخالاته ١٥٦ ج ٢٩، ٤٥-٤٧، ٨٩ ج ٣٢.

* «حرمت عليكم...» يدخل فى الأمهات أم أبيه وأم أمه وإن علت، ويدخل فى البنات بنت ابنه وبنت ابن ابنته وإن سفلت، ويدخل فى الأخوات الأخت من الأبوين والأب والأم، ويدخل فى العمات والخالات عمات الأبوين وخالات الأبوين، وفى بنات الأخ والأخت ولد الأخوة وإن سفلن... إلخ ٤٦، ٤٧، ٨٦ ج ٣٢.

* لا يجوز له تزوج سرية جده التى كان يطؤها، ويفرق بينهما، ولا يحل إيقاؤها معه، إن استحل ذلك استتيب ٤٨ ج ٣٢.

* إذا اشترى جارية فوطأها ثم ملكها لولده، لم يجز للابن أن يطأها، إن استحل ذلك استتيب ٥٣ ج ٣٢.

* ولد الزنا ليس بولد فى الميراث ونحوه، وهو ولد فى تحريم النكاح والمحرمية، إذا دلت دلالة على أنه ليس بأخ فى الباطن استحب الاحتجاب منه، قصة ابن وليدة زمعة ٣٥١، ٣٥٢ ج ٧.

* مذهب الجمهور أنه لا يجوز تزوجه ابنته من الزنا -وهو الصواب-، تنازعوا هل يفسق أو يقتل إذا لم يكن متأولاً معذوراً ٣٥١، ٣٥٢ ج ٧، ٨٥-٩٤ ج ٣٢.

* بنت التى زنا بها من غيره لا يحل التزوج بها، إذا اشتبهت بغيرها حرمت عليه ٨٨، ٨٩ ج ٣٢.

* بنت الملاعة لا تباح للملاعن عند عامة العلماء، وليس فيها إلا خلاف شاذ ٨٧، ٨٨ ج ٣٢.

* ابن الملاعة عند الجميع ولد فى تحريم النكاح

المصاهرة؟ فإذا أراد أن يتزوج بأمرها وبنتها من غيره، إذا قلد الإنسان في هذه أحد القولين جاز ٤٧، ٤٨، ٨٩ ج ٣٢.

* إذا زنا بامرأة ومات، فهل يجوز لولده أن يتزوج بها؟ ٩٠، ٩١ ج ٣٢.

المحرمات إلى أمد

* تحريم الجمع. الضابط فيه ٤٩ ج ٣٢.

* «نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها» ولو رضيت إحداهما، يتناول عمه كل من الأبوين، ويتناول الجمع بين خالة الأب وخالة الأم والجدة ١٥٦ ج ٢٩، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣ ج ٣٢.

* إذا كان أخوه من أبيه فقط لم تكن خالة أحدهما خالة الآخر بل عمته ٥٢، ٥٣ ج ٣٢.

* إذا كان بينهما حرمة بلا نسب، أو نسب بلا حرمة جاز الجمع، أمثلة ٥٠، ٥١ ج ٣٢.

* تحريم الجمع يزول بزوال النكاح لا بالطلاق الرجعي ٥٠، ٥١ ج ٣٢.

* إن تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني ٥٢، ٥٣.

* إذا كان الطلاق بائناً، فهل يتزوج الخامسة في عدة الرابعة والأخت في عدة أختها؟ ٥١-٥٣ ج ٣٢.

* إذا تزوج إحداها بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلاً لا يحتاج إلى طلاق، إن دخل بها فارقها كما تفارق الأجنبية ٥٢، ٥٣ ج ٣٢.

* إذا أراد نكاح الثانية فارق الأولى، فإذا انقضت عدتها تزوج الثانية، إن طلقها طليقة أو طلقته بلا عوض، فإن كان الطلاق رجعياً لم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الأولى، فإن

والمحرمة، وليس ولدًا في الميراث ٣٥١، ٣٥٢ ج ٧، ٨٧، ٨٨ ج ٣٢.

* تحريم الملاعة على الملاعن ١٨٩ ج ١٥، ٤٦، ٤٧ ج ٣٣.

* «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب»، لا يثبت بالرضاع إلا التحريم والمحرمة ٨٧، ٨٩ ج ٣٢.

* أمهات المؤمنين أمهات في الحرمة لا في المحرمية ٨٨، ٨٩ ج ٣٢.

* ضابط المحرمات بالمصاهرة: أقارب الزوجين كلهن حلال له إلا أربعة أصناف: حلائل الآباء، والأبناء، وأمهات النساء وبناتهن: يحرم على الرجل أم امرأته وأم أمها وأبيها وإن علت، وتحرم عليه بنت امرأته وهي الربيبة وبنت بنتها وإن سفلت، وبنت الربيب، ويحرم عليه أن يتزوج بامرأة أبيه وإن علا وامرأة ابنه وإن سفل ١٧٢، ١٧٣ ج ١٥، ٢٦، ٢٧، ٤٦، ٤٧ ج ٣٢.

* هؤلاء الأصناف الأربعة يحرم بالعقد إلا الربيبة، فإنها لا تحرم حتى يدخل بأمرها، وهل الموت كالدخول؟ ١٧٢، ١٧٣ ج ١٥، ٤٧، ٥٣ ج ٣٢.

* بنات هاتين وأمهاتهما لا يحرم، يجوز له أن يتزوج بنت امرأة أبيه وابنه ٤٧ ج ٣٢.

* امرأة المتبنى تحل ٨٩ ج ٣٢.

* من وطئ امرأة بما يعتقد نكاحاً لحق به النسب وتثبت فيه حرمة المصاهرة وإن كان باطلاً ٤٧، ٦٨ ج ٣٢.

* وكذا كل وطء اعتقد أنه ليس حراماً وهو حرام أمثلة ٤٧، ٤٨ ج ٣٢.

* تنازع العلماء في الزنا المحض؛ هل ينشر حرمة

تزوجها لم يجز أن يدخل بها، فإن دخل بها وجب أن يعتزلها ٥٢، ٥٣ ج ٣٢.

* وهل له أن يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه؟ ٥٢، ٥٣ ج ٣٢.

* من حرم جمعهما في النكاح حرم في التسرى ٤٩، ٥٠، ١١٦، ١١٧ ج ٣٢.

* النكاح يقتصر فيه على عدد ١١٦، ١١٧ ج ٣٢.

* «أسلمت وتحتى عشر نسوة...» ١٩٢-٢٠٠ ج ٣٢.

* وله أن يستمتع بملك اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ١١٦، ١١٧ ج ٣٢.

* نكاح المعتدة باطل بالإجماع، ولو من زنا ١٤ ج ٣٣، ٢٠٨ ج ٢٠.

* عمر ومن وافقه حرموا المنكوحة في العدة على ناكحها أبداً ٥٢، ٥٣ ج ٣٣.

* طلق امرأته فلبث ثمانية أشهر ثم تزوجت بآخر فلبث معه شهراً، ثم طلقها فلبث ثلاثة أعوام ولم تحض، ثم تزوج بها المطلق الأول: لا يصح العقد الأول ولا الثانى، عليها أن تكمل عدة الأول ثم تقضى عدة الثانى، ثم بعد انقضاء العدتين تتزوج من شاءت منهما ٥٣، ٥٤ ج ٣٢.

* إن صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل، عليه أن يفارقها، وعليها أن تكمل عدة الأول ثم تعتد من وطء الثانى، فإن كانت حاضت الثالثة قبل أن يطأها الثانى فقد انقضت عدة الأول، ثم إذا فارقها الثانى اعتدت له ثلاث حيض، ثم تزوج من شاءت بنكاح جديد ٥٣-٥٥ ج ٣٢.

* بانت فتزوجت بعد شهر ونصف بحيضة واحدة

تفارق هذا الثانى وتتم عدة الأول بحيضتين، ثم تعتد من وطء الثانى بثلاث، ثم يتزوجها بعقد جديد ٥٤، ٥٥ ج ٣٢.

* إذا تزوجت الأمة تحت الحر قبل أن تفسخ النكاح فنكاحها باطل، وإن كان نكاحها الأول فاسداً فرق بينهما، وتتزوج من شاءت بعقد بعد انقضاء عدتها ٦٨ ج ٣٢.

* إذا أقر أنه طلق امرأته من مدة تزيد على المدة الشرعية، وكان فاسقاً أو مجهولاً لم يقبل قوله في إسقاط العدة ٦٩ ج ٣٢.

* تزوج امرأة ولا دخل بها ولا أصابها، فولدت بعد شهرين: الصحيح أن العقد باطل، ويجب التفريق بينهما، ينبغى أن يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد ٦٩، ٧٠ ج ٣٢، ٦٥، ٦٦ ج ٣٣.

* نكاح الزانية حرام - بالكتاب والسنة والاعتبار حتى تتوب - على الزانى بها وغيره - وهو الصواب - الذين لم يعملوا بآية النور ذكروا لها تأويلاً ونسخاً، ومالك والشافعى يشترطان الاستبراء - وهو الصواب - بحيضة ١٩١، ١٩٢ ج ١٥، ٢٠٨، ٢٠٩ ج ٢٠، ٦٩-٧١، ٧٥، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٢ ج ٣٢.

* نكاح الحامل من الزنا باطل ٢٠٨ ج ٢٠.

* إذا كان له جارية تزنى فليس له أن يطأها حتى تحيض ويستبرئها من الزنا ٩١، ٩٢ ج ٣٢.

* إذا كانت المرأة تزنى لم يكن له أن يسكها على تلك الحال ٩٠ ج ٣٢.

* إذا كان له أمة يطؤها وهو يعلم أن غيره يطؤها ولا يحصنها فهو ديوث «لا يدخل الجنة ديوث» ١٨٧-١٩٢ ج ١٥، ٩١، ٩٢ ج ٣٢.

* الجواب عن «لا ترد يد لامس...» سنده،

ظاهرة، وما أول به ٧٥، ٩١-٩٤ ج ٣٢.

* تحقيق توبتها لا يكون بالمرادة، لابد أن يغلب على ظنه صدق توبتها ١٩١، ١٩٢ ج ١٥، ٨٠ ج ٣٢.

* معرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة بالجرح والتعديل، وتارة بالاختبار والامتحان ٩٢، ٩٣ ج ٣٢.

* الزاني لا يزوج حتى... ٩٢، ٩٣ ج ٣٢.

* لا يجوز للمرأة أن تتزوج بمخنت يؤتى من دبره، المخنت كالبنغي وتوبته كتوبتها ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣ ج ١٥.

* إذا أوقع بالمرأة الطلاق الثلاث حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره - بالكتاب والسنة وإجماع الأمة - ويطؤها فيه عند عامة السلف والخلف، حكم من قال بإباحته أو استحل وطأها بعد وقوعه ٥٥، ٥٦، ٦٠ ج ٣٢.

* وإن كان قبل بلوغها ج ٢٩، ٦٥ ج ٣٢، ١٥٦.

* وكذا إذا طلقها قبل الدخول ٥٥ ج ٣٢.

* لا يجوز له أن يواطئها على أن تتزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه، ولا يجوز أن يعطيها ما تفقه في ذلك ١١، ١٢ ج ٣٢.

* ليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي هل كان عدلاً أو فاسقاً، ليجعل فسقه ذريعة إلى عدم وقوع الطلاق ٦٦، ٦٧ ج ٣٢.

* القول بأن المرأة المطلقة إذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها قول باطل، ما يذكر عن المالكية وعن سعيد بن المسيب من عدم اشتراط الوطء قول شاذ ٧١ ج ٣٢.

* يحرم على المحرم الوطء ومقدماته ٦٦، ٦٧،

١٤٣ ج ٢٦.

* «لا ينكح المحرم» ١٤٥، ١٤٦ ج ١٩.

* لا يتزوج أهل الكتاب نساء المسلمين، حكمة ذلك ١١٦، ١١٧ ج ٣٢.

* اتفاق الأمة على تحريم نكاح نساء المشركين ٦٢، ٦٣ ج ٨، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨ ج ٣٢.

* لا يجوز نكاح الوثنيات ١١٥، ١١٦ ج ٣٢.

* لا يجوز نكاح المجوسيات، دليل ذلك، وليسوا من أهل الكتاب، ولا لهم كتاب ٦٢، ٦٣ ج ٨، ١١٨-١٢٠ ج ٣٢، ١٣٦، ١٣٧ ج ٣٥.

* «سنا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم...» ١١٨-١٢٠، ١٦٣-١٦٥ ج ٣٢.

* دل الكتاب والسنة والإجماع القديم على حل نكاح الكتابية، يحرمهن بعض الرافضة، الجواب عن: «ولا تنكحوا المشركات»، «ولا تمسكوا بعصم الكوافر» ٣٩، ٤٠ ج ٧، ١٣١-١٣٣ ج ٣٥، ٥٨-٦٠ ج ١٤٣، ١١٣، ١١٤-١٢٠ ج ٣٢.

* في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع ١١٥ ج ٣٢.

* الصواب المقطوع به: إن كون الرجل كتابياً أو غير كتابي حكم مستقل بنفسه لا بنسبه، كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم، سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل، سواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك، وهو مذهب الجمهور والمنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين أصحابه في ذلك نزاع ٣٩، ٤٠، ٥٠، ١٣٧، ١٣٨

ج ٣٥، ٣٩ ج ٧.

* المنصوص عن أحمد أنه لا بأس بنكاح نساء بنى تغلب ٣٩، ٤٠ ج ٧، ١٣٦، ١٣٨ ج ٣٥.

* تنازع العلماء في جواز تزويج الأمة الكتابية ١١٥، ١١٦ ج ٣٢.

* نكاح الحر للمملوكة لا يجوز إلا بشرطين، إذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكًا ٢٢١، ٢٢٢ ج ٣١، ٦٨، ٦٩ ج ٣٢.

* نكاح الأمة المجوسية مبنى على أصليين: أحدهما: أن نكاح المجوسيات لا يجوز، الثاني: من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطؤهن بملك اليمين كالوثنيات ١١٥، ١١٦، ١١٨-١٢٠ ج ٣٢.

* ما حرم بالنكاح حرم بملك اليمين، فلا يحل التسرى بذوات محارمه ولا وطء السرية في الإحرام والصيام والحيض ١٣٧، ١٣٨ ج ١٩، ٤٩ ج ٣٢.

* وطء الإماء الكتابيات بملك اليمين أقوى من وطئهن بملك النكاح ١١٥-١١٨ ج ٣٢.

* لا يجوز له تزوج سرية جده التي كان يطؤها، ويفرق بينهما، ولا يحل إبقاؤها معه، إن استحل ذلك استتيب ٤٨ ج ٣٢.

* إذا اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده، لم يجز للابن أن يطأها، إن استحل ذلك استتيب ٥٣ ج ٣٢.

* وطء الإماء الكتابيات بملك اليمين أقوى من وطئهن بملك النكاح، الدليل على أنه لا يحرم التسرى بهن وجوه ١١٥-١١٨ ج ٣٢.

باب الشروط في النكاح

* الشرط والمواطأة المتقدم على العقد كالمقارن له في

أصح قولی العلماء ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٢٠، ١٩٤ ج ٢٩، ٧٠، ٧١، ١٠٦، ١٠٧ ج ٣٢.

* قيل: الأصل في العقود والشروط فيها ونحو ذلك الحظر إلا ما ورد الشرع بإجازته، وهو قول... عمدة هؤلاء: «قصة بريرة» و«نهى بيع وشرط» ٦٩-٩٨ ج ٢٩، ١٨-٢٠ ج ٣١.

* الثاني: أن الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة، ولا يحرم منها ولا يبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله نصًا أو قياسًا، أصول أحمد المنصوصة عنه أكثرها يجرى على هذا القول، ومالك قريب منه ٧٢-٩٨ ج ٢٩.

* فجوز أحمد في النكاح عامة الشروط التي للمشترط فيها غرض صحيح ٧٣، ٧٤ ج ٢٩.

* وجوز أن تستثنى المرأة ما يملكه الزوج بالإطلاق كاشتراطها أن لا تسافر معه ولا تنتقل من دارها، أو لا يتزوج عليها ولا يتسرى ٧٣، ٧٤، ١٠٢، ١٠٣ ج ٢٩، ١٠٤-١٠٦ ج ٣٢.

* شرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقًا، وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه: لا يقع عليه طلاق ولا عتاق، إذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها ١٠٧، ١٠٨ ج ٣٢.

* وكانت لها ابنة فشرط عليه أن تكون عند أمها صح ١٠٤، ١٠٥ ج ٣٢.

* شرط مقام ولدها عندها ونفقته عليه: يرجع فيها إلى العرف، ويحتمل من الجهالة فيه ما لا يحتمل في الثمن والأجرة، متى لم يوف بها فلها الفسخ، هل يتوقف على حكم حاكم، إذا رفع إلى حاكم يرى إمضاءه، وإن رأى إبطاله

أبطله؟ ١٠٥، ١٠٦ جـ ٣٢.

* شرط أن يسكنها في منزل أبيه وكانت مدة السكن منفردة فعجز عن ذلك: لا يجب عليه ما هو عاجز عنه، إذا كان قادراً على مسكن آخر لم يكن لها غير ما شرط لها ١٠٧ جـ ٣٢.

* شرط عليه ألا يدخل عليها إلا بعد سنة فدخل بها ١٠٦، ١٠٧ جـ ٣٢.

* «إن أحق الشروط أن يوفى بها ما استحللتم به الفروج» ١٨٨ جـ ٢٩، ١٠٢، ١٠٦ جـ ٣٢، ٧٩، ٨٠ جـ ٣٤.

* «مقاطع الحقوق عند الشروط» ١٠٤، ١٠٥ جـ ٣٢.

* للعلماء في الشروط الفاسدة أقوال: الأول: لا يصح النكاح ثم هل يصح إمضاء الشرط الفاسد؟ الثاني: يصح، ويبطل الشرط، الثالث: يبطل نكاح الشغار والمتعة ونكاح التحليل المشروط في العقد، ويصح النكاح مع المهر المحرم ومع نفى المهر ١٩٢-١٩٤ جـ ٢٩، ١٠١، ١٠٢ جـ ٣٢.

* تحريم نكاح الشغار، نهى النبي عنه، إبطال الصحابة له، العلة أنهم أشغروا النكاح عن مهر وهو الأصح -وقيل: الاشتراك في البضع، وقيل حيث يكون المهر فالنكاح صحيح ٢٠٧، ٢٠٨ جـ ٢٠، ١٥٦ جـ ٢٩، ٨٤-١٠٥، ١١١، ١٦٣، ١٦٤ جـ ٣٢، ٧٩، ٨٠ جـ ٣٤.

* المقصود في العقود معتبر، وعلى هذا يبنى إبطال نكاح التحليل والمخالع بخلع اليمين... إلخ ٢٠٧، ٢٠٨ جـ ٢٠، ٩٣-٩٧ جـ ٣٢.

* من الشروط الفاسدة المحرمة في النكاح شرط التحليل ٧٣، ٢١١ جـ ٢٩، ١٠١ جـ ٣٢.

* ولا تحير المرأة على نكاح التحليل ٤٢، ٤٣ جـ ٣٢.

* إذا تزوجها الرجل بنية أنه إذا وطئها طلقها ليحلها للأول أو توطأ على ذلك قبل العقد لفظاً أو عرفاً، فهو نكاح التحليل المحرم ٧٠، ٧١، ٩٦-٩٩ جـ ٣٢.

* رفاعه كان قد تزوجها نكاحاً ثابتاً ٩٨ جـ ٣٢.

* الأحاديث في تحريم نكاح التحليل «لعن الله المحلل والمحلل له» تغليظ الصحابة في ذلك ١٥٢ جـ ٢٠، ٩٥-١٠٠، ١٥٧، ١٥٨ جـ ٣٢.

* نكاح التحليل لم يكن ظاهراً في عهد الرسول وخلفائه ٣٤، ٥٤، ٩١، ٩٢ جـ ٣٣.

* رأى طائفة من العلماء أن فاعله يثاب، رده ٢٦، ٢٧ جـ ٣٣.

* لا تحل لزوجها الأول بهذا العقد، ولا يحل للمحلل إمساكها بهذا التحليل ٩٦، ٩٧ جـ ٣٢.

* على هذا القول لو نكحها بنية التحليل أو شرطه، ثم قصد الرغبة هو وهى وأسقط شرط التحليل، فهل يحتاج إلى استئناف عقد، أصح الأقوال ٩٣-٩٥ جـ ٣٢.

* لكن إذا كان قد تبين باجتهاد أو تقليد جواز ذلك، فتحللت وتزوجها بعد ذلك فلا أقوى لا يجب عليها فراقها ٩٧ جـ ٣٢.

* تزوج المرأة المطلقة بعبد يطؤها ثم تباح الزوجة: من صور التحليل ٩٨ جـ ٣٢.

* العبد الذي لا وطأ فيه، أو فيه ولا يعد وطؤه

* المصححون لنكاح التحليل والشغار ونحوهما قد يقولون: ما نهى عنه النبي لم نصحه، ولكن نبطل شرط نفى المهر فى العقد ونبطل شرط التحليل والتأجيل، ويبقى العقد لازماً ٧٩، ٨٠ ج ٢٤، ١٩١، ١٩٢ ج ٢٩، ١٠٣، ١٠٤ ج ٣٢.

* إن قيل: ينبغى مع الشرط الفاسد أن يخير العاقد كالبيع، الفرق ٨٠، ٨١، ١٠٣، ١٠٤ ج ٣٢.

* احتج الأكثرون على هؤلاء بالنصوص الثابتة، والنهى يقتضى الفساد، وبأن الصحابة أبطلوا هذه العقود ٢٠٦ ج ٢٠، ٨٤، ١٠٢، ١٠٣ ج ٣٢، ٧٩، ٨٠ ج ٣٤.

فصل

* إذا شرط أن يتزوجها بلا مهر لم ينعقد ١٨٨، ١٨٩، ١٩٣ ج ٢٩، ٧٩، ٨٠ ج ٣٤.

* إذا شرط فى النكاح نفى المهر ففى صحته قولان: الأول: يبطل، الثانى: يصح، ويجب مهر المثل ١٩٤ ج ٢٩، ٤٥، ٤٦ ج ٣٢.

* النكاح بالمهر الفاسد وشرط نفى المهر صححوه بناء على أن النكاح يصح بدون تسمية المهر، الجواب ٧٣، ٧٤ ج ٢٩، ١٠٢، ١٠٣ ج ٣٢.

* إذا شرط فى النكاح الخيار ففيه ثلاثة أقوال، الأظهر صحته ٧٢، ١٩١، ١٩٢ ج ٢٩.

* يجوز أن يشترط كل منهما فى الآخر صفة مقصودة كالمال والجمال والبكارة ونحو ذلك، ويملك الفسخ بفواته، وإذا شرط الحرية والرق ٧٣، ٥٩، ٩٥ ج ٢٩، ١٠٣ ج ٣٢.

* اشتراط الزيادة على مطلق العقد جائز ما لم يمنع

وطأ لا نزاع فى أنه لا يحلها ٩٩، ١٠٠ ج ٣٢.

* إذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليها العدة، ولا يحل للأول وطؤها، عليه أن يعتزلها، فإذا وطئها فهو زان، فإذا جاءت بولد ألحق بالمحلل، إن علم المحلل أن الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه أن ينفيه بلعان ٩٨ ج ٣٢.

* شرط الطلاق فى النكاح إذا مضى الأجل شرط باطل ١٩١، ١٩٢ ج ٢٩.

* وينسخ عنده بالشروط الفاسدة المنافية لمقصوده كالتوقيت ٧٣، ٧٤ ج ٢٩.

* نكاح المتعة مثل الإجارة ٨١ ج ٣٢.

* إذا قصد أن يستمتع بها إلى مدة ثم يفارقها، ففيه ثلاثة أقوال: قيل: هو جائز، وقيل: إنه نكاح تحليل، وقيل: مكروه: الصحيح أنه ليس بنكاح متعة ولا يحرم ٨١-٩٧ ج ٣٢.

* رجل (ركاض) يسير فى البلاد فى كل مدينة شهراً أو شهرين: له أن يتزوج فى مدة إقامته، لكن ينكح نكاحاً مطلقاً لا يشترط فيه توقفاً، إن نوى طلاقها حتماً عند القضاء سفره كره، وفى صحة النكاح نزاع ٦٩-٧١ ج ٣٢.

* لو نوى أنه إذا سافر وأعجبته أمسكها وإلا طلقها جاز، ولكن لا يشترط فى العقد ٧٠، ٩٤ ج ٩٥ ج ٣٢.

* شرط أن يمسكها بمعروف أو يسرحها بإحسان شرط صحيح ٩٤، ٩٥ ج ٣٢.

* الترخيص فى نكاح المتعة منسوخ «حرم متعة النساء...» ٧٠ ج ٣٢، ٥٦، ٥٧ ج ٣٣.

* إذا نوى الزوج الأجل ولم يظهره للمرأة ففيه نزاع ٧٠، ٧١، ١٤٦، ١٤٧ ج ٣٢.

منه الشرع، وإذا بانث بدونه فله الفسخ ٩٥،
٩٦، ١٩٤ ج ٢٩، ١٠٣ ج ٣٢.

✽ اشتراط المرأة في الرجل أوكد ٩٥ ج ٢٩.

✽ إذا اشترط الزوج أنه محبوب أو عنين أو أن المرأة
رتقاء أو مجنونة صح الشرط ٩٥، ٩٦ ج ٢٩،
٩٥، ١٠٣ ج ٣٢.

✽ وهو من أشد الناس قولاً بفسخ النكاح، ويجوز
فسخه بالتدليس؛ كما لو وطنها حرة فظهرت
أمة ٧٣، ٧٤ ج ٢٩.

✽ إذا وطنها بنكاح وهو يعتقدها حرة، أو استبرأها
فوطنها بظنها مملوكة، فهنا ولده حر سواء كان
عريباً أو عجمياً، ويسمى «المغرور عربياً أو
عجمياً، ويسمى «المغرور» وعليه الفداء لسيد
الأمّة ٢٢١ ج ٣١، ٣٨ ج ٣٢.

✽ إذا تزوج الحر الأمّة لم يبطل بعثتها، وهل لها
الفسخ؟ ٦٨، ٦٩، ١٨٨ ج ٣٢.

باب العيوب في النكاح

✽ العقد المطلق يوجب سلامة الزوج من الجب
والعنة عند عامة الفقهاء ٩٥ ج ٢٩.

✽ لو كان مجبوراً أو عنيّاً لا يمكنه جماعها فلها
الفرقة ٢١٠، ٢١١ ج ٢٨.

✽ إذا عجز عن وطء أو صداق كان لها الفسخ
١٨١، ١٨٢ ج ٢٠.

✽ إذ تنازعا في الوطء وهي ثيب فما يصنع بالرجل
٥٧، ٥٨ ج ٣٤.

✽ وكذلك له الفسخ عنده بالعيوب المانعة من
مقصود النكاح ٩٥ ج ٢٩، ١٠٣ ج ٣٢.

فصل

✽ وكذلك يوجب سلامتها من موانع الوطء،

كالرتق ٩٥ ج ٢٩.

✽ وكذلك سلامتها من العيوب التي تمنع كماله؛
كخروج النجاسات منه أو منها ١٩٤ ج ٢٩،
١٠٩، ١١٠ ج ٣٢.

✽ إن كانت مستحاضة لا ينقطع دمها، فهو عيب
ينفسخ به النكاح، ولها الخيار ما لم يصدر عنه
ما يدل على الرضا بقول أو فعل، فإن وطئها
بعد ذلك فلا خيار له إلا أن يدعى الجهل
١٠٩، ١١٠ ج ٣٢.

✽ ما يمكن معه الوطء، وكمال الوطء لا تنضب
فيه أغراض الناس ١٩٤ ج ٢٩.

✽ إذا ظهر بأحد الزوجين جنون أو جذام أو برص
فلآخر الفسخ ١٠٩، ١١٠ ج ٣٢.

✽ إن رضى بعد ظهور العيب فلا فسخ له ١٠٩
ج ٣٢.

✽ الأقوى أن الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يفترق
إلى حكم حاكم ١٠٥، ١٠٦ ج ٣٢.

✽ إن فسخت قبل الدخول سقط مهرها وبعده لم
يسقط ١٠٩، ١١٠ ج ٣٢.

✽ إذا فسخ قبل الدخول بها فلا مهر عليه إن كان
وطئها رجع بالمهر على من غره وله أن يحلف
من ادعى الغرر عليه أنه لم يغره ٩-١١٠ ج ٣٢.

باب نكاح الكفار

✽ «ولدت من نكاح لا من سفاح» مناكحهم في
الجاهلية على أنحاء ١١١ ج ٣٢.

✽ النكاح في الجاهلية صحيح... وكذلك سائر
مناكح أهل الشرك التي لا تحرم في الإسلام،
ويلحقها أحكام الإرث الصحيح من الإرث
والإيلاء وغير ذلك، وفي لحوق النسب وثبوت

الفراش ١١١، ١١٢ ج ٣٢.

* ما فعله الكافر من عقود النكاح التي يستحلها في دينه كالنكاح بلا ولي ولا شهود ٩، ١٠ ج ٢٢.

* لو أسلم الكافران أقرا على نكاحهما، وإن كانا لا يقران على وطء شبهة ١١١، ١١٢ ج ٣٢.

* الكافر إذا أسلمت امرأته هل تتعجل الفرقة مطلقاً، أو يفرق بين المدخول بها وغيرها، أو الأمر موقوف ما لم تتزوج، فإذا أسلم فهي امرأته، دلالة الأحاديث على هذا القول؟ ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣٢.

* إذا هاجر زوجها قبل النكاح ردت إليه، وإن كانت قد حاضت ١١٢، ١١٣ ج ٣٢.

* إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه ١١٢، ١١٣ ج ٣٢.

* إذا ارتد ولم يعد إلى الإسلام حتى انقضت عدة امرأته بانت منه، وإن طلقها بعد ذلك لم يقع به الطلاق ١٢٠ ج ٣٢.

* إذا عاد إلى الإسلام فله أن يتزوجها وإن طلقها في زمن العدة قبل أن يعود إلى الإسلام ففيه قولان ١٢٠ ج ٣٢.

* «أسلمت وتحتي أختان...» ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٩ ج ٣٢.

* «أسلم وتحتي عشر نسوة، فقال أمسك منهن أربعاً» «أطلق أيها شئت» ليس المراد الطلاق المعدود بل الفراق، لوجوه ١٩٠، ١٩١، ١٩٨-٢٠٠ ج ٣٢.

* «أسلمت وعندي ثمان نسوة، فقال: اختر...» ١٩٧-١٩٩ ج ٣٢.

* إذا اختار ما زاد على الأربع كفى ولم يحتج إلى إنشاء طلاق في الباقي ١٩٠، ١٩١، ١٩٩ ج ٣٢.

* إذا أسلم وتحتي أكثر من أربع، فقال: طلقت هذه، كان فرقة لها واختياراً للأخرى ١٩٠، ١٩١ ج ٣٢.

باب الصداق

* لا بد من مهر مسمى مفروض أو مسكوت عن فرضه ١٨٩ ج ٢٩، ٤٦، ٨٠ ج ٣٤.

* السنة تخفيف الصداق، وألا يزيد على نساء النبي ﷺ وبناته، مقدار صداقهن والأحاديث في ذلك ١٢١، ١٢٢ ج ٣٢.

* يكره للرجل أن يصدقها ما يضر به إن نقده أو يعجز عن وفائه ١٢١-١٢٣ ج ٣٢.

* من كان ذا يسار ووجد، فأحب أن يعطى امرأته صداقاً كثيراً فلا بأس بذلك ١٢٢، ١٢٣ ج ٣٢.

* تكثير المهر للرياء والفخر -وهم لا يقصدون أخذه من الزوج وهو لا ينوي أن يعطيهم إياه- منكر قبيح ١٢١-١٢٣ ج ٣٢.

* النبي خاصة جوز له أن يتزوج بلا مهر ١٨٩ ج ٢٩، ٤٥-٤٧ ج ٣٢.

* «التمس ولو خائفاً من حديد» ٩، ١٠ ج ٢٩.

* «ملكته بما معك من القرآن» ١٥، ١٦ ج ٣٢.

* «أنكحتكها بما معك من القرآن» ٧-١٠ ج ٢٩.

* إذا أصدقها تعليم صناعة وتعلمتها، ثم قالت: تعلمتها من غيره، فالقول قول من يشهد له العرف ٥١ ج ٣٤.

* المسلمون كلهم يجوزون أن يشترط في المهر

شيئاً معيناً كهذا العبد وهذه الفرس ١٩٢،
١٩٣ ج ٢٩.

* إذا فسد المسمى فى النكاح وجب بدل المهر
المسمى: مثله، أو قيمته، لا بدل البضع ٢٢٤
ج ٢٩.

* عوض المثل مداره على القياس والاعتبار للشيء
بمثله ٢٨٧-٢٨٩ ج ٢٩.

* يستحب تعجيل الصداق كله قبل الدخول إن
أمكن، إذا قدم البعض وآخر البعض فهو جائز
١٢٢، ١٢٣ ج ٣٢.

* الصداق المؤخر لا يجوز أن تطالبه، وإن أعطاه
فحسن، وإن امتنع لا يجبر إلا بعد فرقة بموت
أو طلاق ونحوه ٥٢، ٥٣ ج ٣٢.

* إذا اشترط أن يتزوجها بمهر محرم فهو نكاح
باطل ٧١ ج ٢٤، ٧٣، ٧٤، ١٨٩، ١٩٠
ج ٢٩.

* لو سميا المهر بما يعتقدان تحريره بطل النكاح
١٥٤، ١٥٥ ج ٢٠.

* المتزوجة على مهر لم يسلم لها موقوف على
إجازتها ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٩.

فصل

* لو زوجها الأب واشترط لنفسه بعض الصداق
جار ٢٢٢ ج ٣٢.

* إذا قال: زوجتك بنتى على ألف أو على أن
تعطيها ألفاً أو على أن يكون لها فى ذمتك
ألف، كان شرطاً ثابتاً وتسميته صحيحة ٥٩،
٦٠ ج ٣١.

* ويجوز للأب أن يزوجه المرأة بدون مهر المثل،

وللأب قبض صداق محجور عليها لا رشيدة^(١)
٢٢٢ ج ٣٢.

* تزوج العبد بدون إذن سيده باطل إذا لم يجزه،
إن أجازته بعد العقد صح ١٢٦ ج ٣٢.

* إذا غر المرأة وذكر أنه حر ودخل بها وجب
المهر، وهل هو المسمى أو مهر المثل أو
الخمسان، ويتعلق هذا الواجب برقبته؟
١٢٧-١٢٩ ج ٣٢.

* تزوج بامرأة، وفى ظاهر الحال أنه حر، ثم
طلقها وطالبته بحقوقها فقال: إنه مملوك، يلزمه
القيام بحق الزوجة ١٩١، ١٩٢ ج ٣٢.

* إذا ادعى أنه مملوك ولا بينة، ولم يعرف خلاف
ذلك ففى قبول قوله ثلاثة أقوال ١٢٧ ج ٣٢.

فصل

* ولها نماؤه المعين ١٨٨ ج ٢٠.

* وإن طلق من أقبضها الصداق قبل الدخول
والخلوة فلها نصف الصداق ٢١، ٢٢ ج ٣٢.

* عفو الزوج عن نصف الصداق، وعفو المرأة
إسقاط نصفه ١٩٧، ١٩٨ ج ٣٠.

* وللأب أن يعفو عن نصف الصداق، وهو الذى
بيده عقدة النكاح ٢١، ٢٢ ج ٣٢.

* وإن تنازعا هل أعطاه شيئاً أو لم يعطها، ولم
يكن حجة فقولها ٢٢٠ ج ٣٢.

* الشرط المقدم على العقد إذا لم يفسخ حين العقد
كالمقارن فى أظهر قولى العلماء ١٢٣ ج ٣٢.

* تزوج امرأة وأعطاه المهر وكتب عليه صداق
ألف دينار، وشرطوا عليه أنها ما تأخذ منك
شيئاً إنما هذه عادة وسمعة فتوفى: ليس لها
المطالبة بذلك ١٢٥ ج ٣٢.

(١) انظر ص ٣٥١، ٣٥٢ ج ٣٧.

* «لها مهر نسائها» ١٠٦، ١٠٧ ج ١٩، ٢٢ ج ٣٢.

* وإن طلقها قبل الدخول لم يجب لها نصف المهر لكونها لم تشتتر مهرًا مسمى ٢٢ ج ٣٢.

* كل مطلقة لها متعة، لا يختص ذلك بمن لم يفرض لها، وتستحق مهر المثل إذا دخل بها بإجماعهم ٢١، ٢٢ ج ٣٢.

* إذا دخل بها فمعتته نفسها من الوطء ولم يطأها لم يستقر مهرها ١٢٦ ج ٣٢.

* المس بدون شهوة لا يوجب المهر، وبها مع عدم الخلوة والوطء فيه نزاع ١٣٤ ج ٢١.

* يتقرر الصداق بالخلوة وبالمباذعة ١٧٩ ج ١٥.

* تزوج امرأة ودخل بها ثم ادعى أنها كانت ثيبا فقامت البينة ببيكارتها، يجب عليه كمال المهر ٢٤ ج ٣٢.

* تزوج امرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين لا يستقر عليه المهر والعقد باطل، يجب أن يفرق بينهما، ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت الفرقة فيها قبل الدخول، ينبغي أن يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد ٣٨، ٣٩، ٦٩، ٧٠ ج ٣٢.

* إن اعتقدت موته وطلّقه فهو وطء شبهة بنكاح فاسد فلها المهر، وهل هو المسمى أو مهر المثل؟ ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٢.

* تزوجت برجل فهرب وتركها من ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم تزوجت ثم فرق الحاكم بينهما، فهل يلزم الثاني الصداق ١٨ ج ٣٢.

* إذا علمت أنها مزوجة ولم تستشعر موته طلاقه فتزوجت فهي زانية مطاوعة لا مهر لها ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٢.

* ما يقدمه الزوج للمرأة من النقد الذي اتفقا عليه -غير الصداق المكتوب- إذا أعطاها الزوج ذلك أو بعضه أو بدله لم يحسب عليها من الصداق المكتوب، وكذلك إذا كان قد أهدى لها ١٢٢، ١٢٣ ج ٣٢.

* اتفقوا على النكاح من غير عقد، فأعطى أباهما لأجل ذلك شيئًا فمات قبل العقد: إذا كانوا لم يمنعه من نكاحها فليس له أن يسترجع ما أعطاهم ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٢.

* إذا أعطاهما زائدًا عن الواجب كمصاغ وحلى وقلائد على وجه التملك لها فقد ملكته، وليس له إذا طلقها ابتداءً أن يطالبها بذلك ٢٢٠ ج ٣٢.

* وإن كان أعطاهما لتتجمل به لا على وجه التملك، فله أن يرجع به متى شاء ٢٢٠ ج ٣٢.

* وإن تنازعا هل أعطاهما على وجه التملك أو الإباحة ولم يكن هناك عرف فالقول قوله ٢٢٠ ج ٣٢.

فصل

* دل الكتاب والسنة والإجماع على جواز عقد النكاح بدون تقدير مهر ٣١، ١٨٩ ج ٢٩، ٤٥، ٤٦ ج ٣٢، ٨٠ ج ٣٤.

* ويجب لها مهر المثل بالعقد ٢٢ ج ٣٢.

* يقدر الحاكم مقدار المهر إذا تنازعا فيه ٥٤ ج ٣٤.

* إن فرض ما تراضيا به وإلا فلها مهر نسائها ١٨٩ ج ٢٩.

* وإذا مات عنها عند فقهاء الحديث ٣٢ ج ٢٩، ٤٥، ٤٦ ج ٣٢.

* هل له أن يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في عدتها منه؟ ١٧، ١٨، ٥٢، ٥٣ جـ ٣٢.

* تزوج امرأة وكتب لها كتابها، ودفع لها المال وبقي المقسط وطلبها للدخول يجب عليها تسليم نفسها، ولا لخالتها ولا غيرها أن تمنعها، تعذر الخالة وتجبر المرأة ١٢٨ جـ ٣٢.

* تزوج امرأة ولها كتاب إلى مدة: إذا كان معسراً قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجز حبسه أكثر العلماء يقبلون قوله في الإعسار مع يمينه ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨ جـ ٣٢.

* إذا عجز عن صداق أو سائر المعاوضات كان للآخر الرجوع في عوضه ٢٨٨، ٢٨٩ جـ ٢٠.

* اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج، فباعته العوض وقبضت الثمن، ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك: لا يبطل حق المشتري، وللورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك ١٢٧، ١٢٨ جـ ٣٢.

باب وليمة العرس

* وهي سنة، منهم من أوجبها، تعليل ذلك ٦٣، ١٣١ جـ ٣٢.

* الإجابة إليها واجبة عند العلماء عند شروط ذلك وانتفاء موانعه إذا لم يحرم (١) ١٣١ جـ ٣٢.

* إن عرف الحرام بعينه لم يأكل حتماً، وإن لم يعرف عينه لم يحرم الأكل، إذا كثرت الحرام كان متروكاً ورعاً ١٢٩ جـ ٣٢.

* إذا كان أكثر ماله حلالاً وفيه شبهة قليلة، فإضاف الرجل أو دعاه وكان في الإجابة مصلحة الإجابة فقط وفيه مفسدة الشبهة (٢)

(١) انظر الهجر ص ٢٩٧، ٢٩٨ جـ ٣٧.

(٢) انظر ص ٣٢٨، ٣٢٩ جـ ٣٧.

١٣٥، ١٣٦ جـ ٣٢.

* وليمة الختان جائزة، ولم تكن الصحابة تفعلها، الإجابة إليها ١٣١، ١٣٢ جـ ٣٢.

* وكذا وليمة الولادة، إلا أن يكون قد علق عن الولد ١٣١ جـ ٣٢.

* وليمة الموت بدعة، وتكره الإجابة إليها ١٣١ جـ ٣٢.

* «من أتى إلى طعام لم يدع إليه دخل سارقاً وخرج مغيراً» وإن علم أن ثم منكر (١) ١٣١ جـ ٣٢.

* «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها بالخمر» ١٤٨، ١٤٩، ١٥٩ جـ ٣٢.

* من إعلانه الوليمة عليه والطيب والشراب... «أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف» ٦٣ جـ ٣٢.

* رخص في الضرب بالدف في الأعراس والأفراح للنساء والصبيان ٩٢، ٩٣ جـ ٢٨.

* يرخص لمن يصلح له اللعب أن يلعب في الأعياد، وكانت صغيرتان تغنيان أيام العيد في بيت عائشة، والنبي لا يستمع إليهن ولا ينهأهن، ولما قال أبو بكر: أئتمزمار الشيطان في بيت رسول الله، قال: «دعهما فإن لكل قوم عيداً...» ليعلم المشركون أن في ديننا فسحة (٢) ٢٩٠ جـ ١١، ٣٠٥ جـ ٢٩، ١١٨، ١١٩ جـ ٣٠.

* سماع الغناء - على وجه اللعب - من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان ٢٦١، ٢٦٢ جـ ٣، ٣٠٥ جـ ٢٩، ١١٨، ١١٩ جـ ٣٠.

(١) انظر ص ٢٩٢ جـ ٣٧ وسماع الغناء فيما يأتي.

(٢) انظر ص ٣٠٠، ٣٠١ جـ ٣٧ نشيد الحرب.

✽ (المكاء) الصغير (التصديقية) التصفيق باليد ٢٦٠ ج ٣.

✽ «كان ابن عمر مع النبي ﷺ فسمع صوت زمارة راع، فعدل عن الطريق وقال هل تسمع؟ هل تسمع؟ حتى انقطع الصوت ٣٠٨ ج ١١.

✽ الشباب لم ييحبها أحد من العلماء لا للرجال ولا للنساء لا في العرس ولا في غيره، حديث زمارة الراعى يدل على النهى عنها لوجوه ١١٦-١١٩ ج ٣٠.

✽ السماع المشتمل على الشبابات والدفوف المصلصلة -إذا فعل على وجه اللهو واللعب- فمذهب الأربعة تحريمه ٢٩١، ٣١٣ ج ١١.

✽ الفرق بين السماع والاستماع ٤٩، ٥٠ ج ١٠، ٣٠٨، ٣٠٩ ج ١١.

✽ هذا السماع لم يرغب فيه ويدعو إليه في الأصل إلا متهم بالزندقة كابن الراوندى والفارابى وابن سينا وأمثالهم، وزعموا أن النفوس تزكو وترتاض به وتهذب به الأخلاق بخلاف الخنفاء ٣١٠، ٣١١ ج ١١.

✽ الفارابى كان بارعاً في الغناء الذى يسمونه «الموسيقى» حكايته مع ابن حمدان ٣١٠ ج ١١.

✽ يقصر نظر كثير من المتفقهة والمتفلسفة عن معرفة ما يحبه الله ورسوله من مصالح القلوب ومفاسدها وأنواع المعارف بالله وملائكته ١٤٠، ١٤١ ج ٣٢.

آداب الأكل والشرب

✽ كان النبي يأكل ما تيسر إذا اشتهاه، ولا يرد موجوداً، ولا يتكلف مفقوداً: إن حضر خبز ولحم أكله، وإن حضر فاكهة ولحم وخبز أكله،

✽ نصب مغنية للنساء والرجال: منكر بكل حال^(١) ٣٠٥ ج ٢٩.

✽ وهو للرجال إما محرم أو مكروه ١٧٠ ج ٣٠. غناء الرجال للرجال لم يبلغنا أنه كان فى زمن الصحابة ٣٠٥ ج ٢٩.

✽ لما سئل مالك عمن يترخص فيه قال: إنما يفعله عندنا الفساق ٣١٤ ج ١١، ١٨٤ ج ٢٠.

✽ لما كان الغناء والضرب بالدف والكف من عمل النساء كان السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال مختلاً ويسمون الرجال المغنين مخانيث ٣٠٧ ج ١١، ٩٥، ٩٦ ج ٢٢.

✽ إنكار أحمد وغيره أشكال الشعر الغزلى الرقيق، علة ذلك ١٩٤ ج ١٥، ١٢١، ١٢٢ ج ٢٨.

✽ «الغناء رقية الزنا» هو أعظم الأسباب لوقوع الفواحش ١٣٤، ٢٢٣، ٢٣٨ ج ١٠، ٣١٢ ج ١١، ١٨٣، ١٨٤ ج ١٥.

✽ «الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء البقل» ١٨٣، ١٨٤ ج ١٥.

✽ «إن العبد إذا ركب الدابة أتاه الشيطان وقال له: تغن، وإن لم يتغن قال له: تمن» ١٨٢، ١٨٣ ج ١١.

✽ «إنما نهيت عن صوتين أحققين فاجرين: صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان»^(٢) ٩١-٩٣ ج ٢٨.

✽ «... يستحلون الحر والحرير، والمعارف» المعارف: آلات اللهو كلها ١٩١، ١٩٢ ج ١٠، ٢٩١، ٣١٢، ٣١٣ ج ١١، ٩٢، ٩٣ ج ٢٨.

(١) وانظر أخذ الأجرة على ذلك ٨٦ ج ٤٠.

(٢) وتقدم اللعب بالشطرنج والنرد ص ٣٧١، ٣٧٢ ج ٣٧.

نفسه في غير الإناء، وإن شرب بنفس واحد
جاز، الأحاديث في ذلك «الطاعم الشاكر...»
١٣١، ١٣٢ ج ٣٢.

* الأكل والشرب قائماً مع العذر لا بأس به، ومع
عدم الحاجة يكره، وبه يحصل الجمع بين
النصوص وهي ١٣١-١٣٤ ج ٣٢.

* تميم من لبن شربه، وقال: «إن له دسماً»
١٦٥، ١٦٦ ج ٣١.

* «وكان لا يعيب طعاماً، فإن اشتهاه أكله وإلا
تركه، وأكل على مائدته الضب...» ١٨٥،
١٨٦ ج ٢٢، ١٣٤، ١٣٥ ج ٣٢.

* «أكل العنب دو، دو» ١٣٤ ج ٣٢.

* المنحرفون عن طريقته في ذلك على وجهين:
قوم يحرمون الطيبات ويتدعون رهبانية لم
يشرعها الله، وقوم يسرفون في تناول الشهوات
مع إعراضهم عن القيام بالواجبات ١٨٦،
١٨٧ ج ٢٢، ١٣٤، ١٣٥ ج ٣٢.

* الإسراف في الأكل مذموم ١٣٤، ١٣٥ ج ٣٢.

* «من أكل مع مغفور غفر له» ١٣١، ١٣٢
ج ٣٢.

* «لا يأكل طعامك إلا تقى» ١٩١ ج ١٥.

باب العشرة.

* يجب على كل من الزوجين أن يؤدي إلى الآخر
حقوقه بطيب نفس واتسراح صدر، للمرأة حق
في ماله وهو الصداق والنفقة، وحق في بدنه
وهو العشرة والمتعة ٢١١ - ٢١٣ ج ٢٨، ٩٤،
٩٥ ج ٢٩.

* فضل طاعة المرأة لزوجها، إذا أحسنت معاشرته
زوجها كان موجباً لرضا ربها وإكرامه من غير
أن تعمل ما يختص بالرجال من الجهاد ونحوه

وإن حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله، وإن
حضر حلو أو عسل طعمه أيضاً. وكان أحب
الشراب إليه الحلو البارد، وكان يأكل القثاء
بالرطب، ولم يكن إذا حضر لوان من الطعام
يقول: لا أكل لونين، ولا يمتنع من طعام لما فيه
من اللذة والحلاوة، وكان أحياناً يمضى الشهران
والثلاثة لا يوقد في بيته نار ولا يأكلون إلا
التمر والماء، وأحياناً يربط على بطنه الحجر من
الجوع ١٨٥، ١٨٦ ج ٢٢، ١٣٤، ١٣٥
ج ٣٢.

* من أكل بنية الاستعانة على طاعة الله كان
مأجوراً، وكذا ما ينفقه على أهله ١٣٤، ١٣٥
ج ٣٢.

* لا يصح ترغيب النبي في أكل البطيخ ١٣٥
ج ٣٢.

* «من أكل بطيخاً أصفر عمره» ١٣٤، ١٣٥
ج ٣٢.

* ما نقل عن أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم
علمه بكيفية أكل النبي كذب ١٣٤، ١٣٥
ج ٣٢.

* «أكل البطيخ بالرطب» ومعنى ذلك ٢٠ ج ٣٢.

* «أكل البطيخ بالرطب الأصفر» ١٣٥ ج ٣٢.

* «إذا حضر الخبز لا تنتظروا شيئاً» قاله بعض
الناس، معناه الأمر بالقناعة، أما إذا كانوا
منتظرين آدمًا يحضر فأكلهم الأدم مع الخبز هو
الذي يصلح ١٣٥، ١٣٦ ج ٣٢.

* التسمية عند الأكل وإذا أكل أنواعا من الطعام
٢٠٢، ٢٠٣ ج ٣٢.

* «إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده
عليها...» ١٢٤ ج ٢٣.

* الأفضل أن يتنفس في الشرب ثلاثاً، ويكون

١٦٣، ١٧٣، ١٧٤ ج ٣٢.

* المعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق، إذا لزم العقد وجب تسليم الحرية^(١) ما لم تشترط دارها أو بلدها^(٢) ٥٥، ٥٩ ج ٣٤.

* للرجل أن يستمتع منها متى شاء ما لم يضر بها أو يشغلها عن واجب حيث شاء ولا يخرجها حيث شاء بل يسكنها ٢١٣ ج ٢٨، ١٧٣ ج ٣٢، ٥٧، ٥٨ ج ٣٤، ١٦٢.

* لا يكره الجماع في ليلة من الليالي ولا يوم من الأيام ٢٢ ج ٢٨.

* إذا أراد أن ينتقل بها إلى مكان أو بلد آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله، فعلها أن تطيعه ولو نهاها أبوها ما لم تشترط خلافه ١٦٤، ١٦٢ ج ٣٢، ٥٧، ٥٨ ج ٣٤.

* ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها حيث شاء يسكنها في مسكن يصلح لمثلها، ولا يخرج بها عند أهل الفجور، ولا إلى أماكن الفجور ولا يعاشر أهل الفجور على فجورهم، متى فعل ذلك عوقب عقوبتين ١٦٥، ١٦٦ ج ٣٢.

* مقارنة الفجار إنما يفعلها المؤمن في موضعين ١٨٩، ١٩٠ ج ١٥.

* لا يجوز وطء الحائض، الخلاف في الكفارة، إذا انقطع الدم ولم تغتسل... الحكمة في ذلك، والنفساء كالحائض، الاستمتاع بهما، وكيفيته ٣٥٣ - ٣٥٥ ج ٢١، ١٦٧، ١٦٨ ج ٣٢.

* وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة، وهو قول جماهير السلف والخلف، وهو المشهور من مذهب مالك، جعله اللوطية الصغرى. القول الآخر بالرخصة فيه من الناس من يجعله

رواية عن مالك، ومنهم من ينكر ذلك ١٦٥ - ١٦٨ ج ٣٢.

* أصل ذلك ما نقل عن نافع أنه نقله عن ابن عمر، من الناس من يقول: غلط نافع على ابن عمر أو لم يفهم مراده، ومنهم من يقول: غلط ابن عمر في فهم الآية، سبب نزولها ١٦٥ - ١٦٨ ج ٣٢.

* «إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن... في حشوشهن» ١٦٦، ١٦٧ ج ٣٢.

* من وطئها في الدبر وطأعته عزرا جميعا، فإن لم يتهيا فرق بينهما ١٦٧، ١٦٨ ج ٣٢.

* العزل وتحديد النسل، عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد إذا شاء الله ١٩، ٢٠ ج ١٠.

* حرمة طائفة من العلماء، مذهب الأربعة جوازه بإذن المرأة ٧٠، ٧١ ج ٣٢.

* تضع دواء عند المجامعة يمنع نفوذ المنى في مجارى^١ الحبل: في جواز ذلك نزاع، الأحوط ألا يفعل ١٧٠، ١٧١ ج ٣٢.

* تنازع العلماء: هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل، ومناولة الطعام والشراب والخبز والطحن والطعام لمالكيه وبهائمه مثل علف دوابه ونحو ذلك؟ الصواب وجوب الخدمة بالمعروف من مثلها لمثلها، ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال: فخدمة البدوية ليست مثل خدمة القروية، وخدمة القروية ليست مثل خدمة الضعيفة ٢١٢، ٢١٣ ج ٢٨، ١٦٢ ج ٣٢، ٥٨ ج ٣٤.

* التشبه بالبهايم^(١) عشرة المردان والتغزل فيهم^(٢)

(١) انظر ص ٣٧١ ج ٣٧.

(٢) انظر: السلوك «لباس الخرق» ج ٣٦.

(١) وتقدم في باب الصداق ج ٣٧.

(٢) وتقدم في الشروط ج ٣٧.

النظر إليهم وتقييلهم ١٥٥، ١٦٢ ج ٣٢.

فصل

* عليه أن يبيت عندها بالمعروف ٩٤، ٩٥ ج ٢٩، ٥١، ٥٣ ج ٢٤.

* يجب عليه أن يطأ زوجته بالمعروف، وهو أوكد من إطعامها، الوطاء الواجب: قيل في كل أربعة أشهر مرة، وقيل: بقدر حاجتها وقدرته - وهو أصح ٢٢٨، ٢٨٩ ج ٢٠، ٢١١ - ٢١٣ ج ٢٨، ٩٤، ٩٥ ج ٢٩، ١٧٠، ١٧١ ج ٣٢، ٥٥، ٥٧، ٥٨ ج ٣٤.

* ليس له أن يطأها وطأ يضر بها ١٠٧ ج ٣٢.

* يقدر الحاكم مقدار الوطاء إذا ادعت أنه يضر بها ٥٤ ج ٣٤.

* لا يحرم على الرجل النظر إلى شيء من بدن امرأته ولا لمسه، يكره النظر إلى الفرج، وقيل: لا يكره، وقيل إلا عند الوطاء ١٧١ ج ٣٢.

* لا يحل للزوجة أن تخرج من منزلها إلا بأمره إلا لموجب شرعي: فلا تنتقل ولا تسافر لغير حاجة إلا بإذنه، ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعاً أو قابلة أو غير ذلك من الصناعات ٢١٢، ٢١٣ ج ٢٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٧ ج ٣٢، ٦٦، ٦٧ ج ٣٣، ٥٧، ٥٨ ج ٣٤.

* زوجها أملك من أبيها وطاعته أوجب ١٦٢ - ١٦٤ ج ٣٢.

* إذا سافر بها أبوها بغير إذن الزوج عزز، وتعزز الزوجة إذا كان التخلف يمكنها، ولا نفقة لها من حين سافرت ١٧٦، ١٧٧ ج ٣٢.

* وليس له أن يحبسها حبساً يضر بها ٥٨ ج ٣٤.

* ليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله: لأمرها ولا أختها إذا كان معاشراً لها بالمعروف ١٠٧ ج ٣٢.

* ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن الزوج ١٧١ ج ٣٢.

* أجرت لبنها: ليس للمستأجر أن يمنع زوجها من وطئها إذا لم يكن فيه منع الحق السابق بعقد الإجارة ١٧١ ج ٣٢.

فصل

القسم

* يجب عليه أن يعدل بين الزوجتين ١٦٩ ج ٣٢.

* عليه أن يعدل في القسم بين الزوجتين، إذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاث بات عند الأخرى بقدر ذلك، ولا يفضل إحداهما في القسم ١٦٩، ١٧٠ ج ٣٢.

* إن كان يحبها أكثر ويطؤها أكثر فلا جرم عليه «ولن تستطيعوا...»، «اللهم هذا قسمي فيما أملك...» ١٦٩ ج ٣٢.

* العدل في النفقة والكسوة هو السنة أيضاً ١٦٩، ١٧٠ ج ٣٢.

* إذا أراد أن يطلق إحداهما فله ذلك، فإن اصطلاح هو وهي على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية جاز ١٦٩، ١٧٠ ج ٣٢.

* وله أن يستمتع بملك اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك ١١٦، ١١٧ ج ٣٢.

فصل

النشوز

* النشوز لغة، وشرعاً ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧ ج ٣٢.

* إذا امتنعت عن إجابته إلى الفراش كانت عاصية ناشزة، وذلك يبيح ضربها ضرباً غير مبرح وسقوط نفقتها وقسمها ﴿واللاتى تخافون...﴾ ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣٢.

* إذا خرجت من بيته بلا إذنه كانت عاصية ناشزة مستحقة للعقوبة، ولا نفقة لها ولا كسوة ١٧٧ جـ ٣٢.

* له أن يضربها إذا آذته أو تعدت عليه ١٧٦ جـ ٣٢.

* حيث كانت عاصية له فيما يجب له عليها من طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة ١٧٧ جـ ٣٢.

* وكذا إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل ١٧٧ جـ ٣٢.

* إذا كانت لاتصلى وجب عليه أن يأمرها بالصلاة ويحضها بالرغبة والرغبة، إن امتنعت من تمكينه إلا مع ترك الصلاة فلا نفقة لها ١٧٤ جـ ١٧٥ جـ ٣٢.

* هجر الرجل لها على ترك الصلاة من أعمال البر، إن أصرت على ترك الصلاة وجب عليه أن يطلقها ١٧٤، ١٧٥ جـ ٣٢.

* إذا أمرها أبواها أو أحدهما بما فيه طاعة الله مثل المحافظة على الصلوات وصدق الحديث وأداء الأمانة، ونهوها عن تبذير ماله وإضاعته ونحو ذلك، فعليها أن تطيعهما فى ذلك، ولو كان الأمر غير أبويها ١٦٥ جـ ٣٢، ٦٦ جـ ٣٣.

* وإذا نهاها الزوج عما أمر الله، أو أمرها بما نهى الله عنه لم يكن لها أن تطيعه فى ذلك ١٦٥ جـ ٣٢، ٦٦ جـ ٣٣.

* إذا تزوجها بنكاح صحيح كان عليه أن يقوم بما

يجب لها ولا يتعدى عليها فى نفسها ومالها، وما أخذه من ذلك ضمنه ١٠١ جـ ٣٢.

* وليس له أن يمنع من يكشف حالها - كالأم وغيرها - إذا اشتكت، أو تسكن بجانب جيران من أهل الصدق والذين يكشفون حالها ١٠١، ١٧٩ جـ ٣٢.

* إذا تنازعا فى الوطء وهى ثيب لم يقبل مجرد قولها، بل ... ٥٢ جـ ٣٤.

* إذا خيف الشقاق بينهما ولم يعلم الظالم وليس بينهما بينة بعث حكمان غير متهمين: حكماً من أهل الرجل وحكماً من أهل المرأة، فإن رأيا المصلحة أن يجمعا بين الزوجين جمعا، أو يفرقا بينهما: إما بعوض تبذله المرأة إن كانت هى الظالمة بدون إذنها، وإن كان هو الظالم فرقا بينهما بغير اختياره، أكثر العلماء على أنهما حكمان يحكمان بغير توكيل الزوجين ٢١-٢٣، ١٧٦، ١٧٩، ٢٢١ جـ ٣٢، ٢٢٥، ٢٢٦ جـ ٣٥.

* الإلزام بالفرقة لمن لم يقيم بالواجب من مسائل الاجتهاد ١٣ جـ ٣٣.

باب الخلع

* الخلع هو الفرقة بعوض ٩، ٨٩ جـ ٣٣.

* إذا كانت أهلاً للتبرع جاز خلعه وإبرؤها بدون إذن حاكم ١٨٥ جـ ٣٢.

* إذا أبرأته مكرهة بغير حق أو كانت تحت الحجر، لم يصح الإبراء ولم يقع الطلاق المعلق به ٢١٩ جـ ٣٢.

* يجوز الخلع من الأجنبى، وينبغى أن يكون مشروطاً بما إذا كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحتها فى ذلك ٦٠، ٦١، ١٩٢،

١٩٣ جـ ٣٢.

* الخلع الذى جاء به الكتاب والسنة أن تكون المرأة كارهة للزوج فتعطيه الصداق أو بعضه فداء لنفسها ويخلعها ١٧٩، ١٨٠ جـ ٣٢، ٨٨، ٨٩ جـ ٢٣.

* قصة اختلاع امرأة ثابت بن قيس، وقولها: إني لا أنقم عليه فى خلق ولا دين، ولكن أكره الكفر فى الإسلام، فقال: أتردين عليه الحديقة... وطلقها تطليقة، وأمرها أن تعند بحیضة، وطرق الحديث ١٨٧، ٢٠٠، ٢١٣ جـ ٣٢.

* ولمن يأمره بمهر المثل ٣١٤ جـ ٢٠.

* أما إذا كان كل منهما مريداً لصاحبه فهذا الخلع محدث فى الإسلام ١٧٩ جـ ٣٢.

* «أيا امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة» ١٦٥ جـ ٣٢.

* ليس لها أن تطيع أمها فيما تأمرها به من الاختلاع أو مضاجرتة حتى يطلقها، ولا أن تطالبه من النفقة والكسوة والصداق بما تطلبه حتى يطلقها ١٦٤، ١٦٥ جـ ٣٢.

* «المختلعات والمنتزعات هن المنافقات» ١٦٥ جـ ٣٢.

* إذا أبغضته وهو محسن إليها طلبت منه الفرقة من غير إلزام بذلك، فإن فعل وإلا أمرت بالصبر إذا لم يكن ما يبيح الفسخ ١٧٩، ١٨٠ جـ ٣٢.

* إن أكره على فراقها بالضرب أو الحبس وهو محسن لعشرتها لم تقع الفرقة ١٧٩ جـ ٣٢.

* وإن أكره على الفرقة بحق مثل أن يكون مقصراً فى واجباتها أو مضراً لها: بغير حق من قول و فعل كانت الفرقة صحيحة ١٨٠ جـ ٣٢.

* لا يحل للزوج أن يعضلها بأن يمنعها ويضيق عليها حتى تعطيه بعض الصداق، ولا يضربها لأجل ذلك ١٨٠، ١٩٣ جـ ٣٢.

* إذا أتت بقاحشة مبينة كان له أن يعضلها لتفتدى منه، وله أن يضربها - هذا فيما بينه وبين الله ١٨٠ جـ ٣٢.

* وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيعينونه عليه، فإن تبين أنها هى التى تعدت الحدود وأذت الزوج فى فراشه فهى ظالمة فلتفتد منه، وإن قال: إنه أرسلها إلى عرس ولم تذهب إلى العرس فليسأل إلى أين ذهبت، فإذا ذكر أنها ذهبت إلى قوم لإربية عندهم وصدقها أولئك القوم أو قالوا: لم تأت إلينا وإلى العرس لم تذهب، كان ربية وقوى قوله ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠ جـ ٣٢.

* الزنا يبيح الإعضال حتى تفتدى منه نفسها إن اختارت فراقه، أو تتوب ١٨٧، ١٨٨ جـ ١٥، ١٨٠ جـ ٣٢.

* لو قامت بيته بأنها سفيهة ولم تكن تحت الحجر لم يبطل الإبراء ١٨٠، ١٨١ جـ ٣٢.

فصل

* النزاع فى الخلع (أ) أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث (ب) أنه فرقة بائنة وليس من الطلاق الثلاث، ترجيحه ١٥٣ جـ ١٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٠٠ - ٢١٣، ٢١٥ جـ ٣٢، ٩، ١٠، ٩٨ جـ ٣٣.

* يصح عن الصحابة أن الخلع طلاق بائن محسوب من الثلاث ١٨٣ - ١٨٥ جـ ٣٢.

* عذر من جعلها طلقة بائنة من الفقهاء ظنهم صحة ما نقل عنهم ١٨٤، ١٨٥ جـ ٣٢.

* أصحاب القول الأول تنازعوا هل من شرط كون الخلع فسخاً أن يكون بغير لفظ الطلاق ونيته؟ على ثلاثة - أقوال: الأول: أنه لا بد أن يكون بغير لفظه ونيته ١٨٥ - ١٩٧ ج ٣٢، ٨٩ ج ٣٣.

* ويقول هؤلاء: إذا عرى عن صريح الطلاق ونيته فهو فسخ، وقد يقولون: لا يكون فسخاً إلا إذا كان بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة - دون سائر الألفاظ كلفظ الفراق والسراح والإبانة وغير ذلك من الألفاظ التي لا يفارق الرجل امرأته إلا بها ١٨٥ - ١٩٧ ج ٣٢.

* الثانى: إنه كان بغير لفظ الطلاق - كلفظ الخلع والمفاداة والفسخ - فهو فسخ سواء نوى به الطلاق أو لم ينو ١٨٦، ١٨٧، ١٩٧ ج ٣٢.

* على هذا القول هل هو فسخ إذا عرى عن صريح الطلاق بأى لفظ من الألفاظ والكنايات، أو هو مختص بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة؟ على وجهين ١٨٥، ١٨٦ ج ٣٢.

* الثالث: أنه فسخ بأى لفظ وقع وليس من الطلاق الثلاث، أصحاب هذا القول لم يشترطوا لفظاً معيناً ولا عدم نية الطلاق، هذا القول هو مقتضى نصوص أحمد وأصوله، وهو مقتضى أصول الشرع ونصوص الشارع ١٨٧ - ١٩٧ ج ٣٢.

* على هذا القول إذا فارق المرأة بالعوض عدة مرات كان له أن يتزوجها، سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٢، ٨٨ ج ٣٣.

* الخلع فى الحيض جوزه أكثر العلماء لأنه ليس بطلاق على قول ١٦ ج ٣٣.

* الخلع تبين به المرأة البتونة الصغرى، ليس له أن يتزوجها بعده إلا برضاها ١٩٥، ١٩٦ ج ٣٢،

٨٨، ٨٩ ج ٣٣، .

* إذا طلق زوجته طلقة رجعية فلما حضر عند الشهود قالوا: قل طلقها على درهم، فقال ذلك وقال: إنما قلته إقراراً بالطلاق الأول، وليس ممن يعلم أن الطلاق بالعوض بينها، فالقول قوله بيمينه ١٨٢ ج ٣٢.

* إذا قيل: الطلاق صريح فى إحدى الثلاث، فلا يكون كناية فى الخلع ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٢.

* إذا أبرأته بشرط أن يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا الطلاق ١٨٢ ج ٣٢.

* يصح الخلع بغير اللفظ العربى ١٣، ١٤ ج ٢٩، ١٩١ ج ٣٢.

* إذا شرط الرجعة فى العوض هل يصح، وهل تصح الرجعة ١٨٨، ١٨٩، ١٩٦، ١٩٧ ج ٣٢.

* إذا عجزت عن عوض الخلع كان للآخر الرجوع فى عوضه ٢٨٨، ٢٨٩ ج ٢٠.

* إذا قالت: اخلعنى على ألف فقبضته على الوجه المعتاد ٨، ٩ ج ٢٩.

* يجوز الخلع بدون الصداق المسمى باتفاق الأئمة، وجوزه الأكثرون بأكثر من الصدقات، ويجوز أيضاً بغير جنس الصداق ١٩٢، ١٩٣ ج ٣٢.

* الجهاز الذى جاءت به من بيت أبيها، عليه أن يرده إليها بكل حال، وإن اصطالحوا فالصلح خير ١٨٠، ٢٢٠ ج ٣٢.

* إذا خالعا على أن تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالاته ولا تطالبه بنفقه صح، إذا خالعا بينهما من يرى صحة مثل هذا الخلع لم يجوز لغيره أن ينقضه، وإن رآه فاسداً، ولا يجوز أن يفرض عليه بعد هذا نفقة للولد ٢١٨ ج ٣٢.

* يصح الخلع بالمعدوم الذى ينتظر وجوده كما

تحمل أمتها وشجرتها ٢١٨ ج ٣٢.

فصل

* إذا كانا قد تواطأ على أن توهبه الصداق وتبريه على أن يطلقها، فأبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقاً بائناً، وكذلك لو قال أبرئني وأنا أطلقك، أو إن أبرأتني طلقتك ونحو ذلك، وإن كانت أبرأته براء لا يتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعي، وهل لها أن ترجع في هذا الإبراء؟ ١٥٣ - ١٥٥، ١٨١ ج ٣٢.

* إذا كان الإبراء منها لا بسبب منه ولا عوض لم ترجع فيه ١٨١ ج ٣٢.

* إن كان سياق الكلام يدل على أنها أبرأته بشرط أن يطلقها بانت منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق. الشرط المتقدم على العقد كالمقارن، والشرط العرفي كاللفظي. ١٨٢ ج ٣٢.

* إذا قال: أنت طالق على ألف ولم تقبل الزوجة ٥٩، ٦٠ ج ٣١.

* إذا قال: إن أعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقاً ثلاثاً وكان مقصوده إعطاء الكتاب على وجه الإبراء فأعطته الكتاب عطاءً مجرداً ولم تبرئه منه لم يقع به الطلاق، وإذا قال: كان مقصودي العطاء في ذلك ٢٢٠، ٢٢١ ج ٣٢.

* لا يحل أن يوقع الثلاث أيضاً بالعوض ١٩٥ ج ٣٢.

* قال لصهره: إن جئتني بكتابي وأبرأتني منه فبتك طالق، فجاء له بكتاب غيره ولم يعلم الزوج، فقال ببتك طالق ثلاثاً يظن الإبراء صحيحاً ٢١٨، ٢١٩ ج ٣٢.

* إذا بذلت له العوض على الثلاث المحرمة لم يقع إلا المباح ١٩٦، ١٩٧ ج ٣٢.

* «وطلقها تطليقة...» أذن له في الواحدة بعوض ونهى له عن الزيادة ١٩٤، ١٩٥ ج ٣٢.

* لو طلقها طلقتين وبذلت له العوض على الفرقه بلفظ الطلاق أو غيره لم تقع الطلقة الثالثة ١٩٦، ١٩٧ ج ٣٢.

* للأب أن يطلق ويخلع امرأة ابنه الطفل إذا رأى المصلحة ٢١، ٢٢، ٢٢١ ج ٣٢.

* الأظهر أن المرأة إذا كانت تحت حجر الأب فله أن يخالع معاوضة واقتداءً لنفسها من الزوج إذا كان مصلحة لها، أما إسقاط مهرها وحققها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر... ٢١، ٢٢، ٢٢١، ٢٢٢ ج ٣٢.

* يجوز عندهم كلهم أن يختلعها الأب بشيء من ماله، ولها أن تخلعه بمالها إذا ضمن ذلك الأب، وكان للزوج على الأب مثل الصداق أو مهر المثل ٢٢١، ٢٢٢ ج ٣٢.

* خلع الإيمان باطل وهو أصبح أقوال العلماء، صورته ومتى حدث ١٧٤، ١٧٥ ج ٣٥.

* إذا خالع وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم تتناول يمينه دخلت هذه الصورة في يمين الجاهل المتأول ١١٨، ١١٩ ج ٣٣.

* إذا قال: إن أبرئتني فأنت طالق فقالت: أبرك الله مما يدعى النساء على الرجال ٢١٦، ٢١٧ ج ٣٢.

* طلقها ثلاثاً وأبرأته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل: لا تدخل نفقة الحمل في الإبراء، ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة الحمل،

إلا أن يكون الإبراء يقتضى ألا يبقى بينهما
مطالبة بعد النكاح أبداً ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٣٢.

كتاب الطلاق

* الفرق بين الطلاق المطلق والطلاق مع العوض
من ثلاثة أوجه: جعله الله رجعيًا، وجعل فيه
تربص ثلاثة قروء، وجعله ثلاثاً بخلاف الخلع
٢٥، ٢٦ جـ ٢٤، ١٩١، ١٩٢ جـ ٣٢.

* الطلاق ثلاثة أنواع: (أ) الرجعي (ب) البائن
(ج) المحرم لها ١٤، ١٥ جـ ٣٣.

* أباحه رحمة منه بعباده لحاجتهم إليه أحياناً
٦٠ جـ ٣٢.

* النصارى لا طلاق عندهم واليهود لا رجعة بعد
أن تتزوج غيره ٦٠، ٦١، ١٥٠ جـ ٣٢.

* شرع الله الطلاق مبيحاً له، أو أمراً به، أو ملزماً
له إذا أوقعه صاحبه ١٧٣ جـ ٣٥.

* الطلاق منهي عنه مع استقامة حال الزوج، وهل
هو محرم أو مكروه؟ ١٨٥، ٢٠٠ جـ ٣٢،
١٦ جـ ٣٣، ١٧٧، ١٧٨ جـ ٣٥.

* الأصل فى الطلاق الحظر وإنما أبيح منه قدر
الحاجة «إن إبليس ينصب عرشه...» «أيا
امرأة سألت زوجها الطلاق...» «إن
المختلعات والمنتزعات...» ١٤٤، ١٤٥
جـ ٣٢، ٤٨، ٤٩ جـ ٣٣.

* ليس عليه أن يطلقها لقول أمه بل عليه أن يبر
أمه، وليس تطليق المرأة من برها» ٦٦ جـ ٣٣.

* الأب الصالح إذا أمر ابنه بالطلاق لما رآه من
مصلحة الولد ١٣ جـ ٣٣.

* لا يجب عليها أن تطيع أباهم ولا أمها فى فراق
زوجها إذا كان متقياً لله ولا فى زيارتهم
١٦٥ جـ ٣٢، ٦٦ جـ ٣٣.

* يجب الطلاق إذا لم تصل ١٧٤، ١٧٥ جـ ٣٢.

* إلزام المولى بالفرقة إذا لم يف فى مدة التربص
١٣ جـ ٣٣.

* متى يحرم؟ ٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٦ جـ ٣٣.

* الرجل يملك الطلاق ولا تملكه المرأة ١٥٦
جـ ٣٢.

* يقع الطلاق إذا كان عاقلاً مختاراً ٢١٢ جـ ٣١.

* الأقوال فى الشرع لاتعتبر إلا من عاقل يعلم ما
يقول ويقصده، المجنون والطفل الذى لا يميز
أقواله لغو، وكذلك النائم ٧١، ٧٢ جـ ١٤،
٦٤، ٦٥ جـ ٣٣.

* الجاهل بما عليه فى الفعل من الضرر لا اعتبار
برضاه وإذنه، كما لو قال: أنت طالق إن
دخلت الدار ونوى موجبها عند الله من العربية
وهو لا يعرف ذلك ٧٥، ٧٦ جـ ١٥.

* تنازعوا فيمن زال عقله بغير سكر كالبنج، هل
يلحق بالسكران أو بالمجنون؟ ٦٢ جـ ٣٣، ١٠،
١١ جـ ١١، ٧٢، ٧٣ جـ ١٤.

* السكران بالأحوال الباطنة ١٠ جـ ١١.

* النشوان ٦١، ٦٢ جـ ٣٣.

* طلاق السكران فيه قولان: أصحهما أنه لا يقع،
ولا تنعقد يمينه إذا حلف به، وهو إحدى
الروايتين عن أحمد... أدلة ذلك ٦١ - ٦٥،
٧١ - ٧٣ جـ ١٤.

* تنازع العلماء فى تصرفات السكران، كثير من
أجوبة أحمد فيه التوقف. الأقوال الواقعة فى
مذهبه وغيره: القول بصحة تصرفاته مطلقاً،
والقول بفسادها مطلقاً، والفرق بين أقواله
وأفعاله، والفرق بين الحدود وغيرها، والفرق
فيما له وما عليه، وما ينفرد به وما لا ينفرد به.
الذى تدل عليه النصوص والأصول وأقوال

الصحابة أن أقواله هدر ٦١، ٦٢ جـ ٣٣.

* الدليل على أنه لا تصح تصرفاته وجوه: الأول: أمر النبي باستنكاه ماعز، الثاني: أن عباداته لا تصح، الثالث: أن جميع الأقوال مشروطة بالتمييز والعقل، الرابع: أن العقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود، الخامس: إن هذا من باب خطاب الوضع والإخبار ٦١، ٦٣، ٦٥ جـ ٣٣.

* الذين أوقعوا طلاقه لهم ثلاثة مآخذ: الأول: أن ذلك عقوبة له، ضعفه، الثاني: أنه لا يعلم زوال عقله إلا بقوله، وهو فاسق بشره فلا يقبل قوله في عدم العقل والسكر، الثالث: أن حكم التكليف جار عليه، ضعفه ٧٣ جـ ١٤، ٦١-٦٣ جـ ٣٣.

* ما في القول بوقوع طلاق السكران من المفاسد ٢٥ - ٢٨ جـ ٣٣.

* إذا أكره على الطلاق بغير حق لم يقع به عند جماهير العلماء ٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٨، ٧٣ جـ ١٤، ٥٤، ٦٥ جـ ٣٣.

* وإذا كان حين الطلاق قد أحاط به أقوام يعرفون بأنهم يعادونه أو يضربونه، ولا يمكنه إذ ذاك أن يدفعهم عن نفسه، وادعى أنهم أكرهوه على الطلاق قبل قوله، فإن كان الشهود بالطلاق يشهدون بذلك وادعى الإكراه قبل قوله، وفي تحليفه نزاع ٦٥ جـ ٣٣.

* مسك وضرب وسجن وغصبوه على الطلاق فطلق، لا يقع ويعزز من أكرهه ٦٥، ٦٦ جـ ٣٣.

* ما في القول بوقوع طلاق المكره من المفاسد والحيل ٢٥ - ٢٨ جـ ٣٣.

* اختصم مع زوجته خصومة شديدة فبلغ الأمر

إلى أنه لا يعقل ما يقول، فقال لزوجته أنت طالق ثلاثاً: لا يقع به شيء ٦٤، ٦٥ جـ ٣٣.

* غضب فقال: طالق ولم يذكر زوجته واسمها: إن لم يقصد بذلك تطليقها لم يقع بهذا اللفظ طالق ٦٤، ٦٥ جـ ٣٣.

* إذا قال لوكيله: إن لم ترض بهذه النفقة العادة فسلم إليها كتابها كان كناية عن الطلاق، فإن قال الموكل: إنه أراد بذلك الطلاق أو علم ذلك بدلالة الحال ملك أن يطلق واحدة ولم يملك أن يطلق ثلاثاً إلا بإذن الموكل، وإن قال للوكيل: لم أرد بذلك أنه يطلقها ثلاثاً قبل قوله، وإذا طلقها الوكيل واحدة ثم راجعها الزوج صحت الرجعة ٧١ جـ ٣٣.

* إذا قال لزوجته الجديدة: متى رديت أم أولادي كان طلاقها بيدك ثم طلق التي بيدها الوكالة بطلت الوكالة ٧٠، ٧١ جـ ٣٣.

* إذا قال: أمرك بيدك أو أمر فلان بيدك فله الرجوع فيه ٧٠، ٧١ جـ ٣٣.

فصل

طلاق السنة وطلاق البدعة

* الطلاق المباح الذي يقع باتفاق العلماء هو: أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة إذا طهرت من حيضتها بعد أن تغتسل وقبل أن يطأها، ثم يدعها تتربص ثلاثة قروء - وهذا يسمى طلاق السنة - فإن كان له غرض راجعها في العدة ٢٦١، ٢٦٢ جـ ١٥، ١٩٤، ١٩٦ جـ ٣٢، ٧، ١٥، ١٦، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٧٧، ٩١، ٩٢ جـ ٣٣.

* إذا ارتجعها في العدة أو تزوجها بعد العدة بعقد جديد وأراد أن يطلقها فإنه يطلقها كما تقدم،

ثم إذا استرجعها أو تزوجها مرة ثانية وأراد أن يطلقها فإنه يطلقها كما تقدم ٨٠٧، ٤٤، ٩١، ٩٢ جـ ٣٣.

* وهل يطلقها في الطهر الأول الذي يلي حيضة الطلاق أو لا يطلقها إلا في الطهر الثاني من حيضة ثانية، على قولين، أمره بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني ليتمكن من الوطء في الطهر الأول ٥٨ - ٦٠ جـ ٣٣.

* الرجعية إذا قاربت انقضاء العدة لا يؤمر فيها بتصديق ثان إذا لم يرتجعها، وإنما يؤمر بتخلية سبيلها ١٦١، ١٦٢ جـ ١٥، ٦٠ جـ ٣٢.

* فإن طلقها الثانية أو الثالثة في ذلك الطهر فهذا حرام وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء؛ كمالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، علة ذلك ١٥، ١٦، ٤١، ٤٣ جـ ٣٣.

والأظهر أنه لا يلزم ٢٣٠، ٢٣١ جـ ٢٩، ٤١ جـ ٣٣.

* وكذا إذا طلقها الثانية أو الثالثة قبل الرجعة-بأن يفرق الطلاق على ثلاثة أطهار- أوالعقد عند مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما ١٩٤ جـ ٣٢، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦ جـ ٣٣.

* وكذلك لو طلقها ثلاثاً قبل أن تنقضى عدتها فهو حرام عند الأكثرين، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه ٤٤ جـ ٣٣.

الطلاق الثلاث

* وإن طلقها ثلاثاً، في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات مثل أن يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو أنت طالق وطالق وطالق، أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق، أو يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو يقول: أنت طالق عشر طلاقات، أو... أو... فللعلماء من السلف

والخلف فيه ثلاثة أقول، وفيه قول رابع محدث مبتدع: الأول: أنه طلاق مباح لازم، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية القديمة عنه اختارها الخرقى وهو منقول عن بعض السلف، رجوع أحمد عن القول بإباحته، الثاني: أنه طلاق بدعة محرم لازم، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في الرواية المتأخرة عنه، وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين، الثالث: أنه محرم ولا يلزم إلا طلبة واحدة، وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف مثل الزبير وابن عوف، ويروى عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان، وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم مثل طاووس وخلاس وابن عمر ومحمد بن إسحاق، وهو قول داود وأكثر أصحابه، ويروى عن أبي جعفر وابنه، وذبح إليه من ذهب من الشيعة، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد وبعض أهل الكلام. الرابع لا يلزمه شيء، قاله بعض المعتزلة والشيعة، ولا يعرف عن أحد من السلف، من أدلة هذه الأقوال ١٠، ١١ جـ ٢٠، ٢٣٠، ٢٣١ جـ ٢٩، ٥٩، ١٩٤، ١٩٥، ٣٢ جـ ٨، ٩، ١٢، ١٣، ٢٥، ٢٦، ٤١ - ٤٦، ٥٨، ٧٧ جـ ٣٣.

* «القول الثالث» أظهر لدلائل كثيرة: (أ) أن كل طلاق شرعه الله في المدخول بها رجعى إلا الثالثة... ٩- ١٣، ٤١، ٧٧، ٩١ جـ ٣٣.

* (ب) ليس في الكتاب والسنة ما يوجب الإلزام بالثلاث لمن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات ١٣- ١٨ جـ ٣٣.

* (ج) كان الطلاق على عهد الرسول وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة

* فقول الطائفة الثالثة أشبه بالأصول والنصوص
١٧ - ٢١ ج ٣٣.

* من أنكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعى
الإجماع على وقوعه وقال: إن الولد ولد زنا
فهو المخالف لإجماع المسلمين... ١٢ - ١٤
ج ٣٤.

أعدار الأئمة المجتهدين: الصحابة

ومن بعدهم

(١) في الإلزام بها

* الصحابة الذين روى عنهم الوقوع بها، ومن لا
يراه منهم، أو يراه تارة ٤٩، ٥٠ ج ٣٣.

* الذين ألزموا من أوقع جملة الثلاث بها. مثل
عمر: لما رأى الناس قد أكثروا مما حرمه الله
عليهم من جمع الثلاث وهم لا ينتهون عن
ذلك إلا بعقوبة رأى عقوبتهم بإلزامها لثلاث
يفعلوها ١١ - ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٦ - ٢٨،
٥٥ - ٥٧ ج ٣٣.

* الآثار الثابتة عن الزم بالثلاث مجموعة من
الصحابة تدل على أنهم لم يجعلوا ذلك شرعاً
لازماً، بل كانوا مجتهدين في العقوبة بالإلزام
ذلك، والإلزام بالعقوبة لمن لم يقر بالواجب مما
يسوغ فيه الاجتهاد ١٩٤، ١٩٥، ج ٣٢،
٢٤، ٥٢ - ٥٨ ج ٣٤.

* ليس مع من جعل ذلك شرعاً لازماً للأمة حجة
يجب اتباعها من كتاب أوسنة ٥٤ - ٥٨
ج ٣٣.

* وإذا لم يكن شرعاً لازماً ولا عقوبة اجتهادية
لازمة فغاياته أنه اجتهد سائغ مرجوح أو عقوبة
شرعية عارضة ١٩٤، ١٩٥ ج ٣٢.

فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كان
لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضوه عليهم
٤١، ٤٣ - ٤٥ ج ٣٣.

* الذين ردوا هذا الحديث تأولوه بتأويلات
ضعيفة، أقوى ما رده به أنهم قالوا: ثبت عن
ابن عباس أنه أفتى بلزومها، الجواب ١٩٤
ج ٣٢، ٥٠، ٥٢ ج ٣٣.

* (د) طلق ركائنه امرأته ثلاثاً في مجلس واحد
فحزن عليها... فسأله رسول الله كيف
طلقتها؟ قال: طلقها ثلاثاً، قال: في مجلس
واحد؟ قال: نعم، قال: إنما تلك واحدة
فأرجعها إن شئت، فراجعها صحته ١٩٤،
١٩٥ ج ٣٢، ١١ - ١٣، ٤١، ٤٣ - ٤٥،
٥١، ٥٢ ج ٣٣.

* لم ينقل بإسناد أن النبي ﷺ ألزم بالثلاث من
طلقها جملة واحدة، روى في ذلك أحاديث
ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل موضوعة ١٠
- ١٣، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٤ ج ٣٣.

* «إن ركائنه طلق امرأته البتة فقال له النبي ﷺ:
الله ما أردت إلا واحدة؟ قال: ما أردت إلا
واحدة فردها عليه» ضعيف ١٩٤، ١٩٥
ج ٣٢، ١٢، ١٣، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥١،
٥٢ ج ٣٣.

* وجاء في أحاديث صحيحة «أن فلاناً طلق امرأته
ثلاثاً» والمراد متفرقة ٤٤ - ٤٧، ٥١، ٥٢
ج ٣٣.

* وجاء «أن الملاحن طلق امرأته ثلاثاً» وتلك لا
سبيل له إلى رجعتها ٤٤ - ٤٧ ج ٣٣.

* (هـ) ما أباحه الله تارة وحرمه أخرى إذا فعل
على الوجه المحرم لم يكن لازماً نافذاً ١٤ -
٢١، ٥٣ ج ٣٣.

* العقوبة بذلك يدخلها الاجتهاد من وجهين: من جهة أن العقوبة بذلك هل تشرع أم لا؟ فقد يرى الإمام العقوبة بنوع لا يرى العقوبة به غيره... ومن جهة أن العقوبة إنما تكون لمن يستحقها ١٩٤، ١٩٥ ج ٣٢، ٥٧ ج ٣٣.

* أما من لا يستحق العقوبة بجعل أو تأويل فلا وجه لإلزامه بالثلاث ١٩٤، ١٩٥ ج ٣٢، ١٣، ١٤، ٥٤، ٥٧ ج ٣٣.

* من لم يعلم أن جمع الثلاث محرم فلما علم أن ذلك محرم تاب من ذلك اليوم ألا يطلق إلا شيئاً فهو من المتقين في باب الطلاق فلا يتوجه إلزامه بالثلاث بل بواحدة منها ٢٣١ ج ٢٩، ٥٧ ج ٣٣.

* ومن كان يعلم أن ذلك حرام وفعل المحرم وهو يعتقد أنها تحرم عليه ولم يكن عنده إلا من يفتيه بأنها تحرم عليه فإنه يعاقب معاقبة بقدر ظلمه كمعاقبة أهل السبت. ولهذا كان ابن عباس تارة يوافق عمر في الإلزام بذلك للمكثرين من فعل البدعة المحرمة عليهم مع علمهم بأنها محرمة. وروى عنه أنه تارة لا يلزم إلا واحدة ٢٤ ج ٣٣.

* الذين ألزمهم عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عالمين بالتحريم وقد نهوا عنه فلم ينتهوا ٢٣١ ج ٢٩.

* عمر عاقبهم بالإلزام ولم يكن هناك نكاح تحليل، فكانوا لاعتقادهم أن النساء يحرمن عليهم لا يقعون في الطلاق المحرم فانكفوا بذلك عن تعدى حدود الله ٢٣١ ج ٢٩.

* طائفة من العلماء تقول لمن لم يجعل الثلاث المجموعة إلا واحدة أتم خالفتم عمر وقد استقر الأمر على التزام ذلك في زمنه، وبعضهم يجعل ذلك إجماعاً، الجواب، ما

خولف فيه عمر ٢١ - ٢٨، ٥٢ - ٥٤ ج ٣٣.

* الذين خالفوا قياس أصولهم في الطلاق خالفوه لما بلغهم من الآثار ٥٣، ٥٤ ج ٣٣.

* ولما ثبت عندهم من أئمة الصحابة أنهم ألزموا بالثلاث مجموعة ٥٤ ج ٣٣.

(٢) في ترك الإلزام

* كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك: إما أنهم لم يروا التعذيب بمثل ذلك، وإما أن الشارع لم يعاقب بمثل ذلك ١٣، ١٤، ٢٦ - ٢٨، ٥٧ ج ٣٣.

* ولم يكن على عهد النبي وخلفائه نكاح تحليل ظاهر، ولم يكونوا يحتاجون إلى تحليل في الأمر الغالب ٢٣١ ج ٢٩، ٢٤ - ٢٦، ٥٤، ٥٥ ج ٣٣.

* إذا كان إنفاذ الثلاث يفضى إلى التحليل المحرم وغير ذلك من المفسد لم يجز أن تزال مفسدة حقيقية بمفسد أغلظ منها ٢٥ - ٢٨، ٥٤، ٥٥ ج ٣٣.

* من المفسد في الإلزام بالثلاث ٢٥ - ٢٨، ٥٤، ٥٥ ج ٣٣.

* الذين كان النبي يجعل ثلاثتهم واحدة في حياته كانوا يتوبون ٢٣١ ج ٢٩.

* فإذا صاروا يوقعون الطلاق المحرم ثم يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون المحرم مرتين، بل ثلاثاً، بل أربعاً، فلا يحصل بالإلزام في هذه الحال انكفاف عن تعدى حدود الله فترك إلزامهم بذلك - وإن كانوا ظالمين غير تائبين - خير من إلزامهم به ٢٣١ ج ٢٩.

(٣) الإلزام تارة وترك الإلزام تارة

ذلك ٢٣٠، ٢٣١ ج ٢٩، ٥٩، ٦٠ ج ٣٢،
٨، ١٥ - ١٧، ٤٠، ٤١، ٤٣ - ٤٧
ج ٣٣، ١٧٧، ١٧٨ ج ٣٥.

* الطلاق المحرم فى الحيض وقبل تبين الحمل هل
يقع؟ فيه قولان معروفان للسلف والخلف
والأظهر أنه لا يقع ٨، ٤٠، ٤١، ٤٣،
٤٤، ٤٨، ٤٩، ٨٧ ج ٣٣.

* منشأ النزاع فى وقوع الطلاق فى الحيض أنه
قال: «مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر»
«ليطلقها طاهرًا أو حاملًا» فمن العلماء من فهم
أنها رجعة المطلقة وبنا على هذا أن المطلقة فى
الحيض يؤمر برجعته مع وقوع الطلاق ١٥-
١٨، ٥٨، ٦٠ ج ٣٣.

* وهل هو أمر إيجاب أو استحباب؟ على قولين،
وهل يطلقها فى الطهر الأول الذى يلى حيضة
الطلاق أو لا يطلقها إلا فى الطهر الثانى من
حيضة ثانية؟ على قولين، وهل عليه أن يطاها
قبل الطلاق الثانى؟ ١٦، ٥٨ ج ٣٣.

* وتنازعوا فى علة منع طلاق الحائض: هل هو
تطويل العدة، أو لكونه حال الزهد فى وطئها،
أو تعبد ٥٨ - ٦٠ ج ٣٣.

* ومن العلماء من قال: الأمر بمراجعتها لا يستلزم
وقوع الطلاق بل لما طلقها طلاقًا محرماً حصل
منه الإعراض عنها ومجانبته لها لظنه وقوع
الطلاق فأمره أن يردها إلى ما كانت ١٦-
١٨، ٥٨ ج ٣٣.

* لو كان الطلاق قد وقع كان ارتجاعها ليطلقها فى
الطهر الأول أو الثانى زيادة ضرر عليها وزيادة
فى الطلاق المكروه ٥٨، ٥٩ ج ٣٣.

* أمره بتأخير طلاقها إلى الطهر الثانى ليتمكن من
الوطء فى الطهر الأول... ٥٩، ٦٠ ج ٣٣.

* ولهذا كان طائفة من العلماء -كأبى البركات-
يفتون بلزوم الثلاث فى حال دون حال كما
نقل عن بعض الصحابة، وهذا: إما لكونهم
رأوه من باب التعذير، وإما لاختلاف اجتهادهم
فرأوه تارة لازماً وتارة غير لازم ٢٣١، ٢٣٢
ج ٢٩، ٢٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨ ج ٣٣.

* إذا قيل: فالذى استفتى ابن عباس ونحوه لو قيل
له: تب لثاب ٢٣١، ٢٣٢ ج ٢٩.

* وإذا كان الإلزام عامًا ظاهرًا كان تخصيص
البعض بالإعانة نقضًا لذلك ولم يوثق بتوبته
٢٣١، ٢٣٢ ج ٢٩.

* فالمراتب أربعة: الأولى: أما إذا كانوا يتقون الله
ويتوبون فلا ريب إن ترك الإلزام -كما كان فى
عهد النى وأبى بكر- خير، الثانية: وإن كانوا
لا ينتهون إلا بالإلزام فينتهون حينئذ ولا
يوقعون المحرم، ولا يحتاجون إلى تحليل فهذا
هو الدرجة الثانية التى فعلها فيهم عمر،
الثالثة: أن يحتاجوا إلى التحليل المحرم فهنا
ترك الإلزام خير، الرابعة: أنهم لا ينتهون بل
يوقعون المحرم ويلزمون به بلا تحليل فهنا ليس
فى إلزامهم به فائدة إلا آصار وأغلال لم
توجب لهم تقوى الله وحفظ حدوده، بل
حرمت عليهم نساءهم وخربت ديارهم بل ترك
إلزامهم أقل فسادًا... ٢٣١ ج ٢٩.

* الطلاق ثلاثًا قبل الدخول وبعده سواء فى ثبوت
التحريم بذلك عند الأئمة الأربعة ٨، ٩، ٦٨،
٦٩ ج ٣٣.

* وإن طلقها فى الحيض بدون سؤالها الطلاق، أو
بعد أن يطاها وقبل أن يتبين حملها فهذا
الطلاق محرم... ويسمى طلاق بدعة، تعليل

* إذا قال: أنت طالق ثلاثاً وهي حائض فهو مبني على أصلين أحدهما: أن الطلاق في الحيض محرم، الثاني: أن طلاق البدعة هل يقع... على القول الراجح لا يلزمه شيء لكونها كانت حائضاً إذا كان ممن اتقى الله وتاب من البدعة ٢٤، ٤٥ - ٦٠ ج ٣٣.

* وإن كانت ممن لا تحيض لصغرها أو كبرها فإنه يطلقها متى شاء سواء كان وطنها أو لا، وهل يسمى طلاق سنة أو بدعة؟ أو لا يسمى؟ ٨، ٤٠، ٤١ ج ٣٣.

* وإن كان قد تبين حملها وأراد أن يطلقها فله أن يطلقها، وهل يسمى طلاق سنة؟ أو لا يسمى طلاق بدعة ولا سنة؟ ٨، ٤٣، ٤٦ ج ٣٣.

* «ليطلقها طاهرًا أو حاملاً» ١٥، ١٦ ج ٣٣.

* مما يكون بصيغة الفعل أو المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، وقيل: هو الطلاق والفراق والسراح وقيل: الصريح أعم من هذه الألفاظ ٢٩ ج ٣٣.

* من قال: إن السراح والفراق صريح في الطلاق لأن القرآن ورد بذلك، وجعل الصريح ما استعمله القرآن فيه فقله ضعيف لوجهين ٢٦٠، ٢٦١ ج ١٥.

* طلاق الهازل يقع ٢٦٢ ج ١٥، ٦١ ج ٣٢، ١٣٠ ج ٣٣.

* إذا قدر أن لفظ الطلاق يحتمل الطلاق المحدود ويحتمل معنى آخر ونوى ذلك المعنى لم يقع به الطلاق المحدود ١٩٥ - ١٩٨ ج ٣٢.

* ولفظ الصريح عندهم -كلفظ الطلاق- لو وصله بما يخرج عن طلاق المرأة لم يقع به

الطلاق كما لو قال: أنت طالق من وثاق السجن ١٠٠، ١٠١ ج ٣، ١٩٧، ١٩٨ ج ٣٢.

* وهل يقبل منه في الحكم؟ على قولين ١٩٥ - ١٩٨ ج ٣٢.

* إذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وإنما قصد واحدة لم يقع به إلا واحدة ٦٧، ٦٨ ج ٣٣.

* لو أراد أن يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله ٦٧، ٦٨ ج ٣٣.

* هل يقع الطلاق بالكتابة؟ ٩ ج ٢٩.

* يصح الطلاق بغير لفظ العربية باتفاق الأئمة ١٩١ ج ٣٢.

* لو تكلم الأعجمي بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يقع ١٣٨ ج ٣٣.

فصل

كناياته نوعان

* تنازعهم في الكنايات الظاهرة هل يقع بها واحدة رجعية؟ أو بائن؟ أو ثلاث، أو يفرق بين حال وحال؟ ٥٦ ج ٣٢، ٧٨، ٧٩ ج ٣٣.

* والسلف وجماهير الخلف متفقون على أن اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره إذا قصد به الطلاق فهو طلاق، وإن قصد به غير الطلاق لم يصح طلاقاً، وليس للطلاق عندهم لفظ معين، فلماذا يقولون: إنه يقع بالصريح والكناية ٨٨، ٨٩ ج ٣٣.

* إذا أوقع بها الطلاق قبل أن يقول: اذهبى إلى بيت أمك وأراد أن يذكر أنه يطلقها لا أنه سيطلقها فهذا يقع به طلاق واحدة إن لم ينو أكثر ٦٥، ٦٦ ج ٣٣.

باب ما يختلف به عدد الطلاق

- * حكمة تحديد الطلاق بثلاث ٦٠، ١٨٥ جـ ٣٢.
- * إذا قيل: يقع به الطلاق فإن نوى باليمين الثانية توكيد الأولى لم يقع به إلا واحدة، وإن أطلق وقع به ثلاث، وقيل: لا يقع إلا واحدة ١٢٣ جـ ٣٣.

- * إذا قال: أنت طالق ثم طالق إن دخلت فهل تكون كالواو أو بينهما فرق؟ ٨٣ جـ ٣١.

باب الاستثناء في الطلاق

- * مالك وأحمد وغيرهما لا يجوزون الاستثناء في إيقاع الطلاق ٨٥ جـ ٣١، ٢٣١، ٢٣٢ جـ ٣٣.
- * حلف بالطلاق ثم استثنى هنية بقدر ما يمكن فيه الكلام: لا يقع به الطلاق ولا كفارة، ولو قيل له: قل: إن شاء الله نفعه ذلك ولو لم يخطر له الاستثناء إلا لما قيل له ١٣٧ جـ ٣٣.

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

- * تسمية الفقهاء الطلاق المعلق بسبب طلاقاً بصفة كما إذا قال: أنت طالق في أول السنة ١٦٠ جـ ٣٥.
- * إذا قال: إن لم أوفك إلى آخر هذا الشهر فانت طالق ثلاثاً فأبرأته من الدين لم يحث لوجهين ٦٨ جـ ٣٣.

فصل

- * إذا حلف على الممتنع لذاته -لشرب ماء الكوز ولا ماء به- لم يحث عند الأكثرين ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٣.

- * يقع الطلاق بأى لفظ يحتمله... لم ينزع فى ذلك إلا بعض متأخرى الشيعة والظاهرية... فإذا قال: فارتك أو سرحتك أو سبيتك ونوى به الطلاق وقع، وكذلك سائر الكنايات ١٩٠، ١٩١ جـ ٣٢.

فصل

- * إذا كان مزوجاً وحرم امرأته فهو مظاهر، وهو مذهب أحمد ٩٣، ٩٧ جـ ٣٣.
- * لو قال: أنت على حرام ونوى به الطلاق لم يقع به الطلاق عند أحمد ١٨٦ جـ ٣٢، ٤٥، ٩٣، ٩١ جـ ٣٣.
- * ولو قال: أنت على كظهر أُمى وقصد به الطلاق لم يقع عند عامة العلماء ١٨٦ جـ ٣٢، ٤٥، ٩٣، ٩١ جـ ٣٣.
- * إذا قال: كل شيء على حرام: أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين، وأما الزوجة فللعلماء فيها نزاع: هل تطلق أو تحب عليه كفارة ظاهر أو يمين... الصحيح أنه لا يقع به طلاق ويجب عليها أن تمكته ٦٩، ٩٣، ٩٤ جـ ٣٣.
- * إذا قال لزوجته: أمرك بيدك: هل هو كالتوكيل أو كالتملك؟ ٧١ جـ ٣٣.

- * لو نوى الطلاق بقلبه وجزم به ولم يتكلم به لم يقع ٤١٧، ٤١٨ جـ ١٠، ٨٧، ٨٨ جـ ٣٢.
- * وإن اعتقد أن تلك النية طلاق فأقر أنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الإقرار فى الباطن ولكن يؤخذ به فى الحكم ٦٧ جـ ٣٣.
- * الوعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت ألفاظه ولا يجب الوفاء به ولا يستحب ٦٥، ٦٦ جـ ٣٣.

باب تعليق الطلاق بالشروط

* تعليق الطلاق بالنكاح: من قال بوقوعه ومن لم يقل بذلك ٥٦، ٥٧ جـ ٣٢، ١٤٠ - ١٤٢ جـ ٣٣.

* إذا قال: كل امرأة أتزوجها من هذه المدينة فهي طالق...: فله أن يتزوج إن شاء من المدينة وإن شاء من غيرها ٦٧، ٦٨ جـ ٣٣.

* حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة ثم بدا له أن ينكحها: له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق ١٣٢ جـ ٣٣.

* إذا طلق زوجته ثم قال: كلما تزوجت هذه كانت طالقاً -وقصد كلما تزوجتها برجعة أو عقد جديد- فمضى ارتجاعها قبل انقضاء العدة طلقت ثانية، ثم إن ارتجاعها طلقت ثالثة، وإن تركها حتى تنقضى عدتها بانت منه. فإذا تزوجها بعد ذلك فهل يقع به الطلاق، قوله على مذهب مالك لا يلزم ١٤٠، ١٤١ جـ ٣٣.

* أرادت الصلح مع زوجها الأول... فقال لها كما حللت لى حرمت على: لا تحرم عليه بذلك، وفيها قولان: الأول: له أن يتزوجها ولا شيء عليه، الثاني: عليه كفارة إما كفارة ظهار في قول، أو كفارة يمين، وهل يقع به الطلاق إذا تزوجها؟ ١٤١، ١٤٢ جـ ٣٣.

* إذا علقه بشرط متأخر: أنتن طوالق ثم أنتن طوالق إن دخلتن الدار: تعلق الشرط في الجميع ٨٤، ٨٥ جـ ٣١.

الحلف بالطلاق

* عقد الفقهاء لمسائل الإيمان بابين: الأول: «باب تعليق الطلاق بالشروط» فيذكرون فيه الحلف

بصيغة الجزاء وإن دخل فيه صيغة القسم ضمناً وتبعاً، الثاني: باب جامع الإيمان مما يشترك فيه الحلف بالله والطلاق والعناق وغير ذلك فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم وإن دخلت صيغة الجزاء ضمناً وتبعاً... ١٤٨، ١٤٩، ١٩٦، ١٩٧ جـ ٣٥.

* الألفاظ التي يتكلم الناس بها في الطلاق ثلاثة أنواع: الأول: «صيغة تنجيز»-وهو- إيقاع الطلاق من غير قيد بصفة ولا يمين- كقوله: أنت طالق أو مطلقة... فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين ٥٩، ٦٠ جـ ٢٠، ٢٩، ٣٦، ٤٣، ٨٢، ٨٣، ١٢٦، ١٢٧ جـ ٣٣.

* الثاني: «صيغة قسم» كقوله: الطلاق يلزمني لأفعلن كذا، أو لا أفعل كذا -يحلف به على حض أو منع أو تصديق أو تكذيب- فللعلماء فيها ثلاثة أقوال: الأول: إذا حنث لزمه ما حلف به، الثاني: لا يلزمه شيء، الثالث: يلزمه كفارة يمين، وهو أظهر الأقوال، أدلة ذلك، ومن قال به ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦ جـ ٣٣.

* ولو حلف بالثلاث فقال: الطلاق يلزمني ثلاثاً لأفعلن كذا ثم لم يفعل فطائفة من السلف والخلف يفتون بأنه لا يقع به الثلاث، لكن منهم من يوقع به واحدة ٧٨ جـ ٣٣.

* وإذا قال: الطلاق يلزمني على المذاهب الأربعة، أو على مذهب من يلزمه بالطلاق، أو على أغلظ قول قيل في الإسلام، أو على ألا أستفتي من يفتيني بالكفارة فذلك كله لا يخرج هذه العقود أن تكون أيماناً مكفرة ١٨٦ جـ ١٥، ٨٤ - ٨٩ جـ ٣٣.

* إن قصد لزوم الجزاء عند الشرط لزمه مطلقاً ولو

كان بصيغة القسم ٨٨، ٨٩ جـ ٣٣.

* الثالث: «صيغة تعليق» التعليق نوعان: النوع الأول: أن يكون قصده اليمين وهو يكره الطلاق - يكره الشرط ويكره الجزاء - كالحلف بالطلاق على حض أو منع أو تصديق أو تكذيب مثل أن يقول: إن سافرت معكم فسنائي طالق... ١١ جـ ٢٠، ٢٩ - ٣١، ٣٦، ٣٧، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ١١٣، ١١٤، ١١٦ - ١١٨، ١٢٥ - ١٢٨ جـ ٣٣، ١٤٩ - ١٥٤، ١٧٠، ١٧١، ٢١٥ جـ ٣٥.

* للعلماء في الحلف بالطلاق ثلاثة أقوال: الأول أنه يقع بها الطلاق إذا حنث، وهذا قول بعض التابعين، وهو المشهور عند أكثر الفقهاء المتأخرين حجتهم، الثاني: لا يقع به طلاق، لا تلزمه كفارة، وهو مأثور عن بعض السلف. ومذهب داود وأصحابه وطائفة من الشيعة أصل هؤلاء، الثالث: وهو أصح الأقول - عليه الكفارة عند الحنث إلا أن يختار إيقاع الطلاق وهو قول طائفة من السلف والخلف، ومقتضى المنقول عن الصحابة، ومقتضى نصوص أحمد وأصوله ٥١، ٥٨ جـ ٣٢، ٣٠، ٣١، ٣٦ - ٣٨، ٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨١، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١٢١ - ١٢٨ جـ ٣٣، ١٥٩ جـ ٣٥.

* وإن كانت اليمين على ماض أو حاضر قصد به الخبر - لا الحض والمنع - فهذا إن كان معتقداً صدق نفسه ففيه ثلاثة أقوال: الأول لا يلزمه شيء... وهو أصح الأقول، الثاني: تلزمه الكفارة فيما يكفر، الثالث: إن كانت غير مكفرة كالحلف بالطلاق والعتاق لزمه ٧٥، ٧٦ جـ ٣٣.

* فإن كانت اليمين غموساً ففيها قولان: أحدهما

يلزمه الطلاق... إذا قلنا لا كفارة في الغموس، الثاني: أن هذا كاليمين الغموس بالله، ولا يلزمه ما التزمه من الطلاق... وهو أصح القولين ٧٦، ٧٧ جـ ٣٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٩١، ١٩٢ جـ ٣٥.

* إذا اختار الطلاق فهل يقع من حين الاختيار أو من حين الحنث ١٨١ - ١٨٣ جـ ٣٥.

* هل تجب الكفارة على الفور إذا لم يطلقها حيثن؟ أو لا تجب إلا إذا عزم على إمساكها؟ أو لا تجب حتى يوجد منه ما يدل على الرضا بها من قول أو عمل؟ أو لا تجب حتى يفوت الطلاق؟ الأقيس أنه مخير بينهما على التراخي ما لم يوجد منه دليل الرضا بأحدهما ١٨٠ - ١٨٣ جـ ٣٥.

* إذا قيل: يقع به الطلاق، فإن نوى باليمين الثانية تأكيد الأولى لم يقع به إلا واحدة، وإن أطلق وقع به ثلاث، وقيل: لا يقع إلا واحدة ١٢٣ جـ ٣٣.

* واتفقوا على أنه إذا قال: إن فعلت كذا فعلى أن أطلق امرأتى... لا يقع به الطلاق، ويجزئه كفارة يمين في مذهب أحمد، وهو... ٣٥، ١١٣ - ١١٨، ١٢٦ - ١٢٨ جـ ٣٣، ٥٧ جـ ٣٢.

* هذه الأقوال - في الحلف بالطلاق - حكوها أيضاً في الحلف بالعتق والنذر وغيرهما (١) ١٢٤، ١٢٥ جـ ٣٣.

* ومنهم من فرق بين الطلاق والعتاق وبين غيرهما وهو المعروف عن الشافعي ٥٧، ٥٨ جـ ٣٢، ٧٥ جـ ٣٣.

* ومنهم من فرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وبين

(١) سيأتي في الإيمان والنذور.

- ١٦١-١٦٤، ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٥.
- * ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ... ذَلِكَ كَفَّارَةٌ بِإِيمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ...﴾ ١٦٢ - ١٦٦، ١٩٣ ج ٣٥.
- * أدخلوا الحلف بالطلاق والعتاق في عموم: «من حلف فقال: إن شاء الله، فإن شاء فعل وإن شاء ترك» ١٦٢، ١٦٣ ج ٣٥.
- الحلف بالنذر والطلاق ونحوهما حلف بصفات الله ١٦٤ - ١٦٦، ١٩٠ ج ٣٥.
- * ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ...﴾ ١٦٦، ١٦٧، ١٩٣ ج ٣٥.
- * «لأن يستلج أحدكم بيمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارة» ١٦٧، ١٧٨، ١٧٩ ج ٣٥.
- * إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير... ١٦٧ - ١٧٠ ج ٣٥.
- * «لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب...» ١٦٨، ١٦٩ ج ٣٥.
- * «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فلا حنث عليه» ١٦٨ - ١٧٢ ج ٣٥.
- * الحالف بالطلاق والحج لم يقصد التزام طلاق ولا حج ولا تكلم بموجبه ابتداءً ١٧٣ ج ٣٥.
- * اليمين بالطلاق بدعة محدثة... ذكروها في إيمان البيعة التي رتبها الحجاج... ١٤٨ - ١٥٠، ١٥٧، ١٧٣، ١٧٤ ج ٣٥.
- * الذي بعث به محمد تخفيف الأيمان بالكفارة لا تثقلها بالإيجاب والتحریم ١٧٩ ج ٣٥.
- * الاعتبار بنذر اللجاج والغضب ١٥٩، ١٦٠، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣ ج ٣٥.

- اليمين بالنذر وقالوا: إنه يقع الطلاق والعتاق بالحنث ولا تجزئه الكفارة بخلاف اليمين بالنذر، هذا المعروف عن الحسن، وهو قول الشافعي وأحمد في الصريح المنصوص عنه وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم ٢٩، ٣٧، ٣٨، ٧٥، ١١٤، ١١٥ ج ٣٣، ١٥٦ - ١٦٠ ج ٣٥.
- * اعتذر أحمد عما ذكرناه عن الصحابة في كفارة العتق بعذرين... ٩٨، ٩٩ ج ٣٥.
- * أبو ثور يقول في العتق المعلق على وجه اليمين: يجزيه كفارة يمين... وتوقف في الطلاق ٥٧ ج ٣٢، ٧٥ ج ٣٣، ١٥٨، ١٥٩ ج ٣٥.

فتوى المؤلف

- * إذا حلف بالطلاق والعتاق أو الظهار أو الحرام أو النذر يميناً تقتضى حضاً أو منعاً، أو تصديقاً أو تكذيباً مثل أن يقول: إن فعلت كذا فنسائي طوالت أو عبيدي أحرار أو الحل علي حرام لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمني لا أفعل كذا أو إن فعلت كذا، أو فعلى عشر حجج... فهي من أيمان المسلمين وهي أيمان منعقدة وفيها كفارة إذا حنث، ولا يلزمه إذا حنث طلاق ولا عتاق ولا حرام ١٠، ١١ ج ٢٠، ٥٧ ج ٣٢، ٤٥، ٤٦، ٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨١، ١٠٧، ١٠٨، ١٢١ - ١٢٨ ج ٣٣، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٧ ج ٣٥.
- * الدليل على هذا القول: الكتاب والسنة والأثر والاعتبار ١٦٠، ١٦١ ج ٣٥.
- * ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ... قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾، وجه الدلالة منها موجود في اليمين بالعتق والطلاق أكثر منه في غيرهما من أيمان نذر اللجاج والغضب

* وفى القول بعدم وقوعه من صيانة أنفسهم وحريمهم وأموالهم وأعراضهم وصلاح ذات بينهم... واستغنائهم عن معصية الله ما يوجب ترجيحه... ٨٥ ج ٣٣.

* بعض أهل الرأى وسعوا باب الطلاق فأوقعوا طلاق السكران والطلاق المحلوف به وأوقع هؤلاء طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيما إذا حلف به فتوسع الآخرون فى الاحتيال ٨٤ - ٨٦ ج ٣٢.

* لما اعتقد من اعتقد أن الطلاق يقع بها لا محالة صار فى وقوع الطلاق بها من الأغلال على الأمة ما هو شبيه بالأغلال التى كانت على بنى إسرائيل، ونشأ عن ذلك خمسة أنواع من الخيل والمفاسد فى الأيمان: الأول: الاحتيال على نقض الأيمان وإخراجها عن مفهومها ومقصودها، الثانى: الاحتيال بالخلع وإعادة النكاح، الثالث: الاحتيال بالبحث عن فساد النكاح، الرابع: الاحتيال بمنع وقوع الطلاق، الخامس: الاحتيال بنكاح المحلل ٨٦ - ٨٨ ج ٣٣.

* من المفاسد فى إيقاع الطلاق المحلوف به فى الدين أن الطلاق مكروه مع استقامة حال الزوجين فكيف إذا كانا فى غاية الاتصال...، وكذلك ضرر الدنيا بحيث لو خير أن يخرج من ماله ووطنه وبين الطلاق لاختار الأول ١٦١، ١٦٢ ج ٣٥.

* إن قيل: الحالف بالطلاق هو الذى أوقع نفسه فى أحد هذه الضرائر الثلاث: فالجواب... ١٧٣ - ١٧٩ ج ٣٥.

* لا يجوز الإنكار على من أفتى أو حكم بعدم وقوع الطلاق المحلوف به، ولا ينقض حكمه، الإلزام بوقوع الطلاق للحالف فى يمينه حكم

يخالف الكتاب والسنة، من قال إن من اتبع هذه الفتيا فولد له ولد بعد ذلك فهو ولد زنا كان فى غاية الجهل والضلال... ٧٨ - ٨٥ ج ٣٣.

* ولذلك لا يدخل فيما يحكم فيه الحكام ٢١٠ - ٢٢٧ ج ٣٥.

* النوع الثانى - من نوعى التعليق - أن يقصد إيقاع الطلاق عند وجود الشرط - وأن كان الشرط مكروهاً له - فيقع به الطلاق إذا وجد الشرط عند السلف وجمهور الفقهاء مثل أن يكون كارهاً للزوج بامرأة بغى... وهو لا يختار طلاقها إلا إذا فعل هذه الأمور فيقول: إن زنت... فأنت طالق ٣٤ - ٤١، ٤٣، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٨٣ ج ٣٣، ٩٣، ٩٤، ١١٣، ١١٤، ١٢٥، ١٢٦ - ١٢٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧٠ ج ٣٥.

تعليقه بالحيض

* إذا قال لامرأته: إذا تطهرت من الحيض فأنت طالق ٧٦، ٧٧ ج ٣٣، ١٦٠ ج ٣٥.

تعليقه بالحمل

* إذا قال: إذا تبين حملك فأنت طالق. وقع بها الطلاق عند الصفة ٧٦، ٧٧ ج ٣٣.

تعليقه بالولادة

* إذا قال: إن لم تلدى فى هذا الشهر فأنت طالق وقد بقيت على واحدة، فلا يزول نكاحها إلا إذا انقضى الشهر ولم تلد، وهل يجوز له وطؤها ووطأ الرجعية؟ ٥١ ج ٣٢.

* إذا قال: إن جاءت زوجتى بينت فهى طالق فزل عن طلقه ثم وضعت بنتاً: إن كانت الطلقة

بعوض أو ودعها حتى تنقضي عدتها ففيه قولان. وإن كان لم بينها، بل راجع في العدة فالنكاح باق فإن وجدت الصفة المعلق بها وقع الطلاق ٩٥ ج ٣٣.

تعليقه بالطلاق

* «المسألة السريجية» - إذا وقع عليك طلاقى أو إذا طلقته فأنت طالق قبله ثلاثا باطلة في الشرع والعقل، لم يفت بها أحد من سلف الأمة، إنما أفتى بها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة، وأنكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين - وهو الصواب - لوجوه ١٣٨ - ١٤٠ ج ٣٣، ١٧٥، ١٧٦ ج ٣٥.

* شبهة هؤلاء ١٣٨ ج ٣٣، ١٧٥ ج ٣٥.

* لكن إذا اعتقد الخالف صحة هذا اليمين... وطلق بعد ذلك معتقداً أنه لا يقع به الطلاق لم يقع ١٣٨ ج ٣٣.

* ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم يكن موجباً لوقوع الطلاق عليه، وكذلك لو احتاط فراجع امرأته خوفاً أن يكون الطلاق وقع به أو معتقداً وقوع الطلاق به لم يقع ١٣٨ - ١٤١ ج ٣٣.

* ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الإقرار شيء ١٣٨ ج ٣٣.

* ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع امرأته ثم فعل المحلوف عليه معتقداً أنه قد حث فيه مرة فلا يحث فيه مرة ثانية لم يقع به ١٣٨ ج ٣٣.

* ولو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقداً أن البينونة حصلت وانقطع حكم اليمين الأولى لم يحث ١٣٨ ج ٣٣.

* وقوله بعد ذلك لامرأته: أنت طالق تقع هذه

الطاقة، وإذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثاً وأقر أنه طلقها ثلاثاً لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الإقرار ١٣٨ - ١٤١ ج ٣٣.
* ابن شريح برى مما نسب إليه فيها ١٤١ ج ٣٣.

تعليقه بالحلف

* إذا قال: إن حلفت بطلاقك فأنت طالق، ثم قال: إن دخلت أو لم تدخل - مما فيه الحض والمنع - فهو حالف ١٥٠ ج ٣٥.

* ولو كان تعليقاً محضاً كقوله إن طلعت الشمس فأنت طالق فاختلفوا فيه ٣٠، ٣١، ٣٣، ١٥٠ ج ٣٥.

تعليقه بالكلام

* إذا قال لامرأته: إن عصيت أمرى فأنت طالق فعصت نهيه حث ١١٣ ج ٧، ٦٨ ج ٢٠.

تعليقه بالإذن

* إذا خرجت بغير إذنه حث، فإن أذن لها إذناً عاماً جاز إذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك. ٩٤، ٩٥ ج ٣٣.

* وكذا لو نهاها عن أمر وقال: إن فعلته فأنت طالق، وهو إذا فعلته يريد أن يطلقها: وقع به الطلاق، ٧٦، ٧٧ ج ٣٣.

تعليقه بالمشيئة

* إذا قال: أنت طالق إن شئت فقالت: قد شئت إن شئت ١٨٣، ١٨٤ ج ٣٥.

* إذا قال: أنت طالق ثم طالق إن شاء زيد ٨٥ ج ٣١.

* إذا قال: أنت طالق إن شاء الله وقصد حقيقة

فيه ثلاثة أقوال: الأول لا يحنث في جميع
الآيمان، الثاني: الفرق بين اليمين المكفرة
كاليمين بالله والظهار والحرام واليمين التي لا
تكفر - على منصوصه - وهو اليمين بالطلاق

والعتاق، الثالث: يحنث في جميع الآيمان
وهو مذهب... الأول أصح ٣١٠، ٣١١
ج ٢٠، ٥٨ ج ٣٢، ١١٨-١٢٣، ١٣١،
١٣٢ ج ٣٢.

* وكذلك من فعله متولاً أو مقلداً... أو
مجتهداً مصيباً أو مخطئاً لم يكن حائثاً ١١٨،
١١٩ ج ٣٣.

* إذا كان الحالف قد اعتقد أن المرأة إذا ولد لها
ولد لا حنث عليه ودخلت بهذا الاعتقاد لم
يحنث، لكن يمينه باقية فإذا فعل المحلوف عليه
علماً عامداً حنث ١٣٠ ج ٣٣.

* ويدخل في هذا إذا خالغ وفعل المحلوف عليه
معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه.
١١٨، ١١٩ ج ٣٣.

* وجد ابن خالته عند زوجته فحلف بالطلاق أن
ابن خالته كان عند زوجته، وكان عندها إذا
كان صادقاً في يمينه فلا حنث عليه، وكذا إذا
اعتقد صدق نفسه ولو كان الأمر بخلاف ذلك
في أصح قولى العلماء ١٣٢ ج ٣٣.

* إذا كانت الحجة قد عدت قبل اليمين وكان قد
اعتقد بقاءها لم يحنث عند الجمهور لوجهين
١٣٤، ١٣٥ ج ٣٣.

* إذا حلف أن أفضل المذاهب مذهبه واعتقد كل
واحد أن الأمر كما حلف عليه فأظهر القولين
لا يحنث واحد منهما ١١٤ ج ٢٠.

* وكذا لو قيل زلها بطلقة فزلها بطلقة ثم فعل
المحلوف عليه لم يقع عليه بالفعل طلقة ثانية
في صورة الخطأ والجهل ١١٩ ج ٣٣.

التعليق لم يقع إلا بتطليق بعد ذلك، وكذا إذا
قصد تعليقه لثلاث يقع الآن. وإن قصد إيقاعه
الآن وعلقه بالمشيئة توكيداً وقع ٢٧ ج ١٣،
١٨٣-١٨٧ ج ٣٥، ١٣٧ ج ٣٣.

* انقسمت الأمة في دخول الطلاق والعتاق في
حديث الاستثناء إلى ثلاثة أقسام: الأول: قالوا
لا يدخل في ذلك الطلاق والعتاق أنفسهما،
الثاني: لا يدخلان في ذلك - لا إيقاعهما ولا
الحلف بهما بصيغة الجزاء ولا بصيغة القسم،
الثالث: إن إيقاع الطلاق لا يدخل وهو
الصواب، قول أحمد: الطلاق والعتاق حرفان
واقعان، وقوله: إنما يكون الاستثناء فيما فيه
حكم الكفارة... ١٦٩-١٧٢، ١٨٦ ج ٣٥.

* بعض أصحاب أحمد صحح الاستثناء في الحلف
بهما دون الكفارة ١٧٢، ١٧٣ ج ٣٥.

فصل

* إذا أكره على اليمين بالطلاق بغير حق لم تنعقد
ولا حنث ١٣٣-١٣٥ ج ٣٣.

* كاتب عبده وحصل منه حرج فحلف بالطلاق
الثلاث أنه لا يفارقه من الضرب والترسيم حتى
يحضر حسابه ويعيد المطلوب من الجامكية: إذا
عجز والزمه ولي الأمر بفراقه لم يحنث ولم
يكن عليه طلاق، وكذا إذا لم يجب عليه
إحضار أحدهما، أو اعتقد أن إعادة الجامكية
واجب عليه ثم تبين أنه ليس بواجب، أو
اعتقد أن المحلوف عليه قادر على الفعل
المطلوب فتبين أنه عاجز، أو اعتقد أنه خان أو
سرق ثم تبين بخلاف ذلك ١٢٨،
١٢٩ ج ٣٣.

* إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو
مخطئاً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فللعلماء

* لو اعتقد أن امرأته بانت بفعل المحلوف عليه ثم تبين أنها لم تبين ٥٨ جـ ٣٢.

* ولو حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه ٥٨ جـ ٣٢.

* وكذا إذا حلف ليفعلن اليوم كذا ومضى اليوم أو شك في فعله ٥٨ جـ ٣٢.

* من طلق امرأته بصفة فتبين بخلافها مثل أن يقول: أنت طالق إن دخلت الدار - بفتح الهمزة. ولم تكن دخلت أو قال: أنت طالق لأنك فعلت كذا ولم تكن فعلته، ولو قيل له امرأتك فعلت كذا فقال: هي طالق ثم تبين أنهم كذبوا عليها شيء ٥٩ جـ ٣٢.

* إذا حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه فهو أولى بعدم التحنيث أمثلة، وهل عليه كفارة يمين؟ ١١٩-١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣، ١١٤ جـ ٢٠، ١٧٠ جـ ٣٠.

* إذا كان قد اعتقد أن زوجته قد خاتته فحلف إن لم تأت بذلك لأخرجنها ثم تبين أنها لم تخنه لم يكن عليه أن يخرجها ولا حنث عليه ١٣٠، ١٣١ جـ ٣٣.

* إذا قال: الطلاق يلزمني ما بقيت أحلف بالطلاق إلا إن كنت ناسياً أو غالطاً ثم قال أيمان المسلمين تلزمه: إذا كان ناسياً لليمين الأولى وحلف الثانية ثم ذكرها بعد ذلك فلا حنث عليه ٩٤ جـ ٣٣.

* إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت ناسية ٥١، ٩٨، ٩٩ جـ ٣٣.

* إن كان الحالف قد اعتقد أن المحلوف عليه يضيعة ويبر يمينه ولا يدخل إذا حلف عليه فتبين له الأمر بخلاف ذلك ولو علم أنه كذلك

لم يحلف: فالأقوى أنه لا يحنث ١٢٧، ١٢٨ جـ ٣٣.

* إن كانت قد اعتقدت أن حكم يمينه قد انقضى وفعلت المحلوف عليه بعد ذلك لم يحنث الحالف، وإن كان قد قال: أنت الساعة طالق مني ثلاثاً لاعتقاده أنه وقع به الطلاق لم يقع بذلك شيء ١٢٨، ١٢٩ جـ ٣٣.

* إذا كانت اعتقدت أن هذه الصورة ليست داخلية في يمينه لم يحنث ١٣٠ جـ ٣٣.

* حلف بالطلاق الثلاث على زوجته أنها لا تنزل من بيته إلا بإذنه فقالت اليوم أتعدى أنا وأمك فاعتقد أن أمه تحبىء إلى عندها واعتقدت أنه أذن لها فخرجت: لا يقع به الطلاق ١٣١ جـ ٣٣.

باب التأويل في الحلف

* إذا قال: الطلاق يلزمني متى رأيت فلانة عندك فطلعت ولم يرها أو اجتمع بها في بيت غيره لم يحنث إلا أن يكون في نيته أو سبب اليمين يقتضى ذلك ٩٤ جـ ٣٣.

* إذا قال: الطلاق يلزمني ما بقيت أرفع العصا عنك. وقصد بذلك إذا خرجت بغير إذنه: لا طلاق عليه بالحال، وإذا خرجت بغير إذنه حنث، فإن أذن لها إذنًا عاماً جاز إذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك ٩٤، ٩٥ جـ ٣٣.

* إذا كان رأى من الأحوال ما كره أن تقيم تلك المرأة عندهم فحلف بالطلاق أنه لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال أو كان سبب اليمين يدل على ذلك لم يحنث إذا عاد وقعد، وإن كان قد نوى العموم حنث بالعود، وإن أطلق اليمين ففيه نزاع، وحيث يحنث بالعود فإذا كان الذي قصده هو السكنى لم يحنث

* بأكثر من طلبة إلا أن يقصد أكثر، وإذا كان القعود داخلياً في ضمن السكنى - كما هو ظاهر اللفظ المطلق فكتداخل الصفات، فلا أقوى أنه لا يقع إلا واحدة ٩٦، ٩٧ جـ ٣٣.

* حلف بالطلاق ألا يسكن في المكان الذي هو فيه وقد انتقل وأخله إن كان السبب الذي حلف لأجله قد زال فله أن يعود ١٢٨ جـ ٣٣.

* قال: الطلاق يلزمني منك ثلاثاً إن قلت: طلقني طلقتك ولم ينو أنه يطلقها في المجلس بل عند الشهود لم يحث إذا افترقا من غير طلاق، لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد بيمينه، وإذا لم يقصد أن يطلقها ثلاثاً ولا اثنتين أجزء أن يطلقها واحدة، هذا إذا كان مقصوده إجابة سؤالها مطلقاً، وأما إن قصد إجابة سؤالها إذا كانت طالبة للطلاق فإذا قالت لم أرد الطلاق لم يكن عليه شيء إذا لم يطلقها. ٩٥، ٩٦ جـ ٣٣.

* إذا قال: إن لم تبيعني جاريك وإلا ابتك طالق ثلاثاً ونيته إن لم تعطيني ولم يقصد الطلاق فلا حث... ٩٧-٩٩ جـ ٣٣.

* إذا حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن حرف وصوت وكان مقصوده أن أصوات العباد بالقرآن والمداد الذي يكتب به حروف القرآن قديمة أزلية حث ٩٨-١٠١ جـ ٣٣.

* وإن كان مقصوده أن القرآن الذي أنزله الله على محمد هو هذه المائة والأربع عشرة سورة حروفها ومعانيها لم يحث، وكذا إذا كان مقصوده أن هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله حقيقة لا مجازاً ٩٩، ١٠٠ جـ ٣٣.

* وكذا إذا كان مقصوده بذكر الصوت التصديق أن الله ينادى بصوت ١٠١ جـ ٣٣.

* وإذا حلف بالطلاق الثلاث أن الرحمن على العرش استوى على ما يفيد ظاهره وكان لحالف ممن في عرف خطابه أن ظاهر هذه الآية ما هو مماثل لظاهر صفات المخلوقين حث، وإن كان في ظاهر خطابه أن ظاهرها هو ما يليق بالله لم يحث، وإن لم يعلم عرف أهل ناحيته في هذه اللفظة ولم يكن سبب يستدل به على مراده وتعدر العلم بنيته فلا يحث بالشك. هذا على قول من يقول إن من حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه حث ١٠١-١٠٧ جـ ٣٣.

* إذا كان نية الحالف أو سبب اليمين يقتضى الحلف على التزويج الأول ثم نكحت زوجاً فطلقها جاز أن يزوجه المرة الثانية، وإن كان السبب باقياً حث. ١٣٠، ١٣١ جـ ٣٣.

* حج له زوجتان وحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يطعمهم شيئاً: إن كان نية أو سبب اليمين يقتضى أنه امتنع لسبب وقد زال انحلت يمينه في أظهر قولي العلماء ١٣٠، ١٣١ جـ ٣٣.

* امتنعت عليه زوجته من مجامعتها وكانت حاملاً فحلف بالطلاق ألا يجامعها بعد الولادة إن كان حلف لسبب وقد زال فلا حث في أظهر قولي العلماء، وإن كان قصده الامتناع عن وطئها أبداً فهذا نوع آخر ١٣٢، ١٣٣ جـ ٣٣.

* من حلف على معين لسبب كأن يحلف ألا يدخل البلد لظلم رآه فيه ثم يزول الظلم أولاً يكلم فلاناً ثم يزول الفسق فأظهر القولين لا حث، ومن نهى عن دخول بلد أو كلام شخص لمعنى ثم زال ذلك المعنى زال المنهى عنه ١٣٢، ١٣٣ جـ ٣٣.

* حلف على زوجته بالطلاق ألا يطأها لست شهور ولم يكن بقي له غير طلبة ونيته حتى

امراته لم يقع الطلاق على الصحيح ١٣٧،
١٣٨ جـ ٣٣.

باب الرجعة

* اليهود لا رجعة عندهم بعد أن تتزوج غيره ٦٠،
٦١ جـ ٣٢.

* أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول،
ولم يقسم طلاق المدخول بها إلى بائن ورجعي
٢٥، ٢٦ جـ ٢٤.

* إذا أراد أن يرتجعها في العدة فله ذلك بدون
رضاها ولا رضا وليها ولا مهر، وإن تركها
حتى تنقضي العدة فعليه أن يسرحها بإحسان
فقد بأت منه ٧، ٨ جـ ٣٣.

* الرجعة من الطلاق يستقل بها الزوج بمجرد
كلامه ٥٩ جـ ٣٣.

* وألفاظ الرجعة هي الرد والإمساك، وتستعمل
في استدامة النكاح ٥٩ جـ ٣٣.

* الإشهاد في الرجعة، والحكمة فيه دون الطلاق.
٧١ جـ ٣٢، ٢٢، ٢٣ جـ ٣٣.

* الوطء رجعة مع النية، وهو أعدل الأقوال
٢٠٩ جـ ٢٠، ٥٤، ٥٥ جـ ٣٢.

* إذا أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز لكن
بعقد ٧، ٨ جـ ٣٣.

* الذي يطلق امرأته طليقة أو طليقتين ثم تتزوج من
يصيبها ثم تعود إلى الأول تعود على ما بقي
عند مالك وهو قول الأكابر من الصحابة وهو
مذهب... ٢٠٨، ٢٠٩ جـ ٢٠.

فصل

* قد تحيض المرأة في الشهر ثلاث حيض، إن قدر
أنها حاضت ثلاثاً في أقل من ذلك أمكن،

تنقضي المدة: إذا انقضت فله وطؤها ولا شيء
عليه إذا لم تطالبه بالوطء عند انقضاء الأربعة
١٣٣ جـ ٣٣.

* إذا كانت نيته أو سبب اليمين يقتضي أنه لا
يطؤها بملك اليمن كان له أن يتزوجها ويطأها
وإن كان ذلك يقتضي أنه لا يطؤها بحال: لا
ملك ولا عقد حث إذا فعل المحلوف عليه
١٣٣، ١٣٤ جـ ٣٣.

* وهب لابنته مصاغاً وحلف بالطلاق ألا يأخذ
منها شيئاً منه واحتاج، إن كان قصده ألا يأخذ
شيئاً بغير طيب قلبها أو بغير إذنها فطابت
نفسها أو أذنت لم يحث ١٦٩، ١٧٠ جـ ٣١.

* المعارض، المعارض تباح عند الحاجة، وقد
تسمى كذباً باعتبار الإلهام وإن لم تكن كذباً
باعتبار الغاية السافعة، فإن لم يكن على ما
يعنيه فهو الكذب المحض ١٢٦، ١٢٧ جـ ٢٨.

* إذا كان عنده بغير وديعة فسرق من جملة إبله
فطلب السارق منه أن يحلف أنه كان البعير
على ملكه ففيه تفصيل ٢١٣، ٢١٤ جـ ٣٠.

* إذا قال: الطلاق يلزمني منك ثلاثاً إن لم
تحضري الدراهم فتبين أنها لم تأخذ الدراهم
فلا حث في أصح القولين ٩٤، ٩٥ جـ ٣٣.

باب الشك في الطلاق

* لو قال: إن كان غراباً فزوجته طالق وقال
الآخر: إن لم يكن غراباً فزوجته طالق ففيها
قولان... والصحيح أن من حلف على
شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه فلا
طلاق عليه ١١٤ جـ ٢٠.

* إذا قال: إحداكما طالق ومات أقرع بينهما
٢١٤ جـ ٣١.

* لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها

لكن إن ادعت انقضاء عدتها فيما يخالف
العادة المعروفة فلا بد أن يشهد لها بطانة من
أهلها ١٦٦ ج ١٩.

فصل

* البينة الكبرى ١٩٥، ١٩٦ ج ٣٢.

* حرمت الزوجة بعد ثلاث عقوبة للرجل لثلاث
يطلق لغير حاجة ٥٩، ٦٠، ٢٠٠ ج ٣٢.

* الحاجة تندفع بثلاث ٦٠، ٦٢، ١٨٤، ١٨٥ ج ٣٢.

* لو أبيح الطلاق بغير عدد - كما كان في أول
الأمر كان في ذلك من الضرر والفساد ما
أوجب حرمة، لم يكن الفساد لمجرد حق
المرأة ٦٠، ٦١ ج ٣٢.

* لا تحرم الزوجة إلا بعد الطلقة الثالثة ولو نوى
حرمتها ١٩٣، ١٩٤ ج ٣٢.

* إذا طلقها ثلاث تطليقات له في كل طلقة رجعة
أو عقد جديد. فهنا حرمت عليه حتى تنكح
زوجاً غيره - النكاح المبيح ولا يجوز عودها
إليه بنكاح تحليل ٦٢ ج ٣٢، ٧، ٨، ٥٤،
٥٥، ٩١، ٩٢ ج ٣٣.

* إذا طلقها ثلاثاً قبل الدخول لم تحل للأول ٩
ج ٣٢.

* العبد الذي لا وطء فيه أو فيه ولا يعد وطؤه
وطاً لا يحلها ٩٩، ١٠٠ ج ٣٢.

* القول بأن المرأة إذا وطأها الزوج في الدبر تحل
لزوجها قول باطل، ما يذكر عن المالكية
وسعيد بن المسيب من عدم اشتراط الوطء قول
شاذ ٧١ ج ٣٢.

كتاب الإيلاء

* الإيلاء هو الحلف والقسم، والمراد به هنا أن

يحلف ألا يطاء امرأته ٣٢-٣٤ ج ٣٣.

* أهل الجاهلية كانوا يعدون الإيلاء طلاقاً فأبطل
الله ذلك ٧١ ج ٣٢، ١٥٢، ١٥٣،
١٥٤ ج ٣٥.

* جعل الله المولى بين خيرتين: إما أن يفىء وإما
أن يطلق ٣٣ ج ٣٣.

* ومذهب أهل المدينة وفقهاء الحديث وغيرهم أنه
عند انقضاء أربعة أشهر يوقف: إما أن يفىء
وإما أن يطلق. ٢٠٩ ج ٢٠، ٥٦ ج ٣٢، ١٣
ج ٣٣.

* من جعل الإيلاء طلاقاً مؤجلاً فقولُه مرجوح
٢٠٩ ج ٢، ١٨٣، ١٨٤ ج ٣٥.

* إذا فاء لم تسقط الكفارة، الحكمة في فرض
الكفارة في الأيمان ٣٣ ج ٣٣، ١٥١-١٥٣
ج ٣٥.

* التكفر قبل الحنث ١٥٢، ١٥٣، ١٩٠ ج ٣٥.
* إلزام المولى بالفرقة إذا لم يف في مدة التربص
١٣ ج ٣٣.

كتاب الظهار

* إذا قال: أنت على حرام مثل أمي فهو مظاهر
٨، ٩ ج ٣٤.

* لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع ولو نوى
بالحرام الطلاق لم يقع ١٨٦، ١٩٣، ١٩٤
ج ٣٢، ٤٥، ٩٣ ج ٣٣، ١٩٣، ١٩٤
ج ٣٢.

* إذا قال لامرأته: أنت على مثل أمي وأختي
ومقصوده في باب النكاح فهو ظهار ٧
ج ٣٤.

* إذا تزوج وأراد الدخول الليلة الفلانية وإلا كانت
عندي مثل أمي وأختي ولم تنهياً له ذلك

الوقت لم يقع عليه طلاق، ويكون مظاهراً،
فإذا أراد الدخول كفر ٧، ٨ جـ ٣٤.

* إذا قال: إن بقيت أنكحك أنكحك أمى تحت ستور
الكعبة: إذا نحكها فعليه كفارة ظهار ٧، ٨
جـ ٣٤.

* إن أراد أنها عندى مثل أمى فى الامتناع عن
وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من
الأم فهو مظاهر ٨ جـ ٣٤.

* وإن نوى أنها محرمة على كأمى فهو مظاهر فى
مذهب ٨ جـ ٣٤.

* إذا قال لامرأته بائن عنه: إن رددتك تكونى مثل
أمى وأختى فالأحوط عليه كفارة ظهار ٨، ٩
جـ ٣٤.

* إذا قال لامرأته: أنت على مثل أمى وأختى-
وكان مقصوده فى الكرامة لا شىء عليه ٧
جـ ٣٤.

* إذا أراد أنها مثل أمى أنها تسترنى ولا تهتكنى
ولا تلومنى أدب إن لم يكن جاهلاً، ولا تحرم
عليه ٨ جـ ٣٤.

* إذا قالت زوجته: أنت على حرام مثل أبى وأمى
وقال لها: أنت على حرام مثل أمى وأختى فلا
طلاق، إن أستمرك النكاح فعلى كل منهما كفارة
ظهار قبل أن يجتمعا ٨، ٩ جـ ٣٤.

فصل

* الصبيغ التى يتكلم بها الناس فى الظهار ثلاثة
أنواع الأول: «تنجيز»: كانت على كظهر أمى
أو الحل على حرام ٣٥، ٣٦ جـ ٣٣.

* الثانية: «صبيغ قسم»: الحل على حرام لأفعلن
كذا أولاً أفعله، للعلماء فيها ثلاثة أقوال: (أ)
إذا حنث لزمه ما حلف به، (ب) لا يلزمه

شىء، (ج) يلزمه كفارة يمين وهو أقوى ٣٦،
٤٥، ٤٦ جـ ٣٣، ١٨٩ جـ ٣٥.

* الثالثة: «صيغة تعليق» إذا حلف بالظهار أو
الحرام على حث أو منع كقوله: إن فعلت هذا
فأنت على كظهر أمى أو حرام فعليه كفارة
يمين إذا كان مقصوده عدم الفعل وعدم
التحريم، وألزمه أصحابنا إذا حنث بالظهار
٤٥، ٤٦، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨ جـ ٣٣،
١٨٩-١٩١ جـ ٣٥.

* بخلاف ما، لو أراد ثبوت التحريم أو الظهار فإنه
يلزمه ما أوقعه ولا يجزيه كفارة يمين، أمثلة
١٩٠، ١٩١ جـ ٣٥.

* ينبغى أن نخيره إذا حنث بين الوفاء بالتحريم
وبين تكفير يمينه ١٩٠، ١٩١ جـ ٣٥.

* أحمد فى المشهور عنه يصحح الظهار قبل الملك
١٤٢ جـ ٣٣.

* ويصح الاستثناء فى الظهار ١٨٧، ١٨٨ جـ ٣٥.

* لا يجوز الوطء قبل رفع هذا التحريم بالكفارة
١٨٨، ١٨٩ جـ ٣٥.

* إذا أراد إمساكها فلا يحل له الوطء حتى يكفر
باتفاقهم ٧- ٩ جـ ٣٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٨
جـ ٣٥.

* تداخل الكفارات ٢١٢، ٢١٣ جـ ٣٢.

فصل

* عوقب المظاهر بالكفارة الكبرى ولم يحصل ما
قصده من الطلاق ٥٣ جـ ٣٣، ١٨٨ جـ ٣٥.

* كفارة الظهار ٧، ٨ جـ ٣٤.

* هل يجزئ عتق الصغير؟ ١٣٧، ١٣٨ جـ ٧.

فصل

* الترتيب واجب في صوم الشهرين، إذا قطع لعذر لا يمكن الاحتراز منه لم ينقطع التتابع الواجب ٨٣ جـ ٢١.

* لا تدفع الكفارة إلا لمن يأخذ لحاجة نفسه ٤٥، ٤٦ جـ ٢٥.

* طعام الكفارات يرجع فيه إلى العرف، ليس مقدراً في الشرع ١٦٥، ١٦٦ جـ ١٠، ٢٠٥-٢٠٧ جـ ٣٥.

* الأدم هل هو واجب؟ ٢٠٦ جـ ٣٥.

* ولا يجب التملك ٢٠٦، ٢٠٧ جـ ٣٥.

كتاب اللعان

* يجوز للزوج أن يقذف امرأته إذا زنت ولم تحبل من الزنا ٢١١، ٢١٢ جـ ٢٨.

* إذن الله للقاذف إذا كان زوجها أن يلاعن... وجعل ذلك يدفع عنه حد القذف، كما لو أقام على ذلك أربعة شهود، حكمة ذلك ١٨٨، ١٨٩ جـ ١٥، ٧٥، ٧٦ جـ ٣٢.

* شهادة الزوج أربع شهادات... لا توجب الحد على امرأته ٢٠٤ جـ ١٥.

* إذا قذفها فيما أن تقر بالزنا - وإما أن تلاعنه فتدراً عنها العذاب ٢١١، ٢١٢ جـ ٢٨.

* يقام الحد على المرأة إذا لم تلتعن عند مالك وظاهر الكتاب والسنة يوافقه ٢٠٤ جـ ١٥، ٢١٤ جـ ٢٠.

* الشبه له تأثير في ذلك وإن لم يكن بينة «إن جاءت به...» لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها» ٢٦٠، ٢٦١ جـ ٧، ١٧٨، ١٧٩ جـ ١٥.

* مضت السنة بالتفريق بين المتلاعنين، سواء حصلت الفرقة بتلاعنهما أو احتاجت إلى تفريق حاكم، أو حصلت عند انقضاء لعان الزوج ٢١٧، ٢١٨ جـ ١٥.

* البينة: قيل: امرأة واحدة، وقيل: امرأتان، وقيل: أربع ١٢ جـ ٣٤.

* إن حبلت من الزنا وولدت، فعليه أن يقذفها وينفي ولدها لثلاث يلحق به من ليس منه ١٨٩ جـ ١٥، ٢١١، ٢١٢ جـ ٢٨.

* إذا علم المحلل أن الولد ليس منه، فعليه أن ينفيه بلعان ٩٨ جـ ٣٢.

فصل

ما يلحق من النسب

* إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد، مثل هذه القضية وقعت في زمن الصحابة ١١، ١٢ جـ ٣٤.

* «الولد للفراس وللعاهر الحجر» ٢٦٠، ٢٦١ جـ ٧، ٢١٥، ٢١٦ جـ ٣١، ٧٢-٧٤ جـ ٣٢، ١٣ جـ ٣٤.

* لا يحتاج النسب إلى الإشهاد على ولادة امرأته ٨٢ جـ ٣٢، ١٢ جـ ٣٤.

* لو ادعت أنها ولدته في حال يلحق به نسبه، إذا ولدته وكانت مطلقة وأنكر أن تكون ولدته لم تقبل في دعوى الولادة إلا ببينة، ويكفي يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته ١٢ جـ ٣٤.

* تزوج ولم يدخل بها فولدت بعد شهرين: لا يلحقه الولد باتفاق المسلمين ٧١، ٧٢ جـ ٣٢، ٦٥، ٦٦ جـ ٣٣، ١٤، ١٥ جـ ٣٤.

* إذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل، ثم ادعت وجود حمل من الزوج الأول المطلق لم

يقبل قولها ١٢ جـ ٣٤.

* تزوج وأقامت معه خمسة عشر يوماً، ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بآخر بعد إخبارها بانقضاء العدة، ثم طلقها الثاني بعد ست سنين وجاءت بنت وادعت أنها من الأول: لا تلحق بالأول ١١-١٣ جـ ٣٤.

* لو قالت: ولدته ذلك الزمن قبل أن يطلقني لم يقبل قولها، القول قوله: إنها لم تلدها على فراشه ١٢، ١٣ جـ ٣٤.

* ولو قالت وضعت هذا الحمل قبل أن أتزوج بالثاني وأنكر الزوج الأول، فالقول قوله إنها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني، لا سيما مع تأخر دعواها، تأخر الدعوى الممكنة في هذه المسائل ونحوها ١٢، ١٣ جـ ٣٤.

* ادعت مطلقة بعد ست سنين بنت وبعد أن تزوجت بزواج آخر، فألزمه بعض الحكام باليمين: عليه اليمين أنها لم تلدها في العدة، أو أنها لم تلدها على فراشه، أو أنها لم تلدها في بيته بحيث أمكن لحق النسب به، أما إذا تزوجت بغيره وأمکن أنها ولدتها من الثاني فليس عليه اليمين أنها لم تلدها، وإذا حلفت أنها لم تلدها قبل نكاح الثاني... ١٤، ١٥ جـ ٣٤.

* إذا أكره على الإقرار لم يصح إقراره ١٤، ١٥ جـ ٣٤.

* اشترى جارية واعترف بوطنها: يلحقه الحمل إذا وضعت لمدة الإمكان ١١، ١٢ جـ ٣٤.

* لكن إذا ادعى الاستبراء ففي قبول قوله وتحليفه نزاع ١١، ١٢ جـ ٣٤.

* وليس له أن يبيع الحمل ولا أمه ١١، ١٢ جـ ٣٤.

* من وطء أمة غيره بنكاح أو زنا فالولد للسيد،

إذا اشتراها ممن يظن أنه مالك لها أو تزوجها بظنها حرة فهو المغرور وولده حر، وأوجبوا للسيد بدل الولد ١٨٠، ١٨١ جـ ٢٩، ٢٢١ جـ ٣١، ٤٧، ٤٨ جـ ٣٢.

* إذا زنا بجارية أبيه أو أمه وهي تزني بغيره فجاءت بولد، لحقه نسبه إذا استلحقه في حياته إذا لم يكن له أب يعرف غيره ٢١٥، ٢١٦ جـ ٣١.

* من أذن لولده أن يستمتع بجاريته إذاً يدل على التملك فولده حر لاحق النسب، وإن قدر أن الأب لم يصدر منه تملك بحال واعتقد الابن أنه قد ملكها كان ولده حراً ونسبه لاحق ولا حد عليه ١٥٥-١٥٧ جـ ٣١.

* وإن اعتقد الابن أنه لم يملكها ولكن وطئها بالإذن فهذا بنبنى على الأصل الثاني ١٥٧ جـ ٣١.

* فإن الناس اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره بإذنه... ١٥٧ جـ ٣١.

* ولد الزنا يلحق بأبيه الزاني إذا استلحقه عند طائفة من العلماء «الولد للفراش» إذا كان للمرأة زوج، بنت الملاحن ينقطع نسبها من أبيها، لكن لو استلحقها لحقته وإن كانا لا يتوارثان ٧٢-٧٤، ٨٧-٨٩ جـ ٣٢.

* الأنساب تثبت في بعض الأحكام دون بعض ٢٦٠، ٢٦١ جـ ٧.

* كل نكاح اعتقد الزوج أنه سائغ إذا وطئ فيه لحقه الولد ولو كان باطلاً، سواء كان الناكح مسلماً أو كافراً ١٢-١٤ جـ ٣٤، ٤٧-٤٨ جـ ٣٢.

* اليهودي إذا تزوج بنت أخيه لحقه نسبه وورثه ١٢، ١٣ جـ ٣٤.

كتاب العدد

- * لفظ العدة في كلام السلف يقال عن القروء الثلاثة وعلى الاستبراء بحیضة ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦ جـ ٣٢.
- * العدة حيث وجبت فيها حق للأزواج ٢١٢، ٢١٥ جـ ٣٢.
- * استبراء الرحم لأبد منه في كل موطوءة ٢١٥ جـ ٣٢.
- * «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء» ٢٠٤ جـ ٣٢.
- * الخلع فسخ ٩، ١٠ جـ ٣٣.
- * مما اعتضد به القائلون بأنه فسخ كأحمد وغيره، والذين اتبعوا ما نقل عن الصحابة من أنه طلبة بائنة من الفقهاء ظنوا تلك نقولاً صحيحة ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٦ جـ ٣٢.
- * الفرقة الحاصلة باختلاف الدين فسخ ليست طلاقاً. ٧٢، ٢٠٨ جـ ٣٢.
- * من الفسوخ التي تجب فيها العدة ٢٠٧ جـ ٣٢.
- * المس بدون شهوة لا يوجب العدة ١٣٤ جـ ٢١.

فصل

المعتدات ست

(١) الحامل المتوفى عنها

- * تعتد بوضع الحمل لا بأبعد الأجلين ١٠٦، ١٠٧ جـ ١٩.
- * إذا ألفت سقطت انقضت به العدة، وسواء كان قد نفخ فيه الروح أولاً إذا كان قد تبين فيه خلق الإنسان، فإن لم يتبين ففيه نزاع ٦٣، ٦٤ جـ ٣٤.

- * والمسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها - كما يفعل جهال الأعراب - ووطئها يعتقدونها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرهثه ١٣ جـ ٣٤.
- * ثبوت النسب لا يفتقر إلى صيغة النكاح بل الولد للفراش ١٣ جـ ٣٤.
- * ومن نكح امرأة نكاحاً فاسداً متفقاً على فساده أو مختلفاً في فساده، أو ملكها ملكاً فاسداً متفقاً على فساده أو مختلفاً في فساده، أو وطئها يعتقدونها زوجته الحرة أو أمته المملوكة، فإن ولده منها يلحقه نسبه، وهو حر ٥٤، ٥٥، ٦٨ جـ ٣٢، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١ جـ ٣٤.
- * وإن كان القول الذي وطئ به ضعيفاً كمن وطئ في نكاح المتعة أو بلا ولي ولا شهود ١٣، ١٤ جـ ٣٤.
- * طلق امرأته ثلاثاً وأفتاه مفت بأنه لم يقع الطلاق، فقلده ووطأها: من قال إنه ولد زنا فهو في غاية الجهل... ١٢-١٤ جـ ٣٤.
- * لو استلحق مجهول النسب وقال إنه ابني لحقه إذا كان ذلك ممكناً ولم يدع أحد أنه ابنه ١١ جـ ٣٤.
- * الأولاد تبع لأمه في الحرية والرق سواء ولدوا من زوج أو زنا، ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والأب مملوكاً كان أولاده أحراراً ٣٩-٤٨ جـ ٣٢.
- * أما النسب والولاء فهم ينتسبون إلى أبيهم، وإن كان الأب عتيقاً والأم عتيقة كانوا منتسبين إلى موالى الأب، وإن كان الأب مملوكاً انتسبوا إلى موالى الأم فإن عتق الأب بعد ذلك أنجز الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب ١٧٩ جـ ٢٩، ٣٩، ٤٨ جـ ٣٢.
- * ويتبع خيرهما ديناً ٣٩، ٤٨ جـ ٣٢.

* استدلال الصحابة على إمكان كون الولد لسته أشهر^(١) ١١، ١٢ ج ٣٤.

* إذا أحب أن تسترضع لابنها لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها ذلك. ١٨، ١٩ ج ٣٤.

* لو شربت دواء قطع الحيض أو باعد بينه كان طهراً ١٩، ٢٠ ج ٣٤.

(٢) المتوفى عنها بلا حمل منه

* المعتدة عدة وفاة تربص أربعة أشهر وعشراً ٢١، ٢٢ ج ٣٤.

* إذا كان الطلاق رجعياً في الصحة أو المرض ومات قبل انقضاء العدة فهل تعتد عدة الطلاق؟ أو عدة الوفاة؟ أو أطولهما؟ أظهرها أنها تعتد أبعد الأجلين ٢١٤، ٢١٥ ج ٣١.

* قال لها في مرض موته: أنت طالق ثم أنكر ما وقع منه من الطلاق ومات: عليها عدة الوفاة مع عدة الطلاق إن كان عقله حاضراً حين تكلم بالطلاق: وإن كان عقله غائباً لم يلزمها إلا عدة الوفاة ٢٠ ج ٣٤.

* إذا ورثت المبتوتة في مرض الموت فقبل تعتد أبعد الأجلين، وقيل عدة الطلاق فقط ٢١٤، ٢١٥ ج ٣١.

* إذا طلق إحدى زوجتيه ومات قبل البيان فالأظهر وجوب العدتين على كل منهما. ٢١٤، ٢١٥ ج ٣١.

(٣) الحائل ذات الأقراء

* الأقراء عند أكابر الصحابة هي الحيض لا الأطهار. ٢٦٠ ج ٢٠، ١٠، ٦٤ ج ٣٣، ٦٤ ج ٣٣.

* لا تنقضي العدة حتى تنقضي الثالثة لا بالطنع فيها وهو مذهب... ٢٦٠ ج ٢٠، ٧٣ ج ٣٢، ١٠ ج ٣٣.

* الحكمة في أمر المطلقة بالتربص ثلاثة قروء ٢١٠-٢١٣ ج ٣٢.

* المطلقة آخر ثلاث تطليقات تعتد بثلاث حيض، فإن كان من العلماء من قال إنما عليها الاستبراء بحیضة فله وجه قوي. ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢.

* «أمر فاطمة بنت قيس لما طلقها آخر ثلاث تطليقات أن تعتد» ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢.

* أمرها أن تعتد في بيت أم مكتوم، ثم أمرها بالانتقال إلى بيت أم شريك ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢.

* أم الولد تعتد بعد وفاة زوجها بحیضة عند أكثر الفقهاء ٢١١ ج ٣٢.

* إذا اعتقت اعتدت بحیضة ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧ ج ٣٢.

* ثبت بدلالة الكتاب وصريح السنة وعن أكابر الصحابة وغير واحد من السلف أن المختلعة ليس عليها إلا استبراء بحیضة لا عدة كعدة المطلقة وهو إحدى الروايتين عن أحمد... وقول عثمان وابن عباس وابن عمر في آخر قوليه و... وهو الصحيح. ما روى عن بعض الصحابة أنها تعتد بثلاث لا يصح. ٦٧، ٧٢، ١٨٣-١٨٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢، ٩، ١٠ ج ٣٣.

* الأحاديث في ذلك وطرقها، حديث امرأة ثابت ابن قيس، وحديث الربيع ١٨٤، ٢٠١-٢٠٤، ٢٠٧، ٣٢ ج ٣٢.

* احتج أبو محمد في «مغنيه» بـ«والمطلقات...»

(١) انظر: لحوق النسب.

وبأنها فرقة بعد الدخول فى الحياة فكانت ثلاثة قروء، الجواب ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠- ٢١٣ ج ٣٢.

* اعتراض ابن حزم على حديث عبد الرزاق ومعارضته خبر الربيع وحبيبة «أمرها أن تعتد» الاعتداد يستعمل عندهم فى الاعتداد بحيضة ٢٠٤، ٢٠٧ ج ٣٢.

* قد يكون أحمد ثبت عنده فى المختلعة فرجع إليها ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٣٢.

* والاعتبار يؤيد هذا القول لأنه لا سكنى لها.. ٢١٠، ٢١١ ج ٣٢.

* إن قيل: هذا يتقضى بالمطلقة آخر ثلاث تطليقات فإنها تعتد ثلاث حيض ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢.

* مما يوضح هذا أن العلماء إنما يوجبون فى المسبيات استبراء بحيضة وهو اعتداد من وطء زوج يلحقه النسب ووطؤه محترم «أتى على امرأة مجح...» ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢.

* «نهى أن يسقى الرجل ماءه...» ٢١١، ٢١٢ ج ٣٢.

* لو تحاكم إلينا الكافر هو وامراته فى العدة ثم طلق امرأته ألزمناه بثلاثة قروء ٢١٢، ٢١٣ ج ٣٢.

* مما يؤيد أن الخلع ليس فيه إلا استبراء بحيضة ٢١٤، ٢١٥ ج ٣٢.

* إن قيل فى حديث طليحة: إن عمر قال: أيما امرأة نكحت فى عدتها فإن لم يدخل بها الثانى أتمت عدة زوجها وإن دخل بها أتمت بقية عدتها للأول ثم اعتدت للثانى، وكذلك قال على ٢١٥، ٢١٦ ج ٣٢.

* إن قيل: قد اختلف عمر وعلى هل تباح للثانى لو كان وطء الثانى كوطء الشبهة لم يمنع الاول

أن يتزوجها. ٢١٥، ٢١٦ ج ٣٢.

* الفرقة باختلاف الدين - كإسلام امرأة الكفار- إنما يوجب استبراء بحيضة، وهى فسخ ليست طلاقاً ٧٢، ١١٢، ١١٣، ٢٠٨ ج ٣٢.

(٤) من فارقتها حياً ولم تحض لصغير أو إياس

* من لا تحيض والآيسة عدتها ثلاثة أشهر، لا تعتد بقروء ولا بحمل ١٥، ١٦ ج ٢٤، ٨ ج ٣٣.

* تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وقبل زواجها كذلك فطلقها ثلاثاً تعتد عدة الآيسات ١٧، ١٨ ج ٣٤.

* نزاع العلماء فى الإياس، إذا انقطع دمها ويشت من أن يعود فقد يشت من الحيض ولو كانت بنت أربعين، ثم إذا تربصت وعاد الدم تبين أنها لم تكن آيسة، وإن عاودها بعد الأشهر الثلاثة فهو كما لو عاود غيرها من الآيسات والمستريبات ١٣١ ج ١٩، ١٨ ج ٣٤.

* الإياس لا يثبت بقول المرأة ١٧ ج ٣٤.

(٥) من ارتفع حيضها ولم تدر سببه

* المستريبة التى لا تدرى ما رفع حيضها، هل هو ارتفاع إياس أو ارتفاع لعارض ثم يعود كالمرض والرضاع؟ ١٧ ج ٣٤.

* من ارتفع لعارض كالمرض والرضاع تنتظر زواله وتحيض باتفاق العلماء ١٧-١٩ ج ٣٤.

* فسخ الحاكم نكاحها عقب الولادة.. وبعد ثلاثة شهور رغب فيها من يتزوجها: تبقى فى العدة حتى تحيض ثلاث حيض، وإن تأخر ذلك إلى انقضاء عدة الرضاع، إن أحببت أن تسترضع

لابنها لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها ذلك
١٨ ج ٢٠ ج ٣٤.

* ومتى ارتفع لا تدرى ما رفعه أجلت سنة، فإن
لم تحض فيها زوجت فى أصبح قولى العلماء،
وهو مذهب مالك وأحمد فى المنصوص عنه
وقول الشافعى. ومذهب أبى حنيفة والشافعى
فى الجديد تمكث حتى تطعن فى سن الإياس -
تمام خمسين أو ستين سنة - فتعتد عدة
الآيسات، هذا القول ضعيف جداً مع ما فيه
من الضرر العظيم ١٧-١٩ ج ٣٤.

* إذا عاودها الدم ١٢٩ ج ١٩.

* كانت تحيض وهى بكر فلما تزوجت ولدت ستة
أولاد ولم تحض وفارقها وهى مرضع وأقامت
نصف سنة ولم تحض فزوجها حاكم وبلغ
قاضياً آخر ف ضرب الزوج مائة وطلق عليه...
١٨، ١٩ ج ٣٤.

* شابة كانت عادت بها أن تحيض فشربت دواء فانقطع
عنها الدم ثم طلقت: إن كانت تعلم أن
الدم... يأتيها فيما بعد فعدتها ثلاث حيض،
وإن كان يمكن أن يعود وأن لا يعود فإنها
تتربص سنة. ١٩، ٢٠ ج ٣٤.

* إذا طعنت فى سن الإياس لم تحتج إلى تأجيل
١٧ ج ٣٤.

* إذا أقر أنه طلق امرأته من مدة تزيد على المدة
الشرعية وكان فاسقاً أو مجهولاً لم يقبل قوله
فى إسقاط العدة، وإن كان عدلاً وقد أخبرها
لما قدم أنه طلق من مدة كذا: فهل تعتد من
حين بلغها الخبر إذا لم تقم بذلك بينة أو من
حين الطلاق ٦٩ ج ٣٢.

(٦) امرأة المفقود

* امرأة المفقود لما أجلها عمر أربع سنين أمرها أن

تتزوج بعد ذلك ثم لما قدم المفقود خيره
بين امرأته ومهرها، اتبعه فيه أحمد وغيره،
من خالف عمر لم يكن عنده من الخبرة
بالقياس ما عند عمر... ٢١٣-٢١٧ ج ٢٠،
٣١ ج ٣٠.

* إن قيل: المفقود المنقطع خبره تبقى امرأته إلى أن
يعلم خبره... فهذا لم تأت الشريعة بمثله
٣١٤ ج ٢٠.

فصل

* تنقضى عدة المتوفى عنها بمضى أربعة أشهر وعشر
من حين الموت وإن لم تحد ٢١، ٢٢ ج ٣٤.

* إذا مضت السنة بأن المختلعة إنما عليها اعتداد
بحيضة - الذى هو استبراء - فالمطوعة بشبهة
والمزنى بها أولى بذلك، وهو إحدى الروايتين
٧١، ٧٢، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥
ج ٣٢.

لثلا يخلط ماء الواطئ الثانى بماء الزانى ٢١٧
ج ٣٢.

* والمنكحة نكاحاً فاسداً أولى من المختلعة...
٢١٥-٢١٨ ج ٣٢.

* لو وطئت امرأته بشبهة لم يزل نكاحه ويعتزلها
حتى تعتد ٢١٥، ٢١٦ ج ٣٢.

* تداخل العدتين وطئت بشبهة أو تزوجت فى
عدتها: مذهب مالك أنهما لا يتداخلان بل
تعتد لكل واحد منهما وهو المأثور عن عمر
وعلى وهو مذهب الشافعى وأحمد، وأبو
حنيفة لا يوجب إلا عدة واحدة من الثانى
وتدخل فيها بقية عدة الأول، حججهم ٢٠٨،
٢٠٩ ج ٢٠، ٢١٢-٢١٨ ج ٣٢.

* طلقها في الثامن والعشرين من ربيع الأول وجاءها دم الحيض مرة ثم تزوجت في الثالث والعشرين من جمادى الآخرة من السنة وادعت أنها حاضت ثلاث حيض فلما علم الزوج الثاني طلقها في العشر من شعبان من السنة وادعت أنها آيسة: عليها عدتان: عدة للأول وعدة من وطء الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج إلى طلاق، فإذا لم تحض إلا مرة فتعتد العدتين بالشهور ستة أشهر بعد فراق الثاني إذا كانت آيسة، وإن كانت مستريبة كان سنة وثلاثة أشهر... ١٧ جـ ٣٤.

* تزوجها من ثلاث سنين وذكرت أنها لما تزوجت لم تحض إلا حيضتين وكان قد طلقها ثانياً على هذا العقد المذكور: إن صدقها في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل، وعليه أن يفارقها، وعليها كمال عدة الأول ثم تعتد من وطء الثاني، ثم تزوج من شاءت فإن كانت حاضت قبل أن يطأها الثاني فقد انقضت عدة الأول ٢٠، ٢١ جـ ٣٤.

* إذا نكح حاملاً من الزوج الأول وجب التفريق بينهما حتى تقضى العدة من الأول بالوضع، والعدة من الثاني فيها خلاف: إن كان يعلم أن النكاح محرم فالصحيح أنه لا بد من ذلك، وإن كان يعتقد صحة النكاح فلا بد أن تعتد من وطء الثاني ٦٥، ٦٦ جـ ٣٣.

* لا تحسب العدة إلا من حين ترك الوطء. ١٣ جـ ٣٤.

* هل يجوز للثاني أن ينكحها في عدتها منه؟ وكذلك الواطئ بشبهه ومن نكحها نكاحاً فاسداً؟... ولاحمد في هذا الأصل روايتان. ٥٣، ٥٢، ٣١٨-٣٢٢ جـ ٣٢.

* له أن ينكح المختلعة في عدتها منه ٢١٦ جـ ٣٢.

* لو وضعت ولداً بعد اعتدادهما من الأول وأمكن كونه منهما عرض على القافة ٢١٧، ٢١٨ جـ ٣٢.

* من طلقها الثانية أو الثالثة بنت على عدتها ولم تستأنف ٤٧، ٤٨ جـ ٣٣.

* لا يحل لأزواجه أن يتزوجن بغيره أبداً لا في العدة ولا في غيرها بخلاف غيرهن، وعلى المسلمين احترامهن ٢١، ٢٢ جـ ٣٤.

فصل

الإحدا

* ثلاثة أيام يجوز فيها ما كان محظور الجنس ٧٦، ٧٧ جـ ٢٤.

* «لا يحل لامرأة... أن تحم على ميت فوق ثلاث إلا على زوج...» ٧٧، ٧٨ جـ ٢٤، ٦٠، ٦١ جـ ٣٢.

* تجتنب الزينة والطيب في بدنها وثيابها ٢١، ٢٢ جـ ٣٤.

* ويجوز لها أن تأكل كل ما أباحه الله كالفاكهة واللحم - لحم الذكر والأنثى - وتشرب ما يباح من الأشربة وتشم الفاكهة ٢١، ٢٢ جـ ٣٤.

* ويجوز أن تلبس ثياب القطن والكتان وغير ذلك مما أباحه الله، وليس عليها أن تصنع ثياباً بيضاً أو غير بيض للعدة، بل يجوز لها لبس المققص ٢١ جـ ٣٤.

* لا تلبس الأحمر الصافي والأزرق الصافي ٢١ جـ ٣٤.

* ولا تلبس الحلى: مثل الأسورة والخلاخل والقلائد ولا تختضب بحناء ولا غيره ٢١ جـ ٣٤.

* ولا يحرم عليها شغل من الأشغال المباحة كالنطريز والخياطة والغزل وغير ذلك مما تفعله النساء ٢١ جـ ٣٤.

* ويجوز لها سائر ما يباح لها في غير العدة مثل كلام من تحتاج إلى كلامه من الرجال إذا كانت متسترة وغير ذلك ٢١، ٢٢ جـ ٣٤.

فصل

* المتوفى عنها تعتد في بيتها ٢١، ٢٢ جـ ٣٤.

* وتلزم منزلها فلا تخرج بالنهار إلا الحاجة ولا بالليل إلا لضرورة ٢١ جـ ٣٤.

* إن خرجت لأمر يحتاج إليه ولم تبت إلا فيه فلا شيء عليها ٢١، ٢٢ جـ ٣٤.

* قعدت في عدته أربعين يوماً ولم تقدر مخالفة السلطان فسافرت إلى القاهرة: إن كان قد بقى من عدة الوفاة شيء فلتتمه في بيتها ٢٢ جـ ٣٤.

* ليس لها أن تسافر في العدة من الوفاة إلى الحج في مذهب الأئمة الأربعة ٢٢ جـ ٣٤.

* وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة ٢٩ جـ ٣٤.

* إن خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو تركت الإحداد فلتستغفر وتتوب ولا إعادة عليها ٢١ جـ ٣٤.

باب الاستبراء

* إذا اشترى جارية لم يحل له وطؤها قبل استبرائها باتفاق الأئمة ٢٤، ٢٥ جـ ٣١، ٢٣ جـ ٣٤.

* لا يحل لأحد أن يطأ المسبية قبل استبرائها باتفاق المسلمين ٢١١ - ٢١٣ جـ ٣٢.

* «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماءه زرع غيره» «أنى على امرأة محج على باب فسطاط...» ١٣٧، ١٣٨ جـ ١٩، ٢١١ - ٢١٣ جـ ٣٢، ٢١٨ جـ ٣١، ٤٥ - ٤٧ جـ ٣٤.

* «لاتوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ» قاله في رقيق السبي، ولم يقل مثل ذلك فيما ملك بآرث أو شراء وغيره ١٣٧، ١٣٨ جـ ١٩، ٢١٨ جـ ٣١، ٢١٣ جـ ٣٢، ٤٥ - ٤٧ جـ ٣٤.

* الإمام اللاتى يبعن على عهده لم يكن يوطنن في العادة ٢١٠ جـ ٣٢.

* الواجب أنه إن كانت توطأ لم يحل وطؤها حتى تستبرأ لثلاث يسقى الرجل ماءه زرع غيره، وإن علم أنه لم يكن سيدها يطؤها: إما لكونها بكراً أو لكون السيد امرأة أو صغيراً أو قال - وهو صادق - لم أكن أطؤها لم يكن لتحريمها وجه ١٣٧، ٢١٨ جـ ١٩، ٢١٠، ٢١١ جـ ٣٢، ٤٧، ٤٨ جـ ٣٤.

* لا يوجبون الاستبراء إذا أعتقها وتزوجها إذا لم يكن البائع قد وطأها ويوجبونه إذا لم يعتقها ٢١٣ جـ ٣٢.

* لا يجوز في أحد قولى العلماء أن يبيعها الواطئ حتى يستبرئها، لو اشترى جارية وباعها قبل أن يستبرئها لم يكن على المشتري الثانى إلا استبراء واحد ٢١٣ جـ ٣٢، ٢٣، ٤٧، ٤٨ جـ ٣٤.

* لو اشترى أمة قد اشترك في وطئها جماعة فهل عليها استبراء واحد أو تستبرئ لكل من الشريكين استبراء إذا كانت في ملكهما ٢١٣ جـ ٣٢.

* إذا باعها لغيرهما فلا يجب على المشتري إلا استبراء واحد ٢١٣ جـ ٣٢.

* «لاتوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» ١٣٧، ١٣٨ ج ١٩، ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣٢.

* ليس فى الحديث إيجاب استبراء على من لا تحيض، إيجابه بعيد عن القياس، اضطرب القائلون به على أقوال ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣٢.

كتاب الرضاع

* إذا وطأها زوج ثم ثاب لها لبن نشر الحرمه ٣٥ ج ٣٤.

* المحرمات بالرضاع ٢٧ - ٣٠، ٣٣، ٣٤ ج ٣٤.

* «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» ٢٥ - ٢٨، ٣٣ - ٣٥ ج ٣٤.

* «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة» ٢٥ - ٢٨، ٣٣ - ٣٥ ج ٣٤.

* قد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين. من هذا العموم صورتين وبعضهم أكثر، وهو خطأ إيضاحه ٢٨ - ٣٠ ج ٣٤.

* الرضاع المحرم فيه ثلاثة أقوال هى ثلاث روايات عن أحمد: الأول: يحرم قليله وكثيره وهو مذهب مالك وأبى حنيفة، واحتجوا به...

الثانية: لا تحرم الرضعة والرضعتان ويحرم ما فوق ذلك، وهو مذهب طائفة منهم أبو ثور وغيره واحتجوا به «لا تحرم الرضعة والرضعتان» و«المصة والمصتان» و«الإملاجة والإملاجتان» ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠ - ٣٤، ٣٧ ج ٣٩.

* ولم يحتجوا بحديث عائشة قالوا... الثالثة: لا يحرم إلا خمس رضعات، وهذا مذهب الشافعى وظاهر مذهب أحمد واحتجوا به «أن

مما نزل من القرآن عشر رضعات...» وجه الدلالة منه، وب«أرضعيه خمس رضعات...» وأجابوا عن حجج أولئك... ٢٧، ٣٠ - ٣٢، ٤٠ ج ٣٤.

* الرضاع المحرم ما كان فى الحولين قبل الفطام، وما كان بعد تمام الرضاعة فليس منها ٣١ - ٣٤، ٣٧ - ٤١، ٤٣ ج ٣٤.

* «إنما الرضاعة من المجاعة» ٣٤، ٣٥ ج ٣٤.

* «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتح الأمعاء فى الثدي وكان قبل الفطام» «إن ابنى مات فى الثدي» ٣٤، ٣٥ ج ٣٤.

* فيمن رضع قريباً من الحولين نزاع ٢٩ ج ٣٤.

* رضاع الكبير لا يحرم عند جمهور العلماء الأئمة الأربعة وغيرهم ٢٩، ٣١، ٣٢ ج ٣٤.

* واحتجوا به... ٤١، ٤٣ ج ٣٤.

* وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن رضاع الكبير يحرم، واحتجوا به «إن سالماً... أرضعيه خمس رضعات» عائشة رأت الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية: فجوزت الأول عند الحاجة إلى جعله ذا محرم، وهو متوجه ١٨١، ١٨٢ ج ١٣، ٤١ ج ٣٤.

* لعب مع امرأته فوضع من لبنها: لا يحرمها فى مذهب الأربعة ٣٨ ج ٣٤.

* الرضعة ليس هى الشبعة بل إذا أخذ الثدي ثم تركه فى زمن واحد فهى رضعة، وإن تركه بغير اختياره ثم عاد قريباً ففیه نزاع، قد ترضعه بالغداة ثم بالعشى ويكون فى كل نوبة رضعات كثيرة ٣٤، ٣٥، ٣٩ ج ٣٤.

* إذا شك هل دخل اللبن فى جوف الصبى أو لم يحصل فلا تحريم وإن علم أنه حصل فى فمه ٣٢، ٤٢ ج ٣٤.

* السعوط، والوجور، أكثر العلماء على أن الوجور يحرم وهو أشهر الروايتين عن أحمد، وكذلك يحرم السعوط في إحدى الروايتين، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك، وللشافعي القولان ٣٨ جـ ٣٤.

* إذا غسل عينيه بلبن امرأته يجوز ولا تحرم بذلك لوجهين... ٣٨ جـ ٣٤.

* لو قدر أن اللبن ثاب لامرأة لم تتزوج فهل ينشر الحرمة ٣٥ جـ ٣٤.

* الرضاع ينشر الحرمة من الجهات الثلاث ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٣٩ جـ ٣٤.

* إذا ارتضع الطفل أو الطفلة من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدها من الرضاعة باتفاق الأئمة ٢٥، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٣٨، ٣٩ جـ ٣٤.

* في التحريم والحرمة ٨٧ جـ ٣٤.

* وصار الرجل الذي در هذا اللبن بوطئه أباً لهذا المرتضع من الرضاعة باتفاق الأئمة المشهورين ٢٥، ٢٨، ٣٤، ٣٩، ٥٠ جـ ٣٤.

* وأبو الرجل وأمهاته: أجداده وجداته فلا يتزوج بأجداده وجداته ٢٦ - ٢٨، ٣٨، ٣٩ جـ ٣٤.

* وجميع أولاد الرجل - قبل الرضاع وبعده - منها ومن غيرها، وكذلك أولاده من الرضاع أخوة له ٢٥ - ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٨ - ٤٠ جـ ٣٤.

* رجل له امرأتان أرضعت إحداهما طفلاً والأخرى طفلة لايجوز أن يتزوج أحدهما الآخر، وإذا تزوجها فرق بينهما ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٤ جـ ٣٤.

* وإذا كان أولاده إخوته كان أولاد أولاده أولاد إخوته فلا يجوز للرضيع أن يتزوج أحداً من أولاد إخوته ولا من أولادهم ٢٦ -

٢٨ جـ ٣٤.

* وإخوة الرجل أعمامه وعماته، وهن حرام عليه ٢٦، ٢٨، ٣٩، ٥٠ جـ ٣٤.

* وكذلك أولاد هذا المرتضع وأولاد أولاده يحرمون على أجداده وجداته وإخوته وأخواته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته من الرضاع ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٥٠ جـ ٣٤.

* وأقارب المرأة - من هذا الرجل ومن غيره - أقارب للمرتضع من الرضاعة - سواء وجدوا قبل الرضاع أو بعده - أولادها - ولو من الرضاعة - إخوته، وأولاد أولادها أولاد إخوته وأبائهما وأمهاتهما أجداده وجداته، وإخوتها وأخواتها أخواله وخالاته، وكل هؤلاء حرام عليه ٢٥ - ٢٨، ٣٢ - ٣٩ جـ ٣٤.

* لو تراضع طفلان فوضع هذا أم هذا ورضعت هذه أم هذا حرم على كل واحد منهم أن يتزوج أولاد مرضعته ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٤٠ جـ ٣٤.

* وإذا كان المرتضع ابناً للمرأة فأولاده وأولاد أولاده أولادها، ويحرم على أولاده ما يحرم على الأولاد من النسب ٢٨، ٢٩، ٣٢ جـ ٣٤.

* فإذا ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته، سواء كان الارتضاع مع الطفل أو لم يكن ٣٥ جـ ٣٤.

* بنات عمه وبنات عماته وبنات أخواله وبنات خالاته من الرضاع حلال ٢٦، ٢٨ جـ ٣٤.

* إذا كان الخاطب لم يرتضع من أم المخطوبة ولا هي رضعت من أمه جاز أن يتزوج أحدهما الآخر وإن كان إخوته رضعوا من أمها وإخوتها

* إذا كان الرجل معروفاً بالصدق وهو خبير بما ذكر وأخبر أنها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع إلى قوله ٣٧ جـ ٣٤.

باب النفقات

نفقة الزوجة

* المروجة نفقتها واجبة من غير صداقها ٤٨ جـ ٣٤.

وإن لم يكن هناك حمل ٥٠ جـ ٣٤.

* تزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا وكلما أنفق هذا أنفق هذا وإذا ظلمها هذا ظلمها هذا ٥١ جـ ٣٢.

* إذا كان الرجل يتفق على امرأته بالمعروف، كما جرت عادة مثله لمثلها فلا يحتاج إلى تقدير حاكم تقديره يكون عند تنازعهما فيها ٥٤ جـ ٣٤.

* أحمد لا يقدر طعام المرأة والمملوك والأطعمة الواجبة مطلقاً ولا غير الأطعمة مما وجب مطلقاً، هذا القول هو الصواب... ٢٠٥ جـ ٣٥.

* ما يجب من نفقة الزوجة وكسوتها مرجعه إلى العرف: نوعاً وقدرًا وصفة. وإن كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والإعسار والزمان. كالشتاء والصيف والليل والنهار والمكان فيطعمهما في كل بلد ما هو عادة أهله، أدلته ١٠٩، ١١٠ جـ ١٠، ٥٤ - ٥٨ جـ ٣٤.

* الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها وتنوع الزمان والمكان، وتنوع حال الزوج في يساره وإعساره، ليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة، ولا كسوة الشتاء

رضعوا من أمه بمنزلة أخت أخيه من أبيه ٣٢ - ٣٥ جـ ٣٤.

* وأما أبو المرتضع من النسب وأمهاته وإخوته وأخواته من النسب والرضاع - غير رضاع هذه المرضعة - فهم أجنب من أبيه وأمه وإخوته من الرضاع: فيجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاعة بأمه من النسب، ويجوز لأخيه من النسب أن يتزوج أخته من الرضاعة، ويجوز لإخوته من الرضاع أن يتزوجوا إخوته من النسب - سواء في ذلك التي رضعت مع الطفل أو غيرها... ٢٦ - ٢٩، ٣٢، ٣٤ - ٣٧، ٤٢ جـ ٣٤.

* يقول بعض الناس: يحرم في النسب على أخى أن يتزوج أمى ولا يحرم مثل هذا في الرضاع. وهذا غلط، إيضاحه ٢٨ - ٣٠ جـ ٣٤.

* المشهور عند الأئمة تحريم منكوحة أبيه من الرضاع، وفيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر ٢٩، ٣٠ جـ ٣٤.

* إذا أفسد نكاح امرأته برضاع رجع بالمسمى ٣١٤ جـ ٢٠.

* خروج البضع من ملك الزوج متقوم عند الأكثرين، وهو مضمون المسمى ٣١٤ جـ ٢٠.

* إذا كانت الأم معروفة بالصدق وذكرت أنها أرضعته خمس رضعات قبل قولها، وفرق بينهما في أصح القولين ٣٦ جـ ٣٤.

* وإذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فهو من الشبهات، ولا يحكم بالتفريق بينهما إلا بحجة، وإذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة، لكن إن عرف أنها كاذبة في رجوعها وأنها رجعت لأنه دخل عليها حتى كتبت الشهادة لم يحل التزويج ٣٦ جـ ٣٤.

ككسوة الصيف، ولا كفاية طعامه كطعامه ولا طعام البلاد الحارة كالباردة، ولا المعروف فى بلاد التمر والشعير كالمعروف فى بلاد الفاكهة والخمير ٥٦ جـ ٣٤.

* «خذى ما يكتيك وولدك بالمعروف» ٥٤، ٥٦ جـ ٣٤، ١٠٩، ١١٠ جـ ١٠.

* «لهن عليكم رزقهن...» ٥٦، ٥٧ جـ ٣٤.

* «أن تطعمها إذا طعمت...» ٥٦ جـ ٣٤.

* وليست النفقة والكسوة مقدرة بالشرع ٥٦ جـ ٣٤.

* فى الزوجة تارة يذكر أنه يجب الرزق والكسوة بالمعروف، وتارة يأمر بمواساتهم بالنفس، فمن العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة مستحبة، وقد يقال أحدهما تفسير للآخر ٥٦، ٥٧ جـ ٣٤.

* إذا كان للسكن ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها أن تفسخ ١٠٧ جـ ٣٢.

* العدل فى النفقة والكسوة هو السنة أيضاً ١٦٩، ١٧٠ جـ ٣٢.

فصل

* الرجعية لها النفقة والسكنى فى زمن العدة ٢١٠، ٢١١ جـ ٣٢، ٤٨، ٤٩ جـ ٣٤.

* التى فورقت بغير طلاق ليس لها نفقة ولا سكنى ٢١١ جـ ٣٢.

* المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا سكنى «ليس لك نفقة ولا سكنى» ٢٢، ٢٣، ٥٣ جـ ٣٣، ٤٨، ٦٤ جـ ٣٤.

* إذا كانت حاملاً منه وهى مطلقة استحققت نفقتها وكسوتها بالمعروف ٤٨ جـ ٣٤.

* للعلماء هنا ثلاثة أقوال: الأول: أن هذه نفقة زوجة معتدة: لا فرق بين أن تكون حاملاً أو

حائلاً، من قال به، الثانى: ينفق عليها نفقة زوجة لأجل الحمل... هذا القول متناقض ٤٨ - ٥٠، ٦٧، ٦٨ جـ ٣٤.

* هؤلاء يقولون: هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجله... الثالث - وهو الصحيح - أن النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل: نفقة عليه لكونه أباه لا عليها لكونها زوجة من قال به ٤٨، ٤٩ جـ ٣٤.

* وأنها من جنس نفقة الأقارب كأجرة الرضاع لا من جنس نفقة الزوجات ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٣٢.

* على هذا لو لم تكن زوجة بل كانت حاملاً بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملاً منه وقد أعتقها وجبت عليه نفقة الحمل، كما تجب عليه نفقة الإرضاع ٤٩ جـ ٣٤.

* ولو كان الحمل لغيره كما لو وطأ أمة غيره بنكاح أو شبهة أو إرث فليس على الواطئ شىء وإن كان زوجاً ٤٩ جـ ٣٤.

* ولو تزوج عبد حرة فحملت لم تجب النفقة على أبيه العبد ولا أجرة إرضاعه ٤٩ جـ ٣٤.

* لو كانت الحامل أمة والولد حر - كالغورور - أنفق على الحامل والمرضة ٤٩، ٥٠ جـ ٣٤.

* إذا طلقها ثلاثاً وأبرأته من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل لم تدخل نفقة الحمل ٢٢٢ جـ ٣٢.

* ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم تدخل فى ذلك نفقة الحمل ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٣٢.

* إذا ألفت سقطت به النفقة وسواء كان قد نفخ فيه الروح أولاً إذا تبين فيه خلق الإنسان، فإن لم يتبين ففيه نزاع ٦٣، ٦٤ جـ ٣٤.

* الواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف: فى النوع، والقدرة، وصفة الإنفاق ٥٦، ٥٧جـ٣٤.

* «النوع»: لا يتعين أن يعطيها مكياً كالبر ولا موروناً كالخبز ولا ثمن ذلك كالذراهم. من أمثلة الكفاية فى النوع ٥٤، ٥٦، ٥٨جـ٣٤.

* «القدر»: لا يتعين مقدار مطرد بل تتنوع المقادير بتنوع الأوقات ٥٢، ٥٧، ٥٨جـ٣٤.

* «الصفة»: قيل: الواجب تملكها النفقة والكسوة، وقيل لا يجب التملك - وهو الصواب - من عرف المسلمين فى ذلك ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ٨٤جـ٣٤.

* وله ولاية الإنفاق عليها كما له الولاية على الإنفاق على رقيقه ٤٨جـ٣٤.

* من كلف الزوج أن يسلم إلى أبيها دراهم ليشتري لها بها ما يطعمها فى كل يوم فقد خرج عن السنة ٥٦، ٥٧جـ٣٤.

* من توهم أن النفقة حق لها كالدين فلا بد أن يقبضه الولي وهو لم يأذن فيها كان مخطئاً من وجوه ٥٦، ٥٧ جـ ٣٤.

* ولا يقال: إنه لم يأمن الزوج على النفقة ٦٣ جـ ٣٤.

* وليس للحاكم أن يأمر بدراهم مقدرة مطلقاً أو بحب مقدر مطلقاً. يأمر بالمعروف الذى يليق بهما ٥٢، ٥٣ جـ ٣٤.

* لا تسقط بمضى الزمان عند الجمهور ٥٣، ٥٦ جـ ٣٤.

* إذا ادعى الابن صداق أمه وكسوتها الماضية فعلى الأب أن يوفيه ما يستحقه ٥٦ جـ ٣٤.

* البائن لها أجرة الرضاع باتفاق العلماء ٤٣ - ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٦٧، ٦٨جـ٣٤.

* حيث كانت ناشراً عاصية له فيما يجب له عليها فلا نفقة لها ولا كسوة، وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل ٥٠ جـ ٣٤.

* إذا امتنعت من تمكينه إلا مع ترك الصلاة فلا نفقة لها ١٧٤جـ٣٢.

* أو كان التخلف عن السفر يمكنها ٦٢جـ٣٤.

* إذا تنازع الزوجان فمتى اعترفت أنه يطعمها إذا أكل ويكسوها إذا اكتسى - وذلك هو المعروف لها فى بلدها - فلا حق لها سواه، وإن أنكرت ذلك أمره الحاكم أن يتفق بالمعروف ٥٧، ٥٨ جـ ٣٤.

* إذا تنازعا فى قبضها رجع إلى العرف والعادة فإن كانت العادة أن الرجل يتفق على المرأة فى بيته ويكسوها وادعت أنه لم يفعل ذلك فالقول قوله مع يمينه وهو الصواب لأوجه ٥٠ - ٥٤جـ٣٤.

* إذا تسلم المرأة التسليم الشرعى وهو وأبوه أو نحوهما يطعمهما كما جرت به العادة لم يكن للأب ولا لها أن تدعى بالنفقة ٦٢، ٦٣ جـ ٣٤.

* لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف وادعت أنه لم يعطها نفقة قبل قولها فى هذه الصورة ٥٢، ٥٣ جـ ٣٤.

* لو كان الزوج مسافراً عنها مدة وهى مقيمة فى بيت أبيها وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل إليها نفقة فالقول قولها مع يمينها ٥٣جـ٤٣.

* المتوفى عنها الحامل هل تستحق نفقة لأجل الحمل على ثلاثة أقوال ١٨٥، ١٨٦ جـ ٣١.

فصل

* إذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطئ مثلها وجبت عليه نفقتها ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ جـ ٣٤.

* له سبع سنين لم ينتفع بها لأجل مرضها: تستحق النفقة ٥٨ جـ ٣٤.

* إذا تعذرت النفقة من جهته كان لها المطالبة بالفسخ إذا كان محجوراً عليها على وجهين ٣٦ ، ٣٧ جـ ٣٠ ، ١٣ جـ ٣٣ ، ٥٤ ، ٥٥ جـ ٣٤.

* الفسخ للإعسار جائز في مذهب الثلاثة، الحاكم ليس فسخاً، إذا كان هو الفاسخ فلا يحتاج فسخه إلى حكم حاكم فيه، إن فسخت هي ففيه نزاع ٣٦ ، ٣٧ جـ ٣٠ ، ٥٤ جـ ٣٤.

* إذا لم يفسخ الحاكم وشهد لها أنه قد مات وتزوجت لأجل ذلك ولم يمت فالتكاح باطل... ٥٩ جـ ٣٤.

* إذا كان سبب الاستحقاق ظاهراً لم يحتاج إلى إذن حاكم كنفقة المرأة على زوجها «خذى ما يكفيك...» ١٣٥ جـ ٢٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ جـ ٣٠.

* إذا كان موسراً وامتنع عن الإنفاق فطلبت من القاضي أن يأمرها بالاستدانة فأمرها رجعت عليه ٥٥ ، ٥٧ جـ ٣٤.

* تطعم من بيت زوجها بالمعروف مثل الخبز والبطيخ والفاكهة مما جرت العادة بإطعامه ٦٥ جـ ٣٤.

باب نفقة الأقارب والمماليك

* الواجبات في المال أربعة... وصلة الأرحام ٨٦ جـ ٢٩.

* نفقة الرجل على نفسه وأهله فرض عين، وهي مقدمة على غير ذلك «عندى دينار...» ٢٠٢ ، ٢٠٣ جـ ٢٨.

* على الولد الموسر أن ينفق على أبيه وزوجة أبيه وإخوته الصغار، إن لم يفعل كان عاقاً ٦٥ ، ٦٦ جـ ٣٤.

* إذا كان الولد موسراً وأبوه محتاجاً فعليه أن يعطيه تمام كفايته، كذلك إخوته إذا كانوا عاجزين عن الكسب، ولأبيه أن يأخذ من ماله ما يحتاجه بغير إذنه ٦٥ ، ٦٦ جـ ٣٤.

* نفقة الولد على أبيه بعد فطامه دل عليها النص تنبيهاً ٦٨ ، ٦٩ جـ ٣٤.

* إذا كان الابن محتاجاً عاجزاً عن الكسوة فعلى الأب إذا كان موسراً ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده الصغار المحتاجين والعاجزين عن الكسب ٢٠٠ ، ٢٠١ جـ ٣٠ ، ٦٢ جـ ٣٤.

* عليه نفقة ولده بالمعروف إذا كان الولد فقيراً عاجزاً عن الكسب والوالد موسراً، وإذا لم يمكن الإنفاق على الولد إلا بإجارة ما هو متعطل في عقاره وبعمارة ما يمكن عمارته منه، أو يمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك ٦٧ جـ ٣٤.

* للولد أن يأخذ نفقته بدون إذن والده ٢٠٠ ، ٢٠١ جـ ٣٠.

* إن كان الجد عاجزاً عن نفقة ابن ابنه لم تجب عليه نفقته ٦٨ ، ٦٩ جـ ٣٤.

* وجوب الصلة والنفقة وغيرها لذوى الأرحام الذين لا يرثون بفرض ولا تعصيب، أم مسطح بنت خالة أبي بكر ٢٠٣ جـ ١٥.

* إذا كان المال لا يتسع للأقارب والأباعد فإن نفقة القريب واجبة عليه فلا يعطى البعيد ما يضر

بالقريب ٦٨ ، ٦٩ جـ ٣٤.

* ولد الزنا يتيم ينفق عليه المسلمون ٦٤ ، ٦٥ جـ ٣٤.

* إذا اختلفا في يسار الأب ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه ٦٦ جـ ٣٤.

* حكم له حاكم فغيته عنه أمه: ليس لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما أنفقوه عليه في هذه الحالة ٦٧ ، ٨٥ جـ ٣٤.

* وفي حضنته ولم تكن الحضانة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك ٦٨ ، ٦٩ جـ ٣٤.

* إذا أخذت الولد على أن تنفق عليه من عندها ولا ترجع إلى الأب لم ترجع عليه، لو أرادت أن تطالبه بالنفقة في المستقبل فله أن يأخذ الولد منها ٧٠ ، ٧١ جـ ٣٤.

* تزوج امرأة ولها ولد من غيره فشارطته على أن لا تطالبه ببعض صداقها مادام الصبي عنده: ليس له مطالبتها بما أنفق على الصبي إذا كان الإنفاق بمعروف، سواء أنفق بإذن أمه أو لا ٦٥ جـ ٣٤.

* المدة التي كان عاجزاً فيها عن النفقة على بنيه لا نفقة عليه ولا رجوع لمن أنفق فيها بغير إذنه ٦٦ جـ ٣٤.

* لم يقل أحد من العلماء: إن نفقة القرائب تثبت في الذمة لما مضى من الزمان، إلا إذا كان قد استدان عليه النفقة بإذن حاكم أو أنفق بغير إذن حاكم غير متبرع وطلب الرجوع بما أنفق فيه خلاف ٥٠ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٦ جـ ٣٤.

* إذا حكم الحاكم باستقرارها في الذمة بمجرد الفرض لم يلزم حكمه ٦١ جـ ٣٤.

* ولمن أخذ منه المال بغير حق أن يرجع بما أخذ، مذهب أبي حنيفة تسقط بمضى الزمان وإن

قضى بها القاضى إلا أن يأذن القاضى بالاستدانة، وذكر بعضهم فى قضاء القاضى هل يصير به ديناً؟ روايتان ٦١ جـ ٣٤.

* إذا كان الابن فى حضانة أمه فأنفقت عليه تنوى بذلك الرجوع على الأب فلها ذلك ٨٥ جـ ٣٤.

* خلفت ثلاث بنات فأعطاهم لحميه وحمانه وقال لهم: زوجوا بهم إلى بلدكم حتى أجيء إليهم، فأغاب عنهم ثلاث سنين: ما أنفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع فلهم ذلك إذا كان ممن تلزمه نفقتهم ٦٤ جـ ٣٤.

* لو أمر القريب بالاستدانة فلم يستدن واستغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فهل تستقر فى الذمة بهذه الصورة؟ ٦١ جـ ٣٤.

* على الأب النفقة - رزقها وكسوتها - وعلى الأم الإرضاع ٤٤ - ٤٦ جـ ٣٤.

* تمام الرضاعة حولان كاملاً، وما بعده غذاء، مبدؤ الحول للفقهاء هنا قولان ضعيفان ٤٣ ، ٤٤ جـ ٣٤.

* يجوز إتمام الرضاع ويجوز الفطام قبل ذلك إذا كان مصلحة، لو أراد أحدهما الإتمام والآخر الفصل قبل ذلك فالأمر لمن أراد الإتمام ٤٤ - ٤٦ جـ ٣٤.

* الأم أحق بإرضاع ابنها من غيرها، لو طلبت الإرضاع بالأجرة قدمت على المتبرعة ١٨٨ جـ ٣٠.

* إذا امتنعت الأم عن الإرضاع إلا بأجرة وكان عاجزاً عنها فله أن يسترضع غيرها ١٧١ ، ١٧٢ جـ ٣٢ ، ٥٦ ، ٥٧ جـ ٣٤.

* إذا لم يوجد غيرها تعين عليها ٥٦ ، ٥٧ جـ ٣٤.

* نفقة الإرضاع من جنس نفقة الأقارب
٢٢٣ج٣٢.

* البائن لها أجرة الرضاع باتفاق العلماء، أدلة
ذلك ٤٣ - ٤٥، ٤٩، ٦٧، ٦٨ج٣٤.

* «والوالدات يرضعن أولادهن» هل هو خاص
بالمطلقات أو عام؟ لا منافاة بين القولين؛ إذا
كانت عامة دلت على أنها ترضع ولدها مع
إنفاق الزوج عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة
الزوجة ٤٣-٤٦، ٤٨ ج٣٤.

* قول القاضى لها أن تؤجر نفسها لرضاع ولدها
سواء كانت مع الزوج أو مطلقة خلاف الآية
٤٤ - ٤٦ج٣٤.

* «أجورهن» رزقهن وكسوتهن بالمعروف إذا لم
يكن بينهما مسمى يرجعان إليه ٤٧،
٤٨ج٣٤.

* لم يشترط عقد إيجار ولا إذن الأب لها فى
الإرضاع بالأجر ١٨٨ج٣٠.

فصل

نفقة الرقيق

* «... فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس...»

«للمملوك طعامه، وكسوته بالمعروف، ولا

يكلف...» من العلماء من جعل المعروف هو

الواجب والمواساة مستحبة، وقد يقال أحدهما

تفسير للآخر ٥٦، ٥٧ج٣٤.

* لايجب تمليك المملوك نفقته، العرف فى زمن

النبي ٥٧، ٥٨ج٣٤.

* إذا كانت الجارية محتاجة إلى النكاح فليعفها:

بوطنها أو تزويجها، لايجوز أن يطأها إلا زوج

أو سيدها ٤١ج٣٢، ٦٠ج٣٤.

فصل

نفقة البهائم

* نفقة الحيوان واجبة على ربه، إذا أنفق المربي أو

المستأجر عليه فله الرجوع، وكذلك المودع

والشريك والوكيل ٣٠٤، ٣٠٥ ج٢٠.

* إذا هزلت الدابة الموقوفة فالموقوف عليه بالخيار

بين الإنفاق عليها أو بيعها وصرف ثمنها فى

مثلا ١١٨ج٣١.

باب الحضانة

* اليتيم فى الآدميين من فقد أباه لأنه هو الذى

يهدبه ويرزقه وينصره، تعظيم أمر اليتامى فى

القرآن، وحكمته ٦٩ ج٣٤.

* حضانته على الأب كنفقته ٦٩ ج٣٤.

* جنس النساء فى الحضانة مقدمات على الرجال:

هن أرفق بالصغير، وأخبر بتغذيته وحمله

وأصبر على ذلك وأرحم به ٧٨، ٨٠ ج٣٤.

* إذا اجتمع امرأة بعيدة ورجل قريب ٨١ ج٣١.

* فتقدم الأم على الأب، وتقدم الجدة أم الأب

على الجد، وتقدم أخواته على إخوته وعماته

على أعمامه وخالاته على أخواله ٧٨، ٨٠،

٨١ ج٣٤.

* تقديم جنس نساء الأم على نساء الأب مخالف

للأصول والعقول، تقديم نساء العصابة على

أقارب الأم هو أرجح القولين ٧٨ ج٣٤.

* وعلى هذا أم الأب مقدمة على أم الأم والأم

والأخت من الأب مقدمة على الأخت من الأم

والعمة مقدمة على الخالة ٧٨ ج٣٤.

* حضانة الجارية لبنت العم دون العم من الأم

ودون ابن العم الذى ليس بمحرم ٢٠٧ ج٣١.

* ويقدم أقارب الأم من الرجال على أقارب الأم، والأخ لأب أولى من الأخ للأم، والعم أولى من الحال ٧٨ جـ ٣٤.

* قيل: لا حضانة للرجال من أقارب الأم بحال بل تثبت إلا لرجل من العصابة أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصابة أو وارث فإن عدموا فالحاكم ٧٨ جـ ٣٤.

* من الأقوال المتناقضة في الحضانة ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١ جـ ٣٤.

* متى كانت الطبقة الثانية موجودة والأولى لا استحقاق لها استحققت الثانية، سواء كانت الأولى استحققت أو لم تستحق، ولا يشترط لاستحقاق الثانية استحقاق الأولى ٥٦، ٥٧، ١٢٠ جـ ٣١.

* لاحضانة للأم المزوجة بأجنبي، الحكمة ١٨٨، ١٨٩ جـ ٣١، ٦٨، ٦٩ جـ ٣٤.

* إذا كان مقيمًا في بلد غير بلد الأم فالحضانة له لا للأم وإن كانت أحق بالحضانة في البلد الواحد ٦٦، ٦٨ جـ ٣٤.

* إذا سافرت سفر نقلة فالحضانة للجد دونها ١٢٥ جـ ٣٤.

فصل

حضانة المميز

* النزاع في حضانة الابن المميز، وعن أحمد في حضائته ثلاث روايات: الأولى: أن الأم أحق به ما لم يبلغ ٧٢-٧٣ جـ ٣٤.

* الثانية: إن الأم أحق بالغلام مطلقًا كمذهب مالك، الثالثة: تخييره بين أبويه وهو المشهور عن أحمد، وهو مذهب... ٧٣ جـ ٣٤.

* التخيير في الشرع نوعان: (أ) تخيير رأى

ومصلحة، (ب) تخيير شهوة، تخيير الصبي المميز من الأخير، الحكمة في عدم تعيين أحدهما ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨١ جـ ٣٤.

* «خير غلامًا بين أبويه» ٧٤، ٨٤ جـ ٣٤.

* وقالوا: إذا اختار الأب كان عنده ليلًا ونهارًا ولا يمنع من زيارة أمه ولا تمنع الأم من تمريضه إذا اعتل ٨١ جـ ٣٤.

* وقالوا: إذا اختار الأم كان عندها ليلًا والنهار عند الأب ليعلمه ويؤدبه ٨١، ٨٤ جـ ٣٤.

* وقالوا: إذا اختار الأب مدة ثم اختار الأم فله ٨١ جـ ٣٤.

* وقالوا: من اختار أحدهما ثم اختار الآخر نقل إليه، وكذلك إذا اختار أبدًا ٨١ جـ ٣٤.

* إن اختار المقام عند أمه وهي غير مزوجة كان عندها ولم يكن لأبيه تسفيره مع أخيه، وإن كان عند الأب ورأى من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك ٨٤ جـ ٣٤.

* لو اتفقا - الأب والأم - على أن يكون عند الأم وتنفق عليه من عندها، فهل يكون العقد بينهما لازمًا؟ إذا كان لازما فلا ضرر على الأب في هذا الالتزام ٧٠، ٧١ جـ ٣٤.

* حتى الصغير إذا اختار أحد أبويه وقدمناه إنما نقدمه بشرط حصول مصلحته وزوال مفسدته ٨٣ جـ ٣٤.

* لو قدر أن الأب ديوث لا يصونه والأم تصونه لم يلتفت إلى اختيار الصبي ٨٣، ٨٤ جـ ٣٤.

* إذا كان أحد الأبوين يفعل معه ما أمر الله به والآخر لا يفعل معه الواجب أو يفعل معه الحرام قدم من يفعل الواجب ولو اختار الصبي غيره، العاصي لا ولاية له ٨٣، ٨٤ جـ ٣٤.

* لا يمكن الأمرد الحسن من التبرج ولا من الجلوس في الحمام بين الأجانب... ٢٤٣ جـ ١٥.

* النزاع في حضانة البنت المميّزة، وفيها عن أحمد روايتان: الأولى: أن الأب أحق بها، الثانية: أن الأم أحق ٧٢، ٧٣ جـ ٣٤.

* من قال بتخير الجارية، حديثه ضعيف ٧٤، ٧٥ جـ ٣٤.

* الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين مطلقاً ٨١، ٨٣ جـ ٣٤.

* ليس في تخييرها نص ولا قياس صحيح، الفرق بين تخييرها وتخير الابن ٧٤، ٨٣ جـ ٣٤.

* الشارع ليس له نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ولا تخيير أحد الأبوين مطلقاً، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً ٨٣، ٨٤ جـ ٣٤.

* واختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر في الإحسان والصيانة لها ٨١، ٨٢ جـ ٣٤.

* اجتهد العلماء في تعيين أحدهما، من عين الأم... لابد أن يراعوا صيانتها لها ٨٢، ٨٣ جـ ٣٤.

* للأب انتزاعها من الأم إذا لم تكن حافظة لها ٨٣ جـ ٣٤.

* ولو قدر أن الأب عاجز عن حفظها وصيانتها أو مهمل قدموا الأم في هذه الحالة ٨٣ جـ ٣٤.

* لا يقدم من يكون مفرطاً أو متعدياً على البر العادل المحسن القائم بالواجب ٨٣، ٨٤ جـ ٣٤.

* إذا قدر أن الأب تزوج ضرة وهي تترك عند ضرة أمها لا تعمل مصلحتها بل تؤذيها أو تقصر في مصلحتها وأمها تعمل مصلحتها ولا

تؤذيها فالحضانة للأم ٨٣، ٨٤ جـ ٣٤.

* توفيت أمها وبقيت عند زوج أمها فتعرض بعض الجند لأخذها: الجند ليس محرماً لها، إذا كان زوج أمها يحضنها حضانة تصلحها لم تنقل من عنده لأجنبي لا يحل له النظر إليها والحلوة بها ٨٤ جـ ٣٤.

كتاب الجنائيات

* سر تقديم الفقهاء ريع العبادات على ريع المعاملات، ثم ريع المناكحات على ريع الجنائيات ١٤٥ جـ ٣٢.

* في العقوبات الجارية على سنن العدل والشرع ما يعصم الدماء والأموال، ويغني ولاية الأمور عن وضع جبايات تفسد العباد والبلاد ٩٤ جـ ٣٤.

* الظلم للغير يستحق صاحبه العقوبة في الدنيا لا محالة لكف ظلم الناس بعضهم عن بعض، ما عاد من الذنوب بإضرار الغير في دينه ودنياه فعقوبتنا له في الدنيا أكثر، وماعاد من الذنوب بمضرة الإنسان في نفسه فقد تكون عقوبته في الآخرة أشد وإن كنا لا نأقبه في الدنيا ٢١٦ - ٢١٨ جـ ١٠.

* الحدود التي لآدمي معين: منها النفوس، تحريم القتل ٢٤٩-٢٥٤ جـ ١٥، ٢٤، ٢٥، ١٦٥ جـ ٢٨.

* «أكبر الكبائر ثلاث...» «أى الذنب أعظم...» سر هذا الترتيب ٢٤٩-٢٥٤ جـ ١٥.

* الأصل في دماء المسلمين وأموالهم التحريم «إن دماءكم» ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣.

* لا يجوز له أن يقتل نفسه وإن كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه ١٦١، ١٦٢ جـ ٢٤.

* يقتل القاتل لعدوانه على الخلق لما في ذلك من

الفساد المتعدى ٥٧، ٥٨ جـ ٢٠.

* القتل فساد النفوس الموجودة، وهو ناشئ عن القوة الغضبية، وهو اعتداء وفساد فيها، انقسام الأمم الثلاث في هذه القوة، كمال القوة الغضبية الشجاعة، وكمال الشجاعة الحلم ٢٤٩ - ٢٥٤ جـ ١٥.

* إذا قتله قتلاً محرماً: لعداوة أو مال أو خصومة... فهو من الكبائر، ولا يكفر بمجرد ذلك، إذا قتله لأجل دين الإسلام فهو كافر محارب مخلد في النار ٨٨- ٩١ جـ ٣٤.

* تعمد إسقاط الجنين يقدح في دين الزوج وعدالته ١٠٢ جـ ٣٤.

* الجمهور على أن توبه القاتل مقبولة... ١٨، ١٩ جـ ١٦.

* قاتل النفس بغير حق عليه جقان الأول: حق الله لكونه تعدى حدود الله...، هذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة ١٨، ١٩ جـ ١٦، ١٠٧، ١٠٨ جـ ٣٤.

* الثانى: حق الآدميين، فإذا مكنهم من القصاص أو صالحهم بمال أو طلب منهم العفو فعفوا فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك تمام التوبة ١٨، ١٩ جـ ١٦، ٨٨، ٩٠، ١٠٨ جـ ٣٤.

* فإذا قتلوه لم يسقط حق المقتول في الآخرة، إذا كثرت حسنات القاتل أخذ منها ما يرضى به المقتول، أو يعوضه الله من عنده إذا تاب توبة نصوحاً ٨٨- ٩٠، ١٠٩ جـ ٣٤.

* حق المظلوم لا يسقط باستغفار الظالم لا في قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد ١٠٩ جـ ٣٤.

* لا يعاقب الكافر على ما فعله قبل إسلامه من محرم كالقتل، سواء كان يعتقد تحريمه أولاً ١٠ جـ ٢٢.

* القتل ثلاثة أنواع ٢٠٥، ٢٠٦ جـ ٢٨.

* القتل عمداً فيه القود لوارثه: إن شاء قتل، وإن شاء عفى، وإن شاء أخذ الدية ٨٩، ٩١- ٩٤ جـ ٣٤.

* وإن كان مسافراً قتله الحرامية ٩٩، ١٠٠ جـ ٣٤.

* الأول: العمد المحض، وهو أن يقصد من يعلمه معصوماً بما يقتل غالباً سواء قتل بحده كالسيف - أو بثقله - كالسندان - أو بغير ذلك كالترقيق، والتغريق، والإلقاء من شاهق، والخنق الذى يموت به صاحبه غالباً، وإمساك الخصيتين حتى تخرج الروح، وغم الوجه حتى يموت، وسقى السموم ونحو ذلك. فهذا إذا فعله وجب فيه القود ٢٠٩ جـ ٢٠، ٢٠٦ جـ ٢٨، ٩١، ٩٢ جـ ٣٤.

* إذا ادعى أن هذا الخنق لا يقتل غالباً لم يقبل منه بغير حجة، إن كان أحدهما قد غشى عليه بعد الخنق ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فمه شيء فمات وجب القود بلا ريب ٩١، ٩٢ جـ ٣٤.

* يجب القود على الخانق الذى رفس الآخر فى أنثيه ٩٢ جـ ٣٤.

* الفعل الذى يقتل غالباً يجب به القود فى مذهب... مثل ما لو ضربه فى أنثيه حتى مات ٩٢، ٩٥ جـ ٣٤.

* إذا مات بضربه بالدبوس وكان ضربه عدواناً محضاً وجب القود، فإن مات مع ضرب آخر ففى القود نزاع ٩٦، ٩٧ جـ ٣٤.

* إذا ضربه عدواناً فمكث زمناً ضعيفاً ثم مات بالضربة وجب القود ٩٢ جـ ٣٤.

* اتهموه النصارى فى قتل نصارى ولم يظهر عليه

فألزموا النائب أن يعاقبه فعوقب حتى مات لم يقر: يجب ضمان الذي التزموا دمه، بل يعاقبون كما عوقب ٩٥، ١٠٩ جـ ٣٤.

* أخذ له مال فاتهم به رجلاً من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فأقر ثم أنكر فضربه حتى مات: إذا فعل به فعلاً يقتل بلا حق ولا شبهة وجب القود ٣٩ جـ ٣٤.

* قتل الشهود إذا رجعوا عن الشهادة وقالوا تعمدنا الكذب ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٢٠، ١٠٠ جـ ٣٤.

* والحاكم الجائر ٢٠٩ جـ ٢٠.

* الدال على الشخص المعصوم إذا تعمد الكذب عليه القود ١٠٠ جـ ٣٤.

* هؤلاء إذا قتلوه بالأحوال الشيطانية الفاسدة فعليهم القود والدية والقصاص ٣٥٠، ٣٥١ جـ ١١.

* الثاني: الخطأ شبه العمد، ومن قال به «ألا إن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا» ١٥-١٧، ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٢٠، ٢٠٨، ٢٠٩ جـ ٢٨.

* إذا ضربه عدواناً فمكث زمناً ضعيفاً ثم مات... ففيه دية مغلظة إن لم يكن موته بالضربة ٩٢ جـ ٣٤.

* إذا قتله خطأ بأن كان أحدهما مريضاً وقد ضربه الآخر ضرباً شديداً يزيد في مرضه وكان سبباً في موته ١٠٥ جـ ٣٤.

* الثالث: الخطأ المحض لا يؤخذ منه قصاص ولا في الدنيا ولا في الآخرة. قسم الفقهاء الخطأ إلى خطأ في الفعل وخطأ في القصد: (أ) أن يقصد الرمي إلى ما يجوز رميه من صيد

وهدف فيخطئ بها. هذا فيه الكفارة والدية، (ب) أن يخطئ في قصده لعدم العلم مثل أن يرمى من يعتقده مباح الدم ثم يتبين أنه كان مسلماً. لا دية فيه في أحد القولين. ١٥-١٨ جـ ٢٠، ٢٠٦، ٢٠٩ جـ ٢٨، ٨٨، ٨٩، ١٠٠ جـ ٣٤.

* عمد الصبي والمجنون خطأ عند الجمهور ١٠٠، ١٠١ جـ ٣٤.

فصل

* إذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث إنهم جميعهم باشروا قتله وجب القود عليهم جميعهم، وإن كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائم يحرس المباشر ويعاونه أو أدخل الرجل إلى البيت وغلق الأبواب ففيها قولان: الأول: لا يجب القود إلا على المباشر وهو قول...، الثاني: يجب على الجميع وهو قول...، ترجيحه، وإن شاؤوا قتلوا بعضهم ٨٩، ٩٠، ٩٢ جـ ٣٤، ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٢٠.

* الممسك يقتل في مذهب ٩١، ٩٢ جـ ٣٤.

* «لو تمالأ عليه أهل صنعاء...» ٢٠٩ جـ ٢٠.

* إذا أكره على قتل معصوم لم يحل له قتله، وإن قتل فقتل: يجب القود عليهما، وقيل: على المكره، وقيل: على المكره المباشر ١٨٣، ١٨٤ جـ ٨، ٢١٠ جـ ٢٠.

* واعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله: يجب القود على الموعود، ويجب أن يعاقب الواعد بما يردعه وأمثاله. وعند بعضهم يجب عليه القود ٩٦، ٩٨ جـ ٣٤.

* الوارث كالأب وغيره إذا قتل مورثه عمداً لم يرث ماله ولا ديته... ٩٧، ٩٨ جـ ٣٤.

* دفنت ابنها فى الحياة حتى مات: هو الواد، عليها الدية فى قول الجمهور لورثته غيرها، وفى وجوب الكفارة قولان ١٠٢ جـ ٣٤.

* اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبى: يجوز قتلهم جميعهم البالغ منهم وإن شاءوا قتلوا بعضهم، الأمر فى ذلك لغير المشاركين فى قتله من ورثته كإخوته، وإن كان الصغار من أولاده أعانوا على قتله لم يكن دمه إليهم ولا إلى وليهم، الصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون ٩١ جـ ٣٤.

* حر وعبد حملوا خشبة فتهورت من غير عمد فأصابتهما رجلًا فأقام يومين ثم مات: إن حصل منهما تفريط أو عدوان وجب الضمان عليهما...، إذا وجب الضمان على العبد والحر نصفين تعلق برقبته... ١٠٤ جـ ٣٤.

* إذا جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سببه تسليمه فليس على السيد شيء إلا أن يختار ١٠٤ جـ ٣٤.

باب شروط وجوب القصاص

* القصاص لغة ٤٨، ٤٩ جـ ١٤.

* وشرعاً هو المساواة والمعادلة فى القتل ٤٠-٤٦ جـ ١٤، ٢٠٧ جـ ٢٨.

* أباح الله من قتل النفوس ما يحتاج إليه فى صلاح الخلق ٢٧٠ جـ ٢٨، ٨٧ جـ ٣٤.

* الواجب فى كتاب الله الحكم بين الناس فى الدماء والأموال وغيرها بالقسط الذى أمر الله به، ومحو ما كان عليه كثير من الناس من حكم الجاهلية، وإذا أصلح مصلح بينهما فليصلح بالعدل ٢٠٨ جـ ٢٨.

* كتب علينا القصاص وأخبر أن فيه حياة فإنه

يحقن دم غير القاتل من أولياء الرجلين ٤١، ٤٤ جـ ١٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣ جـ ٢٨، ١٧٥، ١٧٦ جـ ٣٠.

* وأيضاً إذا علم من يريد القتل أنه يقتل كف عن القتل ٤١، ٤٢ جـ ١٤، ٢٠٦، ٢١٠ جـ ٢٨.

* فضل القصاص ٢٠٦ جـ ٢٨.

شروطه

(١) عصمة المقتول

* وجد عند امرأته رجلاً أجنبياً: إن كان قد وجدهما يفعلان الفاحشة وقتلها فلا شيء عليه فى الباطن فى أظهر قولى العلماء، ومنهم من قال يسقط القود عنه إن كان الزانى محصناً سواء كان القاتل زوج المرأة أو غيره، وإن كان لم يفعل الفاحشة بعد ووصل لأجلها ففيه نزاع والأحوط له أن يتوب من القتل فى مثل هذه الصورة ١٨٨ - ١٩٢ جـ ١٥، ١٠٦، ١٠٧ جـ ٣٤.

* وإذا لم يندفع إلا بالقتل جاز قتله بالاتفاق، ويجوز فى أظهر قولى العلماء قتله وإن اندفع بدونه، ويقبل قوله أنه قتله لذلك إذا ظهرت دلائل ذلك ٧٢، ٧٣ جـ ١٥.

(٢) التكليف

* إن كان الذى شرب الخمر يعلم ما يقول فقتل وجب القود وعقوبة قاتل النفس، وإن كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك ففيه قولان ٩٦، ٩٧ جـ ٣٤.

* الصغار لا يقتلون، يعاقبون بالتأديب ٩١ جـ ٣٤.

(٣) المكافئة

* التكافؤ هو فى المسلم الحر مع المسلم الحر، الذمى ليس بكفء للمسلم، وكذلك المستأمن، ولا يجوز قتل الذمى بغير حق ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ جـ ٢٠٧ - ٢٠٩ جـ ٢٨ ، ٩٣ ، ٩٤ جـ ٣٤.

* قتل المسلم بالكافر والذمى فيه ثلاثة أقوال: أعدلها لا يقتل به إلا فى المحاربة ٤٥ جـ ١٤. لا يقتل الذمى الحر بالعبد المسلم ٤٥ ، ٤٦ جـ ١٤.

* قتل المسلم الحر بالعبد فيه ثلاثة أقوال: أعدلها لا يقتل به إلا فى المحاربة ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ جـ ١٤ ، ٢٠٨ ، ٢١١ جـ ٢٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ جـ ٣٠.

* «من قتل عبده قتلناه» «من مثل بعبده عتق عليه» لأن الإمام وليه ٤٥ ، ٤٦ جـ ١٤.

* العبد يقتل بالحر والأنثى تقتل بالأنثى وبالذكر، والحر يقتل بالحر أيضا عند عامة العلماء ٤١-٤٣ جـ ١٤.

* ولو تفاضلت قيم العبيد ٥٤ ، ٥٥ جـ ١٤.

* «المسلمون تتكافؤ دماؤهم» فلا يفضل عربى على عجمى ولا قرشى وهاشمى على غيره من المسلمين، ولا حر أصلى على مولى عتيق، ولا عالم أو أمير على أمى ومأمور، بخلاف ما كان عليه فى الجاهلية وحكام اليهود ٤١ ، ٤٢ جـ ١٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ جـ ٢٨ ، ٨٧ جـ ٣٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ جـ ٣٥.

* والحر يقتل بالأنثى عند عامة العلماء، وقيل يشترط أن يؤدى تمام ديته ٤١ جـ ١٤.

* «وكتبنا عليهم...» ٥٠ ، ٥٤ جـ ١٤.

(٤) عدم الولادة

* دفنت ابنها حتى مات ١٠٢ ، ١٠٣ جـ ٣٤.

* ابن العم هل يقتل أباه؟ ٢١٠ جـ ٣١.

* إذا اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبى قتل البالغ منهم ٩١ جـ ٣٤.

باب استيفاء القصاص

شروطه

(١) كون مستحقه مكلفاً

* هل للأب أن يستوفى حق القصاص الذى لابنه أم يتركه حتى يبلغ؟ إن كان بالغاً فله استيفاء العقوبات البدنية واستبقاؤها ١٤٦ ، ١٤٧ جـ ٣٤.

* ليس للورثة قبل وضع الحمل أن يقتصوا منه إلا عند مالك، وإن وضعت بنتاً أو بنتين بحيث يكون لابنى العم نصيب من التركة كان للعصبة أن يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبى حنيفة ومالك وأحمد فى رواية، ولم يجز لهن القصاص فى المشهور عنه وهو قول الشافعى ٩٠ جـ ٣٤.

* وهل لولى البنات - كالحاكم - أن يقوم مقامهن فى الاستيفاء أو الصلح على مال؟ ٩٠ جـ ٣٤.

* لكن إن كانت البنات محاويج هل لوليهن المصالحة على مال لهن ٩٠ ، ٩١ جـ ٣٤.

* وإن كان الوارث صغيراً لم يبلغ فلمن له الولاية عليه، وإن لم يكن له ولى فالسلطان وليه والحاكم نائبه فى أحد القولين، وفى الثانى حتى يبلغ وهو مذهب... ٩١ جـ ٣٤.

(٢) اتفاق الأولياء المشتركين

فيه على استيفائه

* دم المقتول لورثته ٢١٠ ج ٣١.

* إذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء، وكذلك إذا وافق ولي الصغار - الحاكم أو غيره - على القتل مع الكبار ... ٨٩-٩١ ج ٣٤.

* إذا اختلفوا فأرادت الأم أمراً وأراد ابن العم أمراً قدم ما أراه ابن العم - وهو ذو العصة وهو إحدى الروايات - التي اختارها أكثر أصحاب مالك، وفي الثانية أن الأمر أمر من طلب الدم، الثالثة أن من عفا من الورثة صح عفوهم ٢١٠ ج ٣١.

* وإن عفا بعض مستحقى القود سقط ٢١٠ ج ٣١.

* من قتل ولا ولي له كان الإمام ولي دمه: فله أن يقتل، وله أن يعفو عن الدية، لا مجاًئاً ٤٥، ٤٦ ج ١٤.

* وليس للسلطان حق في دمه ولا في ماله ٩٢ ج ٣٤.

* وليس لولي الأمر أن يأخذ من القاتل شيئاً لنفسه ولا لبيت المال وإنما الحق في ذلك لأولياء المقتول ٩٢ ج ٣٤.

* إذا سقط القود عن قاتل العمد جلد مائة وحبس سنة عند ... ٢١٠، ٢١١ ج ٣١، ٩٣، ٩٤ ج ٣٤.

(٣) أن يؤمن عند الاستيفاء

أن يتعدى الجاني

* إذا كان المظلوم لا يمكنه أن يقتص إلا بالعدوان لم يجز ٢٠٨، ٢٠٩ ج ٣٠.

فصل

* إن كان قاطع طريق: فليل بإذن الإمام، فمن علم أن الإمام أذن في قتله بدلائل الحال جاز أن يقتله على ذلك...، وإذا وجب قتله كان قاتله مأجوراً ١٠٥، ١٠٦ ج ٣٤.

* القتل المشروع هو ضرب العنق بالسيف... ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٨.

* حجة من رأى من الفقهاء أن لا قود إلا بالسيف في العنق... الذين قالوا يفعل به مثل ما فعل أقرب إلى العدل، إيضاح ذلك، وأدلتها، ومن قال به، وأمثله ٩٦، ٩٧ ج ١٨، ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢٠، ١٧٤، ٢٠٩، ٢١٠ ج ٢٨.

باب العفو عن القصاص

* كان في بنى إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية ٤٠ ج ١٤.

* إذا كان القتل عمداً مكن أولياء المقتول من القاتل فإن أحبوا قتلوا وإن أحبوا عفوا، وإن أحبوا أخذوا الدية ٤٠، ٤١، ٥٧، ٧١، ٧٢ ج ١٤، ٢٩٩، ٣٠٠ ج ٢٠، ٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٢٨، ٢١٠ ج ٣١.

* من العدل أن يمكن المظلوم من الانتصاف ثم بعد ذلك الشفاعة إلى المظلوم في العفو ويصالحه الظالم ٢٩٩ ج ١١.

* ينبغي أن يطلب العفو من أولياء المقتول فإنه أفضل لهم ٢٠٨، ٢٠٩ ج ٢٨.

* وإذا اعترف الظالم بظلمه وطلب من المظلوم أن يعفو عنه ويستغفر الله فهذا حسن مشروع وكان من المحسنين وإن أبى إلا طلب حقه لم يكن ظالماً ٢٩٨ ج ١١.

* «...» مازاد الله عبداً يعفو إلا عزاً» ١٩٨، ١٩٩

جـ ٣٠.

* وللمظلوم أن يهجره ثلاثاً، وأما بعد الثلاث فليس له هجره على ظلمه إياه ١٩١ جـ ١١.

* ليس من شرط طلب العفو من المظلوم أن الظالم يقوم على قدميه، ولا يضع نعله على رأسه ونحو ذلك ٢٩٩ جـ ١١.

* إذا عفوا عن القاتل بشرط ألا ينزل بلادهم ولا يسكن فيها ولم يف لم يكن العفو لازماً، وهل لهم أن يطالبوه بالدية أو الدم ١٠٠ جـ ٣٤.

* إذا عجز عن العوض في الصلح في القصاص ٢٨٩، ٢٩٠ جـ ٢٠.

* الدية في العمد يرجع فيها إلى رضى الخصمين ١٣٧ جـ ١٩.

* قتل الغيلة لا عفو فيه، وكذلك قتل السلطان ١٧٥، ١٧٦ جـ ٢٨.

* من قتل بعد العفو أو أخذ الدية فهو أعظم جرماً ممن قتل ابتداءً، وهل يجب قتله حداً ٢٠٦ جـ ٢٨.

* وليس لهم أن يقتلوا غير قاتله ٤٢، ٤٣ جـ ١٤، ٥٥ جـ ١٦، ٢٠٦-٢٠٨ جـ ٢٨.

* هل يستحق العافى الدية بمجرد عفو ٦٦ جـ ١٤.

* هل له أن يأخذ الدية بغير رضا القاتل ٢١٠، ٢١١ جـ ٣١.

* وإذا تعذر القصاص عدل إلى الدية ٣٠١، ٣٠٢ جـ ٢٠.

باب ما يوجب القصاص

فيما دون النفس

* المكافئات في الأعضاء والجروح معتبرة، يؤخذ

العضو بنظيره ٤١ جـ ١٤، ٩٦، ٩٧ جـ ١٨.

* القصاص مشروع إذا أمكن استيفاؤه من غير حيف كالاقتصاص في الأعضاء التي تنتهي إلى مفصل ٩٦، ٩٧ جـ ١٨.

* وإذا قطع يده اليمنى من مفصل فله أن يقطع يده كذلك وإذا قلع سنه فله أن يقلع سنه ٢٠٩ جـ ٢٨.

* وإذا لم تمكن المساواة مثل أن يكسر له عظماً باطناً فلا يشترع، تجب الدية المحددة أو الأرض ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٢٨.

فصل

* القصاص في الجراح أيضاً ثابت... بشرط المساواة في الجروح التي تنتهي إلى عظم: فإذا شجه في رأسه أو وجهه فأوضح العظم فله أن يشجه كذلك ٢٩٨ جـ ١١، ٩٦، ٩٧ جـ ١٨، ٣٠٠ جـ ٢٠، ٢٠٩ جـ ٢٨.

* وإذا شجه دون الموضحة لم يقتصر، تجب الدية المحددة أو الأرض ٢٠٩ جـ ٢٨.

* العدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان ١٠٣ جـ ٣٤.

* قيس أحدهما واحداً والآخر ضربه فشلت يده: ١٠٥، ١٠٦ جـ ٣٤.

* الأظهر وجوب القود عليهما إن وجب وإلا فالدية ١٠٥، ١٠٦ جـ ٣٤.

* إن صالحه على شلل يده على شيء وجب ما اصطلاحاً عليه وإن أعطاه بلا مصالحة فله أن يطلب تمام حقه ١٠٧ جـ ٣٤.

* ثبوت القصاص في الضربة واللطمه ونحو ذلك مذهب الخلفاء الراشدين وهو المتصوص عن أحمد وبه جاءت السنة وهو الصواب، وذهب

ثوبه فيخرق ثوبه المائل له أو يهدم داره فيهدم داره أقرب إلى العدل ١٧٨، ١٧٩ جـ ٣٠.
* شرع القصاص في النفوس والأموال والأعراض بحسب الإمكان ١٩١، ١٩٢ جـ ٢٠.

كتاب الديات

* الدية لغة ١٣٦، ١٣٧ جـ ١٩.
* ثبوت الدية للقاتل وأنها مختلفة باختلاف المقتولين ٤٣، ٤٤ جـ ١٤.
* إن كان القتل عمداً فالدية في مال القاتل، والخطأ دية على عاقلته ٨٨، ٨٩، ٩١ جـ ٣٤.
* إذا جنى الصبي جناية توجب دية مثل أن يكسر سناً خطأ فديته على عاقلته ١٠٠، ١٠١ جـ ٣٤.
* والدية تجب للمسلم والمعاهد ٨٨، ٨٩ جـ ٣٤.
* رجل ركب فرساً مر به دباب ومعه دب فجفل الفرس ورمى راكبه ثم هرب ورمى رجلاً فمات: لا ضمان على صاحب الفرس، وعلى الدباب العقوبة ٩٥ جـ ٣٤.
* إذا كان نائب ولي الأمر متأولاً لم يمكنوا من مطالبته وجبته ٤٤ جـ ١٤.
* إذا ضرب الوالى المتهم ليقر حتى مات فعليه عتق رقبة، وتجب دية إلا أن يصلح ورثته على أقل من ذلك، ولو كان فعل به فعلاً يقتل غالباً بلا حق ولا شبهة وجب القود، ولو كان يحق لم يجب شيء ٩٥ جـ ٣٤.
* إذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم بالقتل ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته، وإن كان مطلوباً بحق وهو يعلم مكانه دل عليه، فإن قال: لا أعرف مكانه فالقول قوله ٩٥، ٩٦ جـ ٣٤.

بعض الفقهاء إلى أن المشروع فيه التعزير، تعليلهم وجوابه، إلا أن يكون الفعل محرماً لحق الله كفعل الفاحشة وتجريعه الخمر ٢٩٧، ٢٩٨ جـ ١١، ٩٧، ٩٨ جـ ١٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠ جـ ٢٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٩، ١١٨، ١٤٤، ١٤٧ جـ ٣٤.
* رجل من أكابر مقدمى العسكر معروف بالخير والدين كذب عليه بعض المكاسين حتى ضرب وعلق وطيف به على حمار وجبس: الجمهور يثبتون القصاص في مثل ذلك ١٤٤ جـ ٣٤.
* المضروب يستحق أن يضرب من طلب ضربه إذا لم يعرف بالشر قبل ذلك، أدلته ١٤٦ جـ ٣٤.
* إذا ضرب الوالى رعيته ضرباً غير جائز فلهم الاقتصاص منه ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٢٨.
* وإذا كانت الضربة مما تقلع الأسنان في العادة فللمجنى عليه القصاص ١٠٧، ١٠٨ جـ ٣٤.
* والقصاص في الأعراض مشروع فإن كان العدوان عليه محرماً لحقه لما يلحقه من الأذى جاز الاقتصاص منه بمثله: إذا لعنه أودعا عليه، أو شتمه بشتمه لا كذب فيها - مثل الإخبار عنه بما فيه من القبائح أو تسميته بالكلب والحمار والخنزير، أو أخزأك الله ونحو ذلك ٢٩٧ جـ ١١، ٢٠٩، ٢١٠ جـ ٢٨، ٨٧، ١٠٣، ١١٨، ١٤٤، ١٤٥ جـ ٣٤.
* إذا قال له الهاشمي: يا كلب أو لعنك الله قال له مثل ذلك ٨٧ جـ ٣٤.
* وهذا النظر أيضاً في ضمان الحيوان والعقار ونحوه بمثله تقريباً، أو بالقيمة ٩٦ - ٩٨ جـ ١٨، ١٧٨، ١٧٩ جـ ٣٠.
* س القصاص في إتلاف الأموال مثل أن يخرق

باب مقادير ديات النفس

* الدية فى الخطأ مقدرة بالشرع تقديرأ عاماً للأمة
١٣٧جـ ١٩.

* قدر ديات النفس والأعضاء ومنافعها ونحو ذلك
ليقطع بها نزاع الناس ٣٢٨، ٣٢٩ جـ ٤.

* وقد يقال: تختلف باختلاف أحوال الناس فى
جنسها وقدرها وهو أقرب القولين وعليه تدل
الآثار ١٣٧جـ ١٩.

* النبى إنما جعلها مائة لأقوام كانت أموالهم
الإبل، ولهذا جعلها على أهل الذهب ذهباً
وأهل الفضة فضة وأهل الشاء شاءً وعلى أهل
الثياب ثياباً وبذلك مضت سيرة عمر وغيره
١٣٧جـ ١٩.

* دية الذمى فيها أقوال: أصحها أنها نصف دية
المسلم، وقيل يفرق بين العمد والخطأ ٣١٧،
٣١٨جـ ٢٠، ٩٣جـ ٣٤.

* أضعف عثمان الدية على المسلم لما قتل الذمى
عمداً ٦٩، ٧٠جـ ٢٨.

* وعقل المرأة كعقل الرجل إلى الثلث فإذا زادت
كانت على النصف ٢١١، ٢١٢جـ ٢٠.

* لو قدر أن الشخص أسقط الحمل خطأ فعليه غرة
عبداً أو أمة، ويكون بقدر عشر دية الأم عند
جمهور العلماء ١٠١، ١٠٢جـ ٣٤.

* وإن تعمد الإسقاط عوقب عقوبة تردعه عن
ذلك، وذلك مما يقدح فى دينه وعدالته ١٠١،
١٠٢جـ ٣٤.

* تعمدت إسقاط الجنين إما بضربه أو بشربها دواءً
يجب عليها غرة عبد أو أمة تكون لورثة الجنين
غير أمه فإن كان له أب كانت لأبيه فإن أحب
أن يسقطه عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة

عشر الدية أو خمسون ديناراً ١٠١،
١٠٢جـ ٣٤.

* إذا وجب الضمان على العبد تعلق برقبته...
وإذا هرب ١٠٤جـ ٣٤.

باب دية الأعضاء ومنافعها

* ألقوا عليه عمود رخام فكسروا ساقه: يجب
ضمان ذلك، من العلماء من يوجب فيه
حكومة ١٠٤جـ ٣٤.

* يجب فى كل سن نصف عشر الدية ١٠٧،
١٠٨جـ ٣٤.

فصل

* شلل اليد فيه دية اليد ١٠٧جـ ٣٤.

* ضربه فتعطلت منفعة أصبعه بالجناية تجب دية
الأصبع وهى عشر الدية الكاملة ١٠٣، ١٠٤،
١١٨جـ ٣٤.

باب الشجاج وكسر العظام

* ويجب فى تحويل الحنك الأرض ١٠٧، ١٠٨
جـ ٣٤.

* الأرض - الحكومة - أن يقوم المجنى عليه
١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨جـ ٣٤.

باب العاقلة وما تحمله

* العاقلة فى كل زمان ومكان من ينصر الرجل
ويعينه فى ذلك الزمان والمكان، لما كان فى
عهد النبى إنما ينصره ويعينه أقاربه كانوا هم
العاقلة، ولما كان فى زمن عمر جعلها على
أهل الديوان لأن جند كل مدينة ينصر بعضه
بعضاً... وإن لم يكونوا أقارب، وهذا أصح
القولين ١٣٧، ١٣٨جـ ١٩، ٣٠١جـ ٢٠.

* العاقلة هم عصبتهم كالعم وبنيه والأخوة وبنههم، وأبو الرجل وابنه من عاقلته عند الجمهور ١٠٠، ١٠١، ١٠٥ جـ ٣٤.

* «قضى فى المرأة القائلة...» ١٣٧ - ١٣٩ جـ ١٩.

* وحمل العقل على وقف القياس ٣٠٠ - ٣٠٢ جـ ٢٠.

* تنازع الفقهاء فى خطأ ولى الأمر هل هو فى بيت المال أو على ذمته؟ ٤٤ جـ ١٤.

* وإذا وجب على الضبى شىء ولم يكن له مال حملة عنه أبوه فى إحدى الروايتين وفى قول الأكثرين... أنه فى ذمته ١٠١ جـ ٣٤.

* إن لم يكن له عاقلة فعليه ١٠٠ جـ ٣٤، ٣٠١ جـ ٢٠.

* تنازعوا فى العقل هل تحمله ابتداءً أو تحملاً؟ ٣٠٠، ٣٠١ جـ ٢٠.

* لا بد من إيجاب بدل المقتول ٣٠٠، ٣٠١ جـ ٢٠.

* العاقلة لا تحمل العمد بلا نزاع، والأظهر لا تحمل شبه العمد، العاقلة إنما تحمل الخطأ ٣٠٠، ٣٠١ جـ ٢٠، ٩٣، ٩٤ جـ ٣٤.

* إذا رضى أهل القتل بما دون دية الخطأ التامة فعلى العاقلة، ليس لأهل القتل أن يطالبوا بأكثر منه ١٠٥ جـ ٣٤.

* تخاصما وتماسكا بالأيدى ولم يضرب أحدهما الآخر، وكان أحدهما مريضاً ثم بعد أسبوع توفى أحدهما وهرب الآخر فمسك أبو الهارب فالتزم أنه مهما يتم على ابنه كان هو القائم به وظن أن الخصم لم يمت ولم يثبت على الابن شىء لا يلزم العاقلة شىء بإقرار الأب ١٠٥ جـ ٣٤.

* لا تحمل العاقلة عند الأكثرين إلا ما له قدر كبير فعند مالك وأحمد لا تحمل ما دون الثلث، وعند أبى حنيفة تحمل المقدرات... وعند الشافعى تحمل جميع الدية ٢١١، ٢١٢، ٣٠٢ جـ ٢٠، ١٠١ جـ ٣٤.

* الصحيح أن تعجيلها وتأجيلها بحسب الحال والمصلحة وهو المنصوص عن أحمد ١٣٨، ١٣٩ جـ ١٩.

فصل

كفارة القتل

* الجمهور على أن قتل العمد أعظم من أن يكفر والذين أوجبوا الكفارة اتفقوا على أن الإثم لا يسقط بمجردا ٨٩، ١٠٧ جـ ٣٤.

* الكفارة تجب فى قتل الخطأ ٨٨، ٨٩، ١٠٧ جـ ٣٤.

* إذا قال لزوجته: أسقطى ما فى بطنك والإثم على ففعلت فعليها الكفارة ١٠١ جـ ٣٤.

* إسقاط الجنين: إما بضربه أو شرب دواء: عليها الكفار ١٠١، ١٠٢ جـ ٣٤.

* وتجب كفارة قتل الذمى ٩٣ جـ ٣٤.

* الكفارة عتق ٩٣، ١٠١، ١٠٢ جـ ٣٤.

* إذا مات من عليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه ابنه ستين مسكيناً ١٠٧ جـ ٣٤.

* المرأة إذا صامت شهرين متتابعين لم يقطع الحيض متابعتها ١٠٧ جـ ٣٤.

باب القسامة

* لزولا القسامة لأفضى إلى سفك الدماء. ١٥٢ جـ ٣٤.

* عليه حكم ولا يؤخذ به هو ولا غيره ٩٩ ج ٣٤.

* إذا لم يوجد اللوث فى القتل ترجع جانب المنكر ٢٠١، ٢٠٢ ج ١٤.

* إذا حلف معه المدعون خمسين يمينا على واحد بعينه حكم لهم بالدم، وإن أقسموا على أكثر من واحد ففى القود نزاع ٩٦ ج ٣٤.

* وإن ادعوا أن القتل كان خطأ أو شبه عمد من جماعة قبلت واستحقوا الدية ٩٦ ج ٣٤.

* «يقسم خمسون منكم» ٢٢٩ ج ٣٥.

* القسامة توجب القود عند... والدية عند... ٢٣١ ج ٣٥.

* «أتخلفون... وتستحقون دم قاتلكم» ٢٢٩ ج ٣٥، ٩٨ ج ٣٤.

* وإذا قيل: توضع الدية فى بعض الصور على أهل المكان مع القسامة فالدية لورثته لا لبيت المال ٩٤ ج ٣٤.

* ولا توضع الدية بدون قسامة ٩٤ ج ٣٤.

* القسامة يبدأ فيها بأيمان المدعين عند عامة فقهاء الحجاز وأهل الحديث ٢٠١، ٢٠٢ ج ١٤، ٢١٣، ٢١٤ ج ٢٠، ٩٣، ٩٤ ج ٣٤، ٢٢٩-٢٣١ ج ٣٥.

* طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبى حنيفة وغيره يرون اليمين دائماً فى جانب المنكر حتى فى القسامة ويوجبون عليه الدية... ٢٢٩، ٢٢٦-٢٣١ ج ٣٥.

* «تخلفون خمسين يمينا» ٩٨ ج ٣٤.

* فإن لم يحلفوا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بغير حجة ٩٣، ٩٤، ٩٨، ٩٩ ج ٣٤، ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٣٥.

* القسامة تمتاز عن غيرها بعدد الأيمان ٢٣١ ج ٣٥.

* إذا لم يعرف قاتل لا ببينة ولا إقرار ففى مثل هذا تشرع القسامة إذا كان هناك لوث ٩٣، ٩٤ ج ٣٤.

* اللوث ما يغلب على الظن أنه قتله ٩٨ ج ٣٤، ٢٣١ ج ٣٥.

* إذا كان بينهما عداوة وخصومة ووعد بالقتل ووجد أثر الدم أقرب إلى القرية التى فيها المتهم وغير ذلك لوث وقرينة ٩٨، ٩٩ ج ٣٤.

* إذا كان به أثر قتل فقال: فلان ضربنى عمداً هل يكون لوثاً ٩٨ ج ٣٤.

* لو كان القتل خطأ فلا قسامة فى أصح ٩٨ ج ٣٤.

* أقر على نفسه وعلى رفيقه أنهما قتلاه: إن شهد شاهد مقبول أنه قتله كان لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا الدم، وكذلك إذا كان هناك لوث ٩٦، ٩٨، ٩٩ ج ٣٤.

* إن أقر واحد عدل أنه قتله كان لوثاً فلأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا به الدم ٩٩ ج ٣٤.

* إذا قال: ما قاتلى إلا فلان لم يؤخذ بمجرد قوله وهل يكون لوثاً؟ ٩٦ ج ٣٤.

* تخاصم مع شخص فراح إلى بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة أشهد أن قاتله فلان... لا يلزمه شيء بمجرد هذا القول، يجب على المدعى عليه اليمين بنفى ما ادعاه ٩٨، ٩٧ ج ٣٤.

* ضربه ليقرب لا يجوز إلا مع القرائن التى تدل على أنه قتله ٩٨ ج ٣٤.

* وإن أقر مكرهاً ولم يتبين صدق إقراره لم يترتب

* ومتى اتهم بقتيل وكان معروفاً بالفجور فلولى الأمر عند طائفة أن يعاقبه تعزيراً على فجوره وتعزيراً له ١٢٠ ج ٣٤.

* وهؤلاء المعروفون بالفتن والفساد لولى الأمر أن يمسك منهم من عرف بذلك فيحبسه وله أن ينقله إلى أرض أخرى ليكف بذلك عدوانه، وله أن يعذر أيضاً من ظهر منه الشر ليكف بذلك شره وعدوانه. ٩٣، ٩٤ ج ٣٤.

كتاب الحدود

* تسمية العقوبة المقدرة حداً عرف حادث ١٣٨، ١٣٩ ج ٢٨.

* الحدود والحقوق التى ليست لقوم معينين تسمى حقوق الله وحدود الله: مثل حد الزناة، والسراق، وقطاع الطريق، ونحوهم. ١٦٥ ج ٢٨.

* ليس المراد من الشرائع مجرد ضبط العوام بل المراد منها الصلاح باطناً وظاهراً للخاصة والعامّة فى المعاش والمعاد، لكن فى بعض العقوبات المشروعة فى الدنيا ضبط العوام «إن الله يزج بالسلطان...» ٢٢٧ ج ١١.

* إذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت معصيته فحصل الرزق والنصر «لحد يعمل به فى الأرض...» ١٦٧ ج ٢٨.

* إقامة الحدود والعقوبات الشرعية من العبادات، وهى رحمة من الله بعباده ١٨١، ١٨٢ ج ٢٨.

* العقوبة نوعان: الأول: على ذنب ماض - كجلد الشارب والقاذف وقطع المحارب والسارق، الثانى: لتأدية واجب وترك محرم فى المستقبل ١٩١، ١٩٢ ج ٢٨.

* لا يرحم إلا البالغ ١٨٥ ج ٢٨.

* وجوب إقامة الحدود على السلطان ونوابه ١٠٩، ١١١ ج ٣٤، ٦٣ ج ٢٨.

* لو كان للأمة عدة أئمة لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفى الحقوق، وكذلك لو شاركوا الإمارة وصاروا أحزاباً لوجب على كل حزب فعل ذلك فى أهل طاعتهم ولو كان طاعة الأمراء للأمير الكبير ليست تامة فعليهم أن يقيموا ذلك ١١١، ١١٢ ج ٣٤.

* ولو فرض عجز بعض الأمراء عن إقامة الحدود والحقوق أو إضاعة لذلك كان الفرض على القادر عليه ١١٢ ج ٣٤.

* قول من قال: لا يقيم الحدود إلا السلطان أو نوابه. إذا كانوا قادرين قائمين بالعدل ١١٢ ج ٣٤.

* لو كان الأمير مضيعاً للحدود أو عاجزاً عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه ١١٢ ج ٣٤.

* متى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين، ومتى لم يقدّر إلا بعدد ومن غير سلطان أقيمت إذا لم يكن فى إقامتها فساد يزيد على إضاعتها ١١٢ ج ٣٤.

* إن علم أن الإمام أذن فى قتل قاطع الطريق بدلائل الحال... جاز أن يقتله على ذلك ١٠٥، ١٠٦ ج ٣٤.

* ما جاءت به الشريعة من المأمورات والعقوبات والكفارات وغير ذلك يفعل بحسب الاستطاعة ١٨٣، ١٨٤ ج ١٥.

* هذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به وكذلك تقام الشهادة فيه ١٦٥ ج ٢٨.

* هذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع (والقوى) والضعيف، ولا يحل تعطيله بشفاعة ولا هدية ولا غيرهما، ولا تحل الشفاعة فيه ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٨.

* «... أتشفع في حد...» «إذا بلغت الحدود السلطان...» «من حالت شفاعته...» ١٦٥، ١٦٦ ج ٢٨، ١٧٢، ١٧٣ ج ١٥.

* لا يجوز أن يؤخذ من الزاني والسارق وقاطع الطريق ونحوهم ما تعطل به الحدود ولا لبيت المال ولا غيره ١٦٧، ١٦٩ ج ٨.

* إذا فعل ذلك ولى الأمر جمع بين فسادين ١٦٧-١٧٠ ج ٢٨.

* وذلك مما يسقط حرمة الوالى وقدره ويكون بمنزلة مقدم الحرامية والقواد ١٦٨، ١٦٩ ج ٢٨.

* كثير مما يوجد من فساد أمور الناس إنما هو لتعطيل الحد بمال أو جاه ١٦٧-١٧٠ ج ٢٨.

* ينبغي للوالى أن يكون شديداً عند إقامته: لا تأخذه رافة فيعطله ويكون قصده رحمة الخلق وكف الناس عن المنكرات لا شفاء غيظه وإرادة العلو ففى ذلك من المصالح وانكفاف المفسد... ١٨١، ١٨٢ ج ٢٨.

* النهى عن الرافة بأهل الفواحش والزناة، وما تسببه الرافة بهم من المفسد ١٦٨-١٧٤ ج ١٥.

* إن تاب من الزنا والشرب والسرقة قبل أن يرفع إلى الإمام سقط الحد عنه على الصحيح كما سقط عن المحاربين ١١٤، ١١٥ ج ٣٤، ١٧٢، ١٧٣ ج ١٠.

* لا تقام الحدود إلا بالبينة ٢٠٥ ج ٢٨.

* إذا قامت البينة بأنه زنى أو سرق أو شرب فأظهر التوبة بعد رفعه إلى الإمام لم يوثق بها، لو درى الحد بمثل هذا لم يقيم حد، وإن كان قد تاب فى الباطن كان الحد مكفراً وكان تمكينهم من تمام التوبة وكان مأجوراً على صبره. وإن كانوا كاذبين كان عقوبة لهم ٢٢ ج ١٦، ١٦٦، ١٦٧ ج ٢٨، ٧٠ ج ٣٥.

* «إذا تاب السارق سبقته يده إلى الجنة وإن لم يتب سبقته يده إلى النار» ١٦٦ ج ٢٨.

* فأما إن ثبت بإقرار: جاء مقرأ بالذنب تائباً فلا يجب أن يقام عليه الحد، بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم وإن ذهب لم يقيم عليه حد - كالذى يذنب سرّاً - وعلى هذا حمل «فهلّا تركتموه» «أصبت حدّاً فأقمه على فأقيمت الصلاة» والغامضية ردها مرة بعد مرة «لقد تابت توبة» «تعافوا الحدود فيما بينكم...» ٢٢ ج ١٦، ٦٧ ج ٢٨.

* «من ابتلى بشيء من هذه القاذورات...» «كل أمتى معافى إلا المجاهرين» ١٩٤ ج ١٤، ١١٥ ج ٣٤.

* تعلقت أهمهم بشخص أقامت معه على الفجور: لا يجوز لهم إقامة الحد عليها بقتل ولا غيره، يجب على عصبتها وأولادها أن يمنعوها من المحرمات فإن لم تمتنع إلا بالحبس حبسوها، وإن احتاجت للقيّد قيدوها، وما ينبغي للولد أن يضرب أمه وليس لهم أن يمنعوها برها، ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء وإن احتاجت لرزق وكسوة رزقوها وكسوها ١١٣، ١١٤ ج ٣٤.

* من أمراء المسلمين له ممالك وغلمان: يجب عليه أن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر

والبغي، وأقل ما يفعل أنه إذا استأجر أجيراً منهم يشترط عليه ذلك ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده، وإذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف... وغيره لا يعاقبهم لكونهم تحت حمايته فينبغي له أن يعزّزهم إذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا المحرمات إلا بالعقوبة ١٤٣، ١٤٤ جـ ٣٤.

* على سيد الأمة إذا زنت أن يقيم عليها الحد، فإن لم يفعل كان عاصياً وقادحاً في عدالته «إذا زنت...» ١١٣، ١١٤ جـ ٣٤.

* الجلد الذي جاءت به الشريعة هو الجلد المعتدل بالسوط ولا يكتفى بالدرة ١٨٥-١٨٧ جـ ٢٨، ٢٩٧ جـ ٧.

* الدرة تستعمل في التعزير، ولا يكون بالعصى ولا بالمقارع. ١٤٣، ١٤٤ جـ ٣٤.

* وكذلك يجوز جلد الشارب بالجريد والنعال وأطراف الثياب بخلاف الزاني والقاذف ٢٩٧ جـ ٧.

* ويكون بسوط معتدل وضرب معتدل ١٤٣، ١٤٤ جـ ٣٤.

* ولا تجرد ثيابه، بل ينزع عنه ما يمنع ألم الضرب من الحشايا والفراء ونحو ذلك ١٩٢ جـ ٢٨.

* ولا يربط إلا إذا احتيج إلى ذلك ١٩٢ جـ ٢٨، ١٤٣، ١٤٤ جـ ٣٤.

* ويعطى كل عضو حظه من الضرب كالظهر والأكتاف والفخذين ونحو ذلك ١٩٢ جـ ٢٨.

* ولا يضرب وجهه ولا مقاتله ١٩٢ جـ ٢٨.

* لم يؤمر بقتل الزاني والقاذف والشارب ٤٠٠ جـ ٧.

* لو شرب ثم شرب أو سرق ثم سرق ٢١٢ جـ ٧.

٢١٣ جـ ٣٢.

* الزاني أعظم من شارب الخمر إذا استويا في القدر ٣٥٨ جـ ١١.

* الذنب يتغلظ بتكراره وبالإصرار عليه ومما يقترن به من سيئات آخر ٣٥٨، ٣٥٩ جـ ١١.

* المعاصي في الأيام المفضلة والأمكنة المفضلة تغلظ وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان ١١٤، ١١٥ جـ ٣٤.

* من أصاب حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه لم يقم عليه حتى يخرج منه ٩٢، ٩٣ جـ ١٤، ١٩٦ جـ ١٨.

* وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين والبهائم حتى لو صال عليه أحد ولم يندفع إلا بالقتال قاتله. ٦٦، ٦٧ جـ ٢٦.

* الحكمة في الأمر بعقوبة الزانيين علانية ١٦٧ جـ ١٦٨، ١٥ جـ ١٦٨.

* أمر عمر بإعادة جلد ابنه عبد الرحمن علانية، لم يمت من ذلك الجلد ١٦٨، ١٨٧ جـ ١٥.

باب حد الزنا

* قاعدة الشريعة: أن ما تشتهيه النفوس من المحرمات كالزنا والخمر ففيه الحد، وما لا تشتهيه كالميتة ففيه التعزير ١٢٥، ١٣١ جـ ٣٤.

* اتفق أهل الأرض على استقباح الفواحش وكراهتها ٨٦، ٨٧ جـ ١٥.

* الزنا اعتداء وفساد في القوة الشهوانية ٤٨٣ جـ ٧، ٢٥٠ جـ ١٥، ٥٧، ٥٨ جـ ٢٠.

* محبة الفواحش مرض في القلب، ليس دواؤه في أن يعطى نفسه محبوبها وشهوتها من ذلك ولا يظن أنه إذا حصل له استمتاع بمحرم يسكن بلاؤه، بل يوجب له انزعاجاً عظيماً وزيادة في

البلاء والمرض فى المال، الرأفة به أن يحمى... ١٦٩-١٧٤ ج ١٥، ١٤٦ ج ٢١.

* تحريم الزنا ٧٤ ج ٣٢.

* «أكبر الكبائر ثلاث: الكفر، ثم قتل النفس، ثم الزنا، وجه الترتيب، وانقسام الأثم باعتبار القوى الثلاث: العقل، والغضب، والشهوة ٢٤٩-٢٥٢ ج ١٥.

* من زنا بامرأة المجاهد مكن يوم القيامة من حسناته، يأخذ منها ما شاء «وأن تزاني بحليلة جارك» ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦ ج ١٥.

* الزنا أعظم من أن يكفر ٨٩ ج ٣٤.

* الفاحشة حرام لحق الله ولو رضى الزوج والمرأة والناس ٧١-٧٧ ج ١٥.

* امرأة الزانى تكون زانية من وجوه كثيرة ١٨٦ ج ١٥، ٧٧-٧٩ ج ٣٢.

* من زنى بأخته مع علمه بالتحريم وجب قتله ١١٣ ج ٣٤.

* الزانى إن كان محصناً وقامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف رجم بالحجارة حتى يموت، أدلة ذلك ٢٥٥-٢٥٧ ج ١١، ١٧٣، ١٧٤ ج ١٥، ٢١٠ ج ٢٠، ١٨٤، ١٨٥ ج ٢٨.

* هل يجلد قبل الرجم؟ أكثرهم لا يوجبون مع الرجم جلد مائة ١٧٣، ١٧٤ ج ١٥، ١٨٤ ج ٢٨.

* والمحصن من وطئ من تزوجها نكاحاً صحيحاً فى قبلها ولو مرة ١٨٩، ٧٣ ج ١٥، ١٩٠ ج ٢٨، ٧٨ ج ٣٢.

* وهل يشترط أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ فى هذه الصفات؟ ، وهل تحصن المراهقة البالغ وبالعكس؟ ١٨٤، ١٨٥ ج ٢٨.

* أهل الذمة محصنون أيضاً عند الأكثر. ١٨٤،

١٨٥ ج ٢٨.

* وإن كان غير محصن جلد مائة وغرب عاماً. ١٧٣، ١٧٤، ١٨٠ - ١٨٢ ج ١٥، ١٨٤ ج ٢٨.

* التغريب جاء فى السنة فى موضعين: الأول: الزانى إذا لم يحصن، الثانى: نفى المخنثين ١٨٠-١٨٤ ج ١٥.

* الذين أمر النبى بنفيهم لم يكونوا يرمون بالفاحشة الكبرى، تخنيثهم وتأييهم ليناً فى القول وخضاباً فى الأيدى والأرجل كخضاب النساء ولعبا كليهن ١٨١ ج ١٥.

* الذى يمكن الرجال من نفسه والاستمتاع به وبما يشاهدونه من محاسنه وفعل الفاحشة الكبرى به شر من هؤلاء ١٨١، ١٨٢ ج ١٥.

* يمنع المردان من الخروج إذا خيفت الفتنة بهم إلا لحاجة ١٤٣، ١٤٤ ج ٢١.

* مخالطتهم ضرر على الاتقياء وزيادة ضرر على الفجار ١٥٦ ج ٣٢.

* إذا وجد هناك من يفعل الفاحشة كان نفيه بحسبه فى مكان واحد ليس معه غيره، وإن خيف خروجه قيد ١٨١، ١٨٢ ج ١٥.

* إذا لم يمكن النفى والحبس عن جميع الناس كان على حسب القدرة، أمثلة ١٨٢، ١٨٣ ج ١٥.

* وكذلك المرأة المشبهة بالرجال تحبس شبيهاً بحالها إذا زنت، سواء كانت بكرًا أو ثيباً ١٨٣ ج ١٥.

* وما يدخل فى هذا نفى عمر نصر بن حجاج من المدينة إلى البصرة لما سمع تشييب النساء به وتشبيهه بهن، وكان أولاً قد أمر بإزالة شعره ١٨٣ ج ١٥، ١٥٧ ج ٣٢.

* إذا غربه والده في الحبس ولو في دار الأب بر في يمينه، وإن كان غير مقيد ١١٤ جـ ٣٤.

* امرأة قوادة وقد ضربت وحبست ثم عادت وقد لحق الجيران الضرر بها: لولى الأمر أن يصرف ضررها بما يراه مصلحة: إما بحبسها وإما بنقلها عن الحرائر أو بغير ذلك، كان عمر يأمر العزاب ألا تسكن مع المتأهلين، وأن لا يسكن المتأهل بين العزاب ٣٩ جـ ٣١، ١١٥ جـ ٣٤.

* من الفقهاء من يفرق بين الرجل والمرأة في التغريب، المرأة يجب أن تصان وتحفظ بما لا يجب مثله في الرجل ١٧٣، ١٧٤ جـ ١٥.

* في جلد الزنا عليه نصف الحد ٢١١، ٢١٢ جـ ٢٨.

* الصحابة وبعض الأمم لا يعرفون اللواط ١٣٨، ١٣٩ جـ ٢٠.

* الجمهور على أن عقوبة اللواط أعظم من عقوبة الزنا بالأجنبية: فيجب قتل الفاعل والمفعول به، سواء كان أحدهما محصناً أو لم يكن، وسواء كان أحدهما مملوكاً للآخر أو لا ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١١، ١٨٧، ١٨٨، ٢٣٩ جـ ١٥، ٢١٤ جـ ٢٠، ١٤١ جـ ٢١، ١٨٥ جـ ٢٨، ٢٣٧ جـ ٣٥.

* «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» ١٨٥ جـ ٢٨، ١١٥، ١١٩ جـ ٣٤.

* وقتله بالرجم عند أكثر السلف والفقهاء، تعليل ذلك، وقيل يحرق و... و... ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١١، ٢٣٩، ٢٤٠ جـ ١٥، ١٤١ جـ ٢١، ١٨٤، ١٨٥ جـ ٢٨.

* عذب المستحلين لها بعذاب ما عذبه أحدا من الأمم: طمس أبصارهم، وقلب مدائنهم،

وأتبعهم بالحجارة ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١١.

* من استحلها بمملوك أو غيره فهو مرتد ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١١.

* إن كان أحدهما غير بالغ عوقب بما دون القتل ١٨٥ جـ ٢٨.

* وعليهما الاغتسال، وترتفع الجنابة، ولا يطهران من نجاسة الذنب إلا بالتوبة ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١١.

* الامرد المليح كالأجنبية في كثير من الأمور ١٥٥ جـ ٣٢.

* معاشر أهل الزجل والتغزل في المردان يستحق العقوبة معهم ١٢٩ جـ ٣٢.

* «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه» وهو أحد قولي العلماء ١١٦ جـ ٣٤.

انتفاء الشبهة

* «ادروا الحدود بالشبهات» ١٨٠، ١٨١ جـ ١٥.

* يفرق بين المرأة المطاوعة على الزنا والمكرهة عليه، إذا أضجعت وقيدت حتى فعل بها الفاحشة لم تأثم بالاتفاق، وإن أكرهت حتى زنت ففيها قولان، إذا أكره الرجل على الزنا ففيه قولان: لا يكون مكرهاً... ٢٩٦ جـ ٦٨، ٦٩، ٧٠ جـ ١٥، ١١١ جـ ١٦، ٦٨، ٦٩ جـ ٣٢.

* وإذا زنت بنائم لم يعتبر رانياً ٦٨، ٦٩ جـ ٣٢.

* أمر النبي أن يستنكها ماعزاً لما أقر بالزنا ليعلم هل هو سكران ٦١-٦٥ جـ ٣٣.

* لا تقام الحدود إلا بالبينة ٢٠٥ جـ ٢٨، ١٧٨، ١٧٩ جـ ١٥.

* لا يقام عليه الحد حتى يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم،

ومنهم من يكتفى بمرة ١٨٤ جـ ٢٨.

* لو أقر على نفسه ثم رجع فهل يسقط الحد؟ فرق بين من أقر نائباً، ومن أقر غير نائب ٢٢ جـ ١٦، ١٨٤، ١٨٥ جـ ٢٨.

* وإن ذهب لم يقيم عليه حد «فهل تتركتموه». ١٦٧ جـ ٢٨.

* أو يشهد عليه أربعة شهداء ١٨٤ جـ ٢٨، ٢٠٤، ٢٠٥ جـ ١٥.

* إذا شهد شاهد أنه رأى الرجل والمرأة أو الصبي في لحاف أو في بيت مرحاض أو رأهما مجردين أو محلولى السراويل ويوجد ما يدل على ذلك... ١٧٩ جـ ١٥.

* لا يرجم بالاستفاضة ١٧٨، ١٧٩، ٢٠٤ جـ ١٥.

* لا يقام الحد على مسلم إلا بشهادة مسلمين، لم يقيدهم بأن يكونوا عدولاً مرضيين كما قيدهم في... ٢٠٤-٢٠٨ جـ ١٥.

* شهادة زوجها لا يوجب عليها الحد ٢٠٤ جـ ١٥.

* لو اعترف المذوف مرة أو مرتين أو ثلاثاً درئ الحد عن القاذف ولم يجب الحد فيها عند أكثرهم ٢٠٤ جـ ١٥.

* تنازعوا: هل شهادة الأربعة التي لا يجب بها الحد على الزاني - مثل شهادة أهل الفسوق والعصيان - تدرأ الحد عن القاذف؟ ٢٠٤-٢٠٨ جـ ١٥.

* إذا استراب الحاكم في الشهود فرقهم وسألهم ٢٠٥ جـ ١٥.

* إذا وجدت حبلى ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة فتحد وهو المأثور... والأشبه بالأصول ومذهب... ١٨٤، ١٨٥ جـ ٢٨.

* الشبه له تأثير في ذلك وإن لم يكن بينة ٢٧٨، ٢٧٩ جـ ١٥.

باب حد القذف

* إذا كانت الفرية ونحوها لا قصاص فيها ففيها العقوبة كالقذف ٢١١ جـ ٢٨.

* من الحدود التي جاء بها الكتاب والسنة وأجمع عليها المسلمون حد القذف ١٨٩، ٢١١ جـ ٢٨.

* مطلقة تحذف على قذفها ثمانين جلدة إذا طلبت امرأته المذوفة، ولا تقبل لها شهادة أبداً، وكذلك الرجل وهو فاسق إذا لم يتب ١١٧، ١١٨ جـ ٣٤.

* إلا الزوج فيجوز له أن يقذف امرأته إذا زنت ولم تحبل من الزنا، فإن حبلت وولدت فعليه أن يقذفها وينفى ولدها ٢١١، ٢١٢ جـ ٢٨، ١١٨ جـ ٣٤.

* ولو كان عبداً فعليه نصف الحد ٢١١، ٢١٢ جـ ٢٨، ١١٨ جـ ٣٤.

* إذا كان المذوف محصناً وهو المسلم الحر العفيف ٢١١ جـ ٢٨.

* المشهور بالفجور لا يحد قاذفه، وكذا الكافر والرقيق، ويعاقب كل منهما دون الحد ٢٠٤ جـ ١٥، ٢١١ جـ ٢٨، ١٢٨ جـ ٣٤.

* إذا قذفه بالزنا واللواط كقوله: أنت علق... فعليه حد القذف ١١٨ جـ ٣٤.

* شهادة الزوج على امرأته أربع شهادات تدرأ عنه حد القذف ٢٠٤ جـ ١٥.

* شهادة الأربعة التي لا يجب بها الحد هل تدرأ الحد عن القاذف ٢٠٣-٢٠٨ جـ ١٥.

* لو اعترف المذوف مرة أو مرتين أو ثلاثاً درئ

الحد عن القاذف ٢٠٤ ج ١٥.

* والرمى بغيرها فيه الاجتهاد، ويجوز عند بعض العلماء أن يبلغ الثمانين «لا أوتى بأحد يفضلني...» ٩٤ ج ١٥، ١١٨ ج ٣٤.

* القاذف كاذب وإن كان قد قذف من زنا في نفس الأمر ١٩٩ ج ١٣.

* إن عفى عنه سقط عند الجمهور ٢١١ ج ٢٨، ١١٧ ج ١١٨، ٣٤.

* قذف المرأة طعن في زوجها ٧٥، ٧٦ ج ٣٢.

* «ما بغت امرأة نبي قط» ٧٥، ٧٦ ج ٣٢.

* قصة الإفك، الذين قذفوا عائشة ٢٠٥، ٢٠٦ ج ١٥.

* إنما لم يفارقها لأنه لم يصدق ما قيل أولاً، ولما حصل له شك استشار علياً وزيداً وسأل الجارية، القرآن هو الذي ثبت نكاحها ٧٦، ٧٧ ج ٣٢.

* من قذف أم النبي قتل، طعن في نسبه. ومن قذف نساءه قتل، طعن في دينه، إنما لم يقتلهم لأنهم تكلموا قبل أن يعلم براءتها ٧٧ ج ٣٢.

* من قذف غيره أو اغتابه فعليه أن يتوب من ذلك، ويدعو لهم ويثنى عليهم بقدر ما لعنهم وسبهم ٣٣٠، ٣٣١ ج ٤.

* إذا أقر الظالم بظلمه وطلب من المظلوم أن يعفو عنه ويستغفر الله له فحسن مشروع ٢٩٨ ج ١١.

باب حد المسكر

* التدريج في تحريم الخمر: (أ) أخبر أن فيها إثماً كبيراً ومنافع ولم يحرمها - فكان من الناس

من لم يشربها... (ب) ثم شربها قوم فقاموا يصلون وهم سكارى فخلطوا فنهوا عن شربها قرب الصلاة، فكان منهم من تركها، (ج) ثم أنزل: ﴿إنما الخمر﴾ فحرمها من وجوه، الحكمة في تأخير تحريمها ١١٢ ج ١٧، ١٤١، ١٤٢ ج ٣٢، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١ ج ٣٤.

* وجاء الوعيد فيها: «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة...» ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٩، ١٧، ٤٢، ٤٣ ج ٣٥.

* «من شرب الخمر ثم لم يتب منها...» ٣٨٢، ٣٨٣ ج ١١.

* لما أمر باجتناب الخمر حرم مقاربتها بوجه: فأمر بإزالتها، وشق ظروفها، وكسر دنانها، ونهى عن تخليلها وإن كانت ليتامى مع إنها اشترت لهم قبل التحريم، وأمر بجلد شاربها، حسماً لمادة الفساد ٢٠٠، ٢٠١ ج ٢٠، ١٤١، ١٤٢ ج ٣٢، ١٢٤ ج ٣٤.

* تخريب المكان والقرية التي يباع فيها الخمر ٣٦٣ ج ٢٨.

* صنعة الخمر لا تجوز ٨٧ ج ٢٢.

* الحكمة في تحريمها أنها تفسد العقول والأخلاق ١٠، ٢١ ج ١٠، ١٠٠، ١٠١ ج ١٧، ٩، ١٤١ ج ٣٤.

* علتان لتحريم الخمر: الأولى: حصول مفسدة العداوة الظاهرة والبغضاء الباطنة، الثانية: المنع من المصلحة التي هي رأس السعادة ٢٢٣، ٢٢٤ ج ١٥، ١٠٧ ج ٢٠، ٢٧، ٢٨ ج ٢٩، ١٢٥ ج ٣٤.

* تحريم جنس الخمر أشد من تحريم اللحوم الخبيثة. ٢٠٤ ج ٢، ٩، ١٠ ج ٢١.

* والمفاسد الناشئة من السكر أعظم ٩،
ج ١٠-٢١.

* لم يحرم ما ينفعهم ويصلح حالهم، قد يكون
فى الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر... ١٤٠
ج ٣٤.

* صاحب الخمر يطلب راحة نفسه ولا تزيده إلا
تعباً وغمماً، وإن كانت تفيده مقداراً من السرور
فما تعقبه من المضار ويفوته من المسار أضعاف
ذلك، لا تقتضى نهمة صاحبه إلا بقدر بعد
قدح ١٤٣-١٥٠ ج ٣٢.

* السكران بالخمر يطيش عقله حتى يسخو بماله
ويتشجع على أقرانه فيعتقد الغر أنها أورثته
الشجاعة والسخاء وإنما أورثته عدم العقل،
ومن لا عقل له لا يعرف قدر المال فيجود
بجهله ١٢٢ ج ٤.

* الأنبياء أطباء القلوب والأبدان ١٣٢، ١٣٣
ج ٣٤.

* كل شراب كان جنسه مسكراً حرام، سواء سكر
منه أو لم يسكر، «كل مسكر حرام» أراد
بالمسكر كما يراد بالمشبع... ولم يرد آخر قدح
١٨٣ ج ٢٠، ١٢٣-١٢٥، ١٢٨، ١٣٦،
١٣٧ ج ٣٤.

* «ما أسكر الفرق منه فملاء الكف منه حرام» ما
أسكر كثيره فقليله حرام ١١٠ ج ٣٤.

* لأنه يدعو إلى الكثير ١٢٢ ج ٣٤.

* اسم الخمر فى لغة العرب يتناول المسكر من التمر
وغيره ولا يختص بالمسكر من العنب ١٥١
ج ١٩، ١١٩، ١٢٠ ج ٣٢.

* لما أفرد ما يصنع من غير العنب باسم النبيذ صار
اسم الخمر فى العرف مختصاً بعصير العنب
حتى ظن طائفة من العلماء أن الخمر فى

الكتاب والسنة مختص بذلك ١٥٧، ١٥٨
ج ٢٢.

* الخمر فى الأحاديث عام لا يختص بعصير
العنب، لما حرمت بالمدينة لم يكن من عصير
العنب شىء، وكان عامة شرابهم من نبيذ التمر
١٥٢ ج ١٩، ١٠٢، ١٤٢ ج ٢٤، ١٨٦
ج ٢٨، ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* الاسم إذا بين النبي حد مسماه لم يلزم أن يكون
قد نقله عن اللغة أو زاد فيه كاسم الخمر...
وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلقه على كل
مسكر أو تخص به عصير العنب لا يحتاج إلى
ذلك، وبأن الخمر فى لغة المخاطبين بالقرآن
كانت تتناول نبيذ التمر وغيره ١٢٧، ١٥٢
ج ١٩، ٢٥ ج ٢٤، ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* ومن ظن أن النص إنما يتناول خمر العنب وحرم
كل خمر بطريق القياس - إما فى الاسم وإما
فى الحكم - فقد غلط ١٥١، ١٥٢ ج ١٩،
١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* والصواب الذى عليه الأئمة الكبار أن الخمر
المذكورة فى القرآن تناولت كل مسكر فصار
تحريمه بالنص العام والكلمة الجامعة لا بالقياس
وحده ١٥١، ١٥٢ ج ١٩، ١٢٣، ١٢٥،
١٢٦، ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* وثبت أيضاً نصوص صحيحة بتحريم كل
مسكر... ١٥٢ ج ١٩، ١٢٨، ١٢٩
ج ٣٤.

* الخمر التى حرمها الله ورسوله وأمر بجلب
شاربها كل شراب مسكر من أى أصل كان:
من الثمار كالعنب والرطب والتين، أو الحبوب
كالحنطة والشعير، أو الطلول كالعسل أو
الحيوان كلبن الخيل، وسواء كان نبيثاً أو
مطبوخاً، مأكولاً أو مشروباً، جامداً أو مائعاً،

موجوداً في زمنه أو لا ١٥١، ١٥٢ ج ١٩،
١٨٦ ج ٢٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤،
١٢٨ ج ٢٨، ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* كل ما كانت فيه الشدة المطربة التي تصد عن
ذكر الله ... فهو خمر من أي مادة كان ١٠٩
ج ٣٤.

* «إن من الخطئة خمرأ، ومن الزبيب خمرأ»
١٢٣ ج ٣٤.

* «نزل تحريم الخمر وهي من خمسة ... والخمر
ما خامر العقل» ١٢٤ ج ٣٤.

* «كل مسكر حرام» «كل شراب» «كل مسكر خمر
وكل خمر حرام» ١٢٣، ١٥٢ ج ١٩، ١٢٤،
١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* تواترت السنة عن النبي وخلفائه وأصحابه أنه
حرم كل مسكر وبين أنه خمر ١٨٦ ج ٢٨،
١٨٤ ج ٢٠.

* مذهب جمهور علماء المسلمين من ... أن كل
مسكر خمر، وكل خمر حرام، وما أسكر
كثيرة فقليله حرام، سواء كان نبيأ أو مطبوخأ،
وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه بالطبخ أو
غير ذلك وسواء كان من الثمار أو الحبوب أو
العسل أو لبن الخيل أو غير ذلك ١٨٣، ١٨٤
ج ٢٠، ٧، ٨ ج ٢١، ١١٩، ١٣٦ ج ٣٤.

* والكوفيون لا خمر عندهم إلا من العنب، ولا
يحرمون القليل من المسكر، إلا أن يكون خمرأ
من العنب، أو أن يكون من نبيذ التمر أو
الزبيب النى، أو أن يكون من مطبوخ عصير
العنب إذا لم يذهب ثلثاه ١٥١-١٥٣ ج ١٩،
٢٣٧-٢٣٩ ج ٢٠، ٧، ٨ ج ٢١، ١١٩،
١٢٧-١٢٩ ج ٣٤.

* وعندهم أن نبيذ التمر أو الزبيب إذا طبخ حل
وإن أسكر، وسائر الأنبيذة تحل وإن أسكرت،
لكن يحرمون المسكر منها، وما طبخ من العنب
قبل الاشتداد حتى ذهب ثلثاه حل ١٦٨
ج ٢٠، ١٤٩، ١٥٠ ج ٣٢، ١٢٨ ج ٣٤.

* مبيح هذه الأشربة ليس معه نص ولا قياس ...
١٨٤ ج ٢٠، ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* والقول الأول هو الصحيح الذي يدل عليه
الكتاب والسنة والاعتبار ١١٩، ١٢١، ١٢٣-
١٢٦ ج ٣٤.

* والمفسدة التي حرم لأجلها الخمر تشترك فيها
جميع المسكرات ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦،
١٢٨، ١٢٩ ج ٣٤.

* عذر من خالف هذه الأحاديث أنها لم تبلغهم،
وسمعوا أن النبي وأصحابه كانوا يشربون النبيذ
فظنوا أن الذي شربوه كان مسكرأ. ١٢١،
١٢٢، ١٢٤ ج ٣٤.

* «الصرماء» و «القمز» ١٢٣-١٢٥ ج ٣٤.

* «السوفة» التي تعمل من الجزر ١٢٥ ج ٣٤.

* حجرة تحتها فلو: يجوز الشرب من لبنها إذا لم
يصر مسكرأ ١٨٣ ج ٣٤.

* «ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير
اسمها» ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٤.

* الحشيشة - حشيشة العشب - من أخبث
المحرمات ١٣٠، ١٣٤-١٣٦، ١٣٩،
١٤١ ج ٣٤.

* الصحيح أنها مسكرة كالخمر وأكلوها يكثرون
تناولها. ١٢٥، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥ ج ٣٤.

* والخمر توجب الحدة والخصومة، وهذه توجب
الفتور والذلة ... ١٨٧ ج ٢٨، ١٣٤،
١٣٥، ١٣٩، ١٤١ ج ٣٤.

* وهى شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه، والمسكر شر منها من وجه، ما اشتملت عليه من الضرر فى دين المرء وعقله وخلقه وما فيها من المفساد ١٨٧ جـ ٢٨، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٩، ١٤١ جـ ٣٤.

* قول القائل ما فيها آية ولا حديث من جهله. ١٣٠-١٣٤ جـ ٣٤.

* المسكر منها حرام باتفاق العلماء ٢٠٣ جـ ٢٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥ جـ ٣٤.

* قليلها المسكر حرام عند جماهيرهم، أدلته ١٢٢، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٦ جـ ٣٤.

* لا فرق بين أن يكون المسكر منها مأكولاً أو مشروباً جامداً أو مائعاً ١٢٩، ١٣٠ جـ ٣٤.

* ظهرت الحشيشة بظهور التتار ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٤.

* كل ما فيه الشدة المطربة فهو حرام ١٢٥، ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٤.

* كل ما يغيب العقل يحرم أكله وإن لم يكن فيه نشوة ولا طرب كالبنج ٢٥٣ جـ ١٠، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨ جـ ٣٤.

* التداوى بالخمر حرام بالنص وعليه جماهير العلماء ١٤٧، ١٤٨ جـ ٢٤.

* يأخذ شيئاً من العنب ويضيف إليه أصنافاً من العطر ثم يغليه إلى أن ينقص الثلث ويشرب منه لأجل الدواء ومتى أكثر شربه أسكر: هو خمر ١٣٥، ١٣٦ جـ ٣٤.

* ولو شرب منه قطرة واحدة لتداوى أو غير تداوى جلد «إنها داء...» «إن الله لم يجعل شفاء أمتى...» «نهى عن الدواء الخبيث» ١٤٧، ١٤٨ جـ ٢٤، ١٨٧ جـ ٢٨، ٣.

* اعتاد أن يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من

المعاجين مدة سنين: إذا كان يغيب العقل لم يجز له أكله ١٣٨ جـ ٣٤.

* يباح لدفع العطش فى أحد القولين، ومن لم يحبسها قال إنها لا تدفعه، إن علم أنها تدفعه أبيحت ٢٦١ جـ ١٤.

* الخمر يباح لدفع الغصة بالاتفاق ٢٦١ جـ ١٤.

* المسكر يجب فيه الحد ١٢٥، ١٢٩، ١٣٦ جـ ٣٤.

* إذا أكره على شرب الخمر ونحوه من الأفعال فأكثرهم يجوز ذلك له ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ٨، ٦٢ جـ ٣٢.

* حد الشرب ثابت بالسنة والإجماع... «من شرب الخمر فاجلدوه...» ١٨٥، ١٨٦ جـ ٢٨، ١٢٥، ١٣٦ جـ ٣٤.

* وحده أربعون جلدة، أو ثمانون. إن جلد ثمانين جاز بالاتفاق، وإن اقتصر على الأربعين ففى الإجزاء نزاع ١١٧-١١٩ جـ ٢٤.

* ضرب النبى فى الخمر أربعين وأبو بكر، وضرب عمر فى خلافته ثمانين، وعلى مرة أربعين، ومرة ثمانين... من العلماء من يقول يجب ضرب الثمانين، ومنهم من يقول الواجب أربعون والزيادة يفعلها الإمام عند الحاجة إذا أذعن الناس الخمر وكان الشارب ممن لا يرتدع بدونها ونحو ذلك وهو أوجه القولين ٤٠١ جـ ٧، ١٨٣ جـ ١٥، ١٨٥، ١٨٦ جـ ٢٨، ٤٧ جـ ٣٣، ١٣٦، ١٣٨ جـ ٣٤.

* وكان عمر لما كثر الشراب زاد فيه التغريب إلى خبير وحلق الرأس. فلو غرب الشارب مع الأربعين لينقطع خبره أو عزله عن ولايته كان حسناً، بلغ عمر عن بعض نوابه أنه تمثل بأبيات

* وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرب
ثمانون سوطاً، أو أربعون، إن كان مسلماً
يعتقد تحريم المسكر ١٣٥ جـ ٣٤.

* ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر
منه شرب الخمر، وشرب منه من بعض
الوجوه، ويهجر ويعاقب ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٤.

* من استحل المسكر منها استتيب فإن تاب وإلا
قتل مرتدّاً، وإن اعتقد ذلك قرينة وقال: هي
لقيمة الذكر والفكر وتحرك العزم الساكن إلى
أشرف الأماكن وتنفع في الطريق، فهو أعظم
وأكبر ٢٠٢ جـ ٢٣، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥ جـ ٣٤.

* نفى التحريم الشرعى يقع فى طائفة من الأباحية
٢٥٧، ٢٥٨ جـ ١٤.

* إذا اعتقدوا أنها محرمة لكن قالوا: إن الحسنات
يذهبن السيئات وإن لهم ورداً بالليل وتعبدات
وأنها إذا حصلت نشوتها برؤوسهم أعانتهم
على تلك العبادات، ولا تأمرهم بسوء، ولا
فاحشة، وأنه ليس لها ضرر على أحد من خلق
الله: فالجواب ١٣٩-١٤١ جـ ٣٤.

* تشرع عقوبة المتأول -كالشارب- فى بعض
المواضع، الغرض من عقوبته ١٢-١٤ جـ ٢٢.

* المتأول المعذور لا يفسق ولا يائمه ٨٦ جـ ٣٢.

* من سكر سكرًا لا يعاقب عليه مثل أن يشرب ما
لا يعلم أنه مسكر ونحو ذلك لم يائمه ولم
يستحق العقوبة ٦٤ جـ ٣٢.

* يجب الحد إذا قامت البينة أو اعترف أو وجد
سكرانًا ٢١٠، ٢١١ جـ ٢٠، ١٨٧ جـ ٢٨.

* النصوح يعمل من العنب وهو أن يأخذ ثلاثين
رطلاً من ماء العنب ويغلى قبل أن يصير
مسكرًا حتى يبقى ثلثه وذكر من فعل ذلك أنه

فى الخمر فعزله ١٨٦ جـ ٢٨، ١٣٦، ١٣٧ جـ ٣٤.

* وكذلك صفة الضرب فإنه يجوز بالجريد والنعال
وأطراف الثياب ٢١٥ جـ ٧.

* القتل عند أكثر العلماء منسوخ، وقيل: محكم،
وقيل: هو تعزير «ثم إن شربها فى الثالثة أو
الرابعة فاقتلوه» «فإن لم يتركوه فاقتلوه»
٤٠٠، ٤٠١ جـ ٧، ٩، ١٠ جـ ٢١، ١٩١،
١٩٢ جـ ٢٨، ١٣٧، ١٣٨ جـ ٣٤.

* من أجود ما يحتج به على أن القتل منسوخ:
«لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبى...»
٢٩٦، ٢٩٧ جـ ٧، ١٣٧ جـ ٣٤.

* الحد واجب إذا وجدت منه رائحة الخمر، أو
رؤى وهو يتيقظها، ونحو ذلك: إذا لم يكن
هناك شبهة، وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين
وغيرهم من الصحابة، وعليه تدل سنة الرسول
ﷺ، وهو الذى يصلح عليه حال الناس وهو
مذهب مالك وأحمد فى غالب نصوصه
وغيرها ٢١٠ جـ ٢٠، ١٨٧ جـ ٢٨.

* ضرب عمر بن عبد العزيز للضائم لما حضر
شربها ١٤٨، ١٤٩ جـ ٣٢.

* وسواء استحل شربها بنوع شبهة -وقعت لبعض
السلف - ظن أنها إنما تحرم على العامة فاتفق
الصحابة على أنه يستتاب فإن أقر بالتحريم جلد
وإن أصر على استحلالها قتل ١٢٨، ١٣٥ جـ ٣٤.

* النصارى يتقربون بشرب الخمر ١٢٨، ١٣٥ جـ ٣٤.

* يجب فى الحشيشة الحد كما يجب فى الخمر
٢٠٣، ٢٠٤ جـ ٢٣، ١٨٧، ١٨٨ جـ ٢٨،
١٣٤ جـ ٣٤.

يسكر ويقولون: كان على زمن عمر. متى كان كثيره مسكراً حرم قليله، أدلة ذلك ١٤٩ جـ ٣٢، ١٢٥، ١٣٣ جـ ٣٤.

* الذى أباحه عمر -الطلا- لم يكن مسكراً صفته ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧ جـ ٣٤.

* نشأت الشبهة من جهة أن المطبوخ قد يسكر؛ لأن طبعه لم يكن تاماً، أو أضيف إلى المطبوخ بعض الأفوايه وغيرها مما يقويه ويشده حتى يصير مسكراً، أو يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر فيها ما ذهب ثلثاه: فيحرم إذا أسكر ٣٦، ١٢٧، ١٣٧ جـ ٣٤.

* من اعتقد أن النبيذ الذى أرخص فيه يكون مسكراً فقال: يباح منه ما لا يسكر فقد أخطأ ١٨٦ جـ ٢٨، ٢٨، ٦٦، ١٢٤، ١٢٨ جـ ٣٤.

* من شرب النبيذ متأولاً جلد عند الجمهور، ولا يفسق ولا يأثم ١٢، ١٣ جـ ٢٢، ٨٥، ٨٦، ١٤٩ جـ ٣٢.

* من استحل عصير العنب الذى غلا واشتد وقذف بالزبد استتيب ١٢٨ جـ ٣٤.

* أحمد... حرم العصير والنبيذ بعد ثلاث وإن لم يظهر فيه شدة، متابعة للسنة، تعليله ٨ جـ ٢١، ١٢٧، ١٢٨ جـ ٣٤.

* نزاع العلماء فى الخليطين إذا لم يسكر، علة ذلك، إذا صار الخليطان من المسكر حرم بالاتفاق ١٤١، ١٤٢ جـ ٣٢، ١٢٧، ١٢٨ جـ ٣٤، ١٢٨ جـ ٣٥.

* إلا قسمًا إذا كان من خليطين أو من زبيب فقط ١٢٨ جـ ٣٥.

* النبيذ الذى يشربه النبى والصحابة: هو أنهم يبنذون التمر والزبيب ونحو ذلك فى الماء حتى

يحلوه فيشربه أول يوم، وثانى يوم، وثالث يوم، ولا يشربه بعد ثلاث ١٢، ١٢٨ جـ ٢٨، ١٢٨ جـ ٣٥.

* هش الذرة فأخذ يغلى فى قدره ثم ينزله ويعمل عليه قمحاً ويخليه إلى بكرة ويصفيه فيكون مما لا يسكر فى ذلك اليوم ثم يخليه يومين وثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر: يجوز شربه ما لم يسكر إلى ثلاثة أيام، إذا أسكر حرم سواء أسكر قبل الثلاث أو بعدها ١٣٨، ١٣٩ جـ ٣٤.

* كل هذه الأشربة إذا حمضت -بالخل... أو الليمون -ولم تصر مسكرة يجوز شربها مطلقاً ١٢٨ جـ ٣٥.

* نهى عن الانتباز فى الأوعية التى يذب السكر فيها ولا يدرى ما به كالدباء والحتتم والمزفت والنقير - سداً للذرائع المفضية إلى ذلك - وأمر بالانتباز فى الوعاء الموكاء ٢٧٣، ٢٧٤ جـ ٨، ١٨٦، ١٨٧ جـ ٢٨، ١٤١، ١٤٢ جـ ٣٢، ١٢٨، ١٢٩ جـ ٣٤.

* للناس فى النهى عن الانتباز فى تلك الأوعية ثلاثة أقوال، سبب ذلك ٢٧٣، ٢٧٤ جـ ٨، ٨ جـ ٢١، ١٧٦، ١٨٧ جـ ٢٨، ١٤١، ١٤٢ جـ ٣٢، ١٢٢ جـ ٣٤.

* من تاب من شرب الخمر ولبس الحرير لبس ذلك فى الآخرة ٣٨٢، ٣٨٣ جـ ١١.

باب التعزيز

* العقوبة نوعان: الأولى: على ذنب ماض جزاء بما كسب... الثانية: لتأدية واجب أو ترك محرم فى المستقبل ٦٦، ٦٧، ١٩١، ١٩٢ جـ ٢٨.

* ومنها مقدر، ومنها غير مقدر، وقد يسمى

«التعزير» ٦٣ ج ٢٨.

* المعاصي التي ليس لها حد مقدر ولا كفارة: فيها التعزير، والتنكيل، والتأديب ٦٣، ١٨٩ ج ٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥ ج ٣٥.

* ترك واجب كترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة كوفاء الدين مع القدرة عليه أو ترك رد الغصوب أو الأمانات إلى أهلها ٦٣، ١٥٦ ج ٢٨، ٢٣٤-٢٣٦ ج ٣٥.

* من امتنع من حق واجب عليه لا تدخله النيابة كتعريف بمكان المال أو الشخص المطلوب بحق استحق التعزير ١٧٨، ١٧٩ ج ٢٨، ٢٥، ٢٦ ج ٣٠.

* من فعل المحرم: تقبيل الصبي، أو المرأة الأجنبية، أو مباشرة بلا جماع، أو أكل ما لا يحل كالدم والميتة، أو يسرق من غير حرز ولو شيئاً يسيراً، أو يخون في أمانته كولاة أموال بيت المال أو الوقوف ومال اليتيم ونحو ذلك... أو يغش في معاملته... أو يطفف المكيال والميزان، أو يشهد بالزور، أو يرتشى في حكمه، أو يحكم بغير ما أنزل الله، أو يعتدي على رعيته أو يتعزى بعزاء الجاهلية ١٧٩، ١٨٠ ج ١٥، ١٤٢ ج ٢١، ١٥٥ - ١٥٧، ١٨٢-١٨٤، ١٨٩ ج ٢٨، ٥٣، ١٥٤ ج ٣٢، ١٥٣، ٣٤٤، ٢٣٤-٢٣٧ ج ٣٥.

* تعزير عمر لمن اتبع المشابه، صيغ ١٦٥، ١٦٦ ج ١٣.

* نكاح السر فيه التعزير ٦٨، ٨٠، ٨١ ج ٣٢.

* السحاق زنا ١٨٧، ١٨٨ ج ١٥.

* إذا قال: أنت ملعون ولد زنا عزر، ويجب حد القذف إن لم يقصد بهذه الكلمة أن فعله قبيح كفعل ولد الزنا ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٤.

* الرمي بغير القذف فيه الاجتهاد، ويجوز عند بعض العلماء أن يبلغ به حده أحياناً ١٩٤ ج ١٥.

* إذا كان الشتم محرم الجنس مثل تكفيره أو تفسيقه بغير حق أو الكذب عليه عزر تعزيراً بليغاً يردعه وأمثاله ٢١٠ ج ٢٨، ١٠٣، ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٤.

* ولو سب أباه أو لعن قبيلته أو أهل بلده ونحو ذلك لم يحل له أن يتعدى على أولئك ٢٩٧، ٢٩٨ ج ١١، ٢١٠ ج ٢٨، ٨٧، ١٠٣، ١٤٣، ١٤٤ ج ٣٤.

* من سب أبا الهاشمي أو غيره عزر، ولا يجعل ذلك سباً للنبي ولو سب أباه أو جده ٨٧ ج ٣٤.

* سامرى ضرب مسلماً وشتمه: تجب عقوبته عقوبة بليغة تردعه وأمثاله ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٤.

* والتعزير أجناس فمنه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام، ومنه ما يكون بالحبس، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن، ومنه ما يكون بالضرب ٣٠٠ ج ١١، ١٢١، ١٢٢، ١٨٠-١٨٣ ج ١٥، ١٨٩، ١٩٠ ج ٢٨، ٢٣٦ ج ٣٥.

* التعزير بقدر ما يراه الولي: على حسب كثرة الذنب في الناس وقتله، وعلى حسب حال المذنب، وعلى حسب كبر الذنب وصغره ١٨٩ ج ٢٨.

* ليس لأقل التعزير حد بل هو بكل ما فيه إيلاام الإنسان من قول وفعل وترك قول وفعل. فقد يعزر بوعظه وتوبيخه والإغلاظ عليه، أو بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب، أو يعزله عن ولايته، أو بترك استخدامه في الجند، أو قطع أجره، أو بحبسه، أو تسويد وجهه وإزكابه على دابة مقلوباً ١٨٩، ١٩٠ ج ٢٨.

* إذا كان لترك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة... فيضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجب، ويفرق عليه الضرب يوماً بعد يوم، لكن لا يزيد كل مرة على التعزيز عند من يقدر أعلاه ٦٣، ٦٦، ٦٧، ١٩١، ١٩٢ جـ ٢٨، ١٥٣ جـ ٣٤، ٢٣٦ جـ ٣٥.

* وإن كان الضرب على ذنب ماض نكالاً من الله له ولغيره فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط، وليس لأقله حد ٦٣ جـ ٢٨.

* ضرب الرجل تحت رجله من التعزيز ٤٠٩ جـ ١١.

* أكثر التعزيز فيه ثلاثة أقوال: الأولى: عشر جلدات، الثاني: دون أقل الحدود - إما تسعة وثلاثون سوطاً، أو تسعة وسبعون... الثالثة: لا يتقدم بذلك... لكن إن كان التعزيز فيما فيه مقدر لم يبلغ ذلك المقدر مثل التعزيز على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع... وهذا أعدل الأقوال، أدلته ٢٤٩ جـ ١٢، ١٨٩-١٩٢ جـ ٢٨، ٢٣٦، ٢٣٧ جـ ٣٥.

* ومن لم يندفع فسادُه إلا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المسلمين، والداعى إلى البدع فى الدين، أدلة ذلك ٦٣، ٦٤ جـ ٢٨، ٢٣٦، ٢٣٧ جـ ٣٥.

* تكرار التعزيز على الفعل إذا اشتمل على عدة محرمات ١٨ جـ ٣٢.

* «لا يعجل فوق عشرة أسواط إلا فى حد من حدود الله» فسر ١٨٢، ١٩١، ١٩٢ جـ ٢٨.

* إذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الإمكان ٦٩، ٧٠.

جـ ٢٨، ١٨، ١٩ جـ ٣٢.

* ما جاءت به الشريعة من المأمورات والعقوبات يفعل بحسب الاستطاعة ٣٠٠ جـ ١١، ١٨٢، ١٨٣ جـ ١٥.

* والتعزير بالعقوبات المالية مشروع فى مواضع: مثل كسر دنان الخمر وشق ظروفها ٢١٠، ٢١١ جـ ٢٠، ٦٤-٦٧ جـ ٢٨، ١٦٤ جـ ٢٩.

* دعوى نسخها والجواب عنه ٦٥-٦٩ جـ ٢٨.
* وإتلاف المغشوشات فى الصناعات ٦٧، ٦٨ جـ ٢٨.

* والتغيير مثل كسر الدراهم والدنانير التى فيها بأس، ومثل تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة ٦٨، ٦٩ جـ ٢٨.

* والتغريم مثل من سرق الثمر المعلق قبل أن يؤويه الجرين، أو سرق من الماشية قبل أن تأوى إلى المراح والضالة المكتومة ٦٩ جـ ٢٨.

* وقد تكون العقوبات منهما كجلد السارق من غير حرز وتضعيف الغرم عليه ٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠ جـ ٢٨.

* الاستمناء باليد حرام عند جماهير العلماء، وهو أصح القولين فى مذهب أحمد، ويعزر من فعله، إن اضطر إليه أن يخاف الزنا أو يخاف المرض ففيه قولان، وقد رخص فى هذه الحال طوائف من السلف والخلف، والصبر عنه أفضل، ونكاح الإماء خير منه، وبدون الضرورة لم يرخص فيه أحد ٣٢٤ جـ ١٠، ١٤٥، ١٤٦ جـ ٣٤.

* ما نزل من الماء بغير اختياره فلا إثم عليه ١٤٦ جـ ٣٤.

باب القطع فى السرقة

* يجب قطع يد السارق بالكتاب والسنة والإجماع، والحكمة فى ذلك ١٨١، ١٨٢ ج ٢٨، ١٥٢ ج ٣٤.

* لا قطع على متتهب ولا مختلس ولا خائن، المتتهب، المختلس ١٨٢، ١٨٣ ج ٢٨، ١٤٠، ١٤١ ج ٣٤.

* الطرار يقطع على الصحيح ١٨٤ ج ٢٨.

* «قطع فى مجن قيمته ثلاثة دراهم» ربع الدينار كان ثلاثة دراهم ١٨٤ ج ٢٨.

* أضعف عمر وغيره الغرم فى ناقة أعرابى أخذها بمالك جياع ودرأ عنهم القطع ٦٩، ٧٠ ج ٢٨.

* ثبوت السرقة بالبينة أو بالإقرار ١٨١، ١٨٢ ج ٢٨.

* سرق بيته مراراً ثم وجد بعد ذلك فى بيته مملوكاً بعد أن أغلق بابَه فأقر أنه دخل البيت مختلساً مراراً ولم يقر أنه أخذ شيئاً: يعاقب على دخول البيت ويعاقب أيضاً...، إذا أقر بما تبين أنه أخذ المال مثل أن يدل على موضع المال أو على من أعطاه إياه أخذ المال وأعطى لصاحبه ١٤٨ ج ٣٤.

* وينبغى للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقر به، أقل ذلك أن يقتضى عليه برد اليمين على المدعى ٢٧١، ٢٧٢ ج ١٤٨، ١٤٨ ج ٣٤.

* المتهم بسرقة ونحوها: إن كان معروفاً بالبر لم تجز مطالبته ولا عقوبته، وهل يحلف...؟ وقيل يعزر من رماه بالتهمة ١٤٩-١٥١ ج ٣٤، ٢٣١، ٢٣٢ ج ٣٥.

* إذا وجد فى يد رجل عدل مال مسروق وقال

ابنته من السوق لا أدري من باعه فلا عقوبة عليه ٢٣١، ٢٣٢ ج ٣٥.

* له ولد صغير اتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمائة درهم ثم وجدت السرقة فصالح المتهم بمائتى درهم: ما غرمه أبوه فله أن يرجع على من غرمه سواء أبراه الولد أولاً ١٤٦ ج ٣٤.

* وإن كان مجهول الحال حبس حتى يكشف أمره:

قليل شهر، وقيل اجتهدا ولى الأمر ١٤٩-١٥١ ج ٣٤، ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٣٥.

* إن كان معروفاً بالفجور والمناسب للتهمة فقال طائفة: يضرب حتى يقر بالمال ١٤٩-١٥٢ ج ٣٤، ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٣٥.

* المتولى له أن يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف ١٥١ ج ٣٤.

* كان له ذهب مخيط فى ثوبه فأعطاه للغسال نسياناً فلما رده وجد مكان الذهب مفتقاً ولم يجده: إما أن يحلف المدعى عليه بما يبرئه، وإما أن يحلف المدعى أنه أخذ الذهب بغير حق ويضمنه، وإن كان الغسال معروفاً بالفجور... جاز ضربه وتعزيره ١٥٣ ج ٣٤.

* إذا أقر حال الامتحان بالضرب أو الحبس هل يؤخذ به إذا علم صدقه، أو لا بد من إقرار آخر؟ ٢٣٦ ج ٣٥.

* ليس للمتولى أن يرسل جميع المتهمين حتى يأتى أرباب الأموال بالبينة على من سرق ١٥١، ١٥٢ ج ٣٤.

* اتهم فى السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك ليس له أن يفوضها إلى من يغلب على ظنه أنه يظلم فيها مع إمكان أن يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه ١٥٠، ١٥١ ج ٣٤.

باب حد قطاع الطريق

- * المحاربين وقطاع الطريق الذين يعترضون الناس بالسلاح فى الطرقات ونحوها ليغصبوهم المال مجاهرة ١٦٥، ١٧١، ١٧٢ ج ٢٨.
- * أو بالعصى والحجارة ١٧٤-١٧٦ ج ٢٨.
- * «لو شهروا السلاح فى البنيان لأخذ المال فهم أحق بالعقوبة ١٧٤، ١٧٥ ج ٢٨.
- * لا تشترط المكافئة فى المحاربين ١٧٢، ١٧٣ ج ٢٨.
- * إذا قتل شخصاً لأجل المال قتل حتماً باتفاق، وليس لورثة المقتول العفو عنه، الحكمة، ولم يقطع ٥٧، ٥٨ ج ٢٠، ٥٩، ٦٠، ١٧٢-١٧٤ ج ٢٨، ٩٣، ٩٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٥٢ ج ٣٤.
- * التمثيل لا يجوز إلا على وجه القصاص، والعفو أفضل ١٧٤ ج ٢٨.
- * وصلب، وهو رفعه على مكان عال ليراه الناس... بعد القتل ١٧٤ ج ٢٨.
- * من يقتل غيلة لأخذ المال ففيه قولان: يقتل حداً وهو الأشبه ١٧٥، ١٩١ ج ٢٨.
- * من يقتل السلطان هل هو كالمحارب؟ ١٧٥، ١٧٦ ج ٢٨.
- * إذا أخذوا المال فقط ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى عند الأكثر وتحسمان، قد يكون أزرر من القتل ١٧٢-١٧٤ ج ٢٨، ١٥٢ ج ٣٤.
- * إذا أخذوا شيئاً من أموال المسلمين ففى أخذ أموالهم خلاف إذا قلد السلطان أحد القولين ١٥٢ ج ٣٤.
- * وإذا شهروا السلاح ولم يقتلوا نفساً ولم يأخذوا

- * اتفقوا على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق بالحد، واشترط بعضهم المطالبة بالمال ١٦٥ ج ٢٨.
- * قطعه حق واجب لله لا لرب المال يأخذ ماله حتى لو قال أعطيته ١٥٠، ١٥١ ج ٣٤، ١٦٥، ١٦٦ ج ٢٨.
- * ويستخرج السلطان المال للناس ١٧٧ ج ٢٨.
- * إن كان المال قد تلف بالأكل ١٧٧، ١٧٨ ج ٢٨.
- * لا يجوز بعد ثبوت الحد بالبينة عليه أو بالإقرار تأخيره: لا بحبس ولا بمال ولا غيره، تقطع فى الأوقات المعظمة وغيرها ١٨١، ١٨٢ ج ٢٨.
- * تقطع يده اليمين ١٨١، ١٨٢ ج ٢٨.
- * القطع لا يتنصف ١٧٣، ١٧٤، ٢١١، ٢١٢ ج ٢٨.
- * وتحسم بالزيت ١٧٣، ١٧٤، ١٨٢ ج ٢٨.
- * ويستحب أن تعلق فى عنقه ١٨٢، ١٨٣ ج ٢٨.
- * فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، إن عاد ثالثاً ورابعاً ففيه قولان ١٨٢، ١٨٣ ج ٢٨.
- * حكم الردى حكم المباشر فى السرقة ٥٣، ٥٤ ج ١٤.
- * لا يعاقب الكافر على ما فعله من محرم كالسرقة قبل الإسلام ١٠ ج ٢٢.
- * المال الضائع من صاحبه والتمر الذى يكون فى الشجر فى الصحراء بلا حائط والماشية التى لا راعى عندها ونحو ذلك لا قطع فيه، ويعزر، ويضعف عليه الغرم ٦٩، ٧٠، ١٨٢-١٨٤ ج ٢٨.

مالاً ثم أغمدوه أو هربوا وتركوا الحرب نفوا:
 قيل هو تشريدهم، وقيل حبسهم، وقيل ما
 يراه الإمام أصلح من ذلك أو غيره وهو أعدل،
 ومنهم ٥٩، ٦٠، ١٧٢-١٧٤ ج ٢٨،
 ١٧٢-١٧٤ ج ٢٨.

* قول ابن عباس ١٧٢ ج ٢٨.

* هذا إذا قدر عليهم، أما إذا طلبهم السلطان أو
 نوابه لإقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا وجب
 على المسلمين قتالهم حتى يقدر عليهم كلهم،
 ومتى لم ينقادوا إلا بقتال يفضى إلى قتلهم
 كلهم قوتلوا، سواء قتلوا أولاً، ويقتلون فى
 القتال كيفما أمكن...، ويقاتل معهم ممن
 يحميهم ويعينهم...، ولا يجهز على جريحهم
 إلا أن يكون قد وجب عليه القتل، وإذا هرب
 لم تتبعه إلا أن يكون عليه حد أو نخاف
 عاقبته، ومن أسر منهم أقيم عليه الحد
 ١٧٥-١٧٧ ج ٢٨، ١٥٢، ١٥٣ ج ٣٤.

* إذا تحيزوا إلى مملكة طائفة خارجة عن شريعة
 الإسلام وأعانوهم على المسلمين قوتلوا كقتالهم
 ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٨.

* «ليس من أمتى من خرج على أمتى يضرب برها
 وفاجرها» ١١ ج ٣٥.

* إذا أخذوا خفارة أو ضريبة على أبناء السبيل على
 الرؤوس والدواب والأحمال فعليه عقوبة
 المكاسين، الخلاف فى جواز قتله ١٧٦، ١٧٧
 ج ٢٨.

* حكم الردى حكم المباشر ٥٣، ٥٤ ج ١٤،
 ١٧٢، ١٧٣ ج ٢٨، ١٧٥، ١٧٦ ج ٣٠،
 ١٥٦ ج ٣٤.

* إن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى
 ونحوهم يأمرونهم بالأخذ فى الباطن أو الظاهر
 ويقاسمونهم ويدافعون عنهم... وأرضى

المأخوذين ببعض أموالهم أو لم يرضهم
 فكالردىء، وإن كان لم يأذن لهم لكن لما قدر
 عليهم قاسمهم الأموال وعطل بعض الحدود
 والحقوق ١٧٨، ١٧٩ ج ٢٨.

* ومن آوى محارباً أو سارقاً أو قاتلاً ونحوهم
 فهو شريكه فى الحرم ١٧٨، ١٧٩ ج ٢٨.

* من تاب من الكفارة والمحاربين وسائر الفساد
 قبل القدرة عليه سقطت عنه العقوبة التى لحق
 الله ٢١٦، ٢١٧ ج ١٠، ١٦٦، ١٦٧
 ج ٢٨.

* يسترد السلطان الأموال من المحاربين، إن امتنعوا
 من احضار المال بعد ثبوته عليهم وغيبوه أو
 جحدوا موضعه عاقبهم بالحبس والضرب حتى
 يؤدوه أو يدلو على موضعه، ومن كان متهماً
 جاز ضربه معاقبة على ما فعل من الكذب
 والظلم، ويقرر مع ذلك على المال أين هو
 يطلب منه إحضاره ١٧٧، ١٧٨ ج ٢٨،
 ١٥٦ ج ٣٤.

* هذه المطالبة والعقوبة حق لرب المال ١٧٧، ١٧٨
 ج ٢٨.

* من وجد عين ماله فهو أحق به، والذين عدمت
 أموالهم يتقاسمون ما غرمه الحرامية لهم على
 قدر أموالهم ١٧٩، ١٨٠ ج ٣٠.

* إن كانت الأموال قد تلفت بالأكل وغيره عندهم
 ١٧٧ ج ٢٨.

* إذا قصد القطاع أخذ مال شخص فأخذوا مال
 غيره فهل يضم الأول؟ ١٨٦، ١٨٧ ج ٣٠.

* لا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال
 جعلاً على طلب المحاربين وإقامة الحد وارتجاع
 أموال الناس منهم، ولا على طلب السارقين:
 لنفسه، ولا للجد الذين يرسلهم فى طلبهم

* ولا يرسل من يضعف عن مقاومة الحرامية ١٧٨ ج ٢٨.

* ويجوز للمظلومين الذين تراد أموالهم قتال المحاربين -الصائل- ولا يجب أن يبذل لهم قليل ولا كثير من المال إذا أمكن قتالهم ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٨.

* الصائل إذا كان مطلوبه قتل الإنسان جاز له الدفع ولو بالقتل، وهل يجب عليه هذا إذا كان للناس سلطان. هل له أن يدفع عن نفسه الفتنة أو يستسلم؟ ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٨، ١٥٥، ١٥٦ ج ٣٤.

* يدفع صيال الجن بما يدفع به صيال الإنس، النهى عن قتل جنان البيوت ٢٤-٣٣ ج ١٩.

* وإن كان المطلوب الحرمة كالزنا بمحارمه، أو يطلب من المرأة أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به وجب أن يدفع عن نفسه بما يمكن ولو بالقتال ويجوز في أظهر القولين قتله وإن اندفع بدونه ١٥ ج ١٣، ٧٢، ٧٣ ج ١٥، ١٧٦، ١٧٧ ج ٢٨.

* إذا طلبوا المال لم يجب عليه أن يعطيهم، يدفعهم بالأسهل فالأسهل، إن لم يندفعوا إلا بالقتال فله أن يقاتلهم فإن قتل كان شهيداً، وإن قتل أحداً منهم على هذا الوجه هدر ١٧٧ ج ٢٨، ١٥٥، ١٥٦ ج ٣٤.

* إذا كان الطريق في استرجاع مما مع السارق ضربه بالسيف لم يلزم الضارب شيء ١٧٩، ١٨٠ ج ٣٠.

* «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد» ١٥ ج ١٣،

باب الخلافة والملك

نصب السلطان فرض كفاية

* لا تتم مصلحة بني آدم إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس ٢٦، ٣٩، ٤٠، ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٨.

* ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، لا قيام للدين والدنيا إلا به ٣٣-٣٥ ج ٢٠، ٢٦، ١٦٥ ج ٢٨.

* «السلطان ظل الله في الأرض يأوى إليه كل ضعيف وملهوف» ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٨، ٢٩، ٣٠ ج ٣٥.

* الواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة، إنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها ٨٠ ج ٢٠، ٢٢٩-٢٣٢ ج ٣٥.

* نفس وجود السلطان والمال الذي يتغنى به وجه الله والقيام بالحق ويستعان به على طاعة الله ولا يفتقر القلب عن محبة الله والجهد في سبيله ولا يصده عن ذكر الله من أكبر النعم، قل أن تجد ذا سلطان أو مال إلا وهو مشبث مبطئ عن ذلك ٨٠، ٨١ ج ٢٠.

* الناس أربعة أقسام: الأول: يريد العلو على الناس والفساد في الأرض، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرعون وحزبه، وهم شر الخلق، الثاني: الذين يريدون الفساد بلا علو كالسراق والمجرمين من سفلة الناس. الثالث: من يريد العلو بلا فساد كالذين عندهم دين يريدون أن يعلو به على الناس. الرابع: أهل اللجنة الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا

فسادًا ٢٢٩، ٢٣٠ جـ ٣٥.

* «... إمام عادل» «أهل الجنة ثلاثة...» وذو سلطان مقسط» ٣٣، ٣٤ جـ ٢٠، ٣٨، ١٤٧ جـ ٢٨، ١٩٥، ١٩٦ جـ ٣٠.

الرسول العبيد لله والرسول الملوك

* «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدى» ١٥، ٢٥، ٢٦ جـ ٣٥.

* «ترفع درجات من نشاء» بالعلم بالسياسة والتدبير فى يوسف ٢٧٦ جـ ١٤.

* النبى له ثلاثة أحوال: أولاً: إما أن يكذب فلا يتبع ولا يطاع فهو نبي لم يؤت ملكًا، ثانيًا: وإما أن يطاع. فنفس كونه مطاعًا هو ملك، لكن إن كان لا يأمر إلا بما أمر الله به فهو عبد رسول ليس له ملك، وهو أكمل، وهو حال نبينا، ثالثًا: وإن كان يأمر بما يريد مباحًا له ذلك بمنزلة الملك فهو نبي ملك، ولهذا كان أمر نوح وإبراهيم وموسى وعيسى أفضل من داود وسليمان ويوسف ١٦٣-١٦٦ جـ ١٠، ٢٢، ٢٣ جـ ٣٥.

* «إن الله خيرنى بين أن أكون عبدًا رسولاً وبين أن أكون نبياً ملكاً...» ١٦، ٢٢ جـ ٣٥.

خلافة النبوة واجبة فى الأصل

وأفضل من الملك

* الخليفة من كان خلفًا عن غيره، ظن بعض الغالطين أن الخليفة هو الخليفة عن الله: بمعنى نائب الله ٢٧-٣٠ جـ ٣٥.

* خلافة النبوة واجبة فى الأصل، وهى أفضل من الملك «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين»

١٦-١٩ جـ ٣٥.

* ما فعله عثمان وعلى من الاجتهاد الذى سبقهما بما هو أفضل منه أبو بكر وعمر ودلت النصوص وموافقة جمهور الأمة على رجحانه وكان سببه افتراق الأمة لا يؤمر بالافتداء بهما فيه إذ ليس من سنة الخلفاء ١٦، ١٧ جـ ٣٥.

* أبو بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة وسلمتا من التأويل فى الدماء والأموال، وعثمان غلب الرغبة وتأول فى الأموال، وعلى غلب الرهبة وتأول فى الدماء، وأبو بكر وعمر كمل زهدهما فى المال والرياسة، وعثمان كمل زهده فى الرياسة، وعلى كمل زهده فى المال ٢٦٢، ٢٦٣ جـ ٤، ١٦، ١٧ جـ ٣٥.

* «خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله ملكه من يشاء» ٢٩١، ٢٩٢ جـ ٤، ٣٥، ١٤، ١٨، ١٩ جـ ٣٥.

* خلفاء النبوة: أبو بكر، عمر، عثمان، على ٢٩١، ٢٩٢ جـ ٤، ١٦-١٩ جـ ٣٥.

الملك وهل يجوز، أو لا يجوز إلا مع العجز عن

خلافة النبوة؟

* الملك فى شرع من قبلنا جائز، الملوك الصالحون قليل وجنس الملوك كثير، ومنهم ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣ جـ ٣٥.

* يجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء وإن كانوا ملوكًا ولم يكونوا خلفاء الأنبياء ١٥ - ١٧ جـ ٣٥.

* خبر الرسول بانقضاء خلافة النبوة فيه ذم للملك وعيب له ١٥ جـ ٣٥.

* واستياؤه للملك بعد خلافة النبوة دليل على أنه متضمن لترك بعض الدين الواجب، والنصوص

* لكن يقال هنا: إذا كان القائم بالملك والإمارة يفعل من الحسنات المأمور بها ويترك من السيئات المنهى عنها ما يزيد به ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب أو يفعله من محذور، فهذا قد ترجحت حسناته ١٩-٢٤ جـ ٣٥.

* فإذا كان غيره مقصراً في هذه الطاعة التي فعلها مع سلامته عن سيئاته فله ثلاثة أحوال: إما أن يكون الفاضل من حسنات الأمير أكثر من مجموع حسنات هذا أو أقل. فإن كانت فاضلة أكثر كان أفضل، وإن كان مفضولاً، وإن تساوى تكافأ ١٩ جـ ٣٥.

* يتفرع من هذا مسألة وهو إذا كان لا يتأتى له فعل الحسنة الراجعة إلا بسيئة دونها في العقاب فلها صورتان: الأولى: إذا لم يمكن إلا ذلك فهذا لا يبقى سيئة ثم إن كانت مفسدته دون تلك المصلحة لم يكن محظوراً» وكذلك مسألة الترك ٣٣-٣٥ جـ ٢٠، ١٩، ٢٠ جـ ٣٥.

* أقوام ينظرون إلى الحسنات فيرجحون هذا الجانب وإن تضمن سيئات عظيمة. وأقوام ينظرون إلى الحسنات فيرجحون الجانب الآخر وإن ترك حسنات عظيمة، والمتوسطون قد لا يتبين لهم أن لأكثرهم مقدار المنفعة والمضرة أو يتبين لهم ولا يجدون من يعينهم العمل بالحسنات ٣٤، ٣٥ جـ ٢٠.

* الثانية: إذا كان يمكن فعل الحسنات بلا سيئة لكن بمشقة لا تطيعه نفسه عليها أو بكرهه من طبعه بحيث لا تطيعه نفسه إلى فعل تلك الحسنات الكبار المأمور بها إيجاباً أو استحباباً إن لم يبذل لنفسه ما تحبه من بعض الأمور للنهي عنها: مثل أن لا تطيعه نفسه إلى القيام

الموجبة لنصب الأئمة والأمراء وما في الأعمال الصالحة التي يتولونها من الثواب حمد لذلك وترغيب فيه: فيجب تخليص محمود ذلك من مذمومه، وفي حكم اجتماع الأمرين ٣٤، ٣٥ جـ ٢٠.

* قولان متوسطان: الأول: أن يقال: خلافة النبوة واجبة وإنما يجوز الخروج عنها بقدر الحاجة، الثاني: أن يقال: يجوز قبولها من الملك بما يسر فعل المقصود بالولاية ولا يعسر ١٦، ١٧ جـ ٣٥.

* قد يحتج من يجوز الملك بـ «إن ملكت فأحسن» وبإقرار عمر لمعاوية لما قدم الشام على ما رآه من أبهة الملك، وفيهما نظر، وهنا طرفان، ووسط ١٧ جـ ٣٥.

* تحقيق الأمر أن يقال: انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو اجتهد سائق، أو مع القدرة علماً وعملاً. فإن كان مع العجز علماً وعملاً كان ذو الملك معذوراً في ذلك وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة. ٣٣، ٣٤ جـ ٢٠-١٦ جـ ٣٥.

* إذا تعسر فعل الواجب في الإمارة إلا بنوع من الملك فهل يكون الملك مباحاً كما يباح مع التعذر؟ ٢٠، ٢١ جـ ٣٥.

* وإن كان مع القدرة علماً وعملاً وقدر أن خلافة النبوة مستحبة وأن اختيار الملك جائز في شريعتنا فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضاً ١٧، ١٨ جـ ٣٥.

* وأما إن كانت خلافة النبوة واجبة وهي مقدورة وقد تركت فهل تركها كبيرة أو صغيرة؟ إن كانت صغيرة لم تقدح في العدالة، وإن كانت كبيرة ففيها قولان ١٨، ١٩ جـ ٣٥.

* إذا استقام ولاية الأمور الذين يحكمون استقام
أمر الناس ٢٠٥-٢٠٧ ج ١٠.

* إنما العزة في طاعة الله، وإن هملجت بهم
البراذين ١٤٨ ج ٢١.

* وصف الرسول لخيار الأئمة ودعاؤه لهم ووصفه
لشرارهم ودعاؤه عليهم، الأحاديث في ذلك
١٢، ١٣ ج ٣٥.

* بسبب تخليط الملوك وأمرائهم وقضائهم
وعلمائهم وعبادهم نشأت الفتن في الأمة:
فأقوام نظروا إلى ما ارتكبه من الأمور المنهي
عنها فذموهم وأبغضوهم، وأقوام نظروا إلى ما
فعلوه من الأمور المأمور بها فأحبوهم، ثم
الأولون ربما عدوا حسناتهم، والآخرين ربما
عدوا سيئاتهم حسنات ٣٤، ٣٥ ج ٢٠، ١٢،
١٣ ج ٣٥.

* مصير الأمر إلى الملوك وتوابعهم من الولاة
والقضاة والأمراء ليس لنقص فيهم فقط بل
لنقص في الراعي والرعية «وكذلك
نولى...» «كما تكونون...» ١٥ ج ٣٥.

يثبت نصب السلطان

* صحت خلافة أبي بكر بالكتاب والسنة
والإجماع، وإن كانت إنما انعقدت بالإجماع
والاختيار ٣١، ٣٢ ج ٣٥.

* ثم استخلف عمر ١٦٢، ١٦٣ ج ٢٥.

* عمر جعل الشورى في ستة، الحكمة في
المشاورة، وماذا يتبع الآراء ٢٩٢، ٢٩٣ ج ٤،
١٦٣ ج ٢٥، ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٨.

* واجتهاد أهل الحل والعقد، مبايعة عثمان،
مبايعة علي، مبايعة الحسن، وتنازله ٢٦١،
٢٦٢ ج ٤.

بمصالخ الإمارة إلا بحفظ منهي عنها من
الاستئثار ببعض المال والرياسة على الناس
والمحاباة في القسم وغير ذلك من الشهوات
١٩، ٢٠ ج ٣٥.

* حكم الشريعة أنه لا يؤذن لهم فيما فعلوه من
السيئات، ولا يؤمرون به، ولا يجعل حظ
أنفسهم عذراً لهم في فعلهم إذا لم تكن
الشريعة... ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١ ج ٣٥.

* لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ويحضون
على ذلك ويرغبون فيه وإن علم أنهم لا
يفعلونه إلا بالسيئات المرجوحة ٢٠، ٢١
ج ٣٥.

* ثم إذا علم أنهم نهوا عن تلك السيئات تركوا
الحسنات الراجعة الواجبة لم ينهوا عنها، إلا
أن يمكن الجمع بين الأمرين ٢٠، ٢١ ج ٣٥.

* نشر العدل بحسب الإمكان ورفع الظلم بحسب
الإمكان فرض على الكفاية، يقوم، كل إنسان
بما يقدر عليه من ذلك إذا لم يقدّم غيره في
ذلك مقامه، ولا يطالب بما يعجز عنه من رفع
الظلم ٣٣، ٣٤ ج ٢٠، ٣٨، ١٤٧ ج ٢٨،
١٩٢، ١٩٣ ج ٣٠.

* لو كانت الولاية غير واجبة وهي مشتملة على
ظلم ومن تولّاها أقام الظلم حتى تولّاها
شخص قصده بذلك تخفيف الظلم عنها ودفع
أكثره باحتمال أيسره كان ذلك حسناً مع هذه
النية، وكان فعله لما يفعله من السيئة بنية دفع
ما هو أشد منها جيداً ٣٣، ٣٤ ج ٢٠.

* «إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة،
ولا ينصر الظالمة وإن كانت مؤمنة» ٣٩ ج ٢٨.

* ما يقال في الملوك كما تقدم يقال في أمرائهم
وقضائهم وعلمائهم وعبادهم ١٨-٢٠ ج ٣٥.

وإذا قهر الناس بالسيف وجبت طاعته

✽ وجوب طاعة الله وطاعة رسوله وأولى الأمر في كل حال على كل أحد، وأن ما أمر به من طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم واجب على المسلم وإن استأثروا عليه، وما نهى الله ورسوله من معصيتهم فهو محرم عليه وإن أكره عليه، الأحاديث في ذلك «بايعنا رسول الله... وأثره علينا»، «على المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ٨٥، ٨٦ جـ ٣٣، ٧-٩ جـ ٣٥».

✽ «وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم...» ٨، ٩ جـ ٣٥.

✽ وإن لم يعاهدكم عليه، وإن لم يحلف لهم الأيمان المؤكدة، إذا حلف كان توكيداً، سواء حلف بالله أو غير ذلك من الأيمان التي يحلف بها المسلمون ٨٥، ٨٦ جـ ٣٣، ٩-١٣ جـ ٣٥.

✽ ولا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه والحنث، ولا يجوز أن يستفتى، من أفتى مثل هؤلاء فهو مفت بغير دين الإسلام ٩-١١ جـ ٣٥.

✽ وإذا أكره ولى الأمر الناس على ما يجب عليهم من طاعته ومناصحته وحلفهم لم يجز لأحد أن يأذن لهم في ترك ذلك ١٠ جـ ٣٥.

✽ أهل العلم والفضل لا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاية الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، الأحاديث في ذلك ١٠ جـ ٣٥.

✽ غلط تحريم الغدر ونقض البيعة والأحاديث فيه ٨٥، ٨٦ جـ ٣٣، ١٠-١٣ جـ ٣٥.

✽ أمر بطاعة ولى الأمر وإن كان عبداً حبشياً،

الأحاديث ١١-١٣ جـ ٣٥.

✽ من أطاع ولاية الأمور لأمر الله بطاعتهم أثيب، ومن أطاعهم لما يأخذ من المال والولاية فليس له في الآخرة من خلاق ١٣ جـ ٣٥.

✽ خص قريشاً بأن الإمامة فيهم لأن جنس قريش لما كانوا أفضل وجب أن تكون الإمامة في أفضل الأجناس مع الإمكان ١٩ جـ ١٩.

✽ «الناس معادن...» ١٣٦ جـ ٣٥.

✽ يجب أن يكون ولى الأمر عدلاً إذا أمكن بلا مفسدة راجحة ويجوز أن ينفذ من ولى الأمر - مع فجوره - من ولايته وقسمه وحكمه ما يسوغ ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨ جـ ٣٠.

✽ الولايات مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا ٣٨ جـ ٢٨.

✽ فيتوصل إليه بأقرب الطرق فالأقرب، وينظر إلى الرجلين أيهما كان أقرب إلى المقصود ولى ١٤٨ جـ ٢٨، ١٨-٢٠ جـ ٣٥.

✽ الولاية وإن كانت جائزة أو واجبة فقد يكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب أو أحب فيقدم خير الخيرين وجوباً تارة واستحباً أخرى ٣٤ جـ ٢٠.

✽ كانت السنة أن الناس يبايعون الخلفاء كما بايع الصحابة النبي يعقدون البيعة كما يعقدون عقد البيع والنكاح، ونحوه، وإما أن يذكروا الشروط التي يبايعون عليها ثم يقولون: بايعناك على ذلك ١٤٨ جـ ٣٥.

✽ أحدث الحجاج تحليف الناس بالطلاق والعتاق واليمين بالله وصدقة المال - هذه أيمان البيعة القديمة المبتدعة. ثم أحدث المستخلفون عن الأمراء من الخلفاء والملوك وغيرهم أيماناً كثيرة ١٤٨، ١٤٩ جـ ٣٥.

* الشروط التي تقع في عقود البيعة ما كان منها موافقاً للكتاب وفي به وما كان يخالفه كان باطلاً، وفي المباحات نزاع ٦١ جـ ٣٥.

* عزل نفسه عن الإمامة، قصة الحسن ١٦٤ جـ ٢٥.

* ليس كل ما جاز فيه القتل جاز أن يقتل الأئمة لفعلهم إياه، تعليل ذلك «اجعلوا صلاتكم...» ٣٩، ٤٠ جـ ٢٢.

* لا يجوز الخروج على الأئمة لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٦٢ جـ ١٤.

* مذهب أهل السنة والحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على جورهم ٢٧٢ جـ ٤، ٨٤، ٨٥ جـ ٣٥.

* «ستون سنة من إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام» ٢١٦ جـ ٢٨، ٧٧، ٧٨ جـ ٣٠.

* من يقتل السلطان هل هو كالمحارب؟ ١٧٥، ١٧٦ جـ ٢٨.

* لا تجوز منابذتهم بالسيف: ما أقاموا فيكم الصلاة» يقودكم بكتاب الله ١٢ جـ ٣٥.

* المقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خساراً مبيئاً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم وهو قسم المال بين مستحقه وعقوبات المعتدين ٣٣، ٣٤ جـ ٢٠، ١٤٧ جـ ٢٨.

* ليس حسن النية بالرعية والإحسان إليهم أن يفعل ما يهونه ويترك ما يكرهونه ٢٠١ جـ ٢٨.

* ملوك المسلمين ٢٨٩ جـ ٤.

* معاوية أول ملوك المسلمين، وأفضلهم باتفاق العلماء ٢٩١، ٢٩٢ جـ ٤، ١٤ جـ ٣٥.

* وملكه ملك ورحمة ٢٠٦، ٢٠٧ جـ ١٠.

* «تكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون ملك وجبرية ثم يكون ملك عضوض» ١٤ جـ ٣٥.

* كل من انتصر لمعاوية وجعله مجتهداً في أموره ولم ينسبه إلى معصية فعلية أن يقول بأحد القولين: إما جواز شوبها بالملك، وإما عدم اللوم على ذلك ١٧-١٩ جـ ٣٥.

* وأما أهل البدع كالمعتزلة فيفسقون معاوية لحرب على وغير ذلك: بناء على أنه فعل كبيرة، وهي توجب التفسيق. لا بد من منع إحدى المقدمتين ١٨، ١٩، ٢٣، ٣٤ جـ ٣٥.

يزيد بن معاوية

* دولة بنى أمية وبنى العباس وخلفاؤهما أقرب إلى الله ورسوله من دولة بنى عبيد وأعظم علماً وإيماناً من دولتهم، وأقل بدعاً وفجوراً من بدعتهم وخليفة الدولتين أطوع لله ورسوله من خلفاء دولتهم ٧٩ جـ ٣٥.

* كانت مواضع الأئمة ومجامع الأمة هي المساجد ٢٥-٢٧ جـ ٣٥.

* ففي مسجد النبي الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب، وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات، وتأمير الأمراء، وتعريف العرفاء، وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم ٢٥، ٢٦ جـ ٣٥.

* وكذلك عماله في مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك وعماله على البوادي ٢٥، ٢٦ جـ ٣٥.

* وكان الخلفاء والأمراء يسكنون في بيوتهم لكن مجلس الإمام الجامع هو المسجد الجامع ٢٦، ٢٧ جـ ٣٥.

يذكرون ترك القتال فى الفتنة والإمساك عما
شجر بين الصحابة ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦
ج ٤، ٢١٦ ج ٢٠، ٣٣، ٣٦، ٤٥، ٤٦،
٤٨ ج ٣٥.

* «إن ابنى هذا سيد..» «اللهم إنى أحبهما..»
ج ٢٨، ٢٨، ٣٦، ٤٤، ٤٥ ج ٣٥.

* استراب أئمة السنة وعلماء الحديث فى وصف
الطائفة الأخرى بالبغى والعدوان، ومن وصفها
بالظلم والبغى جعل المجتهد فى ذلك من أهل
التأويل ٢٦٧ - ٢٦٩ ج ٤، ٤٧، ٤٨
ج ٣٥.

* «عمار تقتله الفئة الباغية» ليس نصاً فى أن هذا
اللفظ لمعاوية وأصحابه، بل يمكن أنه أريد به
تلك العصاة التى حملت عليه حتى قتله ٤٧،
٤٨ ج ٣٥.

* والذين يقولون بقتال البغاة المتأولين يقولون مع
الأمر بقتالهم: قتالنا لهم لدفع ضرر بغيمهم لا
عقوبة لهم ٤٧، ٤٨ ج ٣٥.

* جمهور أهل العلم يفرقون بين قتال الخوارج
المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير أهل
الجمل وصفين ممن بعد من البغاة المتأولين،
أدلتهم، بخلاف من سوى بين قتال هؤلاء
وهؤلاء بل سوى بين قتال هؤلاء وقتال الصديق
لما نعى الزكاة، قول هؤلاء من جنس أقوال
أهل الجمل والضلال ٣١٣ ج ١٤، ٢١٦
ج ٢٠، ١٦٨، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٩-
٣٠١ ج ٢٨، ٣٥ - ٣٧، ٤٤، ٤٥ ج ٣٥.

* أهل الأهواء فى على ومن حاربه على أقوال:
الأول: الخوارج تكفر الطائفتين، الثانى الرافضة
تكفر من قاتل علياً. ولهم فى قتال طلحة

* أمر عمر بتحريق قصر سعد كراهة للوالى
الاحتجاب عن رعيته ٢٦، ٢٧ ج ٣٥.

* احتجب معاوية لما خاف الاغتيال، واتخذ
المقاصير فى المساجد ليصلى فيها ذو السلطان
وحاشيته، واتخذ المراكب فاستن به الخلفاء
الملوك ٢٦، ٢٧ ج ٣٥.

* فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة
بالناس ويبشرون الجمعة والجماعة والجهاد
 وإقامة الحدود لهم قصور يسكنون فيها
ويغشاهم رؤوس الناس فيها ٢٦، ٢٧ ج ٣٥.

* كانت الخضراء لبنى أمية، والمساجد يجتمع فيها
للعبادات والعلم وغير ذلك ٢٦، ٢٧ ج ٣٥.

* ثم أحدثت الملوك والأمراء القلاع والحصون
٢٦، ٢٧ ج ٣٥.

* كانت تبنى قديماً فى الثغور خشية أن يدهمها
العدو ٢٦، ٢٧ ج ٣٥.

* وأحدثت المدارس لأهل العلم، وأحدثت الربط
والخوانق لأهل التعبد، مبدأ انتشار ذلك ٢٧
ج ٣٥.

* قتال الجمل وصفين قتال فتنة بتأويل ٥٢، ٥٣
ج ١٤، ١٢ ج ٢٢، ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢٨،
٣٣، ٣٤، ٤٧ - ٤٩ ج ٣٥.

* تنازع اجتهاد السلف والخلف فيه: فقوم يقولون
بوجوب القتال مع على وعمار كما قال
المقاتلون معه وكما يقوله كثير من أهل الكلام
والرأى الذين صنفوا فى قتال أهل البغى قالوا
لوجوب طاعته ووجوب قتال البغاة. ومنهم من
يرى الإمساك، وهو المشهور من قول أهل
المدينة وأهل الحديث، والأحاديث توافق
قولهم، ولهذا كان المصنفون لعقائد أهل السنة

والزبير وعائشة ثلاثة أقوال: الأول: تفسيق (إحدى) الطائفتين لا بعينها، الثانى: تفسيق من قاتله إلا من تاب...، الثالث: تخطئته فى قتال طلحة والزبير دون قتال أهل الشام ٣٣، ٣٤ ج ٣٥، ٢٨٠، ٢٨١ ج ٢٨.

* أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة، ولهم فى التصوب والتخطئة فى القتال أربعة مذاهب ٣٣ - ٣٥ ج ٣٥، ٢٨٠، ٢٨١ ج ٢٨.

* القتال بتأويل كقتال أهل الجمل وصفين لا ضمان فيه، قول الزهرى ٢٠٠، ٢٠١ ج ٨، ٥٢، ٥٣ ج ١٤، ١٢، ١٣ ج ٢٢.

قتال أهل البغى

* السنة أن يكون للمسلمين سلطان واحد والباقيون نوابه، إذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها وعجز من الباقيين أو غير ذلك فكان لها عدة أئمة وجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفى الحقوق ٢٧٠، ٢٧١ ج ٤، ١١١، ١١٢ ج ٣٤.

* لما اعتقد طوائف من الفقهاء وجوب القتال مع على جعلوا ذلك «قاعدة فقهية» فيما إذا خرجت طائفة على الإمام بتأويل سائغ وهى عنده راسلهم فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم وإن ذكروا شبهة بينها فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين ٢٦٨، ٢٦٩ ج ٢٧٥، ٢٧٦ ج ٤.

* هذا تجده فى الأصل رأى بعض فقهاء أهل الكوفة وأتباعهم، ثم الشافعى وأصحابه، ثم كثير من أصحاب أحمد الذين صنفوا قتال أهل البغى نسجوا على منوال أولئك كالخرفى

٢٧٥، ٢٧٦ ج ٤.

* كتب الحديث المصنفة مثل صحيح البخارى والسنن ليس فيها إلا قتال أهل الردة والخوارج - وهم أهل الأهواء - وكذا كتب السنة المنصوصة عن أحمد ونحوه ٢٧٦ ج ٤.

* «وإن طائفتان...» الاقتتال الأول لم يؤمر به أمر بقتال الباغية بعد الاقتتال، ولم يؤمر بالقتال ابتداء مع واحدة من الطائفتين، ولا أمر كل من بغى عليه أن يقاتل الباغى ٢٧٠ - ٢٧٣ ج ٤، ٤٨ - ٥٠ ج ٣٥.

* وصاروا فيمن يتولى أمور المسلمين من الملوك والخلفاء وغيرهم يجعلون أهل العدل من اعتقدوه لذلك ثم يجعلون المقاتلين له بغاة لا يفرقون بين قتال الفتنة كإقتتال الأمين والمأمون ٢٧٥، ٢٧٦ ج ٤.

* تجدد فى تلك الطائفة يدخلون فى كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور يأمرهم بالقتال معهم لأعدائهم... وهم فى ذلك بمنزلة المتعصين لبعض أئمة العلم أو أئمة الكلام أو أئمة المشيخة على نظرائهم ٢٧٦، ٢٧٧ ج ٤.

* ثم أدخلوا فى هذه القاعدة قتال الصديق لما نعى الزكاة وقاتل على للخوارج ٢٧٥ - ٢٧٧، ٣٥-٣٧ ج ٣٥.

* فارتكب هؤلاء ثلاثة محاذير: أولاً: قتال من خرج عن طاعة إمام معين - وإن كان قريباً منه أو مثله فى السنة والشريعة - لوجود الافتراق، وليس فى النصوص أمر به، ثانياً: التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الإسلام، ثالثاً: التسوية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج ٢٧٦، ٢٧٧ ج ٤، ٤٤-٤٦ ج ٣٥.

* نفى الفرق بين البغاة والخوارج إنما هو قول طائفة من أصحاب... ٣٥ ج ٣٥.

* ثم هم مع ذلك متفقون على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة، ويطلقون القول بأن البغاة ليسوا فاسقاً ٣٥ ج ٣٥.

* أهل البغى المجرّد لا يكفرون باتفاق أئمة الدين ولا يوجب لعنتهم ٣٦، ٤٦-٥٠ ج ٣٥.

* «إذا قتل خليفتان فأحدهما ملعون» كذب ٤٥، ٤٦ ج ٣٥.

* لكن إذا اقتلوا أمر بالإصلاح بينهم: ثم إن بغت الواحدة قوتلت ٣٦، ٣٧ ج ٣٥.

* من طرق الإصلاح ٤٨-٥١ ج ٣٥.

* عدم عقاب الباغي المتأول في الآخرة لا يمنع قتاله وجلده ١٢، ١٣ ج ٢٢.

* قالت طائفة من الفقهاء: إن منهزم البغاة يقتل إذا كان له طائفة يأوى إليها فيخاف عوده، بخلاف المشخن بالجراح ٣٤ ج ٣٥.

* التأويل السائغ هو الجائز الذي يقر صاحبه عليه كتأويل العلماء المتنازعين في مواقع الاجتهاد ٢٦٦، ٢٦٧ ج ٢٨.

* البغاة المتأولون حيث أمر الله بقتالهم إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند الجماهير ٢٠١ ج ٨.

* ممن ليس لهم تأويل سائغ التتار تأويلهم من جنس تأويل مانعى الزكاة والخوارج واليهود والنصارى ٢٩٩ ج ٢٨.

* الفتى التى تقع بين أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضاً ويستبيح بعضهم حرمة بعض من أعظم المحرمات ٤٩-٥٢ ج ٣٥.

* الأمر بالائتلاف والنهى عن الفرقة وبيان أضرارها ٥٠ ج ٣٥.

* على الباغي أن يتوب ويستغفر ٥١، ٥٢ ج ٣٥.

* يجب الصلح بين هاتين الطائفتين بما أمر الله به ورسوله ٥٠، ٥١ ج ٣٥.

* من طرق الإصلاح الضمان بالائتلاف أو المقاصة، أو تحمل حمالة للإصلاح بينهم ٥٢ ج ١٤، ٥٠، ٥١ ج ٣٥.

* ما أتلّفه أهل البغى الذى لا تأويل فيه يضمّنونه ١٢ ج ٢٢.

* المقتتلون على باطل لا تأويل فيه مثل المقتتلين على عصبية ودعوى جاهلية -كقيس ويمين وأسد وهلال... ظالماتن، ولا تكون عاقبتهما إلا عاقبة سوء «إذا التقى المسلمان...»، «لا ترجعوا بعدى كفاراً...» ٥٢، ٥٣، ٥٧، ٥٨ ج ١٤، ١٧٣، ٢٣٢ ج ٢٨، ٥٣، ٥٤ ج ٣٥.

* يجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين، الإصلاح له طرق: منها أن تجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع فى مثل ذلك، أو تعفو إحدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها على الأخرى من الدماء والأموال، أو يحكم بينهما بالعدل فينظر ما أتلّفته كل طائفة على الأخرى من النفوس والأموال فيتقاصان، وإن لم يعلم عين القاتل ولا عين المنهوب منه. فإن فضل لأحدهما شيء طالبتها بذلك، فإن كان يجهل عدد القتلى أو مقدار المال جعل المجهول كالمعدوم. وإن كان قدر المنهوب مجهولاً لا يعرف ما نهب هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء حمل على التساوى، وإن ادعت إحداها على الأخرى زيادة فيما أن تحلفها أو تقيم البينة أو

فى النار، وهو أولى من المقتول فى المعركة
٣٣، ٣٤ ج ٣٥.

* من قتل تحت راية عمية ٢٢٦ ج ٢٨.

* أقوام مقيمون فى الثغور يغيرون على الأرمن
وغيرهم ويكسبون المال: إن كانوا إنما يغيرون
على الكفار المحاربين لتكون كلمة الله هى
العليا فهم مجاهدون، وإن كان أحدهم لا
يقصد إلا أخذ المال وإنفاقه فى المعاصى فهم
فساق... ٥٥-٥٧ ج ٣٥.

* وإن كانوا يغيرون على المسلمين هناك فهم
محاربون ٥٦، ٥٧ ج ٣٥.

* رسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم
فهربوا ثم رجعوا ليحاربوا فوق من الجندى
ضربة فى واحد فمات إن كان المطلوب من
الطائفة المفسدة.. وقد طلبوا ليقام فيهم أمر
الله جاز قتاله ولا شىء على من قتله ٥٦، ٥٧
ج ٣٥.

* الأخوة التى يفعلها بعض الناس فى هذا الزمان
والترام كل منهم بقوله: إن مالى مالك، ودمى
دمك، وولدى ولدك، ويشرب أحدهم دم
الآخر ليس مشروعاً، وشرب الدم لا يجوز
بحال ٥٨، ٥٩ ج ٣٥.

* النزاع فى مواخاة يكون مقصودهما بها التعاون
على البر والتقوى بحيث تجمعهما طاعة الله
وتفرقهما المعصية، أكثر العلماء يرون الاستغناء
بالأخوة الإيمانية فينبغى أن يجتهد فى تحقيق
أداء واجباتها. ومنهم من سوغها على الوجه
المشروع إذا لم تشتمل على شىء من مخالفة
الشريعة ٥٩، ٦٠ ج ١١، ٥٨-٦٠ ج ٣٥.

* وإن كانوا قد زادوا فى ذلك ونقصوا مثل
التحزب لمن دخل فى حزبهم بالحق والباطل
والإعراض عن من لم يدخل فى حزبهم سواء

تمتنع عن اليمين فيقضى بالنكول ٢٧٢، ٢٧٣
ج ٤، ١٧٣ ج ٢٨، ١٧٥، ١٧٦ ج ٣٠،
٥٣، ٥٤ ج ٣٥.

* إذا كانت إحدى الطائفتين تبغى بأن تمتنع عن
العدل الواجب ولا تجيب إلى أمر الله وتقاتل
على ذلك أو تطلب قتال الأخرى وإتلاف
النفوس والأموال ولم يقدر على كفها إلا
بالقتل قوتلت حتى تفىء ٢٧٢، ٢٧٣ ج ٤،
٥٤-٥٦ ج ٣٥.

* وإن أمكن أن تلزم بالعدل بدون القتال: مثل أن
يعاقب بعضهم أو يحبس أو يقتل من وجب
قتلهم ونحو ذلك عمل به ٥٤-٥٦ ج ٣٥.

* قول القاتل: إن الله أوجب علينا طلب الثأر
كذب ٥٤، ٥٥ ج ٣٥.

* وإذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله فقالت
الأخرى: نحن نأخذ حقنا بأيدينا فى هذا
الوقت فهو من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة
هذا القاتل ٥٥ ج ٣٥.

* ويحكم بينهم فى الحقوق القديمة والحديثة ٥٥
ج ٣٥.

* ومن قتل أحداً بعد الإصلاح والمعاهدة استحق
القتل، وهل يقتل حداً؟ ٥٥، ٥٦ ج ٣٥.

* ... وإن كانا جميعاً غير ظالمين: لشبهة أو
تأويل أو غلط وقع بينهما سعى بينهما
بالإصلاح أو الحكم ١٨١ ج ٢٨.

* التعصب لأهل البلد أو المذهب أو الطريقة أو
القرابة والأصدقاء دون غيرهم ٢٤٣ ج ٢٨.

* اقتتل طائفتان من الفلاحين فكسرت إحدهما
الأخرى وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة: إن
كان المهزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لم
يحكم له بالنار، وإن كان قد انهزم عجزاً فهو

كان على الحق والباطل فهو من التفرق المذموم
٥٤، ٥٥ ج ١١.

* جميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود
والمحالفات في الأئمة وغيرها ترد إلى الكتاب
فكل شرط يوافقه يوفى به، وإن كان يخالفه
كان باطلاً... وفي المباحات نزاع ٦٠، ٦١
ج ٣٥.

* وإما أن يقال على المشاركة في الحسنات
والسيئات فمن دخل منهما الجنة أدخل صاحبه
ونحو ذلك فما قد يشترطه بعضهم على بعض
فلا تصح ولا يمكن الوفاء بها ٦٠، ٦١
ج ٣٥.

* النبي أخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم
المدينة، المواخاة بين المهاجرين أو بين الأنصار
باطل ٥٨ ج ١١، ٥٨ ج ٣٥.

* ينفذ من أحكام أهل البغى ما ينفذ من أحكام
أهل العدل ١١١، ١١٢ ج ٣٤.

باب حكم المرتد

* الردة ضد التوبة، ليس من السيئات ما يمحو
جميع الحسنات إلا هي ٣٨٢، ٣٨٣ ج ١١.

* الكفر عدم الإيمان بالله ورسوله سواء كان معه
تكذيب أو كان شكاً وريباً، أو إعراضاً عن هذا
كله حسداً وكبراً، أو اتباعاً لبعض الأهواء
الصارفة عن اتباع الرسالة، وإن كان المكذب
أعظم كفراً، وكذلك الجاحد المكذب حسداً مع
استيقان صدق الرسل ١٨١، ١٨٢ ج ١٢.

* المكره على كلمة الكفر يجوز له التكلم بها مع
طمأنية قلبه بالإيمان ٢٨٧، ٢٩٦ ج ٨.

* قد يبرق من الإسلام والسنة في هذه الأزمنة من
انتسب إليه بأسباب منها الغلو الذي ذمه الله

٢٠٥، ٢٠٦ ج ٣.

* من اعتقد في بشر أنه إله أو دعا ميتاً أو طلب
منه الرزق والنصر والهداية أو توكل عليه أو
سجد له استتيب ٢٣٥، ٢٣٦ ج ٢، ٢٢٦،
٢٢٧ ج ٣، ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١١.

* جحود الصانع أعظم السيئات على الإطلاق
١٣٩، ١٣٨ ج ٨، ١٨٣ ج ١٤.

* المستكبر الذي لا يقر بالله في الظاهر -كفرعون-
أعظم كفراً من المستكبر عن إخلاص الدين وإن
كان عالماً بوجود الله، وإبليس يأمر بهذا كله
ويستكبر عن عبادته أعظم كفراً من هؤلاء وإن
كان عالماً بوجود الله وعظمته ٣٢٧، ٣٨٥
ج ٧.

* الإباحية الكافرة لا تقر بالعبادة ولا بالوعد
والوعيد، الرد عليهم استحقاق الإلهية من
خصائص رب العالمين ٨١، ٨٢ ج ١٩.

* قول طائفة من أهل الكلام: إن الصفات الثابتة
بالعقل هي التي يجب الإقرار بها ويكفر تاركها
بخلاف ما ثبت بالسمع... لا أصل له عن
سلف الأمة وأئمتها ٢٠٤، ٢٠٥ ج ٣.

* التحقيق أن القول قد يكون كفراً كمقالات...
الجهمية- ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه
كفر ٢٦٦، ٢٦٧ ج ١٢.

* الجهل ببعض أسماء الله وصفاته لا يكون صاحبه
كافراً إذا كان موقفاً بما جاء به الرسول ولم يبلغه
ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضى
كفره ٣٢٩، ٣٣٠ ج ٧.

* اليهود والنصارى كفار كفراً معلوماً بالاضطرار
من دين الإسلام ٢٩٠، ٢٩١ ج ٢، ٣٧٩،
٣٨٠ ج ٧، ١٢٢ ج ٣٥.

جحد بعض كتبه

* المتبدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول لم يكن كافراً ولو قدر أنه يكفر فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول ١٢٢ ج ٣٥.

* من آمن ببعض المرسلين دون بعض كاليهود والنصارى أو آمن ببعض صفات الرسالة وكفر ببعض من الصابئين الفلاسفة ونحوهم الذين قد يقرون بأصل الرسالة لكن يجعلون الرسول بمنزلة الملك العادل...، أو يقولون: إن الرسالة للعامة دون الخاصة، أو فى الأمور العامة دون الخاصة، أو فى الأمور التى يشترك فيها الناس دون الخصائص التى يمتاز بها الكمل ٣٨٨ ج ٧، ١٨١ - ١٨٤ ج ١٢.

* أصل الكفر والنفاق: هو الكفر بالرسول وبما جاؤوا به... ١٠٥ ج ١١.

* من لم يؤمن بجميع ما جاء به النبى فهو كافر كالأخبار والرهبان من علماء اليهود والنصارى وعبادهم، وكذلك المنتسبون إلى العلم والعبادة من مشركى العرب والهند والترك ٩٧، ٩٨ ج ١١.

* من سب الله أو رسوله كفر ظاهراً وباطناً ٢٣٥ ج ٣٥.

* من سب نبياً قتل ٢٣٥ ج ٣٥.

* القائل بنجواز الخطأ فى مسألة التأبير ليس متنفصاً للرسول، خطأ الرسول لا يقر عليه بخلاف غيره، ولا يكفر أحد من العلماء بذلك، ما ينبغى من الآداب عند التحدث عن الرسول ٦٣-٦٦ ج ٣٥.

* اليهود والنصارى الذين يسبون نبياً بينهم إذا تابوا أو أسلموا قبل منهم ٥٢٨ ج ٤.

* إذا قال لشريف: لعن الله من شرفه استفسر فإن ثبت بتفسيره أو بالفراش أراد لعن النبى وجب قتله وإلا لم يجب ١١٩، ١٢٠ ج ٣٥، ٨٧ ج ٣٤.

* لا يجب قتل مسلم بسبب أحد من الأشراف ١٢٠ ج ٣٥.

* سب أبى الهاشمى أو جده ليس سباً للنبى ٨٧ ج ٣٤.

* أوجحد تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو مرتد، وإن أضمر ذلك كان زنديقاً ٢٢٢، ٢٢٣ ج ١١، ٢٥، ٢٦، ١٢٣ ج ٢٨، ٥٦ ج ٣٢.

* من لم يعتقد وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج فهو مرتد وإن تكلم بالشهادتين ٦٧، ٢٢٢ ج ١١، ١٢٣، ١٧١ ج ٢٨، ٥٦ ج ٣٢، ٦٨ ج ٣٥.

* أو قال: إن من تكلم بالشهادتين ولم يؤد الفرائض ولم يجتنب المحارم يدخل الجنة ولا يعذب أحد منهم بالنار فهو مرتد ٦٧، ٦٨، ١٢٢، ١٢٣ ج ٣٥.

* لا تكفير فى مسائل الظنون ٦٥، ٦٦ ج ٣٥.

* ليس كل من خالف شيئاً علم بنظر العقل يكون كافراً، ولو قدر أنه جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كفراً فى الشريعة ٢٨٢ ج ١٢.

* من الناس من يكون جاهلاً ببعض هذه الأحكام

جهلاً يعذر به فلا يحكم بكفره حتى تقوم عليه
الحجة من جهة بلاغ الرسالة ٢٢٢ - ٢٢٣
ج ١١ .

من جعل بينه وبين الله وسائط

* الاستهزاء بالله كفر، والاستهزاء بالرسول وحده
كفر، وكذلك الآيات، والاستهزاء بهذه الأمور
متلازم، الاستهزاء بالدعاة إلى التوحيد. ادعاء
النبوّة. أو سجد لكونك ونحوه. أو أنكر
الإسلام. أو أنكر الشهادتين أو إحداهما ١٧٢
- ١٧٤ ج ٧، ٣٣، ٣٤ ج ١٥ .

* إذا سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن
ولا من أحاديث الرسول ١٠١ ج ٣٥ .

* لا من جرى على لسانه سبقاً من غير قصد
١٠١، ١٠٢ ج ٣٥ .

* الكفر المبين للإيمان لا يدخل صاحبه الجنة وما
دونه كسائر الكبائر ٤١٣، ٤١٤ ج ٧ .

* هل يسمى الفاسق كافراً للنعمة ومنافقاً؟ ٨١ -
٨٦ ج ١١ .

* وإن قال: هو يهودى أو نصرانى إن فعل كذا
على وجه البغض فليس شركاً ٣١ ج ٣٣ .

* من قذف أم النبي ﷺ قتل ٧٦، ٧٧ ج ٣٢ .

* كفر من قال بقدّم العالم وإنكار انفطار السموات
والأرض وانشقاقهما كفر من اعتقد حدوث
الصانع ١١٦، ١١٧ ج ٢ .

* القول بأنه ما ثم عذاب أصلاً من أقوال الملاحدة
والكفار ٣٠٨ - ٣١٠ ج ٧ .

* المباحية المسقطّة للشرائع شر من اليهود والنصارى
ومشركى العرب، متى وجدوا؟ ٢٧١، ٢٧٢
ج ٨، ٢٢٠، ٢٢١ ج ١١ .

* من شك في كفر اليهود والنصارى والمشرّكين أو
أهل الوحدة... فهو كافر ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٢،
٢٦٠، ٢٦١ ج ١٢ .

* أو اعتقد أن لأحد طريقاً إلى الله غير متابعة
محمد أو لا يجب عليه اتباعه أو أن له أو
لغيره خروجاً عن اتباعه وأخذ ما بعث ٢١٢،
٢١٣ ج ٣، ١٩٠ ج ٢٤، ٣٧ ج ٢٧ .

* أو قال: أنا محتاج إلى محمد فى علم الباطن
دون علم الظاهر، أو فى علم الشريعة دون
علم الحقيقة ١٢٦ - ١٢٨ ج ١١ .

* أو قال: إن من الأولياء من يسعه الخروج عن
شريعته وطاعته عموماً أو خصوصاً ضلال من
يحاكم إلى غير الشرع من مقالات الصابئة
والفلاسفة أو غيرهم أو إلى سياسة بعض
الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام ووجوب
التحاكم إلى الشريعة ووعيد... ٢٥٩ ج ٣،
٣٣، ١٢٦ - ١٢٨ ج ١١، ١٩٠ ج ٢٤،
٣٧ ج ٢٧ .

* أو اعتقد أن هدى غير النبى خير من هديه ٣٧
ج ٢٧ .

* أو فضل أحداً من المشايخ على النبى .

* أو قال: إن معنى (قضى) قدر. وجعل عباد
الأصنام ما عبدوا إلا الله ٢٥٩ ج ٣ .

* من جعل النظر إلى صور نساء العالم عبادة فهو
مرتد كمن جعل إعانة طالب الفواحش عبادة
أو جعل تناول يسير الخمر عبادة أو جعل
السكر بالحشيشة عبادة ١٣٥، ١٣٦ ج ٣١ .

* ليس لأحد أن يلعن التوراة، من أطلق لعنها
استتيب فإن تاب وإلا قتل، وإن كان ممن يعرف
أنها منزلة من عند الله وأنه يجب الإيمان بها لم

* ويفرق في المرتدين الردة المجردة فيقتل إلا أن يتوب، وبين الردة المغلظة فيقتل بلا استتابة ٥٩، ٦٠ ج ٢٠.

* المرتد أعظم كفرًا من الكافر الأصلي ومن اليهود والنصارى من وجوه، يجب أن يقتلوا حتمًا إلا أن يرجعوا عما خرجوا منه ٢٠٤ ج ٢٠، ٢٢٧ ج ٢٨، ١٣٥ ج ٣٤.

* يقتل لكفره بعد إيمانه وإن لم يكن محاربًا، ولو كان أعمى أو زمنيًا أو راهبًا، ولا يطلق أسيرهم ولا يفادي بمال ولا رجال ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم، ولا يسترقون ٥٧-٦٠، ٢٠٤ ج ٢٠، ٢٢٧ ج ٢٨، ١٣٥ ج ٣٤.

* تحريق على الغالية الرافضة ٢٥٩، ٢٦٠ ج ٢٨، ١١٢ ج ٣٥.

* من بدل دينه ١١٢ ج ٣٥.

* من سب رسولاً معتقداً أنه ساحر أو كاذب قبل إسلامه ثم تاب تاب الله عليه، من هؤلاء... ١٨٢ ج ٣، ٣٣١ ج ٤.

* الكفر نوعان: كفر ظاهر، وكفر نفاق ٣٧٧، ٣٧٨ ج ٧.

* النفاق الأكبر بأن يظهر تكذيب الرسول أو جحد بعض ما جاء به أو بغضه أو عدم اعتقاد وجوب اتباعه أو المسرة بانخفاض دينه أو المساء بظهور دينه ونحو ذلك، مما لا يكون صاحبه إلا عدوًّا لله ورسوله ٣٢١، ٣٣٨ ج ٧، ٢٣٩ ج ٢٨.

* هذا القدر كان موجوداً في زمن النبي، وبعده أكثر، السبب ٢٨٦-٢٩١ ج ٧، ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٢٨.

تقبل توبته، إن لعن دين اليهود الذى هم عليه فى هذا الزمان أو سب التوراة التى عندهم بما يبين أن قصده ذكر تحريفها ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهذا حق ١٢١ ج ٣٥.

* من قذف عائشة قتل ٧٦، ٧٧ ج ٣٢.

* وفى سب الصحابة تفصيل ونزاع ١٢٠ ج ٣٥.

الإسلام لغة وشرعاً

* هل يكون التارك للصلوات الخمس مرتدًا ١٧١ ج ٢٨، ١٣٧ ج ٣٤.

* إذا قال: لو جاءنى محمد بن عبد الله فيه ما قبلت شفاعته: قتل، ولو تاب بعد رفعه إلى الإمام فى أظهر القولين وإن تاب قبل رفعه سقط عنه فى أحد القولين وإن عذر بعد التوبة كان سائغا ٧٤ ج ٣٥.

فصل

* استتابة المرتد ٨٣ ج ٣٥.

* الدعوة إلى الإسلام قبل القتل والقتال ٢٧٦ ج ٢٨.

* المقالة التى هى كفر يقال هى كفر ولا يجب أن يحكم على كل شخص قالها بأنه كافر حتى تثبت فى حقه شروط التكفير وتتنفى موانعه، أمثلة ١٠١، ١٠٢ ج ٣٥.

* من كان أبائوه على الإسلام فارتد كان كفره أغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد ١٣٩، ١٤٠ ج ٣٥.

❖ النفاق المحض الذى لا ريب فى كفر صاحبه كأن لا يرى وجوب تصديق الرسول ولا وجوب طاعته... وإن اعتقد مع ذلك أن الرسول عظيم القدر علمًا وعملاً وأنه يجوز تصديقه وطاعته لكنه يقول: لا يضر اختلاف الملل إذا كان المعبود واحداً، ويرى أنه تحصل السعادة والنجاة بمتابعته وبغير متابعته: إما بطريق الفلسفة والصبو أو بطريق اليهود والنصر ٣٨٨ ج ٧.

❖ وفى المنتسبين إلى الإسلام من عامة الطوائف منافقون كثيرون، ويسمون «الزنادقة» ويكثرون فى المتفلسفة ونحوهم، ثم فى الأطباء، ثم فى الكتاب أقل من ذلك، ويوجدون فى المتصوفة والمتفقهة وفى المقاتلة والأمراء، وفى العامة، ويوجدون كثيراً فى نحل أهل البدع لا سيما الرافضة ٢٣٩، ٣٨٨ ج ٧، ٣٣٩، ٢٤٠ ج ٢٨.

❖ القرآن بين توبة الكافر وإن كان قد ارتد ثم عاد إلى الإسلام ١٨-٢٢ ج ١٦.

❖ والفقهاء وإن تنازعوا فى قبول توبة الزنديق فذلك فى الحكم الظاهر ٢٩٠، ٢٩١ ج ٧، ٢١ ج ١٦، ٢٣٩، ٢٤٠ ج ٢٨.

❖ «الزنديق» فى عرف الفقهاء، وفى اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة ٢٩٠، ٢٩١ ج ٧.

❖ للعلماء قولان فى الزنديق إذا أظهر التوبة: هل تقبل منه فلا يقتل؟ أم يقتل لأنه لا يعلم صدقه؟ الأكثرون على أنه يقتل وإن أظهرها، فإن كان صادقاً نفعته عند الله وكان تطهيراً له،

وإن كان كاذباً كان عقوبة له ٢٢٢ ج ١١، ١٥ ج ٣٠، ٧٠ ج ٣٥.

❖ إذا أظهروا زندقتهم قتلوا بهذه الآية ١٥ ج ١٣، ٢٢٢ ج ١١.

❖ سبب امتناع الرسول من عقوبة المنافقين؛ لأن فيهم بعض من لم يعرفهم، والذين كان يعرفهم لو عاقب بعضهم لغضب له قومه ٢٦١-٢٦٣ ج ٧.

أنواع المرتدين وأعيانهم

❖ أنواع المرتدين بعد موت النبى: قوم ارتدوا عن الدين بالكلية، وقوم عن بعضه، وقوم آمنوا مع النبى بقوم من الكذابين ٢٢٦، ٢٢٧ ج ٢٨.

❖ من ارتد ثم عاد إلى الإسلام فى حياة الرسول وبعده لا تقبل توبة أئمة الاتحادية إذا أخذوا قبلها ٣١، ٣٢ ج ٢٢.

❖ قبول توبة القائلين بوحدة الوجود أو بالحلول والاتحاد وموتهم على الإسلام يرجع إلى الملك العلام ٢١٧ ج ٢.

❖ من اعتقد ما يعتقده الحلاج من المقالات التى قتل عليها فهو مرتد ٢٩٠-٢٩٤ ج ٢.

❖ الحلاج ثبت زندقته وكفره بإقراره وغيره ومنها قوله ٦٩، ٧٠، ٧٤ ج ٣٥.

❖ من قال: إنه قتل بغير حق فهو منافق أو ملحد، أو جاهل ٦٩ ج ٣٥.

❖ إن كان الحلاج وقت قتلته تاب فى الباطن نفعته، وإن كان كاذباً فقد قتل كافراً ٧٠، ٧٤ ج ٣٥.

* ما يذكر أنه ظهر له وقت القتل شيء من الكرامات لا يصح ٧٠، ٧١ ج ٣٥.

* من مخاريقه ومخاريق أشباهه ٧٠-٧٤ ج ٣٥.

* العبيديون أو الفاطميون القول بعصمة المعز الذي بنى القاهرة وأولاده من الذنوب والخطأ باطل من وجوه ٧٥-٨٨ ج ٣٥.

* سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظلمًا وانتهاكًا للمحرمات وأبعدها عن إقامة الأمور والواجبات وأعظمها إظهارًا للبدع وإعانة لأهل النفاق ٧٩ ج ٣٥.

* من شهد لهم بالإيمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم بما لا يعلم ٧٩-٨٢ ج ٣٥.

* شهادة علماء الأمة وأئمتها وجماهيرها عليهم بالنفاق والزندقة، وأن مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى ومن مذاهب الغالية ٧٩-٨١ ج ٣٥.

* طعن جمهور الأمة في نسب العبيديين وأنه لا يتصل بالفاطميين، وإنما بالمجوس أو اليهود ٧٩-٨١ ج ٣٥.

* بنو عبيد من القرامطة الباطنية ٨١ ج ٣٥.

* مذاهب الباطنية مركبة من مذاهب المجوس والفلاسفة والرافضة ٨١، ٨٤، ٨٧، ٨٨ ج ٣٥.

* قول القائل: إنهم أصحاب العلم الباطن أعظم دليل على أنهم زنادقة، علم الباطن الذي ادعوه كفر بإجماع أهل الملل والمشركين ٨١، ٨٢ ج ٣٥.

* مذهبهم في الأوامر والنواهي الشرعية وتأويلاتهم

الباطلة لها ٨١، ٨٢ ج ٣٥.

* ومذهبهم في الإخبار عن البعث والثواب والعقاب وأسماء الله وصفاته ٨٢، ٨٣ ج ٣٥.

* أخبارهم التي يتبعونها هي فلسفة المشائين، ويريدون أن يجمعوا بين ما أخبرت به الرسل وما يقوله هؤلاء ٨٢ ج ٣٥.

* أصحاب «رسائل إخوان الصفا» على طريقة العبيديين، ما فيها مخالف للملل الثلاث، وإن اشتملت على علوم رياضية وطبيعية وبعض فلسفية وإلهية وعلوم الأخلاق والسياسة والمزحل، نسبتها إلى صبو كذب ٨٢، ٨٣ ج ٣٥.

* مضمون علم الباطن الذي ادعوه، ألقابهم وترتيباتهم ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧ ج ٣٥.

* انتسابهم إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر ٨٤ ج ٣٥.

* وصاياهم في الدعوة إلى إلحادهم العظيم، وقدحهم في الصحابة والأنبياء ٨٤ ج ٣٥.

* ما جروه على المسلمين في الشام والعراق ومصر والمغرب من حروب وويلات، طردهم من تلك البلدان على يد السلاجقة وصلاح الدين ٣٣، ٣٤، ٨٤، ٨٥ ج ٣٥.

* المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الإسلام كانوا من أتباع مبشر بن فاتك وأبى على بن الهيثم، وابن سينا وابنه وأخوه كانوا من أتباعهما، سيرة الحاكم، وما فعله هشتكين بأمره من دعوته الناس إلى عبادته ومقاتلة أهل

مصر على ذلك، ثم ذهابه إلى الشام حتى
أضل وأدى التيم بن تعلبة، كتب الحاكم ٨٣
ج ٣٥.

* سر تعظيمهم لموسى ومحمد وادعائهم أنهما
أظهرا للعامة خلاف ما يعرفه الخاصة ٨٤
ج ٣٥.

* القرامطة الخارجين بأرض العراق الذين كانوا
سلفاً لهؤلاء ذهبوا من العراق إلى المغرب ثم
جاؤوا من المغرب إلى مصر، كفر هؤلاء
وردتهم أعظم من كفر أتباع مسيلمة ونحوه
٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٢ ج ٣٥.

* بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو قرنين دار
ردة ونفاق ٨٤ ج ٣٥.

* قبورهم موجهة إلى غير القبلة ٨٥ ج ٣٥.

* الخيل إذا مغلّت ذهبوا بها إلى قبور الباطنية
والإسماعيلية ونحوهم أو قبور اليهود والنصارى
٨٥، ٨٦ ج ٣٥.

* عداوة العبيدين للإسلام أعظم من عداوة التتار
٨٦ ج ٣٥.

* كتمان القرامطة الباطنية لمقاتلتهم واستعمالهم
التقية ٨٦، ٨٧ ج ٣٥.

* المشابهة بين القرامطة الباطنية وبين الفلاسفة
المشائين ١٤٢، ١٤٣ ج ٣٥.

* أئمة القرامطة الإسماعيلية أكفر من اليهود
والنصارى، بل ومن الاتحادية ٨٧، ٨٨
ج ٣٥.

* قد انضم إليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون
فى الباطن عالماً بحقيقة باطنهم ولا موافقاً لهم

على ذلك فيكون من أتباع الزنادقة المرتدين ٨٨
ج ٣٥.

* النصيرية وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر
من اليهود والنصارى بل ومن أكثر المشركين
٨٩-٩٢ ج ٣٥.

* وضررهم على أمة محمد أعظم من ضرر الكفار
المحاربين مثل كفار التتر والإفرنج وغيرهم
٩١-٩٦ ج ٣٥.

* تظاهروهم بالتشيع وموالات أهل البيت ٩١
ج ٣٥.

* حقيقة مذهبهم أنهم لا يؤمنون بنى ولا كتاب
ولا دين ولا خالق ولا دار... مع تظاهروهم
بأن للإيمان والشرائع حقائق يعرفونها ٩١-٩٣
ج ٣٥.

* نموذج من تأويلاتهم الباطلة ومعاداتهم للإسلام
وأهله ٩١، ٩٢ ج ٣٥.

* استيلاء النصارى على سواحل الشام وعلى
القدس بمساندتهم ٩١، ٩٢ ج ٣٥.

* الألقاب التى يعرفون بها عند المسلمين الملاحدة،
القرامطة، الباطنية، الإسماعيلية، النصيرية،
الخرمية، المحمرة ٩٢، ٩٣ ج ٣٥.

* مذهبهم تارة يبنونه على مذاهب الفلاسفة وتارة
على قول المجوس، ويضمون إلى ذلك
الرفض، ويحتجون إما بقول مكذوب أو
محرف ٩٣ ج ٣٥.

* طريقتهم فى نشر دعوتهم الملعونة «الهادية» ٩٣
ج ٣٥.

* مضمون «البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم» ٩٣

ج ٣٥.

* أصحاب «رسائل إخوان الصفا» من أئمتهم ٩٣ ج ٣٥.

* زعمهم أن الرسل مثلهم طالبين للرياسة فمنهم من أحسن في طلبها كموسى ومحمد، ومنهم من أساء حتى قتل ٩٣، ٩٤ ج ٣٥.

* استهزاؤهم بالصلاة والزكاة والصوم والحج وتحليل ذوات المحارم والفواحش ٩٣، ٩٤ ج ٣٥.

* هؤلاء لا تجوز مناكرتهم ٩٣، ٩٤ ج ٣٥.

* ولا دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلى على موتاهم، من قبل توبتهم إذا التزموا شريعة الإسلام أقر أموالهم عليهم. ومن لم يقبلها لم تنقل إلى ورثتهم من جنسهم، مالهم يكون فيئاً لبيت المال ٩٤ ج ٣٥.

* على القول بقبولها فيعمل معهم ما عمله أبو بكر بالمرتدين لما تابوا ٩٥، ٩٦ ج ٣٥.

* تخيير الصديق للمرتدين وشروطه عليهم ٩٥، ٩٦ ج ٣٥.

* من قتله المرتدون المحاربون لا يضمن ٩٥، ٩٦ ج ٣٥.

* يثاب معاون على كف شرهم وهدايتهم بخسب الإمكان ٩٦ ج ٣٥.

* الدرزية والنصيرية، وردتهم، هم أكفر من الغالية ٩٨، ٩٩ ج ٣٥.

* حقيقة مذهبهم، وهم من الإسماعيلية القائلين بأن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله ٩٨، ٩٩ ج ٣٥.

* وهم من قرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركى العرب، وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس ويظهرون التشيع نفاقاً ٩٨، ٩٩ ج ٣٥.

* ويجب قتل علمائهم وصلحائهم ويحرم النوم في بيوتهم ورفقتهم والمشى معهم وتشيع جنازهم ٩٨، ٩٩ ج ٣٥.

* القلندرية الذين يحلقون ذقونهم من أهل الضلالة والجهالة، وأكثرهم كافرون بالله ورسوله لا يرون وجوب الصلاة... كثير منهم أكفر من اليهود والنصارى، ليسوا من أهل الملة ولا من أهل الذمة ١٠٠ ج ٣٥.

* من قال: إن قلندر موجود زمن النبى فقد كذب ١٠٠ ج ٣٥.

* أصل هذا الصنف أنهم كانوا قوماً من نساك الفرس يدورون على ما فيه راحة قلوبهم بعد أداء الفرائض واجتناب المحرمات، ثم تركوا الواجبات وفعلوا المحرمات ١٠٠ ج ٣٥.

* «الملامية» و«الملاميات» ١٠٠، ١٠١ ج ٣٥.

* كل من خرج عن الهدى ودين الحق فهو كافر إن أظهره ومنافق إن أخفاه ١٠٠، ١٠١ ج ٣٥.

* سبب ظهور مثل هؤلاء القلندرية ١٠٠، ١٠١ ج ٣٥.

* من أحكام المرتد: لا يغسل ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين ٦٩ ج ٢٨، ٦٧ ج ٦٨ ج ٣٥.

* إيمان المرتد الأول وأعماله وعقوده لا تبطل إذا تاب ٣٨، ٣٩ ج ١١، ١٠، ١١ ج ٢٢.

* هل يقال: كان للمرتد إيمان صحيح يحبط بالردة...؟ ١٥٧، ١٥٨ ج ٤، ٣٨٢، ٣٨٣ ج ١١.

* إذا ارتد بعد الإسلام ثم تاب بعد الردة وأسلم هل يعود عمله الأول ٣٨٢، ٣٨٣ ج ١١.

* ما يحتاج إليه التائب ١٨، ١٩ ج ١٦.

* من شهد عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد حكم بإسلامه، ولا يحتاج أن يقر بما شهد به عليه ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٥.

* إذا أسلم المرتد عصم دمه وماله، وإن لم يحكم بذلك حاكم ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٥.

* لا كلام لولى بيت المال فى مال من أسلم بعد رده ولو كان الكفر سباً ١٢٤، ١٢٥ ج ٣٥.

* السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وعيد متعاطيه، والسيما من السحر ١٠٤، ١٠٥ ج ٣٥.

* أكثر العلماء على أن الساحر كافر يجب قتله ١٩١ ج ٢٨، ٢١١، ٢١٢ ج ٢٩.

الكاهن

* «إن قوماً يأتون الكهان فقال إنهم ليسوا بشيء» «من أتى عرافاً» «وحلوان الكاهن» ١٠٥، ١٠٦، ١١٦، ١١٧ ج ٣٥.

التنجيم

* النجوم نوعان: الأول: حساب: وهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حركاتها وما يتبع ذلك، هذا فى الأصل صحيح، جمهور التدقيق فيه كثير التعب قليل

الفائدة: إن كان أصل هذا مأخوذاً عن إدريس فهو ممكن ١١٠ ج ٣٥.

* من قال: إن النجوم والشمس والقمر لها تأثير ما قد علم بالحس وغيره من هذه الأمور فهذا حق ١٠١ - ١٠٤ ج ٣٥.

* الثانى: من جنس السحر والشرك، النجوم التى من السحر نوعان: (أ) علمى - أحكام - وهو الاستدلال بحركات النجوم والاختيارات للأعمال من جنس الاستقسام بالأزلام، (ب) عملى - تأثير - وهو التمزيج بين القوس الفلكية والقوابل الأرضية كطلاسّم ونحوها، وهو أرفع أنواع السحر: محرمان بالكتاب والسنة والإجماع ٢١١، ٢١٢ ج ٢٩، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١١٦ - ١١٨ ج ٣٥.

* الأول: وإن توهّموا أن فيه تقدمة للمعرفة بالحوادث وأن ذلك ينفع فجهلهم وكذبهم ومضرة ذلك أضعاف ما فيه من الصدق والمنفعة، وهم فى ذلك من أنواع الكهان ١٠٥، ١٠٦ ج ٣٥.

* مناظرة المؤلف للمنجمين بدمشق، اعترافهم بأنهم يكذبون مع الواحدة مائة ١٠٥، ١٠٦ ج ٣٥.

* مبنى علمهم على أن الحركات العلوية هى السبب فى الحوادث والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب، نقد هذا التفريع ١٠٦ ج ٣٥.

* من أدلة فساد هذه الصناعة «من أتى عرافاً» «إن العيافة» «من اقتبس» «إن قوماً» «وحلوان الكاهن» «مطرنا بنوء» «والاستسقاء بالنجوم» ١٠٦، ١١٦، ١١٧ ج ٣٥.

* لم تعبد عامة الأوثان إلا بسبب المنجمين ١١٨
ج ٣٥.

* لا ينكر أن يكون شيء من حركات الكواكب
وغيرها سبباً لبعض الحوادث ١٠٦ - ١٠٨
ج ٣٥.

* ليس خبر المنجم عن الكسوف المستقبل كخبره
عن الحوادث الأخرى ١٠٧ - ج ٣٥.

* احتجاج المنجمين بـ ﴿فالمدبرات أمراً﴾ ﴿فلا
أقسم بمواقع النجوم﴾ باطل ١٠٨ - ج ٣٥.

* فساد اعتقاد الطرية بأن نجماً هو المتولى لسعده
ونحسه، ما بنى عليه، ومن أخذ أخذ عنه
١٠٨، ١٠٩ - ج ٣٥.

* منجمو الصابئة، وأخذهم طالع المولود ١١٣،
١١٤ - ج ٣٥.

* اختيارهم الطالع لما يفعلونه من الأفعال هو من
هذا الباب المذموم ١٠٨، ١٠٩ - ج ٣٥.

* دعوى المدعى أن نجم النبی كان بالعقرب
والمریخ، وأمهتة بالزهرة، ونجم النصری
بالمشتري، وأن المشتري يقتضى العلم
والدين، والزهرة تقتضى اللهو واللعب: من
أوضح الكذب، الأمر بالعكس ١١٣ - ١١٥
ج ٣٥.

* من دلائل كذب أحكام المنجمين: ما ذكره في
مدة بقاء هذه الأمة ١١٤، ١١٥ - ج ٣٥.

* وصف الفارابی لأوضاع المنجمين ١١٠، ١١١
ج ٣٥.

* «لا تسافر والقمر في العقرب» كذب ١٠٩
ج ٣٥.

* الثاني: إن اعتقد أنه هو المدبر له فهو كافر،

وإن انضم إلى ذلك دعاؤه والاستعانة به كان
كفرًا محضاً وشركاً ١٠٨ - ج ٣٥.

* قول القائل: إنها صنعة إدريس. جوابه من
جوه ١٠٩ - ١١٤ - ج ٣٥.

* وقد أضيف إلى جعفر الصادق من جنس هذه
الأمور وهو كذب عليه، ونسب إليه:
«أحكام الحركات السفلية» و«الجفر» و«الهفت»
و«البطاقة» و«رسائل إخوان الصفا» ١١١،
١١٢ - ج ٣٥.

* العراف، قيل: إنه اسم عام للكهان والمنجم
والرمال ونحوهم ممن يتكلم في تقدم المعرفة
بهذه الطرق، وقيل: إنه في اللغة اسم لبعض
هذه الأنواع فسائرهما يدخل بطريق العموم
المعنى ٩٥ - ج ٢٥.

* أخذ الأجرة والهبية والكرامة على النجامة
والضرب بالحصي حرام على الدافع والآخذ
١١٧ - ١٢٠ - ج ٣٥.

* الخط ونحوه من فروع النجامة ١١٦، ١١٧
ج ٣٥.

* كتابة الطلاسم ونحوها لا تجوز، من أعظم أنواع
السحر ١٠٤، ١٠٥، ١١٦، ١١٧ - ج ٣٥.

* يحرم على الملاك والنظار والوكلاء إكراء
الخوانيت من هؤلاء وجلسهم ١١٨ - ١٢٠
ج ٣٥.

* ويمنعون من الجلوس في الطرقات، ودخولهم
على الناس في منازلهم ١١٨ - ١٢٠ - ج ٣٥.

كتاب الأطعمة

* نعم إنما أباحها للمؤمنين ٣٢، ٣٣ - ج ٧.

* أهل الكفر وأهل الجرائم والذنوب وأهل الشهوات يحاسبون يوم القيامة على النعم التي تنعموا بها فلم يذكروه ولم يعبدوه بها ٣١- ٣٧ ج ٧.

* الطيبات التي أباحها هي المطاعم النافعة للعقول والأخلاق أو غيرها. الطيب وصف قائم بالأعيان ١٠٠، ١٠١ ج ١٧، ٩، ١٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣١ ج ٢١.

* السموم يحرم أكلها ١٨٣ ج ٢٠.

* والخبائث هي الضارة للعقول والأخلاق ١٠٠، ١٠١ ج ١٧، ٩، ١٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣١ ج ٢١.

* الخبائث المحرمة نوعان: (أ) ما خبثه لوصف قائم به كالدم والميتة ولحم الخنزير ٣٠، ٣١ ج ١٤، ١٨٣ ج ٢٠.

* إذ هي تغذى تغذية خبيثة توجب للإنسان الظلم والبغى ١٠٠ ج ١٧، ١٦، ١٧ ج ١٩، ١٨٦، ١٨٧ ج ٢٠.

* كل ما حرمت ملاسته - كالجاسات - حرم أكله، تحريم الميتة والحكمة فيه ١٩٠ ج ٢١، ١٨٤ ج ٢٠، ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢١، ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٥.

* إطعام الميتة للبزة والصقور ٤٨، ٤٩ ج ٢١.

* النبات المسقى بالماء النجس ١٣١ ج ٢١.

* الدم يجمع قوى النفس من الشهوة والغضب، فإذا اغتذى منه زاد شهوته وغضبه على العدل، ولهذا لم يحرم منها إلا المسفوح بخلاف القليل فإنه لا يضر ١٧ ج ١٩، ١٨٤ - ١٨٧ ج ٢٠، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢١، ١٣٨ ج ٢٥.

* أكل الشوى والشريح جائز سواء غسل اللحم أو

لم يغسل، غسل اللحم بدعة ٢٩٥، ٢٩٦ ج ٢١.

* ولحم الخنزير يورث عامة الأخلاق الخبيثة إذ كان أعظم الحيوان في أكل كل شيء لا يعاف شيئاً ١٧ ج ١٩، ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢١، ١٨٥ ج ٢٨.

* يعزر من تناول الميتة والدم ولحم الخنزير غير مستحل لها ٩، ١٠، ١٤٢ ج ٢١.

* يباح من استعمال الخبائث فيما لا يتصل ببدن الإنسان مالا يباح إذا كان متصلاً به ٤٨، ٤٩ ج ٢١.

* النزاع في جواز شرب أبوال الإبل لغير الضرورة، تعليل ذلك ٤٨، ٤٩ ج ٢١.

* مذهب أهل الحديث وسط بين العراقيين والحجازيين: أهل المدينة كمالك وغيره الغالب عليهم في الأطعمة عدم التحريم، وأهل الكوفة في غاية التحريم ١٨٤ ج ٢٠، ٧ ج ٢١.

* فأخذوا في الأطعمة بقول أهل الكوفة في تحريم الحمر الأهلية وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١ ج ٢٠، ٧، ٨، ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢١.

* البغال والحمير روى عن مالك أنها مكروهة أشد من كراهة السباع وروى عنه أنها محرمة بالسنة دون تحريم الحمير ٧ ج ٢١.

* وعلموا أن ما حرمه الرسول زيادة تحريم لا نسخ ٨، ٩ ج ٢١، ١٣٢، ١٣٣ ج ٣٥.

* وأهل المدينة كمالك... يبيحون الطيور مطلقاً وإن كانت من ذوات المخالب، ويكرهون كل ذى ناب من السباع، وفي تحريمها عن مالك روايتان ٧ ج ٢١، ١٨٤ ج ٢٠.

* أسباب التحريم: إما القوة السبعية.. فتصير

* أخلاق الناس أخلاق السباع ١٣١ ج ٢١ ،
٢٨٤ ، ٢٨٥ ج ٢٠ .

* الضبع تحرم عند أهل الكوفة فى أحد القولين
٢٣ ج ٢٠ .

* خيث المطعم من أسباب التحريم كالذى يأكل
الجيف من الطير ١٣١ ج ٢١ .

* من قال من العلماء : إنه حرم على جميع
المسلمين ، ما تستخبثه العرب وأحل لهم ما
تستطيعه . . فجمهور العلماء على خلافه
كـ . . . ولكن الخرقى وطائفة من قدماء
أصحاب أحمد وافقوا الشافعى على هذا
القول ، عامة نصوص أحمد موافقة لقول
الجمهور ١٦ ، ١٧ ج ١٩ ، ٩٩ ، ١٠٠
ج ١٧ .

* أكل الخبائث وأكل الحيات والعقارب حرام
بالإجماع ٣٣٠ ج ١١ .

* ولو ذكى الحية . . (خمس فواسق) ٣٣٠ ، ٣٣١
ج ١١ .

* من أسباب التحريم أنها فى نفسها مستخبثة
كالحشرات ، الحشرات عند مالك ١٣١ ج ٢١ .

* لما كان الله إنما حرم الخبائث لما فيها من الفساد
إما فى العقول أو الأخلاق أو غيرها ظهر على
الذين استحلوا بعض المحرمات من الأطعمة
والأشربة من النقص بقدر ما فيها من المفسدة ،
ولولا التأويل لاستحقوا العقوبة ٩ ، ١٠
ج ٢١ .

* ما تولد بين حلال وحرام كالبلغل الذى أحد
أبويه حمار أهلى حرم ، « السَّمْع » و« الأسبار »
١٢٧ ج ٣٥ .

* نعجة ولدت خروفاً نصفه كلب ونصفه خروف
وهو نصفين بالطول لا يحل ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٥ .
* إذا أرضعت امرأته العناق جاز أكل لحمها وشرب
لبنها ١٢٧ ، ١٢٨ ج ٣٥ .

فصل

* من المباحات التى لا مضرة فيها : الأنعام والألبان
وغيرها ٣٠٧ ، ٣٠٨ ج ٢١ .

* لحوم الخيل حلال عند جماهير العلماء ، أدلته
١٢٧ ج ٣٥ .

* ولم يوافق أهل الحديث الكوفيين على تحريم
الخيّل لصحة السنن ١٠٠ ج ١٧ ، ٢٣ ج ٢٠ ،
٩ ج ٢١ .

* ولا على تحريم الضباب ١٠٠ ج ١٧ ، ٧ ، ٩ ،
١٧ ج ٢١ .

* تحريم الجلالة ولبنها وبيضها ٣٣١ ج ٢١ .

* «من أكل من هاتين الشجرتين» ١٠٥ ، ١٠٦
ج ٣٠ .

* ليس كل طعام لم يكن موجوداً على عهد النبى
ﷺ لا يحل ١٧٩-١٨١ ج ٢١ .

* الخبائث جميعاً تباح للمضطر فله أن يأكل عند
الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير ، لو وجد
ميتة فلم يأكل منها فمات دخل النار ٤٥ ،
٤٦ ج ٢١ .

* تعليل ذلك ١٨٦ ، ١٨٧ ج ٢٠ .

* المضطر إلى طعام الغير إذا بذله له بما يزيد على
القيمة فله أن يأخذه بقيمة المثل ١٠٥ ج ٢٩ .

* لو امتنع عن بذل الطعام فله أن يقاتله عليه ،
ونضمنهم ديته لو مات ١٠٥ ج ٢٩ .

* إذا اضطر هو ودابته وعند قوم مال يطعمونه ولم

يقوله بعض الرافضة وليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين ١٣١ - ١٣٣ ج ٣٥.

* إن قيل: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾ معارض بـ ﴿ولا تنكحوا المشركات﴾ فالجواب من وجوه ١٣١ - ١٣٣ ج ٣٥.

* أو قيل: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب﴾ محمول على الفواكة والحبوب. قيل هذا خطأ من وجوه ١٣٣، ١٣٤ ج ٣٥.

* الثانى: كون هؤلاء الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل فى دينهم قبل النسخ والتبديل ١٣٥ - ١٤٢ ج ٣٥.

* وهو مبنى على أن ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين أهل الكتاب؟ أو المراد به من كان آباؤه قد دخلوا فى دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل؟ الأول قول جمهور المسلمين ١٣٥ ج ٣٥.

* أصل هذا القول: نزاع على وابن عباس فى ذبائح بنى تغلب، والراجح فيها الحل، وهو آخر قول أحمد ١٢٠ ج ٣٢، ١٣٥ - ١٣٧ ج ٣٥.

* سائر اليهود والنصارى - كتنوخ وبهراء - ليس فى ذبائحهم نزاع عن الصحابة والتابعين ولا عن أحمد ١٣٥ - ١٣٦ ج ٣٥.

* الخلاف بين أصحاب الأربعة فيما إذا أكان أحد أبويه مجوسياً أو وثنياً أو كلاهما ١٣٦، ١٣٧ ج ٣٥.

* من كره ذبائح بنى تغلب تنازعوا فى مأخذ على وفرعوا عليه إن الاعتبار بالنسب لا بنفس الشخص وهو خطأ، مأخذ على المنصوص عن أحمد وهو الصواب أنهم لم يتمسكوا من

يطعموه فله أن يأخذ كفايته بغير اختيارهم ويعطيهم ثمن المثل ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٥.

* وإن كان فى سفر وجب أن يضيفوه، وإلا أخذ ضيافته بغير اختيارهم ولا شئ عليه. ١٢٨، ١٢٩ ج ٣٥.

* الثمار التى ليس عليها حائط ولا ناظور يجوز فيها من الأكل بلا عوض مالا يجوز فى المنوعة على مذهب أحمد: إما مطلقاً وإما للمحتاج - وإن لم يجز الحمل ٢٢٢ ج ٣٠.

* قرى الضيف واجب عندنا، ونص عليه الشافعى، الواجبات فى المال ١٠٢، ١٠٣ ج ٢٩، ١٢٥ ج ٣١.

* للضيف المظلوم أن يأخذ حقه بغير إذنه ١٣٥ ج ٢٩.

باب الذكاة

* ﴿إلا ما ذكيتم﴾ «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه». ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٥.

* كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده دخل فى دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعده، وهو مذهب جمهور العلماء والمنصوص الصريح عن أحمد، وإن كان بين أصحابه نزاع ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٥.

* ليس لأحد أن ينكر على أحد أكل ذبيحة اليهود والنصارى فى هذا الزمان ولا يحرم ذبحهم للمسلمين - لا فرق بين عربى وغيره - لوجوه، من أنكر ذلك هو مخالف للإجماع. ١٣٥ - ١٤٢ ج ٣٥.

* المنكر لهذا لا يخرج عن مأخذين: الأول: أن يكون ممن يحرم ذبائح أهل الكتاب مطلقاً كما

دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر ١٣٧،
١٣٨ ج ٣٥.

* تجوز ذكاة المرأة وإن كانت حائضاً ١٠٩
ج ٢٦، ١٤٣ ج ٣٥.

* اتفقت الأمة على تحريم ذبائح المشركين ١٠٠
ج ٨، ١١٨، ١١٩ ج ٣٢.

* لا تحل ذبائح المجوس، أدلته، الحكمة في
تحريم ذبائحهم وأخذ الجزية منهم «سواء
بهم...» ١١٨، ١٢٠ ج ٣٢، ١٠٠ ج ٨،
٥٨، ٥٩ ج ٢١.

* لا تحل ذبيحة المرتد، النصيرية ٥٨، ٥٩
ج ٢١، ٩٣، ٩٤ ج ٣٥.

* ذبح الشاة بالسكين المحرمة ٥١، ٥٢ ج ٢١.
* «ما أنهر الدم...» ١٤٤-١٤٦ ج ٣٥.

* الإفرنج قيل إنهم يضربون رأس البقر ولا
يذكونه، ليس كل ما يعقرونه من الأنعام
يتركون ذكاته، هذا لا يوجب تحريم ذبائحهم
المجهولة الحال ٣٠٢، ٣٠٣ ج ٢١.

* الذكاة في غير المحل لا تبيح ٥٨، ٥٩
ج ٢١.

* ما وقع في بئر ونحوها ولم يوصل إلى مذبحه
فيجرح حيث أمكن ١٤٣، ١٤٤ ج ٣٥.

* إذا كان الجرح غير موح وغاب رأس الحيوان في
الماء لم يحل، وإن كان بدنه ورأسه خارج
الماء لم يضر، وإن كان الجرح موحياً ففيه
نزاع ١٤٣ ج ٣٥.

* إذا ذبحت الدابة وخرج منها دم كثير ولم تتحرك
حلت في أظهر القولين ١٤٤ ج ٣٥.

* المنخنة وأخواتها إذا كان حياً فذكى حل أكله.

ولا يعتبر في ذلك حركة مذبوح إذا جرى الدم
الذى يجرى من المذبوح - وليس دم الميت -
وإن تيقن أنه يموت بعد ساعة، دم الميت
١٤٣-١٤٥ ج ٣٥.

* التسمية واجبة... أظهر الأقوال إنها لا تحل
بدونها سواء تركها عمداً أو سهواً ١٤٥، ١٤٦
ج ٣٥.

* إذا وجد لحماً ذبحه غيره ولم يعلم هل سمي
الذابح أو لم يسم جاز أن يأكل منه ويذكر اسم
الله عليه، وإن تيقن أنه لم يسم لم يأكل،
وكذا الأضحية «سموا أنتم وكلوا» ١٤٥
ج ٣٥.

* التسمية عند كل شاة أفضل لمن ذبح شاة بعد شاة
٢٠٨ ج ٢٢.

* تحريم ما ذبح لغير الله أو على غير اسم الله وإن
قصد به اللحم^(١) ٢٦٠-٢٦٢ ج ١٧.

* كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم أو تنزيه -
أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرايبهم لإدخاله
فيما أهل به لغير الله ١٩٥ ج ٣٥.

* «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة» ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٨.

باب الصيد

* حرم ما مات بسبب غير جراح محدد، تحريم ما
صيد بعرض المعراض ٥٨، ٥٩ ج ٢١.

* «ما أنهر الدم...» ١٤٤، ١٤٥ ج ٣٥.

* «إذا رميت بسهمك وغاب عنك...» ٤٨ ج ٣٤.

* «إذا أرسلت كلبك...» ٥٣، ٥٤ ج ٣٤، ١٤٣،
١٤٥، ١٤٦ ج ٣٥.

* لعاب الكلب إذا أصاب الصيد عفى عنه ٣٥١
ج ٢١.

* لم يبح اقتناء الكلب إلا لضرورة جلب منفعة كالصيد أو دفع مضرة عن الماشية والحرث، ما يستدعى الشياطين وينفر الملائكة لا يباح إلا لضرورة ١٦٢ جـ ٣٢.

* من أكثر عشرة بعض الدواب اكتسب من أخلاقها: كالكلابين والجمالين، النهى عن التشبه بالبهائم مطلقاً فيما هو من خصائصها وإن لم يكن مذموماً بعينه، تعيين مكسب على مكسب من صناعة أو تجارة أو بناية أو حرثة أو غير ذلك يختلف باختلاف الناس ١٦١ جـ ٣٢.

كتاب الأيمان

* عقد الفقهاء لمسائل الأيمان بابين: الأول: (باب جامع الأيمان) مما يشترك فيه الحلف بالله والطلاق والعتاق وغير ذلك فيذكرون فيه الحلف بصيغة القسم وإن دخلت صيغة الجزاء، ضمناً وتبعاً، الثاني: (باب تعليق الطلاق بالشروط) ١٤٨، ١٤٩، ١٩٦، ١٩٧ جـ ٣٥.

* اليمين فى اللغة ١٩٤، ١٩٥ جـ ٣٥.

* لفظ اليمين فى القرآن وفى لفظ أصحاب الرسول... يتناول ما حلف عليه بأى لفظ كان، وبأى اسم من أسماء الله، وكذلك الحلف بصفاته كعزته، وأحكامه كالتحريم والإيجاب ١٦٤، ١٩٣-١٩٥ جـ ٣٥.

* من أقوال الصحابة التى تبين معنى اليمين فى القرآن وسنة الرسول ١٩٥-١٩٩ جـ ٣٥.

* اليمين تشتمل على جملتين: جملة مقسم بها،

وجملة مقسم عليها ١٤٧، ١٤٨ جـ ٣٥.

* ومسائل الأيمان إما فى حكم المحلوف به، وإما فى حكم المحلوف عليه ١٤٧، ١٤٨ جـ ٣٥.

* فالأيمان التى يحلف بها المسلمون مما قد يترتب

عليه حكم ستة أنواع: الأول: اليمين بالله، وما فى معناها مما فيه التزام كفر على تكذيب خبر...، الثانى: اليمين بالنذر- الذى يسمى نذر اللجاج والغضب...، الثالث: اليمين بالطلاق، الرابع: اليمين بالعتاق، الخامس: اليمين بالحرام، السادس: الظهار ١٤٧، ١٤٩، ١٦٤ جـ ٣٥.

* هذه الأيمان يحلف بها تارة بصيغة القسم وتارة بصيغة الجزاء ١٤٩ جـ ٣٥، ٣٧ جـ ٣٣.

* المقدم فى صيغة القسم مؤخر فى صيغة الجزاء، والمؤخر فى صيغة الجزاء مقدم فى صيغة القسم. ١٤٩ جـ ٣٥.

* صيغة القسم تكون فعلية... وتكون إسمية، وصيغة الجزاء تكون فعلية فى الأصل وهى ستة أنواع ١٤٩، ١٥٠ جـ ٣٥.

* الأيمان التى يحلف بها الخلق ثلاثة أنواع:

الأول: يمين محترمة منعقدة كالحلف باسم الله. هذه فيها الكفارة بالإجماع، الثانى: ما ليس من أيمان المسلمين كالحلف بالمخلوقات أو للمخلوقات كالحلف بالكعبة... والآباء وتربهم، لا فرق بين الأنبياء وغيرهم، الحلف بالنبى منهى عنه ولا تنعقد به اليمين ولا كفارة فيه عند الجمهور من حلف فينبغى له أن يوحد الله ويتوب، الثالث: أن يعقد اليمين لله كالحلف بالحرام والنذر والطلاق والعتاق...

فهذه فيها ثلاثة أقوال: (أ) إذا حلف لزمه ما حلف عليه ، (ب) لا يلزمه شيء ، (ج) يلزمه كفارة يمين . ومنهم من قال : الحلف بالمنذر يجرؤه فيه الكفارة والحلف بالطلاق والعتاق يلزمه ما حلف به . أظهر الأقوال أنه يجرؤه كفارة يمين في جميع أيمان المسلمين ٢١٣ ، ٢١٤ ج١ ، ١٨٦ ج ٢٧ ، ١٦٦ ج ٣١ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ - ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٩٢ - ٩٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ج ٣٣ ، ١٤٩ ، ١٥٦ - ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ ج ٣٥ .

* الأدلة على أن كل يمين يحلف بها المسلمون فيها الكفارة ، إثبات يمين يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تجزئه فيها الكفارة ليس من دين المسلمين ١٦١ - ١٨١ ج ٣٥ .

* إذا قصد لزوم الجزاء عند الشرط لزمه مطلقاً ولو كان بصيغة القسم ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ج ٣٣ .

* القسم بصفات الله قسم به في الحقيقة كما لو قال : وعزة الله أو لعمر الله ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ج ٣٥ .

* والقسم بالقرآن . ١١١ ج ١ .

* الموجود إذا أريد به الموجود عند الشدائد فهو الأسماء الحسنى ١٢٠ ج ٦ .

* اليمين مقصودها الحض أو المنع في الإنشاء أو التصديق أو التكذيب في الخبر ١٩١ - ١٩٢ ج ٣٥ .

* اليمين المغفورة هي الحلف على المستقبل ١٩١ ، ١٩٢ ج ٣٥ .

* إذا كانت اليمين غموساً - وهو أن يحلف كاذباً علماً بكذب نفسه - فهي أعظم من أن تكفر ،

تمحى بالتوبة الصحيحة ٧٦ ، ٧٧ ج ٣٣ .

* وهي من الكبائر ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ ج ٣٥ .

* وإذا كان الحلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والعتاق يميناً غموساً فمن قال هي أعظم من أن تكفر فلهم قولان أصحهما أنه لا يلزمه ما التزمه ٧٥ ، ٧٧ ج ٣٣ ، ١٩١ ، ١٩٢ ج ٣٥ .

* لغو اليمين : إذا سبق على لسانه لا والله وبلى والله وهو يعتقد أن الأمر كما حلف عليه ، وإذا سبق على لسانه اليمين في المستقبل ، أو تعتمد اليمين على أمر يعتقد كما حلف عليه بخلافه ، والخلاف في ذلك ١٧٠ ج ٣٠ ، ٥١ ، ٧٥ ، ١٢٠ - ١٢٣ ج ٣٣ .

* لم يوجب الله الوفاء باليمين لأن مقصود صاحبها الحض أو المنع ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ج ٣٥ .

* إن لم يحث فلا شيء عليه ١٨٠ ، ١٨١ ج ٣٥ .

* إذا حثه ولم يبر قسمه فالكفارة على الحالف ، إذا حلف مكرهاً أو ناسياً ليمينه أو جاهلاً أو مخطئاً ١٥١ ، ١٥٢ ج ١ .

* انقسام الأيمان إلى ما فيه معنى الطلب والخبر ، وإلى خبر محض وطلب محض ١٦٨ - ١٧٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ج ٣٥ .

* إذا كان خبراً لا طلب معه غير تعليق وجبت الكفارة ١٨٢ - ١٨٤ ج ٣٥ .

* يصح الاستثناء في الخبر المحض ١٨٣ ج ٣٥ .

* الطلب المحض إذا كان لا يدرى أيطيعه أم يعصيه لا يحسن الاستثناء فيه ولا كفارة ١٨٢ -

١٨٤ ج ٣٥.

* الاستثناء لا يرفع الإنشاءات لا الطلاق ولا غيره، الاستثناء فيها استثناء تحقيق ١٨٥ ج ٣٥.

* فصار القائل لأفعلن كذا إن شاء الله ثلاث نيات: الأولى: أن يكون غرضه تعليق الإرادة.. هذا لا يصح أن يكون مريداً، ولا ترتفع الكفارة بهذا وحده. ١٨٢، ١٨٤ ج ٣٥.

* الثانية: أن يكون غرضه تعليق الإخبار.. فإذا لم يخبر به فلا مخالفة فلا حنث ١٨٢، ١٨٤ ج ٣٥.

* الثالثة: ألا يكون غرضه تعليق واحد منهما بل تحقيق الجزاء. فهذا إذا نواه هل يرفع الكفارة. بهذا التقسيم يظهر قول من قال إن نوى بالاستثناء معنى: ﴿ولا تقولن...﴾ ١٨٤، ١٨٥ ج ٣٥.

* فلاستثناء الرفع للكفارة إنما يعلق ما في اليمين من معنى الخبر المحض أو المشوب، لا يعلق ما فيها من معنى الطلب المحض أو المشوب ١٥ ج ٣٥.

* يصح الاستثناء في الظهار ١٨٥، ١٨٦ ج ٣٥.

* يصح الاستثناء في الخلف بالطلاق والعتاق وتصح الكفارة ١٦٩-١٧٣ ج ٣٥.

* «من حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث» فله ثنيه وعمومه لكل يمين. إذا لم يخطر له الاستثناء إلا لما قيل له ١٦٨-١٧٣ ج ٣٥.

* إذا حلف ليفعلنه اليوم ثم مضى اليوم أو شك في فعله ٥٨ ج ٣٢.

* الأفعال ثلاثة: إما طاعة أو معصية أو مباح. فإذا حلف ليفعلن مباحاً أو ليتركه فالكفارة مشروعة. وكذا إذا كان المحلوف عليه فعل مكروه أو ترك مستحب. وإن كان فعل واجب أو ترك محرم لم يجز الوفاء ويجب التكفير ١٥٣، ١٩٥ ج ٣٥.

* حلفت عليه والدته ألا يصالح زوجته وإن صالحها ما ترجع تكلمه: ينبغي لها الحنث والتكفير ٢٠٤ ج ٣٥.

* سواء حلف باسم الله أو بالنذر أو الطلاق أو العتاق أو الظهار أو الحرام ١٦٦ ج ٣١، ١٥٣، ١٥٤ ج ١٩.

* «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها» كل ما ينفع فيه الاستثناء من الأيمان ينفع فيه التفكير، وكل ما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستثناء ٨٣ ج ٣٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٧ ج ٣٥، ٨٢.

* «لأن يلج أحدكم في يمينه» ٨٢، ٨٣ ج ٣٣.

* الأمر بإبرار المقسم ١٥٠، ١٥١ ج ١.

* إجابة السائل بالله. ١٢٢، ١٢٤ ج ١٠.

* إذا حرم حلالاً فهو يمين مكفرة، سبب نزول الآية: تحرم العسل، أو تحريم مارية أو هما ٢٥٠ ج ١٤، ١٦٢-١٦٤، ١٩٤ ج ٣٥.

* ما كان محرماً قبل اليمين فهو بعد اليمين أشد تحريماً. وما كان مباحاً قبل اليمين لم يصر بها حراماً وما لم يكن واجباً عليه فعلة إذا حلف عليه لم يصر واجباً عليه بل له أن يكفر ٨٥، ٨٦ ج ٣٣.

* إذا قال: هو يهودى أو نصرانى إن لم يفعل ذلك

* مقدار ما يطعم مقدر بالعرف على الصحيح:
قديراً ونوعاً ١٦٥ ، ١٦٦ ج ١٠ ، ٢٠٥
ج ٣٥.

* عادة الطعام تختلف بالشتاء والصيف والغلاء
والرخص واليسار والإعسار ٢٠٦ ، ٢٠٧
ج ٣٥.

* الصحيح أنه إن كان يطعم أهله بأدم أطعم
المساكين بأدم ، من الأدم ٢٠٦ ج ٣٥.

* إذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزاً وأدماً
أجزأ ٢٠٧ ج ٣٥.

* حجة من أوجب تمليكهم الطعام والجواب عنها.
٢٠٦ ، ٢٠٧ ج ٣٥.

* إذا كساهم كساهم ثوباً ثوباً ٢٠٤ ج ٣٥.

* التكفير قبل الحنث ١٥٢ ، ١٥٣ ج ٣٥.

* إذا كرر اليمين المكفرة مرتين أو ثلاثاً على فعل
واحد فأشهرهما تجزئة كفارة واحدة ١٢٤ ،
١٢٥ ج ٣٣.

* ويجوز أن يكفر عنها بإذنها المحلوف عليه أو
زوجته. ٢٠٤ ج ٣٥.

باب جامع الأيمان

* اتفقوا على أنه يرجع في اليمين إلى نية الخالف
إذا احتملها لفظه ولم يخالف الظاهر أو خالفه
وكان مظلوماً ٥٨ ج ٣٢.

* وتنازعوا هل يرجع إلى سبب اليمين وما
هيجها. وإن كان السبب أعم من اليمين عمل به
عند من يرى السبب، وإن كان خاصاً فهل
يقصر اليمين عليه ٥٩ ج ٣٢.

فهو يمين عند أكثر أهل العلم ، الخلاف في
لزوم الكفارة ، بخلاف ما لو قال : إن
أعطيتوني الدراهم كفرت ٦١ ج ٣٢ ، ٣١ ،
٨١ ج ٣٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
١٩٥ ، ١٩٦ ج ٣٥ ، ٦١ ج ٣٢.

* «من حلف بجملة غير الإسلام فهو كما قال»
١٦٥ ، ١٦٦ ج ٣٥.

* وإن قال: أيمان البيعة تلزمني، أو قال أيمان
المسلمين تلزمني إن فعلت كذا ٢٤ ، ٢٥
ج ٣٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ج ٣٥.

فصل

كفارة اليمين

* من قبلنا إذا حرموا على أنفسهم شيئاً حرم
عليهم ولم يكن لهم أن يكفروه ٣٥ ، ٨٦
ج ٣٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ج ٣٥ ، ٨٦ ج ٣٣.

* الكتاب والسنة والإجماع بينت الرخصة في
كفارة اليمين بعد عقدها ٢٠٥ - ٢٠٧ ج ٣٥.

* الشارع لم يجعل له ولاية التحريم والإيجاب
على نفسه مطلقاً ، شرع له تحلة يمينه ،
وشرع له الكفارة الرافعة لموجب الإثم الحاصل
بالحنث في اليمين إذا كان الحنث والتكفير خيراً
من اليمين ١٩٣ - ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ج ٣٥.

* تنازع الفقهاء في اليمين هل تقتضي إيجاباً
وتحريراً ترفعه الكفارة؟ أو لا تقتضي ذلك؟ أو
هي موجبة لذلك لولا ما جعله الشرع مانعاً من
هذا الاقتضاء. أصحها الأخير ١٩٥ ج ٣٥.

* كفارة اليمين: إما عتق رقبة أو إطعام عشرة
مساكين أو كسوتهم فإن لم يجد فصيام ٤٢
ج ٣٣ ، ٧٦ ، ٧٧ ج ٣٤ ، ٢٠٤ - ٢٠٧
ج ٣٥.

باب النذر

* النذر نوع من اليمين، كل نذر فهو يمين ١٤٧،
١٤٨، ١٥٦ ج ٣٥.

* صيغة النذر تكون غالباً بصيغة التعليق صيغة
المجازات...، وصيغة اليمين تكون غالباً بصيغة
القسم، ويجتمع القسم والجزاء ١٩٦، ١٩٧
ج ٣٥.

* أصل عقد النذر - الذى يوجب الوفاء به-
مكروه ٢٣٩، ٢٤٠ ج ١٠، ٢٧٦ ج ١١،
١٦٨ ج ٢٥، ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٣٥.

* «نهى عن النذر...» ٢٣٩، ٢٤١ ج ١٠،
١٦٨ ج ٢٥، ٨٨، ٨٩ ج ٢٩، ٢٠٧،
٢٠٨ ج ٣٥.

* ما وجب بالشرع إذا نذره العبد اقتضى له
وجوباً ثانياً، وما كان محرماً قبل اليمين فهو
بعدها أشد تحريماً، من قال من أصحابنا إنه
إذا نذر واجباً فهو بعد النذر كما كان قبل النذر
بخلاف نذر المستحب: ليس كما قال ٨٦-٨٨
ج ٢٠، ٨٥، ٨٦ ج ٣٣، ٩-١٣، ٢٠٢،
٢٠٤ ج ٣٥.

* إذا قال: على نذر ١٢٤ ج ٣٣.

* «كفارة النذر كفارة يمين» ١٣٨، ١٣٩ ج ٣٤.

* نذر اللجاج والغضب هو أن يكون مقصوده
الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب ٣١-
٣٢، ٨١ ج ٣٣.

* يمين محضة، لكن علق الحنث فيها على
شيئين: فعل المحلوف عليه، وعدم إيقاع
المحلوف به. تسمية الفقهاء لهذا بنذر اللجاج
والغضب تسمية مقيدة ٣٤، ٣٥، ١١٦
ج ٣٣، ١٥١، ١٥٢ ج ٣٥.

* حلف أنه من حين عقل لم يفعل الذنب وقد
كان فعله وله نحو عشرين سنة ونوى أنه لم
يفعله من حين بلغ: إن كان مراده من حين بلغ
الحلم فهو بار، وإن أراد من حين ميز فابن
عشر يميز ١٩١ ج ٣٥.

فصل

* قول الفقهاء: الأسماء ثلاثة أقسام: نوع يعلم
حده بالشرع...، ونوع يعرف حده باللغة...،
ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ
القبض... ١٨٠-١٨٩ ج ٧، ١٨ ج ١٣،
٢٠٦ ج ٣٥.

* يمين المكروه بغير حق لا تنعقد سواء كان بالله أو
بالنذر أو الطلاق أو العتاق ١٠ ج ٣٥.

* إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو
جاهلاً أو مخطئاً لم يحنث فى جميع الأيمان
١١٨ ج ٣٣.

* أمر أجيره أن يرهن شيئاً عند شخص فعدم
فحلف إن لم يأت به لم يستعمله معتقداً أنه لم
يعدم لم يحنث. ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٣٥.

* حلف على ولده لا يدخل الدار حتى
يعطيه الكساء الذى أخذه ثم تبين له أنه لم
يأخذ شيئاً لم يحنث إذا دخل ٢٠٣، ٢٠٤
ج ٣٥.

* إذا حلف على من يعتقد أنه يطيعه ويبر يمينه
فتبين الأمر بخلاف ذلك فالأقوى لا يحنث
١١٩، ١١٨ ج ٣٣.

* إذا قال: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت
ناسية لم يقع الطلاق فى أظهر القولين ٣٦،
٩٨، ٩٩ ج ٣٣.

* صورته صورة نذر التبرر فى اللفظ ومعناه مغاير له ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٩ جـ ٣٥ .

* ونذر اللجاج والغضب قصد الناذر ألا يكون الشرط ولا الجزاء ، ثم إنه لقوة امتناعه ألزم نفسه إن فعله بهذه الأمور الثقيلة عليه ليكون لزومها له إذا فعل مانعاً من الفعل ١١٢-١١٤ جـ ٣٣ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦١ جـ ٣٥ .

* ولهذا يحلف بصيغة الشرط تارة ، وبصيغة القسم أخرى: مثل أن يقول: على الحج لا أفعل كذا ، أو لا فعلت كذا ، أو على العتق إن فعلت كذا ، أو لا فعلت كذا ٥٧ جـ ٣٢ ، ٢٤ ، ١١٣ ، ١١٤ جـ ٣٣ ، ١٥٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ جـ ٣٥ .

* وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: الأول: يلزمه ما حلف به إذا حث... ، الثانى: أنه يمين غير منعقدة فلا شيء عليه إذا حث... ، الثالث: أنه يجزئه كفارة يمين ، وهو الصحيح ٥٨ جـ ٣٢ ، ٢٩ ، ٣١ - ٣٣ ، ٨١ ، ١١٣ جـ ٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٧ جـ ٣٥ .

* وهو مخير بين الوفاء وبين الكفارة على الصحيح ١٥٣-١٥٦ ، ١٨٠-١٨٢ ، ١٩٢ جـ ٢٥ ، ٥٨ جـ ٣٢ ، ٢٤ جـ ٣٣ .

* إذا قال الخالف: على مذهب مالك ، أو على مذهب من يلزمه ، أو على أغلظ قول قيل فى الإسلام ٨٤-٨٩ جـ ٣٣ .

* هذا إذا كان المنذور قربة ١١٣ جـ ٣٣ .

* إذا كان المعلق يقصد وقوع الجزاء عند الشرط وقع إذا وجد الشرط ١١٣ جـ ٣٣ .

* لو قال فى جنس مسائل اللجاج والغضب: اخترت التكفير أو اخترت فعل المنذور: هل يتعين بالقول أو لابد من الفعل ١٨١-١٨٣ جـ ٣٥ .

* وإن كان من المباحات فهو مع النية الحسنة طاعة ، ومع النية السيئة ذنب ، ومع عدم كل منهما لا هذا ولا هذا ١٢٤ جـ ٣٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ جـ ٣٥ .

* إذا نذر ما ليس بطاعة لم يكن عليه الوفاء ٣١ ، ٣٢ جـ ٣٣ .

* وهل عليه كفارة؟ ١٥٦ جـ ٣٥ .

* «إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف...» ٣٠٤ ، ٣٠٥ جـ ٢٩ .

* إن كان مما نهى الله عنه وعن الإغائة عليه ١٩٧ ، ١٩٨ جـ ٣٥ .

* فإن لم يكن قربة كالطلاق فلا شيء عليه عنده... ، والمشهور عن أحمد أن عليه كفارة يمين ٥٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ جـ ٣٣ .

* إذا نذر عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله وصيام النهار كله... لم يجب الوفاء ، وعليه كفارة يمين فى أظهر القولين ١٤٨ ، ١٤٩ جـ ٢٥ ، ١٩٢ جـ ٣٥ .

* إذا نذر محرماً - كصوم أيام الحيض أو مجرد السفر إلى قبر النبي... لم يجز الوفاء به عليه كفارة يمين فى أحد القولين. هذا إذا كان النذر لله ٢٣٩ ، ٢٤٠ جـ ١٠ ، ١٧٥ جـ ١١ ، ٣١ ، ٧٣ - ٧٥ ، ١٢ جـ ٣٣ ، ١٩٧ جـ ٣٥ .

* قضاء مروان بالكفارة فى امرأة نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة وتوقف ابن عمر وقول ابن

عباس انحرى مائة من الإبل أو كبشاً، ووجه استدلاله ٢٠١، ٢٠٢ ج ٣٥.

* إذا كان المنذور يقضي إلى ترك واجب أو فعل محرم كان معصية ١٤٨، ١٤٩ ج ٢٥.

* إذا نذر السفر إلى الطور، أو غار حراء، أو قبر الخليل، أو أبي بريد، أو قبور أهل البقيع: لم يف به ٨، ٩، ١٦، ١٧، ١٧٧-١٧٩ ج ٢٧، ٧٤، ٧٥ ج ٣٣.

* النذر لغير الله كالنذر للموتى أو لقبورهم أو للمقيمين عندها أو للأشجار أو الأحجار والعيون شرك ومعصية، سواء كان نفقة أو ذهباً أو زيتاً ٢٧٥، ٢٧٦ ج ١١، ٧٣، ٧٤ ج ٣٣، ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٣٥.

* إذا صرف ذلك المنذور في قرية مشوعة مثل أن يصرف الدهن في تنوير المساجد أو تصرف الفضة إلى صالح الفقراء كان عملاً صالحاً ٢٧٥ ج ١١، ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٣٥.

* نذر التبرير مثل أن يكون مقصود الناذر حصول الشرط، ويلتزم الجزاء شكراً لله - كقوله إن شفى الله مريضى - وكفعل الصلاة أو الصيام أو الاعتكاف عليه أن يوفى به، الفرق بينه وبين نذر اللجاج ٢٤٠ ج ١٠، ٧١، ٧٢ ج ٣١، ٥٧، ٧٩، ٨٠ ج ٣٢، ٢٤، ٣١، ٣٢، ١١٣، ١١٤ ج ٣٣، ١٥١، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٩٠ ج ٣٥.

* نذر السفر إلى المسجد الحرام نذر طاعة، ونذر السفر إلى مسجد المدينة أو بيت المقدس فيه قولان أظهرهما وجوب الوفاء ٧، ١٢، ١٨٧ ج ٢٧.

* نذر عبد المطلب نذر تبرر، وكذلك التي نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة «من نذر أن يطيع الله...» ١٨١، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٠٢ ج ٣٥.

* فالصبيغ التي يتكلم بها الناس في النذر... ثلاثة أنواع: الأول: صيغة تنجيز: عبدى حر... هذا إيقاع ليس فيه كفارة لو نجز ذلك فهل يخرج عن ملكه أو يستحق الإخراج، الثانى: أن يحلف بذلك فيقول على الحج لأفعلن كذا أو لا أفعله ٣٥، ٣٦، ٥٧ ج ٣٣.

* الثالث: أن يعلق النذر أو العتاق بشرط فإن كان مقصوده أن يحلف بذلك... فحكمه حكم الخالف، وإن كان مقصوده وقوع هذه الأمور وقعت عند وقوع الشرط ٣٦-٣٨ ج ٣٣.

* إذا لم يوف بالنذر لله فعليته كفارة يمين عند أكثر السلف، وهو قول أحمد... قيل: مطلقاً، وقيل: إذا كان في معنى اليمين ٣١، ٣٢ ج ٣٣.

* كفارة النذر كفارة يمين «من نذر أن يطيع الله...» ١٤٨، ١٤٩ ج ٢٥، ٣١، ٣٢ ج ٣٣.

* إذا نذر الهدى أو الأضحية أو عبداً معيناً أو دراهم معينة جاز إبدالها بخير منها وهو أفضل ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١ ج ٣١.

* إذ نذر عتق عبد معين فمات لم يقيم غيره مقامه ١٨٠ ج ٣١.

* حلف بالمشى إلى مكة: يجزئه كفارة يمين... ١٩٢ ج ٣٥.

* ما ذكر في اليمين يظهر معنى الوعد والوعيد في جواز الحلف فيه ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧-١٨٩ ج ٣٥.

الإفتاء

* المقصود بالولايات ، ومن يستحقها ، ومن يقدم فيها ، وإذا لم تقم المصلحة برجل واحد ، والمشاورة ، وما يتبع من الآراء (١) .

* الفتيا أيسر من الحكم : المفتي لا يلزم ١٦٣ جـ ٢٧ .

* ما يجوز أن يحكم به الحاكم يجوز أن يفتي به المفتي ١٦٣ جـ ٢٧ .

* المفتي والجندى والعامى إذا تكلموا بالشئ بحسب اجتهادهم : اجتهداً أو تقليداً قاصدين اتباع الرسول بمبلغ علمهم لا يستحقون العقوبة وإن كانوا قد أخطؤوا خطأ مجمعاً عليه ، وإذا قالوا : إنا قلنا الحق واحتجوا بالأدلة الشرعية لم يكن لأحد من الحكام أن يلزمهم بمجرد قوله ولا يحكم بأن الذى قاله هو الحق دون قولهم . يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة ، والحق الذى بعث به الرسول لا يغطى بل يظهر : فإن ظهر رجع الجميع إليه ، وإن لم يظهر سكت هذا عن هذا وهذا عن هذا ، وعلى ولاة الأمور أن يمنعوه من التظالم . ٢٢١-٢٢٣ جـ ٣٥ .

* والذى على السلطان فى مسائل النزاع بين الأمة : أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة ، وإذا تنازعوا فهم كلامهم - إن كان ممن يمكنه فهم الحق - فإذا تبين له دعى إليه ، وإلا أقر الناس على ما هم عليه كما يقرهم على مذاهبهم العملية ١٥٢ ، ١٥٣ جـ ٣ .

* ما تنازع فيه المسلمون وجب رده إلى الله والرسول ﷺ ١٦٤ ، ١٦٥ جـ ٢٧ .

(١) انظر : ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

* ليس للمفتى أن يلزم الناس باتباعه فى مسائل الاجتهاد أمثلة ذلك ، لما استشار الرشيد مالكا أن يحمل الناس على الموطأ فى مثل هذه المسائل منعه وقال . ٤٨ ، ٤٩ جـ ٣٠ .

* تجوز الفتيا بالقول السائغ وإن خرج عن قول الأئمة الأربعة إذا لم يخالف كتاباً ولا سنة ولا ما فى معناه ، مثال ٧٨ ، ٧٩ جـ ٣٣ .

* المفتي لو أفتى فى المسائل الشرعية بأحد قولى العلماء واستدل على ذلك بالكتاب والسنة وذكر أن هذا القول هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة دون القول الآخر لم يكن لأحد أن يلزمه بالقول الآخر بلا حجة ، ولا أن يحكم بلزومه ، ولا منعه من القول الآخر . ١٦٢ جـ ٢٧ .

* لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى أفتى فى عدة مسائل بخلاف سنة الرسول ﷺ الثابتة عنه وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون لم يجز منعه من الفتيا مطلقاً بل يبين له خطؤه فيما خالف فيه ، أمثلة ١٦٢ ، ١٦٧ جـ ٢٧ .

* ومن منع عالماً من الإفتاء مطلقاً وحكم بحسبه لكونه أخطأ فى مسائل كان باطلاً بالإجماع . ١٦٢ جـ ٢٧ .

* لو قدر أن المفتي أفتى بالخطأ فالعقوبة لا تجوز إلا بعد إقامة الحجة ويجب عما احتج به . ١٦٥ جـ ٢٧ .

* متى أمكن فى الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب ، وإن لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله أن يقلد من يرتضى علمه ودينه (١) تغير الفتوى بحسب

(١) وانظر : الاجتهاد ، والتقليد ، والتمذهب ، ومن يجب أن يستفتى .

المظالم

* لما صارت الخلافة في ولاية العباس واحتاجوا إلى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق ولم يكن ما معهم من العلم كافياً في السياسة العادلة احتاجوا إلى وضع «ولاية مظالم» وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع ٢١٤-٢١٦ ج ٢٠.

* قول القائل: هذا سياسة ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٠.

* والذين انتسبوا إلى السياسة صاروا يسوسون بنوع من الرأي من غير اعتصام بالكتاب والسنة، وخيرهم الذي يحكم بلا هوى وتحوى العدل، وكثير منهم يحكمون بالهوى، ويحابون القوى، ومن يرشونهم ونحو ذلك ٢١٥، ٢١٦ ج ٢٠.

كتاب القضاء

القضاء

* الحكم والقضاء إلزام وأمر ١٣٢ ج ١٤، ١٦٣ ج ٢٧.

* المقصود من القضاء: وصول الحقوق إلى أربابها وقطع الخصومات ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣٥.

* الفصل مع الصلح خير الأقسام: حصل به وصول الحق، وقطع الخصومة، وصلاح ذات البين. بخلاف الفصل بالحكم المر أو بالصلح وحده ٢٠٩، ٢١٠ ج ٣٥.

* إذا حكم على الإنسان فقد يتأذى إذا طيب نفسه بما يصلح من القول والعمل كان من تمام السياسة ٣٠٢ ج ٢٨.

وجوب التحاكم إلى الشريعة

* كتاب الله يفصل النزاع بين من يحسن الرد إليه ومن لم يهتد لذلك فهو إما لعدم استطاعته فيعذر أو لتفريطه فيلام. ٤٣ ج ٣٤.

* معلوم باتفاق المسلمين أنه يجب تحكيم الرسول في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم في أصول دينهم وفروعه، وعليهم كلهم إذا حكم بشيء ألا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما حكم ويسلموا تسليماً. ١٥، ١٦ ج ٥، ٢٨، ٢٩ ج ٧، ١٦٤، ١٦٥ ج ٢٧، ٢١٢-٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦ ج ٢٣٨ ج ٣٥.

* في الأمة من يظهر الانقياد لحكم الرسول ﷺ وهو في الباطن بالعكس. ٧٤ ج ٢٥.

* يجب الحكم بين الناس بالعدل في الأموال والمعاملات والإجازات والوكالات والمشاركات والهبات والوقوف والوصايا ونحو ذلك ٢١٢-٢١٤ ج ٢٨.

الشرع والشريعة

* ضرورة الخلق إلى الشرع ٧٧ ج ٣.

* ليس المراد بالشرع التمييز بين الضار والنافع بالחס. بل التمييز بين الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده ٥٥ ج ١٩.

* لفظ الشرع في هذه الأزمنة ثلاثة أقسام: الأول: الشرع المنزل - وهو الكتاب والسنة - واتباعه واجب لا يخرج عنه إلا كافر، من خرج عنه وجب قتله، ويدخل فيه أصول الدين وفروعه وسياسة الأمراء وولاية المال وحكم الحكام ومشیخة الشيوخ وغير ذلك ١٦٨ ج،

التحاكم إلى غير الشرع

تحاكم إلى الطاغوت

* ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله - سواء كان من العلماء أو الملوك أو الشيوخ أو غيرهم لا بين المسلمين ولا الكفار ولا الفتيان ولا رماة البندق ولا الجيش ولا الفقراء ولا غير ذلك - إلا بحكم الله ورسوله ٢٣٧، ٢٣٨ ج ٣٥.

* من حكم بحكم البندق وشرع البندق أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله وهو يعلم ذلك فهو من جنس التتار... والأعراب الذين يحكمون بالعبادات ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٨ ج ٣٥.

* وتناوله : « أفحكم الجاهلية... » فلا وربك... ٢٣٧، ٢٣٨ ج ٣٥.

* التحاكم إلى غير كتاب الله تحاكم إلى الطاغوت. ١١٣، ١١٤ ج ٢٨.

* ذم المدعين الإيمان بالكتب كلها وهم يتركون التحاكم إلى الكتاب والسنة ويتحاكمون إلى الطواغيت المعظمة من دون الله كما يصيب ذلك كثيراً ممن يدعى الإسلام وينتحل في التحاكم إلى مقالات الصابئة والفلاسفة وغيرهم أو إلى سياسة بعض الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام من ملوك التتر وغيرهم. ١٩٧، ١٩٨ ج ٣، ١٥، ١٦ ج ٥، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨ ج ١٢.

* ومتى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدأ ٢١٨، ٢١٩ ج ٣٥.

١٤٥ - ١٤٧ ج ١١، ١٦٦ ج ١٩، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣١، ٢٣٢ ج ٣٥.

* وسيوف المسلمين تنصر هذا الشرع « أمرنا رسول الله أن نضرب بهذا - يعنى السيف - من خرج عن هذا يعنى المصحف - » وينصر القائم به شرعاً وقدرأ، الثانى: الشرع المؤول وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأئمة - أهل العلم والدين - فمن أخذ بما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه، ولم توجب على جميع الخلق موافقته إلا بحجة... الثالثة: « الشرع المبدل » مثل ما يثبت من شهادات الزور، أو يحكم فيه بالجهل والظلم بغير العدل والحق حكماً بغير ما أنزل الله، أو يؤمر فيه بإقرار باطل لإضاعة حق ٢٤، ٢٥، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٣١ ج ٣٥.

* وإن أضاف أحد إلى الشريعة ما ليس منها مثل أحاديث مفتراء أو تأول النصوص بخلاف مراد الله ونحو ذلك فهو من نوع التبديل ١٤٦، ١٤٧ ج ١١.

الشرع هو العدل

* العدل هو ما أنزل الله - وهو الكتاب والسنة - الكتاب والعدل متلازمان، الكتاب هو المبين للعدل، فالشرع هو العدل والعدل هو الشرع ١٥٧ - ١٦١، ١٧٣ ج ٣٥، ٢٤، ٢٥ ج ٢٨.

* من العدل ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله ومنه ما هو خفى جاءت به الشرائع، ومن ذلك ما قد تنازع فيه المسلمون ٣٤ ج ٤، ٥٥، ٥٦ ج ١٩، ٢١٢ - ٢١٤ ج ٢٨.

* ولو حبس وضرب وأوذى ٢١٨، ٢١٩ جـ ٣٥.

* «ما حكم قوم بغير ما أنزل الله إلا وقع بأسهم بينهم» ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٣٥.

* المطاع فى معصية الله والمطاع فى غير اتباع الهدى ودين الحق هو طاغوت ١١٣، ١١٤ جـ ٢٨.

* ومن تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله طاغوت ١١٣، ١١٤ جـ ٢٨.

صيانة القضاء

* من أصول الإسلام أن يميز بين ما بعث الله به محمداً من الكتاب والحكمة، ولا يخلط بغيره ولا يلبس الحق بالباطل كفعل أهل الكتاب ٩٠، ٩١ جـ ١٥.

* أعداء الرسل - إذا أتوا بما يخالفه - ثلاثة أقسام: إما أن يقول إن الله أنزله فيكون قد افترى على الله، أو يقول أوحى إلى ولم يسم من أوحاه، أو يقول أنا أنشأته وأنا أنزل مثل ما أنزل الله ٢٧ جـ ١٥.

* الإنسان متى بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء إذا استحل ذلك، وإن لم يستحلّه فهو كفر دون كفر وفسق دون فسق وظلم دون ظلم ١٦٧، ١٦٨ جـ ٣، ٤٧، ٤٩، ٥٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٩ - ٢٢٢ جـ ٧.

* «القضاء ثلاثة...» هذا إذا حكم فى قضية معينة لشخص. وأما إذا حكم حكماً عاماً فى دين المسلمين فجعل الحق باطلاً والباطل حقاً والسنة بدعة والبدعة سنة، والمعروف منكراً والمنكر معروفاً ونهى عما أمر الله به ورسوله ﷺ فهذا لون آخر يحكم فيه رب العالمين. ٢٢٦،

٢٢٧ جـ ٣٥.

* من اعتقد أن لأحد من جميع الخلق: علمائهم وعبادهم وملوكهم خروجاً عن اتباعه وطاعته وأخذ ما بعث به من الكتاب والحكمة فهو كافر^(١) ٣٧ جـ ٢٧.

فضل القضاء وخطره

* جميع الولايات هى فى الأصل ولاية شرعية ومناصب دينية فمن ساسها بعلم وعدل وأطاع الله ورسوله ﷺ بحسب الإمكان فهو من الأبرار الصالحين، ومن ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين ٤٢، ٤٣ جـ ٢٨.

* لما كان العدل لا بد أن يتقدمه علم صار الناس من القضاة وغيرهم ثلاثة أصناف: العالم الجائر، والجاهل الظالم. فهذان من أهل النار «القضاة ثلاثة...» ٩٧، ٩٨ جـ ١٨، ١٤٢ جـ ٢٨، ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٣٥.

* لو حكم الحاكم لشخص بخلاف الحق فى الباطن لم يجز له أخذه «إنكم تختصمون إلى...» ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣١ جـ ٣٥، ١٤٥، ١٤٦ جـ ١١.

* ما يقال فى الخلافة - كما تقدم - يقال فى القضاء ٢٠، ٢١ جـ ٣٥.

* القاضى اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خليفة أو سلطاناً أو نائباً أو والياً أو كان منصوباً يقضى بالشرع أو نائباً له حتى من حكم بين الصبيان فى الخطوط إذا تخايروا ٩٨ جـ ١٨، ١٤٣ جـ ٢٨.

(١) وتقدم من اعتقد أن هدى غير النبى ﷺ خير من هديه أو أن من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعته وطاعته عموماً أو خصوصاً.

أفضل القضاة وأعلم الناس بالقضاء

* كان الرسول ﷺ وخلفاؤه يسوسون الناس في دينهم ودنياهم ثم تفرقت الأمور... وصار شيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع إليهم فيه من العلم والدين ٣٠٠ ج ١١.

* أفضل القضاة العالين العادلين سيد الحكام والأمراء والملوك محمد ﷺ... ١٤٥ ج ١١، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٢ ج ٣٥.

* ما قضى به النبي ﷺ من هذا النوع لا يبلغ عشر حكومات، السبب ٢٥٠ ج ٤.

* الصحابة في زمن أبي بكر لم يتنازعوا في مسألة إلا فصلها وارتفع النزاع ٢٤٧، ٢٤٨ ج ٤.

* «على أفضانا» قاله عمر بعد موت أبي بكر ٢٤٩، ٢٥٠ ج ٤.

* «أفضاكم على» إنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب ٢٤٩ ج ٤.

* «أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ» ٢٤٩ - ٢٥٢ ج ٤.

* القضاء من فروض الكفايات ٤٩، ٥٠ ج ٢٨.

* يجب على الإمام نصب حاكم عند الحاجة والمصلحة إذا لم تصل الحقوق إلى مستحقها أو لم يتم فعل الواجب وترك المحرم إلا به، وقد يستغنى عنه الإمام إذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ٥١ ج ٣١.

* النبي ﷺ كان يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه، وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالأمر ٥١ ج ٣١.

* لما كثرت الرعية في عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة، استتاب عمر زيد وعبد الله ابن مسعود، ولاية القضاء كان مبدؤها في

خلافة عمر ٥١ ج ٣١، ٢٥ ج ٣٥.

* لما أمر أبو بكر عمر أن يقضى بين الناس مكث حولاً لم يتحاكم إليه اثنان ٢٥٠ ج ٤.

ما للحاكم أن يحكم فيه وما ليس له

* ليس للحاكم أن يحكم إلا في الأمور المعينة التي يتحاكم فيها إليه؛ مثل ميت مات قد تنازع ورثته في حكم تركته ١٣١، ١٣٢ ج ٣، ١٦٤ ج ٢٧، ٢١٢-٢١٤ ج ٢٨، ٢١١، ٢١٢ ج ٣٥.

* وإذا حكم هنا بأحد القولين ألزم الخصم بحكمه ولم يكن له أن يقول لا أرضى حتى يحكم بالقول الآخر ٢١١، ٢١٢ ج ٣٥.

* ما لم يجعل لواحد من المخلوقين الحكم فيه مثل الأمور العامة الكلية التي أمر جميع الخلق أن يؤمنوا بها ويعملوا بها مما أجمعت عليه الأمة أو تنازعت فيه كما لو تنازع حاكم أو غير حاكم في: «أو لامستم النساء»... ١٣١، ١٣٢ ج ٣، ١٦٠، ١٦٤ ج ٢٧، ٤٨، ٤٩ ج ٣٠، ٢١٠-٢١٢، ٢١٨، ٢٢١ ج ٣٥.

* ولي الأمر إن عرف ما جاء به الكتاب والسنة حكم بين الناس به، وإن لم يعرفه وأمكنه أن يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا حتى يعرف الحق حكم به، وإن لم يمكنه لا هذا ولا هذا ترك المسلمين على ما هم عليه كل يعبد الله على حسب اجتهاده، وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره وإن كان حاكماً ١٥٢، ١٥٣ ج ٣، ١٢١-١٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧ ج ٣٥.

* عليهم أن يبينوا الحق فإذا تبين له خطؤه وظهر خطؤه للناس وأصر على إظهار ما يخالف الكتاب والسنة وجب أن يمنع، ويعاقب إن لم يمنع ١٦٥، ١٦٦ ج ٢٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤

جـ ٣٥.

* ولهذا كان من أصول السنة والجماعة أن من تولى بعد الرسول ﷺ لا يجب أن ينفرد بعلم لا يعلمه غيره جـ ٢٢٥ جـ ٣٥.

* وإذا خرج ولاية الأمور عن هذا فقد حكموا بغير ما أنزل الله ووقع بأسهم بينهم جـ ٢٢١ جـ ٣٥.

من يستحق ولاية القضاء

ومن يقدم فيها

* يجب عليه البحث عن المستحقين للقضاء المقصود بالولايات، ومن يستحقها، ومن يقدم فيها، وإذا لم تتم المصلحة بواحد ١٣٨، ١٣٩ جـ ٢٨.

* يقدم فى ولاية القضاء: الأعلم، الأورع، الأكفاء، إن كان أحدهما أعلم والآخر أورع. قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف فيه الهوى الأورع، وفيما يدق حكمه ويخاف الاشتباه الأعلم، ويقدمان على الأكفاء إذا كان القاضى مؤيداً ويقدم الأكفاء إذا كان القضاء يحتاج إلى قوة أكثر ١٤٢-١٤٦ جـ ٢٨.

* الكفاءة: إما بقهر ورهبة، أو بإحسان ورغبة، لا بد من كل منهما ١٤٥، ١٤٦ جـ ٢٨.

* التقديم بأمر الله إذا ظهر، وبفعله - وهو ما يرجحه بالقرعة - إذا خفى الأمر ١٢٧ جـ ٢٨.

* على الحاكم أن يجتهد، وقد يخص بعض الأنبياء والعلماء والحكام بعلم دون غيره ٢١١، ٢١٢ جـ ٣٥.

* الحكام مأمورون بالعدل والعلم، المفروض إنما هو فيما يبلغه جهد الرجل «إذا اجتهد الحاكم...» ٩٨ جـ ١٨.

* إذا كان المحاكم من المنافقين والكفار ويقصد

بذلك موافقته على هواه لم يجب الحكم ١١٢ جـ ٢٨.

* «من سأل القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إليه، ومن لم يسأل...» ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ١٠.

* المراد بالحاكم فى عرف الفقهاء العادل القادر ١١١، ١١٢ جـ ٣٤.

* بعض البلاد كانت بولاية قضاة مستقلين، ثم عموم النظر فى عموم العمل، وفيمن يعين إذا تنازع الخصمان هل يعين الأقرب أو بقرعة ٤٤، ٤٥ جـ ٣١.

* من يأخذ بمصلحة عامة - كالحاكم - يأخذ مع حاجته، وهل له أن يأخذ مع الغنى ١٠٦، ١٠٧ جـ ٣٠.

* القاضى المطلق يحتاج أن يكون عالماً عادلاً قادراً، أى صفة نقصت ظهر الخلل ١٤٥ جـ ٢٨.

* الأئمة متفقون على أنه لا بد فى المتولى أن يكون عدلاً أهلاً للشهادة ١٤٥، ١٤٦ جـ ٢٨.

* واختلفوا فى اشتراط العلم: هل يجب أن يكون مجتهداً، أو يجوز أن يكون مقلداً، أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل؟ ١٤٥، ١٤٦ جـ ٢٨.

* ما يشترط فى القضاة يجب فعله بحسب الإمكان ٢١٤، ٢١٥ جـ ٢٨.

* متى أمكن فى الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة كان هو الواجب، وإن لم يمكن لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك فله أن يقلد من يرضى علمه ودينه ١٦١ جـ ٢٧، ١٨٦، ١٨٧ جـ ٢٨.

* لو شرط الإمام على الحاكم أو شرط الحاكم على

خليفته ألا يحكم إلا بمذهب معين بطل الشرط، وفي فساد العقد وجهان ٤٤ جـ ٣١.

* إذا أمكن القضاة أن يحكموا بالعلم والعدل من غير هذا الشرط «وجب» فأما إذا قدر أن في الخروج عن ذلك من الفساد جهلاً وظلماً أعظم !؟ في التقرير كان ذلك من باب دفع أعظم المفسدين بالتزام أدناهما ٤٤، ٤٥ جـ ٣١.

باب آداب القاضي

* القوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام ١٤٢ جـ ٢٨.

* مشاورة النبي ﷺ أصحابه، وسـ يبع من الآراء ٧٨، ٧٩ جـ ٢٨.

* تجوز رشوة العامل لدفع الظلم لا لمنع الحق، وارتشاؤه حرام عليه فيهما ١٥٢ جـ ٢٩، ١٦٠، ١٦١ جـ ٣١.

* لا يجوز للشافع قبول الهدية، ويجوز للمهدي إذا لم يحصل على حقه إلا بذلك ١٦٠، ١٦٢ جـ ٣١.

* إذا أكره القضاة الشهود على الاشراف في الشهادة ٧٨ جـ ٣.

* ليس للحاكم أن يحكم على خصمه ١٦١ جـ ٢٧.

* «الحبس الشرعى» ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه، سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل الخصم أو وكيل الخصم عليه- هذا هو الحبس على عهد الرسول ﷺ وصاحبه ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٥.

* ولما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتاع بمكة داراً

للحبس وجعلها سجنًا وحبس فيها ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٧.

* نزاع العلماء هل يتخذ الإمام حبساً ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٥.

* يجب على كل ولى أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل، وإذا تعذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل وإن كان فيه كذب وظلم ٤١-٤٣ جـ ٢٨.

* الحاكم متى خالف نصاً أو إجماعاً أو معنى ذلك نقض حكمه باتفاق الأئمة ١٦٣ جـ ٢٧.

* ما وافق قول بعض المجتهدين في مسائل الاجتهاد لا ينقض لأجل مخالفة قول الأربعة ٣٠٣ جـ ٢٧، ٤٨ جـ ٣٠.

* متى عقد الحاكم عقداً ساع فيه الاجتهاد أو فسخ لم يكن لغيره نقضه ٢١٨، ٢١٩ جـ ٣٢.

* إذا فعل الحاكم فعلاً مختلفاً فيه ثم رفع إلى حاكم لا يراه فهل له نقضه قبل أن يحكم به أو يكون فعل الحاكم حكماً ٣٦، ٣٧ جـ ٣٠.

* النزاع فيما إذا كان هو العاقد أو الفاسخ، والصحيح أنه لا يحتاج عقده وفسخه إلى حكم حاكم فيه ٣٦، ٣٧ جـ ٣٠.

* المدعى إذا طلب المدعى عليه الذي يجب إحضاره وجب على الحاكم إحضاره إلى مجلس الحكم حتى يفصل بينهما ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٥.

* ويحضره من مسافة الدعوى التي هي عندهم بريد -وهو ما لا يمكن الذهاب إليه والعود في يوم- وعند بعضهم أن مسافة القصر أربعة برد ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٥.

* نزاع العلماء هل يحضر الخصم المطلوب بمجرد الدعوى أم لا يحضر إلا إذا كان ممن لا يتبدل

بالحضور حتى يبين المدعى الدعوى أصل؟ ٢٣٣
جـ ٣٥.

* ثم القاضى قد يكون مشغولاً عن تعجيل الفصل، وقد يكون عنده حكومات سابقة فيبقى المطلوب مجبوساً معوقاً من حين الطلب إلى حين الفصل، وهذا حبس بدون تهمة ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٥.

باب طريق الحكم وصفته

* ليس للمدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل ١٥١، ١٥٢ جـ ٣.

* القرعة ١٢٧ جـ ٢٨.

* إذا كان الحق فى يد صاحبه كالوقف وغيره - يخاف إن لم يحفظ بالبينات أن ينسى شرطه ويوجد سمعت الدعوى والشهادة من غير خصم ٢٢٥، ٢٢٦ جـ ٣٥.

* الحدود والحقوق التى ليست لمعينين تقيمها الولاية من غير دعوى ١٦٥ جـ ٢٨.

* الذى يختص بالقضاء إنما هو فصل الخصومات فى الظاهر مع جواز أن يكون الباطن بخلافه «إنكم تختصمون إلى...» ٢٤٩، ٢٥٠ جـ ٤.

* القضاء نوعان: الأول: الحكم عند تجاهد الخصمين: مثل أن يدعى أحدهما أمراً يكذبه الآخر فيه فيحكم فيه بالبينه ونحوهما، هذا إنما يكون فى الأغلب مع الفجور، وقد يكون مع النسيان، الثانى: مالا يتجاحدان فيه ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما: كتنازعهما فى قسم فريضة، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر، أو فيما يستحقه كل من الشريكين ونحو ذلك، وإذا أفتاهما من يرضيان بقوله

كفاهما ٢٥٠ جـ ٤.

* ما يختص بالقضاء لا يحتاج إليه إلا قليل من الأبرار، لما أمر أبو بكر عمر أن يقضى بين الناس مكث حولاً لم يتحاكم اثنان فى شئ، ولو عد ما قضى به النبى ﷺ من هذا النوع لم يبلغ عشر حكومات ٢٥٠ جـ ٤.

* لا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه، من ادعى الظلم كشف خبره من خصمه وغيره ١٨٠، ١٨١ جـ ٢٨.

* ليس للحاكم أن يحكم حتى يسمع كلام المحكوم عليه وحجته ١٦١ جـ ٢٧.

* النبى جعل البينة على المدعى إذا لم يكن معه حجة ترجح جانبه ٤٨، ٤٩ جـ ٢٤.

* لا يحتاج صاحب الدين إلى بينة إذا وجد بخط الأمير أو أخبر به كاتبه أو لفظ وكيله لا سيما من عرف بعدم الأشهاد، وعلى صاحب الدين اليمين بالاستحقاق ٤١، ٤٢ جـ ٣٠، ١٨٧ جـ ٣١.

* لا يحلف الموصى له ١٧٦، ١٧٧ جـ ٣١.

* الأئمة متفقون على أنه يحكم بالنكول أو الرد، وأنه يحكم بشهادة النساء متفردات ٢٠٥ جـ ١٥، ٢١٤ جـ ٢٠.

* إذا كان المتهم فاجراً فللمدعى ألا يرضى بيمينه ٢٧٠-٢٧٢ جـ ١٣.

* إذا أعطاهما زوجها حقوقها فادعى عليها أحد وأراد تحليفها فلها أن تحلف أن ما عندها للميت شئ ١٦٨ جـ ٣١.

* إذا ادعت عليه مطلقة بينت بعد تزوجها بآخر فصفة اليمين... ١٤ جـ ٣٤.

* إذا زكى أحد الشاهدين ولم يزك الآخر فالزكى أرجح وإن جاز فى نفس الأمر أن يكون قول

الآخر هو الحق ٦٤، ٦٥ جـ ١٣.

* اعتبار عدالة البينة ٢٠٤، ٢٠٥ جـ ١٥.

* «وإنما أفضى بنحو ما أسمع» ٥٣ جـ ٣٤، ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٣٥.

* تنازعوا في المعرفة هل يكفي أن يكون واحداً أو لابد من اثنين ٢٤٧ جـ ٣٥.

* تنازع العلماء في الحقوق كالأموال هل يحكم فيها على غائب، ومن جوزه قال هو باق على حجة، العقوبات والحدود لا يحكم فيها على غائب ٣٨، ٣٩ جـ ٣٠.

* إذا ثبت لمجنون أو صبي حق على غائب حكم به ولو لم يحلف وليه ١٧٥ جـ ٣١.

كتاب القاضى إلى القاضى

* إذا كان الشخص معروف الخط ٤١، ٤٢ جـ ٣٠، ١٨٧ جـ ٣١.

باب القسمة

* القسمة جائزة في جميع المال ٢٤٤ جـ ٣٥.

* من كان بينهما مال لا يقبل القسمة - إذا كان في قسمة العين ضرر كحيوان - أجبر الشريك أن يبيع مع شريكه ويقسم الثمن ٤٥، ١٠٨، ١٥٠ جـ ٢٩، ٧٥-٧٧، ١٥٤، ١٥٥ جـ ٣٠، ٢٤٣ جـ ٣٥.

* إذا لم يمكن قسمة الثمرة قبل البيع بلا ضرر فعليه أن يبيع مع شركائه ويقاسمهم الثمن ١٠٨ جـ ٣١.

* إذا طلب الشريك أن يؤجروا العين، ويقسموا الأجرة على قدر حقوقهم أو يهايوه فيقسموا المنفعة وجب على الشركاء أن يجيبوه إلى أحد الأمرين، فإن أجابوا إلى المهايأة وطلبوا تطويل

الدور الذى يأخذ فيه نصيبه وطلب هو تقصير الدور وجبت إجابته ٢٤٤ جـ ٣٥.

* المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة الخاصة وإن كان فيها شوب معاوضة حتى ظن بعض الفقهاء أنها بيع يشترط فيها شروط البيع الخاص ٢٧٥ جـ ٢٠، ٢٤٤ جـ ٣٥.

* إذا كان الوقف على جهة واحدة فإن عينه لا تقسم قسمة لازمة، وصرحوا بجوازه إذا كان على جهتين، تجوز المهايأة على منافعه، لا فرق في ذلك بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايأة، فإن «لم» يتراسوا بذلك أعيد المكان شائعاً كما كان في العين والمنفعة ١٠٧، ١٠٨، ١٤٢، ١٤٣ جـ ٣١.

* إذا طلب أحد الشريكين القسمة فيما يقبلها وجبت إجابته بالنص والإجماع ٢٠٨، ٢٠٩ جـ ٣٠.

* إن لم تنقص حصة الشركاء في الإقطاع لا فى الأرض ولا فى الزرع فعليهم إجابة طالب القسمة ٧٨ جـ ٣٠.

* له عشرة أسهم من أصل أربعة وعشرين فى بستان: إذا كان قابلاً للقسمة وطلب الشريك القسم وجبت إجابته سواء كان الشريك الآخر رشيداً أو تحت الحجر (١) ٢٤٣ جـ ٣٥.

* إذا كانت الدار تقبل القسمة من غير ضرر بحيث لا تنقص بالبيع أجبر الممتنع ٢٤٣ جـ ٣٥.

* وتعديل السهام بالأجزاء إن كانت الأموال متماثلة كالمكيل والموزون، وتعديل بالتقويم إن كانت مختلفة كالأجزاء الأرض، وإن كانت من المعدودات كالإبل والبقر والغنم قسمت أيضاً على الصحيح وعدلت بالقيمة، وأما الدور

(١) وانظر : المساقاة.

المطلوب يوجب عقوبة... ٢٢٨، ٢٢٩ جـ ٣٥.

* كل من القسمين قد يكون دعوى حد لله محض كالشرب والزنا، وقد يكون حقاً محضاً لآدمي كالأموال، وقد يكون فيه الأمان كالسرقة وقطع الطريق ٢٢٩ جـ ٣٥.

* غير التهمة: أن يدعى دعوى عقد من بيع أو رهن أو قرض أو ضمان أو دعوى لا يكون فيها فعل محرم مثل الدين الثابت في الذمة ٢٢٩ جـ ٣٥.

* هذان القسمان -دعوى العقد أو دعوى فعل غير محرم -إذا أقام المدعى فيه حجة وإلا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه «لو يعطى الناس بدعواهم...»، «قضى باليمين على المدعى عليه» ٢٢٩ جـ ٣٥.

* الحديث المشهور في ألسنة الفقهاء: «البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر» ليس إسناده في الصحة والشهرة كغيره... ولا يقول بعمومه إلا طائفة من فقهاء الكوفة كما احتجوا بـ«لو يعطى الناس بدعواهم...» ٢١٤ جـ ٢٠، ١٥٢ جـ ٣٤، ٢٢٩، ٢٣٠ جـ ٣٥.

* سائر علماء الملة... تارة يحلفون المدعى، وتارة يحلفون المدعى عليه ٤٧، ٢١٣ جـ ٢٠، ٢٢٩، ٢٣٠ جـ ٣٥.

* والأصل عند جمهورهم أن اليمين مشروعة في أقوى الجانبين، وأجابوا عن الحديثين وعمما في القرآن من ذكر الشاهدين والشاهد والمرأتين ٢١٤ جـ ٢٠، ٥٣، ١٥٢ جـ ٣٤، ٢٢٩ جـ ٣٥.

* وقد ثبت عن النبي أنه طلب البيئة من المدعى واليمين من المنكر في حكومات معينة ليست من جنس دعاوى التهم... ٢٢٩، ٢٣٠ جـ ٣٥.

المختلفة ففيها نزاع ٧٥، ١٧٧، ١٧٨ جـ ٣٠.

* كيف تكون قسمة ما اشتبه من الحيوان والثياب، وكذلك الحيوان المشترك ١٧٧، ١٧٨ جـ ٣٠.

* وللحاكم أن يقاسم عن المحجور عليه إذا رآه مصلحة. وإذا طلب الشريك: إما القسمة وإما العمارة فللحاكم أن يجيبه إلى أحدهما ٢٤٣ جـ ٣٥.

* القسمة إفراز بين الأنصباء، الصحيح أنها ليست بيعاً ٢٤٤ جـ ٣٥.

* قسمة اللحم بالقيمة، الصحيح جوازه ٢٤٤ جـ ٣٥.

* تجوز قسمة الأموال الرطبة كالرطب والعنب والتين بلا ميزان ٢٤٤، ٢٤٥ جـ ٣٥.

* الصحيح في المعدودات كلها أنها تقسم بالقيمة ٢٤٤ جـ ٣٥.

* تجوز قسمة الرمان والبطيخ والخيار عدداً ٢٤٤ جـ ٣٥.

* المقصود بالقسمة أن تكون بالعدل، فإذا لم يمكن التعديل بالكيل والوزن كان التعديل يقوم مقام ذلك من الخرص والتقويم في الأموال الربوية، وتجوز قسمة الثمر قبل بدو صلاحه ٢٤٤، ٢٤٧ جـ ٣٥.

* تعديل الأجزاء تعتبر فيه الخبرة ٢٤٤ جـ ٣٥.

باب الدعاوى والبيّنات

* الدعاوى-التي يحكم فيها ولاية الأمور سواء سموا قضاة أو ولاية أو تسمى بعضهم في بعض الأوقات ولاية الأحداث أو ولاية المظالم أو غير ذلك- قسمان: الأول: دعوى تهمة، الثاني: غير تهمة ٢٢٨ جـ ٣٥.

* «دعوى التهمة» أن يدعى فعلاً يحرم على

* ما علمت من أئمة المسلمين المتبعين قال: إن المدعى عليه فى جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره من جميع ولاية الأمور، ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه هو الشرع فقد غلط فاحشاً... وبمثل هذا الغلط استجراً ولاية الأمور على مخالفة الشرع، وخرج الناس إلى أنواع من البدع السياسية ٢٢٩، ٢٣٣ جـ ٣٥.

* الامتحان بالضرب ونحوه اختلف فيه هل يشرع للقاضى والوالى أو للوالى دون القاضى؟ أو ليس لواحد منهما على ثلاثة أقوال؟ ١٥٠ جـ ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ٣٥.

* ومن قال: لا يضرب بل يحبس، فحبس المتهم عندهم أبلغ من حبس المجهول، وهل يحبس حتى يموت؟ وكذلك المبتدع إذا لم ينته عن بدعته ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ٣٥.

* وإلى الحرب ووالى الحكم كل منهما يفعل ما اقتضته ولايته الشرعية مع رعاية العدل وأصول الشريعة ٢٣٤، ٢٣٥ جـ ٣٥.

* لا أعلم منازعاً فى أن من واجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع أنه يعاقب حتى يؤديه أو يعرف بمكانه، ونصوا على عقوبته بالضرب ١٧٩ جـ ٢٨، ١٥٣ جـ ٢٣٧، ٢٣٤ جـ ٣٥.

* وكذلك من وجب عليه إحضار نفس لاستيفاء حق وجب عليه -مثل أن يقطع رجل الطريق ويفر إلى بعض ذوى القدرة فيحول بينه وبين أخذ الحقوق أو الحدود منه- استحق العقوبة حتى يفعله ٢٣٤، ٢٣٥ جـ ٣٥.

* وأما إذا كان الإحضار إلى من يظلمه أو إحضار

* البينة التى هى الحجة الشرعية: تارة تكون بشاهدين عدلين رجلين، وتارة رجل وامرأتين، وتارة أربعة شهداء، وتارة ثلاثة عند بعض العلماء... فى دعوى الإفلاس... وتارة تكون الحجة شاهدة ويمين الطالب وتارة تكون نساء... وتارة غير ذلك ٢١٣، ٢١٤ جـ ٢٠، ١٥٢، ١٥٣ جـ ٣٤، ٢٢٩ - ٢٣١ جـ ٣٥.

* وتارة تكون الحجة اللوث واللطخ والشبهة مع أيمان المدعين خمسين، كما امتاز اللعان بأن كانت أربع شهادات، وقد تكون دلائل غير الشهود كالصفة فى اللقطة ٢٣١ جـ ٣٥.

* هل رد اليمين كالإقرار أو كالبينة؟ ٣٢٠ جـ ٣٤.

* القسم الثانى من الدعاوى «دعاوى التهم» وهى «دم الخيانة والأفعال المحرمة مثل دعوى القتل وقطع الطريق والسرقة والعدوان على الخلق بالضرب وغيره. هذا ينقسم المدعى عليه إلى ثلاثة أقسام: الأول: إن كان برآ لم تجز عقوبته بالاتفاق، واختلفوا فى عقوبة المتهم له ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١ جـ ٣٥.

* الثانى: أن يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور. هذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الإسلام ١٤٩، ١٥٠ جـ ٣٤، ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٣٥.

* واختلفوا فى مقدار الحبس فى التهمة: هل هو مقدار أو مرجعه إلى اجتهاد الإمام؟ ٢٣٣ جـ ٣٥.

* الثالث: أن يكون معروفاً بالفجور مثل المتهم بالسرقة والمتهم بقطع الطريق والمتهم بالقتل إذا كان أحد هؤلاء معروفاً بما يقتضى ذلك ١٢٨،

المال إلى من يأخذه بغير حق فلا يجب ولا يجوز ٢٣٥ ج ٣٥.

* وأما مواطن الاشتباه المشتملة على الظلم من الجانبين مثل ولاية الأمور السلطانية إذا أخذوا ما «لا» يستحقونه وكان المستخرج لها ظالماً في صرفها أيضاً فليس على أحد أن يعين الظالم القادر على إبقائها في يده ولا يعين الطالب الظالم في قبضها، بل إن ترجح أحد الجانبين بنوع من الحق أعان على الحق، وإن كان كل منهما ظالم ولا يمكن صرفها إلى مستحق عدل بين الظالمين في ذلك ٢٣٥، ٢٣٦ ج ٣٥.

* دعواها بحقها بعد المدة الطويلة من غير مانع يعوق لا يقبل في أحد القولين ٢٥١ ج ٣٥.

* إذا أقر حال الامتحان بالضرب أو الحبس يؤخذ به أو لا بد من إقرار آخر إلا إذا ظهر صدقه ٢٣٦ ج ٣٥.

* وإن لم يعرف مقدار الحلال والحرام جعل نصفين وأوصل النصف الثاني لأصحابه إن عرفهم وإلا تصدق به ١٧٦، ١٧٧ ج ٣٠.

* إذا قامت بينة شرعية على إقرارها بالقبض والإبراء الشرعي كانت دعوى ورثتها باطلة، ولو أقاموا بينة وأثبتوا ذلك عند الحاكم كانت بينة الإقرار بالقبض والإبراء مقدمة وإلا... ٢٥٠، ٢٥١ ج ٣٥.

* الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنبه أقوى المتداعين سواء ترجح ذلك بالبراءة الأصلية أو اليد الحسية أو العادة العملية ٥٣ ج ٣٤.

* الأصل فيما بيد المسلم أن يكون ملكاً له إن ادعى ذلك أو يكون ولياً عليه أو وكيلاً فيه ١٧٨ ج ٢٩.

* إذا تنازع الزوجان في متاع البيت حكم لكل

منهما بما جرت العادة باستعماله إياه فيحكم للمرأة بمتاع النساء، وللرجل بمتاع الرجال وإن كان اليد الحسية منهما ثابتة على هذا وهذا ٥٣، ٥٤ ج ٣٤.

باب الشهادات

* الشهادة تتضمن كلام الشاهد وقوله وخبره عما شهد به ١٠٠، ١٠١ ج ١٤.

* تنازع العلماء في الشهادة عند الحكام هل يشترط فيها لفظ أشهد؟، كلام أحمد يقتضي أنه لا يعتبر... ١٠٠، ١٠١ ج ١٤.

* الشهادة من المنافع التي يجب بذلها للناس عند الحاجة ٥٩ ج ٢٨.

* ما علم الشهود من حق يصل إلى مستحقه بشهادتهم لم يكتموا ٤٧ ج ٣١.

* وإن كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل إلى مستحقه فليس عليهم أن يعينوا واحداً منهما ٤٧ ج ٣١.

* «يشهدون قبل أن يستشهدوا» ١٦٤ ج ٢٠.

* للفقهاء في أخذ الجعل على الشهادة أربعة أقوال: (أ) لا يجوز مطلقاً، (ب) لا يجوز إلا عند الحاجة، (ج) يجوز إلا أن تتعين عليه، (د) يجوز فإن أخذ عند التحمل لم يأخذ عند الأداء ٥٩، ٣١٤ ج ٢٨.

* وإذا قام بها لضیافة ١٦٢ ج ٣١.

* أو رزقاً مع العلم بكثرة من يشهد الزور ١٨٠، ١٨١ ج ١٥.

* الشاهد يشهد بما سمعه من كلام المقر سواء صدقه المقر له أو كذبه ٢٤٠، ٢٥٢ ج ٣٥.

* كان العادة أن الشهود في الشام المرتزقة لا يشهدون في الاجتهاديات...، بل بالحسيات

٣١٤ ج ٢٨ .

* الشهادة فى الوقف وفى الإرث بالاستحقاق لا تقبل، وكذا بطهارة الماء أو نجاسته، الشاهد يشهد بما علمه من الشروط ٢٠٥ ج ٣١ .

* ما يجرح به الشاهد وغيره مما يقدح فى عدالته يشهد به إلا علمه الشاهد به بالاستفاضة ٢٤١، ١٤٢ ج ٣٥ .

* الاستفاضة ليست حجة فى الرجم ١٧٩ ج ١٥ .

* إذا شهد شاهد أنه رأى الرجل والمرأة أو الصبى فى لحاف أو فى بيت مرحاض أو رآهما مجردين أو محلولى السراويل ويوجد مع ذلك ما يدل على ذلك من وجود اللحاف قد خرج عن العادة إلى مكانهما أو كان مع أحدهما سراج فأطفأه كان من أعظم البيان على ما شهد به ١٧٩ ج ١٥ .

* ما جاءت به الشريعة التى أهملها كثير من القضاة والمتفقهة زاعمين أنه لا يعاقب أحد إلا بشهود عاينوا، أو إقرار مسموع خلاف ما تواترت به السنة ... ١٧٩ ج ١٥ .

فصل

شروط من تقبل شهادته

* قبول شهادة الصبيان فى الجراح إذا أودها قبل التفرق ١٧٩ ج ١٥ .

* لا تقبل شهادة الذمى على المسلمين إلا فى الوصية فى السفر عند ... ٥٥ ج ١٤ .

* إذا شهد عليه من أهل دينه المقبولين عندهم قبلت فى أحد قولى العلماء ٢١٤، ٢١٥ ج ٣٠ .

* كان السلف مع الاقتتال يقبل بعضهم شهادة بعض ١٧٨ ج ٣ .

* عقوبة الدنيا من الهجر إلى القتل لا تمنع أن يكون المعاقب عدلاً أو صالحاً ٢١٧، ٢١٨ ج ١٠ .

* العدالة المشروطة فى هؤلاء الشهداء هى الصلاح فى الدين والمروءة: الصلاح فى أداء الواجبات وترك الكبيرة^(١) والإصرار على الصغيرة، واستعمال ما يجمله ويزينه واجتناب ما يندسه ويشينه استماع كلام النساء على وجه التلذذ به والنظر المحرم ٢٠٧، ٢٠٨ ج ١٥ .

* أما أنه لا يستشهد أحد فى وصية أو رجعة فى جميع الأمكنة والأزمنة حتى يكون بهذه الصفة فليس فى الكتاب والسنة ما يدل على ذلك ٢٠٧ ج ١٥، ٣١٣ ج ٢٨ .

* ثم إن القائلين بهذا قد يفسرون الواجبات بالصلوات الخمس ونحوها، قد يجب على «الإنسان من حقوق الله وحقوق عباده ما لا يحصىه إلا الله مما يكون أعظم إثماً من شرب الخمر والزنا ومع ذلك لم يجعلوها قادحاً فى عدالته: إما لعدم استشعار كثرة الواجبات أو لا لتفاتهم إلى ترك السيئات دون فعل الواجبات ٢٠٧ ج ١٥ .

* قول قائل: الأصل فى المسلمين العدالة باطل ٢٠٧ ج ١٥ .

* «باب الشهادة» مداره على أن يكون الشهيد مرضياً أو يكون ذا عدل يتحرى القسط والعدل فى أقواله وأفعاله والصدق فى شهادته وخبره وكثيراً ما يوجد هذا مع الإخلال بكثير من تلك الصفات، وكثيراً ما توجد بدون هذا، لكن يقال إن ذلك مظنة الصدق والعدل ... ٢٠٧، ٢٠٨ ج ١٥، ٢٤٢ ج ٣٥ .

* الأمر بالتثبت فى خبر الفاسق، من الأنبياء ما

(١) وانظر : حد الكبيرة .

ينهى فيه عن التبين، ومنها ما يباح فيه ترك
التبين ومن الأنبياء ما يتضمن العقوبة لبعض
الناس ١٧٩، ١٨٠ ج ١٥.

* متى اقترن بخبر الفاسق دليل آخر يدل على
صدقه فقد استبان الأمر وزال الشك ١٧٩،
١٨٠ ج ١٥.

* قبول شهادة أهل الأهواء والصلاة خلفهم، من
ردها - كمالك وأحمد - فليس ذلك مستلزماً
لإثمهما بل لإنكار المنكر وهجر من أظهر
البدعة ٦٩ ج ١٣.

* الأخذ بالرخص.

ولا تقبل شهادة الرقاص ٣٥، ٣٦ ج ٧.

* وتقبل شهادة المرأة في الجملة ٢٣٩ ج ٣٥.

* قبول شهادة العبد ٥٥ ج ١٤، ٢٣٩ ج ٣٥.

* أشهد على نفسه أن وارثي هذا لم يرثنى غيره لا
تقبل إن كان له وارث غيره في الشرع ٢٤٠
ج ٣٥.

باب موانع الشهادة وعدد الشهود

* إذا ذكر أن له عيال فهل يبطل نكاح ضررتها لا
برضاع ولا غيره؟ ٢٣٩ ج ٣٥.

* نصاب الشهادة مختلف باختلاف السبب.

نصاب الشهادة بالزنا واللواط والإقرار به ١٧٨
ج ١٥.

* إذا ذكر أن له عيلاً فهل يفتقر إلى بينة؟، وإذا
رأى الإمام قول من يقول: يفتقر إلى بينة فلا
نزاع أنه لا يجب أن تكون من الشهود
المعدلين، بل يجب أنهم لم يرتزقوا على
الشهادة، إذا أتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف
صدقه من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة

قبل ذلك منهم ٢٣٩ ج ٣٥.

* إذا شهدوا أنه معسر عما لزمه من الدين وعرفوا
قدره صحت الشهادة ولا يمنع قدرته على وفاء
بعضه، وتصح الشهادة بذلك وإن لم يعرفوا
قدره إذا شهدوا أنه لا يقدر على وفاء شيء
٢٣٩ ج ٣٥.

* إذا كان الدين عن معاوضة، وكان له مال
معروف فشهدوا بذهاب ماله صار بمنزلة من لم
يعرف له مال، وفي مثل هذا القول قوله مع
يمينه أنه معسر عاجز عن وفاء ما يحلف عليه،
إن ادعى العجز عن وفاء قليل وكثير حلف
على ذلك وحصل المقصود بذلك، وإن ادعى
أنه ليس إلا كذا حلف عليه، أحد القولين: إنه
لا بد أن تكون البينة الشاهدة بعسرته ثلاثة إذا
كان له مال بخلاف ما لو شهدت بتلف ماله
بسبب ظاهر ٢٣٩ ج ٣٥.

الشهادة على الشهادة

* إذا رجع عن شهادته قبل الحكم بها لم يحكم
بها، وإذا كان يعلم أنه قد غلط وجب عليه أن
يرجع، ولا يقدح ذلك في دينه وعدالته ٢٤٢
ج ٣٥.

باب اليمين في الدعاوى

* الحدود التي لله لا يحلف فيها المدعى عليه عند
عامة العلماء إذا أخذ المستحق ماله ٣٣٢
ج ٣٥.

* إذا جحد الورثة الوصية حلفوا ١١٨، ١١٩
ج ٣١.

* إذا ادعى أنه لم يبرؤه من ذلك الحق وأن الغريم
يعلم أنه لم يبرؤه منه وطلب يمينه أنه لم يبرؤه
منه فله ذلك ٢٤٧، ٢٤٨ ج ٣٥.

* إذا علم أن عليه حقًا وشك في أدائه لم يحلف بل إذا حلف المدعى عليه وأعطاه فقد فعل الواجب ١٨٤ ج ٣١.

* إذا ادعى عليه بأمر لا يعلم ثبوته ولا انتفاء لم يحلف على نفيه يمين بت ١٨٤ ج ٣١.

* إذا أقر أن جميع ما في بيته ملك لزوجته إلا السلاح والدواب وآلة الخيل كان إقراره صحيحًا، وإن كان مستنده في هذا الإقرار أنه ملك لزوجته تملكًا شرعيًا لازمًا كان الإقرار صحيحًا باطنًا وظاهرًا ٢٤٨ ج ٣٥.

* إذا ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين بينت بعد أن تزوجت بآخر فصفة اليمين... ١٤، ١٥ ج ٣٤.

باب الإقرار

* إقراره لزوجته لا يصح، وكذا إقراره للوارث لا يجوز، وكذا إقراره بالدين الذي أبرأته صاحبه، وإذا أبرأته من الصداق ثم أقر لها به ولو جعل ذلك تملكًا لها ٢٧، ٢٨ ج ٣١، ٢٤٩ ج ٣٥.

* الإقرار لا يشترط فيه لفظ الشهادة ١٠١ ج ١٤.

* إذا كتب عليه حجة أقر بها وهو مكره بغير حق لم يصح إقراره، ولا يجوز إزماء بما فيها ٢٤٧ ج ٣٥.

* إذا أقر لابنته بمال في ذمته ولم يكن لهما قبل ذلك في ذمته مال لم يصح لهما عليه شيء بهذا الإقرار ٢٥١، ٢٥٢ ج ٣٥.

* إذا أقر حال الامتحان بالضرب أو الحيس هل يؤخذ به إذا علم صدقه أو لا بد من إقرار آخر؟ ٢٣٦ ج ٣٥.

* الإقرار بالنسب ٢٤٨، ٢٥٠ ج ٣٥.

* إذا ادعى ما يناقض إقراره وإبراءه... ٢٤٨، ٢٥٠ ج ٣٥.

* إذا أكرمه بغير حق كان إقراره باطلاً والشهادة على الإقرار لا تنفعه، وإذا أقام بينة على ذلك سمعت ٢٤٩ ج ٣٥.

* إذا ادعى في الإقرار أنه أقر قبل القبض... ١٧٣، ١٧٤ ج ٣١، ٢٥١ ج ٣٥.

* خط الميت كلفظه في الإقرار بالوصية ونحوهما ٢٥١، ٤٢ ج ٣٥.

* إذا أقر بمال لأيتام ثم أنكر، ثم في مرضه طلب الإبراء منهم لم يصح الإبراء ٣٠، ٣١ ج ٣٠.

* إذا اتهموا بقتيل فضربوا فأقر واحد منهم هل يسرى على الباقي؟ ٩٤، ٩٥ ج ٣٤.

* الإقرار يصح بالمعلوم والمجهول والتميز وغير التميز ٢٤٧ ج ٣٥.

* إذا قال: يدفع هذا المال إلى يتامى فلان في مرض موته ولم يعلم أهو إقرار أو وصية: إن كان هناك قرينة تبين مراده وإلا جعل وصية ١٧٣ ج ٣١.

* الإقرار بالمجهول جائز ١٨٣، ١٨٤ ج ٣١.

* المقر إذا فسر كلامه بما يمكن في العادة عمل بموجب، وإن كذبه المقر حلف المقر على نفي ما ادعاه المقر له ٢٥٢ ج ٣٥.

* ماتت وخلفت زوجًا وأولادًا أشقاء ولأم، فأقرت للأشقاء في مرض موتها بألف درهم. إذا كانت كاذبة فهي عاصية وإلا فهي محسنة،

فهرس

«المواضيع والفنون»

الواردة فى الفهارس العامة للمجلدين

- * إرادة الإنسان بعمله الدنيا ٥١٣، ٥١٤ ج ٢.
- * أرض^(١) ٤٤٩، ٤٥٠ ج ٢.
- * أرضون ٥٨٠، ٥٨١ ج ١.
- * أركان النكاح ٤١١، ٤١٢ ج ٢.
- * أركان الصلاة ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٢.
- * إزالة النجاسة ١٨٦، ١٨٧ ج ٢.
- * أسباب المغفرة ٥٥١ ج ١.
- * أسباب النزول وفوائد معرفتها ١٤، ١٥ ج ٢.
- * استقبال الحجرة حال السلام ٥١٦، ٥١٧ ج ١.
- * استلزام الإيمان المطلق للأعمال ٦١٥، ٦١٦ ج ١.
- * استمداد علم التفسير ١٢، ١٣ ج ٢.
- * استواء الله على العرش ٥٧٧ - ٥٧٩ ج ١.
- * استيفاء القصاص ٤٧٧، ٤٧٨ ج ٢.
- * أسماء الله وصفاته حقيقة ٥٩١ ج ١.
- * أسماء الله ٥٦٧ - ٥٦٩ ج ١.
- * أسماء القرآن ٧ ج ٢.
- * إشارات الصوفية ٦٨٢، ٦٨٣ ج ١.
- * أشراف الساعة ٥٤٢، ٥٤٣ ج ١.
- * أصح التفاسير ١٧، ١٨ ج ٢.
- * أصول التفسير ٨، ٩ ج ٢.
- * أصول فقهاء الحديث ١٦٩، ١٧٠ ج ٢.
- * أصول الفقه (فن) ١٤٧ - ١٧٣ ج ٢.
- * أصول مسائل الفرائض ٤٠٦، ٤٠٧ ج ٢.
- * أطفال المؤمنين ٥٧٦، ٥٧٧ ج ١.
- * أطفال المشركين ٥٤٥، ٥٤٦ ج ١.
- * اعتقاد السلف وأهل السنة على سبيل الاحتمال ٥٤١ ج ١.

(١) وانظر : علم الفلك.

- * آداب القاضي ٥٣٧، ٥٣٨ ج ٢.
- * آثار الصالحين ٥١٠، ٥١٢ ج ١.
- * آداب الأكل والشرب ٤٢٩، ٤٣٠ ج ٢.
- * إبدال الوقف ٣٩٢، ٣٩٣ ج ٢.
- * أبوى الرسول ٥٤٥، ٥٤٦ ج ١.
- * اتخاذ الوسائط ٥٠٧، ٥٠٨ ج ١.
- * اتصاف الله بالصفات الفعلية أزلاً ٥٨٦، ٥٨٧ ج ١.
- * إثبات صفات الله ٥٦٨، ٥٦٩ ج ١.
- * إجماع أهل المدينة ١٥٤ ج ٢.
- * أجناس العبادات الشرعية ٦٧٠ ج ١.
- * أحاديث السؤال بالمخلوقين ٥١٥، ٥١٦ ج ١.
- * احترام المصحف ٧٠٣ ج ١.
- * أحسن طرق التفسير ١٢، ١٣ ج ٢.
- * أحكام أمهات الأولاد ٤٠٩، ٤١٠ ج ٢.
- * أحوال الأم ٤١٤، ٤١٥ ج ٢.
- * إحياء الموات ٣٨٠، ٣٨١ ج ٢.
- * اختلاف التنوع صنفان ١٣، ١٤ ج ٢.
- * اختلاف التضاد ١٥، ١٦ ج ٢.
- * إخراج الزكاة ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٢.
- * أخص وصف الله ٥٩١ ج ١.
- * أخلاق الرسول ﷺ ٦٧٠ ج ١.
- * آداب السلام عليه وعلى صاحبيه ٥١٦، ٥١٧ ج ١.
- * أدلة إثبات الصانع ٥٢١ - ٥٢٣ ج ١.
- * أدلة الأحكام ١٥٠، ١٥١ ج ٢.
- * أذكار معينة لبعض الصوفية ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* أعداء الخلفاء الراشدين ٥٥٢ ج ١ .
 * إعراب القرآن ٦٩٨ ، ٦٩٩ ج ١ .
 * أعلم أهل الأرض بالتفسير ١٧ ، ١٨ ج ٢ .
 * أعلم الناس بعلل الحديث ١٤٠ ، ١٤١ ج ٢ .
 * أعلم الناس بالتفسير ١٨ ، ١٩ ج ٢ .
 * أعلم الناس بخديث النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين ١٧ ، ١٨ ج ٢ .
 * أعمال القلوب ٦٦١ ج ١ .
 * أعياد اليهود والنصارى ٧٩ ، ٨٠ ج ٢ .
 * أفضل الأنبياء ٥٥٠ ، ٥٥١ ج ١ .
 * أفضل أولياء الله أنبياءه ٥٥٠ ، ٥٥١ ج ١ .
 * أفضل الطرق طريقة الرسول ﷺ وصحابته ٦٠٥ ، ٦٠٦ ج ١ .
 * أفعال الله قسمان ٥٩٣ ج ١ .
 * أفعال العباد ٦٣ ، ٦٣١ ج ١ .
 * أفعال العبد ٦٢٧ ، ٦٢٨ ج ١ .
 * أقسام السلوك ٦٦٠ ، ٦٦١ ج ١ .
 * أقسام القرآن ١١ ، ١٢ ج ٢ .
 * أقسام القياس ٦٤٦ ، ٦٤٧ ج ١ .
 * أقوال بعض الأئمة كالأربعة ١٥٤ ج ٢ .
 * أقوال المرجئة في الإيمان ٦١٦ ، ٦١٧ ج ١ .
 * أقوال الناس في كلام الله وتكليمه ٥٧١ ج ١ .
 * أقوال وأشعار لأهل وحدة الوجود ٥٣٢ ج ١ .
 * كبار مفسري القرآن ١٨ ، ١٩ ج ٢ .
 * الله في السماء ٥٨٠ ج ١ .
 * ألفاظ ابن عربي ٥٣١ ، ٥٣٢ ج ١ .
 * أمثال القرآن ١٠ ، ١١ ج ٢ .
 * أمراض القلوب وشفافها ٦٦٩ ج ١ .

* أنت وحظك ٥١٢ ج ١ .
 * إنزاله في ليلة القدر ٦٩١ ، ٦٩٢ ج ١ .
 * أنواع الشرك ٥٠٧ ج ١ .
 * أنواع العبادة ٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١ .
 * أهل الحلول والاتحاد أربعة أقسام ٥٣٠ ، ٥٣١ ج ١ .
 * أهل الزكاة ٢٤٤ ، ٢٤٥ ج ٢ .
 * أهل الوحدة ٥٣٠ - ٥٣٧ ج ١ .
 * أوقات النهي ٢٢٤ ، ٢٢٥ ج ٢ .
 * أولو الأمر ٤٥ ، ٤٦ ج ٢ .
 * أولياء الشيطان ٦٨٥ ، ٦٨٦ ج ١ .
 * أئمة الفقهاء المجتهدون ١٧٠ ، ١٧١ ج ٢ .
 * الآنية ١٧٧ ، ١٧٨ ج ٢ .
 * الآثار التي بمكة ٢٨٦ - ٢٨٩ ج ٢ .
 * الإباحية ٥٠٥ ، ٥٣٣ ، ٥٤٥ ج ١ .
 * الأبدال ٦٨٦ ، ٦٨٧ ج ١ .
 * الأبيات الملحنة ٦٧٥ ، ٦٧٦ ج ١ .
 * الاتحادية ٥٣٠ - ٥٣٧ ج ١ ، ٨٢ ج ٢ .
 * الإتيان ٥٨٤ ، ٥٨٥ ج ٢ .
 * الإثبات في الجملة ٦٠٦ ، ٦٠٧ ج ١ .
 * الإجارة ٣٦٢ ، ٣٦٣ ج ٢ .
 * الإجارة ١٣٩ ، ١٤٠ ج ٢ .
 * الاجتهاد ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ج ٢ .
 * الإجماع ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٢ .
 * الإجماع على تصديق الخبر ١٦ ، ١٧ ج ٢ .
 * الأحاديث الإسرائيلية ١٢ ، ١٣ ج ٢ .
 * الأحاديث المنكرة ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢ .
 * الاحتفاء ٦٧٣ ، ٦٧٤ ج ١ .

- * الاحتكار ٣٣١، ٣٣٢ ج ٢ .
- * الاحتياط ١٤٨، ١٤٩ ج ٢ .
- * الإحداد ٤٦٢، ٤٦٣ ج ٢ .
- * الإحرام ٢٥٨ ج ٢ .
- * الأحرف السبعة ١٩، ٢٠ ج ٢ .
- * الأحكام الخمسة ١٤٧، ١٤٨ ج ٢ .
- * الأحوال ٥٨٤، ٥٨٥ ج ١ .
- * الأحوال الإيمانية ٦٨٧، ٦٨٨ ج ١ .
- * الأحوال الشيطانية والنفسية ٦٨٦، ٦٨٧ ج ١ .
- * الاختلاف فى التفسير ١٥، ١٦ ج ٢ .
- * الاختلاف فى طريقة التصوف... والصوفية... ٦٦٠، ٦٦١ ج ١ .
- * الإخلاص ٦٦١ ج ١ .
- * الأخوة ٥١٠ ج ٢ .
- * الأداء ١٥٠، ١٥١ ج ٢ .
- * الأدعية غير المشروعة ٦٧٤ ج ١ .
- * الأدلة ٦٥٠ ج ١ .
- * الأذان ١٩٢، ١٩٣ ج ٢ .
- * الأذكار غير المشروعة ٦٧٤ ج ١ .
- * الإرادة ٥٧٣، ٦٥٧، ٦٥٨ ج ١ .
- * الأرض^(١) .
- * الأزجال ٣٧٢، ٣٧٣ ج ٢ .
- * الأسباب ٦٣١ ج ١ .
- * الاستبراء ٣٦٨، ٣٦٩ ج ٢ .
- * الاستثناء فى الإسلام ٦٢١، ٦٢٢ ج ١ .
- * الاستثناء فى الإيمان ٦٢١، ٦٢٢ ج ١ .
- * الاستثناء فى الطلاق ٤٤٤، ٤٤٥ ج ٢ .
- * الاستحسان ١٥٥، ١٥٦ ج ٢ .
- * الاستشفاع ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦ ج ١ .
- * الاستصحاب ١٥٤، ١٥٥ ج ٢ .
- * الاستطاعة ٦٣١، ٦٣٢ ج ١ .
- * الاستعانة ٥٠٨، ٥٠٩ ج ١، ٢٥ ج ٢ .
- * الاستغاثة ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧ ج ١ .
- * الاستغفار ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦ ج ١ .
- * الاستفتاح ٢٠١، ٢٠٢ ج ٢ .
- * الاستكبار ٥٠٥ ج ١ .
- * الاستماع ٦٧٦، ٦٧٧ ج ١ .
- * الاستنجاء ١٣٨، ١٣٩ ج ٢ .
- * الإسرائيليات ١٣٨، ١٣٩ ج ٢ .
- * الأسف ٥٧٥ ج ١ .
- * الإسلام ٥٠٣، ٦١٥ ج ١ .
- * الإسلام دين ودولة ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢ .
- * الإسلام مبنى على أصليين ٥٠٥ ج ١ .
- * الأسماء ٥٦٧ - ٥٦٩ ج ١ .
- * الأسماء الحسنى ٥٦٧، ٥٦٩ ج ١ .
- * الاسم الأعظم ٣٨، ٣٩ ج ٢ .
- * الاسم والمسمى ٥٦٨، ٥٦٩ ج ١ .
- * الإشارات ٦٨٦، ٦٨٧ ج ١ .
- * الاشتراك ١٥٧، ١٥٨ ج ٢ .
- * الاشتراك اللفظى ٥٩١ ج ١ .
- * الاصطلام ٦٦٧، ٦٦٨ ج ١ .
- * الأصوليون ١٤٧، ١٤٨ ج ٢ .
- * الأصول العقلية ٦٠٢، ٦٠٣ ج ١ .
- * الإضافات ٥٨٤، ٥٨٥ ج ١ .
- * الأطعمة ٥٢٠، ٥٢١ ج ٢ .

(١) انظر : علم الفلك .

- * الإعادة ١٥٠، ١٥١ ج ٢ .
- * الاعتماد بالسنة ٥٥٦، ٥٥٧ ج ١ .
- * الاعتكاف ٢٥٤، ٢٥٥ ج ٢ .
- * الأعراض ٦٠١، ٦٠٢ ج ١ .
- * الإفتاء ٥٣١، ٥٣٢ ج ٢ .
- * الافتراق ٥٥٧، ٥٥٨ ج ١ .
- * الأفعال الاختيارية، الأفلاك^(١) ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٧٩ ج ١ .
- * الإقالة ٣٣٧، ٣٣٨ ج ٢ .
- * الإقرار ٥٤٦، ٥٤٧ ج ٢ .
- * الإقرار بمشارك في الميراث ٤٠٨، ٤٠٩ ج ٢ .
- * إلاقسما ٤٩٤، ٤٩٥ ج ٢ .
- * الأقطاب السبعة ٦٨٧، ٦٨٨ ج ١ .
- * الأقيسة ٦٥٠ ج ١ .
- * الأقيسة العقلية التي اشتمل عليها القرآن ٦٨، ٦٩ ج ٢ .
- * الإكثار من العمرة والموالة بينها ٢٨٧ ج ٢ .
- * الإله ٥٠٣ ج ١ .
- * الألفاظ المتبدعة عموماً ٦٠١، ٦٠٢ ج ١ .
- * الألفاظ المتواطئة ١٤، ١٥ ج ٢ .
- * الألفاظ المشتركة ١٤، ١٥ ج ٢ .
- * الألفاظ المتباينة ٥٩١ ج ١ .
- * الألفاظ المترادفة ٥٩١ ج ١ .
- * الإلهام ١٥٥، ١٥٦ ج ٢ .
- * الألفاظ المتكافئة ٥٩١ ج ١ .
- * الأمان والهدنة ٣١٩، ٣٢٠ ج ٢ .
- * الأمر ٥٧٦، ٥٧٧ ج ١، ١٦٠، ١٦١ ج ٢ .
- * الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٨٩، ٢٩٠ ج ٢ .
- * الأنبياء أفضل من الأولياء ٦٨٥، ٦٨٦ ج ١ .
- * الأنبياء جاؤوا بالإثبات المفصل والنفي المجمل ٥٩٨ ج ١ .
- * الانتساب إلى الفقر أو التصوف . . . أو إلى مشايخه وأتباعهم ٦٥٧، ٦٥٨ ج ١ .
- * الانتقال ٥٨٤، ٥٨٥ ج ١ .
- * الانحراف ٦٧٠ ج ١ .
- * الانحناء لغير الله ٥١٧، ٥١٨ ج ١ .
- * الأوتاد ٦٨٦، ٦٨٧ ج ١ .
- * الأوقاف ٥١٢ ج ١ .
- * الإيلاء ٤٥٣، ٤٥٤ ج ٢ .
- * الإيمان (فن) ٦١٥ - ٦٢٤ ج ١ .
- * الإيمان بالرسول والأنبياء ٥٤١، ٥٤٢ ج ١ .
- * الإيمان بصفات الله ٥٤١ ج ١ .
- * الإيمان بالقدر ٦٢٧ ج ١ .
- * الإيمان بالقرآن ٦٩١ ج ١ .
- * الإيمان بالملائكة ٥٤١ ج ١ .
- * الإيمان باليوم الآخر ٥٤١ ج ١ .
- * الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ٦٢١، ٦٢٢ ج ١ .
- * الإيمان والإسلام عند الخوارج والمعتزلة ٦١٧، ٦١٨ ج ١ .
- * الإيمان والإسلام في الشرع ٦١٥ ج ١ .
- «ب»
- * بحر ٥٨٠ ج ١ .

- * الإعادة ١٥٠، ١٥١ ج ٢ .
- * الاعتماد بالسنة ٥٥٦، ٥٥٧ ج ١ .
- * الاعتكاف ٢٥٤، ٢٥٥ ج ٢ .
- * الأعراض ٦٠١، ٦٠٢ ج ١ .
- * الإفتاء ٥٣١، ٥٣٢ ج ٢ .
- * الافتراق ٥٥٧، ٥٥٨ ج ١ .
- * الأفعال الاختيارية، الأفلاك^(١) ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٧٩ ج ١ .
- * الإقالة ٣٣٧، ٣٣٨ ج ٢ .
- * الإقرار ٥٤٦، ٥٤٧ ج ٢ .
- * الإقرار بمشارك في الميراث ٤٠٨، ٤٠٩ ج ٢ .
- * إلاقسما ٤٩٤، ٤٩٥ ج ٢ .
- * الأقطاب السبعة ٦٨٧، ٦٨٨ ج ١ .
- * الأقيسة ٦٥٠ ج ١ .
- * الأقيسة العقلية التي اشتمل عليها القرآن ٦٨، ٦٩ ج ٢ .
- * الإكثار من العمرة والموالة بينها ٢٨٧ ج ٢ .
- * الإله ٥٠٣ ج ١ .
- * الألفاظ المتبدعة عموماً ٦٠١، ٦٠٢ ج ١ .
- * الألفاظ المتواطئة ١٤، ١٥ ج ٢ .
- * الألفاظ المشتركة ١٤، ١٥ ج ٢ .
- * الألفاظ المتباينة ٥٩١ ج ١ .
- * الألفاظ المترادفة ٥٩١ ج ١ .
- * الإلهام ١٥٥، ١٥٦ ج ٢ .
- * الألفاظ المتكافئة ٥٩١ ج ١ .
- * الأمان والهدنة ٣١٩، ٣٢٠ ج ٢ .
- * الأمر ٥٧٦، ٥٧٧ ج ١، ١٦٠، ١٦١ ج ٢ .

(١) انظر : علم الفلك .

- * بحرف (كلام الله) ٥٧٣، ٥٧٤ ج ١.
- * بخس المكيال والميزان ٦٧٨، ٦٧٩ ج ١.
- * بيت المال ٣١٦ - ٣٢٠ ج ٢.
- * بيع الأصول والثمار ٣٢١، ٣٢٢ ج ٢.
- * بين أسماء الله وصفاته وبين أسماء خلقه قدر مشترك ٥٩١ ج ١.
- * البارى ٥٢، ٥٣ ج ٢.
- * الباطل ١٥٠، ١٥١ ج ٢.
- * الباطن ٥٨٣ ج ١.
- * البخل ٦٧٠ ج ١.
- * البدع فى القرآن ٦٩٢ ج ١.
- * البدعة ٥٥٦، ٥٥٧ ج ١.
- * البر ٣٣ ج ١.
- * البرهان ٦٦٧، ٦٦٨ ج ١.
- * البرهاني (القياس) ٦٤٦، ٦٤٧ ج ١.
- * البسط ٥٧٦ ج ١.
- * البسمة ٢٥، ٢٦ ج ٢.
- * البصر ٥٧٠، ٥٧١ ج ١.
- * البغض ٥٧٥ ج ١.
- * البغضاء ٦٧٠ ج ١.
- * البغى ٦٧٠ ج ١.
- * البيان ١٦٠، ١٦١ ج ٢.
- * البيع ٣٢٢، ٣٢٣ ج ٢.
- * تأصيل الأنبياء ٥٢٢، ٥٢٣ ج ١.
- * تأصيل الفلاسفة والمتكلمين والصوفية ٥١٢ ج ١.
- * تأويل الصفات والأسماء ٥٩٣، ٥٩٤ ج ١.
- * تتمثل الشياطين لمن يدعو غير الله أو يتعبد بعبادة لم يشرعها ٥١٧، ٥١٨ ج ١.
- * تحديد النسل ٤٣١، ٤٣٢ ج ٢.
- * تحزيب القرآن ٢٠، ٢١ ج ٢.
- * تحسين العقل وتفتيحه ٦٣٣، ٦٣٤ ج ٢.
- * تحقيق الرسول ﷺ للتوحيد ٥١٠، ٥١٣ ج ١.
- * تحقيق المناط ١٦٣، ١٦٤ ج ٢.
- * تخريج المناط ١٦٣، ١٦٤ ج ٢.
- * تدليس السلع ٣٩٣، ٣٩٤ ج ٢.
- * ترتيب الآيات ١٩، ٢٠ ج ٢.
- * ترتيب الأدلة ١٧٢، ١٧٣ ج ٢.
- * ترتيب الأربعة فى الخلافة ٥٤٨، ٥٤٩ ج ١.
- * ترتيب السور ١٩، ٢٠ ج ٢.
- * ترك الجماعة ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.
- * ترك الجمعة ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.
- * ترك الدنيا والانقسام فى ذمها ٦٧٩، ٦٨٠ ج ١.
- * ترك الطريق ٦٨٠، ٦٨١ ج ١.
- * تسلسل الحوادث ٥٢٤، ٥٢٥ ج ١.
- * تسمية المسائل العلمية مسائل أصول، والعملية مسائل فروع ٦١٠، ٦١١ ج ١.
- * تصحيح الأئمة ١٣٦، ١٣٧ ج ٢.
- * تصوف ٦٥٥ - ٦٨٨ ج ١.
- * تعارض الحسنات والسيئات ١٦٤، ١٦٥ ج ٢.
- * تعريب المنطق ٦٤١، ٦٤٢ ج ١.
- * تعليق الحكم بعلمين ٤٤٤، ٤٤٥ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالإذن ٤٤٩ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالحلف ٤٤٩ ج ٢.

« ت »

- * تأصيل الأنبياء ٥٢٢، ٥٢٣ ج ١.
- * تأصيل الفلاسفة والمتكلمين والصوفية ٥١٢ ج ١.

- * تناقض المتكلمين وحرثهم ٦٠٥، ٦٠٦ ج ١.
- * تنزيه أهل السنة عن الحشو وكل لقب مذموم ٥٥٩، ٥٦٠ ج ١.
- * توحيد الأسماء والصفات (فن) ٥٦٧ - ٦١٢ ج ١.
- * توحيد الإلهية (فن) ٥٠٣ - ٥١٨ ج ١.
- * توحيد الربوبية (فن) ٥٢١ - ٥٣١ ج ١.
- * توحيد العبادة ٥٠٣ ج ١.
- * التأويل ٥٩٦، ٥٩٧ ج ١.
- * التأويل في الخلف ٤٥٠، ٤٥١ ج ٢.
- * التبرك ٥١١، ٥١٢ ج ١.
- * التحاكم إلى الشريعة ٥٣٣، ٥٣٤ ج ٢.
- * التحسين والتقييح ١٤٨، ١٤٩ ج ٢.
- * التحريف ٥٩٣ ج ١.
- * التحزب ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢.
- * التحيز ٥٨٠، ٦٠١، ٦٠٢ ج ١.
- * التخيير بالثمن ٣٣٤، ٣٣٥ ج ٢.
- * التخليد في النار ٦٢٣، ٦٢٤ ج ١.
- * التخميم ١٨، ١٩ ج ٢.
- * التداوى^(١) ٢٣٣ ج ٢.
- * الترادف في اللغة ١٤، ١٥ ج ٢.
- * الترادف في ألفاظ القرآن ١٥، ١٦ ج ٢.
- * التردد ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١.
- * التركيب ٦٠٠، ٦٠١ ج ١.
- * التسعير في الأعمال ٣٣١، ٣٣٢ ج ٢.
- * التسعير في الأموال ٣٣٠، ٣٣١ ج ٢.
- * التسول ٥٠٥ ج ١، ٢٥٥ ج ٢.

- * تعليق الطلاق بالحمل ٤٤٩ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالحيض ٤٤٨، ٤٤٩ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالشروط ٤٤٤، ٤٤٥ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالطلاق ٤٤٩ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالكلام ٤٤٩ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالمشيئة ٤٤٩ ج ٢.
- * تعليق الطلاق بالولادة ٤٤٨، ٤٤٩ ج ٢.
- * تعيين صفات الكمال وأصداها وتحقيق المناط فيها بالعقل ٥٨٩، ٥٩٠ ج ١.
- * تغطية الوجه ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.
- * تفاضل الناس في ولاية الله ٦٨٥، ٦٨٦ ج ١.
- * تفاضل الصحابة ٥٤٦، ٥٤٧ ج ١.
- * تفاضل كلام الله ٥٧٣، ٥٧٤ ج ١.
- * تفتيل الشعر ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.
- * تفسير القرآن العظيم (فن) ٢٥ - ١٣٢ ج ٢.
- * تفضيل السلف على الخلف ٥٥٩ - ٥٦٣ ج ١.
- * تفضيل الفقير الصابر على الغنى الشاكر ٦٥٦ ج ١.
- * تفضيل الفقير على الصوفي ٦٥٦، ٦٥٧ ج ١.
- * تقاسيم الكلام والأسماء ٦٥٦، ٦٥٧ ج ٢.
- * تقبيل الأرض ٥١٧، ٥١٨ ج ١.
- * تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز ٥٩٤، ٥٩٥ ج ١.
- * تكفير الجهمية ٦١٠، ٦١١ ج ١.
- * تكلم الله بالقرآن ٦٩١ ج ١.
- * تكليف ما لا يطاق ٦٣١، ٦٣٢ ج ١.
- * تكليم الله على ثلاثة أوجه ٥٨٠، ٥٨١ ج ١.
- * تكليم الله لموسى ٥٨٠، ٥٨١ ج ١.

(١) ويأتى فى الطب.

- * التشبيب ٨١، ٨٢ ج ٢ .
- * التشبيه ٥٦٢، ٥٦٣ ج ١ .
- * الشكيك ٥٩١ ج ١ .
- * التصرف فى المبيع قبل القبض وما يحصل به القبض ٣٣٥، ٣٣٦ ج ٢ .
- * التصوف (فن) ٦٥٥ - ٦٨٨ ج ١ .
- * التصوف ٦٦٠، ٦٦١ ج ١ .
- * التصوير ٥١٣، ٥١٤ ج ١ .
- * التضاد ١٥، ١٦ ج ٢ .
- * التعارض ١٣٧، ١٣٨ ج ٢ .
- * التعبد فى الأسماء لغير الله ٥١٧، ٥١٨ ج ١ .
- * التعدد ٦٠٠، ٦٠١ ج ١ .
- * التعرى ٦٧١ - ٦٧٤ ج ١ .
- * التغزل ٦٧٣، ٦٧٤ ج ١ .
- * التعزير ٤٩٦، ٤٩٧ ج ٢ .
- * التعشير ١٩، ٢٠ ج ٢ .
- * التعليق نوعان ٤٤٥، ٤٤٦ ج ٢ .
- * التعليم ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١ .
- * التغيير ٦٧٦ ج ١ .
- * التفريق بين العبادات الإسلامية والعبادات البدعية ٥١٥، ٥١٦ ج ١ .
- * التفريق بين لفظ الدين والإيمان ٦٢١ ج ١ .
- * التفسير ٨، ٩ ج ٢ .
- * التفسير (فن) ٢٥ - ٣٩ ج ٢ .
- * التفسير بالرأى المجرد ١٨، ١٩ ج ٢ .
- * التفسير والتأويل ٨ - ١٠ ج ٢ .
- * التفسير والترجمة ٨، ٩ ج ٢ .
- * التفسير ٦٢٢ - ٦٢٤ ج ١ .
- * التفضيل بين الملائكة والناس ٥٥٠، ٥٥١ ج ١ .
- * التقدير ٦٢٧ ج ١ .
- * التقليد ١٧٠، ١٧١ ج ٢ .
- * التكبير فى أوائل السور وأواخرها ١٩، ٢٠ ج ٢ .
- * التكسب ٦٨٠، ٦٨١ ج ١ .
- * التكفير ٦٢٢ - ٦٢٤ ج ١ .
- * التكليف وشروطه ١٤٩، ١٥٠ ج ٢ .
- * التكليم ٥٧٠ - ٥٧٤ ج ١ .
- * التلاوة ٧٠١ ج ١ .
- * التماثل ٥١٢ ج ١ .
- * التمهيد ١٧٠، ١٧١ ج ٢ .
- * التنازع فى التفسير ١٣، ١٤ ج ٢ .
- * التنجيم ٥١٢ ج ١ .
- * التنفيل ٣٠٦، ٣٠٧ ج ٢ .
- * التواتر ١٩، ٢٠ ج ٢ .
- * التوبة ٦٦٤ - ٦٦٦ ج ١ .
- * التوحيد نوعان ٥٠٣ ج ١ .
- * التوسل ٥١٣ - ٥١٧ ج ١ .
- * التوكل ٥٠٣ - ٥٠٦، ٦٦١ ج ١ .
- * التولى والهجر ٢٩٧، ٢٩٨ ج ٢ .
- * التيمم ١٦٤، ١٦٥ ج ٢ .
- « ج »
- * جامع الأيمان ٥٢٨، ٥٢٩ ج ٢ .
- * جحود الصانع ٥٢٩، ٥٣٠ ج ١ .
- * جمع أهل التعطيل بين التعطيل والتمثيل

* حجرة النبي ﷺ ٥١٢، ٥١٣ ج ١ .
 * حد علم المنطق ٦٤١، ٦٤٢ ج ١ .
 * حد الزنا ٤٨٦، ٤٨٧ ج ٢ .
 * حد قطاع الطريق ٤٩٩، ٥٠٠ ج ٢ .
 * حد القذف ٤٨٩، ٤٩٠ ج ٢ .
 * حد المسكر ٤٩٠، ٤٩١ ج ٢ .
 * حديث المعراج ٦٧، ٦٨ ج ٢ .
 * حديث (فن) ٥٠٤ ج ٢ .
 * الحرب من يقدم فى ولايته ٣٠٣، ٣٠٤ ج ٢ .
 * حروف القرآن غير مخلوقة ٦٩٧ ج ١ .
 * حروف القرآن ومعانيه ٦٩٣ ج ١ .
 * حروف المعجم هل هى قديمة؟ ٦٩٧ ج ١ .
 * حساب الخلائق ٥٤٤، ٥٤٥ ج ١ .
 * حسن غريب ١٣٦، ١٣٧ ج ٢ .
 * حضانة المميز ٤٧٢، ٤٧٣ ج ٢ .
 * حقيقة مذهب أهل البدع ٦٥٦ - ٦٥٨ ج ١ .
 * حكم المنطق وتعلمه ٦٣٩ ج ١ .
 * خلق الرأس ٦٧١، ٦٧٢ ج ١ .
 * حمل الحيات ٦٧١، ٦٧٢ ج ١ .
 * حمل الميت ودفنه ٢٣٤، ٢٣٥ ج ٢ .
 * حياة القلوب وصحتها ونموها ولذتها ٦٦٨ ج ١ .
 * الحجاب (للمرأة) ٨٦، ٨٧ ج ٢ .
 * الحجب ٤٠٥، ٤٠٦ ج ٢ .
 * الحجر ٣٤٩، ٣٥٠ ج ٢ .
 * الحد ٥٨٩، ٥٩٠، ٦٤٢ ج ١ .
 * الحدود لغة وشرعاً ٦٤٥ ج ١ .
 * الحدود الشرعية ٤٨٤، ٤٨٥ ج ٢ .

والتناقض ٦٠٢، ٦٠٣ ج ١ .
 * جمع أهل التمثيل بين التمثيل والتعطيل ٦١١، ٦١٢ ج ١ .
 * جمع القرآن ١٨، ١٩ ج ٢ .
 * جمع القراءات ١٩، ٢٠ ج ٢ .
 * الجاه ٥١٣ - ٥١٦ ج ١ .
 * الجائز ١٤٧، ١٤٨ ج ٢ .
 * الجدلى (قياس) ٦٤٦، ٦٤٧ ج ١ .
 * الجد والأخوة ٤٠٤، ٤٠٥ ج ٢ .
 * الجسم ٦٠٠، ٦٠١ ج ١ .
 * الجعالة ٣٨٢، ٣٨٣ ج ٢ .
 * الجمع بين الصلاتين ٢٢٥، ٢٢٦ ج ٢ .
 * الجن ٥٣، ٥٤ ج ٢ .
 * الجنائيات ٤٧٣، ٤٧٤ ج ٢ .
 * الجنائز ٢٣٣ ج ٢ .
 * الجنب ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١ .
 * الجنة ٥٤٥، ٥٤٦ ج ١ .
 * الجنة التى أمهط منها آدم ٥٤٥، ٥٤٦ ج ١ .
 * الجهل ٦٦٩ ج ١ .
 * الجهة ٥٨٠، ٦٠١، ٦٠٢ ج ١ .
 * الجوار ٣٤٧، ٣٤٨ ج ٢ .
 * الجوع ٦٧١، ٦٧٢ ج ١ .
 * الجوهر ٦٠٠ - ٦٠٢ ج ١ .
 * الجوهر الفرد ٦٠٠، ٦٠١ ج ١ .
 * "ح"
 * حجج الاتحادية ٥٣٣، ٥٣٤ ج ١ .
 * حجج المشاهد ٥٠٨ - ٥١٠ ج ١ .

* الحديث النبوى ١٣٥ ج ٢ .

* الحديث الواحد ١٣٥ ج ٢ .

* الحرف (صوت العبد) ٧٠٢ ج ١ .

* الحركة ٥٨٤ ج ١ .

* الحزن ٦٦٤ ، ٦٦٥ ج ١ .

* الحسبة ٢٨٩ ، ٢٩٠ ج ٢ .

* الحسد ٦٦٩ ج ١ .

* الحسن ١٣٦ ، ١٣٧ ج ٢ .

* الحشو ٥٦٢ ، ٥٦٣ ج ١ .

* الحسوية ٥٦١ ج ١ .

* الحشيشة ٤٩٢ ج ٢ .

* الحضانة ٤٧١ ، ٤٧٢ ج ٢ .

* الحقائق الثلاثة ٦٨٢ ، ٦٨٣ ج ١ .

* الحقد ٦٧٠ ج ٢ .

* الحقيقة والمجاز ١٥٦ ، ١٥٧ ج ٢ .

* الحقيقة البدعية ٦٨١ ، ٦٨٢ ج ١ .

* الحقيقة القدريّة ٦٨١ ، ٦٨٢ ج ١ .

* الحقيقة الكونية ٦٨١ ، ٦٨٢ ج ١ .

* حكم المرتد ٥١٠ ، ٥١١ ج ٢ .

* الحكم المحمودة فى أقوال الرب وأفعاله ٦٣١ -

٦٣٣ ج ١ .

* الحكمة ٥٧٤ ، ٥٧٥ ج ١ .

* الحكمة الأولى ٥٢٦ ج ١ .

* الحلف بالعتق ٤٤٦ ، ٤٤٧ ج ٢ .

* الحلف بالطلاق ٤٤٥ ، ٤٤٦ ج ٢ .

* الحلف بالمخلوقات ٥١٢ ج ١ .

* الحلف بالنبي ﷺ ٥١٢ ج ١ .

* الحلولية والاتحادية (فن) ٥٣٠ - ٥٣٧ ، ٦٩٦

ج ١ .

* الحمارية ٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢ .

* الحمد ٦٦٢ ، ٦٦٣ ج ١ .

* الحوادث ٦٠١ ، ٦٠٢ ج ١ .

* الحوالة ٣٤٧ ، ٣٤٨ ج ٢ .

* الحوض ٥٤٤ ، ٥٤٥ ج ١ .

* الحى ٣٨ ، ٣٩ ج ٢ .

* الحيرة ٦٦٦ ، ٦٦٧ ج ١ .

* الحيض ١٨٩ ، ١٩٠ ج ٢ .

« خ »

* خاتم الأنبياء ٦٨٥ ، ٦٨٦ ج ١ .

* خاتم الأولياء ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٦٨٥ ج ١ .

* خبر الواحد ٦٠٣ ، ٦٠٤ ج ١ .

* خطبة المؤلف ٥٠٣ ج ١ .

* خلاف الخوارج ١٥٤ ، ١٥٥ ج ٢ .

* خلو العرش منه ٥٨٣ ج ١ .

* الخارجين عن الطريقة الشرعية أو بعضها ٦٨٣ ،

٦٨٤ ج ١ .

* الخالق ٥٢١ ج ١ .

* الخروج عن الطريقة الشرعية اعتماداً على الحقيقة

البدعية أو الحقيقة الكونية ٦٨١ ، ٦٨٢ ج ١ .

* الخشوع ٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١ .

* الخشية ٥٠٣ ، ٥٠٤ ج ١ .

* الخطأ شبه العمد ٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢ .

* الخطأ المحض ٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢ .

* الخطأى ٦٤٦ ، ٦٤٧ ج ١ .

* الخلاف بين السلف فى التفسير ١٣ ، ١٤ ج ٢ .

* الخلاف رحمة ١٦٧، ١٦٨ ج ٢.

* الخلطة (المخالطة) ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* الخلع ٤٣٣، ٤٣٤ ج ٢.

* الخلق (صفة) ٥٧٦ ج ١.

* الخلوات البدعية ٦٧٠، ٦٧١ ج ١.

* الخلوة في بعض الأماكن ٦٧١ - ٦٧٤ ج ١.

* الخلعة ٥٧٤، ٥٧٥ ج ١.

* الخليفة ٢٨، ٢٩ ج ٢.

* الخمر ١٥٦، ١٥٧ ج ٢.

* الخمس ومصرفه ٣١٤، ٣١٥ ج ٢.

* الخوارق ٦٨٧، ٦٨٨ ج ١.

* الخوف ٥٠٥، ٦٦٤، ٦٦٥ ج ١.

« د »

* دخول مكة ٢٦٤، ٢٦٥ ج ٢.

* دعاء غير الله ٥٠٧ ج ١.

* دلالة الإيمان على الأعمال ٦١٧، ٦١٨ ج ٦.

* دواوين الإسلام التي يعتمد عليها ١٤٢، ١٤٣ ج ٢.

* دية الأعضاء ومنافعها ٤٨١، ٤٨٢ ج ٢.

* الدعاء ٥٠٣، ٥٠٤ ج ١.

* الدعاوى ٥٤١، ٥٤٢ ج ٢.

* الدف ٤٢٨، ٤٢٩ ج ٢.

* الدفوف المصلصلة ٤٢٩، ٤٣٠ ج ٢.

* الدم ٥٢٠، ٥٢١ ج ٢.

* الدواوين ٣١٩، ٣٢٠ ج ٢.

* الدهر ٥٣٣، ٥٣٤ ج ١.

* الديات ٤٨٠، ٤٨١ ج ٢.

* الدين ٥٠٣، ٦٢١ ج ١.

« ذ »

* ذكر الله ٦٧٣، ٦٧٤ ج ١.

* ذم المنطق وأهله ٦٣٩ ج ١.

* الذات ٥٢١ ج ١.

* الذبح ٥٠٣، ٥٠٤ ج ١.

* الذبح لغير الله ٥٠٨، ٥٠٩ ج ٢.

* الذكاة ٥٢٢، ٥٢٣ ج ٢.

* الذكر بعد الصلاة ٢٠٥، ٢٠٦ ج ٢.

* الذنوب ٦٦٩ ج ١.

* الذوق ٦٨٢، ٦٨٣ ج ١، ١٥٥، ١٥٦ ج ٢.

« ر »

* ربا النسبة ٣٣٩، ٣٤٠ ج ٢.

* ربا الفضل ٣٣٧، ٣٣٨ ج ٢.

* رفع الملام عن الأئمة الاعلام (موضوع) ١٦٦، ١٦٧ ج ٢.

* الرمي ٢٩٨، ٢٩٩ ج ٢.

* روح آدمي ٦٨، ٦٩ ج ٢.

* روح القدس ٨٠، ٨١ ج ٢.

* رواية الأحاديث الضعيفة ١٣٧، ١٣٨ ج ٢.

* رؤية الكفار ربهم ٥٨٨ ج ١.

* الرب ٥٢١ ج ١.

* الربا ٣٣٧، ٣٣٨ ج ٢.

* الرباط في سبيل الله ٣٠٢، ٣٠٣ ج ٢.

* الرجعة ٤٥٢، ٤٥٣ ج ٢.

* الرحمة ٥٧٥ ج ١.

* الرد على أهل الحلول والاتحاد (فن) ٥٣٠ -

٥٣٧ ج ١ .

* الرد على المعطلة وفروعهم والحكم عليهم
٦٠٩ ، ٦١٠ ج ١ .

* الرسول ﷺ أحكم الأسماء والصفات ٥٦٧ -
٥٩٢ ج ١ .

* الرسل العبيد - لله - والرسول الملوك ٥٠١
ج ٢ .

* الرضا ٥٧٥ ج ١ .

* الرضا بالمصائب ٦٦١ ، ٦٦٢ ج ١ .

* الرضاع ٤٦٤ ج ٢ .

* الرطل ١٧٧ ج ٢ .

* الرغبة والرهبة ٦٦٤ ، ٦٦٥ ج ١ .

* الرقى ٥١٢ ج ١ ، ٢٣٣ ج ٢ .

* الركوع لغير الله ٥١٨ ، ٥١٩ ج ١ .

* الرماية ٢٩٨ - ٣٠٠ ج ٢ .

* الرهن ٣٤٥ ، ٣٤٦ ج ٢ .

* الروح ٦٥ ، ٦٦ ج ٢ .

* الرؤيا^(١) ٦٨١ ، ٦٨٢ ج ١ .

* الرؤيا المحضة ١٥٥ ، ١٥٦ ج ٢ .

* الرؤية ٥٨٧ ج ١ .

* الرياء ٥١٢ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ج ١ .

« ز »

* زكاة بهيمة الأنعام ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢ .

* زكاة البقر ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢ .

* زكاة الحبوب والثمار ٢٤٠ ، ٢٤١ ج ٢ .

* زكاة العروض ٢٤٢ ، ٢٤٣ ج ٢ .

* زكاة الغنم ٢٣٩ ، ٢٤٠ ج ٢ .

(١) ويأتي علم الرؤيا.

* زكاة القلب ٦٦٨ ج ١ .

* زكاة النقدين ٢٤١ ، ٢٤٢ ج ٢ .

* زمارة ٤٢٩ ، ٤٣٠ ج ٢ .

* زيارة قبر الخليل أو غيره ٢٨١ ، ٢٨٢ ج ٢ .

* زيارة قبر النبي ﷺ ٢٧٤ - ٢٨١ ج ٢ .

* زيارة القبور ٢٣٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ج ٢ .

* زيارة المساجد والآثار التي بمكة ٢٨٦ ، ٢٨٧
ج ٢ .

* الزكاة ٢٣٨ ، ٢٣٩ ج ٢ .

* الزمارة ٤٢٩ ، ٤٣٠ ج ٢ .

* الزنديق ٥١٤ ، ٥١٥ ج ٢ .

* الزهد ٦٧٧ - ٦٧٩ ج ١ .

* الزهد المشروع ٦٧٧ ، ٦٧٨ ج ١ .

* الزيادة والنقص ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢ .

* الزيارة ٢٧٣ - ٢٨٩ ج ٢ .

* الزيارة البدعية ٥١٦ ، ٥١٧ ج ١ .

* الزيارة الشرعية ١٦ ، ٥١٧ ج ١ .

« س »

* سبب الأحوال الإيمانية ٦٨٨ ج ١ .

* سبحات وجهه ٥٧٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ج ١ .

* سجود التلاوة ٢٠٥ ، ٢٠٦ ج ٢ .

* سجود السهو ٢٠٨ ، ٢٠٩ ج ٢ .

* سد النبي ﷺ كل طريق يقضى بأمته إلى الشرك
٥١٠ - ٥١٢ ج ١ .

* سماع آيات الله ٦٧٥ ، ٦٧٦ ج ١ .

* سماع الغناء ٤٢٨ ، ٤٢٩ ج ٢ .

* سنن الرضوء ١٧٨ ، ١٧٩ ج ٢ .

* سؤال الناس ٥٠٥ ج ١ .

* سورة العنكبوت ٨٢ ج ٢ .
 * سورة الروم ٨٣ ج ٢ .
 * سورة لقمان ٨٤ ج ٢ .
 * سورة السجدة ٨٤ ج ٢ .
 * سورة الأحزاب ٨٤ ج ٢ .
 * سورة سبأ ٨٧ ج ٢ .
 * سورة فاطر ٨٧ ج ٢ .
 * سورة يس ٨٨ ج ٢ .
 * سورة الصافات ٨٩ ج ٢ .
 * سورة (ص) ٩٠ ج ٢ .
 * سورة الزمر ٩٠ ج ٢ .
 * سورة غافر ٩٢ ج ٢ .
 * سورة فصلت ٩٣ ج ٢ .
 * سورة الشورى ٩٤ ج ٢ .
 * سورة الزخرف ٩٥ ج ٢ .
 * سورة الدخان ٩٦ ج ٢ .
 * سورة الجاثية ٩٦ ج ٢ .
 * سورة الأحقاف ٩٦ ج ٢ .
 * سورة محمد ٩٦ ج ٢ .
 * سورة الفتح ٩٧ ج ٢ .
 * سورة الحجرات ٩٧ ج ٢ .
 * سورة ق ٩٨ ج ٢ .
 * سورة الذاريات ٩٩ ج ٢ .
 * سورة الطور ١٠٠ ج ٢ .
 * سورة النجم ١٠٠ ج ٢ .
 * سورة القمر ١٠١ ج ٢ .
 * سورة الرحمن ١٠١ ج ٢ .
 * سورة الواقعة ١٠٢ ج ٢ .

* سورة الفاتحة ٢٥ ج ٢ .
 * سورة البقرة ٢٦ ج ٢ .
 * سورة آل عمران ٤٠ ج ٢ .
 * سورة النساء ٤٤ ج ٢ .
 * سورة المائدة ٤٨ ج ٢ .
 * سورة الأنعام ٥١ ج ٢ .
 * سورة الأعراف ٥٤ ج ٢ .
 * سورة الأنفال ٥٦ ج ٢ .
 * سورة براءة ٥٧ ج ٢ .
 * سورة يونس ٦٠ ج ٢ .
 * سورة هود ٦١ ج ٢ .
 * سورة يوسف ٦٢ ج ٢ .
 * سورة الرعد ٦٤ ج ٢ .
 * سورة إبراهيم ٦٥ ج ٢ .
 * سورة الحجر ٦٥ ج ٢ .
 * سورة النحل ٦٦ ج ٢ .
 * سورة الإسراء ٦٧ ج ٢ .
 * سورة الكهف ٦٩ ج ٢ .
 * سورة مريم ٦٩ ج ٢ .
 * سورة طه ٧٠ ج ٢ .
 * سورة الأنبياء ٧١ ج ٢ .
 * سورة الحج ٧٣ ج ٢ .
 * سورة المؤمنون ٧٤ ج ٢ .
 * سورة النور ٧٥ ج ٢ .
 * سورة الفرقان ٧٩ ج ٢ .
 * سورة الشعراء ٨٠ ج ٢ .
 * سورة النمل ٨١ ج ٢ .
 * سورة القصص ٨١ ج ٢ .

- * سورة الحديد ١٠٢ ج ٢ .
 * سورة المجادلة ١٠٣ ج ٢ .
 * سورة الحشر ١٠٣ ج ٢ .
 * سورة المتحنة ١٠٤ ج ٢ .
 * سورة الصف ١٠٥ ج ٢ .
 * سورة الجمعة ١٠٥ ج ٢ .
 * سورة المنافقون ١٠٥ ج ٢ .
 * سورة التغابن ١٠٥ ج ٢ .
 * سورة الطلاق ١٠٥ ج ٢ .
 * سورة التحريم ١٠٦ ج ٢ .
 * سورة الملك ١٠٧ ج ٢ .
 * سورة (ن) ١٠٧ ج ٢ .
 * سورة الحاقة ١٠٨ ج ٢ .
 * سورة المعارج ١٠٨ ج ٢ .
 * سورة نوح ١٠٨ ج ٢ .
 * سورة الجن ١٠٩ ج ٢ .
 * سورة المزمل ١٠٩ ج ٢ .
 * سورة المدثر ١١٠ ج ٢ .
 * سورة القيامة ١١٠ ج ٢ .
 * سورة الدهر ١١١ ج ٢ .
 * سورة المرسلات ١١١ ج ٢ .
 * سورة النبأ ١١١ ج ٢ .
 * سورة النازعات ١١٢ ج ٢ .
 * سورة عبس ١١٢ ج ٢ .
 * سورة التكويد ١١٣ ج ٢ .
 * سورة الانفطار ١١٣ ج ٢ .
 * سورة المطففين ١١٤ ج ٢ .
 * سورة الانشقاق ١١٤ ج ٢ .
 * سورة البروج ١١٤ ج ٢ .
 * سورة الطارق ١١٥ ج ٢ .
 * سورة الأعلى ١١٥ ج ٢ .
 * سورة الغاشية ١١٧ ج ٢ .
 * سورة الفجر ١١٧ ج ٢ .
 * سورة البلد ١١٧ ج ٢ .
 * سورة الشمس ١١٨ ج ٢ .
 * سورة الليل ١١٨ ج ٢ .
 * سورة الضحى ١١٨ ج ٢ .
 * سورة الانشراح ١١٩ ج ٢ .
 * سورة التين ١١٩ ج ٢ .
 * سورة العلق ١١٩ ج ٢ .
 * سورة القدر ١٢١ ج ٢ .
 * سورة البينة ١٢١ ج ٢ .
 * سورة الزلزلة ١٢٢ ج ٢ .
 * سورة العاديات ١٢٢ ج ٢ .
 * سورة القارعة ١٢٢ ج ٢ .
 * سورة التكاثر ١٢٣ ج ٢ .
 * سورة العصر ١٢٣ ج ٢ .
 * سورة الهمزة ١٢٣ ج ٢ .
 * سورة الفيل ١٢٣ ج ٢ .
 * سورة لإيلاف ١٢٣ ج ٢ .
 * سورة أرأيت ١٢٣ ج ٢ .
 * سورة الكوثر ١٢٤ ج ٢ .
 * سورة الكافرون ١٢٤ ج ٢ .
 * سورة النصر ١٢٦ ج ٢ .
 * سورة تبت ١٢٦ ج ٢ .
 * سورة الإخلاص ١٢٦ ج ٢ .

* سورة الفلق ١٣١ ج ٢ .

* السموات والأرض^(١) ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ج ١ .

* السمع ٥٧٠ ، ٥٧١ ج ١ .

* سورة الناس ١٣٢ ج ٢ .

* السمعة ٦٧١ ، ٦٧٢ ج ١ .

* السباق بالأقدام ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ٢ .

* السنن الرواتب ٢١٣ ، ٢١٤ ج ٢ .

* السباحات ٥٨٠ ، ٥٨١ ج ١ .

* السنة ٥٥٦ ، ٥٥٧ ج ١ .

* السبق ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ٢ .

* السنة الشمسية ٥٩ ، ٦٠ ج ٢ .

* الساق ٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ١ .

* السنة القمرية ٥٩ ، ٦٠ ج ٢ .

* السجود لغير الله ٥١٧ ، ٥١٨ ج ١ .

* السهر ٦٧١ ، ٦٧٢ ج ١ .

* السحر ٥١٢ ج ١ .

* السهو ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢ .

* السخيرة ٥٧٥ ج ١ .

* السواك ١٧٨ ، ١٧٩ ج ٢ .

* السخط ٥٧٥ ج ١ .

* السؤال بالجاء ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ج ١ .

* السعداء أربع مراتب ٦٨٥ ، ٦٨٦ ج ١ .

* السياحة ٦٧٠ ، ٦٧١ ج ١ .

* السعى ٢٦٧ ، ٢٦٨ ج ٢ .

* السياسة ٥٢ ، ٥٣ ج ١ .

* السفر ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ج ٢ .

* السيماء ٣٣٣ ، ٣٣٤ ج ٢ .

* السفر إلى مسجد النبي ﷺ وزيارة قبره ٢٧٦ ،

٢٧٧ ج ٢ .

حرف « ش »

* السكوت ٥٧٣ ج ١ .

* شبه نفاة الكلام ٥٧٢ ، ٥٧٣ ج ١ .

* السلاح ٦٤٤ ج ١ .

* شبهة التشبيه ٥٩٨ ، ٥٩٩ ج ١ .

* السلام على الرسول ﷺ وعلى صاحبيه ٢٧٤

* شبهة التجسيم ٥٩٨ ، ٥٩٩ ج ١ .

ج ٢ .

* شبهة الإعراض ٦٠١ ، ٦٠٢ ج ١ .

* السلام الذي يرد النبي ﷺ على صاحبه الذي

* شبهة التركيب ٦٠٠ ، ٦٠١ ج ١ .

يبلغه ٥١٦ ، ٥١٧ ج ١ .

* شبهة التعدد ٦٠٠ ، ٦٠١ ج ١ .

* السلف أعلم وأحكم من الخلف ٥٥٩ - ٦٥٣

* شبهة الحوادث ٦٠١ ، ٦٠٢ ج ١ .

ج ١ .

* شد الرجال لمجرد زيارة قبر النبي ﷺ ٢٧٦ ،

* السلم ٣٤٣ ، ٣٤٤ ج ٢ .

٢٧٧ ج ٢ .

* السماع ٦٧٥ ، ٦٧٧ ج ١ .

* شد الرجال إلى مسجد الرسول ﷺ ٢٧٤ ج ٢ .

* السماع إذا أقيم على وجه اللهو ٦٧٧ ج ١ .

* شرط أبي داود ١٣٦ ، ١٣٧ ج ٢ .

* السماع المحدث ٦٧٥ ج ١ .

* السموات ٥٨٠ ، ٥٨١ ج ١ .

(١) وانظر : علم الفلك .

- ✽ شرط أحمد ١٣٦، ١٣٧ ج ٢.
- ✽ شرط أحمد في مسنده ١٤١، ١٤٢ ج ٢.
- ✽ شرط البخاري ومسلم ١٣٦، ١٣٧ ج ٢.
- ✽ شرع من قبلنا ١٥٥، ١٥٦ ج ٢.
- ✽ شرعية (الحقيقة) ١٥٦، ١٥٧ ج ٢.
- ✽ شرك الطاعة ٥١٣، ٥١٤ ج ١.
- ✽ شركة الأبدان ٣٥٦، ٣٥٧ ج ٢.
- ✽ شركة الأملاك ٣٥٤، ٣٥٥ ج ٢.
- ✽ شركة العقود ٣٥٤، ٣٥٥ ج ٢.
- ✽ شركة العنان ٣٥٤، ٣٥٥ ج ٢.
- ✽ شركة الوجوه ٣٥٦، ٣٥٧ ج ٢.
- ✽ شروط البيع ٣٢٣، ٣٢٤ ج ٢.
- ✽ شروط الصلاة ١٩٣، ١٩٤ ج ٢.
- ✽ شروط النكاح ٤١٢، ٤١٣ ج ٢.
- ✽ شروط وجوب القصاص ٤٧٥، ٤٧٦ ج ٢.
- ✽ شروط الوقف ٣٨٣، ٣٨٤ ج ٢.
- ✽ شطحات الشيوخ ٦٨٣، ٦٨٤ ج ١.
- ✽ شمس^(١) ٨٤، ٨٥ ج ٢.
- ✽ شمول نصوص الكتاب والسنة ١٥٢، ١٥٣ ج ٢.
- ✽ الشجاج وكسر العظام ٤٨١، ٤٨٢ ج ٢.
- ✽ الشح ٦٧٠ ج ١.
- ✽ الشرع والشرعية ٥٣٣، ٥٣٤ ج ٢.
- ✽ الشرك ٥٢، ٥٣ ج ٢.
- ✽ الشرك الخفى ٥١٢ ج ١.
- ✽ الشرك فى الإلهية ٥٠٥ ج ١.
- ✽ الشرك فى الأمم ٥٠٦ ج ١.
- ✽ الشرك فى الربوبية ٥٢٩، ٥٣٠ ج ١.
- ✽ الشركة ٣٥٤ ج ٢.
- ✽ الشروط فى البيع ٣٣٢، ٣٣٣ ج ٢.
- ✽ الشروط فى النكاح ٤٢١، ٤٢٢ ج ٢.
- ✽ الشطرنج ٣٧١ - ٣٧٣ ج ٢.
- ✽ الشعر^(١) ٨٠ - ٨٢ ج ٢.
- ✽ الشعرى ٦٤٦، ٦٤٧ ج ١.
- ✽ الشغار ٤٢٢ ج ٢.
- ✽ الشفاعة فى الآخرة ٥٤٤، ٥٤٥ ج ١.
- ✽ الشفاعة الشريكية ٥٠٧، ٥٠٨ ج ١.
- ✽ الشفاعات المثبتة ٥٠٨، ٥٠٩ ج ١.
- ✽ الشفاعات المنفية ٥٠٨، ٥٠٩ ج ١.
- ✽ الشفعة ٣٧٩، ٣٨٠ ج ٢.
- ✽ الشكر على المصيبة ٦٦٢، ٦٦٣ ج ١.
- ✽ الشك ٦٦٩ ج ١.
- ✽ الشك فى الإطلاق ٤٥٢، ٤٥٣ ج ٢.
- ✽ الشكل ٣٨١، ٣٨٢ ج ٢.
- ✽ الشمس ٥٢٧، ٥٢٨ ج ١.
- ✽ الشورى ٣٠٥، ٣٠٦ ج ٢.
- ✽ الشهادة ٥٤٥، ٥٤٦ ج ٢.
- ✽ الشهادة بالجنة ٥٤٦، ٥٤٧ ج ١.
- ✽ الشهادة على الشهادة ٥٤٦، ٥٤٧ ج ٢.
- ✽ الشيطان ٤٣٧ ج ٢.

« ص »

- ✽ صحة المردان ٦٧٣، ٦٧٤ ج ١.
- ✽ صحيح حسن غريب ١٣٦، ١٣٧ ج ٢.

(١) وانظر : سقى علوم الشعر.

(١) وانظر : علم الفلك.

* صدق الرسل ٥٢١ ج ١.

* صدقة الفطر ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٢.

* صرف الفاضل ٣٩٥، ٣٩٦ ج ٢.

* صفات الله ٥٦٨ - ٣٩٦ ج ٢.

* صفات النفي ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١.

* صفة الحج والعمرة ٢٦٨، ٥٩٢ ج ٢.

* صفة الصلاة ٢٠١، ٢٠٢ ج ٢.

* صلاة أهل الأعذار ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٢.

* صلاة الاستسقاء ٢٣٢ ج ٢.

* صلاة التطوع ٢١٠، ٢١١ ج ٢.

* صلاة الجماعة ٢١٥، ٢١٦ ج ٢.

* صلاة الجمعة ٢٢٧، ٢٢٨ ج ٢.

* صلاة الخوف ٢٢٦، ٢٢٧ ج ٢.

* صلاة الضحى ٢١٤، ٢١٥ ج ٢.

* صلاة العيدين ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٢.

* صلاة الكسوف ٢٣٠، ٢٣١ ج ٢.

* صلاة الصوفية ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* صناعات ٦٤٩ ج ١.

* صوت الباري ٥٧٣، ٥٧٤ ج ١.

* صوت العبد بالقرآن ٦٩٨، ٦٩٩ ج ١.

* صوم التطوع ٢٥٣ ج ٢.

* صيد الحرم ٢٦٤، ٢٦٥ ج ٢.

* صيغ الأداء ١٣٩، ١٤٠ ج ٢.

* الصابئة ٥٦١، ٥٧١ ج ١.

* الصبر ٦٦١، ٦٦٢ ج ١.

* الصحابة ٥٥٠، ٥٥١ ج ١.

* الصحيح ١٣٥، ١٣٦ ج ٢.

* الصحيح أنواع ١٣٦، ١٣٧ ج ٢.

* الصحيحان ١٣٥، ١٣٦ ج ٢.

* الصدقات، مصرفها ٣١٦، ٣١٧ ج ٢.

* الصرف ٤٤٢، ٤٤٣ ج ٢.

* الصفات زائدة على الذات؟ ٦٠٠، ٦٠١ ج ١.

* الصفات العقلية ٦٠٢، ٦٠٣ ج ١.

* الصفات المختلف فيها ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١.

* الصفات والأفعال الاختيارية ٥٧٧، ٥٧٨ ج ١.

* الصلاة ١٩١ ج ٢.

* الصلاة على الميت ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٢.

* الصلاة في الدار المغصوبة ١٤٩، ١٥٠ ج ٢.

* الصلح ٣٤٧، ٣٤٨ ج ٢.

* الصمت ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٧١ ج ١.

* الصوت ٦٩٦، ٦٩٧ ج ١.

* الصوفى ٦٥٦ ج ١.

* الصوفية ٥٣٦، ٥٣٧ ج ١.

* الصيام ٢٤٧، ٢٤٨ ج ٢.

* الصيد ٥٢٤، ٥٢٥ ج ٢.

« ض »

* ضرب الفلوس ٣٤٠، ٣٤١ ج ٢.

* الضحك (صفة) ٥٧٥ ج ١.

« ط »

* طاعة الرسول ﷺ ١٨٨، ١٨٩ ج ٢.

* طاعة ولاية الأمور ومناصحتهم والصبر معهم

٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢.

* طب^(١) ٢٣٣ ج ٢.

* طبقات الزهاد ٣٣٩، ٣٤٠ ج ٢.

* طبقات الصوفية ٦٥٩، ٦٦٠ ج ١.

* طبقات أولياء الله ٦٨٥، ٦٨٦ ج ١.

* طريق الحكم وصفته ٥٣٨، ٥٣٩ ج ٢.

* طريقة أتباع الأنبياء هي الموصلة إلى الحق دون طرق من خالفهم من الفلاسفة والمتكلمين في التنزيه ٥٩٨ ج ١.

* طريقة أهل السنة ٥٥٨، ٥٥٩ ج ١.

* طريقة التجهيل ٥٩٠، ٥٩١ ج ١.

* طريقة التصوف والصوفية ٦٦٠، ٦٦١ ج ١.

* طريقة المتفلسفة في إثبات الصانع ٥٢٤ ج ١.

* طلاق السنة وطلاق البدعة ٤٣٨، ٤٣٩ ج ٢.

* الطرق الباطلة في النفي والإثبات ٥٩٨ ج ١.

* الطلاسم ٥٢٠، ٥٢١ ج ٢.

* الطلاق ٤٣٨، ٤٣٩ ج ٢.

* الطلاق الثلاث ٤٣٨، ٤٣٩ ج ٢.

* الطلاق في الحيض ٤٤٠، ٤٤١ ج ٢.

* الطلاق في الماضي والمستقبل ٤٤٤، ٤٤٥ ج ٢.

* الطلاق المباح ٤٣٨، ٤٣٩ ج ٢.

* الطهارة ١٧٧ ج ٢.

* الطيرة ٥١٢ ج ١.

« ظ »

* ظلم الظالم ٦٦٩ ج ١.

* الظاهر ٥٩٥ ج ١.

* ظل الله ٥٧٥ ج ١.

* الظلم ٦٦٩ ج ١.

(١) وانظر : فن الطب في العلوم.

* الظهار ٤٥٤، ٤٥٥ ج ٢.

« ع »

* عبادات ٦٧٠ ج ١.

* عبادات غير مشروعة ٦٧٠، ٦٧١ ج ١.

* عرفية (الحقيقة) ١٥٦، ١٥٧ ج ٢.

* عصاة الموحدين ٦٢١ - ٦٢٤ ج ١.

* عصمة الأنبياء ٥٤١، ٥٤٢ ج ١.

* عظمة القرآن وإعجازه ٣٦٨، ٣٦٩ ج ٢.

* عقد الذمة ٣٠٩ - ٣٢١ ج ٢.

* عقيدة الأنبياء ٥٤١ ج ١.

* عقيدة السلف في أسماء الله إجمالاً ٥٤١ -

٥٦٧ ج ١.

* عقيدة الشيخ على ٦٧٢، ٦٧٣ ج ١.

* علل الحديث ١٤٠، ١٤١ ج ٢.

* علم الكلام ٦٠٤، ٦٠٥ ج ١.

* علم ما بعد الطبيعة^(١) ٦٤٠، ٦٤١ ج ١.

* عموم رسالة محمد ﷺ ٥٤١، ٥٤٢ ج ١.

* عمومات الكتاب ١٥، ١٦ ج ٢.

* عوض المثل ٣٣٦، ٣٣٧ ج ٢.

* العارية ٣٧٣ ج ٢.

* العاقلة وما تحمله ٤٨١، ٤٨٢ ج ٢.

* العالم ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٩٧ ج ١.

* العام ١٥٩، ١٦٠ ج ٢.

* العبادات ٦٧٠ ج ١.

* العبادات الكاملة والناقصة ٢٠٩، ٢١٠ ج ٢.

* العبادة ٥٠٣ ج ١.

(١) وانظر : علم الفلك، وعلم الأجيال، وعلم النفس، وغير ذلك من العلوم بعد نهاية هذا الفهرس.

- * العلو ٥٧٦ - ٥٧٨ ج ١ .
- * العلة ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ج ٢ .
- * العلة الأولى ٥٢٦ ، ٥٢٧ ج ١ .
- * العمدة المحض ٤٧٤ ، ٤٧٥ ج ٢ .
- * العمرة ٢٨٧ ، ٢٨٨ ج ٢ .
- * العمل (صفة) ٥٨٨ ، ٥٨٩ ج ١ .
- * العموم ١٥ ، ١٦ ج ٢ .
- * العهود ٧٤ ، ٧٥ ج ٢ .
- * العول ٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢ .
- * العيب ٣٣٤ ، ٣٣٥ ج ٢ .
- * العينان (صفة) ٥٧٦ ج ١ .
- * العيوب فى النكاح ٤٢٣ ، ٤٢٤ ج ٢ .

« غ »

- * غالية القدريه ٦٢٧ ، ٦٢٨ ج ١ .
- * غريب الحديث ١٤٨ ، ١٤٩ ج ٢ .
- * غسل الميت ٢٣٣ ، ٢٣٤ ج ٢ .
- * غلاة المثبتة ٣٥٨ ، ٣٥٩ ج ٢ .
- * الغريب ١٣٥ ، ١٣٦ ج ٢ .
- * الغسل ١٨٣ ، ١٨٤ ج ٢ .
- * الغضب ٣٧٣ ، ٣٧٤ ج ٢ .
- * الغضب ٥٧٥ ج ١ .
- * الغل ٦٧٠ ج ١ .
- * الغلط على الأئمة ٧٠٢ ج ١ .
- * الغلط فى الاستدلال بالنصوص ٥٩٦ ، ٥٩٧ ج ١ .
- * الغلط فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٩٢ ، ٢٩٣ ج ٢ .

- * العتق ٤٠٨ ، ٤٠٩ ج ٢ .
- * العجب ٥٧٥ ، ٦٧٠ ج ١ .
- * العجل ٥٦ ج ٢ .
- * العدل ٤٥٨ ، ٤٥٩ ج ٢ .
- * العرافة ٥٢٠ ، ٥٢١ ج ٢ .
- * العرض ٤٢٤ ، ٤٢٥ ج ٢ .
- * العزل ٤٣١ ، ٤٣٢ ج ٢ .
- * العزلة ٦٧١ ، ٦٧٢ ج ١ .
- * العزم ٥٨٨ ج ١ .
- * العزة ٥٧٥ ج ١ .
- * العشق ٥٧٥ ، ٦٦٩ ج ١ .
- * العصبات ٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢ .
- * العصمة ٧٠ ، ٧١ ج ٢ .
- * العطية ٣٩٧ ، ٣٩٨ ج ٢ .
- * العظمة (صفة) ٥٧٦ ج ١ .
- * العفو ٥٧٥ ج ١ .
- * العفو عن القصاص ٤٧٨ ، ٤٧٩ ج ٢ .
- * العقل ٦٥٠ ، ٦٥١ ج ١ .
- * العقل دل على الصفات ٦٠٢ ، ٦٠٣ ج ١ .
- * العقل لا يخالف النقل ٦٠٣ ، ٦٠٤ ج ١ .
- * العقيدة المنسوبة إلى الشيخ عدى ٦٧٢ ، ٦٧٣ ج ١ .
- * العلم ٦٥٠ ، ٦٥١ ج ١ .
- * العلم (صفة) ٥٦٩ ، ٥٧٠ ج ١ .
- * العلم الأعلى ٥٢٦ ، ٥٢٧ ج ١ .
- * العلم الإلهي ٥٢١ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ج ١ .
- * العلم الضروري ١٤٧ ج ٢ .
- * العلم الكسبي ١٤٧ ج ٢ .

- * الغلط فى الزهد ٦٧٧ ، ٦٧٨ ج ١ .
- * الغلط فى الورع ٦٧٩ ، ٦٨٠ ج ١ .
- * الغلو فى قبور الصلحاء ٥١٠ ، ٥١٣ ، ٦٧٦ ج ١ .
- * الغناء ٦٦٧ ج ١ .
- * الغنائم ومن يقسمها ٣١٥ ، ٣١٦ ج ٢ .
- * الغوث ٦٨٦ ، ٦٨٧ ج ١ .
- * الغيرة ٥٧٥ ج ١ .
- « ف »
- * فروض الكفايات ٢٩٩ ، ٣٠٠ ج ٢ .
- * فروض الوضوء وصفته ١٧٩ ، ١٨٠ ج ٢ .
- * فضل كتابة الحديث ١٤٢ ، ١٤٣ ج ٢ .
- * الفتوة ٦٧٢ ، ٦٧٣ ج ١ .
- * الفجور ٦٧٠ ج ١ .
- * الفحوى والإشارة ١٦٣ ، ١٦٤ ج ٢ .
- * الفرائض ٤٠٤ ، ٤٠٥ ج ٢ .
- * الفرع ٥٧٥ ج ١ .
- * الفرق بين أهل الوحدة وبين أهل العلم والإيمان ٥٣٥ ، ٥٣٦ ج ١ .
- * الفرق بين أولياء الله وأولياء الشيطان ٦٨٤ ج ١ .
- * الفرق بين السماع والاستماع ٦٧٦ ، ٦٧٧ ج ١ .
- * الفرق بين شرعى العبادات وبدعيها ٦٧٠ ج ١ .
- * الفرق بين المنهاج النبوى والمنهاج الصابئ وما تفرع عنه من المنهج الكلامى ٥٢٢ ، ٥٢٣ ج ١ .
- * الفرقة ٥٥٦ ، ٥٥٧ ج ١ .
- * الفرقة باختلاف الدين ٤٦٠ ، ٤٦١ ج ٢ .
- * الفرقة فى القرآن ٦٩٢ ج ١ .
- * الفروسية ٢٩٨ - ٣٠٠ ج ٢ .
- * الفروق التى يتبين بها كون الحسنة من الله والسيئة من النفس ٦٣٢ ، ٦٣٣ ج ١ .
- * فضل الصحابة ٥٤٦ ، ٥٤٧ ج ١ .
- * الفطرة ٥٢١ ، ٥٢٢ ج ١ .
- * الفقر فى اصطلاحهم ٦٥٦ ج ١ .
- * الفقه (تعريف) ١٧٧ ج ٢ .
- * الفقه (الفن) ١٧٧ - ٥٤١ ج ٢ .
- * الفقر فى اصطلاح الصوفية ٦٥٦ ، ٦٥٧ ج ١ .
- * الفلسفة الأولى ٥٢٦ ، ٥٢٧ ج ١ .
- * الفلك ٥٢٧ ، ٥٢٩ ج ١ .
- * الفئء وأموال بيت المال ومصرفهما ٦٥٧ ، ٦٥٨ ج ١ .
- « ق »
- * قتال أهل البغى ٥٠٨ ، ٥٠٩ ج ٢ .
- * قتال الجمل وصفين ٥٠٧ ، ٥٠٨ ج ٢ .
- * قتال الخوارج والرافضة ونحوهم ٣١١ ، ٣١٢ ج ٢ .
- * قتال الكفار ٣٠١ ، ٣٠٢ ج ٢ .
- * قتال مانعى الزكاة ٣١٣ ، ٣١٤ ج ٢ .
- * قدر السفر ٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٢ .
- * قدم العالم أو شئ منه ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ج ١ .
- * قسمة التركات ٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢ .
- * قسمة الغنيمة ٣١٤ ، ٣١٥ ج ٢ .
- * قصر المسافر الصلاة ٢٢٣ ، ٢٢٤ ج ٢ .
- * قصة الإفك ٧٦ ، ٧٧ ج ٢ .

- * قصة موسى ٥٤، ٥٥، ٦٢، ٦٣ ج ٢.
- * قطعي الدلالة ١٣٥، ١٣٦ ج ٢.
- * قمر^(١) ٥٤، ٥٥ ج ٢.
- * قياس الدلالة ١٦٤، ١٦٥ ج ٢.
- * قياس الشبه ١٦٤، ١٦٥ ج ٢.
- * قياس العلة ١٦٤، ١٦٥ ج ٢.
- * قيام الدين بالكتاب والحديث ٣٠٠، ٣٠١ ج ٢.
- * قيام رمضان ٢١٣، ٢١٤ ج ٢.
- * قيام الليل ٢١٤ ج ٢.
- * القاضي (جنس) ٥٣٥، ٥٣٦ ج ٢.
- * القبر وعذابه ونعيمه ٥٤٢، ٥٤٣ ج ١.
- * القبور المكذوبة ٢٨٤، ٢٨٥ ج ٢.
- * القتال ٢٩٨ - ٣٠٠ ج ٢.
- * القدر ١٥٥، ١٥٦ ج ٢.
- * القدر (فن) ٦٢٧ - ٦٣٥ ج ١.
- * القدر شرعاً ٦٢٧، ٦٢٨ ج ١.
- * القدرة (صفة) ٥٦٩، ٥٧٠ ج ١.
- * القدرة على الفعل ٦٣١، ٦٣٢ ج ١.
- * القدرة والتقدير لغة ٦٢٧ ج ١.
- * القدرية أربعة أصناف ٦٢٨، ٦٢٩ ج ١.
- * القدمان ٥٧٦ ج ١.
- * القديم ٦٣، ٦٤ ج ٢.
- * القرآن (تعريفه) ٧ ج ٢.
- * القرآن أحسن القصص ٦٢، ٦٣ ج ٢.
- * القرآن كلام الله حقيقة ٦٩٢، ٦٩٨ ج ١.
- * القرآن كلام الله حقيقة (الفن) ٦٩١ - ٧٠٣ ج ١.

(١) وانظر : علم الفلك.

- * القراءات ١٩، ٢٠ ج ٢.
- * القراءة خلف الإمام ٢١٧، ٢١٨ ج ٢.
- * القراءة الخارجة عن المصحف العثماني ٣٨١، ٣٨٢ ج ٢.
- * القراءة الملحنة ٦٧٦، ٦٧٧ ج ١، ٣٣٧، ٣٧٤ ج ٢.
- * القرب ٥٨٠، ٥٨٣ ج ١.
- * القسامة ٤٨٢، ٤٨٣ ج ٢.
- * القسم ٤٣٢، ٤٣٣ ج ٢.
- * القسمة ٥٤٠، ٥٤١ ج ٢.
- * القصائد الملحنة ٦٧٥ - ٦٧٧ ج ١.
- * القصاص ٣٣، ٣٤ ج ٢.
- * القصر سنة ٢٢٤، ٢٢٥ ج ٢.
- * القصص ١١، ١٢، ٦٢، ٦٣ ج ٢.
- * القضاء ٥٣٣، ٥٣٤ ج ٢.
- * القضاء بعد الوقت ١٥٠، ١٥١ ج ٢.
- * القضية ١٧١، ١٧٢ ج ٢.
- * القطب ٦٨٦، ٦٨٧ ج ١.
- * القطع في السرقة ٤٩٧، ٤٩٨ ج ٢.
- * القلب ٦٦٨، ٦٦٩ ج ١.
- * القلم ٦٢٧، ٦٢٨ ج ١.
- * القلوب ٦٦٨، ٦٦٩ ج ١.
- * القمر^(١) ٥٢٧ ج ١.
- * القياس ٦٤٥ ج ١.
- * القياس الفاسد ٦٤، ٦٥ ج ٢.
- * القيام للقدام ٥١٧، ٥١٨ ج ١.

(١) وانظر : علم الفلك.

* القيامة الصغرى ٥٤٢، ٥٤٣ ج ١.

* القيامة الكبرى ٥٤٤، ٥٤٥ ج ١.

« ك »

* كتاب القاضي إلى القاضي ٥٤٠، ٥٤١ ج ٢.

* كتاب الله (دليل) ١٥٠، ١٥١ ج ٢.

* كتابة الحديث (فضلها) ١٤٠، ١٤١ ج ٢.

* كتابة القرآن فى اللوح المحفوظ ٦٩١ ج ١.

* كتب التصوف ٦٥٩، ٦٦٠ ج ١.

* كتابة القرآن (فضلها) ١٤٢، ١٤٣ ج ٢.

* كتب التفسير ١٧ - ١٩ ج ٢.

* كتب الحديث ١٣٥، ١٤٠، ١٤١ ج ٢.

* كتب الروم ٣٥٠، ٣٥١ ج ٢.

* كتب الكلام ٦٠٥، ٦٠٦ ج ١.

* كتب المعتزلة^(١) ١٥٦، ١٥٧ ج ٢.

* كتب المنطق ٦٣٩ ج ١.

* كرامات الأولياء ٥٥٥، ٥٥٦ ج ١.

* كشف الرؤوس ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* الكتاب (فقه) ٤٠٩، ٤١٠ ج ٢.

* كنائس ٣١٧، ٣١٨ ج ٢.

* كشف الرؤوس لغير الله ٥١٧، ٥١٨ ج ١.

* كفارة القتل ٤٨٢، ٤٨٣ ج ٢.

« ل »

* لام المذهب ١٦٨، ١٦٩ ج ٢.

* لباس الخرقه ٦٧٢، ٦٧٣ ج ١.

* لباس الصوف ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* لباس الفتوة ٦٧٢، ٦٧٣ ج ١.

(١) وانظر : الكتب فى المؤلفات.

* لبس الصوف ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* لبس الإزار والرداء ٥٨٥، ٥٧٦ ج ١.

* لحوق النسب ٤٥٦، ٤٥٧ ج ٢.

* لغز ٤٠٧، ٤٠٨ ج ٢.

* لغوية (الحقيقة) ١٥٦، ١٥٧ ج ٢.

* لفظ زيارة فبر النبى ﷺ ٢٧٦، ٢٧٧ ج ٢.

* للمنحرفين عن منهج السلف فى كلام الرسول ﷺ

ثلاث طرق ٥٩٢ ج ١.

* لوازم مسلك أهل التأويل ٥٩٤، ٥٩٥ ج ١.

* اللحن ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١ ج ٢.

* اللعان ٤٥٥، ٤٥٦ ج ٢.

* اللعب بالحمام ٣٧٠، ٣٧١ ج ٢.

* اللعب بالشطرنج ٢٧٦، ٢٧٧ ج ٢.

* اللعب بالنرد ٣٧١، ٣٧٢ ج ٢.

* اللعب فى الأعياد ٣٧٠، ٣٧١ ج ٢.

* اللعن ٥٧٥، ٦٢٢ ج ١.

* اللغات ١٥٦، ١٥٧ ج ٢.

* اللفظ بالقرآن ٧٠٠، ٧٠١ ج ١.

* اللقاء ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١.

* اللقيط ٣٨٢، ٣٨٣ ج ٢.

* اللقطة ٣٨٢، ٣٨٣ ج ٢.

* اللهو الحق، واللهو الباطل ٦٧٦ ج ١.

« م »

* ما بين الحمد والشكر من العموم والخصوص

٦٦٢، ٦٦٣ ج ١.

* ما شاء الله وشئت ٥١٢ ج ١.

* ما عليه أهل العلم والإيمان مما يشبه الحلول

والاتحاد ٥٣٦، ٥٣٧ ج ١.

✽ ما يشبه الحلول والاتحاد في معين ٥٣٦، ٥٣٧ ج ١.

✽ ما يشبه الحلول والاتحاد المطلق وهو حق أو مشوب بباطل ٥٣٦، ٥٣٧ ج ١.

✽ ما يضطر إليه عموم الناس ١٥، ١٦ ج ٢.

✽ ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة ٢٥١، ٢٥٢ ج ٢.

✽ ما يفيد العلم ١٣٥، ١٣٦ ج ٢.

✽ ما يكره في الصلاة ٢٠٧، ٢٠٨ ج ٢.

✽ ما يكره ويستحب وحكم القضاء ٢٥٢، ٢٥٣ ج ٢.

✽ ما يلتقي فيه المتكلم بالفيلسوف ٥٢٢، ٥٢٣ ج ١.

✽ ما يلحق من النسب ٤٥٦، ٤٥٧ ج ٢.

✽ ما يوجب القصاص فيما دون النفس ٤٥٩ ج ٢.

✽ مباينة الله للعالم ٥٨٠ ج ١.

✽ مثالن (في الصفات) ٥٩٢ ج ١.

✽ مجاز ٩، ١٠، ١٥٦ ج ٢.

✽ مجمل اعتقاد السلف ٥٤١، ٥٤٢ ج ١.

✽ مجمل مقالات الطوائف في الصفات ٦٠٦ ج ١.

✽ محاسن أهل السنة وفضائلهم ٥٥٨ ج ١.

✽ محبة الله ورسوله ﷺ ٦٦٣، ٦٦٤ ج ١.

✽ محظورات الإحرام ٢٦١، ٢٦٢ ج ٢.

✽ مخاريق الرفاعية وأشباههم ٦٨٦ ج ١.

✽ مذهب أهل السنة ٦١٦، ٦١٧، ٦٢٨ ج ١.

✽ مذهب أهل المدينة ١٦٩، ١٧٠ ج ٢.

✽ مذهب الحرائين ٥٢٩ ج ١.

✽ مذهب السلف ترك التأويل ٥٩٤ ج ١.

✽ مذهب السلف في أسماء الله وصفاته إجمالاً ٥٤١ - ٥٦٧ ج ١.

✽ مذهب السلف في أسماء الله وصفاته تفصيلاً ٥٦٧ - ٦١٦ ج ١.

✽ مذهب السلف وأهل السنة أن القرآن كلام الله ٦٨٨، ٦٩١ ج ١.

✽ مذهب الكرامية ٦٩٢ ج ١.

✽ مذهب الفلاسفة في إثبات الصانع ٥٢٥، ٥٢٧ ج ١.

✽ مذهب مالك ١٦٩، ١٧٠ ج ٢.

✽ مذهب المثلة وبطلانه ٦١١، ٦١٢ ج ١.

✽ مراتب الخلفاء الأربعة في الفضل ٥٤٧ - ٥٤٩ ج ١.

✽ مراتب إنكار المنكر ٢٩١ ج ٢.

✽ مراد المشايخ ٦٨٢، ٦٨٣ ج ١.

✽ مسائل الأصول ٦١٠، ٦١١ ج ١.

✽ مسائل الفروع ٦١٠، ٦١١ ج ١.

✽ مسالك الناس في الأدلة السمعية ٥٩٢ ج ١.

✽ مسالك الناس في الأدلة العقلية ٥٩٨ ج ١.

✽ مستند الاختلاف في التفسير ١٥، ١٦ ج ٢.

✽ مسجد النبي ﷺ (المجاورة فيه) ٢٨٣، ٢٨٤ ج ٢.

✽ مسمى القياس ٦٥٠ ج ١.

✽ مشاهد ٢٨٦ ج ٢.

✽ مشهد الحسين ٥٠٩، ٥١٠ ج ١.

✽ مشهد النجف ٥٠٩، ٥١٠ ج ١.

✽ مصحف عثمان ١٩، ٢٠ ج ٢.

- * مصطلح أهل الحديث (فن) ١٣٥ - ١٤٢ جـ ٢.
- * مصنفات أبي عبد الرحمن السلمي ١٤١، ١٤٢ جـ ٢.
- * معجزات الأنبياء ٥١٣، ٥١٤، ٦٨٨ جـ ١.
- * مفصل الاعتقاد (فن) ٥٤١ - ٥٦١ جـ ١.
- * مقادير ديات النفس ٤٨٠، ٤٨١ جـ ٢.
- * مقالة التعطيل ٦٠٦، ٦٠٧ جـ ١.
- * مقامات الأولياء ٦٥٩، ٦٦٠ جـ ١.
- * مقدمة فى أصول التفسير (فن) ٧ - ٢١ جـ ٢.
- * منافع هذه الأنواع من الشرك والعبادات المبتدعة ٥١٦، ٥١٧ جـ ١.
- * منامات ١٣٨، ١٣٩ جـ ٢.
- * مناسك حج المشاهد ٢٨٦ جـ ٢.
- * منزل ٦٩١ جـ ١.
- * منشأ علم السلوك والتصوف واستمداده ٦٥٨، ٦٥٩ جـ ١.
- * من قد يستفيد من علم المنطق ٦٤٠، ٦٤١ جـ ١.
- * منهج المتكلمين فى الاستدلال على إثبات الصانع ٥٢٣ - ٥٢٥ جـ ١.
- * من يستفتى ١٧٢، ١٧٣ جـ ٢.
- * مهذب المنطلق ٦٤١، ٦٤٢ جـ ١.
- * مؤاخاة النساء الأجانب ٦٧٣، ٦٧٤ جـ ١.
- * موضوع أصول التفسير ٨، ٩ جـ ٢.
- * موضوع علم المنطق ٦٤١، ٦٤٢ جـ ١.
- * موقف الإمام والمؤمنين ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٢.
- * مؤلفات فى الحديث ١٤١، ١٤٢ جـ ٢.
- * مؤلفات أحمد ١٤١، ١٤٢ جـ ٢.
- * مؤلفات السلف ٦٠٩، ٦١٠ جـ ١.
- * ميراث أهل الملل ٤٠٧، ٤٠٨ جـ ٢.
- * ميراث البنات وبنات الابن والأخوات ٤٠٥ جـ ٢.
- * ميراث الجدة ٤٠٥ جـ ٢.
- * ميراث الحمل ٤٠٧، ٤٠٨ جـ ٢.
- * ميراث ذوى الأرحام ٤٠٧، ٤٠٨ جـ ٢.
- * ميراث القاتل والولاء ٤٠٨، ٤٠٩ جـ ٢.
- * ميراث المطلقة ٤٠٧، ٤٠٨ جـ ٢.
- * الماء تحت العرش ٦١، ٦٢ جـ ٢.
- * المادة ٥٢٩ جـ ١.
- * الماهية ٦٤٢، ٦٤٣ جـ ١.
- * المباح ١٤٧، ١٤٨ جـ ٢.
- * المتابعة ٥١٥، ٥١٦ جـ ١.
- * المتباينة ٥٩١ جـ ١.
- * المترادفة ٥٩١ جـ ١.
- * التشابه ٤٠ جـ ٢.
- * المتصوفة ٨٠، ٨١ جـ ٢.
- * المتفق عليه ١٣٦، ١٣٧ جـ ٢.
- * المتكافئة ٥٩١ جـ ١.
- * المتواتر ١٣٥ جـ ٢.
- * المتواطئة ١٤، ١٥ جـ ٢.
- * المثل ٢٧، ٢٨ جـ ٢.
- * المجاز ١٥٦، ١٥٧ جـ ٢.
- * المجاز فى القرآن ٩، ١٠ جـ ٢.
- * المجانين ٥٤٥، ٥٤٦ جـ ١.
- * المجاورة فى المساجد الثلاثة ٢٨٣، ٢٨٤ جـ ٢.
- * المجمع ١٥٩، ١٦٠ جـ ٢.

* المستحب ١٤٧، ١٤٨ ج ٢.
 * المستفيض ١٣٥، ١٣٦ ج ٢.
 * المسجد الأقصى والمجاورة فيه ٢٨٠ - ٢٨٤ ج ٢.
 * المسجد الحرام والمجاورة فيه ٢٨٣، ٢٨٤ ج ٢.
 * المسجد النبوى ٦٠١، ٦٠٢ ج ١.
 * المسح على الخفين ١٨٠، ١٨١ ج ٢.
 * المشاهد المكذوبة ومتى حدثت ٢٨٤ - ٢٨٦ ج ٢.
 * المشايخ ٦٨٢، ٦٨٣ ج ١.
 * المشترك ١٥٧، ١٥٨ ج ٢.
 * المشتركة ١٤، ١٥ ج ٢.
 * المشروع من الأذكار والأدعية ومراتبها ٦٧٣، ٦٧٤ ج ١.
 * المشهور ١٣٥، ١٣٦ ج ٢.
 * المشيئة ٥٧٣، ٥٧٤ ج ١.
 * المشى الذى يضر الإنسان بلا فائدة ٦٧٣، ٦٧٤ ج ١.
 * المصاحف ٦٩٨، ٦٩٩ ج ١.
 * المصالح المرسلة ١٥٥، ١٥٦ ج ٢.
 * المصحف ٧٠٣ ج ١.
 * المصحف العثمانى ١٩، ٢٠ ج ٢.
 * المضاربة ٣٥٥، ٣٥٦ ج ٢.
 * المضاف إلى الله على ثلاثة أقسام ٥٨٦، ٥٨٧ ج ١.
 * المظالم ٥٣٢، ٥٣٣ ج ٢.
 * المظالم المشتركة ٣٧٥، ٣٧٦ ج ٢.
 * المعجزة ٥٥٥، ٥٥٦، ٦٨٧ ج ١.
 * المطلق ١٥٩ - ١٦٢ ج ٢.

* المجيء ٥٨٤، ٥٨٥ ج ١.
 * المحبة ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٦٦٣ ج ١.
 * المحجوبون عن فهم القرآن ٨، ٩ ج ٢.
 * المحرمات إلى أمد ٤١٨، ٤١٩ ج ٢.
 * المحرمات بالرضاع ٤٦٤ ج ٢.
 * المحرمات بالمصاهرة ٤١٧، ٤١٨ ج ٢.
 * المحرمات بالنسب ٤١٧، ٤١٨ ج ٢.
 * المحرمات فى النكاح ٤١٧، ٤١٨ ج ٢.
 * المحكم ٥٩٧ ج ١، ٩، ١٠ ج ٢.
 * المخالطة ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.
 * المختلعة ٤٥٩، ٤٦٠ ج ٢.
 * المداد ٦٩٥، ٦٩٦، ٧٠٢ ج ١.
 * المدائح ٨١، ٨٢ ج ٢.
 * المدير ٤٠٩، ٤١٠ ج ٢.
 * المذاهب فى حد الإيمان ٦١٦، ٦١٧ ج ١.
 * المراثى ٨١، ٨٢ ج ٢.
 * المراسيل ١٥٢، ١٥٣ ج ٢.
 * المرأة ٨٦، ٨٧ ج ٢.
 * المرتد ٥١٠، ٥١١ ج ٢.
 * المردان ٦٧٣، ٦٧٤ ج ١.
 * المرسل ٤٤، ٤٥ ج ٢.
 * المرید ٦٥٧، ٦٥٨ ج ١.
 * المريض ٢٢٣، ٢٢٤ ج ٢.
 * المزارعة ٣٥٧، ٣٥٨ ج ٢.
 * المساجد ٢٥٥ ج ٢.
 * المساقاة ٣٥٧، ٣٥٨ ج ٢.
 * المستر بالمعصية ٢٩٦، ٢٩٧ ج ٢.
 * المسترسل ٣٣٣ ج ٢.

- * المعية ٥٨٠ - ٥٨٢ ج ١ .
- * المغفرة ٥٧٥ ج ١ .
- * المغالبات ٣٧٢ ، ٣٧٣ ج ٢ .
- * المفاوضة ٣٥٧ ، ٣٥٨ ج ٢ .
- * المفردات (فى علم المنطق) ٦٤٥ ، ٦٤٦ ج ١ .
- * المنقود ٤٠٧ ، ٤٠٨ ج ٢ .
- * المقامات والأحوال ٦٦١ ج ١ .
- * المقام الأول فى الحد ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٧ ج ١ .
- * المقام الثانى (فى الحد) ٦٤٤ ج ١ .
- * المقاييس العقلية ٥٢٢ ، ٥٢٣ ج ١ .
- * المقبوض بعقد فاسد ٣٣٦ ، ٣٣٧ ج ٢ .
- * المقت ٥٧٥ ج ١ .
- * المقدمات فى (المنطق) ٦٤٦ ، ٦٤٧ ج ١ .
- * المقيد ١٥ ، ١٦ ج ٢ .
- * المكاتبه ١٣٦ ، ١٣٧ ج ٢ .
- * المكاشفات ٦٨١ ، ٦٨٢ ج ١ .
- * المكر ٥٧٥ ج ١ .
- * المكس ٣٢٩ ، ٣٣٠ ج ٢ .
- * الملك ٢٨ ، ٢٩ ج ٢ .
- * الملاهى ٦٧٦ ، ٦٧٧ ج ١ .
- * الملوك ٥٢٧ ج ١ .
- * المماحله ٥٧٥ ج ١ .
- * المناسخات ٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢ .
- * المناسك ٢٥٥ ، ٢٥٦ ج ٢ .
- * المنافق ١٤ ، ١٥ ج ٢ .
- * المنامات ١٥٥ ، ١٥٦ ج ٢ .
- * المناولة ١٣٩ ، ١٤٠ ج ٢ .
- * المنحرفون عن اتباع الأئمة فى الأصول والفروع
- * أنواع ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢ .
- * المنحرفون عن القرآن ، ٧ ، ٨ ج ٢ .
- * المنطق (فن) ٦٣٩ - ٦٥١ ج ١ .
- * المنطقى ٦٤١ ، ٦٤٢ ج ١ .
- * المنقطع ١٣٧ ، ١٣٨ ج ٢ .
- * المنهاج الصابئى ٥٢٢ ، ٥٢٣ ج ١ .
- * المنهاج النبوى ٥٢٢ ، ٥٢٣ ج ١ .
- * المؤاخاة ٦٧٢ ، ٦٧٢ ج ١ .
- * المواد التى خلقت منها السموات وآدم ٥٢٩ ج ١ .
- * المواقيت ٢٥٦ ، ٢٥٧ ج ٢ .
- * الموصى إليه ٤٠٣ ج ٢ .
- * الموصى به ٤٠٣ ج ٢ .
- * الموصى له ٤٠٢ ، ٤٠٣ ج ٢ .
- * الموضوع ١٣٨ - ١٤٠ ج ٢ .
- * المؤلفات والمؤلفون فى المنطق ٦٥٨ ، ٦٥٩ ج ١ .
- * المياه ١٧٧ ج ٢ .
- « ن »
- * نار ٨٨ ، ٨٩ ج ٢ .
- * نجوم ٥٤ ، ٥٥ ج ٢ .
- * نزول الرب إلى سماء الدنيا ٥٨٣ - ٥٨٥ ج ١ .
- * نسك النبى والغلط فيه ٢٦٠ ، ٢٦١ ج ٢ .
- * نشأة المذاهب ١٦٨ ، ١٦٩ ج ٢ .
- * نشر الصحائف ٥٤٤ ، ٥٤٥ ج ١ .
- * نصب السلطان ٥٠١ ج ٢ .
- * نظر ٣٨٧ ، ٣٨٨ ج ٢ .
- * نفقة الأقارب والمالك ٤٦٨ ، ٤٦٩ ج ٢ .

- * نفقة البهائم ٤٧١، ٤٧٢ ج ٢.
- * نفقة الزوجة ٤٦٥، ٤٦٦ ج ٢.
- * نقد مذهب المرجئة ٦١٧، ٦١٨ ج ١.
- * نقل المؤلف عن أهل الكلام ٦٠٥، ٦٠٦ ج ١.
- * نكاح التحليل ٤٢٢، ٤٢٣ ج ٢.
- * نكاح المتعة ٤٢٢، ٤٢٣ ج ٢.
- * نهج الأنبياء في الاستدلال ٥٢٢، ٥٢٣ ج ١.
- * نواقض الوضوء ١٨١، ١٨٢ ج ٢.
- * الناسخ والمنسوخ ١٥، ١٦ ج ٢.
- * النجاء الثلاثمائة ٦٨٦، ٦٨٧ ج ١.
- * النجش ٣٣٣ ج ٢.
- * النداء ٥٧٢، ٥٧٣ ج ١.
- * الندم ٦٦٤، ٦٦٥ ج ١.
- * النذر للمخلوقات ٥٠٨، ٥٠٩ ج ١.
- * النذور ٤٤٦، ٤٤٧ ج ٢.
- * الترد ٣٧١ ج ٢.
- * النزول ٥٨٠، ٥٨١ ج ١.
- * النساء ٤١٠، ٤١١ ج ٢.
- * النسب ٥٨٤، ٥٨٥ ج ١.
- * النسخ ١٥، ١٦، ١٥١ ج ٢.
- * النسك ٦٥٥ ج ١.
- * النشرة ٥١٢ ج ١.
- * النشور ٤٣٢ ج ٢.
- * النص ١٥٩، ١٦٠ ج ٢.
- * النصوص ٤٩٤، ٤٩٥ ج ٢.
- * النطاح بين الكباش ٣٧٣، ٣٧٢ ج ٢.
- * النظائر ١٤، ١٥ ج ٢.
- * النظر إلى الأجنبية والأمرد ٤١٠، ٤١١ ج ٢.
- * النظر (أصول فقه) ١٤٧ ج ٢.
- * النظر في كتاب المتكلمين ٦٠٥، ٦٠٦ ج ١.
- * النظر والاستدلال ٥٦٠، ٥٦١ ج ١.
- * النفاق ٨٤، ٨٥ ج ٢.
- * النفخات ٥٤٢، ٥٤٣ ج ١.
- * النفس ٥٨٨، ٥٨٩ ج ١.
- * النفقات ٤٦٢، ٤٦٣ ج ٢.
- * النفي في الجملة مذهب... ٦٠٦، ٦٠٧ ج ١.
- * النصار بين الديوك ٣٧٢، ٣٧٣ ج ٢.
- * النقط ٦٩٨، ٦٩٩ ج ١.
- * النقل ١٥، ١٦ ج ٢.
- * النكاح ٤٠٩، ٤١٠ ج ٢.
- * النهي عن البدعة ٥٥٦، ٥٥٧ ج ١.
- * النهي يقتضي الفساد ١٦١، ١٦٢ ج ٢.
- * النية ١٩٩، ٢٠٠ ج ٢.
- « ه »
- * الهبة ٣٩٧، ٣٩٨ ج ٢.
- * الهجاء ٨١، ٨٢ ج ٢.
- * الهجر ٦٤١، ٦٤٢ ج ١.
- * الهجرة ٣٥، ٣٦، ٣٠٢، ٣٠٣ ج ٢.
- * الهدية ٤٠٠، ٤٠١ ج ٢.
- * الهدى والأضحية ٢٨٩ ج ٢.
- « و »
- * واجب ١٤٧، ١٤٨ ج ٢.
- * واجب الوجود ٥٢٥، ٥٢٦ ج ١.
- * وجوب اتباع الكتاب والسنة والإجماع ١٥٤،

١٥٥ ج ٢.

* واضع علم أصول الفقه ١٤٧ ج ٢.

* واضع علم المنطق ٦٤٠، ٦٤١ ج ١.

* وضع الرأس قدام بعض الشيوخ أو بعض الملوك
٥١٧، ٥١٨ ج ١.

* ولاية الحسبة واختصاصهم ١٩٠، ١٩١ ج ٢.

* ولد الأم ٤٠٥، ٤٠٦ ج ٢.

* وليمة الختان ٤٢٧، ٤٢٨ ج ٢.

* وليمة العرس ٤٢٧، ٤٢٨ ج ٢.

* وليمة الموت ٤٢٧، ٤٢٨ ج ٢.

* وليمة الولادة ٤٢٧، ٤٢٨ ج ٢.

* الواقعة ٦٩٣، ٦٩٤ ج ١.

* الوتر ٢١١، ٢١٢ ج ٢.

* الوجد ٦٨٢-٦٨٤ ج ١.

* الوجه ٥٧٦ ج ١.

* الوجوه ١٤، ١٥ ج ٢.

* الوحى ٧ ج ٢.

* الوديعة ٣٧٩، ٣٨٠ ج ٢.

* الورع ٦٧٩، ٦٨٠ ج ١.

* الورع المستحب ٦٧٨، ٦٧٩ ج ١.

* الورع المشروع ٦٧٨، ٦٧٩ ج ١.

* الورع الواجب ٦٧٨، ٦٧٩ ج ١.

* الوسائط ٥٠٧، ٥٠٨ ج ١.

* الوسيلة ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧ ج ١.

* الوصايا ٤٠١، ٤٠٢ ج ٢.

* الوصية بالأنصاء والأجزاء ٤٠٣ ج ٢.

* الموضوع ١٧٨، ١٧٩ ج ٢.

* الوعد ٦٢١، ٦٢٢ ج ١.

* الوعيد ٦٢١، ٦٢٢ ج ١.

* الوقف ٣٨٣، ٣٨٤ ج ٢.

* الوقوف على السطح دائماً ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* الوقوف فى الشمس ٦٧١، ٦٧٢ ج ١.

* الوكالة ٣٥٣، ٣٥٤ ج ٢.

* الولاء ٤٠٨، ٤٠٩ ج ٢.

* الولايات ومن يستحقها ويقدم فيها ٣٠٣ -

٣٠٧ ج ٢.

* الولاية ٥٣١، ٥٣٢، ٦٨٤، ٦٨٥ ج ١.

* الولى فى النكاح ٤١٣، ٤١٤ ج ٢.

« لا »

* لا يشرع شئ فى العبادات عند القبور ٢٨٦

ج ٢.

* لا يسلب الفاسق الملى اسم الإيمان المطلق ٦٢١

ج ١.

* لا يرى الله أحد فى الدنيا بعينه ٥٨٨ ج ١.

* لا يستثنى فى الإسلام ٦٢١، ٦٢٢ ج ١.

« ي »

* اليدان ٥٧٦ ج ١.

* اليقين ٦٦٩ ج ١.

* اليمين ٣٥، ٣٦ ج ٢.

* اليمين فى الدعاوى ٥٤٥، ٥٤٦ ج ٢.

* اليوم الآخر ٥٤٢، ٥٤٣ ج ١.

علوم أخرى وصناعات

- * العلم الموروث عن النبي ﷺ هو الذى يستحق أن يسمى علماً، أو لا يكون علماً وإن سُمى به، ولئن كان نافعاً فلا بد أن يكون فى ميراث النبي ﷺ ما يغنى عنه مما هو مثله وخير منه ٣٧٢، ٣٧٣ ج ١٠، ٣٥ ج ٢٣.
- * شريعة الإسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين، وإن كان صحيحاً كالجبر والمقابلة ١١٦، ١١٧ ج ٩.
- * وليجتهد أن يعتصم فى كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور عن النبي ﷺ، وإذا أشبه عليه - مما قد اختلف فيه الناس... الكتب والمصنفون فيه ٣٧٢، ٣٧٣ ج ١٠.
- * العلم هو النقل المصدق والبحث المحقق ٢٣٣، ٢٣٤ ج ٦.
- * الطريقة الموصلة للعلم والطريقة الموصلة للعمل ٢٧٧ ج ١٠.
- * من العلوم ما لا يعلمه غير الأنبياء إلا بخير الأنبياء ٧٥، ٧٦، ٧٧ ج ١٣.
- * العلوم الشرعية والعلوم العقلية، ما خرج من العلوم العقلية عن مسمى الشرعية وهو ما لم يأمر به الشارع ولم يدل عليه فهو يجرى مجرى الصناعات كالفلاحة والبنائة والنساجة، وهذا لا يكون إلا من العلوم المفضولة المرجوحة ٧٠ ج ٩، ١٢٣ - ١٢٦ ج ١٩.
- * العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول ﷺ وقد يكون علم من غير الرسول ولكن فى أمور دينوية كالطب والحساب ج ٧٥ - ١٣.
- * العلم علمان: فعلم القلب هو النافع، وعلم

مقدمة فى الأمية، والعلم والعلوم، والعلماء^(١) الأمية

- * «الأمى» نسبة إلى الأمة: لم يتميز عنها بما يمتاز به الخاصة من الكتابة والقراءة، ويقال: الأمى لمن لا يقرأ ولا يكتب كتاباً ٢٣٤، ٢٣٥ ج ١٧، ٧٣ ج ٢٥.
- * ثم يقال لمن ليس لهم كتاب منزل من الله يقرؤونه وإن كان قد يكتب ويقرأ ما لم ينزل، وبهذا المعنى كان العرب كلهم أميين ٢٣٤ ج ١٧.
- * والمسلمون أمة أمية بعد نزول القرآن وحفظه لأنهم لا يحتاجون إلى كتابة دينهم ولا إلى حساب ٢٣٤، ٢٣٥ ج ١٧.
- * ليس فى كون الشخص لا يخط ذم إذا قام بالواجب، إنما الذم على كونه لا يعقل الكتاب الذى أنزل إليه سواء كتبه أو قرأه أو لم يكتبه ولم يقرأه ٢٣٢ - ٢٣٦ ج ١٧.
- * الأمية - مثل الكتاب والحساب - منها ما هو محرم، ومنها ما هو مكروه، ومنها ما هو نقص وترك الأفضل ٩٣ - ٩٥ ج ٢٥.
- * وإن استعان به على تحصيل ما يضره أو يضر الناس كان ضرراً ومنفعة وسيئة ٩٥ ج ٢٥.
- * إن أمكن أن يستغنى عنها بالكلية بحيث ينال كمال العلوم من غيرها وينال كمال التعليم بدونها كان أفضل له وأكمل، وهذا حال نبيينا ﷺ ٩٥ ج ٢٥.

(١) استخلصت من مباحث فى رسائل العقائد والفقه المتقدمة.

اللسان حجة الله على عباده ١٢٥، ١٢٦،

٢٠٣ ج ١٣.

* العلم النافع هو أصل الهدى، والعمل بالحق هو الرشد ٢٧، ٢٨ ج ١٠.

* قول يحيى بن عمار: العلوم خمسة ٨٨، ٨٩ ج ١٠.

* العلوم بعضها أفضل من بعض، العلم بالله أفضل من العلم بخلقه، وهو أكبر العلوم وأعلاها ١٦٣ ج ٩.

* طلب العلم الشرعى فرض كفاية، ومنه فرض عين ٤٩ ج ٢٨.

* يجب أن يعلم المسلمون أولادهم ما أمر الله بتعليمهم إياه ٢٧٤، ٢٧٥ ج ١١.

* وجوب حفظ العلم على أهله الذين رأسوا فيه أو رزقوا عليه ١٠٥، ١٠٦ ج ٢٨.

* طلب حفظ القرآن مقدم على كثير مما تسميه الناس علماً؛ وهو إما باطل أو قليل النفع، وهو أيضاً مقدم فى التعليم فى حق من يريد أن يتعلم علم الدين من الأصول والفروع ٣٥ ج ٢٣.

* بخلاف ما يفعله كثير من أهل البدع من الأعاجم وغيرهم حيث يشتغل أحدهم بشيء من فضول العلم: من الكلام، أو الجدل والخلاف، أو الفروع النادرة، أو التقليد الذى لا يحتاج إليه، وغرائب الأحاديث التى لا تثبت ولا ينتفع بها، وكثير من الرياضيات لا تقوم عليها حجة ٣٥ ج ٢٣.

* أياً أفضل تكرار التلاوة التى لا يحتاج إلى تكرارها، وكذلك إذا كان حفظ من القرآن ما يكفيه وهو يحتاج إلى علم آخر كالفقه^(١) ٣٥،

(١) وانظر: المنطق «مسائله، حده، موضوعه» ص ٣٦.

٣٦ ج ٢٣.

* علم النبوة من الإيمان، والقرآن وما يتبع ذلك من الفقه والحديث وأعمال القلوب إنما خرجت من الأمصار التى سكنها أصحاب الرسول ﷺ وهى: الحرمان، والعراقان والشام، وسائر أمصار الإسلام تبع ٢٠٩ - ٢١٥ ج ١٠، ٢١١ ج ١٣.

* فضل علوم وأعمال أتباع الرسول ﷺ على علوم أهل الكتابين فضلاً عن الصابئة، فضلاً عن مبتدعتهم ٦٣، ٦٤ ج ٤.

* علوم متفلسفة الهند واليونان وفارس والروم: كالمنطق، والطبيعة والهيئة لما صارت إلى المسلمين هذبوها ١٠١، ١٠٢ ج ٤.

* لكن بقى فيها من الباطل والضلال شيء كثير ٨٧ ج ٩.

* أدخل كثير من الناس من علم أهل الكتاب ومن فارس والروم ما أدخلوه على المسلمين ٨٨ - ٩٠ ج ١٥.

* نهى النبى ﷺ عن مشابهة فارس والروم يدل على أن مشابهة اليونانيين والهند المشركين أعظم وهم الذين ابتلى المسلمون بعلومهم ١٢٦، ١٢٧ ج ١٦، ١٦١ ج ١٧.

* العلماء ثلاثة: عالم بالله ليس عالماً بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله، وعالم بالله وبأمر الله ١٧٦ ج ٣، ٢١١ - ٢١٨ ج ١١، ٢٠٣ ج ١٣.

* العلم الذى يوجب خشية الله، والعلماء الذين يخشونه ١٧٦ ج ٣.

* من آداب العالم والمتعلم ١١ - ١٣ ج ٢٨.

علم الفلك

مقدمة

أولية الله وأدلة وجوده^(١)

* سبب سؤال المشركين للنبي ﷺ: هل ربه من

كذا، أو من كذا...، وسؤال اليهود....

١٢٣، ١٢٤، ٢٧٠، ٢٧١ ج ١٧.

* «جئنا نسألك عن أول هذا الأمر فقال: كان الله

ولم يكن شيء قبله» أخبار بخلق السموات

والأرض وما بينهما، لا بابتداء الحوادث، ولا

بأول مخلوق^(٢) ١٢١ - ١٣٧ ج ١٨.

* العرش خلق قبل القلم ٨١، ٣٥٠ ج ٦،

١٢٢، ١٢٣ ج ١٨.

* العرش فوق جميع المخلوقات ٣٥٦، ٣٥٧

ج ٦.

* العرش فوق الكرسي ٧٨ ج ٥.

* العرش ليس فلماً مستديراً مطلقاً، فوق

السموات مثل القبة، حملته، له قوائم، مقدار

ارتفاعه لا يعلم بالهيئة ٣٠، ٣١ ج ٣، ١٢١

ج ٥، ٣٢٦ - ٣٣٤ ج ٦.

* كان العرش على الماء قبل أن يخلق السموات

والأرض ٣٢٨، ٣٢٩ ج ٦.

* العرش لا يفنى ١٧٤ ج ١٨.

الحجب^(٣)

* تحت العرش بحر ٣٥٦، ٣٥٧ ج ٣.

(١) انظر: توحيد الربوبية ج ٣٦.

(٢) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* الكتاب المكنون عنده تحت العرش، اللوح

المحفوظ ١٧٦ ج ١، ٨٦، ٨٧ ج ١٦.

* القلم، عظمته، كقدر ما بين السماء والأرض

١٢٢، ١٢٣ ج ١، ٨٦، ٨٧ ج ١٦.

* خلق قبل السموات والأرض ١٢٢، ١٢٣ ج ١٨.

* الكرسي، فوق الأفلاك ٧٨ ج ٥، ٣٣٢،

٣٣٣، ٣٥٠ ج ٦.

* نسبة الكرسي للعرش ٧٨ ج ٥.

* الجنة ٢٤٣، ٢٤٤ ج ٢٨.

* ليست داخل السموات ٣١ ج ٣.

* الفردوس أوسط الجنة، وأعلى الجنة، ومنه تفجر

أنهار الجنة، وسقفها عرش الرحمن ١٠٦

ج ٢٥.

* «إن في الجنة مائة درجة كل درجتين بينهما كما

بين السماء والأرض»، «إنها جنان...» ٣٣١،

٣٣٢ ج ٦.

* بماذا يعرف الزمن في الجنة وليس فيها شمس ولا

قمر ٢٩٩ ج ٢.

* الجنة لا تفنى^(١) ١٧٤ ج ١٨.

* معرفة أقدار الأفلاك والكواكب وصفاتها ومقادير

حركاتها وما يتبع ذلك علم صحيح لكن

جمهور التدقيق فيه كثير التعب قليل الفائدة

كالعالم - مثلاً - بمقادير الدقائق والثواني

والثوالت في حركات السبعة المتحيرة ٦٩

ج ٩، ١١٠ ج ٣٥.

* الأفلاك مستديرة الشكل لا مسطحة، الجهة العليا

هي جهة - المحيط - وهو المحذب - الجهة

السفلى هي المركز، وليس للأفلاك إلا

(١) وانظر: مجمل اعتقاد السلف ج ٣٦.

جهتان^(١) ٧٨ ، ٧٩ ، ٢١٥ ج ٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ ج ٦ ، ٨٠ ، ١٠٥ - ١٠٨ ج ٢٥ .

* الفلاسفة أصابوا فى استدارة الأفلاك وأخطأ من خالفهم من المتكلمين ١٨٢ ، ١٨٣ ج ١٧ .

* استدارة الأفلاك لاتنافى علو الله ولا أن العرش سقف الجنة ١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٥ .

* المتوقف فى عدم القول باستدارتها قبل البيان فعل الواجب ، وكذلك من لم يزل يستفيد ذلك من جهة لا يثق بها ١٠٨ ج ٢٥ .

* الأفلاك هل هى السموات أو غيرها؟ ٣١ ج ٣ ، ٣٣٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ - ٣٥٨ ج ٣٦٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ج ١٦ .

* السموات مستديرة عند علماء المسلمين لا مربعة ولا مسدسة ، أدلة ذلك ٧٨ ج ٥ ، ٣٥١ - ٣٥٣ ج ٦ .

* السماء والأرض أعظم من الشمس والقمر والليل والنهار ١٣٧ ج ١٦ .

* السماء اسم جنس للعالى فإذا قيد بشئ قيد به : قد يخص بما فوق العرش تارة ، وبالأفلاك تارة ، وبالسحاب تارة ، وبسقف البيت تارة .. ٩٤ - ٩٨ ج ١٢ ، ٦٩ - ٧٢ ج ١٦ ، ١٤٤ ج ٢٤ .

* السموات خلقت من بخار الماء وهو الدخان الذى كان العرش عليه^(٢) ٢٥٧ ج ٥ ، ٣٥٩ ج ٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٤٧ ج ١٧ ، ١٢٣ ، ١٣٣ ج ١٨ .

* السموات هى التى نراها ، وليست متصلة بالأرض لا على جبل «قاف» ولا غيره ٣٥٥ -

(١) انظر أيضاً فى الفلك والأفلاك: توحيد الربوبية ج ٣٦ .

(٢) الرد على من قال بقدمها: توحيد الربوبية ج ٣٦ .

٣٥٧ ج ٦ .

* السموات سواها الله كما سوى الشمس والقمر وغير ذلك فعدل بين أجزائها ، ولو كان أحد جانبي السماء داخلاً أو خارجاً لكان فيه فروج ٨٤ ، ٨٥ ج ١٦ .

* السماء الدنيا ٣٥٦ ج ٦ .

* سماء الدنيا محيطة بالأرض ٧٨ ج ٥ .

* قول ابن المنادى: إن السماء تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين غير متحركين أحدهما فى ناحية الشمال والآخر فى ناحية الجنوب ، ودليله ١٠٦ ، ١٠٧ ج ٢٥ .

* الشمس مخلوقة مع السموات والأرض ٣٥٨ ج ٦ .

* الشمس سواها الله ٨٤ ، ٨٥ ، ١٣٧ ج ١٦ ، ١٠٢ ج ٣٥ .

* الشمس أعظم ما يرى فى عالم الشهادة ، وأعمه نفعاً وتأثيراً ، من منافعها ١٣٧ ، ١٤٠ ج ١٦ ، ٨٨ ج ٢٣ ، ١٠٢ ج ٣٥ .

* سير الشمس فى المنازل ٣٩ ، ٤٠ ج ١٥ .

* تجرى فى فلك مستدير لا مربع ٣٥٢ ، ٣٥٣ ج ٦ .

* الشمس نار ونور ، إشراق وإحراق ٣٥١ ، ٣٥٢ ج ٦ .

* الشمس هل هى فى السماء «السقف» وهل حركتها بحركة الفلك ٣١ ج ٣ ، ٣٥٤ - ٣٥٧ ج ٦ .

* الشمس فى الفلك لا تنتقل من سماء إلى سماء ٣٥٦ ، ٣٥٧ ج ٦ .

* ينبسط نور الشمس على مائة وثمانين درجة

* النجوم أخبر الله أنها رينة للسماء الدنيا ٣٥٦ جـ ٦.

* النجوم التي ترحم بها الشياطين نوع آخر غير النجوم الثابتة في السماء التي يهتدى بها، ولهذا حقيقة مخالفة لتلك ١٠٣ جـ ٣٥.

* الشيا ١٩٢ جـ ١٧.

* وبنوا المراصد يرصدون فيها الكواكب يعبدونها ويسبحونها ٨٥ جـ ٣٥.

* دوران الكواكب حول القطب، ودوران المتوسطة في السماء على مدار أوسع... ٣٥٢، ٣٥٣ جـ ٦، ١٢٩، ١٣٠ جـ ٢٢.

* القطب ليس هو الجدى، الكواكب تدور والجدى لا يدور ١٢٩، ١٣٠ جـ ٢٢.

* الهواء يحيط بالماء والأرض ٣٥٧ جـ ٦.

* الهواء طبيعته الصعود لا الهبوط عامة الرياح وماكان الرسول يخشاه من هبوبها ١٩٦ جـ ١٧.

* الملك يزجي السحاب كما يزجي السائق المطى ٢٩٧ جـ ٢، ١٤٥ جـ ٢٤.

* الحركات إما «قسرية» وهي تابعة للقاسر، أو «طبيعية» وإنما تكون إذا خرج المطبوع عن مركزه فيطلب عوده إليه، أو «إرادية» وهي الأصل فجميع الحركات تابعة للحركة الإرادية التي تصدر عن ملائكة الله تعالى «المدبرات أمراً» «المقسمات أمراً» ٣٣٤ جـ ٦.

* البرق ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٤.

* الرعد ١٤٤، ١٤٥ جـ ٢٤.

* المطر يخلقه في السماء من السحاب، ومن السحاب ينزل، المادة التي يخلق منها هي الهواء الذي في الجو وما يتصاعد من أبخرة الأرض ٢٩٧ جـ ٢، ٢٣١، ٢٣٢ جـ ٨، ١٤

كصوفها ليس من علم الغيب، التخويف بذلك موجود وإن علم بالحساب ٢١٦ جـ ٥.

* لم يذكر انتقال الشمس في البروج ٣٩، ٤٠ جـ ١٥.

* القمر مخلوق مع السموات والأرض ٧٨ جـ ٦.

* هل هو في السماء؟ وهل حركته بحركة الفلك؟ ٣١ جـ ٣، ٣٥٤ - ٣٥٧ جـ ٦.

* القمر في الفلك لا ينتقل من سماء إلى سماء ٣٥٦، ٣٥٧ جـ ٦.

* القمر نور محض، إشراق بلا إحراق ٢٣٢، ٢٣٣ جـ ٦.

* القمر هو الغاسق، ما له من التأثير في الأرض لا سيما في حال كسوفه ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩٠ جـ ١٧.

* ليس العبد مأموراً أن يتكلف معرفة ما يخفى من أسباب الخير والشر الكونية ١٠٤ جـ ٣٥.

سر الأمر بالتفكير في المخلوقات

دون الخالق

* الليل والنهار وسائر أحوال الزمان تابعة للحركة ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦ جـ ٦.

* الليل والنهار الحاصل بالشمس تبع للسموات والأرض، لم يخلقا قبل السموات والأرض، وليساً جسماً قائماً بنفسه ولكنه صفة وعرض قائم بغيره، الظلمة والليل قيل هي كذلك، وقيل... ١٧١، ٣٥٨، ٣٥٩ جـ ٦.

* الظلمة جنس الشر، في الليل يقع من الشرور النفسانية ما لا يقع في النهار ٢٩٠ جـ ١٧.

* النور جنس الخير ٢٩٠ جـ ١٧.

* النجوم، ومنافعها ١٠١ - ١٠٣ جـ ١٧.

جـ ١٦، ١٤٤ جـ ٢٤.

* قد ينبع الماء من بطون الجبال ويكون فيها أبخرة
يخلق منها الماء ٢٣٣، ٢٣٤ جـ ١٦.

* ما الموجب لأن يكون هذا الهواء أو البخار
منعقداً سبحانه مقداراً بقدر مخصوص في وقت
مخصوص على مكان مختص به، وينزل على
قوم عند حاجتهم إليه فيسقيهم بقدر الحاجة لا
يزيد فيهلكوا ولا ينقص فيعوزوا، وما الموجب
أن يساق إلى الأرض الجزر ٣٣٣، ٣٣٤ جـ ٦.

* «المفلسفة وأنباعهم» غايتهم أن يستدلوا بما
شاهدوه من الحسيات ولا يعلمون ما وراء ذلك
٣٣٣، ٣٣٤ جـ ٦.

* السماء والأرض أعظم من الشمس والقمر والليل
والنهار ١٣٧ جـ ١٦.

* الأرض خلقت من زبد الماء الذي كان العرش
عليه ٧٨ جـ ٥، ١٢٤، ١٢٥ جـ ١٧.

* ابتداء الخلق والأمر من مكة ٢٨، ٢٩، ٢٦٧
جـ ٢٧.

* الأرض كروية الشكل الماء يحيط بأكثرها، مقبب
من كل جانب، بينه وبين السماء كما بين
الأرض والسماء اليابس السدس وزيادة بقليل
١٢٠ جـ ٥، ٣٥٧ جـ ٦، ٢٧، ٢٨ جـ ٢٤.

* وأرساها بالجبال لثلاثي ٣٥٧ جـ ٦.

* قول ابن المنادي: إن الأرض بجميع أجزائها من
البر والبحر مثل الكرة ١٠٦، ١٠٧ جـ ٢٥.

* وأنها مثبته في وسط كرة السماء كالنقطة في
الدائرة، ودليله ١٠٦، ١٠٧ جـ ٢٥.

* وجه الأرض هو الذي عليه الناس والبهائم
والشجر والنبات والجبال والأنهار ٣٣٨، ٣٤٠
جـ ٦.

* لا يكون في جهة من سطح الأرض تحت من في

الجهة الأخرى ٣٣٩، ٣٤٠ جـ ٦.

* خلق الله سبع أرضين بعضهم فوق بعض.

* ليس تحت وجه الأرض إلا وسطها ونهاية
التحت المركز ٧٨ جـ ٥.

* قعر الأرض هو سبعين، وهو أسفل سافلين،
حديث الإدلاء ١٠٧ جـ ٢٥.

* جهنم طبقات... ١٠٣، ١٠٤ جـ ١٩.

* من منافع الشمس ما يجعله بها من الحر والبرد
١٠٢، ١٠٣ جـ ٣٥.

* سبب شدة الحر والبرد ٢٣٠ جـ ٢٨.

* الزلزال وأسبابه ١٤٥ جـ ٢٤.

إمساك المخلوقات

* قيام أى فلك من الأفلاك بقدرة الله، وإن قدر
أن لبعضها ملائكة تحملها فحكمها حكم
نظائرها ٣٢٨، ٣٢٩ جـ ٦.

* المخلوقات العلوية والسفلية يسكنها الله بقدرته،
وما جعل فيها من الطباع والقوى فهو كائن
بقدرته ومشيتته.

* السماء والأرض والهواء والسحاب ليس شيء
منها محتاجاً في حمله إلى الشيء الآخر ٣٠،
٣١ جـ ٣.

* العالم العلوى والسفلى بالنسبة إلى الله في غاية
الصغر، وليس محتاجاً إلى العرش ولا غيره^(١)
٥٣ جـ ٥.

* الحكم المحمود في خلق المخلوقات، وهل
خلقها من أجل بنى آدم أو فيها حكم
أخرى^(٢).

(١) وانظر: توحيد الأسماء والصفات جـ ٣٦.

(٢) انظر: القدر جـ ٣٦.

تقويم

* خلق السموات والأرض فى ستة أيام، هل هى بقدر أيام الدنيا؟ تلك الأيام غير هذه الأيام، وغير الزمان الذى هو مقدار حركة هذه الأفلاك، لم يذكر فى القرآن خلق شئ من غير مادة ١٢٣، ١٣٣ ج ١٨.

* الزمان هو الليل والنهار، الزمان مقدار الحركة، والحركة مقدارها من باب الأعراض والصفات القائمة بغيرها ٢٩٧، ٢٩٨ ج ٢.

* انقسام عادة الأمم فى الشهر والحوال واليوم والأسبوع إلى أربعة أقسام: عديدين، طبيعيين، الشهر طبيعياً والسنة عديدية، السنة القمرية، والسنة الشمسية ٢٧، ٢٨ ج ٥، ٧٨ - ٨٠ ج ٢٥، ٧٩، ٨٠ ج ٢٧.

* ما جاءت به شريعتنا - من كون الشهر طبيعياً هلالياً - والسنة عديدية - بالأهلة - هو أكمل الأمور وأسهلها وأبعدها عن الاضطراب والخرج، وحفظاً للدين عن إدخال المفسدين إيضاحه ٣٩، ٤٠ ج ١٥، ٧٨ - ٨٠ ج ٢٥، ٧٩، ٨٠ ج ٢٧.

* معرفة المنازل بالكواكب، بعضها قريب من المنزل وبعضها بعيد من ذلك ٥٨ ج ٢٢.

* البروج اثنا عشر فمتى تكرر الهلال اثنا عشر فقد انتقل بها فصار سنة كاملة ٣٩، ٤٠ ج ١٥، ٧٨ ج ٢٥.

* واليوم طبعى من طلوع الشمس إلى غروبها والأسبوع عددى من أجل الأيام التى خلقت فيها السموات والأرض ٧٩، ٨٠ ج ٢٥.

* أيام الأسبوع لا يعرفها إلا المقرون بالنبوات ١٣٣

ج ١٨.

* الليل والنهار فى كلام الشارع ٢١٦، ٢١٧ ج ٥.

وقت الفجر، وأنه لا يعلم بالحساب وقت العشاء.

* جعل الله الأهلة مواقيت فى الأحكام الثابتة بالشرع والشرط، الشرائع قبلنا إنما علقت الأحكام بها وإنما بدل من بدل من أتباعهم ٧٦، ٧٧ ج ٢٥.

* انقضاء الشتاء ودخول الصيف أمر ظاهر بخلاف محاذات الشمس لجزء من أجزاء الفلك يسمى برج كذا أو محاذاتها لإحدى النقطتين... ٤٠ ج ١٥.

* يقال بين ابتداء العمارة من المشرق ومنتهاها من المغرب مقدار مائة وثمانين درجة فلكية، وكل خمس عشرة فهى ساعة معتدلة، والساعة المعتدلة هى ساعة من اثنتى عشرة ساعة بالليل والنهار - إذا كانا متساويين - وكل واحد اثنتا عشرة ساعة ٢١٥، ٢١٦ ج ٥.

* وإن حركة الفلك على خط الاستواء دولابية... وعند القطبين رجاوية... وفى المعمور من الأرض حمائية... ٢١٥، ٢١٦ ج ٥.

* المعمور من الأرض من الناحية الشمالية التى هى شمال خط الاستواء يقال: إنه بضع وستون درجة ٢١٥، ٢١٦ ج ٥.

علم الأجيال أنثولوجيا خلق الله الناس على أربعة أصناف

* آدم آخر المخلوقات، خلق يوم الجمعة، خلقه الله يديه^(١) ١٣٧ ج ١٦.

* المتفلسفة لا يقرون بأن للبشر ابتداء أولهم آدم مع

(١) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

إنكارهم لمشيئة الله وقدرته ٥٦، ٥٧ ج ٢،
١٦٢، ١٦٣ ج ١٧.

* خلق آدم من الطين - التراب والماء - فقلبت
حقيقة الطين عظماً ولحماً وغير ذلك من أجزاء
البدن والريح أيسسته حتى صار صلصالاً ١٢٤،
١٢٥، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٨ ج ١٧.

* أنكرت طائفة من الكفار خلق آدم من طين
١٥٣، ١٥٤ ج ١٦.

* حواء خلقها الله من مادة أخذت من آدم ١٤٧،
١٤٨ ج ١٧.

* المسيح خلق من أصلين: من مريم ونفخ جبريل
للحمل - لا للروح - ثم نفخت فيه روح
الحياة كسائر الآدميين ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨
ج ١٧.

* ذكر خلق الإنسان مفصلاً ١٦٣، ١٦٤ ج ١٦.

* المني الذي في الرحم يقلبه الله علقه ثم مضغفه
١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

* وكذلك المضغفة يقلبها الله عظماً وغير عظام
١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

* النطفة حادثة بعد أن لم تكن مستحيلة عن دم
الإنسان، وهي مستحيلة إلى المضغفة، يخلق
الله هذا الجور الثاني من المادة الأولى
بالاستحالة ويعدم المادة الأولى لايبقى جوهرها
٢٥٩، ٢٦٠ ج ١٦، ١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

* استحالة الطعام في بطن الإنسان ١٤٢ ج ١٧.

* ظن طائفة كابن هود وابن سبعين والنفرى
والتلمساني أن الشيء المتأخر ينبغي أن يكون
أفضل من المتقدم لاعتقادهم أن العالم متنقل
من الابتداء إلى الانتهاء كالصبي الذي يكبر بعد
صغره، والنبات الذي ينمو بعد ضعفه، ويننون
على ذلك أن المسيح أفضل من موسى ويعبدون

ذلك إلى أن يجعلوا بعد محمد واحداً من البشر
أكمل منه ٢٠٢ - ٢٠٤ ج ١١.

* لا موجب لأن يكون المني المشابه للأجزاء تخلق
منه هذه الأعضاء، والمنافع المختلفة
على هذا الترتيب المحكم المتقن الذي فيه من
الحكمة والرحمة ما يبهر الألباب.

الروح والحياة

* الإنسان عبارة عن البدن والروح ١٤١، ١٤٢
ج ٤.

* الروح المدبر لبدن الإنسان هي من باب ما يقوم
بنفسه - التي تسمى جوهرأ وعيناً قائمة بنفسها
- ليست من باب الأعراض - التي هي صفات
قائمة بغيرها - التعبير عنها بلفظ الجسم
والجوهر فيه نزاع بعضه اصطلاحى وبعضه
معنوى. الصواب أنها ليست مركبة من الجواهر
المفردة ولا من المادة والصورة، وليست من
جنس الأجسام المتحيزات المشهودات ١٦١
ج ٩.

* الدم تسميه الأطباء الروح الحيوانى ٢٠ ج ١٩.

* لا اختصاص للروح بشيء من الجسد بل هي
سارية فيه كما تسرى الحياة التي عرض في
جميع الجسد، الحياة مشروطة بالروح^(١) ١٦٢
ج ٩.

* الملائكة خلقت من نور الحجاب ٥٦ ج ١١،
١٣٥ ج ١٧.

* وإبليس خلق من لهب النار ٥٦ ج ١١، ١٣٥
ج ١٧.

* الشيطان من الملائكة باعتبار صورته وليس منهم

(١) انظر الروح والجسم والأجسام ومم ركب: مجمل
اعتقاد السلف ج ٣٦.

باعتبار أصله^(١) ١٦٩، ١٧٠ ج ٤.

* الشياطين مرددة الجن والإنس، جميع الجن ولد إبليس ٦٧، ٦٨ ج ٤، ٨ ج ١٥، ٢١ ج ١٩.

علم الحيوان

* التولد في الحيوان لا يكون إلا من أصلين سواء كان الأصلان من جنس الوالد - وهو الحيوان المتوالد - أو من غير جنسه - وهو المتروك - وكذلك غير الحيوان كالنار ولا بد من انفصال جزء من الأصل ١٣٤، ١٤٧ ج ١٧.

* الأجسام إنما تتخلق من مواد تنقلب أجساما كما تنقلب إلى نوع آخر ١٤٧ ج ١٧.

علم النبات

* خلق الله الأشياء أجناساً وأصنافاً وأنواعاً تشترك في شيء ويمتاز بعضها عن بعض. ٢٠٩، ٢١٠ ج ٢٩.

* النباتات تشترك مع الدواب في أنها تنمى وتغذى ولكن ليس لها حس ولا إرادة تتحرك بها ٢٠٩، ٢١٠ ج ٢٩.

* خلق النباتات بالماء، جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب ٢٣١، ٢٣٢ ج ٨.

* الثمر يخلق بقلب المادة التي يخرجها من الشجرة من الرطوبة مع الهواء والماء الذي نزل عليها وغير ذلك من المواد التي يقلبها ثمرة بمشيئته وقدرته ١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

* وكذلك الحبة يقلبها وتقلب المواد التي يخلقها منها سنبله وشجرة وغير ذلك ١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

(١) وانظر: معجم اعتقاد السلف ج ٣٦.

* النباتات إنما تتولد من أصلين أيضاً ١٤٥ ج ١٧.

* إلقاء طعام الذي مر على قرية ١٤٤ ج ١٧.

المعادن

* المعدن مشارك للنبات في بعض ذلك ٢٠٩، ٢١٠ ج ٢٩.

* من منافع الشمس الظاهرة ما يجعله بها من نضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن ١٠٢، ١٠٣ ج ٣٥.

* الحديد يخلق في المعادن، المعادن إنما تكون في الجبال ١٢١، ٢٥٥ ج ١٢.

* ما ذكر عن ابن عباس: «أن آدم نزل من الجنة ومعه خمسة أشياء من حديد: السندان والكلبتان والمنقعة والمطرقة والإبرة» كذب ٢٥١ ج ١٢.

* يخلق الله الذهب في المعادن بحرارة ورطوبة كما يخلق الجنين والأشجار والزرورع، تلك الحرارة التي لا تقوم مقامها حرارة النار التي نصنعها نحن ٢١٠ ج ٢٩.

* خلق الفضة، ليس أصل الذهب أصل الفضة، ولا أصل الفضة أصل الذهب، وإن قدر أن معدن أحدهما يكون فيه الآخر، كما يكون في معدن الفضة نحاس ٢١٠، ٢١١ ج ٢٩.

* تنازع الناس فيما يخلقه الله من الحيوان والنبات والمعدن والمطر والنار وغير ذلك هل تحدث أعيان هذه الأجسام فيقلب هذا الجنس إلى جنس آخر أو لا تحدث إلا الأعراض؟ وأما الأعيان التي هي الجواهر فهي باقية بغير صفاتها بما يحدث فيها من الأكوان الأربعة ١٣٥، ١٣٨ ج ١٧، ١٥٨ - ١٦٠ ج ١٦.

* العقلاء متنازعون في الأجسام هل هي مركبة من

الجواهر المفردة أو من المادة والصورة، أو ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا؟ وهو أصحها^(١) ١٥٩، ١٦٠ ج ٩.

* جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجوهر الفرد، وتركب الأجسام من الجواهر ١٣٥، ١٣٦ ج ١٧.

* الجوهر الفرد ١٦٠ ج ٩.

* من قال بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة فالمشهور عندهم أنها متماثلة ١٣٥، ١٣٦ ج ١٧.

* هؤلاء لما كان أصلهم في ابتداء الخلق هو القول بإثبات الجوهر الفرد صار أصلهم في المعاد مبنياً عليه: منهم من يقول تعدد الجواهر ثم تعاد، ومنهم من قال تتفرق الأجزاء ثم تجتمع ١٢٦، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨ ج ١٧.

خلق الأعراض

* تولد الأعراض - كالشعاع والعلم عن الفكر، والشبع عن الأكل، وتولد الحرارة عن الحركة ونحو ذلك ليس من تولد الأعيان - لاحتاج إلى مادة تنقلب عرضاً مع أنه لا بد له من محل، ولا بد له من أصلين ١٤٨، ١٤٩ ج ١٧.

* وكذلك النار يخلقها الله بقلب بعض أجزاء الزناد ناراً وليس نفس الهواء، بعد أن تنقلب المادة الخارجة ناراً قد يتقلب معها ناراً: إما دخاناً وإما لهيباً ١٣٧، ١٣٨، ١٤٤ - ١٤٧ ج ١٧.

* النار والنور تنقسم إلى ثلاثة أقسام ٢٣٢، ٢٣٣ ج ٦.

قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد^(١).

* المخلوق لا يكون مصنوعاً، والمصنوع لا يكون مخلوقاً، والأنواع المفضلة بخواصها لا يمكن أن ينتقل منها نوع إلى نوع آخر ٢٠٣ - ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٩.

* أقدر الله الخلق على أن يصنعوا طعاماً مطبوخاً، ولباساً منسوجاً، وبيوتاً مبنية، ولم يخلق لهم مثلها ٢٠٣ ج ٢٩.

* وما خلقه الله من أنواع الحيوان والنبات والمعدن كالإنسان والفرس والحصان والأنعام والطيور والحيتان، وكذلك الحنطة والشعير والبقلاء واللوبيا والعدس والعنب والرطب وأنواع الحبوب والثمار والذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص، وإنما يشبهونه ببعض هذه الثمار، كما قد يصنعون ما يشبه الحيوان ٢٠٣ ج ٢٩.

خراب العالم

* عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية كابن عربي وابن سبعين الذين حددوا بقاء هذه الأمة ٤٤ ج ٤.

* إحالة العالم من حال إلى حال ١٦٢ ج ١٦.

* يخرب العالم وتقوم القيامة إذا انمحت آثار الرسل من الأرض ٥٦٣ ج ١٩.

* كفر من قال بقدوم العالم وإنكار انقطار السموات والأرض واشقاقهما ١١٦، ١١٧ ج ٢.

* انتهاء الخلق والأمر في بيت المقدس ٢٨، ٢٩، ٢٦٧ ج ٢٧.

* إذا شقق الله هذه السموات وأقام القيامة وأدخل أهل الجنة الجنة ٢٥٨ ج ٥.

(١) انظر: بطلانه: توحيد الربوبية ج ٣٦.

(١) وانظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* من المخلوقات ما لا يعدم، ولا يفنى بالكلية كالجنة وأهلها والنار والعرش وغير ذلك، لم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهنم ومن وافقه من المعتزلة ١٦٢ ج ١٦، ١٧٤ ج ١٨.

الكيمياء

* الكيمياء هو المشبه بالمخلوقات ٢٠٣ - ٣١٥ ج ٢٩.

* ما يصنعه بنو آدم من الذهب والفضة وغيرهما من أنواع الجواهر والطيب وغير ذلك ليس مثل ما يخلقه الله من ذلك، مشابه له من بعض الوجوه ٢٠٣ ج ٢٩.

* الكيمياء من أعظم الغش (١) وأهلها من أعظم الناس غشاً ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٤ ج ٢٩.

* الكيمياء على مراتب ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٥ ج ٢٩.

* محمد بن زكريا أعلم الأطباء بها، قصته ٢٠٥ ج ٢٩.

* يعقوب الكندي وغيره أبطلوا الكيمياء وبينوا فسادها والحيل الكيماوية ٢٠٥ ج ٢٩.

* أقدم من يحكى عنه شيء في الكيمياء خالد بن يزيد بن معاوية ٢٠٦ ج ٢٩.

* جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيماوية مجهول لا يعرف... ٢٠٦ ج ٢٩.

* وقارون لم يكن يعمل الكيمياء ٢٠٧ ج ٢٩.

* الكيمياء إنما يفعلها شيخ ضال مبطل: مثل ابن سبعين وأمثاله، أو مثل بنى عبيد، أو ملك حاكم، أو رجل فاجر ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣ ج ٢٩.

(١) وانظر بيع المشوش.

* أمر المؤلف بإحراق كتبها وتعليه ٢٠٨ ج ٢٩.

* فضلاء أهل الكيمياء يضمنون إليها «النسيماء» وهي سحر ٢١٠ - ٢١٤ ج ٢٩.

* من طلب المال بالكيمياء أفلس ٢١٢ ج ٢٩.

* «الكيمياء هي الفضة الخدماء من أسفاها أكل الحلال» ٢١٣، ٢١٤ ج ٢٩.

* لم يكن في أهل الكيمياء أحد من الأنبياء ولا من علماء الدين ولا مشايخ المسلمين، ولم يكتسبوا بها، ولو كانت حلالاً حقاً لدخلوا فيها ٢٠٥ - ٢٠٨ ج ٢٩.

* من أعظم حجج الكيماوية استدلالهم بالزجاج ٢١٢، ٢١٣ - ٢١٥ ج ٢٩.

* الزجاج من قسم المصنوعات لا من قسم المخلوقات ٢١٣ ج ٢٩.

الطب

* أصل الطب، قيل: إنه مأخوذ عن بعض الأنبياء ١١٠ ج ٣٥.

* مما عذب في زمن المأمون كتب الطب ٥٧، ٥٨ ج ٢.

* أخذ الطب من كتب المشركين وأهل الكتاب كالاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه ٥٨، ٥٧ ج ٤.

* وكتب من أخذ عنهم مثل محمد بن زكريا الرازي وابن سينا ونحوهم من الزنادقة الأطباء جائز ٥٧، ٥٨ ج ٤.

* الطبيب ينظر في بدن الحيوان وأخلاقه وأعضائه ليحفظ صحته إن كانت موجودة ويعيدها إليه إن كانت مفقودة، الصحة تحفظ بالمثل، والمرض يدفع بال ضد ٥٩ ج ٢.

* المرض ألم يحصل فى البدن: إما بحسب فساد الكمية، أو الكيفية، إما نقص مادة فيحتاج إلى غداء، وإما بسبب زيادتها فيحتاج إلى استفرغ، والثاني كقوة فى الحرارة والبرودة خارج عن الاعتدال فيداوى ٥٨، ٥٩ ج ١٠.

* ما يختار فى الحر وفى البلاد الحارة وفى البلاد الباردة من المأكولات ٢٢٨، ٢٢٩ ج ٢٠.

* سبب سرعة الهضم فى الشتاء، وبرودة الماء فى باطن الأرض فى الصيف.

* مرض الجسم بخروج الشهوة والنفرة الطبيعية عن الاعتدال: إما شهوة ما لا يحصل، أو يفقد الشهوة النافعة، وينفر به عما يصلح، أو يفقد النفرة عما يضر، ويكون بضعف قوة الإدراك والحركة ٥٨، ٨٧، ٨٨ ج ١٠.

* التحقيق أن من التداوى ما هو محرم، ومنه ما هو مكروه، ومنه ما هو مباح، ومنه ما هو مستحب، ومنه ما هو واجب - وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لاغيره، ليس التداوى بضرورة بخلاف أكل الميتة للمضطر ١١ ج ١٨، ١٥٢، ١٥٣ ج ٢٤.

الطيبات التى أباحها الله هى المطاعم النافعة للعقول والأخلاق أو غيرها.

ما أبيح للحاجة جاز التداوى به كلبس الحرير .

* شفاء أمتى فى ثلاث... « ١٩٤ ج ٣.

* احتجام النبى ﷺ وأمره بالحجامة فى البلاد الحارة، البلاد الباردة يحتاجون فيها إلى الفصاد، التداوى بأبوال الإبل وألبانها، وليس من الخبائث. التداوى بمرارة المذبوح الذى يباح أكله جائز. التداوى بالتلطيخ بشحم الخنزير ثم يغسله مبنى على جواز مباشرة النجاسة فى غير

الصلاة. التداوى بأكل شحمه لايجوز.

التداوى بالخمير حرام، ليس مثل أكل الميتة ١٦١، ١٦٢ ج ١٧، ١٠٧ ج ٣٠.

* ما أبيح للضرورة كالمطاعم لايجوز التداوى بها. التداوى بالمحرمات النجسة محرم ١٥٠ ج ٢٤.

* ليس قبل بروزه نجساً إذا قال له الأطباء مالك دواء غير لحم الكلب والخنزير لم يحل له. قول الأطباء: إنه لايرأى من هذا المرض إلا بهذا الدواء جهل. من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلاً على مرض فى قلبه. التداوى بالدم والخبائث المحرمة من الحيوانات وغيرها. السموم يحرم أكلها ٣٣٨، ٣٣٩ ج ٢١.

* البنج ونحوه يغطى العقل من غير سكر، فيه التعزير ١٢٩، ١٣٠ ج ٣٤.

* النهى عن التداوى بالضفدع ١٥١ ج ٣٤.

* التداوى بالرقى، ما يجوز منها وما لايجوز ١١ ج ١٩.

* «أذن فى الرقى ما لم تكن شركاً»، «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل» عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التى لا تفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن. يجوز أن يكتب للمصاب وغيره من المرضى شئ من كتاب الله وذكره بالمداد المباح ويغسل ويسقى، ما يكتب للمرأة عند تعسر الولادة. وجود الجن ودخولهم فى بدن المصروع ثابت. أقسام الناس بالنسبة إلى التصديق بالصرع وركيته. أسباب صرع الجن وعلاجها. معالجة المصروع بالرقى والتعوذات على وجهين تستحب وقد تجب رقية المصروع بالأدعية والأذكار وأمر الجن ونهيه، وقد يجوز زجره ولعنه وضربه إذا لم يندفع إلا

بذلك الضرب إنما يقع على الجن. الذين يعالجون المصروع بالأحوال الشيطانية هم شر الخلق ١٦٠، ١٦١ ج ٢٤.

* إسقاط الحمل حرام بإجماع المسلمين ١٠١، ١٠٢ ج ٣٤.

* عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد إذا شاء الله ١٩، ٢٠ ج ١٠.

* حرمة طائفة من العلماء، مذهب الأربعة: جوازه بإذن المرأة ٧٠، ٧١ ج ٣٢.

* تضع دواءً عند المجامعة يمنع نفوذ المنى في مجارى الخبل: في جوازه نزاع، الأحوط ألا يفعل.

صناعات ومهن

* الصناعات: كالفلاحة والنساجة أو الخياطة أو البناية أو آلات الحرب فرض كفاية عند الحاجة إليها - إذا لم يجلبوه أو يجلب إليهم إذا احتاج الناس إليها أجبر أصحابه ١٠٦، ١٠٧ ج ٢٩، ٤٨، ٤٩، ٥٠ - ٥٣ ج ٢٨.

* وكذلك التجار فيما يحتاج إليه في الجهاد عليهم بيع ذلك، وإذا احتاج العسكر إلى قوم تجار فيه لبيع ما لا يمكن العسكر حمله من طعام أو لباس أو سلاح ونحو ذلك ١٠٧ ج ٢٩.

* كانت الثياب تجلب إلى الحجاز على عهد الرسول ﷺ من اليمن ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسونه ولا يغسلونه ٤٨، ٤٩ ج ٢٨، ٩١ ج ٤.

* الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا جائز كالسكنى في ديارهم ولبس ثيابهم وسلاحهم، كما تجوز معاملتهم على الأرض

واستجارهم ٩١ ج ٤.

* أو من خاط.

* ليس على المرأة بعد حق الله ورسوله ﷺ أن وجب من حق الزوج، ليس عليها أن تعمل ما يختص بالرجال ١٧٣، ١٧٤ ج ٣٢.

* صنعة آنية بالذهب والفضة وآلات الملاهى وتصوير الحيوان والأوثان والصلبان وصناعة الخمر وأمكنة الملاهى لا تجوز ٨٧، ٨٨ ج ٢٢.

* التصوير، تغيير الصورة المجسمة وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة^(١) ٦٨، ٦٩ ج ٢٨.

* إتلاف المغشوشات من الصناعات ٦٦ - ٦٨ ج ٢٨.

* ما كان من العين أو التأليف المحرم فأزالته وتغيره متفق عليها - مثل إراقة خمر المسلم، وتفكيك آلات الملاهى، وتغيير الصور المجسمة، النزاع في إتلاف محلها تبعاً للحال، والصواب جوازه.

الرياضة

الرماية، الفروسية وصناعة القتال

* ما ينبغي أن يلهو به المرء، ويتحدث به ٧٥، ٧٦ ج ٩.

* قول عمر: إذا لهوتم فالهو بالرمى ٧٠، ٧١ ج ٩.

* كان للنبي ﷺ السيف والقوس والرمح ٩، ١٠ ج ٢٨.

جواز السبق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك إذا كان بغير عوض ولم يكن فيه مضرة راجحة. إن اشتملت الرماية والمسابقة على ترك واجب

(١) وانظر: توحيد الألوهية ج ٣٦.

كتأخير الصلاة عن وقتها... أو فعل محرم...
 حرمت إذا أخرج ولي الأمر من بيت المال
 للمتسابقين بالرمي والخيول والإبل ونحو ذلك
 جاز، ولو تبرع به مسلم أو أخرجاً جميعاً
 العوض. اللعب بالشطرنج، والنرد، أو الجوز،
 أو الكعاب أو البيض...
 اللعب بالحمام.

* النقار بين الديوك والنطاح بين الكباش
 ١٥٨، ١٥٩ جـ ٣٢.
 المغالبات على الأزجال في وصف المردان.
 المغالبات ثلاثة أنواع.

التشبه بالبهائم في أصواتها وأفعالها ١٦٠،
 ١٦١ جـ ٣٢.

* التشبه بالآدميين الذين جنسهم ناقص كالاعراب
 والأعاجم وأهل الكتاب في أمور من
 خصائصهم، علة ذلك ١٦٠، ١٦١ جـ ٣٢.

* من أكثر من عشرة بعض الدواب اكتسب من
 أخلاقها كالكلابين والجمالين ١٦١ جـ ٣٢.

* التشبه بمن يفعل الفاحشة منهي عنه مثل الأمر
 بها ١٩٤، ١٩٥ جـ ١٥.

* تشبه المرأة بالرجال والرجال بالنساء. ستر
 الرجال عن الرجال والنساء عن النساء في
 العورة الخاصة. يحرم كشف العورة في الحمام
 وغيره. النظر إلى الأمرد والأجنبية. الترخيص
 للصغار في اللعب في الأعياد، لعب عائشة،
 زمارة الراعي ١٦٠، ١٦١ جـ ٣٢، ٨٢، ٨٣
 جـ ٣٤.

السياحة والنزهة

* السياحة في البلاد لغير مقصود مشروع كما يعانیه
 بعض النساك منهي عنها ٣٦٢ جـ ١٠، ١٦٠.

جـ ٢٨.

* إذا قصد التفرج على من يصلى عند القبر ويدعو
 به ويتمسح به ويقبله ونحو ذلك، ورؤية أهل
 المعاصي من غير إنكار فهم عصاة في هذا
 السفر ٢٦٠ جـ ٢٧.

* إذا كان له عيال وكان سفره يضر بهم... لم
 يسافر ١٩، ٢٠ جـ ٢٨.

* إذا كان إنما يسافر قلقاً وتزجية للوقت فمقامه
 يعبد الله في بيته خير له بكل حال ١٩، ٢٠
 جـ ٢٨.

* ليس للإنسان أن يحضر الأماكن التي يشهد فيها
 المنكرات ولا يمكنه الإنكار إلا لموجب شرعى
 ١٣٥ جـ ٢٨.

* حضوره لمجرد الفرجة وإحضار امرأته تشاهد
 ذلك مما يقدح في عدالته ومروءته إذا أصر على
 ذلك ١٣٥ جـ ٢٨.

* النظر إلى المنافقين الذين تعجب الناظر أجسامهم
 لما فيهم من البهاء والرواء والزينة الظاهرة...
 ٢٤٢ جـ ١٥.

* قد ينظر إلى الإنسان لما فيه من الإيمان والتقوى؛
 وهنا الاعتبار بقلبه وعمله لآبصورته، وقد ينظر
 إليه لما فيه من الصورة الدالة على المصور ٢٤٢
 جـ ١٥.

* وقد ينظر إليه من جهة استحسان خلقه، كما
 ينظر إلى الخيل والبهايم، وكما ينظر إلى
 الأشجار والأزهار. هذا إن كان على وجه
 استحسان الدنيا والرئاسة والمال فهو مذموم
 ٢٤٢ جـ ١٥.

* وإن كان على وجه لا ينقص الدين وإنما فيه راحة
 النفس فقط - كالنظر إلى الأزهار - فهذا من
 الباطل الذي يستعان به على الحق ٢٤٢

ج ١٥.

* وهذا بخلاف النظر إلى النسوان والمردان الخلوة والعزلة والانفراد والخلطة المشروعة ٢٤٢ ج ٩.

الرياضيات

* تقسيمهم العلوم إلى الطبيعي والرياضي والإلهي وجعلهم الرياضي أشرف من الطبيعي مما قلبوا فيه الحقائق ٦٨ - ٧٠ ج ٩.

* أما الرياضي المجرد في الذهن فهو الحكم بمقادير ذهنية لا وجود لها في الخارج ١٢٢، ١٢٣ ج ٩.

* إذا ذكروا في كتبهم ما لا يتعلق بمقادير ذهنية لا وجود لها في الخارج ١٢٢، ١٢٣ ج ٩.

* إذا ذكروا في كتبهم ما لا يتعلق بالدين كالحساب المحض جاز أخذ ذلك عنهم ٥٧ ج ٤.

* علم الحساب الذي هو علم بالكم المنفصل علم يقيني: مثل جمع الأعداد وقسمتها وضربها ونسبة بعضها إلى بعض...، وما من أحد إلا ويعرف منه شيئاً ١٢٢، ١٢٣ ج ٩.

* حساب المجهول الملقب بحساب الجبر والمقابلة علم قديم، أول من عرف أنه أدخله في الوصايا والدور ونحو ذلك الخوارزمي، وبعض الناس يذكر عن علي أنه تكلم فيه وتعلمه من يهودي وهو كذب ١١٥، ١١٦ ج ٩.

* لفظ الدور على ثلاثة أنواع ١١٥، ١١٦ ج ٩.

* شريعة الإسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين أصلاً وإن كان طريقاً صحيحاً كالجبر والمقابلة ١١٦، ١١٧ ج ٩.

* فيه تطويل يغني الله عنه بغيره ١١٦ ج ٩.

* وكظن بعضهم أنه لا يمكن العلم بجهة القبلة إلا بمعرفة أطوال البلاد وعروضها وكرؤية الهلال ١١٦ ج ٩.

* علم الهندسة هو العلم بالكم المتصل ٦٩ ج ٩. إنما جعلوا علم الهندسة مبدأ تعلم الهيئة ليستعينوا به على براهين الهيئة أو ليتنفعوا به في عمارة الدنيا ٦٩ ج ٩.

* كون الإنسان لا يتصور إلا شكلاً مدوراً أو مثلثاً أو مربعاً - ولو تصور كل ما في إقليدس - أو لا يتصور إلا أعداداً مجردة ليس فيه علم بوجود في الخارج، وليس ذلك كمالاً للنفس، ولا تنجو به من عذاب الله ولا تنال به سعادة، «المثل الأفلاطونية» ٦٩ - ٧١ ج ٩.

* لكن قد تلتذ النفس بذلك كما قد تلتذ بأنواع من الأفعال التي هي من جنس اللهو واللعب ٧٠ ج ٩.

* وفي الإدمان على معرفة ذلك تعتاد النفس العلم الصحيح والقضايا الصحيحة الصادقة والقياس المستقيم ٧٠، ٧١ ج ٩.

* ولهذا يقال: إنه كان أوائل الفلاسفة أول ما يعلمون أولادهم العلم الرياضي وكثير من شيوخهم في آخر عمره يشتغل بذلك، السبب ٧٠، ٧١ ج ٩.

تجويد

* وتقسّم الحروف إلى حلقية وشفهية... ٧٩ ج ١٢.

* سر توزيع الحروف على مخارجها... ١٣١-١٣٣، ٢٩٦، ٢٩٧ ج ١٦.

* ليس في القرآن من حروف الهجاء - التي هي أسماء الحروف إلا نصفها وهي نصف أجناس

الشعر

* الشعر مستفاد من الشعور؛ يفيد إشعار النفس بما يحركها وإن لم يكن صدقاً: يورث محبة، أو نفرة، أو رغبة، أو رهبة، لما فيه من التخيل والتمثيل - وهذه خاصة الشعر ٣١-٣٣، ٣٧-٣٩، ٨٧، ٨٨ ج٢، ٩٢، ٩٣، ٣٥٣-٣٥٥ ج٢٨.

* ولهذا غلب على منحرفة المتصوفة الاعتياض بسماع القصائد والأشعار عن سماع القرآن والذكر... ٣٢ ج٢.

* الشعراء إنما يحركون النفوس إلى أهوائها فـ «يتبعهم الغاؤون» الذين يتبعون الأهواء، وشهوات الغنى، الغاوى، بين ما يجتمع فيه شياطين الإنس والجن ١٤، ١٥ ج١٢.

* جرت عادة الشعراء أن يمشوا مع الطبع «الم تر أنهم...» ٩٣ ج٢٨.

* عامة الأشعار التى تنشأ لتحريك النفوس هى: التشبيب، أشعار الغضب والحمية - وهى الحماسة والهجاء - وأشعار المصائب كالمرثى، وأشعار النعم والفرح - وهى المدائح ٩٣ ج٢٨.

* الشعر يكون من الشيطان تارة، ويكون من النفس أخرى، كما أنه إذا كان حقاً يكون من روح القدس ٣٧-٣٩، ٨٧، ٨٨ ج٢، ١٤، ١٥ ج١٢.

* نظم الأزجال فى الغزل أو غير الغزل ١٥٩ ج٣٢.

* كره أحمد وغيره إنشاد الأشعار فى الغزل الرقيق لأنه يحرك النفوس إلى الفواحش ٢٨٤ ج٤، ١٩٤ ج١٥.

الحروف نصف المجهورة، والمهموسة، والمستعلية، والمطبقة، والشديدة، والرخوة، وغير ذلك من أجناس الحروف وهى أشرف النصفين والنصف الآخر لا يوجد فى القرآن إلا فى ضمن الأسماء أو الأفعال أو حروف المعانى ٧٩، ٨٠، ٣١٤، ٣١٥ ج١٢.

* حجب كثير من الناس عن فهم مراد الرب بكلامه: إما بالوسوسة فى خروج حروفه، وترقيقها، وتفخيمها، وإمالتها، والنطق بالمد الطويل والقصير والمتوسط، وغير ذلك. ٣٠٢، ٣٠٣ ج١٣، ٣٦ ج١٦.

* وكذلك شغل النطق بـ «أنذرتهم» وضم الميم فى «عليهم» ووصلها بالواو، وكسر الهاء، أو ضمها، ونحو ذلك، وكذلك مراعاة النغم، وتحسين الصوت ٣٦ ج١٦.

البلاغة

* الذين يتكلمون فى علم البيان وإعجاز القرآن يتكلمون فى أنواع الامثال اللغوية فى القرآن فقط ٤٢ ج١٤.

* زعم بعض البيانين والمنطقيين أن الطريقة البرهانية قليلة فى القرآن أو ليس فيه برهان تام ٤٠-٤٢ ج١٤.

* الحقيقة والمجاز، قولهم: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز^(١)، لا مجاز فى القرآن. أسماء الله وصفاته حقيقية^(٢).

* تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ٦ ج٣.

* الخبر والإنشاء ٢٨٢، ٢٨٣ ج١٧.

(١) انظر: الإيمان ج ٣٦.

(٢) انظر: توحيد الأسماء والصفات ج ٣٦.

* أشعار للمؤلف فى الحج ١٠، ١١ ج ٢٦.

والقدر ١٤٩-١٥٥ ج ٨.

والحمل، ولغز فيه ٢٠٥، ٢٠٦، ٣١٠-٣١٢ ج ٣١.

لغز آخر ١١٦ ج ٢٤.

* أهل العروض يزاعون الوزن من غير اعتبار بالأصلى والزائد ٣٨ ج ١٢.

أنساب

* العرب من أولاد سام، والهند من أولاد حام، الكتعانيون واليونانيون من أولاد يافث ١٠، ١١ ج ١٩.

* العرب جنسهم خير من غيرهم، وجنس قریش خير من غيرهم، وجنس بنى هاشم خير من غيرهم، ولا يلزم ذلك فى كل فرد ٣٣١ ج ١٦، ١٩ ج ١٩، ٤٤٨، ٤٤٩ ج ٢٧.

* الرسول ﷺ أفضل بنى هاشم ٢٤٨، ٢٤٩ ج ٢٧.

* الأنصار، وهل هم من ذرية هود؟ ١١٣ ج ١٦.
* يهود المدينة، ونصارى نجران كثير منهم عرب، ويهود اليمن كان فيهم العرب وبنو إسرائيل ٢١٩ ج ٣١، ١٣٨، ١٣٩ ج ٣٥.

* بنو الحارث بن كعب أهل نجران ١٤٦، ١٤٧ ج ١٥.

* العرب أفضل بنى آدم «إن الله اصطفى من ولد إبراهيم...» ١٩٣، ١٩٤ ج ١٥، ١٩ ج ١٩، ٢٤٨، ٢٤٩ ج ٢٧.

* الفرس أفضل الأمم بعد العرب ١٩٣، ١٩٤ ج ١٥.

* الروم أفضل الأمم بعد الفرس ١٩٣، ١٩٤ ج ١٥.

ج ١٥.

* الأنساب لا عبرة بها عند الله، صاحب الشرف يكون ذمه على تخلفه عن الواجب أعظم ٣٣١ ج ١٦.

* تعليق الشرف فى الدين بمجرد النسب من أحكام الجاهلية ١٤٠، ١٤١ ج ٣٥.

* السودان، الترك ونحوهم ١٩٣ ج ١٥.

الترجمة

* التكلم بالعربية حفظ لشعائر الإسلام، أنزل الكتاب باللسان العربى، وبعث به نبيه العربى، وجعل الأمة العربية خير الأمم ١٠ ج ٩، ١٥٩، ١٦٠ ج ٣٢.

* العربية تقارب العربية، كما تتقارب الأسماء فى الاشتقاق الاكبر. ٦٨، ٦٩ ج ٤.

* كره السلف التكلم بغير العربية إلا لحاجة، قول مالك: من تكلم فى مسجدنا بغير العربية أخرج منه ١٧٣، ١٧٤ ج ٢٥، ١٥٩، ١٦٠ ج ٣٢.

* تكره العقود بغير العربية إلا لحاجة، الحاجة. ١٣، ١٤ ج ٣، ١٠ ج ٢٩.

* ويقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم، ويترجمها بالعربية ١٩١ ج ٣.

* مناظرة ومجادلة أهل الكتاب بترجمة ما فى كتبهم ٧٦ - ٧١ ج ٤.

* إذا حصل من مسلمة أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلغتهم وترجموا لنا بالعربية انتفع بذلك فى مناظرتهم ومخاطبتهم، ويكون حجة عليهم من وجه، وحجة على غيرهم من وجه آخر، فإذا أراد المجادل منهم أن يطعن فى

القرآن بنقل أو عقل... ٦٧، ٦٨ جـ٤.

* والمكاتبة بخطهم والمخاطبة بلغتهم من جنس واحد، وإن كانا قد يجتمعان وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ٦٨، ٦٩ جـ٤.

* وهكذا تكون مناظرة الصائبة الفلاسفة والمشرّكين ونحوهم ٧٠، ٧١ جـ٤.

* عجز الفلاسفة عن ترجمة ألفاظ مقالاتهم أو معناها ٧٢ - ٨٧ جـ٤.

* الترجمة ثلاثة طبقات: اللفظ، المعنى، بيان صحة ذلك وتحقيقه بالدليل والقياس ٧١، ٧٢ جـ٤.

* ما يشترط في المترجم ٦٨، ٦٩ جـ٤.

* ترجمة القرآن «لفظه» بغير العربية لا تجوز عند عامة أهل العلم لأن لفظه مقصود، القول المروى عن أبي حنيفة قيل إنه رجع عنه^(١) ٣٢٣، ٣٢٤ جـ٦، ٢٧٠، ٢٧١ جـ٣٦.

* يترجم القرآن والحديث «معناه» لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة ١٩٠، ١٩١ جـ٣.

* لما كان في أنصار الدولة العباسية من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ بـ «الفتنة من ها هنا» ظهر حينئذ كثير من البدع وعربت إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم: من المجوس، والفرس، والصابئين الروم والمشرّكين الهند ١٧-١٩ جـ٤.

* وحدث التجهم الذي هو نفى الصفات وإبازائه التمثيل ٢٤ جـ١٠.

* ثم طلبت كتبهم في دولة المأمون من بلاد الروم فعربت ودرسها الناس، وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر، وكان أكثر ما ظهر من علومهم

(١) انظر: الترجمة والتفسير ثلاث طبقات جـ ٣٧.

الرياضة - كالحساب والهيئة أو الطبيعة كالطب، أو المنطقية، وأما الإلهية فكلامهم فيها نزر، ومع نزارته ليس غالبه يقينياً عندهم ٥٧، ٥٨ جـ٢.

اللغة العربية

نحو

* تعلم العربية وتعليمها فرض كفاية، السلف يؤدّبون أولادهم على اللحن ١٥٧، ١٥٨ جـ٣٢.

* العربية إنما احتاج المسلمون إليها لأجل خطاب الرسول بها، فإذا أعرض عن الأصل كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية - أصحاب المعلقات السبع ونحوهم - من حطب النار ١١١ جـ١٣، ١٥٧، ١٥٨ جـ٣٢.

الكلام وما يتألف منه

* الكلام في لغة العرب ٦٨، ٦٩ جـ٧.

* الكلمة في الكتاب والسنة وكلام العرب هي الجملة التامة: اسمية أو فعلية ٧٥-٨٠، ٣٢٢-٣٢٤ جـ١٢.

* كثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك بل يظنون أن اصطلاحهم في مسمى الكلمة ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، الفاضل منهم يقول: «وكلمة...»، من غلط على النحاة.

* اشتقاق الاسم ١٢٣-١٢٥ جـ٦، ٢٢٨، ٢٢٩ جـ٢٠.

* الحرف أصله في اللغة الحد والطرف ٦٣، ٦٤ جـ١٢.

* لفظ الحرف في اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال وحروف الهجاء ٦١ - ٦٣ جـ١٢.

* النحاة اصططلحوا على تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء معنى ٦٢ ج ١٢.

* سر قول سيبويه: «ليس باسم ولا فعل» وما أراد بذلك، غلط الجزولى وغيره على الزجاج وسيبويه... ٦٢، ٦٣ ج ١٢.

* ما يراد بحروف المعانى وخلافها ٦٢، ٦٣ ج ١٢.

* تقسيمات آخر لحروف المعانى، ما فى أوائل السور أشرف نصف الحروف ٦٢، ٦٣ ج ١٢.

المعرب والمبنى

والمعرفة

* أقوى الحركات الضمة، وأضعفها الفتحة، والكسرة متوسطة بينهما فجاءت العربية على ذلك، من الألفاظ المعربة والمبنية الميم لها الجمع والإحاطة، وهى ضمير لجمع المخاطبين فى الأنواع الخمسة؛ ضميرى الرفع والنصب المتصلين والمنفصلين، وضمير الخفض، وضمير لجمع الغائبين فى الأنواع الخمسة أيضا والضمير أيا كان... وأما الجمع المقدر باثنين فيزيادة علم الثنية... ٣٢١، ٣٢٢ ج ٦، ١٣٢ ج ١٦، ٢٣٠، ٢٣١ ج ٢٠، ٣٢١، ٣٢٢ ج ٦.

* والواو لها جموع الضمائر الغائبة - كقالوا - وأما المنفصلة - كإياكم وهم - فعلى اللغتين ١٣٢ ج ١٦.

* الواو علم لجمع المذكر، وهى أحق أن تكون فيه من الألف ١٣٢ ج ١٦.

* والهاء تمام المؤنث: صارت للمؤنث فى جميع أحواله، والمفرد مذكروه ومؤنثه قبل المثنى والمجموع ١٣٢ ج ١٦.

* الألف صارت علم الثنية مطلقاً فى المظهر والمضمر، تعليل ذلك ١٣٢ ج ١٦.

* وجعل الياء علمى النصب والجر فى المظهر من المثنى والمجموع ١٣٢ ج ١٦.

* الواو علم لجمع المذكر الصحيح كما أن الألف علم الثنية، تعليل ذلك، لكن فى حال النصب والخفض قلبتا ياءين لأجل الفرق ١٣٢ ج ١٦.

* وجاءت الميم فى مثل «اللهم» إشعاراً بجميع الأسماء ١٣٢ ج ١٦.

* ولما كانت النون قريبة من الفيه جعلت لجمع المؤنث لأنه دون جمع المذكر ١٣٢ ج ١٦.

المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات

من الأسماء

* .. فما كان من المعربات عمدة فى الكلام لابد له منه كان له المرفوع - كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول القائم مقامه - وما كان فضلة كان له النصب - كالمفعول والحال والتمييز - وما كان متوسطاً بينهما - لكونه يضاف إليه العمدة تارة - كان له الجر وهو المضاف إليه ١٣٢ ج ١٦.

تعدي الفعل

* العرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، أمثلة ١٨٣، ١٨٤، ٢١١ ج ١٣.

التنازع

* سيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولاً، ويقولون: حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه، وقول الكوفيين أرجح ١٠٤،

المصدر

- * ما يراد بلفظ الاشتقاق ١٢٣، ٢٥١-ج ٦، ١٢٦-١٣٠-ج ١٧، ٢٣٠-ج ٢٠.
- * إذا قيل: الفعل مشتق من المصدر، والمصدر مشتق من الفعل، فكلا القولين صحيح باعتبار، وباعتبار قول البصريين أرجح، توضيحه ٢٣٠-ج ٢٠.
- * وقد يتكلمون بأفعال لا مصادر لها أو مصادر لا أفعال لها، وقد يغلب عليهم استعمال فعل ومصدر فعل آخر ٢٣٠-ج ٢٠.

الاستثناء

- * الاستثناء تكلم بما عدا المستثنى. ٦٦-ج ٣١.
- * الاستثناء المنقطع إنما يكون فيما كان نظير المذكور شبيهاً له من بعض الوجوه، لا يصلح المنقطع حيث يصلح الاستثناء المفرغ، أمثلة ٣١٥-ج ١٦، ٢٣٧، ٢٣٨-ج ١٧.
- * هل يعود الاستثناء المتعقب جملاً إلى جميعها، أو إلى أقربها، أو إلى متأخر لفظاً متقدماً رتبة، مثال الحال من الفاعل أو من المفعول ٣١٨، ٣١٩-ج ١٦.
- * الحال اللازمة ٣١٦، ٣١٧-ج ١٦.
- * المميز عند الكوفيين قد يكون معرفة كما يكون نكرة، شواهد. ٢٤٤، ٢٤٥-ج ١٤، ٣١٣-٣١٥-ج ١٦.

حروف الجر

- * لا يذكر في القرآن لفظ زائد إلا لمعنى زائد وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل «فبما رحمة» ٢٩٦،

* الباء والفاء هما الحرفان السبيان، الباء أبداً تفيد الإلصاق والسبب، والفاء تفيد التعقيب والسبب ١٣١، ١٣٢-ج ١٦.

* العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وإن كان المسمى واحداً، عطف الخاص على العام، العطف بين إخبار المبتدأ ٨٠، ٨١-ج ١٦، ٣٩٣، ٣٩٤-ج ٧.

* الواو والفاء عاطفان، والفاء رابطة جملة بجملة ١٣٢-ج ١٦.

* الواو مفهومها التشريك المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه، أما الترتيب فلا تنفيه ولا تثبته ٥٣-ج ١٦.

* (أو) للتقسيم المطلق، هو ثبوت أحد الأمرين مطلقاً، وذلك أعم من أن يثبت على سبيل التخيير بينه وبين الآخر أو على سبيل الترتيب أو على سبيل التوزيع - إذا كانت في مادة... ٢٩٦، ٢٩٧-ج ١٦.

* البدل في نية تكرار العامل ٣١٦-ج ١٦.

* «قتال فيه» ٥٦-ج ١٤.

* النكرة تبدل من المعرفة. ٣١٦-ج ١٦.

* من فائدة العدول عن الظاهر إلى المضمّر أو بالعكس ٥٦، ٥٧-ج ١٤.

تصريف

مبدأ اللغات

- * لغة العرب أوسع اللغات ٧٢-ج ٤.
- * مبدأ اللغات هل هو توقيفي؟ أو اصطلاحى؟ أو بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحى؟ أو التوقف؟ من قال: إنها كلها اصطلاحية. الذين

قالوا: إنها توقيفية تنازعوا: هل التوقيف بالخطاب؟ أو بتعريف ضروري؟ أو كليهما؟
يبنى على ذلك ٣٥، ٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠ جـ ١٢.

* هل علم الله آدم ومن حمل في السفينة جميع اللغات التي يتكلم بها الناس إلى يوم القيامة.
٦٢-٦٥ جـ ٧.

* آدم علم الأسماء كلها وأنطق بالكلام المنظوم، الأحرف التي أنزلت عليه لم تكن مكتوبة.
٤١ جـ ١٢.

* ما نقل من نزول حروف الهجاء عليه لا يثبت
٣٥، ٣٦ جـ ١٢.

* وهو من جنس ما يروون عن النبي من تفسير (أ، ب، ت، ث) وتفسير (أبجد، هوز، حطى)
هل هي أسماء قوم، أو أسماء الأيام الستة، الصواب... ٣٥-٣٨ جـ ١٢.

* ما يروى عن المسيح أنه قال لمعلمه في الكتاب
٣٧، ٣٨ جـ ١٢.

* الخط العربي قد قيل: إن مبدؤه كان من الأنبار ومنها انتقل إلى مكة وغيرها ٤٢ جـ ١٢.

* الخط العربي تختلف صورته: العربي القديم فيه تكوف، وقد اختلف المتأخرون على تغيير بعض صورته، وأهل المغرب لهم اصطلاح ثالث في لفظ الحروف وترتيبها ٤٢ جـ ١٢.

الاشتقاق

* الاشتقاق الأصغر: اتفاق القولين في الحروف وترتيبها، والأوسط: اتفاقهما في الحروف لا في الترتيب، الأكبر: اتفاقهما في أعيان بعض

الحروف وفي الجنس لا في الباقي، أمثلة
٧٤ جـ ٦، ٢٢٨-٢٣٠ جـ ٢، ٦٤.

* وتقسم الأسماء والأفعال إلى مفرد وثنائي وثلاثي ورباعي وغير ذلك ٦٣ جـ ١٢.

* أهل التصريف جعلوا لفظ (فعل) يقابل الحروف الأصلية، والزائدة ينطقون بها، وزن (نكتل) عندهم ٣٧، ٣٨ جـ ١٢.

طريقة العرب في النفي والإثبات

* العرب ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها: تارة لانتفاء ذاته، وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده
٨٦-٩٠ جـ ٢٥.

* ويحصرون الشيء في غيره تارة لانحصار جميع الجنس فيه، وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه ٨٦، ٨٧ جـ ٢٥.

* ثم إنهم تارة يعيدون النفي إلى المسمى، وتارة يعيدون النفي إلى الاسم وإن كان ثابتاً في اللغة إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم متنفياً عنه ثابتاً لغيره أمثلة ٨٦، ٨٧ جـ ٢٥.

* باب تضمين فعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته ١٨٣ جـ ١٣، ٧٣، ٧٤ جـ ٢١.

* الألفاظ المشتركة، والمتواطئة تشبه «النظائر» و«الوجوه» وإن كان بينهما فرق^(١).

* الترادف في اللغة قليل ١٨٢، ١٨٣ جـ ١٣.

* قد يعبر في اللغة بضرب المثل أو بالمثل المضروب على نوع من الألفاظ فيستفاد منه التعبير لكن لا يستفاد منه الدليل على الحكم ٣٥-٤٣ جـ ١٤.

(١) انظر: توحيد الألوهية.

تاريخ

غزوات الرسول

* شرع الجهاد للنبي ﷺ إباحة له أولاً ثم إيجاباً^(١).

* غزا النبي ﷺ بنفسه مدة إقامته بدار الهجرة بضعاً وعشرين غزاة، وكان القتال منها فى تسع ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢-٢٥٦ جـ ٢٨.

* غزوة بدر ٢٣٥-٢٣٨ جـ ٢٨.

* أول غزوات القتال بدر، ونزل فيها الأنفال وآخرها حنين والطائف ١٣٢ جـ ٢١.

* غزوة أحد ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٢٦، ٢٢٧ جـ ٢٨.

* غزوة الأحزاب ١٩٨، ١٩٩، ٢٣٨، ٢٥٦ جـ ٢٨.

* غزوة الفتح ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧ جـ ١٧.

* غزوة حنين ٢٦٨-٢٧١ جـ ١٧، ٢٣٦، ٢٣٧ جـ ٢٨.

* غزوة الطائف، محاصرته للطائف، لم يقاتله أهل الطائف زحفاً وصفوفاً، قاتلوه من وراء جدار. ٢٠٥ جـ ١٨، ٢٣٧ جـ ٢٨.

* قتال النبي ﷺ لأهل الكتاب «الآن نغزوهم ولا يغزونا» ٢٥٤ جـ ٢٨.

* الصحابة، ما وقع بين هذه الأمة من الخلاف والافتتال لا يدل على نقصهم، هم أفضل الأمم ٩٠، ٩١ جـ ١٤.

* الإمساك عما شجر بين بعضهم^(٢).

* أهل البيت^(١)

* خلافة بنى أمية، وخلفاؤها: معاوية، يزيد ١٧، ١٨ جـ ٤.

* ما كان بين ابن الزبير والحجاج أعظم^(٢).

* عمرو بن العاص، وأبو موسى وأبو سفيان^(٣).

* الدولة العباسية وخلفاؤها.

* دولة بنى بويه ١٩ جـ ٤.

* مملكة محمود بن سبكتكين والسلطان نور الدين ١٩ جـ ٤.

علم النفس

تعريف النفس

* النفس - آدم - أشرف الحيوان المخلوق، ختم به الخلق يوم الجمعة ١٣٧ جـ ١٦.

* يراد بنفس الشيء ذاته وعينه، وقد يراد بها الدم الذى يكون فى الحيوان، ويراد بها - عند كثير من المتأخرين - صفاته المذمومة ١٥٦، ١٥٧ جـ ٩.

* ويقال: النفوس ثلاثة أنواع: «أمارة» بالسوء، «لؤامة» تذنّب وتتب، تتردد «مطمئنة» تحب الخير وتريده وتبغض الشر وتكرهه، وقد صار لها ذلك خلقاً وعادة ومملكة. ١٥٧ جـ ٩، ٩١ جـ ٢٨.

* قول طائفة من المتفلسفة الأطباء: النفوس ثلاثة: «نباتية» محلها الكبد، و«حيوانية» محلها القلب، و«ناطقية» محلها الدماغ، إن أرادوا به أنها ثلاث قوى تتعلق بها فمسلّم، وإن أرادوا

(١) انظر: مجمل اعتقاد السلف جـ ٣٦.

(٢) انظر: مجمل اعتقاد السلف جـ ٣٦.

(٣) انظر: مجمل اعتقاد السلف جـ ٣٦.

(١) انظر: متى أمر بالغزو، وحكمته وأصناف من يقاتل..

ص ١٦٤، ١٦٥ جـ ٢.

(٢) انظر: مجمل اعتقاد السلف جـ ٣٦.

أنها ثلاثة أعيان قائمة بأنفسها فهو غلط بين^(١)
١٥٧ جـ ٩، ٢٤٩، ٢٥٠ جـ ١٥٧.

* يقال: القوى أربع: ملكية، وبهيمية، وسبعية،
وناطقية. فالملكية فيها العلم النافع والعمل
الصالح، والبهيمية فيها الشهوات كالأكل
والشرب، والسبعية فيها الغضب وهو دفع
المؤذى، أما الشيطانية فشر محض ليس فيها
جلب منفعة ولا دفع مضرة ٤٧، ٤٨ جـ ١٣.
* الفلاسفة ونحوهم ممن لا يعرف الجن والشياطين
لا يعرفون هذه، وإنما يعرفون الشهوة
والغضب^(٢) ٤٧، ٤٨ جـ ١٣.

* قوى الإنسان ثلاث: قوة العقل، وقوة الغضب،
وقوة الشهوة، أعلاها، انقسام الفضائل وانقسام
الأمم الثلاثة باعتبار هذه القوى، الغضب
٢٤٩ جـ ١٥.

إرادتها وحركتها

* لا بد لكل حي من إرادة وحركة «أصدق الأسماء»
حارث وهمام ٢٩ جـ ١، ١٢٨ جـ ٨.
* الحركات ثلاث: قسرية وطوعية وإرادية وهى
الأصل ٣٣٤ جـ ٦.

العقل، والجهل

* العقل فى الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة
والجهل والجاهلية. ١٥٣ جـ ٩، ٣٠٤ جـ ١٠،
٢٤٠-٢٥١ جـ ١٥.

* العقل إنما يسمى به العلم الذى يعمل به ١٥٣،
١٦٢ جـ ٩.

* وقد يراد بالعقل نفس الغريزة. ١٥٣، ١٦٢،
١٦٥ جـ ٩.

* متى يسمى الشخص عاقلاً؟ ٢٠، ٢١ جـ ٧،
١٩-٣١ جـ ١٤.

* العقل عند الفلاسفة، والفرق عندهم بين العقل
والنفس ١٤٦-١٤٨ جـ ٩.

* قول السائل: هل هو جوهر أو عرض ينبئ على
المراد بلفظ الجوهر ١٦٠، ١٦١ جـ ٩.

تعلق العقل بالقلب والدماغ

وهل يفضل العقل على العلم؟ العلم

* العقل قائم بنفس الإنسان التى تعقل وهو متعلق
بالقلب، إن أريد بالقلب الباطن فالعقل
بالقلب، إن أريد بالقلب الباطن فالعقل متعلق
بدماغه، قيل: إن أصل العقل فى القلب فإذا
كمل انتهى إلى الدماغ ١٦٢ جـ ٩.

* مبدأ الفكر والنظر فى الدماغ ومبدأ الإرادة فى
القلب، فكر القلب ونظره ١٦٢، ١٦٤-
١٧٠ جـ ٩.

* القلب والسمع والبصر أمهات، ما ينال به العلم
ويدرك، أيها أفضل، صلاح هذه الأعضاء
وخلافه ١٦٤-١٧٠ جـ ٩.

* العقل والعلم يقبلان الزيادة والنقصان. ١٦٥
جـ ٩، ٤٠٤ جـ ١٠.

* أيما أفضل العلم أو العقل؟ ١٦٣ جـ ٩.

البواعث والدوافع والغايات

الفطرة

* الفطرة هى السلامة من الاعتقادات الباطلة
والقبول للعقائد الصحيحة. ٢٣، ٢٤،

(١) انظر ما يراد بالروح: مجمل اعتقاد السلف جـ ٣٦.

(٢) انظر إنكارهم للشياطين والجن والملائكة: مجمل اعتقاد
السلف جـ ٣٦.

١٥٥-١٥٨ ج٤.

* هذه القوة العلمية العملية التي تقتضى بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع ١٥١-١٥٣ ج٤، ١٩٦، ١٩٧ ج١٦.

* الفطرة مع الحق كضوء العين مع الشمس ١٦٧، ١٦٨ ج٩، ٨٣ ج١٠.

* «طبع يوم طبع كافرًا» كتب فى اللوح ٢٣٥ ج٨.

* الرد على من قال: إنه يولد خالياً من الكفر والإيمان وإن فطرته لا تقتضى واحداً منهما ١٤٩، ١٥٠ ج٤، ١٦٧ ج٩، ١٩٧، ١٩٨ ج١٦.

* لا يلزم من كونهم مولودين على الفطرة أن يكونوا حال الولادة معتقدين للإسلام بالفعل ١١٨ ج٤.

* الغفلة والشهوة أصل الشر ١٦٥، ١١٦ ج١٤.

* الشيطان يأمر بالشر الذى لا منفعة فيه كما فعل مع آدم ٤٧، ٤٨ ج١٣.

* البلاء العظيم من الشيطان لا من مجرد النفس ١٦٥-١٦٩ ج١٤.

* سبب وجود الشر فيها ١٢٨-١٣٠ ج٨، ٢٧ ج١٤.

* أصل الشر عبادة النفس الشيطان ٢٠٢، ٢٠٣ ج١٤.

* الشيطان يأمر طلاب الدين بالشرك والبدعة ويأمر طلاب الدنيا بالشهوات البدنية «إن للملك لمة وللشيطان لمة» ٢٤-٢٦ ج٤.

* الإعراض عن اتباع الحق يورث الجهل وعمى القلب، ٩، ١٠ ج١٠.

* فى النفوس دواعى الظلم لنفسها ولغيرها. ٨٤

ج٢٨.

* الشهوة والغضب، خلقا لمصلحة ومنفعة، لكن المذموم هو العدوان فيهما. ٤٧، ٤٨، ٧٦-٧٩ ج١٣.

* الحب، والبغض والإرادة، والكراهة. فعل الأمر، وترك النهى، والأمر، والنهى: صادر عن هذه القوى... أيما أعظم حصول المحبوب أو دفع المكروه ٢٥٢-٢٥٤ ج١٥.

* تأثير مخالفة أهل الشر وأهل الخير على الشخص. ٨٥-٨٨ ج٢٨.

* معهم نفوس وشياطين كما مع غيرهم، فمع وجود ذلك من نظرائهم يقوى المقتضى عندهم فيقوى الداعى الذى فى نفس الإنسان والشياطين منهم وشياطينهم ٨٥ ج٢٨.

الناس كأسراب القطا مجبولون على تشبه بعضهم ببعض ٨٦ ج٢٨.

من أخلاق النفوس وصفاتها

وما يمدح منها وما يذم

* الشعاعة، الكرم، السخاء، الحياء، التواضع، ويذم منها الكبير والعجب والفخر والخيلاء والجن ٨٨-٩٤ ج٢٨.

* الفرح، الغضب، الحزن، الحركة والسكون والطمأنينة التى توصف بها النفس، الريب، اليقين ٣٣٨ ج٥.

* اللذة أمر يحصل عقب إدراك الملائم الذى هو المحبوب أو المشتهى، من قال: إنها إدراك الملائم فقد غلط وكذلك الألم... ٦٥، ٦٦، ١٨٩، ١٩٠ ج١٠.

* طمأنينة النفس، كل نفس لا بد لها من شىء تطمئن إليه وتنتهى إليه - وهو إلهاها - ولا بد

لها من شيء تثق به وتعتمد عليه فى نيل
مطلوبها هو مستعانها ٢٩-٣١ ج١، ٤٣٧،
٤٣٨ ج٥ .

* فطر الله القلوب على أنه ليس فى محبوباتها
ومراتباتها ما تطمئن إليه وتنتهى إليه إلا الله،
وإلا فكل ما أحبه لمحِب يجد من نفسه أن قلبه
يطلب سواه... ١٥٢ ج٤ .

* لا يطمئن العبد إلى نفسه فإن الشر لا يجيء إلا
منها، ولا يشتغل بلام الناس وذمهم. سعادة
النفس أن تحيا الحياة النافعة فتعبد الله، ومتى
لم تحى هذه الحياة كانت ميتة وكان ما لها من
الحياة الطبيعية موجب لعذابها ١٢٥ ج٨ .

* قوة الذكاء والفطنة والزهد والأخلاق لا توجب
السعادة والنجاة من العذاب وحدها ٣٦،
٣٧ ج١٨ .

* كمال النفس، لا تكمل بمجرد العلم، النفس لها
قوتان: علمية نظرية، وإرادية عملية.
٦٣-٦٥ ج٩ .

* كمال النفس الحقيقى أن تعبد الله علماً وعملاً
٦٣-٦٥ ج٢ .

* طائفة من الفلاسفة ونحوهم يظنون أن كمال
النفس فى مجرد العلم - الذى يعرفونه هم-
بما بعد الطبيعة، ويجعلون العبادات رياضة
لأخلاق النفس حتى تستعد للعلم فتصير النفس
عالماً معتزلاً موازياً للعالم الموجود... الكمال
عند طائفة أخرى، وثالثة ٦٣-٦٥ ج٢ .

* بعض الفلاسفة رغب فى الغناء (الموسيقا) وزعم
أن النفوس تزكو وترتاض به وتهذب به
الأخلاق وتصلح به النفوس ٣١٠-٣١٤،
٣٢٢، ٣٢٣ ج١١ .

* الرؤيا ٢٧١-٢٧٣ ج٥، ٣٤٦-٣٤٨ ج١١،
١٧، ١٨ ج١٢، ٢٨٤ ج١٧ .

* الرؤيا ثلاثة أقسام، الوسوسة، رؤيا الأنبياء.
٣٤٣، ٣٤٤ ج١٠، ١٥٠ ج١٢، ٢٨٤،
٢٨٩ ج١٧ .

* سبب صدق الرؤيا وكذبها، وسبب النسيان.
٢٧٠-٢٧٣ ج٥ .

* مدار تعبير الرؤيا على القياس والاعتبار
٤٩ ج٢٠ .

أمراض النفس

* إذا فسدت نفس الإنسان ومزاجه اشتهى ما
يضره والتذ به، قد يعيش ذلك عشقاً يفسد
عقله ودينه وخلقه ودينه وماله ٢١ ج١٩ .

* طالب الرئاسة ولو بالباطل ترضيه الكلمة التى
فيها تعظيمه وإن كانت باطلاً، وتغضبه الكلمة
التي فيها ذمه وإن كانت حقاً، وكذلك طالب
المال ٣٣٦، ٣٣٧ ج١٠ .

* والمؤمن ترضيه كلمة الحق له وعليه، وتغضبه
كلمة الباطل له وعليه... ٣٣٧ ج١٠ .

* لا تصير النفوس على المر إلا بنوع من الخلو،
طريقة عمر بن عبد العزيز ٨٨-٩٠ ج٢٨ .

* * *

فهرس

« الكتب التى امتدحها المؤلف، وناقشها،
أو بين نسبتها، أو حذر منها »

* التعليق (لأبى الحسن ابن الزاغوني) ١٢٧

جـ ٢٠ .

* التعليق (للقاضى أبى يعلى) ١٢٧ جـ ٢٠ .

* تعليق القاضى يعقوب البرزنى ١٢٧ جـ ٢٠ .

* تفسير ابن المنذر^(١) .

* تفسير ابن أبى حاتم^(٢) .

* تفسير إسحاق^(٣) .

* تفسير بقى بن مخلد^(٤) .

* تفسير البغوى^(٥) .

* تفسير الثعلبى^(٦) .

* تفسير دحيم^(٧) .

* تفسير الزمخشرى^(٨) .

* تفسير سفيان^(٩) .

* تفسير سنيد^(١٠) .

* تفسير عبد بن حميد^(١١) .

* تفسير عبد الرزاق^(١٢) .

* تفسير القرطبى^(١٣) .

* تفسير الإمام أحمد^(١٤) .

* تفسير المعراج (للرازى) .

* تفسير ابن جرير^(١٥) .

* تفسير ابن ماجه^(١٦) .

* تفسير ابن مردويه^(١٧) .

* تكافؤ الأدلة (للالشعرى) ٢٢ جـ ٤ .

* التلوينات (للسهروردى المقتول) ٢٣ جـ ٩ .

* التمهيد (لابن عبد البر) ١٤١ جـ ٣ .

* تنقلاات الأنوار (المنسوب لأحمد البكرى) ٢٠٢ .

٢٠٤ جـ ١٨ .

«أ»

* آراء المدينة الفاضلة (للفارابى) ٥٨ ، ٥٩ جـ ٢ .

* إحياء علوم الدين (للغزالي) ٦١ جـ ٤ ، ٢٨٤ ،

٢٨٥ جـ ١٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٢٤٥ جـ ١٦ ،

١٩٦ جـ ١٧ .

* اختلاف على وعبد الله (لشافعى) ١٧٣ ، ١٧٤

جـ ٢٠ ، ٧٧ ، ٧٨ جـ ٣٥ .

* الأربعين (للرازى) ١٥٩ - ١٦٢ جـ ١٢ .

* الأربعين (أحاديث رواها المؤلف بالسند) ٤٦ -

٧٢ جـ ١٨ .

* الاسرار الخفية فى العلوم العقلية ٧٢ ، ٧٣

جـ ٩ .

* اعتقاد أحمد (لعبد الواحد بن أحمد التميمى)

١٠١ ، ١٠٢ جـ ٤ .

* إجماع العوام عن علم الكلام (للغزالي) ٤٧

جـ ٤ ، ٢٤٥ جـ ١٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ جـ ١٧ .

* الألواح ١٣ جـ ٩ .

* الانتصار (لأبى الخطاب) ١٢٧ جـ ٢٠ .

* الإنجيل والأنجيل ٧٤ ، ٧٥ جـ ١٢ ، ٦٢ ، ٦٣

جـ ١٣ ، ٣١ ، ٣٢ جـ ١٦ ، ٦٢ ، ٦٣ جـ

١٩ ، ٢٢٦ جـ ٢٨ .

«ب»

* بداية الهداية (للغزالي) ٤٣ جـ ٤ .

* البطاقة (نسبه ابن الحلى إلى جعفر) ١١٠ ، ٥١

جـ ٤ ، ١١١ جـ ٣٥ .

«ت»

* تأسيس التقديس (للرازى) ١٧٤ ، ١٧٥ جـ ٦ .

(١ - ١٧) انظر ص ١٧ ، ١٨ جـ ٢ .

* التوراة ٢٥٧ ج ١٣ .

«ج»

* الجدول (منسوب إلى جعفر) ١٥١ ج ٤ .

* الجفر (منسوب إلى جعفر) ٥٠ ، ٥١ ج ٤ ،
١١٠ ، ١١١ ج ٣٥ .

* الجمع بين الصحيحين (للحميدى) ٤٥ ج ١٨ .

* الجمع بين الصحيحين (للأشيلي) ٤٥ ج ١٨ .

* الجواب الصحيح (للمؤلف) ١٠٣ ج ١٩ .

* جواهر القرآن (للغزالي) ٦٥ - ٧٠ ج ١٧ .

«ح»

* الحج إلى زيارة المشاهد (لمحمد بن النعمان)
الملقب بالشيخ المفيد ٣١٤ ، ٣١٥ ج ٤ .

* حقائق التفسير (لأبى عبد الرحمن السلمى)
٣١٦ ج ١١ ، ١٣٠ ج ١٣ .

* حكايات هارون الرشيد وجعفر البرمكى ٢٠١
ج ١٨ .

* حكمة الإشراف (للسهروردى المقتول) ١٣ ، ٧٢ ،
٧٣ ج ٩ .

* الحلية (لأبى نعيم) ٤٣ ج ١٨ .

«خ»

* الخلاصة ١٢٧ ج ٢٠ .

حرف «د»

* دقائق الحقائق ٧٢ ، ٧٣ ج ٩ .

«ر»

* الرسالة العلاية فى الاختيارات السماوية (للرازى)

٩٨ ، ٩٧ ج ١٣ .

* رؤوس المسائل (لأبى الخطاب) ١٢٧ ج ٢٠ .

* رؤوس المسائل (للقاضى أبى الحسين) ١٢٧
ج ٢٠ .

* رسائل إخوان الصفا (وضعها جماعة من
الصابئة المتفلسفة المتحنفة) ٥١ ج ٤ ، ١٧
ج ١٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ١١١ ج ٣٥ .

* رسالة أحمد إلى مسدد ٢٢٧ - ٢٣٢ ج ٥ .

* رسالة القشيري ٤٦ ، ٤٧ ج ١٠ ، ٤٣ ج ١٨ .

* الرعاية ١٢٧ ج ٢٠ .

* رموز الكنوز ٧٢ ، ٧٣ ج ٩ .

«ز»

* الزهد والرقائق ٣١٥ ج ١١ .

* الزهد (لابن المبارك) ٤٣ ج ١٨ .

* الزهد (لأحمد) ٤٣ ج ١٨ .

«س»

* السر المكتوم فى عبادة الكواكب والنجوم
(للرازى) ٩٧ ، ٩٨ ج ١٣ .

* السعادة (للغزالي) ٢٠٨ ج ٢٩ .

* السنن (كتب السنن) ٤٥ ج ١٨ .

* السنة (للخلال) ٣٢٨ ج ٧ .

* سيرة البطال ٢٠١ ج ١٨ .

* سيرة عترة ٢٠١ ج ١٨ .

«ش»

* شرح الهداية (لجماعة) ١٢٧ ج ٢٠ .

* الشفاء (لابن سينا) ٣١٢ ج ١٠ ، ١٢٧ ، ١٢٨
ج ١٣ .

«ص»

* صحيح البخارى ٤٤، ٤٥ ج ١٨.

* صحيح مسلم ٤٤، ٤٥ ج ١٨.

* صفة الصفوة ٤٣ ج ١٨.

«ع»

* العلم (للخلال) ٢٤٣ ج ٧.

* علل المقامات ٢٤ ج ١٠.

* عمدة الأدلة (لابن عقيل) ١٢٧ ج ٢٠.

* عنقاء مغرب (لابن عربى الطائى) ٥٦ ج ٤.

«ف»

* فتوح الغيب (للجيلانى) ٢٦١ ج ١٠.

* الفتوحات المكية (لابن عربى) ١٦٢ ج ١١.

* الفصول فى الأصول (للكرجى) ١٠٥-١١٣ ج ٤.

* الفقه الأكبر (لأبى حنيفة) ٣٢-٣٤ ج ٥.

«ق»

* القرآن العظيم ٢٢٦ ج ٢٩.

* قوت القلوب (لأبى طالب المكى) ٣١٢ ج ١٠.

«ك»

* الكافى ١٢٧ ج ٢٠.

* كتاب دانيال ٢٦، ٢٧ ج ١٧.

* كتب أهل الفلسفة ٣٨ ج ١١.

* كتب الراى ٤٥ ج ١٨.

* كتب الرقائق والتصوف ٣٨١ ج ١٠.

* كتب الفقه ٤٥ ج ١٨.

* كشف الحقائق (لأبى معشر البلخى) ٧٢، ٧٣ ج ٩.

«م»

* مؤلفات ٢٤٠-٢٤٢ ج ١٦، ٣١٥ ج ١١.

* مؤلفات (الرازى) ١٢٥، ١٢٦ ج ١٦.

* المباحث المشرقية ٧٢، ٧٣ ج ٩.

* المثنوى ٦٩، ٧٠ ج ٤.

* محاسن المجالس ٢٤ ج ١٠.

* المحرر (لأبى البركات) ١٢٧ ج ٢٠.

* المحصل ١٩١ ج ١٧.

* مدونة (ابن القاسم) ١٨٠ ج ٢٠.

* المرشدة (لابن التومرت) ٢٦٠ ج ١١.

* مسائل إسماعيل بن سعيد عن أحمد ٢١٩، ٢٢٠ ج ٣٠.

* مسند أحمد ٤٣، ٤٥ ج ١٨ س.

* مسند الشافعى ٤٥ ج ١٨.

* مشكاة الأنوار (للغزالى) ١٢٧، ١٢٨ ج ١٣.

* مصحف القمر (لأبى معشر البلخى) ٢٧٤، ٢٩١ ج ١٧.

* مصنفات أبى عبد الرحمن السلمى ٤٣ ج ١٨.

* مصنفات أحمد ٤٣ ج ١٨.

* المطالب العالية (للرازى) ٧، ٨ ج ٦.

* المصنوعون به على غير أهله (للغزالى) ١٢٥، ١٢٦، ١٧٦ ج ١، ٤٢ ج ٤.

* المعلقات السبع ١١١، ١١٢ ج ١٣.

* المغنى (لابن قدامة) ١٢٧ ج ٢٠.

- * (النبوات التي بأيدي اليهود والنصارى) ٦٩، ٧٠
- ج ٤، ١٧٤ ج ١١.
- * نظم السلوك ٦٠، ٦١ ج ٤.
- * نقض التأسيس وهو بيان تلبيس الجهمية...
- (للمؤلف) ٢٤٢ ج ١٧.
- * النور من أخبار طيفور (جمعه أبو الفضل الفلكي
- من كلام أبي يزيد) ١٣٨ ج ١٣.

«هـ»

- * الهداية ١٢٧ ج ٢٠.
- * الهفت (نسب إلى جعفر) ٥١ ج ٤، ١١٠،
- ١١١ ج ٣٥.

- * المفردات (مفردات أحمد) ١٢٨ ج ٢٠.
- * المقنع ١٢٧ ج ٢٠.
- * الملاحم والفتن ١٣٦، ١٣٧ ج ١٣.
- * منازل السائرين (للهروري) ١٢٣ ج ١٣.
- * مناقب الأبرار ٤٣ ج ١٨.
- * منهاج العابدين (للغزالي) ٣٠٨-٣١٧ ج ٨،
- ٥٤ ج ٤.
- * الموطأ ١٧٢ ج ٢٠، ٤٣ ج ١٨.

«ن»

- * الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم (للباطنية) ٨٠،
- ٨١، ٨٩ ج ٣٥.

المحتويات

الفهرس

الصفحة

٥	* الفهرس العام لمقدمة فى أصول التفسير
٢٣	* الفهرس العام لتفسير القرآن
١٣٣	* الفهرس العام لمصطلح أهل الحديث
١٤٥	* الفهرس العام لأصول الفقه
١٧٥	* الفهرس العام للفقه
٥٤٧	* الفهرس العام للمواضيع والفنون الواردة فى مجلدى الفهارس
٥٧٦	- علوم أخرى وصناعات
٦٠١	* فهرس الكتب التى امتدحها المؤلف وناقشها أو بين نسبتها أو حذر منها